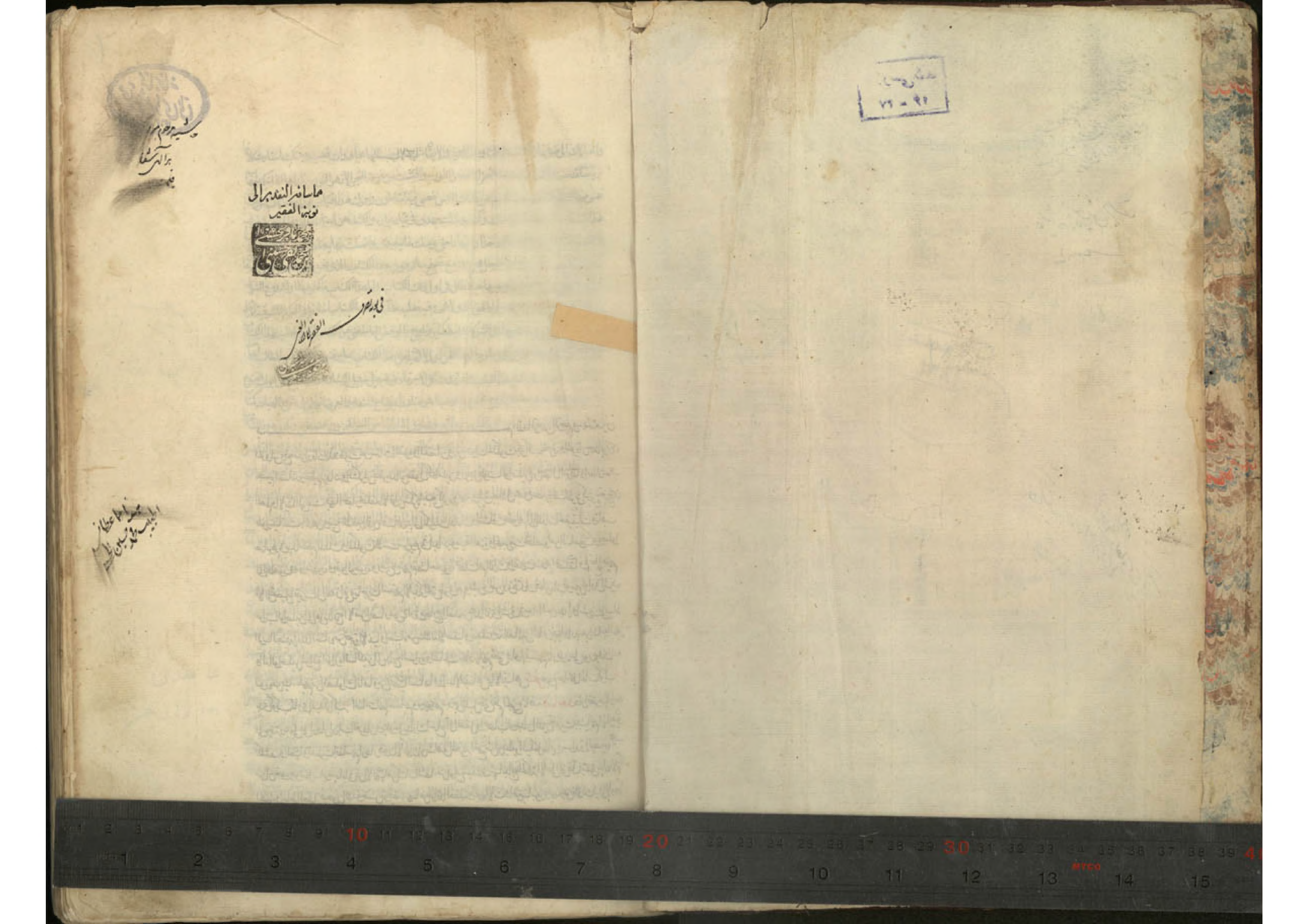


کتابخانهٔ مجلس شورای ملی
بازدید شد
۱۳۸۱
اسم کتاب حاشیه شرح الهیات
مؤلف
موضوع تألیف
۱۷۸۱
شمارهٔ دفتر
۱۵۲۵۶
۱۷۸۷



يا مسبب الاسباب

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لمن رفع سرادقات اللاهوت عن سمات القوة والنقصان وزين سموات الملكوت بكواكب المعرفة والعرفان حمدا يوازي
جسيم احسانه وعظيم برهانه والشكر لمن سقى جداول عقول الكاملين ورياض قلوب الواصلين من سحائب البرهان وامطار سحائب
العلم والايقان التي نبتت فيها اشجار مختلفة الالوان شكرا كما ينبغي لكرم وجهه ويليق بجلال مجده نضرة للناظرين كشجرة تخرج من
طور سينا تنبت بالدهن وصبغ للآكلين الذين ساقت طويتهم الى الكرامات الانسانية واشتاقت عقولهم الى اللذات الحقيقيات وتاهت
ضمائرهم في بيداء عظيم الملك والملكوت وتلاشت سرائرهم في ابداء ديمومية العزة والجبروت فخلصوا من الناسوت ووصلوا
الى اللاهوت فغنوا بشهوده وبقوا بوجوده ورضي كل منهم بقضاء معبوده فتجلت لهم الذات واتحدت عندهم الحقائق ولم تطلع اعينهم
الا الى تحصيل ما يقرب الى الله زلفى وما جرت السنتهم الا بذكر الحق طوبى لهم وبشرى من دنى فتدلى فكان قاب قوسين او ادنى اشرف
مراتب الواصلين الى اعلى مدارج الانس انضار موقع ارقى معارج القدس محمد الذي اشرق في سماء النبوة بدره واشرق على بسيط
الرسالة صدره اعلى الذي اختاره من شجرة الانبياء واجتباه من سلالة الاصفياء وجعله رحمة للعالمين الكامل نبيا وادم بين الماء والطين
واله الواصلين بلوامع انوار السالكين الى بدايع السرائر ولشائك تكاد تهم تضيء ولو لم تمسسهم نار نور على نور يهدي الله
لنوره من يشاء عليهم من الصلوات انماها ومن التحيات اسناها واوراها ما لا يتناهى بالا يتناهى شعر نجوم سماء كلما غاب كوكب
بدى كوكب تاوي اليه كواكب اضاءت لهم احسابهم ووجوههم دجى الليل حتى نظم الجزع ثاقبه اما بعد فان احقر عباد الله
الى رحمة ربه يملي على اذهان ارباب العرفان ويتلو على مدارك اسماع آل العقل واصحاب الوجدان الذين تفجرت بينابيعهم انهار سوق
الكشف والعيان وتعطرت بانفاسهم ازهار رفوف الاكوان ان شاهق المعرفة اشمخ من ان يطير اليه كل طاير وسرادق البصيرة احجب
من ان يخوض حوله كل سائر سيما ما في فن الالهيات من كتاب الشفا من لوامع ينكشف بها بدايع الحكمة الاعلى التي قلما يتفق نيلها لاعاظم
الحكماء واعاظم العلماء فبعون الله وحسن توفيقه نبهنا عن مراقد الغفلة والجهالات واخرجنا بنور وجهه عن ظلمات ليالي الاوهام

والخيالات

٢

والخيالات الى ضوء نهار الكشف والعيان ومقر المعرفة والايقان شرحت معضلاتها بمجاهدات قبسية وهتكت استار مشكلاتها
برياضات قدسية بما آنست من دوحة الشجرة الخضراء الطورية واقتبست من فوحة الشجر الازهر النورية نارا اهالنا آتيكم بشهاب
قبس منها لعلكم تصطلون وزادنا احيكم عن ظلمات اللبس فهي فيه تتأملون ولعمري هذا اقتباس يزول معه الالتباس
هذا قابل لا يقاس بالمقياس صرفت وكدي وبذلت جهدي في تيار بحاره والكشف عن استار اسراره والخوض في غرائبه
والفحص عن رغائبه نقلا وعقلا واخذا واجتهادا حتى وصلت غاية جهدي واتصلت بنهاية مقصدي شعر قولوا لاخواننا
قوموا على طرب فانني بعد هذا الوصل هجرانا مع تصفح سائر فنون هذا الكتاب الذي نحن بصدد شرحه من البرهان
والقاطيغورياس والطبيعيات وغيرها حيث قال في اول ذلك الكتاب واما هذا الكتاب فاكثر بسطا واشد مع الشركاء
من المشائين مساعدة ثم قال ومن اراد الحق الذي لا مجمجة فيه فعليه بطلب ذلك الكتاب اشارة الى الحكمة المشرقية ثم قال
ومن اراد الحق على طريق فيه ترضية ما الى الشركاء وبسط كثير وتلويح بما لو فطن له استغنى عن الكتاب الآخر فعليه بهذا الكتاب
انتهى وهو يدل على ان ما يصلح ان يكون شرحا لهذا الفن اي الالهيات من هذا الكتاب سائر فنونه التي للراغب الطالب ايضا
منها العذب الفرات في شرح هذا الباب واجتهدت كل الاجتهاد في تسهيل سبيل الرشاد فلذلك انفتح علي ابواب الفتوح
واستولى على مملكة نظري سلطان الروح فجعلت بالوسيلة شرحا لهذا بمفتاح الشفا والعروة الوثقى في شرح الالهيات كتاب
الشفا وما في مطاوي عباراتها من الدرر المكنونة بدلايع وفي فحاوي اشاراتها من السر المخزون عنه فانح ويكون مع ذلك محتويا
على انوار عقلية تنكشف بها بدايع الاسرار وانوار قدسية كالنجوم يرجم بها سوارق شبهها الشياطين المدارك القاصرة
عن ادراك الافكار خفيا بعونه الاله المتعال وفضله المفضال مرصوص قدسية كالنجوم برجم البنيان منصوص البيان
سطيع اللمعان ومحض البرهان ارشد الى سبيل الرحيق المختوم هاديا الى سبيل السر المكتوم ناسخا على بياض اشراق البدر ما محوا
لتسهيل الاحاطة من سبيل الدراية والرواية وذكرت طرفا من الاشارات الشافية عن اسقام الجهالات على نحو اذنت فيما
مرامه واوردت حاصل كلامه وقربت مسالك كلامه واسقطت عقود نظامه من غير اخلال بشيء من الفرائد واهمال كما
من اللطائف والفوائد واجتهدت فوضعت الجميع على طرف التمام ليكون الكتاب كالبدر في التمام من غير تطويل يورث
الملال ولا تقصير يوعر مسالك السالك ويخل نظام الكلام والتزمت ايراد ما استفدته آوان المدارسة لفظة افيد
وكذا ما ذكره العلماء الراسخون والحكماء المحققون كالشيخ اتباع الرواقيين ومحيي مراسم الاشراقيين في كتابه المطارحات
وغيرها ايرادا على ما ذكره الشيخ في هذا الكتاب وكذا ما ذكره المحقق الرباني العلامة الدواني ومنصور الحكماء وغيرهم من الفضلاء
شكر الله تعالى مساعيهم واعلى الله تعالى معاليهم فمنهم من اعرض عن واضح التفسير واقبل على التعمية والابهام الذي يشبه
التاويل وهو متمسك بذيل الاحتمال ويسكون على نقعا ضرفها الاباطيل ومنهم من سلك التفسير ولكنه قصر في ذلك غاية
التقصير ومنهم من ميز واوجز وسطر وسطر في حل ما وقع عنه في هذا الكتاب ومنهم من قصر ثم اورد عليه الايراد جعل الله
سعيهم مشكورا وعلمهم منشورا فتعبوا واستغاثوا بالمعبود وشرعت في المقصود حيث وفقني لتحرير القلم في اكثر الفنون في تحقيق
المطالب وفصل الخطاب حتى في عنفوان الشباب فضلا عن اوان الخضاب فاظهرت ما ظهر لي من اللطائف الجمة بارزا في الله
من البضاعة المزجاة في ابراز المقدمات واظهار المقررات وتاويل المتشابهات وتصريح الكنايات وتحقيق المجازات بحيث لا
يقع من يطلع منها في الشك بل يتبين له صريح الحق من الباطلات وحسان الوجوه من القبايح ولا يشتبه الدر من الخزف فلا

قد هذه المطالب بالتباعى النمط الاسنى والمنهج الاوفق الذى ما زاغ البصر وما طغى فاخلع نعليك انك بالواد المقدس
طوى حيث تباعدت مطامح هاماتهم وتباينت مواقع بنيانهم وتشعبت مسالك اقدامهم وتفنيت معاطر اقلامهم وذهبت
كلامهم فى مرامهم ثم اوردت عليهم ما استفدته من كتب الشيخ وساير فنون كتابه الشفا على وجه بديع وطريق منيع خلت
عنه زبر الاولين ولم تحتوا عليه صحف الاخرين شعر تبصر صاحبى وجهى زمانا ه نرى اليونان فى وجهى عيانا ه وقد اتفق
تصنيف هذا الشرح فى زمان الدولة القاهرة واوان السلطنة الباهرة اعنى ابا المظفر سلطان شاه عباس بهادر خان
خلد الله ملكه ابدا وتاريخ اختتامه مفتاح كل الهبات والرجو من بيل مفاتح الفضل والاحسان وخزاين البر والامتنان
ان يحفظه عن البس هو له وان ينفع به من هو مخلوق له اذ هو الحفيظ العليم الكريم والقدير الرؤف الرحيم والان آن الافتتاح
والمال عال الانشراح والتوفيق من الله الفالق الاصباح قال تحصول العقل بالفعل الخ اقول يشير بذلك الى تميز
الحكمة النظرية عن العملية بالهام من العلة الغائية على ما يلوح مما ذكره فى اوايل طبيعيات هذا الكتاب حيث قال والحكمة النظرية
انما الغاية فيها تكميل النفس بان يعلم فقط وفى اوايل منطق هذا الكتاب ايضا حيث قال ان النظرية غايتها اعتقاد رأى
ليس بعمل والعملية غايتها معرفة راى هو فى عمل فقد لاح ان الحكمة النظرية وان شاركت الحكمة العملية فى كونهما علمين
لكن الاختلاف بينهما بما يترتب عليهما من كون الغاية فى احدهما العلم وفى الاخر العمل ولعل صاحب التحصيل قصر فى
التحصيل حيث غفل عن هذا وسال المعلم عن الفرق بينهما غفولا عما عليه الشيخ وغيره من الحكماء قال المعلم الثانى
ان النظرية هى التى بها يحوز الانسان علم ما ليس من شانه ان يعمله انسان اصلا والعملية هى التى بها يعرف ما شانه ان يعمله
الانسان بارادته وكذلك قال هو وغيره اشارة الى القوة العملية بانها القوة التى لاجل العلاقة الى الجنبة التى دونها
لتفعل وتستفيد منها وتقبل منها فكان للنفس منا وجهين وجه الى البدن ويجب ان يكون هذا الوجه غير قابل البتة
اثرا من مقتضى طبيعة البدن ووجه الى المبادى العالية ويجب ان يكون هذا الوجه دايم القبول عما هناك والتاثر
منه فمن الجهة السفلية تتولد الاخلاق ومن الجهة الفوقانية تتولد العلوم فهذه هى القوة العملية واما القوة
النظرية فهى قوة من شانها ان تنطبع بالصور الكلية المجردة عن المادة فان كانت مجردة بذاتها فاخذها الصورة فى نفسها
اسهل وان لم يكن فانها تصير مجردة بتجريدها اياها حتى لا يبقى فيها من علايق المادة شئ وسنوضح كيفية هذا من بعد
وهذه القوة النظرية لها الى هذه الصور نسب مختلفة وذلك لان الشئ الذى من شانه ان يقبل شيئا قد يكون بالقوة
قابلا له وقد يكون بالفعل قابلا له وان القوة يقال على ثلثة معان بالتقديم والتاخير فيقال قوة الاستعداد
المطلق الذى لا يكون خرج منه بالفعل شئ ولا ايضا حصل ما به يخرج كقوة الطفل على الكتابة ويقال قوة لهذا
الاستعداد اذا كان لم يحصل للشئ الا ما يمكنه به ان يتوصل الى اكتساب الفعل بلا واسطة كقوة الصبى الذى ترعرع
وعرف الدوات والقلم وبسايط الحروف على الكتابة ويقال قوة لهذا الاستعداد اذا تم بالالة وحدث مع الالة ايضا
كمال الاستعداد بان يكون له ان يفعل متى شاء بلا حاجة الى الاكتساب بل يكفيه ان يقصد فقط كقوة الكاتب المستكمل
للصناعة اذا كان لا يكتب ثم قد افيد ان ما وقع عن الشيخ بقوله تحصيل منها ثانيا الخ اشارة الى ان الفضيلة انما هى بحسب
غاية الغاية الاخيرة اذ الغاية الاولية القريبة مطلقا هى العقل بالفعل فاستشكل هذا فقط وقد رسمها
الشيخ سايلا اياه عن ذلك فاجابنا بما قدمنا الاشارة اليه انتهى ولا يخفى ان الظاهر منه كون الفرق بينهما بحسب

غاية

غاية الغاية لا الغاية كما لوحنا اليه انفا ثم لا يخفى ان مراتب الاستعداد متفاوتة كما وكيفا على ما نص عليه الشيخ فى غير
موضع حيث قال واعلم ان التعلم سواء حصل من غير المتعلم او حصل من نفس المتعلم فانه متفاوت فيه فان من المتعلمين
من يكون اقرب الى التصور لان استعداده الذى قبل الاستعداد الذى ذكرناه اقوى فان كان ذلك للانسان فيما بينه وبين
نفسه سمى هذا الاستعداد القوى حدسا وهذا قد يشتد فى بعض الناس حتى لا يحتاج فى ان يتصل بالعقل الفعال
الى كثير شئ والى تخريج وتعليم بل يكون شديد الاستعداد لذلك كان الاستعداد الثانى حاصل له بل كانه يعرف كل شئ
من نفسه وهذه الدرجة اعلى درجات الاستعداد ويجب ان تسمى هذه الحالة من العقل الهيولانى قدسيا وهو من جنس
العقل بالملكة الا انه رفيع جدا ليس مما يشترك فيه الناس كلهم ثم ان رفعا وقع عنه بقوله من جنس العقل بالملكة اشارة
بل دلالة على ان هذا ليس منها ولكن يستحق تسميته بها كما لا يخفى والحاصل ان لفظ القوة كما يطلق على مبدأ التغير والفعل
فكذلك يطلق على مبدأ التغير والانفعال فقوة النفس من حيث تأثرها عن المبدأ الاول فى اكتساب العلوم تسمى عقلا
نظريا ومن حيث تاثيرها فى عالم الطبيعة لاستكمال جوهر ذاتها بالفضايل يسمى عقلا عمليا والمشهور عند الجمهور ان
مراتب النظرى اربع لانه اما كمال واما استعداد نحو كمال قوى او متوسط او ضعيف فالنفس بحسب الحالة الاخيرة تسمى عقلا
هيولانيا وبحسب الحالة الوسطى اى الاستعداد لاكتساب النظريات بعد حصول الضروريات تسمى عقلا بالملكة لما حصل لها
ملكة الانتقال الى النظريات كالامى المستعد لتعلم الكتابة وتختلف مراتب الانفس فيها اختلافا بحسب اختلاف درجات
القوى والاستعدادات وبحسب الحالة الاولى اى الاقتدار على استحضار النظريات متى شاءت من غير افتقار الى كسب
جديد لكونها مكتسبة مخزونة تحضر بمجرد الالتفات كالقادر على الكتابة ويسمى ذلك عقلا بالفعل لشدة قربه اليه
الحالة الكاملة من الصور العلمية ويشاهدها التى يسمى عقلا مستفادا اى من خارج هو العقل الذى يخرجها من القوة الى
الفعل بحيث يكون نسبته الى المعقولات نسبة الشمس الى المحسوسات وربما يقال العقل بالملكة هو حصول الضروريات
من حيث تاديها الى النظريات وقد يطلق هذه الاسامى على مراتب تلك الحالات وقد يقال تارة العقل الهيولانى
على استعداد النفوس لقبول ضروريات العلوم وتارة على انه قوة استعدادية او قوة من شانها الاستعداد المحض وتارة على
النفس فى مبدأ الفطرة من حيث قابليتها للعلوم والمعارف وكذا الامر فى البواقى قال الشيخ ان صورة المعقولات الاول وتبعها
القوة على كسب غيرها بمنزلة الضوء للابصار والمستفاد هو المعقولات المكتسبة عند حصولها بالفعل وفى كتاب المبدأ و
المعاد ان العقل بالفعل والعقل المستفاد واحد بالذات مختلف بالاعتبار فانه من جهة تحصيله للنظريات عقل بالفعل و
من جهة حصولها فيه بالفعل عقل مستفاد وربما قيل هو عقل بالفعل بقياس ذاته ومستفاد بقياس الى فاعله ثم اختلفوا ايضا فى
ان المعتبر فى المستفاد هو حصول النظريات الممكنة للنفس بحيث لا يعزب عنها اصلا قلنا قيل انه اخر المراتب البشرية واول
المنازل الملكية وانه يتعذر او يتعسر حصوله ما دامت فى دار غربتها وارض كربتها ولعلها لا تفى بها لا فى ملازمة مراتب النفس انها الخ
من العلوم مع قابليتها لها تسمى عقلا هيولانيا فان حصلت الضروريات لا غيرها سميت عقلا بالملكة وان حصلت النظريات
ايضا فان لم تكن حاصلة بالفعل بل لها قوة الاستحضار بمجرد التوجه سميت عقلا بالفعل وان كانت حاضرة سميت عقلا
مستفادا فالحالات اربع لا غير حالة الخلو وحالة حصول الضروريات وحالة حصول النظريات بدون الحضور وحالة حصولها
مع الحضور والمراتب هى النفس باعتبارها فلا يخفى الفرق بوجه بالملاحظة انفا وان كان مناسبا لما وقع عن الشيخ فى بحث النفس

حيث قال ان النفس يكون عقلا بالملكة ثم عقلا بالفعل ثم عقلا مستفادا الا ان بينا لانهما وان اتحدا بالذات لكن
التغاير الاعتباري بينهما يصحح هذا ضرورة ان تحصيل الشي يتقدم على حصوله فكذبر فيه وادعى فهنا اقول
انه يصح ان يكون قوله بحصول العقل بالفعل الخ اشارة بل دلالة على العقل المستفاد دون العقل بالفعل كما يلوح من
سياق ظاهر عبارته ويحوى ما رتبه بل الاصوب ان يكون المراد به الاول بقرينة قوله الحصول بدلا عن التحصيل كما
يقتضيه ما حققه في كتابي المبدأ والمعاد وكذا ما وقع عنه في التعليقات في بيان مراتب افعال العقل حيث
قال اذا قيل ان فلانا عالم بالمعقولات فمعناه انه بحيث كلما شاء احضر صورته في ذهنه بعينه ومعنى هذا انه
كلما شاء كان له ان يتصل بالعقل الفعال اتصالا يتصور فيه منه ذلك المعقول ليس ان ذلك المعقول حاضر
في ذهنه ومتصور في عقله بالفعل دائما والا كان قبل التعلم وتحصيل هذا الضرب من العقل بالفعل وهو
القوة التي تحصل للنفس ان تعقل بها ما شاء فاذا شاءت اتصلت وفاض فيها الصورة المعقولة وتلك الصورة
هي العقل المستفاد بالحقيقة وهذه الصورة هو العقل بالفعل فيما من حيث لها ان تعقل واما العقل المستفاد
فهو العقل بالفعل من حيث هو كمال واما السر في ان مخرج القوة الى الفعل هو العقل بالفعل بما قال في النجاة وقاتا
لما علمه العلم الاول من انه قد صح لنا ان وجود النفس مع البدن وليس حدوثها عن جسم بل عن جوهر هو اي صورة
غير جسمية ونعني بها الفعلية التي لا تتعلق بالمادة اصلا والا كانت جسمية وليس المراد من ذلك الا العقل المجرد على الاطلاق
من كل جهة ثم قال فنقول ان القوة النظرية منها ايضا تخرج من القوة الى الفعل بانارة جوهر هذا شانه عليها وذلك لان الشي
لا يخرج من ذاته الى الفعل الا بشي يفيده الفعل وهذا الفعل الذي يفيده هو صور المعقولات فان هيهنا شيئا يفيد النفس
ويطبع فيها من جوهره صور المعقولات فذات هذا الشي لا محالة عنده صور المعقولات فهذا الشي اذن بذاته عقل ولو كان
بالقوة عقلا لاستمر الامر الى غير النهاية وهذا محال او وقف عند شي هو عقل وكان هذا هو السبب لكل ما هو بالقوة
عقل في ان يصير بالفعل عقلا وكان يكفي وجوده سببا لاخراج المعقول من القوة الى الفعل وهذا الشي يسمى بالقياس
الى العقول التي بالقوة وباعتباره وصيرورتها الى العقل عقلا فعالا كما يسمى العقل الهيولاني بالقياس اليه عقلا منفعلا
كما يسمى الخيال ايضا بالقياس اليه عقلا منفعلا ومن يتتبع تصانيف المطلقات قد لاح ان المراد بالعقل بالفعل هو العقل المستفاد
لا العقل الفعال من وجهين احدهما قوله بحصول بدلا عن تحصيل وثانيهما هو الكمال بخلاف العقل بالفعل لكونه من
القوة بل القوة وان كان قريبا من الفعل فالفعل كمال والقوة قوة وليست بكمال بل قوة كمال ومن هيهنا لاح وجه ما خر لوحنا
اليه اما من عدم كونه العقل العملي هو الغاية بل انما الغاية منه العمل وغاية العمل الاخلاق على ما سر عليه الشيخ في اصل
هذا الكتاب بقوله لتحصيل ملكة تامة الاخلاق والعمل عامة اولى للعقل العملي والاخلاق غاية ما سراه وغاية العاملات التشبه
بسة تجلي والتقرب بجناب قدسه هنالك الولاية لله الحق وغاية العقل النظري هو العقل المستفاد وهو مبدأ التشبه
به فالعامة الاولى فيه هو الاول وغاية الغاية هو الاخير فقد اشتركا جميعا في الغاية الاخيرة وقد افترقا في الغاية الاولى
كما لا يخفى قال الشيخ في بعض رسايله الموسوم بعيون الحكمة الحكمة المتعلقة بالامور النظرية التي الينا ان نعلمها تسمى حكمة نظرية
والحكمة المتعلقة بالامور العملية التي الينا ان نعلمها ونعملها تسمى حكمة عملية انتهى كلامه بعبارته والظاهر منه اندفاع ما اورد
عليه بعضهم حيث قال ان الحكمة العملية علم لا نظر فما اجمع على هذا الاولون والاخرون مع ان الشيخ في اول الهي كتاب الشفا

قال ان

قال ان الفلسفة تنقسم الى حكمة نظرية وحكمة عملية فجعل الحكمة العملية فيها نظر ومعرفة ويجعل غايتها المعرفة وجه الدفع ان غلطه
ناش من اشتراك اللفظ حيث ان العمل العملي شي والحكمة العملية شي والاول هو العمل الاخير والثاني هو العلم المتعلق بالعمل وهو
من الفلسفة دون الاول كما سبق والكلام في ان غايته هو العلم او العمل على ان يكون غاية قريبة او غاية اقصى له قال الامام
في حل ما وقع من الشيخ هذه العبارة ان الحكمة العملية سالها العلم بانه كيف يكتسب الملكات الفاضلة النفسانية
وكيف يمكن ازالة المرض وتحصيل الصحة وكل من الحكمتين النظرية والعملية علم الا ان الاول علم بشي لا تاثير لنا البتة فيه بل
المقصود من معرفتها نفس تلك المعرفة فقط والثاني علم بشي يكون المطلوب من تحصيل العلم به ادخاله في الوجود فالاول
صفة من الوجود والاول هو الحكمة النظرية والثاني هو الحكمة العملية مع ان كل واحد منهما في الحقيقة علم واعلم ان الحكمة
النظرية اشرف من الحكمة العملية لان كل ما يعلم لعمل كان العلم وسيلة والعمل مقصودا والوسيلة في كل شي اخس من المقصود
فالعلم بالاعمال يكون ادون منزلة من تلك الاعمال ولا شك ان الاعمال ادون منزلة من المعارف الالهية والجلايا العقلية
وذلك يدل على ان الحكمة العملية ادون منزلة من الحكمة النظرية بكثير وايضا فاستكمال القوة النظرية اشرف من استكمال
القوة العملية والكتاب الالهي ناطق بحصر الكمالات الانسانية في هاتين المرتبتين قال الله تعالى حكاية عن الخليل رب هب لي
حكما والحقني بالصالحين والمراد من الحكم تكميل القوة النظرية والمراد من قوله والحقني بالصالحين تكميل القوة العملية وقال الله تعالى
خطابا للكليم فاستمع لما يوحى انني انا الله لا اله الا انا فاعبدني وقال حكاية عن عيسى انه قال اني عبد الله اتاني الكتاب وجعلني
نبيا وجعلني مباركا اينما كنت وكل ذلك اشارة الى كمال القوة العملية وقال خطابا مع الحبيب عليه السلام فاعلم انه لا اله الا الله وهو اشارة الى
كمال القوة النظرية ثم قال واستغفر لذنبك وللمؤمنين والمؤمنات وهو اشارة الى كمال القوة العملية فقد ظهر بنور الوحي ونور الحكمة
ان كمالات الانسان منحصرة في العلم والعمل ثم بعد ذلك كل عبارة الشيخ وهاهي فكل واحد من الحكمتين ينحصر في اقسام ثلثة و
اقسام الحكمة العملية اي هذه حكمة مدنية وحكمة منزلية وحكمة خلقية ثم شرع في تفسيرها فقال اعلم ان جمهور الحكماء اتفقوا على ان
اقسام الحكمة العملية ثلثة واقسام حكمة النظرية ايضا ثلثة والشيخ جرى على هذا القول في هذا الكتاب ولكن في الذي كتبه الاوان في
الحكمة المشرقية فانه ذكر فيها ان اقسام الحكمة العملية اربعة واقسام الحكمة النظرية اربعة ايضا اما القول المشهور في هذا الكتاب
فتقريره ان كل عاقل فلا بد وان يكون له فعل وفي فعله غرض وذلك الغرض اما ان يكون مختصا بذلك الانسان مع خواصه واهل
منزله وهو علم تدبير المنزل واما ان يكون عايدا الى الانسان مع عامة الخلق وهو علم السياسة فيثبت بهذا ان العلوم العملية اربعا
زادها رابعا وسماه بعلم تدبير المدينة وهو علم كيفية حفظ المدينة ورعاية مصالحها وهذا العلم لا بد منه لان الانسان مدني بالطبع
فالم يعرف كيفية بناء المدينة وترتيب اهلها على الدرجات المختلفة والمراتب المتباينة المتادية الى تحصيل المصالح او دفع المفاسد
فانه لا يتم المقصود وعلى الوجه الاول فان هذا العلم جزء من العلم السياسي انتهى وهو يدل على ان غاية العقل العملي هو العلم بما ان
مباديه المستفادة من الشريعة من الحكمة النظرية على ما قال الشيخ ومبدأ هذه الثلثة مستفاد من جهة الشريعة الالهية وكمالات
حدودها تستبين بالشريعة الالهية وتتصرف فيها بعد ذلك القوة النظرية من البشر بمعرفة القوانين العملية منهم باستعمال
تلك القوانين والجزئيات انتهى وهو يدل على ان مباديها اي الكمالات للنفس الناطقة الانسانية وهي من العلوم النظرية قال
الامام في تفسير كلام الشيخ ثلاثين ان العلوم العملية اي هذه الثلثة شرع بعين في بحث اخر وهو انه لا بد لكل صناعة من شي
تجري مجرى الكمال لها وهذه العلوم الثلثة لها ايضا كمال ومبادي هذه العلوم الثلثة وكمالاتها مستفادة من الشرايع الالهية

وذلك لان المقصود من بعثة الرسل الى الخلق ارشاد الخلق الى النمط الاصوب والطريق الاصلح في الاعمال وهو الاعمال
فلما كانت مناهج الاعمال محصورة في هذه العلوم العملية وجب ان يقال ان الانبياء ما بعثوا الا لتعريف مبادي هذه العلوم
وتعريفها كلا لا بل ان الانبياء انما يكمل تعريف مبادي هذه الثلاثة وتعريفها كلا انها على الوجه الكلي مثل ان يذكروا ان من اراد
الفضيلة العلائية فعليه بالعمل الفلاني فاما التنصيص على احوال زيد وعمرو فذلك ممتنع لان الاحوال الجزئية للاشخاص
الجزئية غير مضبوط بل الواجب على الشارع ضبط تلك القوانين واما ساير الناس فانه يجب عليهم تعلم تلك القوانين وذلك
انما ياتي بالقوة النظرية ثم استعمال تلك القوانين في الصور الشخصية والوقايع الجزئية وذلك انما ياتي بالقوة العملية فاما قوله
وكما ان حدودها مستفادة بالشريعة الالهية فالمراد من هذه الحدود المقادير وذلك لان المقادير المقدرة في ابواب العبادات و
المعاملات والزواجر لا يعرف الا من جهة الشريعة الالهية وظهر ان مبادي الحكمة العملية من الحكمة النظرية التي غايتها
العلم واما غاية الحكمة العملية فهي العمل فلذا قال الشيخ متصلا بما نقلنا عنه بهذه العبارة فالحكمة المدنية فايدتها ان يعلم كيفية المشاركة
التي تقع فيما بين اشخاص الناس ليتعاونوا على مصالح الابدان ومصالح بقاء نوع الانسان والحكمة المنزلية فايدتها ان يعلم المشاركة
التي ينبغي ان تكون بين اهل منزل واحد لينتظم بها المصلحة المنزلية والمشاركة المنزلية تتم بين زوج وزوجة ووالد ومولود ومالك وعبد
ومولى واما الحكمة الخلقية ففايدتها ان يعلم الفضايل وكيفية اقتنائها لتزكو بها النفس ويعلم الرذايل وكيفية توقيها لتتطهر
عنها النفس ولتطهير منها النفس ماخوذ من الكتاب الالهي حيث قال عز من قايل قد افلح من زكيها وقال الله تعالى خذ من
اموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها وانما جاوزنا عن رعاية الاختصار لان الحق احق بالاستدلال ثم جددنا التوجيه بالوجه
ما نقلنا من جعل غاية العقل العملي هو العمل على ما ارتضاه على وفاق ظاهر ما يظهر من تضاعيف كلام الشيخ على ما نقلنا هو ان
العلم العملي نظرا الى ان ما يترتب عليه من العمل والاخلاق ضعيف رتبة لا يكون غاية اولية ومن جعل غايته الاخيرة هو العمل
كما اراه استادنا بقوله رحمه هو ان العلم العملي وان كان ضعيفا لكنه استكمال بوجه ما فقد جعل غاية اولى والعمل المترتب
عليه غاية اخيرة على وفاق ما ذكره الشيخ في الرسالة التي اشار اليها الاستاد بهذه العبارة ومن اولى استكمال نفسه بهاتين
الحكمتين والعمل مع ذلك باحديهما فقد اوتي خيرا كثيرا انتهى كلام الشيخ بعبارته تفسير ذلك انه لما ذكر سابقا الحكمة معرفة
الامور النظرية ومعرفة العلوم العملية ذكر ههنا ان من وفق على استكمال نفسه بهذين النوعين من المعرفة ثم وفق حتى قام
او بالاعمال الواقعة على قانون الحكمة العملية فقد اوتي خيرا كثيرا وهذا اللفظ انما اخذ من الكتاب الالهي وهو قوله سبحانه ومن يؤت
الحكمة فقد اوتي خيرا كثيرا فقد بان من تضاعيف ما بيناه انه لا منافاة بين كون العمل فقط هو الغاية في العقل العملي نظرا الى ان العلم
المتعلق به اضعف رتبة من العمل فكانه ليس هو الغاية وبين كون العمل هو الغاية الاخيرة نظرا الى ان العلم المتعلق به مع ضعفه رتبة
بالنظر اليه هو الغاية الاولى لكونه استكمال النفس به توجيها ما يدفع بين ما وقع من الشيخ في مواضع من كتبه وكذا الاختلاف بين ما
وبين ما اراه استادنا بقوله رحمه على ما نقلنا مما نسب ذلك الى الرسالة التي صنفها الشيخ في جواب بهمنيار فانظر بعين الانصاف
قال الشيخ في رسالة النفس ان العقل عندهم جميع هذه اشارة الى اربع مراتب النفس لان العلاقة البدنية لاجل تكميل العقل
النظري وتزكيته والعقل العملي هو مدبر تلك العلاقة ثم العقل يخدمه الوهم الى اخر ما ذكره فقد ظهر منه ان العقل العملي ليس كمال
النفس به بل التكميل عقله النظري فلا يكون كمالا للنفس بالذات بل بالعرض وهذا موئد لما قلناه سيما ما ذكره بعد هذا المنقول
بكثير واما الذين ليس لهم استكمال لشيء من القوى الا انهم يتحلون بالاخلاق والملكات الفاضلة فهم الازكياء من النوع الانسان وليسوا

من ذوي المراتب العالية الا انهم متميزون عن ساير اصناف الناس فان قلت ان الاستاد قد جعل غاية العقل النظري التي اي العلوم النظرية
التي اي العقل بالفعل غاية للعقل العملي ايضا حيث ان غاية العمل والاخلاق الحسن وقلت ان العقل بالفعل مبدا للعلم العملي كما هو ظاهر
ما نقلنا عن الشيخ لا غاية ولو سلم ان غاية العمل اي العقل بالفعل وجودية فيكون مبدا للعقل العملي باعتبار وغاية له باعتبار فيكون
غاية اخيرة للعقل العملي والعمل غاية اولية فيكون الفرق بينهما في الغاية الاولية لا الاخيرة والاستاد قد حكم بالفرق بينهما باعتبار
غاية الغاية في العقل النظري هو بعينها الغاية الاخيرة للعقل العملي والغاية الاولى فيه العمل على ما ذكرناه سلك قلت بعد وقوع
ما مشى الامام مشاي في كتابه المسمى بالمطالب العالية بقوله اعلم ان كمال حال الانسان ان يعرف الحق لذاته والخير لاجل العمل
به والمراد ان كمال حاله محصور في امرين احدهما ان يصير قوته النظرية كاملة بحيث يتجلى فيها صور الاشياء وحقايقها تجليا كاملا
تاما مبرا عن الخطا والزلل والثاني ان يصير قوته العملية كاملة بحيث يحصل لصاحبها ملكة يقتدر بها على الاتيان بالاعمال الصالحة
والفرار من الاحوال التي توجب النفرة عن السعادات البدنية وتوجب الرغبة في عالم الاخرة وفي الروحانيات فقد ظهر بهذا
انه لا سعادة للانسان الا بالوصول الى هاتين الحالتين وهذه المقدمة متفق عليها اطبقت الانبياء والحكماء عليها ولا نزاع ولا ريب فيها فلا كلام
العقل الا وقد اجمع عليها ان الحق المحقق ان نظر استادي الذي عليه في جميع الامور استنادي فيما ذكره في رسالة جواب بهمنيار بهذه
العبارة قال الشيخ الرئيس قدس سره للحكيم مولاي ورئيسي ادام الله تاييده في الحصر وجاهر بالتعميم مع انه ادام الله تاييده
لم يستفرغ منته في التامل ولكنه عثر برايه الثاقب موقع التشكيك واراح ما اشكل فيه مما اختلط من ترتيبه ونسبه
فقال لنفسه باستحكام الحق فيه عليه ان يشكل واحدا من هذه الشكوك مما اعتد ان يعرض للسداة والمتعلمين ولمن يسرع الى
القناعة بالمزجاة من البضاعة ولم يتبين بظاهرات الفلسفة حق التبين ولم يغلغل الغايات فيها سوا السبيل ولما سايرنا ذلك
في الواضح المتشكك فيه وبما في فضلا عن معاني وحشو فضلا عن غلق ان لكل الدلالة على حيرة تنبه نفسه على
عين عقله كما يتامله في كل فصل بتوفيق قال بهمنيار من ذلك قوله ان الفلسفة تنقسم الى حكمة نظرية وحكمة عملية وجعل الحكمة
العملية فيما ابه نظرا ومعرفة فجعل غايتها المعرفة والحكمة العملية عملا لا نظرا فقد اجمع على هذا الاولون والاخرون بحق
الاجماع ما يستنكر اللهم الا ان يقابل ذلك وتعقد على قال الشيخ الرئيس ما اكثر ما وقع للناس من الغلط باشتراك الاسما
المستعملة في عالم الفلسفة على اشتراكها وخصوصا حيث يقال نظري وعملي في مواضع مختلفة ويدل بها على دلايل
مختلفة ولا اطول بما انا فيه بيان ذلك فان الحكيم مولاي ورئيسي ادام الله تاييده فان اشتهي ذلك بيته لمكنه حاضره شفاها
وقد وقع ذلك في استعمال لفظ العملي مركبة بلفظة الحكمة اعني اذا قيل حكمة عملية فان ذلك يدل عند الفلاسفة على معنيين
ويختلفان ذلك على من لم يسوا الى عامة الاسعراء ان احدى الفضايل التي هي الحكمة العملية يحصل من اوجب فيها التوسط
وجعل الازدياد في معرفة الواجبات العملية رذيلة فما امر على ان الفضايل ثلثة حكمة وشجاعة وعفة وجعل الشجاعة والعفة
واسطتين وجعل الحكمة غير واسطة واما وجه هذا الاشتراك فان الحكماء اذا قالوا ان الفضايل ثلثة وعنوا بها العدالة والتي
الفضايل الخلقية واذا قالوا ان رجالها تحصر خلقية وكذا اذا قسموا افعال الى شجاعة وعفة وحكمة عنوا بالحكمة فعلا تصدر
على الجميل في الامور التدبيرية من الخلق او من ضبط النفس وهذه الحكمة العملية هي حصلة خلقية بل هي ملكة يصدر عنها الافعال
المتوسط بين افعال الجربزة والغباوة صدورا من غير روية وعلى سبيل ما يصدر من الاخلاق واذا قالوا ان من الفلسفة ما هو
نظري ومنه ما هو عملي لم يذهبوا الى العملي الخلقي فان ذلك ليس جزءا من الفلسفة بل صار المملكة القياسية غير الملكة الخلقية

بل عنوا به معرفة الانسان بالملكات الخلقية بطريق القياس والفكر انها كم هي وما هي وما الفاضل منها وما الردى وانها كيف تحدث
من غير قصد اكتساب وانها كيف تكتسب بقصد وايضا معرفة السياسات المنزلية والمدنية وبالجملة ما يعم الامرين بل الجملة
المعرفة بالامور التي الينا ان نفعلها اما في الملكات والانفعالات واما من المشاركة وهذه المعرفة ليست خارجة عن
غيرها بل تكتسب وانما تكتسب بنظر وروية وقياس يفيد قوانين واراء كلية وهي التي تفيدها كتب الاخلاق والسياسات
التي اذا تعلمناها يكون اكتسابا معرفة ويكون حاصلة لنا من حيث هي معرفة وان لم نفعل فعلا ولم نتخلق تخلقا فلا يكون
افعال الحكمة العملية الاخرى موجودة لنا ولا ايضا الخلق ويكون لا محالة عندنا معرفة مكتسبة بقضية حقيقية وكل معرفة
حقيقية يقينية فهي حكمة او جزء حكمة وليست هذه المعرفة عندنا حكمة طبيعية ولا حكمة رياضية ولا حكمة الهية فليست حكمة
نظرية اذ كان اسم النظري يخص هذه الثلثة او ما يجمع هذه الثلثة وبالجملة ما الغاية فيه النظر فبقي ان يكون الجزء الآخر
من الفلسفة الذي هو الحكمة العملية اذ كانت الفلسفة تنقسم الى نظري وعملي ولم يكن الفلسفة خلقا البتة بل التي هي احدى
الفضايل الخلقية الثلثة فهي غيرها لان تلك عمل من الاعمال او خلق من الاخلاق ولا شيء من الاعمال والاخلاق بفلسفة
ولا جزء فلسفة ومع ذلك فانها الا بالاوفق الحكمة العملية التي هي جزء من الفلسفة في وجودها فان الحكمة العملية التي هي
جزء من الفلسفة تحاذي الشجاعة والعفة وهذه الحكمة الخلقية العقلية فكما انها اعني الفلسفة العملية ليست شجاعة
ولا عفة بل علما بهما كذلك ليست الحكمة العملية الخلقية حكمة عملية خلقية بل علما بها وتعريفا اياها وليست علما بها
وحدها بل علما بها وبغيرها الغلط واقع بسبب ظن الظان ان الحكمة العملية التي هي جزء من الفلسفة هي الحكمة العملية
التي هي جزء من العدالة وخلق لا علم وقد اوضحت الفرقان بينهما فانك اذا تعلمت ما في كتب الاخلاق والسياسات
كانت عندك معرفة مكتسبة بقوانين كلية افادها مقاييس فكرية ولم تكن المعرفة احدى المعارف النظرية الثلث ولم
يكن بوجه من الوجوه عملا ولا خلقا ولم يصطلح ان يسمى غير الحكمة العملية واما ما قال الحكيم مولانا محمد ورئيسي انك جعلت
الغاية فيهما واحدة فقد حاد عن السبيل فاني جعلت الغاية في احدهما نفس ما يحصل بالنظر وجعلت الغاية القصوى
في الاخر العمل بما يقتضيه الحاصل من النظر وليس يجب ان يكون غاية الشيء موجودة في الشيء فان الغايات توجد في كثير من
الامور خارجة عما يتوجه به اليها فان الكن غير موجود في نفس حركة البنا ولا في شكل البيت بل موجود في المسكن المبني
واعلم انا اذا قلنا حكمة عملية هي جزء من الفلسفة فنعني بها العلم بالفضايل العملية على الوجه الكلي ولا نعني به الفضايل الخلقية
نفسها واذا قلنا الحكمة العملية الخلقية فنعني بها نفس الفضيلة الخلقية التي هي احدى الامور التي نعلم في ذلك العلم كيفية
وكيفية اكتسابه واذا قلنا الحكمة العملية الفعلية فنعني به الفعل الصادر عن خلق او ضبط نفس بعلم او بغير علم بل
بتقليد وقبول لصدور على سبيل الاتفاق وهذا الكلام من الرئيس وقع الاتمام في المقام قال وذلك بحصول العلم
التصوري والتصديقي بامور ليست هي هي الخ اقول لعل المراد به ان حصول العقل بالفعل حصول العلم بتلك الامور
على الاكثر وان لم يكن منوطا بها كما قال من حيث هو مبدأ عمل والحاصل ان العقل بالفعل وان وجد في ضمن الحكمة على ما
اعترف به الشيخ في جواب ما اورد عليه بهمنيار ولكن لما كان وجوده نظرا الى الامور المقدورة لنا اقل واندر من وجود
فيما هو غير مقدور لنا جعل وجوده فيه بمنزلة العدم في كونه العلم به هو العلم بالفعل على انه يصح ان يكون النفي الواقع في
تعريف الحكمة النظرية هو سلب العموم لا عموم السلب فلا ينافي في ذلك كون العلم ببعض امور مقدورة لنا ولكن لا من حيث

انها

انها مؤدية الى المعاش والمعاد كالحركة والاصوات مثلا انها من مسائل الحكمة النظرية سواء كانت طبيعية او الهية وذلك
لانها من حيث كونها من عوارض الجسم الطبيعي بما هو مشتمل على الطبيعة يكون من محمولات مسائل العلم الطبيعي ومن حيث كونها
خواص الوجود من محمولات مسائل الحكمة العليا باعتبار انها تؤدي صلاح المعاد والمعاش ومن ههنا لاح حال ما اورده بعض
الحكماء على ما وقع من الشيخ بقوله وذلك بحصول العلم التصوري والتصديقي بامور ليست هي هي الخ بهذه العبارة ان في هذه
الافادة اشارة بل دلالة على ان العقل بالفعل يختص بما لا يكون اعمالنا ولمناقش ان يناقش في ذلك ويقول تعريف العقل
بالفعل يعم ذلك وما لم يكن كذلك انتهى وانما قلنا ذلك حيث انا اوضحنا ما ذكره من التعميم فنقول بعد ما علمت ما فيه من الوهن
انه يجوز ان يكون قوله ليست هي بانها اعمالنا الخ باعتبار انها اعمالنا وذلك على ان يكون خصوصية كونها كذلك لا غير و
الحاصل ان المعتبر في العقل بالفعل حاصله بها على ان يكون خصوصية صدورها عنه لا غير كما ان الالهي يبحث عن المادي بما
هو موجود وبالجملة ان احوال الموجودات اما ان يكون وجودها باختيارنا وعلمنا بالذات لا بالعرض او لا يكون كذلك والمعرفة
المتعلقة بالقسم الاول من حيث هي كذلك تسمى حكمة عملية وبالثاني منها لا من هذه الحيثية تسمى حكمة نظرية وكلاهما وان اشتركا
في ان لا يحصلا الا بالنظر لكن لانحصار غاية الاخير في العلم فقط اولى بان ينسب الى النظر فقد لاح بطلان ما قيل انه يرد على هذا
التقسيم الايراد من وجهين احدهما ان موضوع الحكمة العملية هو النفس وهي ما ليس وجودها بقدرتنا واختيارنا والثاني ان كثيرا
من الاحوال التي للنفس وللاختيار مدخل فيها كالكيفيات النفسانية يبحث عنها في الالهي انتهى وهذا كما ترى اما اندفاع الاول فلان
الكلام في محمولات الاشياء لا في موضوعاتها والنفس ليست الامر الموضوعاتي واما الثاني فلان المبحوث عنه في هذا القسم ما يكون
للاختيار مدخل وهذه الحيثية وبالجملة ما يكون منوطا باختيارنا وقدرتنا بخلاف الامور المبحوث عنها في الحكمة النظرية لعدم
كونها منوطة بها وان كان بعضها بقدرتنا واختيارنا فذكر الكيفيات النفسانية والاصوات والحركات في الالهي ليس من الجهة
المنوطية والحيثية الناطقة والديناظر ما قيل من ان الوقوف والمعرفة اما ان يكون كمال النفس بما يحصل فيها من صورة المعلوم
فقط واما ان يكون ليس من هذه الجهة فقط بل وان يعمل بما هذه صورته فالاول هو العلم النظري والثاني هو العلم العملي ثم
نقول ان كمال العقل العملي هو العلم الانفس فلا يصح ان يكون لا بالعقل واما العقل بالعقل فقد جعل من مراتب العقل وكمالاته
وصفاته واحواله فيلزم ان يكون الغاية فيها حصول الاي فقط على ان المصر شيخ المشائين ورئيسهم فهو اعرف بمسائل
الحكمة وما يتعلق بها وكذلك بحدود الاشياء وحقايقها فاذا عرف العقل بالفعل بما عرفه فيكون هو المسعى ثم على تقدير ما
ما يكون مبنى المناقشة على ان تعريف القدماء وتحديدهم له بما هو اعم منه فهو ايضا غير وارد عليه لتجويزهم كون الحد اعم من
المحدود ثم لو صح هذه الوجوه من التوجيه قال ولمناقش ولم يقل لقايل ثم العجب من غفلات الحكماء انه لم يتصد للفرق
بين العقل بالفعل هو العقل المستفاد مع انه من المواضع الخفية التي يحتاج الى الاشارة اليها وذلك فضل الله يؤتيه من
يشاء قال بانها اعمالنا واحوالنا اقول اي بوجودها وهويتها افيدان اعمالنا واحوالنا بالنصب على انه خبر ليست وهي
الثانية تاكيد الاولى وعلى الحالية وهي الثانية هي الخبر وربما يروى بانها بالفتح واعمالنا واحوالنا بالرفع على خبرية انه
لكسر العقود المقابلة في العلية تدافعها قال موضوعها الاجسام من جهة اقول يعني ان موضوعها وان كان امور اعلية
لكن من جهة ما لها جهة وحدة ومناسبة مثل كونها متحركة او ساكنة او كونها مشتملة على الطبيعة او كونها متغيرة كانها امور
من جهتها كلها نسبة عليه الشيخ في كتاب النجاة على ما قال فالعلم الطبيعي موضوع ينظر فيه وفي لواحقه فموضوعه الاجسام الموجودة

بما هو واقع في التغيرات وبما هو موصوفة بانحاء الحركات والسكنات وعلى هذا يكون العوارض المبحوث عنها في هذا العلم كثيرا
ما يرجع الى التقسيم على التوزيع اذا كان موضوعه متعددا اولا اليه اذا كان واحدا واما القول بانها عبارة عن عوارض تلحق
تلك الاجسام بما هي هي اوجسما معينا كالحركة بالقياس الى الافلاك وذلك على ان ليس يجب ان يكون محمولات المسائل
عوارض ذاتية لموضوع العلم بل انما يجب ان يكون عوارض ذاتية لموضوعات مسائله وقولهم موضوع العلم ما يبحث
فيه عن عوارضه الذاتية معناه ما يبحث عن عوارضه الذاتية او عوارض انواعه وهكذا الى اخر ما اعتبروه فتكلف
مستغنى عنه لان المحمول في قولنا الجسم اما متحرك او ساكن هو الامر المتردد وهو عرض ذاتي له لكونه عوضه له بما
هو هو والتزام عدم كون خصوصيات المحمولات الذاتية للموضوعات من مسائل العلم ليس على ما ينبغي ولكن بقي الايراد
بما ذكر في فن البرهان من هذا الكتاب حيث قال ان الموضوعات هي الاشياء التي انما تبحث الصناعة عن الاحوال المنسوبة
اليها والعوارض الذاتية لها والمسائل هي القضايا التي محمولاتها عوارض ذاتية لهذا الموضوع او لانواعه انتهى
وهو صريح في جواز كون بعض المحمولات عوارض غريبة لموضوع الصناعة مع كونها مبحوثا عنها بالذات في تلك الصناعة
من حيث كونها عوارض ذاتية لبعض انواعه ومن هيهنا قد اشكل الامر على الاعلام فمنهم من ذهب الى ان الموضوع ليس
امرا واحدا بل امور متعددة ومنهم الى انه ليس امورا متعددة بل امرا واحدا لكن ليس ما لا
يعرض له بما هو هو من الاعراض الذاتية لهذا العلم فلا يكون مبحوثا عنها فيه بالذات ولا يخفى ان كل ذلك خارج عن
سياق عبارة الشيخ وسياقها بل الاولى في توجيهه ان يقال ان ما يعرض لنوع موضوع العلم يصح ان يكون عرضا ذاتيا
له باعتبار التقسيم مثلا ان قولنا الجسم كرى يرجع معناه الى قولنا الجسم من حيث اشتماله على الطبيعة كرى او غير كرى
بل الاقرب الى الصواب ان موضوع العلم ان كان امورا متعددة يكون عوارضه الذاتية عوارض ولواحق ذاتية لموضوعات
مسائله وبالعكس باعتبار تغاير الحيثيات والاعتبارات وسياتي ما هو اسد من هذا واحكم فلا تنافي كلامه اولا والعبارة
الواقعة عنه في فن البرهان من هذا الكتاب واما اذا كان موضوع بعض المحمولات فيه اخص من كل واحد من الامور المتعددة
يلزم اعتبار ذلك الرجوع فيه تدبر فيه ثم ان جميع ما اوردنا على تقدير كون موضوع العلم الطبيعي هو الامور المتعددة واما
اذا كان واحدا كما يلوح مما وقع عنه في اوائل الطبيعيات هذا الكتاب حيث قال قد علمتم من الفن الذي فيه علم البرهان الذي لحقنا
ان العلوم منها كلية وجزئية وعلمتم مقايسات بعضها الى بعض فيجب ان تعلموا الآن ان العلم الذي نحن في تعليمه هو العلم
الطبيعي وهو علم جزئي وموضوعه اذ قد علمتم ان لكل علم موضوعا هو الجسم المحسوس من جهة ما هو واقع في التغير والمبحوث
عنه فيه هو الاعراض اللازمة له من جهة ما هو كذا وهي الاعراض التي تسمى ذاتية وهي اللواحق التي تلحقه بما هو هو سواء كانت
صورا او اعراضا او مشتقة منها هذا وانما قال من جهة انه يجوز ان يكون موضوع واحد مبحوثا عن عوارضه الذاتية باعتبارين
مختلفين في علمين كما وقع عنه بقوله ولكن الحق باعتبارين مختلفين فصار باعتبار موضوعا لهذا وباعتبار موضوعا لذلك
كان جسم السماء والعالم موضوع لعلم الهيئة والطبيعي فلا يخفى على اهل النهاية ان ما عليه يرجع قوله والمبحوث عنه فيه هو
الاعراض اللازمة له من جهة ما هو كذا اما الى التقسيم كما عليه اولى كونه من احوال فرد من افراده بما هو فرد له وذلك لان موضوعه
هو الجسم لا الاجسام او الى ان العرض الذاتي للشيء انما يكون عوضه له بما هو هو او لامر مساو له او يعمه عموما لا يتعدى عن موضوع
الصناعة مثلا اذا قلنا ان الافلاك متحركة او متحيزة دائما في الطبيعيات يكون المحمول في هاتين الصورتين عرضا ذاتيا اما في الاولى

فظاهر

فظاهر واما في الاخيرة فلكونه عارضا له بما يعمه عموما لا يتعدى عن موضوع الصناعة كالجسم الطبيعي فيما نحن فيه
وكل هو صريح بما في فن البرهان من هذا الكتاب وذلك على خلاف ما عليه قولنا الافلاك متحركة لانه يشمل المجردات والعناصر
والمواليد الثلث من الحيوان والمعادن والنبات او يكون اخص منه ولكن بشرط ان لا يكون هناك واسطة في العروض
وان كان واسطة في الثبوت كما عليه امر عروض المرض لبدن الانسان بواسطة تحقق عروض تخلط من اخلاطه كما في الطب
لا كعروض الحركة لجالس السفينة لكونها من عوارضه الغريبة ولكن بقي الكلام فيما يعرض الشيء بواسطة ما يباينه اذا
كان واسطة في العروض لانه يرجع حينئذ اتصافه به الى اتصاف الشيء بحال متعلقه سواء اعتبر حصوله فيه بحسب الخارج
كما عليه الشيخ وغيره من الحكماء الالهيين او لا كما عليه بعض اتباع المتفلسفين واما القول بان المراد من المساوي ما يكون
واسطة في الثبوت فلا يخفى ما فيه ضرورة انه لا اختصاص له بها اصلا بل يشمل ما يكون اخص منه فتدبر فقد لاح على طباق
ما في البرهان ان العارض الخاص بالشيء قسمان احدهما ما يعرضه من دون صيرورته نوعا بعينه وثانيهما ما لا يلحقه الا بعد
صيرورته نوعا بعينه كالاستقامة والانحناء للخط والزوجية والفردية للعدد والصاهلية والضاحكية للحيوان والاول
من عوارضه الذاتية والاخير من لواحقه الغريبة لان مرجع الواسطة في الاول الى الثبوت وفي الاخر العروض ومن
هيهنا لاح حال ما يقال ان جميع محمولات مسائل العلم اعراض ذاتية لموضوع العلم لكن لا مطلقا بل من حيث هو
موضوع فالموضوع في قولنا كل حيوان فله قوة اللمس هو الجسم الطبيعي من حيث انه حيوان وقوة اللمس من عوارضه الذاتية
من تلك الحيثية وان لم يكن عرضا ذاتيا للجسم بما هو جسم انتهى وهذا كما ترى فان كون المحمولات في هذه الصور من الاعراض
الغريبة لموضوع الصناعة لاختصاصها بانواعه المندرجة تحته فيرجع الواسطة فيها الى العروض لا الثبوت ولعل ما فيه
اوهن من بيت العنكبوت لانه خبط احدهما بالاخر وتمام تحقيقه في شرحنا على فن البرهان ولنرجع الى ما كنا فيه فنقول ان
موضوع كل علم يجب كونه بينا بنفسه او مبينا في علم اعلى منه ووجود الجسم وان ثبت في العلم الاعلى لكن يشكل الامر فيما هو قيد
له من اشتماله على الطبيعة او كونه مستعدا للحركة والسكون او كونه متغيرا ومن البين انه لا يصح اثباتها في علم هو اعلى منه لكونه
مسائله المبحوث عنها هيئات بسيطة من وجود الاشياء في حد ذواتها لا وجود الاشياء للاشياء كما عليه شاكلة الهيئات المركبة
وبالجملة اثبات وجود الاشياء في حد انفسها كوجود العقل والنفس بل وجود الهيولى والصورة النوعية والجسمية وامثالها
وان كان في العلم الاعلى لكن اثبات وجود الصورة النوعية للجسم في العلوم السافلة الا ان يقال انه لما ثبت وجودها في ذلك العلم يكون
ثبوتها له بينا لكونها من الامور الداخلة فيه وذلك على تقدير كون موضوعه الجسم من حيث استعداده للحركة والسكون وان لم يكن
من الامور الداخلة فيه يكون من لوازمه وعوارضه البين الثبوت له قال بعض افاضل الحكماء ان المشهور عند الجمهور ان موضوع العلم
الطبيعي هو الجسم الطبيعي من حيث هو واقع في التغير ثم اختلفوا في تفسير ذلك وتفصيله فقالوا ان المراد بالتغير هو التغير
بالحركة والسكون والمراد من الحركة مطلق الخروج من القوة الى الفعل دفعيا كان او تدريجيا وليس المراد ان موضوعه الجسم من حيث
تحرك ويسكن بالفعل والا لم يكن البحث عن الحركة والسكون طبيعيا بل المراد ان موضوعه الجسم الطبيعي من حيث يستعد للحركة والسكون
وهذا كما يقال موضوع الطب بدن الانسان من حيث الصحة والمرض وان الحيثية المعتبرة هي حيثية استعداد الصحة والمرض وبالجملة
انهم قد يريدون قيد الموضوع هو استعداد الحركة والسكون لا نفسهما ثم قال واقول تفسير التغير وتخصيصه بالحركة للفعل بالخروج
مطلقا ثم اراده الصحة والاستعداد من الحركة كلها تكلفات ومحالات لا حاجة اليها ولا الى شيء منها كما لا يخفى على من الحق ما

ما قررنا في رياض الرضوان وحررنا مزيد تحقيق وتحرير في البرهان والآن نقول ان في تقريرهم وتفسيرهم واعتبارهم الحصر ههنا
بهذا الوجه فاسد من وجوه ولوجه اعتبار الحصر لكن اعتبارها بوجه يصح ذلك باعتبار ما في التحرك سيما اذا قرن بالسكن
انتهى ثم لا يخفى ان ههنا ابحاثا اوردها هذا المنصور ونصرها لكن يشبه ان نوردها في مقام انسب من هذا ونورد
عليها ما يرد عليها على ما سنقرره تلك فلا يبقى قال وبحثها عن العوارض التي تعرض لها بالذات من هذه الجهة اقول
لا يخفى ان الظاهر من الاعراض الذاتية في فن البرهان من هذا الكتاب هو ما يؤخذ في حد الموضوع او ما يؤخذ الموضوع
او ما يقوم مقامه في حده الاضطراري لا مطلقا لاستحالة اخذ احد المتباينين في حد الاخر لان من العلل ما يكون علة للموضوع
ومن العلل ما يكون علة الهيئة والاول ماخوذ في حد التوسع وان لم يكن ماخوذا في حد الحقيقي بخلاف الثاني فانه بالعكس
ولما كان الكلام في العوارض الذاتية للشيء بما يقتضيه البرهان يكون الموضوع ماخوذا في حد التوسع ليكون من عوارضه
الذاتية قال الشيخ ان الاعراض التي نعرفها بما يقتضي جعلها موضوعاتها فتعريفاتها يجب ادخالها انما تشتمل بالضرورة
على اعتبار موضوعاتها واما حقائقها في انفسها فانما يكون غير مشتملة من حيث الهيئات على الموضوعات وان كانت محتاجة
اليها من حيث الوجود والحد التام يلتئم من مقومات الهيئة دون مقومات الوجود فما كانت من تلك الهيئات بسائط لا جنس
لها ولا فصول فلا حدود لها وما لها اجناس وفصول فحدودها التامة تشتمل عليها دون موضوعاتها والمشتملة على موضوعاتها
من التعريفات انما هي رسومها لا حدودها وكل ذلك فيما لا يقتضي تصور ذواتها التفاتا الى موضوعاتها اما ما يقتضي التفاتا
اليها فانما يكون مفهوماتها مركبة من حقائقها ومن اعتبار موضوعاتها ومثال ذلك عروض الزوجية للاربعة والفطوسة
للانف والمساوات للعدد حيث ان الاول عبارة عن انقسام العدد الى المتساويين من تقعر الانف والثالث اتفاق في نفس
الكمية واما الظاهر من العوارض الذاتية ههنا فهو اللواحق التي تلحق الموضوع من جوهر الموضوع وماهيته على ما نص عليه في
اوائل طبيعيات هذا الكتاب بقوله وهي الاعراض التي تسمى ذاتية وهي اللواحق التي تلحقه بما هو هو سواء كانت صورا او اعراضا
مشتقة منها التي هو صريح في ان العرض الذاتي ويشمل المحمول مواطاة واشتقاقا وقد يقال الذاتي لما يحمل على الشيء
لما هو هو والذي يقتضيه الشيء لما هو هو وذلك لان اقتضاء الماهية لمقوماتها اقتضاء المعلول لعلته واستدعاؤه لها
واقتضاؤها للاعراض الذاتية اقتضاء العلة لمعلولها فحاصل الكلام ان الطبيعي اذا اطلقوا العرض الذاتي للشيء فانما
ارادوا به ما يعرضه لما هو هو وذلك على خلاف ما عليه اصطلاح البرهانيين لانه ما يشمله فيكون اعم منه كما علمت انفا
ولما كان الشيخ ههنا بصدد الاشارة الى موضوع العلم الطبيعي وعوارضه الذاتية يكون من الطبيعيين فيشبه ان يكون قوله
العوارض التي تعرض لذاتها الخ محمولا على اصطلاح هو لا مع العوارض الذاتية الاولية عند البرهانيين ولا يلزم من ذلك خرج
القاعدة البرهانية عليه ثم قال الشيخ في غير موضع من هذا الكتاب ويقال ايضا ذاتي انه لما كان من الاعراض في الشيء اوليا
اخص عموما اوليا انه عرض لشيء اخر ثم عرض له على ان لا واسطة فيه بين العارض والمعروض له سببا لان يقال انه عرض
في شيء اخر كما نقول جسم ابيض وسطح ابيض فالسطح ابيض بذاته والجسم ابيض لان السطح ابيض فقد لاح ان العوارض
الذاتية للشيء بما يقتضيه من البرهان من هذا الكتاب ما يؤخذ في حد موضوعها او يؤخذ الموضوع او جنسه في حدها او
كون بشرط ان لا يتجاوز من حيث العموم عن موضوع تلك الصناعة ومن ههنا ذكر ههنا ان اللواحق يؤخذ في حدها جنس
موضوع المسئلة ان كان ذلك الجنس اعم من موضوع الصناعة لم يستعمل في الصناعة على الوجه العام بل خصصت بموضوع الصناعة

فيكون

فيكون الضد المستعمل في الطبيعيات مخصصا من جهة النظر بما يكون طبيعيا فقد بان ان العوارض الذاتية الاولية فهي ما يكون عارضا له
من غير واسطة اعم سواء كان عروضه له بما هو هو او بما هو مساو او تعلق ان يكون واسطة في الثبوت لا العروض فيكون العوارض
الذاتية اعم منها اذا كانت اولية عموما مطلقا وذلك بخلاف ما عليه امر العوارض الذاتية كما لوح من الطبيعيات لانها العوارض
الذاتية الاولية كما يقتضيه فن البرهان ولما كان ما يعرض الشيء بحيث يوجد بنفسه في حده عرضا ذاتيا له بما يقتضيه فن البرهان
واصطلاحه وان كان غريبا على اصطلاح اخر فلا يبعد ان يكون مبحوثا عنه في فن من افراد موضوع العلم فليتدبر ولعل العلامة
الدواني قد غفل عما عليه الاصطلاح البرهاني من كون العرض الذاتي الاول قال ان الاحوال المذكورة من الاعراض الذاتية
لموضوع العلم ولا يلزم كونها اعراضا ذاتية لموضوع المسئلة كما توهم انتهى ردا على ما اورده على السيد السند فيما ذكره من ان
احوال الكل اعم مما يخصه بقوله انه بعيد جدا لان المراد بالاحوال ههنا هي الاعراض المبحوث عنها في العلوم اذ في العلوم
لا يبحث عن الاعراض الغريبة والاعراض الذاتية للكل لا يعم غيره كما حقق في موضعه انتهى وهذا كما ترى انما اشتباه على غير
محصل منه وقد ان الاعراض الذاتية الاولية للكل لا يتم غيره وهي اخص الاعراض الذاتية له ونفي الاول لا يستلزم نفي الثاني ولعل
الامر قد اشتبه عليه حيث اشتبه عليه الاصطلاح البرهاني بالطبيعي وتمام التحقيق فيما علقناه عليه فارجع اليه قال والعلم التعليمي
موضوعها اما ما هو كم مجرد عن المادة بالذات اما ما هو ذو كم والمبحوث عنه فيها احوال الخ اقول لعل الشيخ اشار بهذا التقسيم
الى موضوعات اقسام التعليمي وفنونها وذلك لانها اما ان تكون باحثة عن المقادير العرضية بما هي مقادير متصلة كانت او منفصلة
او عن الصور الجوهرية بما هي ذوات كمية اتصالية كانت او انفصالية مع قطع النظر عن المادة مطلقا معينة كانت او مطلقة
على ما نص عليه الشيخ في غير موضع وذلك على ان يكون الفنان الاولان هما الهندسة والحساب لان الاول هو العلم الذي يعرف فيه
احوال اوضاع الخطوط واشكال السطوح واشكال المجسمات والنسب الكلية الى المقادير بما هي مقادير والنسب التي لها بما هي ذوات
اشكال واوضاع ويشتمل على اصوله كتاب اقليدس واما الثاني فلانه العلم الذي يعرف فيه حال انواع العدد وخاصة كل نوع
في نفسه وحال النسب الاعداد بعضها من بعض وقد اشار الشيخ ههنا اليهما معا بقوله اما ما هو كم يعني به المتصل والمنفصل
والاول هو الاول والثاني هو الثاني واما الثالث فهي الهيئة لانها تبحث عن حال اجزاء العالم في اشكالها واوضاع بعضها عند
بعض ومقاديرها وابعاد ما بينها وحال الحركات التي للافلاك والتي للكواكب وتقدير الكرات والقطاع والدوائر التي بها
تلك الحركات ويشتمل عليه كتاب المجسطي واشار الشيخ حيث قال او ما هو ذو كم ثم ان اجزاء العالم المبحوث فيها من مقاديرها وتقدير
كونها صورا جسمية بما هي اوليات كميات من المقادير والاعداد فيصح تقييد المقادير الجوهرية بالكليات والمقادير العرضية والاعداد
لما كون هذا التقييد الواقع منه في كلامه اشارة الى الخلاف في موضوع التعليمي ابعد من القصور فكل باب مثل ما يكون اشارة بل
دالا على اسلاف التعليمي وذلك على ان يكون ذو الكم اشارة الى المقدار الماخوذ مع المادة وبالجملة ان كلا الاحتمالين مردود كما
يخفى على الناظر في الصناعة بنظر البصيرة ويتناول انها سد غير قصيرة مع عدم مساعدة العبارة له وذلك لان قد اطبق القوم من
اخرهم على ان موضوع الهيئة هو الاجرام البسيطة العلوية والسفلية من حيث الكمية والكيفية والوضع والحركة كما قرروه وحصلوه
ومن الظاهر انها ذوات كميات عرضية وقولهم والمبحوث عنه فيها احوال تعرض الكم بما هو كم اشارة الى الخلاف كلها متجردة عن المادة وان
كانت مادية في الواقع وسيأتي تفصيل وبالجملة ان العلوم التعليمية لما كانت شاملة للحساب والهندسة وغيرها ولموضوعها
اعتبارات عديدة يجوز ان يدخل في علوم تشترك جنسها وذلك على ان يكون تارة من الطبيعيات وتارة من الالهيات وتارة من الرياضيات الخ

مزيد لم

والهندسة على ما قال اما ما هو كم مجرد عن المادة بالذات لكونه شاملا لموضوع الحساب كالكم المنفصل والهندسة كالكم المتصل
ولكن جاز ان يكون بعض العلوم اشد بساطة من سائرها وذلك لان الهيئة لما كانت باحثة عن الشكل والمقدار في الامور الطبيعية
لكونها في شيء بعينه حتى باعتبار ما لزم من الاعتبارات يكون ابعد بساطة من الهندسة لان موضوعها المقدار بما هو مجرد عن المادة
في العقل وان تعلق وجوده بمادة لا بعينها لكنه غير مبحوث عنه فيها من هذه الجهة كما ان الحساب موضوعه العدد لكن لا بما هو
العدد بما هو عدد مجردا عن التعلق بها اصلا فان كان متعلق الوجود بها لعينها لكنه غير مبحوث عنه من حيث تعلق بها وذلك
بخلاف ما اذا اخذ باعتبار كونه موجودا او باعتبار كونه من احوال الجسم بما هو مشتمل على الطبيعة وحمل عليه الكم المتصل فالعلم
انما على الاول مسائل الالهيات وعلى الاخير من الطبيعيات واما موضوع الهيئة المسطح وان كان هو الكم بما هو كم ولكن يتعلق النوع
بالبحث عنها من جهة الضرورة ويؤيد جميع ما ذكرناه فوق التاييد ما وقع من الشيخ في فصول سائر فنون هذا الكتاب على
النمط الشاذ حيث قال في فصل كيفية بحث العلم الطبيعي وشيا كانه العلم احوال العدد ليس داخلا في العلم الطبيعي ولا
بما هو لعدد قد توجد في الموجودات الطبيعية اذ يوجد فيه واحد وواحد اخر ويكون كل واحد منها واحدا ليس كونه اما من ماء او
نار او ارض او شجر او غير ذلك بل الوحدات امور لا ترى لها خارج عن مهية واعتبار ذلك الواحد من حيث هما في خصوص انحاء
الوجود معا هو صورة الاثنينية في ذلك النحو من الوجود لكن في غير ذلك من الاعداد وهذا هو العدد المعدود وقد
يوجد في الموجودات الغير الطبيعية التي يستحيل ان لها اثنينية وقوما ما فليس العدد داخلا في العلم الطبيعي لانه لا هو جزء ولا
نوع من موضوعه ولا هو عارض خاص به فهو نسبة لا يقتضي تعلقا بالطبيعيات ولا بغير الطبيعيات ومعنى التعلق ان يكون وجوده
خاصا لما قيل انه متعلق به ومقتضيا اياه بل هو مباين لكل واحد منها بالقوام وبالحد ويتعلق ان كان ولا بد بالموجود العام
فيكون من الامور اللازمة وطبيعة العدد بحيث يصلح ان تعقل مجردة عن المادة اصلا والنظر فيها من حيث هي طبيعة العدد
وما يعرض لها من هذه الجهة نظر مجرد عن المادة فيكون من مقولات المسائل الالهية حيث انه من عوارض الموجود المطلق
ثم قد يعرض لها احوال ينظر فيها الحاسب تلك الاحوال لا يعرض لها الا وقد وجب تعلقها بالقوام بالمادة وان لم يجب
تعلقها بالحد ولم يكن ما خصها بمادة معينة فيكون النظر في طبيعة العدد من حيث هي كذلك نظرا رياضيا فصناعة الحساب و
الهندسة صناعتان لا تحتاجان في اتمامها البراهين الى ان يعرضا الا ما المادة الطبيعية او ياخذا مقدمات تعرض للمادة بوجه لكن
صناعة الكرة المتحركة واشد منها صناعة الموسيقى واشد منها صناعة المناظر واشد من ذلك صناعة الهيئة باخذ المادة وذلك
لانها تحتاج من احوالنا في الضرورة الى ان ياخذها وذلك لان هذه الصناعات اما ان يبحث عن عدد لشيء او مقدار او شكل في
شيء والعدد والمقدار والشكل عوارض لجميع الامور الطبيعية ويعرض مع العدد والمقدار في امر من الامور الطبيعية امر ضروري
ان يلتفت الى ذلك الامر الطبيعي وكان الصناعة صناعة بسيطة والصناعة الغلبية التي هي حساب صرف وهندسة صرفة
صناعة بسيطة وبالجملة ان العدد من الطبيعي كما يكون من الالهي والرياضي وان البحث عن العدد يقع في العلوم الثلاث ولكن بقي
ههنا ان الشيخ قد حقق في جواب الايراد بان الحساب يبحث عن العدد المفارق عن المادة في الخارج ايضا لعروضه المفارقات
حيث ان موضوعه ليس هو العدد مطلقا بل من حيث حصوله في المادة وليس يبحث عنه على وجه يشمل المفارقات لعدم تعلق
الغرض الحسابي من الجمع والتفريق وغيرهما بها فقد لاح ان موضوعه ليس هو العدد المطلق نفسه وطبيعته والحق انه لا منافاة
بين هذا وبين ما نقلناه انفا لان ما جوزنا اخذ العدد المتعلق القوام بالمادة مجردا عنها مطلقا في العقل لا ينافي تعلقه بها في الخارج

ونشد ان اليه بما وقع عنه في قوله وجب تعلقه بالقوام بالمادة وان لم يجب تعلقه بالحد فيكون العدد من حيث تعلقه بها في الخارج
ومجردا عنها مطلقا في الذهن موضوعا له فيكون ارسالا عنها وتقييده بها باعتبارين وفي كونه صناعة بسيطة تأمل نظرا الا
باعتبار رعاية ملاحظة العقل واعتباراته كما يشعر به ما وقع عنه في قوله وما يعرض لها من هذه الجهة نظر مجرد عن المادة
والحاصل انه موضوع الحساب هو العدد بما هو من الطبيعة المجردة بما هي في العقل وبما هو من التعلق بالمادة في الخارج كذا
هذه الجهة يبحث عنها الحساب واما كونه اشد بساطة من الهندسة فلان موضوعه هو العدد المطلق في العقل وليس من
عوارض المادة مطلقا بحسب حده وذلك بخلاف ما عليه امر المقدار لا يتخذ لا يصح تجريده عنها مطلقا والحاصل ان موضوع
الهندسة هو المقادير يشاركها ما يتعلق بالمادة من الصور الطبيعية بوجه ويباينها بوجه اما الاولى فلان المقادير
هي معنى من المعاني القائمة بالمادة لا محالة واما الثانية فمن جهة ان من ذلك الصور الطبيعية ما يظهر امره في اول الامر انه
لا يصلح ان يكون عارضا لكل مادة اتفقت مثل الصورة التي للماء من حيث هي ماء فانها يستحيل ان توجد في المادة الحجرية من حيث هي
على مزاجها لا كما التدوير الذي يصح ان يحل المادتين جميعا واية مادة كانت والصورة الانسانية وطبيعتها فانها يستحيل ان توجد
في المادة الخشبية وهذا امر لا يلزم الذهن في تحقيقه كثير تكلف ومنها ما لا يستحيل في بادي النظر ان يعرض لاية مادة اتفقت مثل
البياض والسواد واشياء من هذا الجنس فان الذهن لا يستوحش من حلولها اية مادة اتفقت لكن العقل والنظر يوجبان ان يعلم بعد
طبيعة البياض والسواد غير عارضة الا لمزاج واستعداد مخصوص وان المستعد للمسود بمعنى التلون لا بمعنى التصبغ ليس قابلا
للبياض الذي بتلك المعنى لامر في مزاجه وغريزته لكنهما وان كانا كذلك فلا يتصور واحد منهما في الذهن الا مقارنا لامر ليس هو هو
ذلك الامر هو السطح او المقدار المباين للون في العقل ثم قد شارك البعض هذا القسم المذكور بان في امره وهو ان الذهن لا يعقل واحدا
منها الا وقد لحقه خاصة نسبة الى امر مقارن ذاته كالموضوع فان الذهن اذا احضر صورة الانسانية لزمه ان يحضر معها نسبة
الى مادة مخصوصة لا مثل الآن والبياض ايضا اذا احضره التصور احضر معه البسائط ما هو في ضرورته ولولا ان يتصور بياضا الا انه يتصور
فقد او معلوم ان البياضية غير القدرية ويجعل نسبة البياضية الى القدرية شبيهة بنسبة شيء الى امر موضوع لزم للمقدار ففارق هذين
الصنفين فيما يشترك كان هنا اذ الذهن يعقل المقدار على انه مجرد وكيف لا يعقله وهو محتاج الى استقصاء في البحث حتى يكشف له ان المقدار
لا يوجد الا في مادة ويفارق القسم الاول الشيء بعينه وهو ان الذهن اذا تكلف الى استقصاء في البحث حتى يكشف له ان المقدار لا يوجد
الا في مادة ويفارق القسم الاول الشيء بعينه وهو ان الذهن اذا تكلف نسبة المقدار الى المادة لم يضطر ان يعد لها مادة مخصوصة ويفارق
القسم الثاني بان الذهن وان لم يضطر في تصور المقدار الى ان يجعل لها مادة مخصوصة بالقياس والعقل لا يضطر اليها ايضا الا انه
يستغني في نفس تصور المقدار عن تصوره في المادة والقياس لا يوجب ايضا ان يكون المقدار اختصاص بمادة نوعية معينة لان المقدار لا
يفارق شيئا من المواد فليس مما يكون خاصة بمادة ومع ذلك فهو مستغن في التوهم والتحديد عن المادة وقد ظن ان البياض والسواد
هذا حكمهما ايضا وليس كذلك فانه لا التصور والتخيل ولا الرسوم ولا الحدود المعطاة لهما يغني عن ذلك اذا حقق واستقصي وانما يجوز ان
يغفل عنه وهو ان المادة ليست جزء قوامها كما هي جزء قوام المركب لكنه جزء حدهما وكثير من الاشياء يكون جزء حد الشيء ولا يكون جزءا
من قوامه اذا كان حد يتضمن نسبة ما الى شيء خارج عن وجود الشيء فعند ظهور هذا ايضا الطبقات ان موضوعات التعليمات لا انضمام
لها بشيء منها ومع ذلك تكون مستغنية في التوهم والتحديد عنها باسرها وان اثرها فيها ما يكون بسبب المادة من الشكل والقسمة فلا تلاحظ
بينها الا ان الامور التعليمية في طباعها انما يجب وجودها بغيرها وطبايعها لا تفارق المادة وان جردت عنها في الوهم فقد لزمها في

في الوهم والحس ومن التشكيل ما يكون بحسب المادة ويكاد ان يكون المقادير هيولى فيه الاشكال المقادير والوحدة مبدأ للعدد و
العدد للخواص العددية فهو يوجد لها مبدأ فاعلي ومبدأ قابلي قال ولا نحو حركة الخ اقول فيه ان المراد بالحركة هنا هو الخروج
من القوة الى الفعل في مادة فبحث الطبيعي انما يكون في احوال تعرض للاجسام الطبيعية من جهة اشتمالها على المادة ومن هنا يجوز ان يكون
مراد الشيخ من الاجسام المتحركة والساكنة ما يكون مشتملا على المادة واعم ويجوز ان يكون المراد من القوة هنا هو الطبيعة لانها ما
مبدأ الحركة والسكون بالذات فتكون هي نفسها الطبيعة وان كانت القوة من حيث هي قوة مبدأ التغير فيرجع مفاده الى ان موضوعها
الاجسام من حيث اشتمالها على الطبيعة انتهى ولا يخفى ان الظاهر هو الاخير حيث ان ما وقع عنه بقوله حركة قد وقع مضافا اليه
بقوله المتغير هو المضاف اي الطبيعة كما يرشدك اليه ما وقع في غير موضع ان موضوع العلم الطبيعي هو الجسم من حيث اشتماله
على الطبيعة ولما كانت الطبيعة مبدأ الحركة والسكون بالذات فقد عبر عنها بهما والمراد منهما مبدؤهما وهو الطبيعة ولما كان
المراد من هذه العبارة هو ان الجسم من جهة اشتماله على المادة موضوع للعلم الطبيعي كما سلكه اولا فلا بد ان يعلم ان المعتبر في
امثال هذه العبارة اعتبار حال المضاف في المضاف اليه بغير مقصود بوجه والمراد حمل الحركة هنا على مطلق الخروج من القوة الى الفعل
من دون تقييد بقوله بالتدريج حتى يشمل الكون والفساد ونحو ذلك مما اضيفا اليها من نوع حيث انها مبدأ الحركة والسكون بالذات
لا الكون والفساد لانها عبارة عن الطبيعة فانظر بعين البصيرة ثم انه بقي المنافاة بوجه ما بين ما ذكره الشيخ في طبيعيات هذا الكتاب
حيث قال ان موضوع التعليمي هو الكم المجرد في التعقل عن المادة مطلقا وبين ما ذكره ههنا من تجرده عن نوع المادة بقوله لانها
في قوام نوع مادة بيانه اي نوع هو المادة لا الاعم ولا تنقلب من التعجب قول الهندسة على ضربين صرف وغير صرف والمعتبر
في موضوع الاول التجرد عنها مطلقا وفي موضوع الآخر عن نوع منها كما يرشدك اليه ما قاله في اول هذا الفصل المنقول عنه
ان الهندسة لما كان موضوعها المقدار فموضوعها عارض من عوارض الجسم الطبيعي والعوارض التي يبحث عنها من عوارض هذا العارض
هذه الجهة تصير الهندسة جزئية تحت ما تحت العلم الطبيعي ولكن الهندسة الصرفة لا تشارك الطبيعي وقد رأينا تفصيله
فتذكر فان قلت ان قولك الارض كرية والسماء كرية مشترك بين العلمين الطبيعي والرياضي فيلزم احتياج موضوع كل منهما الى المادة
شخصا او عدم احتياجه اليها معا قلنا ان المراد من احتياجه اليها بخصوصها وعدم احتياجه اليها باعتبار الحيثية المعتبرة فيه
لا مطلقا مثلا ان الارض قد تعقل من حيث مقدارها ووضعها بكونها تحت جميع الاجرام فانها بهذا الاعتبار يكون من جملة
مسائل علم الهيئة واثبات المحمولات والعوارض لها من هذه الجهة لا يحوجها الى مادة بعينها حتى انه لو وقع مكانها جسم آخر
فالبحث عنها وهذا بخلاف ما عليه امرها من حيث ان لها هذه الطبيعة الخاصة المقتضية لتلك الاعراض واللوازم المخصوصة
لانها تستلزم احتياجها في الوجودين الى المادة بعينها ومن ههنا قيل ان اختلاف الموضوع قد يكون باختلاف الحيثيات والاعتبارات
والحاصل ان المحمولات والعوارض الثابتة لموضوع الطبيعيات انما يكون محمولات وعوارض مفتقر موضوعها بحسبها الى المادة بعينها
في الذهن والخارج وذلك بخلاف ما عليه امر المحمولات والعوارض الثابتة لموضوع علم الهيئة فانها تستدعي احتياجه الى نوع المادة
وفي الخارج وعدم احتياجه اليها مطلقا في الذهن مثلا كون الجسم بحيث يكون له مكان طبيعي او شكل طبيعي او غير ذلك يحتاج الى
مادة بعينها وذلك بخلاف امر هيئة او انه لا نقص ومن ههنا يخرج الجواب عن اشكال ربما يورد في هذا المقام بان ذكر الاحتياج
الى المادة في الوجودين في تعريف الطبيعي وبغير الاحتياج في تعريف الرياضي ما يكون ادراكه مختصا محتاجا الى المادة وما لا يكون
كذلك فانحصر تعريف الرياضي بما يحتاج الى المادة ايضا اذ تخصيصها بالاول انما يكون ادراكه يحتاج اليها بنفسها فلا ... حيث عنه

في العلم

في العلم الطبيعي يحتاج الى المادة في التعقل كما ان مفهوم الكرة لا يحتاج في التعقل اليها كذلك مفهوم الانسان لا يحتاج في التعقل
اليها ايضا وكما ان ادراك الانسان شخصا يحتاج الى ان يتصور مقرونا بالمادة كذلك ادراك الكرة وجه الدفع ان خصوصيات المحمولات
والمحمولات في العلم الطبيعي تقتضي احتياج موضوعه في الوجودين الى مادة بعينها وذلك بخلاف ما عليه امر المحمولات والعوارض
في علم الهيئة ولما الحركات المبحوث عنها في هذه الصناعة لا يكون البحث عنها بانها حركات ارادية او طبيعية مستندة الى ارادة
وطبيعة بعينها بل انما يكون بحوثا عنها من حيث كونها شرقية او غربية وكذلك الامر في سرعة الحركة وبطوئها فهذه الاعتبارات لا
حاجة لها الى مادة بعينها في الخارج واما في الذهن فهي مستغنية في التوهم والتحديد عن المادة مطلقا وان لزمها مادة ما في
حركات منفصلة كما لا يخفى فليتدبر فيه الاسباب الاول للوجود الطبيعي يعني بها العلل البعيدة من الجواهر المجردة التي
يبحث عنها الالهيون لتجردها عن المادة وكونها الرابع كما سيأتي ذكرها خصوصا بل الظاهر ان المراد منها هو الاسباب الفاعلة
المفارقة عن المادة ولكن بقي الكلام في اختصاصها بالاول والحق في دفع هذا الاشكال ان يقال ان ذلك بالقياس الى الطبيعي و
التعليمي من العلل المادية والصورية بسبب الاخيرة في الاخيرة لا يخفى على ان هذا التعبير حسن لانها من الاسباب القريبة فيكون
علل الاخيرة وتلك الاسباب علل لا بعيدة فيكون تخصيصها بالاولية كما ان الاخيرين مخصصا بالاخيرة على ما اشار اليه الشارح اليه
اليه وتفصيله انه يصح دخول العلل في المباحث حيث قال واذا قد بان ان اسباب الاسباب واحوالها فموضوعها الذي يجب ان يكون الطبيعي
منفيا بالامامية بكليتها وخصوصا الصورة حتى تتم احاطته بالعلول واما الامور التعليمية فلا يدخل فيها سبب حركة ولا حركة
لها ولذلك لا يدخل فيها غاية حركة ولا مادة السبب انما يدخل فيها العلل الصورية فقد لاح ان العلل الصورية للوجود الطبيعي
التعليمية امور من عللها قال في طبيعيات هذا الكتاب ان المبادئ القريبة من التي هي الهيولى والصورة ولا واسطة بينهما وبين الشيء
بل هما سبباه على انهما جزآن يتقوم بهما بلا واسطة وان اختلف تقوم كل واحد منهما فكان هذا غير العلة التي هي ذلك الشيء
هو صريح فيما ذكرنا مع صراحته في ان الفاعل من الاسباب الغير القريبة مطلقا فاندفع الاشكال وذلك لان الاولية
الاخيرة لما وجدنا في اسبابها صح تقييد العوامل بالاول على ان نكون بينها وبين ما يترتب عليها من المعلول علة اخرى هذا
على تقدير كون الالهي بمعناه الاخص واما اذا كان بمعناه الاعم فانه يبحث عن اسبابها مطلقا اولية كانت او غير اولية فتقييد
الاسباب بالاولية يكون من باب التغليب لكون الفاعل اشرف اجزائها من غير تناف بينها وبين كونها اربعا فتدبر ولكن بقي
ان يقال بحث متعلقه الاسباب الاولى للوجود الطبيعي والتعليمي شبه استدراك لانه يبحث عنها ايضا ضرورة ان موضوعه
هو الوجود وهو اعم من ان ... وما يتعلق بها فهو معنى ... على ... وعطف ... ما وقع منه بقول من الاسباب لكون
مبحوثا عنه فيه ولما اذا كان معطوفا على قوله والوجود الطبيعي لا فائدة لانه يرجع الى كونه باحثا عن الاسباب الاولى لما يتعلق بها من
الوجودين وهي ايضا من الامور المجردة عن المادة ثم لا يخفى جواز ان يكون المراد منه كون البحث عن تلك الاسباب للوجود الطبيعي و
التعليمي وما يتعلق بهما من حيث كونها اسبابا لها فيكون البحث فيه بتمامه تلك الاسباب وما يترتب عليها من الخبايا وعلى المقادير
يرجع حاصله الى ان الالهي يبحث عن الامور المجردة منها كما عبر عنها بعبارات عديدة منها قوله يبحث عن الامور المفارقة ومنها
قوله ان الالهي هو الذي يبحث فيه عن الاسباب الاولى للوجود ومن سبب الاسباب ومبدأ المبادئ وفي التعبير عنه تعميم هنا تارة و
بذلك اخرى اشارة على ان النظر الى الاسباب في كونها اسبابا والمبادئ في كونها مبادئ تحقق الى ذلك الجناب قال ولم يتبين لك
من ذلك ان الموضوع للعلم الالهي ما هو بالحقيقة الا اشارة جرت في كتاب البرهان الخ اقول ولكن اعلم تبين ما هو بالحقيقة لذلك

حيث قال في فن البرهان ان الصناعات المشتركة في موضوع هذا العلم ثلثة الفلسفة الاولى والجدل والسوفسطائي والفلسفة الاولى
تفارق الجدل والسوفسطائي في الموضوع وفي مبدأ النظر وفي غاية النظر اما في الموضوع فلان الفلسفة الاولى انما تنظر في العوارض
الذاتية للموجود والواحد ومباديها ولا تنظر في العوارض الذاتية لموضوعات علم علم من العلوم الجزئية والجدل والسوفسطائي
ينظر في عوارض كل موضوع سواء كان ذاتيا او غير ذلك ولا يقتصر ولا واحد منهما على عوارض الواحد والموجود فالفلسفة الاولى
اعم من العلوم الجزئية لعموم موضوعه وهما اعظم نظرا من العلوم الجزئية لانهما يتكلمان على كل موضوع كلاما مستقيما كان او معوجا
لكن بحسب صناعته وقد قلنا الآن سابقا كما تعلم اما الذي عمومه عموم الموجود والواحد فلا يجوز ان يكون العلم بالاشياء التي
تحته جزء من علمه لانها ليست ذاتية لعلمه بل اخص وجهي الذاتي فلا العام في حد الخاص ولا بالعكس بل يجب ان يكون العلوم تحت
اجزائه ولان الموجود والواحد عامان لجميع الموضوعات فيجب ان يكون سائر العلوم تحت العلم الناظر فيهما ولانه لا موضوع
اعم منهما فلا يجب ان يكون العلم الناظر فيهما تحت علم اخر وايضا ذكر في فن السوفسطائي كما ان الجدل ليس يختص بموضوع ما كذلك
ملكة المشاغبي وكذلك البرهان لا انه هو الذي لا يختص بموضوع ما والجدل ايضا ليس يحكم حكم الصناعة البرهانية التي هي الفلسفة
الاولى فان تلك تبرهن والجدل لا يبرهن وذلك لان الجدل ليس عمومه كعموم الفيلسوف الاول وذلك لان الفيلسوف الاول
ليس عمومه بانه يتكلم في اي شيء اتفق بل عمومه لان موضوعه وهو الموجود بما هو موجود اعم من كل شيء والجدل ليس عمومه بان
له موضوعا ذلك الموضوع واحد عام بل عمومه بان كل شيء موضوعه فان قلت اذا كان موضوعه هو الموجود بما هو موجود
الذي يتناول الامور الطبيعية وهي مادية فكيف يصح ان يكون موضوعه مجردا عن المادة حدا ووجودا قلت ان الحكمة الالهية
معرفة ذاته وصفاته تعم واطلاقها على غيرها بحسب المجاز ان الحكمة مخصوصة به تعالى قال الشيخ في التعليقات ان الحكمة معرفة
الوجود الواجب وهو الاول ولا يعرف تعقل كما يعرف هو ذاته فالحكيم بالحقيقة هو الاول تعالى مما قال المعلم الثاني في كتاب
التعليقات من ان الحكمة معرفة الوجود الحق والوجود الحق هو واجب الوجود بذاته والحكيم هو من عنده علم الواجب بذاته بالكمال
وكل ما سوى الواجب لذاته ففي وجوده نقصان عن درجة الاول بحسبه فاذن يكون ناقص الادراك فلا حكيم الا الاول لانه
كامل المعرفة بذاته [illegible] اعظم اقتصار الحكمة في تلك المعرفة لان الفلسفة الاولى ام منها كما يلوح مما ذكره ههنا وعلى
من عيون الحكمة من ان الحكمة النظرية على اقسام ثلثة ثم قال وحكمة تتعلق بما وجوده مستغن عن مخالطة المادة اصلا واطلقها
اصلا وان خالطها فبالعرض لان جوهرها مفتقرة في تحقق الوجود وهي الفلسفة الاولى والفلسفة الالهية جزء منها وهي معرفة
الربوبية وكما ذكر في كتاب التعليقات متصلا بما نقلنا آنفا ان الحكمة عند الحكماء يقع على العلم التام في باب التصور بالحد وفي
باب التصديق ان يعلم الشيء باسبابه ان كان له سبب فاما الاسباب فانه يتصور بذاته ويعرف بذاته كواجب الوجود فانه لا حد له
يتصور بذاته اذ لا يحتاج في تصوره الى شيء اذ هو اولى بالتصور ويعرف بذاته اذ لا سبب له انتهى فهو مشعر بان الموجود بما هو
موجود لا يفتقر الى المادة بالذات وان اتفق عروضه للامور الطبيعية كما علمته انفا فالبحث عن الجسم بما هو جسم شيء وعن الجسم
بما هو موجود شيء فلا يلزم من افتقار الاول اليها افتقار الاخر قال ارسطاطاليس في كتاب ما بعد الطبيعة ان العلوم منها كلية ومنها
جزئية والعلوم الجزئية هي موضوعها بعض الموجودات او بعض الموهومات وتختص نظرها باعراضها الخاصة بها مثل علم الطبيعة
فانه نظر في بعض الموجودات وهو الجسم من جهة ما يتحرك ويتغير ويسكن عن الحركة ومن جهة ما هي مبادي ذلك ولواحقه وعلم
الهندسة فانه ينظر في المقادير من جهة ما تقبل الكيفيات الخاصة بها والاضافات الواقعة فيها في مباديه ولواحقه وغير ذلك

من العلوم

من العلوم الجزئية وليس لشيء منها النظر فيما يعم الموجودات فاما العلم الكلي فهو الذي ينظر في الشيء العام لجميع الموجودات مثل الوجود و
الوحدة وفي انواعه ولواحقه وفي الاشياء التي لا تعرض بالتخصيص لشيء من موضوعات وجميع الموجودات وهو الشيء الذي ينبغي ان يسمى
جل جلاله وينبغي ان يكون العلم الكلي واحدا فانه لو كان علمان كليان لكان لكل واحد منهما موضوع خاص والعلم الذي له موضوع خاص
ليس يشتمل على موضوع علم اخر فهو علم جزئي فكلا العلمين جزئيان هذا خلف فاذن العلم الكلي واحد وينبغي ان يكون العلم الالهي داخلا في هذا
العلم لان الله تعالى مبدأ الوجود المطلق لا الموجود دون موجود فالقسم الذي يشتمل منه على اعطاء مبادي الوجود ينبغي ان يكون
هو العلم الالهي وان هذه المعاني ليست خاصة بالطبيعيات بل هي اعلى من الطبيعيات عموما فهذا العلم اعلى من علم الطبيعة وبعد
الطبيعة فلهذا وجب ان يسمى علم ما بعد الطبيعة والعلم التعليمي وان كان اعلى من علم الطبيعة اذ كانت موضوعاته مجردة عن المادة فليس
ينبغي ان يسمى علم ما بعد الطبيعة لان تجرد موضوعاته عن المادة هو لا وجودي واما في الوجود فليس لها وجود الا في الامور الطبيعية فان
قلت سيأتي في اصل هذا الكتاب ان لا مبدأ للوجود المطلق ههنا وجود ما سواه مطلقا من الممكنات فكيف يجامع ما قال المعلم الاول
من ان الله تعالى مبدأ الوجود المطلق قلت يجوز ان يكون المراد من الوجود المطلق ههنا وجود ما سواه مطلقا من الممكنات من دون
اختصاص بموجود دون موجود فلا تدافع على ان الوجه ان المراد من الوجود المطلق ههنا هو الوجود الذي وقع من الشيخ في الجمل
الى ان يكون المراد من اثبات المبدأ للمبدأ يعني مطابق صدق الوجود المطلق ومصداق حمله عليه ومن نفي المبدأ للوجود المطلق كما سلكه
الشيخ هو [illegible] واثبات الاول لا ثباتي [illegible] ذلك [illegible] ان [illegible] انتزاع الوجود انما هو الوجود الحقيقي الذي
هو موجود باعتباره فانتزاع مفهوم الوجود [illegible] في جميع الشؤون [illegible] انما هو من الوجود الحقيقي الذي هو ظاهر
في تلك الشؤون التي هي مظاهر في جميع الموجودات من حيث المجموع شخص واحد هو الانسان الكبير والظاهر وهو عالم المحسوسات
والملك والشهادة والباطن وهو عالم البرزخ ولهذا الباطن باطن هو عالم النفوس المجردة ولهذا الباطن باطن هو عالم العقول
ولهذا الباطن باطن هو الوجود الحقيقي القائم بذاته ونظير هذا الشخص الانسان الذي نسبته الى جميع الموجودات نسبة فاتحة
الكتاب الى القرآن المجيد ثم ان يكون ذاته [illegible] مطابق الوجود الانتزاعي المطلق لا ينافي ان يكون ما عداه من الممكنات [illegible]
الوجود [illegible] الانتزاع [illegible] من حيث هي ممكنات [illegible] واجب الوجود [illegible]
[illegible] ان الوجود معنى واحدا [illegible] لا يكون مطابقه امرا واحدا [illegible] الوجود على ذاته تعالى بذاته [illegible]
من الممكنات من جهة استناده اليه وسيأتي تفصيل هذا المرام انشاء الله الملك العلام بحيث يظهر انه [illegible]
المطلق بمعنى [illegible] الشيء على نفسه [illegible] عليه امر المبدأ بمعنى [illegible] تقدم الشيء على نفسه ثم قال
ارسطو [illegible] نقلنا عنه ولما موضوعات هذا العلم اي ما بعد الطبيعة [illegible] الوهم عن الطبيعيات فقط [illegible]
طبيعتها انها مجردة ومنها ما يوجد في الطبيعيات [illegible] ولكن ليس يوجد فيها [illegible] الا معنى ينفع وجوده
ويكون امورا [illegible] بالطبيعيات بل يوجد الطبيعيات وغير الطبيعيات من الامور المفارقة بالحقيقة او المفارقة بالوهم فان
العلم المستحق الذي يسمى بهذا الاسم هو هذا العلم فان هو وحده دون سائر العلوم علم ما بعد الطبيعة والموضوع الاول لهذا
العلم هو الوجود المطلق وما ساوقه في العموم العموم وهو الواحد ولكن لما كان علم المتقابلات واحدا [illegible] هذا العلم النظر
في العدم والكثرة ثم بعد هذه الموضوعات [illegible] في الاشياء التي يقوم منها مقام الانواع كالمقولات العشر للوجود
وانواع الواحد كالواحد بالشخص والواحد بالنوع والواحد بالجنس والواحد بالمناسبة واقسام كل واحد من هذه وكذلك

في انواع الوحدة والكثرة من لواحق الموجود كالقوة والفعل والتام والناقص والعلة والمعلول ولواحق الوحدة كالهوهو
والتشابه والتساوي والموافقة والموازنة والمناسبة وغير ذلك ولواحق التعدد والكثرة وفي مبادي كل العلوم الجزئية ذلك
وينقسم الى [illegible] لموضوعات العلوم الجزئية [illegible] هذا العلم ويبين فيها مبادي جميع العلوم الجزئية وحدود موضوعاتها
فهناك في الاشياء التي يبحث عنها في هذا العلم وان سائر العلوم لا يصح ان يكون اجزاء لهذا العلم لكون موضوعاتها انواع الموجود
بالذات فان كانت جزئيات له قال واشياء هي المطلوبة الخ اقول يعني بها المسائل وجعل التقاسيم منها باعتبار ما يلزمها من القضايا
المطلقة قال انها العلم بالاسباب الاولى للكل الخ اقول فان قلت كيف يمكن التوفيق بين ما وقع منه من القيد بالكل وبين ما وقع
من التقييد بقوله للوجود الطبيعي والتعليمي بما وقع عنه بقوله الاسباب الاولى للوجود الطبيعي والتعليمي وما يتعلق بهما قلت [illegible]
الواحد وذلك ظهر بعدما [illegible] ما وقع فيه من ذكر مسبب الاسباب ومبدا المبادي ومن الظاهر ان مسبب تلك الاسباب التي هي الامور المفارقة
عن المادة ثم ان هذه الامور المفارقة منها اسباب الوجود الطبيعي والتعليمي فيرجع الكلام الى ان البحث ههنا عن الاسباب الاولى للكل اي المجرد
والمادي من الطبيعي والتعليمي وما يتعلق بهما من حيث انها اسباب له فيشمل وجودها ايضا وكذا يشمل وجود الكل منه وبان البحث عن
الاسباب الاولى للكل اي المجرد والمادي يعلم اسباب الكل فقد اتضح انه لا منافاة بين هذا القيد وذلك القيد كما لا يخفى على من له
قلب او القى السمع وهو شهيد وذلك لانه لم يوخذ ههنا مبدا المبادي فحصل في الاسباب الاولى فيكون هذه الاسباب اسبابا اولى للكل
اما المجردات التي هي اسباب للوجود الطبيعي والتعليمي فهو مسبب المبادي واما هذه المجردات فهي اسباب للوجود الطبيعي والتعليمي فيكون مجموع ذلك
المسبب وهذه الاسباب اسبابا للكل من الطبيعي والتعليمي والمجردات وقد عبر عن ذلك بقوله الاسباب الاولى للكل ولما لم يكن [illegible]
الاسباب الاولى في الاول لتصدي لذكر مسبب الاسباب ومبدا المبادي الذي هو الله جل جلاله ثم فمن جعل تلك الاسباب اسبابا
للوجود الطبيعي والتعليمي وما يتعلق بهما ثم انه اشار الى انهما معلول مسبب الاسباب فظهر من المجموع الاسباب الاولى للكل على التفصيل
واما التقييد بالاولية فباعتبار ان في الوجود الطبيعي والتعليمي من الاسباب الغير الاولية من العلل الصورية والمادية قال وعلم الجود
او الصفات الخ اقول لما كان تعديد الاشياء وترتيبها على [illegible] التي ذكرها الشيخ في بعض رسائله بقوله
فان [illegible] على [illegible] فاستعصت عن ذلك [illegible] بانه كالامر المتعذر على [illegible]
تحريرها [illegible] فان المعلم على هذا [illegible] يكون من جهة الجهل بالمواضع التي ههنا انتهى ثم انه اشار ههنا
والعناية حيث قال او الصفات ثم بعد ذلك اختار الشق الاخير من الترديد حيث قال وان الصفات الثلاثة التي رسمها الحكماء ولم
يقل الجود والصفات التي رسمها الحكماء [illegible] بالاشارة الى نفس الاول [illegible] الثاني ولعل [illegible] ههنا اشارة الى [illegible]
وصفاته [illegible] في تلك الرسالة [illegible] قال ان لكل علم موضوعا خاصا الخ اقول سواء كان ذلك بالذات او بالاعتبار
اذا التفوق [illegible] في موضوع [illegible] كالطبيعي وعلم الهيئة في جسم السماء والعالم قال بل هو شيء من مطالب هذا العلم الخ اقول لعل في
هذه العبارة اشارة الى ان المسالة هي بعض الموجود [illegible] واجب الوجود قال فيقول انه لا يجوز ان يكون ذلك هو الموضوع
الخ اقول هذا الدليل [illegible] يدل على انه لا يصح كونه موضوعا لعلم الكلام ايضا [illegible] بعض القدماء من الحكماء انه موضوع الحكمة و
بعض المتكلمين انه موضوع الكلام وذلك لانه يبحث عن احوال ذاته وصفاته وافعاله المتعلقة بامر الدنيا او الاخرى اما الاول
ففي كيفية صدور العالم عنه باعتبار حدوث العالم وخلق الاعمال وكيفية نظام العالم [illegible] البحث عن النبوات وما يتبعها واما
الثاني فالبحث عن المعاد وساير السمعيات فيكون الكلام هو العلم الباحث عن احوال الصانع وصفاته وآثاره وبعض [illegible] وان

وافق فيه الا انه اعتبر امرا آخر حيث جعل موضوعه ذاته تعالى من حيث ذاته وذوات الممكنات من حيث استنادها اليه لا بحث
عن اوصاف ذاته [illegible] من حيث هي ولا اوصاف ذاته لذوات الممكنات من حيث استنادها اليه وجهة الوصل هي الوجود فكان الكلام هو
الباحث عن احوال الصانع والمصنوعات من حيث استنادها اليه على قانون الاسلام على ما قيل انه العلم الباحث عن ذاته تعالى وصفاته
واحوال الممكنات في المبدا والمعاد على قانون الاسلام وذلك الظن ليس الا بعض الظن لان البحث كل صناعة ليس عن نفس موضوعها
سواء كان واحدا مطلقا او مقيدا [illegible] وسواء كان امورا متعددة مطلقة كانت او مقيدة [illegible] بل يجب التصديق بوجوده قبل
التدوين ولهذا عد الموضوع جزءا من اجزاء المبادي فان كان [illegible] تصوره في المبادي التصورية والتصديق بوجوده من المبادي التصديقية
وقد اجيب عن ذلك بان المراد [illegible] هو الذات من حيث الصفات مثل عدم تركيبه [illegible] والجوهرية والعرضية [illegible] منها
من قبيل المسائل لا البحث عن نفس الصفات والموضوع هو الذات من حيث هي هي ولا يخفى [illegible] منها بهذه الحيثية لقائل ان يقول
ان موضوعه لما كان هو ذاته بحسب الذات وبعدها جميع الممكنات باعتبار استنادها اليها فلا يصح ان يكون البحث فيه الا عن
عوارض [illegible] من هذه الحيثية مع ان كثيرا من مباحث الامور العامة والخاصة كالبحث عن الجواهر والاعراض لا يبحث عنها
فيه [illegible] احوال الممكنات من تلك الحيثية الا ان يقال البحث عنها على الاستطراد ولا يخفى ما فيه فتدبر فيه ومن [illegible]
ما قاله بعض المتاخرين المحققين من ان موضوع الالهي هو افراد الموجود بانها [illegible] ان ما ثبت في هذا العلم [illegible]
يصح ان يكون موضوعا لهذا العلم فقد لاح ان موضوع هذا العلم وكذا موضوع علم الكلام ليس امورا متعددة ولاذا تاملت حق
نعم [illegible] والامكان ووجود الاشياء من عوارضه الذاتية اي الاحوال التي تلحق الموضوع من جوهره [illegible] والحاصل
ان وجود الاله مطلوب بالدليل ولا يمكن اثباته الا في هذا العلم فاذا كان ذلك من مطالب هذا العلم امتنع ان يكون موضوعا
لهذا العلم وايضا ان هذا العلم يبحث عن الكلي والجزئي والقوة والفعل والعلية والمعلولية والوحدة والكثرة وهذه الاحوال
لا تعرض له الا [illegible] من حيث انه موجود ثم ان بهذين الوجهين يمكن اثبات [illegible] ان يكون العلل الاربع موضوعة لهذا
العلم ايضا كما سيشير اليه المصنف فتأمل قال لان العلوم الاخرى اما خلقية واما سياسية اقول اشار بذلك الى ان الحكمة
العملية [illegible] على ما [illegible] في صدر هذا الكتاب حيث قال واما الفلسفة العملية فاما ان يتعلق بتعليم الآراء التي تنتظم باستعمالها
المشاركة الانسانية العامة وتعرف بتدبير المدينة ويسمى علم السياسة واما ان يكون ذلك التعلق بما ينتظم به احوال الشخص الواحد في زكاء
نفسه ويسمى علم الاخلاق وجميع ذلك انما يتحقق صحة جملته بالبرهان النظري وبالشهادة الشرعية ويتحقق تفصيله وتقديره
بالشريعة الالهية [illegible] كان الظاهر من كتاب [illegible] الحكمة تثليث القسمة [illegible] لجواز ان يكون [illegible] المنزلي [illegible]
المدني [illegible] قال واما منطقية الخ اقول انه يدل على ان المنطق من اقسام العلوم الحكمية الخ [illegible] في عدم كونه منها و
[illegible] على وجه هو ان المراد من العلوم الحكمية ما يتعلق بالموجودات كيف كانت فيصح ان يكون المنطق من اقسامها [illegible]
ومن يكون الفلسفة عنده متناولا لكل بحث نظري من كل وجه يكون المنطق جزءا من الفلسفة انتهى ولا يخفى انه لا ينافي عدم كون
المنطق من الفلسفة عند من يكون الفلسفة عنده متناولا للبحث عن الاشياء من حيث هي موجودة ومنقسمة الى الوجودين المذكورين
ثم لا تنافي بين ما وقع من الشيخ ههنا من كون المنطق قسما من اقسام العلوم الحكمية وبين ما وقع عنه في مواضع اخرى من عدم كونه
قسما من اقسام الفلسفة حيث ان [illegible] في شيء ما قال الشيخ في اول منطق هذا الكتاب [illegible] بالعقل ان [illegible]
المجهولات وان يكون من المعلومات والامور انما يكون مجهولة بالقياس الى الذهن [illegible] انما يكون معلومة بالقياس اليه الخ

والعوارض التي تعرض حتى ينتقل من الاحكام وكان انا نكون معلومة بالقياس اليه والحال والعارض التي تعرض حتى ينتقل من معلوم الى مجهول لها هو حال وعارض تعرض لها في التصور وان كان ما لها في ذاتها اليه موجودا مع ذلك فمن الضرورة ان يكون لنا علم بهذه الاحوال واتها كم هي وكيف هي يعتبر في هذه العرض ولان هذا النظر ليس نظرا في الامور من حيث هي موجودة احد نحوى الوجودين المذكورين بل من حيث هي تنفع في ادراك احوال ذينك الوجودين فمن يكون الفلسفة عنده نافعا البحث عن الاشياء من حيث هي موجودة ومنقسمة الى الوجودين المذكورين فلا يكون هذا العلم عنده جزءا من الفلسفة ومن حيث هو نافع في ذلك فيكون عنده آلة في الفلسفة وسنزيد هذا شرحا فيما بعد والمشاجرة التي تجري في مثل هذا المسئلة فهي من الباطلة ومن الفضول اما من الباطلة فلانه لا تناقض بين القولين فان كل واحد منهما يعني بالفلسفة معنى آخر واما من الفضول فان الشغل بامثال هذه الاشياء ليس باحد في شيء وهذا النوع من النظر هو المسمى علم المنطق وهو النظر في الامور المذكورة من حيث نتادى منها الى اعلام المجهول وما يعرض لها من حيث هي كذلك لا غير انتهى ثم ان لنا فيما ذكره نفسانا الشاجرتين تشاجرات نذكرها ان اعاز جهتها ثم لا يخفى ان المنطق خارج من اقسام الحكمة النظرية على ما نبه عليه الشيخ حيث جعلها ثلثة لا اربعة في بعض رسائله نظرا الى هذا وجعل اقسام العلوم الحكمية اربعة لا ثلثة في هذا الكتاب وجعل المنطق رابعها وانا قلنا ذلك حيث قال في تلك الرسالة واما الحكمة الحكمية فاقسامها ثلثة حكمة يتعلق بما في الحركة والتغير من حيث هي في الحركة والتغير ويسمى حكمة طبيعية وحكمة يتعلق بامر شانه ان يجرده الذهن عن التغير وان كان وجوده مخالطا للتغير ويسمى حكمة رياضية وحكمة يتعلق بما وجوده مستغن عن مخالطة التغير فلا يخالطها اصلا وان خالطها فبالعرض لا ان مجرد ذواتها مفتقرة في تحقق الوجود اليها وهي الفلسفة الاولى والفلسفة الالهية جزء منها وهي معرفة الربوبية والحاصل انه قد علم من الشفاء ان موضوع المنطق هو المعقولات الثانية من حيث انها موصلة الى مجهول اخرى واعراضها الذاتية الايصال وما يتوقف عليه وانما قلنا ان الايصال قيد لموضوعه لكونه عرضا ذاتيا يبحث عنه في العلم اذ الموضوع هو وقيد لا يجوز ان يبحث عنها في العلم وذهب بعض المحققين الى ان قيد موضوعه صحة الايصال لا الايصال نفسه وما له بعض اخر الى ان الايصال المطلق هو قيد الموضوع والاعراض الذاتية هي الايصالات المخصوصة ككون الشكل الاول مثلا موصلا الى المحصورات الاربع والحق ان قيد الموضوع قد يكون من تمته وحج لا يمكن ان يبحث عنه فيه وقد لا يكون كذلك وح جاز ان يبحث عنه فيه وذلك لان الامر الواحد قد يعرض له الذاتية قسمان من الاعراض الذاتية ومع ذلك يكون الغاية من احدهما غير الغاية من الاخر ومثل هذا الشيء اذا جعل موضوعا للعلمين لا يمكن ان يتميز احدهما عن الاخر الا بقيد الموضوع في احدهما بالاعراض الذاتية الباحثة فيه عنها او الغاية المترتبة على احد الاحوال دون الاخر وذلك لاشتراك العلمين في ذات الموضوع وخواصه التي لها مدخل في عروض تلك الاعراض والامر هنا كذلك اذ المعلومات اذا حصلت في الذهن عرضت لها هناك اعراض كالكلية والجزئية والجنسية والمحمولية والموضوعية وغيرها مما له دخل في الايصال من المعلومات الى المجهولات وعرضت لها معان اخر كالوجوب والامكان والقدم والحدوث والعلية والمعلولية وغير ذلك مما ليس له دخل في الايصال والذي يبحث كليهما هو الالهي وليس لبعضها مدخل في الايصال جاز ان يجعل المنطق بها الشيء اعني موضوع علم يبحث فيه عن بعض اعراضها بل لا يبعد ان يقال ان موضوعه الموصل الى التصور والموصل الى التصديق من حيث انه موصل وما يثبت لها فيكون حدا او رسما تاما او ناقصا وكونه قياسا او استقراء او تمثيلا او غير ذلك

خاتم المحصلين في شرح الاشارات ان امر الاظهار موضوع علم ما ان يبحث فيه عن احوال اعراضه العارضة لها من الحيثية المعتبرة للموضوع يبحث فيه عن المعاني المفردة المركب منها المعرف ومن القضايا المركب منها القياس فالموضوع في هذا الفن الموصل واجزاؤه مثلها اشرنا اليه وقيل من حيث انه موصل وانما قلنا ذلك لان المنطقي انما يبحث عن عوارضه الذاتية وكلما يكون وكان فهو انما الصورى فما اخطأ من الخطا انما يقع في الوصل الى التصور والموصل الى التصديق فعلى المنطقي النظر فيهما وتحقيق الماهية الى انها ماهية وان انا امور وجوه لم ولو لم نفسها اخص وغير ذلك من الاشياء العارضة لها لذاتها واما الكبرى فلانه من ان موضوع كل علم ما يبحث فيه من عوارضه الذاتية وما الاقضاء التعليمية فكلها موجودة في المنطق اما التقسيم فكتقسيم الجنس الى الانواع والنوع الى الاصناف والصنف الى الاشخاص والذاتي الى الجنس والفصل والعرضي الى الخاصة والعرض العام واما التحليل فكتحليل القياس الى القضيتين وتحليلها الى الموضوع والمحمولات واما التحديد فهو فعل الحد الذي هو يدل على مفهوم الشيء مفصلا بمقوماته كتحديد الحد الواقع فيه مثل تحديد الجنس والفصل والعرض والقياس واما البرهان فكالبرهان على ان الحد لا يكتسب بالبرهان وان الشكل الثالث منتج مثلا فقد اتضح ان البحوث عنه في المنطق هو كونه حدا او رسما تاما او ناقصا في الموصل التصوري وقياسا او استقراء وتمثيلا في الموصل التصديقي والحاصل هذه الاحوال المبحوث عنها من الايصال الذي هو قيد الموضوع والايصال الى كون الموصل الى التصور من حيث انه موصل والموصل الى التصديق من حيث ذلك وهذا البيان من الاحوال المبحوث عنها في المنطق واما المتأخرون فانهم لما راوا ان المنطق يبحث عن الذاتي والعرضي والنوع والجنس والفصل والخاصة والعرض العام والحد والرسم والحملية والشرطية والقياس والاستقراء والتمثيل التي هي معقولات ثانية عارضة للمعقولات الثانية يبحث عن نفس المعقولات الثانية كالكلية والجزئية ونظائرهما ذهبوا الى ان موضوعه المعلومات التصورية والتصديقية من الحيثية المذكورة لكونه شاملا لهذه العوارض فاذا تقرر هذا فلا يذهب عليك ان الشفا في تعيين موضوع المنطق من غير ليست من الفصول كما حكم به شيخنا الرئيس وسنذكر ما يؤيده من كتاب البرهان وغيره من ابواب الشفا حيث لا يحال القول بالفضول والبطلان فاسمع كما امرت ~~تعالى~~ وليس في العلوم الحكمية علم خارج الخ اقول اذا لو وجد في بعض النسخ علما خارجا فيكون ليس تامة وفاعلها قوله مطلوبا ونصب قوله علما خارجا على ان يكون حالا عنه وفي بعض اخرى علم خارج والوجه فيه ظاهر ولما كان هنا مظنة السؤال بجواز ان يكون وجوده من مسائل العلم الطبيعي ومن مطالبه البحوث عنها صحيح ان يكون موضوعا للعلم الالهي وذلك على ما صرح في غير موضع من كتاب الشفا بقوله ان هذا العلم الطبيعي ممكن يعتبر بحسب كل واحد من اجزائه فكل ممكن فلابد له من مؤثر وكل جسم فله مؤثر ثم ان ذلك المؤثر ان كان ممكنا كان الكلام فيه كما في الاول فيلزم الدور والتسلسل وهو باطل بالدليل الذي ذكرناه في بيان ان كل علة لها ترتيب في الطبع فوجب الانتهاء في الانتهاء الى الواجب الوجود انتهى وفي بعض رسائله بقوله الطبيعيون توصلوا الى اثبات المحرك الاول بما اثبتوا من وجوب قوة غير جسمانية وغير متناهية تحرك الفلك وانتقلوا اليه من الطبيعة انتهى ولعل هذا اولى فان يكون مسلك هؤلاء حيث اثبتوا وجود المحرك الاول باثبات قوة غير جسمانية بما هو متعلقة بالافلاك المتحركة حسيا فيكون اثباته متعلقا بكونه محركا اولا لها فيكون بهذا الاعتبار من احوال الجسم الطبيعي المتحرك حركة غير متناهية بقوة غير جسمانية بما هي متعلقة به من حيث حركته وذلك بخلاف احد مجموع الاجسام بما هي ممكن لانه ليس من عوارضه بما هو جسم مشتمل على المادة والطبيعة او بما هو مستعد للحركة والسكون الا ان مجموع الاجسام بما هو مشتمل على كل منهما او بما هو مستعد للحركة والسكون او لمبادئه كذلك ممكن فلا بد له ولكن بقي الاشكال في كون الامكان من عوارضه الذاتية من هذه الحيثية لانه يعرض لا بما هو هو ولا بامر مساو بل بامر اعم فيجب ان يكون مسلكا الهيا وما

نعلم من ان الانفس الطبيعية وما يتبعها من احوال لا تنظر فيها الا بعد تبينها حيث قال الاصول كررت عليك والحاصل انه
سبق منا ان موضوع العلم الطبيعي هو الجسم لا بما هو هو بل باشتماله على المادة او الطبيعة او بما هو متحرك او ساكن فيكون هذا العلم
بحثا عن العوارض الذاتية له باحدى هذه الجهات والاعتبارات فيكون مرجع بحثه عن اثباته تعالى الى اثباته بما هو مبدأ للجسم الطبيعي
او منتهى سلسلة الاجسام بما هو مبدأ او بما ينتهي اليها او بما يحرك اولا لا بما هو واجب الوجود بالذات فلا يكون ذاتيا من العوارض
الذاتية لها باحدى تلك الجهات والحيثيات ومن البين ان الشيء في ذاته ووجوده في حد نفسه شيء واعتباره من حيث كونه منتهى
سلسلة الاجسام او مبدأ لها من جهة كونها متحركة او ساكنة او محركا اولا شيء ولا يلزم من كونه على هذا التقدير من عوارضه
الذاتية ولواحقه كونه على ذلك التقدير وكذا بعبارة اخرى ان موضوع العلم الطبيعي لما كان هو الجسم باحدى تلك الجهات والحيثيات
يكون الامور المبحوث عنها فيه من عوارضه الذاتية ولواحقه لجوهر ذاته باحدى تلك الحيثيات فيكون اثباته تعالى باعتبار كونه
مبدأ او محركا اولا او غاية بها فكل من هذه الاعتبارات غير اعتبار ذاته المقدسة الوجوبية بما هو واجب فحقه
او ما يتعلق بها واما ما وقع من الشيخ من التصريح حيث قال في الانتهاء الى الواجب فعلى سبيل ما بالعرض لا بالذات وبالجملة ان
اثبات الواجب الوجود بالذات بحسب الذات لا يكون الا في هذه الصناعة اي الحكمة بما بعد الطبيعة وان اتفق وجوده على سبيل العرض
في غيرها وانما قلنا من حيث اعتبار ان يجعل الاثبات الموقوف على انه المبدأ الاول كما سنذكر في هذا الكتاب وقوله الاصول
كررت لك اشارة الى ما وقع منه في غير موضع من فنون هذا الكتاب من ذلك ما قال في اوائل الطبيعيات [illegible] ههنا يجب ان يعلم
الان ان العلم الذي نحن في تعليمه هو العلم الطبيعي وموضوعه جزئي فيما ذكرنا اذ قد علمت ان لكل علم موضوعا وهو الجسم المحسوس
من جهة ما هو واقع في التغير والمبحوث عنه فيه هو الاعراض العارضة من جهة ما هو كذا ومن ذلك ما قال في اول كتاب النفس
بعد عبارات واشارات الى المدعى فبقي لنا من العلم الطبيعي النظر في امور النباتات والحيوان ولما كانت النباتات
والحيوانات متجوهرة الذوات عن صورة هي النفس ومادة هي الجسم والاعضاء فكان اولى ما يكون علما بالشيء هو ما يكون من جهة
صورته رأينا ولم نر ان نجعل علم النفس فكلمنا اولا في النفس النباتية والنبات ثم في النفس الحيوانية والحيوان ثم في النفس الانسانية
والانسان انا لم نفعل ذلك لسببين احدهما ان هذا التدبير يعسر ضبط علم النفس المناسب بعضه لبعض والثاني ان النبات
يشارك الحيوان في النفس التي لها فعل النمو والتغذية والتوليد ويجب لا محالة ان ينفصل عنه بقوى نفسانية تخص جنسه بعد نوعه
والذي يمكن ان يتكلم فيه من امر نفس النبات هو ما يشارك فيه الحيوان وسائر [illegible] شعورا بالفصول المنوعة لهذا المعنى الجنسي
في النبات واذا كان الامر كذلك لم يكن نسبة هذا القسم من النظر الى الكلام في النبات اولى منه الى الكلام في الحيوان اذ كانت نسبة
الحيوانات الى هذه النفس نسبة النبات ولما ان نتكلم اولا في النفس مناسب [illegible] النفس من المبادي الاقدم كونها من اللواحق او
المسائل ولا سيما بالنسبة الى الانواع ومن ذلك ما قال في هذا الكتاب فلواحق الاجسام الطبيعية هي الاعراض العارضة من
النوع ومن ذلك ما قال فيه انا اذا عرفنا ان النفس كمال باي بيان وتفصيل فصلنا الكمال لم نكن بعد عرفنا النفس وماهيتها بل عرفنا
من حيث هي نفس واسم النفس ليس يقع عليها من حيث جوهرها بل من حيث انها مدبرة للابدان ومقيسة اليها فلذلك يؤخذ البدن
في حدها كما يؤخذ مثلا البناء في حد البناء وان كان لا يؤخذ في حده من حيث هو انسان فلذلك صار النظر في النفس من العلم الطبيعي لان
النظر في النفس من حيث هي نفس نظر فيها من حيث لها علاقة بالمادة والحركة بل يجب ان نفرد لتعرف ذات النفس بحثا اخر والحق
على اهل التحقيق ان النفس مع علاقتها بالمادة واطلاقها لا ان يكون مبحوثا عنها بذاتها بل انما يكون باعتبار كونها مبدأ [illegible]

واما البحث

واما البحث عنها في ذاتها فانما يجب في صناعة اخرى وهو هذا العلم الذي نحن بصدد بيانه فيكون اثبات وجودها في ذاتها وكذا معرفتها
كما انما يكون في العلم الطبيعي على سبيل العرض فالكلام في اثباته في هذا العلم لا يجب ان يكون ذلك الا بالعرض على ما قال والفصل
الذي نقله منه من باب ان تحيل الانسان الوقوف على تجرد النفس وصفتها او ذكر وجوب ان يفرد البحث عن ماهيتها في موضعها
بهذه العبارة فقد عرفنا الان في معنى الاسم الذي يقع على الشيء الذي سمي نفسا باضافة له فالحري ان نشتغل بادراك ماهية
هذا الشيء الذي صار بالاعتبار المقول نفسا ويجب ان نشير في هذا الموضع الى اثبات وجود النفس التي لنا اثباتا على سبيل التنبيه
والتذكير اشارة شديدة الموقع عند من له قوة على ملاحظة الحق بنفسه من غير احتياج الى تثقيفه وقرع عصاه وصرفه عن المغلطات
فنقول يجب ان يتوهم الواحد منا كانه خلق دفعة وخلق كاملا لكنه حجب بصره عن مشاهدة الخارجيات وخلق يهوي في هواء او خلاء هويا
لا يصدمه فيه قوام الهواء صدما ما يحوج الى ان يحس وفرقت بين اعضائه فلم تتلاق ولم تتماس ثم يتامل انه هل يثبت وجود ذاته فلا يشك
في اثباته لذاته موجودا ولا يثبت مع ذلك طرفا من اعضائه ولا باطنا من احشائه ولا قلبا ولا دماغا ولا شيئا من الاشياء من خارج بل
كان يثبت ذاته ولا يثبت لها طولا ولا عرضا ولا عمقا ولو انه امكنه في تلك الحال ان يتخيل يدا او عضوا اخر لم يتخيله جزءا من
ذاته ولا شرطا في ذاته وانت تعلم ان المثبت غير الذي لم يثبت والمقر به غير الذي لم يقر به فاذن الذات التي اثبت وجودها
لها خاصية لها على انها هو بعينه غير جسمه واعضائه التي لم يثبت فاذن المتنبه له سبيل الى ان يتنبه على وجود النفس شيئا غير الجسم بل غير جسم
وانه عارف به مستشعر له وان كان ذاهلا عنه يحتاج الى ان يقرع عصاه ثم من البيان قد الحق سويا بما يقول من الاصول وذلك لانه
ذكر امورا وقواعد يستنبط منها ذلك المدعى لا انه ذكر ذلك بعنوان غير برهنة فكر في ذلك على بصيرة لتعلم ان موضوع هذا
العلم لما كان هو الجسم الطبيعي بما هو متغير او مستعد للحركة والسكون يكون اثبات النفس باعتبار كونه مبدأ له او مخرجا اياه من
القوة الى الفعل لا مطلقا ومن هنا لاح ان اثباتها يصح ان يكون من مسائل الحكمة ومن مسائل الكلام لا من مسائل العلم
الطبيعي ولما كان التغاير بين موضوعي العلمين بالاعتبار لا يصح ان يكون من موضوع احدهما ومحمول الاخر ولما باعتبار كونه
مبدأ للجسم وان كان من مسائل الطبيعي ولكن لا يكون وجوده فيه الا بالعرض ومن هنا انه لا يصح ان يكون موضوعا للعلم
الالهي باعتبار انه يصح اثباته في الطبيعي ولكن بقي ههنا ان الشيخ قد حكم بانقسام الحكمة الى اربعة اقسام منها الفلسفة الاولى
التي هي الحكمة الربوبية بمعناها الاعم ومنها الفلسفة الحقيقية التي هي الحكمة بمعناها الاخص وان موضوع الاول لما كان
هو الوجود المطلق فصح ان يكون اثباته ثم فيها من مسائلها البحث عنها انها مجرد لا ان يكون ذاته المقدسة من كل جهة موضوعا
لهذه الصناعة اي الحكمة الالهية بمعناها الاخص من دون فساد اصلا واما اطلاق بعض القدماء من بين الاكوان موضوعا
للفلسفة الاولى من مطالب العلم الطبيعي وقد عرفت ما لديها اشار اليه الشيخ ههنا **قال** لا يمكننا نفسه الى **اقول** قد ذكرنا ان
بعضا من الحكماء والصوفية قد ادعوا البديهة في وجوده تعالى ويقولون ان الانسان يعرف نفسه بوجوده في [illegible] اوليته
الا بوجود شيء من الوان الحق والباطل حتى ان بعض الزنادقة بعد ادراك السفسطة قد ادعوا انه من الحق وجوده كما في كتب
الاسفار على ان الشيخ قال في التعليقات ان الحكم عند الحكماء يقع على العلم التام فالعلم التام في باب التصور ان يكون التصور بالحد
وفي باب التصديق ان يعلم الشيء باسبابه ان كان له سبب فاما ما لا سبب له فانه يتصور بذاته ويعرف بذاته كواجب الوجود
فانه لا حد له يتصور به لانه لا يحتاج في تصوره الى شيء اذ هو اولي بالتصور ويعرف بانه اثر الاسباب ويقع على الفعل المحكم
والفعل المحكم هو ان يكون قد اعطى الشيء جميع ما يحتاج اليه ضرورة في وجوده وفي حفظ وجوده بحسب الامكان وان كان ذلك الامكان

تصانيفهم

في مادة فبحسب الاستعداد الذي فيها فان لم يكن في مادة فبحسب امكان الامر في نفسه كالعقول الفعالة انتهى واذا تقرر هذا فنقول
يجوز ان يكون وجوده ثم موضوع الفلسفة الاولى وذلك لانه بين بنفسه كما اعترف الشيخ به ويكون جميع ما عداه من الممكنات
من لواحقه المستندة اليه سواء كان مجردا او ماديا ولكن يكون ذاته ثم موضوع هذه الصناعة باعتبار كونه واجب الوجود لذاته
وما عداه من الممكنات مستندة اليه باعتبار كونه عليا لذاته وان اختلفت درجاتها في الكمالات والنقصانات فان كان
تفاوت الامكانات في النوع كان الاختلاف في النوع وان كان ذلك التفاوت في امكانات الاشخاص فالاختلاف في الكمالات
والنقصانات يكون في الاشخاص فاذا كان الامر كذلك فيصح ان يكون ذاته الحقة من كل جهة موضوع هذه الصناعة وما ذكره الشيخ ههنا
من ان وجوده من المسائل المبحوث عنها في هذه الصناعة غير مسلم والسر ظاهر والكلام في هذا المقام مجال واسع قال فاذن
دليلا بالنظر الى آخره اقول في تنصيص بالنظر لان الدليل انه قد يطلق على التنبيه على البديهيات كما انه قد يطلق على الحدود الوسطى
في البرهانيات ولما كان المراد من الدليل ههنا هو هذا قيده بالنظر فكيف ثم لا يخفى ان قولنا دليلا على امرين احدهما كونه ليس بينا
بنفسه وثانيهما وانه مايوس من بيانه الا ان يكون المراد من الاول كونه بينا بنفسه انه بين بحيث لا يحتاج الى تنبيه لانه فانه
وصف دليلا على الاخير كان قولهم المايوس عن بيانه ايضا دليل عليه واما ما قيل من انهما دليلان على ذلك الوجهين على
اللف والنشر المرتب فهو بعيد من سياق الفطرة مما وقع عنه بقولهم المايوس عن بيانه اذ الاولى مقتضاه ان يكون …
قبل هذا او لا ما يكون هذا جوابا عنه فكيف يرفع قال فمن ذلك ان يحقق بيان البحث عن وجوده لا يجوز ان يكون الا في
هذا العلم اقول ان غياث الحكماء قد تصدى لما يرد ههنا من الاشكال حيث قال ما انه اي على ايراد ان ظاهر ان اولها ان موضوع
هذا العلم الموجود كما ستقرره فاذا علم كونه موجودا لم يكن البحث عن وجوده انما هو الحمل على الموجود المطلق يعني ان بعض
الموجود واجب ثم قال والقول ليس شيء من الايرادين شيء ما اورده من الجواب فانه غير صواب والثاني ان مسائل العلوم
البرهانية يجب ان يكون كلية ضرورية كما تقدم في كتاب البرهان بل الا … وعرفنا في … رياض الرضوان فانا اوضحنا ههنا
ان اثبات الواجب من مقاسم الوجود ودلائل اثباته تم مع ثبوت الممكنات يفيد حصر تقسيم الوجود الى الواجب والممكن
فكانه قيل ان الموجود منقسم الى الواجب والممكن وكل موجود اما واجب او ممكن ولا يخفى ان دلائل اثباته تم مع ثبوت
الممكنات يفيد حصر تقسيم الموجود الى الواجب والممكن وبهذا يندفع هذا وهو ايراد اخر اقوى مما مضى وهو انه لا يجوز
ان يكون موضوع هذا العلم محمول المسئلة انتهى ولا يخفى ان الظاهر من تصريح الشيخ في فن البرهان ومنطق كتاب الاشارات
ان البرهان ينتج الضروري من الضروري وغير الضروري من غير الضروري وذلك على خلاف ما ذكره المنصور بل الحق
ان حديث الكلية الضرورية في المسائل البرهانية كما هو حيث عرفت ولا في الشيخ في ذلك الفن من هذا الكتاب
لقائل ان يقول انكم قد اشترطتم في مقدمات البرهان ان يكون كلية لا فاذا وضح قد علمنا ان مقدمات البرهان ما هو جزئي وذلك ان
كانت المطالب جزئية والبرهان الجزئي فانه لم يكن في شروط البرهان الكلي فانه برهان يعطي اليقين والعلة كان البرهان الذي
وان لم يكن في شروط البرهان الموفر فانه برهان يعطي اليقين والعلة في كثير من الاوقات فيكون الجواب ان الكلي يكون يقال
على وجهين فيقال الكلي بقياس الشخص المخصوص ويراد به ان الحكم على موضوع منه على كل واحد كان على كله او بعضه او مهمل
بعد ان يكون الموضوع كليا ويقال الكلي بقياس الجزئي والمهمل ويراد ان الحكم على موضوع كلي وعلى كله والمقدمة الجزئية غير
الشخصية فان موضوعها كلي والبعض ايضا مختص بالحكم منها وان لم يكن كليا صعبا فانه في اكثر الامر طبيعة كلية كقولنا بعض

الحق المطلق فان البحث الذي اشترطناه في هذا الموضع … في المقدمة الجزئية والشخص … هذا اذا تقرر هذا
فنقول ان الاصل الكلي الحقيقي في البرهان ما يقابل الشخصي فهو مسلم لكن المطلوب غير لازم والثاني غير مطلوب لان الاصل الكلي
ما يقابل الجزئي كما هو المشهور فهو ممنوع على الملازمة ومن ههنا ظهر ان بعض الموجود واجب قضية كلية برهانية لكنها غير
شخصية فان ما اعتقد المنصور في كل الامور في كتابه … الرضوان ان كان موافقا لما عليه الشيخ في فن البرهان فلا
يجوز ان يكون جوابا من توجيه ما وقع من الشيخ ههنا بقولنا اذا كان البحث عن وجوده بان نقول ان بعض الموجود واجب
وان لم يكن موافقا لما اعتقد في فن البرهان فلا يصح كونه ايرادا على ذلك التوجيه لانه … عليه في فن البرهان فان لم يكن
موافقا لما اعتقد في فن البرهان فلا يصح … رياض الرضوان فقد … قولنا بعض الموجود واجب قضية كلية لم تشخص على
وفق ما اعتقد الشيخ في هذا الفن من هذا الكتاب وكذا في منطق كتاب الاشارات وغيرها وما ذهب المنصور من كونه قضية
جزئية فهو اشتباه على غير محصل وايضا مع ذلك قضية ضرورية ولم يشترط في المسائل البرهانية ان يكون ضرورية فقد
لاح انه قد اشتبه عليه امران احدهما حديث الكلية المعتبرة في البرهان وثانيهما الضرورة على ما بان وبما قررنا اندفع الايراد
على ذلك الجواب على الايرادين المذكورين ضرورة ان المراد من البحث عن وجوده ثم باعتبار ثبوت ذاته الحقة وحمله على الموجود
المطلق كما قلنا فيكون قضية كلية ضرورية برهانية من دون الحاجة الى اثبات وجوده على ان يدخل في موضوع الفن بل انما
المطلب اثباته ثم وجوده للوجود المطلق كما لا يخفى وجوده كما ظهر فاندفع ذلك الايرادان جميعا واما ما ذكره كتابه رياض الرضوان
في … على … وكذلك ما قال الداماد المحقق الشريف حيث … في … حيث نفي الجزء الذي لا يتجزى
من كون المسائل البرهانية يجب ان يكون موجبة كلية ضرورية ذهول من ذلك كما سيأتي ان شاء الله تعالى ولعل هذا وقع فيما
الحكماء والمتاخرين وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء ثم ان حديث امر التقسيم انما ينفع في جواب ايراده الا يرد ههنا من
ان موضوع هذا العلم لما كان هو الوجود بما هو وجود فلا يصح كون الواجب لذاته من لواحقه وعوارضه الذاتية الا التعبير
فيها … بما هو هو لا بامر اخص وعلى انه يجوز ان يقال المحمول المبحوث عنه ههنا اما ان يكون عرضا ذاتيا لموضوع العلم
او نوع منه كما يشهد به ما نطق في البرهان من هذا الكتاب من ان الموضوعات هي التي انما يبحث الصناعة عن الاحوال المنسوبة اليها
والعوارض الذاتية لها والمسائل هي القضايا التي محمولاتها عوارض ذاتية لهذا الموضوع او انواعه وعوارضها انتهى ولا يخفى وجه
توجيه ما وقع ههنا انفا من رجوعه الى التقسيم فرجع الجواب عن ذلك الى واحد ثم ان حاصل ما قرره غياث الحكماء في تقرير هذه
المسئلة التي نحن بصدد ذكرها هو ان كل موجود اما واجب او ممكن بالضرورة ثم استدلاله انما يكون بقولنا بعض الموجود واجب مسئلة
برهانية ولا ادلة براهين حكمية بل يتوقف ذلك على ملاحظة سائر الادلة على اثبات وجود الممكنات على ما قال … وثبوت الممكنات
فلزم ان لا يكون لصاحب الرضوان تحصيل لا مسئلة من مسائل هذه الصناعة بطريق البرهان حيث يتوقف ذلك على تحصيل جميع
المسائل بالدلائل القطعية واذا احد ان يدعي ذلك وبعبارة اخرى ان تحصيل المسئلة الكلية الضرورية على ما اعتقد عليها قطعية
وتوقف عليها … موقوف على تحصيل جميع المسائل المبحوث عنها بالبراهين القطعية العقلية فلو فرضنا تحصيل جميعها
الاوائل منها لزم عدم تحصيل مسئلة واحدة من مسائل هذا الفن مع انه بذل طاقته في تحصيلها وصرف عمره في
تحصيلها بل لزم من ذلك انه لا يكون مثل الشيخ ولا الغير من الحكماء مسئلة واحدة برهانية ولمثل هذا فليعمل العاملون وفي
ذلك فليتنافس المتنافسون فذرهم في خوضهم يلعبون وفي غمراتهم ساهون قال اذ قد تبين لك من حال هذا العلم الخ اقول اورد

عليه عبارات الحكماء ومنصور العقل انما ذهب الى ان هذا في ادنى النظر ايراد وجوابه ان المراد بالبحث عن المفارقات موضوعة
واثبات العوارض الذاتية لها على ما هو المشهور عند الجمهور من معنى البحث عن شيء لم يكن المطلوب لذاته واللازم مطلوبا
بل يكون اللازم منه لا في المدعى وان المراد البحث عنها اثبات وجودها لا يشعر بقوله ان البحث عن وجود الخ قوله ما لم يأت
لان المحصل ان اثبات وجوده لا يكون الا في هذا العلم لانه مفارق وقد اثبت في الطبيعي انه موجود مفارق وهذا كما ترى
مما لا يخفى على اولي النهاية بعد ما قررنا جوابا اختاره هذا الشيخ من التوحيد اما ابطالا بقوله وقد اثبت في الطبيعي انه
موجود مفارق فليس الا مجرد دعوى اذا اتفقت ما كررت عليك من الاصول فكذا ما سبق ولهذا يجب بقوله والذي
لاح لك في الطبيعيات كان غريبا حيث انه يقع في بدء الابراهين الخ لكان غريبا واما ما قيل من انه لا يمنع في ذلك
لجواز ان يكون غريبا من الطبيعي ويمنع ذلك لا يكون من الالهي ولا من علم اخر بل يكون مسألة مستقلة خارجة عن العلوم
لو كان من علم اخر غيرها على ان اللائح فيها لا يكون خارجا عنه اذ كل ما اثبت [illegible] في علم يكون من مسائل على ما يظهر
فعلى فرض البرهان الا ان يقال ان المراد [illegible] على سبيل التجوز لجواز قيامه مقام غيره لكن يجوز جواز قيام بعض الحروف
الجارة مقام بعضها وان كان ذلك لنكتة او لعل النكتة فيها ان هذه المسألة لشدة تعلقها بمسائل العلم الطبيعي كانت
منها فلا يخفى ما فيه على اولي النهى لجواز ان يجاب عنه بوجوه منها ما يشعر به سياق كلامه في قوله وهو انه لاح في الطبيعيات وجود
الواحد مفارق وهذا مطلب عجيب على الحكماء المتأخرين وهو في الطبيعيات غريب وليس من مسائلها فظاهر انه ليست من الرياضيات
وظاهر انه ليست مسألة مستقلة لعلم اخر لم يكن في شيء من العلوم التي دونت لعرض حال الموجودات كلها فلم يكن النظر في اخص
الموجودات منها ونحوها بل كان خارجا واقعا بحصره في الطبيعي والرياضي والالهي واذا لم يكن منها فهو منه ومنها العلم ان اراد انه لاح
في الطبيعيات ان الاله مفارق وما لاح فيها كيفية وجوده وسائر ما لا يتم وصفاته فيجب ان يحقق ويبحث عنها وما هو الا في
هذا العلم الذي يبحث عن المفارقات ويختص به على ما نوضح اليه فيما سبق فانه لاح مفارق وحسبان يبحث عنه في هذا العلم ولا
استواء انه يقال فلاح في الطبيعيات بعض احوال الاله اجاب عنه بانه كان غريبا ومسألة لهذا العلم لا لغيره لما تقدم ومنها انه
كان المراد اثبات وجود المفارقات يختص بهذا العلم والذي لاح في الطبيعي من حال المبدأ امران احدهما انه موجود وما لاح
كيفية نسبته الى غيره من الموجودات وثانيهما انه مفارق وهذا لا يكفي في معرفة احواله والثاني كانه مقدمة وتوطئة لاثباته
في هذا العلم ليعلم حال الاله وصفاته اذ هذا العلم يشرح حالات المفارقات والاول غريب ليس من مسائلها بل من مسائل هذا
العلم لما تقدم **قال** والذي لاح لك من ذلك في الطبيعيات كان غريبا الخ **اقول** اورد عليه عبارات الحكماء ومنصور العقل انه حيث
قال اقول الحكم بانه غريب غريب وقريب غير بعيد ان يقال ما لاح لم يكن الا ما لاح من ان الحركة السماوية الدائمة تحتاج الى محرك
مفارق غير متناهي القوة وما لاح من هذا انه الواحد مفارق ولا بان هذا الاله الذي لاح منها انه هو الواحد الخالق الكل كلها
ومكملها ومصورها على ما هو المعروف عن خاصة الاله وهو المحتاج اليه المتضرع لديه او انه هو الذي يعني انه ذات الاله بغير
ما اشير اليه انما يأتي باحد هذه الوجوه وما لاح في الطبيعيات هذا بهذا الوجه ولا الذي فيه من انه ليس للحركة والزمان شيء متقدم
عليهما الا المبدع وما لاح منه ان هذا المبدع ما هو وهل هو مفارق او غير مفارق وان لاح مقدمات وتكلفات ليستفاد منها
حتى انه مفارق فما لاح انه اله واحد معروف او واجب معلوم او غير ذلك الا ان يتكلف ويقال بعدما لاح ما اشرت اليه يلوح انه الذي
ما يحتاج اليه الخلق فان الحوادث على ما ذهب اليه كلهم انما تحدث بالحركة السماوية فالخلق كلها تحتاج الى محرك السماء وقد يمنع بعض

الحكماء محرك السماء الها وفيه ما فيه ثم في الاشارات اشارات الى ان مقوم المادة الصورة مفارق وهذه المسألة ليست من الطبيعيات
ما صرح به ولو كانت منها لم يكن مفيدا لهذا الموضع ضرورة انه لا لاح ان هذا المفارق الواحد وهو فاعل الكائنات وجاعل
الكائنات فالذي في الاشارات من الاشارات الى ان مقوم الهيولى الصورة الى اخره لا يفيد فان هذه مسألة الهية على ما
صرح به لا طبيعية وفي الاشارات اختلالات من مسائل العلمين ولم يعين كل باب ويضطر على حل ولو كانت منها لم يكن مفيدا
لهذا الموضع ايضا فقد صرح ان الاشارة الى هذا ايضا الا ان الذي لاح في الطبيعيات تحصل به المقصود وهو ثبوت مفارق ثم هذا الذي لاح
منها يتصور ان لا يكون غريبا منها بل كان حالا من احوال محرك السماء وحالها فان في الطبيعيات قد يبحث عن حالات مبادي
الطبيعيات والحركات والحركات الا انه لا يبحث فيها عن النفوس البشرية وتجردها وتعلقها وتصرفها وقد نص على انه يبحث على
او بعده في الطبيعيات ولم يتعرض لهذا الالهيات الا ايضا ظاهر انه ثبت في الطبيعي تجرد النفس لا وجودها بل وجودها من البديهيات
فانها هي التي يشير اليها كل احد بقوله انا وانا في العبارة ولا انه على ما يظهر من حروجها فقط انتهى ولا يخفى ان ذلك الله
تعالى يجوز في هذه المواضع من الطبيعيات ولم يكتف بذكر المفارق كاملة وحسبه وتصرف التكلفات وبعد ذلك من قبل
تلك المواضع بعض نقل مثل اعراض وقعت بينه وبين الاجلاء عالم ان تلك المواضع الاسمية قرائن جلية على ان مراده من المفارق
المفارق المطلق ما جلاله لا مطلق المفارق فلا حاجة في حل عليه نعم الى ما ذكره من التكلفات ثم ان ما قاله من ان في الطبيعيات قد
يبحث من حالات مبادي صفات الطبيعيات والحركات غريب لا لاح متقرب من كون مبادي الاجسام من الصور الطبيعية
او مبادي مبادي الطبيعيات من مسائلها على انها لو سلمنا كونها من مسائلها يصح ان يكون البحث عن النفوس المجردة بما هي متعلقة
متصرفة في الابدان وذلك لكونها من عوارضها الذاتية بهذه الحيثية وان لم يكن بما هي مجردة من عوارضها فاوقع عنه بقوله الا انه
يبحث فيها عن النفوس البشرية وتجردها وتعلقها وتصرفها فهو ايضا غريب ضرورة ان النفوس البشرية بما هي مجردة لم يكن الا غريبة في الطبيعيات
وبما هي بنفسها متعلقة بما يكون منها والقرن منها اذا اختبر عليه ولم يسدد في اصول كررت عليك علم يعلم ان كلا منهما كان في الالهيات
صاحب تلك وهو لا يقع صدوره عن فطنون نحوية واما ما اورده بقوله الا ان الذي لاح في الطبيعيات تحصل به المقصود وهو
ثبوت المفارق الخ فهو ايضا غريب لان المقصود ما ذكر فيها اثبات الاله بعنوان جامع خواصه لا المفارق مطلقا وان كان هو ايضا
غريبا فالمطلوب غير الاله والا فهو غير مطلوب ثم انا لم نفعل في هذه المناقشة في مدرس المولى الجليل مظهر اسم الجلال عبد الله
المدعو بعين الكمال فقال انه ليس في هذه المناقشة موقع في المنطق وانما الاتم الاجماع الا استقراء انه مر الطبيعيات الشفاء وما بعدها
حتى ان يكون المراد بالطبيعيات طبيعيات الاخر غير الشفاء فقال المولى انه خلاف الظاهر ومخالف لما في النسخ الصحيحة اذ فيه لاح لك في
انا ما مضى في هذا الكتاب من الطبيعيات ونحو ذلك لا بسبب عينه وسائر كلامه وغير ذلك لما رايته في بعض التواريخ من ان الشيخ
كان يعمل الالهيات بعد تمام الشفاء كلها او ربما يورد ما يلوح الى في المنطق والطبيعيات والالهيات مسألة غريبة مما دل او استطرادا من كلام
وكلام قوي وصحبه المكي في تصحيحه بعقده وسعى واعترض الى ابطال ما لزم من الكلام بعرف الشيخ شيء غير تقل بكلام الشيخ
الطبيعيات الكتاب المشرقية وفي النجاة ما يقرب منه اشارة ثم ان هذا المدقق يناقش ان يشير ذكره بحل هذه الحوالة فقال العلامة قال
بل فيه انه ليس للحركة والزمان شيء يتقدم عليهما الا ذات الباري تعالى ومعلوم ان الباري من اسماء الحسنى وقد صرح فيها من الباحثة
والمناقشة التي لا تجدي للعاقل نفعا ثم جعل يشير الى الاطلاع على هذه الحوالة التي يكون هذا الحرمان التي قد غفل عنها اوقف
باو يقينا ذلك وعهدنا عهدا وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء فعلى ابن ذلك ما في الطبيعيات من كان يهذا من انه يقع بوجه

منها ما ذكره في فصل ابتداء الكون والفساد حيث قال وجميع الاحوال الارضية منوطة بالحركات السماوية وحتى الاختيارات والارادات
فانها لا محالة امور تحدث بعد ما لم تكن ولكل حادث بعد ما لم يكن علة وسبب حادث وينتهي ذلك الى الحركة وصورة الحركة الى الحركة المستديرة
فقد وقع من اجتماع مثلا فاختيارات اخرى تابعة للحركات السماوية والمركبات والكائنات الارضية [illegible]
دواعي الى القصد بواعث عليه وهذا هو القدر الذي اوجب القضاء وهو الفصل الاول الالهي المشتمل على الكل الذي ينشعب
منه المقادير ومنها ما في اخر هذا الفصل حيث قال فما احرى ان نختم هذا الفن باشارة مختصرة الى علل الكون والفساد
ونقول ان للكائنات مادة وصورة وعلة فاعلية وغاية تخصه ويؤخذ ذلك بالاستقراء على سبيل الوضع فاما علة الكون
والفساد الفعلية الفاعلية المشتركة التي هي اقرب هي الحركات السماوية التي هي اسبق فالمحرك لها والعلة المادية
المشتركة هي العنصر الاول والعلة الصورية المشتركة هي الصورة التي للمادة قوة على غيرها مما لا يجتمع معها والعلة الغائية
استبقاء الامور التي لا تبقى باعدادها واستحفاظها بانواعها فان المادة العنصرية لما كانت ليس شيئا منها متعلقة بغيره
كان الشيء كما يكون هو قد فسد غيره ولا سبيل الى بقاء الكائنات باشخاصها دبر في استبقاء انواعها بالتناسل والحادث
والتعاقب المتعلق بالكون والفساد والاسبق من ذلك هو الجود الالهي المعطي كل موجود ما في وسعه قبوله وابقاؤه اياه كما يحتمله
اما بالشخص كالاجرام السماوية واما بالنوع كالعنصريات ومن ذلك ما ذكره في فصل عقب ما قاله برمانيدس ومالیسوس في امر مبادئ
الوجود واذ قد بلغنا هذا المبلغ الى قوله فيكون ويشبه ان يكون اشارتهما الى المبدأ الاول الواجب الوجود الذي هو الحقيقة موجود
لا كما في موضوع وانه غير متناه ولا متحرك وانه غير متناهي القوة او انه متناه على معنى انه غاية ينتهي اليها كل شيء والذي يعني
[illegible] انه متناه من حيث انه ينتهي اليه ومن ذلك ما ذكره ايضا في موضع اخر من هذا الفن من هذا الكتاب على ما قال فلا يكون
للحركة المطلقة مبدأ الا الابداع ولا قبلها شيء الا ذات المبدع كما ذكره ايضا ومن ذلك ما ذكره في كتاب النجاة حيث قال فاذن
ليس يحدث امر وقتا زمانيا بل حدوث ابداع لا يتقدمه بحسب الزمان والمدة بل بالذات ولو كان له حدث زماني لكان حدوثه بعد ما
لم يكن اي بعد زمان متقدم وكان بعد القبل غير موجود معه فكان بعد قبل وقبل فكان له قبل غير ذات الموجود معه وجوده
وكل ما كان كذلك فليس هو اول قبل فكان ليس اول قبل فليس مبدأ للكل كلها فالزمان مبدع اي يتقدمه باريه فقط ومعنى المحدث
الزماني انه لم يكن ثم كان ومعنى لم يكن اي كان قائل هو فيه معدوم وذلك الحال امر قد وجد ومضى فان كان معنى لم يكن معنا
لا في وقت معين ماض بل انما بالقياس الى وجوده فان القديم ايضا ليس هو موجودا في الله وجوده بل هو في الغير من الموضع ذلك
غير موجود مثل انه غير موجود في الحركة وفي الاستحالة وفي التغير وليس انه غير موجود في شيء وانه غير موجود شيئا واحدا
كما انه ليس معنى انه ليس في شيء وانه ليس شيئا واحدا فان الزمان غير محدث حدثا زمانيا والحركة كذلك وسنبين انه ليس كل
حركة كذلك بل المستديرة فقط انتهى ولا يخفى على اولي النهى ان الظاهر من جملة هذه الامور كالنور في [illegible] من الظهور انما هو
تعم بما هو مبدأ في [illegible] او ما [illegible] او من الذي انما يكون من العوارض الذاتية للجسم بما لا اختيار فيكون اثباته بما هو مفارق
او باري او الوجود الواجب الوجود او الوجود لا يخفى فيها غرضا ثم ان ما وقع عنه من تفسير المبدع بقوله ان يتقدمه مادته فقط
يشعر بان الزمان مبدع بما عليه جمهور الحكماء على ما نص عليها في كتاب المبدأ والمعاد على ما قال واما الحكماء يعنون بالابداع اولا ما ليس
ما هو بآلة ليس له ان لا يتعلق بغيره ذات الاول لا مادة ولا آلة ولا معين ولا واسطة وليس الابداع عند العامة هو معنى اخر وهو
الاختراع الجديد لا عن مادة ومدة ثم ان ما قاله من ان الزمان مبدع مفسرا في قوله اي يتقدمه باريه فقط [illegible]

ماسواه

ماسواه تعالى من العقل الاول والنفس المجردة والمحركة لجرم الفلك الاقصى وكذا يتقدمه هذا الجرم المركب من المادة والصورة
بل الحركة القائمة به لكونها حاملة للزمان فلا يكون مبدعا بالمعنى الاول ولا بالمعنى الثاني ايضا بل يكون مبدعا بمعنى انه لا يسبقه
المدة وان سبقته المادة ولو بالذات فابداعه بهذا المعنى يخالف لهذين الاصطلاحين ثم نقول يقرب من هذا بيان
الحصر المستفاد من قوله فقط يمكن ان يكون اضافيا نظرا الى عدم مسبوقيته بالزمان او الى المادة بحسب الزمان الحقيقي [illegible]
انه ما يتقدمه من باريه من شرائط الفاعلية والقابلية ولكن يبقى ان كونه مبدعا بمعنى انه غير مسبوق بالمدة والزمان فلا يكون الابداع
منحصرا في ذينك الاصطلاحين بل يكون اصطلاحا ثالثا على امر الزمان ثم نقول يجوز ان يكون ذلك الحصر على سبيل الحقيقة
بل ان يكون حصرا حقيقيا لا اضافيا على ان يكون المراد من قوله يتقدمه باريه فقط انه يتقدمه بالاضافة والاعطاء والافادة وما غيره
من الشرائط ليس منه الحصول والتأثير والاعطاء بل انما هو من الات وشرائط المبادي الموجبة التأثير والاعطاء وقد يدل عليه ما
قاله بهمنيار في الهيات كتاب التحصيل في فصل من المقالة الثانية في ان ليس للحركة والزمان شيء يتقدم عليهما الا ذات الباري جل اسمه
انتهى [illegible] ان لا يحمل التقدم على التقدم العلي الجاعلي فيكون حصرا اضافيا بالقياس الى المادة الحاملة لامكانها الاستعدادي
[illegible] ما نقل عنه بهذه العبارة وسنبين فيما بعد ان امكان الوجود يجب ان يكون في موضوع وهناك
يتبين ان كل حادث فانه تسبقه مادة والشيء الذي فيه جواز وجود الحركة هو الذي من شانه ان يتحرك انتهى [illegible] من الظاهر منه ان
ليس للحركة والزمان مادة تسبقهما سبقا زمانيا او لا مادة حاملة لامكانها الاستعدادي فيكون انحصار المتقدم عليهما في ذات باريها
[illegible] بالقياس الى المادة وامكانها الاستعدادي لانتفائها جميعا عن الحركة السرمدية والزمان نفسه لعدم كونهما حادثا
زمانيا فان الشيخ ذكر في الطبيعيات [illegible] على ان لا يكون [illegible]
[illegible] وما ذكر الابداع كما ذكره استاذ الشيخ ولعل مراده كما فسره بقوله يتقدمه باريه ان ليس بالمعنى المصطلح عليه بل
على ضرب من المجاز لئلا يخالف ما ذكر من الاصطلاحين فليتدبر ثم ان النظام الجملي مبدع بالمعنى الاول لعدم توقفه على غير
جاعله الحق [illegible] الصادر الاول الذي هو العنصر الاول والعقل الكلي العقل الاول لانه مجرد غير مسبوق بمادة اصلا
[illegible] وكذا تكون الطبيعة [illegible] بمعنى انها لا تكون كائنة ولا فاسدة فيكون غير مسبوق [illegible]
مثلا ان طبيعة الانسان [illegible] تلك الطبيعة غير كائنة ولا فاسدة [illegible] وهي مستبقاة باشخاصها الكائنة الفاسدة
اما طبيعة هذا الانسان فانها كائنة فاسدة وكذا طبيعة كل واحد من العناصر [illegible] غير كائنة ولا فاسدة وهي مستبقاة باشخاصها
واما طبيعة هذه الارض من حيث هي هذه الارض فانها كائنة فاسدة وكونها مسبوقة بالازلية بمعنى ان الزمان لا يخلو عن وجودها
مع عدم كونها مسبوقة بعدم فكل فرد من افرادها حادث لكونه غير موجود في جملة الزمان وان كان بعض منها غير مسبوق بالعدم
وبالجملة ان المعتبر في الازلي الزماني امران احدهما استيعاب وجوده جملة الازمنة وثانيهما كونه غير مسبوق بالعدم فانتفاء
او انتفى احدهما من موجود كما عليه امر افرادها لعدم استيعاب الزمان وجود شيء منها مع ان بعضها من افراده مسبوق بالعدم
ايضا فلا يكون شيء منها ازليا زمانيا بهذا المعنى وان كان امر طبيعته الكلية على [illegible] على تقدير قدم العالم
كل فرد من افراد الطبيعة غير متناهية وكل منها حادث زماني لعدم استيعاب [illegible] الزمان وان لم يكن فرد منها غير
مسبوق بعدم زماني [illegible] من ذلك لعدم استيعاب وجوده جملة الزمان على ما قررنا وان لم يكن مسبوقا دهريا ايضا
واما على تقدير حدوث العالم يكون الطبائع الكلية للفاسدات الهيولانية [illegible] وان كانت حادثة دهرية لكونها غير

مسبوقة بعدم زماني وان كانت مسبوقة بعدم دهري فوجودها المستمر في ضمن افرادها في جملة الزمان مع عدم كونها مسبوقة
لعدم زماني فيتصف بالقدم الزماني واما افرادها المتجددة بحسبها فليست ازلية زمانية لامتناع ذلك الامرين جميعا من كل
منها او واحد منها كما لا يخفى فلا يتجه اليه الاشكال بلزوم تحقق الطبيعة في الازل من دون شيء من افرادها وقد تصدينا
لايضاح هذا المدعى على النمط الاوفى في سائر تعاليقنا سيما في شرحنا لكتاب الايماضات والله ولي التوفيق الصالحات
وفي السابقة العاليات فقد لاح من تضاعيف الطبقات ان اثبات وجود المفارق سواء كان واجب الوجود او نفسا
من الامور الغريبة في الطبيعيات وذلك بخلاف ما اذا اثبت ما هو مبدع للزمان او الحركة او الجسم او ما ينتهي اليه الحركة او
متشوقا للحركة او مدبرا للسماويات والارضيات ومحركا لها من حيث هو كذلك وذلك كما في الواجب تعالى او كونه مدبرا للبدن
متصرفا فيه او محركا له حركة اختيارية كما في النفس او محركا قريبا للاجرام الاثيرية او مؤثرا في الاجسام العنصرية او شرطا
لصدورها من باريها تعالى كما في العقل يكون مما ليس غريبة في الطبيعيات على ما اشار اليه الشيخ فيها بقوله اصول كرت عليك
وانا ذكر ذلك في الطبيعيات اشار اليه بقوله فعل ان الوقوف على انه المبدأ الاول ثم ان صفات الكمال قد اشار اليه ذلك
حيث قال ثم هذا الذي لاح منها تصورات لا يكون غريبا منها بل كان مما من احوال محرك السماء ثم لا يخفى انه يقصد ان يبحث
عنه بما هو واجب يكون ذلك بلا شيء ان يحصل الوقوف على انيته ثم فيكون ذلك بالعرض لا بالذات فليتدبر قال الاسباب
القصوى الموجودة كلها اربعتها الا واحدا منها الذي لا يمكن القول به اقول يعني من الموجودية فيها الممكنات وقد
التعبير عنها بما هو [illegible] في هذا العلم وجوده تعالى فقد انحصر الموجود في بادي النظر في الممكنات فلذا عبر عنها
بالموجودية ثم ان قوله كلها واربعتها تاكيد للاسباب القصوى والمراد بقوله الا واحدا منها المبدأ الفاعلي اي الباري عز اسمه فانه لا يجوز
ان يكون موضوع هذا العلم ثم يقول ان من الظاهر ان المراد من الموجودية جميع الممكنات وان لم يكن كلها تاكيدا لها شهادة ما تقدم
[illegible] اما الاول فلما ذكره بقوله انما العلم بالاسباب الاولى يحصل واما الثاني فلما سيذكر في [illegible] فصل تحصيل موضوع هذا العلم حيث قال
منها ما يبحث من الاسباب القصوى فانها الاسباب لكل موجود معلول وحيث قال وهو ايضا معرفة الاسباب القصوى الكل فقد لاح ان
المراد من الموجودية هو الممكنات كلها فيلزم من ذلك ان يكون الاسباب القصوى كلها اربعتها لجميع الممكنات [illegible] في ظاهره ما قاله
[illegible] هذا الكتاب من ان المادة والصورة لا يوجدان في الاعراض كلها وفي بعض افراد الجوهر كالمفارقات وذلك صريح
فيمن ان قابل ان يقول ان [illegible] كيف يكون كيفية واحدة وهي مجموع شكل ولون [illegible] تجوزون ان يكون انواع الجوهر مركبين
جواهر فقد اصر ثم على انه لا يجوز ان يكون لانواع الاعراض تركيب فان كان لحدودها تركيب من الجنس والفصل [illegible] نوع
واحد من باب العرض ينقسم الى شيئين لانهما عرض [illegible] احدهما الشكل والاخر اللون فيقول في جواب ذلك انا لا نمنع ان يكون اعراض
مركبة من اعراض [illegible] وكيف والعشرة عرض [illegible] وهو كم وهو مركب من الآحاد والمربع عرض وانا نمتنع من ان يكون هنا [illegible]
وحدودا بعينها [illegible] ان الجواهر [illegible] طبيعة جنسها وما بازاء طبيعة فصلها اجزاء متغايرة وان لم يكن احدهما [illegible]
الجنس والاخر طبيعة الفصل على ما تعرفه في البرهان والاعراض لا يوجد فيها ذلك وان وجدت فيها فلا يكون جزء منها [illegible] الطبيعة
لطبيعة الفصل الفصل انتهى وهو صريح في ان العلة الصورية والمادية لا توجدان في بعض الجواهر [illegible] على ما ذكره في هذا
الكتاب وجودها في جميع الموجودية قلت ان [illegible] العلتين هنا [illegible] على [illegible] ما هو المشهور وثانيهما الاجزاء
العقلية من الاجناس والفصول [illegible] قال الشيخ ان الجنس من وجه هو بعض الشيء بعدما قال ان الاول [illegible] ان الامهية

وما الامهيه

172

وما الامهية لا جنس له ومن البين وجود الجنس والفصل في اول الممكنات فيوجدان في الممكنات باسرها وان كانت مفارقات
صرفة من النفوس والعقول المجردة [illegible] ما سنذكره من الفصل بين الجنس والمادة بعد ما حقق الاعتبارات في المركب بحسب الخارج
وما هو بسيط فيه [illegible] ان العقل يفرض فيه هذه الاعتبارات الثلث على النحو الذي ذكرنا في نفسه وما في الوجود فلا
شيء منه هو جنس وشيء هو مادة انتهى وهو صريح في ان المراد من المادة والصورة والخارجي والجنس والفصل اللذين هما المادة
والصورة العقليتان ولعل المراد [illegible] من الحكماء من تركب النفوس والعقول من المادة والصورة هو هذا [illegible]
المادة والصورة [illegible] منها [illegible] كما ان المادة والصورة الخارجيتين يتقدمان على الاجسام بحسب الاعيان كذلك يتقدم الصورة
المادة العقليتان اي الجنس والفصل على البسائط الخارجية تقدما بحسب الاذهان في بعض [illegible] كما يظهر [illegible] من الشيخ [illegible]
منها انه قوة الشيء وفعليته وهو على ضربين احدهما قوة الذات في جوهرها وفعليتها من جهة استنادها الى الباري الحق تعالى
وهذا يشمل جميع الممكنات من المفارقة والمادية لكونها اولا مهيات وان لم يكن بعضها مشتملا على المادة وبالجملة ان القوة
هذا المعنى يشمل ما عداه [illegible] وذلك [illegible] باعتبار في التحصيل [illegible] كانت لكل مهية [illegible] ذات متعلقة بها وكانت مبدأ لها
[illegible] الاجناس العالية والفصول البسيطة [illegible] لكونها بالقوة في ذواتها وبالفعل بالقياس الى باريها تعالى ثم يقول
ان [illegible] فيها بمنزلة الجنس والوجود بمنزلة الفصل وثانيهما قوة الذات من حيث كونها مادة او مشتملا عليها او متعلقة بها
بها وفعليتها من جهة الصورة ومن البين ان هذا يشمل الجواهر المادية والاعراض وذلك الجواهر سواء كانت نفسا او جسما
[illegible] الاول فباعتبار تعلقها بالمادة واما الثاني فباعتبار تركبها واما الثالث فباعتبار قيامها بها واما الامر في الاعراض
[illegible] ما ذكره الشيخ في هذا الكتاب حيث يقول ان الشيء قد يكون معلولا [illegible] اعتبار مهيته وقد يكون معلولا [illegible] وجوده
والمثلث [illegible] ذلك في المثلث فان حقيقته متعلقة بالسطح والخط الذي هو ضلعه ويقومانه من حيث هو مثلث وله حقيقة
[illegible] المادة والصورية وحيث قال في الطبيعيات [illegible] الكتاب ان الشكل [illegible] من مقدار ومن حدود [illegible]
كالمربع من سطح ومن اربعة حدود [illegible] فالاولى في عادة الجمهور ان يجعل اسم المربع واقعا على السطح من حيث له حدود
وعلى الحدود الاربعة وعلى الهيئة لكن السطح والحدود من باب الكم [illegible] معروضا لها ما يعرض [illegible] منها كيفيات
اعراض لا تخرجها [illegible] لها عن ان يكون كيفيات [illegible] ذكر في كتاب التعليقات على وفاق ما [illegible] الكتاب الذي
غير [illegible] ان السطح مادة [illegible] لصورة الدائرة وسيتضح لنا الاقسام [illegible] آخر [illegible] الطل [illegible]
[illegible] يكون [illegible] قريب للاشكال المقدارية والوحدات [illegible] العدد [illegible] العدد الاربع [illegible]
انه لا يمتنع في كثير من الامور الموجودة في العلوم فان الامور التي لا تحرك والتعليمات لا يظن ان [illegible] مبدأ حركة ولا [illegible]
[illegible] فيها غاية لان الغاية يظن انها لحركة ولا [illegible] بل انا [illegible] عن صورها [illegible] الا انها لا
[illegible] التعريفات لهذا العلم الا على واحد [illegible] كالاتصالات فليست متقابلة ويكون الا على واحد بالذي
[illegible] العلم واحد [illegible] ذلك لانا وان [illegible] ان هذه العلل تجتمع في العلوم كلها حتى يكون من الامور الواقعة في [illegible]
العلوم [illegible] فانها [illegible] في علوم متفرقة مختلفة ولو كانت [illegible] في علم واحد لم يكن في [illegible] صاحب ذلك العلم الواحد كالطبيعي
مثلا الذي [illegible] هذه المبادي ويتكلم فيما يعرض بها [illegible] الامر [illegible] على ما قبل والامور
التعليمية فيما [illegible] انا [illegible] وجودها [illegible] الامفارق للمادة [illegible] الوهم [illegible] في الوهم من [illegible] الشكل

مايكون بسبب اعادة المعنى فانما المعنا في تفاصيل العبارات لتطويل سرمان له الشيخ من ان كل ممكن فهو زوج تركيبي ويلوح انه حال
ما عليه بحقيقي اجله العلة الاماثل من ان للاعراض عند الحكماء العظام اجناسا وفصولا لا اموادا وصورا اذ هو المستعد ان المادة والصورة
مايشمل الاعراض سواء كانت تعليقيا او غير تعليقيات ولعل الامر قد اشتبه عليه حيث لم يعلم ان كون المادة والصورة علتين اعم من تركيب
منهما كما لا يخفى على ذوي البصائر الناقد الناظر فيما ذكرنا ولعل هذا الاشتباه نشأ من قبل خلط العام بالخاص او خلط احد
المعاني المشتركة اللفظي بالاخر كما صورنا ومنهم ما حقق في فن البرهان من هذا الكتاب ان وجه بعد الهندسة من وقوع الغلط
فيه وجهان احدها عدم وقوع الاشتباه فيها من اشتراك اللفظ وثانيها اعانة الخيال فيها انتهى ولا يخفى ان هؤلاء الاعلام
لعلهم قد وقعوا في ذلك الغلط من وجهين احدهما وقوع الاشتباه فيها من اشتراك المادة والصورة بين عدة معان وثانيهما
عدم اعانة الخيال بل العقل الذي اهم فيه ولهذا عرفت ان الطور ما ظهر لي من هذه الحقايق وكشف القناع عن ما فيها من الدقايق
ليتبين بصحيح البلاد من الحق الصحيح ويظهر للناظرين حسن الوجوه من القبيح ثم انا لو قطعنا النظر عن جملة ما ذكرنا وقلنا ان
المادة والصورة ليستا للاعراض باسرها فيقول انه لا يلزم من نفي المادة والصورة عنها نفي العلة المادية والصورية كما هو مما
في هذا المقام ولعل قد اشتبه الامر الثاني بالاول على الناظرين حيث غفلوا عما حققه الشيخ من السؤال والجواب في موضع من
هذا الكتاب حيث قال قايل ان يقول هب ان المثلث لا مادة له ولا صورة انما الامر انه ليست له علة مادية وصورية بل العلة المادة
هي ما يكون معه الشيء بالقوة والسطح المثلث كذلك والصورة ما يكون معه الشيء بالفعل والاضلاع الثلث للمثلث كذلك انتهى ولا
يخفى ان الظاهر من هذه العبارة ان الصورة والمادة للاعراض حيث قال هب ان المثلث الخ وكذلك ظهر ان لها علة مادية وصورية
ولو سلم انها ليست ذات مادة وصورة فان قلت ان الظاهر مما قد من الموجودات كلها عند الاتيان بصيغة الجمع المحلى باللام يقول
كلها او من الناس من يحمل هذا الحكم لجميع الممكنات حتى المفارقات بل الاجناس العالية والفصول البسيطة ومن الظاهر انها ليست
علل مادية وصورية مطلقا قلت انتهى وعندي لا يجوز ان يكون ما ذكره يقول كلها انا كلها للاسباب لا الموجودات لانه يسامح مما سبق
عليه من العبارات وما تاخر عنه بل لجواز يوجب ذلك وجوه منها ان تلك البسائط مركبة من الفصول والاجناس وان كانت بسيطة
مطلقا خارجا او ذهنا لكنها اولا مبهمات وموجودات فالمبدأ الاول في حيز القوة والثاني في ساحة الفعل لكونه الوجود من الله
التحصيل فيناسب الصورة كما ان الاول يناسب المادة ومنها انها فعلت جهتين احديها انها بذاتها او بطلان جواهر بها انها وجه
نفسها وثانيهما حصلتا انها من حيث انها الى الباري الحق تعالى فالاول يناسب المادة من جهة كونها ما به الشيء بالقوة و
ثانيهما الصورة لكونها ما به الشيء بالفعل ولعل الشيخ سيشير اليه حيث يقول والذي يجب وجوده بغيره وانا جوهرانه غير بسيط الحقيقة
لان الذي له باعتبار ذاته فانه غير الذي له باعتبار غيره فهو حاصل الهوية منهما جميعا في الوجود فلهذا لا شيء غير الواجب الوجود
معرى عن ملابسة ما بالقوة والامكان باعتبار نفسه فهو الفرد الحقيقي وغيره زوج تركيبي ومنها ان الاجناس والفصول تتحد
مع الانواع بالذات فيجري ذلك فيها ولو بالعرض ومنها ان الفصول المنطقية نظرا الى ما يتدرج تحتها بمنزلة الانواع على ما حققه
في منطق هذا الكتاب حيث قال وكذلك الناطق بالقياس الى هذا الناطق غير ما هو معنى الحيوانية فانه كنوع له ومن البين انه مركب
من امرين احدهما الذات وثانيهما الانتساب الى المبدأ الذي هو النطق ولكان ذلك التركيب بحسب الحكاية فلهذا قال في موضع
اخر من هذا الفن واما الفصول فانها من جهة تجري مجرى الانواع ثم قال وقد علمت من هذا ما نعني ومن جهة اخرى فان الفصول
اما ان يعنى بها الصور التي هي كالنطق وهذا غير محمول على زيد وعمرو وان كانت جواهر ولا مناسبة بينها وبين الاشخاص و

الانواع

الانواع في اعتبار العموم والخصوص بل باعتبار البساطة والتركيب وهي جواهر صورية لها بين جزئياتها وكلياتها هذه
المناسبة بينها واذا انتسبت الى المركبات من حيث هي بسائطها كانت اقدم قريبة المبدأ على ذي المبدأ وهي بالقياس الى جزئياتها ايضا
وانواع فهي ايضا انواع الجواهر واجناسها وان كانت بالقياس الى شيء اخر فصولا واما الفصول التي هي فصول منطقية حقيقية
كالناطق وان مثله وان كان لا يكون الا جوهرا فان معنى الجوهر كما علمت غير معنى منها بل معنى مثل هذا الفصل ولكن ان الناطق
هو انه شيء ذو نطق ثم ليس يكون ذلك الشيء الا جوهرا اي لا يخلو من لزوم الجوهرية له وهذا امر مخصص فيما سلف لك في المولد
ان الجواهر هي اشخاص الجواهر وانواعها واجناسها وفصولها في عداد اجناسها وانواعها على النحو الذي قيل ان الفصول
المجردة التي هي الصور ارضا الى طبايع الانواع المركبة منها كانت اولى بالجوهرية لسبيل القدرة ولم يكن اولى بالجوهرية
لسبيل الكمال واما المنطقية من الفصول المنطقية فانها متاخرة في الجوهرية من وجه اخر لان الجوهرية لازمة لها داخلة
في مفهومها واذ قد علمت ان الناطق بحسب ان لا يوجد جوهرا وصولنا اذا ناطق بل شيئا ذا ناطق فكذا بعينها الا واحدا
في تعيينها الاسباب القصوى للموجودات كلها باربعتها نوع اشعار بانه قد يوجد سبب اخر غير هذه الاربعة في بعض الموجودات بالم
من الخصوصية لا مطلقا والحاصل ان كون الاسباب لجميع الموجودات الممكنة بما هي موجودات ممكنة لا ينافي ان يكون لبعض منها
سبب اخر كالعدم في الحوادث الكونية على ما نص عليه الشيخ في طبيعيات كتابه هذا حيث قال واما الجسم من جهة ما هو متغير او
متشكل او حادث كاين فان له زيادة سبب او كونه متغيرا هو غير كونه متشكلا والمفهوم من كونه حادثا وكاينا غير المفهوم من كونهما
جسما فان المفهوم من كونه متغيرا هو انه كان بصفة حاصلة فبطلت وحدثت له صفة اخرى فيكون هناك شيء ثابت هو المتغير
وحالة كانت موجودة فعدمت وحالة كانت معدومة فوجدت فبين انه لا بد من حيث هو متغير من ان يكون له امر قابل
للتغير وما تغير اليه وصورة حاصلة وعدم لها كان مع تلك الصورة الزايلة كالثوب الذي لا سود وابيض وابيض في
السواد وقد كان السواد معدوما وما كان البياض موجودا والمفهوم من كونه متشكلا هو ان تحدث له امر لم يكن فيه من غير
زوال شيء منه مثل الساكن يتحرك فانه حين ما يكون ساكنا لم يكن الا عادما الحركة التي هي موجودة له بالامكان والقوة فلما
تحرك لم يزل منه شيء الا العدم فقط ومثل اللوح الساذج كتب فيه والمتشكل لا بد ان يكون له ذات وجدت ناقصة ثم كملت
وامر حصل فيه وعدم تقدمه فان العدم شرط في ان يكون الشيء متغيرا او متشكلا فانه لو لم يكن هناك عدم لاستحال ان يكون
متشكلا ومتغيرا بل كان يكون الكمال والصورة حاصلة له دائما فاذن التغير والمتشكل يحتاج الى ان يكون قبله عدم حتى يتحقق
كونه متغيرا او متشكلا والعدم ليس يحتاج في ان يكون عدما الى ان يحصل تغير وتشكل الا ان رفع العدم يوجب رفع المتغير والمتشكل
من حيث هو متغير ومتشكل ورفع المتغير والمتشكل لا يوجب رفع العدم فالعدم من هذا الوجه اقدم فاذا انتقض هذا فنقول ان
ما سوى العلل الاربع من الشرايط وعدم الموانع يرجع الى مدخليتها في شيء منها فالاولى من ذلك ان ترتيبا للعلل على الاربع واما
الموضوع فهو داخل في العلة المادية وان لم يكن مادة والشيخ يذكر في حصر العلل على ان يدخله فيما منه الشيء ثم يشير الى كونه بعض المادة
على ما قال فلا يخلو اما ان يكون وجوده منه بان لا يكون هو فيه الا بالعرض فهو فاعله او يكون وجوده منه بان يكون فيه وهو ايضا عنصر
او موضوع فتكون المبادي اذن كلها من جهة خمسة ومن جهة اربعة لانك اذا اخذت العنصر الذي هو قابل وليس جزءا من الشيء غير
العنصر الذي هو جزء كانت خمسة وان اخذتهما كليهما شيئا واحدا لاشتراكهما في معنى القوة والاستعداد كانت اربعة هذا كلامه
هو صريح في المدعى ومن هاهنا لاح حال ما قيل ان الموضوع ليس ما منه الشيء اتبع الحق ولا تتبع الهوى قال من وجوه اقول قال

عبارات الحكماء انه كتب بعض المعاصرين على حاشية كتابه ان المذكور في الكتاب وجهان لا الوجوه ولعله اراد بالجمع ما فوق الواحد اما
الوجه الاول فهو من قوله احدها الى قوله وهو هذا العلم واما الثاني فهو من قوله وايضا الى قوله في المطالب مطلوب الوجود وقوله
اذا كان لكل الخ يشير به انه ليس السبب الخاص ولا جملة الاسباب واقول ان النظر الصحيح في وجه كلامه يظهر وجوها احسن صحيحة بالجملة
ووجها قبيحا فان الاول على ما صوره فيه مقدمات متوعرة فاسدة ودعاوي باطلة وزيادات فاحشة فانه كتب ان حاصل الاول انه
بحث في الالهي عن احوال لا تتعلق بالاسباب كالقوة والفعل وتلك المباحث ضرورية لا بد من البحث عنها وليست من مسائل العلم
الطبيعي والمنطقي والرياضي فتعين ان يكون من وظايف الفن الالهي فيكون موضوعه اعم من الاسباب فيكون الموجود المطلق انتهى بالحاصل
ثم قال لا يخفى على اولي النهى انه ليس لكلامه طائل ولا لتحصيله محصل حاصل ولم يلزم من شيء ما يهدى شيء ما حسبه وقرره انه لقول
قول الشيخ من البين الى اخره ما حسبه اول الوجهين لا يقال اخل ذكره دفعا لما عسى ان يتوهم متوهم ان ايراد هذه المباحث على سبيل
المبدئية وليست من المسائل لانا نقول ان هذا العلم يبحث عن هذه المعاني وهو كاف وافي ولا حاجة الى ما لا يثبت الاثري
ولا بنيها فان من البين ان قوله ثم من البين الخ لا يفيد انها ليست مبدا الوجوه منها انه لم يثبت ان كل مبدا يجب ان يكون
مسئلة لعلم اخر وذو الوجهين كالوجهين غير موجه ولا وجيه بل الظاهر من كلام الشيخ وجوه على ما هو الظاهر من الوجوه اولها
ان الالهي يبحث عن معان ليست اعراضا ذاتية للاسباب مطلقا فلم يكن هي موضوعة وقوله احدها الى قوله وغير ذلك اشارة الى ذلك
وثانيها ان البحث عن هذه الامور من المباحث الفلسفية المحصورة على ما تقرر في العلوم النظرية المحصورة في المنطقية والرياضية و
الالهية وليس شيء مما تقدم يخفى من الالهية وقوله من البين الى قوله هو هذا العلم اشارة اليها وثالثها ما اشار اليه بقوله وايضا
الخ والحاصل ان المصنف لما ذكر وجوها عن بين تعين الحق ان يوجه كلام المصنف الموجه وحملها على الوجهين غير وجيه وان كان الحق
الثاني من تلك الوجوه على سبيل الجدل وطريق الالزام ولا يضير ذلك حسب الطرح من البين وجعله من تتمة الوجه الاول فيكون
هنا وجهان الحق ولا يخفى ان ما حققه عبارات الحكماء ومقصود العلماء فهو لظاهره مظهر منصور لا انه حمل كلام الشيخ على ما يلوح
من ظاهر عبارته وان حق الكلام فيما وقع منه فقولنا ان الاول على ما صوره فيه مقدمات متوعرة ودعاوي باطلة وذلك حيث ان كلمه
بان في الوجه الاول الذي سلكه بعض معاصريه وهو بعض الاجلة الاعلام المحقق الدواني دعاوي باطلة ومقدمات متوعرة غير
وجيهة وان كان مشتملا على زيادة في الوجه الثاني الذي هو الكلام المبني على اثبات الدعاوي بمقدمات مسلمة بل الحق ان ما شابه الدعاوي
متفرقة مشهادة مما وقع من الشيخ بقوله فمن البين لا تشهد به فعلى هذا لا تكون تلك الزيادة فاحشة الا ان يعترض من الاستدلال
بها وذلك لتمام الاستدلال بدونها على انه يجوز دفع ذلك الاستدلال بجواز كونه جوابا عن ايراد ذكره بقوله دفعا لما عسى
ان يتوهم متوهم الخ واما ما اجاب عنه بقوله لانا نقول ان هذا العلم يبحث عن هذه المعاني وهو كاف وافي الى اخر ما قاله فهو
محل كلام ضرورة ان السؤال بجواز كون البحث عن تلك الامور على سبيل المبدئية باق واما ما افاده بقوله فان من البين ان قوله
ثم من البين الخ لا يفيد انها ليست مبدا للوجوه منها انه لم يثبت ان كل مبدا يجب ان يكون مسئلة لعلم اخر الخ فهو انه لا بد
من كون هذه المباحث مذكورة في هذا العلم على سبيل المبدئية ان يكون مسائل لعلم اخر لجواز كونها بديهية فلا يفتقر الى علم اخر
ما اصلا فلا يصح ما قيل انها لما لم تثبت في غير هذا العلم تعين كونها من مسائل هذا العلم ثم الظاهر في قوله منها يعود الى الوجوه
التي ذكرها وجها واحدا وهو غير وجيه ولعل ساير وجوهه ايضا غير وجيهة بيان ذلك انه لو صح هذا الايراد على هذا السبيل
لصح ان يورد على تلك السبيل ضرورة انه لا مخلص عن هذا الاعتراض بجعله دليلا مستقلا بل انه يرد عليه ما يرد على غيره واما

ما ذكره من جواز كون هذه الامور بديهية في انفسها لا يحتاج الى دليل اصلا فقد ظهر ما استقصى الشيخ هاهنا حيث قال ثم من
البين الواضح ان هذه الامور في انفسها يجب ان يبحث الخ يعني انها لما لم يكن من الامور البديهية فيكون من المسائل المبحوث عنها
في العلوم فعلى تقدير ان يكون من مبادي هذا العلم يكون من مسائل علوم اخرى كالطبيعيات او الرياضيات ولما لم تكن من مسائل هذه
العلوم فتعين من ذلك ان يكون من مسائل هذا العلم فلا يصح ان يكون موضوع هذا العلم فظهر ان هذا الايراد لو صح ورده
على ما سلكه بعض المعاصرين ايضا ورد على نفسه ايضا والجواب مشترك بينهما والذي يؤيد ما قلناه في الجواب ما ذكره الشيخ في
البرهان حيث قال ان المبادي هي المقدمات التي منها يبرهن تلك الصناعة ولا يبرهن في تلك الصناعة اما لوضوحها واما لجلالة
شانها عن ان يبرهن فيها واما لان يبرهن في علم فوقها واما لدنو شانها عن ان يبرهن في ذلك العلم بل في علم دونه وهذا قليل ثم قال
فالمبادي منها البرهان والمسائل لها البرهان والموضوعات عليها البرهان فان قلت ان من الجائز ان يكون بعض مسائل هذا العلم
مبادي بعض اخر من مسائله قلت لو سلمنا ذلك فلا نقرر فيما نحن بصدده لثبوت الدعوى بجعلها من مسائل هذا العلم سواء كانت
من مبادي بعضها ام من المسائل او لم تكن واما الدليل على انها من مسائله فهو انها لما لم تكن ضرورية في انفسها ولا من مسائل سائر
العلوم فتعين من ذلك ان يكون من مسائل هذا العلم وان كانت من مبادي غيرها من المسائل وبعضها على ما تقرر في فن البرهان
فان لم يكن في كتابه رياض الرضوان ومن تصانيفه الكلام قد بان ان ما سلكه بعض المعاصرين هو الظاهر نظرا الى سياق المعنى
وان كان بعيدا عن سياق اللفظ كما لا يخفى واما الايراد الذي اورده عليه فهو وارد عليه والجواب عنه مشترك ولكن يرد عليه ما لا
يرد على بعض المعاصرين كما ذكرناه انفا ثم لما وقع الفراغ عن تحقيق ما وقع عنه في هذا الكتاب فلنرجع الى شرح ما يتعلق به
من حل عباراته وبيان قوله اشاراته ونظمها انه فنقول ان ما وقع عنه بقوله مثل الكلي والجزئي الى قوله والوجوب والامكان
الخ اشارة الى ان الامور العامة والعوارض الذاتية هي اما مثل المشتقات والمبادي حيث اختار الكلي والجزئي بدلا عن الكلية
والجزئية اولا والوجوب والامكان بدلا عن الواجب والممكن ثانيا فالاول يشعر بالمشتقات والثاني بالمبادي فمن خصص
الامور العامة والعوارض الذاتية بشيء منها فقد ذهب عن الصواب وفي اختيار القوة والفعل في الوسط ايضا اشارة الى العوارض
الذاتية للموجودات باسرها وذلك حيث ان الكلي والجزئي اشارة الى عوارض الوجود الذهني باعتبار خصوص وجوده الذهني و
القوة والفعل اشارة الى عوارض الوجود العيني والوجوب والامكان من عوارض الوجود المطلق فيكون الاول ايضا اشارة
الى المعقولات الثانية المنطقية والاخير الى المعقولات الثانية الالهية وعلى جميع هذه التقادير فقد لاح انها لا تكون من الاعراض
الذاتية للاسباب بما هي اسباب مطلقة وانا قلنا ان الكلام فيه بحسب احدى الاحتمالات الثلث على ما نطق به ما في او انطق
هذا الكتاب حيث قال لوجهيات الاشياء قد يكون في الاعيان الا انها وقد يكون في التصور فيكون لها اعتبارات ثلثة اعتبار
الماهية بما هي تلك الماهية غير مضافة الى احد الوجودين وما يلحقها من حيث هي كذلك واعتبار لها من حيث هي في الاعيان
فيلحقها حينئذ اعراض تخص وجودها ذلك واعتبار لها من حيث هي في التصور فيلحقها حينئذ اعراض تخص وجودها ذلك مثل الوضع
والحمل ومثل الكلية والجزئية في الحمل والذاتية والعرضية في الحمل وغير ذلك مما ستعلمه فانه ليس للموجودات الخارجية ذاتية ولا
عرضية حملا ولا كون الشيء مبتدا ولا كونه خبرا ولا مقدمة ولا قياسا ولا غير ذلك انتهى ثم انه لا يلزم من كون الكلية والجزئية من ثواني
المعقولات كونه معروضا لها غير موجودة في الاعيان اذ لا يلزم من ذلك عدم وجود الكلي الطبيعي فيها قال الشيخ ان الجنس الطبيعي فهو الحيوان
بالموجود الذي يصلح ان يجعل المعقول منه النسبة الى الجنسية فانه اذا حصل في الذهن معقولا صلح ان يجعل الجنس ولا يصلح

لما يفرض متصورا من زيد هذا او لا المتصور من الانسان فيكون طبيعة الحيوان الموجودة في الاعيان تفارق بهذا العارض طبيعة الانسان
وطبيعة زيد فان قلت اذا اعتبر العارض في الكلي الطبيعي لم يبق فرق بينه وبين العقلي فنقول اعتبار العروض مع شيء يحتمل وجهين
احدهما من حيث عروضه له وثانيهما من حيث تركبه منه والاول معتبر في الكلي الطبيعي والثاني في الكلي العقلي وبالجملة هذا العارض
معتبر في العقلي والطبيعي على وجهين والتحقيق يقتضي انه اذا قلنا الحيوان كلي ان يكون هنا اربعة مفهومات طبيعة الحيوان من حيث
هي هي ومفهوم الكلي ... والحيوان من حيث تعرض له الكلية والمجموع المركب منهما والحيوان من حيث هو ليس باحد
الكليات وهو الذي ... ومن ههنا قيل ان معروض الكلية ليس الانسان من حيث هو انسان بل المعروض هو مع شرط آخر
وهو اعتبار لا بشرط والحاصل ان هذا الاعتبار معتبر في معروض الكلية المنطقية فيلزم ان يكون الوجود الذهني داخلا في معروضها الا
على امر المعقولات الثانية المنطقية ... على امر المعقولات الثانية الالهية وذلك حيث ان الوجود الذهني ظرف عروضها
لها لا جزء معروضها الماهية من حيث هي هي وان كان ذلك في الذهن فقد اتضح ان الكلية والجزئية من عوارض الوجود الذهني ومن لواحقه
القاصرة فلا يصح ان يكون من عوارض الاسباب بما هي اسباب فاما الوجوب والامكان فهما من عوارض الماهية هي هي وان كان ذلك في الذهن
فيكون من قوابل المعقولات الالهية كالوجود المطلق مثلا فلا يصح ان يكونا من عوارض الاسباب بما هي اسباب ومن لواحقها المختصة
ثم ان الظاهر من ... الشيخ في هذا الكتاب ان يكون معروض الكلية والجزئية هو الماهية من حيث هي كما ان معروض الوجود الذهني و
العيني ... وان كان ظرف عروضها هو الذهن على ما سيأتي بقوله ان حد الفرسية ليس حد الكلية ولا الكلية داخلة في حد الفرسية
فان الفرسية لا تفتقر الى الكلية لكن يعرض لها فانه في نفسه ليس شيئا من الاشياء البتة الا الفرسية فانه في نفسه لا واحد ولا كثير
ولا موجود في الاعيان ولا في النفس ولا شيء من ذلك بالقوة ولا بالفعل على ان يكون داخلا في الفرسية بل هو من حيث هو فرسية
فقط بل الواحد صفة تقترن الى الفرسية فيكون الفرسية مع تلك الصفة واحدا هذا كلامه وهو صريح في ان الكلية والجزئية
تعرضان لها من غير شرط ... من اعتبار العموم والاطلاق كما صرح كثير من المتاخرين ... ان معروض الكلية لها شرط ...
ان الشيخ قد صرح في كتاب النجاة بما يؤيد ذلك حيث قال واذا عرفت هذا فقد يقال الكلي للانسانية بلا شرط ويقال الكلي للانسانية
بشرط انها مقولة ... على كثيرين والكلي بالاعتبار الاول موجود بالفعل في الاشياء وهو المحمول على كل واحد ...
انه واحد بالذات ولا على انه كثير فان ذلك ليس له بما هو انسانية ... وظهر انه يصح عروض الكلية والجزئية لها من دون اعتبار
امر من صلاحية ان يقال على الكثرة او غيرها كما جاز عروض الوجود الخارجي والذهني لها ... المدقق من ان الكلية و
الجزئية انما هو بحسب الادراك من دون تفاوت في المدرك وبالجملة ان الكلي المبحوث عنه ههنا ليس من العوارض الذاتية للاسباب
بما هي اسباب سواء قلنا ان معروضه الماهية من حيث هي هي او الماهية المأخوذة بتلك الحيثية وسواء قلنا ان الامور العامة هي
العوارض الذاتية للوجود المطلق او الماهية من حيث هي هي ليكون الوجود المطلق والصفات السابقة عليه من الامور العامة ... مع كونها
من العوارض الذاتية لجميع الموجودات او اكثرها كما ذهب اليه المحققون من المتاخرين ... مع ما هو مقابل
من الجنس ... لم يتوجه اليه الايراد بان المراد من الوجود اما بشرط الوصف او ... الوصف كما حققه بعض الاجلة الاعلام
وبعد البناء ... الوجه الاول ان الكلي والجزئي ... الاحق بالاسباب ... امر خارج وهو الموجود وانه عرض عام
للسبب المطلق ... نقول ان ما وقع ... في بعض ... في بحث عروض الكلي من حيث ... فهو محمول على الحيثية
التعليلية ... وذلك كما نقول النار من حيث انها ... في ذلك ان يكون معروض الكلي هو نفس الماهية بما هي هي

وبالجملة

وبالجملة ان من حيث يطلق تارة ويراد به بيان الاطلاق وتارة بيان التقييد وتارة بيان التعليل والاشتباه بين الاول والاخير كالخفي على
الناقد البصير فيصح ان يقال ان معروض الكلية والجزئية والجنسية والفصلية والوجودات الذهنية والعينية هو الماهية من حيث هي الا انه
وان كان ... متصورة متعلقة بل انما الفارق بين الاطلاق والتقييد ثم اقول ... في تلك المرتبة يكون ثابتة
لها او لا كانت من الذاتيات المعتبرة فيها الداخلة في ذاتها بل انها ثابتة لها من دون ... فيها اصلا وان كان ذلك في الذهن فيكون
تلك الذات المأخوذة بما هي هي ... متصفة بها ... في اتصاف شيء واحد بلوازم متخالفة وصفات متغايرة
كما سيأتي من الشيخ الاشارة اليه بل الى الرد عليه بقوله حق ان الحيوان بما هو حيوان لا يجب ان يقال عليه خصوص او عموم وليس
حق ان يقال الحيوان بما هو حيوان يوجب ان يقال عليه خصوص او عموم ... لو كانت الحيوانية توجب ان لا يقال عليها
خصوص او عموم لم يكن حيوان خاص او حيوان عام لكن الحق كما قلناه من ان ... المعقولات ... بين منطقي والهي اما
الاول فهو ما يكون الوجود الذهني داخلا في معروضها ... واما الثاني فلا يكون شرطا فيها خارجا عنها فلا تنافي بين
ما يكون المعقولات الاولى هي حقائق الاشياء ... وان اتفق ان يكون ذلك في الذهن وبين كون المعقولات الاولى هي الامور
الذهنية بما هي امور ذهنية لا حقائق الاشياء وذلك حيث ان الاول مبني على الاصطلاح الالهي كالماهيات المعروضة للوجوب و
الوجود والثاني على الاصطلاح المنطقي كالماهية المعروضة للكلية والجزئية والذاتية والعرضية ولعل من قال ان معروض هذه
الامور حقائق الموجودات فقد اشتبه عليه هذا الاصطلاح بذلك الاصطلاح على ما وقع من الشارح المحقق للاشارات
حيث قال في شرح منطق هذا الكتاب ان المعقولات الاولى التي كانت معروضة للثواني من الذاتية والعرضية وغيرها
حقائق الموجودات مع ان الصواب كون المعقولات الاولى هي صور الماهيات في العقل ضرورة ان معروض الجنس المنطقي وفصله
ونوعه صور تلك الماهيات بما هي موجودة في الذهن ... المعقولات الاولى الوجوب والوجود حيث انها حقائق
الاشياء وان كان شرط عروضها لها هو وجودها ... في هذا المقام شرح ... قال فان
قلت اذا كانت الكلية والجزئية من المعقولات الثانية فكيف يصح ان يكون من مسائل هذا الفن الذي يكون موضوعه هو الموجود
المطلق لا الموجود في الذهن قلت ان العوارض المبحوث عنها في كل علم والمحمولات المبرهن عليها في كل صناعة ما يكون من العوارض
الذاتية لموضوع العلم او لانواعه او عوارضه على ما حققناه في ... ثم انا لو قطعنا النظر عن ذلك كله وقلنا ان الكلية و
الجزئية من لواحق الماهية بما هي هي وعوارضها وان كان شرط عروضها لها هو الذهن لكان ... على التقدير الاول ويصح ان يكون
البحث عنها واثباتها ... كونه فردا للوجود المطلق لا بحسب الخصوصية فالمنطقي بما هو منطقي انما يبحث عن العوارض
الذهنية من الكلية والجزئية والذاتية والعرضية والجنسية والفصلية والنوعية بما هي عوارض ذهنية للصور العقلية من حيث
تأديتها الى المجهول لا من حيث كونها موجودات باحد انحاء الوجود وعلى التقديرين لا يكون الكلية والجزئية من عوارض الاسباب
بما هي اسباب فلا يصح ان يكون موضوع هذا العلم وقد اشار الشيخ الى الفرق بين كونها من اجزاء الحكمة وبين كونها آلة لها في غير
موضع من منطق هذا الكتاب ... في الفصل الثاني من المقالة الاولى من الفن ... من الجملة الاولى من كتاب
من جملة كتاب الشفاء بقوله انه لا تناقض بين من يجعل المنطق جزءا وبين من يجعله آلة فانه اذا اخذ موضوع المنطق من حيث
هو احد الموجودات وكانت الفلسفة ... علم بالموجودات كيف كانت كان المنطق جزءا من الفلسفة ...
موجودات ... وطبيعتها ان يعرف كيف يكتسب بها المجهول ... فمن حيث ان هذه الحال امر عارض لبعض الموجودات

او بعارض ذاتي له او امر مقوم له فهو نظر ما في الموجود من حيث هو موجود ما عال فهو علم من المعلوم وبطل ويكثر ما ابطله
منها ذكره او اما من يظن ان من عرف لفظ الاشياء عن تعريف الحكم يحصل المطلوب منها فمن بعض الظن على ما قررناه بل الذي يتبين ان
لا تقوم بها الا الجنس فضلا عن العالم العقلي **قال** لم يلزم عند العقل وجود السبب المطلق فلان ههنا سببا **اقول** لا يخفى
على اولي النهى ان ذكر الاسباب المطلقة بدلا من السبب المطلق هو الاولى بل الاصوب كما يظهر من الله يرى في هذه الصناعة بل
فيما ذكره الشيخ في الفصل الخامس من كتاب الاشارات من ان الظاهر عند كون وجود السبب المطلق اظهر عند العقل والبين عنده
وذلك حيث قال في هذا النمط منها بهذه العبارة تنبيه واشارة كل شيء لم يكن ثم كان فبين في العقل الاول ان ترجح احد طرفي امكانه
صار اولى لشيء وجب فان كان قد يمكن للعقل ان يذهل من هذا التبين ويفزع الى ضروب اخر من البيان وهذا الترجيح والتخصيص
من ذلك الشيء اما ان يقع وقد وجب عن السبب او بعدم يجب لهو في الامكان بعد اذ لا وجه للامتناع عنه فيعود الحال في طلب
سبب الترجيح جذعا ولم يقف فالحق انه يجب انتهى والتقرير وتوضيحه فيما وقع من الشارح المحقق حيث قال في شرحه عليه
انا نرسم الفصل بالتنبيه والاشارة معا لاشتماله على حكم اولي وهو احتياج الممكن في وجوده الى السبب وهذا الحكم مع اوليته مشهور
لم ينازع فيه احد وعلى حكم قريب من الوضوح وهو كون السبب في جنبه واجبا وهذا ما نازع فيه قوم من المتكلمين فانهم حكموا
بان الفاعل المختار انما يصدر الفعل عنه على سبيل الوجوب انتهى والحاصل ان الظاهر البين عند العقل وجود السبب المطلق
وان ذهل عنه يفزع الى ضرب من البيان كما يفزع الى التمثيل بكفتي الميزان المتساويين اللتين لا يمكن ان ترجح احديهما على الاخرى
بغير شيء آخر يضاف اليه والى غير ذلك ما يجري مجراه ويذكر في هذا الموضع ثم من البين الظاهر من هذا النقل الصحيح الموافق لما
يحكم به العقل الصريح ان ذلك الحكم مع اوليته مشهور فيما في ما وقع من الشيخ ههنا بقوله وهذا البين بما اوليا بل هو مشهور
وذلك لان الظاهر من ذلك ان السبب المطلق بين في العقل الاول فكيف يجامع ما وقع عنه ههنا بقوله لم يلزم عند العقل
السبب المطلق الا ان يكون المراد من البين في قوله بين في العقل ما هو قريب منه بقرينة ما ذكره ههنا بقوله وليس اذا كان قريبا عند
العقل من البين بنفسه الخ ومن ههنا اندفع اشكال آخر وهو انه لم يظهر من هذا الوجه انه لا يكون موضوع هذه الصناعة هو
السبب المطلق الا ان يحمل مثل ذلك الاول الظاهر الاول وقوله انما الحس فلا يؤدي الا الى الموافاة الخ جواب ايراد ربما يورد ههنا فيقال
ان السبب المطلق ظاهر عند الحس كما في ترجيح احدى كفتي الميزان على الاخرى بعد تساويهما فيكون بينا عند العقل فلا يرد عنه ثم انه لما
عن هذا الايراد على هذا السبيل فقد توجه اليه الايراد من غير هذا السبيل بان كثرة ما يورده الحس والتجربة يفيد ذلك فلهذا اتبعه بقوله
فاشار الى الجواب عنه بقوله والاقناع الذي يقع للنفس لكثرة ما يورده الحس والتجربة فغير متأكد على ما علمت او ما علمته اعلم ان الحس
لا يؤدي الا الى الموافاة وفي اختيار النفس ههنا بدلا عن العقل واختيار العقل هنالك بدلا عن النفس نوع اشعار بان النفس
وان كانت هو العقل بالذات لكنها مغايرة له بالاعتبار اعني اعتبار تشوبها بالحس والخيال فلا يتبع الاقناع الذي يقع لها في ان
توجد في العقل وقناعته به ثم ان هذا ايضا ظاهر بما في ما وقع عنه في الاشارات من التمثيل بكفتي الميزان في ان لم يتعقله العقل
عن الشيء نفسه ولعل ما يوجد في الكافي والحق في دفع هذا الايراد ايضا ولعل في اختيار السبب المطلق ههنا بدلا من الاسباب نوع اشارة
الى انه على ان السبب المطلق لا يصلح ان يقع موضوعا لهذه الصناعة كالاسباب المطلقة وجميع تلك الوجوه جارية في استحالة كون
السبب المطلق موضوع هذه الصناعة **قال** لان النظر في ابداء الجهل الخ **اقول** دليل على قوله ولا ايضا من جهة انه الخ وقوله باعتبار
قد علمت الخ اشارة الى ما وقع عنه في آخر فصل لكنه كون الطبايع وان تمام القول في ذلك وفي الفرق بين الكل والجزء والكلي

والجزئي بقوله وقد عرفنا هذه الاشياء فقد يعلم ان الفرق بين الكل والجزء وبين الكلي والجزئي وذلك لان الكلي من حيث هو كلي يكون موجودا
في الاشياء واما الكل من حيث هو كل فليس موجودا الا في التصور وايضا الكل يعد باجزائه ويكون كل جزء داخلا في قوامه واما الكلي فانه
لا يعد بجزئياته ولا الجزئيات داخلة في قوامه وايضا فان طبيعة الكل لا يقوم الاجزاء التي هي بها يتقوم منها واما الطبيعة الكلية
فانما يقوم الجزئيات التي هي فيها اوكك فان الطبيعة الكلية لا تصير جزءا من اجزائه واما طبيعة الكلي فانه جزء من طبيعة الجزئيات
لانها اما الانواع فتتقوم من طبايع الكليات اعني الجنس والفصل واما الاشخاص فتتقوم من طبيعة الكليات كلها ومن طبيعة الاعراض
التي يكتنفها مع المادة وايضا فان الكل انما يكون كلا لكل جزء وحده لو انفرد والكلي يكون كليا لا لكل جزئي وايضا فان اجزاء
الكل متناهية وليست جزئيات كل كلي متناهية وايضا الكل يحتاج الى ان يحضر اجزاؤه معا والكلي لا يحتاج الى ان يحضر جزئياته
معا ولا يخفى انه سيأتي في هذا الكتاب بما في فصل مناسب الحد واجزائه ايضا في هذا ظاهر حيث وقع فيه ان الحد يحصل
من غير الحدود وهكذا سبب ان الاجزاء المحمولة اجزاء من الثاني دون الاول فلا يكون الحدود اجزاء الا ان يقال ان ذلك
على الظاهر كما وقع عنه بقوله وظاهر الحال يوهم ان اجزاء الحد اقدم من المحدود ثم لا يخفى ايضا ان ليس المراد من العوارض في قوله
من طبيعة الاعراض على ما يتبينه التشخص بل ما يكون من علاماته واماراته الا المعلل كما نبه عليه الشيخ على وفاق ما صرح به الحكيم
الكامل الشيخ الفارابي حيث قال ان هوية الشيء وعينه ووحدته وتشخصه وخصوصيته ووجوده المتفرد له كلها واحدة والحاصل
ان تشخص الهوية نحو من الوجود وان كان بينهما مغايرة اعتبارية وذلك لانها لكونه مبدأ للآثار الخارجية وجود وباعتبار
كونه مبدأ للامتياز تشخص ثم لا يخفى جواز ان يكون تلك الاعراض تشخصا على معنى ان بها مدخلا في الامتياز فيكون التشخص
تطلق تارة ويراد به الامتياز ويطلق تارة ويراد به مبدأ امتناع الحمل على الكثرة فيكون الاول شرطا في الثاني وسبب الثاني هو ذلك
في الجوهر والاعراض وبالجملة في الامور البسيطة وفي غيرها من الموجودات احوال زائدة عليها فلعل المراد من الاضافات ههنا
هو الاستنادات الى المبدأ القيوم الواجب بالذات وذلك لانها تستتبع انحاء الوجود والتشخصات فلها الاحوال الزائدة في غير
البسايط فلها مدخل في حصول الاستناد والافاضة عنه تعالى بحصول التشخص العقلي الخارجي ولعل ما وقع من الشيخ وغيره اشارة اليه
بدلالة عليه حيث قال ان تلك الخواص والاعراض اما اضافات فقط من غير ان يكون معنى في الذات الا وهي ما تعرض تشخصا
الامور البسيطة والاعراض واما ان يكون احوالا ايضا زائدة على المضافات لكن بعضها بحيث لو توهم مرفوعا عن هذا المشار اليه
ان لا يكون المشار اليه هذا وان بقي فيما وقع عنه بقوله وهي ما يعرض التشخص الامور البسيطة الخ شبه مخالفة لما قررنا سابقا من
هذه العوارض متقدمة على تشخصات الامور البسيطة فكيف يصح ان يكون من لواحقها الا ان يكون المراد من الاضافات والعوارض ههنا
علامات التشخص فيكون متأخرة عن التشخص بمعنى مبدأ الامتياز وبمعنى مبدأ امتناع الحمل على الكثرة فلا منافاة بين نحوي الاولى
وقول الاخيرين فيه فقد بان ان التشخص يطلق تارة على نحو الوجود واخرى على العوارض المشخصة سواء كانت داخلة في الاشخاص
ولا حقة بها او لا ولمبدأ الامتياز ومن لواحق الطبايع المرسلة والماهيات الكلية وان كانت داخلة في الهويات الشخصية والتالي
من لواحق التشخصات ومن علاماتها ثم ان الموضوع للعرض داخل في العوارض المشخصة بالمعنى الاول وان لم يكن داخلا في التشخص
ولعل فيما وقع من بعض الاجلة الاعلام من تقدم تشخص الاشخاص على تشخص الاعراض اشارة اليه وذلك لان الموضوع من جملة
المشخصات والحاصل ان المراد من تلك الاعراض ما لا دخل له في قوام تلك الاشخاص من الموضوعات فيصح ان يكون لها مدخل في تشخصها
هذه الاعراض من دون ان يلزم دور فان قلت يجوز ان يكون تشخص الاشخاص الموضوعة لها بطبايع تلك الاعراض القائمة بها

وانما تتشخص من الاعراض في تلقاء تشخصية معروضاتها من الاشخاص قلت انما يصح هذا لو كانت الاعراض بطبايعها الغير
متقدمة على محالها وليس والا لكانت حقايق جوهرية بصور جسمية كانت او نوعية قال صاحب التحصيل فيه واعلم ان التشخص
نفس هويته وان يكون غيره هو فيجب ان لا يقع في التصور منه شركة لكن ذات الشيء ومقوماته لا يمنعان من وقوع الشركة
فيجب ان يكون لعرض والعرض اللازم مشترك فيه فيجب ان يكون لعرض لاحق لا يتسلسل لان العلة المعينة مرتفع ويبقى المعلول
على ما يستدعيه فيجب ان يكون لاحقا لانه المنفي واما القوام كون تشخص كل من المعروض والعارض بالاخر على سبيل الدور المحال
والعلية فلا معنى من المقويتها الا ان تتقوم الاعراض بوجودها وتشخصها الى موضوعاتها ولا يصح ان يكون هي امور مبهمة غير
متحصلة في الخارج نعم يتحقق ههنا معنى القوام كون الاعراض المبهمة قائمة بالطبايع المبهمة ولكن فيها ايضا ما لا يخفى لانها غير
موضوعة لها فليس يكون مشخصة لها الا ان يقال يجوز ان يكون لها مدخل في تشخصها الا انها مشخصة وسياتي بهذا المقام
مزيد شرح انشاء الله تعالى في شرحنا هذا ان يجوز بهذا الزمان لاتمامه وساعدنا الايام في اتمامه قال من جهة ما هي
موجودة اقول يعني انها اذا كانت امور يعرض بعضها على ما نحن بصدده من الاسباب ولكنها بحيث يكون الحكم عليها بحسب ما يعرضها من
تلك الجهة كالموجودية والواحدية يكون تلك الجهة اولى في كونها موضوعة لتلك الصناعة من هذه الاسباب بل يقول انه
اذا صح ان يكون الامور العارضة للشيء اللاحقة به من حيث لحوقها بما هو به لكون تلك الجهة اولى بذلك من ذلك الشيء
سواء كان ذلك الشيء واحدا او متعددا كما نحن بصدده من الاحوال العارضة للاسباب من جهة عروضها للوجود مثل الكلي
والجزئي والقوة والفعل والامكان والوجوب ولكن يرجع الى الوجه الاول من تلك الوجوه الثلثة ويؤيد ما ذكره بقوله
وما يلحقها من تلك الجهة ولكنه غير بعيد عن الاعتبار وذلك بان يقال ان مناط الاول على ان من العوارض ما لا يكون عرضا اوليا
للاسباب كالقوة والفعل وذلك على ان يقطع النظر عن كون عروضها للوجود او لغيره وهو خلاف ما عليه امر هذا الوجه فليتأمل
ويمكن توجيه ما وقع في الفصل من نمط اخر وهو انه اذا جاز كون امر واحد موضوعا لهذا العلم او لغيره وجاز كون امور متعددة
بحسبه موضوعة له فيرد البين بعد الفصل الصريح ان الاول اولى بالموضوعية له من الاخير ضرورة ان تلك الامور الكثيرة ما لم
تحصل لها جهة الوحدة لم يصلح لذلك فاذا كان هناك امر واحد يصلح لذلك من دون افتقاره الى جهة وحدة وصناعة تكون
هو الاولى في الموضوعية من تلك الامور وهو على خلاف ما عليه امر التغير او المادة او الطبيعة او الاستعداد للحركة والسكون
وما يضاهيها من الجهة المعتبرة في موضوع العلم الطبيعي سواء كان هو الجسم والاجسام وذلك لعدم صلاحيتها ان يكون شيء منها
موضوعا لما هو المبحوث عنه فيه وقس عليه امر جهة موضوع الطب من الصحة والمرض وايضا اذا كانت اللواحق بما يعرض لامر
واحد من جهة صالحة في نفسها ان يكون موضوعة لها فتعين تلك الجهة للموضوعية لتلك الصناعة فلذلك يلحق بالامور
المتكثرة المتعددة من الجهة الوحدانية ويؤيد ما وقع عنه في فن الجدل من هذا الكتاب من ان الحساب لو كان ينظر في العدد
جهة ما هو مقدار ما او ذو مقدار فيكون نظره في عارض المقدار من حيث هو مقدار واذا كان لا يجب ان ينظر في المقدار من
جهة ما هو عدد ان ينظر فيما يعرض العدد من حيث هو عدد فكان العلمان صارا علما واحدا وكذا اذا كان هذا ينظر في المقدار في
جهة ما يقارن مبدأ حركة فيكون له ان ينظر في الشيء من جهة ما المبدأ حركة فلم يميز علم من علم وايضا اذا كان صاحب العدد ينظر
في العدد من جهة ما هو موجود كان له ان ينظر فيما يعرض الموجود من حيث هو موجود فكان العلمان لا يفارقان الفلسفة الاولى ومن ههنا
اندفع الايراد بان الجهة المعتبرة في الموضوع لو كانت هي اولى بالموضوعية من الموضوع لم يكن التغير الذي هو جهة موضوع العلم

الطبيعي والصحة والمرض لموضوع علم الطب اولى بالموضوعية من موضوعيهما فتعين من ذلك كونها الموضوع الاول لهما لانه
ليس لك وجه الدفع ظاهر بما قررنا من ان الكلام في جهة صالحة للموضوعية مطلقا ومن البين الظاهر ان حيثية التغير او
القوة او المادة او الحركة والسكون في الطبيعي والصحة والمرض في الطب لا يصح شيء منها ان يكون موضوعا لشيء من هذين العلمين
بل يتبع الادنى وباسبب الاسباب ههنا من مزالق الفطنة والمجادلات فاخرجناه من ظلمات ليالي الاوهام والخيالات الى نور
نهار الكشف والعيان ومقر المعرفة والوجدان قال فقد بان ايضا بطلان هذا الظن اقول يعني كما بان بطلان كون ذاته تعالى
موضوعا لهذا العلم بان بطلان هذا الظن اي كون موضوعه هو الاسباب القصوى على ما هي موجودة وقوله وان هذا العلم موضوعه
الاسباب القصوى عطف على قوله هذا الظن يعني فقد بان بطلان كون موضوعه الاسباب القصوى بما هي اسباب وفي بعض النسخ
هو ان هذا العلم الخ ووجهه ظاهر وههنا احتمالات اخرى يجب ان ينبه عليها فنقول ان قوله فقد بان الخ يجوز ان يتفرع على امرين
الاول على احتمال ان يكون موضوعه هو الاسباب بما هي اسباب وقوله وان هذا العلم عطف تفسيري لقوله هذا الظن وايضا في قوله هذا
اشارة الى انه كما امتنع ان يكون موضوعه هو الواجب تعالى امتنع ان يكون موضوعه هو الاسباب بما هي من الاحتمالات ويجوز ان يتفرع
على قوله فيجب ان يكون قوله ايضا الخ اشارة الى تلك الشقوق من الاحتمالات كما في بطلانها ظهر بطلان هذا الظن لانه ليس الا
بعض الظن وقوله وان هذا العلم الخ عطف تفسيري لقوله هذا الظن ولكن بضرب من التخصيص وذلك بان يقال ان المراد
من الاسباب القصوى هو الاسباب بما هي موجودة على خلاف ما عليه امر الاحتمال الاول فليتأمل وكذا الامر فيما وقع منه ان هذا
كالاوسط ايضا يعني انها من المسائل التي يشتمل العلم عليها فعلى التقدير الاول يكون الاشارة اشارة الى الاسباب بما هي اسباب
وعلى الاخر اشارة الى الاسباب بما هي موجودة قال في تحصيل موضوع هذا العلم اقول انت تعلم ان الفصل السابق انتهى بما عليه
بحيث ما ولكن بما كان هذا الفصل اوضح دلالة واكمل امارة عليه من ذلك الفصل نسب هذا الفصل اليه حيث قال في تحصيل موضوع
الخ وفي الفصل السابق في ابتداء طلب موضوع هذا العلم وفي قوله ان العلم الطبيعي فقد كان موضوعه الجسم نوع مخالفة لما مر ايضا
من ان موضوعه الاجسام والامر فيه سهل قال ولا من جهة ما هو مؤلف من مبدئيه اعني الهيولى والصورة اقول اشارة الى
الجسم المطلق ضرورة ان ما عداه من الاجسام مركب من مبادئ ثلثة ثالثها الصورة النوعية ولما انظر الى ما من بعد موضوعه كالا
في الظاهر زيادة بنائها على اثنين منها وعلى تقدير صلاح موضوعية من الجسم المطلق الذي هو الجنس لموضوع الجسم
موضوعا له من جهة الحركة والسكون على ما قال ولكن من جهة ما هو موضوع الحركة الا ان يقال ان المراد من الجسم من جهة ما هو موضوع
الحركة هو الجسم الطبيعي فيكون مشتملا على مبادئ ثلثة كما عليه امر سائر الاجسام وذلك بان يكون المراد من الهيولى في قوله الهيولى
والصورة هو الجسم المطلق كما ان المراد من الصورة هو الصورة النوعية وذلك لان الهيولى والمادة عبارة عما به الشيء بالقوة كما ان الصورة
عبارة عما به الشيء بالفعل فقد اتضح ان الشيخ عنى من الجسم بما هو موضوع الحركة هو هذا المركب ضرورة انه لا يصح ان يكون موضوعها
المطلق ما لم يتخصص بصورة نوعية فتعين من ذلك ان يكون المراد منه ذلك وبالجملة ان العقل الصريح يدل عليه وكذا النقل الصحيح
اما الاول فظاهر واما الثاني فلما ذكره في عدة مواضع منها ما في طبيعيات هذا الكتاب حيث قال في تعريف الطبيعة بهذه العبارة لكنا
نضع وضعا يتسلمه الطبيعي ويبرهن عليه الاولى لان الاجسام المتحركة هذه الحركات انما تحرك عن قوة فيها هي مبادئ حركاتها في
افعالها انها قوة تحرك وتغير يصدر عنها الفعل على نهج واحد من غير ارادة وقوة منفية للحركات والفعل وقوة منفية الحركات
والفعل مع ارادة وكذلك السكون في جانب السكون فالاول من الاقسام هو كالحجر في هبوطه ووقوفه في الوسط وشبهه طبيعة الى

جسام

اخرى اذكرها هنالك فقد ظهر جواز ان يكون الهيولى الواقعة عنده بانه الشي بالقوة قبل الجسم المطلق فيكون التعبير عنه بانه
الكون بانه الشي بالقوة كما انه يعبر عنه تارة بالمبدأ القابل وتارة بالمبدأ العنصري وتارة بالمبدأ المادي ومنها ما قد عين عليه بما
لا خفا فيه ولا شوب شك بعد تحرير حيث قال في هذا الكتاب بهذه العبارة لكن هذا الجسم الطبيعي من حيث هو جسم طبيعي ايضا
ومن حيث هو كاين فاسد او متغير بالجملة له زيادة في المبادي فالمبادي التي بها تحصل جسميته منها ما هي جزء له في وجوده
في ذاته وهذه اولى بهذا العام بان يسمى مبادي هي اثنان احدهما قايم منه مقام الخشب من السرير والاخر قايم منه مقام الصورة السريرية
وشكلها من السرير فالقايم منه مقام الخشب من السرير يسمى هيولى وموضوعا ومادة وعنصرا واسطقسا بحسب اعتبارات تختلف
والقايم منها مقام صورة السرير يسمى صورة وان الصورة الجسمية اما مقومة بسائر الصور التي للطبيعيات اجناسها وانواعها وامامقارنة
لها لا ينفك عن عينها فيكون هذا الذي هو الجسم كالخشب للسرير هو ايضا السابق وان تلك الصورة يسرى الجملة ومنها ما قدمه
بفوق التصريح فضلا من الاشارة والتلويح حيث قال والتوضيح له ان هذا الذي هو هيولى لا يجرد عن الصورة قايمة بنفسها
البتة فلا يكون موجودة بالفعل الا بان تحصل الصورة تتقوم بها بالفعل ويكون الصورة التي تزول عنها او لا ان زوالها انما هو
بحصول صورة اخرى تقوم مقامها وتقوم مقامها تتقوم معها الهيولى بالفعل وهذه هي الهيولى من جهة انها بالقوة قابلة
الصورة او صور تسمى هيولى لها ومن جهة انها بالفعل حاملة لصورة تسمى في هذا الموضع موضوعا لها وليس معنى الموضوع هاهنا
معنى الموضوع في المنطق فان الهيولى لا يكون موضوعا بذلك المعنى البتة ومن جهة انها مشتركة للصور كلها تسمى مادة وطينة ولانها
تحل اليها بالتحليل فيكون هي الجزء البسيط القابل للصورة ومن جهة المركب يسمى اسطقسا وكذلك كل ما يجري مجراها ثم لا يخفى ان قوله
بان يسمى مبادي هي اثنان يطلق على قوله من جهة ما هو مؤتلف من مبادئه وكذا ما وقع منه بقوله يسمى ينطبق على قوله الهيولى
ومنها ما ذكره ايضا في فصل مناسبات العلل من هذا الكتاب بعد ما بين ان المبادي القريبة من الشي هي الهيولى والصورة
ولا واسطة بينها وبين الشي ان ما عداها مع انها اجزاء تقومه بلا واسطة وان اختلف تقويم كل واحد منها فكان هذا علة غير
العلة التي هي ذلك لكنه ربما عرض ان كانت المادة والصورة علة بواسطة او بغير واسطة معا من وجهين اما المادة فاذا كان الجسم
ليس نوعا بل جنسا وكانت الصورة التي تخص باسم الصورة بل هيئة عرضية ثم يكون المادة مقومة لذات ذلك العرض الذي
يقوم ذلك الشخص من حيث هو صنف فيكون علة ما للعلة لكن وان كان كذلك فمن حيث ان المادة جزء من المركب وعلة مادية فلا
واسطة بينها واما الصورة فاذا كانت الصورة صورة حقيقية فمن مقولة الجوهر وكانت تقوم المادة بالفعل والمادة علة المركب
فيكون هذه الصورة علة العلة المركب وان كان كذلك فمن حيث ان الصورة جزء من المركب وعلة صورية فلا واسطة بينها انتهى اقول
يتفق ان يكون مهية الفاعل والصورة والغاية مهية واحدة فيكون هي التي يعرض لها اما ان يكون فاعلا وصورة وغاية فان الاب
مبدأ لتكون الصورة الانسانية وليس الحاصل في النطفة الا الصورة الانسانية وليست الغاية التي تحرك اليها النطفة الا الشي
الانسانية بالنسبة لكنها من حيث تقوم مع المادة نوع الانسان فهي صورة ومن حيث ينتهي اليها حركة النطفة فهي غاية ومن حيث
منه يبتدى تركيبها فهي فاعلة وان قيست الى المادة والمركب كانت صورة وان قيست الى الحركات كانت غاية وفاعلة مع هذا الاول
من الظاهر البين من تضاعيف هذه الكلمات اطلاق المادة على النطفة والصورة على الصورة النوعية مع قرابة جليلة وشواهد نبيلة
على ما ادعيناه من ان موضوع هذا العلم اعني العلم الطبيعي هو الجسم الطبيعي المطلقا بل من حيث الحركة والسكون لا الجسم المطلق من
هذه الحيثية كما يتوهمه المتوهمون بقرينة ما ذكره الشيخ من تركيبه من الهيولى والصورة ولم يتدبروا فيما اراده الشيخ على ما اوضحناه

وهذا بناء تهذيبا شافيا وافيا في افادة المرام فحرى بنا ان نتبعه بزوايد من فوايد على ما يقتضيه الحال والمقام فنقول ان كون الصورة
هي العلة الفاعلة انما هو بحسب الآثار الصادرة في غيرها كما نص عليه الشيخ في غير موضع وذلك حيث قال ان الفاعل في الامور الطبيعية
قد يقال لمبدأ الحركة في آخر غيره من جهة ما هو آخر ونعني بالحركة هاهنا كل خروج من القوة الى الفعل في مادة وهذا المبدأ هو الذي
يكون سببا لاحالة غيره وتحريكه من قوة الى فعل والطبيب ايضا اذا عالج نفسه فانه مبدأ حركة في آخر بانه آخر لانه انما عرك العليل
والعليل غير الطبيب من جهة ما هو عليل وهو انما يعالج من جهة ما هو آخر من جهة ما هو طبيب واما العالج وقبول العلاج
فمن حيث العلاج فليس من جهة ما هو طبيب آخر بل من جهة ما هو عليل بسبب الحركة اما معني واما متمم والمعني هو
الذي يهيئ المادة كمحرك النطفة في الاما لات المعدة والمتمم هو الذي يعطي الصورة ويشبه ان يكون الذي يعطي الصور المقومة للانواع
الطبيعية خارجا عن الطبيعيات اذ ليس على الطبيعي ان يحقق ذلك بعد ان يضع ان هاهنا مهيأ وهاهنا معطي صورة والا شك ان المهيئ
سبب الحركة والمتمم هو ايضا سبب الحركة لانه المخرج بالحقيقة من القوة الى الفعل انتهى وهو صريح في المدعى ثم ان تقسيم العلل الى الاربع
الفاعل والغاية والصورة والمادة لا ينافي كون الصورة هي الفاعل والغاية والمغايرة الاعتبارية كافية فيه واما الفاعل الحقيقي من
الامور الطبيعية فهو خارج من العلم الطبيعي وانه يجوز ان يحمل كلام الشيخ فيما نحن بصدد شرحه من قوله ولا من جهة ما هو مؤتلف من مبادئه
اعني الهيولى والصورة على انه لا يعني هاهنا ان موضوع هذا العلم هو الجسم الطبيعي من جهة ما هو موضوع للحركة والسكون فلا صحيح
ان يجعل هذا الاعتبار موضوعا للفن الطبيعي بل يكون الذات الجسم الطبيعي بشهادة القراين الخارجية فيكون الهيولى الواقعة عندهم
على معنا ما التي هي مبادي فيها اولى بل نحو هاهنا احتمالا ان يكون موضوعه هو الجسم الطبيعي من جهة اشتماله على الطبيعة مع انه لم يتعرض لذلك
اصلا فلنتأمل فيه جدا ولما كانت مسائل علم اقصايا محمولاتها عوارض ذاتية لموضوع ذلك العلم او لنوع من انواعه او عارض من عوارضه
وهكذا فيندرج ما قيل ان موضوع العلم الطبيعي لو كان هو الجسم الطبيعي من حيث انه مستعد للحركة والسكون لعاد العوارض الذاتية
ما يعرض الشي لا لامر اخص فيلزم ان لا يكون اكثر المباحث الفلكية من المسائل الطبيعية مثل ان الفلك لا يحترق ولا يلتئم ولا ينمو ولا
يذبل ولا يكون ولا يفسد الى غير ذلك عروض هذه الاحوال للجسم بسبب امر اخص فوجب ان الامر على ان موضوعه مطلق الجسم
والجسم يبحث فيه ما عرض له لذاته بل موضوعه الاجسام لا مطلقا بل من حيث طبايعها فضلا فالاحوال المبحوث عنها يجب
عروضها للجسم من حيث طبيعته وصورته النوعية لا بانضمام حيثية اخرى يعني انه لا يدخل العلل فيه فضعف هذا القول الاشكال ان يعني
ما قيل ولا يخفى ما فيه ما اول فلما عليه انما قلنا ثانيا فلان الاجسام لو كانت موضوعة لهذا العلم كما ظنه لزم ان يكون بينها جهة
جامعة بها يصح ان يكون موضوعة له وتلك الجهة لا يخرج من ان يكون مطلق الطبيعة او غيرها من المادة وعلى التقديرين يتوجه البتة
الايراد بعينه بانه يجوز عدم قبول الكون والفساد وعدم قبول الخرق والالتيام للاجرام الفلكية من جهة اشتمالها على الطبيعة
بما هي طبيعة او من جهة اشتمالها على المادة بما هي مادة والا لعرضت ساير الاجسام الطبيعية فتعين ان يكون عروضها لها بما لها
من خصوص صورها الفلكية واما ثالثا فلانه لو اعتبرت حيثية اخرى لكونها مستعدة للحركة والسكون او مشتملة على الهيولى
لم يلزم ان يدخل الطب فيه من حيث ان موضوعه بدن الانسان من جهة الصحة والمرض وهذه اشارات هادية للضالين في ظلال الاوهام
الخيالات وتنبيهات منبهة للهاطين في اودية الغفلات ومراقي الجهالات لهداية الاعراف بعض الناظرين عن سبيل السلامة
وصوب الهداية والله ولي الفضل في البداية والنهاية استدل ان نزيل موانع برهانه بشبه اوردها الجدل الضريع بعد بيانه ظلمات
اصحاب الضلال والاضلال **اقول** والعلوم التي تحت العلم الطبيعي ابعد من ذلك **اقول** يعني ان اخص موضوع علم بامر فلا

بحلول اما ان يكون مخصصه بجاعل الاجزاء منه او جزءا منه جاعلة وقد ذكرنا انه لا باس بان نفصل تارة اخرى فنقول اما الذي فوقه
عموم الجنس للنوع فهو كالنظر في المخروطات على انها من الجسمات على انها من المقادير واما الذي عمومه كالجنس بعارض النوع فمثل موضوع
الطبيعي وموضوع الموسيقى فان موضوع الموسيقى عارض نوع من موضوع علم الطبيعي وهذا القسم ينقسم الى قسمين قسم يجعل الاخص من
جملة الاعم وفي علم حتى يكون النظر فيه جزءا من النظر في الاعم وقسم يفرد الاخص من الاعم ولا يجعل النظر فيه جزءا من النظر في الاعم ولكن
يجعله علما تحته والسبب في هذا الانقسام هو ان الاخص اما ان يكون انما صار اخص بسبب فصول ذاتية ثم طلبت عوارضه الذاتية من جهة
ما صار نوعا فلا يختص النظر بشيء منه دون شيء وحال دفع حال مرتبا واحدها ويكون مثل المخروطات الهندسية فيكون العلم بالموضوع
الاخص جزءا من العلم الذي ينظر في الموضوع الاعم واما ان يكون نظره في الاخص فان كان قد صار اخص بفصل مقوم فليس من جهة ذلك
الفصل المقوم وما يعرض له من جهة نوعه مطلقا بل من جهة بعض عوارض يتبعه ذلك الفصل ولواحقه مثل نظر الطبيب في بدن
الانسان فان ذلك من جهة ما يصح ويمرض فقط وهذا يفرد العلم بالاخص من العلم بالاعم ويجعل علما تحته كما ان الطب علم جزئي من العلم
الطبيعي بل علم موضوع تحته واما ان يكون الشيء الذي صار به اخص ليس يجعله نوعا بل يعرض صنفا او بعارض فينظر فيه من جهة ما صار الصنف
صنفا بحث اي عوارض ذاتية تلزمه وهذا ايضا يفرد العلم من العلم بالاعم ويجعل علما تحته فقد ظهرت اقسام الموضوعات المخصصة التي هي
من اجزاء العلم الذي يكون موضوعه اعم من موضوعاتها والضابط في ذلك ان الموضوعات المبحوث عنها في العلوم اما ان يكون باعتبار الموضوع
علة فيه سواء كان ذلك الموضوع ذاتيا لها او عرضيا لها وسواء كان اعتبارها بفصول منوعة او لم يكن فتكون هذه العلوم اجزاء لذلك العلم
لا جزئيات تحته ولا يظن انه يبحث عن تلك الخصوصيات مطلقا بل الظاهر انه يبحث عنها باعتبار الموضوع ذلك العلم
الذي فوقه كما انه يبحث عن المعادن والنبات والحيوان فانها اجزاء من العلم الطبيعي وان امتازت بفصول ذاتية منوعة لها ويبحث عن احوالها
العارضة لها المخصوصة بها باعتبار كون هذه الموضوعات من افراد الجسم الطبيعي ولا يلزم من ذلك ان لا يكون بامي خصوصيات لو كانت
من احوالها الخاصة بها واما اعتبار كون الحيوان والنبات ماخوذا باعتبار ما يعمها من الجسمية مع قطع النظر عما لها من الخصوصية لكون
جزءا منه كما ظنه بعضهم فلا وانما لا يكون شيء منها اذا اخذ باعتبار ما لها من الخصوصية جزءا منه مع انه ليس كذلك والحاصل ان المعتبر
في كون المحمول من العوارض الذاتية للموضوع ان يكون ذلك من عوارضه بما هو هو او بما هو الى نفسه فاعتبار العموم والاطلاق من جهة
المحمول الا من جهة الموضوع كما قررناه وهذا الظان قد اعتبر من جهة الموضوع والمحمول خلاف ذلك ثم ان السيد المحقق جعل المحمول العارض
لنوع موضوع العلم من عوارض ذاتية لموضوع العلم ولكن لا مطلقا بل بتلك الحيثية مثلا ان العوارض الذاتية للحيوان او النبات او المعادن
في العلم الطبيعي انما يكون من عوارض الجسم الطبيعي من جهة انه حيوان او نبات او معادن الا ان يقال ان العلم الطبيعي لما كان اعم واعلا
يصح ان يكون موضوعه الجسم بتلك الجهات والاعتبارات فليتامل قال وكذا الخلقيات الخ اقول اما ان يكون من قبيل اطلاق اسم
على العام او مطلق الحكمة العملية لا يكون فعلى الاول الظاهر الاتحاد وعلى الثاني يكون من قبيل اطلاق اسم الجزء على الكل قال
كان موضوعه انما المقدار مجردا الخ اقول قال بعض العلماء وفضلاء الحكماء ان هذا الترديد الواقع في كلام
الشيخ في موضوع الرياضي ومنهم من اشار الى كونه اشارة الى الخلاف الواقع بين العلماء وانه لا تحقيق في هذا المطلوب ومنهم من توهم
ان الترديد مبني على ان الهيئة من العلوم الرياضية وموضوعه المقدار مع المادة ثم قال واقول في الاولين خدش والاخير غير موجه فلان الامر
ان موضوع الهيئة المقدار ولو سلم فلا انه يعتبر مع المادة كيف وقد حقق المحققون ان موضوعها الاجرام البسيطة العلوية و
السفلية من حيث الكمية والكيفية والوضع والحركة على ما قرروه وفصلوه ولو كان موضوعها لم تكن الكمية قيدا ونقل بعض الناس عن بعض الثاني

في جهة وبعضها او اخص فهو ان العلم الرياضي قسمان احدهما ما هو موضوعه المقدار مجردا عن المادة وثانيهما ما هو موضوعه المقدار آخذا
مع المادة فالاول هو الرياضي الصرف وهو اصول الرياضي وهو الهندسة والحساب والثاني الرياضي الغير الصرف وهو الهيئة [illegible]
ثم قال واقول انه يصح ذلك بغير وجه اما اولا فلانا لا نسلم ان الرياضي الصرف موضوعه المقدار والعدد مجردا عن المادة فان الموسيقى من
الرياضيات الصرفة ولعد اصول الرياضي على ان الطبقة العليا موضوعه ليس على ما توهم ويؤيد ما وقع عن الشيخ في الطبيعيات حيث
قال ان الموسيقى ليس تحت الطبيعي بل تحت الحساب واما ثانيا فلانه في كون الهندسة والحساب كما بحثنا يشير الى ذلك ما صرح
به الشيخ في اول الكتاب في الجواب عن سؤال اورده على التقسيم واما ثالثا فلانه ان الهيئة الجسم من الصنائع البسيطة التي هي
وهي منحصرة لكن بحث عنه على ما قرره في كتاب الشفاء في ما قرروا العلوم التي تحت الرياضيات فلا ان يكون الخ ثم قال والذي
ابعد ان يكون وجه الترديد على ما يظهر لي في بادي نظري وكانه قريب مما في العلوم المقررة ان الرياضي يبحث عما لا تعلق لها
مخصوصة الانواع لا تصورا ولا قولا فقط واما فيما يتعلق بمادة قولا او تجردها تصورا فقط فيجب الاحتياج في التصور الى مادة اصلا
لا معينة ولا مبهمة واما فيما يتعلق بها قولا او تجردها تصورا لا مطلقا فيجب الاحتياج الى مادة معينة وان احتاج الى مادة فتعلل
الترديد على هذا فاراد بالمادة في قوله المقدار مجردا عن المادة مبهمة اي مادة كانت ومراده ذهن فهم هذا الذي اشرنا اليه من
في الذهن وكذا اراد بالمادة في قوله او ماخوذ مع المادة المادة المطلقة المبهمة فان الماخوذ مع مادة معينة لا يكون رياضيا فهذا وجه
غير مال من حال والحق الحقيق بالتحقيق يستحق في رياض الرضوان النقي ولا يخفى ان ما ذكره بقوله الاخير غير موجه فهو في
طريق السهام غير مصور وفي اصابة الحق وجلب المرام غير مرضي وفيه ان المقدار يقال بالاشتراك لفظا بين المقدار الجوهري
وبين المقدار العرضي ومن البين الظاهر ان موضوع الهيئة هو الاجسام البسيطة العلوية والسفلية من حيث الكمية والكيفية
مع قبول المقدار الجوهري الذي هو ذات الاجسام بالمقدار الذي هو من الاعراض فعلى ما ذكره من الشيخ مكابرة منشاؤه
الغلط الناشي من الغلط من اشتراك اللفظ وكذا ما ذكره من التسليم ثم البحث فيه نشا منها اليه وذلك حيث قال ولو سلم فلا
انه معتبر مع المادة بل الحق المتصور عند من يعرف جميع المترددين وهو ان المادة معتبرة فيه بحسب وجوده الخارج وذلك
لكونه اجساما بسيطة ومن جهة الظهور ان هذا بعينه ما حقق عليه القوم عن اخرهم من كون موضوعها اجراما بسيطة ويدل على
ذلك ما ذكره الشيخ ههنا من قوله فمنه ما يقال المقدار ويعنى به البعد المقوم للجسم الطبيعي ومنه ما يقال المقدار ويعنى به كمية متصلة
يقال للخط والسطح والجسم المحدود الذي هو موضوع في المنطق ثم ظاهر قوله ويعنى به البعد المقوم هو الصورة الجسمية فهو المقدار
الجوهري ولكن موضوع الهيئة هو الاجسام البسيطة العلوية والسفلية قال الشيخ في برهان من الشفاء اما ان يكون ذات الموضوع
فيها واحدا ولكن اخذ باعتبارين مختلفين فصار باعتبار موضوعا لهذا وباعتبار موضوعا لذلك كما ان جسم السماء او العالم موضوع العلم
الهيئة والعلم الطبيعي انتهى وما ذكره يقول باعتبارين اشارة الى ما ذكره هناك بقوله مثل ان جسم العالم او جسم الفلك ينظر فيه الجوهر
الطبيعي جميعا ولكن من الكل هو الموضوع العالم الطبيعي بشرط وذلك الشرط هو انه يتحرك ويسكن بالذات وينظر فيه المنجم
وذلك الشرط هو انه كما انهما اشتركا في البحث عن ذلك الجسم فهنا يحصل نظر من جهة ما هو كم وله احوال تلحق الكم وذلك
يحوله من جهة ما هو ذو طبيعة بسيطة هي مبدا حركته وسكونه على هيئة انتهى وهو يشير الى ان يكون موضوع الهيئة ذو كم فلا
موضوع الحساب والهندسة فانها كما يتصل ويتفصل ومن هنا الاحتياج ان قوله انه لو كان موضوعها المقدار لم تكن الكمية فيها اعتبار
موجه باطلة لتناقض ان يكون موضوعها هو المقادير اي الاجرام البسيطة من حيث الكمية التي هي المقادير العرضية ثم ان موضوع الهندسة

هو المقدار العرضي المجرد عن المادة المطلقة في الذهن لا المقدار الجوهري كما نص عليه الشيخ في الفن الطبيعي من هذا الكتاب
قال انه لما كان الهندسي موضوعه المقدار فموضوعه عارض من عوارض الطبيعي انتهى وهكذا في الانواع ما ذكره الشيخ بقوله اما
انا فلا نسلم ان الرياضي الصرف موضوعه المقدار او العدد مجردا عن المادة كما يلوح مما ذكره الشيخ متصلا بما نقلناه حيث قال
والعوارض التي يبحث عنها هي من عوارض هذا العارض فمن هذه الجهة تصير الهندسة جزئية توجب ما تحت العلم الطبيعي لكن
الهندسة الصرفة لا يشاركها الطبيعي في المسائل واما علم الحساب فهو ابعد من المشاركة واقرب [illegible] انتهى ومن الظاهر
قوله الاخير عند الناظر الخبير ان موضوع الهندسة والحساب هو المقدار المجرد عن المادة كما نقل بعض الناس عن بعض الناس
حيث قال فالاول هو الرياضي الصرف وهو اصول الرياضي كالهندسة والحساب ثم ان قوله فان الموسيقى من الرياضيات الصرفة
وهو اصل من اصول الرياضي على ما اطلق عليه موضوعه ليس على ما توهم سند لذلك المنع وقوله ويؤيده من الشيخ في الطبيعيات حيث
قال ان الموسيقى ليس تحت الطبيعي بل تحت الحساب انتهى فيه ما نرى عند اهل النهى حيث انه لا يلزم من ذلك ان يكون الموسيقى
من الرياضي الصرف على ما سبق في اول هذا الشرح وسيأتي ايضا من امر العدد وتجرده عن المادة من وجه على ان الشيخ ذكر
متصلا بقوله واما علم الحساب فهو ابعد من المشاركة واشد بساطة بهذه العبارة بل ههنا علوم اخرى تحتها العلم بالاثقال
وعلم الموسيقى وعلم الاكر المتحركة اسطها وموضوعها اكر متحركة والحركة شيء من المناسب المقادير لاتصالها وان كان اتصالها
لا لذاتها بل بسبب مسافة او زمان كما بين بعض من بعد ثم البراهين الموجودة في علم الاكر المتحركة لا يستعمل فيها المقدمات الطبيعية
البتة واما علم الموسيقى فموضوعه النغم والازمنة فله مبادي من علم الطبيعي ومبادي من علم الحساب وكذلك علم الاثقال وعلم
المناظر ايضا موضوعه مقادير منسوبة الى وضع ما من البصر وله مبادي من الطبيعيات ومن الهندسة وهذه العلوم كلها لا تنال
العلم الطبيعي في المسائل البتة وكلها ينظر في الاشياء التي لها من حيث هي ذوات كم ومن حيث لها عوارض الكم التي لا يوجب
عروضها للكم ان يجعلها كما في جسم طبيعي فيه مبدا حركة وسكون ولا يحتاج الى ذلك انتهى وهو مشتمل على تحقيق المرام [illegible]
الله المقام تحقيقا لما نقل عن [illegible] الحكماء من تحقيقه مبينا لما تطرق شبهة في طريقته على ما سلك من سبيل الشيخ بقوله اما اولا
فلانا لا نسلم ان الرياضي الصرف موضوعه المقدار الخ مع ان الشيخ صرح بذلك حيث قال انه لما كان الهندسي موضوعه المقدار
الخ ولم يعلم ايضا ان ما ذكره بقوله ان الموسيقى من الرياضيات الصرفة مكابرة صرفة لانها انما وقع عن الشيخ بقوله ان موضوعه
النغم والازمنة فلا يكون من الرياضيات الصرفة ولعل ذلك غلط عظيم واشتباه جسيم ومثل هذا من مثله غريب الا انه لا يليق
ذلك بحال مبتدي الشفا ولمن له ادنى ممارسة بمراتب الشيخ فكيف بمن له [illegible] من ذلك ما حكم الشيخ بعدم كون الموسيقى تحت الطبيعي
مع ان موضوعه النغم والازمنة وهو من عوارض بعض انواع موضوع العلم الطبيعي وحكم بكونه تحت الحساب من حيث ان النغم قد اخذ
بالمرغوب منها وغيرها وهو العدد فيطلب لواحقها من جهة ما اقترن من تلك المرغوبية الا من جهة ذاته وقال كالاتفاق
والاختلاف المطلوب في النغم فحينئذ يجب ان موضوع لا يجب العلم الذي موضوعه في جملة ما يجب العلم الذي منه ما اقترن
به فيكون تحت الحساب واما ما [illegible] بما ذكره في طبيعيات هذا الكتاب من ان الموسيقى ليس تحت الطبيعي بل تحت الحساب [illegible]
ان الحساب ليس من الرياضيات الصرفة مطلقا وانما [illegible] فلا يستلزم [illegible] ما هو اخص منه في ان الطبيعي [illegible]
من الرياضي الصرف [illegible] ما ادعاه على الوجه كلا فان [illegible] الحساب [illegible] بل ان الطبيعي [illegible] منه
كونه من الرياضي الصرف [illegible] سابقا امر العدد والمقدار وتجردها عن المادة من وجه وتعلقها بها من وجه

هوم

فلاح وظهر ان الرياضي الصرف موضوعه العدد والمقدار مجردان عن المادة في الذهن لا مطلقا مهما كانا او وجدا واما ما يكون
معنا في الاول فمن ان ما يطلق على الثاني من الهندسة فان [illegible] بالمادة المبهمة والخارج فيكون موضوع علم الهيئة
والهندسة قلنا اما قلنا ان العدد من الرياضي الصرف باعتبار وغير الصرف باعتبار وعن الطبيعي باعتبار وعن الالهي باعتبار فا
نقل ما نقل بعض الناس نقل من بعض الناس الى قوله هو ان العلم الرياضي قسمان في توجيه كلام الشيخ فهو توجيه وجيه الخ
فيه وجه حسن لا يخفى [illegible] بل اذا نظر اليه بعين العناية يسهل عليه سلوك سبيل الهداية فيظهر عنه انواع تلك المنوع التي
سلكها بنيات الحكماء والمصورين بعد على الامداد على ما بينه من ان موضوع الهيئة هو الاجسام البسيطة العلوية والسفلية حيث انها
مع المادة التي في الذهن لتركيبها منها اما اولا فظاهر واما ثانيا فلانه قد سبق ما قاله الشيخ من الجواب عن السؤال المورد في
التقسيم من ان موضوعه اما ما يجرد عن المادة بالذات او فكر با ما اصله ان المراد من تجرده عن المادة تجرده عنها مطلقا الا
مطلقا في الذهن وان كانت مع مادة ما في الخارج كما في موضوعي الحساب والهندسة ومن عدم تجرده عنها بقوله فانها يتوهم
المقادير ماخوذا مع المادة اي في الذهن لكونه عبارة من الاجسام البسيطة عنده كما ظنه بنيات الحكماء ايضا فيكون مراده من كونه
ماخوذا مع مادة اي مطلقا في الذهن ولعل ما يحسبه بنيات الحكماء وما حققه بقوله والذي لا يصح الخ مرجع الى ما نقله بعض
الناس ملوحا بما اورد عليه من الايراد بالمناقاة بينه وبين ما اورده الشيخ في هذا الكتاب جوابا عن السؤال المورد في التقسيم
من ان موضوعه اما كم مجرد عن المادة بالذات او فكر با لصح ان يرد على نفسه ايضا والجواب بان المراد من الكم الكلية العرضية ومن
ذلك المقادير الجوهرية من الاجرام البسيطة العلوية والسفلية مشترك ايضا وقد عليه [illegible] بقيد قوله بالذات بحيث كونه في
الذهن لا مطلقا ضرورة ان لها مراتب عديدة والحق الحقيق بالتصديق في حل ما وقع عن الشيخ ههنا ما اوردناه سابقا من تحقيق
[illegible] بغير قصير ولما ما ذكره هذا الفاضل المشهور بقوله واما ثالثا فلانا لا نسلم
ان الهيئة الجسمية من الصنائع البسيطة فلا يليق صدوره من مثله على ما قاله الشيخ في طبيعيات هذا الكتاب من ان الصناعة
الطبيعية بسيطة وكذا الصناعة التعليمية التي هي صناعة [illegible] وهندسة صناعة بسيطة ومن البين الظاهر من هذا بساطة
الصناعة الطبيعية وهو يستلزم بساطة صناعة الهيئة الجسمية لاتحادها في الموضوع وتغايرهما بالاعتبار وان نفي الكلام في
كون الصناعة الطبيعية بسيطة ثم الظاهر من الشفا على ما نقلنا غير مرة ان الهيئة الجسمية صناعة بسيطة وكذا الصناعة
الطبيعية فقد لاح سرها لمن هي صنعته لم يكن تحت صنعة [illegible] الطلع عليها من مطالع الفوائد اللوامع ينكشف بها اسرار
لئلا اقتفى اثر الظنون المظلمة والاهواء المردية باستيفاء الرغائب وتظهر العجائب [illegible] نور الشرق وظلام
الاجرام فنورها والنور صورتها والنور روحها فوق الحق الذي تلونا بنورها [illegible] ويعتبر ابصار بصائرنا بلوائح بريقها
المتلالي [illegible] قدير وعلى كل عسير وكل عسير عليك سهل يسير من جهة كيفية فيه احتمالات بان يتعلق
المجرور بقوله صنفا او بقوله المعاني المعقولة الثانية او بقوله المعاني المعقولة الاولى ولكن الظاهر عند [illegible] الاخفى
ان [illegible] هذه الامور او سطها ضرورة ان تلك الجهة جهة لموضوع المنطق وهو المعقولات الثانية لا الاولى قلنا
قال الشيخ [illegible] الاشراقيين في كتاب المطارحات ان من المعقولات ما لا نفهم الا ثانيا [illegible]
ونحو المعقولات كالكلية والجزئية والنوعية والموضوعية ونحوها وموضوع المنطق المعقولات الثواني من حيث انها [illegible] الى
مطلوب ما [illegible] ذلك موضوعه التصور والتصديق من حيث [illegible] يتأدى بها الى تصور او تصديق مجهول

الناس من بعض

اولا بالذات فان اردت اخذت من هذا ربما لم يعقلنا ان المنطق صناعة نظرية باحثة عن التصور والتصديق وجهات ايها
من حيث هما آلة او كالآلة او ليبحث عن المعقولات الثواني من حيث هي كذا وكيف على ما قلناه انتهى وهو على ما ذكرناه مما ذكره الشيخ
كتاب الشفاء بقوله ان المنطق يبحث عن الانتقالات ومن احوال الامور التي عنها الانتقالات ووجود اصناف ما ترتيب الانتقال فيه
هيئة جارية على الاستقامة واصناف ما ليس كذلك فعساه انه يجب عليه ان يبحث عن جميع اصناف الشيء الذي يحصل فيه الترتيب والهيئة
الجارية على الاستقامة وجميع اصناف الشيء الذي لا يكون كذلك والاول هو البرهان والخطابة والجدل والشعر والثاني كالاغلاط
والاشتراك والتمثيل وما يليها ... العلامة والمثال والاسم انتهى ومن البين الظاهر منه ما ذكرناه واما بيان ان المعقولات
فلان عوارض المعقولات المنطقية والآلية مما هو مقصود فيها سابقا من كون الموجودين منها واختلافهما في الاول فيهما
عنها في الثانية ونزيد شرحا لهذا المقام ولاستفادة الشارح الكتاب التصديق من التصور وتنقيح ما وقع فيه من جهة كيف ما يتوصل
به من معلوم الى مجهول قال الشيخ في اول منطق هذا الكتاب انه ليس يمكن ان ينتقل الذهن من معنى واحد مفرد الى تصديق بشيء
فان ذلك المعنى ليس حكم وجوده وعدمه حكما واحدا في ايقاع ذلك التصديق فانه اذا كان التصديق يقع سواء وجد المعنى موجودا او
معدوما فليس للمعنى مدخل في ايقاع التصديق موجبا لان ما يوقع التصديق هو علة التصديق وليس يجوز ان يكون شيء علة لشيء
في حالتي وجوده وعدمه فاذا لم يقع بالمفرد كفاية من غير تحصيل وجوده وعدمه في ذاته او في حاله لم يمكن توصيلا الى التصديق بغير
واذا قرنت بالمعنى وجودا او عدما فقد اضفت اليه معنى اخر واما التصور فانه كثيرا ما يقع بمعنى مفرد وذلك كما ستعلمه لك في نوع
في قليل من الاشياء ومع ذلك فهو في اكثر الامر انما يقع ويؤدي الموقع للتصور في اكثر الاشياء بمعان مؤلفة وكل تاليف فانما يؤلف
من امور كثيرة وكل اشياء كثيرة فبعضها اشياء واحدة ومع كل تاليف اشياء واحدة والواحد في كل مركب هو الذي سمي بسيطا ولما كان
الشيء المؤلف من عدة اشياء مستحيل ان يعرف طبيعته مع الجهل ببسائطه فالحري ان يكون العلم بالمفردات قبل العلم بالمؤلفات
والعلم بالمفردات يكون على وجهين لانه اما ان يكون علما بها من حيث هي مستعدة لان يؤلف منها التاليف المذكور واما ان يكون علما
بها من حيث هي طبائع وامور يعرض لها ذلك المعنى ومثال هذا ان البيت الذي يؤلف من خشب وغيره محتاج مؤلفه الى ان يعرف
بسائط البيت من الخشب واللبن والطين لكن للخشب واللبن والطين احوال بسببها يصلح للبيت وللتاليف واحوال اخرى خارجة
من ذلك فاما ان الخشب هو من جوهر فيه نفس نامية وان طبيعته حارة او باردة وان قياسه الى الموجودات قياس كذا فهو لا حاجة
البناء في البيت الى علمه واما ان الخشب صلب ... مستقيم او غير ذلك فانه محتاج بان في البيت الى ان يعلمه فكذلك صاحب
المنطق فانه ليس ينظر في مفردات هذه الامور من حيث هي على احد نحوي الوجود الذي في الاعيان والذي في الاذهان
ولا ايضا في ماهيات الاشياء من حيث هي ماهيات بل من حيث هي محمولات وموضوعات وكليات وجزئيات وغير ذلك مما يعرض
لهذه المعاني من جهة ما قلناه فيما سلف انتهى ثم لا يخفى على اولي النهى ان هذه الامور صريحة في ان المعقولات الاولى لهذه المعقولات
الثانية ليست نفس ذوات تلك الاشياء مطلقا من حيث هي اشياء او ماهيات على ما حسبه الشارح المحقق للاشارات كما مر بل
تلك الاشياء من حيث هي محمولات وموضوعات على ما افاده ما اشار اليه الشيخ ههنا حيث قال الى المعاني المعقولة الاولى الخ
حيث صرح بالمعاني اولا ثم وصفها بالمعقولية ثانيا بعد ما بالغ في ان موضوعه ثواني المعقولات من حيث استنادها الى الاولى
وانا نقتصر النقل بما نقلنا ههنا دون ما اكتفينا بما ذكرنا سابقا في بيان هذا المدعى لوضوح تلويحات كثيرة بل تصريحات غير يسيرة
بان موضوعه ماهيات الاشياء لا بما هي ماهيات بل بما هي محمولات وموضوعات حيث قال لا في ماهية الاشياء من حيث هي ماهيات

بل من

بل من حيث هي محمولات وموضوعات كليات وجزئيات فيكون هذه الامور جهات موضوعه الاخص بخصوصه وذلك كما ان موضوع
العلم الطبيعي هو الجسم الطبيعي لا مطلقا بل من حيث انه مستعد للحركة والسكون او مشتمل على المادة او الصورة فان قلت ان ما ذكره الشارح
المحقق للاشارات في منطقها من ان المعقولات الاولى هي حقائق الموجودات وهو على ما افاده ما وقع عن الشيخ في كتاب التعليقات
من ان هذه معقولات اولى كالجسم والحيوان وما اشبههما ومن ان الماهيات المراد بها الاشياء حقائقها قلت لعل مراده من ذلك بما
وقع عنه في منطق هذا الكتاب من التقييد لا الاطلاق بقرينة ما ذكره في كتاب التعليقات متصلا على ما نقلت عنه بقوله ان موضوع
المنطق هو المعقولات الثانية المستندة الى المعقولات الاولى من حيث يتوصل بها من معلوم الى مجهول فذلك حيث قال المعقولات
الاولى ولم يقل نفس ذوات تلك الاشياء ثم قال وبيان ذلك ان الشيء الخ وبالجملة انه لما صرح بان معروضاتها هي المعقولات الاولى
ولم ينص على كون المراد من الجسم والحيوان وما اشبههما حقائقها في حد انفسها مع قطع من ذلك اعتبار الوجود الذهني فيها فمن البين
الظاهر ان سلوك مسلك التقييد بكونها كالجسم والحيوان لا بانفسها وبعد البناء والتي قد لاح من تضاعيف البيان ان المراد بها الامور
لا باعتبارها في حد انفسها وحقائقها في حد ذواتها بل بما هي موجودات في الذهن على سبيل الجزئية والوصول لا الشرطية والفرضية
وذلك على خلاف ما اعتقده الشارح المحقق للاشارات ثم بقي الكلام في كونها موصلة الى المجهولات وكيفية التوصل منها اليها وهل
يجوز اكتساب التصديق من التصور ام لا يجوز ذلك والحق هو الاخير كما ظهر مما اوليا نقلناه من منطق هذا الكتاب وتقريره بحرمته
الاجمال ان يقال ان المراد من المعنى في قولهم ... وجوده وعدمه هو وجوده التصديقي فلو فرض ان المعنى المفرد اوقع التصديق يلزم
ان يكون حكم وجوده التصديقي كعدمه بالنظر الى ذلك التصديق بل يلزم ان يكون حكم وجوده جاريا في ذلك الاكتساب دون عدمه فاذا كان
لوجوده التصديقي مدخل في ذلك فلم يكن مفردا بل قضية والكلام فيه ولو لم يكن هناك لوجوده التصديقي مدخل في ذلك
لم يكن علة لاكتساب التصديق لاستواء طرفي وجوده التصديقي وعدمه كما على ما قال فليس للمعنى مدخل في ايقاع التصديق موجبا
الخ على ما قال بعض الاجلة الاعلام المحقق الدواني في الموجز ... وعلاجه الصدارة انه استدل الرئيس في الشفاء على ان
التصور لا يفيد التصديق بانه اذا كان هذا المفرد المتصور سواء كان موجودا او لا يفيد التصديق فهو ليس موجودا الا انه بالاختلاف
حال الشيء بوجوده وعدمه فهو ليس علة ولو كان لوجوده مدخل في الافادة فلا يكون مفردا بل قضية ثم اورد عليه الايراد حيث قال
واقول فيه بحث اما اولا فلانه منقوض بافادة التصور فان المقدمات جارية فيها واما ثانيا فلانا نقول هذا المفرد لوجوده الذهني
ربما يفيد التصديق من غير ان يصدق بوجوده فلا يكون وجوده في الذهني امرا معلوما بالفعل منضما اليه حتى يصير قضية كما ان
المفرد الموقع للتصور بحسب وجوده في الذهن يفيد التصور وليس وجوده في الذهن امرا معلوما منضما اليه حتى يصير فلا يلزم
تركيب الموقع للتصور ولا ان يكون شيء علة لشيء في حالتي وجوده وعدمه فظهر ان ما ذكره مغالطة ومثل ذلك غريب عن مثله
هذا الكلام ولا يخفى على اولي النهى ما في هذه الايرادات وما ذكره من انه مغالطة وهو غريب من مثله بل ان ما ذكره الشيخ وهو قريب غير
بعيد كما لا يخفى على من له ادنى تنبيه وهو شهيد ويظهر ذلك بعد تمهيد ان الوجود ضربان احدهما وجود الشيء في نفسه من حيث
تصوره ويعبر عنه بالوجود التصوري وثانيهما وجوده بحسب تعلق التصديق به ويعبر عنه بالوجود التصديقي والمراد من الثاني
والمنفي فيما وقع عن الشيخ بقوله هذا المفرد المتصور سواء كان موجودا او لا هو وجوده التصديقي لا مطلقا فبناء على ذلك
على تقدير ان يكون كاسب التصديق ان يكون لوجوده التصديقي مدخل في ذلك فلا يصح ما صرح حيث ان ما اختلف حال
الشيء بوجوده وعدمه لا يكون ذلك الامر علة له لان علة وجود الشيء المعلول وجود علته فاذا كان المعلول هو حصول العلم التصديقي

بثبوت شيء لشيء بل يجوز ان يكون ما ليس بموجود كذلك والا لما حصل ذلك منه فهو على خلاف ما عليه امر التصور لانه يكفي فيه التصور ضرورة
ان المقصود منه حصول ذات الشيء في الذهن وارتسام نفس جوهره فيه واما وجوده فليس هو المطلوب ح ومن ههنا وقع من الشيخ انه
ما شرح من تمام ذاتيات جوهر الشيء يفيد تصور ذلك الشيء ويعبر عنه بمطلب ما الشارحة للاسم بل يطلب في بعضها المطلب
ما الحقيقية من دون افادة زيادة امر في التصور وان كان هذا المطلب متأخرا عن مطلب الهلية البسيطة الطالبة لوجود ذلك الشيء
ولكن مع ذلك ليس له مدخل في زيادة تصوره وافادة امر زائد على جوهر حقيقته في نفسه بل انما يكون هذا بعد الوجود والاول
قبله وهو خارج عن تصوره في ذاته وبالجملة ان المقصود اذا كان نفس جوهر الشيء بحسب التصور صح ان تكون مبادي التصور التي
يعبر عنها بمطلب ما الشارحة للاسم سواء كان ذلك الشيء المطلوب تصوره موجودا او لم يكن فكما ان ليس لوجوده مدخل في تصوره في
نفسه كذلك ليس له مدخل في تصور مباديه ومن المحال عدم اختلاف حال الشيء بالقياس الى علته بحسب حالتي وجوده وعدمه اذا
كان ذلك الشيء من حيث وجوده يتوقف عليها واما اذا لم يكن الامر كذلك كما نحن بصدده فلا شك انه اذا اعتبر وجوده الارتسامي من حيث
ارتسامه الى التصديق نفسه تكون مبادي التصور ايضا كذلك وذلك لانها ما لم يكن مرتسمة في النفس موجودة فيها لم يفد وجود [illegible]
كذلك ومن ههنا لا يختلف حاله بالقياس اليها من جهة وجودها وعدمها ومع ذلك لا يلزم منه ان وجودها باعتبار الاول الا ان
هو وجود ما التصوري لا الاعتبار الثاني الذي هو وجوده التصديقي ومن البين ظاهرا ان المطلوب تصور ذاته وجوهر حقيقته
مع قطع النظر عن وجوده فيه وبعبارة اخرى ان العلة علتان علة الماهية وعلة الوجود وما يفيد تصور الشيء في نفسه فهو من قبيل
الاول دون الثاني فلا يختلف حاله نظرا اليه في حالتي وجوده وعدمه والذي يدل على ذلك ما سيأتي من الشيخ في هذا الفن
الذي نحن بصدد شرحه بقوله واعلم ان الشيء يكون معلولا في نفسه ويكون معلولا في وجوده فالمعلول في نفسه مثل الاثنينية فانها
في حد ذاتها انما هي معلولة الوحدة والمعلول في وجوده ظاهر ونظائره كثيرة فقد اتضح ان عدم اختلاف حاله بالقياس الى التصور
مباديه بحسب حالتي وجودها وعدمها لا يقدح فيه وهو بخلاف ما عليه امر المطلوب تصديقه لان المعتبر فيه وجوده تحقيقا
لا مطلقا والمعتبر فيه الوجود لكن هو الوجود نفسه في الذهن بالاعتبار الاول لا الثاني ضرورة انه ليس لوجودها التصديقي
مدخل فيه فالمراد من ذلك اختلاف حاله بالقياس الى وجودها وعدمها الا انه لما من انه لو اعتبر فيه وجوده في نفسه الاعتبر
ذلك ايضا في مباديه ولو لم يعتبر فيه لم يعتبر فيها فعلى الاول يختلف حاله باختلاف ذلك الاعتبار وعلى الثاني لا يختلف لعدم ذلك
الاعتبار ومن ههنا اندفع ما اورد على الدليل من النقض لان المراد من الوجود المعتبر في الدليل هو الوجود التصديقي لا مطلقا ومن البين
انه لا يلزم من عدم اختلاف حال تصور الانسان بالوجود التصديقي للحيوان الناطق وعدمه ان لا يكونا من مباديه بحيث ان
ليس المعتبر فيه هذا الوجود ليظهر من عدم اختلافه نظرا الى وجود الحيوان والناطق ان لا يكونا من مبادي التصور نعم لو اختلف
حاله بكونهما في الذهن وعدم كونهما فيه يلزم ان لا يكونا من مبادي التصور وليس كذلك ضرورة انهما اذا لم يكونا فيه لم يفد التصور
فاذا كانا فيه يفيد ان تصوره فيختلف حاله بوجودهما وعدمهما وليس المراد من وجودهما وحصولهما في الذهن الا تصورهما وعدم
تصورهما ضرورة ان تصور الشيء ليس الا نحو وجوده الذهني وان غفلت عنه بعض الاذهان لحكمت بان ليس لتصورها الذهني
ووجودها العقلي الادراكي مدخل في ذلك بل انما المفيد لتصور الشيء هو نفس مباديه وان اتفق ان كان ذلك في الذهن فنتيجة
حاصله الى كون الذهن ظرف العلة والمعلول لا شرطها فكونا بحيث اذا قطع النظر عن كونهما فيه يفيد تصورهما تصور الشيء
الاخر فليتدبر ومن ههنا اندفع النقض الذي اشار اليه اولا واندفع الايراد الذي ذكره ثانيا بقوله واما ثانيا اما الاول

فظاهر واما الثاني فلانه لا يصح ان يكون هذا القول بهذا الخصوص الوجود الذهني يفيد التصديق بل انما يصح لو رجع ذلك الى وجود
التصديق مطلقا ومن البين ان ليس لخصوص وجوده الذهني الارتسامي مدخل فيه فكما لا يختلف حاله بالقياس الى حالتي وجودها
وعدمها كذلك فاذا تقرر هذا فنقول في تقرير ذلك الدليل ان التصور لا يفيد التصديق لانه لا يخلو اما ان يكون لوجوده التصديقي
فيه مدخل ام لا وعلى التقديرين لا يكون هو بما هو هو مفيدا له اما على الاخير فظاهر لانه لا يختلف حينئذ حال التصديق نظرا الى
وجوده التصوري وعدمه ضرورة انه ليس لاعتبار وجوده كذلك مدخل فيه فلا يكون علة وعلى الاول يكون تصديقا لا تصورا فقد
استقام هذا الاستدلال ولعمري لست من لم يوقن بما بين بدعوى الشفا بل ذلك لاقوام اخرين بما هذا الفاضل المدقق لانه لم
كشف هذا المرام ولم يصل في الماتين هذا المقام حيث ظن ان المراد من الوجود الواقع في الدليل هو مطلق الوجود فلهذا اورد
الاعتراض عليه اولا بالنقض وثانيا بالحل بل الحق ان ليس لمطلق الوجود في المبادي التصورية مدخل في اكتساب الامور التصورية
سواء كان في الذهن او في العين وان كان ذلك مقارنا لها فظهر بطلانه من الوجود الواقع في الدليل هو مطلق الوجود وكذلك
دلالة لا يحصى الظن ولئن سلمنا ووقفنا ان المراد منه مطلق الوجود الشامل للوجود التصديقي والتصوري فلا يجري ما ذكره من
النقض تارة والحل اخرى ضرورة ان الوجود الارتسامي التصوري بما ليس له مدخل في اكتساب التصورات من المبادي التصورية
ان كان مقارنا لها فلو اعطى تلك المبادي التصورية في ذواتها وقطعنا النظر عن ارتسامها في الذهن لافادت تلك التصورات
فلهذا قال الشيخ ان العلة قسمان احدهما علة الماهية وثانيهما علة الوجود وقد يعبر عن الاول بالعلة الثالثة وعن الثاني بالعلة
الصدورية على ما مر انفا واتضح انه قد حقق في فن البرهان من هذا الكتاب في بحث تقسيم مطلب هل على قسمين بسيط ومركب
قال والمطلب ما الذي بحسب الاسم متقدم على جميع المطالب على ما سنفصله انشاء الله تعالى ثم انه لما ذهب الشيخ الى ما ذهب
اليه المعلم الاول من ان الكامل هو الوجود وان المبادي التصورية هو الماهية فلا يكون لوجودها ولا لعدمها مدخل فيها
واما ما عليه امر موقع التصديق نفسه ان يكون لوجوده مدخل فيه ولما كانت العلة وما يترتب عليها من المعلول متشاركا
في الثبوت والتحقق بحسب الذات والوجود فاذا كان المطلوب التصديقي هو الوجود الارتباطي والكون الرابطي يلزم ان
يكون مباديه ايضا كذلك فالان حصحص الحق عن محض واسفر الصدق عن محقه حيث ظهر الفرق بين موقع التصور وبين
موقع التصديق بان ليس لوجود الاول ولا لعدمه مدخل فيه مطلقا وهو بخلاف الثاني فلا يصح ان يكون ما يفيد ليس لوجوده
ولا لعدمه مدخل فيه ثم انه بعون الله وحسن توفيقه حررت هذا المرام واطلقت عنان القلم على تحقيق الكلام تحقيقا ما حصل
سوى النعم من حقيقة مبينا ما تطرقت الشبهة في طريقه فاسأل الله تعالى الجزيل من ظلمات اوهام التصورات والتفرقة
من وساوس الظنون والخيالات ورجوعهم عنا بالغد ان نظر الناظرين بعين العناية وسهل علينا سبيل الهداية
ثم اني اقدم على نقل سديد ما في شرح ما وقع من الشيخ ههنا ودفع ما اورد عليه بعض الاجلاء على النمط الاوفى حيث
ما اشرقت لك شمس الاشراق من الافق المبين وتجلى بها الصبح الصادق عن طرق اليقين فاذا اشتهيت الى ذلك فاستمع
لما يتلى ذكرا معولا مما ارى هو بعون الصبار اقول لعل هذا البحث نشأ من نقصان الامعان والتفحص والافتقار
على ما يتأدى بادي الرأي من حمل النظر والتحقيق حسب اقتضاء النظر الدقيق ان التصديق لما كان اذعان تحقق النسبة
الايجابية والسلبية في حد نفسها وحقيقتها بحسب الواقع مع قطع النظر عن خصوص ارتسامها في الذهن كان علة التصديق
علة التحقق متعلقة اعني النسبة المصدق بها في نفسها بحسب حكم العقل قطعا فان كان علة التصديق مع ذلك علة التحقق

متعلقه في نفسه بحسب الواقع ايضا كان البرهان لميا وان لم يكن علة لتحقق متعلقه في نفسه بحسب الواقع ايضا كان البرهان
انيا وان لم يكن علة لتحقق متعلقه في نفسه مع قطع النظر عن خصوص الوجود الذهني بحسب الواقع بل كانت علة لتحقق متعلقه
في نفسه عند العقل فقط كان البرهان انيا فعلة التصديق يكون مطلقا علة لتحقق النسبة التي هي متعلق التصديق في
نفسها بحسب حكم العقل بخلاف علة التصور فانه لا يكون علة لتحقق متعلقه في نفسه مع قطع النظر عن الوجود العقلي عند
العقل بل انما يكون علة لخصوص ارتسام متعلقه الخبر القابل للمطابقة للواقع واللامطابقة المقابلة لها مقابل العدم والملكة
في الذهن فقط وبعد تمهيد هذه المقدمة نقول تقرير كلام الشيخ على وجهه ان المفرد المتصور من حيث هو متصور اي بحسب خصوص
وجوده الذهني التصوري سواء كان محققا في نفسه اولا الخبر المحتمل للمطابقة وعدمها بحكم العقل بانه لا يفيد تحقق
اي اذعان تحقق نسبة بحسب نفس الامر مع قطع النظر عن الارتسام الذهني التصوري فلا اثر لكونه الا تحقق حال
الشيء او وجوده وعلمه عند العقل علة لتحققه في نفسه بحسب حكمه وهو ظاهر البطلان وان افاد التصديق من حيث
كونه متحققا في الذهن اي من حيث تصديق تحققه في الذهن لا من حيث كونه متصورا فقط فالتصور لم يفد التصديق
بالاذعان بتحقق ذلك المتصور افاد تصديقا اخر واما التصور فلما لم يعتبر في متعلقه من حيث هو متصور تحقق في نفسه
اصلا لم يكن ما يفيد تصور متعلقه علة لتحققه او لا تحققه في نفسه اصلا لا بحسب نفس الامر ولا بحسب حكم
العقل فجاز ان يفيد متصور اخر من حيث كونه متصورا بحسب خصوص وجوده التصوري من دون ان يفيد له تحقق
او لا تحقق في نفسه لان المعلول لما لم يكن الا الوجود التصوري لمفهوم فجاز ان يكون علته الوجود التصوري لمفهوم اخر
وبعبارة اخرى التصديق يقع بمعنى بعينه لان الذي يوقع التصديق يلزم ان يكون في نفسه صادقا في حكم العقل حتى يفيد صدق
حكم اخر مثل كما ان الذي يوجب الوجود يجب ان يكون موجودا حتى يمكن ان يفيد وجود شيء اخر والحكم على الشيء بانه صادق
هو الحكم عليه بانه موجود وذلك يضيف اليه معنى اخر هو الوجود فلا يكون مفردا ولا متصورا بل مصدقا به بخلاف التصور فانه
لا يتصور فيه الصدق والكذب حتى يلزم ان يكون ما يفيده عند العقل صادقا في نفسه عنده فانحل ايراده المتعقب والذي يظهر
ان الغلط انما نشأ من عدم تحصيل مرام الشيخ مع وضوح عبارته في المقصود وكانه حمل كلام الشيخ على ان المعنى المفرد المتصور من
حيث هو متصور مع قطع النظر عن وجوده التصوري لو افاد التصديق لزم كون شيء علة للشيء في حالتي وجوده وعدمه فتوهم
منه ان ظاهر قول الشيخ فانه ان كان التصديق يقع سواء فرض المعنى موجودا او معدوما فليس المعنى بمدخل في ايقاع التصديق
يوهم ناظرا الى ذلك فاعترض عليه بان هذا المفرد بوجوده الذهني ربما يفيد التصديق الخ ثم قال وانت تعلم ان هذا السياق
لا يليق باحاد المحصلين من اهل التدقيق فما ظنك بالحكماء الكبار اولي الايدي والابصار لاسيما من هو مثل رئيس الفكرة
ونبراس حظيرة الحكماء وحاصل ان علة التصديق لا يكون علة لتحقق متعلقه في نفسه بوجه من الوجوه فيرد ما اورده عليه ولو
ان مثل ذلك في غاية البعد عن مثله وقد سبقنا لك تحقيق المرام من كلامه وانطباق عبارة الشيخ عليه كالشمس في رابعة
المقام وبما قررنا ظهر فساد ما قيل ان هذا التحقيق المورد واعلم انه ليس غرض الشيخ ههنا اقامة الدليل على امتناع اكتساب التصديق
من التصور فان المفرد اخص من التصور بل غرضه اثبات انه لابد في اكتساب التصديق من التاليف كما وفي اكتساب التصور في اكثر
الموارد ويرد عليه ما ذكرنا من الظهور كيف والشيخ صرح بانه لا يمكن اضافة الوجود او العدم الى كاسب التصديق بحيث يصير قضية مشتملة
على الحكم بالوجود او العدم بالفعل فيمكن ان يتادي اليه فالمفرد الممتنع وقوعه كاسبا للتصديق المفهوم المتصور المجرد عن اقتران

التصديق

التصديق كما لا يخفى وههنا اخرى في امتناع اكتساب التصور من التصديق وبالعكس ان المعنى الواحد اي الطبيعة الواحدة لا يستند الى
معنيين اي طبيعتين متغايرتين لا على سبيل الاجتماع ولا على سبيل التبادل بان يكون تحقق المعلول بهما او بالعلة لا فرق في هذا الحكم
بين ان يكون المعلول واحدا شخصيا او الطبيعة نوعية او جنسية او غيرهما من الطبايع الكلية وذلك لان المعلول لا يستند
الا الى ما يتوقف عليه بخصوصه بالضرورة ولو امكن كون احد الامرين او الامور كافيا في تحققه كان العلة بالحقيقة هو القدر
المشترك الكلي والاحدية فلا يفيد في العلة فعلوا لو كان لخصوصية احدى تلك الطبيعتين بخصوصها مدخل في تحقق
الطبيعة المعلولة لم تتحقق هي بالاخرى منهما بوجه من الوجوه اصلا وان لم يكن لخصوص احديهما مدخل في تحققها بل هي
تتحقق بكل منهما فلا يكون شيء منهما كافيا في تحقق المعلول بخلاف العلة الفاعلية للمعلول الشخصي فانه لا يجوز ذلك فيها
بل يجب ان يكون واحدا شخصيا شخصية علة فاعلية له وذلك لان العقل يحكم بان يكون مرتبة تحصل الشيء اقوى واشد
من مرتبة تحصل مفيد وجوده وما ينقص من ذلك بالنسبة الى الشروط والحكم بان الفاعل للواحد الشخصي يجب ان يكون واحدا
شخصيا هو بخصوصه مفيد الوجود فلا يجوز ان يكون امران كل منهما بحيث لو وجد ابتداء كان مفيدا لوجود امر شخصي اذ لا يجوز
ان يكون العلة الفاعلية للجزئي الحقيقي امرا كليا هو القدر المشترك بين ذينك الامرين بخلاف الشروط فانه يجوز ذلك فيه
واللازم لما افاده هناك واما الطبيعة الواحدة النوعية او الجنسية فكما يجوز ان يكون القدر المشترك بين علل امور
شخصية فلا يكون تحقق كل منها باعتبار التحقق الشروط بالخصوص علة بل كان هناك قدر مشترك هو العلة وهو معنى
[illegible] قطعا فالطبيعة الواحدة النوعية مثلا لا تستند الا الى طبيعة واحدة سواء كانت نوعية او جنسية او معنى [illegible]
ينتج تحت جنس او نوع هذا ما افادنا البرهان اليه والشيخ الرئيس ابو علي صرح بان الواحد بالنوع لا يستند الى علل مختلفة النوع
فظهر امتناع اكتساب التصور من التصديق وبالعكس بادنى تامل وبالجملة ان طريقة الشيخ هي ان التصور لما كان مكتسبا من التصور
امتنع اكتسابه من التصديق ايضا والا كان الواحد بالنوع مستندا الى علل مختلفة بالنوع وهو محال فلا يلزم ان يكون
مكتسبا من التصور بالحقيقة هو القدر المشترك بين نوعي التصور والتصديق وهو مع فساده مستلزم لرجوع النوع في
وحدة الى طبيعة الجنس [illegible] لا بد ان يكون بين العلة والمعلول مناسبة وخصوصية لا يكون لها تلك الخصوصية
مع غيرها بالضرورة والا كان صدوره من هذه دون غيرها ترجيحا بلا مرجح فيظهر المطلوب [illegible] على التصديق هو اذعان الحكم
او وقوع النسبة بحسب نفس الامر فاي ترتيب عليه يكون اذعان بوقوع النسبة كذلك لا نفس المفهوم الذي لا يتصور فيه المطابقة والله
اعلم قال لا يتعلق بمادة اصلا او يتعلق بمادة غير جسمانية اقول ذكر غيابات الحكماء ومنصورهم بهذه العبارة اورد عليه
ان هذه المعقولات هي النفس المجردة والمادة لا تشملها فكيف يصح قوله بمادة غير جسمانية فلو شمل غير الجسمانية لم يصح قوله
لا يتعلق بمادة اصلا فهذه شبهة استصعبوها وسمعنا ان بعض المعاصرين كان يجيب ان المادة لفظ مشترك بين الجسم والموضوع
مطلقا فالشيخ اراد في احد الاطلاقين الاول وفي الاخر الثاني ثم لا اقول فساده مما لا يخفى على اولي النهى بوجوه شتى الاول
ان قال الاشبه انه اراد بالمادة معنى واحد وهو ما يكون به الشيء بالقوة وهذا ما يدخل فيه الجسمانيات والمفارقات وفي
العبارة اشارة الى ان التعويل هذا الوجه حيث اشعر بالتقسيم وهذا المعنى متعارف مشهور لما عرف من تقسيم العلم وحكمهم بسبق المادة
على كل حادث ومن الحوادث اعراض ومعقولات لا تخفى ولا يخفى ان الظاهر مما اشتهر من ان المراد من المادة ههنا هو ما به القوة
بمعنى المحل الذي يقوم به الامكان الاستعدادي لتلك المعقولات ومن البين الظاهر انها لا تكون قائمة بالنفوس المجردة

يكون قايمة بالعقول المقدسة التي لا تتوقف بهذا المعنى وان كان في النفوس المجردة التي عبر عنها بالمفارقات وفي المقارنات يعبر
عنها بالجسمانيات ومن هيهنا وقع التردد في عبارة الشيخ حيث قال لا يتعلق بمادة اصلا او يتعلق بمادة غير جسمانية وذلك
على ان يكون الاول اشارة الى العقول والثاني الى النفوس وذلك حيث انه لا يوجب الامكان الاستعدادي في الاول ويوجد
في الثاني ومن البين انه بمادة غير جسمانية فان بقي الكلام فيما وقع عنه بقوله وحكمهم بسبق المادة على كل حادث ومن الحوادث
اعراض ومعقولات لان المراد الحكماء من المادة في هذا الحكم هو المادة بالمعنى المتبادر اليها اعني الهيولى مطلقا كما سيأتي ثم
ان ما اورده المصنف على الاسماء من الايراد على المجيب المعاصر الذي هو بعض الاجلاء حيث قال اقول فيما ذهب هذا ما لا يخفى على
اولى النهى وجوه يمكن نفي بها بوجوه احدها انه لا يلزم ان لا يكون لسبق التردد حاصل بل يرجع كلاهما الى امر واحد وهو ان يحمل تلك
المعقولات وان كان نفوسا مجردة غير جسمانية لكن يصح نفي كونها مادة اصلا بمعناها المتبادر اليها واثبات كونها مادة بمعنى الموضوع
فيكون النفي والاثبات واردين على امر واحد باعتبارين وهو خارج عن سياق التردد في مثل هذه العبارة بل الظاهر من هذه
العبارة وامثالها ان يكون كل منهما في امر على حدة وثانيها ان العنصر والموضوع مشتركان بين المادي والمجرد لان المادة مشتركة بين
الموضوع والمحل وذلك كما يظهر مما ذكره الشيخ في تقسيم العلل حيث قال ان ما يكون وجوده منه بان لا يكون هو فيه الا بالقوة
وهو ما عله او يكون وجوده منه بان يكون فيه هو ايضا عنصرا او موضوعا ولعل امر الموضوع او العنصر قد اشتبه عليه بالمادة
فحكم باشتراكها بينه وبين الجسماني كما اشتراكهما بينهما ذهولا عن امور احدها اشتراكهما بين المجرد والمادة لا اشتراكها بين
المجرد والمادي وثانيها اشتراك كل منها بينهما بحسب المعنى كما يظهر من قوله بان يكون فيه لا لفظا فقولنا ان المادة لفظ مشترك
بين الجسماني والموضوع اشتباه على اشتباه ثم ان الموضوع يقال بالاشتراك بين معان احدها المحل المتقوم بنفسه وثانيها المحل
للصورة بالفعل وثالثها ما يقابل المحمول ولا يلزم من ذلك اشتراكه لفظا بين المادة والمجرد بجواز كونه بالمعنى الاول من تلك المعاني
الثلث المشترك فيها لفظا مشتركا معنى بين المادة والمجرد كاشتراك لفظ عين باحد معانيها في افراده فلا يكون مشتركا اشتراكا
لفظيا بهذا الاعتبار وايضا من الجايز ان يكون الكون فيه مشتركا بحسب المعنى بين الاحتمالين الاولين ومن البين جواز وجود هذا
المعنى في المادة والمجرد فليتامل وثالثها جعل قسم الشيء مقام مقسمه اعني جعل المادة مقام الموضوع ولهذا ترى الحكيم الكامل المعلم
الثاني ابا نصر الفارابي في اوايل كتابه بسياسة المدنية حيث شرع اولا في بيان مراتب مبادي الكل وكيفية صدور بعضها عن
بعض ثم قال والصورة والمادة الاولى اخس هذه المبادي وجودا وذلك ان كل واحد منهما مفتقر في وجوده وقوامه الى الاخر فان
الصورة لا يمكن ان يكون لها قوام الا في المادة والمادة هي بجوهرها وطبيعتها موجودة لاجل الصورة وانيتها هي ان تحمل الصورة فمتى لم
تكن الصورة موجودة لم تكن المادة موجودة اذا كانت هذه المادة على الحقيقة لا صورة لها في ذاتها اصلا ولذلك يكون وجودها
خلوا من الصورة وجودا باطلا ولا يمكن ان يوجد في الامور الطبيعية شيء باطل اصلا ولذلك متى لم تكن المادة موجودة لم يكن الصورة
موجودة من جهة ان الصورة يحتاج في قوامها الى موضوع ثم لكل واحد منهما نقص يخصه وكمال يخصه ليس هو للاخر من ذلك
ان الصورة يكون بها اكمل وجودي الجسم وهو وجوده بالفعل والمادة يكون بها انقص وجودي الجسم وهو وجوده بالقوة والصورة
توجد لا لان يوجد بها المادة ولا لانها فطرت لاجل المادة والمادة موجودة لاجل الصورة اعني ليكون قوام الصورة بها فبهذا
تفضل الصورة المادة والمادة تفضل الصورة بانها لا تحتاج في وجودها الى ان يكون في موضوع والصورة تحتاج الى ذلك والمادة
لا ضد لها ولا عدم مقابلها والصورة لها عدم او ضد وما له عدم او ضد فليس يمكن ان يكون دايم الوجود والصورة تشبه الاعراض ان

قوله

قوام الصورة في موضوع وقوام الاعراض ليس في موضوع ويفارق الصورة الاعراض بان موضوعات الاعراض تجعل لاجل وجود الاعراض ولا
تحمل الاعراض واما موضوعات الصور وهي المواد فانما جعلت لتحمل الصور والمادة موضوعة للصور المتضادة فهي قابلة للصورة وضدها
كلامه بعبارته وهو دال على المدعى مع الاشارة الى التلازم بين الصورة والمادة من جهة افتقار المادة في الوجود الى الصورة لكونها
بالقوة واما افتقار الصورة الى المادة فمن حيث حلولها فيها لا مطلقا فيصح ان يفتقر المادة الى ضدها واما العرض فيفتقر الى الموضوع
بجهة وجود مطلقا فيصح ان يتقوم الموضوع به فقد اتضح ان ما ذكره المجيب وجوه من المناقشة والمناقضة وذلك بخلاف ما سلكه
الفاضل الكامل من تحقيقه بان ما وقع من الشيخ ههنا الا في قوله وحكمهم بسبق المادة وذلك لان المادة الواقعة عنه محمولة على معناها المتبادر
اليها مطلقا حيث ان النفوس وان كانت مجردة بالذات عن المادة لكنها متاخرة عنها بوسايط عديدة لتاخر وجودها عن الاجسام
الهيولانية فهي متاخرة عن الهيولى الاولى بدرجات شتى فاطلق بالصور القايمة بتلك الجواهر المقدسة واما الاعراض فلانها
لم تغير انها متوقفة على الموضوعات لقيامها بها ومن الظاهر انها متوقفة على المادة والصورة فقد ظهر ان الحوادث مطلقا مسبوقة
على المادة سواء كانت اعراضا جسمانية او صورا روحانية فان قلت المعقولات تشمل الصور المفارقة القايمة بالجواهر المقدسة و
المفارقات الصرفة التي لا تحوم حولها صار قد سبقها المادة مطلقا لا ذاتا ولا زمانا فكيف يستقيم ذلك الحكم على اطلاقه قلت ان كلامه
انما هو في المعقولات الحادثة لا مطلقا فلا تشمل تلك الصور على اصول الحكماء القايلين بالقدم ولا فلا يصح ذلك الحكم مطلقا و
بالجملة ان العقول لما لم يكن موجودة باستعداد المادة يكون هي وصفاتها القايمة بها بالفعل فلو كانت ازلية كانت صفاتها ايضا كذلك
فلا يكون حادثة حتى يحتاج الى ما قاله جماعة الحكماء والمنصوص على الاعلى ولا ما تاثيرات تلك العقول المفارقة عن المادة في الحوادث الكونية
فان لم يكن بالنسبة بالقياس اليها لكنها مسبوقة الوجود نظرا الى المادة القابلة فيكون ذات جهتين بل وجهين وجه الى الفاعل ووجه
الى القابل وبالاعتبار الثاني يكون مسبوقة بالمادة دون الاعتبار الاول فيصح الحكم بانها غير مسبوقة بالمادة على ان يكون من اثار
الفاعل وشرايط تاثيره وذلك بخلاف تاثير النفوس فلكية كانت او عنصرية فانه يحتاج الى العنصر وتمام فعلها يحتاج الى الالات
البدنية والاجرام الهيولانية ايضا كانت او غيرها فيكون للمادة من مراتب الفاعل لا القابل فيصح ان يقال ان الحوادث مطلقا جواهر
كانت او اعراضا متاخرة عن المادة بمعناها المتبادر اليها ولا تغتر بما سنذكره الشيخ في تعريف الجوهر واقسامه
لقوله فيكون مبرءا عن المواد من كل جهة ويسمى عقلا الخ من ورود التشبيه نحو الحكماء والمحققين بقولهم انه بريد بعدم الاحتياج
بالذات ومطلق الفعل فيقتضي العقل الفعال الان تاثيره في الحوادث اليومية مسبوق بان يفعل او بريد بعدم الاحتياج في الذات وفي
الفعل في الجملة فان يكون بعض النفوس عقلا لعدم الاحتياج في بعض الافعال الى المادة كما في تعقل الذات الصادر من النفوس
القدسية انتهى كلامه وانت تعلم بالضرورة ان تاثير الانسان اعني الجوهر الملكوتي في غيره متوقف على البدن الكثيف العنصري الهيولاني
توقف الفعل على الالة لا القابل فيجوز ان يختار اول شقيه من الترديد من دون الانتقاض بالعقل الفعال على ما قال اتضح وتاثيره في
تدبير عالم العناصر الى المادة ذلك التوقف ولما توقف على المادة فانما يرجع ذلك الى افتقار القابل اليها ولذلك يصح ان تتعاقب الحوادث
الكونية والاستعدادات المادية والحركات الدورية الفلكية ومن ذلك لا يلزم ان يكون هذا التعاقب والتجدد والتغير ونقل الى الفاعل
الحق وذلك حيث انه ليس شيء من هذه الامور من مراتب تاثير الفاعل وتدبير الكامل والا لكان ذات تعاقب وتجدد وتغير وانقطاع وكامل
الاستكمال والتبدل انما هو من جهة القابل والمادة لا من مراتب تاثير الفاعل الكامل قال الشيخ في فصل الصادر من هذا الكتاب بعد العبارة
فيجب ان يعلم ان الغاية في كونه الاول بما لا اثر باعلى الوجود في نظام الخير وعلة لذات الخير والكمال بحسب الامكان ايضا على

فيفعل نظام الخير على الوجه الاتم من الامكان فيفيض عنه ما يجعله نظاما وخيرا على الوجه الابلغ الذي يعقله فيضانا على اتم تأدية
الى النظام بحسب الامكان هذا كلامه وهو صريح في ان الامكان من مراتب القابل لا الفاعل قال بهمنيار في التحصيل الجود من الغني لا يفيض
الغايات الممكنة في ذواتها وفي كونها ممكنة بسبب ولا في حاجتها الى علل الوجود وما سبب ولا لكون المقادير متناهية في الوجود
ولا لكون كل كائن فاسدا علة ولا القصور للكل من الوجود الواجب لذاته ونقصانه عن رتبته علة ولا لكون النار محرقة علة ولا
لكون المحترق في قبوله الاحراق علة اذ كل ذلك من مقتضيات الماهيات وطبايع الامور او من لوازمها ثم قال ان النقصان
من المعدات الموجبة لنقصان الاستعدادات العارضة للمواد وكما انه لا شك انها لكن بحسب انها تفيض الى مركز واحد ودور يكون
التغير والتبدل ذاتيا لها لئلا يلزم الدور او التسلسل وهي في وجه ان يكون المواد استعدادات متعاقبة يكون كل واحد منها علة
ذاتية لما هو بعدها من المعدات وعلة عرضية لما يحصل بعدها تحركت على الاثال بالواجب الوجود وتشوقا على نهايات
الخير والجود لتحقق باقصى الحركات وبالغاية الحركات ومنتهى الرغبات ونهاية الطلبات يا نور النور يا مدبر الامور فانصر
بنورك ووفقنا لتحصيل مرضاتك بنور حضورك وافنيا بغيرك وطهرنا من رجس الهيولى ونقنا الطبيعة الى شاهد
انوارك واضوائك قال الصورة من الجسم بما هو جوهر اقول انما لم يقل بما هو موجود كما قال في نظائره نظرا الى ان جوهر الجسم
وذاته لما كان مركبا من الهيولى والصورة فاثبات وجودهما مغن عن اثبات وجوده لكونهما في قوام ذاته وجوهر حقيقته فالبحث
عن جوهرية يؤدي الى البحث عن وجود ما تركب منهما وقد ثبت وجودهما في علم غير هذه العلوم وذلك وجود الجسم المركب منهما
ولما كان ثبوته بثبوت جزئيه وهما ثابتان في غير هذه العلوم فثبوته ايضا في غيرها بل ثبوته بنفس ثبوتهما لكونهما نفسه كما لا يخفى
وما وقع عنه بقوله جوهر في قوله ثم البحث عن حال الجوهر بما هو موجود وجوهر في الشرح فتامل ذكرنا وقد بعد هذا قوله
اما الجوهر من ان وجوده بما هو جوهر غير متعلق بالمادة بالتحرير انه لما كان محوجا عنه ههنا الاعتبار ولا تعلق له بالمادة مطلقا لا
باس بالامور المخصوصة وان هذه العلوم لا يفيد اثباته فخص من ذلك علم اخر يكون هذا من خواصه الذاتية ولما لم يكن
للمقدار وجود لك ولا العدد لكونهما من الاعراض القائمة بالموضوع فلا يكونا مجردين عن الموضوع لان وجودها هو وجودها في
موضوع الذي يذكر وجودها ولم يضف اليه بما هو مقدار او عدد بخلاف الجوهر بما هو جوهر فانه من الامور المفارقة من المادة
داما وقولنا فالبحث عن من هذه الجهة ليس في العلوم المذكورة فقد تعين علم اخر لموضوع يصلح ان يبحث عنه فيه تكون قال
كيفية وجودها اقول اشار به الى ان وجودها في حد نفسها وجودها للموضوع وذلك انها من الاعراض فيكون المطلوب بعد الوجود
يكون وجوده في نفسه هو وجوده لموضوعه وكذلك البحث عن تقدم بعض الموجودات على بعض وتأخر عن بعض كما اشار اليه
الشيخ في منطق هذا الكتاب حيث قال ان الذي يكون المعنى فيه واحدا ولكن يختلف بعد ذلك فهو مثل معنى الوجود فانه واحد
في اشياء كثيرة لكنه يختلف فيها فانه ليس موجودا فيها على صورة واحدة من كل وجه فانه موجود لبعضها اقدم ولبعضها بعد
فان الوجود للجوهر قبل الوجود لما يتبعه وقوله وعن الامور الصورية التي ليست في مادة او هي في مادة ناظرا الى تفصيل
على ما وقع عنه بقوله واما الوجود العقلي الذي لا يتعلق بمادة اصلا او يتعلق بمادة غير جسمانية ان اثبتت الفاظا سر بيانك
سيهديك الى ذلك التفصيل والله يهدي سواء السبيل والحاصل ان المراد من المادة ما به الشيء بالقوة ومن البين انها لا يشمل
العقول الصرفة فيكون وجودها العقلية القائمة بها صورا ليست في مادة بخلاف النفوس لانها ما به قوة الصور العلمية
استعدادية فيصح ان يكون مادة غير جسمانية لها كما يظهر من كلام غياث الحكماء على وجه نبه اليه انفا وهذا هو الظاهر عندي في توجيه

وقد يوجه هذا المقام بوجه اخر وهو ان المراد من تلك الصور هي الصور العلمية ولكن يبقى ههنا القصور المجرد لما الان شيء
لو اشرنا اليها وان كان الحق ما قلنا منها العقول المجردة التي لا حيوة لها بعضها القوة والاستعداد والتعبير عنها بالصور لكونها
فعليات محضة لا يعنى بها القوة الاستعدادية وما يخرج ما في القوة الى الفعل كان فعليته لا ان التي هي القوة الصور فقط
الهيولى وجب التعبير عنها بالصور لما ان احدها كونها فعليات وثانيها ما يخرج ما هو بالقوة الاستعدادية الى الفعل
هذا على تقدير كون اطلاق الصور عليها بالمجاز واما على تقدير كونها مشتركا باشتراك الاسم بينها وبين الصور الجسمانية فلا
حاجة الى التوجيه والتوجيه بل الظاهر هو هذا فتامل قال المعلم الثاني ابو نصر الفارابي ان القوم يسمون المجردات غير الجسم كلها
صورا ايضا باشتراك الاسم ويجعلون الصور منها ما هو مفارقة للمادة غير محتاج اليها ومنها ما هو غير مفارق لها
وهي الصور التي ذكرناها وهذه القسمة قسمة الاسم المشترك ومن ههنا اندفع ما يتوجه لعبارة الشيخ من الايراد وان ما
ذكرنا اقرب واما ما وقع عنه بقوله والوجود العقلي الذي لا يتعلق بمادة فيجوز ان يكون المراد من الصور هي الصور العلمية ومنها الا انها
لا الطبايع الكلية لتجردها وعدم مخصوصيتها بوجودها الاشباحي وفيه ما فيه والقول بان الطبايع لما كانت افرادها على
قسمين احدهما مجردات صرفة كالعقول وثانيها ماديات كالاجرام والنفوس فيكون قوله ليست في مادة اصلا اشارة الى الاول وكما ان قوله او
هي في مادة الى الاخير مردود كما يظهر بادنى تدبر الفهم الا ان يقال ان من الطبايع ما يكون ماديا كالجسم بحسب طبيعته الاشتمال على المادة المطلق
فيصح تقسيم الامور الصورية الى ما لا يتعلق بمادة او يتعلق بها ولكن في تقسيمها بغير الاجسام ما لا يخفى ومنها قوله وعن الامور الصورية
التي ليست في مادة اشارة الى العقول المقدسة والنفوس المجردة الفلكية والانسانية لعدم كونها في مادة وان كان الاخير متعلقا بما له
البدنية وقوله او هي في مادة غير مادة الاجسام اشارة الى الخلقيات القائمة بالنفوس الانسانية التي هي موادها وموضوعات لها لكونها
غير موارد الاجسام فهو لا ترى حيث ان اطلاق الصور على الخلقيات ليس ما يظهر من مساق التي في اطلاقاته مساق عبارة وسياقها
كما لا يخفى على المتتبع لكلماته صل اللهم على الخواص القادسة عن رجاس الصورة والمادة وسلم اللهم على الارواح المقدسة من حبائل
عالم الطبيعة قال واما المقدار فلفظ اسم مشترك اقول يعني ذلك بحسب صناعة الحكمة واصطلاحها لا من حيث اللغة والعامة
معا على ما حققه نصير الحكماء في شرح الاشارات بعد ما ذكر كلام صاحبها بهذه العبارة قد علمت ان الجسم مقدار اختيار ثلاثة
بقوله المقدار بحسب اللغة هو الكمية وبحسب الاصطلاح هو الكم المتصل الذي يتناول الجسم والسطح والخط فان قلت الظاهر
من هذا الكلام كون المقدار مشتركا باشتراك المعنى بين هذه الاقسام لا باشتراك الاسم حيث قال يتناول الجسم والسطح والخط
قلت اشتراك المعنوي بين هذه الاقسام لا ينافي اشتراك الاسم بينها وبين البعد المقوم للجسم الطبيعي ولما كان مراده من الجسم ههنا
هو التعليمي لا البعد المقوم للجسم الطبيعي فلا ينافي كونه بمعنى احد المقادير فلم يسلم اشتراك المعنى مطلقا فتوجه اليه ايرادا قوي منه لان
شرح كلام الشيخ بما لا يرتضيه كما يدل عليه ما نحن بصدد شرحه والحق ان اطلاق المقدار عليها ليس على وتيرة واحدة بحسب اللغة والاصطلاح
لا يكون مشتركا معنويا باعتبار الاول ولفظيا باعتبار الاخير ومن الظاهر جواز توجيه كلام الشارح المحقق بذلك بان يقال المراد
من بيان المعاني الثلاثة بيان ما بحسب الاسم حيث تسمى هذه العبارة شمولها لها وليس ذلك الا البعد المقوم واما
امر القسمة فعلى نمط اخر والحاصل انه يجوز ان يكون مراده من تناوله لها بحسب الاسم تناول الثلاثة والبعد المقوم وان كان مشتركا بين
هذه الثلاثة اشتراكا بالمعنى ثم ان ههنا كلاما اخر وهو ان المقدار بحسب الاصطلاح الصناعي يقال على معان ثلاثة منها الاول
ما قال في طبيعيات هذا الكتاب مراد به البعد الذي يثبت وجوده مقدارا للاجسام واما المعاني الاخر والثاني احدها البعد المقوم

الجسم الطبيعي وثانيها الكمية الاتصالية الشاملة لتلك الاقسام الثلثة فقد اشار الشيخ اليهما اما الى الاول فبما وقع عنه بقوله فمنه
ما يقال لمقدار ويعني به البعد المقوم للجسم الطبيعي واما الى الثاني فبما وقع عنه بقوله ويعني به الكمية المتصلة ويقال على الخط والسطح
والجسم المحدود والمراد من الجسم المحدود هو الجسم الطبيعي والمراد من كونه محدودا كونه متناهيا ثم بقي الكلام في ان المعتبر في اطلاق
الكمية عليه ان يكون محدودا ام لا يتوهم من هذه العبارة وهو خلاف ما يظهر من الاشارات حيث قال فيها كونه ذا سطح او كونه متناهيا
لا يدخل في تصوره جسما ولذلك يمكن ان يتصور جسما غير متناه الى ان يبين له امتناع ما يتصوره هذا على تقدير ان يكون
المراد من موصوف السطح هو الجسم التعليمي والا فلا منافاة بين ما ذكره ههنا وبين ما اشار اليه في الاشارات وعلى تقدير ان يكون
في الاشارات هو الجسم الطبيعي التعليمي يمكن دفع المنافاة بينهما بان توصيف الجسم بالمحدود على النمط الموعود ههنا بيان لما هو عليه
بمقتضى الدليل والبرهان لا انه تصحيح للاطلاق الكمية عليه وايضا في الاشارات فالظاهر منه ان المعتبر الجسم التعليمي [illegible]
فانه مع قطع النظر عما يقتضيه البرهان والدليل على انه يصح كون المحدود وصفا للخط او السطح لا الجسم ومن ههنا ارتفع المنافاة بين ما ذكره
ههنا وبين ما في الاشارات والذي يمكن ان يقال في [illegible] تعريف الشيخ لوجود الزمان لا يصدق على سائر الامور التي هي [illegible]
مقدار الحركة [illegible] من عوارض الجسم الطبيعي التعليمي من حيث حركته وسكونه فيكون بحثا عنه في الطبيعيات لا في الالهيات وذلك بخلاف
السطح والخط والجسم التعليمي وذلك لكونها من عوارض الجسم الطبيعي لا من حيث الحركة والسكون ويؤيد ذلك المراد ما وقع من الشارح المحقق
للاشارات في شرح النمط الخامس في فصل الزمان من هذا الكتاب حيث قال واعلم ان الزمان ظاهر الانية خفي الماهية والشيخ قد نبه على
انيته في هذا الفصل [illegible] في الفصل الذي بعده على ماهيته [illegible] احد الفصلين بالتنبيه والاخر بالاشارة [illegible]
تعلق الطبيعيات وانما اوردها لاحتياجه اليها وكونها غير مذكورة فان قلت [illegible] من مسائل الالهي [illegible] ان يكون انيته
ووجوده في نفسه ان بعض الموجودات هو الزمان قلت ان ماهيته ووجوده [illegible] من المسائل [illegible] فيتعلق بالجسم الطبيعي
من عوارضه الذاتية من جهة الحركة والسكون الا ان يقال ان وجوده وان كان بديهيا لكن البحث عنه من كيفية وجوده [illegible]
انه نحو من انحاء الوجود مثل كونه بديهيا او نظريا يكون من مسائل هذا العلم اي العلم الالهي على ما اشار اليه الشيخ ههنا [illegible]
فان فيه نظرا من جهة وجوده ونظرا من جهة عوارضه فاما النظر في انه وجوده اي انحاء الوجود [illegible]
من معنى يتعلق بالمادة واما ما قيل من ان في قوله هذه الثلثة الى الزمان [illegible]
مع بعض المسائل الالهية فلا يوجب [illegible] ان يكون هناك تغاير يرجع الى الموضوع او الى البرهان [illegible]
شيئا ضرورة ان كون الزمان من عوارض الحركة العارضة للجسم [illegible]
ثبوت الحركة من العلم الطبيعي [illegible]
من الحكمة الالهية بالمعنى الاخص [illegible]
الفوائد المشهورة من السطح والجسم والخط اذا اعتبر [illegible] فهو متعلق بالجسم الطبيعي [illegible]
[illegible] ثم نعود الى الاصل فنقول ان الجسم المحدود يحتمل ان يكون اشارة الى [illegible] الصورة الجسمية المعينة كما يظهر مما ذكره ههنا في الفصل
ان الجسمية صورة الاتصال القابل لفرض الابعاد الثلثة [illegible] الجسمية التعليمية الذي يستعمل في التعاليم وهو المعروف
بالجسم التعليمي هو الصورة الجسمية [illegible] ان الجسم التعليمي هو الصورة الجسمية
المعينة ومن ههنا ظهر سر توصيفه بالمحدود [illegible] كما اشار اليه المحقق [illegible]

حيث قال واما الكمية المتصلة فهي مقادير المتصلات اما الجسم الذي هو الكم فهو مقدار المتصل الذي هو الجسم بمعنى الصورة ولكن يقع ههنا
ان الظاهر مما ذكر في الطبيعيات كون الجسم التعليمي مقدارا غير الصورة الجسمية وذلك حيث قال لما كان المقدار المحدود من لوازم هذا
الجسم الطبيعي وعوارضه اعني الطول والعرض والعمق المشار اليها وكان الشكل من لوازم المقدار كان الشكل ايضا من عوارض الجسم الطبيعي
ولما كان المهندس موضوعه المقدار فموضوعه عارض من عوارض الطبيعي اللهم الا ان يرتكب ههنا نوع من التكلف بحيث يرتفع [illegible]
بينه وبين ما سبق وذلك بان يقال ان الجسم التعليمي لما كان مركبا من الصورة الجسمية ومرتبة تعينها يجوز ان يكون من عوارض الجسم
الطبيعي ويقال المركب من الداخل اي صورة الجسمية والخارج اي مرتبة تعينها خارج من الجسم الطبيعي قال ولكن المقدار الذي
الاول الخ **اقول** اي الصورة الجسمية المطلقة لا المتعينة بقرينة قوله ولكن المقدار بالمعنى الاول الى قوله [illegible]
الطبيعي وقوله في موضع من هذا الكتاب ان الجسم انما هو جسم لان من شانه انه يمكن ان يعرض فيه ثلثة ابعاد على الاطلاق متقاطعة
على زوايا قائمة [illegible] تقاطعها على قوائم وصف صورة الجسمية التي هي صورة الجوهرية [illegible]
وليس بعينها والذي وقع عنه [illegible] يوافق ما هو الظاهر من الطبيعيات من التغاير بين الصورة الجسمية والجسم التعليمي وذلك حيث قال
في منطق هذا الكتاب والغير المعروض للتقدير في الابعاد الثلثة بقدر ما محدودا او غير محدود فهو الذي من باب الكم والجسم [illegible]
فهو جوهر بحيث يمكن ان يختلف بحسب الكمية ولا يختلف بحسب الصورة فان الشمع اي شكل شكلتها [illegible] ان يكون بحيث يفرض
الابعاد [illegible] على الصورة المذكورة ولا يختلف فيها ويختلف مع كل شيء ما يتحدد ويتعين فيها من الابعاد طولا وعرضا وعمقا
بالفعل او بالقوة احدث لها الشكل فانه اذا شكلت الشمعة بشكل كرة كانت [illegible]
[illegible] اذا شكلت بشكل مكعب وذلك كمية فانه قد يحفظ جوهرها [illegible] التخلخل فيكون قد ثبت الجوهرية [illegible]
من الجسم [illegible] مقداره الجسمي هذا كلامه في منطق هذا الكتاب [illegible]
[illegible] في المنطق [illegible] فلا حكم ههنا بان الصورة الجسمية [illegible]
[illegible] في هذا الفن [illegible] اللهم الا ان يقال [illegible] لا يخفى [illegible]
في صورة تبدل الاشكال [illegible] الابعاد المتعينة [illegible]
[illegible] الصورة [illegible] المقدار [illegible] على بعض الاعلام [illegible]
[illegible] ذراع [illegible]
[illegible] تبدل المقادير [illegible] الاشكال [illegible] لا تبدل المقدار [illegible]
صورة التخلخل والتكاثف على ما هو الظاهر من كلامه تبدل المقدار مع بقاء الصورة الجسمية [illegible]
[illegible] صورة الجسمية وعلى القول بكون الجسم التعليمي هو الصورة الجسمية المتعينة [illegible]
[illegible] **قال** [illegible] على المحسوسات [illegible] الشكل [illegible]
اقول لا يخفى ان الظاهر من سياق هذا الكلام [illegible] الشكل من الجسم المحسوس [illegible]
ذلك خلاف ما يظهر من كتاب الاشارات حيث اشار فيها [illegible]
[illegible] الصورة الجسمية [illegible]
[illegible] وجود الصورة السابقة [illegible]

علة الهيولى لا واسطة على الاطلاق [illegible] ان الحق ما وقع منه هنا ضرورة ان المعين بعض مشخصات ما يتقوم من الاعراض فلو كان
على تقدمها على التناهي والشكل [illegible] او كونها معها لا يخلو من التردد والواقع في هذه العبارة التي نقلناها [illegible]
ما التشخص [illegible] من المشخصات [illegible] الاخر وصوره فان قلت من الجائز ان يكون المراد من الجسم الواقع هنا هو الجسم المطلق
فيجوز تقدمه على التناهي والشكل وما وقع هنا الذي هو الجسم المتشخص فيكون تقدمها على الجسم على ما صدقه الشارح المحقق [illegible]
تقدمها على الجسم المتشخص قلنا [illegible] على ما وقع هنا [illegible] على مطلق الجسم ولكن لا بد من ذلك [illegible]
كونه من المشخصات ولكن [illegible] في تصحيح ما وقع هنا [illegible] ان الجوهر يطلق تارة على الموجود لا في
موضوع وتارة على حقيقة الشيء وذاته والجوهر على الاول [illegible] وعلى الاخر [illegible] حقيقته ولا يصح حمل الجوهر على الاول
والا لزم ان يكون جوهرا [illegible] من ان بين المقولات [illegible]
العموم والخصوص [illegible] فلا [illegible]
جوهر في حقيقتها فلا يكون [illegible] كذلك وكذا لا يصح حمله على المعنى الاخير لان [illegible] يرجع الى ان المادة [illegible] حقيقتها
فيلزم من ذلك ان يكون حقيقة المادة هي الجسم ويمكن ان يقال ان المراد من المادة ههنا هو الجسم المطلق الذي هو بمنزلة المادة [illegible]
الى التناهي [illegible] معنا الحصول الحيوان [illegible]
ان [illegible] بالنوع [illegible] المحقق [illegible] ان يكون المراد من المادة هو الهيولى كما هو الظاهر
[illegible] على ان يكون الصور [illegible] لا يخفى جواز ان يكون المراد من الجوهر هو المعنى الاول
[illegible] المعنى [illegible] الجوهر فيما سلف [illegible]
[illegible] الصورة [illegible] وذلك على [illegible] الشيخ في [illegible] هذا الكتاب في فصل [illegible]
والاسم المشتق [illegible] وغير المصرف [illegible]
[illegible] في زمان معلوم وان كان [illegible] الاسم [illegible]
[illegible] المعاني التي [illegible]
لغة العرب [illegible] المعنى الذي يدل عليه الاسم المشتق هو معنى المصدر [illegible]
في الجوهر [illegible] من المصادر [illegible] على الجواهر فيكون [illegible] لغة العرب [illegible]
الجواهر [illegible] فلان اذا صار [illegible] جوهرا من الجوا[هر]
[illegible] على معنى الجوهر [illegible] كون [illegible] جوهرا فان الجوهر [illegible]
عليه في الجوهر [illegible] ولغة العرب [illegible] في هذا الموضع [illegible]
جوهرا [illegible] يدل على كون الجوهر [illegible] عليه فيما سلف [illegible]
[illegible] الجوهر [illegible] عليه حدوث [illegible] فيما سلف [illegible]
[illegible] امر موضوع [illegible] في هذا الباب ولا يمتنع ان يكون في بعض اللغات [illegible]
[illegible] في ذلك [illegible] المذكور [illegible] الحدوث حتى يكون [illegible] ان الجوهر [illegible]
على [illegible] فيما سلف [illegible] من غير [illegible]

من الحروف [illegible] في لغة العرب [illegible] الجوهر [illegible] في الجوهر الذي وقع في كلام الشيخ ههنا [illegible]
كلامه [illegible] عن جميع [illegible]
[illegible] قال لا علة اولية لخروج المادة الى الفعل الا [illegible] ان الشكل يكون متأخرا عن المادة [illegible]
[illegible] فلا يجوز كونه علة [illegible] والهوية الشخصية [illegible] من الصور الشخصية فلا يمكن ان يكون علة ذاتية
مطلقا ولكن الظاهر من هذه العبارة انه علة لها بالعرض [illegible] الا ان يقال [illegible]
كونه علامة التشخص [illegible] فيكون علة لها بالعرض [illegible] العلة بالذات للشيء ما يكون علة لحقيقته [illegible]
ومن ههنا يجوز ان يكون المراد من علته لها بالعرض [illegible] تشخصها وهويتها لا مطلقا وقد يطلق العلة الاولية
[illegible] الشيء ما يكون علة له بالفعل ولا يكون ذلك الشيء [illegible] العلة الغير الاولية [illegible] وان كانت مقارنة
[illegible] ما يكون علة [illegible] لا مطلقا ومن الظاهر [illegible] العبارة [illegible] علة المادة ولا للصورة مطلقا مطلقة
[illegible] فيكون علة [illegible] ولكن يجوز ان يكون علة للجسم المخصوص المتشخص بالعرض [illegible]
[illegible] ههنا [illegible] ولم [illegible] تقرير الكلام وتفصيل المرام ان المراد من العلة الاولية [illegible]
العلة [illegible] وجود المعلول بالفعل ولا [illegible] علة الشيء على سبيل العرض [illegible]
[illegible] المعلول [illegible] وجود الفعل [illegible] اشار الشيخ في بعض [illegible] بهذه العبارة والعلة
[illegible] الفعل [illegible] ذلك الفعل المعلول ههنا على تقدير ان يكون المراد من [illegible]
ههنا مطلقا الذات سواء كان هو الماهية [illegible] فيصح نفي كون الشكل علة بهذا المعنى مطلقا واما اذا كان المراد من الذات
هو الماهية فيكون المراد من العلة الاولية [illegible] فيكون المراد ما يقابلها من العلة الغير الاولية [illegible]
[illegible] وان كان ذلك علة [illegible] ومن الظاهر ان نفي العلية [illegible] هذا المعنى انما يصح اذا كان علة [illegible] ومن الظاهر
[illegible] ان العلة الاولية [illegible] ما يكون علة لحقيقته [illegible]
[illegible] الهوية الشخصية كما يلوح مما ذكره الشيخ في هذا الكتاب حيث قال [illegible]
[illegible] المعلول [illegible] بالقياس الى نوع المعلول [illegible] العلة والعلة [illegible] المعلول في نوعه [illegible]
[illegible] ان العلة بالذات [illegible] ما يكون علة لنوع ذلك الشيء [illegible] وجود ذلك النوع [illegible]
مع [illegible] واما العلة للشيء بالعرض [illegible] واذا لم يكن الشكل بالذات علة لخروج الهيولى من القوة الى الفعل
[illegible] هذا الكلام ان يكون [illegible] بالعرض [illegible] في هويتها الشخصية [illegible]
من الصورة الشخصية [illegible] التناهي والشكل وان كانا معلولين للهيولى بالقبول لكنهما علتان لتشخص [illegible] من الصورة
كما يلوح [illegible] الاشارات حيث قال [illegible] الهيولى [illegible] في وجودها [illegible] التناهي والشكل الا ان يقال ان المراد [illegible]
[illegible] في وجودها [illegible] لتشخصها [illegible] لتشخص الصورة فيكون عليتها
للهيولى بالعرض [illegible] على علم كونه علتها لها [illegible] ولكن نفي الاشكال [illegible] عن الجسم المخصوص
[illegible] على الاول [illegible] ضرورة انهما علتان لجزئيته وعلى الثاني [illegible] الا ان يقال [illegible]
بعليتها لها بالعرض [illegible] علة لها على معنى كونها من علامات هويتها الشخصية واما انها [illegible]

عن الجسم المحسوس وبالجملة يصح ان يكون معلول وجود الشيء علة له بالعرض فبان المعنى واما اذا قيل ان هذا هو الجسم المطلق بالوجود
ويقتدونها عليه بما هو الجسم المحسوس فلا يرد عليه الايراد لجواز كونهما علتين لتشخصه الصورة المقومة له لان المتقدم على الشيء
متقدم على ذلك الشيء فيكون لها عليه تقدم اوليه بالقياس اليها واما الاشكال بان الموضوع من جملة المشخصات فلو كانتا علتين
له لزم الدور فلا يخلو من وجه بوجه ما والحق ما اشرنا اليه اشارة ما **قال** واما المقدار والمعنى الاخر **اقول** يدل على ان المقدار
يحسب هذه الصناعة على معنيين بحسب اللغة والاصطلاح كما ظنه الشارح المحقق للاشارات كما هو عليه اتفاقا **قال** واما
موضوع المنطق من جهة ذاته فظاهر انه خارج عن المحسوسات **اقول** تصريح بالوجه اليه سابقا بقوله الامر بجهة ما هي معقولة
ولها الوجود العقلي ففي قوله من جهة ذاته انما الطف الى غرض من المحسوسات انما باعتبار غير ذاته لكونه من المعقولات
الثانية حيث قال فلا تعلق بمادة اصلا او بمادة غير جسمانية كما مر انفا ولكن عرض ثبت تجرده بذاته عن المحسوسات ايضا باعتبار
غيره فانه وان لم يكن ذلك باعتبار اخر قال ابانت الحكماء ان في هذه العبارات اشارات بل تصريحات بامور منها ما هو المشهور
المقرر عند الجمهور منها ان موضوع المنطق من جملة موضوعات صناعة الالهيات ويبحث فيه عنه لوجوه اخر والمشهور الخروج
ومنها ان الحكمة باحثة فاحصة عن الوجود لا من الوجود الخارج على ما قيل فاعتذر من البحث عن الوجود الذهني [illegible] عن الوجود
الخارجي بان [illegible] الوجود فان هذا القيد مع انه [illegible] غير معقول لان البحث عن الوجود الذهني في الالهي على وجه التحقيق بالموجود
الخارجي احق ولا يخفى ان الظاهر المتبادر من سياق كلام الشيخ ههنا غير ما ادعاه [illegible] سيما ما وقع عنه بقوله في ان
ان هذه كلها يقع في العلم الذي معطلها لا يتعلق قوامه بالمحسوسات ومن البين ان في هذه العبارة اشارة بل دلالة على ان تلك
الامور التي من جملتها موضوع المنطق يقع في العلم الالهي لانه من موضوعاته كما نص عليه بقوله ولا يجوز ان يوضع لها
موضوع مشترك يكون هي كلها حالاته وعوارضه وقوله وهي راجعة الى جملة الامور المذكورة التي منها موضوع المنطق [illegible] جملة
هذه الامور الالهي لانا في قولنا ان بعض الموجودات معقولات ثانية او اجسام طبيعية او مقادير هندسية او اعداد [illegible]
فيكون محمولات الموضوعات ومثل هذا البحث غريب من مثله الذي يدعي انه غايات الحكماء ومعظم اعاظم العلماء مع ان [illegible] ذكره
الشيخ في الفصول الاتية اشارات وتصريحات لم يطول الكلام ههنا بذكره وقال في النجاة ايضا ان كل واحد من علوم الطبيعيات والعلوم
الرياضيات فانما يفحص عن حال بعض الموجودات وكذلك سائر العلوم الجزئية وليس لشيء منها النظر في احوال الموجود المطلق ولواحقه
ومباديه ثم قال فظاهر ان ههنا علما باحثا عن امر الموجود المطلق ولواحقه التي له بذاته ومباديه ولهذا وقع عنه من الاشكال الثاني بقوله
ومنها ان الحكمة باحثة فاحصة عن الوجود لا من الوجود الخارجي فلا يخفى على الرجل الفطن ان الشيخ ابا علي سلطان مدينة الحكمة
وملك خطة النطق وفريد دهره من حكماء اليونانيين ومقتبس فلسفة المشائين والحكمة فقد انتهت اليه الاعتراض عليه بان ما ادعاها
خلاف المشهور بين الجمهور لا يخفى ما فيه وهو غريب ايضا من مثله وان صح الورود على ما قيل من الاعتذار بقوله غير معقول ان البحث
عن الوجود الذهني الخ لا ادري كما لا اعتذار عليه لكن الاعتراض عليه من حيث عدم تعرضه لدفع اشكال لزوم اعتذاره وليس هنا اعتراف
منه بان ما قاله الشيخ خلاف المشهور عند الجمهور غير موضوع [illegible] ثبتنا على الاقتداء بما عليه [illegible] من اهل
المشاهدة دون [illegible] من الواصلين الى العين دون السامعين للاثر **قال** فظهر لك من هذه الجملة ان الموجود بما هو موجود
اقول من الظاهر من هذه العبارة ان الموجود المطلق هو موضوع هذه الصناعة وهو بظاهره مخالف لما وقع عنه في فن البرهان
من هذا الكتاب تارة من ان اعيان الموجودات معتبرة في الفلسفة وتارة الواحد والموجود حيث قال واما الذي موضوعه الموجود

والواحد فلا يجوز ان يكون العلم بالاشياء التي تحتهما جزءا من علمه لانها ليست ذاتية له على احد وجهي الذاتي فلا العام موضوعا في الخاص
ولا بالعكس فيجب ان يكون سائر العلوم تحت العلم الناظر فيهما ولانه لا موضوع اعم منهما فلا يجوز ان يكون العلم الناظر فيهما تحت علم اخر
لا يقال ان الموجود والواحد متساويان فان صح ان يعرض لهما تارة ولاحدهما تارة [illegible] على تلك المساواة وايضا يصح كون الواحد
هو الموجود فلنا ان يعم جميع الاشياء حتى الكثرة فان لها وحدة ما [illegible] من حيث الكثرة ما في الوحدة بما في كثرة ولانا في الوجود
[illegible] ولا شيء منهما الاخر لانا نقول ان حيثية الكثرة هي بعينها حيثية الوجود [illegible] ان الكثرة من حيث انها كثرة لا تكون الا كثرة
[illegible] بهذه الحيثية غير منافية لتلك الحيثية ومنافية لحيثية الوحدة ومن ههنا تأتي المناقشة فيما سيذكره الشيخ بقوله
لان الواحد يساوق الوجود فلو [illegible] ان ينظر في الواحد الخ ولكن يمكن دفع هذه المناقشة بضرب من العناية وهو ان التساوق بينهما
لا يقتضي ان يكون تصادقهما من جميع الجهات والاعتبارات بل يكفي صدق كل منهما على ما صدق عليه الاخر ولو كان ذلك باعتبار اخر على انه يصح
كون المساوقة بينهما هو المناسبة كما يشعر به ما يقع عنه بعيد هذا بقوله ان الواحد شديد المناسبة للوجود الذي هو موضوع هذا
العلم ومن ههنا اندفع الشك من سبيل اخر وهو انه يبحث فيما بعد عن الواحد والكثير فلا يصح ان يكون موضوع العلم هو الموجود
[illegible] التأمل فيه فانه يليق بهذا [illegible] ما يمكن التوجيه بين ما وقع عنه ههنا وبين ما ذكره تارة في فن البرهان [illegible]
[illegible] ههنا على وجه لا ينافي ما وقع عنه في ذلك الفن من ان اعتبار اعيان الموجودات معتبرة في الفلسفة فان يقال ان المراد من
الاعيان نفس الموجودات مع قطع النظر عن الاعتبارات والحيثيات الزائدة على كونها موجودة من كونها معقولات ثانية او غيرها
فلانا في هذا ما وقع من الشيخ في هذا الفن اي البرهان متصلا بما نقلنا عنه بهذه العبارة فكيف يعتبر المعقول الثاني [illegible]
الذي يكون الة او معيارا او وسيلة وغيرها من الامور التي يشعر بكونها غير مقصودة في ذاتها وفيما وقع عنه في منطق هذا الكتاب
حيث قال ان علم الموجودات [illegible] في كل [illegible] اشارة بل الى تعطيله وسيأتي ما يمكن تفصيل هذا المقام والله ولي
الفضل والالهام اسئلك اللهم يا مبدع المبادي ويا علة العلل ان تحفظنا عن [illegible] الشكوك والاهواء [illegible]
[illegible] الهادي الى سواء السبيل **قال** والمراد من تعلم ماهيته واثباته **اقول** [illegible]
ان موضوع الصناعة [illegible] بدون تصور [illegible] الوجود [illegible] الجسم الطبيعي لم يوضع وجوده في العلم
[illegible] الوجود [illegible] العدد والواحد والنقطة فانه [illegible] وجوده [illegible]
هو من جملة [illegible] الصناعة التي [illegible] موضوعه [illegible] الصناعة بان كانت ظاهرة الامرين جميعا
[illegible] انتهى ولا يخفى ان ما وقع عنه ههنا
بقوله وان كانت ظاهرة الامرين جميعا ان المطلق على الشيء ماهيته تصوره وعليه بسيطة ويعبر عن الاول بمطلب ما الشارحة للاسم وعن
الثاني بمطلب الهلية البسيطة [illegible] الى ما يشمل الوجود نفسه ولكن باعتبارين احدهما ماهيته بما هي ماهية من
[illegible] من الذوات [illegible] ماهيته [illegible] باعتبار الاول الذي هو مطلب الشارحة الاسمية
[illegible] مطلب [illegible] البسيط [illegible] الشارح [illegible]
[illegible] مطلب الهلية البسيطة [illegible] ان يكون الموجود [illegible]
[illegible]
[illegible]

على ذلك حيث قال ولا نتحرج عن تعلم ماهيته واثباته والنقل من ثبوته في نفسه مع ان من البين استحالة اثباته وكل شيء يتقوم
بعد تسليم ثبوته الى اثبته الموضوع سواء كان الموضوع هو نفس الانية فيرجع وجوده الى وجوده نفسه او لا يكون حتى يرجع ذلك
الى اثبات الوجود له ومن هنا لا احتياج الى الاعتذار عما وقع من الشيخ هنا من قوله اثباته بان المراد باثباته لغيره او وجاد بان في
التعبير لا الحصر عنه وامثال ذلك من التكلفات والحاصل ان الوجود حقيقته ليس الا نفس الكون فلذا قال بعبارة في التحصيل
عن ذاته وجوده كما لا نفي به موجوديته فانه ان عني به غير هذا احتيج الى وجود اخر فكان فيتسلسل وان المحققين قد غفل عما قصد
لمن حمل كلام الشيخ حيث حمل اثباته على ظاهره ولم يتفطن بانه لا يصح مثل ذلك فيما ليس له هلية بسيطة والا لكان للوجود وجود
مع اشتهاره بالتحقيق والشهرة بين ارباب واصحاب الصناعة وذلك حيث ذكر في حواشيه على الشرح القديم للتجريد [illegible]
قد تصرح بان هذه الوجود بما له من هلية البسيط وذلك حيث قال في بيان عدم الوجود ان هلية الشيء البسيطة اي التصديق بوجوده
متقدمة على مطلب الحقيقة اي تصوره بحسب الحقيقة فيجب ان يبين ان الوجود له حقيقة معينة ثم شرع في ان تصور تلك الحقيقة
بديهي او كسبي فان قلت قد صرح في الالهيات والشفا بان هلية البسيط بديهية فلذا تركت هنا قلت ياتي بيان كونه من
الوجود من المعقولات الثانية [illegible] والحق ان الوجود ليس له هلية بسيطة كانت او مركبة ليس ذلك [illegible] ثم شرع في بيان
ان تصوره بديهي او غير بديهي وما اورده من السؤال حيث قال فان قلت قد صرح الشيخ الخ لا يخفى ما فيه [illegible] من قوله انما
هو ثبوته في نفسه او ثبوته لغيره لا ثبوت الوجود لنفسه [illegible] يكون له هلية بسيطة [illegible] في الجواب عن ذلك السؤال بانه من
ثواني المعقولات فلا يكون له وجود خارجي [illegible] مطلب ما الحقيقية للشيء انما يكون بعد وجوده سواء كان وجودا خارجيا او
ذهنيا فكون الوجود من ثواني المعقولات لا ينافي ان يكون له مطلب ما الحقيقية لان المعتبر فيه مطلق الوجود لا الوجود الخارجي
والحاصل انه ليس للوجود الا حقيقة تصوره في نفسه فلا يكون له مطلب الهلية مطلقا سواء كانت بسيطة او مركبة ذهنيا او
عينية والا لكان التصور نفس التصديق [illegible] التصديق وبعبارة اخرى ان الوجود
نفسه كسائر الامور التصورية [illegible] موضوعا [illegible] والوجود من ثواني المعقولات [illegible]
التصور او ليس له وجود [illegible] الوجود على نفسه [illegible] ثم ان يطلب هل يثبت الوجود لما كان هو لا ثابت
ويكون غرض الشيخ من اثباته اثباته لغيره لا اثباته في نفسه كما توهم الشريف المحقق وانا قلنا ان ذلك المطلب شامل لما وقع
في فن البرهان من هذا الكتاب حيث قال ان مطلب هل على قسمين احدهما البسيط وهو مطلب هل الشيء موجود على الاطلاق او ليس
موجودا على الاطلاق والاخر مركب وهو مطلب هل الشيء [illegible] مثل قولك هل الانسان موجود
حيوانا او ليس بموجود حيوانا [illegible] الذي بحسب الاسم متقدم على كل مطلب [illegible] الذي يجب تحقق الامر في نفسه فانظر
من مطلب الهل البسيط فان الذي يطلب ذلك الحركة والزمان فانما يطلب [illegible]
يكون المطلب المتعلق به من حيث اثباته لغيره مطلب هلية بسيطة [illegible] المطلب المتعلق به مطلب هلية مركبة [illegible]
يتعلق بهذا [illegible] اثباته لغيره [illegible] اثباته لنفسه فكلام [illegible] اثباته على ثبوته في نفسه [illegible]
[illegible] الشريف المحقق [illegible] في هذه الامور [illegible]
قلوبنا [illegible] الايمان [illegible] التصور على المعرف والتصديق على البرهان [illegible]
بالمخطئين [illegible] قال [illegible] او تعليميا او خلقيا [illegible] اقول [illegible] الحكماء [illegible]

قد يرد ان الشيخ جعل الانقسام الى الانواع من الاعراض الذاتية على ما يظهر من تقسيم الى الاقسام واحوال تلك الاقسام الكل من تلك الا
وان اطلاق العرض الذاتي على كل واحد من الانواع مسامحة فاستشكلوا واوردوا الايراد بوجوه احدها ان الانقسام الى الخط والسطح والتعليمي
انقسام الى الكم وانقسام الكم الى المتصل فلم يكن انقسامه الى الخط والسطح والجسم عرضا ذاتيا اوليا له [illegible] وجودها من وظائف هذا
العلم وثانيها ان انقسامه الى الكلي والجزئي متوسط انقسامه الى المعقول الثاني الذي هو منطقي وثالثها ان كل واحد من الوحدة والكثرة
والقوة والفعل انما يقبل الموضوع مع مقابله كما ان كل واحد من الانواع كذلك فالاولى ان يجعل في الصورة الاولى العرض الذاتي هو
الى الانواع وفي الصورة الثانية جعل هذه الامور نفس العرض الذاتي ثم اجابوا باجوبة [illegible] بعض اهل المعاصرين
الفاضلين فقالوا الجواب عن الاول ان الوجود كما يصح انقسامه الى الاجناس يصح انقسامه الى ما تحتها والشيخ بين ان الانقسام الى
الاجناس عرض اولي فلا يلزم ان لا يكون الانقسام الى ما تحتها عرضا ذاتيا واجابوا عن الثاني بان الشيخ في هذا القسم جعل نفس الكلي
والجزئي عرضا ذاتيا وهما يعرضان الموجود من غير احتياج الى ان يصير طبيعيا او تعليميا او منطقيا وعن الثالث بان الشامل على طبيعة
الفاعل بما يكون شاملا لا مع مقابل [illegible] اقول الصواب عندي انه ليس شيء من الردود والايرادات [illegible] مبني على سوء فهم المراد
[illegible] ان الرئيس لم يجعل الانقسام الى الانواع عرضا ذاتيا بل اشار الى ان البحث عن المقولات بانواعها بحث عما هو
من انواع الموضوع وهو الموجود وفي كل علم يبحث عن انواع الموضوع وانواع انواعها او عما هو بمنزلتها [illegible]
انه عام فيكون البحث عن احوال الوجود المطلق والبحث عن الكلي والجزئي واحوالهما بحث عما هو بمنزلة الاعراض الذاتية للموضوع
ولقد صرح في البرهان انه قد يكون موضوع المسائل او ما هو بمنزلته عرضا ذاتيا لموضوع العلم ولما ان المقولات بانواعها بمنزلة
انواع الموجود والكلي والجزئي واحوالها اعراض ذاتية فقد اوضحنا في كتابنا رياض الرضوان بما اوضح بيان [illegible]
مقسم ثم قال فالحق ان الجوهر والعرض اشتركا في معنى الاسم معنى الموجود فقيل العرض هو الموجود في موضوع والجوهر هو
لا في موضوع ثم قال ولا يخفى ان هذا الاعتبار حصران بمنزلة نوعي الموجود وانواعهما كانواع انواعه بخلاف سائر ما جعله بمنزلة
الاعراض الذاتية فانه لم يعتبر في حدودها [illegible] ولا في حدودها الحقيقية معنى الموجود ولا يخفى انه باعتقاده [illegible]
[illegible] الاجوبة التي [illegible] من التكلفات والتعسفات مبنية على مقدمات [illegible]
والاعراض من النقص [illegible] ولا يخفى ان [illegible] والمصنف [illegible]
الاجوبة مبنية على مقدمات [illegible] الجواب الاول المنقول بقوله والشيخ بين ان الانقسام الى الاجناس عرض اولي [illegible]
[illegible] الاول للشيء ما يكون عروضه له من دون تخصيص [illegible] الموجود [illegible]
[illegible] الجسم [illegible] عروض الحركة والسكون [illegible] ان تخصص [illegible]
[illegible] الموجود المطلق حيث انه ما لم يتخصص [illegible] المقولات [illegible] الوجود [illegible]
الاعتبارات [illegible] المقولات [illegible]
للشيء [illegible] الاقسام ما لا يتوسط [illegible] الموجود الى الاجناس العالية [illegible]
فيحتاج [illegible] المقولات التي هي الاجناس العالية
[illegible] الفصول المنوعة [illegible] الناطق [illegible] الحيوان [illegible]
[illegible] الضاحك [illegible]

هذه المقولات من عوارضه الذاتية سواء قلنا انها من عوارضه الاولية او لا يكون وان كانت قسمته اليها اولية ثم الفرق بين عروض
المقولات له وبين عروض الواحد والكثير ان الاول بمنزلة الانواع والثاني كالعوارض الخاصة وان اشترك القسمان في كون عروضهما له اولا
وما ذكره الشيخ بقوله فانه ليس يحتاج الموجود في ان ينقسم اليها الى اقسام قبلها ملاحظة الجوهر الخ انما يفيد كون قسمته اليها اولية دون
غيره والحاصل ان الصواب في رد هذا الجواب هو ان يقال ان عروض العوارض مطلقا للوجود المطلق لا يحتاج الى ان يحصل
نوعية او جنسية وذلك لانه يصدق على المقولات وكذلك على الماهيات المندرجة تحتها من دون ان يتوقف صدقه عليها
على ان يحصل اولا تلك المقولات وحصولها وذلك على خلاف ما عليه امر صدق المقولات على ما تحتها لانه يتوقف ذلك على
تحصلها بالفصول المنوعة وان صح ان يكون قسمته الى تلك المقولات قسمة اولية ولكن لا يستلزم ذلك ان يكون عروضها له اولا
بلا ريب عنها ثانيا واما ما ذكره من الجواب الثاني فان فيه المقام الايراد حيث قال ان الشيخ في هذا القسم جعل نفس الكلي والجزئي
عرضا ذاتيا من غير احتياج الى ان يصير خلقيا او تعليميا او طبيعيا ولم يقل من غير احتياج الى ان يصير معقولا ثانيا ففي
هذا الجواب تسليم ذلك الايراد بل الصواب في الجواب عن هذا الايراد ان الموجود لما لم يكن ذاتيا لما تحته فلا يكون انقسامه الى
افراده المتوالية من حيث انقسامه الى افراده الاولية ثم ان عروض الوجود للكلي والجزئي يتوقف على تصور المعقولات الاولية توقفها
عليها او لا يكون انقسام الوجود اليهما بواسطة انقسامه الى المعقول الثاني الذي هو امر ضروري انه يصح قولنا ان بعض الموجود
جزئي وبعض الموجود كلي او ان الوجود لما هو جزئي وهل كلي من غير ان يكون انقسامه اليهما بواسطة انقسامه الى المعقول الثاني
وذلك على ان ينقسم الموجود اليهما بسبب انقسامه الى المعقولات الثانية وعلى تقدير تسليم توقف كونهما من العوارض الوجود المطلق
على المعقول الثاني لا ينافي كونهما من عوارضه الذاتية وان لم يكن من عوارضه الاولية والظاهر البين من الجواب الثاني اثبات
كونهما من عوارضه الاولية حيث قال وهما يعرضان للموجود من غير احتياج الى ان يصير خلقيا او تعليميا او طبيعيا ولم يتفطن بانه يحتاج
الى ان يصير معقولا ثانيا والحق في الجواب ان يقال انهما من عوارضه الذاتية للوجود المطلق لجواز اخذهما في حدودهما الرسمية
ومن هيهنا لاح ما يرد على الجواب الذي سلكه بعض الحكماء بقوله والذي احسب ان الرئيس لم يجعل الانقسام الى الانواع عرضا
ذاتيا بل اشار الى ان البحث عن المقولات بانواعها الى اخره والذي يشبه ان يكون ما ذكرناه ان الاولى عندنا في الجواب ما قلنا
وما يرد على ارتضاه بعض الحكماء من الجواب وما يرد على قوله ولقد تقرر في البرهان انه قد تكون الخ ما ذكره الشيخ في فن البرهان
من هذا الكتاب وذلك حيث قال ان الاعراض الذاتية قد تكون خاصة بالموضوع مثل مساواة الزوايا الثلث القائمتين خاصة في
المثلث ومساواته وقد يكون غير خاص ذاتيا وذلك مثل الزوج فانه عرض ذاتي لمضروب الفرد في الزوج ولكن غير خاص اما الذي
خاص فظاهر واما انه ذاتي فلان العدد وهو جنس موضوعه يؤخذ في حده والعرض الذاتي الخاص قد يكون مساويا وقد يكون
انقص من الشيء على الاطلاق واما المساوي فمثل مساواة الزوايا الثلث لقائمتين فانه مساو للمثلث واما الانقص فمثل الزوج
للعدد واما العرض الذاتي فيكون اما الخاص على الاطلاق مثل ما مثلنا به قبل واما اخص من وجه فاعم من وجه مثل المساواة فانه
من الاعراض الذاتية للعدد لان جنس العدد يؤخذ في حده وهو الكم ولكنه اخص من العدد من وجه لانه يوجد من وجه في بعض العدد
واعم من وجه لانه يوجد فيما ليس بعدد كالمقادير وما كان من الاعراض الذاتية على هذه الجهة وكان متقابلا فانه يقسم موضوعه كالعدد
هيهنا اولا وانما اخرى كالخط والعظم والزمان وما اشبه ذلك ومن ذلك موضوعات الاعراض الذاتية ما هي بالحقيقة انواع
او اجناس متوسطة او عالية مثل الانسان لاعراضه الذاتية ومثل الحيوان والجسم والكم فان لكل واحد منها اعراضا ذاتية

ماقلناه ومنها ما يشبه اجناسا وانواعا وليست وهي من المعاني التي يقال على كثير ولكن لا بالسوية وهي لواحق ولها مدخل في
مهيات الاشياء الداخلة في المقولات وهي مثل الوجود والوحدة وما شبههما من جهة الاجناس العالية ويعرض لها عوارض
ذاتية يبحث عنها فيما بعد الطبيعة مثل القوة والفعل والعلة والمعلول والواجب والممكن وقد يكون ايضا امور اخص من الانواع
والوجود كالانواع لها او للعدد فنقول لما كان لنا ان المساواة واللامساواة عرضان ذاتيان للعدد وكما انهما عرضان ذاتيان
للعدد ثم كل عدد اما ان يكون مساويا او غير مساو ويقسم العدد اليهما قسمة مستوفاة لانه كما ان العدد ينقسم الى الزوج والفرد قسمة
مستوفاة ولكن قسمة العدد الى المساوي وغير المساوي ليست قسمة اولية لان ما هو بعد ينقسم كذلك مثل الخط والسطح والجسم
والزمان فليس جنس العدد ينقسم كذلك لان كل كم اما مساو واما غير مساو فاذن القسمة الاولية هي ما للجنس العدد واما القسمة الى
الزوج والفرد فهي للعدد قسمة اولية بالقياس الى جميع ما ليس بعدد ولذلك فان جنس العدد لا ينقسم اليهما قسمة مستوفاة فلا
تقول كل كم اما زوج واما فرد ونقول ان القسمة الاولية الاعراض قد يكون متقابلا كقولنا الخط اما مستقيم واما منحن وكل عدد اما
زوج واما فرد وقد يكون غير متقابل كقولنا ان من الحيوان ما هو سابح ومنه ما هو ماش ومنه ما هو زاحف ومنه ما هو طائر
ونقول ان القسمة المستوفاة الاولية اما ان يكون بفصول ولا يكون نسبتها الى الجنس ونسبتها الى النوع مختلفة في الاولية واما
ان يكون بعوارض عن الجنس ايضا اولية مثل قولك كل كم اما مساو واما غير مساو وقولك كل جسم اما متحرك او ساكن واما بعوارض لا
يكون للجنس اولية وان كانت القسمة اليها اولية وذلك اذا كانت العوارض انما توجب للجنس اذا صار نوعا بعينه مثل قولك كل
عدد اما زوج واما فرد فان الزوج والفرد ليس يعرض للعدد اولا بل انما يصير العدد نوعا معينا لم يكن زوجا ولا فردا الا ان الزوج والفرد هو الذي
لا يعتد لانواعه وكذلك قسمة الحيوان الى الطبقات وغير ذلك لان هذه عوارض تعرض للانواع بعد ان صحت طبايعها النوعية
ولا كذلك طبيعة الجنس فان يعرض لها شيء من هذه العوارض فهي من جهة القسمة اولية الجنس واما ذاتيتها فليست اولية
الفاعل فان هذا الامر ان نحصل واحد طبيعة الجنس مخصوصة مثل قولك عدد ما او جسم ما فان امكن ان يكون ذلك ما امكن
بعرض له الامران في حالتين فعروضها اول وعند هذا الامتحان يكون جسم ما يصح ان يتحرك ولكن لا عددا يصح له ان
يكون زوجا ولا ان يكون فردا فان طبيعة الجنس كافية لان تتصور ما تقدم عرض له الامران قبل ان يلتفت الى الفروق فصلها
وليس طبيعة العدد كافية ان تتصورها وقد عرض لها واحد من الامرين بالقسم اليها في الذهن فهذه القسمة بالنسبة الى الجنس
ذات العارض حقا وليكون من اوائل القسمة الجنس بالنسبة فلا اقل من ان هو اولى لما فوقه يكون كل واحد منها اولى [illegible]
[illegible] تقول ان كل كم اما زوج واما فرد [illegible] كلام الشيخ [illegible] هذا الجواب [illegible] الى ايرادات ترد على الاجوبة المنقولة
[illegible] ما فيها من التكلفات والتعسفات [illegible]
[illegible] بعد ما حصل [illegible] ثم [illegible] الشيخ
[illegible] من جميع الوجوه فنقول وبالله التوفيق ان يكون تلك الانواع كالجوهر والكم من عوارضه الاولية انما يستقيم لو لم يكن [illegible]
[illegible] الانواع [illegible]
من يكون قسمته اليها اولية يكون هذه الاقسام من عوارضه الاولية كما اشار اليه الشيخ في فن البرهان حيث قال واما عوارض لا يكون
للجنس اولية وان كانت القسمة اليها اولية وحيث قال فيه ايضا ان القسمة التي تكون اولية للجنس بل للنوع ومن البين من هذا
ان يكون الاقسام اولية لا ينافي ان لا تكون عوارض اولية ولكن الحق ان الموجود لما كان جنسا لهذه الانواع [illegible]

الانواع اقساما اولية لزم منه عدم كونها من عوارضها الاولية لاحتياجها الى الفصول المنوعة لها المحصلة اياها ومن الظاهر ان الوجود
ليس كذلك [illegible] امر عرضي في جميع هذه الامور من مقولاته وعوارضه الذاتية لعدم احتياجه في ذلك الى الفصول المحصلة [illegible]
بل الظاهر من القاعدة الاستحسانية البرهانية ان هذه الانواع تكون من عوارضه من دون ان يصير [illegible] انواعا محصلة بفصول
منوعة كالجسم الطبيعي الذي يعرض له الحركة والسكون في وقتين من دون ان يصير [illegible] بفصلين وذلك كما اشار اليه الشيخ
بقوله فانه ليس يحتاج الموجود في ان يقسم اليها الى اقسام قبلها حاجة الجوهر الى انقسامات حتى يلزمه الانقسام الى الانسان
وغير الانسان ولا يخفى على الناظر فيه بعين العرفان ان في هذه العبارة ايضا اشارة بل دلالة على انقسام الموجود الى الواجب
والممكن لا يتوقف عليه انقسامه الى هذه المقولات حتى يكون الواجب والممكن من اقسامه الاولية وهذه المقولات من اقسامه الثانية
بل كلها على سنة واحدة ضرورة ان هذه القسمة لا يتوقف على تلك القسمة كما في قسمة الجوهر الى الانسان والفرس حيث انها
تتوقف على قسمته الى المادي والمفارق والمادي الى الحيوان والنبات والمعادن لان الجوهر ما لم يصر جسما لم يصر حيوانا
وما لم يصر حيوانا لم يصر انسانا والموجود ليس كذلك والا لكان جنسا لا عرضيا والمعتبر في الاقسام الاولية والثانوية
ذلك دون هذا ضرورة وفي قوله حاجة الجوهر الى انقسامات تصريح في ذلك وكذا انقسام الموجود الى الانسان والفرس
لا يحتاج الى انقسام قبله كحاجة الجوهر في انقسامه الى الانسان والفرس فظهر ان تلك المقولات بمنزلة الانواع الاولية وكذا
ان الموجود وان كان له قسمة اخرى وهي قسمته الى الواجب والممكن لكن ليس ذلك من قبيل قسمة الجوهر ثم ان الفصول المعتبرة في
المقولات انما هي بعد وقوع فصل المقولات وبعد ما تحصل تكون محمولة على الموجود المطلق ومن عوارضه الذاتية الاولية والثانية
في مراتب المقولات ان تكون مقولات وهي اجناس عالية ثم تصير اجناسا متوسطة وهكذا الى الانواع السافلة انما هي من جهة
المقولات لا من حيث الموضوع الذي هو الموجود المطلق ضرورة انه يصح ان يقال بعض الموجود انسان من دون حاجة الى تخصيص
الموضوع بالحيوان لكان في المحمول فيلزم ان يكون عرضا لغيره اولا وان كان ذاتيا وذلك خلاف ما عليه امر تلك المقولات
التي هي بمنزلة الانواع لانها من عوارضه الذاتية الاولية من دون واسطة مطلقا وكذا الامر في القوة والفعل والوجوب والامكان
وان بقي الكلام في الحق والكل الاعم من ثواني المعقولات فتوقفت في عروضها له الى الاول فلا يكونان من عوارضه الاولية
مع فرض كونهما من اقسامه الاولية فقد اتضح انه لا يصح ان تكون تلك المقولات التي هي بمنزلة الانواع للموجود المطلق من
عوارضه الاولية الذاتية كذلك يصح بعض هذه الامور التي هي بمنزلة الخواص والعوارض كالوجوب والامكان والقوة والفعل
كما قلناه فقد اصاب من اجاب بذلك الجواب المنقول ولكن بقي الكلام معه في اختصاص الاولية بتلك المقولات دون بعض
الامور التي عدها مقابلة لها [illegible] من كونها بمنزلة الانواع ومقابلها بمنزلة الخواص والاعراض
وان بقي الايراد في عدم كون تلك الانواع من عوارضه الذاتية فضلا عن الاولية وليت شعري انها لو لم تكن من عوارضه الذاتية
كما ظنه فكيف تكون من المسائل المبحوث عنها في هذه الصناعة لانحصار المعتبر في العرض الذاتي [illegible]
في علم الاعلى كالمنطق [illegible] البرهان على ما نقلناه وان هذا الحكيم المنصور قد صرح بان الموجود ماخوذ في الحدود الاسمية [illegible]
فكيف لا تكون هذه من عوارضه الذاتية بل الظاهر انها من عوارضه الاولية لعدم حاجتها في ذلك الى واسطة بل غاية الظاهر من
ان البرهان ان زوج الزوج يعرض العدد وعروضه له مع ان الاثنين او غيرها [illegible] واسطة في ذلك لان العدد ما لم يصر زوجا
لم يصر زوج الزوج ومن هنا يلوح ان الانواع المندرجة تحت تلك المقولات تكون ايضا عوارض اولية للموجود

المعقول

المطلق

المطلق وذلك خلاف ما اذا اعتبر في العرض الاولي للشيء ما لا يكون هناك واسطة اصلا فانه اذا اعتبر هنا لجوز ان لا يكون الاجناس
العالية منها من عوارضه الاولية لافتقارها في ذلك الى الفصول المحصلة لها المنوعة اياها وهي اخص من الموجود المطلق الا ان يقال
ان ذلك كان بحسب [illegible] المقولات لا الموضوع [illegible] فيه فانه يليق به ثم ان الحد الاسمي ليس هو الحد اللفظي كما توهم بعضهم [illegible]
الاسمي هو الاشتراك اللفظي على ما توهمه بعض ابناء الاعلام والاشبه ان يكون نسبة الاشتراك الاسمي الى الاشتراك اللفظي كنسبة
الحد الاسمي الى الحد اللفظي بوجه ما وفي حاشية المطالع قد نبه على المغايرة بينهما وكذا في بعض الحواشي المكتوبة على شرح المنهاج
[illegible] فالحد الاسمي ليس هو الحد اللفظي كما توهم بعضهم [illegible] والظاهر ان عدة هذه المقولات والانواع التي
تحتها وكذلك تلك الامور والعوارض وما يندرج تحتها من الاعراض الذاتية للموجود المطلق وان لم يكن بعضها من عوارضه الاولية [illegible]
[illegible] جميع هذه الامور [illegible] والمقولات والانواع التي تحتها من عوارضه الاولية بشرط ان يعتبر فيها ان لا يكون هناك [illegible]
الموجود المطلق اولا ثم يعرض لهذه الامور ثانيا وان كانت هناك وسائط ولعل في الجواب المنقول [illegible] كون تلك المقولات بمنزلة الانواع
الاولية للموجود المطلق وما يندرج تحتها من عوارضه الذاتية على تقدير هذا الاصطلاح والا لزم ان يكون جميع الامور المبحوث عنها في
العلوم من عوارض ذاتية اولية وليس كذلك والا لم يبق فرق بين العوارض الذاتية وبين العوارض الذاتية الاولية بالعموم والخصوص [illegible]
الظاهر مما سيأتي في اصول هذا الكتاب ان العوارض الاولية للشيء ما لا يكون عروضها له بواسطة امر اخر وهو خلاف ما نقل في البرهان
[illegible] في الشيء اوليا اعني بقولي اوليا انه يعرض للشيء [illegible] لا ان كان واسطة [illegible]
والعرض له وكان العروض له سببا لان يقال انه عرض في شيء اخر كما يقال جسم ابيض وسطح ابيض فالسطح ابيض بذاته والجسم ابيض
لان السطح ابيض [illegible] على ما في البرهان [illegible] في ذلك الذي قلناه [illegible]
[illegible] الذاتي على [illegible] واحد من الانواع [illegible]
[illegible] العرض الذاتي بالعرض الذاتي الاولي [illegible] الفرق بالخصوص والعموم [illegible]
من العرض الذي [illegible] واما الناظر [illegible] الجواب المنقول [illegible] من الاعراض الاولية للموجود [illegible]
[illegible]
لا [illegible] الاعراض الذاتية الاولية [illegible] الظاهر من كلام الحكيم المنصور [illegible] الجواب المنقول [illegible]
لا يستوفيه [illegible] على هذه الاجوبة قد اشار اليه الحكيم المنصور بقوله واما الاجوبة التي نقلناها ففيها [illegible]
لا يخفى [illegible] الاجوبة المنصورة المشهورة [illegible] ان الفرق بين [illegible] بمنزلة انواع الموضوع وهو الموجود في المقولات
[illegible] بمنزلة الاعراض الذاتية للموضوع [illegible] ان المعتبر في العوارض الذاتية للشيء ان يكون هو او جنسه ماخوذا في حده
الرسمية [illegible] الكلي والجزئي والواجب والممكن هو المحمول على الموجود [illegible] الموجود المقول على الكثير والجزئي بانه
الموجود الغير المقول عليها والواجب هو الموجود الضروري الوجود والممكن هو الموجود الغير الضروري الوجود فاذا صح ان يكون اخذ
المقولات بمنزلة الانواع لذلك فليكن الامر في البواقي ايضا كذلك سيما في الواجب والممكن فان قلت ان تلك الانواع [illegible]
[illegible] على الموجود [illegible] تعريفها الرسمية [illegible] ان يكون من عوارضه الذاتية على ان شانه الواجب والممكن
ايضا كذلك [illegible] ذلك مع هذا الفرق [illegible] الانواع لا [illegible] في هذا المقام
[illegible] ذلك في نفسه لحصول المقصود [illegible] بل الاولى في الجواب ان يقال ان جميع هذه الامور عوارض ذاتية بل عوارض اولية للموجود

عليا صورتاه ولكن مع ذلك يكون الفرق بينها ما اشار اليه بكون بعضها بمنزلة الانواع وبعضها بمنزلة الخواص الى غير ذلك من الوجوه وان
معنى الكلام في عدم كون الواجب والممكن بمنزلة الانواع على ما حكم به فليتق فضل تامل عما قيل وقد علمت ان الفرق بينهما [illegible] ما وقع من
الشيخ في تعريفه الاشارة البرهانية بل في اكثر عباراته لا يدل على ما ذكر بل الظاهر منها ان كل واحد من هذه الانواع والاعراض العامة
الذاتية للوجود المطلق مع قطع النظر عن اخذ الاقسام والعروض في القسم الاول والثانية ومن البين الظاهر انه لا يستفيد [illegible]
البين التعليل عليه ضرورة لما يلوح من كلام الشيخ هو ان الموجود لما وقع انقسامه الى هذه المقولات من دون انقسام اخر سابق عليه [illegible]
فيجعلها البينية الاقسام الاولية للشيء وانواعه لكن الموجود لك الوجود المساواة في انفسها وذلك على خلاف ما عليه الامر في قابليتها من تلك
الاعراض لكونها غير مختصة فلذا اعتبرها من العوارض المقابلة للانواع جدا وان نوع وقوع قسمة اليها فتكون منزلتها اليه منزلة [illegible]
الاعم والعوارض الخاصة على ما اشار اليه بقوله فانه ليس يحتاج في قبولها هذه الاعراض الخ والحاصل في انقسامه اليها لا بد [illegible]
ان يكون هذه الاعراض بمنزلة الخواص وتلك العوارض بمنزلة الانواع لكون الموجود ما خوذا في الحدود الرسمية في اجلها ما غير الاخرى
الناس اليها دون حقيقتها فيما وقع منه بقوله ما هية الجوهر الخ اشارة الى ان هنا لك ايضا حاجة لكنها غير هذه الطالب لكون الجوهر [illegible]
الفصول المعين في حقيقته بخلاف ما عليه الامر هنالك لكونه مبنيا لما اعتبر بل ايضا هنالك من ان تحيز معروضاته يصح الحكم بهما على [illegible]
الجزئية وغير ذلك والحق ان طبيعة الموجود صالحة لان تعرض لها تلك المقولات وغيرها عروضا اوليا وكون بعض منها [illegible]
الاخرى جزئيا انما جسم عروضها وعدم صلاحيته ان يكون احدى الجهتين معروضة للاخرى لا ينافي ذلك لان الكلام في [illegible]
الموجود المطلق بخلاف ما عليه الامر في عروض الانواع لحقيقة الجنس نفسها الاقتدارها الى فصول مخصصة لها كانقسام الجوهر
للانسان والفرس وغيرها وما في البرهان الشفا قريبا ما ذكر بقوله ومنها ما يشبه اجناسا وانواعا وليست هي المعاني التي [illegible]
على الشيء وكن بالسوية وهي لوازم غير داخلة في مهيات الاشياء الداخلة في المقولات وهي مثل الموجود والوحدة الخ يعلم [illegible]
الموجود المطلق بعرض جميع الذوات من غير ان يتدرج من الاعلى الى الاسفل كما عليه امر الاجناس العالية نظرا الى الانواع [illegible]
ويشير الى ذلك ما سيأتي بقوله ان من الحق ما يكون الحمول فيه مقوما لمهية الموضوع ومنه ما يكون امرا لازما غير مقوم لمهية [illegible]
فان الاشتراك في المحمول المقوم يستلزم الاتصال بالذات على الاشتراك في الامر اللازم ولا يستلزم هذا فيكون حمل تلك
الامور من عوارضه الذاتية الاولية كان من عروض فصول الانواع بالقياس الى ما هو جنس القريب كان مثلا ان الجسم بعد تحصيله
بفصل النوع الحي صار حيوانا الا بعد عروض الفصول المنوعة لمن دون افتقاره الى اعتبار خصوصيات تحت الفصل السابقة عليها
بل انه الحيوان فصل النوع الذي صار بحسبه حيوانا كاف فيه والظاهر من القاعدة الاحقانية البرهانية ان يكون عروضها الموقوف
اوليا فتدبر فيه والذي يرشدك اليه ما وقع منه في فن البرهان حيث قال واما الذي هو مثل الموجود والواحد فلا يجوز ان
يكون العلم بالاشياء التي تحته جزأ من علمه لانها ليست ذاتية له على احد وجهي الذاتي ومن هنا يظهر ما يرد على الاجوبة المنقولة الغير
مرضية والاجوبة المقبولة المرضية من حقه واستقر الحق على نحو [illegible] من الموالي في اروائها تحصيلا على نحو هما سبحانك لا علم لنا
الا ما علمتنا انك انت السميع العليم فاجعل لي لسان صدق في الاخرين واجعلني من ورثة جنة النعيم **قال** ولعل قائلا ان يقول انه اذا
جعل الموجود هو الموضوع لهذا العلم لم يجز ان يكون اثبات مبادي الموجودات الخاصة لهو اثبات مبادي الموجود المطلق فان
لزم البحث عن مبادي الموضوع المتنوع فلزم ورد الامر المتنوع ولا يذهب عليك انه ليس هذا هو الجواب الذي [illegible] ثم المبدأ
ليس مبدأ للموجود كله الخ وبين الامرين فرق بين ثم قال القول في توجيه السؤال وتقريره وجوه منها انه لما كان لعلم موضوع له افراد

اقول ان علمت الحكماء ان وجود
هذا الافراد غير ظاهرة قال الموضوع هو
الموجود مطلقا على ما قرره وظاهر ان
اثبات م

لم عن اثبات

لم عن اثبات وجود جميع تلك الافراد في ذلك العلم الاستلزامه اثبات الموضوع اذ لا وجود له الا في تلك الافراد ولعله اراد بالموضوع
في قوله لم يجز ان يكون اثبات مبادي الموجودات في جميع الموجودات جميعا بعين الجمع المحلى باللام فيتم التقريب ويظهر وجه قوله لا
البحث في كل علم عن لواحق موضوعه لا عن مباديه ويهذا يظهر وجه الجواب الذي اشار اليه ثانيا بقوله ثم المبدأ انتهى ولا يخفى على
المتأمل ان ما وقع منه بقوله لا يستلزم اثبات الموضوع ولم يقل الا عاما اثباته ثانيا على ان الاستلزام لازم من الايجاب واثبات المبادي
للموجودات مستلزم لاثبات الموجود المطلق لانه موجب له ومن هنا لك يصح ان يقال ان العلة مستلزمة المعلول وان لم يكن موجبة
فانا اعتبرنا هذا لان نسبة الموجودات ومباديها الى الموجود المطلق نسبة الافراد الى الطبيعة ومن البين الظاهر ان الافراد [illegible]
المعلولات الخارجة عن الطبيعة وان كانت هي ذاتية لها وفي البيان كما بالحاد ان كل واحد من علوم الطبيعيات وعلوم الرياضيات فانما
يبحث عن بعض الموجودات وكذا سائر العلوم الجزئية وليس لشيء منها النظر في احوال الموجود المطلق ولواحقه التي له بذاته ومباديه
فظاهر ان هيهنا علما باحثا عن امر الموجود المطلق ولواحقه التي له بذاته ومباديه ولان الاله تعالى على ما اتفقت عليه الآراء ليس مبدأ الموجود
معلول دون موجود معلول اخر بل هو مبدأ الموجود المعلول على الاطلاق فلا محالة ان العلم الالهي هو هذا العلم انتهى ولا يخفى ان ما ميز الحق
قوله ان هيهنا علما باحثا عن امر الموجود المطلق ولواحقه التي له بذاته ومباديه صريح في ان هذا العلم يبحث عن مبادي الموجود المطلق لكن
الكلام في ان المراد من المبادي ما هو حيث يطلق تارة على المبادي الفاعلة وتارة على ما يتناول الحدود والموضوع العناصر واجزاء [illegible]
وحدود واعراضه الذاتية والقضايا التي كانت مبادي لمسائل العلوم التي يتألف منها وقد يطلق ايضا على الاسباب الاربعة ولعل المراد
المبادي هو المبادي الفاعلة كما يلوح مما وقع منه بقوله ثم ان المبدأ ليس مبدأ الموجود كله لا نسلم على ان المراد من المبدأ هو المبدأ الفاعل
على ما ذكره في النجاة وعلى تقدير ان يكون المراد من المبادي جملة هذه الامور يكون قوله ثم المبدأ الخ تفصيل لذلك الجواب لاجمال [illegible]
والظاهر خلافه والحق ان المعنى فيما وقع منه بقوله ثم المبدأ ليس مبدأ للموجود كله على هذا التقدير هو المبدأ الفاعل ايضا لا مطلقا
نظرا لما وقع منه في النجاة بهذه العبارة وان الله تعالى على ما اتفقت عليه الآراء ليس مبدأ الموجود معلول دون موجود معلول
بل هو مبدأ الموجود المعلول ومن الظاهر ان في هذه العبارة اشارة بل دلالة على ان المعنى هيهنا هو المبدأ الفاعل فلا ينافي ذلك اثبات [illegible]
المبادي التي اشرنا اليها وانما خص ذلك بالفاعل مع انتفاء سائر المبادي من الصورية والغائية والمادية نظرا الى الموجود المطلق
لكونه هو العمدة والاصل ومن هيهنا ظهر سر ما ذكره فيات الحكماء حيث قال ولا يذهب عليك ان قوله وبين الامرين فرق فقد تم ان تعبير
القدماء والمحققين قد يجعل المبادي على الموجودات الخاصة فلذا قال المحاكم في تعاليقه على شرح النمط الرابع من كتاب الاشارات ان المراد
بالموجود هيهنا هو الموجود المطلق ومن علله الموجودات الخاصة فان الموجود المطلق مقول بالتشكيك على الموجودات والمقول بالتشكيك
على اشياء لا يكون ذاتيا لها لامتناع التفاوت في نفس الماهية واجزائها بل عارضا لها وهو علة له اقول قال الشارح المحقق في كتابه [illegible]
العقائد بهذه العبارة ويقال بالتشكيك على عوارضها فليس جزأ من غيره مطلقا ثم قال فيكون الموجود المطلق عارضا للموجودات الخاصة [illegible]
مفتقرا اليها معلولا لها فهذا ما قال في الوجود وعلله وانما حمل على ذلك بوجهين اما اولا فلقضية اللفظ واما ثانيا فلان هذا النمط يبحث
عن الوجود وعلله بسياق الاجناس اولا وانه ينقسم الى الواجب والممكن وهو بحث عن الموجود المطلق ثم يبحث عن الموجود الممكن والموجود
والواجب فهو بحث عن الموجودات الخاصة فيكون هذا النمط في الموجود المطلق والموجودات الخاصة التي هي علله ثم اعترض عليه بوجوه منها
الاول ان الموجود المطلق اذا كان عارضا يكون مفتقرا الى الموجودات وانما يلزم ذلك لو كان عروض الوجود للموجودات عروضا عرضا اذ
عروض العرض للجوهر وليس كذلك بل عروض العرض العام للمهيات ولا تقتضيها ذلك الافتقار ولا المعلولية فان العرض العام يجامع

في الوجود فكيف يكون مفتقرا اليها واجيب انا لا نلتزم ان يكون الوجود المطلق معلولا لو كان موجودا في الخارج وهو ممنوع انتهى ولا يخفى انه يرد
على ايراده الاول بانه لو اراد من الافتقار في قوله فيكون مفتقرا الخ افتقارا صدوريا فهو ظاهر المنع وان اراد به افتقار المقبول الى
القابل والامر المنتزع الى ما ينتزع عنه فمن البين ثبوته وبالجملة ان عروض الوجود المطلق للوجودات الخاصة لو كان كعروض العرض للجوهر
وذلك على ان يكون ذلك المعروض عروضا خارجيا لم يصح ان يكون افتقاره اليها افتقار الهيئة المجعولة الى ما يحلها كما لا يخفى على انه
يجوز ان يكون المراد من افتقاره فيه الى الفاعل افتقاره بحسب ثبوته الرابطي لها ومن البين عند اهل النهى ان الوجود المطلق لما كان
عرضا بالقياس اليها لا انها يفتقر الى العلة والحق انه قد اشار اليه في شرحه للاشارات حيث قال فاذن هو معلول مستند
الى علة ولم يقل مستند اليها ولعل الامر قد اشتبه على صاحب المحاكمات حيث قال في تفسيره انه معلول مستند الى الوجودات الخ
هذا الاخير من القول مراده بعينه ما قررناه وما ابدى المعترض على كونه مقولا بالتشكيك لا دليل على وجوبه ومنها تمام المدعى اي كون [illegible]
الهيات يحتاج الى العلة وهو غلط فان امر ثبوت ذاتي الشيء لذلك الشيء لعدم حاجته فيه الى علة والا لما كان ذاتيا له كان يقوله
على الكثرة وحملها عليها يحتاج الى العلة بوجه ما والا لكانت الكثرة بلا وحدة كما نبه عليه الحكيم الفاضل الرباني ابو نصر الفارابي في
كتاب الفصوص بهذه العبارة كل هيئة مقولة على كثيرين فليس قولها على كثيرين لماهيتها والا لما كانت ماهيتها معتبرة بغيرها [illegible]
اي حملها على كثيرين واتحادها معها من غيرها فمعلولة انتهى وهو يدل على المدعى ومع ذلك لا نابى ان يكون ثبوت ذاتي الهيئة لها
وحملها عليها بما هو حمل غير محتاج اليها وان كان ذلك من حيث حملها على الكثرة من حيث هي كثرة محتاج اليها ويؤيده ما وقع عن بعض
الشارحين للفصوص في حل ما وقع عند قوله فذلك اي حملها الى العلة على الخصوص ما وقع عند قوله لوجودها اي وجود الهيئة للافراد
وكونها لها معلولة لغير الذات لا بمثل الممكن من الذات بمعنى كونها من غيرها فالحاصل ان حمل الهيئة على ما يندرج تحتها لا يقتضي
والكثرة بل انما ثبت ذلك من خارج وان كان حملها عليها بما هو حمل لا يفتقر الى علة اصلا ضرورة انها لو اقتضت الثاني يلزم تحقق
الكثرة بلا وحدة ولو اقتضت الاول يلزم عدم صدقها على الكثرة وعدم صحة حملها عليها بل انما يتعين تلك الوحدة لها لا بمقتضى [illegible]
وهكذا المعنى الثاني الى الثالث كما نقله الى الاول بقوله كل واحد من افراد الهيئة المشتركة ليس كونه تلك الهيئة كونه ذلك الواحد
الا لاستحالة ان تلك الهيئة الغير ذلك الواحد فاذن ليس كون ذلك الواحد واحدا من ذاته فهو بسبب من خارج انتهى وهو [illegible]
على المدعى بالاولى ان يقال ان احتياج الهيئة في صدقها على الكثرة والوحدة الى العلة يرجع الى افتقار ما يندرج تحتها اليها
ضرورة ان خصوصية كل من الوحدة والكثرة الافرادية يحتاج الى العلة وهو لا ينافي استغناء صدقها عليها عن العلة ولعل ما
وقع في الفصوص اشارة الى هذا ومحل النبأ والذي يظهر ان الهيئة في حملها على ما يندرج تحتها من الافراد والفرد واحد لا يحتاج
الى علة وان كان خصوصية كل من ثبتها الافراد به وحدتها اليها مفتقرة اليها ثم نعود الى ما كنا فيه فنقول ان [illegible]
بقوله بل عروض العرض العام للهيات لا يستلزم افتقاره الثاني اليها انما تعليل بقوله فان العرض العام يصح مع الهيئة
الوجود فهو طلبه ضرورة ان اتحاده معها انما هو بالعرض لا بالذات والا لم يكن عرضا عاما لها وكون الذهن بحسب الواقع [illegible]
لها لا ينافي افتقاره اليها لذلك الافتقار وما ادعى انه لو كان موجودا في الخارج يجاز له ذلك الافتقار على فرض صحته يرجع الى
ما اورده ثانيا بقوله واعلم انه انما يلزم الخ مع ان الامكان مطلقا علة مستقلة للحاجة سواء كان في الذهن او في العين ثم انه لا يلزم
من افتقاره اليها في الذهن عدم انفكاكه عنها الا ان يكون ذلك من لوازمها البينة بمعناها الاخص ومن هنا ظهر حال [illegible]
ثالثا بقوله ونقول ايضا مطلق الوجود لو كان معلولا للوجودات الخاصة اما ان يكون معلولا لها في الخارج وهو ممنوع [illegible]

مطلق

مطلق فيكون كل شيء موجود بوجودين وهو ممتنع واما ان يكون معلولا لها في العقل فلا يمكن تصور الوجود المطلق بدون تصور
الخاصة وليس كذلك قال ومن العوارض الخاصة به لانه ليس شيء اعم منه فيلحق غيره لحوقا اوليا اقول من الظاهر [illegible]
ان المعتبر في العرض الاولي اللحوق ما يلحق الشيء لذاته من دون واسطة في العروض سواء كان هناك واسطة مساوية او اخص [illegible]
الزوج بالقياس الى العدد ومن هنا يصح ان يكون الامور المذكورة من المقولات وانواعها من عوارضه الاولية الذاتية واما انقسام
الموجود الى ان يصير علميا او عمليا او ثبت او حتى تعرض له ان يكون مبدأ فهو امر زائد على كون الشيء من عوارضه الاولية فلذا
قال فلذا ايضا يحتاج الموجود فيلتفت بعرضه قال ثم المبدأ ليس مبدأ للوجود كله الخ اقول لا يخفى ان هذا اشارة الى اثبات ما [illegible]
غرائب الزمان بعض ارباب الوجد والوجدان واصحاب المعرفة والعرفان الشهير بالعصري في حواشيه على الهيات كتاب التجريد
قوله ذلك الاثبات حيث قال ومن البراهين التي يعول عليها في هذا المطلب هو ان ليس الوجود المطلق من حيث هو موجود [illegible]
والا لزم توقف الشيء على نفسه ثم قال وبذلك ثبت وجود الواجب بالذات انتهى ومن البين ان ما وقع من الشيخ ههنا يقولهم
جواب [illegible] ذلك السؤال الحاصل الاول هو ان اثبات المبادي المطلقة للوجود المطلق على ان يكون من عوارضه وانواعه
الذاتية لا على ان يكون الوجود المطلق من احواله وعوارضها ليلزم من ذلك ان يكون الموضوع هو المحمول الا ترى ان العلم الطبيعي
مع ان موضوعه جسم طبيعي يبحث فيه عن مبدأ الفاعل ولا يلزم من ذلك ان يكون الجسم عرضا الذاتي المبحوث عنه فيه الامر
بالعكس كما علمه وحاصل الثاني ان ليس للوجود المطلق مبدأ فاعل والا تقدم الشيء على نفسه واما سائر المبادي فمن عوارضه
الذاتية المبحوث عنها وقوله بل انما يبحث عن مبادي الخ قد ظهر مما مر ان المبادي قد تطلق تارة على المبادي الفاعلية وتارة على ما هو
موضوع الصناعة واجزائه وجزئياته وحدوده وعوارضه الذاتية وتارة على الاسباب الاربعة وما يندرج فيها وتارة على القضايا التي
كانت مبادي ومناسبات العلوم التي كانت مبادي مناسبات العلوم [illegible] من الامور التي [illegible] عليها [illegible]
وقوله ويلزم هذا العلم ان ينقسم ضرورة الى قول ما يبحث عن الاسباب القصوى الخ قد سبق معنى عليه تلك الاسباب الاربعة لكل
موجود معلول من جهة سبيل ثم ان الشيخ قد تصدى لذكر هذه الامور وتفصيل المبادي وهو قرينة على ان المراد من المبادي ما [illegible]
المبادي الفاعلية وغيرها وقوله من جهة وجوده متعلق بكل موجود وما بحث او بالاسباب القصوى ولكن يشكل الامر بان ما وقع
بقوله بما هو موجود معلول التعلقة بقوله كل موجود معلول وقوله المفهوم عنه كل موجود الخ اشارة الى ان [illegible]
فاعل اعني كما اشار اليه الشيخ في هذا الكتاب حيث قال [illegible] قال و
منها ما يبحث عن العوارض للموجود ومنها ما يبحث عن مبادي العلوم الجزئية اقول لا يخفى ان في هذه العبارة دلالة على ان مبادي
العلوم الجزئية ليست من عوارضه الذاتية وهذا على ما ترى ولعل في ايراده عنها اشارة الى ما وقع منه في فن البرهان حيث قال
قد وضعنا ان مبادي العلوم ما ليس بينا بنفسه فيجب ان يبين في علم [illegible] العلوم فيجب ان
يكون مبادي سائر العلوم يصح في هذا العلم فلذلك يكون كان جميع العلوم يبرهن على قضايا شرطية متصلة مثلا ان كانت
الدائرة موجودة فالمثلث الفلاني كذا او المثلث الفلاني موجود فاذا صيرت الفلسفة الاولى بين وجود المقدم فيبرهن ان المقدم
كالدائرة مثلا موجود فح تم برهان [illegible] ولا يخفى جواز ان يكون المراد من مبادي العلوم الجزئية ما هو من عوارضه
الغير الاولية فالمراد من العوارض للموجود ما يكون من عوارضه الذاتية الاولية والمراد من تلك المبادي ما هو بمنزلة الاعراض الغريبة
له [illegible] لا اولية ان يكون عوارضه الذاتية ونظيره هذا ما وقع عنه في فن البرهان من هذا الكتاب اشارة الى الموضوعات السابق ذكرها

يقول من الاحوال المنسوبة اليها لما يكون لواحق امور خاصة باقية خاصية مع قطع النظر عنها بما هي موجودة فيكون [illegible] من عوارضه
لهذا العلم لما كونها بمنزلة الاعراض الذاتية للوجود المطلق لا نتيجة صيرورة بعض [illegible] من احوال الموجود بما هو موجود
والذي يؤيد ذلك ما وقع منه في الفصل الخامس في المطالب وما يتصل بها من فن المنطق من هذا الكتاب حيث قال [illegible]
امثال مبادي العلوم وامثال الحدود الوسطى لما المطالب بحسب ما يحتاج اليه ههنا فانها بالقسمة الاولى ثلثة اقسام وبالقسمة
الثانية ستة اقسام اما بالقسمة الاولى فمطلب ما ومطلب هل ومطلب لم ومطلب ما على ضربين احدهما الذي يطلب به معنى الاسم كقولنا
ما الخلاء وما العنقاء والثاني ما الذي يطلب به حقيقة الذات كقولنا ما الحركة وما المكان ومطلب هل على قسمين احدهما بسيط وهو مطلب
هل الشيء موجود على الاطلاق او ليس موجودا على الاطلاق والآخر مركب وهو مطلب هل الشيء موجود كذا او ليس موجودا كذا فيكون الوجود
رابطا لا محمولا مثل قولك هل الانسان موجود حيوان ومطلب لم على قسمين احدهما ما بحسب القول وهو الذي يطلب الحد الاوسط وهو علة
لاعتقاد القول والتصديق في قياس مطلوبا ما واما بحسب الامر في نفسه وهو يطلب علة وجود الشيء في نفسه على ما هو عليه من وجوده مطلقا
او وجوده بحال [illegible] المطلب الاي والكيف والكم والاين والمتى وغير ذلك [illegible] فان اراد احد ان يكثر المطالب
[illegible] فليفعل الا ان المطالب العلمية الذاتية هي تلك ومع ذلك فان مطلب اي [illegible] من هذه البواقي واشد [illegible]
[illegible] المطلب [illegible] الشيء [illegible] او ما [illegible] فان [illegible] مطلب [illegible] مطالب كيف
وكم واين وغير ذلك فليقع [illegible] يكون مطلب هل [illegible] المطلبان التصديق ومطلب ما [illegible] التصور [illegible]
مقدم على كل مطلب [illegible] المطلب الذي [illegible] الامر في نفسه [illegible] مطلب هل البسيط [illegible] ان الامور التي [illegible]
منها معان مركبة ومنها معان مفردة والمعاني المركبة انما [illegible] ان [illegible] التصديق لا لان يعطى لها الحدود فان التركيب
[illegible] التصديق واما الحدود فللمعاني المفردة وما في حكم المفرد من القضايا [illegible] والاصول الموضوعة مركبة [illegible]
[illegible] الحدود [illegible] ان [illegible] هذا القسم من المبادي [illegible]
والمعاني المفردة فيها [illegible] موضوع الصناعة ومنها ما هي داخلة في حد موضوع الصناعة [illegible] ولواحقه ولوازمه [illegible]
من اعراض موضوع الصناعة [illegible] المطالب [illegible] وجودها وليس وجودها الا للموضوع فيكون النظر في انها
موجودة لموضوع الصناعة [illegible] الصناعة وذلك هو النظر في انها موجودة [illegible] وجودها الى قوله فاذن بعض المفردات
توضع حدودها في المبادي دون وجودها وبعضها يوضع حدودها ووجودها [illegible] المركب [illegible] في العلوم
والقضايا انما يوضع وجودها [illegible] من جميع ذلك [illegible] من الامور المصدرة في الصناعة ما يوضع
فقط [illegible] يوضع [illegible] ومن البين الظاهر من تضاعيف هذا الكلام ان من المبادي ما يوضع حدها دون وجودها فلا
يكون مثل هذا من العوارض الذاتية للموجود المطلق مع انه من مبادي سائر العلوم [illegible] المبادي من العوارض الذاتية
[illegible] ذلك التخصيص [illegible] من الظاهر من هذه [illegible] من مبادي [illegible] ان الجوهر [illegible]
طبيعيا [illegible] الشيخ [illegible] طبيعيا [illegible] العلم الطبيعي فيكون الجوهر [illegible]
بالهام [illegible] وان كانت من مسائل هذا العلم [illegible] من مبادي العلم الطبيعي او من مبادي [illegible]
[illegible] ومن ههنا [illegible] ان [illegible] من المبادي [illegible] المبادي التصورية والتصديقية [illegible] الاسباب الاربعة
واول الامور في [illegible] وهو الموجود والوحدة قوله وكما [illegible] في الادراك والعلم [illegible]

وهو من

وهو من اول الاقسام الاصلية من الفلسفة الالهية لكونها على اقسام خمسة الاول منها النظر في معرفة المعاني العامة لجميع الموجودات مثل الوجود
والوحدة والكثرة والوفاق والخلاف والقوة والفعل والعلة والمعلول والقسم الثاني هو النظر في الاصول والمبادي لكل علم الطبيعيين
والرياضيين وعلم المنطق ونقض [illegible] الفاسدة فيها والقسم الثالث هو النظر في اثبات الحق الاول وتوحيده والدلالة على
[illegible] ووحدته وانه [illegible] وجوده [illegible] واجب الوجود [illegible] ثم النظر في صفاته
وانه كيف تكون صفاته [illegible] وان الالفاظ المستعملة في صفاته مثل الواحد والموجود والقديم والعالم والقادر
[illegible] كل واحد منها على معنى [illegible] ولا يجوز ان يكون الشيء الواحد [illegible] كل واحد منها غير الاخر [illegible]
[illegible] هذه الصفات [illegible] في [illegible] الحقيقة الذاتية والقسم الرابع هو النظر في
اثبات الجواهر الروحانية التي هي [illegible] اول [illegible] وانها كثيرة [illegible] طبقاتها وانها
[illegible] في [illegible] الجواهر الروحانية التي [illegible] الجملة الاولى
[illegible] طبقاتها [illegible] الملائكة الموكلة بالسموات وحملة العرش [illegible] الطبيعة [illegible]
في عالم الكون والفساد القسم الخامس في معرفة تسخير الجواهر السماوية والارضية لتلك الجواهر الروحانية [illegible]
[illegible] من رب العالمين [illegible] ارتباط الارضيات بالسماويات والسماويات بالملائكة العاملة والملائكة العاملة
بالملائكة [illegible] الكل [illegible] الذي [illegible] الحقيقي
[illegible] الحكمة [illegible] اقسام الفلسفة الاولى اعني العلم الالهي
[illegible] البرهان اليقيني [illegible] الامر
[illegible] الكل [illegible] الامر التكويني [illegible] الوجود [illegible]
الوجود [illegible] الموجودات الروحانية [illegible] بالقياس [illegible]
[illegible] الحكماء [illegible] الشرائط [illegible]
في السلسلة الطولية ونظام وجود العالم في السلسلة العرضية [illegible] ان الكل [illegible]
لا يشتمل على المادة والماديات من الاجرام العاليات والسافلات [illegible] المعنى على المبدع بالمعنى [illegible]
يكون مسبوقا بمادة [illegible] على بعض الاعلام [illegible] هذا المقام [illegible] وقع من الحكماء ان نظام الوجود [illegible]
[illegible] المادة والماديات [illegible] من الموجودات [illegible] الكائنات الا [illegible]
[illegible] من [illegible] التي هي افضل [illegible] على نمط [illegible]
[illegible] ان الفلسفة الاولى هي الحكمة التي تكون من صفتها انها افضل [illegible] وانما هي الحكمة الحقيقية
[illegible] البرهان هو [illegible]
[illegible] الاسباب [illegible] الاسباب [illegible] على الاطلاق [illegible] يكون الحكمة
شاملة للطبيعيات والرياضيات [illegible] الاقسام الاصلية والفرعية وذلك على ما نص عليه الشيخ في [illegible] الفلسفية
[illegible] في اقسام الحكمة الطبيعية الاصلية منها ما يقوم مقام الاصل ومنها ما يقوم مقام الفرع واقسام ما يقوم مقام الاصل
[illegible] الامور العامة لجميع الطبيعيات مثل المادة والصورة والحركة والطبيعة والاسباب والنهاية وغير النهاية [illegible]

بالحركات ونهاياتها الى محرك اول واحد غير متحرك وغير متناهي القوة لا جسم ولا في جسم ويشتمل عليه كتاب السماء والعالم القسم الثالث
يعرف فيه حال الكون والفساد والتوليد والنشوء والبلى والاستحالات مطلقا ومن غير تفصيل ويعرف فيه عدد الاجسام الاولى
القابلة لهذه الاحوال وعلة الصنع الالهي في ربط الاجسام الارضية بالسماويات واستبقاء الانواع على فناء الاشخاص بالحركتين
السماويتين اللتين احديهما شرقية والاخرى غربية منحرفة عنها وتوجيه ايا ها غريبة وتحقيق ان هذا كله بتقدير العزيز العليم ويشتمل عليه كتاب
الكون والفساد القسم الرابع يتكلم فيه في الاحوال التي تعرض للعناصر قبل الامتزاج ويعرض لها من انواع الحركات والتخلخل والتكاثف
بتاثير السماويات فيها فيتكلم في العلامات والشهب والغيوم والامطار والرعد والبرق والهالة وقوس قزح والصواعق والرياح
والزلازل والبحار والجبال ويشتمل عليه ثلث مقالات من كتاب الاثار العلوية القسم الخامس تعرف فيه حال الكاينات الجمادية والمعادن
المعادن ويشتمل على المقالة الرابعة من كتاب الاثار العلوية القسم السادس يعرف فيه حال الكاينات النامية ويشتمل عليه كتاب النبات القسم
السابع يعرف فيه حال الكاينات الحيوانية ويشتمل عليه كتاب طبايع الحيوان القسم الثامن يشتمل على معرفة النفس والقوى المدركة والحركة
التي في الحيوانات وخصوصا التي في بدن الانسان ويبين ان النفس التي للانسان لا يموت بموت البدن وانها جوهر روحاني ويشتمل عليه
كتاب النفس والحس والمحسوس ثم لما فرغ من تعداد الاقسام الاصلية لها شرع في اقسامها الفرعية فمن ذلك الطب والغرض فيه معرفة
قياس البدن الانساني واحواله من الصحة والمرض واسبابهما ودلايلهما ليدفع المرض ويحفظ الصحة ومن ذلك احكام النجوم وهو علم تخميني
والغرض فيه الاستدلال من اشكال الكواكب بقياس بعضها الى بعض وقياسها الى درج البروج وقياس جملة ذلك الى الارض على
ما يكون من احوال ادوار العالم والملك والممالك والبلدان والمواليد والتحاويل والاختيارات والمسايل ومن ذلك علم الفراسة والغرض
فيه الاستدلال من الخلق على الاخلاق ومن ذلك علم التعبير والغرض فيه الاستدلال من التخيلات الحلمية على ما شاهدته النفس من عالم
الغيب فخيلته القوة المتخيلة بمثال غيره ومن ذلك علم الطلسمات والغرض فيه تمزيج القوى السماوية بقوى بعض الاجرام الارضية ليلتئم
من ذلك قوة تفعل فعلا غريبا في العالم الارضي ومن ذلك علم النيرنجات والغرض فيه تمزيج القوى التي في جواهر العالم الارضي فيحدث عنها
قوة يصدر عنها فعل غريب ومن ذلك علم الكيميا والغرض فيه سلب الجواهر المعدنية خواصها وافادتها خواص غيرها وافادة بعضها خواص
بعض ليتوصل الى اتخاذ الفضة والذهب من غيرهما من الاجساد هذا كلامه في الحكمة الطبيعية الاصلية والفرعية ثم ان بعد ذلك قال
بان الرياضيات من الحكمة اصولها وفروعها اما الاولى فلا اقل يعني العبارة التي ذكر في الاقسام الاصلية للحكمة الرياضية وهي اربعة علم العدد
وعلم الهندسة وعلم الهيئة وعلم الموسيقى علم العدد يعرف فيه حال انواع العدد وخاصية كل نوع في نفسه وحال نسب الاعداد بعضها الى
بعض وعلم الهندسة يعرف فيه حال اوضاع الخطوط واشكال السطوح واشكال المجسمات والنسب الكلية للمقادير كلها بما هي مقادير
والنسب التي لها بما هي ذوات اشكال واوضاع ويشتمل على اصولها كتاب اقليدس وعلم الهيئة يعرف فيه حال اجزاء العالم في اشكالها واوضاع
بعضها عن بعض ومقاديرها وابعاد ما بينها وحال الحركات التي للافلاك والتي للكواكب وتقدير الكرات والقطوع والدواير التي بها
تلك الحركات ويشتمل عليه كتاب المجسطي وعلم الموسيقى يعرف فيه حال النغم ويعطي العلة في اتفاقها واختلافها وحال الابعاد
والاجناس والجموع والانتقالات والايقاع وكيفية تاليف اللحون واتخاذ الالات كلها بالبراهين ثم قال في الفروع التي لها
بهذه العبارة القول في الاقسام الفرعية للعلوم الرياضية من فروع العدد علم الجمع والتفريق بالهندية وعلم الجبر والمقابلة ومن فروع
الهندسة علم المساحة وعلم الحيل المتحركة وعلم جر الاثقال وعلم الاوزان والموازين وعلم الالات الجزئية وعلم نقل المياه ومن فروع الهيئة
علم الزيجات والتقاويم ومن فروع علم الموسيقى اتخاذ الالات الغريبة العجيبة وعلم مثل الارغنون وما يشبهه هذا وقد عليها الحكمة

العلمية

العملية باقسامها وبالجملة ان الحكمة عند الحكماء تفسر بوجوه منها ما قال ابو العباس اللوكري في بيان الحق ان الحكمة هي معرفة الوجود
الواجب وهو الاول ولا يعرف بعقل كما يعرف ذاته فالحكيم بالحقيقة هو الاول ومنها ما ذكره المحقق الطوسي في شرح رسالة مسئلة العلم
بقوله الحكمة ايجاد الموجودات على احكم وجه واتقنها [illegible] من مبدئها الى كمالها سوقا ملائما لها ومنها ان الحكمة
قد يقال ويراد بها العلم التام الذي هو في التصورات انما يكون بالحدود التامة وفي التصديقات بالعلم باليقين الى ان قال فاما
لا يسبب اليقين وقد يقال ويراد بها الفعل المحكم الذي هو ان يعطي الشيء الذي هو بسبيله اجله ما يحتاج هو اليه في وجوده وحفظ وجوده
الا بقدر الذي هو [illegible] كالعقول الفعالة ان يمكن الشيء مادة لما ان يعطيه ما فوق المحتاج
اليه كان يعطي الانسان العلم والفكر اذ ليس الانسان محتاج اليهما في وجوده وبقائه ولكن يقال الى الكمال الثاني كما يقال الاول منهما الكمال الاول
فليس الحكيم من علم كل شيء من ذاته [illegible] فهو بهذا المعنى حكيم [illegible] تعالى بانه فهو حكيم في علمه
وفعله فهو الحكيم المطلق [illegible] ما ذكره الشيخ [illegible] وهو يعنيه الحكمة التي هي افضل [illegible] الفلسفة
الاولى والحكمة التي افضل من سائر اقسام الحكمة علما وعملا [illegible] اما الاول فلانها تحصر بالبحث عن [illegible] المتعلق بالمادة
[illegible] الاحد الحق رب العالمين [illegible] الصفات مثل [illegible] والعلة والمعلول والجزء
والكل [illegible] الامور التي هي في الظهور كالنور [illegible] الشيخ [illegible] ولكن في بعض
الحكمة بهذه العبارة والقسم النظري هو الذي الغاية فيه حصول الاعتقاد اليقيني بحال الموجودات التي لا يتعلق وجودها بفعل الانسان
ويكون المقصود انما هو حصول رأي فقط مثل علم التوحيد وعلم الهيئة والقسم العملي هو الذي ليس الغاية فيه حصول الاعتقاد اليقيني بالموجودات
فقط وانما يكون المقصود فيه حصول صحة رأي في امر يحصل بكسب الانسان ليكتسب ما هو الخير فلا يكون المقصود حصول رأي فقط بل حصول رأي
لاجل عمل فغاية النظري هو الحق وغاية العملي هو الخير قوله [illegible] العلم الالهي [illegible] الشيخ [illegible]
في الطبيعيات من ان الحكمة النظرية لها اقسام ما يتعلق بامور غير مادية اصلا كالواجب الحق والعقول ونحوها [illegible] المطلق
[illegible] المادة [illegible] العلم الاعلى والفلسفة الاولى وموضوعه اعم الاشياء وهو الموجود المطلق
ويبحث عن اعراضه الذاتية [illegible] قال ومنها ما يصح ان يخالط المادة مثل العلية والوحدة اقول [illegible]
ان موضوع علم الحساب لما كان هو العدد [illegible] العقل الصرف [illegible] ومن هنا [illegible]
مفارق الهندسة بان موضوعه يصح ان يقع في الخارج لا في مادة وموضوع الهندسة هو المقدار لا يقع في الخارج الا في جسم [illegible]
الا في جسم [illegible] ان شاء الله تعالى فانتظر قال ولكن ليس المبحوث عنه في هذا
العلم حالها التي لها في المادة بل حال الوجود الذي لها اقول [illegible] الحكماء [illegible] المبحوث عنه [illegible] والموضوع [illegible]
اقول ان هذا الاضطراب [illegible] فان المبحوث عنه اذا كان وجود الحركة في موضوعها كان البحث عن وجودها في المادة
او موضوع الحركة [illegible] المادة [illegible]
الاضطراب [illegible] البحث عن ذلك الخصوص الوجود بما هو وجود [illegible] ما ذكره الشيخ [illegible] في العدد والمقدار وكيفية وجودها من
البين ان المراد [illegible] وجودها [illegible] الموضوع ولكن [illegible] ذلك الخصوص الوجود غير مبحوث عنه
[illegible] ولكن [illegible] من الشيخ ههنا [illegible] بالمادة فقط
اذ هذا الاضطراب [illegible] والاعتراض ولذلك قال الشيخ في [illegible] الشفا

امور من مقاربة العضا في بيان الغرض من هذا المنطق فان ذكر بيانا تقليلا بان نعين تارة اخرى فنقول انه قال في فصل
في التنبيه على العلوم والميزان في اثناء غرض يشعر بان ثواني المعقولات تحصل في الاعيان باعتبار كونها موجودة بانها انها
فان يحصل فيها باعتبار كونها وسيلة الى اكتساب المجهولات من المعلومات بهذه العبارة واذا اردنا ان يتكمل الاشياء فيعلمها فيحتاج
الى ان يحصلها في التصور فيعرض لها ضرورة الا ان يحصلها في التصور يعرض لها ضرورة الاحوال التي في التصور فيحتاج ضرورة الى ان يعرف الاحوال
التي لها في التصور وخصوصا وغرضنا ان نتوصل بالفكر الى تحصيل ولان هذا النظر ليس نظرا في الامور من حيث هي موجودة احد نحوي الوجودين
المذكورين بل من حيث هي تنفع في ادراك احوال ذينك الوجودين فمن تكون الفلسفة عنده تبحث والبحث عن الاشياء من حيث هي موجودة
ومنقسمة الى الوجودين المذكورين فلا يكون هذا العلم عنده جزءا من الفلسفة ومن حيث هو نافع في ذلك فيكون عنده آلة في الفلسفة
ومن يكون الفلسفة عنده تتناول كل بحث نظري ومن كل وجه يكون هذا العلم ايضا عنده جزءا من الفلسفة وآلة لسائر اجزاء الفلسفة
وسيرد عليك هذا شرحا فيما بعد انتهى وكان الاحتياج مع هذا الكلام الى تفصيل الاستنباط لما اشرنا اليه ولكن يمكن ان ما ذكره الشيخ
باعتنائه بقوله والمشاجرات التي تجري في هذه المسألة فهي من الباطل ومن الفضول الباطل فلان التناقض بين القولين على كل واحد
منها يجعل الفلسفة معنى آخر واما من الفضول فلان الشغل بامثال هذه الاشياء ليس مما يجدي شيئا وهذا النوع من النظر هو المسمى علم المنطق
وهو النظر في هذه الامور المذكورة من حيث يتادى الى اعلام المجهول وما يعرض لها من حيث هي كذلك لا غير انتهى وهذا كما ترى حيث ان
ما يرد على ما وقع هنا بقوله والمشاجرات التي الخ من مشاجرات لفظية حقيقتها اذا حققت يليق المراد وبالجملة ان تحقيق هذا المقام
يرجع الى تحقيق حقيقة معنى الفلسفة وماهيته بحسب الحقيقة حتى يظهر ان الاحوال المبحوث عنها في المنطق هي من الحكمة ام لا ولكن
بالذات او بحسب الاعتبار ولكن نفي الكلام في كون البحث في كل من القولين فضولا وما استدل عليه بقوله فلان الشغل بامثال هذه
الاشياء ليس مما يجدي شيئا الخ فلا يجدي كثيرا او الظاهر ان هذا النوع من التنازع والتشاجر يوجب كون الشغل بامثال هذه الاشياء
غير مجد لما يصح ان يقع فيه النزاع ويوجب ما لا يصح ما ذكره الشيخ في فن البرهان في فصل الحد لا يصح ابقاء القسمة والاستقراء
بنية الصلاة واما ان هذه الالة جعلها كالة وكذا قيل ان يتنازع فيه ويختصم ومن البين الظاهر ان هذا يرجع وان كان على سبيل الا
الى تحقيق الموضوع كيف والعلوم تختلف باختلاف الموضوع ذاتا واعتبارا وحيثية وبالجملة ان مثل هذا من المباحث العظيم في الفنا
كما يظهر مما ذكره الشيخ في بعض مواضع منها ما في فصل اختلاف العلوم واشتراكها في فن البرهان بقوله فصل في تقرير هذا يظهر لك
مثل هذا البحث والمشاجرات التي تجري في هذه المسألة ليس من الفضول بل ما يعتد به سيما انه ذكر بعد بعض فصول برهانه فصلا في
معاونة ذكر اختلاف العلوم واشتراكها في المبادي وذكر ايضا في هذا الفن الذي نحن بصدد شرح هذه العبارة منه الذي يحتاج ان يكون
هذا العلم انه العشرين شاذان يقال انه علم قبل الطبيعة لان الامور المبحوث عنها في هذا العلم هي بالذات او بالعموم قبل الطبيعة ولكن لقائل
ان يقول ان الامور الرياضية المحضة التي يبحث في الحساب والهندسة هي ايضا قبل الطبيعة وخصوصا العدد الخ نعود الى الرأس فنقول ان ما هو
احق المراد الذي نحن بصدد اثباته ولكن المراد الاخير الذي نحن بصدده مراد من كون مثل هذه المشاجرات ليس من الفضول ما وقع من
الشيخ في مدة فصول سيما في الفصل الثاني من المقالة الاولى من الفن الرابع من الجملة الاولى في كتاب القياس من جملة كتاب الشفاء
منها قوله في اول الفصل فقد كان سلف لك الوقوف على موضوع المنطق وبيان الغلط كيف يقع فيه ويلحق الى ذلك ان المنطق كيف يكون جزءا
منها وكيف يكون آلة وان لا تناقض بين من جعله جزءا وبين من جعله آلة فانا اذا اخذنا موضوع المنطق من حيث هو امر الموجودات وكانت
الفلسفة واقعة على ما هو علم بالموجودات كيف كانت كان المنطق جزءا من الفلسفة معرفة احوال الموجودات سواء اكانت طبيعية ام عرفية



يكشف بها المجهول وبعين فيه فمن حيث هذه الحال امر ثابت لبعض الموجودات او عارض ذلك له ولم يعتبر اياه فهو نظر في الوجود ثبت
هو موجود بحال فهو علم ما من العلوم ولكن لما عرض ثانيا ان كانت هذه المعرفة من امر هذا الموجود يعين في معرفة امور اخرى فيكون هذه
المعرفة التي هي بعينها معرفة ما له معرفة اخرى لاجل الغرض فيها معينها في معرفة اخرى فليكون تلك المعرفة هو كونه الة لكون المنطق جزءا
فكونه امر من كونه الة وليس هو جزءا من الشيء الذي هو اله فانه ليس جزءا لما هو اله وهي العلوم التي كال المنطق وتعرف بعبارة اخرى
من العلم المطلق الذي يحيط بهذه العلوم كلها وكونه منطقا هو من حيث هو اله فيحمل عليه ايضا معنى اعم من الة كما ان الانسان
هو انسان فلا يحمل عليه الحيوان ويقال انه حي وليس امرا لكونه جزءا او كونه اله امرا متعينين متباينين حتى لا يلاقي بعضهما
بعضا اعني الاجزاء فان كل ما هو اله العلوم كما فيه جزء من العلم المطلق وليس بعكس فكونهما متباينين فيحصل كان ماتى الفاضل
المتاخرين في تصوره من اين ان المنطق اولى ليس جزءا هو آلة ما يمكن ان يقال فيه انتهى وهو يدل على الذي اوضحناه اولا وكذا على ان الا
ما ليس يكون من مثل هذه المشاجرات في تلك المسألة يمكن ان يرجع الى كون البحث فيها من الفضول فقول من المتاخرين سواء من كان
عنده ان المنطق جزء من الفلسفة او العلم او من لم يكن عنده جزءا ومن البين الظاهر ان في هذه المشاجرة فوائد جليلة وفوائد جمة
فكيف يكون من اجحاف فضوليته ثم قال متصلا بما نقلنا منه فان اوجب موجب ان الفلسفة تتناول العلم بالوجود كل ما هو علم بالوجود او خصيصا
بالموجود في وجوده انه يروم الموجودات الا من حيث تعين في كل علوم اخرى كما انه يجعل المنطق الا جزءا من الكلية كالعلف المستقضي
انتهى ومن الظاهر من هذه العبارة ان هذا الموجب القائل لا يرتضي الشيخ به ولا يلحق بعضهم الحجيان بمثل هذا في كثير مواضع
مواضع من كتابه هذا بحسب الاشارة اليه اولا لا يطلب ومع ذلك ان من المتاخرين سيما المحقق الشريف قد غفلوا عن هذا وحكموا
بان من ترك لفظ الاعيان من تعريف الحكمة جعل المنطق منها مطلقا ولم يطلعوا ذلك ولم يتنبهوا فيه حق التنبيه على ما فصلنا
قال في حواشيه على المطالع بهذه العبارة ان من حذف لفظ الاعيان عن تعريفها وقال الحكمة علم باحث عن احوال الموجودات
جعل المنطق من اقسام الحكمة النظرية الى العشرة عالا يكون وجوده بقدرتنا واختيارنا ثم قال في كلام الاخير في شأن التدقيق لهذا
القول الخ حاصل ما حمله على قوله ان الشيخ قال في اول منطق كتاب الاشارات ان يعهد اليك في هذه الاشارات والتنبيهات
جملا من الحكمة ان احسنت العناية تسهل عليك عرضها وتفصيلها مبتدئا من علم المنطق ومتحققا منه في علم الطبيعة ان الاشارات
ان المنطق عنده جزء من الحكمة بقرينة انه جعل اول نوع من فن المنطق من هذا الكتاب ووصل الى اول الطبيعيات قال بهذه الشارات الا
ومن البين من هذه العبارة خروج المنطق عن هذه الشارات الحكمة ثم ان الفاضل الرباني العلامة الدواني قد تصدى لتوضيح مرادهما
الشريف المحقق بقوله وحينئذ كلا الاعيان في قوله ان يعهد اليك الاصول وجملا من الحكمة والشارح سند ما ان المذكور فيه كلها من الحكمة فانك
وافقت هذا الكتاب في الفقه ليبنا ان يصل الى جميع مقاصد ذلك العلم وانما كان بعض مقاصده الكلام مثل القول في التعلق
كتابا في الكلام والفقه انتهى ولا يخفى انه ما ذكره في الاشارات لا يدل على هذا المراد حيث لا عمال الثلاثة لاعمال الحيوان كون المنطق
ما يكون ذكره على سبيل التدبير والاسباب وفي المادة المعينين جعل مثل هذا الشيء مع خروجه عن الفن الذي صنفوا فيه من الامور التي
ذكروا التوسيع عليه بما اوضحنا اليه انها ما يدل على ان المنطق ليس من الحكمة حيث اتفق منه في ذلك الكتاب انه الحكمة والحاصل ان ما
ذكره في اول الطبيعيات هذا الكتاب ما تقدم من الاشارات الى تلك الاصول والحكمة حيث لا يتوهم كون المنطق من الحكمة حيث قال بهذه الاشارات
الى الاصول وتنبيهات على جمل يستبصر بها الخ ومن البين من هذه الاشارة ان تلك الاصول هذه الجمل من الحكمة الطبيعية والالهية
جملها هو هذا النمط الذي يعرف المنطق فيكون ما لها مما ليس منها على ما لا يخفى ثم ان الوصل الذي الباس عرفا من ذلك ان يكون

كلام الحكماء وكل ذلك شرط ان لا يكون هناك مانع [illegible] من جملة [illegible] وقد علمت [illegible] من كثير مما [illegible] اول ابحاث
الكتاب الذي [illegible] في فصل في تحصيل موضوع هذا العلم [illegible] ان العلم الطبيعي لم يكن البحث فيه من جهة ان الجسم موجودا
وجوهرا [illegible] من جهة ما هو موضوع للحركة والسكون [illegible] بعض علوم اخرى [illegible] قال [illegible] العبارة والعلم المنطقي [illegible]
فقد كان موضوعه المعاني المعقولة الثانية التي تستند الى المعاني الاولى من جهة كيفية ما يتوصل بها من معلوم الى مجهول لا من جهة
ما هي معقولة ولكن ما وقع منه في اوائل هذا الكتاب [illegible] العبارة واما الذي يستحق ان يسمى هذا العلم [illegible]
[illegible] قبل الطبيعة لان الامور المبحوث عنها في هذا العلم هي بالذات [illegible] قبل الطبيعة [illegible] ما وقع منه في اول
هذا الكتاب في فصل في التنبيه على العلوم والميزان [illegible] العبارة فقوله ان الغرض في الحكمة ان يوقف على حقائق الاشياء كلها على
ما يمكن ان يقف عليه الانسان [illegible] الاشياء الموجودة اما اشياء موجودة في الاعيان ليس وجودها باختيارنا وفعلنا ومعرفة الامور
التي من القسم الاول تسمى حكمة نظرية ولكن ما وقع منه بعد تقسيم العلوم حيث قال فالقسم الاول من العلوم هو العلم الطبيعي والقسم
الثاني هو العلم الرياضي المحض [illegible] والقسم الثالث
هو العلم الالهي ثم قال [illegible] الموجودات في الطبع على هذه الاقسام الثلاثة فالعلوم الفلسفية النظرية هي هذه [illegible] على ان
الحكمة منحصرة في هذه الاقسام ومن البين الظاهر منها ان المنطق ليس شيئا منها ومن ذلك ما وقع عنه عقيب ذلك [illegible]
في الفلسفة النظرية معرفة الحق والغاية في الفلسفة العملية معرفة الخير ومن ذلك ما قاله في البرهان [illegible] الموجودات
[illegible] في الفلسفة وفيه كلام عرفت جوابه ومن ذلك ما ذكره في كتاب الحيوان [illegible] على بعض الاطباء [illegible]
[illegible] في المنطق والفلسفة
[illegible] قال [illegible]
اقول [illegible] من هذه العبارة انه من مبادي التصورية [illegible] الشيخ بانه من مباديه [illegible]
جسما طبيعيا [illegible] العلم الطبيعي [illegible] الفصول وان كانت من مسائل هذا العلم
[illegible] من مبادي العلم الطبيعي [illegible] ومن ههنا لاح ان المراد من المبادي
الواقعة ههنا ما يشمل المبادي التصورية والتصديقية [illegible] من الاسباب الاربعة قال وهذا العلم يشارك الجدل والسوفسطائي
اقول [illegible] ان الجدل والسفسطة [illegible] في مسائل هذا العلم وحاصل [illegible] في العلوم الجزئية
وصاحب هذا العلم [illegible] الفرق بين العلوم [illegible]
[illegible] الشيخ في [illegible] مسائل الجدل [illegible] هذا العلم ولا [illegible] في الموضوع
وجهة البحث وجهة المخالفة [illegible] من مسائل هذا العلم لا يكون بعضها مسائل العلوم الجزئية [illegible]
من حيث [illegible] العلوم الجزئية اشارة الى هذا [illegible]
[illegible]
[illegible] هذا العلم للعلوم الجزئية [illegible] في هذا العلم [illegible]
على [illegible] صريح في خلاف المراد ولا يخفى
عليك [illegible] والعلم المسمى بالكلام [illegible] هذا العلم [illegible] انتهى

والخفي

ولا يخفى ان [illegible] في الفرق بين العلوم [illegible] في هذا [illegible] الفرق
بين الجدل والمشاركة [illegible] المنطق [illegible] البرهان من هذا الكتاب حيث
قال [illegible] الجدل والسوفسطائية [illegible] في عوارض كل موضوع [illegible]
الموجود والفلسفة [illegible] من العلوم الجزئية [illegible] العلوم الجزئية [illegible] على كل موضوع كلاما
[illegible] وهو يدل على وجه المشاركة والمخالفة [illegible] وذلك لانها
[illegible] هذا العلم في
[illegible] من العلوم الجزئية دون هذا العلم [illegible]
[illegible] من الشيخ [illegible] من جهة المبدأ ان
الفلسفة الاولى انما [illegible] من المقدمات البرهانية اليقينية واما الجدل [illegible] من المقدمات الذائعة المشهورة في الحقيقة
واما السوفسطائية [illegible] من المقدمات الشبيهة بالذائعة والمشهورة واليقينية من غير ان يكون كذلك في الحقيقة
[illegible] الشيخ
[illegible] في هذا العلم [illegible] الجدل والسوفسطائي
[illegible]
[illegible]
[illegible] الفلسفة [illegible]
[illegible] من العلوم الجزئية دون هذا العلم [illegible]
[illegible]
[illegible] من المقدمات الشبيهة بالذائعة واليقينية من غير ان يكون كذلك في الحقيقة
[illegible]
السوفسطائي [illegible] هذا الفصل [illegible]
[illegible] كتاب السوفسطائي [illegible] من الناس [illegible]
[illegible] الناس [illegible]
[illegible] الحكمة [illegible]
[illegible] الحكمة حقيقة والفلسفة [illegible]
الفلسفة [illegible]
[illegible] الفلسفة [illegible]
[illegible] ان الفلسفة [illegible]
[illegible] الحكمة [illegible]
[illegible] من المقدمات الشبيهة بالمشهورات [illegible]

السوفسطائي والشاغب بازاء الجدلي والسوفسطائي بازاء الحكيم وقد اشار الشيخ في الاشارات الى اصطلاح اخر بقوله فان كان الشبيه
بالواجب [illegible] استعمال [illegible] صاحبها سوفسطائيا وان كان بالمشهورات سمي صاحبها مشاغبا [illegible] وقد يعبر عن السوفسطائي
وفي قوله [illegible] ما يبحث [illegible] الشارح بل لا [illegible] انما يكون من جهة البحث عن تلك المسائل الالهية ولكن يجوز هذا
الفن من حيث ان موضوعه هو الموجود بما هو موجود لا انه يتكلم في كل شيء بل انه يتكلم فيه باعتبار كون موضوعه اعم من كل شيء و
[illegible] بان له موضوعا ذلك الموضوع واحد عام [illegible] بان كل شيء موضوعه ويتكلم فيه من الامور المشتركة فلا يلزم
ح ان يكون هذا الفن هو [illegible] المشاركة في البحث عن جميع المسائل وذلك لاختلاف الموضوع فيهما واما الاشتراك
[illegible] فيقع منه في فن البرهان بقوله واما المشتركة في المسائل فهي ان يكون المطلوب فيهما جميعا محمولا الموضوع واحد والاخلا
مشتركة وهذا ايضا لا يمكن الا ان يكون مع اشتراك العلمين في الموضوع فاذا اشتركا [illegible] الاصلية التي العلوم على الوجه القسم
الثالث وهو الشركة في الموضوع على وجه من الوجوه المذكورة وهي ثلثة اما ان يكون احد الموضوعين [illegible] الطب والعلم
الطبيعي والهندسة والمخروطات وسائر ما اشبه ذلك واما ان يكون ذات الموضوع فيهما واحدا لكن اخذ باعتبارين مختلفين
باعتبار موضوعا لهذا [illegible] موضوع لذلك كالاجسام السماوية والعالم موضوع لعلم الهيئة والعلم الطبيعي ومن [illegible]
عن هذا اجوا [illegible] المخالفة بينه وبينها باعتبار الموضوع وان قطعنا النظر عن انهما يبحثان عن مسائل العلوم الجزئية دون هذا
العلم بل انما يكون ذلك للاشعار باختلاف الموضوع فيها او قد تحصل من هذا ان ذينك العلمين [illegible] هذا العلم في انهما يبحثان عن
جميع مسائل الجدل [illegible] الا انهما يبحثان عنها [illegible] وان الاعتبار في ذلك مختلف حيث ان الجمهور المعتبر في موضوع
هذا العلم من حيث انه موضوعه هو الموجود بما هو موجود وهو امر واحد وذلك بخلاف ما عليه الجمهور المعتبر في موضوعهما حيث
ان ذلك ليس من جهة انه امر واحد عام بل من حيث انه امور متعددة لو قطعنا النظر عن كون هذين العلمين يبحثان عن العلوم الجزئية
دون هذا العلم فانه يصيبا المخالفة بينه وبينهما ولعل مراد الشيخ من هذه العبارة الدالة على هذا ما وقع عن الشيخ من البحث عن العلوم
الجزئية فيهما دون هذا العلم للاشعار باعتبار اختلاف الموضوع وتعينه لا مطلقا ومن هيهنا ظهر ان انطباق ما قاله بعض الحكماء
وما ذكره صاحب الجدل عليه يحتاج الى تكلف فليتدبر فيه فانه يليق به [illegible] الوري حقائق الاشياء واعين [illegible] والزيغ
والخطا والخلل ووجدنا العلم والعمل [illegible] كله [illegible] يجوز ان يكون المراد منها ان المراد الباحث في الفلسفة الاولى
او نحو العلم والعمل المركب من ذلك وصل الحب [illegible] هو العلم والتشبه به تعالى ولكن نحو الامور اوسطها قال والمنفعة هنا
العلم فيجب ان يكون قد وقعت في العلوم التي قبل هذا الخ اقول ذكر فيه ان الحكما كتب بعض المعاصرين بخط في حاشية نسخة من
نسخ الكتاب انه ما سبق في علوم اورده قبل هذا ما اشار اليه ثم سيقول بعد هذا الخير ما تشوقه الكل ولعله المراد في ذكره الشيخ
فظن انه سبق ويحتمل ان يكون كتابه هذا الفصل بعد سائر الفصول بحسب انه ذكره في العلوم السابقة لكن هذا مناف لقوله
لانها امور مثلها يثلها القطع [illegible] ثم قال والعجب من هذا الفاضل العدل كيف اتكل على شهادة النفي من غير حصر وتفحص
وتصفح وجميع ما اشار اليه من غير موضع على انه لا شيء في عبارته على ان هذا مذكور في كتاب قبل هذا و [illegible] من سوق كلامه في مراد الشيخ
وما قاله في العلوم المتقدمة قريبة [illegible] وما افاده في الخير سابقا واما الذي تشوقه الكل وفي هذا من الاجمال
ما لا يخفى ولا باس بكشف قناع الاجمال عن جمال المقال في الحال [illegible] اوضحنا في رياض الرضوان ثم ما قاله في
الخير يقصد به معنيان احدهما المنافي بحيث فيه تفصيل ولوضوحه لا يحتاج الى التفصيل وتفصيله بالفارسية بهتر ونيك

اضافي بطلبها او ينظر الى بعض ما نسبته اليه فلا يبعد ان يعني هنا بما يشكل به هذا المعنى ويتوضح ان خير كل شيء بهذا الوجه انما هو
الى اللائق بوجوده المحصل كما له كل شيء بالطباع نازع الى كماله وبهذا يظهر سر العشق الساري في جميع الذراري وظاهر ان كمال كل شيء
يكمله ويقرره موجودا كاملا لما انه اللائق بحاله ثم قال ولا يخفى ان هذا انما يأتي بوجوده ذاته وحصول كمالاته وصفاته وما لا ذاته وقياسا
كل وجود خير له وجوده وحصول ما يقتضيه كماله وذلك وجوده الدون الشيء من الاكمال يعرف ويرى ان ما يشوقه الكل بالكل الشوق
جبلي الى مفيض كل وجود وكل كمال وجود هو الواجب الحق كان الكل مشتاقا اليه طالبا لما يليق بها من كمال فهو الخير المطلق
الذي يشوقه الكل ويعين خيرات جزئية هي خصوصيات مخصوصة بالعناصر والطبيعيات ونوابعها من الكمالات ويعين خيرات في تلك
الخيرات النسبية فيكون شرورا نسبية ما يعرض والخلاف الخير المطلق على الواجب المطلق لا ما قيد وجهات احدها انه ليس شر اصلا
وثانيها انه خير كل خير مخصص ببعض فان سئل سائل ان العدم قد يتشوق اليه كزوال المرض او رفع الم قلنا ان الاشتياق بالذات الى
مقابلات تلك المعدومات من الاكمالات بحصول السلامة والصحة واللذات متى قال قائل كثيرا ما يكون الشوق الى امور نقصا
شر الا انها راجعة الى الملذات الجسمانية قلنا انها لما اشتاق اليه الاتصير خيرا وشرا بالغير الشائق الاخيل بالمقصود
امر [illegible] ان اراد بالخير غير مثل القوة الشهوانية لما مالت اليه كان خيرا وشرا للعاقل لا تنساه [illegible]
منه وحيث كان المقصود تكميلها كان شرا نظرا الى ما عرض لا يخفى انه يمكن بالوجه توجيه المشهور من الحكماء حيث قالوا الوجود خير محض
والعدم شر بعينه بغير ما عن حال تعبر يحل بوجه النفع ظاهرا انه معروف من التقابل بمقابل الخير والنفع وهو الشر والضر الاول
فالاول فالثاني الثاني وبعد ظهور هذا نقول ما حاصله انه حصل ان هذا العلم نافع في سعادة الاخرة لوجهين اولهما النفس فانه طريق
سعادة اخروية وثانيهما انه نافع في تحصيل سائر العلوم الناقصة وتكميلها النفس ولا يخفى على اهل النهى انما ذكره بعض الحكماء من التخصيص
وتصحيح وجعيا الشارح اليه في غير موضع فهو صحيح صادق من تلك المواضع ما في الفن الثاني سيأتي في المقالة السابعة من المنطق منها
منها ما ذكره في الفصل الاول من هذه المقالة بهذه العبارة انه يقال للشيء عدم لذا ويشار الى حال ما للمادة في كونها خالية عن الشيء الذي
عليها او الشيء الذي له حصول وجودي سواء كان قابلها ما خالف لذلك الشيء الوجودي او لم يكن مثل عدم السواد فيما من شأنه ان يسود سواء
كان هناك بياض مخالف السواد في موضوعه او لم يكن بل اشفاف ثم قال والاخر العدم الذي يعتبر شرطا ان يزول المعنى الوجودي ولا
يخلفه شيء كالسكون ثم قال ويقال عدم بشرط فقدان الشيء الذي من شأنه ان يكون لسائر الموضوعات ومنها ما ذكره في الفصل الثاني
لهذا الفصل ومنها ما ذكره في الفصل الثالث بقوله الشر على الاطلاق من حيث هو شر مطلق انه ضد الخير على الاطلاق وكل واحد من جزئيات
الى الشريات [illegible] من التفاصيل ولما اورده بعض الحكماء على بعض الاجلاء من انكاره على تلك الشهادة فيه وعليه بلا اصرار ولعل
هذه منافية لاحتوائه مثلها لما لا يخفى عليه انه منافية وما اورده على الشيخ الرئيس من ان ما ذكره سابقا ولاحقا لا يخلو من
اجمال بانه فيما اتكل على دعوى فيما ادعاه من الثبوت على شهادة مشهورة تشهد على عدمه فالعجب من هذا الشيخ حيث اتكل فيما ادعاه من الاجمال على
شهادة شاهد واحد مع وجود شهود تشهد على خلافه وذلك حيث قال والذي يستفاد مما افاده في الخير سابقا ولاحقا ما في تفصيله
ومن هيهنا لاح انه ليس ما تفحص ولا تصفح ما قاله الشيخ سابقا ولا ما من الشهود على تفصيل الخير سيما ما سيذكره في هذا الفن الذي
بصدد شرحه واما الواقعون في شبهات العقول والاوهام الباطلة فكانما المنحرفون يتوهمون انها فوق ما يذكرون وانما يسلبون
انفسهم ما ليس بما ظهرت لهم وصفاتها وانهم انكروا شيئا من مكان بعيد واولئك هم الخاسرون وبالجملة ان ما ادعاه من كون
الشيخ في هذا المدعى سالك منهج الاجمال فهو مجرد دعوى يدل على نقيضه ما وقع من الشيخ في هذا الكتاب من الشهود والفقه

مبان الحكماء فهو ... ومن ذلك ما يقول الآن ان واجب الوجود بما انه هو خير محض والخير بالجملة هو ما يتشوقه كل شيء وما يتشوقه
هو الوجود او كمال الوجود والعدم من حيث هو عدم لا يتشوق بل من حيث يتبعه وجود او كمال الوجود فيكون المتشوق بالحقيقة الوجود
فالوجود خير محض وكمال محض والخير بالجملة ما يتشوقه كل شيء في حده ويتم به وجوده والشر لا ذات له بل هو اما عدم جوهر او عدم صلاح
لحال الجوهر فالوجود خيرية وكمال الوجود خيرية الوجود والوجود الذي لا يقارنه عدم لا عدم جوهر ولا عدم شيء للجوهر بل هو
دائما بالفعل فهو خير محض والممكن الوجود بذاته ليس خيرا محضا لان ذاته بذاته لا يجب له الوجود بذاته فذاته تحتمل العدم وما احتمل

[illegible]

الى الانبياء ... [illegible]

[illegible]

يقبل العلم اليقين ... [illegible] ... في النظريات والعمليات ...

الملل والشرائع الالهية قال الرئيس في العيون ... الاشارة الى اقسام الحكمة النظرية ... [illegible]

[illegible]

الاطلاق ... [illegible]

[illegible]

حيث نقصد بحث تقتضي الدليل الشرعي المجتهد الى الظنية استصحاب التسليم بكون استصحاب التسليم من حيث نقصد بطلوبنا ومن حيث [illegible]
على هذا الدليل الظني مخصوص بمطلوب ما يدل انا العقد علم بالاحكام من هذه الحيثية الاخيرة لا غير فانه هو في جنس العلم اليقيني بالعمل
المضاعف وانما الظن في طريقه والمقدمات الظنية من مباديه فهذا امر قد سبيل الحق وبعرافيه في معنى قولهم ظنية الطريق لا ينافي قطعية
الحكم الذي [illegible] بعبارات الشريعة [illegible] عن هذه العبارة من الصحة الاصوليين [illegible] جميع [illegible] الاصول [illegible]
هذا [illegible] فنقول ان ما وقع من الشيخ ههنا [illegible] الا القصد الا [illegible] اشارة الى [illegible]
كان ذلك [illegible] من حيث العلم [illegible] من حيث العمل [illegible] ما وقع عنه في خطبة هذا الكتاب [illegible] الفلسفة النظرية
انما الغاية فيها تكميل النفس بان تعلم فقط والفلسفة العملية انما الغاية فيها تكميل النفس بان تعلم ما يعمل فقط فالنظرية غايتها اعتقاد رأي
ليس بعمل والعملية غايتها معرفة رأي هو في امر عملي [illegible] من الاشكال [illegible] فيكون المراد من العلوم
كلها الحكمة النظرية والعملية [illegible] ما وقع عنه في فصل [illegible] هذا الفصل [illegible] كمال [illegible] الانسان من جهة ما هو انسان [illegible]
على المستقيم في موضع [illegible] الحق لا لاجل نفسه والخير لاجل العمل به [illegible] الالهي [illegible] كمال النفس [illegible] انما كان [illegible]
العلم او من حيث العمل فيكون ما ذكر من [illegible] جزئيا او كليا انما من القوانين [illegible] كم [illegible] كيفية [illegible]
العمل [illegible] وتلك العملية او [illegible] كل مظنون [illegible] العلم [illegible] الغاية [illegible] الصور
العقلية [illegible] الخير الصادق ان كل مظنون يجب [illegible] المراد من العلوم كل العلوم [illegible]
[illegible] الجزئيات [illegible] الفلسفة العملية [illegible] من الوحي الالهي
وان كانت [illegible] جميع العلوم [illegible] النحو والصرف
[illegible] الاوصياء [illegible] صلوات الله وسلامه عليه [illegible]
من جهة ما هو انسان [illegible] السعادة الاخروية [illegible] على من
[illegible] من الشيخ [illegible] الناس [illegible]
النافعة [illegible] المقبول عندهم [illegible] النافع [illegible] المقبول عندهم [illegible]
من جهة [illegible] وكان [illegible] المقبولات
[illegible] العوام [illegible] وقعت [illegible] لكان الاشتغال [illegible]
[illegible] الطريق العقلي [illegible] الامور التي هي انفع [illegible]
[illegible] واثبات المعاد [illegible] عليهم [illegible]
من [illegible] ان اكثر القوى [illegible] الواجب [illegible] الى
اشتغال [illegible] القياسات [illegible] اقسام المنطق فقط كما قال بعضهم [illegible]
كثيرة [illegible] الكلام [illegible] في الكتاب [illegible] اخوان الصفا [illegible] الفلسفة [illegible]
الفلسفة [illegible] الربوبية واعتقاد الوحدانية [illegible] بالشرايع [illegible] الاخلاق الحميدة
وتنزيه النفس عن [illegible] والفواحش [illegible] العدل [illegible] الانصاف [illegible]
[illegible] الاعلام في [illegible] حيث قال ان البحث عن المعاد الجسماني

من الكلام وعن المعاد الروحاني من الحكمة فلو استعمل كل منهما في الآخر لكان [illegible] ومعنى كا ترى فان موضوع الكلام لما كان هو المعلوم من
حيث موافقته لقانون الاسلام وموضوع الحكمة هو الموجود المطلق من حيث وجوده [illegible] ان يكون مسئلة واحدة منهما [illegible]
[illegible] الموضوع وذلك [illegible] الموجود واجب الوجود [illegible] بعض المعلوم [illegible] الاول
مسائل الحكمة [illegible] من الكلام [illegible] اثبات المعاد الجسماني الموجود المطلق والمعلوم [illegible] بالمعاد
[illegible] اثبات المادة والصورة [illegible] الموجود المطلق من مسائل الحكمة [illegible]
كون المعاد الروحاني من مسائل الحكمة [illegible] على الموجود [illegible] من مسائل الكلام [illegible] العلوم [illegible]
بقانون الاسلام [illegible] القرآن والحديث [illegible] صلوات الله عليهم اجمعين [illegible] مسائل الحكمة [illegible]
[illegible] من مسائلها [illegible] الفرق بين المعاد الجسماني والروحاني [illegible] الاول من الاحوال
[illegible] في الكلام والآخر في الحكمة [illegible] [illegible] الكل [illegible]
الموضوع من كونه هو الموجود او المعلوم من حيث [illegible] القانون [illegible] في العلم الطبيعي [illegible]
[illegible] القوى [illegible] الفلك [illegible]
[illegible] المعاد الجسماني [illegible] من طريق شرعي [illegible]
[illegible] من سبيل [illegible] العلم [illegible] من الشيخ [illegible] ثارات
[illegible] العقاب [illegible]
[illegible] الوجه المشهور [illegible]
[illegible] العقل [illegible]
من هذا الكتاب [illegible] الضروري [illegible] المنطق [illegible]
[illegible] الاشارات [illegible]
[illegible] النفس [illegible] الاسباب [illegible]
[illegible] العقاب [illegible] الاحوال [illegible]
[illegible] من خارج [illegible]
[illegible] من خارج [illegible] الاسباب [illegible]
[illegible] التخويف [illegible]
[illegible] التصديق [illegible]
[illegible]
[illegible] المعاد الجسماني [illegible]
[illegible] من الشيخ [illegible]
[illegible] الكلام [illegible] الجسماني [illegible] الروحاني [illegible]
[illegible] المعاد من هذا الفن [illegible]

منقول من الشرع ولا سبيل الى اثباته الا من طريق الشريعة وتصديق خبر النبي وهو الذي للبدن عند البعث الخ الا ان [illegible]
هنا من دلائل [illegible] بعون الله وحسن توفيقه على انا لو قطعنا النظر عن هذا الفصل الى القضايا الثلاثة من الوحي [illegible]
ومن الظاهر ما وقع [illegible] في البرهان من هذا الكتاب هو هذا وذلك حيث قال في بيان الفلسفة الاولى انا [illegible]
البرهانية اليقينية [illegible] والظاهر من العطف المغايرة فلا يكون [illegible] القضايا اليقينية [illegible]
المشهورات [illegible] على ان الشيخ قد نص عليه في بعض رسائله [illegible] وذلك حيث قال ان العلم الالهي قسمان احدهما
الاصول وقد ذكرناها والمعتبر فيه العلم البرهاني اليقيني [illegible] بالبرهان اليقيني العقلي
وثانيهما الفروع [illegible] من ذلك معرفة كيفية الوحي والجواهر الروحانية التي تؤدي
الوحي وان الوحي كيف يتأدى [illegible]
الطبيعي [illegible] الروح الامين والروح
[illegible]

والنبوة والالائي الارضية التي يتلقى الانسان [illegible]

[illegible]

التدرج من مبادئ المحسوسات فيها الى المعقولات وفي بيان الشيخ هذا المسلك فيها الى قوله واول من يرى هذا
العلم ان يتقدم على العلوم كلها الا انه من جهات اخر ولعل الشيخ نظر الى ذلك الوجه الذي اشار اليه في متن الكتاب ذكره في العيون بهذه
العبارة الفصل الثامن في الالهيات وفيه مسائل المسألة الاولى في اثبات واجب الوجود والدليل عليه ان هذا العالم الجسماني ممكن
بحسب مجموعه وبحسب كل واحد من اجزائه وكل ممكن فلا بد له من موثر فكل جسم فله موثر ثم ذلك الموثر ان كان ممكنا كان الكلام فيه كما
في الاول فلو ذهبت [illegible] وهو باطل والدور ايضا باطل بالدليل الذي ذكرناه في بيان ان كل معلول [illegible] في الطبع [illegible] فلا بد
فيه من الانتهاء الى الواجب الوجود وهو المطلوب ثم ذكر وقد علمت ان كل جسم منقسم بالمقدار او بالمعنى او بالقوة فوجوده بغيره
يعني كل جسم فهو مركب ولا شيء من واجب الوجود بمركب فلا شيء من الجسم بواجب الوجود اما ان كل جسم فهو مركب فيدل عليه من
وجوه الاول انه مركب بحسب المقدار فانا بينا في مسئلة نفي الجوهر الفرد ان كل جسم فهو قابل للقسمة الى غير النهاية [illegible]
الا وهو منقسم ومركب الثاني انا بينا في مسئلة الهيولى والصورة ان كل جسم فانه مركب من الهيولى والصورة والثالث ان
كل جسم ففيه قوى توجب الوضع الخاص والموضع الخاص والشكل الخاص والكيف الخاص فكل جسم ففيه تركيب قوى ثم
ذكر فكل جسم وكل مادة جسم وكل صورة جسم فوجوده بغيره [illegible] فهو ممكن بذاته فيجب بغيره [illegible] ان المبدأ الاول ليس
بجسم ولا في جسم انتهى ولا يخفى ان اثباته بهذين المسلكين انما يتوقف على مبادئ ثابتة في الطبيعيات فيكون متأخرا عنها
هذا الاعتبار [illegible] ومن ههنا لاح [illegible] الفاضل الرازي في شرحه للاشارات على ما
[illegible] الشيخ لما اثبت الاول وصفاته بالاستدلال على الطبيعيات [illegible] متقدما في كتابه بهذين الوجهين العلم الالهي
[illegible] لا يكون مجموع الجسم ممكنا وكذا اثبات كونه منقسما بالمقدار او بالمعنى او بالقوة يكون من المسائل الالهية بناء على انها
من الوجود لا من الطبيعيات وما ذكره الفاضل الرازي من ان اثبات الاول وصفاته لا يبتني على الطبيعيات [illegible] على هذا ثم
ان ما قاله الشيخ من ان هذا العالم الجسماني ممكن في الدليل الاول [illegible] قوله فهو ممكن بذاته في الدليل الثاني اشارة الى ان الامكان
علة الحاجة الى العلة لا الحدوث او الامكان بشرطه او شطره كما سلكه المتكلمون حيث استدلوا [illegible] الجوهرية والعرضية
على وجوده بان قالوا الجسم حادث لتركبه وكل حادث فله محدث فان كان هذا المحدث حادثا كان له محدث آخر [illegible]
المرتبة الى شيء من المراتب لزم الدور [illegible] الى غير النهاية لزم التسلسل وهما باطلان فوجب الانتهاء الى محدث قديم
لا محدث له ولا نعني بالواجب الا هذا ومن ههنا لاح ان ما ذهب اليه المتكلمون لا يباين ما ذهب اليه الحكماء الالهيون الا انهم
لا يزعمون ان علة احتياج الممكن الى العلة انما هو الحدوث او الامكان بشرط الحدوث او شطره [illegible] في دليلهم على حدوث بعض
من الموجودات [illegible] بان قالوا ان بعض الموجود حادث لا بد ان يكون له محدث فلو انحصر الموجود فيه
لزم الدور او التسلسل وان لم [illegible] فلم يكن الثاني موجودا لزم الدور او التسلسل [illegible]
هناك موجود ما فان كان القديم فهو المطلوب وان كان حادثا فلو لم ينته الى القديم لزم الدور او التسلسل وهما باطلان ولا فرق
بين هذه الطريقة وطريقة الشيخ وغيره من الحكماء الا انهم يأخذون في الدليل الامكان [illegible]
[illegible] اثبتوا وجوده تعالى [illegible] بلوازم وجوده تعالى على [illegible] صفاته الثبوتية والسلبية [illegible]
المتكلمون فهم بعد ذلك يستدلون على صفاته بافعاله [illegible] كما لا يخفى على من تتبع الكتب الحكمية والكلامية [illegible]
الاشارات كما ستقف عليه [illegible] اللهم اهدنا [illegible]

من ان ابحاث الهيولى [illegible] الاشارة الى [illegible] قال وشرح في كتاب البرهان اقول لعل مراده بما وقع منه في عدة مواضع من فصول
البرهان من ذلك في فصل [illegible] انه لا يستقيم [illegible] اقامة البراهين في العلوم على مباديها بقول ومبادئ العلم الاعلى [illegible]
بينة بنفسها او بعضها موضوعة من علوم جزئية [illegible]
[illegible] البرهان المعطي اللمي
العلم الاعلى للاسفل بان يعطي الاعلى الاسفل مقدمات توضع مبادئ البرهان وبقوله [illegible] العلم الاعلى مبادئ اللم من العلم الاسفل
[illegible] ان لا يكون تلك المبادئ [illegible] في العلم الاعلى ويكون [illegible] من العلم الاعلى [illegible]
[illegible]
[illegible] المبادئ [illegible] العلم [illegible]
[illegible] المبادئ المأخوذة من العلم الاعلى
[illegible] من مبادئ من العلم الاعلى [illegible] المبادئ [illegible] بالحس او بالتجربة يكون هو مبادئ [illegible]
مسائل من العلم الجزئي [illegible] من العلم الاعلى [illegible] العلم الجزئي [illegible] المسائل من العلم الاعلى [illegible]
[illegible] في العلم الاعلى [illegible] على المبادئ البينة بنفسها [illegible]
[illegible] الاجوبة الثلث المذكورة التي اشار اليها الشيخ بقوله [illegible]
[illegible]
[illegible] من العلم [illegible] العلم غير مستقل
[illegible] في العلم الاسفل [illegible] لا يخفى على [illegible]
[illegible] العلم الاعلى مبادئ اللم من العلم الاسفل [illegible] في العلم الاسفل [illegible]
[illegible] المبادئ في العلم الاسفل [illegible] المبادئ البينة بالتجربة [illegible]
[illegible] الشيخ بقوله [illegible] من المنطق [illegible]
[illegible] في العلم اليقيني [illegible] ما ذكره الشيخ في الفصل الثاني من المقالة الاولى من الفن [illegible]
[illegible] كتاب القياس [illegible] مطالب [illegible] بين المنطق وبين صناعة اخرى [illegible]
[illegible] الوضع في المنطق [illegible] في قياسات عليه [illegible] المنطق [illegible]
[illegible]
العلم الطبيعي [illegible] وكان العلم بذوات المبادئ [illegible] العلم [illegible]
[illegible] على تعليم البرهان [illegible] تفصيل البرهان [illegible]
[illegible] الشيخ في [illegible] كتاب البرهان
[illegible] في البراهين [illegible]
البرهان [illegible] في هذا الكتاب
[illegible] من القياسات التي في هذا الكتاب [illegible]



مطلوباً من مقدمات صادقة بالقوة من حيث هي مبادئ تحصل لنا في الاعتقاد والاثبات اعتبار بين في أمرين القنون الخارجة عن البرهان
والقيام الصانع القياسي الكثير من هذا الكتاب يشتمل على بيان البرهان المطلق الواقع على ما يعطي اليقين بالان فقط
وعلى ما يعطي مع الان اللم فيكون العارض القريب الذي ليس بعد لا يجعل القياس خارجاً من الجهة الذي في كتاب البرهان ولا يوجب الا
يكون يقين ولكن مقصود القول من يقول ان ما لا يعرف علته لا يكون به يقين فانه يوجب ان لا يكون اليقين بالباري جل ذكره الا بالبرهان
[illegible]

[illegible]

وحيث انتهى ما اورده في هذا الفصل ايراداً توقف جوابه على تقريره في المقالة الثامنة [illegible] القول فيها وهو من الفصل الخامس منها
[illegible] من توحيد الواجب الثامن في الحق والصدق والذب عن اول الاوائل وهو ثمانية فصول فصل في ابطال [illegible]
[illegible] مسائلها اساساً له [illegible] الاشكال من وجوه منها ان الذي اورده في [illegible] وهي الاول والثاني والثالث والرابع
[illegible] من مسائل هذا العلم ومباحثه بل هي من مقدماته دون مطالبه ومنها ان [illegible] بعض مسائل العلم [illegible]
اورده في الخامس والسادس والسابع اشبه المسائل [illegible] ومنها ان الثامن [illegible]
من المقدمات كان الاولى به [illegible] فيكون المقدمات في طرف والمسائل في آخر ولكن [illegible] الشبهات [illegible] العلم
الاولى فقط [illegible] من المقدمات [illegible] ما يناسب ايراده [illegible] الشبهة الاولى [illegible]
الجمع بين المقدمات والمسائل في [illegible] المقدمات [illegible]
[illegible] المقدمات واما الفصل الثامن فلا يبعد ان يكون الغرض منه اثبات ان الواجب حق وكذا [illegible]
[illegible] الغرض منه ابطال [illegible] اثبات الوجود [illegible] هو الموضوع ليكون من المقدمات
دون المسائل قال حال الوجوب في الوجود اي الوجود الضروري وشرائطه وحال الامكان وحقيقته وهو بعينه النظر في القوة والفعل
اقول لا يخفى على الفاحص عن سياق هذا الكلام [illegible] ان المراد من الضرورة والامكان هو الوجوب بشرط الوجود [illegible]
الامكان هيهنا [illegible] يكون بمعنى القوة قال الشيخ في النجاة [illegible] ممكن الوجود ما هو في القوة [illegible]
الوجود وقد فصل ذلك في المنطق هذا كلامه بعد ما ذكر ان الواجب الوجود هو الموجود الذي [illegible] غير موجود [illegible]
الممكن الوجود هو الذي [illegible] غير موجود [illegible] فالواجب الوجود هو الضروري الوجود والممكن الوجود هو
الذي لا ضرورة فيه [illegible] في وجوده ولا في عدمه وهذا هو الذي يعنيه في هذا الموضع ممكن الوجود [illegible] في هذا الموضع
اشارة الى الواجب بالذات والممكن بالذات [illegible] في المقالة الثامنة من الالهيات من كتاب النجاة [illegible] ما ذكره
في هذا الفصل من الشفاء [illegible] ضروري الوجود والممكن الوجود [illegible] في المنطق [illegible] هذا
المنقول [illegible] الى المنطق [illegible] قبل هذه المقالة [illegible] فصل في القوة والفعل [illegible]
من حيث [illegible] القوة الانفعالية [illegible] الفاعل فهو القوة الفعلية [illegible] والمراد من الامكان القوة
الفعلية وتفصيله كما قاله في المنطق [illegible] في هذا الفصل [illegible]
[illegible] في القضايا [illegible] في فن المنطق [illegible] ثم ههنا شيء آخر وهو ان القوة اسم اخص من الممكن الذي
[illegible] فان الشيء الذي في القوة شرطه ان يكون معدوماً واما الممكن الذي ليس بضروري فهو الذي ليس دائماً وجوده ولا دائماً عدمه [illegible]
[illegible] موجوداً او غير موجود ثم قال فالامكان مشترك في الاسم اذ كان يقع على الشيء الذي [illegible] وعلى الذي يقوى على
[illegible] الاول يقع على الفعل والآخر على القوة والذي بالفعل يشترك فيه الازليات والمتغيرات والآخر يخص المتغيرات
فاذا تقرر هذا فنقول ان الشيخ اراد من ضروري الوجود المعنى الاول وهو الضرورة بالشرط واراد من الامكان ههنا المعنى الثاني
وهو معنى القوة [illegible] الفاعل لا القابل حتى يكون القوة بمعنى الاستعداد ثم ان الضروري الوجود ما يقابل القوة بالقياس الى
الفاعل لا الوجوب الذاتي الذي يقابل الامكان بالذات [illegible] الشيخ في هذا الفصل المنقول بقوله [illegible]
انا قلنا ان المراد من الامكان القوة نظراً الى الفاعل لا القابل [illegible] بقوله هنا ان كانت القوة فاعلية واما

ان كانت

ان كانت القوة استعدادية فلا يتعين لها [illegible] احد الامرين بل لا يعقل [illegible] معاً وليست الاخرى التي هي جهة الفاعل [illegible]
مقابل [illegible] للفعل مع ذلك [illegible] الفاعل [illegible] فيكون الامكان مشتركاً [illegible]
هذا [illegible] اراد من ضروري الوجود ضرورته بالشرط وبالامكان قوة الفاعل على الفعل الذي [illegible] الالهيات كتاب النجاة ان
الامكان الحقيقي هو الكائن في حال العدم [illegible] الامكان [illegible]
بالضروري الوجود [illegible] الضروري العدم [illegible] الامكان [illegible] موجوداً كان واجباً ان يكون
موجوداً ما دام موجوداً [illegible] متى كان معدوماً كان واجباً ان يكون معدوماً ما دام معدوماً [illegible] في الواجب بذاته [illegible] في المنطق [illegible]
[illegible] في هذا البحث من الشفاء [illegible] في المنطق من ان الامكان بمعنى القوة الفاعلية مع عدم الفعل
لا القوة الاستعدادية [illegible] الامكان الذي يقابل الضروري الوجود [illegible] الامكان الذاتي
والضروري الوجود [illegible] الامكان الاستعدادي [illegible] الفاعل [illegible] الضرورة والامكان [illegible]
بالذات [illegible] ضرورة الوجود والعدم عن الذات [illegible] الاعتبارات العقلية وان كانت متعلقة بالذوات الخارجية والوجود [illegible]
ثم ان من [illegible]
[illegible] الاعتبارات [illegible] ان يكون النظر [illegible]
الضروري هو النظر في الفعل [illegible] النظر في الامكان هو النظر في القوة [illegible] ان الامكان [illegible]
[illegible] الضرورة الذاتية [illegible] الوجود [illegible] عن الذات ضرورة [illegible] بالامكان [illegible]
[illegible] بالامكان الذاتي [illegible] الاستعدادية [illegible] وجودها الخارجي الذي [illegible]
الاستعدادي [illegible] الامكان [illegible] الفرق بين الامكان الذاتي [illegible] والاستعدادي [illegible]
[illegible] ان يكون [illegible] الالهيات [illegible] الوجود هو امكان القياس
[illegible]
[illegible] قال الشيخ في فصل القوة والفعل من ان امكان الوجود [illegible]
هو ما هو بالاضافة الى ما هو امكان وجوده [illegible] امكان الوجود [illegible] موضوع [illegible] امكان الوجود
الوجود [illegible] الوجود الذي [illegible] وجود الشيء [illegible]
[illegible] النظر [illegible] النظر في الضرورة بالذات [illegible]
الفعل الذي يقابل القوة وعلى الضرورة والامكان على معناها الاعم [illegible] في هذا [illegible]
العام [illegible] ولا يكون [illegible] الامكان بهذا المعنى مقابلاً للوجوب [illegible]
[illegible] الامكان القابل للوجوب على الاستعدادي والوجوب [illegible]
[illegible] ليكون النظر فيها هو النظر في القوة والفعل [illegible] من كتاب الاشارات [illegible]
حيث قال فيها ان الاشياء الحادثة [illegible] او مركبات [illegible] وامكانات هذه الاشياء
[illegible] القوة فيقال لهذا الوجود [illegible] في القوة [illegible]
من القوة الى الفعل وانما [illegible] اسم الامكان عليها [illegible] الوجودات الممكنة في انفسها [illegible]

والعدم بالقياس الى وجودها انما يحتاج الى المراد من تجردها عنها [illegible] نظرا الى ذاتها وان كانت موجودة بحسب الواقع فيشمل الامكان
الذاتي المعروف الذي لا يجامع وجوبها [illegible] والامكان الوقوعي ايضا فلذا قال الشيخ وغيره من الحكماء [illegible] ان المعلول في نفسه
ان يكون ليس وله عن علته ان يكون ايس فكل [illegible] بعد ليس بعدية بالذات انتهى [illegible] في تقرير [illegible]
[illegible] ان المراد من كون النظر في الوجوب هو النظر في الفعل كون النظر في الاخص هو النظر في الاعم على انه [illegible] وذلك
يحكي النظر في الامكان والقوة وهذا كما ترى ما ذكره الشيخ في [illegible] من منطق هذا الكتاب حيث قال بعد ذكر معاني الامكان ثم
ههنا شيء آخر وهو ان القوة اسم اخص من الممكن الذي عرف في ذكر معاني الشيء الذي في القوة شرطه ان يكون معدوما والممكن الذي ليس
بضروري هو الذي ليس له بالوجوب ولا دائما عدمه فلا يبعد ان يكون موجودا في الحال وغير موجود ثم قال فالامكان مشترك في الاسم
اذ كان يقال على الذي [illegible] وعلى الذي [illegible] الا ان يقال على الفعل والاعم على القوة والقوة بالفعل [illegible]
والمتغيرات [illegible] بالمتغيرات [illegible] انه ليس [illegible] الاول [illegible]
يقال عليه هو ان يقال عليه [illegible] او الابيض يقال على الانسان ليس بمعنى [illegible]
[illegible] في المتغيرات [illegible] من حيث هو متغير وليس يصدق على الواجب انتهى ولا يخفى [illegible] عدم جواز [illegible]
العبارة [illegible] ان الامكان اعم من القوة لما ذكره الشيخ في اول هذا الفصل وذلك حيث قال ان
القوة اسم اخص من الممكن الذي عرف في ذكره ان الشيء الذي في القوة شرطه ان يكون معدوما انتهى ولا يخفى ان [illegible]
[illegible] ما قال الشيخ في منطق هذا الكتاب في آخر الفصل الرابع في [illegible]
[illegible] الا ان يقال [illegible] كانت امور موجودة [illegible]
فيكون النظر في الامكان [illegible] وذلك [illegible] الامكان الذاتي [illegible]
[illegible] النظر في الضرورة [illegible] هو النظر في الفعل [illegible] يكون النظر في الفعل من حيث [illegible]
[illegible] الضرورة الذاتية [illegible] الضرورة [illegible] الفعلية والوجود [illegible]
[illegible] الوجود الى [illegible] الجسم التعليمي [illegible]
[illegible] الجسم التعليمي [illegible]
قال ولان الواحد مساوق للوجود اقول وذلك لان كل ما يصح ان يقال له انه موجود يصح ان يقال له انه واحد حتى ان الكثير مع [illegible]
[illegible] وذلك حيث قال فان الكل صورة [illegible]
[illegible] في الاجزاء [illegible]
فانه اذا اجتمع حصل [illegible] العشرة واما الاشكال بان الكثير من حيث هو كثير موجود مع انه [illegible] واحد فلا يخفى [illegible]
ان الكثير من حيث هو كثير ليس الا كثيرا [illegible] نظرا الى الوجود [illegible]
[illegible] المساوقة [illegible] الاول والامام الرازي الثاني والحق هو الاول [illegible]
في المباحث المشرقية [illegible] كان الوجود اعم الامور [illegible]
[illegible] ثم ذكرنا بعد ذلك ما يقابله وهو العدم ثم ذكرنا بعد ذلك [illegible] الوجود [illegible]
والكثرة [illegible] وقد ذكرنا ما اقتضاه نظر الشيخ من تلك المساوقة حيث [illegible] الكثير

من حيث هو كثير [illegible] واحد [illegible] موجود [illegible] الكثير من حيث هو كثير ليس الا كثيرا ولكن يصح ان يقال اوصف الكثير
بانه كثير وجود ذهني [illegible] النظر عنه فهو [illegible] في الواقع فيكون موجودا فيه وان لم يكن موجودا فيها [illegible]
[illegible] ومع ذلك ليس واحدا [illegible] الوجود عن الوحدة فيكون هو اعم منها [illegible] الا ان يقال ان
[illegible] الكثير [illegible] ان يكون كثيرا يصح ان يكون موجودا ولا يصح ان يكون واحدا [illegible] الوجود
عليه ولم يصدق عليه الوحدة من تلك الحيثية فيكون اعم منها [illegible] ان يكون المراد من المساوقة التي ذكرها
الشيخ [illegible] المساواة بحسب الواقع ونفس الامر [illegible] كان الوجود [illegible] من بعض انحاء الواقع [illegible]
[illegible] بين المساوقة الواقعية النفس الامرية وبين الاعمية في بعض الملاحظات الواقعية قال [illegible] على الوجود
[illegible] الاولى [illegible] على الغرض اقول [illegible] قولك [illegible] على [illegible] الا [illegible]
على ان مفهومات هذه المعاني هي الاوليات [illegible] على معنى الوجود [illegible]
من حيث الاسم والعلامة [illegible] هو الاعم الاول [illegible]
[illegible] على [illegible] الى [illegible]
[illegible] الغرض كما في [illegible] الشيخ [illegible] في هذا الفصل امران احدهما [illegible] على معنى الوجود [illegible] الاسم والعلامة
[illegible] العلامة [illegible] من العلامة والاسم وثانيهما التنبيه على
[illegible] الغرض [illegible] الى كون البحث عن الوجود والشيء واقسامهما من حيث [illegible] والعلامة [illegible] على الغرض
من [illegible] من الاقسام والحاصل ان الظاهر من الابحاث [illegible] في هذا الفصل ان الوجود الذي هو موضوع هذا العلم
[illegible] التصور بل هو اعرف المعارف [illegible] على انه [illegible] وانه معلوم قبل الشروع في العلم [illegible]
[illegible] الى [illegible] معاني الوجود والشيء [illegible] وتحصيل معناهما [illegible]
[illegible] التنبيه على [illegible] عند العقل من جهة [illegible] بالبال [illegible] كلفظ الوجود وغيره [illegible]
[illegible] بالبال [illegible] ان يكون [illegible] الظاهر [illegible] ما قال الشيخ على
[illegible] موضوعا [illegible] على الغرض [illegible]
موضوع هذا العلم [illegible] من [illegible] على ما في الغرض منه
[illegible] ان الموجود [illegible] ان يجعل موضوعا لهذا العلم والمراد من تلك الاقسام الواجب والممكن [illegible] فيكون
[illegible] الواحد واما [illegible] في الممكن [illegible] واما اقسامها [illegible] الاولية [illegible] المعقولات العشر
التي بمنزلة الانواع لها [illegible] الاشارة الى [illegible]
على الوجود [illegible] الاحتياج [illegible] الغرض [illegible] اشار اليها في الفصول [illegible]
التي [illegible] في تحصيل الموضوع وانه [illegible] المطالب [illegible] في هذا الفصل [illegible]
ان [illegible] التصورية والتصديقية [illegible] العلم الاول [illegible] الاول [illegible] والثاني [illegible] الذي [illegible]
[illegible] كان اخص من الاول [illegible] الكثير [illegible] في هذا المطلب [illegible] التصور [illegible]
بالمعنى الاول [illegible] يكتسب [illegible] على المنطق [illegible] على هذا التقدير [illegible]

فيه بيان الواقع إلى التوضيح كلامه ثم نذكر ما يرد عليه فنقول الماوقع عنه بقوله لعله اراد بالدلالة الإشارة إلى وجه ضعف البديهة
ان لا يكون المراد من الإفادة التنبيه عليه او الدليل الدال عليه فعلى الأول يكون بديهيا وعلى الثاني نظريا وان كان تصور معنى العام
بديهيا كما يظهر من قوله فلم يرد بإيراد لفظ دال على الوجود فانه بديهي ثم الشق الأول يوافق ما عليه الحكيم الطوسي قدس سره القدوسي
من ان تصور الوجود بديهي وكذلك الحكم بانه بديهي وعلى الثاني يوافق ما عليه الإمام الرازي حيث ذهب إلى ان تصوره بديهي
وان كان الحكم ببداهته كسبيا ثم الأنسب حمل كون المراد من الدلالة التنبيه وإخطار البال بحسب الاسم والعلامة لا مطلقا على
ما وجهنا آنفا واندفع ذلك الإيراد ولما كون المراد من الدلالة هو العلامة [illegible] في كلامه كما سبق ثم ان ما ذكره عبارات الحكماء
[illegible]

[illegible]

بان الاصح ان يكون الفصل في بابه [illegible]

[illegible]

فهو ممتنع

فهو ممتنع والواجب يحمل عليه هذا الامكان واما ان نعني بها سلب الضرورة في العدم والوجود جميعا على ما هو موضوع بحسب العقل العامي
حتى يكون الشيء يصدق عليه الامكان الاول في نفسه [illegible] جميعا حتى يكون ممكنا ان يكون وممكنا ان لا يكون اي غير ممتنع ان يكون وغير ممتنع ان لا
يكون [illegible] الامكان بالمعنى الاول يصدق في جانبيه جميعا خص الخاص باسم الامكان وصار الواجب لا يدخل فيه وصارت الاشياء بحسبه
اما ممكنة واما واجبة واما ممتنعة وكان بحسب المفهوم الاول اما ممكنة واما ممتنعة فيكون غير الممكن بحسب هذا المفهوم اي الثاني الخاصي
[illegible] بالضرورة فيكون الواجب ليس ممكنا بهذا المعنى [illegible] التصريحات [illegible] الحكيم الطوسي حيث ذكر في شرح
الاشارات في توضيح قوله الامكان وضع اولا بازاء سلب الامتناع فالممكن بذلك المعنى يكون واقعا على الواجب وعلى ما ليس بواجب ولا ممتنع

[illegible]

عن هذا التعريف الوجه الثاني وهو ان اسم ما هو كالجنس لما هو كالنوع [illegible] وهو صريح في المدعى ولهذا صرح به الفاضل الرازي في كتاب المحاكمات

للاشارات في تقرير الوجه الثاني الذي ذكره شارحو [illegible] من الاشارات الى القصر [illegible] من الشيخ وذلك حيث قال

لان [illegible] ضرورة العدم [illegible] ضرورة احد الجانبين فان ضرورة العدم هو الامتناع والامتناع لا يكون في جانب الوجود لكن يكون

في جانب السلب فالامكان [illegible] سلب ضرورة العدم اي سلب الامتناع ان اعتبر في جانب الوجود [illegible]

العدم [illegible] ولا يخفى عليك ذهول [illegible] الشيخ في امثال هذا الكلام [illegible] التوجيه الذي سلكه هذا

التحرير [illegible] كلام الشيخ بالمرضي به واما الشريف المحقق [illegible] التوجيه

[illegible] من وجهين [illegible] قال لا يخفى ان ضرورة العدم [illegible] الوجود فقط لا مطلق الامتناع [illegible]

الوجود وامتناع العدم [illegible] المطلق المندرج تحت المقيد [illegible] ظاهر [illegible] ضرورة العدم

مطلق الامتناع [illegible] على الواجب [illegible] ضرورة العدم [illegible]

[illegible]

للانسان فيهون الخاصة عنا معناه ولا يقال ان تعريف دوري من حيث ان معرفة الانسان موقوفة عليه لانه [illegible]
واقول الحاصل لما اقول من الحاصل اما اولا فلان الشرح يكون المعرف حقيقة هو اللفظ دون المعنى لم يكن التعريف تعريفا للمعنى والا [illegible]
لم يتصور الا ان اللفظ واما ثانيا فلانا لا نسلم ان معنى الخبر من حيث هو مدلول لفظ الخبر موقوف على معرفة الصدق والكذب في
التعريف الاول ايضا بحث ومناقشة واما ثالثا فلان مثاله وتمثيله غير مطابق والموافق لتعريف اللفظ كلام [illegible] ثم اقول في
كلام المحقق ابحاث منها ان المعرف يجب ان يكون قبل التعريف معلوما بوجه لا بكنهه [illegible] الاشتباه والالتباس وثانيها
ان ما ذكره بقوله وثاني القولين [illegible] ان التصديقات مبادي اولية [illegible] الا غيرها ويكون التصديق [illegible]
ولما تخطر بالبال بواسطة اللفظ الدال عليها او بغيرها لم يمكن تحصيل العلم بما يتوقف على تلك المبادي [illegible]
بالاخطار بالبال من قبيل افادة العلم بمجهول بل من قبيل التنبيه على مقصود الغافل وقد يكون هذا التنبيه بامور هي اخفى من المنبه عليه
باعتبار نفسها مثل ان ينبه على ان الاشيا المساوية لشي واحد متساوية في الشكل الاول من الاصول لكون تلك المقدمة مستعملة فيه
وتلك الامور وان كانت اخفى باعتبار نفسها فهي اوضح باعتبار التنبيه عليها والالتفات اليها الا ان في التصورات مثل ذلك ويحصل
لا ولان المبادي الاولية تصورية كانت او تصديقية ان كان حصول العلم بها [illegible] العلم بما يتوقف عليها لكنه في بعض [illegible] النفس
الى ما يتوقف عليها وذلك وسيلة الى الالتفات على تلك المبادي وتذكرها والامور التي في التصديقات [illegible] في التصورات السابقة
على المجهول كقولك [illegible] الانسان [illegible] القولان وكان الثاني اخص من الاول [illegible] والظاهر
[illegible] كلام الشيخين [illegible] المثل [illegible] الرئيس [illegible] في الفصول
هذا كله ولا يخفى ان حاصل ما قاله ثانيا وثالثا [illegible] ان التعريف اللفظي وان كان الغرض منه احضار صورة مخزونة من بين الصور المخزونة
لا استحصالها ولكن المعنى مدلول عليها بهذا اللفظ بخصوصه او ان ذلك اللفظ بعينه يرجع معناه الى المطالب التصديقية لكونه في قوة
ان هذا المعنى موضوع لهذا اللفظ لكن الغرض [illegible] الخارج مما [illegible] المحقق [illegible] حيث قال المحقق ان
الصدق والكذب من الاعراض الذاتية للخبر فتعريفه بما [illegible] ومن البين ان التعريف الرسمي [illegible] تعريفا لفظيا
[illegible] اسمي او رسم حقيقي [illegible] كان الحد حد اسمي وحد حقيقي ثم ان ما ذكره المحقق بقوله واما
تفسير الاسم [illegible] من بين سائر الخ منطبق على ما ذكره الامام [illegible] تعريفا رسميا [illegible] المطلوب
لا من حيث كونه [illegible] اللفظ المخصوص [illegible] مطلبها وانما الطلب المحقق هنا اشارة الى [illegible] الامور الاتية
الشيخ من كونه في قوة التعريف الرسمي من حيث كونه مدلولا عليه بهذا اللفظ ومن رجوعه الى المطالب التصديقية لكن الحق ان ما يفهم
من سياق كلام المحقق [illegible] ما ذكره بقوله لان الشي الواضح بحسب ماهيته ربما يكون [illegible] على ان ما
لذات [illegible] المقصود [illegible] قال الرئيس في [illegible] وههنا [illegible] الاشكال الذي يرد عليه [illegible]
ان الحد [illegible] قبل التعريف الخ وذلك [illegible] التعريف اللفظي لا [illegible] هذا [illegible]
[illegible] لكن الظاهر الصريح من كلام المحقق [illegible] تعريفا حقيقيا لا
لفظيا [illegible] تفسير الاسم [illegible] التعريف الاسمي [illegible] التعريف [illegible]
[illegible] تفصيل الاسم الذي [illegible] مفهوم الاسم [illegible] بالذات [illegible] وما ذكره في شرح ما وقع [illegible] من كتاب
الاشارات من الاشارة الى المطالب [illegible] ماهية الشي [illegible] بحسب مفهوم الاسم المستعمل

بين العبارة ذات الشي حقيقته ولا يطلق على غير الموجود والمراد ان الطالب بالاول هو السائل بما هو ويجاب بما [illegible] في جواب ما هو
قد تقع الحدود الحقيقية في جوابه [illegible] بقيام الرسوم مقامها على وجه التوسع او عند الاضطرار والطالب بالثاني هو السائل عن
مفهوم الاسم كقولك ما الخلا وما العنقا [illegible] مفهوم الاسم [illegible] السؤال [illegible] السائل عن تفصيل ما دل عليه الاسم
اجمالا فان اجيب بجميع ما دخل في ذلك المفهوم بالذات ودل الاسم عليه بالمطابقة والتضمن كان الجواب حدا بحسب الاسم وان
اجيب بما يشتمل على شي خارج من المفهوم دال عليه بالالتزام على سبيل التجوز كان رسما بحسب الاسم هذا كلامه قلت اما اولا فلانه معارض لما وقع
منه في شرح الاشارة [illegible] القول في جواب ما هو من هذا الكتاب [illegible] الحد قد يكون بحسب الاسم ويجاب به
تفسير الاسم وقد يكون بحسب [illegible] الاسم ويجاب به عما هو الطالب لتفسير الاسم والحقيقة ويجاب به عما
طالب الحقيقة وربما يجاب عن واحد من الوضعين باعتبارين واما ثانيا فلان [illegible] المراد ما وقع منه [illegible] ان السؤال بذلك
[illegible] ان يكون [illegible] بحسب الظاهر المتبادر وان صح اطلاقه على ما وقع عنه بقوله تفسير الاسم فيما يكون طلبا لحد بحسب الاسم
ما ذكره بقوله [illegible] مفهوم الاسم الخ [illegible] لبيان ذلك [illegible] الاصطلاح ليدفع التعارض بين مقالتيه والتدافع بين
كلاميه [illegible] ظاهر اللفظ والعبارة [illegible] كلام الشارح المحقق [illegible] في الحال
مع [illegible] سائر العبارات [illegible] في توجيه ما وقع من الشيخ ثانيا بقوله
[illegible] الوجه الاول [illegible] الاول [illegible] في معناه
الاشتمال على الوجه الاول [illegible] في الوجه الثاني [illegible] الالتفات التي يجب تذكرها والالتفات اليها
ووقع منه [illegible] الكتاب [illegible] الميزان [illegible]
[illegible] الماء [illegible]
القوم [illegible] الفلسفة الحقيقية التي تسمى الحكمة [illegible] الفيلسوف المحقق هذا
المقام [illegible] ان الفيلسوف هو الحكيم والحكيم هو الذي يكون [illegible] واخلاقه [illegible]
واما الدرك [illegible] حقيقة [illegible] حقائق الاشيا وكيفية اجناسها وانواع تلك الاجناس وخواص تلك الانواع واحدا واحدا **قال**
[illegible] والوجود الخاص **اقول** انما قال ذلك تنبيها على ان الوجود يطلق اطلاقا اخر حقيقيا وهو الوجود المطلق بالمعنى المصدري [illegible]
[illegible] في الاعيان [illegible]
[illegible] بالوجود الخاص [illegible] في اطلاق الوجود الخاص ولذلك قال الشيخ [illegible] بالوجود
الخاص [illegible] هو الوجود الخاص [illegible]
الاطلاق [illegible] الوجود الاثباتي [illegible] هو الوجود المطلق بالمعنى المصدري
[illegible] الوجود [illegible] يكون هو الوجود المطلق بمعنى
[illegible] الوجود [illegible] ومنها العرض ومنها حقيقة
الشي وذاته والاول [illegible] الوجود العام وهو الاثباتي وثانيهما الوجود [illegible] الخارج والثاني في الذهن
وذكر [illegible] الحكما [illegible] على الوجود [illegible] من المتكلمين
واوردوا عليه [illegible]

الاعتبار المفهومين وهذا كما هو لا يحتاج الى دليل فرقا للدليل الوثيقي وسائر الحكماء اما ادعوا اما ادعوا الاولوية واما الزموا واضافوا
بان من الوصول المعنى فالمعنى هذا اصطلح ان يكون دليلا على كون الحقيقة مغايرة للوجود فضولا وهذا كما هو لا يحتاج الى دليل فهو دليل فلا افهم
جملته فاقربا الف الاخر حال ما حكم به الشارح المحقق للاشارات من كون الوجود بالمعنى العام عرضيا للوجودات الخاصة ثم بالغ في ان المراد
ليس نفس الماهيات بقوله لست اقول الماهيات القاصرة بل وجوداتها وهذا كما ترى ضرورة ان هناك ليس وراء الوجود المطلق وحصصه
الا نفس الماهية وليس البين انه من الامور العرضية للماهية لا الحصة التي هي عين ذاتيا ولا يلي الا عبارة عن الوجود المطلق مع اضافته
الى الماهية فيكون الوجود المطلق ذاتيا لا عرضيا وان كان كلاهما زائدين عليها عرضيين لها ثم نقول ان الظاهر كون مقصود الشيخ من بيان
الترادف بين الوجود والثبوت والحصول ومعنى بينها وبين الشيء وقوله حقيقة خاصة هي ماهيته يعني حقيقة ذات الشيء الموجود في
الخارج والمهية هو ذلك المأخوذ بما هو هو ومن هنا تكون متقدمة عما هو هو وان كانت موجودة من الذهن ضرورة ان الفرق بين اعتبار
ذات الوجود بما هي موجودة وبين عدم اعتبارها كذلك بين وعدم الاعتبار ليس اعتبار للعدم وقد علمت مرارا ان اعتبر الوجود الخارجي
فهو قوله ومعلوم ان حقيقة كل شيء الخ شروع في البحث عن كون الوجود مغايرا للمهية **قال** … الخ **اقول** وذلك الاخبار
المخصوص في موضوع الاول دون الخبر فيكون من قبيل حمل الشيء على نفسه كما يلوح مما ذكره بقوله الا ان يعني بالشيء الموجود وبالخبر الخ
الاخير ضرورة ان في هذه الصورة التعبير يحمل على ان الشيء غير الموجود فيكون المراد من الشيء الحقيقة فلا يرادف الوجود وان وصل الكلام بها
لما ذا اعتبر في الحقيقة مطلق الكينونة الخارجية كما يلوح بعد هذا ومن هنا الخ ان كون الوجود الخارجي معتبرا في الحقيقة خروج عن الادب
فان حمل الشيء على معناه الحقيقي يكون قولنا الحقيقة شيء بمنزلة قولنا الحقيقة حقيقة وحقيقة كل شيء اي حقيقته ومن البين الظاهر ان الاول
اقل فائدة من الاخير وقوله فالشيء يراد به هذا المعنى اشارة الى ان المراد من الشيء هو الحقيقة نفسها ولا يمكن ينفك عن الوجود سواء كان ذهنيا او خارجيا
ثم الظاهر من هذا على ما قال انه ان المعتبر في الحقيقة على المهية مطلق الوجود لا الخارجي بخصوصه كما ظنه اتباع الحكماء من المتأخرين وذلك بخلاف
امور المهية ثم ان المهية معروضة له ومع ذلك ذهب بعضهم الى انها لها وانه بحسب الحال ان الوجود من العوارض ومع ذلك يقدم على معروضه في
الخارج كما يلوح مما ذكره المحقق في شرحه للاشارات بقوله فان هاهنا امران معقولان احدهما الامر الصادر عن الاول والثاني هو الموضوع
لذلك الوجود وهو المسمى بالمهية من حيث الوجود تابعة لذلك الوجود لان المبدأ الاول لم يفعل شيئا الا الهوية … اصلا لكن من حيث العقل
يكون الوجود تابعا لها لكونه صفة لها هذا كلامه بعبارته وهو صريح في ان الوجود الذي هو العارض متقدم على المهية التي هي معروضة في الخارج
ثم ان السيد السند ايضا ذكر في بعض الحواشي تقدم الوجود على المعروض لكن الحق ان المهية متقدم على الوجود تقدما بالمهية ولا تقدم للوجود
عليها ضرورة ان حقيقته ليس الا الكون في الاعيان او الكون في الاذهان وهو عارض لها انما هو في الذهن وهو لا تجرد عن الوجود الا في
العقل الا ان تكون في العقل منفكة عن الوجود فان الكون في العقل ايضا وجود عقلي كما ان الكون في الخارج وجود خارجي الا ان العقل
من شانه ان يلاحظها وحدها من غير ملاحظة الوجود والعدم وعدم اعتبار الشيء ليس اعتبار العدم فلا يكون زائدة عليها في التصور المطلق
قال الامام المتصور في النفس فقط **اقول** يريد من العنوان ان الخبر لا يكون فيه اشارة الى ما هو الخارج من هذا العنوان وذلك بخلاف
غاية ما هو المعدوم في الاعيان الموجود عند الاذهان لكونه مشير الاشارة الى ما هو الخارج من هذا المفهوم بحسب هذا المفهوم وان كان
في الذهن ونظيره توجيه امر المهية بما هي هي من حيث كونه حاصلة وغير حاصلة مع قطع النظر عن الخصوصيات … الا ان
بما هي هي موجودة في الاذهان ضرورة ان تصورها هو نحو من وجودها فان الملاحظة في هذا التصور بحسب هذا التصور تكون موجودة و
قصر النظر على شرح هذا المقام فيجوز الاشارة اليها وان كانت خارجة من هذا التصور والملاحظة وليس المراد من الخارج هاهنا الا هذا

الخبر

المعنى ومن هاهنا اندفع ما يتوجه من قوله فاما ان يكون حصوله في النفس صورة تشير الى شيء خارج فكلا الخ من انه يلزم على هذا ان يكون
المعدوم في الخارج الموجود في الذهن موجودا في الخارج لكونه مشارا اليه لما في الذهن ووجه الدفع ظاهر لما عرفت ان المراد من الخارج
ما ذا فتقدم الاخبار عن المعدوم المطلق على الاطلاق ثابت باعتبار وغير ثابت باعتبار وصحة الحكم عليه باعتبار كونه متصورا ثابتا في الذهن
بعنوان وامتناع الحكم عليه باعتبار انه غير ثابت ذاته فقوله والمعدوم المطلق لا يخبر عنه قال عليه الحكماء على ذلك شبهة مشهورة في
ان الموضوع ان كان معدوما مطلقا امتنع الحكم عليه لكنه يحكم عليه بعدم الحكم عليه وان لم يكن معدوما مطلقا امتنع الحكم بانه لا يحكم عليه
والقوم حيث المتأخرون وحملها في تقرير الشبهة سواء الادعيا بالكلية شيء نقلناها في تعديل الميزان من ارادها يأمن الاحسان ثم اوردها
بعبارتها ثم اشار الى حل … مع تحقيق ولا تطول الكلام باعادتها وفقنا الله … الالهيات ولنحض لبيان المقاصد
قول من القاصرين في المرام كلام كان يتجه به ويدعي انه ما سبقه احد في ايراده وتقريره فلا باس باراده وابطال ما يرد عليه وتحقيقه قيل
قال الشيخ في الشفاء المعدوم المطلق لا يخبر عنه بالايجاب ويرد عليه ان الفرق بين الايجاب والسلب واشتراك الايجاب بها تحقق المعطى
المطلق انا الفرق بينهما في ان صدق الايجاب يستلزم كون الموضوع معدوما مطلقا بخلاف صدق السلب والكلام في نفس الاخبار
صادقا كان او كاذبا فلا فائدة في الفصل بينهما ثم قال ويمكن التفصي بان المراد بالاخبار هو التصديق والتصديق الايجابي على المعدوم
المطلق ظاهر استحالته لان صدق الايجاب وجود الموضوع ضرورة قلنا في ان ابتنها التصديق السلبي فلا نقول بجوازه بناء على
صدق السلب بانتفاء الموضوع فلذلك فرق بينهما ثم نقل عبارة الشيخ وقال المراد بوصف كالان قوله لصفة لانه حامل العدم وقيل
المحمول كانه عبر عن معنى الحمل بالاتصاف فان المحمول الغير المشتق كالمشتق يتنوع عنه … فيحكم بان صدق الحمل يستلزم ثبوت
ذلك المبدأ حتى انا اذا قلنا زيد انسان يتنوع عنه ثبوت الانسانية له لا يقال الانسان نفس زيد فلا يكون الانسانية ثابتة له لانا نقول الانسانية
نسبة بين زيد والانسان الذي هو نوعه والتشخص نسبة الى نوعه والنسبة ثابتة له ثم قال قال الشيخ فان ما لا يكون موجودا في نفسه
اراد بما لا يكون موجودا في نفسه ان ما يكون معدوما مطلقا في نفسه يستحيل ان يكون موجودا لغيره فان الوجود لشيء نسبة بينه
بين ذلك الشيء ويحقق النسبة بلا منتسبين محال فان مفهوم من عبارة الشيخ حيث قال ما يكون معدوما يستحيل ان يكون موجودا
لشيء ان المحمول الخارجي يستدعي وجود المحمول حقيقة في الخارج وليس في كلام الشيخ دلالة على ذلك اصلا اذ المقصود ان نسبة
الشيء الى المعدوم المطلق محال فلا يكون المعدوم المطلق مخبرا عنه ولا يلزم من ذلك ان يكون المحمول موجودا بالحقيقة في ظرف
اتصاف الموضوع بالمحمول وهو الخارج لا يعني ان الاتصاف موجود في الخارج بل يعني ان هذا الاتصاف متعلق بوجود الموضوع في
الخارج يعني ان الوجود الخارجي مناط صحة انتزاع المحمول فلا يلزم من صدقه وجود الاتصاف في الخارج ثم انا لا نريد وجود العرض يعني ان
ما هو مصحح نعت العرض وهو زيد موجود في الخارج والحاصل ان ثبوت الشيء لغيره يستلزم ثبوت ذلك الغير في ظرف الاتصاف
خارجيا بمعنى ان يكون الخارج ظرفا لنفس الاتصاف كان الوصف موجودا في الخارج ان يستلزم ثبوت الموصوف في ظرف الاتصاف في
ذلك الا ان معنى كون الخارج ظرفا لنفس الاتصاف من لواحق الوجود الخارجي للموصوف ولا يستلزم ذلك كون الوصف موجودا في
الخارج الا ان التناهي والانقطاع ونظائرهما ما لا يحصى تلحق الجسم بحسب وجوده في الخارج وليست موجودة فيه لكن يلزم ان يكون
وجودا في الخارج ولهذا لم يكن الاتصاف من لواحق الوجود الخارجي وقد فصلناه في مواضع من حواشي شرح التجريد الجديد …
المحمول متحدا مع الموضوع في الخارج فوجود احدهما في الخارج يستلزم وجود الاخر فيه لانا نقول هذا الكلام يتوجه اولا …
الى مبدأ المحمول ويعرف منه حال المحمول الا انا لا نكتفي بعد ان وجد في الخارج لم يكن مفهوم الاعمى موجودا فيه ثم يكون موجودا

لاتحاد مع زيد لا يقال اذا علمت فقط الاعمى زيد بمعنى الاعمى انسان كان المحمول موجودا بالذات والموضوع غير موجود بالذات
لانا نقول هذا الفرق بالقبيل ذات الموضوع الى العنوان فان الحكم وان تعلق بالعنوان اولا وبالذات لكنه يتعلق على الوارد في
القضية المتعارفة وهذا معنى ما اشتهر من ان المراد في القضية ذات الموضوع ومفهوم المحمول فالحاصل ان ذات الموضوع في القضية
الخارجية يجب وجودها بخلاف مفهوم المحمول ولا يشكل بالقضية الطبيعية لما فصلناه في حواشي شرح التجريد الجديد بهذا كله
بعبارته وفي بعض تعليقاته التي علقها الرسالة الى بعض الثقة واقول اولا ان ايراد الذي اورده اولا على كلام الشيخ غير
وارد وانما هو ايراد مبني على سوء فهم المراد فما اورده من الايراد مردود اما اولا فلانه ليس في العبارة شيء من الدلالة على صحة الحكم
بالسلب بل من فهم الكلام عرف الغرض والمرام وهو انه اشار اولا الى امتناع الاخبار بالايجاب ثم نبه على ان الذي يجوز من الاخبار
بالسلب ليس بالحقيقة اخبارا عن المعدوم المطلق على ما سيطلع على تحقيق حقيقته واما ثانيا فلانه لو سلم ان الامر على الوجه الذي
توهمه فحكمه بعدم الفرق بين المفهوم وبين ما صدق عليه عدم المسعود بان المخبر عنه هو الثاني بالحقيقة دون الاول بل هو اول
لان الموضوع قد يراد به الثاني وهو الفرد وهو المراد بالموضوع غالبا على ما اشتهر من ان الموضوع هو الافراد وقد يراد به ما هو الموضوع
في الذكر وهو العنوان وظاهر ان صحة الايجاب الذي مضمونه الاخبار عن ثبوت امر لفرد العنوان يستلزم ثبوت ذلك الفرد وصحة
السلب الذي هو اخبار بعدم ثبوت امر لفرد العنوان لا يستلزم ثبوت ذلك العنوان اذ مضمونه صحيح وذلك فلعله جعلا له الاخبار
عن الموضوع وجب انه العنوان وحيث سمع ان الموضوع عنونه توهم ان العنوان ثم قال فايراده مع على وهم مبني على سوء فهم المرام
وما اورده من النقض بعض المعاصرين ويرد عليه ما لا يمكن التقصي عنه ثم الذي اورده بعد نقل عبارة الشيخ حيث قال المراد بالوصف
الخ كلام بالمحل ليس فيه طائل بل ولا يرجع الى حاصل وفيه امور واهيات منها ان الذي اراده بالوصف لا يرمي احد من العقلاء فضلا
عن الفضلاء والعلماء والحكماء ومنها ان العبارة ظاهرة في لزوم ثبوت الثابت اليه ولعله نسب الوهم الى الاستاد قدس سره حيث
استدل بها عليه ومنها ان وجهه في التوجيه غير وجيه والموجه ومنها ان قوله ان المحمول الغير المشتق كالمشتق يتنوع متنبها فيه
وحكم الخ حكم بالمحل ليس فيه طائل وانما هو شغف بان الامر سلطان كما لا يخفى على من له وجدان وظاهر ان هذا ما لا يخطر ببال ورد
الذي سره في قوله انه يسقط ايراد سقط وقوله ومنها ان ملاحظة النسبة في كل حمل ممنوع وظاهر انه في حمل المشتق اذا صرح عنه بانه
امر لم يلاحظ فيه اشتقاق لا يلاحظ نسبة فاذا قيل زيد استاد وضده اوشبه لم يلاحظ في المحمول نسبة الى مبدأ الحمل ومنها ان دلالة
عبارة الشيخ على ثبوت الثابت مكابرة وقوله ان المقصود الخ لا يدل على عدم دلالة العبارة ومنها انه لو سلم ان المقصود هذا فلا نم
ان غيره غير مقصود ولم لا يجوز ان يكون لزوم وجود المحمول ايضا مقصودا على ما يدل عليه ظاهر العبارة ولا يبعد ان هذا الظاهر
من العبارة غير مقصود وليس المقصود الا ما لا يتم الا بتكلفات يمجها الطبع السليم فمقصوده من قوله المقصود لا يحصل الا بالكلفة
بالتكلف وهو غير صالح للاستدلال والاستدلال به ومنها ان الفرق بين ظرف النفس وظرف الوجود كلام دائر في السنة المحصلين من
الاخرين وهم فيه يتطلبون ولا يحصلون منه شيئا فهذا التحصيل حيث الاتحصيل افاد من التحصيل بالنفي ما حاصل ولا يفيد التحصيل
فان حاصل ما حصله بعد الاطناب الغير المستطاب ان معنى كون الخارج ظرفا للنفس الاتصاف ان الاتصاف من لوازم الوجود الخارجي
للموصوف ثم قال ولا يخفى انه ما حصل هنا شيئا اصلا ولم يرد على الاجمال والاهمال الاول زيادة فان السؤال والاستفسار في كيفية
الظروف وكيفية كون الخارج ظرفا للنفس اللاحق بعد وجوده وهو ان بحاله ومنها ان دعوى الاستلزام ذلك كون الوصف موجودا في
الخارج ممنوع وما استدل به من الدليل عليل فانا لا نم ان ان التناهي والانقطاع ثابتان للجسم بالجسم متناه ومنقطع وليس التناهي ما

لذاته

لذاته فان صدق المشتق لا يستلزم قيام المبدأ به وثبوته له ويؤيد ذلك قوله بالفارسية اخرشدن الجسم ثابت ومنها ان النقض ثابت بقوله الا انا
نقول نقول ما الابتداء والا يقول الاستاد ولا معنى لقوله وهذا الكلام متوجه اولا وبالذات لا على ان المحمول والملازمة الدال عليها بقوله
انا لم يكن المعنى مفهوم الاعمى موجودا ممنوعة فلم لا يجوز ان يكون المعنى مبدأ خارجيا الاعتراض على ما قيل ان دلالة الاعمى على المعنى التزامية ثم
قال وانه يعلم التصريح ثم قرر وسلم ان الاعمى موجود بالعرض متحد مع الموجود بالذات كونه موجودا ضرورة ان الموجود بالعرض المتحد
مع الموجود بالذات موجود وانكار هذا مكابرة ومعاندة وشناعته لا تخفى عليها ومنها ان الذي حرره اخر بقوله لانا نقول
ثانيا الخ ما الابتداء ولا يقول به محصل ولا يفيد رد الايراد فان موضوع العكس يراد به الفرد على ما اعترف به فلا يفيد وجود
الموجودات والتقويلات بالعبارات الغير المحصلة ثم لزم التغيير والتحرير اعوذ بالله واعوذ فاقول ان التقييد بالاطلاق يحتمل
ولعله ذهب بهذا القيد ليفيد ما توهمه وبعض الاسعطيين ان الموجود في الذهن ثابت للموجود في الحس وفي قوله اذ الوجود
او في الى انه يلزم ان يكون المتأثر وجوديا كما هو ظاهر ثم بانه اذا كان ثابتا في الخارج لم يكن الموجود الذهني فان الموجود في الذهن سيما
الانتزاعيات التي لم يلتزم انتزاعها وتصورها لا يكون ثابتا في الخروج ففي قوله يوهم اوهم وهو يوهم ان هذا الفهم وهم وحمل عبارة
على ما ليس لها عليها دلالة لا ان هذا الوهم مبني على سوء فهم وهو وهم وقوله ليس في الكلام مكابرة ومعاندة ودلالة العبارة عليه ظاهرة
وفي المثل ما على اتمام تفهيم العموم قوله اذ المقصود لا يفيد مقصوده ولا يفيد فلانه ان مقصوده حكيم هو مقصود من لا فهم سقيم
لكون المقصود وذلك لا يفيد عدم الدلالة على ما هو غرضه ثم في كلامه اشعار بان كون المحمول موجودا فذكروه من ان الامر انه
موجود بالعرض فيما نحن فيه موجود بالذات حقيقة ويلزم ان يكون موجودا حقيقة بما هو عنه يكون موجودا حقيقة وانه لا يلزم
ان لا يكون موجودا بالعرض ان يكون موجودا وانه لا يلزم بالتلازم ان لا يكون موجودا حقيقة ولعله غرض الاشد التي يعود الوجود بالعرض
والموجود بالعرض وجود شيء وفي البحث الموجود بالعرض بهو لا يخفى على البصير موجود في الخارج حقيقة يقصر بقصر على عليه قوله ان
الامر الاعتباري لا يجوز ان يكون المحاز مجازا وقوله لا يلزم من ذلك الا يسعى ومع الذي به ان يكون المحمول الثابت وجوده المقصود الغير المقصود
ومن يفهم ذلك فهم دلالة العبارة ونقضها بانا نحكم العقلاء والمعنى لقوله بمعنى فانه لا يعني من اجل التزم هذا المعنى الغير المحصل من على
العبارة ثم انه يجعل بالعرض في الموجود وفسره بما يكون فيه الاتحاد ولم يشعر بانه مع انه غير محصل غير محصل المقصود ثم لو لم يكن له الحاصل
بما حصلت الغير المحصل وعدم استلزام حاصلك ثبوت الثابت في الخارج لا يستلزم عدم لزوم ذلك الثبوت والفرق بين ظرف النفس في
ظرف الوجود سفسطة وسفسطة محصولة غير معقولة ولا معنى لقوله بمعنى فانه لا دلالة لهذه العبارة على هذا المعنى الفاسد وظاهر ان الموضوع
اذا كان في الخارج متصفا بصفة كانت تلك الصفة في الخارج ومن البين الاستحالة فوقه ذلك في الخارج متصف بصفة ليست فيه الى
ان يصور شخص اخر بالوجود في الخارج لا يتصف بصفة قائمة بغيره فكيف يتصف بمعنى لم يكن في الخارج ويتوهم غيره يتكلف فيلزم تحصيل
في الخارج ولن يحصلها ولا يفيد صحة الانتزاع التي يعرفها وينكرها والا يحصلها ولن يحصلها ولكثير من الموضوعات يصح ان ينتزع منها
مقابلات متضادات على واحد ولا يكون متصفا بها وقوله لفظ هذا الكلام في تعبيره وابهام بل كلامه لا يفيد وقوله انا لم يكن المعنى موجودا
في الخارج لم يكن مفهوم الاعمى في الخارج وحيث انه سلم ان ما يفهم مفهوم الاعمى الصورة الذهنية التي بردوه المعنى لا القائل بانه موجود يريد ان
صدق عليه هذا المفهوم وهو الامر الذي هو بعينه زيد موجود في الخارج وما سواه لا يفيد الا يكون ذلك موجودا بالحقيقة بل كونه موجودا
بالعرض على ما سلمه وسلم اتحاده مع زيد وانه بعينه يستلزم كونه موجودا في الخارج وكيف تحقق الوجود في الخارج مع العدم فيلزم ان المعنى
المعدوم المتحد مع الموضوع لا اجزؤه ثم انك تعلم ان مفهوم الاعمى مع انه من الوجود في الخارج متحد معه فهو موجود في الخارج ومتشار بذلك

على ما يظهر من كلامك في ان الانسان الاعمى محمول فيراد المحمول المفهوم ويلزم وجود المفهوم في الخارج فلم يلزم وجود الاعمى فيه ودفعه
ان الكلام في الذات المتصف بالعمى لا في المفهوم الذي يكون العمى جزؤه ويلزمه ذلك المحمول من حكان ونسلم ان الاعمى عين زيد
ومتحد معه في الخارج وتشنيك بان يراد من المحمول المفهوم لا يفيد عدم الذات المتصف بوصف المحمول وهو عين الموجود في الخارج
والسائل يتهك على وجود تلك الذات بانك اذا عكست القضية كان الاعمى موضوعا لانه الموضوع فتكون تلك الذات موجودة في
لقولك ان الذات تليت بمرة الجواب وتقريره مع انه غير مفيد في الجواب فانه يلزم من صدق العكس ان يكون الذات المتصف بوصف
المحمول موجودة في الخارج وهذا ما عرض السائل كالاعمى فلا يلزم وجود مفهوم المحمول ثم قال ان هذا الجليل جعل الله شانه علو
مكانه لم يحصل بعد معنى قولهم المراد من المحمول المفهوم انتهى كلامه بعبارته ثم نقول بما هو الحق في تحقيق المقال فان الحق يعرفها
لا بتقادم الازمنة والاحوال كالاحوال الشخصين من الرجال والله ولي الفضل والافضال وذلك بان يقال انما اورده بقوله فان
من الايراد مردود اما اولا فلانه ليس في العبارة شيء من الدلالة على حصر الحكم بالسلب الخ وهو حصر [illegible] وسعيه في ذلك مشكور
ويظهر ذلك من قوله وانما اخبر عنه بالسلب ايضا فقد جعل له وجود يوجب ما في الذهن الخ وان لم يظهر ذلك من وجود اثبات الها
الشيخ منها ما وقع منه هنا بقوله والمعدوم المطلق لا يخبر عنه بالايجاب الخ ومنها ما في منطق هذا الكتاب وذلك حيث قال ان
حقيقة الايجاب هو الحكم بوجود المحمول للموضوع ويستحيل ان يحكم على غير الموجود بان شيئا موجود له ومنها ما قاله فيمن هذا
انما الايجاب البتة على موضوع ماله ما ذكرنا فاما الاشياء التي لا وجود لها بوجه فان الاثبات الذي ربما استعمل ان الذهن يحكم عليها
انما كان معناه انها اذا كانت موجودة وجودها الذهني لكان كذا وهذا كما يقال ان الخلاء ابعاد واما السلب فقد يصح على الموجود والمعدوم
ويشعر بالتفرقة في الحكم بين الاخبار واما ما ذكره المعترض على الاول بقوله فحكم بعدم الفرق بين المفهوم الخ فهو ما هو مستخرج من
قوله انه لا فرق بين الايجاب والسلب الخ وجه الاستخراج والاستنباط ان الحكم السلبي يقتضي وجود الموضوع في الذهن وتصوره فيه
لان التصديق فرع التصور وان لم يوجب ما هو صادق عليه واما الحكم الثبوتي فانه يقتضي وجوده في طرف ثبوته ولما حكم بعدم الفرق
بينهما في امتناع الاخبار عن المعدوم المطلق علم انه لا فرق عنده بين المفهوم وبين ما صدق هو عليه ثم اورد الايراد عليه بان الخبر
في الخبر عنه ما صدق هو عليه وان لزم وجوده في الايجاب دون السلب الخ لا يخفى جواز ان يكون المراد بقوله انه لا فرق بين الايجاب
والسلب انه لا فرق بينهما في استحالة ان لا يكون المخبر عنه موجودا في الذهن كما نص على ما يكون الشيخ بصدد ذكره ومن هنا حكم بالفرق
بينهما على ما قال انه الفرق بينهما الخ حاصله ان الحكم الايجابي يأبى عن ان يصدق على المعدوم المطلق بما هو حكم ايجابي وذلك بخلاف
السلب حيث لم يقتض ذلك بما هو سلب وان اقتضاه بما هو حمل فقد بان انه لم يتشبث المفهوم بما صدق هو عليه على ذلك الفاضل الجليل
فما اورده عليه المعترض فهو ابعد الاعلاء ومن صدور دلالة من توجه الى الفاضل الجليل ما وقع من الشيخ في منطق الشفاء على ما قررنا ثم يرد
عليه ما سلكه بقوله والكلام في بعض الاخبار صادقة او كاذبة ليس الكلام الاول صدقه وهو ظاهر لا يحتاج الى بيان بل الصواب تبديل
الصدق والكذب بالسلب والايجاب واما ما ذكره عيانا الحكماء بقوله على الاشهر من ان الموضوع هو الافراد الخ فهو غير منصور
على الاعلاء وان كان ذلك مشهورا لما ذكر الشيخ في منطق هذا الكتاب ان المهمل لا يوجب التعميم لانه انما يذكر فيه طبيعة يصلح
ان يوجد جزئية ومثل هذا عنه كثير غير يسير ومن هنا ظهر عنك ما توجه الى ما وقع عنه بقوله وظاهر ان صحة الايجاب الذي
الاخبار عن ثبوت امر لفرد العنوان المجهول وحسب انه العنوان لا ان يكون المراد من قوله الموضوع هو الافراد ما قال الشيخ في منطق
الكتاب من ان الحكم على واحد واحد من الجزئيات الشخصية ان كان المعنى نوعيا او النوعية والشخصية ان كان المعنى جنسيا وكذا ما قاله

في منطق الاشارات من ان الحكم شامل المسمى ليس ضرورة ان المراد من كون الحكم له او عليه نقليته من المفهوم اليه لا تفاوت معه بوجه ما ومن هنا لا
منافاة بينه وبين ما نقلنا عنه انفا من كتاب الشفاء وكذا لا منافاة بينه وبين ما وقع عنه ايضا فيه من ان المسمى غير داخل في هذا
الحكم وذلك حيث ان المراد منه كون الحكم بالذات على عنوان الافراد وانما الجزئية الكلية مستنبطتان عن السور واذا التزم الكل
اذا وجد كان عين فرده يصح الحكم تارة بان الحكم على الافراد وتارة على المفهوم فالمرجع من التعميم الذي تصدى له في الاشارات بلوح
من كتاب الشفاء ايضا حيث قال فيه ان المراد بالابيض مثلا كل شيء يقال له الابيض سواء كان نفس الابيض من حيث انه ابيض او
كان شيئا اخر كانسان او خشب وحيث قال فيه ان معنى القضية الجلاء ان ما فرضه العقل ج وجد في الخارج او لم يوجد فيه فهو ب
هذا وكل ما وقع عنه بقوله وقد يراد ان الج قد يأبى الا ان يحمل ذلك على موضوع القضية الذي ليس الحكم عليه على الافراد بد
فيه والحاصل ان الظاهر من منطق الشفاء على ما نقلنا ما يبعد ذلك الفاضل الجليل هو ان المحكوم عليه الحقيقي ليس الا الامر الحاصل
في النفس وهي الطبيعة دون الافراد وما قيل من الافراد معلومة بالوجه الكلي فهو محمول على ان الامر الكلي حاصل في النفس على وجه يصلح
ان ينطبق على الجزئيات فذلك الامر معلوم ومحكوم عليه بالذات وتلك الجزئيات كذلك ولكن بالعرض ومن هنا اندفع ما اورده المحقق
الطوسي على المعلم الثاني في بيان انعكاس السالبة الكلية المطلقة العامة الى نفسها في شرح الاشارات بقوله وقد اتفق الحكيم
الفاضل ابو نصر الفارابي فيما اسس قول بعض ب ج ينعكس العكس المذكور المطلوب وقوله ولا شيء من ج ب الاصل الذي
يريد عكسه ما نتج بعض ب ليس ب هذا ثم قال واستحسنه الشيخ واقول انه لا يفيد الا اذا كانت النتيجة بعض ب ليس ب عندما يكون
ب حتى يكون كاذبا مشتملا على الخلف والا فربما يكون صادقة وذلك لان الموصوف ب قد يمكن ان يتصف بغير ج بكون مسلوبا
بالاطلاق هذا كلامه ولا يخفى عليك حاله بما قررنا من امر موضوع القضية الحاصرة وذلك حيث ان وصف ب مثلا وان كان يعقل
نظرا الى ما يندرج تحته من الافراد لكنه يلزم تلك الطبيعة فان قلت ان من المحققين من ذهب الى ان ثبوت ذاتيات الذات
لها فرع ثبوتها او الجواز سلبها عنها ضرورة ان الشيء اذا كان معدوما يصح سلبه عن نفسه حال العدم قلت ليس الامر كذلك بل العنوان
ذاتي يستلزم ثبوتها اولا المتقدم الوجود الذي هو من عرضيات على ذاتيات ثم وتقديرها بالغير مما بالذات وبعد تمهيدها
نقول ان نقيض العكس لما كان قضية موجبة هنا فيرجع مفادها الى ان بعض ب ج مادام ب فيصدق النتيجة ايضا كذلك
سلب الشيء عن نفسه ما دام ذلك الشيء الا ان يقال ان هذا الحكم صحيح لو ظن ان الحكم على الافراد بالذات او العرض الا ان يكون
المحكوم عليه نفس الطبيعة اوضح في دفع هذا الايراد مضى فيه تفريع الى حيث فاذا فقلنا ما ذكره الجليل في وجه المعنى فهو
جميل عند من هو خليل واما نصرة هذا النصور بقوله ان الذي اراده بالوصف لا يريدها احد من العقلاء الخ فهو غير منصور على
الاجلاء من الاعداء كيف وانه مردود بما قال الشيخ في الاشارات من انه قد يجوز ان يكون ماهية الشيء سببا لصفة وان يكون صفة
سببا لصفة اخرى وتصريح من هذا ما هو المشهور لدى الجمهور وان لم يكن منصورا لدى المنصور من ان الصفة الثبوتية تنقسم الى
نفسية وهي التي تدل على الذات دون معنى زائد عليها ككونه جوهرا او موجودا او ذاتا ومعنوية وهي التي تدل على معنى زائد على الذات
كالتحيز والحدوث وقبول الاعراض ولما الانقطاع والتناقض فيها وصفان محمولان على الجسم بالاشتقاق في الخارج بحسب الاعتبار وان
كان العدم داخلا في مفهومهما كما في العمى فتعين من ذلك ان يكون الخارج طرفا لنفسها على ان يكون الموضوع فيه مطابقا لصحة
صدقا لمحمولها كما الامر في الفوقية والتحتية الثابتين للارض والسماء عند من لا يقول بوجود الاضافات في الاعيان وبالجملة
ان ثبوت هذه المحمولات الموضوعات من حيث الانتزاع فيكفي ذلك في ثبوتها لموضوعاتها فيكون موجودة ما وجد بحسب الاعيان

وان لم يكن في الاعيان فقد ثبت ان مثل هذه المحمولات تكون الاعيان ظرفا لنفسها لا لوجودها واما المعدوم المطلق فلا يمكن ايضا
حمل الاخبار عليه ومعيار الصدق عليه فلا يصح ان يكون هنالك حمل ايجابي كما ذكره الفاضل في حواشيه على شرح الجديد للتجريد
وذلك حيث قال فان قلت قد صرح الشيخ في الفصل الخامس من الهيات الشفاء بان ما لا يكون موجودا في نفسه يستحيل ان
يكون موجودا لشيء قلت غرضه ان ما لا يكون موجودا في نفسه اصلا يستحيل ان يكون موجودا لشيء وهو حق فان المعدوم المطلق
كما لا يمكن ان يخبر عنه لا يمكن ان يخبر به وكلامنا في ان وجود الشيء لغيره في الخارج بمعنى كون ذلك الغير متصفا به لا يستدعي
واستدعاؤه وجوده مطلقا لا ينافي ذلك كما اشرنا اليه والذي يدل على ان مراد الشيخ ما ذكرنا انه استدل على ان المعدوم المطلق
لا يخبر عنه حيث قال لان معنى قولنا المعدوم كذا ان وصف كذا موجود للمعدوم فلا يخلو من ان يكون ذلك الوصف موجودا
في نفسه او معدوما فان كان موجودا فيكون للعدم صفة موجودة واذا كانت الصفة موجودة فالموصوف موجود لا محالة
فالمعدوم موجود وهذا محال وان كان معدوما فكيف يكون المعدوم في نفسه موجودا لشيء فان ما لا يكون موجودا في نفسه يستحيل
ان يكون موجودا لشيء هذا كلامه ولا يخفى ما على الفاضل من جواز قولنا ان الجسم ممتد في الخارج او وقتا ما وكذلك الامر في
انقطاعه وعدم تأديه جواز حمل كل منهما عليه الا انه يصدق على العرض ولا يلزم من ذلك اتحاد المعدوم مع الموجود ضرورة ان الحملات
هي المشتقات فيكون قولنا كل جسم متناه اي شيء ذو تناه وهو حق وصدق ومن هيهنا قال في بحث الحمل ان مطلق الحمل مطلقا
في الوجود اعم من ان يكون بالذات او بالعرض ومن البين ان هذا منصور وان لم يكن عند المنصور وما اورده من الايرادات فهو
مردود غير مشكور وان من الاشكال في كون العرضيات نفس مبادي اشتقاقها بالذات مغايرة لها بالاعتبار كما ذهب اليه العلامة
الدواني الذي عبر عنه بعض الحكماء الفاضل الجليل واشار الى ذلك حيث قال ثم ان المحمول قد يكون ما هو المتحد مع الموضوع الخ
لعل هذا منصوص من الشيخ هو ان ذات المتصف بالعرض عين المحمول ولكن في الكلام في هذا المقام من جواز كون المحمول في القضية الخارجية
امرا ليس بامر خارجي ليس له مؤيد يعتقده الشيخ في تعليقاته من هذا الكتاب بقوله واما العدم والملكة فالحقيقي من العدم ان يكون
الشيء معدوما في الموضوع القابل لوجوده الطالب له من حيث هو كذلك سواء كان العدم بالحقيقة هيهنا الملكة او شيئا آخر وسواء كان له
بعد وسواء كان قبل الوقت او بعده او في وقت ما هو اعظم وهو عدم الشيء عما في طبعه من طباع الموضوع ان يقارنه شخص كان ذلك
الطبع او نوعية كالمرض الاصلي او جنسية كالانوثة والخير والشر في اكثر الاشياء فتبين ان الحقيقة تنافي العدم والملكة فان الشيء
عدم كل ما من شانه ان يكون الشيء اذا لم يكن والسكون والظلمة والجهل واما اشبه ذلك اعدام والمرض ايضا من حيث هو وصف بالحقيقة
عدم وليست الفوة من حيث هو صراح والعرض بقي على الجنس باعتبار نوعه مطلب عارض فقد يكون فيه ذلك الجنس هو العدد وقد يتم مقابلا
ولكنه مؤيد بالشك في كتاب الاشارات وذلك حيث قال ان اللاول عرض لوازم اضافية وعدم اضافية وكثرة سلوب هي سبب
كثرة اسمائه لكن لا تأثير لها في وحدانية ذاته هذا كلامه فادعاه المنصور من عدم كون ذلك هو المنصور فهو غير مسموع ان ما عليه المحقق
الدواني الجليل فهو حمل من سبيل النقل والعقل ويؤيده ما قلناه ما حققه الشيخ في مواضع شتى في امر التصديق من انه يجوز في الذهن
نسبة صورة التاليف الى الاشياء انفسها بانها مطابقة لها من غير تعيين تلك الاشياء المنسوب اليها انتهى وهو صريح في جواز كون الامر
الذهني صورة التاليف منسوبا الى الاشياء انفسها مع قطع النظر عن وجودها في الذهن والخارج والحاصل ان الاتصاف الخارجي ما
يكون مطابق الحمل ومصداقه موجودا في الخارج لا ان يكون هو موجودا فيه لكونه من الامور العقلية وقد يكون ذلك المطابق هو ذات
الموضوع من دون حيثية تقييدية وتعليلية وان كان ابعضها الاخر كالعالي والحيوان والجسم وقد يكون ذلك مع حيثية تعليلية

كالتصاف

كالتصاف بالموجود مع الحيثية او الذهب كقولنا الجسم موجود في الخارج وقد يكون هو مع قيد اخر هو ان القبيل لان يكون موجودا في الخارج اولا
مثل اتصاف الجسم بالابيض حيث ان كلا واحد من الجسم والبياض مركب في صدق ذلك الحمل لا يكون مطابقه هو جسم وعرض قائم به فلا
يكون ذلك المطابق ما به الامر اضافي الى شيء او الموقف لكون حمل جعلها عليه هو ذات الفاعل او فرقا بين ما الا عن والثاني عليه اولا فيما
زيد الاولى لكون مطابق صدقه وصدقها جعلا عليه هو بل وحيث ليس محمولا الحجر نفس في الخارج زيد وهو الموجود فيه هو زيد بعض الالة
فيما يلاحظ امرا اخر لقياسه اليه فهو شارات على الاثبات باعتبار ان الجسم في الخارج مطابق صدقه الا ذات الموضوع وحمل الامور التي
باعتبار ذلك التقاسيم وما حمل الوجود الخارجي عليه فيثبات حمل الاول على الاول وان هذا المنصوص على الاعيان قد حكم بان الموجود لما
خارجيا لكون من ثواني المعقولات فلعله الحكم ان زيدا موجود في الخارج فقد بان من الحمل ما يكون بالذات ومن الحمل ما يكون
بالعرض الاول ما لا يكون المحمول فيه متاخرا عن رتبة ذات الموضوع وعلى الاخر ما يتاخر عنها فان تقرر هذا فنقول ان من ان ترتيل ذلك
على انه المنصوص على الاعيان المشهور عبارات الحكماء ترتيل الحمل الامر ذلك قوله في كلامه عليه من ان الموجود في الذهن ثابت للموجود في
الذهن الخ وذلك ان نقول ان الموجود في الذهن على قسمين احدهما ما لا يكون بحسب الخارج وثانيهما ما كان بحسبه وذلك الموجود منها
امر اضافي ومن البين الظاهر ان اثبات الثاني بما هو ثابت في الخارج بحسبه لا ينافي امتناع اثبات الاول فيعترض عليه بان يقول لم يثبت
ان ان قولنا الانتزاعيات وفرض عليه هذا امر عدا من الطالبات التي لا حاصل لها والهيولات التي لا طائل لها التي لا ينبغي ان يصحبها الفحص
من الباب وسواء اشبه من الشرائط الصواب والقول الموجود بالعرض وجود شيء الخ فالمطلع على ما ذكره الشيخ في فن البرهان من هذا
الكتاب وذلك حيث قال ان يقال الشيء انه محمول بالذات والحقيقة اذا كان ليس وارد على الشيء من خارج عرضيا بل هو شيء يقتضيه
طبيعته ويكون من طبيعته مثل ما تقول ان الحجر المتحرك اذا سفل بالذات وبازاء هذا المحمول بالعرض كالحجر تحرك الى فوق بالقسر ويقال
محمول بالذات لما لم يكن من شانه ان يفارق موضوعه وبازائه المحمول بالعرض فيقال ان يكون الجالس الذي يحمل عليه الجلوس يكون من المحمول
بالعرض من هذه الجهة لانه ليس لازما ويقال محمول بالذات لما كان ليس من شانه ان يفارق الشيء وكان مع ذلك مقوما للماهية لا لازما
عرضيا وبازائه المحمول بالعرض ويكون ذلك كون السطح ابيض محمولا بالعرض ويقال محمول بالذات لكل ما من شانه ان يوصف في حد الشيء او
يؤخذ الشيء في حده فقد ظهر من تضاعيف الكلام حال ما عليه عبارات الحكماء من الهيوليات سيما ما ذكره بقوله فاقول ان التقييد
فحمل الخ وذلك لانه ناش من الاستدلال على حكم بالاحتمال الاول الاشكال في الاطلاق فانه سيق لا الاحتياج في دفعه الى تامل اوفر وذلك لان العقل
في الخارج لما وجود في العقل يصح الحكم عليه والتصديق بعدم الاخبار عنه في الخارج وذلك بخلاف ما عليه امر المعدوم المطلق في تعلق
التصديق بعدم الاخبار عنه فقد بان ان التقييد بالاطلاق وجواب عنها على الاطلاق كما استدل ان بعد الوفاق وذلك كما يقتضيه كلام
الشيخ بالنحو السابق ولما تقول ان معنى الاعمى الخ فقد ظهر وذاع بعده ونحوه وذلك لان المراد في الاية الكريمة هو الذات لا المفهوم كما
قيل الاعمى زيد كما نبه عليه الفاضل الجليل على النمط الجليل حيث قال لا نقول هذا الفرق الخ وبالجملة انه صريح به وتحقيق عليه ان
الرجوع الى ما في تفسيره فهو من معرض ما خبر من الصدق المطلق وتلك ايات الله نتلوها عليك بالحق وذلك بخلاف ما اذا وقع
محمولا ومبنى كلام الفاضل الجليل على ما عليه وفيه والحاصل ان الاعمى اذا وقع مسندا اليه يكون المراد به الذات المنسوب اليها العدم الاتصاف
وذلك بخلاف ما اذا وقع مسندا كالكثير من المفهومات المنتزعة عن الذات الخ وكون من الامور الاعتبارية الانتزاعية التي
لا ينافي كونه من الامور الحقيقية الخارجية بتلك الاعتبارات ان اتحاده مع زيد بالعرض لا ينافي وجوده في الذهن بحسب الواقع
بحسب الخارج ولهذا يكون الخارج ظرفا لنفسه وان لم يكن ظرفا لوجوده ثم ان اتحاده بالعرض مع الذات محمول على كونه في مرتبة متاخرة

من مرتبة ذات ذلك الشيء وان هذا الخصوص الاتحاد جرى في اتحاد جميع العرضيات للشيء مع ذات ذلك الشيء وان كانت موجودة في الخارج
كالعالم والمتكلم وهو محمول عليه فلا وجه لتخصيص الاتحاد بالذاتيات الشيء مع ذلك الشيء الاتحاد هاهنا بالذات فيكون موجودا بعين وجودها في
الخارج متميزا عنها في الذهن وهذا صريح ان الاتحاد العرضي مع الشيء لا يستلزم وجود ذلك المتحد بحسب العيان الا انه يجوز
انه لا يصح ان يكون العالم مجازا او فيه ما فيه واما ما ذكره بقوله انه يجعل العرض قبل الوجود وضروري فلا يخفى عليك حسن تقريره
اذا كان المراد من الوجود هو الوجود الانضمامي وهو يحصل في نفسه في محل يتصور من اتحاد الموجود بحسب حال الخارج الوجودية
وان كان يجوز ما فيه لا مطلقا وما ذكره بقوله هو الفرق بين طرف الفرض وطرف الوجود مستلزم فلسفة لا مستند وهكذا الوسط
مقبول لا محصول له ما ذكره بقوله ومن المستحيلات الفطرية فذلك ذلك في الخارج متصف بصفة ليست غير الاوسط الانطباقية
لا محل ضرورة ان المراد من تلك الصفة ما يكون بحسب حال الخارج وذلك يحال ان يكون منشأ انتزاعها موجودا في الخارج وان كانت
تلك الصفة معدومة فيه وبعبارة اخرى انها لما كانت منتزعة عن الذات الخارجية بحسب حال الخارج تكون بمنزلة الموجود فيه
قيل ان محالية اتصافه يعني اتحاد اتصاف الشيء بصفة موجودة ثابتة بغيره حكما بانه قياس مع الفارق او لا اتصاف الصفة في الاول
وجود في الاخر وان ذات بغير ما هو موصوف به قياس مع الفارق ضرورة انها قائمة بتلك الذات على الاول قابلا انتزاعها
وان لم يكن انضماميا وعلى الثاني لا قيام لها بها لا انتزاعا ولا انضماما وكونها موجودة في ذات اخرى لا يجدي نفعا في ذلك على ما لا يخفى
ونظير ذلك بوجه ما ان اتصاف ذات بما هو صفة العلم الاخرى يعني ان يتصف ذات اخرى بها او لا كان النفس الفقير حينئذ
النفس الاخرى والنفس الجاهلة بالجهل بسلبها وهو جهلا وقد قال الشيخ ثم هل يكون الشيء موجودا في نفسه ولا
يكون موجودا لشيء اخر فهذا اخرج من تصانيف هذه الكلمات التي عن المتشابهات والفرق المباينات عن المتماثلات
وتباين الوجود المقومات عن تباين وجوه المتصلات والتوقيفات عن شوائب الشبهات فقد بان حين ان تعرفات او وقفات
الكلام من الايرادات لا التفات لها الا بسلاك الهدى ولعمري ان الشكوك من لوازم صيغ المحققات وسواد الشبهات عن حسان
وجوه التدقيقات وان تلك الظنون ليس فيها الا اتباع اهل الضلال والاعراض عن سنن الاستقامة وحظ استواء الاعتدال
ولعمرك ان غاية سعيه في هذا المقام ليس الا ايجاز العبارة وتزيين الكلام بالكناية والاستعارة **قال** فان لم يكن موجودا
في نفسه الخ **اقول** يعني ولما كان ذلك بحسب الانتزاع ام لا والفرق بين الوجود بهذا المعنى والوجود الخارجي بين الاشكال لا او
عن الاخر مثلا ان المعنى وجود في نفسه بحسب الانتزاع مع عدم كونه محمولا الا باعتبار اخر فيهما انه يرتفع الاشكال لمزوم ...
الثابت للشيء بما ذكر في كونه موجودا فكان ثبوت شيء لشيء يستلزم ثبوت المثبت له لكن يستلزم ثبوت الثابت واما قوله فاذا
ان لم يكن الصفة موجودة للمعدوم فهو اشارة الى ان المراد من الوجود هاهنا هو الوجود المحمولي الاثباتي وبالجملة ان هذا الاثبات يقتضي
ان يكون الموجود المحمولي الثبوت بحسبه ما مطلقا ومن هاهنا لاح حال ما يقال من ان في هذا المقام مقدمتين احداهما ان ثبوت الصفة
للشيء فرع على ثبوت الصفة في نفسها والثانية ان الموصوف بالصفة الثبوتية يجب ان يكون ثبوتيا وهذا كما ترى فالحذر قد فاتنا
من الغفلة عن ظهور الفرق بينهما مطلقا ومن الاستلزام نظرا الى الثابت الى ان يدعي ان المراد من الثبوت هاهنا هو الثبوت
بوجه ما وما حصله بعينها في التحصيل تحويل على هذا المعنى وذلك حيث قال وان كانت الصفة معدومة فكيف يكون المعدوم في
نفسه موجودا للشيء فاذا لا يكون موجودا في نفسه يستحيل ان يكون موجودا لغيره والحاصل ان المراد بالمعدوم الواقع عنه هو
المطلق لا مطلقا ومن الظاهر لا يتأتى كون الاتصاف على قسمين احدهما ما هو بالانضمام اي المراد بالمعدوم الواقع عنه هو

المعدوم المطلق لا مطلقا ومن الظاهر لا يتأتى كون الاتصاف على قسمين احدهما ما هو بالانضمام اي انضمام امر بامر وهو يقتضي وجود الموصوف
والصفة معا كاتصاف الجسم بالبياض او السواد وثانيهما الانتزاع اي كون الموصوف بحيث يصح انتزاع الصفة عنه في نفس الامر
الوجود فيرجع ذلك حقيقة الى كونه على حال يمكن انتزاعها عنه وهو لا يقتضي الا وجود الموصوف دون وجود الصفة والدليل على
ذلك لا يوجب تحقق الاتصاف والموصوف في نفس الامر كما لو تصور المولود وجود لها في نفس الامر كبحر من الزيبق وجبل من الياقوت
وتصورنا ذلك مثلا ومن يمنع منها الحول او تصفيرها مع ان شأنها لا تحقق لها في نفس الامر فهو باطل اذا لكون الاتصاف بحسب الخارج
يقتضي وجود ما هو الموصوف به فيه كما اطلقنا على الموجود الذهني من حيث الواقع ونفس الامر فان احدهما ما يكون بحسب حال
الخارج فيرجع ذلك الى كون موصوفه في الخارج بحيث يصح انتزاعها عنه ويعبر عنه بان الخارج ظرف لنفسه وثانيهما ما يكون بحسب
الذهن فيكون بحيث يصح انتزاعها عنه فيه ثم نقول انه من الناس من قد تصدى للايراد على هذا المراد بانه لو تم هذا الدليل لزم ان الاتصاف
لا يستدعي الا الوجود لصفة الا موصوفها وذلك بان يقال ان ذلك اعم من ان يكون بانضمام الموصوف لتلك الصفة او بامكان انتزاع
الموصوف من الصفة اما الاول فكاتصاف الجسم بالبياض الموجود المنضم اليه واما الثاني فكاتصاف الهيئة بالوجود الذي هو منتزع
منه فان الوجود منهم مرتبطا ان يحفظ وينتزع الهيئة منه ويصفها به وانت تعلم ان هذا الايراد اقرب من الوسواس من الناس لانه
ايراد غير مستطاب لا يرجع الى طائل ولا الى طائل الا الى انتزاع الذات من الاعتبار غير معتبر بتطول الاعتبار على الاول وعدم الانبثات
الى ما مثل هذا الايراد ولا ذكره بوجه ما فعود الى ما اورد على ما وقع عن المصنف فنقول ان ما حاصل قوله فان لم يكن هذا هو النفي للصفة عن
الخ على ما اسلفه بعينه في التحصيل هو انه ان لم تكن هذه الصفة موجودة للمعدوم كانت منفية عنه فيكون الصفة منفية عنه
على ما يبين في ان ان الشيء في العدم فمعناه ان الشيء موجود في العدم هذا كلامه فيها هنا كلام انه لا يخفى جواز التصديق على قطع النظر عن صدقه
يكون ثبوتيا له فاذا نفيت الصفة عن المعدوم يكون متصلا له وانفي ضرورة ان الكلام في هذا المعدوم كما لا يخفى كما
فيقرر ان يكون وجودها لمعنى امره **قال** انا نعلم بالمعدوم **اقول** يجوز ان يكون المراد من المعدوم في الخارج بدلالة قوله فان
المعنى انما حصل في النفس وذلك لان المعدوم المطلق لا معنى له فلا يمكن ان يحصل في النفس وكذا بدلالة قوله ليس في الخارج وقوله
مما يترتب على هذا المعلوم وقوع نسبة لمعقوله الى الخارج الخ وذلك يجب ان المراد من هذا المعلوم ما يقابل المعلوم التصوري والمراد من
وقوع نسبة لمعقوله الى خارج وقوع نسبة مطابقة لمعقوله الى خارج مطابقة لحال المعلوم لا المراد من ذلك نسبة تصديقية كما هو
الظاهر اما اولى كما سيأتي وكذا بدلالة قوله في الوقت فلا نسبة للمعلوم غير واقع وذلك لان خصوصية الوقت مما خالف
المعدوم الخارجي كالقيامة مثلا والمعدوم المطلق ما هي لوقت دون وقت ما يدخل فيه كما لا يدل ما وقع عند نقوله ومنها القول الذي
يجوز هذا الرأي ان في جملة ما قبحه ونعم اهون الاشياء بها في العدم الخ وذلك لانه اشارة الى المعتزلة والمراد من كونهم يجوزون هذا الرأي
انهم يدعون ان المعدوم الخارجي ثبوتا وشيئية خارجية وان لم يكن موجودا خارجيا فيكون المعنى الحاصل في النفس الذي لا وجود له في الخارج
ثبوت خارجي فيكون له نسبة معقولة الى الخارج عندهم لا ولكنهم مع ذلك ذهبوا الى امور لا شيئية لها في العدم وهي الممتنعات وقوله
بحكم في قولنا ان في جملتنا ما يقتضيه ويعطي الحجج اشارة بل دلالة على بطلان ما ذهبوا اليه من استحالة الوجود الذهني وشبهوا عليها بان الشيء
الخارجي منفك عن الوجود حيث جوزوا الاخبار عن الامور المعدومة في الخارج ولما لم يقولوا بالوجود الذهني للشيء حكموا بان لها
ثبوتا خارجيا والحاصل ان الشيخ لما كان بصدد جواز الاخبار عن المعدوم في الخارج لحصول معناه في العقل ووقوع نسبته الى الخارج
فقوله اشارة الى بطلان زعم من قال ان لها ثبوتا خارجيا وان لم يكن وجودا خارجيا بوجهين احدهما قوله يعلم وثانيهما ان من الامور لا شيئية

في العدم على عمومه فكيف يصح الحكم فيها بان لها نسبة الى الخارج فان قلت ان عنوان الامور المستحيلة ليس من المتعلقات فيكون الثبوت خارجي
قلت معنى هذا الاصل ان نسبة الى الخارج حيث لم يكن لها ثبوت خارجي الا في الخارج فلما لم يقم ان ما وقع منه بقولها يصدق عليه معنى ثابت
معقول يتعلق بقوله يصح من معنى اخر ثم ان المراد بمعنى ثابت هو الوجود الاستقبالي الا بالنظر الى وقت عدمه ولا معنى في المعنى يكون معنى
ثابت المعنى او قوله وهو معقول ووقت في الاضافة فيكون وقت عدم والموصوف المستقبل اوضحه ويا من يرع الماضي معنا ما ان يحتمل
كانكره عليه بقوله وهو معقول الوجود الى الاستقبال فرق له وهو على هذا القياس الامر في الماضي وقوله فيمن مرتفع على الثبات
ثم لا يخفى جواز ان يكون ما وقع منه بقوله وهذا القوم الذين الخ اشارة الى ما عليه جماعة من المتكلمين المتكلفين الذين يسمون
هو الاحكام على الاشياء في الاعيان مع ارتسام معناها في الذهن ولم يعلموا ان الاحكام على ما في الذهن نظرا الى ما للاشياء في
الاستقبال او القبلية فلا فالخبر عنه بالذات هو معنا ما في الذهن بالقياس الى الوجود الاستقبالي او الماضوي والماضي ووقت الاشياء
في ذلك فالصحيح ان يقاس اليه وقد غفلوا عن ذلك ولم يتفطنوا انه يلزمهم الاعتراف بثبوت ما للاشياء في الوقت الذي ليس
فيه الاشياء فيكون لها الاشياء لم فيه شيء وهو القضاء وكان الشيء غير منفك عن الوجود علمه وهو على تقدير عليه فهنا الى
الهذيان واما علنا قوله على الرد على هؤلاء بعدم قوله وانا وقع اولئك فيما وقعوا فيه بسبب جهلهم بان الاحكام انما يكون عن معان لها وجود في
النفس الخ وهو يشعر بانهم قائلون بوجودها الذهني ولكن لم يعلموا ان الاحكام عليها نظرا الى الوجود والاستقبال والجهل باحكام
ان المعلوم بالذات هو الامر الخارجي وما في النفس معلوم بالعرض يلزمه على ما لزم هؤلاء المتكلمين المتكلفين الذين اشار اليهم الشيخ
هو هنا هؤلاء في قرب زماننا هذا هو الحق المحقق الشريف وجنون فالحري ان يكونوا مادة القياس لكن الذين اشار اليهم الشيخ قد يزيد على
تقدير ان يكون المراد من المعدوم في قوله ان ما له المعدوم الخ هو المعدوم المطلق فنقول ان ما وقع منه بعد ذكره المطلق من بيان
بعد المراد من المعنى في قوله فلان المعنى اذا حصل في النفس هو عنوانه والمراد من الخارج في قوله ولم نسبة الى الخارج هو الخارج من هذا
العنوان في الواقع وفي الملاحظة جميعا وهذا الغلط الذي عليه امر الامور الممكنة المتصورة في الذهن حيث انها اذا قطع النظر عن كونها مرتسمة
في الذهن بل اخذت باي حيث يكون بمنزلة الخارج عنها الا وصفت باي مرتسمة والمراد من النسبة الواقعة في قوله ولم نسبة الى ما في الخارج هنا
للمعلوم وقوع نسبة لمعقوله الى الخارج مع هو مطلق النسبة او النسبة الخصوصة الى امور مناسبة لها لوجها الا انها منطبقة عليها
تحمل سعيها اتحاد العلم بالمعلوم كما سبق ذكرها هنا على تقدير ان يكون المراد من هذا المعلوم هو هو باعتبار هذا المعلوم واما ان كان المراد
هذا المعلوم هو هو بما هو معلوم وبحسب ما عنده مطلقا فيصح ان يكون المراد من تلك النسبة هو النسبة الانطباقية التي تكون للصور العلمية
المتعلقة بالاشياء الخارجية وذلك لان الظاهر ان هذا نظر الى اطلاع المعلوم بما هو معلوم وان احتمل ذلك نظرا الى الخصوصية هنا
المعلوم ثم المراد من الوقت الواقع من الشيخ هو وقت فرض انه معدوم مطلق ومن النسبة في قوله فلا نسبة له هو النسبة الانطباقية لا
لا النسبة المناسبة وقوله وعند القوم الى قوله الاشياء لها في العدم الخ اشارة الى ما عليه هذه الفرقة وانقضائها ما اتفق عليه جميع ...
حتى المعتزلة وذلك انهم وان ذهبوا الى ان الاشياء المعدومة في الخارج ثبوتا ما ربما ويرون هذا الراي لكنهم ذهبوا الى ان ... عند
عنه وبعض امور الاشياء لها في العدم وهو الامور المنحصرة بالذات ومن ذلك المعدوم المطلق الذي نحن بصدد ذكره وتشريح ... على ان
لتلك النسبة نسبة الى امر خارج مطلقا حتى المعتزلة الذين يرون ثبوت المعدومات الممكنة في الخارج وقد حكوا باتفاقهم ان الامور المستحيلة
قرائنا وبعض الى مذهبهم انهم قالوا ... ما هو الحق المحقق في حل كلام الشيخ هنا ما هو المعدوم في الخارج لا مطلقا كالوجدانية
اتفاقيا الخيل الواقع عند القياس وغيرها وحكم اتفاقا بان ليس المراد من المعدوم هو المعدوم مطلقا بما وقع عنه بقوله ولا معنى غير ذلك

كان بالملا

كان بالملاحظة على حضوره فيكون قوله والمنقول ان ما ما له الخ متعلقا بما حققناه من ان المراد من المعدوم هو المعدوم في الخارج لا مطلقا ثم ان في
الصادق الامر الذي يشهد به ما وقع عنه هو القبول فلان المعنى اذا حصل في النفس فقط الخ وهو على ما ذكرناه في المعدوم على اطلاقه
حيث قال فلا يكون معلوما الا على انه متصور في النفس فقط فان قلت انه ان كان المراد من المعدوم هنا هو المعدوم المطلق او المعدوم في الخارج
كما هو الظاهر فحينئذ يكون معلوما الخ وان لا يكون موجودا بوجوده كما اشار اليه بقوله ان الاخبار انما يكون عن معان لها وجود في النفس وان
كانت معدومة من الخارج فالظاهر ان هذا انما هو باق على فيجب في بعض العلماء من هذا الكتاب حيث قال ان العلم هو المكتسب من صور الموجودات
مجردة عن موادها وهي صور جواهر واعراض قلت فيما ان الافلاطون من العلماء ان يكون المراد من الكتاب صور الموجودات مجردة من موادها
وهي صور جواهر واعراض قلت فيما او لا فلا من الخارج ما في شأنه بحسب طبائعها بما هو هو وان لم يكن ذلك بحسب خصوص بعض المواد التي ...
وقول الشيخ انما الاخبار تقول لوازمه او طبائع من العلوم وقوع نسبة لمعقوله الى الخارج وفي الوقت فلا نسبة له فالمعلوم عنه ...
انما المراد من الظاهر يكون المراد من اشياء بعضها مع الامور المناسبة لوجوه او لم يكن ذلك منطبقا عليها كصور الامور المتخيلة
على المنهج ما ذكر سلفا في فن البرهان من هذا الكتاب في فصل كيفية اكتساب المجهولات من المعلومات على ان الى مطلب من هل ما حاصل
الى ان بالامور موجودة ما حاصله لكن هنا موضع شك في ان المعدوم الذات الخيال الوجود كيف يتصور ان امثاله بما هو حق يطلب بعد
ما هو هذا ان يحصل له في النفس معنى كيف حكم عليه بانه حاصل او غير حاصل والخيال الصورة له في الوجود وكيف نوع عند صورة في الذهن
تلك الصور معا ثم قال فنقول في جواب هذا الخيال انه ان يكون من جهة الاثر كيفية والمتصل لا يمكن ان تصور الاشياء من المناسبة الوجود
بالنسبة اليه كقولنا الخلاء وضد الله تعالى الخلاء بتصور انه للاجسام كالقابل وضد الله يتصور بانه لله كالخالق البارئ فيكون لها بتصوره
من ان يصير اليه الخيال وتصور نسبة اليه ونسبته من حيث ان انه فلا يكون متصورا او معقولا او له ذات ولها التي فيه تركيب تفصيل
مخلوطا او منفصلا او منشأ انه لم يحصل الا بتصورات التفاصيل التي هي تصوير الاثر تصور تلك التفاصيل ان ما يقابل امثال الموجود في
تفاصيل الاشياء الموجودة المركبة الى ان قال فيكون هناك اشياء مليئة منها اجزاء انما باعتباره موجود والثالث التاليف بينهما وصورة
لمعنى الجمع متصور ليس له التاليف من جهة ما هو تاليف من جملة ما يجب نقل هذا النحو يعطي معنى ما للاسم المعدوم فيكون المعقول
انما يصور لتصور معنى الموجود الشيء وهو صريح في ان تصور الشيء الى المكتسب من وجوده او وجودات متحققة علي بحسب نسبته الى
وجب ان ... بان يعم تصور الشيء من وجوده من دون تاليف بينها مطلقا والتوفيق بين ما ذكرنا وما نقله الشيخ من الاشارات في
كتاب الاشارات حيث قال ادراك الشيء هو ان تكون حقيقته متمثلة عند المدرك يشاهدها ما به يدرك فاما ان يكون تلك الحقيقة نفس
حقيقة الشيء الخارج من المدرك اذا ادرك فيكون حقيقة ما لا وجود له بالفعل في الاعيان الخارجية مثل كثير من الاشكال الهندسية بل كثير
من المفروضات التي لا يمكن اذا فرضت في الهندسة مما لا يتحقق اصلا ويكون مثال حقيقة مرتسما في ذات المدرك غير مباين له وهو الباقي فهذه
بان ما ساق ان الاشياء التي لا ينقسم الى ما لا يكون متميزا عن ذات المدرك فلا يكون الباقي الاول فالحقيقة عند المدرك هي نفس حقيقتها
وما فيه قال فهو يكون غير الحقيقة الموجودة في الخارج او الباصرة منتزعة من الخارج ان كان الادراك مستفادا من خارج او صورة يحصل
عند المدرك منها اولم يكن انما سواء كانت مستفادة من خارج او صورة حصلت عند المدرك منها او لم يكن وعلى التقديرين فاما ان الحقيقة
الادراكية هي نفس تلك الصورة الحاصلة عند المدرك واستدل على ذلك بقوله فاما ان يكون تلك الحقيقة ان المثال نفس حقيقة الشيء
الخارج عن المدرك او يكون مثال الحقيقة مرتسما في ذات المدرك غير مباين له وحمل ابطال القسم الاول على ذكر القسم الثاني فقال بعد ذكر
القسم الاول فيكون حقيقة ما لا وجود له بالفعل في الاعيان الخارجية مثل كثير من الاشكال الهندسية ... لا كل الحقيقة فتنتقض

فاعرف هذا فان الكثير من المفروضات التي لا يمكن ان توجد في الهندسة [illegible]

[illegible]

[illegible]

من المشهور فانا نقول معنى ذلك قطع خبرا او النقيض بسبب [illegible] ومالم تالف عليك [illegible] ان العاقل الاصد من المشهور وما في
نفسه [illegible] في اثناء عرض فنقول ان الامر الذي ينسب الى الموضوع يكون نسبته على وجهين فانه اما ان يكون بحيث يمكن ان يقال الموضوع
هو كالحيوان الذي يمكن ان يقال ان الانسان هو حيوان يقال الانسان هو حيوان فمثل هذا فهو المحمول على الشيء والمحمول على الموضوع
واما ان لا يكون بحيث يمكن ان يقال فيه ذلك كالبياض الذي لا يمكن ان يقال الموضوع انه اذا فرض ثوبا او خشبا انه هو فلا يقال
الثوب انه الثوب بياض والخشب بياض ولا انه موجود للموضوع واما ان الثوب ذو بياض او يقال ان الثوب مبيض او
ابيض وهذا اي البياض لا يكون بالحقيقة محمولا على الموضوع كما هو بل انما يكون محمولا بمعنى لفظ مشتق من لفظه كالابيض او
مؤلف من لفظه ولفظ النسبة او يكون جملته بالاشتراك في الاسم لا في المعنى ولكن مثل هذا وان لم يكن محمولا على موضوع فهو لا
محالة يكون موجودا فيه والموضوع المحمول عليه اذا اعتبر ماخوذا بنفسه من غير الحاق [illegible] به فانه لا يخلو اما ان يكون كليا او
جزئيا فان كان جزئيا الى اخر ما اورده هنالك وهو ظاهر في ان الابيض محمول بالحقيقة على الانسان [illegible] مقتضى انه
ثابت له في مرتبة ذاته فيلزم ان يكون نسبة مقولة الكيف والاضافة الى العلم اذا كان المعلوم جوهرا او كما او غيرهما من
المقولات غير الاضافة والكيف مثل نسبة الابيض في هذا المثال الى الانسان فما يكون هذا محمولا عليه حقيقة وبالذات
وان كان متاخرا عن مرتبة ذات الموضوع لكن نسبة الاضافة والكيف وحملها عليه بالذات والحقيقة وان كان ذلك
في الرتبة المتاخرة عن مرتبة ذاته وفيه كلام والجواب [illegible] لعلكم تفطنون قال وقوع نسبة معقولة الى ما
اقول لا يخفى ان الامر على ما بان من فن البرهان من هذا الكتاب ان كل معلوم نسبة معقولة الى الخارج حتى المتصورات والمتنا
قضات [illegible] والكلام ههنا في تصور الشيء المعدوم في الخارج وتحقق مع امتناعه في نفسه
[illegible] الى التصديق كما لا يخفى على [illegible] من كان له تحقيق ولعل بعض الاجلة الاعلام قد حمل ما وقع من الشيخ في
هذا المقام على النسبة الحكمية التي هي في القضايا ولم يعلم ان المراد منها انه نسبة صور الاشياء الى ما هو خارج عنها من الامور التي
يناسبها بوجه ما وان لم يكن تلك الاشياء موجودة فيه كالممتنعات لا التصديق فقط وانا قلنا انه حمل عليه لانه [illegible] ان المراد من
تلك النسب النسبة الحكمية لا مطلقا حيث قال قد فسر الخارج بالنسبة التي يعتبرها العقل بين الطرفين الضرورية او الاولى
من غير نظر الى كونه موجودا في الذهن فالنسبة [illegible] مطلقا خارج بهذا المعنى ايضا وقد ذكر في دفع ما وقع من الايراد ان ما في نفس
الامر يجب ان يكون مغايرا لما في الذهن من النسب الحكمية لان ما في الذهن من النسب الحكمية [illegible] مطابقة لما في نفس الامر [illegible] وبطلانه
فالمطابق يجب ان يكون مغايرا للمطابق حيث قال فقوله والمطابق يجب ان يغاير المطابق ان اراد المغايرة بالذات فممنوع وان اراد مطلق
المغايرة الشاملة للاعتبارية فمسلم لكن لا يلزم منه ان يكون الوجود في نفس الامر مغايرا للوجود الذهني بالذات بل نقول ان النسبة الحكمية
في الذهن مطابقة لنفسها من حيث وجودها في نفسها وان كان تحقق وجودها في نفسها بوجودها في الذهن فانها من حيث وجودها في الذهن
مغايرة لها من حيث وجودها في نفسها [illegible] ان النسبة اذا وجدت في الذهن [illegible] العقل
كان في الحكم بزوجية الاثنين مثلا او بدون اختراعه كما في الصورة [illegible] بعض الاختراع والتحليل [illegible] موجودا في حد ذاته [illegible] قطع
النظر عن ذلك الاختراع فان كان تحققه لا بحسب الاختراع كان [illegible] من شانه ان ينتزع منه ذلك كان موجودا مع قطع النظر
عنه وان كان وجوده في الذهن الا انه موجود فيه بدون تحليل فهو من حيث انه موجود في الذهن مطابق لها من حيث انه موجود فيه بلا اختراع الا
الثاني هو الوجود في نفس الامر فان المنقول اليه في هذا الاعتبار هو مطلق وجوده في حد ذاته اعم من ان يكون في الخارج او في الذهن على انه

المذكور الاول المراد بالحق وهو [illegible] مطابقة الحكم للخارج [illegible] يكون ذلك الموجود في الذهن فالنسبة الذهنية في الصور مطابقة لها من
حيث انها موجودة في نفسها حتى لو كانت موجودة في الخارج ايضا كانت مطابقة لها على ان ما في الكواذب ليس لها الوجود في نفسها الا
بالتعمل والاختراع اصلا لا في الخارج ولا في الذهن هذا كلامه [illegible] البيان [illegible] كون الصور
مطابقة لما في المواد الخارجية ان يكون جهلا [illegible] لو كانت صورة ذهنية [illegible] كانت صورة ذهنية لا تحقق لها
في الخارج لا في الامور الاعتبارية [illegible] المعتبر في الصور الذهنية ان يكون مناسبة للامور الخارجية وان لم يكن [illegible]
صور ذهنية لها [illegible] كان المراد من المطابقة [illegible] يكون جهلا [illegible] مناسبة في الخارج مطلقا لا يخفى ما ذكره بعض الاجلة
الاعلام [illegible] هذا الباب [illegible] في بعض نسخ هذا الكتاب من قوله [illegible] في الوقت الذي هو [illegible] نسبة الى الخارج [illegible]
حيث ان هذا صريح في ان المراد من الخارج الخارج عن الذهن [illegible] فقط لان [illegible] الوقت الذي [illegible]
[illegible] في الخروج من تلك [illegible] من الملاحظة العقلية [illegible] الى الخارج [illegible]
[illegible] الاستلزام [illegible] اللازم على تقدير كون العلم من مقولة الاضافة ان يكون المعتبر
في صدق مطابقة لما في الخارج بهذا المعنى هذا على تقدير ان يكون المراد من المطابقة مطلق المناسبة واما اذا اعتبر في المطابقة ما
هو اخص من المناسبة من الاتحاد في الحقيقة والنسبة للاضافة المعتبرة فيها هو الاضافة بينه وبين ما في الذهن بخصوصه [illegible]
بل هو خارج عن التعمل والاختراع وان [illegible] ان كان وجود [illegible] ثم ان التوفيق بين ما وقع عن الشيخ من التوافق [illegible]
الاجلة الاعلام هو ان المراد من الخارج ثبوتا فيما وقع عنه هو الخارج عن الاختراع وعنه ما هو الخارج عن الذهن ولكن لا يخفى
ما فيه [illegible] ما وقع عن الشيخ انه لا يشمل المتصورات [illegible] فتدبر فيه فقد بان [illegible] ان ما عليه هذا البعض
البعض في حل ما وقع عن الشيخ بمراحل عن ساحة الصواب [illegible] ههنا [illegible] الحق مستقيم قال
[illegible] بان الاخبار انما يكون عن معان لها وجود في النفس اقول انهم لما ذهبوا الى نفي وجود المعاني [illegible] جواز الحكم
بالاشياء التي لا وجود لها في الخارج [illegible] ثبوتات خارجية [illegible] الوجود [illegible] العلم [illegible] المعلوم
بالذات وان كان مغايرا له بالاعتبار والحاصل ان المعلوم هو نفس وجود المعنى في النفس وان لم يكن موجودا في العين كما اشار اليه
فان كانت معدومة [illegible] على تقدير كون المراد من المعدوم هو المعدوم في الخارج كما [illegible] اليه انفا واما اذا كان المراد من المعدوم هو
المعدوم المطلق فالمراد من المعاني ما هو عنوان له ولكن [illegible] الحق ان المراد من المعنى حقيقة الشيء الموجود لا مطلقا [illegible] موجود في النفس
ثابتة بها [illegible] ومعنى الاخبار عنها ان لها نسبة ما الى الاعيان اشارة الى ما حققناه سابقا على نمط شاف كاف وقد قيل في تفسير هذا
المقام ان المراد بالاعيان ههنا نفس النسب الخارجية المعقولة [illegible] العقل [illegible] معقولة متمثلة في [illegible] العقل
[illegible] في حد نفسها [illegible] في نفس الامر مع قطع النظر عن خصوص [illegible] العقل [illegible] معقولة متمثلة في [illegible] العقل
[illegible] في حد نفسها [illegible] في نفس الامر مع قطع النظر عن خصوص [illegible] كان [illegible] الاشياء في الاعيان الخارجية
كما الامر في العقود الخارجية او في الاذهان كما في العقود الذهنية او في مطلق نفس الامر كما شان العقود الحقيقية وعلى هذا الاصطلاح
[illegible] لفظ الاعيان في [illegible] من المقالات الثانية [illegible] انتهى ما [illegible] الى الكتاب فنقول
على تقدير ان يكون لتلك المعاني الثابتة بالنفس وجود في الخارج يكون ما في الخارج معلوما [illegible] بالعرض كما [illegible] الشيخ
بقوله فبين ان الخبر عنه لا بد ان يكون موجودا [illegible] في النفس والاخبار بالحقيقة عن الموجود في النفس وبالعرض عن الموجود

في الخارج كما قاله الامام الرازي في كتاب المباحث المشرقية الذي هو بمنزلة شرح بعض فصول الشفاء ان تلك الصورة هو العلم
والمعلوم وهذا على ان العقل والمعقول قد يكونان واحدا فان الاشارة بالحقيقة عن الصورة انما هي وبالعرض عن الموجود
الخارجي فان اعتبرنا انا سنكون قعدنا ثم في نفسه معنى القيام ومعنى نكون ثم جعل معنى نكون الذي في النفس على القيام الذي
في النفس بان هذا المعنى هو في معنى آخر معقول وهو ما يحتمل من الوقت المستقبل بان يوصف بمعنى ثالث الوجود ثم قال وعلى هذا
القياس جميع انواع التعبير ومن ههنا ظهر ان الالفاظ موضوعة لنفس تلك المعاني الموجودة في النفس على ما نبه عليه بعض الحذاق
والمحققين ايضا في اساس الاقتباس على ما قال والدليل على ان الالفاظ موضوعة للصور الذهنية لا للاشياء الخارجية ان [illegible] الاذهان
صدق القضية وكذبها الاستعمالها امرين متغايرين احدهما ما في الخارج وثانيهما ما في الذهن هذا كلامه ولا يخفى ان رفع هذا
النزاع في كونها كالاتحاد الاول ولا اعتبار فذهب السيد السند الى الاول وذهب الى الثاني كثير من المحققين ومنهم
الشيخان ابو نصر وابو علي ان ما سوى العلم ليس معلوما بالذات ذهبوا الى ان الالفاظ كلها موضوعة بازاء العلوم [illegible] المقصود
منها معانيها التي هي العلوم لان غير العلم ليس معلوما [illegible] فلا يكون مقصودا ولا يصح الاجلها الاعلام فقد ذهب الى الاخير
على ما قال الحق لا شك من الوجدان انا اذا سمعنا لفظ الانسان مثلا التفت الى تلك الهيئة المخصوصة من غير ملاحظة كونها موجودة
في الذهن او في الخارج فاللفظ موضوع لنفس الهيئة لا باعتبار الوجود الذهني الذي هو [illegible] ولا باعتبار وجودها الخارجي فليس
اللفظ موضوعا لا الهيئة لكن لما رءاه ان اطلاق اللفظ دائر مع الصور العلمية يتبدل بتبدلها حتى اذا اعتقدنا الشبح المرئي حجرا
اطلقنا عليه الانسان واذا اعتقدنا فرسا اطلقنا عليه الفرس وان لم يكن في الواقع كذلك ذكروا ان الالفاظ موضوعة للصور
الذهنية ولم يريدوا بذلك انها موضوعة لها من حيث انها صور ذهنية قائمة بالنفس بل ارادوا بذلك انها موضوعة للهيئة
المتصفة بالوجود الذهني لا بما مع هذا القيد اذ لا نفهم من اللفظ سوى ذات المعنى مع قطع النظر عن غيره سواء كان موجودا
ذهنيا او خارجيا وغرضهم من ذلك الحفاظ على ما اشرنا اليه من دوران تبدل الاطلاق مع تبدل الصور ولذلك ذكر بعضهم ان
الالفاظ موضوعة لها لا باعتبار كونها تلك المعاني في الواقع بل باعتبار كونها في الذهن [illegible] مثل ما قاله الاولون
فظهر من هذا التحقيق ان الالفاظ موضوعة لنفس مفهوماتها الهامة وسواء كونها علما او معلوما والعالم هو نفس المفهومات
وما ذهب اليه المحققون من ان المعلوم هو نفس الصورة كلام حق لان الحاضر عند النفس ليس الا هي لكن هذه الصورة لها اعتباران احدهما
اعتبار من حيث انها عرض قائم بالذهن وهي بهذا الاعتبار علم والثاني اعتبارها بحسب مفهومها مع قطع النظر عما يحققه من هذا الوجه
من العرضية وتوابعها وهي بهذا الاعتبار معلوم فهي بالاعتبار الاول صار معلوما بالعلم الحضوري وبالاعتبار الثاني صار معلوما
بالعلم الحصولي هذا كلامه ومن الظاهر ما ذكره الشيخ ههنا هو ان الالفاظ موضوعة لنفس المعاني الموجودة في الذهن مع قطع النظر
عن كونها مرتسمة فيه فانه وان كانت موجودة فيه بحسب الواقع [illegible] قولنا من حيث ومن جهة [illegible]
فانطبق ما سلكه بعض الاجلاء الاعلام من ان الالفاظ موضوعة للهيئة بما هي هي لا الموجود في النفس ولا في الخارج ذهنيا [illegible] ذكر الشيخ
ههنا المقول من الموجود في النفس والعرض عن الموجود في الخارج الخ على ان يكون الاعتبار من الموجود في النفس بالعرض [illegible]
لا في الموجود في الخارج وكذلك اندفع ما عليه السيد السند من كون المعاني المرتسمة في النفس موضعا للالفاظ بانها [illegible] ان
المراد من الخارج الواقع عن الشيخ في قوله وبالعرض عن الموجود في الخارج الخارج من خصوص هذا الارتسام وهو اعم من [illegible]
غاية التقصير كان الاول من المفرطين غاية التفريط في تصانيف الكلام فقد لاح من ذلك الى ما حققناه الا ما عليه بعض الاعلام

من ان ههنا

من ان ههنا امرين متغايرين بالذات احدهما موضوع له اللفظ غير مفاد والثاني غير موضوع له وهو مفاد وانهم توهموا التغاير بين
العلم والمعلوم بالذات وبنوا عليه الانتقال من الصور العقلية الى الذوات العينية وحكموا بان دلالتها عليها عقلية او طبعية فلا
ما ذهب اليه اقوام من الاخرين من ان المرجع الا امر واحد هو العلم وهو المعاد الذي لا يتحول فيه اللفظ وحاصل الكلام ان [illegible]
ما ذكرناه في هذا المقام امور منها انه لا يرجح ما عليه السيد السند المدقق ولا المولى المحقق في توجيه ما وقع عن الشيخ ههنا
بل انا حملنا كلامه على ما فهمناه منه ومنها ان سعيهما في ذلك غير مشكور [illegible] ان الهيئة اذا كانت
في الذهن تسمى بالصورة سواء لحظ معها خصوصية ارتسامها الذهني او لم يلحظ وسواء حكم بانها مساوية للهوية العينية
بحسب الحقيقة او لم يحكم واذا كانت في الخارج تسمى عينا واصلا فاذا تقرر هذا فنقول ان غرض الشيخ من ذلك ان الالفاظ موضوعة
لهذه الصور الذهنية المقابلة للاعيان الخارجية مع قطع النظر عما هو خارج عنها من كونها مرتسمة او قائمة بالنفس او مطابقة لما
او لا تكون كذلك فيها بحسب الواقع ويرشدك اليه ما نقله المولى المحقق الجليل الذي هو نظير امام [illegible] حيث قال
وما ذهب اليه المحققون من ان المعلوم هو نفس الصورة الخ وما حكم به الشيخ في فصل معرفة التناسب بين الامور والتصورات
والالفاظ والكتابات بقوله ولما كانت الطبيعة الانسانية محتاجة الى المحاورة لاضطرارها الى المشاركة والمحاورة انضمت
الى اختراع شيء يتوصل به الى ذلك ولم يكن اخف من ان يكون بكون فعلا ولم يكن له اخف من ان يكون بالصوت وخصوصا لا
يزدحم [illegible] حصة [illegible] وجوه الاعلام [illegible] تبقى
فالتجات مالت الطبيعة الى استعمال الصوت ووفقت من عند الخالق بالات تقطيع الحروف وتركيبها معا ليدل بها
على ما في النفس من اثر ويتوقف فاحتيج الى ضرب اخر من الاعلام غير النطق فاخترعت اشكال الكتابة بواسطة الهيئة والهام الهي
كما خرج بالصوت يدل على ما في النفس وهو الذي يسمى اثارا والتي في النفس تدل على الامور وهي التي تسمى معاني اي مقاصد النفس كما ان
الاثار ايضا بالقياس الى الالفاظ معان ثم ذكر ان معنى دلالة اللفظ ان يكون اذا ارتسم في الخيال مسموع اسم ارتسم في النفس معنى فتعرف
النفس ان هذا المسموع لهذا المفهوم فكلما اورده الحس على النفس التفتت الى معناه واما الكتابة فقد كان يمكن ان يكون لها
سبيل الدلالة على الاثار بلا توسط الالفاظ حتى يجعل لكل اثر في النفس كتابة معينة مثلا للحركة كتابة وللسكون اخرى وللارض اخرى
وكذلك لكل شيء لكنه لم يجر الامر على ذلك لان الانسان قد اضطر بحفظ الالفاظ على ما في النفس الفاظا وعطلها نقوشا اخر
الاول اسهل ويقول في فصل ان العلم عرض [illegible] انما تكون في نفوسنا لا انها اثار في النفس لذوات تلك الاشياء ولانا
هنا كثير الا كثر من ان نتعرض لتعدادها فاذا علمت ان المراد من الصور الذهنية في كونها موضوعا لها هو نفس تلك الصور فقط
ان ما عليه السيد السند من ان تكون الالفاظ كلها موضوعة بازاء العلوم ويكون المقصود منها معانيها التي هي العلوم الخارج عن
جرد العادة وحيث الاستقامة لان الصور الذهنية وان وصفت بانها الالفاظ تكون معاني وصورا ذهنية لكن لا بشرط
اعتبار اجتماعها مع ما لها من خصوصية او غيرها بل نفس تلك الصور الذهنية وان اتفق ان كانت لها احوال وعوارض على حدة
فاعتبار الامر في نفسه شيء والامر بحسب اعتبار اخر شيء اخر ومع نفسه وان ما حكم به المحقق الجليل من ان اللفظ موضوع لنفس
الهيئة لا باعتبار الوجود الذهني الذي هو [illegible] ولا باعتبار وجودها الخارجي فليس اللفظ موضوعا للهيئة الخ خروج عن [illegible]
فصل الخطاب بل الحق الحقيق بالاعتراف ان النمط الصواب الذي ينبغي ان يكون هو النمط الاوسط بين الافراط والتفريط على ما لا
يخفى فنحن نقوم النمط الاوسط انما كلامنا [illegible] افراطا وتفريطا وذلك لان الظاهر من ذلك كون الهيئة بما هي هي موضوعا لها الالفاظ

وليس الامر هنا كذلك لا يخفى على من صح ما حققنا لان الصورة المقابلة للعين والشبح المقابل للاصل موضوع لها الالفاظ او لا
غيرها مما يعمها من الهيئة المطلقة الشاملة لها التي يصدق عليها فالان الصورة المقابلة للعين والشبح المقابل للاصل موضوع
لها خصص الحق من خصه واسم الصورة من حقه بانها طلات لبال الاوهام والخيالات هجرا جميلا واتبع بين ذلك سبيلا واتبع
فذا يمن امر البيان ان المعلوم بالذات هو الصورة الذهنية لا الذوات العينية سواء قلنا ان العلم يكون من مقولة المعلوم او لم يكن
وحمل عليه امر المحسوسات في كون المحسوسة بالذات من حيث قيامها بالقوى والآلات واما المحسوسات بالعرض فهي في الخارج
من الجزئيات وما ذكره المعلم الثاني بقوله البصر مراة تتشبح فيها مثال المبصر ما دام محاذيا له [illegible] من العايبين ان يا [illegible]
وذلك بان يكون الراس [illegible] هو المبصر بالعرض فلهذا ذكر بعضهم ان المحكوم عليه بالحقيقة هو ما تقوم به الحاس من صورة المحسوس
الا الجسم هذا كلامه وانما يكون ذلك لكن بعد ان الامر الخارجي يتحصل كونه معلوما بالعلم الحضوري [illegible] خصوصية المحسوس
ما ارتسم في الحاس [illegible] المعقولات ثم الظاهر من سير الحكيم الطوسي قدس سره القدوسي والامام الرازي الشارحين
لكتاب الاشارات ان الامر الخارج هو المبصر بالذات وذلك حيث قال احدهما ان انكار كون المبصر هو الامر الخارج من قبيل
الشك في الاوليات وقال الاخوان المبصر هو الامر الخارجي لكن الابصار صورة ذهنية وقد قال الثاني انا قاطعون انا اذا ابصرنا
زيدا فان قوى الباصرة [illegible] البرهان الذي يقال من ان المبصر ليس هو زيد الموجود في الخارج [illegible] ان المبصر
تحصره [illegible] في اجلى العلوم الضرورية واقواها ثم قال ان امثال هذه الكلمات [illegible] الانسان السليم
العقل فضلا عن ان يحمل مواضع البحث والتدقيق ثم ذكر الاوليين منها والجواب ان المبصر هو زيد لا شك ولا نزاع فيه انما [illegible]
فهو حصول مثال في آلة المدرك وعدم التمييز بين المدرك والادراك هو منشا هذا الاعتراض والخفي [illegible] من انها
لان المبصر بالذات هو زيد الموجود في الخارج ثم لا يخفى ان دعوى هذا المحقق نور الله مرقده الانتزاع من ان المبصر بالذات هو
زيد الموجود الامر الخارجي من قبيل [illegible] ثم لما كان في جوابه [illegible] الطبيعي [illegible]
بعض الفضلاء من الحكماء [illegible]
[illegible] التحقيق [illegible] على [illegible] الانتزاع [illegible] الابصار [illegible]
اخرى [illegible] الابصار الصورة الحاصلة في الحاسة من [illegible] وهو العلم الذي هو [illegible] الامر
الموجود في الخارج الذي هو المعلوم [illegible] من المحذورات التي ذكرها الامام الرازي حيث [illegible]
الابصار بالمبصر [illegible] بعض الفضلاء من الاذكياء الاجلاء في [illegible] المطالع بان الشارح المحقق
[illegible] في الجواب [illegible] ان الامر الخارجي هو المبصر بالذات وذلك حيث قال [illegible] المبصر [illegible] الابصار يتعلق بالامر الخارجي
لا بالصور المرتسمة في البصر لما كان يقول اهل الشعاع او كما يقول الاشراقيون من انه يحصل للنفس بواسطة ارتفاع الحجاب [illegible]
القابلة للبصر [illegible] المبصر [illegible] على النفس [illegible] فهو بين ان ينفي انطباع الصورة او [illegible]
الامر الخارجي والمحققون من الحكماء [illegible] ان الابصار يتعلق بالامر الموجود في الخارج [illegible] والصور المتمثلة في الحس
من غير [illegible] كالمرايات [illegible] الصور المحسوسة [illegible] بان المبصر بالذات [illegible] الامر الخارجي
فانه مبصر بالعرض وما ذكره الحكيم الطوسي [illegible] فيكون معنى كلامه ان المبصر بالعرض الذي يتعلق به المبصر بالذات
هو الامر الخارجي والابصار [illegible] المبصر بالذات صورة ذهنية [illegible] المبصر بالذات بالابصار [illegible] وارادة

بالبصر

المبصر الذي [illegible] المبصر بالعرض كما [illegible] الصورة [illegible] الاتصال الجوهري وليس كلامه بمعنى [illegible]
[illegible] ولا يخفى عليك [illegible] كلامه [illegible]
المبصر بالعرض [illegible] الانتزاع [illegible] على المبصر بالذات الا ان المحققين من الحكماء
[illegible] الظاهر [illegible] النزاع [illegible] المبصر بالذات [illegible] على ذلك فعلى
التوجيه [illegible] عدم النزاع [illegible] هذا التوجيه [illegible] الابصار
المبصر بالذات لا يخفى [illegible] المبصر هو الامر الخارجي [illegible] ما ذكره السائل [illegible]
[illegible] الابصار [illegible] فلان هذا الالزام [illegible]
[illegible] الامام [illegible] المبصر بالذات [illegible] الحاسة [illegible] جميع ما اورده الامام [illegible]
من قبل [illegible] ما ذكره الشارح الفاضل [illegible] الذهنيين [illegible]
وجود الذهني فلا يمكن [illegible] شرطا [illegible] ظاهر [illegible]
فان الحق بالاتصاف **قال** معقول وقت ما **اقول** [illegible] التنوين [illegible]
[illegible] العقل [illegible]
المعقول [illegible] المعقولات [illegible] الموضوعات [illegible] الحيوانات
المعقول [illegible] الخارجية والذهنية والحقيقية [illegible]
[illegible] الحيوان [illegible] موضوعها [illegible] الفرض [illegible]
واما [illegible] موضوعها [illegible] الشيخ في البرهان من هذا الكتاب حيث قال
[illegible] الاثبات [illegible] على [illegible] معناها
موجود [illegible] الذهن [illegible] القضايا الشرطية [illegible]
الفرض [illegible] موضوعها [illegible] الخارجية [illegible] الفرض [illegible] **قال** [illegible]
[illegible] **اقول** [illegible] الفلسفة [illegible]
من [illegible] الوهم [illegible]
[illegible] الموجودات الخارجية [illegible] المعتزلة حيث
[illegible] الوجود والثبوت [illegible] الوجود [illegible] المعدوم [illegible] المنفي [illegible]
من [illegible] الظاهر [illegible] الثابتة [illegible] الاختصاص [illegible] والثاني في الصفات
[illegible] الاحوال [illegible] الصفات [illegible] الموجودات [illegible]
[illegible] المعقولات [illegible] لا موجودة ولا معدومة [illegible] الوجود والعدم [illegible]
ان تلك [illegible] الموجودة [illegible] الحكماء فالتقابل بينهما [illegible] السلب والايجاب [illegible]
[illegible] هذا الباب [illegible] الاشراق في المطارحات [illegible]
واطال [illegible] كلامهم في شيئية المعدوم [illegible] لا موجود ولا معدوم [illegible] الا الموجود

معلومة فمنهم من يقول انها كما ليست موجودة ولا معدومة ليست معلومة ولا مجهولة ومن هنا من يقول ان ههنا امورا
واعجب الاشياء ما ليس بموجود ولا معدوم وهو محسوس اذا لم يكن معلومة والكلام فيما انا نعلم وهل نعلم انها ليست بموجودة
لا نعلم فان لم نعلم فكيف نحكم وان علم انها ليست بموجودة ولم يعلم بوجه من الوجوه فماذا علم انها ليست بموجودة وكيف صح الحكم
دون التصور وانه لم يعلم فلم لا يسكت وهاهنا الاعتراف بالهذيان ثم العدم اما ان يكون عبارة عن اللا وجود او عبارة عن
اللا شيئية التي هي اعم من الوجود كما انها تقال على الهوية التي هي وراء الوجود وليس بين الايجاب والسلب واسطة فان كان العدم
عبارة عن اللا وجود فالشيء لا يخرج عن الوجود واللا وجود فلا يخرج عن الوجود والعدم وان كان عبارة عن اللا شيئية فبطل قولهم
في المسئلة الاولى ان المعدوم شيء فان يكون على هذا الوجه معناه اللا شيء وهو محال ثم اذا كان العدم عبارة عن اللا شيئية والهوية
المعدومة معدومة فيها انما يقال الاشياء على هذه القسمة فاذا وجبت فقد افادها الفاعل ما لم يبق بعد اللا شيئية الشيئية واثباتا
فكان تكون اللا شيئية اثباتا والنفي نفيا للنفي وكيف امكان ... فان لم يكن العدم هو اللا شيئية فاللا وجود والسلب
كما انا نستدل على اشياء هي موجودة ولا بهم وصفها بالعدم فيكون العدم معنى محصلا بطبيعته اما جوهرا وكان في موضوع
او عرضا ان كان في موضوع او صفة ما فكل صفة لها محل ثبت فالمعدوم الشيء يكون ثابتا ثم ذكر انا لا نفهم من الثبات الا الوجود
ان كان ذهنيا فذهني وان كان عينيا فعيني وكلما لا نفهم العدم الا اللا وجود وما ليس بموجود فهو معدوم فان اصطلح هو على معنى
اخر فليس مفهومه بالضرورة يعجز في هذا الموقف ولا ينافي الا ما يكون حسبه وغلطهم في ان المعدوم شيء وقع في الاحوال اذ لا
موجودة ولا معدومة بحسب عدم وقوفهم على المعاني الذهنية وما سمعوا اهل العلم يقولون ان الكليات غير موجودة في
خارج الوجود اذ ليس لها وجود في الاعيان والمعدومة من جميع الوجوه ولها وجود الذهني فهي لا موجودة ولا معدومة الا انها
المذكورين فغلطوا وجماعة من الناس لما تحاشوا عن ان يقولوا ان الباري تعالى موجود او معدوم وقعوا في زيغ والذي اوقعهم في
ذلك انهم توهموا انه يشبه المفعول فقد سوى من ذلك فتوهموا انه من الوهيات معا فصار اسم الموجود معقول
لا ستحالة الاشتراك والصلة واوجب اللفظ ... وقالوا ان سلب الموجود بالمعنى المذكور وهو لا بالمعنى الذي فيه الذي احتجوا
بانه ان كان موجودا شارك الموجودات في الوجود فقد ذهبوا الى غير التعطيل فانه لا يصح ان يقال لحقيقة انها ليس موجودا ان شاركت
الخلائق في مفهوم الحقيقة ولا ان يقال مثل ذلك ولا انه شيء فانه يلزم منه مشاركة الاشياء في الشيئية فهو لا شيء اذ يستحيل ان يخرج
عن السلب والايجاب امر ولا انه هو بثبوتيا او ان لا هوية والثاني اذ هو منفي مسلوب عند الشيئية فيقع في نفي ثم لا يتاتى ان
يعرف بجهة من الجهات ولا يلزم منه حركة هذا الكلام ولا يخفى عليك ما ... الضرورة ان لهذا الاقوى ان يقول المتضاد الشيء في
الموجود والمعدوم بمعنى اللا موجود الذي من شانه الوجود لجواز ان لا يكون معدوما بهذا المعنى ولا موجودا ومن هنا ظهر ان ما وقع
عند بعضهم فان كان العدم عبارة عن اللا وجود فالشيء لا يخرج عن الوجود واللا وجود فلا يخرج عن الوجود والعدم الخ لا يخفى ما فيه
لا يمتاز عن اشتباه الخاص بالعام وما يقابل الوجود ذلك التقابل بالسلب والايجاب فيجوز ان يكون ما ذكره شيئا لا موجودا ولا
معدوما اللهم الا ان يقال المراد هنا يكون برهان الاجمال والاستيفاء والحاصل ان الوجود يكون التقابل بينهما بالسلب
والايجاب لما تاتي لهذا الاستدلال والتوجيه اليه ذلك الايراد فالاولى ان يقتصر لهذا الاستدلال على ما يرد عليه من انه انما
عدم ثبوت الواسطة بين الوجود واللا وجود بالمعنى الاعم كما هو المدعى فافهم واليه بعلو ذلك اشار الشيخ الرئيس بقوله فهؤلاء
السوابق من جملة المميزين فاذا انتهى الى الاعراض ما كشفوا الا معنى بقوله الكشف انهم ظهروا وافتضحوا وخرجوا عن الحيرة والظلمة

التي وقعوا فيها فانهم فيها كانهم محجوبون مستورون غير معدودين من الناس ولا ظاهرين في الانام نعوذ بالله من شر الوسواس الخناس
الذي يمنع من الارتقاء من حضيض الهيولى الى اوج الاستيناس بانوار النور ويخرجنا من الظلمات الى النور وادخلنا في رياض البهجة
والسرور واحمل بحسنات جميع الامور مع سرور واسكن روحي الى ... حسنات وفي وجهي لمعات برق القرب من انوار
جمال لن تنقضي امثال ومن توطن الوجه به ما ... وما يغطي من ... وان ... ما يستحقها الى ان ... فالاولى
ان يقف عند المبادئ فانه ... وهو مستحق ان ... والاولى السالك وهو سبب موجب الحرمان قال وان لم يكن الوجود كما علمت
جنسا اقول لعل هذا ناظر الى ما وقع منه في الشفاء ومن هذا الكتاب من الاستدلال على عدم كون الوجود جنسا وذلك بوجوه
احدها على سبيل الاشارة الى ما ذكره في هذه المقاصد ولم يكن ذلك من تحقيقه ومن ... الى المسلك الاول بقوله لو كان الوجود
جنسا لكان فصله اما موجودا او غير موجود فان كان موجودا وجب ان يكون الفصل بمكان النوع اذ يحمل عليه الجنس
وان كان غير موجود فكيف يفصل الشيء وانما قلنا انه على سبيل الشامل مع ... في هذه المقاصد لامر من عبارته لا ينفع عليه جواز
اعتبار كل من هذين الشقين الواقعين في الترديد وذلك بان يقال ان اريد من كون الفصل موجودا انه يصدق عليه معنى الموجود
في الشق الاول وان اريد من ذلك انه يصدق عليه صدق الجنس على النوع فيختار الشق الاخير ولا يلزم من عدم صدقه عليه كذلك
ان يكون معدوما لاحتمال الشق وصدقه عليه على سبيل الحمل الذاتي اخص من صدقه عليه مطلقا ولا يلزم نفيه على تقدير نفي الخاص
مع ... ان هذا الدليل على ذلك المدعى يجري مجرى الشبهة المورد على فصل الجنس والجواب عنها مشترك والحاصل ان فصل كل
جنس لو كان الذات من مقولة ذلك الجنس لاستلزم ان يكون لكل فصل فصل الى غير نهاية وجوب اشتماله على جنسه وهو مستلزم
اشتماله على فصل النوع كذلك وهكذا الى ما لا نهاية وهو باطل بالبراهين المورودة فتعين من ذلك انه وجب ان يكون فصل كل جنس
نوعا الا ان الجنس وليس الامر كذلك سيما ما وقع منه في البرهان على ما نقلناه انفا والمخيم اشارات الدلالات عليه
لو جاءت بلا تصريحات بوا اشار الى السلف الاخير كما لا يخفى الثاني الخبير بقوله ان الوجود لو كان جنسا لكان له فصل
ومن علمنا ان كل معنى عام ما ان يخصص بالفصل او العرض فالفصل والعرض لا يفيدان ماهية الجنس ولكنهما يفيدان قوام
وجود الجنس امرا بالفعل فلو جاز ان يكون الوجود جنسا الزمان يفيد الفصل ذاته لا قوامه والحاصل ان الفصول وما يجري مجراها
لا تحقق بها حقيقة المعنى الجنسي من حيث معناه وانما كانت علة لتقوم الحقيقة موجودة فان الناطق ليس شرطا لتحقق الحيوانية
في انه معنى الحيوان وحقيقته بل في ان يكون موجودا حسب ما انها اذا اذكر الشيخ بعد تمهيد هذه المقدمة ان من حيث ماهية الجنس في النوع
الوجود ومن حصول فصل او عرض عليه لزم ان يكون الفصل يفيد ماهية النوع فالوجود الذي لا سبب له ان فرض له جنس وفصل
او ماهية بوجه او عرض مخصص والفصل يفيد وجود الجنس والعرض يفيد وجود النوع لزم ان لا يكون ما لا علة له معلولا هذا الخ
ان الوجود لو كان جنسا لزم ان يفيد الفصل ذاته لا وجوده والا لكان له وجود ويمكن تقريره بوجه اخر وهو ان الوجود لو كان جنسا لزم
تركبه مع انه فرض من نوع فصل له لا ماهية له فلا ماهية له الا جنس له لكونه وجودا محضا فاي حصر الوجود سلب العدم لا
بشرط سلب العدم ولم ... الجنس من وجه هو محض الشيء والاول لعم قد تحقق انه غير مركب او يقال ان معنى الجنس
لا يخلو اما ان يكون واجب الوجود لذاته فلا يتوقف على ان يكون هناك فصل وان لم يكن واجب الوجود وكان متقوما
الوجود كان واجب الوجود متقوما بالذي هو واجب الوجود هف ما لا ... الا جنس له فلا فصل له فلا حد له ولا برهان عليه ولا
برهان عليه فان قلت يجوز ان يكون واجب موجودا بوجود مطلق وخاص ... الا ... ان يكون جنسا له تعالى حتى

يلزم من ذلك تركيبه من هذا الجنس الا يجوز ان يكون ذلك عرضا عاما لا ان كان جنسا لما عداه من الممكنات قلت انه لا احتمال
تركيبه وتقومه بذلك يحتمل عروض طبيعة نوعية [illegible] تعالى [illegible] المفهومات
غير [illegible] الا ان يختص ذلك بالوجود الخارجي فانه لا يعرض لهذه المفهومات [illegible]
عدم كونه من المعقولات الثانية وبطلان التالي يستلزم بطلان المقدم ظاهر قال فانه يتفق فيها اقول [illegible]
[illegible] في قوله هذا [illegible] اشارة الى عدم اختلافه بالشدة والضعف ومن هاهنا
ظهر حال [illegible] الحكما من جريان وجوه التشكيك فيه باسرها [illegible] جواز اختلافه بالاولوية [illegible] ان الشيخ
[illegible] ولعل الشيخ لم يتعرض [illegible] الاختلاف بالشدة والضعف [illegible]
الاختلاف [illegible] وهو انه لما كان من الوصفيات التي لا تحتاج الى الحيثية التقييدية [illegible] الحيثية
التعليلية وهو بخلاف سائر العرضيات لافتقارها الى الحيثية الاولى وبخلاف الذاتيات لاستغنائها عن الحيثية [illegible]
[illegible] من وجه والثانية من وجه [illegible] الحيثية [illegible]
حيثية كانت تعليلية او تقييدية في ثبوتها للماهية [illegible]
[illegible] التشكيك بالاقدمية والاولوية [illegible]
[illegible] والشدة والضعف [illegible] الجوهر [illegible] والتاخر
فكيف يصح ان يكون الوجود [illegible] التشكيك قلت [illegible] ان الخاص [illegible] الجوهر
المقول على الجواهر الاول والثانية والثالثة [illegible] الجوهر [illegible] وذلك يرجع الى كون الوجود الخاص [illegible]
حيث [illegible] الوجود [illegible] الجوهر [illegible] على بعض [illegible]
ان قولنا الجوهر هو الموجود لا في موضوع [illegible] الموجود [illegible]
[illegible] الوجود [illegible] لا في موضوع [illegible]
وكان بعضها [illegible] الوجود [illegible]
[illegible] بين الذاتيات والعرضيات [illegible] البرهان [illegible] التشكيك
بالشدة والضعف [illegible] الظاهر [illegible] الوجود [illegible]
[illegible] بالتشكيك [illegible]
من [illegible] والتاخر وذلك كالكم على المتصل والمنفصل [illegible]
ذلك [illegible] على الاثنين والثلثة والاربعة [illegible]
والتاخر كما يقع الجوهر على البسيط والمركب [illegible] والمبادي [illegible]
المتصل [illegible]
[illegible] الجوهر على الجواهر الاول والثواني [illegible]
[illegible] الشيخ في ذلك الفصل [illegible] هذا الكتاب لكن الجواهر الاول هي الشخصيات والاولى [illegible]
المشتركة في طبيعة واحدة [illegible] الجوهر [illegible] في الوجود بالقياس الى [illegible]

والمان

والمان لا يكون في ذلك المعنى اولا [illegible] ولكن يكون [illegible] الجواهر الشخصية [illegible] في حقيقة الجوهرية [illegible]
[illegible] الاول [illegible]
في الوجود [illegible] والجزئيات [illegible] في حقيقة الجوهرية [illegible] الحقيقة التي [illegible] الجواهر الشخصية
اولى بالجوهرية [illegible] من جهة الوجود ومن جهة [illegible] لا في موضوع
ومن جهة [illegible] ومن جهة السبق الى [illegible] من جهة الوجود فان الجواهر الكلية [illegible]
[illegible] الى الجزئيات [illegible]
الموضوعات [illegible] الشخص [illegible]
[illegible] الوجود [illegible]
[illegible]
الوجود جنسا [illegible]
من العدم المطلق [illegible] الموجودات [illegible] العدم المطلق [illegible]
[illegible] العدم المطلق [illegible]
[illegible] قال [illegible] اقول هذا
من المواضع [illegible] في حاشية [illegible] على الشرح الجديد للتجريد [illegible]
في منطق الشفاء بان الوجود مشترك لفظي [illegible] المغالطات [illegible]
موجود [illegible] الاشتراك الاسمي الواقع
في [illegible] من الاشتراك اللفظي [illegible] الشيخ في هذا الكتاب [illegible]
[illegible] هذا الكتاب [illegible]
وقال بعضهم ان لفظ [illegible] الاشتراك [illegible]
الوجود [illegible] التشكيك [illegible] هذا الكتاب [illegible]
[illegible] قولنا الوجود في موضوع [illegible]
ان الوجود [illegible] لا في موضوع [illegible]
بالتشكيك [illegible] الاشياء [illegible]
المعنى [illegible] الاسم [illegible]
[illegible] البيان [illegible]
في الموضوع [illegible] الاشتراك في الاسم [illegible] معنى واحد [illegible]
[illegible] الاشتراك في الاسم [illegible]
[illegible] اشتراك الاسم [illegible]
كلامه وان كان بظاهره [illegible] ولكن [illegible] الامام الرازي [illegible]

الشيخ حيث قال برهان السادس من قال الوجود غير مشترك فقد قال بكونه مشتركا من حيث لا يشعر به فان حكم بانه غير
مشترك غير مقتصر على وجود واحد بل على كل وجود فان كان الوجود فقط كان يحتاج الى ان يبرهن على كل واحد من وجودات الغير
انه غير مشترك ولم يكن فان الخصم حينئذ بان يحتج على ان الوجود غير مشترك يتناول كل وجود فاذن الوجود مشترك المعنى
وهذا كما ترى لا يناسب مناسبة لما وقع من الشيخ مقدما على ما نقلنا عنه من المقالة الثانية من الفن الثاني من الجملة الاولى في حال
مناسبة الاجناس وحصولها اعني بعض بيانات وقع منها انه من امتنع ان يعقل ان للوجود معنى واحدا في هذه العشرة فقد
فارق الفطرة وخصوصا اذا قال ان الدليل على اختلاف هذه العشرة في معنى الوجود ان الجوهر موجود بذاته والعرض موجود
بغيره وان الجوهر موجود لا يحتاج في وجوده الى وجود آخر والعرض موجود محتاج في وجوده الى ذلك فقد اشترك هذان الاثنان
في شيء واحد وهو لفظ الوجود ثم فرق بعد ذلك بانه بذاته او بغيره ولا يحتاج او يحتاج فهذا الوجود المستعمل ان كان
يدل على معنى يجتمع فيه الجوهر والعرض ثم يفترقان من بعد فقد حصل معنى جامع وان لم يدل على معنى جامع فكيف فارق
احدهما الاخر بانه واحد منهما معنى غير معنى الاخر واحدهما بذاته والاخر بغيره وانه ليس يحتمل ان يكون الشيء الواحد معنيان
احدهما انه للاخر بغيره ولا يكون ذلك فرقا بينه وبين ذاته الا ان يقال انه من حيث المعنى الذي بذاته غيره من حيث المعنى
الاخر وهم يسلكون في هذا الموضع هذا السلوك فلا جدا ما يجسر ان يجيب في هذا الموضع ولا يمكنهم ان يدلوا على المعنيين المختلفين
المتميزين بغير الوجود فانهم لا يمكنهم ان يحصلوا معنى يدلون بالوجود في احدهما هو غير المعنى الذي يدلون عليه بالوجود في الاخر
حتى يجوز وانفصلوا الى احدهما من خارج بذاته وللاخر بغيره بل الحق هو ان الاثنين اشتركا في الثبوت والوجود بمفهوم حاصل عند
الذهن وهذا بين بنفسه لا يمكن ان يكون له بيان ومن ينكره فهو يخلط نفسه بانه يكون من الغرض الى غيره وهذا كلامه ولا يخفى انه
بينه وبين ذلك حسبما وقع عنه في اول هذا الكلام فقد لاح من تضاعيف هذا الكلام ان الوجود معنى مشترك وان كان مقولا بالتشكيك
ولما قال بعض الاجلاء الاعلام من ان الوجود مشترك لفظي بين الوجود في نفسه وبين الوجود الرابطي عند الشيخ فليس فان المعنى
الذي يدل المقالات المشهورة من كلام الشيخ بطلانه ظاهر وكذا غيره لوقع عنه ههنا بل ما وقع عنه في اول النمط الرابع من كتاب
الاشارات بقوله الوجود ههنا هو الوجود المطلق الذي يحمل على الوجود الذي لا علة له وعلى الوجود المعلول بالتشكيك وفي هذا ظهور
بطلان ما قاله صاحب المحاكمات من ان الشيخ يقول بما عليه ذوق المتألهين من الحكماء من ان الوجود جزئي حقيقي والموجود كلي
ولعله يعتذر بما يجب ان يكون جزئيا حقيقيا قائما بذاته ويكون غيره بذاته الا بامور ليعطي انه يجب ان يكون الوجود الذي
كل ذلك هو عينه فلا يكون الوجود مفهوما كليا يمكن ان يكون له افراد بل هو في ذاته جزئي حقيقي ليس فيه امكان تعدد ولا انقسام ويكون
بانه مقوم لكونه عارضا لغيره فيكون الواجب هو الوجود المطلق اي المعرى عن التقييد بغيره والانضمام اليه وعلى هذا لا يتصور في
الوجود الماهيات الممكنة فليس معنى كونها موجودة الا ان لها انتسابا مخصوصا الى حضرة الوجود القائم بذاته وتلك النسبة على وجوه مختلفة
ولها شئ تعرف لا اطلاع على معرفتها فالموجود كلي وان كان الوجود جزئيا حقيقيا ووجه بطلان ذلك ظاهر وسيأتي مزيد تفصيل لبطلان
هذا الظن وتمسكه بعض بما يشعر به ما وقع من الشيخ ثم ان ذلك لعله تلك العبارة التي نحن بصدد شرحها فبطلانه انما
هو لما سلكه في بيان بطلانه وذلك حيث ان الشيخ قصد ان ما هو اتم من الامور التي يصدق الموجود عليها بالاولوية بغير تعرض
لنعم وان كان العموم اعلى من كون الوجود كالموجود مشتركا معنويا ثم الظاهر انه يذهب المعلم الثاني فلا يناظر الا هو الى
الاشتراك اللفظي للوجود وذلك حيث قال في كتاب اتفاق رأي الحكيمين في حكاية الصور والمثل التي ينسب الى افلاطون وان

المشهور

المشهور ان ارسطوطاليس اثبت هذا الراي في اثولوجيا فهو يقول ان كل ما في عالم الحس جرم فله ان يثبت في ذلك العالم بالحق ما سوى ذلك
على اشرف واتم واعلى مما عليه الاشياء التي تحته ولا اشكال والاشبه حقيقة ولا مجاز انه مع ذلك كل اسم من وصف والاطلاق اللفظ
فيه من جهة الالفاظ التي اطلقت فان من الواجب الضروري ان نعلم ان مع كل لفظ نقولها في شيء من اوصافه معنى بما تريد
المعنى الذي نتصوره من تلك اللفظة وذلك كما قلنا يعني اشرف واعلى يعني اذا قلنا انه موجود علمنا مع ذلك ان وجوده لا كوجود
سائر ما هو دونه واذا قلنا انه حي علمنا انه حي بمعنى اشرف مما نعلمه من الحي الذي هو دونه وكذلك الامر في سائرها انتهى وما يجري هنا
مجرى ما قاله افلاطون في كتاب طيماوس من كثير من امر النفس والعقل وان لكل واحد منهما عالما سوى عالم الاخر وان تلك
العوالم متتالية بعضها اعلى وبعضها اسفل وسائر ما قال مما اشبه ذلك ومن الواجب ان نتصور منها شبيه ما ذكرنا انا
نريد بعالم العقل حيزه وكذلك بعالم النفس لا ان للعقل مكانا والنفس مكانا والباري تعالى مكانا بعضها اعلى وبعضها اسفل كما
يكون للاجسام فان ذلك مما يستنكره المتدربون بالفلسفة فكيف المرتاضون بها وانما يريد الاعلى والاسفل الفضيلة و
الشرف لا المكان السطحي قال وكذلك يكون علم واحد يتكفل الى اخره اقول انه قد اشار الى الغرض وهو بيان بعد بيان بقوله
فحصل في نفس من يقرأ هذا الكتاب قال الشيخ ما هو حقيق على اوائل اقول انه من المشهور مطلقا سواء كان ذلك لاشتباه
او استدراج للطبيب انما يبحث عن الامراض لاستدراك الصحة لا بما هي امراض ولعله يشير الى جزء واحد من هذا العلم الذي
غايته العمل الا ان جزءه الاخر هو تحصيل العلم من غير ان يفيد العمل الا ان هذا العلم تسمية للكل باسم بعض اجزائه ونظير ذلك ما يقع
من تقسيم الحكمة الى العلمية والعملية ومن ههنا ذكر الشيخ في القانون ان الطب ينقسم بالقسمة الاولية الى جزئين جزء نظري وجزء عملي
وكلاهما علم ونظر لكن المخصوص باسم النظر هو الذي يفيد علم الراي فقط من غير ان يفيد علم العمل مثل الجزء الذي يعلم فيه المزاج
والقوى والاخلاط وعدة اختلاف الامراض والاعراض والاسباب والمخصوص باسم العمل هو الذي يفيد علم كيفية العمل والتدبير
مثل الجزء الذي يعلمك انك كيف تحفظ الصحة بتدبير ما وكيف تعالج بماذا مرضا كذا فلا تظنن ان الجزء العملي هو المباشرة
والعمل بالجزء الذي يتعلم منه علم المباشرة والعمل شرحا له والجزء العملي منه ينقسم قسمين احدهما علم تدبير الابدان الصحيحة
كيف تحفظ عليها صحتها وذلك يسمى علم حفظ الصحة والقسم الثاني علم تدبير البدن المريض انه كيف يرد الى حال الصحة ويسمى علم العلاج
والجملة ان ما وقع عنه ههنا من التقسيم على وجه التسمية الكلية لا ينافي انقسامها الى قسمين يسمى باسم واحد وكان هذين العلمين مطلقا
من حيث انقسامه كل منهما الى نظري وعملي يطلق العمل في احدهما بتصحيح الابدان من اسقامها وفي الاخر بتصحيح النفوس من ادرانها
تعلقا بالابدان وحدها التي يكون بالنسبة اليها كالاعلال والمسائل نعوذ بالله منها ثم منهما مع اشتراكهما في كون العمل منهما
هو العلم المتعلق بالعمل ولا الى هذا اشار تارة اخرى بقوله فاذا قيل ان من الطب ما هو نظري ومنه ما هو عملي فلا يجب ان يظن ان مرادهم
فيه ان احد قسمي الطب هو تعلم العلم والقسم الاخر هو المباشرة للعمل كما يذهب اليه وهم كثير من الباحثين عن هذا الموضع بل يحق عليك
ان تعلم ان المراد من ذلك شيء اخر وهو انه ليس ولا واحد من قسمي الطب الا علما واحدا لكن احدهما علم اصول الطب والاخر علم كيفية مباشرتها
ثم يخص الاول منهما باسم العلم او باسم النظر ويخص الاخر باسم العمل فيعني بالنظر منه ما يكون التعليم فيه مفيدا للاعتقاد فقط من
غير ان يتعرض لبيان كيفية عمل مثل ما يقال في الطب ان اصناف الحميات ثلاثة والامزجة تسعة ونعني بالعمل منه لا العمل بالفعل ولا مزاولة
الحركات البدنية بل القسم من علم الطب الذي يفيد التعليم فيه رأيا ولكن ذلك الراي متعلق بكيفية عمل مثل ما يقال في الطب ان الاورام
الحارة يجب ان يقرب اليها في الابتداء ما يردع ويبرد ويكثف ثم من بعد ذلك يمزج الرادعات بالمرخيات ثم بعد الانتهاء الى الانحطاط

يقتصر على الموضوعات الحاصلة في الاوهام من مواد تنتجها الاعضاء الرئيسة فهذا التعارض ليس انما هو بان كيفية علم احاد العلوم
هذين القسمين حتى يحصل المتعلم علمي وعمل علمي وليس انما قطع قال بالتعريف المعقول اقول الى كان الانتقص على تعريف الموجود
والحواس تصير على تعريف هذه الامور وقوله بوجه العلامة اضراب لا تعرف ولا شترك بها بين الوسط الآخر وبين قياس العلامة
وهو قياس غير اوسطه علامة محصول الاكبر في الاصغر وقد يكون على هيئة الاول من الاشكال كقولك هذه المرأة ذات لبن فهي
قد ولدت وقد يكون على هيئة الثاني منها كقولك هذه المرأة مصفار فهي اذن حبلى وقد يكون على هيئة الثالث منها كقولنا
الشجعان ظلمة لان الحجاج كان شجاعا وهو ظالم ههنا ذكر الشيخ في عيون الحكمة ان الضمير قياس تذكر صغراه فقط دون الكبرى
مقدمة الكبرى لظهورها او الاستغناء عنها وذلك لو طيبا وهو قياس يجمع الاشكال الضمير يذكر فيه الاكبر والاصغر وتلك
لا ضرورية ولا مجهولة والشيخ بصدد تفصيل ذلك القياس في منطق هذا الكتاب حيث قال وقياس العلامة الضمير يرجع الى الا
وقياس العلامة ضمير يذكر فيه الاكبر والاصغر بعلامة وتلك العلامة اما ضرورية واما مجهولة مظنونة تجعل الحد الاوسط في
القياس الكائن من العلامة يقع على جهات ثلث اما ان يجعل ان يكون حدا اوسط محمولا على الاصغر دون الاكبر مثل الحبلى اذا جعل
علامة الولادة فيقال المرأة ابا الحبلى فهي قد ولدت وهذا خص كثيرا باسم الدليل واما ان يجعل الاوسط موضوعا لهما جميعا
كقول القائل الحكماء فضلاء لان فلانا ذو فضل وفلان حكيم واما ان يجعل اوسط محمولا عليهما جميعا ولو بالايجاب في الشكل
الثاني لان مثل هذا في الخطابيات مقبول الانتاج يظنون كقولهم هذه المرأة مصفرة فهي قد ولدت ولا يمكن ان يقال كل مصفرة
ولدت بل كل والدة مصفرة فهذا يقبل في الظن ولكن هذه المرأة يقال انها لم تكن علامة وتبدل الا الامر الكبرى ولما كان قياسا ولذ
في الشكل الاول يسرو ولا ينتقض وهو صحيح واما الذي في الشكل الثالث فينتقض فانه ليس اذا كان حكيم ما فاضلا فكل حكيم فاضل الا
حتى لا تعرض صدد شرح بنفي جملة على اسباب المقام وسوق الكلام من اول مبحثها قال في فنون المطلق اقول الشارح لما
نقل عنه وسنذكره ههنا ما ذكره هنالك انه بقول ان الممكن يقال بحسب العامة على معنى وبحسب الخاصة على معنى وان الممكن عند العامة
مطابق على غير الممتنع وعند الخاصة بغير الضروري ولما كان الخاصة ايضا يستعمل الممكن على وجه خصوص مما كان غير ضروري
المطلق الحقيقي وهو الامر الذي اذا قيس الى الموضوع لم يكن دائم الوجود له ولا دائم العدم سواء كان في طبيعة الموضوع ما يقتضي
وجوده له او لا وجوده وقتا معينا كالكسوف او غير معين كالتنفس او لا يقتضي طبيعته ذلك بل يعرض له ذلك اتفاقا او لاسباب
خارجية مثل الحركة وغير ذلك وجميع اصناف المطلق الخاص اي الوجودية اللادائمة تدخل فيه ويقال لما هو اخص من هذا وهو الذي
يكون غير دائم الوجود ولا دائم العدم ولا في طبيعة الموضوع ما يجعله ضروريا في وقت وحال ولا يجب الحمل كونه او غير كونه
الا ان يشترط شرط غير وجود ذات الموضوع وبالتفسير ذاته يعني بانه لا يجب كونه ولا كونه لا بذات الموضوع ولا بمقتضى
ذاته كالكاتب للانسان فيدخل فيه ما ضروريته من خارج وما لم يتعين فيه ضرورة فبعض اصناف المطلق يدخل فيه ثم ذكر
المعنى الثالث من معاني الممكن عند الخاص هو الذي لا ضرورة فيه بوجه من الوجوه وهو الذي لا على الاطلاق لا ضرورة وجه
ولا بشرط ما ومثال هذا الامر الذي لا يوجبه وقت معين اي كالمجاب في الكسوف ولا يوجبه وقت غير معين كالتنفس او الا
الذي لا يوجبه شرط لحوق من خارج اي كالماء في الكتابة بشرط كونها ما سطرنا الا ولا ان الكسوف والتنفس مطلقا او لا يكونان ممكنين
بهذا المعنى فاما وجود الكتابة فهي قد تكون ممكنة بهذا المعنى وقد يكون مطلقا لا ممكنا بهذا المعنى فانها مع الشرط المذكور الذي يصير
مطلقة او ضرورية فلا يقال عليها هذا الممكن ولو تركت هذا الشرط فيقال عليها هذا الممكن يعني بان الكتابة نظرا الى الانسان ممكن ان

ان يكون مثلا الا الشرط ان لا يظن الى الاسباب وحينئذ ما لا يكون من حيث النظر الى وجود اسبابه وهو ان تحقق بالفعل الى الاستقبال الا ان المستقبل
من حيث هو مستقبل غير محقق فلا يكون شيء من طرفيه محققا وذلك خلاف ما عليه امور في الماضي والحال حيث انه تحقق بوجه
حقق احد طرفيه فيه ولكن الاول باستناد الحوادث في انفسها الى عللها الموجبة لها وتتبع وجودها ووجوباتها تلك العلل الى علة اولى موجبة
بالذات وليس من هذا النظر فيها ولعل الشيخ اشار اليه بقوله فهذا التقريب ما قال عليه الممكن اخص من الوجه الثاني الذي هو اخص من
الوجه الثالث ويكون باعتبار الى المستقبل الاخير فان صدق هذا الحكم لا يكون بكون الموضوع هو المحمول بالفعل فلا يكون يكون الا
على وجه الايجابي من كونه هو المحمول وان لم يكن المحمول ثابتا له بالفعل فيشارك المطلقة العامة من حيث الموضوع ويباينه من حيث المحمول
ثم قد يكون صدقه مع صدق المطلقة وقد لا يكون ولا هذا اشار بقوله ويشارك المطلق في الموضوع ويباينه في الاعتبار ويكون
حينئذ المحمول لمطلقه من حيث انه لا ضرورة في كونه ولا كونه الى وقت فرض من المستقبل فكذا ولكون الاعتبار لان تباين الا
ابدا في الاخير وما بين المطلق كل الاسباب فلا يدخل في المطلق فلا يدخل غير المطلق التي بحسب الحال لا بحسب الوضع هذا خلاصة ولا
يدخل النظر في الممكن هو الخاص ان النسبة الواقعة بين الموضوع والمحمول لا تقتضي الوضع ثبوتا ولا نفيها اصلا وهذه الجهة
ذاتية الكيفية الواقعة في نفس الامر اعني ان القائل بها غير صادق بها فيكون مودى القضية الممكنة ومفهومها ان الموضوع هو
المحمول وليس اعتبار الا يقتضي الموضوع مثلا هذه النسبة ولا نقيضها او لا يكون بعليتها مثلا لذات الموضوع او زمان معين او غير معين
وقد علمت انه ان صدق هذا الحكم لا يكون بكون الموضوع هو المحمول بالفعل فكذا لا يكون بكون الموضوع على وجه لا باقي من كونه هو المحمول
وان لم يكن المحمول ثابتا له بالفعل فصدقها قد يكون مع صدق المطلقة وقد لا يكون مع صدقها الا ان السالبة الممكنة بان احد الامرين ليس
هو الآخر فيكون صدقها بتحقق الطرفين وعدم تحقق النسبة بينهما وقد يكون بانتفاء احد الطرفين سيما الموضوع ثم ان من القضايا
من نقل الامكان الخاص بناء على ان كل ما هو في نفس الامر اما واجب الوجود او واجب العدم ضرورة عدم خلو الشيء عن الوجود والعدم
الذي لا يمكن تحققه الا بعد وجوده ولا يخفى عليك ان ذلك ضرورة ان الضرورة بشرط شيء غير منافية لسلب الضرورة الذاتية المتحقق
ان الضرورة ان اريد بها الضرورة بوجه ما فالكل لا يمكن ان يتحقق في نفس الامر ضرورة لو بوجه ما الايجاب او السلب فيكون
منا وان اريد الضرورة الذاتية والوصفية او غير ذلك ويكون الامكان سلب واحد من هذه الضروريات فهو يمكن ان يتحقق في نفس
الامر اذ سلب الضرورة الذاتية او الوصفية يمكن ان يجتمع مع ضرورة اخرى ثم قال فهي معان ثلثة يقال عليها الممكن بالتشكيك
وهي مع ذلك يقال بعضها على بعض حتى ان الثالث منها يقال له ممكن بثلثة معان وهذا من جنس الاسم المشترك الذي
اسم او اسما باعتبارات متعدد وقد ذكرنا معاني الامكان نقلا عن الشيخ انفا ثم انه حاول بيان الوجه بعد انه اخرى مع بيان
لطيفة ما في اخرى في مواضع شتى فنقول انه ذكر ان الحدود المشهورة للممكن هي هذه الممكن هو الذي ليس بضروري وحين فرض
موجودا لم يعرض منه محال والواجب الممكن هو الذي ليس بموجود متى فرض موجودا لم يعرض منه محال والواجب الممكن بالذي ليس بضروري
غير زيادة والممتنع الممكن ليس بموجود وليس بضروري والممتنع الممكن هو الذي يتهيأ ان يوجد وان لا يوجد ثم قال والجميع هذا هو رسم الا
فلنوضح الفساد في الرسوم التي يحدون بها الزوايا في رسم الممكن انه هو ما ليس بموجود فلا يخلو اما ان يرسم الممكن الذي بالمعنى الاعم فيكون
قد اخطأ فانه قد يكون من ذلك ما هو موجود واما ان يكون انما يرسم الاوسط فقد اخطأ فانه ليس من شرط ان يكون غير موجود ولا ان
موجودا الى ان لا يكون دائم الوجود او غير الوجود بل الخبر الموجود منه الذي ليس بضروري الوجود واللاوجود هو السلب المطلق والمو
الذي ليس بضروري الوجود واللاوجود هو الوجب المطلق فكلاهما داخلان تحت كل واحد منهما اخص منه وان كان انما يرسم المعنى الثالث

فالمعنى الثالث بيان المطلق وهذا قد جعل مطلقا من جهة السلب فيكون كان المطلق سلب هو الممكن الاخص فبقي قسم رابع وهو المطلق [illegible]
فالمقول [illegible] الموجود الذي ليس بضروري [illegible] غير موجود [illegible] من هذا الممكن [illegible]
[illegible] الشرط [illegible] مطلقا [illegible]
[illegible] الامكان [illegible] الضرورة [illegible] الشرط [illegible]
الوجود [illegible] الممكن ضروري الوجود [illegible] في الممكن الحقيقي [illegible] الا وجود [illegible]
الا وجود بشرط فان [illegible] غير الموجود [illegible]
[illegible] الوجود [illegible] غير الوجود [illegible]
ضروري [illegible] غير الموجود [illegible] فقط [illegible] غير الموجود [illegible]
الضروري العدم [illegible] فيكون المطلق [illegible]
[illegible] الممكن هو الذي ليس بضروري [illegible] ضروري الوجود وغير الوجود كان هذا القول [illegible]
[illegible] ضرورة [illegible] الاشرط [illegible] وجود الضرورة [illegible] الحكم الذي
[illegible] الحكم موجودا [illegible] الضروري [illegible]
[illegible] الضروري في هذا [illegible] الموجود [illegible] المقدمات [illegible]
[illegible] من هذا [illegible] الرسوم التي [illegible] قولهم الممكن هو الذي [illegible]
[illegible] الممكن [illegible] الحد [illegible] الممكن [illegible]
[illegible] الممكن العام [illegible] الجمهور [illegible]
[illegible] الممكن [illegible] الخاص [illegible] الممكن العام [illegible] الخاص [illegible]
الممكن [illegible] الممكن العام [illegible] الممكن العام [illegible] المعنى المراد
بالممكن العام [illegible] الخاص [illegible] الممكن [illegible] الممكن [illegible]
ما ليس بضروري فاما الرسم الاول [illegible] الرسوم [illegible] الانسان هذا القول [illegible]
الممكن من حيث هو ممكن [illegible] الممكن ما ليس بضروري الوجود ولا غير الوجود [illegible]
[illegible] الممكن [illegible] الممكن [illegible]
[illegible] ما هو الذي ليس بضروري الحكم المحكوم به من ايجاب او سلب [illegible] في هذا [illegible]
[illegible] ذلك الحكم [illegible] الرسم [illegible] الرسوم [illegible]
[illegible] الضروري [illegible] الممكن الخاص [illegible] الضروري [illegible]
كان هذا [illegible] الممكن الاخص [illegible] ليس بضروري [illegible] ذلك [illegible]
الامكان [illegible] وهو انما يعرض للكيف والكم وغير ذلك [illegible]
[illegible] ذلك فليس يمكن ان يجعل [illegible]
جنسا [illegible] الجنس [illegible]

تنكيك ثم ان الممكن لما ليس [illegible] الوجود مستقل بذاته بل هو اما ان يكون [illegible] او ان يكون محققا بعدم فيحتاج في تعريفه الى [illegible]
كما علمت من الواجب في تعريفات [illegible] لما كان الامر الوجودي اسبق الى التصور وكان العدم انما يتصور [illegible]
[illegible] باعتبار معنى وجودي [illegible] فيجب ان يكون الامر الضروري اسبق الى التحديد والتصور [illegible]
هو الامر الذي وجوده [illegible] الدوام اما مطلقا واما عند وجود الشرط فالضرورة تدل على [illegible] الوجود [illegible] واما المحال
ضرورة مقرونة بالعدم فيكون المحال انما يتصور من جهة الضروري [illegible] الذي وجوده [illegible]
في هذا الممكن [illegible] الجمهور [illegible] الجمهور [illegible] الممكن الذي عند الخاصة [illegible]
[illegible] الاول هو الموجود واما الممكن العامي فهو الذي ليس بممتنع [illegible] الممتنع [illegible]
حيث وجوده [illegible] الدوام [illegible] الواجب والضروري [illegible] المحال [illegible] الممكن واما الممكن العامي
من حيث هو [illegible] المحال [illegible] الخاصي [illegible] المحال [illegible] المعنى الوجودي [illegible] ضروري [illegible] الممكن
الحقيقي هو [illegible] ضروري [illegible] الممكن [illegible] هو الضروري [illegible]
[illegible] الممكن المحال والمحال هو الذي ليس بممكن [illegible] والضروري [illegible] هو الذي لا يمكن ان
يكون [illegible] المحال ان لا يكون [illegible] الاعتبار [illegible] يكون الامر [illegible]
[illegible] الضروري [illegible] والمحال [illegible] ممكن [illegible]
[illegible] الممكن الذي [illegible] المحال هو الممكن [illegible] المحال [illegible] الجنس [illegible]
لا فرق بين قولكم ممكن وبين قولكم ما ليس بضروري [illegible] لا فرق بين قولنا الانسان وبين قولنا الحيوان الناطق [illegible]
اسم [illegible] شرح معنى الاسم [illegible] التعريف [illegible]
[illegible] الوجود
كان ضروريا [illegible] التصور [illegible] التعريف [illegible] الكلام في تعريف الوجوب والامكان
والامتناع [illegible] الوجود [illegible] الامكان [illegible] الضرورة التي هي الوجوب والامتناع
[illegible] هو الواجب [illegible]
[illegible] الوجوب والامكان والامتناع [illegible]
[illegible] الممكن بالذي ليس بممتنع [illegible]
[illegible] الواجب بانه الذي [illegible] الممكن بانه الذي لا يلزم من فرض وجوده وعدمه محال [illegible]
[illegible] الممتنع ليس بممكن [illegible] الممكن العامي [illegible] لا يلزم من وجوده [illegible]
محال هو الممكن الخاصي [illegible] الممتنع [illegible] الواجب [illegible] تعريف الممكن
الخاصي [illegible] التعريفات [illegible] الواجب ما يلزم من فرض عدمه محال
والواجب [illegible] محال [illegible]
[illegible] الممتنع [illegible] محال [illegible]
[illegible] الوجود والعدم [illegible] الاشياء [illegible] وجوده [illegible]

الامور امرو فقط يمتنع وجب الشيء بامور بين وهي الاشياء ينبغي ان يؤمن من الامور البينة لا يعرف التي بينها والذي عرف اولاً

بالمحال كالمحاد وصدق عرف الناس لفظ المحال اكثر استعمالا وكانها اشهر عندهم وان كان ولا بد من التعريف فلنؤمن هذا الوجوب بينا

كيف وهذا تاكيد الوجود والوجوب اشهر من العدم ثم يعرف الامكان بسلب ضرورة الطرفين والامتناع بايجاب الضرورة على

[illegible]

الوجه الاول من الوجوه المذكورة في المباحث المشرقية ولعله جعل احدهما مقام الآخر من قبل وضع احد المتباينين موضع الآخر فان
قلت يجوز ان يكون ما ذكره حاصلا لما وقع من الشيخ بقوله لانه اول شيء يخبر عنه الوجود فلم يخبر عنه اولا فلان ما وقع عنه بقوله وان كان
الاولى حمله على ان في تعليقاته ما يدل على ذلك فمراده بحسب الظاهر ان يكون ظاهرا لا ينطبق على ما في التعليقات والظاهر
على الناظر فيها عدم انطباقه عليها لما فيه من التكلف والعناية فضلا عن ظهوره من تلك العبارة الواقعة فيها بقوله انه اذا
وجد الشيء وصار قائما بعينه واستمر وجوده في وقت آخر وعلم ذلك او شهد علم ان الوجود واحد ولما اذا اعدم فلم يكن الوجود السابق
اولى بكون المعاد الذي وجد ثانيا ولكن الحدث الجديد ولكن يتميز في الحدوث والموضوع والزمان وغير ذلك ولا يخالفه الا
بالعدد فلا يتميز ترجيح في استحقاق ان يكون آخر منسوبا اليه دون ترجيح فان نسبته الى الامرين متشابهة من كل وجه الا في النسبة التي
نتوهمها لكن ان يختلف فيهما الا انه لا يمكن لكنهما اذا اختلفا فليس ان يجعل احدهما اولى من ان يجعل الآخر فان قيل انا نجعله اولى بنسبته
دون غيره فهو هذه النسبة واصل المطلوب في بيان نفسه بل نقول الخصم انما كان يجوز لو اذا صح مذهب من يقول ان الشيء يوجد
فيفقد من حيث هو موجود ويبقى من حيث ذاته بعينه كما ذاتا ولم يفقد من حيث هو ذات ثم اعيد اليه الوجود امكن ان يقال
بالاعادة الى ان يطل من وجوده اخرى ولذا لم يسلم ذلك ولم يجعل للمعدوم في حال العدم ذاتا ثابتة لم يكن احد الحادثين مستحقا لا
يكون قد كان له او هو الوجود السابق دون الحادث الآخر الا ان يكون كل واحد منهما معادا او لا يكون ولا واحد منهما معادا ولما اذا
كان الحيوان الانسان يوجب ان كون الموضوع لهما مع كل واحد منهما غير نفس من الآخر فان استمر موجودا واحدا او ذاتا ثابتة واحدة كما
باعتبار الموضوع الواحد القائم موجودا او ذاتا ثابتا واحدا ويجب اعتبار الحرى لهن شيئين اثنين فان فقدا استويا في نفسه ذاتا
واحدا بقي له الانفس المفرقة بالغير انتفى لاحدهما انه مضى بما ذكره سياهم لحفظ بالغرائض بعرضها ثم ان من الطالبين من طولب ان اسم الاشارة
الواقعة في هذه العبارة اشارة الى التشخص ثم حمل قوله الا بالعدد الخ على انه لما كان احدهما مستانفا والآخر معادا لم يجز كونهما التشخص لا
يستقيم ذلك الا بفرض وجود احدهما ابدا لا من الآخر والا لارتفعت الفروق التي بينهما وليس ذلك الظن الى من بعض الظن الظن
ضرورة ان كلامه على ما ظهر لمن دفعها على هذا التقدير انه لشاكلتهما في المشخص بالجملة ان امتياز افراد نوع واحدة
بعضها من بعض لا يكون الا بالتشخص فلو فرض اشتراكهما فيه لزم رفع الكثرة فلو كانت مختصة او متفرقة وهو ظاهر فالاستدلال لا
يحمل قوله ذلك على ذلك الا ان يكون المراد بقوله بالعدد كثرة اعتبار حاصل من عوارض ولواحق غير مشخص فلا فرق في هذه المعاني
بين فرض الاجتماع والبدلية واما ثانيا فلما ذكره في توجيه تطبيقه عليه بقوله ولما تطبق عبارة الشفاء على هذا الوجه فوجهه هو
ان اعتبار الالة والبدلية على ابطال اتحاد الزمان والمكان حالا او موضوعا الرفع توهم ان يكون الاختلاف بينهما بالهوية او شيء ما
البالغة حسنها الظهور انتهى وهو صريح في انه قصد توجيهه وما وقع منه بقوله ان المعيد انا اعيد وقع ذلك لا استبعد ان يهنا
النظر من التقرير لا يركن اليها البصير فضلا عن الفاضل النحرير واما الايراد بوجهين آخرين فهو ايضا وارد على ما في المباحث
المشرقية احدهما عدم مساعدة ما وقع عن الشيخ بقوله وذلك لانه اول شيء يخبر في البرهان وثانيهما انه توجيه غير صحيح
بوجوه وجيه فالاصح توجيه كلامه سيما ما ظهر من عبارات الحكماء بقوله وان احسب انه يمكن ان يوجه لا يتوجه عليه كثير الخ وذلك
لان ما ذكره الشيخ بقوله انا نعلم المعدوم فلان المعنى اذا تحصل في النفس فقط وبقوله ثم الذي يقال مع هذا ان الشيء قد
يكون معدوما على الاطلاق امر عجيب ان ينظر فيه فان عنى بالمعدوم المعدوم في الخارج جاز ان يكون كذلك فيجوز ان يكون ثابتا في
الذهن معدوما في الخارج وبقوله انا انما نخبر عن الموجود في النفس ولو بالعرض عن الموجود في الخارج وبقوله ان الصور الذهنية

ولا انه على الامور الخارجية وبما وقع عن بعض الحكماء والمحققين في كتابه اساس الاقتباس من ان معنى دلالة الصور الذهنية على
الامور الخارجية ان الصور الجزئية لا يمكن ان يحصل منها المدرك الذي يدركه الا ويعلم الذي ادركه قبل ذلك ولا يخفى ان تلك
العبارات وهذه العبارات من الاشارات الى ان المصحح للحكم تصحيح الاخبار عن المعدوم في الخارج فاذا كان بقوله وهذا الفارق يستلزم
الاتصاف بهذا العدم وذلك الاتصاف لا يكون في حال الشيء من وجوده في حال العدم السابق عليها او اللاحق الخارج عنها فالمعاد
بذلك العدم المتخلل بين الوجودين وذلك يستلزم تعين المعاد المعدوم الذي لا يوجد فيلا بعينه ثانيا او ثبت لا اشتباه ان ذلك
وان كان معدوما في الخارج لكنه ثابت في الذهن فيصح اتصافه بالذات وبالعرض في الخارج وقد عليه حال عدمه السابق او
اللاحق فيه انه لو لم يكن له ثبوت مطلق لكان الامر على ما مر واما ليس فليس فيه واما الايراد بمغايرة الهوية الذهنية العينية
فلا ينفي ثبوت الاولى جواز الحكم عليه في الخارج فاذا يرد على تقدير الفرق ايضا فيه على ما عرفه انه يجوز ترجيح عدم الامتياز بين المبتدا و
المعاد لعدم الامتياز الخارج بينهما الوجود ظاهر والذهني ايضا كذلك لتساوي نسبته اليهما كما ذهب بعض الاجلاء على انه يصح الحكم عليه في
وجوده الثاني بانه كان معدوما في الماضي بعدما كان موجودا قبله وكذلك الامر في حال وجوده الاول حيث يجوز ان يكون متميزا في
الذهن بما ذكره من الاقسام في تعريف التوضيح والاعلام بقوله الاتصاف بالمعدومية من الاحتمالات التوهمية لا التحقيقية اما ان
لا يكون الموصوف شيئا متعينا فلكون شيئا لا تعين له اصلا واما ان يكون شيئا متعينا كان الوجود مسلوبا عنه واما ان يكون العدم
ثابتا له بتعينه الى آخر ما ذكره فلعل هذه القسمة تعتبر الحال اعتبار كل من الشقين بجواز كون المعدوم في الخارج محكوما عليه
بالاعادة من حيث ثبوت نفس معناه في الذهن اما هذا الوجود في الحال فيحكم في ثاني الحال ثم يوجد في الاستقبال او بالعكس
كان معدوما ثم كان موجودا فصح جعل هذه الوجوه يجوز ان يتصف قضايا خارجية ولكن يبقى الايراد في اول هذه الاحتمالات
بانتفاء ما منع الاثبات الا ان يقال لما كان الكلام في جواز كون المعدوم في الخارج محكوما عليه ولما العرض فليكن ثبوته في الذهن كما
يخرج عن بيان كلامه في مساق مراده ثم يرد فيه وطالما عليه العلم الثاني فالامر فيه يكون على ما عرفت حيث ذكر من القضايا الصادقة
ما لا يكون لموضوعها فرد في نفس الامر كقولنا الخلاء ممتنع والجزء الذي لا يتجزى ممتنع فلو كان الحكم في القضايا على افراد موضوعها في
نفس الامر لما حكم بصدق هذه القضايا الايجابية بدون ان يكون الافراد موضوعها موجودة في نفس الامر وليس كذلك ثم حصر ما بعد
وصل الى هذا المقام لو اوضحنا ما عنى بصدد توضيحه تارة اخرى فنقول ان ما ذكره صاحب المباحث المشرقية من الدليل والاستدلال
ينطبق بظاهره على ما ذكره صاحب الشفاء حيث قال انه اول شيء يخبر عنه الخ وله عبارات الحكماء على تقدير توجيهها الكلام بما وجهنا
نظرا الى لا صحة انه يقرر لما وقع عنه بعد ذلك فلما يرد عليه الايراد الذي اورده كلها اولى شيء منها على صاحب الشفاء واما كون
مراده فيه ايضا ما لا يخفى لعدم ارتباطه بقوله ومن فقهها هذه الاشياء الخ وذلك لانه لا يخلو اما ان يكون المعدوم المطلق فلا يصح
الاخبار عنه من حيث هذه الاشياء ام لا فعلى الاول لا يصح الحكم بانه لا خبر عن المعدوم في الخارج بانه يعاد وذلك لجواز كونه موجودا في
النفس فيصح الحكم عليه والاخبار عنه بذلك الا ان يفرض انه يعدم عنه في الخارج لا وجود له في النفس ايضا فيفيد ان هذا البرهان لا يبطل
الحكم بجواز اعادة المعدوم مطلقا وعلى الثاني يصح الحكم عليه بالوجود في النفس فلا يخفى ان مراد الشيخ من قوله ومن فقهها هذه الاشياء
هو ان المعدوم في الخارج لا ثبوت له فيه اصلا وان صح الاخبار عنه بالوجود في النفس وغيره فلا يصح الحكم بان المعدوم في الخارج يعاد
ويبطل بحكم من حكم بانه يعاد لانه اول شيء يخبر عنه بالوجود وهو باطل لان المعدوم اذا اعيد فقد بان ان هذا يتفرع على عدم ثبوت المعدوم
على امتياز المعاد من المبتدا في الاتصاف بالعارض وجوده اذا اوضحنا ان ما ذكر بقوله انه اول شيء يخبر عنه فكان الامر على ما ذكره الامام في

الباحث المشترك فيرد عليهما الايراد ... [illegible]

علم الامتياز عن ذات المعدوم ... [illegible] ... وان كان الظاهر انها

عليه ... [illegible] ... في التحصيل

مع ... [illegible] ... الاحتمالات التي اوردها ... [illegible]

من ... [illegible]

[illegible]

اعادة

[illegible]

بالغير [illegible] معدومات كثيرة والتميز في الواقع لا يكون الا بأن يكون [illegible] كون الشيء
[illegible] اذا اشترك المبدأ والمعاد [illegible]
واللوازم والعوارض جميعا لم يكونا شخصين [illegible] الظاهر ان يتصف كل بالاتصاف به الآخر
[illegible] بالامكان موجودا كان الاخر [illegible]
انا نقول [illegible] المادة [illegible] كون المعاد مسبوقا بالوجود [illegible]
شخصا [illegible] الشخص الخارجي هو الشخص [illegible] المعاد [illegible]
[illegible]

[illegible]

من النقض الوارد على الاستدلال بالوجود الذهني بصحة الحكم على الامور المعدومة في الخارج باحكام ثبوتية فيلزم من ذلك ثبوت تلك الامور

وليست في الخارج فتعين ان تكون في الذهن وهذا منقوض بالحكم على الجزئي الحقيقي بعد انعدامه حكما ايجابيا صادقا مثل انه معلوم لنا

وانه ليس في الخارج فتعين ان يكون ذلك في الذهن [illegible] ان القوم يصرحون بوجود الاشياء انفسها في الذهن وان الموجود الذهني

والعيني متحدان بالذات مختلفان بالوجود ثم ذكر ان اراد ان النقض انما يلزم [illegible] ان يكون الشخص الخارجي وصورته الذهنية شخصا واحدا مع اعتبار

المشخصات الذهنية في الصورة الذهنية فغير لازم وان اراد كونهما شخصا واحدا بعد تجريد الصورة الذهنية عن المشخصات فسلم ولا نسلم انه

[illegible]

لا يخفى انه لا يبطل بهذا الاحتمال على ما حررناه ذلك تحرير او ما ثبت نعم ما يرد عليه جعل الاعاس من عدم صلوح العبارة له
على ما قررناه لك تقريبا قال ودعوى ان المعدوم اذا اعيد [illegible] لما كان اقول دليل اخر على استحالة الاعادة بانه لو صح ذلك
فاما ان يصح باعادة علته التامة التي يقتضي وجوده المخصص بزمان بخصوصيته لكونه من لوازم [illegible] وتخصيصه
تخصيص الاسانيد وتعيينها اولا وجب وجوده لامن كونه مخصصات وجوده لتوجه اليه [illegible] على نظائره وهو ان
المعدوم لو اعيد لا يقتضي علته عدم الشي ومع عدم علته وجد هو بالابتداء وهو يستلزم ان يتحقق علته وجوده المستلزم لان [illegible]
في الزمان السابق الذي وجد فيه ابتداء الان كل ما اوجب زمانا مخصوصا اختصت علته وجوده به لا الازمن وقوعه فيه دون غيره
من الازمنة ترجيح من غير مرجح ومن الظاهر ان هذا استلزم عود الشي في زمانه الاول دون الاخر فلا يكون المفروض معادا معادا
فان قلت لم لا يصح كونه معادا اولا وعدي في وقته الاول ولكن لا مطلقا بل باعتبار كون هذا الوقت معادا والحاصل ان لذلك الامر
وصفين احدهما كونه مبتدأ وثانيهما كونه معادا فلا يلزم على تقدير اعادة المعدوم واعادة جميع اسباب وجوده ان يكون في وقته من
الا باعتبار كونه معادا قلت على ذلك التقدير يلزم ان يعاد ذلك الوقت بعينه بالزمن صفة الابتداء والا لم يكن جملة ما هو
لوجوده معادا بعينه وسواء قلنا ان الوقت امر حقيقي وهو مقدار الحركة او غيره او انه فرضي هو موافاة حادث لحادث كما يقال جاء
زيد عند طلوع الشمس فانه ليس هناك الا وجود زيد وطلوع الشمس فالزمان عبارة عن هذه الموافاة وجعلوها عبارة عن موافاة
حادث لحادث معروف كوجود طلوع الشمس والى ذلك اشار الشيخ حيث قال فان كان المعدوم يجوز اعادته واعادة جملة
الخ ومن هنا ظهر انه لو صح اعادة المعدوم لصح تخلل العدم بين الشي ونفسه واليه اشار بقوله وعلى ان العقل يمنع هذا
اي يمنع جواز اعادة المعدوم على وجه يكون مطابقا من طريق التعليم والتعلم وذلك لان هذا المدعى اوضح كثير مما يذكر في بيانه فلا يعلم
والشيخ جواز ان يكون كلامه هذا في قوله وعلى ان هذا العقل يمنع هذا اشارة الى ان الوقت على تقدير كونه امرا فرضيا فلا يصح اتصافه بصفة
الاعادة [illegible] الوضوح والظهور بحيث كلما اتكي في بيان استحالتها اصغر من الامور لكونه هو اخفى منه فلم يكن مما يعلم من
ملك التعليم والتعلم فليعلم ثم ان جماعة الحكماء تصدوا لبيان ما وقع من الشيخ معولا على ان المعدوم لو اعيد الخ حيث قال انما
لو اراد شيئا ورووه على دليله بايراده تقريرات وتحريرات لا يوجبه وحصه وتقرير هذا الايراد بانه لم لا يجوز ان يكون
الفرق بين المبتدأ والمعاد في زمان ابتدائه غير فيكون المعاد في زمانين والمبتدأ في زمان واحد ومن تبعه [illegible] انه لا اصل له
الخيال ما توهم من الخيال بوجه في وجيزاته ويمكن ازالته من سائر الوجوه بوجوه منها ان شيئا من الازمنة لا يبقى فيه اعادته
الدليل ومنها ما اشار اليه بقوله وعلى ان المعدوم لو اعيد بوقته لكان المعاد معادا انا المعاد هو الذي يوجد في وقت ثان الا في الوقت
الاول ثم اشار الى دفع ما يتوهم وروده فقال الوقت الاول يعاد في الوقت الثاني فانا ما يقصد هنا ان حصل ان الوقت ان كان موجودا
ثم عدم ثم اعيد في وقت اخر كان للوقت وقت اخر لو حصل فيه وجيز وهذا باطل وان لم يكن موجودا فكان موهوما لكن
في الواقع وقت ووقت فلا يكون موجودا على ان العقل يمنع ان يكون الموهوم الغير الموجود معادا في الواقع وحمل عبارته على هذا الا
غير بعيد فانه لا يبعد ان يكون المراد بقوله صح الخ انا لو اعيد بهذا الفرق احتيج الى ان يعاد جميع الخواص التي لها هو بها هو
فارق ومن خواصه في الاعادة بهذا الوجه الفارق الوقت فيكون الوقت معادا لتخصيص المعاد بانه فرق بينه وبين المبتدأ
بهذا الوجه ولم يرد ان الوقت والزمان من المشخصات لما يرد عليه ما يرد ولقائل ان يقول هنا ما استدل به في امتناع اعادة المعدوم
على عدم امتياز المعدومات في الاعلام وهذا خلاف ما قرره كثير من الاعلام وجمهور اصحاب الكلام قال الفريد صاحب التجريد وقد

بتمايز الاعدام فان عدم العلة علة لعدم المعلول ولا عكس واورد امثلة ونظائر اخر فان قال هنا ما قلنا لكن لابد ان يجاب عنه بوجوه منها
ان جمهور القائلين [illegible] ان مراده بذلك التمايز التمايز في الذهن لا في العين ولو كان مراده ومراد سائر القائلين بالتمايز هو هذا لكن
ايضا الى ان بين المبتدأ والمعاد فرقا في الواقع وان لم يكن ذهن كما لا يخفى على من له ذهن ومنها ان التمايز بين الاعدام لو كان تمايزا ما
اليه العقد على ما اشعر به الامثلة وتوضيحه ان الوجود كما يتخصص بتخصص الموضوع على ما نص عليه الفريد في التجريد كذلك العدم الذي يعين
ما يضاف اليه وتخصصه ولاشتراك المبتدأ والمعاد في العين والمخصصات على ما فرضت لا يتمايز ان [illegible] فلو كان في العدم
تمايز فكان المعاد في العدم متميزا كان المبتدأ به كذلك ولم يكن فرق بينهما بهذا الوجه ولتخصص الوجود بالموضوع لم يكن بين وجودي المعاد
فالحاصل ان وجودي امر واحد لا يختلف باختلاف الزمان والا لكان لكل موجود في زمان وجودات كثيرة لا تحصى ثم قال الفريد الى
انه يرد اليه بقوله وهو قول من قال في امتناع اعادة المعدوم يجوز تخلل العدم بين شي واحد وتوجيهه انه لو لم يتخلل وجود شي واحد
الزمان لم يطلق اعادة المعدوم وجه فانه لو وجد ثم عدم شي ثم وجد لم يتخلل شي بين ذلك الشي الواحد الموجود بوجود واحد وبين نفسه
الموجود بذلك الوجود وانما الفطرة السليمة لا تجوزه ومن جوزه فلجموده بفاسد ولا يذهب عليك ان التوجيه بهذا الوجه بعيد عما هو
المشهور عند الجمهور من هذا الكلام ولا يخفى ان الوجود لما كان حكاية عن جوهر الذات يكون تعدده بتعددها ووحدته بوحدتها ومن هنا
لا يخفى امر ما يسلكه بعض الحكماء في تقرير الفصل حوالا من الايراد المشهور عليها بعد الاستدلال على هذا الدعوى حيث قال وقيل عليه لم لا يجوز
ان يكون عدمه بمعنى انتفاء المطلق متخللا بين وجوديه لا الباطل وذلك من دليل واجيب عنه بان هذا ليس بشي لان الكلام في ان هذا
يوجب تخلل العدم بين وجوديه هذا كلامه واما الايراد بجواز كون انتفاء الذات متخللا بين الشي ونفسه باعتبار وقوعه في الزمان الاول
والثاني فهو مردود لانا نقول ان المعاد والمبتدأ حال عدمه لا تميز له في نفسه فكيف يستقيم الحكم بتخلل فيه ما فيه فليكن هذا على ان يكون
تقريره على نمط اخر وهو ان اعادة المعدوم يستلزم اعادة علته وعلته بالصفة العدمية والاوجه يستلزم ان لا يكون اعادته في زمان اخر
فيلزم وقوع المعاد في زمانه الاول فتوسط زمان عدم هذا المعاد بين زمان وجوده الابتدائي ولا نعني بتوسط العدم بين الشي و
نفسه الا هذا ثم قال بعض الحكماء متصلا بما نقلنا عنه بعين العبارة ثم اقول بوجه من النظر يظهر في هذا الوجه حال هو انه ظاهر ان اختلاف
زمان حدوث الوجود يستلزم اختلافه وان لم يستلزم ذلك اختلاف زمان البقاء فعلى هذا المانع ان يمنع انحصار مخصص الوجود في الموضوع
ثم لهذا الحصر وجه وتوجيه بعد ثبوت امتناع الاعادة ثم بعد هذا [illegible] لقوله على ان الخ وتفصيل الحصر وتحرير هذا ان اولى بان يعني
ان العدم بين الوجودين يختص بما كان بائنا فقول انه لا يختص ولا يتخصص الا بالموضوع فكيف يختصان بغيرهما فالمسائل
في جوابه بقول اختلاف الوجودين ظاهر باختلاف زمان احدهما فالقائل بعوده يقول الزمان لعوده مخصص لها فيرد هذا ان عود الزمان
غير معقول فعلى هذا يكون موجودا كما ان المعدوم اذا اعيد على ما توهم فيكون معادا بوجه لا يختلف وجوده باختلاف وقت حدوثه
فاحتج الى ان يعاد جميع خواصه التي منها الوقت على ما توهم ولم يمكن المعدوم معادا وتطبيق ما في كلامه على هذا الظاهر لا يخفى وحصل
بالخصوص انه لو اعيد المعدوم بعينه احتيج الى ان يعاد بوقته الاول والا لزم حدوث امر بعينه بوجوده في زمانين واللزوم بين وبطلان
الازمنين مبين بالمحل وحصل وشرح وصرح ولا يذهب عليك ان في كل وجه توجيه الى العبارة نوعا من التعسف والحزازة وما
افاده الاستاذ اشبه بغير ما من محل وتكلف ثم اقول ان التقريرات والتحريرات المشهورة المذكورة لهذا الدليل غير خال عن خلل
ايرادات منها انه لم لا يجوز ان يكون الفرق بان عوارض المعاد معاد وعوارض المبتدأ مبتدأ ولكن لا نسلم بوجه ومنها انه لم لا يجوز
ان يكون الفرق بان المعاد وجد مكررا والمبتدأ وجد غير مكرر ويمكن دفعه بان يكون الشي موجودا في زمان سابق ومرة اخرى في

تعالى لا حق [illegible] بالوجود [illegible] بوجود حادث ولا يتصف انه كل موجود [illegible]

بالوجود [illegible] الذهن [illegible] بعض افاضل المعاصرين [illegible] الامام ان الشخص [illegible]

الاتصالية [illegible] الوجود [illegible] العدم [illegible] الشخص [illegible] الحدوث [illegible]

من الزمان [illegible] ذلك الشيء [illegible]

[illegible]

ما ذكره الشيخ [illegible]

[illegible]

ما ذكره

الافراد الحقيقية انما يحصل في حين بعد حين واما على التحقيق فكل ما حدث فقد حدث بتمامه دفعة واحدة وما لم يحدث بتمامه بعد
فهنا عدم محض هذا كلامه ولا يخفى على واضح النظر والفكر ان وجود الزمان بتمامه في الخارج لا ينافي ان يكون بالقياس
الينا تدريجيا ولا يلزم من ذلك ان يكون مركبا من امور متتالية كما ظنه الامام الرازي وسنوضحه في بحث العلم من هذا الكتاب بعون الله
تعالى ولنعود الى ما كنا فيه فنقول ان ما حكم به بعض متابعات الحكماء لا يخلو اما من امرين احدهما انه لم يعثر بما ذكره الشيخ في الطبيعيات
كما قلنا مع معروف غير هذا فهو من مثله عجيب غريب وثانيهما ان يعثر به ولكن لم يتفطن بمفاده او تفطن ولكن لم يستحق الشيخ من
كونه من الحكماء فهو قصة عجيبة اعظم من اختها بل يناسبها ان يكون عليه قوله تعالى كلما دخلت امة لعنت اختها فان قلت
ان الشيخ ذكر في هذا الفصل من الطبيعيات ما يدل بظاهره على مصير متابعات الحكماء بقوله فان اريد ان يجعل الزمان موجودا على
هذا السبيل اعني على سبيل التحصيل لم يكن الا في التوهم قلت قد علمت ان المراد من وجوده على سبيل التحصيل هو وجوده على
سبيل القرار والاجتماع فيرجع معناه الى ان ليس للزمان وجود قار الا في التوهم وهو مسلم لا يجري [illegible] الاضافة بين
قراره موجودا في الخارج وبين قراره ذلك في الذهن ولعل ذلك الفاضل غفل من هذا او حكم بان وجوده مطلقا ليس الا في التوهم
وهذا على ما ترى [illegible] قد نبهت عليه ايضا جميلا في كتاب التحصيل بهذه العبارة وليس للحركة بمعنى القطع وجود الا في
النفس وهو هذا الحق وذلك لان مراده من نفي وجودها الا في النفس هو وجودها التحصيلي القراري لا مطلقا كما لا يخفى على من
نظر فيه نظرا صائبا ومن تضاعيف البيان قد بان ما اورد عليه بعض الاجلاء الاعلام في حواشيه القديمة في بحث التعريف من ان
الحركة بمعنى القطع لا وجود لها في الخارج لدى الحكماء بهذه العبارة لكن الشيخ في الشفاء [illegible] انها امر لا ذات لها قائمة في
الاعيان وانما يرتسم في الخيال قال هذه الحال وجودها على وجود الامور في الماضي انتهى وهو صريح في كونها موجودة خارجية فان الشيخ
وهو ينافي ما سبق منه انها لا موجودة خارجية بل انما هي خيالية ثم بعد هذا وجه [illegible] الامور الموجودة في الماضي قد كان
لها وجود [illegible] في آن من الماضي كان حاضرا [illegible] هذه الحركة [illegible] الفرق بينه وبين هذا ان
المراد من وجودها على سبيل وجود الامور في الماضي هنا وجودها الخارجي في آن ما منه وعلى الاول وجودها الخارجي في الزمان الذي
وعلى التقديرين [illegible] من نفي الوجود الخارجي ولعل وجودها في الارتسام الخيالي وانما ذلك [illegible] تحصيله وجوده
التحصيلي القراري [illegible] في الارتسام الخيالي [illegible] وجودها على هذا النحو من القرار في [illegible] في الخيال الا باقي
وجودها الخارجي لا على هذا النحو من القرار في الماضي والاستقبال واما كون وجودها في آن من الماضي كما في توجيهه الاخير فهو ضرورة
ضرورة [illegible] كما علمها فيجب حمل كلامه على ان المراد به وجودها الذي يعني الذي ينطبق على الزمان وهذا وجودها الحقيقي
ومن الظاهر وجودها التحصيلي الخيالي في آن ما لا يتافيه ثم تصدى للجواب عما نسبه الى من التناقض بقوله اقول وجه رفع التناقض
عن كلامه ان مراده ان وجودها في الخيال على نحو وجود الاشياء في الماضي يعني انه يرتسم في الخيال [illegible] حصوله في الخيال على صفة
المضي [illegible] القطع السابقة انتهى وهو صريح في كون وجودها في الماضي لا يستلزم وجودها الخارجي [illegible] وجودها وجود الامر
الخيالي فالحق من كلامه نفي الوجود الخارجي عنها في الموطن فقط لظاهر عبارات الحكماء وكذا بعض الاجلاء الاعلام في ورود هذا
الايراد عليها وان كان الاخير [illegible] وقد تصدينا لتفصيل هذا المرام فيما علقناه على التجريد [illegible] ما فارقناه
ان ما ذكره بقوله [illegible] الوقت والزمان من المشخصات صحيح لو لم يكن المراد منها [illegible] التعارف عندهم وهو هنا وعلى تقدير
من الامور المخصصة للشخص بحيث [illegible] كل منها مع الاخر [illegible] على ان الظاهر ان يكون تشخص الزمان من امر آخر

ليس

ليس في عبارة بعض الاجلاء ما يخالف الغرض عن متابعات الحكماء بقوله لعل من جعل الزمان من المشخصات اراد ان الزمان وجود الشيء
الاشياء ما يتعلق في تشخص فان التقطيع اتصال من حيث هو زمان الوجود يحصل العدد ليرتبط التشخص الا ان الحدوث انما هو في تشخص ولا
بحال من الزمان مثلا وحفظ ذلك التشخص بشرط اتصال من حيث هو زمان الوجود هذا كلامه ولعل قد فهم منه ان تميز الزمان من الوقت
التشخص للوجود من الاضافة الواقعة عنه في قوله زمان وجود الشيء الى آخره ان ما وقع منه بقوله لعل الى آخره توجيه لما وقع عن الحكماء فكيف
الاحتمال بوجيها وذكره بقوله لا ما نقول ان التشخص يوجد شخصا متشخصا في اول الزمان يحول عن اول شق الترديد لما انا نورد
السؤال الا شبهة كما يظهر بما سلكه بعض الاجلاء بقوله او لان لا يمكن تصحيحا او لا ما ذكره بقوله لا يجوز ان يكون الكلي متشخصا
غير مطابق للمراد بل المراد في تشخصه لا انه مخلا على ما توهم فلا ابى العقل عن ان يكون لامر كلي تشخص فيه وان لم يكن مفيدا له
اشتراك عدة هويات تشخصية في زمان واحد لا ينافيه وذلك الاختلاف منا هاهنا ضرورة ان كل منها كونا خبر كون الآخر على ما نص
الشيخ في الطبيعيات من هذا الكتاب ولكن بقي الكلام في ان النسبة لما كانت من الاضافات وهي بعد الاطراف فلا يصح ان يكون متميز
الشيء منها الا ان يقال ان ذلك الزمان بالمعنى القدر المشترك شرط التشخص عدة هويات تشخصية من دون لزوم فساد اصلا
حيث انه ليس هناك ما يدل الا ان كل منها من الاخرى هويات اخرى ولا يلزم تعلقها بعينها على ذلك لكنا نقول ان بعض الاجلاء قد اورد
ذلك بقوله او لان لا يمكن الى آخره العلم بناء على هذا وانما اورد فيه بقوله انه اشتركت هويات تشخصية في ذلك الآن يلزم عدم امتياز بعضها عن
بعض بهذا الاعتبار والقول بان المراد به كون كل منها غير كون الآخر فيمتاز بعضها من بعض بهذا الاعتبار والقول بان المراد
كون كل منها غير كون الآخر فيما يحسب بعض الوجود يقتضي ان يكون الشيء في زمانه الشخصي تمام هويته الا ما يليه والقول ان
سائح على كلام السالكين كما يلوح على الناظر المتأمل وهو الحكم من كلام الامام وذلك وان يقال انما استغل بين الشيء في هويته
غير انه ليس هو هنا الا انه اذا اشتركت هويات تشخصية في زمان شخصي فلا يتميز كون بعضها من كون الآخر لانها فلو امتاز احدها
من الآخر حسب لما ان الامر فيه ولما الزام يستقل ذلك فيه فلا يخفى لجواز اختلاف تلك الهويات التشخصية وامتياز بعضها عن
بعض بالهاهنا من الاحوال والاوضاع فيتميز ما هاهنا حسبها انه من حيث يمتاز بعضها من بعض يرد امتياز تلك الاشخاص فان
يرد عليه ان مرجع التحقيق الى انه لما كان متوقفا على وجود هذه المقولات فكان وجود هذه المقولات لوقوع تقديم عليها بل وقد
لما لا تحصل ان يتوقف كل منها الى الآخر حتى يلزم امتيازه الا بالامر استعداد المادة فلما ثانيا فلما ذكره من امتياز الهويات بهذه
المقولات من دون افتقار بعضها فقد يقال ما حل في التشخص يتبع الوجود الخارجي فاما اتباع التشخص الوجود الذهني فان
كون الشيء موجودا في الخارج ومتشخصا فيه فيفتقر الى الوجود والتشخص الذي فيه وذلك على ان يكون الخارج ظرفا لنفسه ولان
كان الذهني ظرفا لوجودها ثم ان ما عليه بعض الاجلاء في توجيه كون الزمان من المشخصات وهو مستنبط مما ذكره الشيخ بقوله المعلق
انما ابنا وانتقالها لما يحتاج الى الخواص التي كان بها هو ما هو مجردا من خواصه وفيها الاعيان والاعراض فلا يجوز تعيين الاشياء كونه توجيها
عليه فيها والا الاحتياج هو المعقول من انه حيث يعني ما لا يمكن من العقل به ومن استنادا من مناسبة الحكم من الوجود بينه
لست الآن ذلك الشخص الذي كان في الماضي فلا يرتفع عن جواب نافع الكل فقد بان ان ما عليه تعلق بهذا ليس بزمان من ان
قطعة من زمان وجود الشيء خصوصها بما لا في تشخصه فلا يلزم ان يكون في قطعة منه شخص غير ما يكون في قطعة اخرى منه فلا
لا يتنافى الا السكوت وان ما لا يتبع التشخص حيث انه كان لا يجب منه بان ذلك الزمان السابق واللاحق فيه حين بعض زمان وجوده
يجوز كونه من شخصا منه ومن الظاهر هنا انه لم يفهم ما عناه الشيخ من كون الزمان من المشخصات يعني انه تمام هوية الاشياء

من اول وجود ذلك الشخص الى آخره او كونه فيه من عوارض المتشخص [illegible] شريفنا المحققين في حواشيه على كتاب حكمة العين
ان مراد الشيخ على كل تقدير بيان ان [illegible] على ان الزمان ليس من الوازم المتشخص [illegible] البعض [illegible] من عدم كون كل قطعة منه لازمة
فيها من عوارض الشخص عدم كونه تمام هويته الا [illegible] كونه فيه من مشخصاته فلا يجوز كونه [illegible] الى بعضهم تصديقا
انه لا نزاع بين ما وقع [illegible] الشيخ من نفي كونه من المشخصات واثباته بقوله ويمكن ان يقال ان ما نقل عنه من نفي كون الزمان مشخصا فهو محمول
على ان الزمان الذي هو ظرف وجود الشيء والا لزم تبدل الشخص بسبب تبدله [illegible] ثم قال وما ذكر في الشفاء فالمراد به هو ما يكون الشيء
في الزمان الذي حصل فيه مخصصه وتميزه من [illegible] ما ذكره ولا يخفى انه وجه غير وجيه [illegible] منها انه لا يصح تبدله من بعض
زمان وجوده الى بعض آخر منه [illegible] انتقاله من [illegible] ذلك البعض [illegible] الجواب مشترك فكما لا يجوز لبعض
وجود الشيء ان يكون مشخصا [illegible] لا يجوز كونه [illegible] بالقياس [illegible] والظاهر من سياق [illegible] وسياق [illegible] خلافه
وذلك لانه [illegible] على كون ذلك الزمان السابق على طول [illegible] الشيخ [illegible] من الامور المتشخصة [illegible] مع كونه فيه
والامر فيه كما تراه [illegible] ان الشيخ [illegible] لنفسه [illegible] من الكون فيه وقد بقي بعد من الايرادات [illegible]
على [illegible] فلنرجع الى ما كنا فيه ونقول ان ما ذكره بقوله [illegible] غير الزمان المتشخص حتى يتخصص به الزمان [illegible] الزمان صحيح لو كان
من الزمانيات [illegible] ذلك فنقول من الجائز ان يكون ما هو المشترك بين اجزاء هذا الزمان وذلك الزمان مدخلا في تشخص
هذا الشخص [illegible] وان كان ذلك امرا مبهما فاما [illegible] من [illegible] فهو غير سديد لوجود ذلك الاحتمال واما تشخص ذلك
الزمان [illegible] على ان [illegible] ومن [illegible] هذا الالزام ظهر حال ما [illegible] في ذلك المقام [illegible]
مشخصا للشخص [illegible] على ان من الجائز ان يكون الامر [illegible] مدخل في وجود الشيء وان لم يكن مفيدا له وكذلك ظهر حال ما قال
ان هذا التشخص في كل آن من الجائز ان يكون الامر [illegible] مدخل في وجود الشيء وان لم يكن مفيدا له وكذلك ظهر حال ما قال من ان هذا التشخص في كل
آن من آنات زمانه الى ما ذكره بقوله فليس ذلك الزمان موجودا على ان ما وقع منه من الترديد [illegible] انه ان جاز ان يكون ذلك القدر المشترك
بين زمان وزمان شرطا للتشخص [illegible] ثم قوله ان [illegible]
بالمخصصات [illegible] المشخصات [illegible] اختلافا بالمخصصات وان كانت [illegible]
بالماهية المشخصات وهذا [illegible] ثم الاول بل الاصوب [illegible] التعارف [illegible]
وما [illegible] احتمال الآخر [illegible] ما يقتضيه السياق [illegible] السابق [illegible] بالمخصصات
وان لم يكن هناك مشخصات فيكون [illegible] التشخص [illegible] المخصص [illegible] قطعا [illegible] اختلافه قلنا ان اريد
اختلاف التشخص فهو مسلم وان اريد اختلافه مطلقا فهو ممنوع [illegible] ما ذكره الشيخ في [illegible] الشفاء [illegible]
على [illegible] في موضوع [illegible] فانه ليس انسان [illegible] من حيث هو هذا الانسان هو هذا الكاتب ولا هذا الكاتب من حيث
هو هذا الانسان اعني من حيث [illegible]
الى [illegible] ولهذا ليس هذا الكاتب من حيث هو هذا الكاتب هو هذا الطويل من حيث هو هذا الطويل بل
[illegible] الآخر [illegible] وان كان الموضوع [illegible]
عليه الحقيقة لا يكون الا [illegible] التشخص [illegible] والآثار الطبيعية [illegible]
[illegible] لا يكون هذا المشار اليه [illegible] على جواز كون الشيء مغايرا [illegible] بالاعتبار من دون [illegible]

احدهما

تحقيق

[illegible] الامر [illegible] والفرق بين صيرورة شخص واحد [illegible]
[illegible] ذلك الشخص [illegible] واحد العموم [illegible] واحد بالعموم
حسب الاشخاص [illegible] هذا الكاتب [illegible] واحد بالعموم بحسب الشئون
الاحوال [illegible] التشخص [illegible] ذلك التشخص [illegible]
[illegible]
[illegible] وغير ذلك التشخص
[illegible]
الشيخ في [illegible] من كتاب الشفاء في فصل في [illegible]
[illegible] الكبرى ليست [illegible]
[illegible] حيث يكون جزئيا [illegible]
[illegible] الاصغر [illegible] الاوسط [illegible] قال [illegible] زيد هو زيد الغني
زيد الغني [illegible] مجموع [illegible]
[illegible] الغني من حيث هو زيد الغني [illegible] زيد الغني من حيث هو زيد الغني هذا الغني [illegible]
[illegible] زيد الغني [illegible] بالعدد [illegible]
من حيث هو زيد [illegible] من حيث هو [illegible] بالعدد [illegible] ذلك بالعدد [illegible]
ذلك [illegible] بالعدد [illegible]
[illegible] من حيث هو هذا الغني [illegible]
بالعدد [illegible] الموضوع [illegible]
الاوسط [illegible] الكبرى [illegible] زيد الغني [illegible]
ان كل شيء [illegible] زيد الغني [illegible] الموضوع [illegible] زيد الغني [illegible]
[illegible] الموضوع [illegible] زيد الغني [illegible]
الغني من حيث هو [illegible] زيد الغني من حيث هو زيد الغني [illegible] زيد الغني [illegible]
زيد الغني [illegible] زيد الغني [illegible] في صيرورة شخص واحد بالعموم
[illegible] بحسب الاحوال [illegible] الاشخاص والافراد [illegible] هذا الكلام [illegible]
عن الشيخ [illegible] ذلك الفصل [illegible] طبيعة الكلي [illegible]
والآثار الطبيعية [illegible] الموضوعية والمحمولية [illegible] الطبع [illegible]
ما يقتضي طبع الموضوع [illegible]
ولا يتصف بالعوارض المفارقة والخواص [illegible] الكلية [illegible] وان كان [illegible]
هذا المحمول الشخصي حقيقة [illegible] بحسب الواقع [illegible] بحسب الطبع [illegible] بحسب الواقع

نفسه بالاتفاق ويدل على خلافه العقل الصريح والنقل الصحيح كما سبق وفي قوله الا الكمالات الطبيعية [illegible] الاشكال التي عليه [illegible]

من الاستحقاق في الطبع بان يكون موضوعا لهذا ويكون [illegible]

[illegible]

[illegible]

انه لا ينقص عما هو عليه بالذات اصلا قابلية الوجود في جميع الاوقات فان قلت من البين ان القبول انما هو في قابلية من جميع جهات
استعداده وما يكون كذلك لا يكون حصوله ثانيا في قابلية اقوى قلت انه اذا حصل القبول في قابلية بقي من جميع مراتب استعداده فهو
لا من جميع مراتب الاستعداد فالقول بههنا مصادرة ثم ان الاعادة لو كانت عبارة عن جميع الامور بعينها يكون امر الاعادة [illegible]
لكن الحق الصدق ان ما هو سبب القصور نظرا الى الفاعل لا يحتاج الى جميع المبتدأ لو امر اخر [illegible] لو تم هذا فانما يتم في الفاعل الناقص
لا الكامل المحيط بجميع الاشياء علما وقدرة فلا تقصر نا هنا اذ غرضنا الالزام من يسلم هذا البرهان [illegible]
الذي انشأها اول مرة وبعد من الزايل في الزوال [illegible] على عدمها اذا ثار فيها كرة بعد اولى ومرة بعد اخرى وتلك فضل الله
يؤتيه من يشاء [illegible] بعد ما تعوضنا عن [illegible] القبور بعد انقضاء الامور ومر الدهور ان نفحات [illegible]
الشاملة ورحمتك الواسعة التي وسعت كل شي وعفوك وتفضلك لا عدلك لاني معترف بالتقصير والقصور وانك
انت الكريم الغفور وان سعت وقولك الحق انا عند ظن عبدي بي وما انا الا ربك فوق ما اتوقعه منك وان لم اك
مستحقا فانا بابك داخل [illegible] فاعطنيه وهو سبحانه [illegible] ولا بابواب الا سالك وهو [illegible] قال ان
الامور التي تدخل في الوجود اقول اي ما يكون موجودا وان صح اطلاق الموجود عليه على التوسيع فيشمل ما يكون ذاته بعض الوجود [illegible]
نعم ولنا قلنا ان الاطلاق عليه تجوز لما افاد الشيخ في التعليقات من ان قولنا واجب الوجود فهو لفظ مجازي معناه انه
يجب وجوده لا الذي [illegible] ثم انه كما يشمل هذه العبارة الوجود الحقيقي القائم بذاته تشمل ما
[illegible] المتالهين من الحكماء في كون الممكنات موجودة من دون قيام الوجود بها واشتراكها [illegible] وذلك لان المراد [illegible] تلك الامور
تدخل في الوجود كونها موجودة وان لم يكن الوجود مشتركا [illegible] بان الظاهر من هذه العبارة ان الوجود يكون شاملا لجميع
الامور فيكون معنى واحدا كليا [illegible] في كلام المتالهين من الحكماء وهم لا يقولون بكلية الوجود [illegible]
الوجود [illegible] الى الوجود الذي هو جزئي حقيقي لا ما يفهم من الوجود [illegible] ان يكون الوجود امرا كليا
على ان صاحب المحاكمات [illegible] ان الشيخ منهم فكيف يصح هذا الكلام منه ثم لا يخفى على اولي النهى جواز توجيهه بوجه صحيح على
تقدير ان يكون المراد من الوجود معناه المتبادر اليه ايضا وذلك بان يقال ان المراد من الوجود في قوله ان الامور التي تدخل في
الوجود اما الوجود الحقيقي واما الوجود الانتزاعي وعلى التقديرين يشمل الممكنات باسرها على مذهبهم ايضا ضرورة
انه اذا قيل انها موجودة بالوجود الحقيقي [illegible] بالوجود الحقيقي فيكون [illegible] موجودة حقيقة لان المراد من الوجود
[illegible] ايضا ضرورة انه اذا قيل انها موجودة بالوجود الانتزاعي
[illegible] ينتزع منها هذا المفهوم المحمول عليها [illegible] موجوديتها المنتزعة
منها المحمول عليها [illegible] الى الوجود الحقيقي فقد انصرح ان في تلك العبارة اشارة [illegible] المتالهين من الحكماء
[illegible] الشيخ [illegible] صاحب المحاكمات [illegible] ان الظن [illegible] بعض الظن
اثم [illegible] ثم ان يصح حمل هذه العبارة اذا وقعت في كلام الصوفية على [illegible] الممكنات مع انها عندهم لا موجودة
ولا الوجود الانتزاعي [illegible] مذكورات المطالب التي اشار اليها في هذا الفصل ما بين كل واحد منها [illegible]
[illegible] يمكن ان يستفاد منها [illegible] تعريف الواجب والممكن ومنها [illegible] دليل على ان الواجب لا علة له ومنها ان شيئا واحدا
لا يكون واجب الوجود [illegible] الوجود بذاته وبغيره ومنها ان الممكن [illegible] ومنها ان الشيء ما لم يجب [illegible] ومنها

ان الواجب

ان الواجب بغيره يكون [illegible] ومنها ان الواجب الوجود واحد وساير ما اشار اليه يمكن ان يستفاد من هذا على ما فصله [illegible]
واعلم انه الاول وهو التعريف والتحديد [illegible] من التفصيل [illegible] فلا ينبغي ان يغفل عنه اهل التحصيل [illegible]
نظر الى الذات لا يستلزم سلب الوجود اذا لم يعتبر بذاته لجواز اعتبار التالي فانه اذا كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا ولا يلزم
من ذلك انها اذا لم تكن طالعة كان [illegible] ان يكون [illegible] بالمصباح [illegible] ان هذا [illegible] ويكون المراد ان
الواجب هو الذي اذا اعتبر بذاته وجب وجوده واذا لم يعتبر بذاته [illegible] على ان الواجب [illegible] الدليل
هو الذي يجب ان يكون بذاته موجودا واما انه باعتبار الغير لا يكون واجبا [illegible] ولم يلزم ذلك من الدليل فالواجب [illegible]
[illegible] ولا [illegible] ذكره من الاحتمال [illegible] الحق ولا يخفى على اولي النهى ان الظاهر من فن البرهان من
هذا الكتاب ان من اللازم ما يكون [illegible] على ما عليه [illegible] بالقياس الى طلوع الشمس في [illegible]
الامر فيما هو بصدده كذلك ومن هنا لاح ما قال في بيان عدم الاستلزام حيث قال لا يستلزم سلب وجوب الوجود [illegible]
بذاته وذلك [illegible] ان المراد بوجوب الوجود هو الوجوب بالذات ومن البين انه اذا انقطع النظر عنه لم يكن ذلك [illegible]
[illegible] الذات على معنى كونه [illegible]
[illegible] العلتين المستقلتين على معلول واحد [illegible]
[illegible] الذات [illegible] الغير [illegible]
[illegible] العلتين المستقلتين على معلول واحد [illegible]
[illegible] ان يكون واجبا بذاته يعني انه اذا اعتبر بذاته وجب وجوده ويكون [illegible] واجبا بغيره [illegible]
[illegible] واجبا [illegible] ان يكون [illegible] الوجود احدهما بذاته والاخر بغيره [illegible]
[illegible] ان الوجوب تاكد الوجود على ما نص عليه غير مرة [illegible] ان يكون وجوده مؤكدا بذاته [illegible]
[illegible] يكون ذلك الغير المذكور زيادة تاكيد [illegible] الواجب [illegible]
معلوليته [illegible] ان يكون بعض معلولات هذا الواجب [illegible] الوجود الذي [illegible] مراتب التاكد [illegible]
على ان الواجب الوجود بذاته لا يكون الواجب الوجود بغيره فالدليل الذي استدل به على ما نص عليه [illegible] ان الواجب لا علة له
بناء على الواجب بذاته لا يكون واجبا بغيره [illegible] ويمكن ان يجاب [illegible] وتخصيص [illegible] المقصود [illegible]
ثم في الاستدلال على ان واجب الوجود ليس له علة [illegible] كان له علة كان وجوده [illegible] اذا اعتبر بذاته يجب وجوده [illegible]
انه [illegible] عليه ان الظاهر ان الواجب على ما قرره هو الذي اذا اعتبر بذاته وجب وجوده ولم يلزم من ذلك انه اذا [illegible]
بغيره لم يجب وجوده لجواز ان يكون واجبا بالذات وبالغير ايضا [illegible] اذا اعتبر بالغير لم يكن له الوجود من الغير [illegible]
ذلك ان لا يكون له الوجود بذاته [illegible] الا اذا ثبت ان شيئا واحدا لا يكون واجب الوجود بذاته وبغيره ايضا [illegible]
يتوقف على ان واجب الوجود لا علة له [illegible] ان كل ما يجب وجوده بغيره فلا يجوز ان يوجد دون غيره [illegible]
على ما اشار اليه [illegible] لا يمكن [illegible] الغير [illegible] الاول [illegible] والذي [illegible] في وجوده لا
يكون الا واجبا لا يتم الا باثبات امرين احدهما انه لا يكون لامر واحد [illegible] من الوجود وثانيهما ان لا يكون وجود واحد [illegible]
[illegible] ويمكن ان يجاب عنها بالتعميم والتخصيص على ما [illegible] الذي [illegible] عليه اهل الكلام في [illegible] لا يخلو من [illegible]

الاوهام فانه يقال الواجب بذاته لا يكون واجبا بغيره والا لارتفع بارتفاع الغير فلا يكون واجبا ولو رد عليه ان ارتفاع العلة انما يوجب
ارتفاع المعلول اذا لم يكن له علة اخرى فيرد باستلزام توارد العلتين على معلول واحد واقرب الوجوه [illegible] فان الوجوب الذاتي [illegible]
الوجود وبهذا يظهر وجه الرد والحصر الذي يدل عليه قولهم ان ارتفاع العلة انما يستلزم ارتفاع المعلول اذا لم يكن له علة اخرى [illegible]
ولا يجوز ان لا يرتفع المعلول بارتفاع العلة اذا كان المعلول واجبا فان الواجب على ما فسر هو الذي اذا نظر الى ذاته وجب وجوده [illegible]
من ذلك ان الممكن نظرا الى غيره واجبا ايضا على ما فصلت غير مرة ثم ان ما فسر الواجب به الذي اذا نظر الى ذاته وجب وجوده واذا قطع
النظر عن ذاته يجب وجوده كان ايضا وجها من التوجيه ويبقى عليه ان هو انه لا يقطع النظر عن غيره ايضا او يقال الواجب هو الذي اذا
نظر الى غيره يجب وجوده ومع يكون بعيدا [illegible] عن اللفظ والمعنى وكان الامر مبنيا على تفسيره [illegible] في العبارة عليه [illegible]
فلا يلزم من ذلك وجود الواجب الذي ثبت بالدليل الحق ولا يخفى ان الوجود لكان بمعنى مصدري [illegible] هو الكون وهو حكاية عن وجود
الذات سواء كان في الخارج او في الذهن فيكون وحدته وكثرته بوحدة معروضه من الذات وكثرته ومن هنا لا يجوز ان يكون [illegible]
وجودان ولا الممكن ذاتا واحدا بل ذاتين ومن هنا الامر حال ما وقع منه بقوله لا يجوز ان يكون له نحوان من الوجود احدهما لذاته
والاخر لغيره وذلك حيث انه يلزم ما قررنا ان لا يكون ذاتا واحدا وكون الذات كافيا في وجودها لا يصح استناده ايضا الى غيرها والا
لاجتمع مثل علتين مستقلتين على اثر واحد بل كونه بالذات يجب بالغير ومن هنا ضعف البيان ظهر حال ما ذكره بقوله او يكون
وجود واحد مستندا الى الذات والى الغير ثم ان ما زعم لما امكن فيه حيثية القوى يجب ذاته هو فعل محض بريء عن شوائب القوة
مهية له سوى الوجود بل حقيقته [illegible] في التحصيل ان حقيقته نعم اذن [illegible] من الوجوب [illegible] ما يمكن ان يعبر عنه هو
وجوب الوجود [illegible] الوجود [illegible] لا يصح الخلاف الى ذات وجود ومن هنا الامر حال ما ذكره بقوله واي استبعاد في ان يكون
وجوده كافيا [illegible] او كان لغيره وبقي عليه حال [illegible] من احتمال ان يكون ذلك الغير المذكور زيادة تأكيد [illegible]
وذلك لعدم جواز الخلاف [illegible] الى الوجود وزيادة لكن استناده الى الواجب [illegible] مع لزوم ان يكون ذلك الزائد
[illegible] على ما ترتب هو [illegible] الى اقتضائه في جوهره [illegible]
ثم انه لما كان بين نفي المعلولية وبين نفي الوجوب بالغير [illegible] فرق [illegible] وبين يجب الوجود [illegible]
فيما وقع منه بقوله [illegible] قوله [illegible] ان يجاب عن هذا بتعميم وتخصيص [illegible] المقصودين والامرين [illegible] الى ما سلكنا [illegible]
الاجوبة منها [illegible] الحاصل [illegible] بما ذكرنا [illegible] في الاستدلال الى قوله [illegible] الذي [illegible]
واقول [illegible] الكلام من [illegible] اهل الكلام [illegible]
بالسفسطة [illegible] حيث [illegible] الوجود على [illegible] الوجود على [illegible]
ثانيا [illegible] ان يكون هذا الكلام من هؤلاء الاقوام [illegible] الاعلام من اهل الكلام [illegible] ويكون المراد من الاقتضاء ههنا هو [illegible]
وذلك على [illegible] اصطلاح الحكماء من الاقتضاء وذلك لان مقصودهم [illegible]
[illegible] كانت او [illegible] ومن ههنا [illegible] من الحصر بقوله [illegible] ضرورة ان المراد من العلية [illegible]
بمعنى التاثير [illegible] العلية بهذا المعنى [illegible] كون الشيء [illegible] الشيء عليه [illegible]
[illegible] الشيء [illegible] التاثير في ذلك الشيء في عدم الحاجة الى غيره [illegible] فقد عبر عن الاول بالعلية [illegible]
قال وان الممكن الوجود بذاته [illegible] اقول يشير به الى امتناع الامكان بالغير والا لزم توارد العلتين المستقلتين على معلول واحد بل لجواز [illegible]

يكون بالذات يجب بالغير [illegible] الذات [illegible] الى الغير [illegible] ان يكون ذلك سببا [illegible] يكون [illegible]
او قطع النظر [illegible] فلا يكون ممكنا [illegible] وعلى الثاني يكون ممكنا [illegible] بالقياس اليه [illegible]
وجوده [illegible] ولكن لا يكون ممكنا بالغير [illegible] اذ [illegible] ممكنا بالغير [illegible] ممكنا بالقياس
الى الغير [illegible] ذلك كونها بالذات من الامكان يجب بالغير [illegible] ذلك [illegible] ذلك الى [illegible]
[illegible] وجود [illegible] لان ذلك الغير [illegible] الامكان الذاتي [illegible] النظر [illegible] الامكان بالغير [illegible] الى الذات
[illegible] لا يجوز ان يكون الامكان [illegible] لان انقلاب الماهية [illegible] الذات [illegible] انقلاب الواجب بالذات
الوجوب او الممتنع بالذات [illegible] الى الامكان وانقلاب الحقائق من المحالات [illegible] من فرض كون الامكان بالغير
[illegible] المحال [illegible] وذلك ان يكون الامكان هو الامكان بالذات فان قلت [illegible] الواجب [illegible]
على فرض كون [illegible] الفاعل [illegible] صيرورة [illegible] في جوهره [illegible] حقيقته [illegible]
[illegible] عن الجهات الثلث [illegible] بالاول [illegible] الامكان [illegible] من الوجوب [illegible]
[illegible] الى الامكان [illegible] الكلام ان الامكان [illegible] بالغير
[illegible] لا يكون مستندا الى الذات [illegible] الاول [illegible] توارد العلتين المستقلتين على معلول واحد
الثاني [illegible] امكان [illegible] بالغير [illegible] في التعليقات [illegible] الوجود
اما ان يكون واجب الوجود [illegible] الوجود والواجب [illegible] وان بغيره [illegible]
واجب الوجود [illegible] الوجود [illegible] واجب الوجود [illegible] يكون بغيره [illegible] الوجود [illegible]
[illegible] واجب الوجود [illegible] امكان [illegible] وغيره الا الامكان [illegible] ذلك [illegible]
لا [illegible] الشيء من [illegible] حقيقته [illegible] الامكان [illegible] الظاهر [illegible]
[illegible] بالغير [illegible] الامكان بالقياس الى الغير [illegible]
[illegible] بين كونه [illegible] لم يكن [illegible] ذلك الغير عليه [illegible] الا [illegible]
وجوده [illegible] كونه علة [illegible] الى [illegible] الغير [illegible]
الامكان ذاتيا او غيريا [illegible] بالغير [illegible] في وجوده [illegible] فيكون [illegible]
بالقياس اليه لا بالغير [illegible] او ان كان [illegible] الممكن اما ان يكون [illegible]
يكون معدوما والاول [illegible] والثاني [illegible] ضرورة بالغير [illegible]
[illegible] الضرورة [illegible] من الغير فيكون ذلك الغير [illegible] فهو [illegible] توارد العلتين
على معلول واحد او يكون [illegible] وذلك [illegible] في مفهومه [illegible] هذا هو المراد [illegible] التعليقات [illegible]
[illegible] في [illegible] ما وقع منه من الايراد في هذا [illegible] الشفاء والاشارة الواقعة منه في الاشارات حيث قال [illegible]
[illegible] كيف [illegible] العلة [illegible] كان [illegible]
[illegible] ما وقع في الحاشية [illegible] الاعلام [illegible]
[illegible] العلة [illegible] لا يخفى [illegible] ما يمكن [illegible] ما وقع منه في التعليقات بقوله [illegible] بغيره [illegible]

انما هو عين ما هو الامكان الاستعدادي وذلك لان المعتبر فيه ان يكون وجود ذلك الكون مع اعتبار الاستعداد بالقياس الى [illegible]
يكون لعلة ما علة في وجوده ولما كان ذلك من لواحق تأثير الفاعل في وجوده فقد عبر عن ذلك بقوله [illegible]
الاشارات بسلب ضرورة الطرفين نظرا الى الغير او ما يجري مجرى المساواة [illegible] في التعليقات هذا ما عندي في حل
هذا المقام ولعل عند غيري احسن من ذلك [illegible] قال واجب الوجود من جميع جهاته اقول يعني انه لا يجوز ان يكون [illegible]
[illegible]

[illegible]

18

[illegible]

بالعقد نظاما وصرا على الوجه الابلغ الذي يعطا فيه فيما نا على انها ما دعت الى القام بحسب الاسكان فهذا هو معنى العبارة الاتي وهو موضع
[illegible] فيد تعوانا الامر كون الواجب الوجود بالذات وليسا من جميع الجهات اذا كانت تلك الجهات غير [illegible]
[illegible] وليس ذاته محدوده ولعل يعرف في النظر راجع الى ما قلنا فليتدبر قال ان الواجب الوجود لا يمكن ان يكون [illegible]
[illegible]

بالاضافة الوجود المناسبة والعلاقة التي لها معها ومن الثاني بنوع خاص من الاضافة الحقيقية ولعل هذا هو الظاهر وعلى التقديرين لا
منافاة بين هذا النفي وذلك الاثبات ويؤيده ما قلنا قرينة المقام ويعرف ما يقتضيه سياق الكلام في بيان المرام حيث فرع على نفي الكل
نفي الاضافة بها الحقيقية كما هو من اخر هذا الفصل من ان المراد من الكافي هو العبد القاتية ظاهر الحكم بانها ما يستتبعون بسبب الشيء انه
على التقدير الاول يكون المتفرع عليه لا يغاير بينها الا العبارة والمعاير تعبير [illegible]
ان واجب الوجود بذاته وهو واجب الوجود من جميع جهاته ثم على تقدير ان يكون المراد من الثاني هو الكافي بمعنى التلازم الوجودي
[illegible]

ممكن غير جوهرية ومرتبة [illegible] فقد اتضح انه على القول الحادث هذا الفرق لا مطلقا ولا في الابعاد منضحا [illegible]
وقوله لا تتغير الخ اي غير منتقل من حال الى حال ومن شان الى شان كيف ولا يشغله شان عن شان ولا يكون امر قبل ذاته فصلا من كما
علمت ان الواجب الوجود بالذات واجب من جميع الجهات فحاصله ان الواجب الوجود لا يجوز ان يمتنع وجوده من كثرة اشارة الى استحالة
تركيبه من الاجزاء سواء كانت عقلية او خارجية وتعريضا بالاحدية ثم ان المراد من المتغاير هو المتعاقب فيكون ذكر المتغاير بعد من
قبيل ذكر العام بعد الخاص قوله ولا متكثر اي غير منقسم الى ذات ووجود وكذا الى الذات والصفات فلا يكون متكثر فيه الذات ولا
بعد الذات كما انه لم يكن قبل الذات فقد اتضح انه تعالى واحد من جميع الجهات غير متكثر حيثية من الحيثيات فلا يكون
متكثرا مطلقا لا قبل الذات ولا مع الذات ولا بعد الذات وقوله فقد ظهر ان واجب الوجود لا على [illegible] على [illegible]
ثم من الجائز [illegible] ان يكون من متفرعات ان واجب الوجود بالذات واجب الوجود من جميع الجهات ومتفرعا لا يجوز
كونه من متفرعات عدم تطرق الكثرة اليه وهو في غاية البعد ثم ان [illegible] ان المراد بقوله لا علة له لا علة له بالنظر الى وجوده
وسائر صفاته [illegible] على غير [illegible] قوله لا ان كان الواجب الوجود [illegible] الاشارة بل دلالة على [illegible]
[illegible] النتيجة التي وقعت [illegible] لواجب الوجود [illegible] وجوده [illegible]
قال ممكن الوجود باعتبار ذاته اقول هذا [illegible] في كتاب الاشارات بقوله ما حقه في نفسه الامكان فليس يصير موجودا من
ذاته فانه ليس وجوده من ذاته اولى من عدمه من حيث هو ممكن فان صار احدهما اولى فلحضور شيء او غيبته [illegible]
جملة ذلك ما وقع هاهنا منه بقوله ممكن الوجود باعتبار ذاته [illegible] في ذاته هو الامكان [illegible] اشارة الى [illegible]
[illegible] الوجود ان يكون سبب الوجود فما [illegible] الذات [illegible]
الوجود والاولوية بالقياس اليهما نظرا الى ذاته من دون ان يكون هناك اولوية سابقة عليه [illegible] الاعتبار [illegible]
لما علم [illegible] ما يكون [illegible] تكوينا لان المفروض وجوده [illegible] هذا الرجحان واما على الثاني فلما
علم ان الممكن هو الذي اذا اخذ بما هو ممكن بذاته لا يكون موجودا [illegible] ويكون وجوده [illegible]
[illegible] احتياج الممكن الى المؤثر بديهي لا يحتاج الى دليل [illegible] البديهة العقلية [illegible] يكون [illegible]
[illegible] الوجود [illegible] وجوده تارة وعدمه اخرى من غير جهة [illegible] والا لا [illegible]
[illegible] كونه واجبا [illegible] الممكن [illegible] في نفسه [illegible] ان [illegible]
[illegible] الوجود [illegible] لان حكم العقل [illegible] في نفسه لا يقتضي [illegible]
[illegible] الممكن [illegible] الاقتضاء [illegible] الفرق بين اقتضاء الذات [illegible]
[illegible] الاقتضاء ضرورة شيء منهما [illegible] على الاول [illegible] على الاخر [illegible]
ثم ان الامكان لما كان حقيقته [illegible] المناسب [illegible] من ذلك الحكم ثبوت امر
[illegible] في نفسه ثم انه [illegible] الشيخ بقوله واذا عدم حصل له العدم [illegible] الوجود
[illegible] الى الملكة [illegible] التميز الذهني او الاضافي والعدم [illegible]
[illegible] الامتياز [illegible] من [illegible]
ان الطرف العدمي لعدم تميزه [illegible] بل التساوي [illegible] الامتياز والتميز [illegible]

بالطرف العدمي [illegible] على هذا احتياج الى العلة والحق المحقق على ما حققناه ان الطرف العدمي غير واقع ولا متميز فلا احتياج الى علة [illegible]
ان ماهية العدم الى العلة [illegible] الوجود لا يعني [illegible] من غير لان الاستغناء العرفي لا [illegible] الترجيح
[illegible] الترجيح [illegible] العدم على الوجود [illegible] الوجود عليه [illegible]
العدمي فعلة [illegible] العلة بمعنى الوجود [illegible] الاستغناء العرفي لا يصح ان يتعلق الترجيح به [illegible] يتعلق
[illegible] ان اقتضاء الممكن التساوي الطرفين [illegible] وعدم اقتضائه [illegible] من اثبات الثاني اثبات الاول
[illegible] الاول [illegible] الامكان لما كان عبارة عن لا اقتضاء الذات ضرورة شيء منهما لا
اقتضاء [illegible] ضرورة شيء منهما او اولوية بالقياس الى امر خارج اجتماع المتقابلين الاولوية واللا اولوية في ذات
واحدة [illegible] الظاهر [illegible] اجتماعهما [illegible] على ان يكون وجود ممكن واحد [illegible]
[illegible] الذات [illegible] الامكان [illegible] حقيقة التساوي [illegible]
من الضروريات الفطرية [illegible] الممكن [illegible] عبارة عن عدم اقتضاء ضرورة شيء من الطرفين [illegible]
[illegible] اقتضاء ضرورة [illegible] الاولوية الذاتية من معارك الحكماء [illegible] العقلاء ثم ان ما وقع من
خاتم المحصلين في التجريد بقوله ولا تتصور الاولوية الذاتية [illegible] الانطباق [illegible] الامكان حقيقة هو
المساواة [illegible] ثم انه [illegible] الشيخ [illegible]
الاولوية [illegible] في وجوده [illegible] القائلين المتكلمين [illegible]
[illegible] الممكن [illegible] واجبا بالذات [illegible] ماهية الامر الخارجي [illegible]
[illegible] ماهية الامر [illegible] الشيء الذي [illegible] التخصيص
[illegible] الخارجي [illegible] التخصيص [illegible]
[illegible] في تخصيصه [illegible] الذات والمفروض [illegible] الراجح من ماهية الامر
ماهية ذلك الممكن الذي [illegible] ماهية الامر [illegible] الجزء [illegible]
[illegible] الامر [illegible] الامر [illegible]
[illegible] الكلام [illegible] بان يقول [illegible] تخصيص بامر خارجي
[illegible] الوجود [illegible] التخصيص [illegible] والمفروض [illegible]
[illegible] ذلك الامر [illegible] التخصيص [illegible] بالذات والمفروض [illegible]
ثم الجرور في قوله اليه [illegible] الى وجود ماهية الامر الاول [illegible]
الممكن [illegible] الجرور في قوله وجوده [illegible] في بيان بطلان الاولوية [illegible]
الكافي [illegible] بطلان الاولوية الذاتية
[illegible] بطلان الاولوية الذاتية
[illegible] بعض الاعلام
[illegible] المحصلين [illegible] الموجب [illegible] الترجيح [illegible] وجود

الطرف المرجوح لا يكون مرجحا فظهر ان المرجوح على الراجح الذي هو من لوازم الامكان وتوهم مقتضى رجحان المرجوح على الراجح ومن ثمّ نقض
والراجح مع تحقق الطرف المرجوح ووقوعه كان المرجح موجبا الا ان الاترتب الايجاب الا هذا التوهم وهو ظاهر بل لا يحتاج الى هذا
الترجيح ان كان ذاتيا كانت الذات موجبة للوجود ثم ان بعض الاجلة الاعلام قرر هذا الدليل بان الممكن اذا كان وجوده [illegible]
عن النظر الى تاثير المؤثر ويكون من حيث النظر الى ذاته [illegible] لان رجحان احد الطرفين يستلزم مرجوحية الطرف الاخر
[illegible] امتناع ترجيح المرجوح [illegible] رجحان الوجود نظرا الى الذات يستلزم امتناع العدم بالنظر اليها فهو
يستلزم وجوب الوجود هذا كلامه ولا يخفى عليك ما فيه [illegible] ان المرجوح ما دام مرجوحا يمتنع تحققه [illegible]
ولا يلزم من ذلك ان يكون الطرف الاخر [illegible] ان المرجوح ما دام مرجوحا يمتنع تحققه [illegible]
[illegible] امتناع [illegible] المرجوح [illegible] وجوب الطرف
الاخر الراجح [illegible] ان هذا الكلام [illegible] ارتفاع النقيضين [illegible]
ارتفاع [illegible] الراجح يستلزم جواز ارتفاع النقيضين [illegible] امكان وقوع كل واحد من الطرفين [illegible] امكان تحقق
كلا الطرفين معا [illegible] من الوجود والعدم [illegible] تحققهما معا [illegible]
تحقق الطرف المرجوح [illegible] جواز ارتفاع النقيضين قال [illegible] اقول [illegible]
[illegible] العلة الفاعلة [illegible] بالحقيقة [illegible] من الشروط والعلل [illegible] قال الشيخ في
طبيعيات هذا الكتاب [illegible] مبادي الكائن [illegible] الطبيعي [illegible] المبادي التي
[illegible] الفاعل [illegible]
[illegible] من العلل والشرائط والاسباب والمعدات [illegible] في هذا الفصل [illegible]
[illegible] بالعلة [illegible] وجود المعلول [illegible] الا [illegible]
الذات [illegible] المؤثر والعدم [illegible] هذا الاجماع [illegible] في هذا الكتاب [illegible] المعلول
في نفسه [illegible] الذات [illegible] الزمان [illegible]
[illegible] بالذات [illegible] الامكان [illegible] الوجود [illegible]
[illegible] العدم الواقع [illegible] العدم [illegible]
[illegible] قال [illegible]
اقول [illegible] قال [illegible] اقول [illegible]
[illegible] الوجوب بالذات [illegible] الوجوب بالغير [illegible] الوجوب الذاتي [illegible]
[illegible] السلسلة [illegible] غير النهاية [illegible]

من الامور [illegible] الممكن [illegible] الموجب [illegible] وجوده [illegible]
تام العلة [illegible] المرجح [illegible] ان يرجح احدهما على الاخر من غير ان يبلغ درجة الوجوب [illegible]
الاخر [illegible] في وقت [illegible] وجوده في وقت من اوقات [illegible] العلة [illegible]
تلك الاوقات [illegible] احد الوقتين بالوجود [illegible] الوقت الاخر [illegible]
[illegible] الاولوية [illegible] في الوقت الاخر [illegible]
[illegible] ولا يخفى ان هذا الدليل لا يجري في الحركات [illegible] والمفارقات [illegible] الزمان [illegible] في الموجودات
[illegible] وجودها في زمان [illegible] الزمان والمكان [illegible]
[illegible] الدليل العام [illegible] الموجودات [illegible] وجودها [illegible]
ترجيحا من غير مرجح [illegible] اشار الشيخ الى هذا الاستدلال [illegible]
[illegible] في وقت [illegible] الاولوية [illegible] في هذا الوقت [illegible]
في ذلك الوقت ترجيح من غير مرجح [illegible] في الابداعيات والحركات بالانتقاض [illegible] الشيخ
[illegible] الدليل في هذه الموجودات [illegible] الموجودات [illegible] المفارقات [illegible]
[illegible] البرهان في هذا الحكم على الممكن بما هو ممكن مع قطع النظر عن خصوصية بعض من المفارقات والابداعيات [illegible]
[illegible] الكلام في خصوصية هذه الموجودات من المفارقات والابداعيات [illegible] الدليل [illegible]
[illegible] بعض الاجلة الاعلام [illegible] الانتقاض [illegible] الاستدلال [illegible]
الطرف الاخر [illegible] وجوده في وقت وعدمه في وقت [illegible] امكان [illegible] بالوجود [illegible]
امكان العدم في وقت الوجود [illegible] الوجود والممكن [illegible] الزمان [illegible]
[illegible] المفارقات [illegible] الزمان [illegible] وجود الممكن في وقت [illegible]
في وقت [illegible] هذا الدليل [illegible] المفارقات [illegible]
ذلك بان يقال ان الممكن [illegible] ترجيح من غير مرجح [illegible]
[illegible] درجة الوجوب [illegible] الاولوية [illegible]
غير مختص باحد الامرين [illegible]
ثم نقول [illegible] درجة الوجوب [illegible] وجوده [illegible]
[illegible] الوجوب [illegible]
[illegible] الاولويات [illegible] غير النهاية [illegible] درجة الوجوب [illegible]
وجوده [illegible] ترجيح من غير مرجح [illegible]
[illegible] مرجوحية الطرف المقابل [illegible]
[illegible] ترجيح المرجوح [illegible] وجوب الطرف الراجح [illegible]
السؤال [illegible] الطرف المرجوح [illegible]

بالعرض وضوح اى بالعرض المفسر فهو مسلم لا يلزم منه ضرورة الاولوية وجوبا فقولنا لان ما يمتنع بحسب طرف العدم بحسب الذات و
ان لم يكن ملحوظا الى التقييد وذلك بخلاف حيثية الاولوية من حيث الواقع من دون اعتبار التقييد لانا لا نلتزم من ذلك امتناع عدمه نظرا
الى ذاته وان لم يرد امتناعه نظرا الى ذاته فهو ممنوع والسند ظاهر فان ورود هذا الايراد على الاولوية
الذاتية المشكل ولا يمكن الجواب عنه بغير ما مر من التصريف فى هذا المطلب فليتامل واما بيان الامر الثانى اى كون تلك العلة واجبة لذاتها
نعم فلو جود منها ان جميع الممكنات الصرفة الموجودة التى ليس فى شئ منها اقتضاء الوجود بل تساوى وجوده وعدمه سواء كانت متناهية
او غير متناهية ممكن واحد فان تحققه لا يمكن بدون موجود خارج عنه والموجود الخارج عن جميع الممكنات هو الواجب بالذات فيها انه
الذاهب من الممكنات يكون وجود كل جزء من اجزائها علته لا ما اخرى سواء كانت متناهية او غير متناهية يكون مدد كل جزء من اجزا
غير الجزء الاول وهو بملاحظة جزء اخر على نحو طلب الوجود لا من العدم علته لغير المعلول فلم يقع فعلية الوجود مع الترتيب الذى
اوجع فعلية العدم على نحو ترتب الوجود ولا يلزم ترتب العدمات على سبيل الدور او التسلسل فلم يتحقق موجود ويقع فعلية وجود السلسلة
المذكورة على وقوع فعلية العدم لزم الترجيح بلا مرجح وذلك الوجود انما يكون وجودا منتزعا من السلسلة واجبا لذاته وهو المطلوب و
بعبارة اخرى انا لو لم يوجد تعالى من هذا يلزم ترجيح من غير مرجح من وجود [illegible] الا انها ضرورة ان جميع هذه
السلسلة نظرا الى ذاتها يجوز ان لا توجد كما يجوز ان توجد فاذا وقع وجودها فى نفس الامر مع جواز وقوعها يلزم ترجيح بلا مرجح
بالضرورة ان تلك السلسلة فى هذا الحكم بمنزلة ممكن واحد فى تساوى الطرفين نظرا اليها [illegible] ان السلسلة [illegible] فى
الواقع عليها وجعلها لابد [illegible] وجود شئ من [illegible] حيث ان الشئ ما لم يمتنع جميع انحاء عدمه لم يجب وما لم يجب لم يوجد فلو لم يكن
ثم من هذا الوجه ضرورة ان الكل كما عرفت انفا اذا اعتبر بذاته لم يجب وجوده وهو فى حيز الامكان الخاص وهو باعتبار ذاته لا يكون
موجودا فما معنى ما قيل ان اقتضاء الوجود ولا اقتضاء الترجيح لاحد من طرفى الوجود والعدم ولا اقتضاء الوجوب لان الاقتضاء [illegible]
وبهذا ما نسب الى [illegible] حكما مع ان الظاهر استبعاد ما ذكره الشيخ ههنا لا اوحنا اليه انفا وذلك حيث [illegible] ان ترجح
وقوع ممكن ما بلا مرجح وجوده ويخصص يلزم الترجيح بلا مرجح يجوز ان يقع ممكن اخر بدله [illegible] فى الامكان [illegible]
احدهما دون الاخر والممكن فى شئ منها [illegible] بنفسه [illegible] من خارج [illegible] ترجح بلا مرجح ضرورة مثلا انه اذا فرض
وقوع ممكن [illegible] ممكن اخر [illegible] اذا وجب بلا
[illegible] بلا مرجح حيث [illegible] موجود هنا دون ذلك [illegible] بلا مرجح ضرورة [illegible]
لكل ممكن [illegible] مرجح [illegible] والقول باستحالة وجود ممكن اخر غيره ولا
ضرورة [illegible] ما وقع من الشيخ ههنا **قال** بانها
اقول لا يخفى ان الوجوب بالقياس يشمل امرين احدهما ما يكون وجوبه بالغير ووجوب المعلول بعلته وثانيهما اذا قيس الى الاخر يكون
ذلك الاخر بحيث لا يمكن ان يكون ولا يكون ذلك الشئ الذى قيس اليه فيصدق على علة الشئ اذا قيست اليه وكذا يصدق على معلول
علته [illegible] فيكون الوجوب بالقياس اعم مطلقا من الوجوب بالغير [illegible] انه يصدق على المعلول نظرا الى علته [illegible]
بالغير وثانيهما بالقياس الى الغير فان الوجوب بالقياس يكون [illegible] صفة لما قيس اليه وذلك حيث انه يرجع الى كون الغير
[illegible] من عدمه وذلك بخلاف الوجوب بالغير فانه صفة لما هو واجب ثم ان الواجب مشتق من الوجوب [illegible] و
هو واجبية الوجود سواء كان بالغير او بالقياس الى الغير وذلك على خلاف ما عليه امر الواجب بذاته والحاصل ان الوجوب الوجود

معنيين احدهما معنى انتزاعى وهو واجبية الوجود وثانيهما معنى هو باعتبار انه واجب وجوده فلفظ واجب الوجود ايضا بمعنيين احدهما
المشتق من وجوب الوجود بالمعنى الاول وثانيهما معنى وجوب الوجود الحقيقى الذى هو باعتبار ذاته موجود فلفظ الواجب والوجوب
فى الحقيقتين بمعنى واحد وهو باعتبار انه بذاته واجب الوجود يعبر عنه بوجوب الوجود وباعتبار انه واجب الوجود يعبر عنه بالواجب
كان اللفظ الوجوب والوجود الحقيقيين بمعنى واحد هو باعتبار ان ذاته موجود يعبر عنه بالوجود وباعتبار انه موجود يعبر عنه [illegible]
قال فنقول لا يجوز ان يكون واجب الوجود مكافيا للواجب وجود اخر **اقول** من بعض شرح الكتاب بعد ذلك او وجود شئ اخر
ثم انه يجب على [illegible] التعليم [illegible] تقديم معنى الكافى اولا ثم [illegible] الى تفسيره ثانيا ثم التنبيه على ما ذكره ثالثا فنقول
التوحيد [illegible] ان [illegible] اما مساويه فى مرتبة الوجود الذى يحصل [illegible] فيكون [illegible]
[illegible] الاحاد وان الله تعالى [illegible]
الاول فلا [illegible] يكون شئ معه فى مرتبة الوجود [illegible] الوجود [illegible] يكون بحيث يصح ان يوجد من [illegible]
غيره عليه واما ان يكون بحيث يوجد [illegible] واما ان يكون بحيث [illegible] يوجد الا بعد غيره [illegible] فالاول
الواجب والثانى هو [illegible] والثالث هو الممكن فاذا عرفت هذا فنقول يلزم ان يكون كل ما فى الشئ [illegible]
[illegible] على [illegible] الوجود [illegible] يكون [illegible]
[illegible] ان الواجب [illegible] موجود [illegible]
[illegible] واجب [illegible]
[illegible] ان الممكنات فى سلسلة الحاجة [illegible]
ثم انه لما بطل [illegible] بالمعنى الاول [illegible] ثم [illegible] فى بيان استحالة الكافى بالمعانى الاخر فنقول
اما استحالة المعنى الثانى فلانه لو كان مساويا فى القدرة [illegible] فى [illegible] وجود [illegible]
اما المعنى الثالث فلا استحالة [illegible] فهو صحيح [illegible]
[illegible] ان استحالة المعنى الاول [illegible]
من هذه المعانى [illegible] من نفى الاخص [illegible] نفى الكافى [illegible]
مرتبة نفى الشريك [illegible] نفى الخاص الى نفى العام فلا يكون [illegible]
واحدا [illegible] والفرق بين [illegible] بطلان الشئ [illegible] بطلان
وبين [illegible] من الحكما [illegible] هذا المطلب لا [illegible] استحالة [illegible] المعانى [illegible]
استحالة [illegible] وذلك لان [illegible] من كلامهم فى مرتبة التوحيد بطلان الكافى واما المعنى الرابع فلا [illegible]
نعم فى [illegible] لم يتحقق شئ من الموجودات فهو واحد [illegible] ما وقع من الشيخ ههنا من ذلك
ان الظاهر من كلامه نفى الكافى عنه بالمعنى الاول [illegible] نفى الشريك المطلق عنه لان نفى الخاص لا يستلزم نفى العام وذلك
[illegible] على الاحتمال [illegible] ثم [illegible] الاول [illegible]
[illegible] الاول يكون شئ واحد واجبا بذاته وبغيره وهو باطل [illegible]
يكون [illegible] مكافيا [illegible] العلاقة بينهما واما الاحتمال الثانى [illegible] وهذا [illegible]

احدهما ان يكون الاخر ايضا كذلك وثانيهما ان لا يكون فعلى الاول اما ان يكون كل منهما في حد وجوبه علة للاخر او في حد امكانه فيكون وجوب

وجود هذا من ذات ذلك وهو في حد الامكان ويكون ذات ذلك في حد الامكان فقد لهذا وجوب الوجود [illegible] الامكان مستندا

الى الوجوب فيرجع حاصله الى ان وجوب وجود كل منهما من الاخر في حد الامكان فيكون وجوب وجودهما مستفادا من امكان

الاخر ووجوب وجود هذا الاخر مستفادا من امكان ذلك الاول فعلى الاول دور يتوقف كل منهما على وجوب الاخر فيلزم الدور

فيه كما اشار اليه بقوله الذي يكون منه الخ والثاني ان لا يكون فيهما معية ذاتية لاقتضاء كل منهما الى الاخر فلا يكون كل منهما متقدما

من الاخر فلا يجامع ان يكون منهما معية ذاتية والمفروض خلافه وعلى الثاني عدم تكافؤهما من وجهين احدهما عدم العلاقة بينهما لعدم

توقف كل منهما على ما يترتب عليه الاخر فلا يكون منهما معية ذاتية وعلاقة علية ومعلولية على ما قال فيكون [illegible] الامكان [illegible]

ذلك ليس [illegible] علة [illegible] متكافئين وثانيهما انتفاء تلك العلاقة بينهما لتعلقها بالامكان [illegible]

وجودهما مستندا الى الامكان ووجود ذلك [illegible] مع الوجود [illegible]

هذا تابعا لوجود ذلك [illegible] فلا يكون متكافئا في الوجود على ما قال [illegible] بامكانه فوجب

بوجوده الخ فاذا [illegible] علاقة علية ومعلولية بين المتكافئين فتعين ان يكون التكافؤ منهما [illegible]

تلك المعية منهما على ما قال فيكون [illegible] الخ **قال** ليس من [illegible] الا [illegible] وليس من [illegible]

[illegible] ان يتبع الاخر في وجوده [illegible] فلا يكون منهما [illegible] متكافئين [illegible]

في وجوب وجوده تابعا [illegible] ولم يكن هذا تابعا لذلك في ذلك فوجب [illegible] احدهما للاخر من غير عكس [illegible]

في [illegible] اشارة الى قوله [illegible] لا يكون [illegible] وجوب بالاخر [illegible] وجوده الاخر [illegible] الكلام [illegible]

نظر [illegible] ان الشيخ [illegible] اولا [illegible] ثبتا فابطلها الاحتمال الاول [illegible] يكون [illegible]

اذا اعتبر [illegible] واجبا لذاته والاحتمال الثاني ان لا يكون كذلك فالاحتمال الاول [illegible] واجبا لذاته [illegible] الشق

الاول [illegible] ان يكون ذلك الواجب بذاته واجبا بغيره ايضا فابطل هذا الشق بما قد مضى والشق الثاني ان لا يكون واجبا بغيره

[illegible] الاخر [illegible] لوجود [illegible] الاخر [illegible] العلاقة

[illegible] متكافئا [illegible] علاقة اخرى غير العلية [illegible] الوجه التي [illegible] تكافؤهما والمقصود [illegible] التلازم

والتكافؤ مع عدم العلية اما الاحتمال الثاني [illegible] ان لا يكون واجب الوجود بذاته [illegible] الاول [illegible] الاخر [illegible]

والثاني ان لا يكون الثاني مثل الاول فعلى الشق الاول اما ان يكون الممكن في حد الوجوب علة للاخر والاخر علة [illegible]

الثاني في حد الوجوب علة للاول واما ان يكون في حد الامكان [illegible] الوجوب الاخر [illegible] مستفاد من الاول فعلى الاول

يلزم توقف وجوب كل [illegible] على وجوب الاخر وهو باطل [illegible] وعلى الثاني يكون احدهما علة للاخر فلم يكونا متكافئين

للوجهين الذين اشار اليهما بقوله [illegible] ومن بطلان هذا الشق [illegible] بطلان الشق الثاني و

اذا بطلت الاحتمالات بالشقوق تعين ان يكون بين المتكافئين علاقة [illegible] احدهما علة للاخر [illegible] ان يكون [illegible]

خارجية ثم [illegible] تلك العلاقة والعلية [illegible] لا يكون ذلك في الواجب بذاته [illegible] المعتبر في التكافؤ [illegible]

احد المتكافئين [illegible] الاحتمال [illegible] العلية [illegible]

[illegible] العلية [illegible] من كل وجه [illegible] المعتبر في التكافؤ عدم العلية [illegible]

او نافر

او نافر الاخر مطلقا كما بين الصورة والهيولى واشار الى ابطال كل [illegible] على هذا الاحتمال [illegible]

ان يكون [illegible] الوجود بذاته [illegible] كل منهما واجب بذاته او بذاته وبالاخر معا او بالاخر لا غير ولم يكن الكل معللا بشيء من الجزئين فيكون

الكل واجبا متكافئا الكل من جزئيه الواجبين على الاول والواجب [illegible] على الثاني [illegible] على الثالث فيكون واجب متكافئا الواجب

[illegible] واجبين فلم يكن [illegible] الواجب [illegible] واشار [illegible] ابطال هذا الاحتمال [illegible]

[illegible] ومعلول [illegible] ذلك [illegible] ان يكون [illegible] هو الامكان والمعلول هو الوجوب [illegible]

ان يكون الوجوب علة الامكان فلا يكون التكافؤ بين وجوديهما لعدم تحقق العلاقة واللزوم بينهما [illegible] ان الواجب لذاته لا

[illegible] لا [illegible] واجب [illegible] معية ذاتية [illegible] يكون [illegible] مع الاخر الا ان

[illegible] الاخر اما ان يكون واجبا لذاته [illegible] الاول فاما ان يكون له وجوب

[illegible] الاول فاما ان يكون له وجوب [illegible] الواجب لذاته واجبا لغيره وهو

[illegible] الثاني [illegible] ان يتبع وجوده وجود الاخر [illegible] لا يكون لوجوده علاقة بالاخر [illegible] والمفروض خلافه

[illegible] الثاني [illegible] الاول [illegible] الوجود [illegible] معه الاخر واجب الوجود [illegible] اما ان يكون الاخر ايضا

كذلك او لا فان كان الاول [illegible] وجوب الاخر [illegible] كان الاول لزم الدور لتوقف وجوب وجود كل منهما

على وجوب وجود الاخر [illegible] كان الثاني لا يكون [illegible] وجود هذا بوجود ذلك [illegible] بامكانه [illegible]

[illegible] فلا يكون وجودهما متكافئين والمفروض خلافه [illegible] ان يكونا متكافئي الوجود في حال [illegible]

[illegible] ان يكون احدهما هو الاول [illegible] او يكون هناك سبب خارج [illegible] العلاقة بينهما

[illegible] العلاقة [illegible] ليس احدهما واجبا بالاخر [illegible] العلة التي جعلتهما [illegible]

قال الشيخ [illegible] الكلام في هذا المرام [illegible] تحرير الدعوى وتقرير

الدليل [illegible] من [illegible] الكلام في المرام [illegible]

الوجود [illegible] احدهما علة [illegible] مثل الابوة والبنوة [illegible] الدعوى ان

واجب الوجود لا يجوز ان يكون مكافئا الوجود [illegible] واجب الوجود [illegible] الوجود [illegible] في تقرير الدليل [illegible] ان

ان كل واجب الوجود [illegible] النظر عن غيره [illegible] النظر عن غيره [illegible]

غيره فلا شيء من الواجب بمكافئ [illegible] هذا الوجه [illegible] الصغرى [illegible] واما الكبرى [illegible]

[illegible] المكافئ [illegible] الكتاب [illegible] اولا [illegible]

[illegible] ابطلها الاحتمال الاول [illegible] المتكافئين اذا اعتبر [illegible] الاحتمال الثاني ان لا يكون كذلك فالاحتمال الاول

[illegible] واجبا [illegible] الشق الاول ان يكون ذلك الواجب واجبا بذاته [illegible] من التوضيح ومنها

[illegible] التكافؤ [illegible] واجب الوجود [illegible] كل منهما واجب بذاته او بذاته وبالاخر [illegible]

ولم يكن الكل معللا بشيء من الجزئين فيكون الكل واجبا متكافئا الكل من جزئية الواجبين على ما تقدم والواجب [illegible] على

[illegible] والكل [illegible] فيكون [illegible] الواجب [illegible] على تقديرين [illegible] الواجبين

فلم يكن التكافؤ الواجب [illegible] الشيخ [illegible] ابطال هذا الاحتمال [illegible]

[illegible]

لا يلزم الترجيح بلا مرجح لان مرجح صدور تعين احدهما لا من هذا التعين مثلا ان تخصص او تميزه وتعينه مغاير لتميز [illegible] وتخصصه وان لم
يكن شيء منها الا انه انما يكون صدور احدهما لا من هذا التعين مثلا ان يختص او تميز الآخر عنها انه تجانس [illegible] مرجح فيتوجه اليه
حين ما تعين احدهما انه لم يتعين الآخر بل لا بد ان يكون تعين كل منهما هو بعينه تعين الآخر بل تعينات لا تتناهى [illegible]
جملة المتعينات متعينا واحدا بالنوع انه لم يميز هذا التعين دون ذلك كما يظهر بما فصله الشارح في الفصل بقوله انه اذا وجد
عن اح من حيث وجب صدور ب عنه لم يكن واجبا لصدور ب عنه فاذا ان صدر عنه ج من حيث صدر ب عنه وجب عنه ما ليس
فلا يكون اذ صدور ب عنه واجبا هف اتحق ولا يخفى انه لو تعدد [illegible] عن هذا اما ان يوجد كل منهما بلا مرجح او لا يوجد فعلى الثاني
لم يكونا واجبين بل لم يكن كلاهما او احدهما واجبا وعلى الاول يلزم ترجيح بلا مرجح فانه حيثما اذا وقع احدهما او في مرتبة وجد احدهما
وتحقق لم يقع ولم يتحقق الآخر الواجب بالذات في تلك المرتبة بلا مرجح ووقوع احد الواجبين المتساويين في وجوب الوجود
والوقوع على الآخر في هذه المرتبة من غير مرجح ترجيح بلا مرجح على وقوع الآخر اصلا وهو محال بديهة والقول بانه لا يجوز ان يكون
وقوع احد الواجبين في هذه المرتبة واجبا بالذات دون الآخر فلا يلزم ترجيح بلا مرجح اصلا مردود بان اختيار هذه المرتبة
التي وجب وجود احدهما بالذات فيها دون الآخر فلا يلزم ترجيح بلا مرجح اصلا مردود بان اختيار هذه المرتبة التي وجب وجود احدهما
بالذات فيها دون الآخر اما يقتضي ذات ذلك الواحد فلزم الترجيح بلا مرجح [illegible] واما بغيره فيلزم ان يكون لذلك الغير دخل
في وجوب وجوده فلا يكون واجبا لذاته ويناسب المقام نحو من الوفاق بما اورده صاحب الاشراق حيث اثبت وجوب نور الانوار
النور المحيط والنور القيوم والنور المقدس والنور الاعظم الاعلى وهو النور القهار وهو الغني المطلق اذ ليس وراءه شيء
ولا يتصور وجود نورين مجردين غنيين فانهما اذا اشتركا في الحقيقة النورية ولا بد ان يمتاز احدهما عن الآخر بغير ما اشتركا فيه فلا يخلو
[illegible] الامر المفيد اذ ليس كان بخصوص العارض غريب [illegible] فانه ليس وراءهما مخصص ولا يحصل احدهما
او ماهية فيكون ان قبل التخصيص محتاجين الى المخصص ولا يتصور [illegible] الا بمخصص فالنور المجرد الغني واحد وهو نور
الانوار [illegible] وجوده [illegible] وهو القاهر لكل شيء ولا يقهره [illegible] وقوته وكل ما يستفاد
منه [illegible] الانوار [illegible] لكان ممكن الوجود ولم يرجح حقيقته في نفسه على ما درست [illegible] بلا مرجح فلم يكن
يحتاج الى الغني المطلق [illegible] نور الانوار [illegible] المستند اليه [illegible] من طريق [illegible] الشيء لا يقتضي عدم نفسه والا لما تحقق
ونور الانوار [illegible] شرط له في ذاته [illegible] فهو [illegible] دائم [illegible]
الغني المطلق لا يفتقر في ذاته ولا في كمالاته الى غيره على الاطلاق ولذلك قيد الغني بالمطلق اذ لا يكون غنيا من وجه فقيرا
من وجه فان [illegible] كل شيء الى الغني او لا [illegible] فلو استغنى شيء عن الغني [illegible] فكان ما دام كل [illegible] فقيرا
الى غيره وعلى هذا لا يكون غنيا مطلقا واذا ثبت ان الغني المطلق لا يستغني عنه شيء واذا لا يكون غنيا مطلقا فلو وجد غنيان
مطلقان لم يكونا غنيين [illegible] استغنى كل منهما عن الآخر [illegible] ظاهر [illegible] قال ولنعرض الآن الى عناية الفرق في
معنى [illegible] في المعنى قال لا يخفى ان المراد من المعنى الاصلي ههنا هو المعنى الذي يدخل في قوام حقيقة الشيء [illegible] ذاتيا له
والمراد من المعنى في قوله [illegible] في المعنى هو حقيقة وجوب الوجود فيكون المراد من المعنى الاصلي الفصل لكونه داخلا في حقيقة
فصلا ان واجب الوجود لا يجوز ان يكون [illegible] بان يكون هناك ماهية ما ويكون لتلك الماهية واجب الوجود فيكون
لتلك الماهية معنى غير حقيقتها وذلك المعنى وجوب الوجود [illegible] لا يخلو اما ان لا يكون لقولنا واجب الوجود هناك حقيقة اولا وهال

ان لا يكون

ان لا يكون لهذا المعنى حقيقة ووجود [illegible] كل حقيقة بل هو لكل الحقيقة وتعين اما ان كانت لحقيقة موجودة لتلك الماهية فان كانت
متعلقة بتلك الماهية ولا يجب بعدها كان معنى واجب الوجود من حيث هو واجب الوجود ليس هو واجب الوجود لان اشيا يجب
وان لم يجب في تلك الماهية كانت الماهية ما يفيد لها وقد عرفت انها ماهية الواجب الوجود هف وفي قولنا وهال ان لا يكون لهذا
المعنى حقيقة اشارة الى اثبات الوجود الحقيقي الذي يعبر عنه بوجوب الوجود بالوجود من حيث هو موجود واجب الوجود وفي
الوجود من حيث هو واجب الوجود ولما كان الدليل المذكور في نفي تركب الواجب من الماهية والوجود الحقيقي [illegible] نفي التركيب
من الماهية والوجود الحقيقي [illegible] ذات واجب الوجود انما هو محض الوجود الحقيقي الذي هو وجوب الوجود باعتبار واجب الوجود
باعتبار الجزء والجملة ان الفصل ان كان شرطا في وجوب الوجود فلا يوجد واجب الوجود بدونه شرطا وبعد وجود الشرط له في نفسه
وان لم يكن شرطا فيه فوجوب الوجود متقرر بدون الشرط الا كونه وجوب وجود فقوله وجوب وجود في قوله فوجوب وجود متقرر
دونه وجوب على الحالين فلا يكون ذلك الفصل المقوم للامر [illegible] مضاف اليه من خارج [illegible] فهو الحاصل فيه فصلا اياه والفرق
غيرها كالاخفى ما فصله ان شان الفصل وما له افادة تحصيل الجنس لا نفسه فلو كان الجنس هو وجوب الوجود فيكون حقيقة هو الوجود
المتقرر بالذات فالفصل [illegible] اما ان يفيد نفس الجنس لكونه هو الوجود والحصول لا وجوده ويحصله لكونه الوجود او لا يفيده فعلى
الاول لا يتعدد ولا يتكثر حيث انه كان وجوب الوجود كان هذا الفصل فلا تعدد فيه ولا تعدد النوع ايضا وعلى الثاني لم يكن فصلا
بل يكون من العوارض المفارقة التي تكون من العوارض المخصصة لا من فصول المنوعة والعروض خلاف [illegible] تمهيد هذه المقدمة
نقول لا يجوز تعدد الواجب بالذات والا لزم ان يكون لكل منهما هوية مغايرة لهوية الآخر مع اشتراكهما في معنى واجب الوجود
فلزم ان يكون الواجب [illegible] مغايرة لمعنى واجب الوجود وذلك ينافي الوجوب الذاتي لما مر ولهذا اشار بقوله [illegible] معنا
هذا وبيانه [illegible] وذلك لان المعنى الاصلي الذي [illegible] الآخر الراجع الى العوارض المشخصة فاما ان يستند
الى حقيقة وجوب الوجود او الى امر خارج فعلى الاول الوحدة وعلى الثاني الحاجة الى العلة ثم ان الفاضل الرومي في الاستدلال على
ذلك بقوله ويمكن الاستدلال على التوحيد بانه لو تعدد كان الاثنان منه اعني مجموعهما [illegible] العارض اما ان يكون واجبا
لذاته او يكون ممكنا لذاته والاول باطل لافتقار هذا المعروض الى كل واحد من الآحاد [illegible] الافتقار في الوجوب وكذا الثاني لان الممكن
لا بد له من علة فاعلية تامة فتلك العلة اما نفس هذا المعروض فيلزم كون الشيء علة لنفسه ومتقدما عليه واما واحد منهما
هو باطل لافتقار المجموع الى الواحد الآخر وليس المتوحد في العلة التامة حتى يقال انه [illegible] على ما هو المشهور من ان العلة
لا يجب تقدمها على المعلول فلا مانع من ان يكون [illegible] كان المجموع الواجب المعلول الاول [illegible] العلة التامة لذلك المجموع ثم قال
لا [illegible] ليس ههنا مجموع الوجود [illegible] الواحد الواجب وذلك الواحد الواجب من غير ان يتحقق شيء آخر هو المجموع الا انا
نقول وجود المجموع [illegible] بدون العارض [illegible] وجودها [illegible] الوجود [illegible] الواجب
كل واحد منهما [illegible] الى [illegible] الوجود [illegible] هذا
ولذلك وليس لشيء منهما الاحتياج الى تلك العلة فكذا المركب منهما [illegible] وجود [illegible] لهما انا
لا [illegible] لا يحتاج ذلك الى علة [illegible] الهيئة الاجتماعية ليس الا ذات هذا الواجب وذلك الواجب
وهما لا يستلزمان وجود المركب الا ترى ان الهيولى والصورة علة قريبة لهيئة الجسم كما صرح به الشيخ في الشفاء لهذا [illegible]
كما [illegible] ذكر فلو كانت الاجزاء نفس المركب هذا المعنى [illegible] التقدم [illegible] الشيء على نفسه فقد [illegible]

ان معروض الهيئة المجموعية ليس الا نفس تلك الاجزاء لا مطلقا نعم لو كان هناك شيء موجود اخر [illegible] الاجتماع [illegible] مثل هذا المركب

باعتبار ما له علة فاعلية ايضا ولكن بحسب ذلك الاجتماع لا مطلقا وذلك لان احتياجه اليها انما [illegible]

الاول [illegible] الكلام في مركب يكون كل واحد من اجزائه واجبا [illegible]

[illegible]

الكلام في معروض الهيئة الاجتماعية [illegible] المادة والصورة اللتين هما جزء الجسم [illegible]

[illegible]

لا يكون [illegible] العلة الفاعلية [illegible]

معلولا في وجودها العلول [illegible] فاذا [illegible] معلول الوجود والعلة [illegible]

هذه الطبقات ان العقل [illegible] لا يكون [illegible] فاعلها [illegible] مستقل [illegible]

[illegible] معلول الوجود على ما هو المشهور [illegible]

في المقدمة [illegible]

[illegible] قال الشيخ في التعليقات كل اثنين [illegible]

[illegible]

لاحتاج الى كان من الطرفين لزم الدور المحال والا لكان [illegible] وليس لذلك [illegible] من [illegible] لم يكن [illegible] ولا

[illegible] الحقيقة [illegible] من الاسباب [illegible] صلى الله [illegible] الى [illegible] باطلا [illegible]

لا انت الا انت [illegible] العالمين

قال والوجود لازم لها [illegible] في البرهان من ان المراد

من لزوم الوجود لها [illegible] الفاعل والغاية [illegible] الاسباب الخارجية [illegible]

ان يقول ان الحد [illegible] تلك الاسباب [illegible] من الاسباب

[illegible]

[illegible] الحقيقة [illegible] الوجوب [illegible] الوجود [illegible]

[illegible] ان يوجد [illegible] الوجود [illegible] الواجب [illegible]

[illegible]

حقيقة من حيث هي هي ويعبر عن هذا المعنى بالاعتبار بمعنى بالقوة على سبيل الاستعداد وكذا اورده الشيخ في كتابي التعليقات والمباحثات
غيرهما ثم ان بعض الكمالات اعني الهيولانيات منها لعلها الجامع وذلك ملابسة بما بالقوة من سبيل [illegible] حيث انها في الفطرة الاولى تكون
مرتسمة من معان [illegible] كالابعاد الثلاثة ثم انها تكتسب وتحصل لها في الفطرة الثانية ويعبر عن هذا المعنى بالاستعداد بمعنى بالقوة على
سبيل التنكير والتوصيف والتقييد بعد الاضافة والحوامل المقارنة والاعتبارات فقد بين من ذلك على ما سيذكر في المقالتين
والعاشرة وان اشد التعجب من شيخ اتباع الرواقيين مع علو درجته في التجوز [illegible] في التقسيط والتعبير كيف [illegible]
تعرض بعض الحكمين واساطين الاسطاطاليين فقال في كتاب المطارحات من الشيخ كلاما [illegible] في الشفاء [illegible]
بين دابيه في الحكمين والتناقض بين قوليه في المقالتين ثم ان الفاضل السالك [illegible] عليه الامر فيها وتحير [illegible]
ما يتناهى الحقيق الجوهري وذلك حيث حمل على التوصيف لا الاضافة التي هي جعل اللفظ التوصيف وقد فصل ما يرد عليه في كتابنا
خلسة القدس **قال** والذي عن اول الاوائل **اقول** الذي اوقع بعض المحصلين من مغالطة السوفسطائية حيث ظنوا ان صحة قول القائل
من اول الاوائل عنوان الشيء اما ان يكون واما ان لا يكون يتوقف فكون الواجب الوجود متفرعا على قوله اما النفي [illegible]
قال الا التصادق فيما [illegible] نسبة الى الامر [illegible] نسبة الامر اليه **اقول** اعلم ان التصادق باعتبار نسبة الامر
بالمطابق للامر بالكسر ويحق باعتبار نسبة الامر اليه بان الامر مطابق له بالفتح لا ان يحق اعتبارا ان الامر مطابق له بالكسر كما في الا انها
المشهورة اذ ذلك غير صحيح فان الواقع متعين بانه هو المطابق بالفتح ابدا لكونه هو الاصل الذي انما يوازن الحق ويعتبر الصدق
النسبة اليه والمثال الذي انما يستحق الوقوع ويحكم المحقق بقياس الحال بامره فالنسبة العقدية بهذا الطابق [illegible]
ان يعتبر العقد مطابقا للكشف بالفتح وعلى صاحبه حكمه بان المطابق بحسب اعتبار المطابقة متعين على المطابق بالكسر بحسب اعتبار
للمطابقة فقط لا ان ذلك لمعنى المطابقة المضايفة للمطابقة الحقيقية التي هي بين استيجاب المطابق بالكسر واستتباعه على
الامر اعتبار العلية المتقدمة على العلول المتقدم على المعلولية بتقدما بالذات **قال** مقولا بالقوة او بالفعل **اقول** الفاضل ان قولنا
السلب والايجاب لا يجتمعان وبعبارة اخرى ان يكون الشيء اما موجودا او معدوما مقول بالقوة على جميع المسائل التي في الصناعات الجزئية
ويقول بالفعل في الصناعة الكلية اي الحكمة الالهية اما في الاول فيصدق في ثلثة مواضع كما سيأتي تفصيله فيما سنقدم من البرهان
الجدلية انه يصدق في الكبرى كالقياس من حيث نسبة الاوسط الى الاكبر وفي نتيجة من حيث نسبة الاصغر الى الاكبر مثلا قولنا ان
الهواء جسم عنصري وكل جسم عنصري فهو قابل للكون والفساد ومن الظاهر ان في صدق النتيجة يلزم ان المصدق على الاوسط المقابل
وهو انه غير قابل للكون والفساد بمنزلة الايجاب وغير قابل له بمنزلة السلب فيصدق عليه قولنا الشيء اما ان يكون واما ان لا يكون
ايضا انه ينتهي اليه بالاخرة بضرب من التحليل وايضا يصدق ذلك بالقوة على نسبة الاصغر الى الاكبر مثل ما علمته بالقوة وينتهي اليه
من التحليل والثالث اي بين الوجهين بقوله ويستبين به وقد يكون بالقوة يصدق على الشيء كقولك العقل [illegible] والمباين عنه وان
العقل بمنزلة الشيء والثالث بمنزلة الموجب والمباين بمنزلة السلب فيصدق ان الشيء اما موجود واما معدوم لكنه بالقوة وفي ضمن معنى كما
انا اليه نبينه ويحصل اليه بالاخرة واما صدقه على المسائل الالهية بالفعل لا بالقوة لكونه موضوعا هناك الفساد هو الموجود المطلق
وسنبين هنا اشرحا وايضا ثم ان بعض اتباع مشائي الحكماء في تفسير هذا ذكر فقولنا بالقوة فلقولنا الجسم الواحد في ان واحد لا يكون
في مكانين واما بالفعل فكقولنا النفي والاثبات لا يجتمعان ولا يرتفعان فان ما بالقوة يرجع اليه ما بالفعل انتهى فقيد اما قولنا لا يكون
جسم واحد في ان واحد في مكانين لا يخرج من القوة الى الفعل والا لكان يمكن الاستغناء عن ذلك القليل في الاسطرلاب [illegible]

من فن البرهان من هذا الكتاب ان القوة والفعل يتعلقان بقوله مقولا فلا سبيل الى ان يكون ذلك هو قولنا النفي والاثبات لا يجتمعان ولا يرتفعان
ومن الظاهر من جواز ان يكون ذلك القول الاخر على نحو كونه مقولا بالقوة ان يكون مقولا بالقوة في كل شيء ومن جملة الاشياء المقارنات
من الجهات والابعاد وايضا انه لا يصح ذلك في المثبتات لجواز خلوها عن مكانين بخصوصهما وان يصح ذلك فيخطر الى البحث بما
ذلك يصح ان يكون هذا هو بالقوة اصلا ثم انه اوضح ان يكون شيء ما اما ان يطابق المرجع [illegible] ان يكون فيهما او لا يكون
في شيء منهما ولعل ذلك قد نشأ من عدم ملاحظة ما وقع في فن البرهان من الشيخ في فصل المبادي والمسائل المناسبة وغير المناسبة
العبارة ولعله وقع في العلوم المبادي الواجب قبولها وخصوصا المبدأ الاول الذي ينتهي منه كلها اعني قولنا ان كل شيء اما ان
يصدق عليه الموجب واما ان يصدق عليه السالب ليس يوضع في العلوم وضعا بالفعل الا في علم المغالطين والا كرر ولكن
يوضع فيها على ما قيل في التعليم الاول ان كل شيء اما ان يصدق عليه الموجب او السالب بالقوة على وجوه ثلثة احدها ان يعتبر في تحليل القضية
الكبرى لجميع مثله في النتيجة وذلك بان يعتقد ان الكبرى ان كانت موجبة لا يجوز ان يصدق سالبها وان كانت سالبة فلا يجوز ان
تصدق سالبها موجبة لتكون النتيجة بهذا الحال فهذا اعتقاد يدوم ابدا وان لم يلفظ به بالفعل اصلا لانه يعلم انه اذا هو موجب فليس
سالب واذا هو سالب فليس بموجب وان السلب والايجاب لا يجتمعان وان كل شيء يصدق فيه احدهما بلا احتياج الى التصريح
وانما يكون هذا بالقوة في نسبة الاوسط الى الاكبر في الكبرى او الاصغر الى الاكبر في النتيجة من غير عكس فانك اذا كنت قلت في الكبرى
مثلا كل انسان حيوان لا فرس وليس ليس بحيوان والنتيجة الكاتب حيوان والفرس وليس ليس حيوان والمحمول جعل موضوعا
لحكم محمول فليس موضوعا للمسائل فليس جهة المحمول فليس يلزم هذا حتى يكون الحيوان في القياس محمولا على الانسان وليس محمولا على
ما ليس بانسان ويكون الحيوان في النتيجة محمولا على الكاتب وليس محمولا على ما ليس بكاتب فان هذا الاستقرار الى المحمول يجوز ان يحمل على
موضوعات يسلب بعضها عن بعض ولا يجوز ان يوضع الموضوع لمحمولات يسلب بعضها عن بعض والثانيها كما قال في الخلف اذا كان
قولنا اب ليس صادقا فقولنا ليس اب صادق فيكون هذا المبدأ الذي يعني في ذكره مضمرا وقوته قوة الكبرى كان القياس بقولنا بعد
ذلك ان كل شيء اما ان يصدق عليه الموجب او السالب والثالثها ما قال الوجهين فانه ليس يدخل بالقوة في هذا المبدأ على انه نافع
في تحليل كالاول والثاني بل انك في كل قياس يكون ان يخصص بالموضوع والمحمول وتحوهما كقولك كل مقدار اما
مباين واما مشارك فياخذ فيه بدل الشيء شيئا خاصا بالصناعة وهو المقدار وبدل الموجب موجبا خاصا بالصناعة وهو المشارك وبدل
السلب سلبا خاصا بالصناعة وهو المباين لانك تحتاج ان تأخذ هذا المبدأ بحيث ينفع نفعا مشتركا في كل علم الى حيث ينفع
في ذلك العلم خاصة وان ذلك تكلفك بعد ان من تضاعيف البيان ان كون السلب والايجاب لا يجتمعان مقولا بالقوة على ثلثة
مواضع احدها الكبرى من حيث نسبة الاوسط الى الاكبر وثانيها النتيجة في نسبة الاصغر الى الاكبر وثالثها من حيث تخصيص
موضوعها او محمولها ونحوهما كقولك كل مقدار اما مباين او مشارك ولعل بعض اتباع مشائي الحكماء الذي نقلنا عنه جميع هذه الاقوال
ومن اجل ان الله نورا فما له من نور ثم انه ما وضحه بقوله ويستبين بما يكون ان يشعر بمعنى القوة بالمعنى الاخير يعني ان قولنا السلب
والايجاب لا يجتمعان يصدق باعتبار التخصيص في الموضوع والمحمول كما ذكرناه ويستبين به اشارة الى اعتباره في الموضعين الاولين
بسبب النتيجة وعبارة اخرى ان يقدر قوله ويستبين به ويستبين هو هذه العلوم المطلب الواجب قبولها اشتراك العلوم فيها الا اني
ما فيه البيان اي الموضوعات اوله البيان واما ويستبين وهي المسائل ولعل انها باسم البيان اي من الذي من البيان والحاصل ان اشتراك
الصناعات فيها ليس باعتبار كونها موضوعات فيها او مسائل لها بل باعتبار كونها مما به البيان على ما قال ويستبين به كما يطلبه من [illegible]

الاولين من وجوه القوة واما ما وقع عنه من القسم الاول من الترديد بقوله وتبين من تعليقها ان الموجب الاخير بالقوة وذلك على ان بعض
الموضوع والمحمول العاشر بالمقدار ومن الايجاب والسلب بالمشارك والمباين فبين حسب غيره تدبر فيه وعلى التقديرين يكون
قوله هذه الخاصة اشارة الى انتفاء الواسطة بين الموجبة والسالبة وانما سائر الخاصات بها من حيث تحليلها اليها وصيرورتها
ومثالها بما هو اخص منها وقوله ليست الا من عوارض الموجود بالذات واما فيها اعداه من الخصوصيات فانما هي بالعرض ومن هنا
ما يفيء اليه اشارة الى جملة ذلك حسبما كما بيناه في كتاب البرهان ومن ههنا ظهر سر ما خص الشيخ ههنا لما اعتذر عن هذا
الى [illegible] الحكماء قال وبالجملة ان المقصود ههنا هو ان اول الاقاويل الصادقة الذي يقال بالفعل او بالقوة على شيء يكون ذلك الشيء
بعد ذلك القول او يتبين بذلك القول واشار الى الاول بقوله [illegible] والى الثاني بقوله [illegible] بقوله وهذه
الخاصية ليست من خواص شيء الا من عوارض الموجود بما هو موجود انتهى وغيرها الاخص من وجوه شتى منها انه لما كان من اوائل الاوائل فلا
بيان ومنها [illegible] انطباق ما ذكر من الدليل على ما ادعاه فان ذلك يحتاج الى بيان ذلك نظرا الى [illegible] مسالك العقلاء [illegible]
يصح بيان ذلك الشيء الذي هنا الدليل [illegible] ومنها ما يكون من عوارض المقدار بما هو مقدار فلا يكون من عوارض الموجود بما
موجود كما اشير اليه انفا الا ان يكون المقدار ماخوذا بما هو موجود [illegible] ثم لما ذهل من ذلك تارة اخرى [illegible] ان ما وقع من الشيخ
ههنا معقول كما بيناه في البرهان [illegible] من الفرق بين الضروريات والبديهيات بالعموم والخصوص فان الثاني [illegible]
بالعقل الى امرين دون توسط من الحس [illegible] خلاف الاول حيث [illegible] القسم وكذا غيره [illegible] من الحس والحدس والتجربة
والتواتر والوجدان والقضايا التي قياساتها معها [illegible] **قال** قد يعرض شبهة في اشياء [illegible]
اقول [illegible] الى السوفسطائي وفي قوله [illegible] الى عروض الشبهة [illegible]
من الفساد في بعض نسخ الكتاب بالشين المعجمة [illegible] **قال** [illegible]
على ضربين على ما علمت **اقول** يشير الى ما وقع منه بقوله وذلك لان القياس الذي يلزم [illegible] على وجهين [illegible] البرهاني
وثانيهما الجدلي ولكن الظاهر من فن البرهان من هذا الكتاب ان [illegible] هو القياس في المخاطبات الامتحانية [illegible]
[illegible] على وجهين احدهما [illegible] في التعليم [illegible] في بعض العلوم [illegible]
او [illegible] التقرير والتعديل لا على سبيل المسائل الجدلية وثانيهما في المخاطبات الامتحانية التي تكون في العلوم [illegible]
فيها [illegible] النقض كان [illegible] والمسائل الامتحانية [illegible]
[illegible] من جهة ان الغرض فيها [illegible]
[illegible] ثم ان ما وقع منه ههنا بقوله [illegible] اشارة الى ان مطلق القياس على قسمين احدهما
ما لا يلزم مقتضاه [illegible] وثانيهما ما يلزم سواء كان برهانيا او [illegible] جدليا او [illegible]
في الواقع [illegible] او لم يكن [illegible] كما وقع منه في البرهان [illegible]
من وجهين احدهما انه لا ياتي بالمبادئ [illegible] المبادئ الاولية والصادقة والمشهورة التي يجب
[illegible] من القائلين [illegible]
[illegible] بعض الفضلاء [illegible] اشارة الى ان مطلق القياس [illegible] القياس بالقياس الذي هو [illegible]
احدهما الا يكون صادقا وثانيهما ما يكون [illegible] ولكن [illegible] من النتيجة [illegible]

من قوله

من قوله ان القياس الذي يلزم مقتضاه بحسب الامر في نفسه [illegible] ما وقع عنه [illegible] بقوله [illegible] قياسا يلزم مقتضاه [illegible]
[illegible] يشهد بان القياس بالقياس هو المراد لا القياس المطلق وان كان [illegible] قسمين [illegible]
[illegible] اشارة الى الاعراض [illegible] الناس [illegible]
[illegible] وذلك [illegible] وقوله ان لا يعود [illegible] في نفسه اشارة الى السوفسطائية [illegible] الوجود
[illegible] بحسب الواقع [illegible] الوهم والخيال [illegible] بحسب الاضافة [illegible] الشيخ بقوله [illegible] **قال**
ان تحير الشادي **اقول** [illegible] من الادب [illegible]
[illegible] والذوق [illegible] الجاهلين المشهورين [illegible]
[illegible] من حصل [illegible] من دون حصول شيء من مبادئ [illegible] ومن حصل [illegible] المبادئ [illegible]
[illegible] في النفس [illegible] على هذين التقديرين يكون [illegible] التحير [illegible]
[illegible] السوفسطائي [illegible] في الشبهة ومن ههنا قيل [illegible] **قال** من ذلك
ان تعرف ان الناس [illegible] **اقول** [illegible] ان ناسا [illegible] في الاصابة [illegible] من العلماء وذلك لان
[illegible] ان يحكم [illegible] الناظر [illegible] بعد ذلك
لتحقيقهم **قال** فان عرفت ان اكثر المتفلسفين **اقول** [illegible] التحير الشادي [illegible] عليه [illegible]
[illegible] التحير الشادي [illegible] من المتفلسفين [illegible] المنطق [illegible]
[illegible] وقوع الخطا [illegible] ومن البين ان ذلك الظن من الظنون [illegible] وذلك [illegible]
[illegible] انه لا يترك [illegible] من العلم [illegible]
والخطام [illegible] وفي الصحاح ان الخطام هو الزمام [illegible] البعير [illegible] وفي النهاية الاثيرية [illegible] البعير
[illegible] البعير [illegible]
[illegible] في الانف [illegible] الزمام [illegible] وهو الحبل الذي يقاد به البعير [illegible] في الصحاح ان الخطام
زمام الخيل [illegible] الفرس [illegible] الفرس [illegible] **قال** وان من [illegible] **اقول**
[illegible] الاقوام [illegible] الالفاظ [illegible]
الالفاظ [illegible] الى معانيها [illegible] **قال** والفاظ [illegible] **اقول** من [illegible]
من [illegible] **قال** [illegible] **اقول** وفي بعض نسخ الكتاب من جهة [illegible] وعلى التقديرين يكون [illegible]
المجهولة [illegible] ما وقع من الحكماء من ان النفس [illegible]
[illegible] القدس [illegible] الطهارة [illegible] المعصية [illegible]
الحركات [illegible] من المفارقات [illegible]
من [illegible] البدن [illegible] النفس [illegible] عالمها الاصلي [illegible] القدسي [illegible]
[illegible] من الرموز [illegible] الاشراقيين [illegible] الملائكة
[illegible] الظلمة [illegible] من النور [illegible]

وحل هذا الرمز وتأويله هو ان اصل هذا الحديث كان من النفس فانها جوهر نوراني واما الطول فهي القوى البدنية والاعضاء وتسلط القوى
عليها وحزنها النفس الى العالم السفلي ومدد الملائكة [illegible] في القدرة ما دام النفس لاشراق علوي ومتروح الى العقل والاهمال الى
اجل مقدر وبعد القوى الى الموت والفكرة الرديئة النفس الى الامور الدنيوية ومن تلك الرموز الى الكنوز ما نقل عن الشيخ اليوناني انه
الملك [illegible] وان [illegible] لكن جوادا معتقد ولعل مراده من الام هو الهيولى وبالابن الصورة [illegible]
والعقل [illegible] الى الصورة [illegible] الهيولى [illegible]
الى العقل [illegible] من قبل [illegible] الهيولى [illegible] الامام [illegible] صحيح مطابق وليس حمل
الاب على الصورة [illegible] على العقل [illegible] استعداد المواد وقال ابيه ان الملك [illegible]
ابيك [illegible] الملك [illegible] اشرف [illegible] الملك [illegible] اشرف [illegible] الملك
[illegible] الهيولى والصورة والبدن والنفس او الهيولى
والعقل الفعال وقال [illegible] احدهما [illegible] الاخر [illegible] منهما [illegible]
[illegible] العقل [illegible] البدن [illegible] النفس [illegible] النفس [illegible]
والافعال ومن تلك الرموز الى الكنوز المبدع الاول ليس شيئا من الاشياء وهو جميع الاشياء لا كجميع الاشياء [illegible]
وهو الاشياء كلها [illegible] وليس [illegible] ومن تلك الرموز الى الكنوز [illegible]
عن الاول [illegible] الواحد [illegible] الكثرة الصادر الاول [illegible] الوجوب بالغير والوجود والامكان [illegible]
الامور جهات كثيرة [illegible] بالذات [illegible] الصادر الاول [illegible] الرموز التي [illegible]
على [illegible] وبعضها [illegible] كثيرة في كتبنا [illegible] الناظر [illegible]
الوجود [illegible] على المرام من سبيل الافهام والالزام [illegible]
قال [illegible] **اقول** [illegible]
الارادة [illegible] الايجاب [illegible] المفردات [illegible]
[illegible] في القضايا [illegible] المفردات [illegible]
[illegible] ذكره [illegible] كثيرة [illegible]
[illegible] والمفهوم من الالفاظ
[illegible] الالفاظ [illegible] الالفاظ [illegible]
قال [illegible] على صيغة [illegible] الى [illegible]
قال والبراهين [illegible] **اقول** ومن هاهنا [illegible] امتناع اجتماع السلب والايجاب الذي هو المبادي [illegible] الاعراض الذاتية
واثباتها للموضوعات **قال** فهو ذلك الذي يتكلم **اقول** من هاهنا [illegible] هذا العلم وبين علم جزئي [illegible]
العلم الواحد [illegible] الموضوعات [illegible]
العلم [illegible] الموضوعات على سبيل الحد والتصور فهو ذلك الذي يتكلم فيه صاحب العلم الجزئي [illegible]
ان [illegible] الفيلسوف [illegible] والمراد من الفيلسوف هو الحكيم الالهي [illegible] الموضوعات

في باب

في باب التصديق [illegible] التصور [illegible] الكلام [illegible] وكونها موضوعات للعوارض الذاتية [illegible]
ذلك [illegible] الكلام في هذا [illegible] بعض نسخ هذا الكتاب بدلا من هذا على سبيل التحديد والتصور فهو ذلك الذي
يتكلم فيه صاحب العلم الجزئي [illegible] في التصديق [illegible] الكلام فيها برهانا [illegible] الجواب [illegible] من التحديد [illegible]
[illegible] الكلام [illegible] من [illegible] الاشياء [illegible] موضوعات في علوم اخرى جزئية [illegible]
احوال وعوارض لهذا العلم ومن هذه الجهة [illegible] اقامة البرهان عليها [illegible] الاحوال التي [illegible]
العلوم [illegible] على الفيلسوف الاول ان يبرهن عليها دون العلم الجزئي [illegible] العلوم الجزئية
[illegible] اثبات العوارض الذاتية [illegible] على [illegible] في الحكمة [illegible]
[illegible] عوارض ذاتية لموضوعها الذي هو الوجود المطلق [illegible] الحقيقة [illegible] اثبات وجود
[illegible] بالبرهان عليها [illegible] في بعض نسخ الكتاب [illegible] الكلام [illegible] الى الموضوعات
[illegible] من التكلف [illegible] الحقيقة [illegible] على الفيلسوف الاول [illegible]
الامرين [illegible] الموضوع [illegible] اثبات وجود [illegible] الحقيقة [illegible] العلم الجزئي [illegible]
الجسم [illegible] الحقيقة [illegible] اثبات وجوده [illegible]
الجزئي [illegible] الشارحة [illegible] الحقيقة في الحكمة الالهية
والفيلسوف الاول [illegible] اثبات وجوده [illegible] المبادي [illegible] النقيضين [illegible]
[illegible] في المفردات كالتصورات او في القضايا [illegible] المركبات [illegible] الانسان [illegible]
[illegible] والمعدوم [illegible] في الفلسفة الاولى وليس الاول [illegible]
[illegible] العلوم الجزئية [illegible] موضوعاتها وليس الثاني برهانا [illegible] الاعراض الذاتية [illegible]
[illegible] العلوم الجزئية [illegible] الذاتية لموضوعاتها [illegible] هذا الفصل [illegible]
اثبات موضوعات سائر العلوم [illegible] لموضوع هذا العلم الذي هو الفلسفة الاولى [illegible]
الذاتية [illegible] البرهان [illegible] الوجود [illegible] الجسم
[illegible] الوجود [illegible] موضوع لها والحاصل ان اثبات
موضوعات سائر العلوم الجزئية [illegible] في العلم الالهي [illegible] العلوم الجزئية [illegible]
[illegible] اثبات وجودها في هذه الصناعة [illegible] سائر العلوم [illegible] عوارضها الذاتية [illegible]
[illegible] المركبة [illegible] البسيطة [illegible] هذه الصناعة واما المركبات [illegible] سائر العلوم [illegible]
[illegible] الموضوعات [illegible] البسيطة التي هي مسائل هذا العلم [illegible] البرهان [illegible] ذكرناه
[illegible] **قال** [illegible] **اقول** [illegible] العلم الجزئي [illegible]
[illegible] الموضوع [illegible] مطلبا [illegible] الحقيقة [illegible] فهو ذلك الذي
يتكلم فيه صاحب العلم الجزئي [illegible] العلم الكلي [illegible] موضوعات العلوم الجزئية
[illegible] من عوارض ذاتية لموضوع العلم الاعلى [illegible] البرهان [illegible]

شارحا للاسم او مما يحسب بالحقيقة واما معنى الجواب فعلى ان الامرين هو مطالب التحقيق وبطلب التصديق الحق في العلم
الاعلى والعلم الجزئي لا بحسب الا في شرح الاسم لا الاسم الحقيقة واما مبنى هذا الجواب فعلى ان لا تصديق مطلقا في هذين الـ
انما الاول مأخوذ من العلم الاعلى ويتضمنونه ولو بحسب شرح الاسم ما تصور النقيضين الذين هما مبدأ المبادي سواء كان في التصور
او في التصديقات [illegible] انما البيا ما يبحث عنه العلوم الجزئية وانما يبحث عنه العلم الكلي الذي هو الفيلسوف ههنا
المنطق في كتب العلم الجزئي ثم نقول ان موضوع هذا العلم ينقسم الى اشياء يصح ان يقع تلك الاشياء موضوعات لعلوم
اخرى يبحث بها لها من تفريعات وان كانت بحسب كونها موضوعة اجزاء او مسائل هذا العلم من قبيل الجزء والجوهر قال فليس
الجنس الخ أقول لعل هذا جواب عن اشكال ربما يورد ههنا بان هذا العلم يبحث عن مبادي المبادي التصوري لموضوعات سائر العلوم
الجزئية فكذلك يبحث عن مبادي المبادي التصديقي لعوارضها الذاتية ضرورة ان الايجاب والسلب لا يجتمعان مستعمل في جميع العلوم بالفعل
ومن مباديها فكيف يكون على الفيلسوف الاول ان يبحث عنه والقول بان لا يبحث عنه صاحب العلم الجزئي لان الظاهر يكون على
الفيلسوف الاول ان يبحث عنه ان لا يبحث غيره وان عد مبدأ المبادي لموضوعات العلوم الجزئية وعوارضها كما لموضوعاتها
عوارضها كالتقدم والحاصل الجواب ان التشكك اما ان يكون في مبدأ المبادي لموضوعات العوارض الذاتية او في تلك العوارض
انفسها او اشياء فان كان الاول فقد اجاب عنه بقوله فليس البحث عن مبادي التصور والحدود اولا تصورا اولا الخ وان كان الثاني
فقد اجاب عنه بقوله والبحث عن مبادي البرهان بالحاصل على الفيلسوف الاول ان يبحث عن المبادي [illegible] مثلا ان الحد
فلا محالة يكون مبادي للبراهين المبحوث عنها في العلوم الجزئية ومبدأ البرهان غير البرهان فلا يلزم ان يكون البحث [illegible] الاولى
فيها [illegible] والحاصل ان ما وقع البحث ههنا بقوله فليس البحث عن مبادي التصور والحدود اولا تصورا الخ [illegible]
سائر العلوم الجزئية وذلك حيث ان اول المبادي الذي هو النقيضان في المفردات كالانسان واللا انسان ليس تصورا ولا حدا
من نظر الجوهر وموضوعات تلك العلوم المبحوث عنه في باب تصورات موضوعات هذه العلوم وكذا ان النقيضين في باب القضايا
كالسلب والايجاب فكونهما من مبادي البرهان فلا يكون برهانا فقد ظهر ان التشكك في اول المبادي اما ان يكون نظرا الى وجود
موضوعات العوارض الذاتية فهو مندفع بانا قد بينا [illegible] مباديها [illegible] واما ان يكون نظرا الى العوارض
الذاتية لموضوعات العلوم فكون ذلك التصديق المتعلق بان الايجاب والسلب لا يجتمعان من مبادي البراهين في العلوم الجزئية
لا من البراهين [illegible] ان من هذه الجهة لا تشكك في مبدأ المبادي خصوصه من هذه الجهة العلوم الجزئية [illegible] عنها
حيث اقامة البراهين عليها من جهة كونها عوارض ذاتية من حيث كونها موضوعات وذلك بخلاف امرها من جهة كونها مبحوثا
عنها في العلم الالهي لا يبحث عنها من حيث كونها مبادي يحصل البراهين تبرهن عليها في سائر الصناعات قال فقد يكون
بالذات الخ أقول ينظر الى ما افاده الشيخ الكامل ابو نصر الفارابي من ان الشيء قد يكون موجودا لنفسه من غير ان يكون الامر مثل
العاج فانه موجود لا لان يكون لغيره وقد يكون موجودا بان يكون لغيره لا لنفسه مثل البياض فان وجوده لان يكون هو لغيره مثل
العاج فان البياض موجود لان يكون بياض عاج او بياض ثلج وغير ذلك لا لان يكون مستقل الوجود بل هو غير متعلق بغيره والاول
هو الجوهر والثاني هو العرض قال لا تعد أقول اي لا نقف عند عدها لعدم تناهيها وكثرتها لا انها تشمل العرضيات وانها لا اصلا
التحديد يعني انك لا تعرف تعريفا حقيقيا لان التحديد يتعلق بالامور الحقيقية لا الاعتبارية وفيها العرضيات وهي امور غير
متأصلة فلا حد لها المركب من الجنس والفصل الخ معنى قوله لا تعد اي جميع ما عدا الجوهر لان منه العرضيات وغيرها مما [illegible]

الفارابي

ثم ان

ثم ان الاعراض وان كانت متأصلات وحقائق غير اعتبارية لكن لما شاركها معها في انها غير الجوهر فقد عدل الشيخ معها عن التعديد ههنا
والغرض من هذا ان يكون المراد منها انما لا يتعين لعدم تأصلها فيتحقق لا على انه لا يمكن تعيين تلك بل طلبا لحكم حيث ذكرها
الآن قال احدها الموجود في شيء آخر أقول لما كانت لفظة في تدل على معان كثيرة والحلول احدى واحد منها قال لذلك الشيء الآخر
محصل القوام والنوع في نفسه لاخراج حلول الصورة الجنسية والنوعية في المادة ضرورة ان المادة غير محصل القوام والنوع
في نفسها بدونها لحاجتها الى الصورة في ذلك ثم بالغ في ذلك واكد بقوله وجودا لا كوجود جزء منه ولم يقل لا كوجود جزء منه
والحاصل ان تحصل المادة بالصورة بمنزلة تحصل الكل بالجزء فكما ان الكل في تحصله وتقومه محتاج الى الجزء فكذلك المادة في تحصلها
متوقفة على الصورة ولم يتوجه بعد [illegible] ان الصورة النوعية لما كانت مطابقة للفصل الذي هو مرتبة اسم الجهة [illegible] فيحتاج
ان يقال ان الصورة النوعية جزء للمادة وقوله من غير ان يصح مفارقته احتراز عن الجسم المتمكن في مكانه [illegible] قال كما سنبين
أقول من انه لم يستحيل الاعراض الى الجوهر قائم بنفسه لما ان لا يكون وجود العرض في نفسه وجوده لموضوعه وذلك لعدم
تحصله لعدم انقطاع تلك السلسلة وانتهائها الى ما يوجب قطع النظر عن قيام البراهين الناهضة الاحكام على استحالة التسلسل
نفسها وذلك لان تلك الاستحالة ناشئة من خصوصية كونه عرضا والى هذا اشار بقوله في مثل هذا المعنى [illegible] واما قوله
مقوم العرض الى قوله وغير مقوم بالعرض على ان يكون الاول بصيغة المعلوم والثاني بصيغة المجهول واما الامر على ما في بعض
النسخ بدلا من قوله غير مقوم من قوله غير متقوم فهو ظاهر مثل المعلوم من سياق الشيخ ههنا ان يكون موضوع العرض هو
الجوهر نفسه وان جاز قيام بعرض آخر فيكون المحل اقسام منها الموضوع ومنها المادة ومنها عرض هو محل العرض الآخر
ومن ههنا يكون بين الموضوع والعرض مباينة كلية كما يظهر بما ذكره الشيخ في منطق هذا الكتاب حيث قال اذا عنا بقولنا
الموجود في شيء اي شيء محصل القوام بنفسه [illegible] دون ما يصير به [illegible] والجملة كان فرق بين حال العرض في الموضوع
وحال الصورة في المادة فان الصورة هي الامر الذي يجعل محله موجودا بالفعل ومحله ليس بنفسه شيئا بالفعل الا بالصورة [illegible]
انتهى بعبارة الحكماء والمحققون [illegible] في شرح الشارع بقوله كل عرض محل قيد عرض آخر فهو موضوعه لا العنصر بجواهر متقوم
بدون [illegible] في اساس الاقتباس بقوله ان كل اثنين متلاقيان بالذات لا بالمماسة ولا بالمجاورة بل ملاقاة تامة لا يمكن ان يحصل
بينهما اشارة حسية ان كان لها وضع [illegible] كان لاحدهما عن الآخر صفة وحاله لا يكون [illegible] الملاقاة في [illegible]
حلول والاحد الاثنين المتلاقيين التي هي [illegible] هذه الصفة الحال والآخر المحل والذي من النسبة الدال عليها اللفظ في
هذه الملاقاة ثم قال ان كان لا يمكن ان يعقل ان موضوع محله وجوده بالفعل بدونه يسمى الصورة والمحل الهيولى والمادة وان
لم يكن بل كان المحل يمكن ان يعقل تقومه ووجوده بدونه يسمى العرض والمحل الموضوع جوهرا كان او عرضا وانما ذهب الى جواز
قيام الجوهر بنفسه [illegible] منتهى سلسلة الاعراض اشارة الى جواز ان يكون الحلول الذي هو الاختصاص الناعت بين عرض
وعرض اولى منه بين عرض وجوهر لحصول ذلك الاختصاص في الاول دون الآخر كالسرعة بالنسبة الى الحركة والحركة بالنسبة الى الجسم
[illegible] ذلك بالقياس اليهما لكان الجوهر اولى به لقيامه بنفسه ومن ههنا ذكر بعض الافاضل [illegible] ان الحركة موجودة في شيء
لا لجزء منه ولا يصح قوامه بدونه والجوهر موجود لا يكون في شيء آخر يكون كذلك انتهى وقد يلوح من ذلك بان يكون الحلول هو الاختصاص
الناعت [illegible] ثم ان العلامة الدواني قد تصدى لتفسير المقوم بنفسه بقوله اي لا بالآلات الحال كما وقع في عبارة كثير من المحققين
[illegible] ببعض الاعراض القائمة بالمادة بناء على تقومها بالصورة لا بنفسها كيف ولم يحمل على ذلك يخرج جميع الاعراض [illegible]

بالكل المتقوم لطبيعة النوع ولعل هذا ما أخذ عما ذكره الشيخ ههنا بقوله ولأن الموضوع معنى باعتبار نفسه ونوعيته غايته أن صار سببًا لأن
يتقوم شيء آخر لجزئيته والحاصل حمله بأن تقوم المادة وتنوعها بالصورة مأخوذ مما ذكره الشيخ ههنا وأن هذا أوفق من حيث جعل
الموضوع شاملًا للأعراض وذلك يخالف بالصريح من كلام الشيخ حيث أن الموضوع هو الجوهر لا العرض ولو صح أن يكون العرض هو
المحل للعرض فيصدق في الحال لا يكون ذاته ولا موضوعها بل حالًا لا يكون شيئًا منها وإن صح إطلاق الموضوع عليه فالعرض كما
يظهر من قوله في هذا الفصل ولما تفسير المتقوم بنفسه بالمتعين لا بغيره سواء كان ذلك الغير ما لا كالهيولى المتعينة بصورتها
أو كالعرض المتعين بمحله فلا يرجع إلى محصل **قال** والشكل المسطح في البسيط **أقول** المراد السطح لا الجسم التعليمي **قال** وعلى
كلها **أقول** أي الوصل والكسر والاستقامة والانحناء وغيرها أعراض **قال** وحمل في قوله من ذلك الذي وصل **أقول** قيل
إشارة إلى الصورة الجسمية وقوله أو مع شيء آخر يشير إلى العقل الفعال لأن الصورة شريكة له في إيجاد الهيولى كما سيأتي و
قوله أو أشياء أخرى إشارة إلى الصور النوعية أيضًا لكونها شاركها في العلية أيضًا لوجود الهيولى المتعين ولا يخفى أن يكون المراد
من قوله أو مع شيء آخر هو العقل الإلهي بقوله أو أشياء وأيضًا أن الكلام فيما يحل الشيء والعقل المفارق ليس كذلك وأيضًا يكون
ما يحتاج في تحصل المادة مطلقًا سواء كانت هناك صورة واحدة أو صور كثيرة فالظاهر أن المراد من ذلك الذي وصل هو الصورة
الجسمية كما قال لكن المراد من قوله مع شيء آخر هو الصورة النوعية وذلك لأن المادة تحصل بالصورة الجسمية وتحصل بالصورة النوعية
فباعتبار الأول يصير جسمًا مطلقًا بالفعل وباعتبار الآخر يصير نوعًا ما [illegible] على قسمين أحدهما أن
وثانيهما في المركبات [illegible] بقوله أو مع شيء آخر والى الثاني بقوله أو أشياء أخرى وقد نبه الشيخ في مواضع على كثير من
مطلقة الصور الكثيرة في ذلك حيث قال أن كيفية اجتماع الصور الكثيرة التي تحصل من جملتها صورة واحدة [illegible] لا يحصل
من اجتماع الصور الكثيرة على هذا النحو الصورة الواحدة والحاصل أن الصورة الواحدة التي تكون من اجتماع قوى على وجهين أحدهما
أن تحفظ القوى فتتعاون على فعل واحد مثل تعاون [illegible] في بعض [illegible] على الأفعال [illegible] صورة
واحدة في المادة مثل تعاون الخشب [illegible] على الشكل [illegible] فإنهما [illegible] مختلفان وحصلت منهما صورة واحدة والوجه
الثاني لكن [illegible] الأطراف إلى أوسط فحدثت هيئة [illegible] بين الرطوبة واليبوسة وكيفية حصول الصورة الإنسانية من
القبيل الأول فإن القوى فيها تتعاون على فعل واحد مثل القوة [illegible] بواسطة الحرارة [illegible] بواسطة اليبوسة [illegible]
على فعل واحد [illegible] أنهم إنما [illegible] هناك [illegible] في باب الكم والكيف [illegible]
[illegible] إلى البحث عما يورد من الشك في أن [illegible] أعراض أو جواهر [illegible] في الكيفيات من حيث أنها جواهر
أو أعراض وذهب بعض الأقدمين في الجاهلية الفلسفة إلى التفصيل حيث قالوا إن الحرارة صورة في النار [illegible] الصورة و
الصور جواهر فالحرارة في النار صورة وجوهر ولو كانت في الماء المتسخن أو المتشمس كيفية وعرضًا وأوضح على ذلك أن [illegible]
ما ذكره هنا **قال** أو صيرته نوعًا **أقول** إشارة إلى النوعية التي تكون المادة على سبيل العرض لأنها [illegible] نظرًا
إلى ما يلزمه من الصور النوعية كما أن [illegible] نظرًا إلى العوارض الشخصية التي تكون بسببها الأشخاص وإن كانت في جوهر
ذاتها تحصل في حقيقة نوعية وهو متخصص من جهة قيام الصورة النوعية والعوارض الشخصية بها كما أشار إليه بقوله فصيرت
ذلك الشيء موجودًا بالفعل [illegible] على سبيل [illegible] وأيضًا من البين جواز أن يكون المراد
الأول مطلق الصورة النوعية [illegible] لقوام المادة بها وخصوصية الصورة النوعية [illegible] نوعًا

بعينه على سبيل العرض لاقترانها بالصورة النوعية بخصوصها [illegible] بقوله أو صيرته نوعًا [illegible]
يقال أن المراد أن النوعية الحقيقية كالمركب من المادة والصورة وأن النوعية على سبيل العرض ثم أن الاشارات [illegible]
تقوم المادة بالصورة النوعية أو تنوعها بالصورة [illegible] أو مع صورة جسمية كما أشار إليه بقوله إلا في الجملة أي جملة
الجسم المركب منهما أو في المحل أي المادة نفسها وعلى هذا [illegible] ما وقع منه بقوله أو جعله إياه [illegible] نوعية [illegible] الأقسام
من الأول [illegible] الآخر هو الآخر [illegible] كما [illegible] على [illegible] المراد من النوعية هو النوعية العرضية
[illegible] وهو في الجملة جزء أن المادة والصورة [illegible] الجزء [illegible] لا يكون معين [illegible]
[illegible] بعينه [illegible] لا يخفى جواز أن يكون [illegible]
الجملة متعلق بقوله [illegible] يعني أن [illegible] المحل له كان [illegible] ولا يصح أن يقال [illegible] في الجملة وذلك بخلاف ما
[illegible] فإنه شيء في نفسه مع قطع النظر عما حل فيه [illegible] المحل [illegible] **قال** [illegible]
المركب [illegible] الأجزاء [illegible] الوجود **أقول** [illegible] بين المركب والأجزاء [illegible] المركب من الواجب والممكن
[illegible] **قال** باسم الصورة **أقول** نوعية كانت أو جسمية **قال** باشتراك
الاسم **أقول** وذلك حيث يطلق الصورة تارة على الحقيقة وتارة على [illegible] وتارة على الهيئة [illegible] العرض [illegible]
الشيخ أنه لا يخفى جواز [illegible] عليه [illegible] **قال** وليس بعكس **أقول** [illegible] بقوله [illegible] المحل الذي لا يكون [illegible]
[illegible] المادة والصورة **قال** أو يكون [illegible] من كل جهة [illegible] **أقول** لا يخفى [illegible] المراد من [illegible] المادة
[illegible] أن يكون من [illegible] في أن يكون هناك [illegible] استعدادات [illegible]
[illegible] المتتابعة [illegible] من جهة الحركات الفلكية والاتصالات [illegible] الأوضاع [illegible]
[illegible] يكون [illegible] في الأجسام بالتحريك [illegible]
[illegible] الأجسام [illegible] الشرائط [illegible] من أنواع [illegible] في مقام التقسيم
[illegible] من المادة مطلقًا [illegible] وهو العقل [illegible] الفعل [illegible] النفس [illegible]
[illegible] المحققين [illegible] في الجملة [illegible] النفوس [illegible]
في بعض الأفعال [illegible] العادة [illegible] النفوس المقدسة **قال** ليس [illegible] من أجزاء الأخرى وقد فرغنا منه **أقول**
[illegible] الطبيعي [illegible] من مسائل الفلسفة الأولى لا الطبيعيات وقوله وقد فرغنا منه إشارة [illegible] من مسائل الفلسفة الأولى
حيث [illegible] من مسائل هذا العلم [illegible] ذكره ههنا [illegible] في الطبيعيات [illegible] وذلك على ما [illegible]
أتباع الإشراقيين [illegible] في أوائل الطبيعيات [illegible] الموقف الأول في
الجسم والجزء وإثبات الهيولى والصورة [illegible] الطبيعية [illegible] الطبيعي [illegible]
مسائل [illegible] وهو صريح في [illegible] الشارح المحقق للإشارات [illegible]
وذلك حيث [illegible] الجسم الطبيعي [illegible] الطبيعي [illegible] كما أشار إليه ههنا
[illegible] في تعليقاته [illegible] الكلام في أن الجسم [illegible] الكلام في وجوده وكذا
الكلام في تركبه من الهيولى والصورة [illegible] الطبيعيات [illegible] الكلام [illegible] وجوده من جهة الثاني

او من جهة احوال الجسم من حيث هو متحرك او ساكن وهذا هو المتعلق بالطبيعيات او بما يتصل [illegible] الكلام في التناهي واللاتناهي [illegible]
الاول بل انما فصل الكلام فيهما من الوجه الثاني لكن لما نظم فيها ادرج الكلام في الاول من جملة الكلام في الثاني [illegible]
اما الحركة فمن اعراض موضوع العلم الطبيعي وهو الجسم [illegible] او ساكن فيجب ان يكون اثباتها [illegible] لا يخفى ان الشريف المحقق
ان لم يحقق [illegible] انه من مسائل الحكمة الالهية فلذا احكم بانه من مسائل العلم الطبيعي ولكن اورد الايراد على صاحب المحاكمات [illegible]
[illegible] عدم التركيب من الاجزاء التي لا تتجزى من اعراض الجسم الطبيعي بمعنى السلب لكن [illegible] بالجسم فلا يكون من اعراضه الذاتية
[illegible] بمعنى عدم الملكة [illegible] من اجزاء لا تتجزى [illegible] ذلك من شانه [illegible]
الجزء فيجوز قبول الانقسام لا الى غير النهاية وهو من الاعراض الذاتية للاجسام هذا كلامه ولا يخفى ان ما [illegible] من الصواب [illegible]
ضرورة ان [illegible] من عوارض الجسم الطبيعي او من عوارض اجزائه من الحيثية المعتبرة في موضوع هذه الصناعة [illegible]
الظاهر وان لم يكن من عوارضه او من عوارض اجزائه [illegible] من مسائل الحكمة الالهية
[illegible]

[illegible]

كل ما جاءت اليه لفت انتها الا انطلق به فن البرهان من هذا الكتاب على محاذاة ما لوح بما ذكره الشيخ في الاشارات بقوله اعلم ان الشايع في
القياسات والمطالب البرهانية كان المطالب في العلوم قد يكون ضرورية الحكم وقد يكون عن امكان وقد يكون عن وجود غير ضروري مطلق
كالعلم بحال اتصالات الكواكب وانفصالاتها وكل جنس يخصه مقدمات ونتيجة فالبرهان ينتج الضروري من الضروري وغير الضروري
من غير الضروري ثم بعد ذلك صرح بالصواب واعترض على الاشبه تخبيء هذه العبارة والتفت الى من يقول انه لا يستعمل البرهان الا
الضروريات او الممكنات الاكثرية دون غيرها بل انما اراد ان ينتج صدق ممكن اقلي يستعمل الممكن الاقلي ويستعمل في كل باب ما يليق
به واما قال ذلك من قال من محصلي الاولين على وجه تطرق به الغفلة الى الاخرين وذلك حيث قالوا ان المطلوب الضروري ما
يستنتج في البرهان من الضروريات وفي غير البرهان قد يستنتج من غير الضروريات ولم يريدوا غير هذا واراد ان صدق مقدمات
البرهان في ضرورتها او امكانها او اطلاقها انتهى ومن الظاهر من هذا ما اراد الشيخ في ذلك المدعى وعند التفات الى نظر العلامة
الدواني ما ذهب اليه الاخرون من سبيل العقل وطريق النظر قائلا المحصلين الاولين ومع هذه التصريحات من الشيخ
في ذلك الكتاب نقل منها هذا المحقق العالم في التحقيق وهو غريب من مثله ثم انا لو قطعنا النظر عن هذا كله فنقول انا جعلنا
القضايا الضرورية ما هو محمول فيها يرجع اليها بموضوعها كلية ضرورية كما يظهر مما سلكه الشيخ السهروردي في حكمة الاشراق وشرحه
الى الاذن فنقول ان قبول الجسم للانقسام الى ما لا نهاية من الحركات والعوارض للجسم الطبيعي ولواحقه واما اثبات تركبه من الاجزاء [illegible]
او نفيه فهو بحث عن احواله وعوارضه بما هو موجود لا من الجسم من حيث كونه موضوعا للعلم الطبيعي ومن تلك الجهة اعتبار الى
من المسائل الالهية بعد التركب من الاجزاء التي لا تتجزى لانه نفي هيولية البسيط واثبات الجسم الطبيعي الذي هو الجوهر المتصل في ذاته
اي اثبات هيولية البسيط لا نفي التركب منها من الجوهر المتصل لتعويد هيولية مركبة فيرجع الى ما لا يحصل الا في الجوهر في قوة اثبات
القابل في نفسه للانقسام الا انها يرجع الى اثبات هيولية البسيط لا في نفي هيولية مركبة مفادها ثبوت قوة ذلك القبول للجسم فاذن ليس
هو من العوارض المطلق [illegible] ثم لو سلم ان نفي اجزاء لا تتجزى من عوارض الجسم الذي هو الجوهر المتصل فلا يستغرب في انه من سلوك
المطلوب بحسب مرتبة الذات فهو من الحقيقة وقبول الانقسام من عوارضه اللاحقة بعد مرتبة الذات فكيف يكون هو من جوهر
الذاتية المطلوب في العلوم ونقيض قبول الانقسام الذي هو من العوارض اللاحقة المتاخرة عنه هو على ذلك التقدير في قوة الانقسام
فيجعلها اثبات التي لانا نفرض ان نحصل ما ذكره وتعلق استناده واثباته في الجهات تحت قبول القسمة الى لا نهاية هذا كلامه ثم يرجع الى
حيث قال رضاه فنقول ان المحقق الشريف لما ذكر ان نفي الجزء في قوة قبول الجسم لتلك الانقسامات توجه الايراد على العلامة حيث قال ولان
تجزية الاجزاء وعدم تجزيتها عارضة للاجزاء التي هي اجسام طبيعية بحق الحكماء فان الجسم عندهم متصل واحد لا ينقسم الا الى الاجسام
وعند المتكلمين الى اجزاء لا تتجزى فيكون هذا بحثا عن عوارض الاجسام على مذهب الحكماء فنقول ان اراد تجزية الاجزاء انفصال بعضها
من بعض بالفعل وعدم تجزيتها عدم ذلك الانفصال فالاول عارض للاجسام المتفاصلة بعد انفصالها والاجزاء قبل الانفصال موجودة
بالقوة فلا يكون للانفصال عارضا لها الا بالقوة ولو اراد بالتجزية امكانها فهو عارض لجميع الاجسام من حيث هي اجسام وان جميع
بجواز ان يكون المراد بتجزية الاجزاء انقسامها الى اجزاء لها وعدم تجزيتها عدم انقسامها كذلك مع ان من شانه ذلك فكلاهما من عوارض
الاجزاء التي هي اجسام طبيعية فاذا قسمنا الجسم بنصفين فرضنا كل نصف منقسم الى نصفين واسكتنا عن القسمة فالنصفان قد تجزيا
الى نصفين كل منهما ربع الجسم فلو الربع كالاول الربعين [illegible] مع ان من شانه ذلك والنصفان وان تجلا الجسم فيصح ان تجزية الاجزاء وعدم
تجزيتها عارضة للاجزاء التي هي اجسام طبيعية لا يقال ان اريد الانقسام بالفعل فهو ليس مرادا ههنا والاجزاء فهي لا تنقسم بالفعل

ليس

ليس مرادا ههنا والاجزاء فهي لا تنقسم بالفعل فهو ليس مرادا ههنا وان اريد الانقسام الوهمي فليس ذلك من عوارض الجزء لانا نقول بنفي الجزء الذي
لا يتجزى ما ان من قبول كل جزء من اجزاء الجسم القسمة فكل جزء لا ينقسم بالفعل وغير منقسم مع ان من شانه قبول القسمة فانقسام الجزء
بالفعل وعدم الانقسام بالفعل مع ان من شانه ذلك الانقسام ولنفي الجزء الذي لا يتجزى الا انها واحد فهو من عوارض الاجزاء التي هي
اجسام فان وقع في ان لا يكون المقصود المدعو فيها عارضا ذاتيا الا الواحد منها كما هو المعهود في الحاكات باجنبيات العرض
الاول فلا يكون مساويا على الاطلاق بل مع مقابله كالاستقامة والانحناء للخط فعلى ان ندفع هذا الايراد على ما يحسب الحاكات
ان يرد عليه ما اوردناه عليه من انه ان اريد بانقسام الاجزاء الى اجزاء انفصالها وانفصامها بالفعل اليها فهو لا يكون وصفا لذلك الجزء
المتوهم عند ما يرد الانفصال عليه وان اريد امكانها فهو عارض لجميع الاجسام الموجودة من حيث هي اجسام الا ان يقال [illegible]
الاجزاء حين طرف الانفصال عليها لا ينافي ان يكون من عوارضها كما اشار اليه في منطق الاشارات حيث قال وقد يعلم ان الجسم
متى ما يعرض اتصالا وانه قد يعرض له انفصال وانفكاك انتهى وفي هذا الكتاب حيث يقول الانقسام يقال على وجهين احدهما
الافتراق والانقطاع وهذا يجوز الكم ولكن يبقى ان المقدار لا يقبله لانه اذا بطل الاتصال بطل [illegible] مع المقبول وذلك ان العرض
ابطل وجود المقدار الاول فان المقدار الاول لكن ذلك الاتصال التعيين كما نبه عليه في الاشارات الا ان يقال انه لا منافاة بينها
بجواز ان يكون المراد بعروض الانفصال والهوية اخرى وطرفه عليه والمراد بعروضه له نفي قبول له ومن ههنا يستحيل عروضه للهيولى
الا بهذا المعنى وما يستحيل عروضه للصورة بذلك المعنى فيكون ذلك الاشتباه قد نشأ من اشتراك لفظ العروض فليتامل **قال** ولا
يتعين فيها الصورة **اقول** الخط وذلك ان السطح قد ينتهي الى الخط ومن المعين انه ليس للكرة انتهاء اليه فلا يكون هناك خط
بالفعل ومن ههنا قيل انها غير متناهية وضعا لانه لا ينتهي احتمال ان يقال ان في الكرة خطوطا بالفعل فيكون فيها خط بالفعل فاشار الى
الجواب عن ذلك بان وجود الخطوط فيها بعد فرض حركتها لا مطلقا وما اشار اليه من لزوم الاستداد الخطي في الجسم بالفعل فقد اشار
الى عدم لزوم الاستداد السطحي فيه ايضا حيث قال ولعله الجسم ليس عليه سطح يعني كان الاستداد الخطي غير لازم في حصول الجسم بالفعل
فكذلك لا يلزمه الاستداد السطحي لوجهين احدهما جواز تصور الجسم الغير المتناهي فلا يلزم سطح على ما قال ومن تصور الجسم الى قوله
الا الصورة الى الذي حيث ولو احتمال وجوده بالبرهان ما ثبت به انه على فرض لزوم التناهي لا يلزم الا ان ينتهي الى سطح
ولا يكون احدث استداده على الصنف المذكور فالجسم الكروي الخالي حيث انه وان كانت منتهية الى السطح ليس بحيث يكون العد العاده
المذكورة فعلى هذا يكون الوادي [illegible] قوله انه ليس عليه سطح يكون لها استداد انه على تلك الصفة فان قلت يجوز ان يكون قوله والمجسم
الجسم ليس عليه سطح جوابا عن الايراد الذي يورد في هذا المقام ان الخط لما كان من لوازم السطح والسطح من لوازم الجسم فيكون
الاستداد الخطي من لوازمه فاجاب عن ذلك اولا بمنع الكبرى حيث قال ولعله الجسم ليس عليه الخ وثانيا بمنع الصغرى كما في سطح الكرة
ومحيطها حيث انه لا يلزم الخط قلت انه لا يساعده ظاهر عبارته ولعل لها حيثية غير خفية **قال** فان المكعب **اقول** يعني ان الجسم
الذي يتساوى ابعاده الثلثة المتقاطعة على زوايا قائمة فيكون الطول يعني اعظم الامتدادات وكذا العرض يعني اقصر الامتدادات
متساوية قلنا قال وليس فيها ابعاد متساوية حتى يكون الطول والعرض [illegible] الحاذق يعني كون الطول في اعظم امتداداته
والعرض اصغرها ولما كان هذان المعنيان من بين تلك ابعادها متحدا [illegible] ولعل الملائمة في تعريفهما على سبيل النقل والمجاز
كما يلوح مما ذكره الشيخ السهروردي في التلويحات والمطارحات على ما قال بعد ما قال والمعتبر في العرف ما يقال انه اعظم الخطين المذكورين
بعد ما ذكر ويقال انه الاعظم الامتدادين المحيطين من غير اعتبار تقدم احدهما ولا يستبعد ان يكون فيها سواها [illegible]

ثم ان اسم العرض كان [illegible] الطول في [illegible] وفي الكعب لما اتفق الطول والعرض المعتبران [illegible] حكم الشيخ [illegible] من انتفاء العمق لان

يكون لانتفاء المجموع انتفاء [illegible] من جزئين [illegible] الطول والعرض المعتبر [illegible] حكم الشيخ ثم حكم بانتفاء المجموع بانتفاء العمق

بالمعاني الذي ذكره الشيخ بقوله [illegible] من فوق [illegible] ان العمق [illegible] البعد الواصل بين السطح الاعلى والاسفل

[illegible]

[illegible]

بهذه الصفة وهو مرتبة من الصورة الجسمية التي بحسبها تقبل الزيادة والنقصان وموضوع الهيئة الغير الجسم هو هذا والذي عرض له الجسم الطبيعي
سواء كان في نفس [illegible] والمسار [illegible] او ينقص بمقدار واذا اتصال بهذه الصفة من حيث اتصال بحدوده ولما كان من لوازم الجسم
الطبيعي [illegible] ومن الظاهر من [illegible] ولعل ما يكون هذا الشيخ المحقق [illegible] يكون [illegible] من الجسم التعليمي
[illegible] الجسم الطبيعي [illegible] الفصل المقوم للجسم التعليمي بهذا
المعنى [illegible] الانقسام [illegible] في الجسم [illegible]
المقدار [illegible] الحقيقة ثم ان من الناس من [illegible]
[illegible] الجسم التعليمي [illegible] الجسم
الطبيعي [illegible] في الوجود الخارجي [illegible]
[illegible] الجسم الطبيعي [illegible] الجسم التعليمي [illegible]

[illegible]

فالجهة

[illegible]

المقادير ومن هيهنا الاستدلال على التغاير بينهما بان الشمعة الواحدة تتغير ثخانتها وعرضها وطولها ولا تتغير هويتها الاتصالية فكل
هيهنا شيئ احدهما من جنسه الجوهرية وهو الجسم الطبيعي وانه لا يتغير بل على انه لا يتعلق بظاهر الجسم بل يتعلق بابعاده المتقدرة ولكن في
الكلام في بقاء الجسم التعليمي بالبرهان المساحة والمقادير باتصال ما يتعلق من الاشكال الا ان الظاهر انه يتغير بحدوده الحد بعينه
اشكالا وان لم يتبدل نفسه نعم انه يتبدل في صورة التخلخل والتكاثف مقداره ايضا وان لم يتبدل الجسمية الطبيعية في تلك الصورة وذلك
كما يظهر ما ذكره الشيخ في منطق الشفاء الا ان [illegible] بعينه ان [illegible] الخصوص لا ذاته [illegible]
ثم ان المراد من الاتصال في قوله والاتصال بمعنى الصفة هو الصورة الجسمية لا انها لما كان اتصال الجسم التعليمي ولو بالعرض يكون الجسم
التعليمي في اتصال بمعنى الصفة اي يكون الاتصال الذي هو الصورة الجسمية موصوفا بانه قابل للابعاد المتقاطعة على زوايا قائمة
فقوله بمعنى الصفة يتعلق بقوله اتصال وقوله من حيث له اتصال محدود متعلق بمعنى الصفة اي انه مقدار للصورة الجسمية
بتلك القابلية في حيز محدود بينهما ثم انه تابع ان الجسم التعليمي ذو اتصال جوهري من الصورة الجسمية مع ان الاتصال في نفسه يكون
[illegible] اشار الى الجواب عنه بقوله وسنوضح القول فيما بعد وسنظر في ان الاتصال كيف يكون لهما وكيف يكون الجسم
التعليمي فلنشر بعد قال ولهذا ما يكون الجسم يتخلخل ويتكاثف بالتسخين والتبريد اقول ان ها هنا امرين احدهما بالذات والاخر
بالعرض والمقابلة بالتسخين والتبريد فيكون مراده بها الاخير ولا يخفى على الفاضل الخبير والاول انعدام الصورة الجسمية ايضا وذلك
كالموج ماذكره ابو نصر الفارابي بقوله التخلخل والتكاثف اما بالذات واما بالعرض فان كان بالذات فان الصورة الجسمية تتغير معهما
كالماء اذا استحال هواء فان الصورة الجسمية في الماء تبطل وتحدث صورة جسمية اخرى وان كانا بالعرض فانها لا تتغير فان الهواء
يتخلخل بنهار الشمس ويتكاثف بالليل ولا يتغير الصورة الجسمية في الهواء بذلك انتهى وهو يدل على المدعى والظاهر ان الشيخ قد
استدل على تبدل اشكال الشمعة المدورة على تبدل الابعاد وثانيا بالتخلخل والتكاثف على تبدل مقدار الجسم اي الجسم التعليمي
مع بقاء الصورة الجسمية وذلك لان في صورتي التخلخل والتكاثف بهذا المعنى ينتقل الجسم من مقدار الى اخر ولهذا يتغير
وفي صورة تبدل الاشكال في الشمعة المدورة فانما يتغير ابعاده بان ينقص من طوله ويزيد على عرضه او عمقه ولا يتغير اصلا
[illegible] الجسم ولهذا التغير [illegible] بل انما يتغير حدود المقدار [illegible] ببعض بعد الاخر [illegible] لا نفس المقدار وهو كون الجسم
بحيث يصح كذا كذا [illegible] يتغير في الجسم بتغير اشكاله والحاصل ان غرض الشيخ هيهنا اثبات مغايرة الصورة الجسمية
بشخصها اما في التخلخل والتكاثف بالعرض وذلك بخلاف امر في صورتي التخلخل والتكاثف لانهما مع انتفاء [illegible]
البيان قلنا ان بطلان ما عليه الشريف المحقق حيث قال ان الجسمية الى الشمعة باقية مع تشخصها وما اشار اليه المقدار فانه كما بقيت
جسميتها بشخصها فكذلك بقيت حقيقتها التي هي المقدار وقد فصلنا في كتابنا كحل الابصار على الاشارات ثم لا يخفى ان الجسمية المطلقة
والصورة الجسمية الواحدة حقيقتها باقية في حالتي التخلخل والتكاثف الحقيقيين من دون تبدلها بالصغر مع تبدل مقاديرهما فيكون المقدار
عرضا خارجا عن حقيقة الجسم ولوازمه والحاصل ان الجسم يكون التخلخل ويصغر بالتكاثف والجسمية من حيث حقيقتها لا يختلف وكذا النوع
الذي يقع فيه التخلخل والتكاثف فان مهيته لا تبطل ولا تتغير بوجه اخر وبالجملة ان الاجسام لما اتفقت في الجسمية واختلفت بالمقادير
فيوجب ذلك ان يكون الجسمية غير المقدار ثم ان في صورتي التخلخل والتكاثف الاضافيين تبقى الصورة الجسمية بشخصها مع تبدل ابعادها
المحدودة بعينه فيصح الاستدلال بهما على مغايرة الجسمية للمقدار والجسمية التعليمية على ما حققه في تفسير الشيخ هيهنا والحاصل ان غرض
الشيخ هيهنا بيان ان المعتبر في حد الجسم قسمة لا يمكن ان يخالفه جسم جسما اخر وهي مطلق فرض شيئ دون شيئ فالمراد منها هيهنا صحة

محدود بها يمكن ان يخالف بعض الاجسام البعض الاخر على ما صرح به الموكري في بيان الحق بقوله وهذا المقدار هو كون الجسم بحيث يمكن ان
يصح كذا وكذا مرة او مرات او لا ينتهي الصحيح بان يتوهم فيه شيئا او هو مخالف لكون الجسم بالذات يفرض فيه الابعاد فان ذلك لا يختلف
فيه جسم جسما واما الترجيح بكذا وكذا مرة او لا ينتهي بحسب النسبة فقد يختلف فيه جسم وجسم ثم قال والبيان لذلك على ما في الشفاء ان كل
وان كان يجب ان يكون متناهيا الا ان حده لا يقتضي ان يكون له هذا فان التناهي انما يلزم بعد تقوميه وتحصله ولهذا جاز ان يعقل
جسما ولا يعقل تناهيه ما لم يتضح بالبرهان فالتناهي ليس بداخل في حد الجسم وليس حده الا انه يمكن ان يفرض فيه بعد ثم بعدا اخر مقاطعا
على قوائم ثم ثالث يقاطع على قوائم ثم ان المختلف الجسمان بان يكون احدهما يسع الابعاد او الاثنين او الثلثة وان يعين الابعاد التي في الجسم
فانما الاختلاف في ان هذه الثلثة ابعاد من لا الملاقي وهما الفرضا قبل من الابعاد المعينة فلا يكون احدهما هو عين الاخر والصورة
الجسمية التي فيها ولا يزيد فيها جسم على جسم هو ليس بعرض انما العرض ما يختلف فيه الجسمان فيه الذي هو كونه لمتقديرين بوجه يمكن
ان يكون بعض من الاجسام احدها مخالفا للاخر او مساويا له وبالجملة ان الابعاد المعينة المتغيرة ان يوصف الجسم بها من حيث انها ابعاد الكمية
كونها بوجه يمكن ان يكون بعض من الاجسام اصغر من بعض او اكبر او مساويا له وهي من هذه الحيثية عرض جاز ان يتبدل مع بقاء الابعاد
التي هي فيها نوعا او شخصا ونانيها كونها بوجه لا يخالف به بعضها البعض الاخر وهي من هذه الحيثية جوهر لا يتقدم الجسم الطبيعي
الا به فيكون فصلا له باعتبار وصورة له باعتبار اخر فان قلت كان للابعاد الثلثة اعتبارين كذلك السطح والخط اعتبارين احدهما كونها بحيث
يمكن ان يفرض فيه شيئ دون شيئ وثانيها كونها بوجه يمكن ان يكون بعض منها مخالفا للبعض الاخر او مساويا له وقد قلت ان الابعاد
باحد الاعتبارين جوهر وبالاخر عرض فلا يجوز ان يكون الامر فيهما ايضا كذلك وكان في نفس الامر خط وسطح جوهران وعرضان ايضا
هذا الترجيح لو لم يكن السطح والخط بكلا الاعتبارين عرضا وليس كذلك كما ذكره الشيخ في هذا الكتاب بقوله والسطح ايضا صورة غير الجسم
التي هو فيها او اخرى او في قال وقد تكلمنا على ابطال هذا بالبيانات الطبيعية اقول ذلك على ما قال في فصل سطقات طبيعيات هذا
الكتاب واما مذهب القائلين بالاجزاء الغير المحسوسة والتشكيل بها فنقض بما فيهم من وجوه من ذلك انهم لو اجعلوا هذه الاجزاء متشابهة
الطبع وفي غاية الصلابة بحيث لا ينقسم فلا تخلو بعد ويستقر لذلك انهم يقولوا ان اشكال هذه الاجزاء ومقاديرها امر تقتضيها طبيعتها
او العرض لها من خارج فان كانت تقتضيها طبيعتها اخطبيعيا واحدا فيجب ان يكون اشكالها ومقاديرها غير مختلفة وان كان ذلك
عرض لها من خارج فطبايعها مستعدة لان يحصل التقطيع والتشكيل من خارج مع انها بحيث تقبل القسمة والاتصال فيجب ان يكون
كل جزء منها بحيث يجوز عليه الفصل في نفسه والوصل بغيره وايضا اذا كانت هذه الاجزاء مختلفة بالصغر والكبر فغير مستحيل ان ينقسم
سطوحها المحيط بها بمماسة سطوح اخرى فيكون شيئ سطوح من جسم واحد غير سطوح اخر ويكون الحادث سطوح احدهما لا محالة غير الملاقي
بالسطوح التي هي غيرها ويكون متصلا مع الغير بان لها حالتين كما وطبيعة كل قسم طبيعة جزء منها خارج عنها فيكون الحايزان عليها
واحدا فيكون من طبيعة ذلك الخارج جواز الانفصال والاتصال بما من طبيعته فان لم يحصل فلمانع قسري هذا لان ما وقع فيه قرينا
[illegible] بقوله خصوصا على اصول المذاهب على ما دلت عليه الاشارة اليه من الاحتمالات ثم الحق انه لا منافاة بينهما لا يخفى
ان الظاهر من التعليقات ان مذهب ديمقراطيس واحدها وغيرهما وقع منه ذلك من الاحتمالات واحتمل المراد من المذهب هيهنا
هو ذلك قال ومن خالف بينها بالاشكال اقول نقل من اصحاب ديمقراطيس مذهبان ان الاجسام المتناهية مؤلفة من اجسام صغار صلبة
الطبايع والاشكال وثانيهما انها متفقة الطبايع مختلفة بالاشكال وذلك لم يقل انها اجسام صلبة صغيرة الهيولى متشابهة الطبيعة
وان التاليف الواقع بينها هو ان يكون الاجزاء متماسة متجاورة والاجسام التي لها صفة التماس والتجاور لغاية صغرها وتصلبها لا ينفك وكلها

تجزؤ بحسب القسمة الوهمية ثم اكثرهم يجوزون ان مقادير اجزائها مختلفة في الصغر والكبر ومنهم من زعم انها متساوية واكثرهم يقولون انها
مختلفة الاشكال وان جوهرها جوهر واحد بحسب جوهرها وطبائعها وهي ليست بمتساوية [illegible] الا ان اشكالها مختلفة
ويزعمون ان النار اجزاؤها مخروطة ذات اربع قواعد مثلثات متساويات الاضلاع والارض اجزاؤها مكعبة والهواء اجزاؤه ذات ثمان
قواعد مثلثات متساويات الاضلاع والماء اجزاؤه ذات عشرين قاعدة مثلثات متساويات الاضلاع والسماء اجزاؤه ذات
اثنتي عشرة قاعدة مخمسات متساويات الاضلاع والامر في تلك الاجزاء التي يكون محددة الاطراف مفرقة الاتصال العضو فيجعلها
البرودة وكذا الحال في الطعوم فان الجزء الذي يقطع العضو الى اجزاء صغار ويكون شديد الغوص فيه هو الحريف وكذلك الامر في سائر
الكيفيات الباقية ثم لا يخفى ان هذين المذهبين تقتضيان ان [illegible] ويحتاج الى اثبات ان [illegible] الاجسام طبيعة واحدة
متفقة بالنوع ومن ههنا ظهر بطلان هذين المذهبين [illegible]
عدم كون الاختلاف فيها الا بالطبيعة ولا بالشكل الكروي قال حكم القطع في امتناع تأليف الجسم عنه اقول اي من ذلك الجسم
الصغير الذي بمنزلة النقطة ثم ان الشيخ [illegible] طبيعيات هذا الكتاب لبيان امتناع تركيبها فذكر ان جماعة من العقلاء [illegible]
النقطة اجتمعت لا تزيد على حجم نقطة واحدة وانها انما تتلاقى بالاسر ولا يحجب بعضها بعضا عن الملاقاة ولا تتحرك الى التأليف
فتصير شاغلة مكانا ولا يحدث منها متصل والحاصل انها لا تنقسم بالفعل ولا بالقوة في الخارج وان انقسم بالقوة في الذهن
فيكون حكمها حكم الجزء الذي لا يتجزى في الخارج وان لم يلزم كونه هو بعينه كما نبه عليه بقوله حتى انه كالنقطة جملة فان ذلك الجسم ايضا
لا محالة حكمه كالنقطة في امتناع تأليف الجسم المحسوس انتهى والظاهر انه اشارة الى ما نقلنا عنه من طبيعيات هذا الكتاب الا انه قيل
من ان النقطة لما كانت طرف الخط فلا يصح تفصيلها منها فكذلك لا يصح تقوم الجسم المحسوس من تلك الاجسام لكونها بمنزلة النقطة
وذلك لان طرف الخط هو النقطة العرضية لا الجوهرية فقضية اشتباه على غير محصل ثم انه يصح جريان بعض مقاصد الجزء الذي لا يتجزى
في هذا بعينه وذلك هو النقطة العرضية [illegible] في عدم قبول القسمة ولو بالقوة بحسب الاذهان وان لم يكن جزء لا يتجزى لانه
لا يقبل القسمة ولو في الوهم وانما قلنا ذلك [illegible] لو كان الجسم مركبا من هذه الاجسام الصغار [illegible]
[illegible] على تقدير كان القسمة الوهمية في حصول الامتداد
العرضي والعمق ولو في الذهن والا لم يحصل الامتداد الا العرضي [illegible] في تلك الاجسام [illegible] ولكن الظاهر ما ذكره
الشيخ ههنا بقوله حكم القطع في امتناع تأليف الجسم منه [illegible] قال الشيخ في الشفاء [illegible] لا يتجزى [illegible] على التداخل
[illegible] شيء اعظم منه الجسم ولا مقدار فان الاجزاء التي لا تتجزى لا يمكن ان يحصل منها مقدار ولا جسم وقد فصل [illegible]
ان كل ما لا يتجزى [illegible] يستلزم عدم حصول الحجم منه [illegible] تركب الجسم منه [illegible]
حتى انه كالنقطة جملة هو الاجتماع وتركب الجسم منه فلذا اطلق بقوله فان ذلك الجسم يكون لا محالة حكمه حكم النقطة في امتناع تأليف الجسم
المحسوس منه [illegible] في الخارج وذلك بان يقال ان القسمة الفرضية يكون في ذلك الجسم الصغير
بحسب الخارج ولكن يحتمل ذلك [illegible] كما اشار اليه بقوله [illegible] وفي بعض النسخ [illegible]
[illegible] ثم بعد ذلك شرع في تفصيل بيان [illegible] والقسمين الفرضيين [illegible]
لما ان يكون طبيعة ذلك الشيء وجوهره او سببا من خارج على ان لا يكون مقتضى حقيقة ذلك الشيء وان كان ذلك داخلا في حقيقته
وماهيته او لم يكن ومن ههنا [illegible] داخلا في طبيعته وماهيته لانه لا يجوز [illegible] ان يكون من اقسام

ما وقع

والله اعلم

١٠٧

ما وقع عنه بقوله او بسبب من خارج من الطبيعة والجوهر [illegible] حيث ان [illegible] السبب الخارج ما لا يكون نفس ذات ذلك
الشيء سواء كان داخلا فيه او خارجا عنه وقوله فيعرض او لذاته اي يعرض القسم الاول من هذا التقسيم وهو قوله [illegible] في طبيعته
وماهيته [illegible] ان يكون بسبب ذلك الاختلاف ذاتيات تلك الماهية من الفصول المقتضية فيها [illegible] هذا القسم فهو ما يكون
[illegible] بالفعل غير داخل في ماهيته [illegible]
[illegible] القسم الاول من القسم الاول
[illegible] القسم الاول من التقسيم الثالث اي تقويما داخلا في طبيعته وماهيته في الفساد [illegible]
في قوله فيعرض او لذاته اي يعرض [illegible] من القسمين المذكورين [illegible] الاجسام مختلفة الماهية [illegible]
وعلى هذا يكون قوله [illegible] على سبيل التكرير [illegible]
[illegible] في التقسيم الثاني والثالث [illegible]
[illegible] القسم الاول من التقسيم الثالث [illegible] القسم الاول من التقسيم الاول [illegible]
[illegible] القسم الاول من التقسيم الثاني [illegible] القسم الاول
التقسيم الاول [illegible] في كتاب التعليقات حيث قال [illegible] الجسم [illegible]
[illegible] وطبايعها [illegible]
ثم قال [illegible] من تلك الاجزاء [illegible] الاتصال [illegible]
في ذاته [illegible] تلك الاجزاء يكون متناسبة غير متضادة وطبائع [illegible] والكل واحد [illegible] الطبيعية [illegible] المنفصل
[illegible] القسم الاول من القسم الاول
[illegible] تلك الاجسام [illegible]
[illegible] القسم الاول من هذين القسمين [illegible]
الاجسام [illegible] الحقيقة النوعية [illegible] بين كل قسمين منها
[illegible] الاتصال [illegible] الانفصال [illegible] الفلك [illegible]
[illegible] الاجرام [illegible] في طبيعته النوعية وصورته
[illegible] من الانفصال [illegible]
[illegible] ذلك [illegible] الشيخ في الاشارات بقوله كل نوع يحتمل ان يكون اشخاصه كثيرة [illegible] ذلك
[illegible] الاشخاص [illegible] ذلك النوع [illegible]
النوع [illegible] اشخاص هذا النوع والعايق [illegible]
لو كان [illegible] تلك الاجرام متشابهة الطباع [illegible] الانواع [illegible] من ذلك [illegible]
[illegible] والفصل والوصل [illegible] خصوصيات الافراد [illegible] ما ذكرنا واما الايراد بان
لزوم العايق [illegible] الانفصال مطلقا [illegible] العايق الثاني [illegible]
[illegible] العايق [illegible] القسمة [illegible] المشترك [illegible]

يمتنع ان يكون له افراد كثيرة موجودة محصورة فيها او ان يرتفع لما يكون ظاهرا على افرادها غير جميع ذلك الاقسام الى الثلاث الخصوصيات بما
من خصوصيات وهذا الاثبات ايضا اخص بصدد الاثبات لراي الهيولى في الاجسام بطبايعها دون بعضها يجوز طرو الانفصال على كل من
تلك الاجسام من حيث طبايعها وان امتنع ذلك عليها نظرا اليها بخصوصياتها على ان الوهم [illegible] النظر من ذلك كما يحمل [illegible] يجوز
كل منها القسمة العقلية الفطرية وهو يتم المدعى لان القابل لهذا الاتصال وذلك الانفصال لا يكون الا جوهرا لا يكون في ذاته شيئا
منهما الا الاستعداد عليهما وليس المراد من الهيولى الا هذا قال والذي يحتاج اليه هيهنا هو ان تعلم اقول لما فرغ من اثبات قبول الجسم
الصغير للقسمة من حيث جسميته الاولى شرع في اثبات الهيولى فيه من حيث طبيعته الجسمية فقال انا لا نعتقد ان الجسمية من حيث هي
ليست غير قابلة للانقسام ثم [illegible] اثبت قبول الانقسام [illegible] يظهر من هذا ان صورة الجسم والابعاد [illegible] يبقى والذي يبقى
هو المادة الاولى قال هذه الابعاد هي الاتصالات وهي تعرض للاتصال اقول اشارة الى ما ذكره الشيخ في طبيعيات هذا الكتاب وذلك
حيث قال ان الوصف بالاتصال ما يعتبر في المقدار فقط واما ان يكون مع طبيعة اخرى مثل ان يكون ماء او هواء [illegible] والظاهر من الشيخ
الواقع عندهما هو هذا والمراد من الاتصال الواقع عندهما هو الصورة الجسمية التي هي الاتصال الجوهري ومن شيء يعرض الاتصال
هو الجسم التعليمي وقول الفاضل [illegible] المقدار ما بين الاتصالين معا كما قال الفاضل [illegible] اراد بصورة الجسم الصورة الجسمية
التي هي الممتد بالذات في الجهات الثلث على الاطلاق وبالابعاد الجسم التعليمي وقد تقدم [illegible] من الصورة الجسمية التي
[illegible]
[illegible] الى المعنى الاول [illegible] للاتصال نظرا الى المعنى الثاني ولهذا قال ان هذه الابعاد هي الاتصالات [illegible]
يعرض للاتصال [illegible] الاتصال الجوهري الذي هو الصورة الجسمية اي المتصل بذاته الممتد في الجهات الثلث على الاطلاق واما [illegible]
[illegible] التعين [illegible] عرض ولهذا قال اعني الاتصال بالمعنى الذي هو فصل العرض واراد بالاتصال [illegible] الذي هو [illegible]
[illegible] المتصل بذاته الصورة الجسمية [illegible] الجسم التعليمي بالمعنى الثاني المذكور [illegible] اعني الاتصال بالمعنى الذي
هو الفصل [illegible] الاتصال هو المقوم للجسم [illegible] الفصل [illegible]
[illegible] الاتصال الجوهري ايضا اتصال [illegible] هيهنا اتصالان جوهر وعرض [illegible] ذلك الاتصال الحقيقي [illegible] الاتصال
[illegible]
كل منهما بالعرض باعتبار [illegible] الاتصال الجوهري [illegible] من كون الجوهر قابلا للامتدادات الثلث [illegible]
والعرض كون الشيء [illegible] اجزاء مشتركة في حدود مشتركة [illegible] الاخر [illegible]
صفة الاخر [illegible] والحاصل ان الاتصال بالذات انما يكون الصورة الجسمية [illegible]
[illegible] الشيخ [illegible]
[illegible]
المتصل الذي هو الجسم يعني الصورة [illegible] المتصل هو الجسم يعني الصورة [illegible] الجسم التعليمي [illegible]
وهذا هو العرض [illegible]
[illegible]
[illegible] الابعاد المذكورة وهي الابعاد [illegible]
جسم [illegible] فهذا المعنى هو كمية الجسم وذلك صورته [illegible]

ماسبق [illegible] الحقيقي المراد من [illegible] العرض [illegible] او الجسم [illegible]
لما فرغ من [illegible] اثبات الهيولى [illegible] الاتصال [illegible] الاتصال [illegible] الاول [illegible]
المتصل [illegible] والانفصال [illegible]
ثم ان الاتصال لما كان يقال [illegible] على معنيين احدهما اضافي والاخر حقيقي والثاني [illegible] جوهري [illegible]
[illegible] الاتصال الجوهري الحقيقي والعرض الحقيقي والاضافي [illegible] الاتصال اعني الاتصال بالمعنى الذي
هو فصل العرض [illegible] العرض هو الاتصال الاضافي [illegible] هو فصل الاتصال الحقيقي [illegible]
المتصل [illegible] الصورة الجسمية او الجسم التعليمي [illegible] اضافيا [illegible]
مع الدليل [illegible] الاتصال [illegible] المعنى الاضافي ومن البين الظاهر انه معنى عرضي غير مقوم [illegible]
اما [illegible] الحقيقي [illegible] الصورة الجسمية والجسم التعليمي [illegible] الاتصال [illegible]
في حدود مشتركة جوهريا بالضرورة [illegible] جوهريا بهذا المعنى واما الاتصال الاضافي فانه
معنى عرضي [illegible] جوهريا [illegible] العرض قد يكون جوهريا [illegible]
جوهريا وان كان عرضا وقد يكون جوهريا [illegible] الفصول [illegible] الاعراض [illegible] جوهرية ولما [illegible]
انواع الاعراض تكون اعراضا والمراد من العرض المقابل [illegible] هو العرضي ومن الفصل هو المقوم الجوهري اي ما يدخل
في ذات الشيء سواء كان ذلك الشيء جوهرا او عرضا ثم ان المراد من الاتصال الفصل [illegible] المتصل من الكم
[illegible] المتصل [illegible] المتصل [illegible] اتصال [illegible]
[illegible]
[illegible] كثيرة [illegible] الاتصال الفصل [illegible] واحدا [illegible]
واحدا كان من [illegible] الاتصالية [illegible] واحد [illegible]
[illegible] المراد من الاتصال بالعرض هو الاتصال الاضافي الذي لا يعقل الا بين شيئين [illegible]
يتحقق الا [illegible] شيئان [illegible] الاخر [illegible] بكون الشيء في ذاته [illegible]
[illegible] يطلق [illegible] بكون الشيء في ذاته [illegible] حقيقي [illegible]
للشيء في ذاته لا بالقياس الى غيره والاول منها [illegible] الكم المتصل والثاني [illegible] الجسم الطبيعي [illegible]
بالمعنى الاول [illegible] بالطبع [illegible] الاتصال او المتصل بالمعنى الثاني [illegible]
[illegible] الى صور مختلفة [illegible] الاتصال بالمعنى الاضافي [illegible]
[illegible] بين شيئين مختلفين بالطبيعة [illegible] الظاهر ان الاتصال بهذا المعنى اي الاضافي [illegible]
[illegible] ان الامور المختلفة بالطبع [illegible]
[illegible] الصورة [illegible]
[illegible] المراد من الاتصال [illegible] الاتصال بالمعنى الذي هو فصل العرض هو الاتصال الجوهري من الصورة الجسمية [illegible]
ذلك بقوله [illegible] الجسمية [illegible]

الجنس فيشابه الفصل ثم انه كما يكون الفصل علة لتحصيل الجنس كذلك تكون الصورة علة لتحصيل الهيولى [illegible]
وجعلها الكلية وان كان المقارنة بينهما [illegible] بالغ في ان المراد بذلك بقوله العرض لكون الاتصال تارة عقليا عليه وانما [illegible]
بسيطا في الخارج وان كانت مركبة من الجنس والفصل في الذهن له جوهر في نفس ذاته ومصداق حمل المتصل عليه فيكون الاتصال
بهذا المعنى هو فصلها وانما عبر عنها بالاتصال اعتمادا [illegible] وجودها في الخارج واثبات الهيولى مبني عليه ولكن بقي ان الجسم التعليمي لما كان
من مراتب تعين الصورة الجسمية فاذا حدثت تعددت تلك الهويات [illegible] فيكون حدوث الاتصال العرضي [illegible]
ذلك بقوله العرض لا ان يقال ان حدوث الاتصال العرضي لا يستلزم [illegible] وذلك كما في الشمعة المدورة اذا [illegible]
[illegible] وحدث بعد اخر [illegible] مع بقائها بعينها وذلك على ما هو الحق [illegible] الاتصال فان حدوث [illegible]
اتصال اخر غير الجسم التعليمي [illegible] فقد حدث بعد اخر ويقول في غير هذا الموضع ان الابعاد والصورة الجسمية
لا بد لها من موضوع او محل يقوم فيه اما الابعاد التي هي من مقولة الكم ظاهر واما [illegible] توجد وتعدم والجسم [illegible]
بالثابت فانما الانفك لشيء موجود [illegible] تغير الشكل الموضوع واحد [illegible] ولكن بقي ههنا الايراد بانه لا تبدل [illegible] الصورة
[illegible] الحدود [illegible] المستلزم لتبدل اشكالها لا غيرها الايراد [illegible] من اخرى [illegible]
الشيخ في رسالة الحدود ان الجسم مشترك يقال على معان [illegible] جسم لكل متصل محدود ممسوح في ابعاد ثلثة بالقوة ويقال جسم
لكل صورة يمكن ان تفرض فيه ابعاد ثلثة كيف شئت طولا وعرضا وعمقا ذات حدود متعينة ثم فرق بين المعنيين بالمعنى [illegible]
من الماء والشمع كلما [illegible] تركت الابعاد المحدودة [illegible] واحد منها وصل بالحدود والصورة القابلة [illegible]
وهو [illegible] واحد [illegible] بالحدود وقد علمت ان الفرق بين المعنيين انما هو تعين الحدود [illegible] دون الاخر ومن ههنا ظهر ان اثبات
الهيولى لا يكون [illegible] الاتصال [illegible] وهو [illegible] بما وقع عنه بقوله فصل الاعرض
ثم لا يخفى ان الظاهر منه ان المقدار العرضي لا تبدل له في هذه الصورة وان تغيرت اشكالها [illegible] ذكره سابقا [illegible]
فالجسم بالحقيقة صورة الاتصال القابل الى قوله وهذا المعنى غير المقدار وغير الجسم التعليمي انتهى [illegible] لا تبدل [illegible]
[illegible] ويتبدل [illegible] الصورة الجسمية فيكون اثبات الهيولى بطرو الانفصال على المقدار جوهرا كان او عرضا [illegible]
المعنى ومن ههنا يجوز [illegible] وهو ان الاتصال الواقع ههنا [illegible] الجوهري والعرضي وذلك [illegible]
من قوله فصل هو الحقيقي وانما عبر عنه بان فصل الشيء لما كان [illegible] الى ذلك الشيء [illegible]
فصل الجوهر والعرض حقيقة [illegible] من الاتصال الحقيقي وهو مشترك لفظي بين فصول الصورة الجوهرية وبين فصل الكم
المقداري فيكون حدوث كل منهما [illegible] المدعى ولكن [illegible] المتصل [illegible] على النوع والتعبير عنه [illegible]
ان [illegible] اثبات الهيولى [illegible] فذكر [illegible] المراد بقوله لا عرض هو الاتصال الذي [illegible] الا الاتفاق بين امرين [illegible]
[illegible] بين شيئين [illegible] وانما عبر عن ذلك [illegible] الشيء من خارج ومن البين [illegible] ومن ههنا
يجوز اثبات الهيولى بكل من الاتصال الجوهري والعرضي اللذين هما قسما الاتصال الحقيقي ولكنه لا يخلو من تكلف [illegible]
فنقول ان حدوث الاتصال العرضي [illegible] حدوث الاتصال الجوهري مطلقا [illegible] بالانفصال يستلزم [illegible]
ذلك الاتصال [illegible] الامر [illegible] ان حدوث الاتصال الجوهري يستلزم حدوث الاتصال العرضي ثم المراد من الاتصال
في [illegible] الاجسام [illegible] موضوع للاتصال والانفصال هو الاتصال الجوهري كما ان المراد بقوله [illegible] من المقادير [illegible]

هو الاتصال

هو الاتصال العرضي [illegible] في [illegible] الامتداد في الجهات العرضية [illegible] اذا اعتبر [illegible] في الجهات الثلث مع [illegible]
بدون اعتبار تعين امتداد [illegible] كان [illegible] خصوصا كان معنى جسمية [illegible] وان اعتبر من حيث هو متعين [illegible]
جسما تعليميا مطلقا وان اعتبر من حيث هو متعين بتعين مخصوص كان جسما تعليميا مخصوصا فان فصل الجسم الطبيعي ليس الا المفهوم [illegible]
قابل الابعاد الثلثة على الاطلاق بدون اعتبار تعين الابعاد مطلقا وقابلية الابعاد انما تتصور اذا كان متصلا بالذات فيكون قابلا
للابعاد بدون اعتبار العارض [illegible] ذكره في الحكمة العلائية بالفارسية [illegible] كما [illegible]
[illegible] لا يخفى ان ما ذكره المحقق في شرح الاشارات محمول على هذا المعنى والا كان [illegible] وذلك من قال [illegible]
في بحث اثبات الهيولى هو الصورة الجسمية وهي التي من شانها الاتصال لذاتها واتصالها هو كونها بحيث يلزمها الجسم التعليمي [illegible]
الاتصال الذي في الشمعة [illegible] او مكعبا او مشكلا بسائر الاشكال [illegible] الجزء [illegible]
هو [illegible] العارض لها [illegible] اتصالها [illegible] بحيث [illegible] الفرضية مشتركة الحدود
هو اتصالها [illegible] الجسم التعليمي [illegible] الصورة الجوهرية التي هي
[illegible] المتصل [illegible] الاتصال والانفصال فهو لا يكون بعينه موضوعا
بانه قابل للانفصال والاتصال انما الصورة التي تتعدد [illegible] الانفصال [illegible] موضوعا
فان الاتصال [illegible] الانفصال والا لزم اجتماع الاتصال والانفصال في شيء واحد في حال واحد لان القابل يجب وجوده مع المقبول
فالاتصال عين الشيء الذي [illegible] الاتصال الشيء [illegible] معنى [illegible] هو المراد بالهيولى [illegible]
[illegible] الشيخ [illegible] الصورة الجسمية اما ان يكون نفس الاتصال او يكون طبيعة
[illegible] الاتصال [illegible] الاتصال [illegible] الجسم متصلا ثم منفصلا فيكون [illegible]
[illegible] هو النوع [illegible] الاتصال [illegible] الانفصال [illegible]
[illegible] الانفصال [illegible] الاتصال [illegible]
جوهر [illegible] الصورة الجسمية وهو الذي يعرض له الاتصال والانفصال [illegible] الصورة الجسمية [illegible] الابعاد
جسم واحد [illegible] الاتصال [illegible] جوهر [illegible]
الاتصال [illegible] فيكون فصلا حقيقة [illegible] الجوهر [illegible] مطلق الاتصال
[illegible] ذاته [illegible] الاتصال والانفصال [illegible] ذلك الشيء [illegible]
الاتصال [illegible] الانفصال وذلك [illegible] الاتصال [illegible] الانفصال [illegible]
[illegible] فيكون [illegible] الهيولى [illegible]
والانفصال عرضان [illegible] من العقل [illegible] الابعاد [illegible] مطلقا [illegible]
[illegible] الاتصال العرضي [illegible] النوع الجوهري [illegible]
مع الجوهر نفسه [illegible] قال ولعلم ان الجسم من حيث هو جسم اقول الاولى قطع النظر عن الامور الخارجة [illegible]
الاشكال يجوز ان يكون هناك جهتان [illegible] القبول والفعل [illegible] في ذات الجسم بما هو جسم [illegible]
[illegible] الاتصال [illegible] من الجسمية التعليمية وغيرها وذلك [illegible] جوهر [illegible] الهيولى

والانفعال المقابل للفعل على معان منها قبول شيء لشيء قبولا زمانيا او يكون قبوله بعد ان لم يكن ذلك له وذلك على ان يكون مسبوقا بالامكان
الاستعدادي الذي يعبر عنه بالقوة ومنها قبول شيء لشيء قبولا ذاتيا لا زمانيا كقبول العقول المفارقة للصور العلمية حيث انها لم تكن لها في
مرتبة ذاتها بل تكون متاخرة عنها تاخرا ذاتيا فلا انتقاض لقبول الجواهر المفارقة للصور المعقولة على ما اشار اليه الشيخ في المباحثات
والتعليقات ومنها ما يقول ان الانفعال يقال على وجه يدل على كل خروج من القوة الى الفعل ويقال على وجه اخص من ذلك مثل
ان يكون خروجا زمانيا او مثل ان يكون على سبيل الانتقاص ليس على سبيل الاستكمال وكل ذلك يشترك في انه خروج ما من قوة الى الفعل
وحيث لا يوجد معنى ما بالقوة فلا وجه للانفعال بوجه ولو كانت نفوس السموات تعقل الا على سبيل الانتقاص تصور بعض
ما كانت [illegible] انها منفعلة على [illegible] ان يبقى منها الاسم على سبيل المعنى الخاص دون العام هذا كلامه وهو صريح في ان قوله [illegible]
مرة ومجازيا اشارة الى الامكان الاستعدادي الذي يكون بحسب المادة مخالفا للامكان الذاتي وقال في التعليقات ان المفارق ليس
فيها استعداد فان الاستعداد هو ان يوجد في الشيء شيء من شانه ان يكون استعداد لقبول ذلك الشيء متقدما على قبوله بالطبع
وقال تارة اخرى الذي يعقل المعقولات لا يصح ان يكون فاعلا للمعقولات لانه لا يصح ان يكون شيء واحد فاعلا وقابلا بعد ان لم يكن
فاعلا وقابلا [illegible] يعني بالقوة ان يكون الصفة فيه معدومة اولا في الخارج موجودة ثانيا فان [illegible] قوله اي ان
الجسم من حيث هو جسم له صورة فهو شيء بالفعل ومن حيث هو مستعد اي استعداد كانت فهو بالقوة اشارة الى مسلك اخر لاثبات
الهيولى وقد يقرر ذلك على نمط اخر وهو ان الجسم يفعل وينفعل فيكون فيه جهتان احديهما الفعل وثانيهما القوة فيلزم من ذلك تركبه
من الصورة والمادة [illegible] والاثبات الهيولى في مسلكين احدهما الاتصال والانفصال وثانيهما الفعل والانفعال [illegible]
[illegible] مع ان ليس الظاهر من كلام الشيخ الا ذلك وذلك حيث قال واعلم ان لهم في اثبات المادة مسلكين مسلك الانفصال
وقد سبق ومسلك الانفعال وهو ان في الجسم فعلا وانفعالا ولا يجوز ان يكون امر واحد فاعلا منفعلا ففي الجسم امران منفعل
باحدهما او منفعل بالاخر فالاعراض الانفعالية تابعة للمادة والفعلية تابعة للصورة ثم اعني ان المراد من القوة ههنا هو الكيفية
الاستعدادية التي بحسبها الانفعال الزماني لا الذاتي فلا يرد انتقاض [illegible] الاستدلال بالعقول المجردة بان فيها الفعل والقوة
اما الاول فلتاثيرها في السوافل واما الثاني فلتاثرها عن مباديها العالية ثم وجه انتقاض ظاهر لان القوة فيها تستلزم
الانفعال الذاتي لا الزماني وقد مر على هذا امر ما قبل من انتقاضه ثم هو على تقدير قيام الصور العلمية بذوات الاعقول والحاصل
ان القوة فيها هو الامكان العام يعني انه لا يمتنع عليه [illegible] فلو كان له امكان ان يعلم شيئا كان بمعنى عدم امتناع ان يعلم [illegible]
مع كونه قابلا بهذا المعنى فيكون ما فيه عين ما عنه فيكون [illegible] الامكان على الوجوب فلا ينافي ان يكون واجب الوجود بالذات
واجبا من جميع الجهات قال الشيخ في كتاب المباحثات والتعليقات ان سائر البسائط تشارك في كون ما فيها عين ما عنها [illegible]
العبارة ان من العوارض ما يوجد في الشيء عن ذاته فيكون اذن قابلا [illegible] واذا اخذت حقيقة الاول على هذا الوجه ولوازمه على هذه
الجهة استمر هذا المعنى فيه وهو انه لا كثرة فيه وليس هناك قابل وفاعل بل من حيث هو قابل فاعل وهذا الحكم مطرد في جميع البسائط
فان حقايقها هي انها تلزم عنها اللوازم وفي ذواتها تلك اللوازم على انها من حيث هي قابلة فاعلة فان البسيط عنه وفيه شيء واحد
اذ لا كثرة فيه ولا يصح فيه غير ذلك [illegible] ولا يخفى ان ما ذكره في امر البسائط انما يستقيم اذا كانت تلك العوارض من لوازمها المستندة
الى ذواتها المستقلة على ما قال ان من العوارض ما يوجد في الشيء من ذاته وذلك بخلاف ما اذا امر البسائط العنصرية نظرا الى ان ما
الحال لا يمكن ان تكون لها من ذواتها وفعلها في غيرها والجواب هو ما اشرنا اليه انفا ولكن بقي هنا ان ما فيه الشيء غير ما عنه ضرورة ان

من القابل

من القابل ما يكون عنه ولا فيه ومن القابل ما يكون فيه لا عنه فاختلف الاعتبار فيه فالحق ان صفاته الكمالية [illegible] من العلم وغيره عين
ذاته المقدسة كما سياتي تفصيله في هذا الكتاب في الفصول المعقودة في كل باب واما ما عداه من البسائط كالعقول المجردة فلا ينفي ثبوت
صفات تكون قبولها لها بالامر الامكان ويعد بالامر الوجوب او الاستناد الى القيوم الواجب الوجود بالذات فلا انتقاض ذلك المسلك
بالنفوس المجردة الحاملة للقوة الاستعدادية حيث انها تقبل الصورة العلمية في الاعيان بعد ما لم يكن قال الامام الرازي [illegible]
الانفعال [illegible] الجائز ان يكون ما يقبل ويفعل واحدا من جهتين [illegible] النفس فانها تفعل في [illegible] وتنفعل
[illegible] بحسب انطباع الصور العقلية وليست مادية فهو غير تام [illegible] ان القوة بهذا المعنى تستلزم المادة سواء كانت جزءا لما
تتعلق به من الجسم [illegible] النفس من هذا القبيل ولم يكن من ذلك القبيل والدليل انما دل على احد الامرين من كل من القسمين [illegible]
ما فيه فلنا ان اراد بالمعنى الاول فهو مسلم ولا انتقاض لذلك الاستدلال وان اراد المعنى الاخير فهو ممنوع ضرورة ان النفس
يعني انها متعلقة بالمادة وذلك بخلاف ما عليه امر العقول لانتفاء المادة فيها مطلقا فلذا [illegible] فيها القوة بهذا المعنى [illegible]
الناظرين لم يفطنوا له بل جعلوا النفس والعقل بمنزلة واحدة في الانتقاض ولعل هذا انما نشا من الغفلة عن اقسام الجوهر من المادية
والمجردات والله ولي الباقيات الصالحات وفي السابقات العاليات قال ولا يكون الشيء الى قولنا شيئا هو من حيث هو الفعل
شيئا اخر اقول [illegible] قولنا هو في قولنا هو من حيث هو [illegible] ولا يكون ونصبه شيئا على انه [illegible]
من نواقص الافعال [illegible] كقولنا تقوم الشيء شيئا وغير ذلك [illegible] المتقوم شيئا هو [illegible]
[illegible] شيئا هو من حيث فيكون كلمة شيئا خبرا [illegible] قوله غير [illegible] يكون صفة لقوله شيئا اخر والخبر [illegible]
الصورة [illegible] من قوله فصورة الجسم [illegible] قوله شيئا اخر [illegible]
الخ يعني [illegible] على تركب الجسم من المادة والصورة ولزوم تركب المادة من مادة وصورة لوجود الفعل والقوة فيها [illegible]
فيهما بحسب الفعل وفيها بحسب القوة [illegible] قوله ليس شيئا اخر الا انه الخ [illegible]
موضوع فهو سلب الخ فلا يجوز ان يكون ما يحصل الشيء ويفعله [illegible]
القسم والتحليل والتركيب [illegible] لاجزاء الهيولى [illegible]
منها ما ذكره في الطبيعيات في فصل [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] فلا يكون لها الا القوة
[illegible]
قال [illegible] اقول [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

نظرا الى ما لها من الفصول مثلا ان حصول الحيوان بالفعل مثلا هو حصول الانسان فيكون وجوده في الخارج هو وجود الانسان الناطق
فيكون الناطق محصلا له [illegible] كان النوع محضا في فعلية الهيولى بل فعليتها فعلية القوة ولذا قال الشيخ فتشابه هذين الامرين
بالجنس والفصل اولى من تشبيههما بالمادة والصورة فاذا تقرر هذا فخذ بيانا لما اشرنا اليه [illegible] على الشيخ السهروردي في كتاب المطارحات
فيما اورده على المعلم وسائر المشائين حيث قال [illegible] ان تكون الهيولى [illegible] بذاتها وواجبة الوجود [illegible]
كل عند المشائين كون الشيء جوهرا من الهيئة غير مناسب عن ذاته [illegible] والمادة نفسها كما قالوا [illegible] تحصل بالهيئات
فيثبت ان الهيئات تميزها المادة فالمادة ما الذي يميزها واعترفوا ان الهيولى ليس لها تخصص الا بالهيئات التي هي صورها
والصورة [illegible] فيها الحركات وليست الهيولى في نفسها الا شيئا مطلقا الوجود وهو عند قطع النظر عن التخصص وجميع الهيئات كما
ذكروا فلا شيء في نفس الامر [illegible] من الهيولى حينئذ جوهريتها او وجود الموضوع [illegible] اعترضوا [illegible] ادركت ذاتها بهذا
التجرد عن العوارض والاعراض ولو ما ادركت الصور التي فيها على انتقالها الجوهرية والسلبية ولئن اثبتت لها اعتبارات عقلية ثم قال
المشاؤون لا يمنع ان الواجب ليس الا مجرد الوجود فاذا بحث عن الهيولى على مذهبهم يرجع حاصلها الى نفس الوجود اذ التخصص انما هو
بالهيئات الجوهرية كما سبق وليس شيء هو نفس الماهية [illegible] والهيولى لا يبقى الا مهية او وجود
ما فافتقارها الى الصورة ان كان لنفس كونها موجودة فكان واجب الوجود [illegible] ان يكون هكذا وان كان واجب الوجود [illegible] ذاته
ولا [illegible] هذه البساطة فكان [illegible] في الهيولى لا انها موجودة فحسب ولذا لم يبق رسم الهيولى الا الوجود [illegible]
نفس الوجود بل واجب الوجود لانكم [illegible] ان ليس في الموجودات ما وجوده عين مهيته الا واجب الوجود انتهى والجواب ان ما ادعاه
لا يتم الا اذا ثبت انها مجرد الوجود [illegible] ما ذكره من عدم [illegible] لها على ان حقيقتها
هو الوجود بالفعل لا في الموضوع وليس كذلك كما ستعرفه [illegible] ان حقيقتها امر [illegible]
بالعموم [illegible] ما ذكره الشيخ السهروردي من ان الامر العام [illegible] الهيولى [illegible] في نفسه [illegible] في ذاته وحقيقتها لابد
ان يكون جنسا له وليس ذلك الامر هو الوجود [illegible] وحقيقتها ان لا يكون في موضوع ولعل ذلك [illegible]
رسم الشيء حقيقته [illegible] ان الجزء الثاني [illegible] الجزء الاول [illegible] الا الوجود
ولما لم يكن فيها ما يصلح لكونه مقوما لها [illegible] من ذلك ان حقيقتها ليست الا مجرد الوجود وهذا كما ترى والعجب من هذا [illegible]
اعترف بكونه [illegible] الباحث قال [illegible] الهيولى الا الوجود ومع ذلك [illegible] هذا الامر ان يكون
كل شيء [illegible] ذات الشيء فيلزم كون الواجب [illegible] تعالى عن هذا علوا كبيرا [illegible] الجوهر امرا مقوما
الهيولى [illegible] الاستعداد والقوة وما ادعاه من [illegible] الا مجرد [illegible] لا دليل
عليه [illegible] المشائين كون فعليتها بغيرها من الصورة وفصلها [illegible]
[illegible] حقيقة العلم [illegible] الموجود بالفعل وليس لها [illegible] وهذا هو الذي [illegible]
[illegible] الذات والذي [illegible] الاشراق الذي يطعن على المشائين [illegible]
[illegible] العقول [illegible] الامكان الذي [illegible]
على [illegible] الهيولى [illegible] القوتين الذاتية والوصفية [illegible]
ما لها قال الشيخ الاشراقي [illegible] وان فرض النور العارض مجردا كان ظاهرا في نفسه فقط

حقيقة ان الظاهر في نفسه لنفسه حقيقة النور العرضي مجردا [illegible] ليس انتهى قولنا المادة الذي [illegible]
[illegible] ذاتها [illegible] قوله اعترفوا ان الهيولى الخ قلنا الهيئات القائمة بها او اللواحق العارضة لها [illegible]
[illegible] هذا الاشراقي [illegible] الصورة حيث [illegible] الى الصورة العقلية [illegible] المشائين [illegible]
تلك الصورة [illegible] ادركت ذاتها [illegible] ادركت الصور التي فيها [illegible] ادركت ذاتها [illegible] الى ادركت الصور [illegible]
[illegible] ان [illegible] الكلي ليس الا مجرد الوجود [illegible] الهيولى [illegible] قوله فاذا بحث عن الهيولى على مذهبهم يرجع
حاصلها الى نفس الوجود قلنا ان [illegible] حاصلها الى انها لا تكون نفس الوجود [illegible]
في وجودها بالذات [illegible] الهيولى [illegible] صورة [illegible] يكون شيء هو [illegible] الوجود [illegible]
[illegible] وجود [illegible] ويكون [illegible] باعتبار [illegible] بالصورة [illegible] هذا المطلب [illegible]
[illegible] الشيخ انشاء الله العزيز قال فهي صورة جسمية [illegible] اقول [illegible] الى اقتضاء احتياج [illegible]
من الاشخاص [illegible] الى المادة [illegible] ان الفرق بين الجوهر [illegible] من حيث الاستغناء [illegible]
الطبيعة [illegible] ان طبيعة الصورة الجسمية الخ شروع في اثبات الهيولى في الاجسام [illegible] بان الصورة الجسمية [illegible]
[illegible] الافتقار اليها [illegible] الانفصال [illegible] بخلاف [illegible] الافتقار في [illegible]
[illegible] على اثبات [illegible] لاثبات الهيولى في الاجسام [illegible]
[illegible] ان تلك الطبيعة الجسمية لما كان حقيقة نوعية [illegible] في جوهر نفسه [illegible]
[illegible] ان يحصل بعض اشخاصها [illegible] من تلك الطبيعة [illegible]
[illegible] لافتقارها اليها [illegible] خصوصية هذه الصورة وتلك الصورة [illegible]
[illegible] الا الصورة الجسمية [illegible] نوعية [illegible] صورة جسمية [illegible]
[illegible] افتقارها اليها [illegible] الطبيعة المطلقة الجسمية فلا يختلف هذا الحكم [illegible] الاجسام [illegible] لا يخفى على الناظر
في فن البرهان من هذا الكتاب [illegible] اثبات هذا الدعوى بان هذا [illegible] في الهواء والحصول [illegible] اشخاص الانواع
[illegible] كهذا الماء وتلك الهواء وهذه النار وتلك الارض [illegible] خصوصية هذه [illegible] خصوصية هذه [illegible]
تلك النوعية [illegible] الطبيعة الجنسية الصورة الجسمية
[illegible] الى افتقار افرادها اليها [illegible] الانواع الحيوان وافرادها [illegible]
الى الحيوانية المشتركة [illegible] كل نوع مندرج تحته [illegible]
[illegible] الجسمية وتلك الجسمية [illegible] طبيعة الجسمية [illegible]
[illegible] الى المادة [illegible] كلام الشيخ ههنا [illegible]
الصورة الجوهرية [illegible] على ما قررنا [illegible] على ما ذكرنا حيث قال [illegible] عن السؤال [illegible]
[illegible] الجسمية [illegible] الى المادة [illegible] الحاجة الى [illegible] طبيعة [illegible]
[illegible] في جميع افرادها [illegible] نوعية [illegible] الخارجية [illegible] الى المادة من جهة تشخصها
[illegible] على ان يكون المراد [illegible] تشخصاتها [illegible] افتقارها [illegible] الحاجة الى المادة من هذه الجهة

لهيئاته

بل من جهة اخرى وان كانت هي محتاجة اليها لكن بما ذكره متصلا بهذا الا بما عنه الرباني بما ذكرنا وذلك حيث قال لما ان احتياجها الى المادة من
فصلها قصير معلوم الانتفاء فانما نحتاج اذا ما احتاجت الى الجسمية طبيعة نوعية فانها الكلات واحدة بالذات ولم يكن احتياجها الى المادة التشخص
يكون احتياجها الذاتيا المتفق في افرادها انتهى وهو ظاهر فيما ذكرنا الا ان يكون المراد من الكلام في قوله لذاتيا المتفق باعتبار التعليل
او يكون احتياجها الى المادة بحسبها على ان يكون ذلك واسطة في الثبوت لها وغيرها المعنى بما اما وقع منه متصلا به بقوله فلا بد لها
اذا كانت طبيعة جنسية فانها تكون تحتها ذوات مختلفة الحقائق فامكن افتراقها في اللوازم من جهة الفصول وان لم يكن لكن من جهة
التشخصات هذا هو نهاية التحقيق في هذا المقام انتهى وانا اقول ان ذلك الا ان المراد منه لو كان ما ذكرنا لتوجه ان هذا الحلول لا يوجد
في تخصص انواعها متغايرة بل يكون بخصوصية كل نوع وكذا ما اراد من فصل الاخير فيه فيتعين من ذلك ان يكون المراد هو القدر المشترك
فيها وليس ذلك الا الطبيعة الجنسية فالحق الحقيق بالصواب ثم نقول ان ما وقع عن الشيخ بقوله وان طبيعة الخ دليل منه على ان الشي
بما سبب له ان يحصل الشي بالكلام من اشارته وحيثيات اخر من دون انضمام امر من خارج يلزم ان تكون الصورة الجسمية طبيعة نوعية
لكونها لنفسها متحصلة مع انها متحصلة واتصافها بالامور المتضادة من قبيل اتصاف الشي بما يخرج عنه وما وقع من الامثلة هنا ليس
المقصود اثبات المطلوب بها بل ما يتوهم ان المقصود منها بيان تلك الامور متضافة اليها من خارج وان كان كل منها متعينا في حصول
نوع من الاجسام قوله ويكون الطبيعة متعلق كالذي قبله لا يكون متحصلا ثم المجرور في قوله بينها يعود الى تلك الامور من الخط
والسطح والجسم والفاصل ان الصورة الجسمية لما كانت متحصلة في نفسها وليس لها مستقل الا مرتبة الاشارة فيكون نوعا متحصلا
وبعبارة اخرى ان تحصلها ما اتصاف اليها من خارج الغير فيكون نوعا في تحصل التشخص مفتقرا الى غيره من الامور المتضافة اليه
من خارج وذلك بخلاف المقدار فانه في تحصله محتاج الى امور متضافة اليه الا من خارج كالفصول المنوعة او كالحد مثلا محتاج الى
فصول مخصصة لنفسه ليس من داخل فلذا لا يكون كل منها متحصلا بفصول لانه بعد ما تحصل بنفسه ويتوسط او وسطا او وصفا نحليا
محتاج الى ما ينضم اليه من خارج وذلك بخلاف الصورة الجسمية لانها لا احتياج في تحصلها الى امر داخل في ذاتها منضم اليها الا من خارج
فيكون طبيعة نوعية ولا يصح ان يختلف افرادها طبيعة واحدة نوعية بالحلول واللاحلول او الافتقار الى المحل والاستغناء عنه لم
يصح احتياج بعض افراد الصورة الى المادة دون بعضها فقد ثبت اثبات المادة في جميع الاجسام ثم ان الجسمية لما كانت مشتركة
بين معنيين احدهما الصورة الجسمية وثانيهما الجسم المطلق الذي هو جنس قال لما انا نعني هنا بالجسمية الذي كالمادة لا الذي
كالجنس بيان ذلك ان المادة لما كانت متحصلة في ذاتها متحصلا نوعيا لا احتياج في ذلك الى امر ينضم اليها من خارج وان احتاجت في
تحصلها في الوجود الى امر ينضم اليها من خارج لمقارنة الصورة وغيرها لكونها لا انها حقيقة نوعية وذلك بخلاف ما علمه
الجسمية بالمعنى الاخير حيث يحتاج في تحصلها الى امور تنضم اليها من داخل فيكون طبيعة جنسية وفي قوله كالمادة نوع المطافة
لا يخفى لانه يقول ان الصورة كالمادة في هذا المعنى واما التشبيه الواقع منه في قوله لا الذي كالجنس ففي غاية ... التناسب
لتشبيه الواقع في قوله كالمادة والا فالمراد الجسم بذلك المعنى هو الجنس لا كالجنس ويحتمل ان يراد انه لم يثبت بعد ان الجسم بهذا
المعنى هو الجنس قال كالجنس وانما قال الجنس لانه تحقق وعرف الحق فيهما في كتاب البرهان اشارة الى ان المادة وان كانت جزءا
بالفعل احدهما الاخر ... لكن الفرق بينهما باعتبار انها بالاعتبار الاول موجودة متحصلة لا انضمام امور من داخل اليها ولو انها
الاخر متحصلة بذلك الانضمام فيكون جنسا لكن نسبة الصورة الى المادة كنسبة الجسم الى الجنس فيكون نوعا متحصلا في نفسه وان
افتقر افتقارا في الامور من خارج كالسواد والبياض مثلا حيث انه وان كانت نوعيتها وان احتاج في وجودها الخارجي الى امور من خارج

كالموضوع

كالموضوع مثلا فقد بان لو ذكون الصورة كالمادة من حيث عدم احتياجها في تحصلها الى امر ينضم اليها من داخل وكل منهما يحتاج
في الخارج بوجوده الاستاذي الانفرادي وذلك بخلاف ما عليه الجسم المطلق في الوضعين فبهذا اشار الفاضل الرازي الى الفرق
بينهما بالاعتبار الاخير وذلك حيث قال فان قلت ألم انها تحصل بنفسها ولم لا يجوز ان يكون تحصلها بانضمام الفصول اليها الصورة
كان الظاهر ذلك لان الجسم طبيعة جنسية انما تحصل وتتقوم بصورة فلكية او عنصرية فنقول اما ان الجسمية متحصلة بنفسها فقد
بيناه واما ان الجسم جنس فعرفت بين الجسمية والجسم فان الجسمية في الخارج موجودة والمادة في الخارج موجود آخر وقد حصل منهما
لا انها موجودة الآخر هو الجسم فالجسمية وان كانت متقومة في ذاتها ممتازة في الخارج عن جميع ما يضاف اليها من الصور الا
والا ان الجسم لا يتقوم الا متحصلا الا اذا كان فلكا او عنصرا فلا يلزم من جنسية الجسم جنسية الجسمية وفي بعض النسخ الصورة بدلا
عن المادة وفيه لزوم تشبيه الشي بنفسه الا ان يتكلف فيه بان يقال المراد من الصورة هنا هو الصورة النوعية وتشبيهها بها باعتبار
عدم تحصلها بنفسها وغير صحيح ذلك لانه لم يثبت الصورة النوعية بعد اللهم الا ان يقال انه في البرهان قد حصل حقيقة الصورة النوعية
فان لم يثبت وجودها ... وقد عرفت الفرق بينهما في البرهان تقرير ذلك ان يقال ان الصورة الجسمية كونها موجودة في نفسها
متحصلة في ذاتها اشبه بالصورة النوعية من الجنس فكيف يصح ان يتوهم ان بمنزلة الجسم المطلق وكذا قال بل الجسم اذا اضيفت
الى قيود لا يكون تلك الصورة الا نوعا لجسمية اقول دلالة هذه العبارة على ان المراد من الصورة التي نظن انها اصل هو الصورة النوعية
وهي الجسمية في قوله والجسمية باجتماعها هو الصورة الجسمية لا يكون تلك الصورة وهذه الصورة باجتماعهما جسمية فريدة بما
هو هنا ان المراد من الجسمية ... وان كانت الجسمية قد يطلق ويراد بها المركب منها قال ... اقول ما نحن فيه يعني ان ... في
ان الاجتماع على ما اعتبر وحققته في فن البرهان ... ان يكون العلة والعلم وذلك بان يقال انه اذا قطع النظر عن
ذلك يمكن اثبات المدعى قال والمقدار المطلق لا يكون في ذاته شي منها اقول اي شي من تلك الامور مخصوصة ولا ان الماهي
جميع الفصول التي تلحق المقدار المطلق يكون منضما فيه لامر من خارج ... وذلك لان المقدار المطلق لا يحصل الا
متقوما الا ان يكون خطا او سطحا او جسما تعليميا خطا فقط او سطحا فقط وذلك لا ينافي كون المقدار المطلق بحسب الخارج نفس كل نوع
من انواعه ومن هنا قال الفاضل الرازي ان الخط بنفسه هو المقدار المحمول عليها ثم قال هذا ما ذكره الشيخ في الشفاء قال الا
مادة وايضا اقول لانها الصورة الجسمية لا الهيولى وهذا تفسير على ما وقع منه في بعض النسخ من تشبيهها بالمادة حيث قال الا انا
والحاصل ان الصورة الجسمية في الذهن لا تقارنها المادة بل توجد في نفسها من غير ... اليها ... بقوله الا مادة
لتقارن يعني لا مادة لها تصحب وهذا حالها في الذهن ان ما يعني حالها بحسب وجودها في الخارج قال ثم لا يجوز ان يوجد بالفعل
الا في المادة اقول المتفرع من اثبات الصورة الجسمية طبيعة نوعية وهو ... فهذا اشار بها الى اتساع ... عن
ليثبت بذلك عمومها في الاجسام باسرها ... الدليل هكذا ان الصورة الجسمية طبيعة نوعية وكل طبيعة نوعية لا يصح اختلاف
افرادها بالحلول واللاحلول فالصورة الجسمية لا يصح اختلاف افرادها كذلك فان افتقر فرد منها اليها لزم افتقار جميع افرادها
... النوع من التفاوت والاختلاف لا ينشأ من الهويات الشخصية ولعل هذا من الضروريات ...
فلا يجوز ان يكون بحسب ... المادة وبحسبه غير ... ومن هنا ... ما قيل من ان اثبات نوعية الصورة الجسمية
... في ذلك ... الحلول في المحل ... عموم المادة في جميع الصور لان مقتضى طبيعة واحدة لا يختلف
ولا يختلف سواء كانت طبيعة جنسية او نوعية ... ان المراد من هذه الصورة ... تلك الصورة لا الكل

[illegible]

قال على سبيل انه الشي ... [illegible]

قال لا تغنيها عن الحاجة الى المادة اقول [illegible]

الملاقين ... قال ... اقول [illegible]

[illegible]

كان مجموعها القابل الذي يتقوم [illegible] الكثرة [illegible] القسم الثاني حيث قال [illegible] الوحدانية لا [illegible] الهيولى
الى بطلان الاول بقوله فيكون ما هو [illegible] انقلاب الشيء عن حقيقته [illegible]
ذاته [illegible] الحاصل [illegible] الاول [illegible] الاتصال [illegible] الامتناع [illegible] الذات [illegible]
وعلى الثاني يكون المادة بالقوة غير متصفة بالوحدة والكثرة وموصوفة بهما بالعرض اما من الصورة الجسمية الواحدة والتعدد في [illegible]
لها صورة واحدة تتصف بالوحدة بحسبها ومتى عرضت لها صورة اخرى تتصف بالاخرى من جهتها فلا يكون قبولها للوحدة بالفعل [illegible]
بمعنى انها لا تتصف بالقوة ابتداء [illegible] وذلك لعدم قبولها لها الا بحسب عروضها فيكون [illegible] في قوتها ان تنقسم [illegible]
قوتها ان تنقسم [illegible] على فرض مقارنة الصورة لها ان يكون بحسبها واحدة بالفعل والقوة [illegible] يعني انها لا تقبل الكثرة بحسبها [illegible]
اخرى واحدة بالفعل غير واحدة بالقوة بمعنى انها تقبل الكثرة والتجزي [illegible] الصورة ولما كانت بحسب الصورة الاولى غير
قابلة للكثرة وبحسب الصورة الثانية قابلة لها [illegible] ان يكون واحدا بالفعل والقوة
فتبادل القسم الثاني [illegible] بعروض الصورة التي يكون بحسبها واحدة بالفعل والقوة تجري فيها احكام القسم الاول وهو كونها
في ذاتها واحدة بالقوة والفعل فلا تقبل التجزي [illegible] الصورة الجسمانية [illegible] ذلك الجوهر
الذي هو المادة والحاصل انه اذا فرضت لها صورة وحدانية [illegible] بحسبها تكون واحدة بالفعل والقوة وفرضت لها صورة اخرى [illegible]
معها يصح ان تصير متكثرة بحسبها ثم فرضنا زوال كل من الصورتين اي الصورة التي للكل والصورة التي بحسبها فرض الجزئين [illegible]
انه لا يخلو اما ان يقع فرق بين المادة التي للكل بعد خلع صورة الكل وبين ما للجزء بعد خلع صورته او لا يقع وعلى الاول اما ان يكون ذلك
لان ما للجزء [illegible] او بالعكس [illegible] او بالعكس واما ان يكون ذلك [illegible]
احدهما كيفية دون الاخرى وذلك اما بان لا يكون للاخرى كيفية اصلا او يكون له كيفية اخرى [illegible]
الاول حيث قال [illegible] كيفية او صورة [illegible] خواص الجوهر [illegible] كيفية
كانت [illegible] المقدار لا الصورة الجسمية لان المفروض زوال الصورة الجسمانية [illegible] هذا الكتاب
[illegible] حرف الاستثناء [illegible] الاول [illegible] في قوله [illegible]
[illegible] على الثاني يكون ذلك اشارة الى [illegible] ذلك اشارة الى الاخر وسياق الكلام على التقديرين
انه لا توجد الكيفية [illegible] الواحد منهما دون الاخرى [illegible] الاستثناء
[illegible] تلك الضروب والاعراض [illegible] اختصاص احدهما بالكيفية لا توجد في الاخرى [illegible]
ان يوجد للاخرى كيفية اخرى فلا يصح ان يكون [illegible] من الاحتمال الذي [illegible] اختصاص كل منهما بكيفية مغايرة لكيفية
[illegible] الاخرى [illegible] التفاوت في المقدار والكيفية [illegible] المقدار [illegible]
من الصورة [illegible] المقدار [illegible] الكيفية او صورة [illegible] حرف الاستثناء [illegible] المادة وذلك [illegible]
ثم بعد ذلك شرع في ابطال تلك الاحتمالات حيث قال فان بقي احدهما [illegible] الاخر [illegible] ابطال اختصاص كل منهما بالكيفية
دون الاخرى سواء لم يكن للاخرى كيفية او كانت ولكن كيفية اخرى بقوله وان اختص [illegible] الكيفية [illegible]
يكون حال الاخرى كذلك والحاصل انه يجب ان لا يكون بينهما فرق في ذلك فاذا اختص هذا بكيفية يجب ان يختص الاخرى [illegible]
توجد الكيفية اصلا او كيفية اخرى مغايرة لتلك الكيفية [illegible]

لان الصورة التي هي محل كل المقدار [illegible] ذلك المقدار وليس ذلك الاختلاف باطل [illegible]
حال الكل [illegible] هذا الاعتبار المقدار [illegible] الكلام في الاول
فلازم [illegible] لا يكون الاختلاف بالكل والجزء [illegible] الاختلاف [illegible] الهيولى
[illegible] من الصورة يجب ان يكون كل من الجزئين واحدا [illegible] الشيخ [illegible] الصورة قال
فان قيل [illegible] قوله لما كان حاصل الاستدلال اعتبار هيولى الكل [illegible] كل جزء منه [illegible]
قسمين ثم زوال الصورة [illegible] مجردة عن الصورة ثم نعتبر [illegible] هذا القسم [illegible]
مجردة عن الصورة [illegible] هيولى الكل بالنسبة الى هيولى الجزء [illegible] قال الخ بما حاصله على
[illegible] لا فرق بين هيولى الكل وبين هيولى كل
جزء [illegible] هيولى الكل وهيولى كل جزء منه صورة فلا يحتاج الا الى امر واحد فلا يكون السؤال
[illegible] الاتفاق والافتراق [illegible]
مادة مشتركة [illegible] ان يكون المادة [illegible]
[illegible]
[illegible] الصورة يكون لها صورة مقدارية [illegible] مركب من المادة والصورة [illegible]
[illegible]
[illegible]
يكون بسبب التفاوت في المقدار فاذن المادة قبل اتصافها بالصورة كانت موصوفة بالمقدار [illegible]
[illegible] المادة قبل الاتصاف بالصورة الجسمية [illegible] هذا الجوهر [illegible] على استحالة [illegible]
والمقدار واختصاصه بقبول [illegible] التخلخل والتكاثف الحقيقيين والحاصل ان الصورة واحدة و
نسبة المادة الى [illegible] الصورة الجسمية واحدة [illegible]
[illegible] عطف على قوله الصورة في قوله ان كانت الصورة وقوله [illegible] واحدة [illegible]
المادة لما كانت غير مجردة والصورة الجسمانية طبيعة واحدة نوعية لا اختلاف فيها [illegible] نسبتها الى المادة واحدة
صح ان تتخلخل وتتكاثف ثم انه بعد ذلك اشار الى اثبات الصور النوعية حيث قال [illegible] ان يكون تعين المقدار عليها بسبب الخ
بما حاصله ان وقوع التكاثف والتخلخل الحقيقيين [illegible] تعين قدر دون قدر [illegible] من احدهما الى الاخر فلا بد من سبب
وعلى القسم الاول يعني في الصورة والاعراض المقتضية لاختصاص المادة بمقدار دون مقدار [illegible] انه لا فرق بين كون الصورة
الاعراض [illegible]
ومن الظاهر [illegible] المقدار [illegible]
الصورة والاعراض [illegible] الاجسام [illegible]
لا استحقاق بما حاصله [illegible] تساوي الاجسام [illegible] المقادير والاجسام ولعل الشيخ اشار الى استحالة هذا القسم [illegible]
احدهما اشار اليه بقوله فيكون الاجسام متساوية [illegible] الاستحقاق بما حاصله [illegible] تساوي الاجسام [illegible]

القدر وهو ظاهر الفساد واثباتها ما وقع عنه بقوله ومع ذلك ايضا فليس يجب الخ [illegible]

[illegible]

[illegible]

واما الاعلى الاملاك بل بالشرف والضعف لكون بعض المبادي اشد مرارة من بعض وذلك لانه ليس ذلك اختلافا نوعيا على الاملاك بل ربما
يعرض من الانواع عن المعتبرين الثلاث الاختلاف لا مطلقا قال وهذا ايضا مبدأ للطبيعيات اقول لا من حيث انها [illegible] موضوع العلم الطبيعي
عليها وفي قوله ايضا اشارة الى كون الصورة من مباديها وعلى تقدير كونه اشارة الى بحث المادة يصح ان يكون قوله ايضا عبارة عن كون المادة مبدأ
لها قوله وايضا فان كل جسم مختص الخ برهان اخر على وجود الصورة النوعية باعتبار اختلاف الاجسام بحسب [illegible] ذواتها المختلفة مع قطع
النظر عما يلحقها من اللواحق كالاشكال والمقادير والاحياز وغير ذلك وذلك بان يقال انها لما اقتضت الاحياز المختلفة فلا بد وان
يكون بازاء ما يحلها من المبادي لامتناع ان يكون الامر المشترك بينها من الصورة الجسمية والهيولى علة لها قوله [illegible] وفي بعض نسخ الكتاب
زيادة قوله وايضا فانه وعلى هذا يكون برهانا اخر على ثبوتها قوله غير قابل اشارة الى الافلاك مع ما فيها قال فاذن المادة الجسمية اقول
اشارة الى ان المادة باقية مع الاختلاف في الصورة الجسمية [illegible] المادة الجسمية الصور النوعية وقد عرفت سابقا ان الصورة الجسمية [illegible]
من المادة [illegible] فيها قال ان المادة الجسمانية اقول لما كانت المادة يقال بالاشتراك على اشياء منها [illegible] كل شيء [illegible]
منها موضوع الاعراض كالسطوح بالقياس الى الاشكال والوحدات الى الاعداد وخواصها ومنها ان المقادير من حيث هي غير مشكلة
هيوليات قريبة للاشكال وخواصها والوحدات انها هيوليات قريبة للعدد وخواصه ومنها العقول والنفوس المجردة نظرا الى الصور
المعقولة ومنها [illegible] الجسم الذي يكون منه [illegible] قال ان المادة الجسمانية احترازا من البواقي قال ما يعرض لها من اسناد اقول
لما كان [illegible] المستعد من حيث هو مستعد للشيء من قبيل الاضافة فلا يصح ان يكون من مقومات المادة التي هي الجوهر وذلك هو العرض [illegible]
[illegible] يقول ما يعرض لها من الاضافة قال وقد عرفت كيف هذا اقول اشارة الى ما سبق من التلازم الوجودي الذي بين [illegible]
انفكاك المادة عن الصورة وبالعكس قال والاستعداد لا يوجب الى اخره اقول [illegible] بين امور موجودة وهو المستعد وبين
معدوم وهو المستعد له [illegible] وهو ظاهر فلا يصح ان يكون بينهما بما هو موجود [illegible] قال لا يجوز ان
يكون رفع احدهما علة اقول والا لكان كل منهما علة ومعلولا [illegible] قال بل يكون احدهما
معه اقول اي يكون رفع احدهما مع رفع الاخر والفرق بين كون رفع موجبا لرفع وبين كونه رفعا مع رفع [illegible]
قال [illegible] في الطبيعيات وقد في البرهان من هذا الكتاب [illegible] وعلى ما قال فقد بان لك هذا قبل
الخ ثانيا قال مما عرفت اقول في قوة لانه قد عرفت قال الثالث الثالث اقول فيكون ذلك [illegible]
علة لهما قال اولا يكون شيء من ذلك اقول نفي الاحتمالين [illegible] فان لم يكن الخ تفصيل [illegible]
الشقين يعني انه ان لم يكن رفع احدهما علة لرفع الاخر [illegible] ذلك قال فقد بينا هنا اقول يعني انه
ليس احدهما علة للاخر [illegible] قال [illegible] اقول [illegible]
قال لا يصح رفع احدهما الا [illegible] اقول [illegible] اشارة الى [illegible] ذلك
[illegible]
[illegible] بالايجاب [illegible]
الاصحاب [illegible] العالم [illegible]
حيث تعلق [illegible] الاشارات [illegible] القديم [illegible]
[illegible] الى القديم الموجب [illegible]

بالارادة [illegible] مشروطا بالامر [illegible] قديم [illegible]
[illegible] الواجب عند الفلاسفة موجب لذاته [illegible] من العالم [illegible] الواجب لان
عدم ذلك الشيء اما العدم شرط او انتفاء جزء علته والكلام في [illegible] الى الواجب لان الموجودات [illegible]
[illegible] الى الواجب [illegible] الى الواجب [illegible] هذا الكلام [illegible]
[illegible] والقدرة [illegible] العالم [illegible]
[illegible] الطبائع [illegible] الجمادات [illegible] من ذلك
[illegible] العالم [illegible]
[illegible]
[illegible] الارادة المطلقة التي هي من صفاته [illegible]
[illegible] العالم [illegible]
[illegible] المانع [illegible] وجود الشيء [illegible]
الاستلزام لان عدم [illegible] الشيء [illegible]
[illegible] بالفعل [illegible]
عدم المانع [illegible] الموجودات [illegible]
من [illegible] العالم [illegible]
[illegible] الواجب [illegible]
[illegible] مطلقا والفرق
بين [illegible] الاول [illegible]
[illegible] الاول [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
لا [illegible] هنالك [illegible]
العقل الاول [illegible]
[illegible] العدم والوجود [illegible] القائلين بالقدم [illegible]
[illegible] الفاعل [illegible] الشيء [illegible]
الشيء [illegible] الفاعل [illegible] في زمان [illegible] الشيء المطلق
في الزمان المستقبل [illegible] في المستقبل [illegible] هذا ممكنا [illegible]

العالم في المستقبل هو هناك موجود فلم لا يحتاج في تأثيره كالنهار الى احد الاشياء المتقدمة الاشياء التي عندنا الهيولى على ذكره كلمة
تأثيره لم يغير ... وهو عندي دائما ... ان يكون عنده اخيرا وقد اشار اليه هذا الشيخ في التعليقات حيث قال
ان الاشياء الموجودة دائما والموجودة في وقت بعد وقت والشيء المنقضي شيئا فشيئا كالزمان والحركة التي هي غير موجودة الجملة
بالجملة والمعدوم في الماضي والمعدوم في المستقبل كلها بالاضافة اليه موجودة وحاصلة بالفعل لا يترتب وجودها انتهى كلامه
وهو صريح في المدعى وان اتفق ذلك بحسب النظر لكن الامر كذلك بل يكون عدم الشيء عبارة عن ارتفاعه وبطلانه فلا يخلو اما ان يكون
مرتفعا في زمان وجوده او في زمان لم يوجد فيه بعد وعلى الاول اجتماع النقيضين وعلى الثاني انه يرجع ذلك الى عدمه المستمر او وجوده
الا انه يبطل وجوده من ساير ... ويقصر عن حد الذي هو فيه لانه ليس موجودا فيه حتى يكون مرتفعا عنه ومن هنا اخذ
ما يلزم هذا الزمان بين العدمين ان الوجود الحاصل في وقت بعينه دون ساير الاوقات لا يرتفع بعد الحصول على ان يصير ارتفاعا
اما ان يرتفع في ذلك الوقت بعينه واما ان يرتفع في وقت آخر بعد ذلك الوقت والاول محال لانه يستلزم ان يجتمع الوجود والعدم
في ذلك الوقت بعينه فيكون جمعا اقترانا للنقيضين والثاني غير معقول في نفسه لانه لم يكن في وقت آخر غير ذلك الوقت حاصلا اصلا
حتى يتصور ان يجد ارتفاعه فيه انتهى ثم انا ما وصلنا الى هذا القاصر فحديث الوشيقة الى ما يرد على الشبهة المنسوبة الى ابن كمونة
امر الاستلزام لا يستلزم هذا المقام غاية الملايمة لان حاصلها ان كل شيء لا يستلزم وجوده رفع الامر الواقعي يجوز ان يكون ازليا الامر
لو كان معدوما يكون لا محالة عدمه امرا واقعيا فان وجد يلزم ان يكون الوجود مستلزما لرفع العدم الذي هو امر واقعي فيلزم خلاف الفرض
لان المفروض ان كل شيء لا يستلزم وجوده رفع الامر الواقعي الحدوث يكون ازليا وهذا كما يقال ان كل حيوان جسم لانه لم يكن حيوانا يجوز ان
لا يكون حيوانا مع ان المفروض خلافه ومن الظاهر ان الحوادث اليومية يصدق عليها ان وجودها لا يستلزم رفع الامر الواقعي الذي كان
مستلزما لعله الى كون مستلزما لهذا الاستلزام ... وهو ظاهر فيكون هذا الاستلزام لازما لوجود الحوادث ملزوما من المعتبر
فيلزم ان رفع اللازم يستلزم رفع الملزوم فيكون رفع هذا الاستلزام موجبا لرفع وجود الحوادث ... من المعنى المعهود خلاف
ذلك اذ ان رفع الاستلزام موجب لازلية الحوادث فيثبت ان وجودها لا يستلزم رفع الامر الواقعي فيلزم ازلية الحوادث هذا تقرير
الشبهة ووجه الدفع ظاهر لما عرفت ان العدم المعتبر في التناقض بحسب الزمان فوجود الشيء في زمان وعدمه في زمان لا يتناقضان
كيف وانهما نقيضان مطلقان عامان فلا يتناقضان فلا يكون احدهما رفعا للآخر واما ثانيا فلان الظاهر ان الوجود
العدم اللذين يرجع الى الكون والبروز لا الوجود والعدم الواقعي والحق تقريره في العدم الصريح الدهري لان وجود الشيء بعد
ما لم يكن مستلزم لرفعه وبطلانه من الواقع ومن الدهر وجوابه ان اللازم من ورود ذلك الاستلزام رفع الوجود الحدوثي الجلائي
وهو اعم من رفعه وسلبه مطلقا ومن وجوده ازلا الى الابد والعام لا يستدعي وجود الخاص فلا يلزم منه قدم ويخرج من هذا
جواب ما ذكره الامام الرازي من الايراد حيث قال ان الموجبة المعدولة لا تقتضي وجود الموضوع لان عدم المحمول الوجودي اما ان
يصدق على المعدوم اولا فان كان الاول لا يتوقف صدقها على وجود الموضوع وان كان الثاني صدق سلبه اي على المعدوم المفهوم
الوجودي الذي هو نقيضه ضرورة امتناع خلو الشيء عن النقيضين انما قلنا ذلك حيث يصح ان يجاب عنه بمنع كون الثاني مستلزما لصدق
المحمول الوجودي على المعدوم اذ يلزم من صدق الايجاب بوجه صدق سلبه الذي هو نقيضه لا صدق ثبوت نقيض السلب الذي هو عين
من نقيضه ... ويعود ... فيقول قوله وقد عرفت كيف هذا اي عرفت ان استحالة انفكاك احدهما عن الآخر انما
يظهر بعد التعمق في النظر لا مطلقا قوله ان كان ولا يدعى بشرط ان لا يكون تلك المعية التي ... الا معية زمانية لا اتفاقية وانما

يمكن رفع

يمكن رفع احدهما بوجوب رفع الآخر قوله فبرهان ذلك ان هذا لا يكون واجب الوجود اي مثل ما يكون بينه وبين غيره تلازم وجودي لا يكون
واجب الوجود وذلك حيث لا يخلو اما ان يكون واجب الوجود بالذات واما ان يكون احدهما معلول الآخر او لا يكون منهما معية اتفاقية
لا لزومية ضرورة ان كلا منهما بالقياس الى الآخر لكان اما ما بالقياس حيث لا يابى وجود شيء منهما عن وجود الآخر ولا عن
عدمه فرفع شيء منهما لا يوجب رفع الآخر ولا يجب عن رفع ثالث ولا يوجب ايضا رفع ثالث الآخر والا لكان ذلك الآخر
معلولا فكذا لا واجبا والمفروض خلافه واستحالة عدم كل منهما نظرا الى ذاته الباقي جواز نظرا الى الآخر حوالة بالقياس
لا الى الغير الا الغير علته ... والفاعل انه المنافاة بين كون الشيء واجبا لذاته كذلك بذلك المعنى بالقياس الى غيره ووجه ذلك
لانه يبطلان ما قيل انه لو تعدد الواجب لكان بينهما تلازم وجودي فيلزم امكان كل منهما او احدهما لان الغير في ذلك كونهما
معلولين لثالث او يكون احدهما علة للآخر ولما بيان استحالة وجوب احد الامرين او الثالث والاصعية بالذات فلا استحالة ان
يتعلق وجود الواجب بالآخر والا لكان معلولا له وعلته والمعدان الواجب لا يجوز ان يتعلق وجوده بالآخر سواء كان ذلك
الآخر هو الواجب او الممكن فتعين من ذلك ان يكون كل منهما في ماهيته تكمل للموجود قوله وعرفتها هذا امر حيث ان المفروض
عدم كون احدهما علة والآخر معلولا قوله وبقي الحق احد القسمين وهو كون الثالث موجبا لهما وما القسم الاول الآخر فمبني وبيان
على قوله فلا يخلو اما ان يكون رفع هذا المرفوع منهما الخ وقوله ... اي باب انقسام وعلى تقدير عليه كل منهما على الآخر
وقوله ان هذا مستحيل فيما سلف من ابواب اشارة الى ما ذكر في الطبيعيات وفي فن البرهان من هذا الكتاب من لزوم تقدم الشيء على نفسه
وامكان المدحوض هذا لزوم كون الشيء علة لنفسه وهنا اشارات القسم الذي يكون كل منهما علة للآخر فلا يدفع قال وعلى العلة
علة اقول وهو خلاف المفروض لانه اقسامها لا يكون شيء منهما علة للآخر ولا حيث قال فان كان الغير رفع احد هذين الشيئين
المذكورين علة لرفع الآخر الخ ومن الظاهر ان رفع احدهما اذا اوجب رفع ثالث فيلزم علة الثالث يكون هو علة للاهو ان يلزم من
ذلك ان يكون احدهما علة للآخر لان علة العلة علة وبين ما وقع منه بقوله والامر يقضى في آخره على ان يكون احدهما معلولا
والآخر علة وذلك على ان يكون الخ بيانا لقوله والامر يقضى في آخره فيكون ما يجب واما ما قيل في بيان فساد هذا الاحتمال
من لزوم تقدم الشيء على نفسه فهو فاسد ضرورة ان الثاني غير الاول فلو كان الاول علة الثالث وهو علة الثاني لم يلزم
ذلك بتقدم الاول على الثاني بمراتب لا تقدم الشيء على نفسه كما لا يخفى ... الحق في تقرير كلام الشيخ ما ذكرناه قال اما
الامثلة الدائمة التي ... لانها هو القبول الى قوله ولما ثانيا فلا انه الخ اقول لا يخفى ان الفرق بين المثلين باعتبار اخذ المادة
في الاول ... دون الثاني حيث قال فان المستحيل ان يكون ذات الشيء سببا الشيء بالفعل وهو بعينه القوي فلعل الاول تفسيرا
من الايجاب والثاني من السلب وكلام الفاضل الرازي ... فيما كان في تفسيره اوقع من اداة المصلين في شرح الاشارات وقال ايضا
ما ذكره الشيخ ههنا ... الهيولى ... ان يكون علة موجبة للصورة لانها لا فعل للهيولى فالحاصل القابل من حيث انه قابل لا
يجب من وجود القبول ... اطلاق القابل لا يكون فاعلا اصلا فكان الاول ... من ... الايجاب والثاني من العلية وانا اقول
في الاول من حيث انه قابل وفي الثاني يوجد من الوجوه لان القابل لا يجب وجود القبول بمجرده ولا مع الغير يجوز ان يجب ... الصورة
ايجب في الواقع لا مجموع الامرين الفاعل والقابل واما من جهة العقل في القابل لا يكون فاعلا لا بالاستقلال ولا مع الغير انتهى
نحتج ان ما ذكره يقول من حيث هو قابل ماخوذ مما اورده الشيخ ههنا نقول بما هو ... وكان اخذ البعض من العراق ومن هنا ... الظاهر
انما اورده الشريف المحقق على المحاكمات وهو مغاير ... بقوله في هذا التوجيه بحث فان الظاهر من عبارة الشيخ انه يستدل على المطلوب

اعني ان الهيولى لا يكون علة موجبة بدليل واحد وهو ان لها جهة القبول فلا ايجاب ولا اقتضاء فلا لازم من هذه الجهة ويجب ان
يكون لها جهة الفاعلية فلا ايجاب ولا اقتضاء لها اصلا لا نقول موجب من الوجوه متعلق من حيث المعنى الجوهري اي الموجب القابل
والموجب الفاعل انتهى والحق ما اوضحنا اليه ما حاصله ان تقييد المستعد في الاول بما هو مستعد وعدم تقييده به في الثاني اشارة الى جواز
ان يكون ذات القابل مما له مدخل في وجوب وجود الصورة فان لم يكن كذلك باعتبار انه مستعد الا ان المعتبر في كونه بما هو مستعد للصورة
ان لا يكون الصورة فيه ولما ترجح ان يكون ذلك موجبين فيه فيكون مما له مدخل في وجوبها فلا يجب وجود القبول عند وجود الفاعل
والقابل معا وذلك خلاف ما عليه امر بالذات الا [illegible] وذلك لا يصح ان يكون فاعلا ولا فاعله مدخل في الفعل على ما قال فلا
من المستحيل ان يكون ذات الشيء سبب الشيء بالفعل وهو بعد بالقوة ولا يتعلق ذات الشيء بالقوة من حيث هو بالقوة [illegible]
ان يكون المادة موجبة من الوجوه سببا لذات الشيء على الاطلاق فاعلا كان او شرطا او بالجملة كلا من الهيولى والصورة ليس علة
مطلقة للاخرى لكن الصورة من حيث هي شريكة العلة علة الهيولى فانها لا يستحيل ان يكون علة مطلقة يستحيل ايضا ان يكون شريكة
لها لانها قابلة محضة والقابل لا يكون معطيا للوجود فان قلت ان شريك العلة لا يجب ان يكون معطيا للوجود فان الصورة مع
انها شريكة العلة لا يعطي الوجود بل معطي الوجود هو المبدأ المفارق غاية ما في الباب انها تكون جزء العلة التامة والهيولى قابلة
والعلة القابلة جزء العلة التامة قلت ان القابل وشرائط القابلية خارج عن الفاعل وشرائط الفاعلية والعلول انما يتوقف
عليه بالقصد الاول والحاصل ان ما يعين على الوجود يرجع الى جهات ملوح استناده الى الجزء ومن هنا ظهر ما وقع من
الشيخ في هذا الكتاب بقوله والمستعد بما هو مستعد لا يكون سبب الوجود بما هو مستعد له قوله اعني ولو لم يكن الشيء موجودا لما كان
لقوله او بالذات لا لهذا او بما سبق بقوله بالزمان الخ وبالجملة المراد بقوله بالذات ان لا يكون هذا الذات والمطلق الثبوت بينهما
ما يترتب عليه اصلا فكون جزءا اخيرا من العلة التامة فلا يتخلف عنه المسبب الخارج فلا اصطلحنا الا السابقة وطريانها
ثم انه بعد ذلك فما يترتب عليه من الحلول المترتبان فانه بان يقوم بها ولا يقارن ذاته حيث لا وسواء كان ما هو سببه لها لاجل
كان الحلول الذي هذا الشيء سببه ويحب ما حكم عليه بجرد الاحتمال قال في البحث يوجب وجود الشيئين جميعا قوله لس باوخل
ان ما لم يكن ان يوجد بطرفيها الخ وذلك كالمتضايفين فان وجود احدهما يستحيل ان يكون الا مع الاخر وليس احدهما علة للاخر وانما
حكم بان هذا الحق ما ذكره في الحيث بين حاليتها انما النافذ فيهما انها انما استدل على انها انما كانت مستعدة للصورة مع الهيولى بحال ان وجودها
يكون بالصورة فلا يصح ان يكون علة لها مقدم عليها قال وما يوجد من الشيء الذي الخ اقول فان قلت ان اللازم من هذا هو التقدم الذاتي بين
تلك الصورة والهيولى وهو لا ينافي الاختلاف في التشخص ان الامر ان كان كذلك لكن يكون ما افاده في التشخص بل بها من اسباب عدمية
فيرجع ذلك الى اختلاف الاستعدادات ولما كانت هي من العوارض المتأخرة عن المادة فنقل الكلام الى سبب اختلافها حتى ينتهي الى
اختلاف بالجوهر اوكون تلك الاستعدادات هي هذه المادة ونحو الكلام اليها انما حتى يتعين الشق الثاني من الترديد
ثم ان ذلك السؤال ساقط عن درجة الاعتبار اذا كان المراد من الصورة هو الصورة النوعية فكذا نقول لا يخفى ان هيولات الافلاك لما
كانت متحدة النوع ولا اختلاف صورة كل منها فاجراها هذا الاستدلال عليها ان يقال ان صورة كل منها لما كانت مختلفة
مقدار ما يجب الاجزاء النوعية لها عنها فلا يعالم الا يكون ذلك المادة لعدم الاختلاف فيها الى اخر الدليل قال حتى يكون المادة
وجودها اقول الظاهر انه متعلق بقوله فان كان علة وجود هذه الصورة مع قوله وسبا اخر يمكن ان يقال انه يصير الكلام ح قليل الجدوى
لا الاظهر انه متعلق بالنفي الواقع في قول الشيخ في المادة والحاصل انه لو كان في المادة يلزم ان يكون ذلك صورة او امرا اخر من جهة انها فرد

من ذلك كون المادة علة لها وحدها والمعروض للغير قال فيكون ذلك الشيء الاخر والمادة المفروض كون المادة وحدها علة لها من
غير الى امر اخر وقد ادرجنا كونها مع امر اخر علة لها لا وحدها فقد قال فذلك جائز فيها اقول اي في مادة العنصريات لها صور تخصيص
متحصلة وذلك على ما في الافلاك فانه ما عليه امرها في عالم الكون والفساد ولعدم لزوم الصورة الشخصية لتعين ان يكون الصورة
المطلقة علة لها لست اقول يلزم من ذلك كون علة المادة هو المعدوم بل اقول غيره وذلك ان الصورة المطلقة لما كانت علة لها على ما
فرضنا فزوال فرد منها من بعض المواد لا يناف بقاء طبيعتها في سائر افرادها وكذا الامر ان كانت العلة هي الفرد المنتشر منها ان الهيولى مع
ان يكون علة للتشخص وهذا انما هو على تقدير فرض مفارقة الصورة عن المادة كما في العنصريات وذلك خلاف امرها في الفلكيات حيث ان
فيها صورا شخصية يستحيل انفكاكها عنها وهذا الخلاف ما اذا كانت العلة طبيعة الصورة او الفرد المنتشر منها فان اللازم على هذا
التقدير ان يكون العلة هو الفرد المنتشر منها او يكون ما هو علة لها لازمة مقارنة لها فاخرى مباينة غير قابلة بها لها من افرادها المتحققة
فقد لاح ان الحكم بجواز كون صورة مفارقة لها علة وتجدد جواز كون صورة مباينة لها كذلك علم ظاهري الا ان يقال ان العبرة بها على
تقدير ان الكلام فيهما وبين المادة ولم يكن مقارنة لها فلو كانت الصورة علة لها للزم ان يكون مقارنة لها فلو كانت الصورة علة لها للزم ان يكون
مقارنة مقارنة لها لا مباينة وهذا ظاهر مثل الحق جواز توجيه ما وقع من قوله فلا يعارض فيها الخ بانه في مادة العلول الغير علة
لها بانها من حيث هي بشخصها التشخصي لانها قابلة المادة واعتبارها اليها فتعين ان يكون ذلك لها من طبيعتها الى الوسط تعينها
المبهم وهو طبيعة شخص غيره وان ما لا تشخص له في نفسه كيف يفيد تشخص غيره فقد بطل ان الصورة المطلقة ليست علة مطلقة للهيولى
لا السبقت بوجوه التشخص عليها مع كونها متأخرة عنها الا انها قابلة من لزوم كون المادة من احوال الصورة حيث قيل ان المعلول
قسمان مباين للعلة ومقارن لها والمعلول المقارن لا يجوز كونه معطيا للوجود الشيء بل السبق في الوجود ودون ما فرض فيه هذه علل
معلول الهيولى اي ان كانت علة مطلقة كان المعلول من احوالها وصفاتها الا المعروض للشيء فان مبهم المنتشر علة مطلقة لها ويحل
من احوالها فانها لم يكن مطلقة جاز ان لا يكون من احوالها اذ فيه ما هذا انتهى وهو صريح في ان علة كون الصورة علة مطلقة للهيولى
لعدم كونها من احوالها مع ان الحق ما وضحنا اليه انفا من ان ذلك من جهة لزوم كون العلة المطلقة للهيولى الشخصية امرا مخصصا لا مطلقا
ومن هنا اندفع ما قيل انا لا نم ان الصورة لو كانت علة مطلقا لسبقت بالوجود وانما يلزم ذلك لو كانت علة يجب وجودها قبله
كذلك فان العلل انما ينقسم الى المقارن والمباين والمقارن فلا يجوز ان يكون معطيا للوجود والهيولى معلول مقارن للصورة فلا يكون
معطيا لوجودها بل مقتضيا فلم يكن معلولة لها مطلقا لانها ليست من احوالها العلول بل جزء علتها المتقدم الظاهر صفاتها
التي يتبدل بقوله لانها ليست من احوالها بقوله انها سبب ولهذا لا يفيد المعين الا ان يوجه ذلك بما قلنا قال لكانت المادة مع قوله
ويكون الصورة المستاقنة الخ اقول مثاله على ما ذكره بقوله ولكان يكون تلك المادة ثم فيكون بينهما التلازم ووقت ادمها الزوم العقلي
كالموضوع ما ذكره بقوله ولكان يحتاج لها ولكون علة صفة المبني للمفعول ثم الضمير في قوله بعد يرجع الى الشيء في بعض نسخ الكتاب
منها بلا كثر باعتبار انه يترتب عليه من الصورة وتحمل ان يعود الى الصورة بمعنى انه كيف يمكن جواز صدور المادة عن الصورة مع كون
الصورة في المادة والامر في تقريره ما قلنا من ان صدورها منها على ان يكون من شرائطها وجودها باعتبار طبيعتها المطلقة وكونها
فيها باعتبار تخصيصها الا طبيعتها والا الكانت عرضا لا جوهرا فلا فرق بل وذلك قوله ظالا بعد بجميع العصور وذلك بخلاف
امرها اذا كانت مطلقة حيث لا يصح ان يكون الصورة المطلقة كذلك والحاصل انه لما كون الصورة المطلقة علة ثابتة للهيولى الاستاد
الواحد الشخص الا مثله لما قال الا فلا اعتبار من العقل عن كون حصل العلول اقوى من حصل علته فان ما وقع من الشيخ هنا يكون

تقريره على وجه يندفع عنه ما اشكله الفاضل الرازي في المحاكمات بقوله انا اذا اعتبرنا العلة الموجبة فمعلولاها لا يكونان متلازمين كيف
اتفقا الا كما تحقق كل واحد من المعلولين تحققت العلة وكما تحققت العلة تحقق المعلول الاخر فيجيء ان نقول كل واحد من المعلولين
ملزوم العلة فهي ملزومة المعلول الاخر فكل واحد منهما ملزوم للاخر ثم قال ويمكن ان يجاب عنه بان العلة اذا اصدرت شيئا فلا
يكون صدورها من جهة واحدة بل من جهتين فكل واحد من المعلولين لا يستلزم العلة الا من جهة مصدريته والعلة لا تستلزم المعلول
الا من جهة اخرى فلا يتكرر الاوسط انتهى وقد استنبط من هذا انه لا يمكن وقوع تلازم بين امرين مطلقا لاحتمال ان استنادهما الى علة
من جهة واحدة بل انما يكون من جهتين ومن الظاهر ان احديهما غير الاخرى فيكون استناد كل منهما اليها مغايرا لاستناد الاخرى واما
الانتفاء فظاهر ضرورة ان العلة التامة يكون شرطها الاخر والجواب ان ما يكون حيثية صدور الاخر عن العلة ومن الظاهر امتناع
انفكاكها عن الاخر والعكس من بديهة وقوع التلازم بين كل اثنين اتفق صدورهما عن علة واحدة لا يخفى فقد بان جواز ان
يقال كلما وجدت الهيولى وجدت علتها وكلما وجدت علتها وجدت الصورة او يقال كلما وجدت الصورة وجدت علتها وكلما وجدت
علتها وجدت معلولها اي الهيولى واما ثانيا فلا يرد ... من ان تساوي نسبة جزئيات ذلك الكلي الى الجزئي المعلول انسب على
واحد فلما لا يقع عن شيء منها فلا يكون علة له او يقع عن الجميع فيكون المعلول الواحد على شيء او يقع عن بعض دون بعض فيلزم
ترجيح بلا مرجح ولكن هذا الوجه غير وجيه لعدم وقوع شيء من مقاصده لان العلة هو القدر المشترك بينها فيكون خصوصية كل منها الا
فيه ثم ان تعين تقريره نقول ان ما وقع عنه يقول فاما ان لا يقع عن شيء منها فلا يكون علة له بوجوده لا يلزم من ان لا يصدر
عن شيء من تلك الجزئيات وذلك لا يكون لخصوصية شيء منها مدخل فيه ان لا يكون الطبيعة المشتركة بينها علة تامة له بل انما
يلزم لو كان خصوصية شيء منها علة لها ويجاب اخرى ان كل واحد من هذه الجزئيات يشتمل على ما هو علة تامة له فلا يكون شيء علة له بذاته
بل بالمشتمل عليه من الامر العام فيكون علة له بالعرض فقد يوجد ذلك المعلول بعينه من شيء من تلك الجزئيات بخصوصها الباقي
وتوجه على يشتمل عليه من الامر العام والحاصل ان الفرق بين ما لا يكون علة اصلا وبين ما لا يكون علة الا بما اشتمل عليه فالعرف لا يلزم من انتفاء الاول
انتفاء الاخر ومن هنا ظهر حال ما ذكره بقوله او يقع عن الجميع فيكون المعلول الواحد علل كثيرة لان الخصوصيات لما كانت لا مدخل لها في
العلية لزم ان يكون العلة هو القدر المشترك بينها حقيقة ومن الظاهر انه لا تعدد فيه وان صح التعدد في علته بالعرض وذلك لان
ما يندرج تحته من الجزئيات علل بالعرض لا بالذات واما القدر المشترك بينها فهو علة بالذات لكن لا تعدد فيه فالمعلول له
فهو واحد وما هو متعدد فهو بالعرض والمتعدد غير علة والعلة غير متعددة فانشأ ما حدها بالاخر اشتباه غير حاصل فقد بان ان ان
ما يوقعه منها ان يكون لخصوصيتها مدخل فيه فالظلم فيه ظاهر وان لا يكون وقوعه بما هو مشترك بينها وان اجتمعت الصور على
اتحاد شيء فهو حاصل من دون فساد اصلا لانه علة له لا ان يثبت بدليل انهم لا يكن ان يجتمع المتخصص فيرجح امرين الى ما ذكرنا
وكذا ظهر حال ما ذكره او يقع عن بعض دون بعض فيلزم الترجيح بلا مرجح وذلك لان ما نشأ ايهم من اشتباه العلة بالذات بالعلة
بالعرض وبالعكس والحاصل انه لو ادعى ان لخصوصية كل منها مدخلا في وقوعه فذلك بالذات فهو ممنوع وان ادعى بالعرض فهو مسلم
والصور فيها ان العلة هناك بالذات ليست الا القدر المشترك بينها واين هذا من ذلك قال فيما ان هذا الثاني اقول اي الصورة
الشخصية الطارية تشارك التشخيص السابقة قال وبما عداه جعل المادة اقول يعني ان الهيولى الحاملة موجبه يكون لاقعال الشخص
بحسب الواقع ح واما الصورة المطلقة لما كانت شاركة الفاعل في الافادة سواء كانت موجودة بوجود هذا الفرد او ذلك الفرد فيكون
باقية بعينها مع توارد الصور المتكثرة عليها وحيوانات ... لها التشخصات بالعرض من حيث انها متقوم بها من تشخصات الصور كما ذكرنا

بالغير

بالغير وقيل ان موضع الهيولى في وجودها بعرضها من الصور النوعية قال فان الافادة والاعداد من كيفية انبعاثها اقول لا
يخفى جواز ان يكون في صدر الاشتداد الثاني ان واهب الصور بان يرشح من العقل المفارق وذلك لمناسبة النفس والقوى في الاشراق
والافاضة وترشيحها في هذا العالم الى الصور النوعية والجسمية المناسبة لما وقع عنه بقول كيفية انبعاثها والى الهيولى لمناسبة
بالهائج ما ذكره بقوله الجسم الحسي لا يمكن حصول التوعية والتشخيصية المناسبة لها قبل تمكن تلك الكيفية التناسخ
قال لان بعض الشعاع اقول النفوذ عبارة عن الحركة والحركة انما تكون في الاجسام فاطلاق النفوذ على الشعاع غالبا والحال ان
النفوذ والانعكاس حركتان مخصوصتان فيتخيل ان مصداق الامر بين ما ذكر الشيخ التابع في اطلاق هذا اللفظ فقال وعبارته
لا يتاتى فيما نحن فيه والحاصل انه شبه الهيولى بالجسم والصورة المطلقة بكيفية انبعاثها والصورة المخصوصة بالكيفية المخصوصة
النافذة في الجسم المستقر في اعماقه وذلك لان حلول الصورة الجسمية في المادة بالسريان وتعلق الانفعال بالتلازم لها
انتقال الصورة الشخصية من المادة كما ان الكيفية الشعاعية النافذة في الجسم المستقر متشابهة عنه كما في النفاذ كالبلور
ثم قال فلا يبعد ان تامل انه بعد انعقادها لا يرتفع عنها لا من شبه الهيولى بالجسم والصورة المطلقة بالامر المطلق ووقوع التغير بها
لقيام الهيولى بالصورة المطلقة المحفوظة بتعاقب افرادها المتعاقبة من الدوام وانما تشبيه ذلك الشيء الذي يكون بحسب الصورة علة
لما فيه تخصيص بحسب اعداد بعد اعداد وهكذا او تقييد ذلك الشخص بتخصيص بعد صورة بعد صورة ولا تحسب ذلك التشخص الباقي
بمنزلة هذا الشخص والمراد الاول في السموات والارض وعلى هذا يكون تفسير ذلك المبدأ الحافظ لوجود الهيولى بالصور المتعاقبة
يختص بصفات متقابلة بعد ذات متعاقبة وان ذلك منها تقديم اخرى بعد انقضائها ان كان بعد تارة اخرى فتكلا تحالف ما ذكره
منها او خلاف المبدأ مرتبا فان اراد ما كان بالشبه علة لما يكون ذلك المفارق بمنزلة على تعالى وذلك التشخص هو القيوم الواحد الا
ويوافق التسلسل اليها لا نظير من قوله تم السموات مطويات بيمينه ثم لا يخفى جواز ان يكون المراد من المثال الواقع عنه بقول ان الحجاب
لهذا المنشأ لا هيهنا ثم من الحجاب ان يعد الهيولى والصورة منشأ الامر وجواز ان العالم علته كالصورة والمادة في مكان التلازم
بعضها البعض والحاصل ان الحوادث متلازمة الوجود متعلقة الهيئة من حيث كونها تابعة الاستعدادات لما كان وانها
كنفس متهيئة الحركات الافلاك بل في العالم علته الا كنفس واحد على ان يكون العقول من المفارقات بمنزلة قواها العقلية
لما سواها بمنزلة اعمال الابدان بالنسبة الى ساط متدرجا على تفاوت مراتبه فقد بان الانوار من المفارقات الملكوتية
اللاهوتية نظرا الى هذا النظام بمنزلة الروح والانفس الجزئية الفلكية المحركة للاجرام الاثيرية بمنزلة النفوس والمادية للاجسام العنصرية
بمنزلة الجسد والما النفس الناطقة الانسانية بمنزلة نظيره ارتفع ما سواها من النفوس الروحية الزائلة بمنزلة تعلقه ولهذا يكون انموذج
ما في جميع العوالم المجرد عنه بالكتابة في قولهم كتاب الحكمة الاسم ثم حصلت من ايدي حكيم خبير ثم ان المعلم الاول اشار في كتابه
اثولوجيا الى كون العالم بمنزلة شخص واحد بقوله ان العالم مركب من اشياء تتعلق بعضها ببعض فيكون العالم كالشيء الواحد الذي لا
فيه ويكون الاول في العالم علة مثم هو وذلك ان كل جزء منه مضاف الى الكل فالاثر له كالكل وذلك انك لا تخرج اجزاء العالم
بعضها من بعض لكنك تتوهمها كلها كانها شيء واحد ثم يكن اسرها يقبل الاخر فاذا توهمت العالم اجزاء على هذه الصفة كنت قد
توهما معقولا فيكون اذا عرفت بالعالم عرفت ابعض ما هو منه فان كل هذا العالم على ما وصفنا فحرى ان يكون العالم الاعلى على
الصفة انتهى وهو ما هنا ما ذكره بقوله ان العالم حيوان واحد تارة واشخاص نوع من اخرى كما يظهر من قولهم فيعلم ما يلج في الارض
وما يخرج منها وما ينزل من السماء وما يعرج فيها ومن هنا لك نجد من ان العالم مبدأ واحدا وقع بين اجزاءه ارتباطا لا يختص

وتعلقات معلومة يشهد الحد العقلي والحرية النظرية لمن بالذوق وصح مقال بان لمبدأ والا لما كان بين اجزائه انتظام وائتلاف وقد تعلق بمن قال انما الارتباط بعض الموجودات ببعض على الوصف والنظام الحكمي لدلالة الحكمة على ان مبدعها واحد
محض فما لها في ارتباطها الذي ترتيبه الشبيه بحال القوى المخصوصة من الفيضان ويسكن في كتب البراهين هذا الكلام وهو مدل على
ما قلنا وفي اتحاد اعضاء الحيوان لما فيها من الدقائق والمنافع والارتباط والامتزاج غير صادر من الطبيعة وانما هو صادر عن
علم واراده والابعد ان يكون ما وقع من الشيخ في الاشارات في مبحث التلازم بين الصورة والمادة بقوله وههنا سر اشارة اليه كما
اوضحناه في كتاب الحل الاشارات على الاشارات فقد دار بين ههنا السر الا كثير من ان يكون مسطورا في هذا الشرح لان يكون من احوال
الاجسام المتحركة باقي بعدها باعتبار من احوال الموجود المطلق باعتبار وذلك بحث من المبدأ بالنسبة الى الوحدة والعلم والقدرة والارادة
كون نسق النظام العام الحاصل من المركز الى المحيط بما هو متغير خارج من القوة الى الفعل فيكون لذلك كونه مفارقا من العوارض المزيدة ومن
عليها بعد الطبيعة ومن طبيعة الحال في الاشارات سبق النظام الموجود من حيث انه الدال على الاجسام من تلك الجهة فانه يكون اعم من الطبيعة
وقد بعد ما في شرح هذا المقام والله ولي الفضل والانعام قال لو لم يكن ذلك الشيء اقول اي الجوهر المفارق الواهب الصور باذنه قال
وصورة شيء الشيء اقول اي صفة ذلك الواحد بالهيولى قال بل واحد بمعنى عام اقول يعني ان العلة المادية لتلك الهوية الشخصية
المفارق مع صورة ما بالصورة كانت لم تكن العلة واحدة بالخصوص بان ذلك المفارق مع اي صورة كانت بنفسه انما كان مع صورة اخرى لو
كانت مع ذلك واحد بالشخص لكانت الهوية الشخصية متكثرة بالعدد قال ان يكون الواحد المعنى العام المستحفظ اقول يعني ان يكون على
بان صفة المفعول او الفاعل فرجع مفاد ذلك الى ان الواحد الشخصي اذا انضم اليه امور مشتركة في امر كلي مستحفظ وحدته بوجود واحد
من تلك الامور او مستحفظ وحدته بواحد منها او لا يتنوع ذلك الانضمام في تخصيص العلة الموجبة ولا في تخصيصه بالنوع منها من المادة
والا لم يمكن تكثر تلك الامور بعد العلة لان خصوصية كل منها لا تفيد غيره قال فيكون ذلك الشيء الى قوله ما بها اقول من قبل انما
الصادر المعلول واما الفاعل في ذلك فهو العائد الى المفارق يعني تم ايجاب ذلك الشيء الذي هو المفارق عن المادة بالنظر من حيث
النظر على جواز ان يكون موجبها الا لصورة من مراتب القوى باسرها وهو الله تعالى واما اعداد من المفارقات الى الشرور والآلام
قال اللواحق اقول اي صورة لاحقة وقوله بعضها فيها يستبقيها الى عقب الصورة في المادة فيستبقي تلك المادة قال من جهة اقول اي من
حيث طبيعتها الكلية وقوله من الشيء على انه المفعول وقوله المتبقية متعلق بقوله المتبقية ثم المجرور في قوله لها عائد الى الوسائط قال
من الاوائل اقول اشارة الى عللها ومبادئها قال فذلك اظهر لها اقول اي القوام الظاهر في تلك الوسائط قال ولما الصورة التي المفارقة
اقول هذا البيان جار في الصور المفارقة قال ما يشكل اقول اي المادة قال قابلة اقول على الاعراض والجزء ويعود الى الشيء
اي قابل ذلك الشيء قال كالطبيعة المركبة اقول لان الامر الذي يعرض منه شيء يكون كطبيعة نارية مثلا تقتضي حركة ما هو مادة بالقياس
اليها كالجسم المطلق نظرا الى فوق فتكون تلك الصورة الاولى ويعود الجهة من الارض فعقلها ما ان يكون تلك الصورة علة المادة والعكس
وساق الكلام الى المادة بانها جهة القوة والفعل جعل من تركيبهما من المادة والصورة وهكذا حتى ينتهي الى كون المادة معلولة للصورة
قال لا تجوهر الصورة هو الفعل اقول هي التي يوصف بها الجسم بالفعل الا من غير امر من استعداد وفعل والاستعداد المادة والفعل
الصورة قال ولما طبيعتها القوة فان فعلها المادة اقول اي على ما فرض او لامر ان تحصل الصورة بالمادة فتكون الصورة طبيعتها بالقوة
ولما كانت قائمة بالمادة قال فان فعلها المادة قال بل بالعلة المفيدة اياها اقول ذلك لان ذلك الشيء اي المفارق الذي هو العقل الفعال
علة الهيولى والصورة معا اما الاولى فبواسطة الثانية واما الثانية فبنفسها قال والعلة لا تتقوم بالمعلول اقول ذلك لان القوم

الشيء متقدم بالذات على ذلك الشيء فلو كان ذلك الشيء متقوما به وهو متقوم به لزم الدور قال ولا شيء اقول وفي بعض النسخ ولا شيء
ولعل المنسب على ان يكون مدخول قوله وقربنا ولما ذلك الزوم الدور قال فكان بالصورة شيء من الفعل اقول من التقويم اي القيام بالعقل
بعض الاقوام قال وهو مبائن اقول كالآلة تعمل الى السواد قال مثل الجوهر الاعراض اقول لان محلها مادتها اخصص اياها
قال مثل الجوهر للاعراض التي تخصص اقول اي الاعراض القائمة بالجوهر الجسماني العنصري كما اشار بقوله او يلزمه الى الاعراض من العناصر
والاشكال للاجرام الفلكية قال والاوضاع اقول عطف على قوله للاعراض الى الزاويات معلولة الجوهر كالعناصر الاربعة
لانها كيفية متوسطة متشابهة حاصلة من تفاعل العناصر الاربعة بعضها في بعض قال انما اختصت بالعلة اقول يعني انما اختصت
المادة بتلك الصورة المعينة لا بما ينافيها العلة لحل المادة من العلة وهنا هو العلة القابلة وذلك على انه لا يقبل صورة من المفارق الا مع الصورة
وذلك كهيولى الافلاك فهذا لا يقبل الكون والفساد وذلك بخلاف ما عليه مادة العناصر لانها لا تتركها صورة بعينها الى صورة بعد
صورة والحاصل ان ذلك الشيء المفارق يفيد الصورة على المادة كما هي مستعدة لها فاذا كانت لا بد ان يكون ذلك معلولا لان نسبة الفاعل
الى افراد الصورة على السواء فاختصاص المادة بصورة معينة انما يكون من قبل المادة ولعل التكثير الواقع كما مر في قول العلة اشارة
ولما قيل من ان المراد منها المفارق فهو مردود قال فصل في الاشارة الى ما ينبغي ان يبحث عنه من حال المقولات التسع في
عرضيتها اقول لا يخفى ان قوله في عرضيتها على ما في بعض النسخ هذا الكتاب اشارة الى ان المقولات التسع اعراض لكن البحث
في هذه الصناعة اي الفلسفة الاولى من حيث عرضيتها الكون ما هو من اقسام الموجود المطلق حيث انه ينقسم الى الجوهر والعرض ومن
ههنا ظهر ان البحث عن الجوهر من حيث انه قسم من الموجود وبالجملة انما البحث عن كل منها انما يكون بما هو موجود قال فقول قد
بينا ماهية الجوهر اقول اي في فن طبيعيات من هذا الكتاب ولما انها مقولة على المفارق وعلى الجسم كما قال وبينا انها مقولة على العقل
الخ وكما قرر في الفصل الاول من المقالة الثانية ثم ان المراد من المفارق لو كان هو العقل الجوهر المجرد من المادة مطلقا فقوله الذي ذلك
العقل واما الجوهر المفارق من المادة في الذات دون الفعل فقد مضى في مبحث النفس وما وقع في الشرح بقوله لها المفارق
ثبتا بالقوى القريبة اشارة الى العقل دون النفس كما في الفصل السابق على هذا الفصل والحاصل ان ماهية الجوهر مقولة على المفارق
او المجرد عن المادة كالعقل والنفس والجسم والمادة والصورة وقوله وعلى ذلك الخ معتبر لتوضيح ذلك الى ما ذكره في كتاب النفس حيث
بين المفارق الذي هو العقل بالقوة وقوله مفارق وغير جسم اي غير جسماني قد تبين قال فنقول اما المقولات فقد عرفت ماهياتها في
اقسام المنطق اقول حتى انه لا يخفى ماهية الجوهر وحقيقته ههنا الا انه يرجع الى الالفاظ ومع ذلك ان صاحب حكمة الاشراق قد
نقل من ذلك كلاما حتى اشتبه عليه حقيقته بحيث تحيرنا في ما ذكره الشيخ في حقيقته اولا انه متوجه اليه ما يرد على ما سلكه الفاضل
الاشراقي انا نعقل المركبات في الطبيعيات من هذا الكتاب ونقول اولا نعني بالجوهر الشيء الذي حقيقته ذاته موجود لا في موضوع ان يكون
في موضوع اي حقيقته ذاته لا توجد في شيء اخر منه ويكون مع ذلك بحيث لا يمكن مفارقته اياه فهو قائم بنفسه وان
العرض هو الامر الذي لا يوجد من ان يكون في شيء من الاشياء بهذه الصفة حتى ان ماهيته لا تحصل موجودة الا ان يكون لها شيء يكون هو
ذلك الشيء بهذه الصفة ثم قال ونقول من ليس له الوضع ان الشيء اذا حصل الشيء هو بحيث لم يعلم ان يكون بشرط ان في موضوع اي
انه موضوع او لا يكون فان كان فهو عرض وان لم يكن فهو جوهر فكان هذا المذهب صحيحا الا انا لسنا نقول هكذا بل نعني الجوهر الذي اذا
وجد في نفسه غير مفتقر الى الموضوع اي وهذا الذي هو مفاد كان في شيء او في غيره فهو جوهر وان كان في نفسه مفتقرا الى الموضوع يكون
اي شيء كان هذا الموضوع كان هذا العرض هذا فهو عرض ثم قال والحاصل من جميع ما ثبت على ان شيئا واحدا يكون جوهرا وعرضا فقد تحقق

الانصاف انه وهذا صريح في ان الوجود لا في الموضوع ليس حقيقة الجوهر ولا حقيقة [illegible] انه موصوف به ويؤيد ما وقع منه

المقالة الثالثة في فصل الجواهر الاول والثاني والثالث في ذلك الفن من هذا الكتاب بقوله واما حديث الوجود الماخوذ في رسم الجوهر

[illegible] على بعضها قبل بعض فهو شك [illegible] ان نحل فنقول ان قولنا ان الجوهر الموجود لا في موضوع ليس نعني بالموجود

[illegible] الموجود من حيث هو موجود [illegible] قريب ولو كان ذلك لاستحال ان نجعل الكليات جواهر وذلك انها لا وجود لها

في الاعيان البتة والموجود في النفس كوجود شيء في موضوع ولو عني بالموجود ذلك وهو الموجود في الاعيان لكان الامر [illegible] على

ما يفهمون [illegible] وكان بعضها قبل بعض بل نعني بالوجود لا في موضوع المعنى والماهية التي لها في الاعيان اذا وجدت ان يكون وجودها

لا في موضوع مثل [illegible] الضاحك اي من شانه عند التعجب ان يضحك واذا ثبت [illegible] الفرق بين الامرين [illegible] معنى الجوهر

[illegible] الكليات جواهر [illegible] من العالم [illegible]

[illegible] من الجواهر [illegible] في وجوده [illegible] اذا كانت موجودة لا في موضوع ولعل ان هذا المعنى هو المقول الاول

حقيقة [illegible] ان يكون موجودا في الاعيان بالفعل لا في موضوع بل [illegible] الوجود [illegible] في الاعيان

لا في موضوع ليس [illegible] من الجواهر [illegible] الوجود الذي هو [illegible]

[illegible] الفرق بين حقيقة الجوهر ورسمه وان كان [illegible] بقوله لاستحال ان يجعل الكليات جواهر [illegible]

الطبيعي في الخارج [illegible] وجوده [illegible] مع تقييده بالكلي المنطقي

وهو قريب من الكلي العقلي [illegible] الكلي الطبيعي [illegible] الكلي المنطقي [illegible] الوصف بالفعل [illegible]

[illegible] الكلي العقلي [illegible] مع الكلي المنطقي [illegible]

[illegible] على الكثيرين المختلفين [illegible]

هو الكلي العقلي ومن الظاهر ان [illegible] الثالث [illegible] الاعتبار الثاني يكون [illegible]

[illegible] من حيث هو [illegible] في العقل [illegible] في النفس [illegible] من حيث [illegible]

[illegible] في النفس وهو [illegible] موجود في الخارج واذا تقرر هذا [illegible]

بينه وبين ما قاله صاحب حكمة الاشراق [illegible] ان الجوهر [illegible] في الاعيان [illegible]

هو [illegible] ان الجوهر [illegible] الماهية التي [illegible] من المحل [illegible] بان الجواهر هو

الموجود لا في موضوع [illegible] الموضوع [illegible] الذات [illegible] ان الجوهرية [illegible]

[illegible] لا في موضوع فيكون [illegible] بالجوهر [illegible]

[illegible] ولا [illegible] عليه [illegible] ذلك [illegible] ما ذكره

بقوله [illegible] الفرق بينهما [illegible] الشيخ [illegible] الفرق بين [illegible]

ان [illegible] معنى الجوهر [illegible] هذا الحكيم الاشراقي [illegible]

في كتاب الشيخ من المطولات والمختصرات سيما كتاب الاشارات [illegible] ان معنى الموجود لا في الموضوع [illegible] الاول

[illegible] الجنس [illegible] معنى جنس الجوهر [illegible] الموجود لا في موضوع الذي هو كالرسم للجوهر ليس يعني به الموجود

الا في موضوع حتى يكون من [illegible] جوهر [illegible] موجود بالفعل [illegible] الموجود بمعنى ما [illegible]

علي الجوهر [illegible]

على الجوهر [illegible] في الجوهر [illegible] لا في موضوع وهذا

[illegible] الفعل [illegible] بالفعل [illegible] جنسه

من معنى [illegible] الوجود [illegible] الحكم بل الوجود

[illegible] من الشيخ الاشراقي هو الشيخ ابو علي [illegible]

كلام [illegible] المشائين [illegible] كتاب الشفاء [illegible] العبارة واما

هذا الكتاب [illegible] المشائين [illegible] من الشيخ بقوله واذا ثبت [illegible] الفرق بين [illegible]

في [illegible] معنى الجوهر [illegible] بحقيقة الجوهر [illegible]

هذا الحكيم الاشراقي في امر الجوهر بقوله ان الجوهر عندنا ليس الا كمال الماهية التي [illegible] ومن الظاهر [illegible]

حقيقة الجوهر [illegible] الاصطلاح [illegible] والحاصل ان ما هو [illegible]

[illegible] الموجود من حيث هو موجود [illegible] الشيخ [illegible] ان ما ذكره هنا

الكامل الاشراقي بقوله ثم اذا كانت [illegible] في الجسم [illegible] لا في موضوع الى قوله [illegible]

[illegible] الاجناس والانواع حقيقة [illegible]

[illegible] الجسم الى الاجسام ونسبة الحيوان الى الفرس والانسان [illegible] يكون الجسم جسما [illegible]

[illegible] والحيوان حيوانية [illegible] الانسان انسانية اخرى [illegible] الجوهر [illegible]

الجوهر [illegible] الحيوان في الانسان [illegible] الحيوانية [illegible] حيوانية اخرى [illegible]

الحيوانية [illegible] في الجوهر والجوهرية [illegible] الحقيقة [illegible]

[illegible] الجوهرية الجوهر اي حقيقة الجوهرية وهذا [illegible]

[illegible] الانسان [illegible] الرسوم واللوازم [illegible] التسلسل وهذه المفهومات العرضية [illegible] الانسان

[illegible] الانسان [illegible] الجوهر [illegible] هذا [illegible] الحكيم [illegible]

في التجريد [illegible] ذلك الكامل الاشراقي [illegible] ذلك [illegible] الجواهر [illegible]

الجوهرية [illegible] المعقولات [illegible] والمعقول [illegible]

[illegible] ان الجوهر [illegible] الحق [illegible] حقيقة [illegible]

[illegible] من الشيخ في هذا الكتاب وفي غيره من الحكمة والاشارات من التصريحات والتنبيهات ومن

[illegible] البيان [illegible] الباطل من الحق الصحيح [illegible]

[illegible] من الشيخ [illegible] على كتاب المطالع [illegible] هذا الحكم [illegible]

[illegible] الجوهر والعرض من اقسام [illegible] الوجود في الخارج [illegible] جوهرا ولا عرضا

الا [illegible] من مقولة الكيف [illegible] الامور الذهنية بالامور العينية [illegible]

[illegible] لا وجود له في الخارج [illegible] الكم المتصل والمنفصل [illegible] العرض [illegible]

الخارج [illegible] وصرح الشيخ في التعليقات بان الوجود [illegible] ان وجود [illegible]

وجود الهيئة وجود سائر الاعراض لموضوعاتها وجود تلك الاعراض وعلى طريقة القدما يشكل من لم يتم من الكيف ويحصل ان يكون العلم
بكل مقولة من تلك المقولة ثم قال وقد حقق الشيخ في الهيات كتاب الشفا ان العلم بالجوهر كيف يكون عرضا فان الجوهر انه جوهر بان
ماهيته محفوظة سوا نسبت الى ادراك العقل او نسبت الى الوجود الخارجي واجاب بان الجوهر ماهية اذا وجدت في الخارج لم يحتاج
الى الموضوع وانما في ذلك الاحتياج الى الموضوع في الوجود الخارجي ولا منافاة بين كون الشي جوهرا في ذاته وعرضا بحسب وجوده
في الذهن ثم المجوز ان يكون شي جوهرا وعرضا بالنظر الى وجود واحد حتى يكون شي واحد لا يحتاج الى الموضوع بحسب الوجود
الخارجي مثلا وموضوعه بغير محتاج اليه في ذلك الوجود ثم قال اقول الاشكال في تجرد كون العلم بالجوهر عرضا لكن يبقى الاشكال
بان يجب ان يكون العلم بكل مقولة من تلك المقولة كما ذكرنا فلا يندفع ذلك بما ذكره الشيخ كما لا يخفى وحيث ان ذلك ان العرض ليس
ذاتيا فلا شبهة في كون الشي جوهرا بالعرض وعرضا باعتبار واما الاجناس العالية فهي ذاتية لانواعها ولا يمكن تبدل الذاتيات
بحسب انحاء الوجود فلا يمكن الموجود تلك الهيئة وذلك ظاهر على من له فطرة سليمة انتهى والحق انه يرد عليه ما ذكرنا من انا
هو الغفلة عما الوقت اطلاق ذلك حيث العلم المفعول انما اولا فلا ما وقع عن قول ان المتاخرين يجعلون الجوهر والعرض
من اقسام مطلق الموجود فلا يمكن وجوده في الخارج لا يكون عرضا عندهم لا يخفى ما فيه ضرورة ان رئيس المتاخرين هو الشيخ والمعلم
الثاني لجماعة المشائين ابعض من المتاخرين ابو نصر الفارابي كما نبه على الاول نصير الحكما في خطبة شرحه على الاشارات حيث قال
صاحبها المعقول كان من المتاخرين فائزا بالحدس الصائب والنظر الثاقب وعلى الثاني الشيخ الرئيس في غير موضع من
كتاب المباحثات قال فاضل المتاخرين اشارة الى ابو نصر والجليل ان المعلم الثاني الذي سماه الشيخ بالفاضل المتاخرين و
الشيخ الرئيس الذي سماه نصير الحكما والمحققين من بعض المتاخرين ذهبا الى انه ليس بانا الجوهرية والعرضية هو الوجود الخارجي
والذهني بل الجامع عوارض حقيقتها كما شهد به امران احدهما ما ذكرنا سابقا وثانيهما ما نص عليه في التعليقات وبهذا اللفظ
ايضا بقول فالانسان اما جوهر لانه انسان لا لانه موجود في الاعيان فعوارض الوجود واذا كان جوهر الانسان فالجوهر
من اللواحق اعني التشخص والجوهر وايضا مثل الحصول في الاعيان والصورة في الذهن فهي امور تلحق جوهرها اوليس الجوهر
لوازم واعراض لا تبطل معها جوهريته فتبطل ذاته فتكون قد تحققت غير الجوهر وان الجوهر قد بطلت ذاته فاذن الاشخاص
في الاعيان جواهر والمعقول الكلي ايضا جوهر يصح عليه انه ماهية حقها في الوجود في الاعيان ان لا تكون في الموضوع ليس لانه
معقول الجوهر فان معقول الجوهر يا شك في انه امر بعينه انه عرض وعرض ان كونه على امر عرض لهيئة وهو العرض واما ماهيته
الجوهر وان ذلك للجوهر ماهيته جوهر ايضا انتهى وهو صريح في ان الجوهر في الذهن جوهر وان عرض له وان ما نقله هنا الفاضل
عنه بقوله فلا منافاة بين كون الشي جوهرا في ذاته وعرضا بحسب وجوده في الذهن يمكن حمله عليه وان توقف فيه بوجه ما فيقول
انه محول على الهام لبا الاذهان في اول النظر مع قطع النظر عما يقتضيه البرهان كما هو عادته في هذا الكتاب من المسامحة
لشركائه في هذه الصناعة تارة والاشارة الى دقيق التحقيق تارة اخرى ولهذا قال في اول كتاب الشفا واما هذا الكتاب فاكثر
بسطا واشد مع الشركا من المشائين مساعدة ثم قال ومن اراد الحق على طريق فيه ترضية ما الى الشركا وبسط كثير وتلويح الى ما لو
فطن به استغنى عن الكتاب الاخر فعليه بهذا الكتاب انتهى ثم لا يخفى ما لاح عنه آنفا وسابقا نبو له
الظن من نسج هذا ثم ثبت على ان شيئا واحدا يكون جوهرا وعرضا فهذا طلع الانصاف والقول بان الصورة العقلية لما كانت
قائمة بالذهن قيام الاعراض بالموضوعات فلزم ان يكون عرضا مرفوعا بانه من قبيل قيام الصور الشخصية الجوهرية بالمادة

ظاهر الجر من ذلك لا احتياجها اليها بالهيولي الشخصية مع استغنائها عنها بالنامي من الطبيعة المرسلة والمعتبر في العرض افتقاره الى
طبيعة الموضوع بعينه ولكن يبقى الاشكال في كون المعتبر في جوهر الحال ان يكون مقوما للمحل بان يلزم من انتفاء الصورة الحالة الجوهرية
تقوم بالقوى النباتية وانتفاء الهيولى لا انما من صورة اخرى انتفاء عين النفس والظاهر هذا فلا يصح ان يكون جوهرا والجواب
عند الفرق بين الحال في الشي من الصورة الخارجية وبين الحال فيه من الصورة العقلية فالمحل من انها كون الحال متقوما بالمحل او
كونها حالا على الموضوع لكن ذلك من لوازم وجودها الخارجي كالاحراق نظرا الى النار ولعل ذلك البناء العظيم الذي هم فيه مختلفون
ما نقح صاحب هذا الفاضل الرازي المشهور بالمحقق الدواني حيث قال ان جوا كون العلم عنده من مقولة المعلوم مع كونه عرضا في الذهن
ليست اقول كونه كيفا لما يلزم من ذلك انقلاب حقيقته المعروض الى العرض لما افترضنا المعترض على الشيخ انه لا يتم دفع هذا الاشكال
فقد تبين ذلك من سوء الحال على ما انظر من كون الحقيقة عرضا ثابتا في الحقيقة سابقا من ان المتاخرين يجعلون العرض من اقسام مطلق
الوجود في الخارج فاجيب بما ذكر مقولة ومثله ان ذلك ان العرض ليس ذاتيا لما تحته فلا شبهة في كون الشي جوهرا بذاته وعرضا
بما بيناه من ان العرض على التقدير كونه مقوله ليس يرجع صدقه على الجوهر صدقا عرضيا بل يرجع صدق الكيف والفعل والانفعال
بالحقيقة فقالت والى الاشارة حسبنا انه في التعليقات وليس هذا الكتاب يعقوله والامور التي لها الى الكيف نسبة ما لا تتحد
الامور جواهر وكيفيات من لها نسبة الى الكيفيات فيكون الجواهر والكيفيات بعد الان في مقولة نحو مقولتها بحسب ما يحصل
لها فيكون دخولها في تلك المقولة العرض بما دخل في مقولة فليست المقولة منها انه لا موضوع من المقولة واما المقولات
هذا الموضع على انها اجناس وانما بحث عن دخول الاشياء على انها انواع لها واما على سبيل غير ذلك فلا يمنع ان يدخل بعض انواع
مقولة في مقولة اخرى ويقول لغيرها يمتنع ان يدخل ولا ان يكون هؤلاء المخالفين بان الشي يدخل في مقولات شتى يطلبون واسطة وذلك
لان كل شي يهيئة وذاته واحدة وان كان له عوارض شتى ويستحيل ان يكون الهيئة الا ذات الواحدة من حيث هي تلك الذات والهيئة
تدخل في مقولتها وفي مقولة اخرى ليست هي الا ان المعقولات في ذاتها انما هو جواهر امتنع ان يتقوم بانها ليست بجوهر وان دخلت
مقولتها اياه ودخلت في اخرى بالعرض فلم يدخل في الاخرى دخول النوع في الجنس لان الامر الذي بالعرض لا يتقوم به جوهر
الشي وما لا يتقوم به جوهر الشي وما لا يتقوم به جوهرها التي لا يكون جنسا له وما لا يكون جنسا الشي لا يكون مقولة بينما ونقول ان ذلك
ان المقولات متباينة وانه لا يصح ان يحمل مقولتين معا على شي ولا يدخل تحت الجنس حتى يكون الشي الواحد داخلا من جهتين تحت
وان كان يدخل الشي في مقولة بذاته وفي الاخرى على سبيل العرض فقد عرفنا فيما سلف عن هذا ثم ان بهذا الحد لا يمنع العقل مطابقته
امور تدخل في مقولات اخرى اخرى وانا نبه هذا انه يقول انه يجوز ان يدخل العلم تحت مقولات شتى من الكيف والاضافة والفعل والانفعال
مع كونه من مقولة المعلوم بالذات وبالجملة لا يمكن الا بان يدخل العلم تحت المقولات شتى من الكيف والاضافة حقيقة وبالذات
الموجود الواحد تحت كثير من العرضيات والذوات المتكثرة تحت الوجود بالذات ولما كان ذلك يجب الاشارة الى القبول
الوجود بالذات ضرورة انه لا يلزم من حمل كونها ذاتا منها ان يصدق عليه من قبيل العرض والمجاز من قبيل وضع ما بالعرض مكان ما بالذات
العجوز صادقها عليه حقيقة كصدق الموجود على الممكنات ثم انه اذا اشتهر في اتصاف شي بشي ذلك الاتصاف تقويم جوهر ذاته
وانه واحد يصح حقيقة فيه لما كان صدق هذه المقولات المتباينة على ذات واحدة بالذات ولا اشكال مع وحدة المتحد الحقائق
متغايرة الهيئات فقد دار اعدا ما عباد ان ترى بحسب الاحوال الى اعيان الوجود اتصاف شي بشي لا بالمجاز والمجاز الا ان ذلك
بالذات وبما على الشيخ من كون العلم تحت هذه المقولات مع مشاركة الذات الشي المعلوم بالذات فذهبوا يبنى على هذا وليا تباين

هذا م

فنقول ذهبوا من هذا الجواب بعض الاماجد الى ان يحكم بعضهم اياه من مقولة الكيف بطريق المسامحة وتشبيه الامور الذهنية بالامور العينية لما
مشاركها في العرض هو الوجود الخارجي فالصحيح ان يكون الموجود الذهني من الكيف ذهنيا من جملة تلك القوانين العقلية ومن هنا تكلم
بانه من قبيل تشبيه الامور الذهنية بالامور العينية فعلى مسلكه لا نقض في انحصار العرض في تسع مقولات بخروجه لكونه موجودا
في الذهن والمعتبر فيه هو الوجود الخارجي وعلى تقدير كون المعتبر فيه مطلق الوجود فلم يندفع عنه ذلك الا ان يقال ان حصر العرض
في تسع مقولات استقرائي لا قطعي وقد علمت انما فسره المحقق من دون الحاجة الى المرام ذلك الجواب اوجه الجواب
لما فيها اوردوا الايراد عليها ابوجه ما الى الجواب ثم لعلك انتهى ما فيه ما يرد على الخط الاول ما ذكره الشيخ ابو نصر الفارابي
في كتابه الموسوم بالجمع بين الرايين ان الشخص الواحد كثيرا ما يكون داخلا تحت الجوهر من حيث هو انسان وتحت الكم من
حيث هو ذو مقدار وتحت الكيف من حيث هو ابيض او فاضل او غير ذلك وفي المضاف من حيث هو اب او ابن وفي الوضع من حيث هو جالس
او متكئ وكذا سائر ما يشبهه انتهى والا يخفى ان ما ذكره هؤلاء المحققين منهم يجعلون الوحدة والعدد امرا اعتباريا لا وجود له في الخارج
ومع ذلك يجعلون الكم الى المتصل والمنفصل الى آخر الا يستعمل في محل تحقيق ماهية العدد وغيرها بما لا يوجد ... من هذا الفن الذي
عن بعد ... لعلنا بالفتى ... الايراد عليها اوردها الفاضل ... من السؤال والجواب حيث قال فان قيل كيف
يصح جعل العلم مطلقا من مقولة الكيف وقد تقدم ان الحاصل في العقل هو ماهية المعلوم وماهية المعلوم قد يكون جوهرا فلا يكون العلم
عرضا او كيفا هو جوهر وقلنا الجوهرية والعرضية انما هي باعتبار الوجود العيني لا باعتبار الوجود الذهني والظل فلا يمتنع ان يكون
الحاصل في العقل جوهرا باعتبار ان ماهيته اذا وجدت في الخارج كانت لا في موضوع وعرضا باعتبار انه حال في شيء وصورة له الى ما في
الوجود الاصيل يكون قائما بالنفس فيكون عرضا ثم قال فان قيل الا يجوز ان يكون حصوله في العقل حصولا عينيا او ذهنيا فان كان
عينيا يكون عرضا لكونه في الوجود العيني قائما بالموضوع مع انه قد يكون في وجوده الاصيل لا في موضوع فيكون جوهرا وعرضا في
الوجود العيني وهو ممتنع وان كان حصولا ذهنيا فلا يكون كيفا لان العرض يكون في الوجود العيني قائما بالغير ... في القيود التي تميزه
عن سائر الاعراض ثم قال ذلك الكلام في توضيح هذا الاشكال انتهى ولا يخفى ان الاقوى لهذا الاشكال على الوجه الوجيه بل ما ذكره
اوهن من بيت العنكبوت وقد ... ما قالهم السؤال والجواب لا خفاء على المحصل الصواب عن ان يكون الحاصل في العاقل
ماهية المعلوم لا ينافي ان يكون تحت مقولة الكيف وغيره فحيث الاحتياج الى الجواب والجواب وضعفه ... بما هو ان سلم
والعرضية ليس هو الوجود العيني الا اعتقد صدره المتقدمين يقول وجهها انظر اما في القول الاول فما اعتقدنا من جواز ان يكون
شيء واحد بحسب الوجود الخارجي ماهية وبحسب الوجود الذهني ماهية اخرى فلا يلزم من كون الهيئة الخارجية لشيء واحد جوهرا ان
تكون الهيئة المعقولة منه كذلك واما في القول الثاني فلا انا اعتقدنا ان حصول العلم في العقل حصول ذهني وهو عرض ان كيف ومع
ذلك قيام الكيف بالنفس في الوجود العيني فان المحققين عرفوا العرض بالموجود في الموضوع وقسموه الى اقسام التسعة ولم يشترطوا
ان يكون في الوجود العيني كذلك ولذلك ذهبوا الا ان كثيرا من الاعراض لا وجود لها في الاعيان بخلاف الجوهر فانهم اعتبروا فيه الوجود
العيني وعرفوه بماهية اذا وجدت في الخارج كانت لا في موضوع وكان بعض الناس لما رام تعريف الجواهر بما ذكر حسبان العرض عندهم
ماهية اذا وجدت في الخارج كانت في موضوع فتوهم انهم ذهبوا الى ان العرضية كالجوهرية بحسب الوجود العيني وليس كذلك انتهى وانما
اخرنا بذلك لما اورد عليه بعض الاجلة بقوله اقول فيه بحث اذ في ما يلزم على ان يكون الشيء الواحد داخلا تحت مقولتين وكلامه خال
عن التحصيل لانه اذا اختلف الهيئتان لا يبقى شيء واحد وكيف يتحقق الوحدة مع اختلاف الهيئتين هذا قولنا ان الوجود في الخارج حاصل

الموجود في الذهن بحسب الهيئة فلا يكون تلك الهيئة موجودة في الذهن وبرهان الوجود الذهني على تقدير تمامه انما يدل على وجود تلك
الهيئة في الذهن لا على وجود هيئة مغايرة لها كما لا يخفى على المحصل ... الاثبات قوله قال الفاضل المحاكي في حواشيه على شرح
ذلك الاشكال الثالث ان تقسيم العلم الى التصور والتصديق باطل لاجتماعهما في الخاص والعام لمن يرى ان التصور اذا تعلق بما تعلق
التصديق اتحد التصديق مع التصور ولا شك ان التصور قد يوجد بدون التصديق كما اذا تعلق بغير ما يتعلق به التصديق فيكون التصور
اعم من التصديق فيجب ان يتحقق وهو جواب ما ذكر هذا الاشكال لا تقرير انه اذا تعلق التصور بما تعلق به التصديق كان التصور
متعلقا بتصور ... ولما كان التصديق يجوز تعلقه الذي هو العلوم التصديقي ... التصور والتصديق يحتويان ذاتا العرض يتعلق
التصور بما يتعلق به التصديق وان نظم ما ... من سيد ... المحقق الصريح فاعلم انه مع هذا الاشكال مع قطع النظر عما يجب عنه
يكون العلم التصديقي بالنسبة عين ماهية تلك النسبة ... من ذلك الاشكال بان الوجود الذهني يجوز
ان يوجد ماهية وصفة الوجود الخارجي من ترتب الاثار والاحكام وتتصف النفس به وليس حصولها بنفسه ذاتها ما لا يكون كذلك
وتكون الا انها حصول نفس المسائل المتعلقة في الذهن بنفسه وحصولها بعنوان الا ان الثاني غير الحصول الاول ... الا
والانصاف بخلاف الثاني ثم قال اذا عرفت هذا فاعلم ان التغاير الذاتي بين التصور والتصديق باعتبار الحصول الاول من الوجود الذهني
لا يتحقق الا فيما لا يكون معه قائما بوجه بخلاف الثاني ... ذلك ثم قال كما اذا كان الاذعان متعلق التصور فانه حصول
تصوري لا بنفسه فالمعلوم والعلم متحدان بالذات متغايران بالاعتبار انتهى ولا يخفى انه لا ينافي ما ... الا على القائل باتحاد
العلم والمعلوم بالذات ومن الظاهر انه اذا تعلق التصور بالتصديق يكون التصديق ما في الذهن حقيقة متحدا مع التصور بنفسه
واتم لا يخفى انهما من صفات قائمة بالذات نفس النفس المتعلقة فيكونان موجودين فيها الا انه ... وبعبارة اخرى لما تقرر انا
منها الملكات ... القائم بموضوعاتها فيكونان موجودين بحسب الواقع فيها فتحقق الوجود الخارجي وذلك بخلاف
ما يطلب امر الزوجية فيها لكونها غير قائمة بها بل بالامر ... الاربعة والحاصل ان العوارض الهيئة كالزوجية للاربعة في الذهن
اعتبارين احدهما كونها فيه بنفسها الاثر وثانيهما كونها فيه الا اله وعلى التقديرين يكون حاصلة فيه حقيقة ولكن باعتبار كونها فانية
الا انه موجودة وجودا عينيا والوجود الخارجي بخلاف شيء مما في الذهن لعدم انتزاعه منه فان كان العلم بالصفة قائمة بها انفرد
هذا فتقول ان ما ذكره بقوله ان الوجود الذهني يجوز احدهما الحقيقة وصفة الوجود الخارجي ولكن ... كون الاول انما
يكون اذا اتصفت النفس به لا يخفى انه حيث ان الزوجية للاربعة في الذهن من القسم الاول مع عدم اتصاف الذهن بها الا
ان تتصف بالعلم بانه قد يدان ما في الذهن لو كان صفة قائمة به منتزعة عنه وصفة الوجود العيني سواء كان ذلك هو الذهن
او غيره كالاربعة نظرا الى الزوجية من شأنه النسبة ... بعض الاجلة من امر الزوجية في الذهن الا ان يحمل ما ذكره هذا الفاضل
بقوله وتتصف النفس به على ... من القيل ثم ان ... واعلم ان التغاير الذاتي انما يكون باعتبار الحصول الاول وما كان التصور
من الصفات النفسية التي هي وصفة الموجودات العينية بخلاف التصديق لحصوله في تصوره لا بنفسه فلا ... وجدوها
وليس المراد من المغايرة بالذات الا هذا اولا ... ان التحقيق ليس من الفرق ضرورة بين الفرق بين التصور والتصديق في كون
احدهما من صفات النفس بالذات دون الاخر لا يخفى انه كما هو الظاهر فلو جاز ذلك في التصور لجاز في التصديق ايضا لا نزاع
فيها ... وثبوت الزوجية للاربعة فيها ... الوجود الخارجي ولا وجود ما في الذهن لانها لا يكون موجودا ذهنيا
لا ... وان كان العلم بها على خلاف ... ذلك الايراد مع ان الحصول حقيقة غير ... الا ... عن العلم

ثم ان ذلك القايل بالعقل وتعاقل فرع على ما قاله بعض الجهلة فاندفع ما قال بعض الفضلاء من انه يلزم التدافع بين تحقيق اتحاد
العلم والمعلوم بالذات وبتغاير التصور والتصديق بالذات ولا ينافي دليل الوجود الذهني ايضا لان نفس التصديق المعنون بعنوان
التصور حصل في الذهن وهذا علم بالتصديق والعلم بالشيء بالوجه علم بالوجه حقيقة انتهى ولا يخفى ان كون العلم بالشيء بالوجه
علما حقيقة بذلك الوجه لا يجدي نفعا ضرورة انه كلام مع القايل بحصول التصديق فيه بحقيقته قوله ولا ينافي دليل الوجود
الذهني ايضا الحصول ايضا ضروري فان مرجعه الى لزوم كون المرتسم غير بالحقيقة دليل الوجود الذهني هو حقيقة شيء ما والا لزم
التسلسل انه لو لم يكن حقيقة لكان ذلك معلوما برسمه وينقل الكلام اليه بانه معلوم اما برسمه او بكنهه فانه ينتهي الى الاول الذي فالعلم
كونه معلوما برسمه لكنه يلزم انتهاؤه بالاخرة اليه والحاصل ان ليس لهذا المدعى مدخل فيما نحن بصدده من حصول التصديق
فيه بنفسه عند القايل به فتدبر فيه ولكن بقي هنا ان ايرادا اخر وهو ان الشيخ ذكر في التعليقات في هذا الكتاب في بحث تقدم
الكلام على مقولة الكيف انه لم وجود انها الوجود بها في المجردات الصرفة وبما مع انه اعتبر في الكيف كونه موجودا خارجا
ان علم تلك الانوار بامور لها فلم وجود هذه المقولة كتلك المقولة الاخرى فان قلت ان علومها بامور اما من الكيات والكيفيات
وغيرها هو عين ذواتها كما اشار اليه الشيخ في كتاب النفس بقوله فصل في مراتب افعال العقل وفي اعلى مراتبها واعلم ان ليس في
العقل المحض كثرة والترتيب صورة فصورة بل هو مبدأ لكل صورة تفيض منها على النفس وعلى هذا ينبغي ان يعتقد الحال في الملائكة
المحضة في عقلها الاشياء فان عقلها هو العقل الفعال الصور الخلاقة بها الا التي يكون الصور او في صورة النفس الى العالم الذي
هي في نفس فان صورتها هو التصور المرتب المفصل فلذلك ابن سينا من كل وجه فكل ادراك عقلي فانه نسبة الى صورة مفارقة
لمادة ولاعراضها المادية على القول المذكور في النفس ذلك بانها جوهر قابل منطبع به والعقل انه جوهر مبدأ على خلاف فانعكس
ذاته من مبدئية لها هو عقلية وباعتبار النفس من تصورها بها وقبولها له هو عقليتها بالفعل والتي لي علم بحال الصور التي
في النفس هو ما اقول اعلم ان هذا البحث من معظمات اصول المسائل الحكمية انتهى فقد دان ان لا وجود للكيفية ولا غيرها من القوى
فيها بل يلزم انتفائها باطلاق الظاهر من اصول الحكمة وفصول الفلسفة الحقة كونه علومها بالاعراض وغيرها علوما انطباعية لامر
حيث احاطتها بالمبادي الوجودية الى تحصيلها كما في المبدأ الاول تعالى الذي هو محيط بعلمه العلل وبسبب الاسباب بتقدس وتعالى
ان يطلع علم بها فعلى على وجوهها الكلية التي في غير الابداع على حصول الارتسام فيها الانفعال فتكون تلك الصور الموجودة
فيها في الفعل والعين في فعلها وبالجملة ان علوم تلك العقول المقدسة بالموجودات العالية والكاينات السافلة ليست من قبيل العلوم
الانفعالية المستفادة من وجودها بل من جهة انها من مباديها او بالنسبة اليها كالعالم باخلاق صورها فاذا تقرر هذا فلترجع الى ما
يمكن ان يقال في جواب ذلك الاشكال وذلك بان يقال ان عروض شيء لشيء اما بحسب ارتسامه العقلي واما بحسب الانطباع الخارجي
سواء كان فيه او بحسبه ومن البين ان عروض الكم المفصل الذي هو العدد للمجردات المحضة بالاعتبار الثاني دون الكيف فيكون
ابو وجود لمنه والحاصل كما يجوز ان يكون امر شيء من اخر مطلقا سواء كان من وجه او مطلق كذلك يصح ان يكون امر منه باعتبار ما
سواء كان ذلك بالصدق او التحقق فاذا علمت هذا فنجيب بانا لو قلنا ان الكم موجود في الكيف بالاعتبار الثاني المحقق بوجوده
في تلك المفارقات المحضة ووجود الكيف فيها بحسب ارتسامه العقلي الا انا في عدم عروضها بالانطباع العقلي مطلقا لا
بحسب طبيعة المرسل وهوية الشخص فقد بان انه اذا فتش عن نحو العروض واعتبار ما فيه منه بحسبه فلا اشكال اصلا
الا لقطع النظر عن خصوصه ولوحظ نفس العروض مطلقا فالاشكال قوي جدا والانسب من الجواب ان لا يخفى عنه من سبيل اخر

وهو ان الكم موجود من الكيف بحسب الحال التابع المفارق مع قطع النظر عن كون ذلك عروضا انطباعيا او ذهنيا باعتبار آخر
صورة حقيقة المعقول في الجوهر العاقل انما يستوجب على تلك الحقيقة بل تلك الصورة محلا اوليا الا ثانيا استقلالها واما انه لما
هو الاصيل هنا الاول فلا بد من ذلك انما هي انما اذا استدللنا المعلومات الجزئية انما هي بتلك الكيفيات كان قبل في صدق
المقولة عليها بحسب الحال الاول الذاتي دون التابع المتعارف نظرا الى ان ذلك بحسب وجودها العقلي صور شخصية في عقول شخصية فلذلك
ربما ذهبنا اليها فصدق هي عليها بالحال التابع قلت ان الوجود ما يكون اختلافه بالتشخص من انما حصولها في الخارج ما من الوجود
ما لا يكون كذلك لا يكون متشخصا مع قطع النظر عن حصوله فيه واما الثاني لكل من الامور الواقعة تحريرنا ان نوضح الاول بان
الطبيعة بما هي هي اذا تصورت تكون لا يفارق شيء من الاذهان بحقيقة التشخص من تلقاء مدركه وحقيقة نفس ذاته والحال انما
يكون بحقيقة بعوارض وجهات يعين من مثلها ما يعتبر به وهو ذلك تكون هي هي فصدقه على ذاتها من قبيل صدق الواحد
ثانيا اولا وادمان تسمع ان حقيقة الحال في الفرق بين ما هو امر شخصي في الذهن بالحسب وبين ما هو فيه بحسبه فقس على
احوال الصور التي للامر الشخصي اه والكل بانه محال ان الاول تخصيص فلك الاصيل والثاني بالتبع فلذلك وما بعده مما انما هو
مع وجوده لا يخلو من دقة وانما وانما هو مبادئ الانضمام قال المحرر والحق احق بالاتباع قال وكذا النسب التي هي في الوجود حتى
قال لا شبهة في ان الظاهر من سببه في حلول الشيء القدر الاين وكذا التي هو في نفس نسبة الجسم الى المكان والزمان
لا يحتمل عارضة لهما من جهة نسبة اليها مع ان الظاهر منه وهو هنا غير ذلك وذلك حيث قال النسب التي هي في الاين
وغيرها من النسب التي هي في الاين الى الذي انها وان كان بعضها مما الكنها بما يمكن في النسب المطلقة وهو امر عرضي لها في
انها اذا نقول بالمعنى الذي هو من الفعل والانفعال وبين ان الشيخ لما ذكر الفعل والانفعال معها وفي الظاهر انه لم يثبت شيء منها مجرد
النسبة كما ذكره بعينه في التحصيل بقوله ان نقول انه يفعل وانه ينفعل حتى كالتسود وما دام الشيء يتسود ثم قال ما الذي فيه هو
الهيئة هو متفعل ومنفعل والشيء الذي فيه هذه الهيئة على انها مقولة من حيث هو منسوب اليها هو ان يفعل هذا الكلام
وهو يدل على ان المراد من كون تلك الهيئة من حيث النسب هو هذا وفي تعبيره ما وقع عنه من الاسلوب حيث قال ذلك كله
قوله في الاين ومتى ثم اشار بجعل ذلك حيث قال وفي الفعل والانفعال اشارة الى هذا ولكن في اشارته في الوضع مع كونه
ايضا نسبة الى تركيب من النسبتين وهو بخلاف ما عليه الاين والمتى لان كلا منهما نسبة واحدة الى الخارج ثم انهما متضايفان
في انهما ثابتان يتشاركان الشيئان فيهما في زمان واحد اما في الاين فهو ظاهر لامتناع اجتماع الجسمين في مكان واحد واما
الزمان فلا يصح وقوع اشياء كثيرة فيه لكن يكون لكل منها متى غير ما للاخر لاختلاف النسبة باختلاف المنتسبين على ما
يلوح من سياقه بسائر العبارات الواقعة عند طول الزمان الواحد يصح ان يكون زمانا المعنى كثيرة التحقق فان متى كل واحد منها
فهو خلاف متى الاخر لان كون كل واحد منها في ذلك هو غير كون الاخر فيه وهو صريح في المدعى ثم انه وافق ما وقع عنه
اشارة الى الاين بقوله ومن ماسبق ان لا يشترك فيه حتى يكون مكانا لواحد الشيئين او اكثر على انه متى هذا وجاز التوجيه فيها نوع
ما وذلك بان يقال ان المراد من الزمان نفسه وهو غلط ما عليه اشتراك المتاثيات في الاول ثم ان ما وقع عنه بقوله اشتراك النسبة
من هذه المقولات بل الظاهر ما وقع من الشيخ الاشراق من انها جعلها ونسبها اليها نسبة الانواع الجوهرية كالعقل والنفس
والجسم وما يتضمنها الى الجوهر نفسه على ان تكون انواعا اولية لمقولة ثم ان قوله قال ذلك وهو الذي يشير الى ان الفعل بمعنى القوة
الى التاثير يعني بالفاعل لا الاثر القابل بالقابل ومع ذلك يشار الاضافة كالمؤثرية من جهة انه تابع الصدق بعض من اعداد الا انه

وثانيها المتقدم عليه من التاثير والحاصل ان تبدل الحال الحاصل للموضوع عن المؤثر اذا كان تدريجيا اذا اعتبر نظرا الى ذاته واخر نظرا الى فاعله واخرى الى نظر الى استعداد وبقيا اليه انما اعتبار بالدرج انما كان فيه انتهى فاما غيرها الذات الحركة واعتبار الربط الى قابله
الانفعال واعتبار الى الفعل ومن هيهنا لا يكون تاثير المفارقات العقلية فيما تحتها وتاثيرها فيما تحتها افعالا ولا انفعالا لتقدسها [illegible]
الزمان وهي على ذلك امر التاثير والتاثر الابينين ثم لا يخفى ان الاضافة بين كون امر معقول وبين كون غيره [illegible] كان امر لا يزال معه كما
من المقابل المقابلة يتحقق منها معقولة اخرى كالقبلية والبعدية بين ذلك الى ذلك ما في هذا الكتاب بقوله في بحث وجود [illegible]
لامكان وقوع الحركات بين المتقدم والتاخر وقوعا يقتضي مسافة محدودة على مقدار الحركة ولا المسافة والنفس الحركة وهذا
المقدار لا يجوز ان يكون ثابتا بنفسه ولكنه يكون ثابتا بنفسه وهو متقض فلا بد فيه في موضوع اذ وموضوع هذا المقدار هو متعلق
بموضوع ولا يجوز ان يكون موضوعه الاول مادة الحركة المبنية فان كان مقدارها بلا واسطة الكانت المادة تصير باعظم
او اصغر فان هو في الموضوع بواسطة هيئة اخرى ولا يجوز ان يكون بواسطة هيئة قارة كالبياض والسواد والاشكال مثل تلك
الهيئة في المادة تحصل في المادة مقدار اثباتا فبقي ان يكون مقدار هيئة غير قارة هي الحركة من مكان ثم ذكر ان هذا المقدار المذكور هو بعينه
الشيء الذي هو لا يزال المتاخر قبل وبعد وهو بنفسه منقسم الى قبل وبعد لذاته اعني بهذا ان الزمان يكون قبل الا بالمتاخر [illegible]
الزمان لا يستلزم هذه المتاخر والتزمها الاشياء بسبب الزمان فقد ان يطلق ما قيل ان المتاخر لما كانت معقولة بالنسبة لعقول [illegible]
يصح حمل احدهما على الاخرى **قال** كالموجود في الموضوع **اقول** انما قال ذلك ولم يقل الموجود المساوي الى ما سبقناه من ان هذا المعنى [illegible]
هذه المقولات لا اولوية لها الا ان التشبيه من قبل تشبيه الشيء بنفسه فليكن **قال** موجود في شيء وجوده في الموضوع **اقول** الا ان المقصود
من ذلك بيان كون الفعل عرضا سواء كان قائما بالفاعل او قائما بالمفعول **قال** بل جعل هذه الاشياء من الجواهر **اقول** وذلك حيث
انهم يقولون المنفصل من الخط والخط من السطح والسطح من الجسم وان الكيات جواهر والجسم مركب منها ومن هيهنا تكون الكيات مبادئ
لها **قال** ليست هي بواسطة **اقول** او ما ذكر ان الجسم حامل العرض فيكون العرض محمولا لا حاملا بعد الفعل **قال** ما الاجري ان يورد في
العلم الطبيعي **اقول** وذلك لان الكيف من عوارض الجسم الطبيعي ولذا انهم جعلوا الكيف انواعا منها ما يختص بالكيات والمحسوسات
الانفعاليات والانفعالات فيكون اكثر انواع الكيف من عوارض الاجسام فخير بها ان تذكر في الطبيعيات والبحث عن الكم فيما ط
اخرى بالنسبة الالهيات لا الطبيعيات والقائل ان يقول ان الفرق بين الكم وبين الكيف في هذا الباب مشكل ضرورة ان الكيف كالكم من عوارض
الجسم الطبيعي في الواقع وان كان مبادئ على زعم الخصم من ان الكم من عوارض الجسم الطبيعي بحسب الواقع وان كان مبادي على زعم الخصم فا
الفرق بينهما في جعل الاول من الطبيعي والثاني من الالهي الا ان يقال ان هؤلاء الجماهير الذين ذهبوا الى جوهرية الكيات المتصلة ذهبوا
الى الكيات المتصلة العرضية كما نرى ان بعض المتكلمين الذاهبين الى ان مبدأ الجسم خطوط جوهرية ذهبوا الى قيام خطوط عرضية بها ثم
ان الخطوط الجوهرية فلا تكون الا مبادي الجسم الطبيعي فيكون من الالهي لا من الطبيعي واما امر الكيف كالالوان مثلا فانهم ذهبوا الى انه
جوهر ونحن نقول انه عرض لا جوهر فيكون من مسائل عوارض الجسم الطبيعي وان هؤلاء اذ ذهبوا الى وجوده ثم بين احدهما جوهرا لا
عرضا كان حكم الكيفيات الانفعالية وليس كذلك فيما جعلوه من مبادي الجسم الطبيعي من الاجزاء التي لا تتجزى وغيرها من مسائل الالهي كما
حققناه سابقا في الخطوط والسطوح انهم منها واما اللون فهو واحد وهؤلاء الجماهير ذهبوا الى انه جوهر مقوم الجسم والمحسوس
الى انه عرض فيكون من عوارض الجسم الطبيعي لا من مباديه فلا يكون من المسائل الالهية وهو الفرق بينهما ثم ان الم يكن من يقول في المحسوس
منها بما هو عوارض الجسم الطبيعي بما هو مشتمل على الطبيعة قال فالاخرى والحاصل ان في قوله فالاخرى فيما وضع عنه بقوله فاما الشكوك

اصحاب القول بجوهرية الكيف فالاحرى ان الى الى انه لو كان ذلك من عوارض الجسم الطبيعي من حيث هو موضوع العلم الطبيعي اي من جهة اشتماله
على الطبيعة لكان ذكر ذلك في الطبيعي لا بما وامثالها لم يكن كذلك فلا يناسب ذلك ويمكن ان يقال ان الذين عوارضه من تلك الحقيقة
فيكون الاحرى هو الواجب على ما هو صورته **قال** وجعل النقطة الخ **اقول** اي بمنزلة الوحدة للعدد فيكون جزءا مقوما للخط الخط
الثالث وذلك لا نطلق عليها انها اذ انا مبدأ الخط على التخيل بحصوله من حركتها والحق ان الامر فيها ليس كذلك والشيخ اشار الى
استحالة كونها مبدأ له بالمعنى الاول على ما قال الوحدة فاعلة العدد وذلك هي جزء له والنقطة ليست فاعلة للخط فلذلك ليست هي
جزءا له والى استحالة كونها مبدأ له بالمعنيين معا على ما قال في التعليقات ان النقطة يجوز ان تعرض لها خاصة مستقلة والماسة تكون
في آن والحركة تكون في زمان لا محالة وكما ان الزمان لا يكون من تتالي الآنات كذلك الخط لا يكون من تتالي النقط واذا ماس الجسم جسما
تماسه بنقطة اخرى تكون النقطة الاولى قد بطلت بالحركة التي بينهما اذ الماسة لا تبقى والجسم يكون بعد الماسة كما كان قبل الماسة
لا تكون فيه نقطة ثابتة فيكون بين خط بعد الماسة ولا يبقى امتداد بينها وبين اجزاء الماسة فان النقطة انما هي نقطة بالماسة
لا غير واذا بطلت الماسة بالحركة لم تبق النقطة ولم يبق الخط الذي النقطة مبدؤه فلم يبق الامتداد بين الماسة الاولى والاخرى
قال ثم قالوا ان الوحدة طبيعة غير منفصلة الخ **اقول** او حقيقة جوهرية تتالف منها حقائق جوهرية فلا يلزم من ذلك تقوم
الجوهر بالعرض وقد تطلق على الوحدة الحقة الصرفة والهوية الربوبية القدوسية التي هي فوق الدهر والزمان فكان يكون
شيء كالطبيعة لها والاعراض منه هو الا هو الاعتبارات لجواهر الحقائق الجوهرية في الجملة فعلى ان مرادهم الا من الوحدة
هو الوحدة الربوبية وهو مبدأ كل شيء ولا يتعلق بشيء ويشير بها الماسة بالوجود لا بالعدد قال فيثاغورس واصحابه ان الوحدة
تنقسم الى وحدة ذاتية غير مستفادة من الغير وهي لا تقابل الكثرة ولا تتركب منها وهو المبدأ الاول ووحدة غير ذاتية مستفادة
من الغير هي مبدأ الكثرة وليست داخلة فيها لا تقابلها ثم تتالف منها الاعداد وهي من الموجودات **قال** شديد المناسبة **اقول**
حيث المناسبة انما هو الملازمة التي فيها ضرورة ان كل موجود يلزمه انه واحد وكل واحد يلزمه انه موجود فلا تلازما يظن بعضهم انهما
مترادفان من شيء واحد وعند الشيخ ان الواحد عرض للموجود **قال** بعد الواحد بالعرض **اقول** يعني بيان الواحد بالعرض
لا يتفق في معنى واحد لانه لا يتفيه من بعد ويحصل كلام الشيخ هيهنا ان المعتبر في الواحد بالعرض انقسم ما وذلك
حيث قال يعادي هيهنا الى شيء يقال ان شيئا انه هو الاخر وانهما واحد واما الوحدة بالذات فلا يقيهما من معنى واحد يطلق باعتبار الوحدة
العارضة لهذا واحد كما تقول الشخص انه واحد والنوع انه واحد والجنس انه واحد وذلك باعتبار مقايستها الى معنى اخر والذي من
الوحدة بالذات ما لا يكون بحسب ذلك المقايسة ثم ان هذا الكلام لما كان من مداحض اقدام الاعلام فخرج به الوصل لا بسطا جملا لتحقيق
به العقل وثوقا انها مقبولة وبالله التوفيق ان باب الوحدة نظرا الى ما يطابق عند الكثرة اما ان يكون مطابقا عنده اولم يكن وعلى الثاني
اما ان يكون بعين ما يطابق عند الكثرة اوجهة ما الاول هو الوحدة بالعرض الذي يكون ايضا على اقسام الوحدة بالموضوع والمحمول وفيما
كما يظهر من قوله ان الواحد بالعرض هو ان يقال الى شيء يقال ان شيئا الخ والقسم الثاني ايضا على اقسام الوحدة بالمناسبة وبالاتصال وغيرها
الى ما يكون ما يطابق عند الكثرة بعينه هو بحسب الوحدة فيشمل الحيوان ولكنه الانسان وغيرهما من الاشخاص كزيد وعمرو مثلا
على ان يكون بحسب الوحدة كالمشهور اجتمع لا يقال لك غير قطعا التمييز من الوحدة الجنسية وما يضاهيها اما الاول فانها في سبيلين
احدهما الى مطابقة الكثرة من جهة الاشتراك في ماهيتها الحقيقية من الحقائق وذات من الذوات فلا تكون من هذه الجهة من عروض
الكثرة لها سواء كانت من جهة كثرة اضافتها الى غيرها ام لا وبابه الوحدة بها باعتبارها فيكون ما يطابق عند الكثرة بعينه ما به الوحدة في [illegible]

جنسا او نوعا او فصلا لشئ من افرادها من جهة ما يجوز ان يكون ما به الوحدة ذاتيا لما سلب عنه الكثرة من هذه الجهة وان لم يكن ذاتيا
منها او الذي يوهمه المراد ما ذكره في قاطيغورياس هذا الكتاب في جواب الايراد على حصر الجنس في عشر مقولات حيث قال العبارة ثم تقول انها
الحق فنقول الشيخ كل وجود اشياء لا يدخل في المقولات [illegible] ان المقولات عشر بل نحو واحد منها وضرب اشياء لا يدخل في
احدى المقولات العشر ولها اجناس اخرى هي انواع تحتها اذ ليس [illegible] ان يكون لكل ذات موجودة مشاركة في الحد
هو امر غيره موجود اصلا حتى يكون تلك الذات موجودة فليس يجب ان يكون كل شئ نوع مقول على كثيرين بالفعل ولو كان ايضا كل شئ
نوع مقول على كثيرين بالعدد لم يجب ان يكون مع ذلك النوع نوع اخر مشاركة في جهة مشترك حتى يكون هناك جنس فلا يمتنع
ان يكون امور موجودة لا مشارك لها في نوعها او انواع انما هي انواع بالقياس الى ما تحتها ولا اجناس لها الى ما فوقها حتى يكون هي انواع
اجناس فوقها واذا كان القول الاول لا يتم هنا فليس يجب [illegible] الا حجة [illegible] وان ليس كذلك فان كانت اشخاص منفردة
لا انواع لها البتة ولا اجناس على الشرط المذكور او انواع لا اجناس لها لم يكن شئ من ذلك داخلا في مقولة وكان مع ذلك
حقا ما قيل من ان المقولات هي هذه العشر اذ الخارج عنها ليس بمقول في نفسه ولا في مقولة غيرها [illegible] انه لو قال قائل ان
[illegible] عشر بلاد [illegible] لا يعرفون [illegible] من هذه البلاد سببا في ان لا يكون هذه البلاد عشرة انتهى
وهو كالصريح في الدعوى ثم [illegible] سهل عليك معرفة [illegible] دخول الوحدة الشخصية تحت الوحدة العددية
تارة وتحت الوحدة العرضية والذاتية اخرى وذلك على ان يكون تمام الهوية الشخصية ما سلب عنه الكثرة بحسبها [illegible]
للكثرة الشخصية فيه وهو هو بعينه واما اذا كانت هي ما سلب عنه الكثرة بالقياس الى الاسناد اليه فهي يكون داخلة تحت الوحدة
بالعارض وكذا الامر فيما اذا كان ما بحسبه الوحدة الشخصية والانتساب اليه ما سلبت عنه الكثرة هو الطبيعة الموصوفة [illegible]
اليه وهو [illegible] اذا كانت الهوية الشخصية ما سلبت عنه الكثرة بالقياس العوارض المشخصة وذلك لان ما بحسبه الوحدة
لما سلبت عنه الكثرة [illegible] لما كان بحسب الاسناد اليه فهو يكون داخلا تحت الوحدة العرضية لا يقال يلزم من ذلك
ان لا يكون وحدة زائدة مطلقا لان الوحدات باسرها [illegible] كسائر الوجودات وسائر الصفات من حيث [illegible]
[illegible] ان يكون وحدة بالحقيقة هناك بل انما يلزم ان لا يكون هناك وحدة [illegible] عن غيرها [illegible]
[illegible] من الصفات مع [illegible] عندهم واتصافها بها حقيقة واما امر الوحدة وغيرها [illegible]
[illegible] فان قلت انه اذا كان ما بحسبه الوحدة الشخصية تمام الهوية الخاصة هو العوارض المشخصة يلزم [illegible] زيادة اقسام
الذاتية [illegible] على ان العوارض المشخصة لا يدخل في شئ منها والا كانت [illegible] على تلك الهوية قلت ان بعض الوحدة الذاتية
التي يكون بحسب الوحدة بعض ما سلبت عنه الكثرة سواء كان مشتركا او مختصا ومن البين انها لا يكون [illegible] **قال** ومنها
بالموضوع **اقول** اي من الواحد بالذات واحد بالموضوع ولعل المراد [illegible] عدة اشخاص من الماء ماء واحدا فيكون واحدا
بالموضوع وذلك على ما [illegible] يكون [illegible] انما الوحدة [illegible] بحسب [illegible] نفسها وذلك هو الجسم البسيط
مثل الماء فان هذا الماء واحد بالعدد [illegible] كثيرة بالعدد [illegible] هو
المقدار فتكون تلك المياه الكثيرة بالعدد واحدة بالنوع وواحدة ايضا بالموضوع لان من طبع موضوعها ان يتحد بالفعل واحدا
بالعدد ومن الظاهر من هذه العبارة ان [illegible] المتعددة ان تتحد فتصير ماء واحدا بالعدد والمراد من قوله واحد
بالموضوع ان موضوع الكثرة من المياه المتعددة [illegible] ان تصير واحدا بالموضوع اي يصير موضوعها الوحدة العددية فصيرورة

واحدا وذلك [illegible] في الموضوع او من [illegible] موضوعا [illegible] تصير موضوعا واحدا فتكون [illegible] واحدا
المراد من موضوعية تلك المياه الكثيرة كونها موضوعة للكثرة العارضة لها لا مطلقا فان قلت انه لما كان من اقسام الواحد بالعدد [illegible]
[illegible] بحسب ما سلبت عنه الكثرة هو الكثرة بالفعل او بالقوة وما به الوحدة هو الوحدة العددية الشخصية ومن هذه
الجهة تناسب الواحد بالمناسبة [illegible] من اقسام الوحدة العددية **قال** وهو الواحد بالفصل **اقول** يشير به الى اتحاده مع الواحد [illegible]
[illegible] الواحد بالنوع الى الواحد بالجنس [illegible] الجنس واما الفصل المشترك بينهما [illegible] الاول [illegible] الثاني فلذا ذكره بعنوان وهو الواحد
بالفصل [illegible] بالفصل من لوازم الوحدة النوعية فيكون الفرق بينها وبين الوحدة النوعية [illegible] بحسب الامر في نفسه
[illegible] الفرق بين الوحدة النوعية والجنسية [illegible] بالذات [illegible] اذا اجتمعا في مادة واحدة كما الانواع
المتوسطة واما الواحد بالنوع فقد يجوز ان يكون كثيرا بالعدد [illegible] اذا كانت طبيعة النوع كلها في شخص واحد فيكون من جهة
نوعا ومن جهة [illegible] من جهة اخرى [illegible] ما ذكره الشيخ في هذا الفصل كما لا يخفى **قال** وقد يكون
بالقياس **اقول** ليس المراد من ذلك [illegible] ان يكون كل منهما واحدا [illegible] واحدا بالعرض لا بالذات ولعل المراد
من ذلك [illegible] بالمناسبة لان الواحد [illegible] والنفس واحدة لان نسبتها الى البدن [illegible]
واحد [illegible] من جهة
الوحدة [illegible] المراد بالواحد
بالتماس الواحد بالاجتماع كالمركبات مثل الخاتم [illegible] مثلا [illegible] والمركب منها
شخص واحد **قال** وقد يكون لا مثل لنوعه **اقول** [illegible] نوع منحصر في فرد [illegible]
من قوله واما الواحد بالنوع فقد يجوز ان يكون كثيرا بالعدد وقد لا يكون كذلك اذا كانت طبيعة النوع كلها في شخص واحد [illegible]
[illegible] في شخص [illegible] واحدا بالعدد [illegible]
[illegible] الطبيعة النوعية [illegible] الواحد المسلوب عنه الكثرة يكون
واحدا بالنوع فتدبر **قال** وقد يكون لا مثل له ذاتا **اقول** اي يكون [illegible] الوحدة وصدقها عليها كما في
الوحدة [illegible] **قال** [illegible] الباب الاول **اقول** اي يكون النوع [illegible]
قريبا او بعيدا وهذا [illegible] الباب الاول **قال** وان كان هناك [illegible] **اقول** وذلك على ان يكون [illegible]
[illegible] فيكون [illegible] باعتبار [illegible] الكثرة [illegible] بالحقيقة [illegible] الاول [illegible]
[illegible] **قال** كثير النوع **اقول** لان الجنس ذات وحدة [illegible] فيكون الفصول [illegible]
[illegible] النوع [illegible] العوارض المشخصة **قال** ومن جهة ليس [illegible] **اقول** [illegible]
[illegible] **قال** البسيط المسطح **اقول** [illegible] **قال** [illegible] **اقول** [illegible]
منها **قال** [illegible] الطبيعيات **اقول** [illegible] الجسم البسيط [illegible] بالفعل [illegible]
كبسائط العناصر مثلا ان كرة الهواء [illegible] **قال** فلا يتكثر من حيث
طبيعته [illegible] **اقول** من الظاهر ان هذا [illegible] في الفصل الثالث من
المقالة الثانية من الفن الاول من منطق هذا الكتاب وذلك حيث قال [illegible] الانسان جسم وروح [illegible]

فانه ليس يكون ايجاب الايجاب والسلب فان احدهما محمول على الانسان والآخر مسلوب عنه ايضا بل يعترف في الجواب فيقال الانسان
جسم وليس بروح هذا كلامه ووجه المنافاة ظاهر الا ان يقال ان مبنى ما قاله هنا الشيخ على متعارف مقام الجمهور وذلك مما لا ينافي ما
عليه امره فيما ذكره هنا لان بناه على الحق الصريح الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه او يقال ان قوله الانسان ليس
وبدن مخصص بشرطه لا يستلزم ان يصدقا معا صدق بعضهما وكذا الاشكال في هذا المقام من حيث ان الانسان هو النفس لا البدن فقط
كما هو الحق ومن كذب هذه الشروط لزم ان يكون ذلك هو النفس فقط ومن هنا يبقى المنافاة بينه وبين كونه هو البدن الا ان
يكون احدهما على التحقيق والآخر على المشهور ثم ان مثل هذا التوجيه على تقدير اتحاد التركيب الاتحادي بين الروح والبدن واما
على القول بذلك كما ذهب اليه السيد المدقق فيرتفع المنافاة على ما قال ان التركيب الذي ذكرتم في الانسان غير معقول لان نفس الحي
هي صورته بعينه وتجرده عن المادة كما ذهب اليه الشيخ وهو جسم والتركيب الاتحادي بينهما يستلزم ذلك كما عرفت من ان الصورة والمادة
ليسا امرين متغايرين في الخارج حتى يكونا مجردين ومادين الفصل والجزء من جسم ونفس واحد احد الامرين المذكورين فان الانسان
امر واحد العقل [illegible] النظر بالوسائط التي ذكرناها وهو واحد ليس له في الخارج جزء اصلا لا مادي ولا مجرد [illegible]
المذكورة والعقل [illegible] بحسب آثاره الجوهرية [illegible] الاتحاد [illegible] يدرك الكليات ولا خفاء في ان [illegible] بعض هذه الآثار
لا ابعاد والنوع [illegible] ان يكون استعداد ووضع [illegible] باعتبار الكليات لا يستلزم [illegible] شيء من هذه الثلثة فهو مدرك مجرد
عن هذه الثلثة وهذا هو المراد بالمجرد عندهم فان المجرد العريان والمادي من هذه الثلثة انتهى ولا يخفى ان توجيه المجرد والمادة
بهذا التوجيه غير وجيه عند اولي النهى فيما ينفعه الشيخ الرئيس من امر النفس وتجردها فهو اشارة الى الترجيح [illegible] فلا يصح التوفيق
بين ما وقع عنه هنا وبين ما في منطق الشفا على ما نقلنا ولكن الحق قد علمت فتذكر **قال** الواحد بالوصل الخ **اقول** قد مر ما يجري مجرى
العدد القسوسية التي قبل الانقسام مع الدهر وبعد الدهر **قال** واما الذي لا يكون فهو الخ **اقول** اي لا ينقسم من حيث طبيعته اصلا
من جهة اخرى ايهم **قال** بالمقارنة السبب الذي هو المقدار **اقول** وذلك حيث ان الصورة الجسمية وان كانت متقدرا جوهرا الا انها
لا تقبل بالذات صورة جسمية مقادير متفاضلة او متساوية فلا تكون معروضة للتكثر الا بعروضه من المقدار الذي هو الجسم التعليمي **قال**
الكثرة من الوحدة **اقول** اي كثرة ما نشأت من الوحدة على ان يكون كثرة عددية **قال** وواحد بالموضوع **اقول** اي المحل الذي يتجزى
الشيء ويوصف به لا ما يقابل الهيولى **قال** لكن كل واحد من القسمين **اقول** يعني الواحد بالاجتماع والواحد بالاتصال **قال** وهذا الواحد
القابل اما ان يكون بالعرض والوضع كدرهم **اقول** فاعلم انه اذا حصل فيه جميع ما يمكن ان يحصل له من هذا المقدار والوضع فهو تام او لا
على ان يكون له الحد الاستعداد فهو تام وواحد بالتمام اما الاول فباعتبار انه حصل فيه جميع ما يمكن ان يحصل فيه واما الثاني
فباعتبار انه ليس لمنتظر **قال** اما المستدير اذ قوله فهو تام فهو واحد بالتمام **اقول** مثل الدائرة من حيث انها غير قابلة للزيادة فهي تامة
ومن حيث انه ليس ما يتحد بكلها فهي واحدة بالتمام انتهى ولا يخفى ان الظاهر من عبارة الشيخ الهادي حيث كونها غير قابلة للزيادة
اما اطلقها بالحركة على نسبة واحدة فهو تام فهو واحد بالتمام ويحتمل ان يكون تامة باعتبار انها غير قابلة للزيادة وواحدة بالتمام باعتبار
تلك الاحاطة ويحتمل ان يكون كونها تامة وواحدة بالتمام جميعا مترتبة على كل منهما اما التفريع على عدم كونها قابلة للزيادة فهو ظاهر واما
على اطلقها التامة الحركة فباعتبار ما هو الصحيح لا مطلقا فلذا قال فيكون بعض الاشياء يلزمها التمام كالاشخاص والخط
المستدير وبعضها لا يلزمها التمام كالماء والخط المستقيم وقد يقال ان مقادير تام هو بعينه مقادير تام بعينه مقادير اخر واحد بالتمام
واما التفريع الواقع منه هنا باعتبار الواحد اليه وذلك حيث قال فهو واحد بالتمام **قال** فاما ان يكون انقاضها ولا نسبة **الواحد**

الظاهر من هذه العبارة ان المراد من كونها واحدة بالنسبة كونها متفقة بالوحدة من النسبة الاولى بمعنى اشتراكها في نسبة مطلقة حتى يتوجه اليه
الاشكال بل يحمل على ما نسبتان باعتبار نسبتان والاقرب على الوجه الآخر فهو انما تتفق في النسبة على ان يكون تلك النسبة حقيقية لا
تقييدية ونظير ذلك نوع ما من الاتصاف الممكن بالوجود حقيقة وبالذات بالمعنى الاسنادي الى الغير على ان يكون ذلك حيثية تعليلية لا
تقييدية وصح حمل النسبتين في النسبة المطلقة على سبيل العرض لا يأتي ذلك فالوحدة نسبة بالعرض وكذا الاول هو الحق
بقوله تعالى قوله ان الواحد بالجنس اولى من الواحد بالمناسب وذلك حيث يشعر بكون ما به الوحدة فيهما هما النسبتان المخصوصتان
من حيث كون ما به الوحدة كثرة وان كانت مخصوصة واما الامر بما نظر المرجح فهو ان يصح بكونها ما به الوحدة امرا نسبيا لم يتبين لا
في ذاتها ولا في نفسها وذلك بخلاف ما عليه امر الجنس في كون ما به الوحدة على ان يرجح امر الوجه الاول على هذا التوجيه والحكم كما لا يخفى
بالظاهر هنا وهذا هو الوجه الاول منها ايضا ثم ما وقع عنه بقوله والواحد بالنوع اولى من الواحد بالجنس وانما يكون ذلك
لكن حيث ان الجنس كثرة نوعية متحصل في ذاته بخلاف ما عليه امر النوع في تحصله واما ما ذهب اليه بعض اتباع غياث الحكماء في تفسير معنى
الواحد بالمناسب من انما نسبة امر المقادير الى الآخر مع موافقتهما في النوع فهو بعيد عن سياق العبارة بل هو من سياق الدلالة
الى الجزء ان يكون وحدة احدهما بالآخر على سبيل الفرض والمفروض ان ذلك من اقسام الوحدة بالذات **قال** ويتفقان في ان لا يلاحظ
منها على جوهر شيء من الاشياء **اقول** حاصل هذا الكلام ان الوجود المطلق والوحدة عارضان لجميع الماهيات وليس شيء منها نفس
شيء من تلك الماهيات وهو خلاف بعض الماهيات لما يقتضيه فصول الواحد على انه ليس في ذاته ما هو في الوجود وليس بعيد
يصح ان يقال انها ما وجود ولا انما وحدة وذلك لكونهما من الاعتبارات العقلية لا العوارض الخارجية قال صاحب الاشراق
ان الوجود اذا كان حاصلا في الاعيان وليس جوهرا فالوجود يصح ان يكون صفة الماهيات ولا شيء من الجوهر كذلك فلا شيء من الوجود
جوهر فتعين من ذلك ان يكون هيئة في الشيء او عرضا فيه لان المكون الوجود اما جوهرا وعرض فاذا لم يكن جوهرا فتعين ان يكون
عرضا واذا كان عرضا فلا يعلم اما ان يكون قبل محله او بعده او معه والاقسام باسرها باطلة فلا يكون الوجود في الاعيان
الى هذا اشار بقوله فلا يحصل ولكن يعرضها ان المناقض لا يناقض في هذا المقام بان الصورة الجسمية القائمة بالمادة معه انها صحيح كونها
جوهرا والقول بكون جوهريتها بانها من الصفات لا يعرف الا ان يقال انه لما كان من اتباع الاشراقيين وهم يسلمون ذلك فلا يصح
وجودها فلا يصح ان يكون من الصفات فتعين من ذلك ان ينحصر ذلك في العرض فيكون صفة قائمة بالشيء الغير فلا يصح
ان هذه المناقضة مناقضة على اصول المشائين وقواعدهم لا الاشراقيين ومقاصدهم واما استدلاله على امتناع زيادة الوجود
على الذات في الاعيان فقوله اذا كان الوجود الشيء وصفا له زائدا عليه في الاعيان على ما هو المفروض وله نسبة اليها والنسبة
وجود او حصول وثبوت في الخارج على ما هو زعم المشائين وللوجود النسبة نسبة اليها الى ان تسلسل الى وجود النسب الى
غير النهاية وهو ما يفتقر من اخذ الوجود زائدا على الماهية فالوجود غير زائد عليها اصلا بل هنا انتهى ومن الظاهر ان المشائين
ان ذهبوا الى وجود الاضافة في الاعيان ولكن ذلك لا مطلقا فاذا قالوا الوجود هذه النسبة غير متقدم والا فلا **قال** امر يعقل
فظنه **اقول** ان الكثرة عند الخيال اعرف من الوحدة والوحدة عند العقل اعرف من الكثرة وذلك لان المحل يدرك الاشياء الكثيرة
بواسطة الاحساس ثم العقل يستنبط من تلك الكثرة امرا كليا مشتركا بين اشياء كثيرة هو الواحد في الوحدة اسبق الى العقل والكثرة
اسبق الى الخيال كما نص عليه الشيخ في فن برهان هذا الكتاب حيث قال الا ان العقل لا يدرك الجزئيات لا بوجه كلي كما ان الحواس
لا تدرك الكلي الا بوجه لا بعرض له الكلية ولا معنى للكثرة الا كثرة الوحدة التي لا يمكن ان يعرض لها الا بوجه يكون كليا كما ان الكثرة

لا تعرض الا انا عرض لها الجزئية ثم قال لكن الكثرة تخيلها اولا والوحدة تعقلها اولا من غير سبب لقصورها عقل بل ولو كان
قابلين [illegible] فعلى التصريح ان الوحدة اعرف عند العقل من الكثرة وهي اعرف عند الخيال من الوحدة من حيث انها المبدأ للكثرة
الجزئية لم يمكن ان يدرك الكليات وانما ادرك الكليات احتج العقل في ادراك احوال الجزئيات الى ادراكها بخصوصها كما
او يعلم منها احوالها كلها ويمكن ان يقال ان تلك الامور غير العقلية وهذه الامور الخيالية انما تكون من حيث بساطة
جوهر النفس الناطقة وعدم انقسامها وكثرة الخيال واشتماله على الكثرة لكونه من القوى الجسمانية القابلة التجزية والانقسام
وما يكون من صفات الشيء يكون اعرف عنده مما ليس من صفاته فالكثرة سواء كانت بحسب الاجزاء والجزئيات تكون اعرف عند
الخيال فيكون الكثرة على قسمين معروضة للوحدة باعتبار الاتيان في كونها معروضة عند العقل من هذه الجهة وان كانت معروضة عند
الخيال من تلك الجهة فقد ان ما يدركه الخيال وان كان جزئيا لكن يكون كثرة يشتمل وحدة وذلك لا من الامور الحسية
وذلك [illegible] لا يدرك العقل لا يعقل [illegible] الحاصل ان الكثرة المعروضة للوحدة وان لم تكن لها كثرة افرادها على ان يكون طبيعة كلية
منقسمة الى جزئيات [illegible] ولكن يكون لها كثرة وتجزئة الى اجزاء فتكون تلك الكثرة كثرة ناقصة ومن هنا يكون اعرف عند الخيال
وكذا يكون كل جزء من اجزائها الكثرة ناقصة لان ذلك الجزء من اجزائه الاولية وهذا الخلاف ما ينتهي اليه اجزاؤه من الاجزاء الجوهرية
وذلك لبساطتها العقلية سواء كانت جهات جوهرية او عرضية فيكون مناسبة لما يدركه العقل فيكون لاجلها اعرف عند العقل ومن هنا
ظهر بطلان ما قيل ان يراد ان المجموع لا يكون معروضة للكثرة لكون معروضها الوحدة ايضا لكل شيء له وحدة على ان المتعلق الخيال بالذات
المجموع دون كل واحد غير ظاهر ولكن يخفى عليها ان الظاهر من الطبيعيات هذا الكتاب ان الاجابة اعرف عند الخيال بما هو اخص
ولا نعت قال ان الجسم معنى عام وان ما هو جسم ان يخصص فيكون هذا الجسم والحيوان ايضا معنى ما هو اخص من الجسم وانما هو حيوان ان يخصص
فيكون هذا الانسان فاذا اسندنا هذه المراتب الى القوى المدركة وجدنا في ذلك نوعين من الترتيب وجدنا ما هو اشبه بالعام واقرب
مناسبة له اعرف عند الحس لكنا ندرك بالحس والتخيل ان هذا هو الحيوان الا ادراك انه هذا الجسم وان ندرك انه هو هذا الانسان الا
ادراك انه هذا الحيوان وهذا الجسم وقد ندرك ان هذا الجسم لحجمه من بعيد لا ندرك انه هذا الانسان فقد ان وضح ان حال الحس ايضا في
هذه الجملة كحال العقل فان ما يناسب العام اعرف في ذاته ايضا عند الحس واما في الزمان فان الخيال انما يستفيد من الحس شخصا من النوع
غير محدود مناسبة فان الذي يرتسم في خيال الطفل من الصور التي يحصلها على سبيل التأثير من تلك الصور في الخيال هو صورة شخص رجل
او صورة شخص امرأة من غير ان يميز عنده رجل هو ابوه من رجل ليس هو ابا له وامراة هي امه من امرأة ليست هي امه ثم لا يزال يتفصل
الاشخاص من التمييز ابا بعد ابا وهذا الخيال الذي يرتسم فيه مثال من الشخص الانساني مطلقا غير مخصص هو مثال المعنى الذي يسمى شخصا منتشرا
واذا قيل شخص منتشر لهذا وقيل شخص منتشر لا ينطبع في الحس من شخص لا يخ من بعيد انا نرتسم انه جسم من غير ان ندرك انه حيوان او انسان
وانما يقع عليها اسم الفرد المنتشر بالاشتراك وذلك ان المفهوم من لفظ الشخص المنتشر بالمعنى الاول هو شخص من اشخاص النوع
الذي يحسب الغير معين كيف كان واي شخص كان ثم قال كان ما يدل عليه قولنا حيوان ناطق بشرط هو واحد ولا يقال على كثير وهذا
بهذا المعنى فيكون هذا الشخص بعينه انما الواحد النوعية والجملة هو شخص غير معين كان ما يدل عليه واما الاخر فهو هذا الشخص الجسماني المعين
ولا يصح ان يكون غيره الا انه يصلح عند الذهن بحسب ان ينضاف اليه معنى الحيوان او معنى الجماد بشرط الذهن الا ان الامر في نفسه صالح لان
يضاف الى تلك الجسمية اي المعين منها كان فالشخص المنتشر بالمعنى الاول يصلح عند الذهن في الوجود لاي شخص كان من ذلك الجنس او النوع
الواحد وبالمعنى الثاني ليس يصلح في الذهن ان يكون لاي شخص كان من ذلك الجنس او النوع بل لا يكون غير هذا الواحد المعين انتهى وهو صريح في

المدعى حيث ان الظاهر منه امران احدهما ان المرتسم العام من الخاص عند الحاسة ايضا وثانيهما قيام الفرد المنتشر بالخيال وان كان المعنى الاول
من غير كونه منتقيا تعينا بخصوص او كيف مخصوص مثلا فاذا فرضنا اقتصر الذهن من المرتسم الفرد المنتشر بهذا المعنى عند الخيال ولابد
ان يرتسم الامور الخاصة منه ومنافاة الا ان يكون المراد من الامور الخاصة ما يقابل المعنى العام سواء قلنا ان الخيال لا يتعلق الا بتلك
الامور الخاصة او لم يثبت ثم نقول ان الظاهر من تلك العبارة قيام الفرد المنتشر بالمعنى الاول بالحس والخيال مع انه لا يكون معه الا كونه امرا
كليا الا الجزئي ما وقع عنه وانما يقع عليه اسم الشخص المنتشر بالاشتراك مع ان الحق خلاف شهادة ما في الجزء عقولا اصليها ماتي العقل
فعل في العقل والذهن والحدس والفكر العقلي بان الكليات مجردة والحس والخيال والذكر بالجزئيات فان الحس لا ينال الا الاشياء
المتناولة على كثيرين وكذلك الخيال فانك اذا تصورت احضرتها في التخيل او في الحس الانسانية لم يمكنك ان تشترك فيها سائر الصور الشخصية
الجزئية لان ما يرتسم في الحس والخيال يكون مع عوارض من الكم والكيف وبالدرجة في النمط الرابع من كتاب الاشارات حيث قال والكل
المعنى الموجود لا يجعلونها الا ان يكون بحيث ينالها الحس او الحوس فاذا كان بحيث لا يمكن ان يناله الحس فقد اخرج التفتيش من المحسوسات بالحس
محسوس وهذا عجيب فانه كان محسوسا له اعتبارات من وضع ومقدار معين وكيف معين لا ناتي ان يحس الا ان يتخيل الا كذلك
لا محسوس وكل متخيل فانه يتخصص لا محالة بشيء من هذه الاحوال ولو كان كذلك لم يكن ملائما لما ليس تلك الحال فلم يكن مقولا على كثيرين
مختلفين في تلك الحال فان كان الانسان من حيث هو واحد الحقيقة بل من حيث حقيقته الاصلية التي لا يختلف فيها الكثرة غير محسوس
بل معقول صرف وكذا الحال في كل كلي وحيث قال ايضا في فصل اخر من هذه العبارة واما الخيال فانه قد يجردها عن تلك المادة
تجريدا تاما لان الصورة التي في الخيال هي على حسب الصورة المحسوسة وعلى تقدير ما وكيف ووضع وليس يمكن في الخيال البتة ان يتخيل
صورة هي بحال يمكن ان يشترك فيها جميع الاشخاص فان الانسان المتخيل يكون كواحد من الناس ويجوز ان يكون ناس موجودين ومتخيلين ليسوا
على نحو تخيل الخيال ذلك الانسان وبالجملة ان معنى الانسان والوحدة هو ما هو الظاهر من معنى الفرد المنتشر بالمعنى الاول فلما
حصله الشيخ في غير موضع من هذا الكتاب حيث قال ان كل معنى عام يقال على الكثرين واحد كيف كان فهو كلي والمعنى الخاص جزئي حقيقي
وهو صريح في المدعى ثم ان من الاصحاب من قال في جواب ذلك الاشكال ان صدق شيء واحد على كثيرين من سبيلين احدهما من حيث
التبادل وثانيهما الا من حيث التبادل والاول موجود في الجزئي الحقيقي كزيد مثلا دون الثاني فيجوز قيام الكلي بالمعنى الاول بالحس والخيال
ولا يجوز قيامه بالمعنى الثاني وهو غير الفرد المنتشر ولا يخفى ان هذا الجواب من قبيل الشراب السراب او الشباب
المغالطة ضرورة ان المعنى الاول الصادق على الكثيرين لا يصح ارجاعه الى الفرد المنتشر بالمعنى الثاني والكلام في الفرد المنتشر بالمعنى الاول
وابعد منه من ذلك ويؤيده ان الاشكال ما ذكره الشيخ في منطق هذا الكتاب حيث قال واما ان يكون معناه بحيث يمنع في الذهن ايقاع
الشركة في المقصود كقولنا زيد فان لفظ زيد وان كان قد يشترك فيه كثيرون فانما يشتركون من حيث المسموع واما معناه الواحد فيتخيل
ان يجعل واحد مشتركا فيه فان الواحد من معانيه هو ذات المشار اليه وذات المشار اليه يمتنع في الذهن ان يجعل لكثيرين انتهى وهو صريح في
المدعى ثم ان المحقق الدواني قد تصدى لتقرير ذلك الاشكال حيث قال ان الصورة الخيالية من البيضة المعينة مثلا تنطبق على كل من البيضات
المعينة حيث يجوز في العقل ان يكون هي هي واجيب صرح الشيخ في طبيعيات هذا الكتاب بان الطفل في مبدأ الولادة لا يفرق بين صورتها
ما يدركه شبحا ويجوز عقلا ان يكون زيدا وعمروا فلا يزيد ان يكون هذه الصورة كلية ثم قال في الجواب لا نقول ان في هذه الصورة ابهاما
نوعين صدقها على كثيرين اذ لا يجوز العقل ان يكون البيضة الخيالية بيضات كثيرة في الخارج بل غاية ما ثم ذلك بمجرد النظر الى تلك
الصورة ثم يشتبه عليه الامر ويتردد في انها هذه ام غيرها واما الطفل فلا يدرك الكثرة اصلا فليس يجوز صدق تلك الصورة

الخيال على الكثرة لما في تلك الصورة من حيث هي لا تقبل الكثرة عين امثالها والشيخ ضعف العقل في ادراك الوحدة ومن هنا ينقدح التحقيق
معنى الكلية والجزئية ان المعنى الواحد في الذهن لا يجوز العقل كثرته من حيث انه في الذهن والخيال من حيث يجوز تصوره فقط مع الامر [illegible]
فهو كلي والا فهو جزئي في المعنى والمعقول بل تعدد بحسب الامثلة من ما ذكره الشيخ في طبيعيات هذا الكتاب ومن بيانه في سائر التعليقات
ايضا ما ذكره في مبحث النفس من هذا الكتاب بقوله في القوة المدركة التي الحيوانية قوة يتخاطبها وهو الحس المشترك وهو قوة مرتبة
في مقدم التجويف المقدم من الدماغ تقبل بذاتها جميع الصور المنطبعة في الحواس الخمس المتادية اليه ثم الخيال والمصورة وهي قوة مرتبة ايضا في
اخر التجويف المقدم من الدماغ تحفظ ما قبله الحس المشترك من الحواس الجزئية الخمس وتبقى فيه بعد غيبة تلك المحسوسات انتهى وهو
صريح فيما نحن بصدده وما ذكره الشيخ بقوله والشخص المنتشر بالمعنى الاول واصح الخ ولذا امر ظاهره ومن تضاعيف الكلام ظهر ايضا ما وقع من
الشيخ هاهنا لا يخلو من نوع خفية عليهم الا ان ذلك على ما سلكه العلامة الدواني من جزئية الفرد المنتشر بعد ما بين في التردد
والاشتباه يتوجه اليه الاشكال بما يظهر من انه على تقدير احدهما كلي والاخر جزئي ولا يمكن الاشكال عليه من جهة قياس الخيال وذلك
لان مثل جزئي وما لا اعلم ذلك على ما لعله منه فيتوجه اليه الاشكال من جهة قياس الخيال والحاصل ان الفرد المنتشر عبارة عن الشيء مع وصف
لا بعينه وهو على تقدير احدها المعين مع وصف ما لا بعينه فيكون ما به كما من يدرك الكثرة وهو كلي وانها الان مع وصف لا بعينها
ولكن يكون ما به كما من لا يدرك الكثرة كالطفل مثلا فانه يرجع الابهام في ذلك الى التردد والاشتباه وهو جزئي ومن هنا ظهر الى الا
قد اشتبه على المحقق الدواني حيث ذهب الى ان الفرد المنتشر هو هذا ذهولا عن حال المعنى الاول الفرد المنتشر بالمعنى الثاني ومنه الا يخفى جواز
دفع الاشكال المزبور وقيام الكلي بالخيال وذلك بان يقال ان المراد من النفس المتوسطة بالحس والخيال ثم ان قد اعتقد في جواز هذا المقال ان يجوز
ان يكون الحس الظاهر لا الخيال المعنى او صورة الخصوصية التي ينتزع منها ذلك المعنى والكلي بالعقل بحسب دون الخيال فلا يلزم من ذلك الا
قيام المحسوس بالحاس والمعقول بالعاقل ثم لا يخفى ان الفرق بين ما يراه الطفل من صورة امه وبين ما يراه من الاشباح عن بعد في كون الاول
مانعا للكثرة فيكون كليا دون الاخر فيكون جزئيا لم يعرف الا بتدبر ما هو اللائح من كلامه وما وقع منه في الكلي والجزئي على ما نقلنا عنه
من طبيعيات هذا الكتاب وغيرها من النجاة والاشارات والحاصل ان ما عنه في معنى الكلي فيها الاعلام الحكم بكون الشيء صالحا
للكثرة دون الشيخ اللائح من بعيد الظاهر من امرها كون المدرك في الاول معينا ومن ما نظر الحس لا يدرك الكثرة الحاصلة
خلاف المدرك في الاخر وهو الظاهر واما كون الاول كليا والاخر جزئيا فلا لا يخفى وقوله تعالى اي ضرورة قال لكن الكثرة يحصلها
اقول حاصل ما ذكره الشيخ في هذه لزوم الادور باخذ كل واحد من الوحدة والكثرة في تعريف الاخر تنظيرا الا الا ان الكثرة حيث ان
ادراك العين عند العقل اقوى من ادراك الكثرة عنده كان ادراكها بعكس ذلك عند الخيال ولذا صار احد الامرين اكثر مبنيا للاخر
باعتبار الوحدة ولعل لمكن احد منهم مع ذلك وهلما ان الوحدة اعرف عند العقل من الكثرة وهي اعرف عند الخيال من الوحدة
او ما تدرك الكليات الجزئية لا يمكن ان يدرك الكليات ولذا ادركت الكليات احتج العقل في ادراك احوال الجزئيات الى ادراكها
خصوصها ولكن لا ان يعلم منها احوالها كلها بحسب الطاقة البشرية ولذا لكونها مدركة من الحواس والنفس الناطقة ادراك كل واحد من
الكليات والجزئيات على ما نص عليه الشيخ في البرهان بقوله الا ان العقل لا يدرك الجزئيات الا بحس كما ان الحواس لا يدرك الا بحسب لا
يعرض الكلية والمعنى للكثرة الا كل الوحدة التي لا يمكن ان يعرض لها الا بحسب كل يكون كليا الا ان الكثرة لا يعرض لها الا الا عرض لها
الجزئية هذا هو المعنى بعضهم من قال ان الوحدة اعرف عند العقل والكثرة عند الخيال لان الواحد مبدا الكثرة والعقل انما يعرف
المبدأ قبل المبدأ والكثرة وتصورها في الخيال صرح العقل منها اوحاها فلذا يوصف احدهما في تعريف الاخر فان قلت ان

اريان بعضها الكثرة الا ما الوحدة الكلي لا يعرض لها الا بحسب كل ان الحواس لا يدرك الا بحسب الكل فهو موضوع ان كمال لا يكون
الذي يكون الا بالعقل وان ما كان اجزاءها الكل فهي انما يدرك بالحس فقط فاستوى ان احدها اعرف عند العقل من الثاني عند الخيال فلا
حد فيه حيث هو ان مدرك الكليات والجزئيات هو النفس لا غير الا ان النفس مدرك الاول منهما بذاتها والثاني بالاتها ولا شك ان ما يدرك
النفس بذاتها كان اعرف عندها مما يدرك بالاتها اذا اعتقد ذلك فاعلم ان النفس انما يدرك الكليات من عروض الوحدة اعني الطبيعة الكلية اعرف عند
النفس بالاول من الاعتبارين فيكون عارضها اعرف لك ومعروض الكثرة بعكس ذلك بالثاني منهما فيكون عارضها اعرف لك ومنهم من قال ان
النفس لا يدرك معروض الوحدة بالاعتبار الاول بل يدرك معروض الكثرة بهذا الاعتبار ايضا فلم يحصل فيها الصور الكلية فلا وجه لان يختص
احدهما باحد الحكمين والحق ان الامر اذا لا يمكن ادراك الكثرة بدون ادراك الوحدة وايضا لا نسلم ان هذا النوع من الترتيب يوجب كون
المرتسم فيها اعرف فان من الكليات ما لا يدركه النفس الا بالنظر وليس شيء من الجزئيات يدرك كذلك ومن البين ان ما يدرك بالبديهة اعرف
مما يدرك بالنظر وايضا بعض صفات النفس قد يدرك بلا فكر ونظر وبعضها لا يدرك الا باوائل النظر كمعرفة الماهية ومرارة الهواء
ويقيننا ان من معتبرهذه الامر فيه ان المعقل الصرف هو العقل البسيط الاجمالي الذي لا كثرة فيه واما التفصيل الذي هو حيث في نفس
بعيون القوى البدنية فيكون الوحدة الوحدة اعرف عند العقل واما كون الكثرة اعرف عند الخيال فلان الخيال لا يتمكن من تخيل امر
واحد من غير ان يشتمل على كثرة لا يرتسم فيها الا الصور المقترنة بالعوارض المشخصة الجسمية فيه انا لا نسلم ان العقل الصرف ذاتي
يجوز ان يعقل امور كثيرة لا يكون اجزاء لامر واحد ثم لا يكون النفس محتاجة الى تفصيل يتمكن ان يقال ان هذه الصورة القوى البدنية
ونحو اخر هو انا لا نسلم كون الكثرة اعرف عند الخيال ان كان مدركا لها فكذا ان لم يكن مدركا لها وبعض المحققين من قال ان معنى هذا
الامر في ان الكثرة اسبق الى الخيال اذ الحس ينال الجملة ولا ينفصلها وينال الجزئيات وان الوحدة اسبق الى العقل لان العقل يعرف
الموازنة انه يجب معرفة احاد ما تركب منه ويتوصل من غير صدق لتصورها في حالة او بعض وذلك لان المبادئ لتصور العقل هو احادها
واما قوله فيما ان فاشارة الى كون الوحدة مستنبطا من الكثرة وجبيا لهذا المثال قال فقد يلزم بسبب هذا اجتماع اقول يشير الى
استغناء الوحدة عن التعريف فلو عرفت بسلب الكثرة لكان تعريفا خفيا لا الا خفيا او السر عليه ما وقع عنه بقوله فيجب ان لا يجوز ان
يعرف او يرسم او يعد لهما الاشارة فيما وقع عنه بقوله بسبب هذا اشارة الى ما يقابلها من الكثرة ثم ان تعريف الوحدة بسلب الكثرة
من حيث انها انما يعرف بلازم الملزوم او بالعكس وذلك لان من الوحدة ما هو من لوازم سلب الكثرة ومن الوحدة ما هو سلب الكثرة
من لوازمها والاول ومع وهو ما يعم حيث انه يسلب الكثرة فيكون وجها لا اثر والا انتاج في ذلك الى غيره فلا يكون
واجبا والثاني وجود الكثرة لان سلب الكثرة من لوازمها وذلك حيث ان الكل في لا الى ليس واحد ولا كثيرا ففي الحجر الوحدة
سلب هذا الكثرة فيكون سلب الكثرة من لوازم وحدته والشرطية في قوله ان كان ولا بد فيها اشارة الى ان ذلك ليس من التعريف
الحقيقي انما يكون من التعريف التنبيهي الذي حسب حيطة البال ما كان ضروريا متصورا ولكن لا يمكن بالفعل حاضرا لذهن على ما قال
ويكون تعريف الوحدة بالكثرة تنبيها يستعمل فيه المذهب الخيالي لا عرفي المعقول عند الا تصوره حاصل في الذهن الخ وليق ذلك
تعريفا لفظيا لما عنه بعضهم من ظاهره ما وقع من الشيخ هاهنا حيث قال لما قالوا ان الوحدة هي الشيء الذي ليس فيه كثرة ودل على ان
المراد من اللفظ الشيء المعقول منه ابدا او تقريره وبالحق شرح هذا المقام والاولى الفصل والا الهام قال والكثرة نفس العدد اقول
يحتمل ان الكثرة نفسه من دون ان يلتفت الى الموضوعات واحوالها فان التفت اليها لم يكن كثرة مجردة بل اشياء كثيرة تعرض لها الكثرة
كالمعدودات لانها اشياء تعرض لها الكثرة والعدد بوجه ما ولهذا اتيه في تفسير ما وقع من الشيخ بقوله بل اشياء موضوعة للوحدة

انه هناك اعتبارات كل وصفٍ وصفٍ والوحدات بالاسر وجميع الوحدات التي هو من الهيئة المعتبرة الجوهرية الذي هو نفس الكثرة وتعين تبعه
من مراتب العدد لا المجموع مع اعتبار الهيئة الجوهرية الذي هو امر واحد من الاعتبارات الذهنية وكذا اعتبارات واحد والوحدات بالاسر وجميع
الوحدات الذي هو نفس المركب والكثير المعروض لاعتبار الجوهرية وتلك اعتبارات حقيقية متفاصلة عند العقل فهما حوا فطالبه
واستخرجها في تفحصها من الكتابين الاماميين الافق المبين والتقويمات والتصحيحات ان شاء الله تعالى قال فيجب ان يعلم ان هذه كلها
تنبيهات مثل التنبيهات بالامثلة اقول لا يخفى ان في هذه العبارة اشارة الى ان المراد بتلك التعاريف تعريفات تنبيهية لا تعريفات حقيقية
الاسم فلذا قال مثل التنبيهات بالامثلة بلفظ مثل ولم يقل تنبيهات بالامثلة ويؤيده فوق التأييد ما ذكره الشيخ بقوله وان هذه المعاني
متصورة كلها او بعضها الاولية الى قوله لتنبيه عليها او تمييز فقط قال فنقول الان ان الوحدة الخ اقول لما فرغ عن بيان معنى الوحدة و
الكثرة اراد ان يشير الى حكم كونها جوهرا او ليست الجوهر بل انما عرض لا امر اعتباري حتى لا يكون جوهرا ولا عرضا فاراد هنا اثبات
عرضيتها بانها موجودة في الاعيان ردا على الاشراقيين حيث ذهبوا الى انها امر اعتباري حتى لا يكون جوهرا وسيشير الى ذلك بقوله في
وما يوجد عليه ثم النقول اوردهنا احكاما بها ما اوقع من الشيخ هنا بقوله ولما طبيعة المعنى البسيط مشترك وذلك ان يقال ان المراد بالمعنى
البسيط الذي هو من الاعراض مفهوم الواحد من حيث هو واحد لم طلبه ان لا يكون بين العرض ويعلم مما سيتبين ان الواحد يحمل على موجود
على موضوعاته وهو خلاف ما تقرر في مواضع من الشفاء من ان العرض يجب ان يكون مباينا للموضوع وان اراد به مبدأ اشتقاقه هذا
المعنى الذي هو مفهوم الوحدة فانا نقول ان لا نسلم ذلك فلا نعلم ان يصدق على امر يوجب ان يكون صدقه غير الموجود لصدقه على
الموجودات وليس امرا غيره ولا خالص من ذلك الا ما ذكره بعض المحققين من ان المحمول على الشيء قد يكون عرضا فيه وهذا
كالتركيب ان الاشراقيين ذهبوا الى ان العدد … الذي هو الوحدة ليس لها في الاعيان وجود واستدلوا عليه بوجهين احدهما
ان الوحدة لو كان لها وجود فيها كان لها وحدة حكمها معروضا وهكذا الى غير النهاية لكن الثاني باطل فكذا المقدم فلا يكون للوحدة
وجود وكذا ما هو مركب منها وهو كالعدد تلزم ذلك لما جاز ان يكون المتصل ذات مقدار فيها الكل الثاني باطل بانه ايضا فكذا
مقدمه لما اللازمة فلانه لو وجد فيه مقدار لكان مقدارا الا يحتج بالمقدار الا ما في القسمة ان لو قبل … الا بالمقدار وهكذا
وهكذا الى غير النهاية لا بطال اما الاول ان المقدار ان كان له وجود كان له مقدار زائد عليه … لا مقدار اخر وذلك يقدح في
اتمام حجتهم لجواز ان يكون وحدة الوحدة نفس الوحدة فلا يحتاج الى وحدة اخرى وثانيها ان العدد كالاربعة ان كان له وجود لم يكن للمحل
لكن الثاني باطل فكذا المقدم اما الملازمة فلانه لو كان كل واحد من اجزائه الاربعة لزم ان يكون كل واحد منها اربعة وهو باطل
قطعا وان كان المجموع كان القائم بكل جزء جزءا منها اعني الوحدة وقد صار ليس لها وجود … لها محل فيتعين ان لا يكون له محل واما
بطلان التالي فلكونه من الاعراض المحتاجة الى الموضوع وفيه ما ترى لا نسلم ذلك لما جاز ان يوجد في الذهن ايضا لكن الثاني باطل لانها
لا وجود غير … جريان ما ذكره … من الحكم الذي هو احد من المقولات … ايضا فيكون الوحدة
ايضا من مقولة الكم وذلك لانها مبدأ الكثرة التي هي نفس العدد والحاصل ان الظاهر من هذا الفصل ان العدد عرض ومن انه حيث يقول
ان كانت الوحدة عرضا فالعدد المؤلف من الوحدة عرض يظهر بهذا ايضا فلذا ذكر الشيخ في اول هذا الفصل هذه العبارة وما ابان العدد
عرض وكذا ذكر في فصل ثالث لهذا الفصل الذي عنون ذلك بقوله فصل في تحقيق ماهية العدد وتحديد انواعه على ما سيأتي ومن هنا
قد لاح بطلان ما عليه المحقق الدواني من ان المحققين منهم جعلوا الوحدة والعدد من الاعتبارات لا وجود لها في الاعيان ومع ذلك
يقسمون الكم الى المتصل والمنفصل وهو لا … الشيخ رئيس الحكماء الشاخصين … من قواعد المشائين … بذلك …

مبنی

مبني ما قاله لا يخلو عن احتمالات منها انه اراد تصحيح كلام الشيخ او تصحيح ولم يفهم كلامه او فهمه وتغافل حيث لم يتعرض به او تعرض به ولم
يعطل من المحققين الشاخصين وكل ذلك سعر لا يليق بمثله وعلم من مثله فهو من مثله غريب قال بل قولا عرضيا اقول اي فيه انه النصب
لو قيل عليها قولا عرضيا او لا يكون قولها عليها قولا عرضيا قال احد الخمسة اقول يعني احد الكليات الخمسة المذكورة في المنطق
والحاصل ان الواحد نظرا الى الموجود خاصة مساوية ونظرا الى الجوهر عرض عام له حيث انها توجد في الاعراض ايضا فلذا قال
فيكون الواحد جوهرا الى قوله وان كان كونه عرضا بذلك المعنى اي كونه الخارج المحمول على الجوهر فقد يجوز عليه ان يكون جوهرا اما
ومن البين ان الظاهر من هذه العبارة القليل وكلمة ان في قوله وان كان كونه عرضا وصلية ثم بين جواز كونه جوهرا بقوله يجوز ذلك
اخذ مركبا كالابيض وانما قال اذا اخذ على الشرط تنبيها على ان العرض عبارة عن الذات المنسوب اليها مبدأ المحمول ولكن قد يكون
تلك الذات جوهرا في الواقع كما صح ان يكون عرضا فاذا حمل الواحد على الجوهر يكون الواحد هو الجوهر المنسوب اليه الوحدة كما ان
الابيض اذا حمل على جوهر قام به البياض يكون جوهرا له البياض وعلى التقديرين يكون الوحدة والبياض عرضا فلذا كان الواحد و
الابيض جوهرا على ما قال واما طبيعة المعنى البسيط منه فهي لا محالة عرض بالمعنى الاخر وفيه اشارة الى بطلان ما عليه فرقة من
اتحاد العرضي والعرض بالذات وان تغاير النوع من الاعتبار باخذها بشرط لا شيء ولا بشرط شيء وقد تبعهم العلامة الدواني في
حواشيه على التجريد ما معناه كلام الشيخ ان الابيض اذا اخذ مركبا من الجوهر والبياض يكون هناك جوهر معين فيه واذا اخذنا
هو ذات ما منتسب اليه مبدأ المحمول يكون هناك الجوهرية لازمة لما عليه … وعلى التقديرين يكون الوصف بحسب الواقع قائما
بالجوهر وينسب ذلك اليه فلذا قال … طبيعة المعنى البسيط منه فهي لا محالة عرض بالمعنى الاخر يعني المقابل للجوهر ثم المراد بالجوهر
غير ما اخذ في الوضعيات مطلقا سواء كانت فصولا او غيرها ولكن الفصول لما اتحدت بالذات مع الانواع ان جوهر الجوهر
وان عرضا فعرض قال وقد يجوز ان يكون جوهرا وذلك اذا كان المراد من ذلك اتحاده معه بالذات واما اذا كان المراد مفهوم
من ذلك حتى يشمل الاتحاد بالعرض ايضا فيشمل العرضيات ايضا وذلك اذا كانت عرضيات الجواهر كالحي … الاشراقيين وشيخ الاشراق
الرواقيين ان السواد حتى … الاسودية اعتبار عقلي لا بما انه كانت عبارة من شيء ما قام به السواد لم يحمل … في ذلك الشيء الخبير
والجوهر … لو كان السواد متقوم بمقوم الجسم لقبل عليه انه اسود فانه اذا كان شيء ما يحل في الاسودية وهو امر اعتباري عقلي فكيف
يكون لامر عقلي محل في مفهومه كان ذلك كذلك فلا يكون الاسودية الا امرا عقليا وان السواد لا وجود في الاعيان فعقلا ان مغايرة
السواد للاسود لوجود الاول في الخارج دون الثاني فلذا قال قطب فلك التحقيق في شرحه على حكمة الاشراق في شرح قول صاحبها
ولما صح بهذه العبارة اي كذا الامتناع والامكان من الصفات العقلية التي اشتق منها المشتق كالموجود والظلم والساكن واشباهها
حكما كم الممتنع والممكن في كون المشتق والمشتق منه مطلقين بخلاف الاسود فان المشتق وان كان عقليا لكن المشتق منه خارجي في
الصدق والكذب في هذا القسم مطابقة المحمول لما في الخارج كما اذا حمل الاسود على الزنجي لوجود السواد وعدم مطابقته كما اذا
حمل على الرومي لوجود البياض فيه وفي القسم الاول ليس الصدق مطابقة ما في الذهن منه لما في الخارج اذ لا وجود له في الخارج ومن
هنا ظهر ما ذاده الفاضل الدواني مرة اخرى في كون العرض والعرضي متحدين بالذات متغايرين بالاعتبار اي لا بشرط شيء وبشرط
لا شيء فبالاعتبار الاول هو الثاني وبالاعتبار الاخير هو الاول فاعتبرانه في ذلك اصطلاحين احدهما المغايرة وثانيهما الاتحاد
على وفاق ما عليه الحكماء وانما … ذلك ان يكون ذات وصفة … القياس لذلك الافراد واما على الاول يجب ان يكون ذلك العام
ما يقوم به من خارج وذلك على ان لا يكون ذاتا لها ولا من ذاتياتها واما على الاخير يجب ان يكون صفة لها متحدا معها بحسب الواقع

وفي الملاحظة ايضا بحسب الواقع لا بحسب الملاحظة ولا يلزم من ذلك ان يفترق في الواقع والحاصل ان الفرق بين الحكم بعدم الاتحاد وبين
عدم الحكم بالظاهر بعبارة اخرى ان عدم ملاحظة الاتحاد لا ينافي الاتحاد في الواقع والملاحظة معا بحسب لا بحسبها فذلك المعنى واشار
اليه الشيخ فيما بعد حيث يقول ولو كان حيوان ههنا مفارق كما يظنون لم يكن هو الحيوان الذي نطلبه ونتكلم عليه لانا نطلب حيوانا مقولا
على كثيرين ان كل واحد منها هو هو وليس المباين الذي ليس محمولا على شيء فلا حاجة ههنا الى ما يعرض بسببه قال فلنطلب الان في الوحدة
الموجودة في كل جوهر اقول هذا صريح في ان مراد الشيخ من وجودها في الخارج نفسها لا منشأها ويشهد به قوله عرض بالمعنى الاعم ايضا يقابل الجوهر
كالادراك بل لعلمه بالعرض له في الخارج الحلول وكما ذكرناه هذا الفصل وغيره ما يرشدك الى ان الوحدة عنده من الاعراض الموجودة في
الاعيان لا من الامور الاعتبارية كما لا يخفى على من نظر في سياق عباراته وسياق تلميحاته واشاراته ويفصح بها تعجبه من البعيد وتناولها
بلا غير وغيره سيما انهم جعلوا العدد من اقسام الكم وهو من الموجودات المتأصلة ومن جملة المقولات العشر التي تكون الامور الاعتبارية
والفصول البسيطة خارجة عنها خروج الخيم البيوت المنسوجة من الشعر لا رباب البادية من الاقاليم والبلدان قال الشيخ في التعليقات
تعلق العدد مجردا من دون الموضوع اي المعدود لا وجود له في ان ذلك عرض والعرض من دون حامل لا يوجد تعلق ان كان العدد يمكن
الان العقل وعلى ان خواص العدد ولواحقه فيقولون ان المعدودات ايضا ولذا وجود مباين انتهى وهو صريح في ان العدد موجود مباين في العقل
لا الدال على المبادئ كما ظن الاشراقيون ومن المحققين من حقق حق التحقيق وما شرب الرحيق من كاس التصديق قال ان من ذهب
الى ان العدد موجود اراد به المعدود ومن ذهب الى خلافه اراد به المعنى المصدري فلا يكون بين قوليهما تناف وما فيه من صريح عبارة
الشيخ الذاهب الى انه موجود او من ان يكون مراده من المعدود ويرشدك الى ذلك امعان النظر في سوابق كلامه ولواحقه وايضا من العدة
كالاناس وجهه واهر قال فاما ان يكون ذلك الوجود اقول انه لما ثبت ان الوحدة عرض يحتاج الى موضوع ثبت ولما لم يكن هناك
الا الوجود فيلزم ان يكون عرضا في الجوهر لا امرا اعتباريا فعلى الاول يلزم قيام الوحدة بقيام العرض بالموضوع ثم يلزم ان يكون
الوجود الذي هو محل لها بالجوهر لاستحالة الدور والتسلسل فتدبر قال فانهم فان كانت الخ اقول لما ذكر انه لا يكون الجوهر
جوهرين او يكون الجوهر واحدين ذكر ضابطا اخر وهو ان الجوهر لما كان جوهرين فان كانت الخ قال وهذا محال اقول لان كل
موجود لا بد له من تعين ووحدة لا يشاركه فيها غيره قال وهذا الكلام حينئذ اقول ثم ان كل وحدة ان كانت في جوهر اخر فاحد الجوهرين
المنتقل اليه الوحدة لان الوحدة فلا يجتمع وحدتان في جوهر واحد فلو انتقلت اليه وحدة اخرى لزم اجتماع الوحدتين في جوهر واحد
وبين الكلام جاء فيما انتقلت اليه الوحدة بانها اما ان ينتقل وحدته الى الجوهر الاول فيدور او الى جوهر اخر فيتسلسل قال ولست اعني
بوحدة الاعراض او الجواهر ذات اقول اسم الاشارة الواقع في هذه العبارة اشارة الى الوجود المنقسم والمراد من المعنى في قوله
المعنى الذي ذكرناه قبل الان هو الوجود الغير المنقسم الجوهري بدلالة قوله فان ذلك كان يلزم مع كونه وجودا الى قوله جوهرا او عرضا
قوله والاشارة الى المعنى الاخص قال يكون الوحدة يقال باشتراك الاسم اقول لعل المراد من اشتراك الاسم هو الاشتراك المعنوي
لا اطلاقه العام على الخاص وذلك صحيح انه يتأول ويتناول الاشتراك المعنوي الذي هو الاشتراك اللفظي والاشتراك المحض وذلك
على ما نص عليه الشيخ في منطق هذا الكتاب كما ستطلع في مقام التوسم ولعل هذا المقام من المواضع الدالة على ان المراد باشتراك الاسم هو
الاشتراك المعنوي ويؤيده ما وقع منه في التعليقات حيث قال فيها ان الوحدة من الاسماء المشككة كالوجود وهي من اللوازم والمعنى الجامع
الموجود في الجوهر والعرض هو ان وجود غير منقسم فهذا هو المعنى العام الواقع على الوحدة فاذا قلنا وحدة الجوهر معنى يفارق موضوعها
وان وحدة العرض معنى لا يفارق موضوعاتها كنا قد خصصنا ذلك المعنى العام وهذا التخصيص ليس بفصل اي ليس هو تخصيصا بفصل كما

تخصص المعنى الكلي الذاتي في الوجود بفصل فيكون حينئذ موجودا فان ما يعرض له الوحدة من الجوهر والعرض لا يقومها فاذن كان ذلك المعنى
لقياس اقول في بعض النسخ الاخص بدل الاعتبار الذي يفارق من جوهر الى جوهر قال فيكون جوهرا وعرضا لعرض اقول هذا هو المقال
للاخص وعرض الشيء لما نافرعنه قال والاعتبار ذلك المعنى الاخص اقول انه مع ان يقارن موضوعاته لعارض ذلك المعنى هو المعنى
الاخص ثم قال وهو ان الوحدة حقيقتها معنى عرضي اي للجواهر والاعراض غير مقوم لشيء منها فان كان موجودا بل من اللوازم العامة
لها الغير المقومة لشيء منها وان كان موجودا في الاعيان فيها وجود العرض في الموضوع قال الشيخ في التعليقات اذا قلنا وحدة الجوهر
معنى يفارق موضوعها كنا قد خصصنا ذلك المعنى العام وهذا التخصيص ليس بفصل اي ليس هو تخصيصا بفصل كما تخصص المعنى الكلي
الذاتي في الوجود بفصل فيكون حينئذ موجودا فان ما يعرض له الوحدة من الجوهر والعرض لا يقومها انتهى وهو صريح في انها موجودة
عليه غير مقومة لشيء منها بل من الامور العامة وصفة لها وهو على ما ذكره الشيخ في هذا الفصل الذي نحن بصدد شرحه
من قوله فبينا ان الوحدة غير داخلة في حد جوهر او عرض بل نسبة انه عام لا انه مراده منه غير داخلة في شيء منها انها خارجة
عن الجوهر والعرض جميعا امرا اعتباريا بل مراده انها غير داخلة في ماهية شيء من موضوعاتها جوهرا كان او عرضا فان كانت عرضا
موجودا في الاعيان مما ينطبق في التعليقات ايضا بقوله فيكون معنى موجودا ان اذا موجودة في الاعيان تعيين ولا يمكن من الجاهلين
قال وليس لقائل ان يقول ان معنى الوحدة اقول يعني انه يجوز ان يكون امتناع مفارقة الوحدة عن الجوهر او العرض مثلا من قبيل
امتناع مفارقة الجنس عن فصول النفس لما ان هذا الامتناع لا يصير سببا لعرضيته الجنس فكذا لا يصير ذلك الامتناع سببا للعرضية
الوحدة بل انما يصير امتناع انتقال الشيء المحصل الموجود بالفعل من المحل سببا للعرضية لا مطلقا فلم لا يجوز ان يكون امر الوحدة
وشأنها امر الجنس الذي لا يفارق فصوله ثم انه اجاب عن ذلك بحيث قال فنقول ليس الامر كذلك الخ اي ليس الحال في الوحدة ونحوها
كحال الجنس ونحوه فان نسبة ما فرضناه اعم من الوحدة الى ما فرضناه اخص الى الحدود الوحدتين ليست نسبة المنقسم الى فصل
مقسم تقرير السؤال بعبارة اخرى ان يقال ان امتناع مفارقة الوحدة عن موضوعاتها ليس كامتناع مفارقة البياض عن موضوعه لم يجوز
ان يكون من قبيل امتناع مفارقة الجنس عن فصله فلا يكون عرضا قائما بالموضوع بل يصير متقوما بالفصل كتقوم الحيوان بالناطق والصاهل
كما وقع في التعليقات حيث قال تعليق ان يقال ليس امتناع مفارقة الوحدة لموضوعاتها كامتناع مفارقة البياض لموضوعه بل كامتناع
مفارقة الجنس الفصل ثم اجاب بحيث هنالك بقوله ليست موضوعات الوحدة لا تقومها وليس سبيل تلك الموضوعات مع الوحدة
لا تقومها وليس سبيل تلك الموضوعات مع الوحدة كسبيل الفصول مع الاجناس انتهى فهو شرح الجواب الذي ذكره الشيخ في هذا
الكتاب حيث قال فان نسبة ما فرضناه اعم الى ما فرضناه اخص ليس نسبة المنفصل اليه الى الاخص اي نسبة الوحدة المفارقة
الى ذات الاخص الذي هو الجوهر مثلا فيشمل ذلك المعنى الجوهر من موضوعاته معها قال في التعليقات فلا يكون مفارقتها لها مفارقة
الجنس الفصل المقسم بل من قبيل مفارقة العرض لموضوعاته فيكون عرضا فيها لكون موضوعاته فصولا له وليس لها الا سبيل موضوع
البياض اليه ثم استدل عليه بقوله لقد بينا ان الوحدة غير داخلة في غير مقومة لشيء منها ليكون جنسا لها وهما فصلان لها فلئن
قلت انها ان كانت مقومة لها داخلة في حد تقومها لكون جنسا لها فيكونان نوعين لها فكيف حكم بكونهما فصلين لها على
تقدير مقوميتها لها قلت ان الامر كذلك لكن على تقدير مفارقتها لها تكون مفارقة الجنس الفصول الا ترى ان الحيوان اذا فارق
الانسان فقد فارق الناطق والحمار مفارقة الجنس للانواع مفارقة لفصولها على ما نص عليه الشيخ ههنا بقوله كما لا يفارق
بالنصب على المفعول به الحيوانية بالرفع على الفاعلية وههنا لك كما نقلنا عن قريب التنبيه على ما قال كسبيل الفصول

مع الاجناس وقد علم حال الفصول وذلك كما يجعل الانواع مخصصة للاجناس مع ان فصولها مخصصة قال الشيخ في التعليقات المعنى
الكلي لا وجود له الا في الذهن والمعين لا يخصص شخصا واحدا او يكون موجودا عاما فانه لا يكون عاما [illegible]
عاما فانه يخصص وجوده بامر ما يكون له [illegible] وذلك كالحيوان فانه معنى عام فلا يكون موجودا عينا واحدا فيكون حيوانا مطلقا بل اذا كان
موجودا فلا يكون الا مخصص وجود باحد الانواع التي تحته ويكون اما انسانا او فرسا او غيرهما والمخصص له [illegible] يكون فصل
النوع كالناطق انتهى وهو يدل على ما ذكرنا من ان المخصص حقيقة هو الفصل كما صرح به اخيرا مع انه ذكر اولا ان المخصص للحيوان احد
الانواع حيث ان تخصيصه بتخصيص فصله كان بمنزلة تخصيصه قال لا كالابيضية في البياض اقول لان الاول يعني الثاني ولما لم
يكن تحقق احدهما بالذات بحسب الاعيان بخلاف ما نحن فيه من الوحدة فقد بين قال فقد بينا ان الوحدة غير داخلة في حد جوهر او
عرض هو اقول الشيخ في رسالة الحدود وهذا الحد ما ذكره الحكيم في كتاب طوبيقا انه القول الدال على ماهية الشيء الذي هو كمال وجوده الذاتي
وهو ما يتحصل له من جنسه القريب وفصله انتهى كلامه فنقول ان الظاهر منه ان ما يكون حد الشيء يكون مركبا من جنسه وفصله فكل منهما
يكون [illegible] والوحدة ليست شيئا منهما بالنظر الى الجوهر والى العرض وان كان ذلك العرض هو العدد [illegible]
جنسه الا ان جنسه هو المركب من الوحدتين على الاطلاق سواء كان معه وحدة اخرى [illegible] احد الاعتبارين للاثنين حيث
[illegible] احدهما كونه من الوحدتين فقط اي بحيث لا يكون له سوى وحدة وحدة وهو بهذا الاعتبار نوع حقيقي ليس جزء لشيء
من انواعه وثانيهما كونه مركبا من الوحدتين سواء كان معه وحدة اخرى او لا وهو بهذا الاعتبار معنى جنسي [illegible] جزء النوع
اخرى والاثنان الذي هو جزء من حد الماخوذ بالاعتبار الاول وكذلك جزء حد غيره من الثلثة والاربعة وغيرهما هو هذا
الاثنان المركب من الوحدتين لا المركب من الوحدتين فقط فانه نوع من العدد لا جنس له [illegible] الكم الا انه
[illegible] في جهة واحدة فقط [illegible] الكم المنقسم في جهة واحدة سواء
كان [illegible] الاقسام في جهة اخرى او في جهتين اخريين ام لا [illegible] انواع هي الخط والسطح والجسم التعليمي والزمان [illegible]
[illegible] كما في الاعداد فان قلت [illegible] كون الاثنين باحد الاعتبارين [illegible] والجنس [illegible] على النوع [illegible]
هو الاثنان [illegible] ذلك [illegible] الاثنان على الاطلاق [illegible] الجنس [illegible]
ليس [illegible] ان الجسم المطلق مركب من الهيولى والصورة الجسمية والصورة النوعية [illegible]
وهو الجسم [illegible] هو الجنس وهو محمول على انواعه فكذا ما يوجد من الاثنين هو الوحدة المكررة على الاطلاق [illegible]
انواعه من الاعداد المتنوعة بالفصول التي هي قيود [illegible] كما في الكليات [illegible] الوحدة المكررة [illegible] للاعداد والوحدة
[illegible] في كل شيء من الجوهر والعرض وان كان العدد عرض العدد [illegible]
[illegible] وهو نوع اضافي من العدد [illegible] ان لا يكون معها وحدة اخرى [illegible]
انواع [illegible] هو نوع حقيقي [illegible] الا بالعوارض والمشخصات [illegible] ان لا يكون معها وحدة اخرى
[illegible] المثال الثاني ان الوحدة غير داخلة في حد جوهر والعرض مطلقا وان كانت [illegible]
جنس الاعداد الذي [illegible] قال الشيخ هيهنا من عدم دخول الوحدة في حد جوهر والعرض [illegible]
[illegible] ان العدد [illegible] الاعداد [illegible] الاثنين الذي هو نوع حقيقي
من العدد [illegible] النوعين الحقيقيين [illegible] الاثنان الذي هو [illegible] الاثنان الذي هو

النوع

النوع الحقيقي من العدد وبعبارة اخرى ان [illegible] الذي هو نوع من العدد ليست مجموع وحدتين بل انها امر اخر هو ان لا يكون معها وحدة
اخرى وهي بهذا الاعتبار ليست جزء لشيء من الاعداد اذ مجموع الوحدتين الذي هو جزء سائر [illegible] امر اخر [illegible] من الخط
ليس جزء السطح او الجسم التعليمي مع ان المنقسم في الجهة الواحدة ما هو منقسم في جهتين او جهات ثلث [illegible]
حد [illegible] فهو سطح [illegible] ان لا يكون معها وحدة اخرى كما قررنا ولعل هذا
[illegible] الفصل او الجزء الصوري او [illegible] الوحدتين على الاطلاق وعومتنا الخواص واللوازم
[illegible] والتركيب والاولية وغير ذلك كما سياتي في كلام الشيخ من ذي قبل ثم لا يخفى ان بعض من عاصرنا [illegible]
[illegible] في احاديث اصحاب العصمة صلوات الله عليهم جمع بين حديثين في كيفية التيمم احدهما يدل على ضربة واحدة والاخر
ضربتين [illegible] الاول [illegible] بخلاف [illegible] الاول [illegible] الضربة الواحدة
[illegible] الضربتان يشتملان على الضربة الواحدة [illegible] والفرق بينهما ظاهر وان كان الحق العربان في التيمم مطلقا سواء
[illegible] او الوضوء [illegible] في كتابنا [illegible] الاخبار في شرح كتاب الاستبصار [illegible]
[illegible] قال بسيط [illegible] اقول انه على الاضافة الاتوصيفية ان [illegible]
[illegible] الواحد [illegible] البسيط [illegible] ما صرح الشيخ به [illegible] من الجوهر و
العرض [illegible] في الخارج [illegible] من الفصل و
الحاصل ان الوحدة والجنس [illegible] استحالة المفارقة من موضوعها لكن الاول [illegible] عرض قائم به وان كان موجودا
لكن وجوده في نفسه عين وجوده في موضوعه والثاني باعتبار [illegible]
[illegible] قال المتصلات اقول لعل المراد منها الاجسام بمعنى الصور الجسمانية على ما قال [illegible]
[illegible] الذي هو الجسم بمعنى الصورة واطلاق المتصل والاتصال عليها غير عزيز ومن هيهنا ذكر الشيخ في التعليقات ان الصورة الجسمية
الاتصال [illegible] الصورة [illegible] بالفعل [illegible] الصورة الجسمية في الهيولى [illegible]
النارية اذا بطلت صورة النار وحدثت صورة الهواء تبطل صورة الجسمية معها وتحدث صورة جسمية اخرى مع حدوث الصورة
الهوائية قال [illegible] اقول لا يخفى ان [illegible] كل شيء [illegible] موضوعا [illegible] والجوهر
باق اقول لانه لا يزيد ولا ينقص لان الزيادة والنقصان من لواحق الكم وهو لانه بمثل المساواة واللامساواة بمعنى الزيادة والنقصان
وذلك لان الجسم [illegible] الابعاد الثلثة بالفعل [illegible] جهات
[illegible] العالم [illegible] الجسمية [illegible] من دون هذه الاشياء [illegible] من جسم [illegible]
من [illegible] الجسم [illegible] هو الجوهر [illegible] لا يكون [illegible] الذي يزيد
وينقص [illegible] فيكون ذلك [illegible] وقوله
في [illegible] الجسم التعليمي الشخصي الواحد بعينه يزيد وينقص [illegible] الجسم
او [illegible] الزيادة والنقصان في [illegible] الاستعدادات [illegible] الاشكال المتواردة على الجسم الواحد بعينه [illegible]
او الصورة الجوهرية [illegible] قبول الزيادة والنقصان في [illegible] الاستعدادات [illegible] الابعاد [illegible]
[illegible] الجسم التعليمي [illegible] الشخصية [illegible] بالزيادة والنقصان في [illegible]

والكاثف الحقيقي والجوهر اى الشخص الجوهري المركز تلك الحركة والتخلخل والتكاثف باق الشخص غير [illegible] الذي من امارات
تشخصه ولوازمها هو القدر المتشخص [illegible] بين صحة الزيادة والنقصان اى الجسم التعليمي غير محفوظ التشخص في مراتبها
الزيادة والنقصان في التخلخل والتكاثف والجوهر اى المادة محفوظ تشخصها [illegible] في جوهرها اصلا اى الجسم التعليمي [illegible]
محفوظ الذات [illegible] في مراتب الزيادة والنقصان بالاتصال والانفصال والتخلخل والتكاثف وتبدل الاشكال جميعا والجوهر اى الصورة
الجوهرية التي [illegible] في الجهات باقية الذات محفوظها في جميع المراتب اى الطبيعة التي [illegible] في الجهات واذ تقرر هذا
عبارة الشيخ فقد استنبطنا [illegible] المتوهم بينهما [illegible] في هذا الفصل [illegible] من قبل [illegible] في موضع ان
الجسم التعليمي كالصورة الجوهرية محفوظ الذات [illegible] تبدلات الاشكال المتواردة على الجسم الواحد بعينه قال لا بمقدار
الشيء الذي [illegible] ابعاده كذا اقول يعني [illegible] المتصل الذي [illegible] ثم قال وهذا لا يمكن ان يكون [illegible] الشيء المتصل والحاصل انه لا يصح
ان يكون [illegible] مقدار الشيء الا ان يكون ذلك الشيء متصلا [illegible] بالزمان حيث قال كما ان الزمان لا يكون الا المتصل الذي هو المقدار
في الجسم التعليمي الذي يكون للجرم الثلاث [illegible] الذي هو مثل الزمان ثم اشار الى الفرق بين الصورة الجوهرية بالهامين الاتصال الجوهري
وبينها بالهامين الاتصال [illegible] الذي هو الكم المقدار حيث قال وهذا المقدار هو كون المتصل بحيث يصح [illegible]
ان يتوهم [illegible] اشارة الى الصورة الجسمية بالهامين [illegible] المقدار العرضي اى الجسم التعليمي [illegible]
الصورة الجسمية باعتبار لا تناهيها ومراتب تناهيها فيكون [illegible] وقولنا هو مضروب [illegible]
ان عدم [illegible] انما يكون من حيث التوهم ثم قال وهذا هو ان يكون الشيء بحيث يقبل فرض الابعاد المذكورة وان ذلك [illegible]
جسم جسم اشارة الى [illegible] الاتصال الجوهري ثم قال واما الترجيح [illegible]
[illegible] وهذا المعنى هو كمية الجسم اشارة الى كون الجسم التعليمي [illegible] الجسم الطبيعي [illegible] ثم قال وذلك [illegible]
[illegible] فرض الابعاد [illegible] الصورة في [illegible] ان الجسم التعليمي الطبيعي [illegible]
[illegible] في قوله وهذا المقدار هو كون المتصل هو الجسم الطبيعي اى القابل للابعاد الثلاثة والجسم التعليمي [illegible]
[illegible] والمساواة واللامساواة بالتطبيق [illegible] الى الاجزاء
المقدارية كونها متقدمة عليه من حيث هي اجزاء له ضرورة انه ما دام متصلا لا جزء له وما دام منفصلا لا يكون متصلا فلا يكون اطلاق الجزء
عليها [illegible] ومن هاهنا قيل انها اجزاء الشيء [illegible] اجزاء الشيء بحسب الواقع سواء كانت
اجزاء [illegible] متقدمة عليه اما الاولى ففي الخارج واما الثانية ففي العقل [illegible]
المعلم الثاني من الدليل [illegible] متصلا في نفسه [illegible] الى الاجزاء [illegible] الواجب [illegible] الاجزاء فكل جزء من
اجزائه اما واجب الوجود [illegible] الواجب واما غير واجب الوجود [illegible] بالذات فيكون الجملة [illegible] من الوجود [illegible]
بان يقال ان الاجزاء التحليلية التي [illegible] هذا الدليل على عدم [illegible] تركيبه من الاجزاء
مطلقا خارجية كانت او عقلية [illegible] ان يتكلف هاهنا في [illegible] ما وقع في [illegible] المعلم الثاني في عنوان الواجب لو كان له اجزاء تحليلية
فلا يخلو [illegible] بالفعل فلا يخلو اما ان [illegible] الاول [illegible] والا لكان
الواجب لذاته واجبا [illegible] الثاني [illegible] الى التزام ان ذات الجزء التحليلي التي متقدم عليه [illegible]
[illegible] ذلك الجزء والكل الى الوجود [illegible] الجزء متقدم ووصف

جزئية

جزئية متأخر لتوجه الحكم اليها [illegible] تلك الاجزاء التحليلية من المنتزعات العقلية فان اريد بها هذا المعنى [illegible] لا يتقدم عليه [illegible]
[illegible] المتصل [illegible] بالاستقلال والا لزم تقدم الشيء على نفسه [illegible] كان الموضوع [illegible] تشخص العرض [illegible]
والقبول لا الفعل والتاثير [illegible] الاجزاء [illegible] كما في الجسم الاملس [illegible]
الاجزاء ولو كانت [illegible] في الخارج [illegible] في العقل بحسب الخارج من حيث [illegible]
[illegible] الاشكال ذهب بعضهم الى ان اجزاء الجسم الاملس [illegible]
في الخارج [illegible] الواجب اجزاء موجودة [illegible] الواجب فتلك الاجزاء
اما واجبات او ممكنات او مركبة منها [illegible] الاول [illegible] والبرهان [illegible] وعلى الثاني لا يكون المجموع واجبا [illegible]
الاجزاء التي هي الممكنات فهو اولى بالامكان [illegible] الممكن على الواجب بالذات [illegible]
[illegible] وعلى التقديرين لا يكون الواجب الوجود [illegible]
ذات وجود [illegible] ان الجزء الاول منه هو المبدأ الاول [illegible]
الجزء الاخر في سلسلة الممكنات [illegible] يستحيل ان يتقدم على شيء من الاجزاء بحسب الذات واما الدليل على استحالة [illegible]
[illegible] الى الاجزاء المقدارية [illegible] كل منفصل بالذات او بالغير [illegible] من الاجزاء ولو كانت تلك الاجزاء [illegible]
[illegible] ان تلك الاجزاء اما ان يكون واجبات بالذات او ممكنات [illegible] منهما وعلى الاول [illegible]
الواجبات بالذات في [illegible] والاستعداد لوجودها بالفعل بحسب وجود المتصل الذي هو الكل [illegible]
الاخير وعلى الثاني [illegible] مع اتحادهما بالذات [illegible]
[illegible] من الاحتمال [illegible] ان الواجب [illegible] لو كان ذا اجزاء تحليلية فهي اما ان يتقدم عليه او تتاخر عنه او ما يكون
في مرتبة الوجود فان كان الاول كان [illegible] واجبا لذاته وان كان الثاني [illegible] الواجب لذاته ممكنا لذاته [illegible]
[illegible] وان كان الثالث [illegible] الواجب لذاته [illegible] والشيخ الرئيس
في كتاب الشفاء [illegible] الواجب لذاته لا جزء له والا لامكن الواجب لذاته [illegible]
بطلان التالي [illegible] فلان كل [illegible] ذات جزء [illegible] وجود الجزء الاخر
مفهوم الذات [illegible] اما ان يصح لكل واحد من جزئيه [illegible] وجود منفرد ولكنه لا يصح للمجتمع وجود دونهما فلا
يكون المجتمع هو الواجب لذاته [illegible] لا يصح للمجتمع وجود دونها فلا يصح لها من المجتمع
[illegible] الاجزاء لا يكون واجب الوجود [illegible] هو الذي يصح [illegible] الاجزاء مفارقة الجملة في الوجود
[illegible] الاجزاء [illegible] واحد منها اقدم بالذات فلا يكون شيء منها واجب الوجود وعلى التقادير لا
يكون [illegible] واجب الذات [illegible]
[illegible] بالذات [illegible] ان الواجب [illegible]
موجود [illegible] لا يمكن ان يكون [illegible]
[illegible] ان الموجود بذاته لا يمكن ان يتعدد [illegible] فالواجب بذاته لا يكون متصلا بذاته [illegible]
انه لو كان كذلك لكان له [illegible] بالذات ان يكون حقيقة الواجب المتصل [illegible]

مشائية

والاستدلال اقوى لا اكثر لجواز ان يكون كل جزء مثل الكل في البسط فيكون الجزء مساويا للكل ولو لم يجب ان يكون الكل بهذا الاعتبار و
البسط الخاص لم يكن ممكنا ان لا يحتاج في كونه على هذا البسط الخاص الى علة مغايرة لحقيقته والا لم يساوه الكل الجزء في لوازم
امكان الواجب لذاته وكونه معلول الغير لا يقال لم لا يجوز ان يكون هذا البسط واجبا اذا كان المتصل بذاته مستقلا منفردا في الوجود
واما على تقدير جزء فلا يكون واجبا لانا نقول ان طبيعة المتصل بذاته اذا امكن ان يكون منفردا وان لا يكون احتياج كل منهما الى علة
لم يكن واجبا واما ما يقال من ان طبيعة المتصل بالذات حال الاستقلال يستلزم بسطا ما فهو مدفوع بضرورة انه يجوز ان
يكون ذلك المتصل بذاته مقتضيا لوجوده من غير هذا البسط فيكون مستلزما له وهو ممتنع حيث ان المتصل في شيء من مراتب الوجود
لا يمكن ان يتحقق من غير بسط فان قلت من الجائز امتناع غير هذا البسط حال الاستقلال قلت امتناعه بالغير لا يغني عن السبب
حيث ان كل ممكن محتاج الى علة موجودة مخصصة [illegible] وامتناع الغير لا يفيد وجود امر مخصوص والا لامكن ان يوجد
ممكن بلا علة وايضا انه لا يصح ان يقبل القسمة الى الاجزاء الخارجية اذ يعلم ضرورة ان كل متصل بذاته فهو بما هو كذلك قابل
ذاته من حيث هو ممكن ويصح ان ينكسر في الخارج بالضرورة فان كل متصل بذاته قابل بذاته للانفصال بالضرورة الفطرية ولا يخرج
عن ذلك ما لا يتيح في [illegible] قبول الانفصال نظرا الى الذات فكل متصل بذاته قابل للانعدام على العدم نظرا الى نفس ذاته
ضرورة فلا شيء من المتصل بذاته واجب الوجود لذاته ولكن المتصل بغيره [illegible] فان قلت انه قد يقع الكلام في ان الشيء ما لم يتصل
بالذات لم يقبل التجزية والانقسام ولو بالغير ضرورة ان ما ليس له هوية اتصالية ولا ذات انفصالية لم يقبل القسمة فكيف يتم الاستدلال
به على عدم كونه واجبا مطلقا قلت ان ما يقبل القسمة يلزم ان لا يكون هويته في مرتبة وجوده عاريا عن المتصل بذاته ثم يصير بعد
ذلك عارضا له وانما يكون بحسب [illegible] مع قطع النظر عما يعارضه في جوهر ذاته متصلا فلا كما يلوح ها هنا [illegible]
الفصل بقوله انه لا يقبل الانقسام بالقوة ولا بالفعل كان معنا لا ان يعارضه ما يبين انه يقبل الانقسام حيث يستحيل ان يخلو
ما هو جوهر حقيقته الا ان يفصل عن جوهر هويته فلا يكون قابلا للانقسام لا يصح ان يعارضه ما يجب بقبول الانقسام واذا تمهد
هذا الكلام فنقول ان كلا من الاعراض الجسمانية والصورة الهيولانية لما لم يكن لشيء منها مرتبة وجود لا يكون قابلا للقسمة ثم يصير
قابلا لها بواسطة مقارنتها للصورة الجسمية لان منها في اول مرتبة وجوده مقارن للصورة الجسمية قابل للقسمة والتجزية
كل منها في نفسه وجود مقارن للصورة الجسمية القابلة للقسمة بنفس ذاتها وهويتها بعينه فلا يخلو من بوساطة الجرمان امثالة
الحقيقة السوية وذلك لا من باشتراط صحيح صادق البيان مباحث المقدمة الاولية فلا يكون هذا الكلام قبل الذات ولا بعد
الذات ولا مع الذات قال واعتبر في الجهة مضاف الخ اقول اي مشهوري لا حقيقي بمعنى المقولة التي حقيقتها نفس الاضافة
وذلك بخلاف ما عليه الى المضاف المشهوري حيث ان نسبة لا يكون بنفس الاضافة بل يجب ان يتخصص اولا بكونه جوهرا او مقدارا
ثم يصير معقول الماهية بالقياس الى غيره فنسبة الحقيقي من المضاف انما هو نفس الاضافة ونسبة ذي الاضافة انما هي غيرها
فلذا غيره الى حيث قال لا يكون الا معتدلا والحق ان المضاف المشهوري لما كان امرا عرضيا فلا يصح كون الماهوية ذاتا
ما ينتسب اليه المضاف الحقيقي فيكون خصوصيات الجوهرية والعرضية لا غير فيه ومن جهتها تم الفصل والمقولات الى جميع
حتى المفهوم الواجب الوجود بالذات واما ما اورده الشيخ من الايراد في هذا المقام بان ما هنا للشخص ما يقال انه غير مضاف
مع انه من جميع الموجودات فهو مندفع بما حققنا سابقا من ان المراد من ذلك هو الاضافة بمعنى المفهوم بنفسه ما وقع عنه ذلك
في فصل انه واحد لا شريك له كما ذكرناه مفصلا هذا وبالجملة ان في المقادير المتناهية ثلاث امور فيها وانما هذه القضاء

الامر وبالجملة هذا القضاء ما الاول من الاعدام والثاني من الاضافات والثالث من الكيفيات فلا يخلو من الاعراض ولعل المراد من
الاول ان لا الاخير وهو انما عرض منقسم في الجهتين فهو السطح والذي في جهة واحدة واما اذا كان الطول غير منقسم مطلقا فهو النقطة
قال من المضاف مطلق اقول سواء كان مضافا حقيقيا او مشهوريا والاول هو المقصود دون الثاني قال ما ينبغي ان يكون مقدارا اقول
يشير به الى المقولات فان كانت متباينة الذوات فلا يصح ان يكون شيء منها بالذات هو الاخرى ولا يصدق بعضها على بعض كما بيناه
سابقا فلا تغفل قال واما انه مقدار فهو بالجهة الاخرى اقول يصح ان يكون المراد من المقدار هنا هو المقدار بما هو هو ولا يصح
ان يكون المعنى من السطوح قد لا يصدق عليه بالموضوع المتعين ويشير الى ذلك ما ذكره بقوله بل لكل الخ ثم لا يخفى جواز ان يكون المراد
المقدار مطلقا متعينا او غير متعين وهذا على ان يكون قوله بل لكل الخ بالمعنى الاعم الشامل للامكان الوقوعي والاستعدادي والوجود
الذاتي والامكان الخاصي سواء كان ذلك هو الذاتي او القياسي وان احتمل ان يكون بالغير وقوله لا لجزء منه احتراز عما يكون جزء
الشيء ضرورة انه يستحيل مفارقته عنه من جهة جزئيته له قال ان يطابق ذاته اقول وذلك على ان يكون ملحوظا فيه ضرورة قال انه
عرضت من هذه الجهة شبهة اقول اي الاشكال العويص الشبيه لما ذكرناه من عرض الجاهل الى الموصوف بطابق المثالي كما
ما يعترض كون يابان انه جزء من الاخر وذلك لان المعتبر في عروض شيء لشيء كونه موصوفا فيه الجزء مع وجود ذلك لا
يصح تقويمه بمعنى وليس من شرطه ان يطابق ذاته ذاته وان كان شرطا للبعض الاتمام وقد يقال الا نقوى بما وقع عنه هنا ان السطح
اعتبارات واحوال انها الحق بالقياس الى الجسم الحامل ومنها الحق بالقياس الى المحيط ومنها الحق بذاته وجوهره ومنها
الحق بالموضع المتحرك وعلى الاول يكون مكانا وعلى الثاني نهاية وعلى الثالث سطحا وعلى الرابع جهة ومن الظاهر ان هذه الحالة
ليست قائمة به باعتبار قيامه بالجسم ومن هنا ان الايراد بان المكان نوع رابع من الكم المتصل وذلك حيث انه لا نوع من
السطح مندرج تحته لانه نوع من الكم في رتبة السطح وما سطح ما تحت نهاية قال نسبة المقادير في السطح نسبة فصل الجنس اقول
بمعنى ان المقدار نسبته الى كونه بحيث يتوهم فيه بعدان فقط ونسبته الى الصورة الجسمية ثم انها نسبتان متغايرتان لان نسبة
الاول الى الثاني نسبة العارض الى المعروض ونسبة الاول الى الاول نسبة الجنس الى الفصل فيكون قوله ونسبة ذلك
المعنى اي كون السطح بحيث يتوهم الى المقدار نسبة الفصل الى الجنس وقد يعبر عن هذه النسبة تارة بالتقسيم واخرى بالعروض
وذلك لان نسبة الفصل الى الجنس نسبة خاصة الشيء اليه ولما كان الفصل علة للجنس فحقه الظهور التعبير عنه بالعلة
ايضا وفي بعض نسخ الكتاب نسبة المقدار في السطح الى ذلك الامر نسبة المقادير الى الصورة الجسمية بل يكون ذلك نسبة المعنى
الى المقادير في السطح نسبة فصل الى الجنس الخ فحصل الكلام في تقرير هذا المرام ان نسبة الفصل الى الجنس نسبة الخاصة ونسبة
الجنس الى الفصل نسبة العرض العام وكلاهما نسبتان عرضيتان لا ذاتيتان وان كان كل منهما ذاتيا للنوع مقوما له فاذا تقرر هذا
فنقول ان المراد من قوله نسبة المقدار في السطح الى ذلك الامر نسبة المقدار الذي هو جنس السطح الى ذلك الامر اي كونه ذا بعدين
المقادير الى الصورة الجسمية فكان نسبة المقادير الى الصورة نسبة العارض الى المعروض لكن نسبة المقادير التي هي الجنس الى
ذلك الامر اي كونه ذا بعدين نسبة العارض الى المعروض ثم ترقى عن ذلك حيث قال بل نسبة ذلك المعنى الى المقادير في السطح
نسبة فصل الى الجنس او نسبة الخاصة الى العرض العام قال واختلاف الاشكال والتقاطيع اقول يحتمل ان يكون هذا مع قوله الاتصال
والانفصال متعلقا بقوله الحدود والعلامات الخ يعني ان السطح لما كان عرضا صح حدوثه وبطلانه بحدوث هذه الامور فيعرض عن
الجسم بخصوص الاشكال والحدوث والبطلان من حيث تواردا الاشكال المختلفة وكذا من الجسم التعليمي لعدم ذاتيته وقد يقال ان

الجسم التعليمي لو لم يكن عرضا لما كان الجسم كان من مقوماته والثاني باطل فالمقدم مثله اما الملازمة فالانفصال ما يتبدل عليه في المقومات ويحوله وبعدها واما بطلان الثاني فلان جسما معينا كالشمعة قد تتوارد عليه اجسام تعليمية ولا يتبدل معه ذاته فلو كان من مقوماته لما كان الامر كذلك فان قلت ان دلك كذلك فان الشمعة اذا كانت مدورة كان لها جسم تعليمي محدود بحد معين ثم اذا جعلت مكعبة فلا يتقدم ويتعدم مقداره المعين الذي كان له اولا فلا يكون احدهما هو الاخر ولا جزوه واذا تبدل الجسم التعليمي طرو من تبدل السطوح وساير اطرافه الجسم الذي هو فيه قد يجعل هذا الدليل علاوة وقال لو كان الجسم التعليمي واطرافه داخلة في الجسم لوجب لما جاز تبدلها مع بقائه متشخصا وليس كذلك واعترض عليه بان هذا انما يوجب ذلك لو لم يكن التبدل الا في ماهية الجسم الذي كذلك وبطل عليه ما نقل عن الشيخ ثم نعود الى ما كنا فيه فنقول الشيخ قال ان الجايز ان يتعلق كل واحد من هذه الامور بقوله الحدوث والبطلان على سبيل الانفراد يعني ان كلا منها مستقل فيها ثم لا يخفى انه يتميز من الجسم لا نفعاله ويعود اليها الاتصال والانفصال على ان كل واحد منها مستقل فيهما الا ان يقال المراد من كل منها في تقديره كل واحد منها او ذلك على ان يكون خصوصية كل من هذه الاربعة النسبية في ذلك خلاف ما عليه الحدوث والبطلان في الجسم اعتبار تعاقب الاتصال والانفصال بين ذلك اليه ما ذكره فنقول في تحقيقه ان الجسم الواحد قد يكون موضوعا لابعاد مختلفة تتوارد عليه بالفعل ويزاد عند عدد يكون الجسم باقيا بعينه موضوعا لتلك الابعاد الحادثة المتجددة وتكون المادة بجميع الصور واحدة فلا يكون الاتصال فيه بعينها للانفصال وليس السطح كذلك فانه اذا بطل ما يتخصص به في موضوعه بطل ذلك السطح المتشخص وصار سطحا اخر لانه عرض لا يكون تشخصه بالتعرف بموضوعه واما العرض من موضوعه شخصا واحدا فانه يبطل الاتصال والانفصال واختلاف الاشكال والتقاطيع لا يبطل تشخصه بهذه الاسباب والتالي في ذلك اذا كان سطح انقطع بنصفين فقد بطل ذلك السطح وحدث سطحان اخران ولم يكن هناك شئ باق من تلك القطع كالهيولى اذا انفصل بنصفين والحاصل ان الفرق بين البطلان والحدوث في الجسم وبينهما في السطح بلزوم البطلان والبقاء في الاخير دون الاول الحاصل في الاعتبار العقل وانها مختصة بما يختص في حالتي اتصاله وانفصاله وههنا بقيت الهيولى في الجسم دون السطح ولكن بقي ههنا ما قدمنا من تعميم الصورة في حالتي اتصالها وانفصالها الجواز انعدامها بالوجه كل منهما في الحالتين الصورة لتركيبها من المادة والصورة الا ان يقال الجواز بقاء محلها في تلك الحالتين بخلاف الفصل انعدام ما حل فيه من السطح وحلها شرح قال وقد يكون سطح الجسم مسطحا فيبطل من حيث هو مسطح فيحدث مستدير اقول المقصود من ظاهر هذه العبارة ان السطح المسطح في حال تقديره انما تعدم صفته لا ذاته فيلزم من ذلك ان يكون ذاته باقية في ان اختلف صفاته فلزم من ذلك ان لا يكون بين السطح المسطح في حال تقدمه ايضا وبين السطح المستدير اختلاف في نوع حق الحق ذلك فيلزم منه ان الشمعة المدورة اذا كعبت ينعدم سطحها المستدير ويحدث سطح اخر لا السطح المستدير ما هو مستدير والسطح بما هو مسطح فاذا تقرر هذا فنقول ان الفرق بين السطح وبين الصورة في هذه الحالة بقاء الصورة بعينها مع تبدل اوضاعها وتوارد الاشكال عليها او ذلك بخلاف ما عليه امر السطح حيث يتبدل من نوع الى نوع واما على تقدير ما مر آنفا من ظاهره فالفرق بين السطح وبين الصورة انما الصورة لا تنعدم بتبدل الاشكال والاوضاع كذلك لا ينعدم السطح نفسه وان تبدلت صفاته وههنا ان تبدل اوضاعه واشكاله لكن الحق ان الشيخ قد اشار ههنا الى ما هو الحق وذلك حيث قال فقد علم فيما سلف من الاقاويل ان السطح انما بالحقيقة لا يكون موضوعا للكونية والتسطيح في الوجود الخ وذلك لان في هذه العبارة اشارة الى انعدامه كروية الا ان ذاته باقية مع تبدل هذه الصفة وزوالها على ما صرح به الشيخ في غير موضع من الشفا بذلك بعد ان المساوي قد يقال لما هو مساو

لشئ اخر

لشئ اخر بالقوة وقد يقال لما هو مساو له بالفعل ومن البين ان المساواة بين المكعب والمستدير من الشمعة مثلا انما هو من القسم الاول فقد ظهر انتفاء السطح المسطح بحدوث السطح المستدير بل انتفاء الجسم التعليمي المحدود والمعين بحدوث الاخر وان كانت مساحة الجسم في الحالتين واحدة ثم اشار الى الفرق بينه وبين الصورة حيث قال والاتصال بانفكاكه وكذلك ليس كما ان الجسم الواحد يكون موضوعا لاتصالات ابعادا بالفعل يتوارد عليه كذلك السطح الخ يعني ان حال السطح ليس كحال الجسم الواحد في كونه موضوعا للابعاد متحدا فيه بالفعل ويتعاقب اخرى انه لا يرى كما ان الجسم الواحد يكون موضوعا لاختلاف ابعاد بالفعل يكون السطح ايضا وذلك لان السطح الواحد عن تشكل حتى يبطل ابعاده فلا يكون ذلك الا بقطعه وذلك القطع ابطال صورة السطح الواحد التي بالفعل الخ يعني وذلك التشكل عن السطح الا يكون الا بقطع السطح وذلك القطع ابطال صورة السطح وحقيقته فقد ادى من تضاعيف البيان ان المراد من قوله وقد يكون سطح الجسم مسطحا فيبطل من حيث هو مسطح بطلان هذا النوع من السطح ووجود نوع اخر لا بقاء ذات السطح مع توارد الصفات من الاستدارة وغيرها عليه كما يتوهم ظاهره عبارته ثم قال فيه قال مخلوطا عليه بانه كالتفت اليه وحاصل حتى هو في وجه اقول يعني ان ذلك الشئ الذي ما هو سطح البريح شرطا معا واخص ذلك الغير الذي معه ذلك الشئ مخلوطا عليه بانه كالتفت اليه وصرت حتى هو في وجه تام حاصل وهو الذي يحسبه لا بشرط شئ فيكون ذلك الشئ مع انه محكوم عليه بذلك الحكم الذي يكون لا بشرط ذلك الغير فرق فان بينه وبين الشئ الاخر محكوم بان ذلك الشئ ليس معه اعني لا بشرط شئ فقولهم هو مع ذلك مبتدأ واسم الاشارة اشارة الى كونه مخلوطا عليه بانه ملتفت دون غيره الذي هو اعتبار بلا شرط ذلك الاخر واشارة الى مجهول قوله حتى في وجه الخ والحاصل من بالغير تاما ويرتفيا فانها حاصل من كون الالتفات اليه وصل وذلك بان يقال ان ذلك الملتفت وصل اليه واحد او وجه اخر خاصا على انك توقفت ان ذلك الشئ ماخوذ بشرط لا ومع ذلك يفرق بينه وبين كونه ماخوذا بشرط الاخر الواقع محكوم بان ذلك الشئ مع من ذلك المبدا يعني ان ذلك الشئ مع كونه محكوما عليه بانه لا بشرط ذلك الاخر يكون محكوما بانه معه ذلك الشئ الاخر والحاصل ان الفرق بين اخذ السطح وراء الجسم وبين اخذه لا بشرط ذلك الاخر يكون محكوما بانه معه الجسم هو ان الاول ممتنع لا يمكن وجوده بعد السطح الاوضح فيكون لها انه يكون وجوه الا سطحا بخلاف الثاني تقريره على وجهه ان الجسم التعليمي لا يمكن ان يوجد لا بشرط شئ كذلك يمكن ان يوخذ بشرط لا شئ واما السطح والخط فهما لا يمكن ان يوخذ كذلك ان الواحد كذلك لانهما احط من الاقسام في الجهات الثلث والخط في الجهتين ولما بان انه يمكن تجرد السطح عن الجسم في الوهم فان التفت الى الجسم وان انه معه او ليس معه يعني لان التفت اليه بشرط ان يقارن الجسم وفرق بين ان ينظر اليه وحده مع شرط مفارقته عما هو معه محكوما عليه بالمقارنة في وجهان كالذلك كذلك هو قائم بهذا الوجه في ذاته وبين انه لا بشرط غير ذلك لان السطح في الوهم انه ليس معها لشئ يكون له لا بعد الذي وضع مخصوص كان له الابعاد الى جهتان الملزومان يكون ما توهمه سطحا غير سطح فان السطح هو نفس الحد او الحدين في كل الابعاد في القطر والخط هذا ما حاصل كلام الشيخ ومن يلوح انما وان جاز ان يوخذ مجردا عن معاريضها الا ان بينهما اختلافا فانه هو ان الجسم التعليمي يكون ان يوخذ ولا يكون معه شئ اخر وليس السطح والخط كذلك فان الجسم معنى ذلك ان الجسم انما يتصور سطحا او خطا لا يتصور معه حسا الوسطي الذاتي يعني بطلانا وكثيرا ما يتخيل الخط او السطح ولا يتخيل معه الجسم والسطح ايضا بل يتخيل ان ان تخيل سطحا او خطا او سطح بلا خط امر اسيطا او طويلا لا يكون لها نهاية شئ اذ الامر انما يتصور بان يتوهم مع وضع خاص وتوهم جهتان يحصر يكون وصول الشئ الى احديهما غير وصوله الى الاخرى ادخ يكون الخط من جهة العمق او العرض لم يكون المفروض سطحا او خطا غيره لا يقال انه لا يجوز ان يتوهم السطح نفس النهاية التي هي في جهة واحدة من حيث هو كذلك او نفس الجهة او الخط

على ان يكون له انفصال وانقطاع من جهة العمق ولان السطح المأخوذ بهذا الوجه [illegible] فلا يكون جزءا منه قال في

يتوهم ايضا ان اقول دليل على عدم مفارقة السطح للجسم [illegible]

موصلا ان الواصل الى السطح [illegible] من الجانبين المتغايرين [illegible] فيكون ذلك المتوهم حسا لا سطحا

[illegible] قال او نفس الجهة او الحد اقول الفرق بينهما باعتبار كون الاول نظرا

الى [illegible] والثاني نظرا الى [illegible] الجهة منتهى الاشارة الحسية او الحركة المستقيمة [illegible]

انما يكون جهة نظرا الى [illegible] قال على ان لا

انفصال من جهة اخرى اقول يعني به العمق [illegible] كلام الشيخ [illegible] ان يكون المراد

من ذلك ان السطح [illegible]

نهايته وهذا هو الظاهر من قوله ان لا يكون له انفصال من جهة اخرى [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] انما ذكره [illegible] الاوضاع ثم قال يمكن ان [illegible] فهو مقدار جسم او سطح

اقول هذا [illegible] الزاوية [illegible] جسم او سطح فالاول مقدار جسم والثاني مقدار سطح وقد [illegible] الاخير فنقول اما

الاول [illegible] الجسم لا يقبل الانقسام الا في جهتين فلا يكون جسما [illegible] لان الزاوية المجسمة جسم [illegible]

[illegible] كالزاوية المجسمة التي في [illegible]

الحاصلة في الثلاثة ولكن قد خرج عن هذا التعريف مجسمة راس المخروط المستدير لان المحيط بها سطح واحد وكذا خرج عنه المجسمة

[illegible]

[illegible]

والفرضية في الثالثة والحاصل ان العشرة مثلا لا يوجد فيها بالفعل باجمعها وذلك [illegible] الخط والسطح و
الجسم التعليمي حيث انها اعراض باشياء او انها موجودة فيه بالقوة لا بالفعل الا انها موجودة بعين وجودها ومن هنا الا [illegible] صحة
الفرضية فيها او صحة الوجود فيه في ذلك قال كان يجب ذلك الخ اقول لا بحث من الصورة والمادة فلذا لم يبحث عن لواحق
الجسم من الكم المتصل وانواعه فلهذا المنسب يجعل ان البحث عنها استطرادا عن البحث عن العدد قال فنقول ان العدد الخ اقول اما
ان الاعداد ان لم يكن لها وجود في الاعيان لم يتصف شيء بالخواص لكن التالي باطل فكذا المقدم واما الملازمة فلانها لو [illegible] في
الخارج لا يتصف شيء بامر ثبوتي في الخارج [illegible] ثبوت المثبت له واما بطلان التالي فلان الكثير كالاثنين مثلا قد يتصف بالوصف منها
الزوجية والفردية والاولية والتركيب والزائدية والناقصية والمربعية والمكعبية والصم والمنطق وغير ذلك ومنها ان [illegible]
ليس مهيات المعروضات ولا لوازمها والا لما امكن ان يتعقل بدونها ولا عوارضها التي هي لا بشرط [illegible] لكن [illegible]
يكون [illegible] الكثرة الاعداد لم يكن موجودا [illegible] وجود لا يكون [illegible] هذا [illegible]
الذي هو الوحدة وهذا [illegible] الاشياء وحقائقها في تعددها [illegible] الى امر اخر [illegible]
[illegible] المختلفين [illegible] الاعيان [illegible]
فان قلنا ان الاثنينية مثلا ان كانت نفسها [illegible] وليس كذلك [illegible] تصديق [illegible]
امر [illegible] لا يكون [illegible] خصوصية شيء منها [illegible] عرضيا لها [illegible]
[illegible] الموجود والشيء من العوارض [illegible] على الاشياء [illegible] العدد [illegible]
الشيء [illegible] خارج من شيء [illegible] يكون [illegible]
نفس الامر [illegible] المحققين من ان [illegible] الاعراض [illegible] والعدد [illegible]
قال [illegible] اقول وذلك لان العدد [illegible] الاعيان [illegible] وجود الا في الذهن [illegible] ذلك
[illegible] يكون موضوعا لعلم الحساب وان لم يكن [illegible] من الاعتبارين [illegible] العدد [illegible]
[illegible] العدد [illegible] الموجودات [illegible] المعدود وهو الاعيان والفرق [illegible] ان
[illegible] الاعيان [illegible] العقل [illegible] بالنفصال
بالذات والاعيان [illegible] المعدود [illegible] الكثرة [illegible] المعدود وهو كثرة الكثير قال فكل ما يترتب اقول
من الاعداد وجودها [illegible] وجود [illegible] قال [illegible] الموجودات [illegible] اقول فادعى
الشيخ في هذه العبارة وجود الاعداد في الخارج [illegible] ما ذكر في العلم الثاني حيث قال اثبات العدد هو ان الانسان
مثلا [illegible] الانسان الواحد والعشرة من الناس [illegible] الواحد والعشرة [illegible] غير الانسان وهو العدد مثلا
[illegible] الوحدات التي في كل واحد منها [illegible] الوحدات [illegible] الشيء هذا كلامه
[illegible] الانسان الواحد [illegible] العشرة [illegible] الاعيان في امر واحد
هو الانسان لكن [illegible] الاعيان [illegible] في الوحدات [illegible] الانسان في الاعيان [illegible] وجود العدد [illegible]
البيان [illegible] الشيخ [illegible] الاعتبارات [illegible] الموجودات [illegible] واحد [illegible]
من الاعداد [illegible] نفسه [illegible] في نفسه [illegible] النوع [illegible] والحاصل ان العدد [illegible] انواع [illegible] الضرورية

ان لها خواص منها الضرورية لا بالفعل ان يكون هذه الخواص مع هذا النوع من الاختلاف حقيقة واحدة نوعية يكون اختلافها
باختلاف احتمال تلك الحقيقة او اشخاصها ومن [illegible] الكلام ظهر ان كلام الشيخ [illegible] وجود العدد في الخارج
ضرورة ان مثل هذه الخواص لا يصح ان يكون لما لا وجود له [illegible] وجود الاختلاف النوعي بين الاعداد ومن هنا [illegible]
[illegible] من النقض الوارد على ما قاله العلم الثاني [illegible] ثم ان الشيخ قد اشار في غير موضع من كتب الحكمة الى تحصيل [illegible]
حيث قال والاثنينية هي علة العدد وليست عددا وهي كالوحدة الا ان الاثنينية كالعلة المادية والوحدة كالعلة الصورية
كالعلة الصورية [illegible] التي هي العدد الاول [illegible] تركيب [illegible] مجرى المادة [illegible]
ومن الظاهر من هذا ان العدد مؤلف من الاجزاء التي [illegible] الاجزاء [illegible] مثلا ان الاربعة مركبة [illegible]
[illegible] الصورة [illegible] الا ان الاعداد [illegible] الثلاثة [illegible]
شيء لا بشرط ان لا يكون معها [illegible] اخرى [illegible] ثم [illegible] وهو ان العدد نوعان حقيقي [illegible]
هو الوحدات المعتبرة [illegible] عدم غيرها [illegible] الا بعينها [illegible] مثلا [illegible]
من وحدة ووحدة ووحدة ووحدة لا غيرها فالثاني هو الوحدات المخصوصة التي لا يعتبر فيها عدم غيرها [illegible]
[illegible] هذا الاعتبار [illegible] النوع [illegible] الاثنان الذي هو [illegible]
هو الاثنان المركب من وحدة ووحدة لا الموقف [illegible] ذلك [illegible] الكم [illegible] من جهة [illegible]
فقط [illegible] وهو نوع من الكم [illegible] هذه الحيثية يكون [illegible] فيكون جزءا
[illegible] من الانواع الاربعة [illegible] ان يكون [illegible] من الثلاثة [illegible] العدد الحقيقي [illegible]
[illegible] ثم لا يخفى [illegible] ان العدد مؤلف من الاعداد [illegible]
[illegible] الى الاختلاف النوعي بين الاعداد [illegible] من الخواص [illegible]
النوع [illegible] ان الوحدة موجودة في الخارج [illegible] العدد موجود [illegible]
[illegible] المحققين [illegible] ثم لا يخفى جواز اثبات وجود العدد مطلقا في الخارج
باثبات [illegible] موجودا في الخارج [illegible]
[illegible] الوجود [illegible]
[illegible] ان [illegible] الضرورة في بطلان اتصاف الشيء بالسواد المعدوم [illegible] في بحث
[illegible] الوجود [illegible] ان الامور العينية اذا كانت معدومة لم يكن اتصاف [illegible] الموجود بها [illegible]
[illegible] الجسم [illegible] بالبياض المعدوم ومتحركا بالحركة المعدومة [illegible] ذلك [illegible] ثم قال
هكذا [illegible] لا يتصف شيء موجود بالعدد [illegible] الاتصاف [illegible] والاتصاف بالعدد [illegible]
الا الاتصاف [illegible] الامور الانتزاعية [illegible] وجود الاتصاف [illegible] الموصوفات بالاعراض [illegible]
في [illegible] المقدمة [illegible] الوجود [illegible] الكم المتصل [illegible] اللازم [illegible] بالضرورة [illegible]
[illegible] المقدمة المذكورة [illegible] الوصف [illegible] الخارج [illegible] في السواد
والبياض والحركة [illegible] ان العدد

شامل الوجود كالسواد والبياض مثلا وذلك يدل على ان ما يطلب الامر في الحقيقة هو الجنس كالكم المطلق مثلا وذلك لا يصح ان يقال انه [illegible]
تحت اجناس وفصول اخذ لا تحصيها وذلك يدل ان يكون من شأنه نصب [illegible] خير من الكم المتصل الوجه الخارجي والاعراض من ذلك
ان يكون جميع اجناسه كذلك والفرق بين السواد في هذا الحكم وبين الكم المطلق خفي ظاهر مع انه قد تبين من شأن العدد المطلق انه
لا يمتنع ان يكون اسم كالسواد والبياض فكيف وفيه ما ينطبق بمقال الاولية والتركيبة او التامة والزائدة والناقصة
اقول حاصل الكلام ان العدد ينقسم الى الزوج وهو المنقسم الى المتساويين الصحيحين والفرد الذي لا ينقسم اليهما والزوج ينقسم الى اقسام
ثلاثة لانه اما ان يقبل التنصيف الى الواحد اولا فالاول زوج الزوج كالثمانية والثاني اما ان يقبل التنصيف اكثر من مرة واحدة
اولا فالاول زوج الزوج والفرد وهو ثاني الاقسام والثاني وهو ثالث الاقسام زوج الفرد كالعشرة والفرد ان عده عدد
اخر غير الواحد يسمى مركبا كالتسعة والا يسمى اولا واما ما قيل من ان المراد من العدد المركب ما يتركب من الاعداد
فهو مردود بانه لا يقبل ان الكلام يدل على خلافه الا ان يرجع ذلك الى ما قلناه بارتكاب نحو من التأويل ثم ان المراد بقوله الواحد
العدد الذي لا يعده عدد وفي كونه مقابلا للاسم على ما يلوح من كلام الشيخ فانما اراد ان الاسم قد يطلق ويراد به ما لا يكون عدده الى
ما لا يحصل من عدد مضروب في نفسه وذلك كالستة مثلا فيكون عددا غير اول لان يعده غير واحد ولكن يكون اسم هذا
المعنى ولعل مراد الشيخ من الاسم الواقع في هذه العبارة الاسم بهذا المعنى اذ ما يكون له من الكسور التسعة كالاحد عشر ولكن
يبقى الاشكال في كون الاسم بهذا المعنى مقابل العدد التام مع انه من جملة هذه الاقسام ولكن الحق يجوز ان يكون المراد
من الاسم ما هو اعم من هذين المعنيين واجتماع كل منهما انما يصدق على بعض الاقسام التي عدها مقابلا لها لا يا في ذلك
ان الاحد عشر لا يكون عددا اولا باعتبار انه لا يعده واحد وعدد اصم باعتبار انه ليس له من الكسور وكذلك الستة يصح ان يكون
عددا تاما باعتبار ان اجزاءه العادة مساوية له وعددا اصم باعتبار انه ليس بجذر اذا يعني عددا لا يحصل من ضرب عدد في نفسه
وكون الاعتبارين مختلف فقد يرد في بعض الاصطلاحات انه اذا وضع عدد معين لعد الاعداد الغير المتباينة يخرج الاول عن
عدد لا يعين هذا العاد فليس هذا العدد بالاسم تفضيلا على تعاطيه وهذا الاسم مطلق بالاشتراك على ما لا يكون له شيء من الكسور
التسعة وعلى ما لا يكون بجذر عددا او الكم معروف وينقسم الى الواحد والكثير فالاول هو الكسر المفرد كالثلث والربع والثاني اما
ان يكون هنا متجانسا اولا فالاول هو المكرر كالثلثين والثاني اما ان يكون معطوفا بعضه على بعض او مضافا اليه الاول المركب والثاني
المضاف والاستقراء ما دل على الانحصار في تلك الاربعة وخرج كل كسير اقل عدد مع منه هذا الكسر ثم الكسر ينقسم
الى النطق والاصم فالنطق هو احد الكسور التسعة المشهورة من النصف الى العشر وما يتولد منها بالاضافة والتركيب والتكرير
وقد يسمى النطق مفتوحا والاصم ما عدا ذلك مما لا يمكن التعبير عنه الا بالاضافة الى الجزء كجزء من احد عشر وقد يعتبر تقسيم
العدد الى الاول والثاني والمشترك وبيانه ان العدد اما ان يكون لشيء من الكسور التسعة المفتوحة اولا الثاني هو الاول ويقال له
الاصم ايضا والاول اما ان لا يكون مخرجا له اولا فالاول هو الثاني ويقال له المطلق ايضا والثاني هو الثالث وربما يقسم العدد الى
البسيط والمركب فالمركب هو الحاصل من ضرب عدد في عدد والبسيط يقابله فاذا تمهد هذا فنقول ان الاسم بهذا المعنى يقابل
العدد الاول والعدد التام ولعل مراد الشيخ من الاسم هنا هو هذا المعنى ولكن فيه بعد بوجه ما ضرورة انه يصير تعدادا للاقسام
العدة لا كسور ثم نقول ان العدد ينقسم ايضا الى التام والزائد والناقص وبيان ذلك ان جميع اجزاءه العادة له اما ان يكون مثله او
اقل منه او اكثر فالاول هو الاول كالستة والثاني هو الثالث كالثمانية والثالث هو الثاني كالاثني عشر وتفسير العدد التام بما

المعنى اولى ما ذكره العلامة الزوالي في تفسيره نقلا عن الارثماطيقي من ان العدد التام ما يكون كسوره مساوية له كالستة فان اجزاءه وهي
السدس والثلث والنصف مساوية له انتهى واما ما ذكره الاثيري بان الحق فيه ان هذا التفسير غير صحيح فان الستة تامة بالاتفاق وهو اكثر
من كسوره اذ ليس له الا السدس والنصف والثلث والثلثان ومن الظاهر ان جميع هذه الكسور لا يعادل الستة بل اكثر منها من الاعداد
انما يتحقق كثير من الكسور المركبة والمضافة والمكررة والغير المكررة التي اذا اعتبرت ذاتها كانت اكثر من العدد المفروض المتحقق
له وانا اعلم ان هذا الاعتبار يصح ضرورة ان المراد من الكسور ما يكون ماله الثالث العدد الذي هذه الكسور كسور له فانها
والقرينة على ما ظنه قوله فان اجزاءه هي السدس وقد يفسر العدد التام بانه عدد صالح يعد ان ينقص من ضعف زوج الزوج
وعدم قبول التنصيف الى الواحد واحد ويضرب الباقي بشرط ان الجميع سوى الواحد وهو الفرد الاول في زوج الزوج الذي
والحق ان هذا يشمل الستة والثمانية والعشرين اما الاول فقد فرض كون الاثنين هو زوج الزوج وذلك بان يقال ان ضعف
الاثنين لما كان اربعة فنقص واحد منها يكون ثلثة وهو الفرد الاول حيث لا يعده الا الواحد وضربها في زوج الزوج وهو الثاني
فيحصل ستة واما الثاني فلان الثمانية والعشرين فيقال ان الاربعة لما كانت زوج الزوج فاذا نقص من ضعفها واحد بقي سبعة واذا
ضربت في الاربعة حصل عدد تام وذلك ثمانية وعشرون لانها وان كانت ضعف زوج الزوج الذي هو الثمانية ولكن نقص
واحد لا يبقى الا خمسة عشر وهو ليس بفرد اول ضرورة ان يعدها غير الواحد ومن هنا لا يحصل عدد تام من ضربها في
ثمانية وقد نظم هذه القاعدة بعضهم بنظم مفرد فقال ضعف زوج الزوج كم واحد [illegible]
ايتار تام وقد تحصل به ثم ان بعض مشايخ زماننا ادام الله تعالى بقاءه وضع قاعدة لاستخراج العدد التام وتقريرها
فقال اذا اردت تحصيل عدد تام وهو المساوي اجزاءه فجمع الاعداد العادة له ما جمع اعداد متوالية من الواحد على التضاعف
ما المجموع ان كان لا يعده غير الواحد فاضربه في اخره فالحاصل تام مثاله جمعنا الواحد والاثنين والاربعة وضربنا السبعة
في الاربعة فالثمانية والعشرون عدد تام انتهى ولا يخفى ان هذا وان كان من القاعدة المشهورة الى المجهول مما يكون موقوفا عليه
بعد النظر في ذلك حتى جعلها غير قاعدة شريفة ونقابل بما فيه في ذلك بعدم امكان استخراج الستة من هذه
القاعدة مع ان المعتبر فيها ان يستخرج منها جميع احكامها ما يندرج من الجزئيات تحتها ومع ذلك تشتمل على ما لا يحتاج اليه
فلا يمكن استخراجها اما الاول فلانه لا يشمل تلك المرتبة ضرورة فرض بعد الواحد عدد واحد لا اعدادا متوالية وهو ليس
ثم الجميع الواحد ثلثة وهو فرد اول لانه لا يعده الا الواحد فاذا ضرب في الاثنين يحصل ستة مع ان تلك القاعدة غير
شاملة لها ضرورة انه ليس هناك بعد الواحد اعداد متوالية بل يكون بعده عدد واحد يكون المجموع فردا اولا اعدادان
فضلا من الاعداد المتوالية فان قلت ان المنطقيين لا يجوزوا في تعاريفهم اطلاق الجمع على ما فوق الواحد فلو ان يكون
الامر فيها كذلك قلت انما هو على غير محصل ضرورة ان المعتبر في الجمع ان يكون افراده فوق واحد ومن الظاهر ان الاثنين
ليس اعدادا بل عدد واحد بالاتفاق وان كان فوق واحد والحاصل ان بعد فرض الواحد في هذه الصورة لا يكون الا اثنان
وهو عدد واحد لا عددان وعلى تقدير تسليم كون الواحد عددا لا ينحصر ايضا ضرورة ان المعتبر اعداد متوالية بعد الاسعد
ان هذا من ذلك واما الثاني فلاشتماله على كون الواحد عددا لانه اعتبر فيها مساواة مجموع الاعداد العادة له ومن الظاهر ان
في صورة ما ذكره من المثال ان الاعداد العادة له ليس الا انه يكون انقص من ذلك بواحد فلم يعتبر انه عدد مسمى اولا
من القاعدة مع انه قد ذكر في اول كتابه الذي ذكر فيه تلك القاعدة والحق انه ليس بعدد وانما هو منشأ الاعداد كما ان الجوهر

الفروض المثنى [illegible] الاجسام فالاولى [illegible] الاعداد بالاجزاء [illegible] قال والمربعة اقول هو عدد يحصل
من ضرب عدد في نفسه قال والمكعبة اقول هو عدد يحصل من ضرب العدد الحاصل بعد الضرب في المضروب في كالمسطح الحاصل
من ضرب ثلثة في نفسها [illegible] قال والصم اقول الاصم يطلق بالاشتراك على ما لا يكون لشيء من الكسور الصحيحة وعلى
ما لا يكون مجذورا والمثال على التقديرين احد عشر وقد مر مفصلا فتذكر قال وسائر الاشكال التي لها اقول منها العدد الذي
وهو الذي يكون اجزاؤه كلها مساويا لجملته الاخرى مثل مائتين وعشرين ومائتين واربعة وثمانين فان كان المائتين والاربعة والثمانين
من الاجزاء النصف وهو [illegible] والربع وهو [illegible] وواحد من احد وسبعين وهو [illegible] وواحد من مائة واثنين واربعين وهو [illegible]
وواحد من مائتين واربعة وثمانين وهو [illegible] واذا جمعت هذه الاجزاء يكون مائتين وعشرين واما اجزاء مائتين وعشرين فالنصف وهو
[illegible] والربع وهو [illegible] والخمس وهو [illegible] والعشر وهو [illegible] وواحد من احد عشر وهو [illegible] وواحد من عشرين وهو
[illegible] وواحد من اثنين وعشرين وهو [illegible] وواحد من اربعة واربعين وهو [illegible] وواحد من خمسة وخمسين وهو [illegible] وواحد من مائة [illegible]
وهو [illegible] وواحد من مائتين وعشرين وهو [illegible] واذا جمعت هذه الاجزاء يكون مائتين واربعة وثمانين وليس لواحد منهما من الاجزاء غير ما ذكرنا
وذلك على ما قال الشيخ في فن الحساب من هذا الكتاب وهو في [illegible] ثم ان العلامة [illegible] قال [illegible] الطف [illegible]
بعضها [illegible] وبعضها [illegible] الحكماء [illegible] [illegible] من اهل الاتفاق [illegible] والحكمة [illegible]
منها [illegible] الاعداد المتحابة هو كل عددين يكون [illegible] كل واحد منهما مساويا للاخر مثل [illegible] فان [illegible]
ولا [illegible] يكون احدهما [illegible] الاخر [illegible] والعدد الزائد [illegible] في هذا المثال [illegible] والعدد الناقص وهو [illegible]
[illegible] في هذا المثال [illegible] وطريق استخراج هذين العددين هو ان يؤخذ زوج الزوج كالاربعة في هذا المثال [illegible]
[illegible] ثم [illegible] في زوج الزوج السابق عليه وهو الاثنان في هذا المثال [illegible]
[illegible] في الخمسة [illegible] في الاربعة [illegible] مائتين وعشرين [illegible] ثم [illegible]
[illegible] في الاربعة [illegible] مائتين واربعة وثمانين وهو [illegible]
هذان العددان لا يوجدان في مرتبة الاحاد والعشرات [illegible] من مرتبة المئات ثم يوجدان في غيرها من المراتب [illegible]
في كل مرتبة [illegible] ان [illegible] يكون الحاصل من زيادة واحد على زوج الزوج هو فردا اولا وكذا الحاصل من زيادة
الواحد على مضروب [illegible] الاول في زوج الزوج السابق [illegible] المثال وتفصيل ذلك [illegible] ثم انهم ذكروا ان انه
كان [illegible] من ذهب وفضة او غيرهما [illegible] مربع [illegible] مائتين واثنين [illegible]
[illegible] مائتين واربعة وثمانين [illegible] الربع الثاني [illegible] الربع الاول [illegible]
[illegible] العدد الاقل [illegible] العدد الاكثر من ذلك [illegible] الطريق [illegible]
[illegible] العدد [illegible] من المحبوب [illegible] المحبوب الاكثر [illegible] العدد [illegible]
[illegible] في الانسان [illegible] قال فانها تكون قسمة اقول وان كانت مع واحد [illegible] لا
تكون الا [illegible] قال وبالجملة الاعداد كلها اقول [illegible] انها مركب [illegible] واحد [illegible] العدد
مركب من [illegible] وقوله [illegible] ان العدد [illegible] في الحقيقة [illegible]
على [illegible] الاعداد [illegible] من [illegible] على ذلك [illegible] في اجزائه

حقيقة

حقيقة اذا اخذت مفصلة والبرهان [illegible] كيف [illegible] الاحاد مثلا واذا كانت العشرة مؤلفة من خمسة وخمسة
واربعة [illegible] ان يكون مقومات كل من هاتين [illegible] واما اذا اخذت [illegible] ان يكون [illegible] والبرهان [illegible]
[illegible] قال ما يصعب على التخيل اقول وذلك لكون الوحدة [illegible] العقل [illegible] فيصعب على التخيل
[illegible] ثم ان [illegible] مرة [illegible] العدد [illegible] حاصل من اجتماع واحد وواحد
[illegible] الاحاد كلها [illegible] ان العشرة ليس خمسة وخمسة ولا ستة واربعة [illegible] واحد [illegible] عشر مرات
قال او يكون اولا اقول العدد الاول [illegible] الا الواحد قال وان كانت عددا اولا فلا يكون لها نصف اقول [illegible]
فان ذلك من لوازم [illegible] العدد الاول [illegible] الاول [illegible] زوجا [illegible] الاثنان فاذا كان فردا [illegible]
نصف صحيح [illegible] ان العشرة [illegible] لا يكون له نصف من العدد [illegible] العدد الاول
ان يكون [illegible] الامر [illegible] المطلق [illegible] زوج
ليس بعدد [illegible] الواحد فرد وليس بعدد [illegible] الحقيقة
[illegible] زوج وليس بعدد [illegible] الوجوه الثلثة [illegible]
واما اصحاب الحقيقة [illegible] قال فان [illegible] الوحدة غير عدد اقول [illegible] الاصل انها فرد وزوج
[illegible] الوحدة [illegible] غير عدد ولكن [illegible] الاصل [illegible] قال لا
[illegible] اقول والاثنان [illegible] الاخر [illegible] الثاني من تلك
[illegible] قال وليس اذا [illegible] بالقياس اقول [illegible]
الزيادة والنقصان [illegible] الاضافة [illegible] الاذهان [illegible] الاعيان [illegible]
[illegible] لا [illegible] يكون [illegible]
بالقياس [illegible] بالقياس [illegible] والكثير [illegible] بالقياس [illegible]
[illegible] الامر [illegible] بالقياس [illegible] ذلك [illegible]
[illegible] الكثرة [illegible] ومن ههنا [illegible]
وهو [illegible] الزيادة والنقصان [illegible] في العدد [illegible] العشرة [illegible] خمسة ولا
[illegible] الزيادة والنقصان [illegible] الاعداد [illegible] العشرة [illegible] الخمسة [illegible]
[illegible] الدليل [illegible]
[illegible] العلة [illegible] والمعلول [illegible] المعلول [illegible]
المعلول او العلة [illegible] او العلة [illegible] احد [illegible] على
[illegible] من الطرفين [illegible] فطلبه لا [illegible] معلولية [illegible]
من [illegible] ان يكون معلولية المعلول [illegible] فهل [illegible]
[illegible] زيادة احدهما على الاخرى [illegible] العلة والمعلول [illegible] في موضوع واحد [illegible] ثم [illegible]
من بعض [illegible] عن كلام الشيخ ههنا [illegible] حيث قال في

كما بالشارح يجوز ان لا يكون هذا الاستدلال الا على تقدير العبارة اقول يمكن بهذا الدليل ابطال الامور الغير المتناهية المجتمعة الغير المترتبة ايضا
فانا ناخذ المجموع من تلك الامور كان له عدد معين واذا اسقطنا منها طائفة بقي ما بعده اقل من الاول وهكذا الى غير النهاية [illegible]
المجموع الاول الكلية والجزء ولا الجزء فقط فيزيد عدد الاكثر على الاقل [illegible] ثم قال [illegible] موضوع انه لا
يكون الكثرة وهو الواحد [illegible] بين هذه الاقل [illegible] الى الكثرة الى الكل او بين الاقل
والاكثر [illegible] ثم قال اقول هذا الدليل ما عليه [illegible]
[illegible] الزيادة في الخارج [illegible] في اللفظ والمعلوم
وجود في الخارج وهو ممنوع بل هما من المعقولات الثانية وان اريد لزوم الزيادة في الذهن فهو ممنوع بل انما يصح لو كان الذهن
الاحاطة بجميع المراتب الغير المتناهية [illegible] زيادة عدد [illegible] على عدد [illegible] الاعداد
[illegible] واقع [illegible] ولا يخفى [illegible] الايراد [illegible] ما ذكره [illegible]
يمكن بهذا الدليل ابطال الامور الغير المتناهية [illegible] ضرورة ان العدد والكثرة المتناهيين
لا يجتمعان في ذات [illegible] زيادة الكثرة على القلة [illegible] بل كل
كثرة في موضوع [illegible] وهكذا [illegible]
يكون [illegible] وهكذا ومن هنا [illegible] السؤال والجواب [illegible] قيل الى قوله [illegible] الخ
[illegible] بالقياس الى [illegible] الكثرة [illegible]
واما ثانيا فلان ما ذكره [illegible] لزوم الزيادة في الخارج الى قوله وهو ممنوع [illegible] عند الشيخ [illegible]
وعلى تقدير تسليمه [illegible] الحكم الايجابي [illegible] فلا يلزم [illegible] التفصيلية [illegible] زيادة عدد [illegible]
[illegible] وذلك لان المعلولات [illegible] احدهما الطولية والاخرى العرضية وعلى الثاني يكون
[illegible] معلول واحد وعلى الاخرى يكون [illegible]
[illegible] ثم الاشبه [illegible] الاضافات والاعتبارات [illegible] بالقياس الى المعلولات [illegible]
[illegible] الصادر الاول [illegible] الصادر الثاني وهكذا [illegible] المعلول الاخير [illegible]
وهكذا [illegible] قال والطول والعرض اقول [illegible] الطول والعرض زيادة بالقياس وذلك
بان [illegible] قال [illegible]
اقول [illegible] ان التقابل [illegible] المتقابلين [illegible]
[illegible] الامور الاربعة [illegible] الشيخ [illegible] لان
التقابل [illegible] بالقياس الى غيره [illegible]
[illegible] في الذهن [illegible]
[illegible] التقابل [illegible] غير موجودة [illegible] الانواع [illegible]
[illegible] التقابل [illegible] الذي هو [illegible]
[illegible] هذا الكتاب حيث قال [illegible] الطبيعة العام باعتبار شرط [illegible]

العام اخص

العام اخص [illegible] من حيث هو [illegible] هذا النظر [illegible] كل [illegible] عليه ولذا الاولى
ان المقادير [illegible] الوجه [illegible] طبيعة الحيوان من حيث هو حيوان [illegible]
[illegible] الحيوانية ويصدق عليها لا يمكن ان يصدق على شيء من جزئياته [illegible] والحيوان [illegible]
[illegible] كل حيوان [illegible] قال وذلك لان الوحدة مقومة للكثرة الخ اقول [illegible] للكثرة الا المركب من الوحدات
[illegible] ذات
[illegible] والكثرة [illegible] قال [illegible] الخ اقول [illegible] الوحدة مقومة للكثرة
لا [illegible] في موضوع الكثرة [illegible]
قال الى ان تصير بالقوة اقول اي الى ان تصير الوحدات بالقوة كالماء [illegible] فان فيه وحدات موجودة بالفعل
كثيرة [illegible] الوحدات التي كانت بالفعل موجودة بالقوة [illegible]
الوحدة لا تبطل الكثرة بالذات بل انما تبطل [illegible] الكثرة [illegible]
[illegible] التضاد [illegible] الفرق بين [illegible]
في كون الوحدة مبطلة للوحدات اولا وبالذات والكثرة ثانيا وبالعرض غير صحيح [illegible] وان صح [illegible]
الوجه الثاني [illegible] الكثرة [illegible] الوحدات [illegible] التضاد من الامور الخارجية
والوحدة والكثرة المجردة من الامور الذهنية [illegible]
[illegible] الوحدات [illegible] الوحدة الاولى [illegible] للكثرة
ثم [illegible] الاستدلال على عدم كون الوحدة [illegible] الكثرة [illegible]
[illegible] تلك الوحدات [illegible] الحرارة [illegible] الوحدة [illegible]
[illegible] قال [illegible] تلك الوحدات الخ اقول [illegible] الوحدة لا يمكن ان تبطل الوحدة [illegible]
[illegible] الوحدات [illegible] الكثرة [illegible] قال [illegible]
[illegible] اقول اي [illegible] مرة [illegible] بالفعل كثيرة
بالقوة [illegible] ابطال الوحدة المجردة [illegible] الوحدات [illegible]
[illegible] الوحدة [illegible]
[illegible] ابطال الوحدة [illegible] تلك الوحدات ابطالها
مع ما [illegible] الموضوع [illegible] الوحدة [illegible] ما ذكره في
[illegible] هذا الكتاب وذلك حيث قال [illegible] مع الشيء في المادة [illegible] وذلك مثل
[illegible] ما لا يجتمع [illegible] في المادة [illegible] وذلك
[illegible] الصورة الانسانية والفرسية [illegible] وان كانت [illegible]
[illegible] ان يكون الاستعداد لها [illegible]
[illegible] ابطال الحرارة [illegible] لان ذلك [illegible]

حسب اخر لبطل الجماول كان بمقارنة الحدوث هذه الوحدة وقد قطع النظر عن عدم بقاء الموضوع في هذا الوحدة وان وجد ما
دون ذلك بخلاف ما عليه ابطال الحرارة والبرودة فقد اتضح ان المدعي وان كان هو الفرق بين هذين الابطالين ولكن من سبيلين
ثم القول بان من الجائز ان يكون هذا في نوع الاضراب عن قوله على ان تلك الوحدات فيكون هذا هو الاضراب عن ذلك
الاضراب خرج عن كونه جهة اخرى فتدبر قال فان كان لاجل هذه المعاقبة الخ اقول ولو سلم ان من الجائز ان يبطل وحدة
وحصل ابطالا اولا كان الاولى ان يكون الوحدة ضد الوحدة لا للكثرة ابطاله ببطلانها او لو سلم ان ذلك في شرائطه
احد الضدين ان يكون بينه وبين الضد الاخر بعد وحيث لا يقوم احد المتضادين بالاخر وليس الامر هنا كذلك لان الكثرة
متقومة بالوحدة والوحدة من شرائطها ان يكون لها موضوع واحد بالعدد وليس للوحدة وكثرة بعينها موضوع كذلك موضوع واحد
نوعا او جنسا قال وايضا فلها الخ اقول دليل ثان على ان الوحدة ليست ضدا للكثرة عطفا على قوله فتبين في جواب هذا الا انا
بما حاصله ان المعتبر في كون امر واحد بعينه موضوعا لهما وهنا هو الوجه الذي اشار اليه سابقا في اشتراط كون الوحدة الطارئة
في وحدة السابقة والحاصل انه لا يصح كون الوحدة ضد الكثرة من وجهين احدهما انا لا نبالي بها اولا وبالذات وثانيهما ان المعتبر في
التضاد بقاء موضوع بعينه وليس الامر كذلك في الوحدة والكثرة ثم ان التعبير عن الوجه الثاني بقوله وايضا فلها الخ ولو قيل
وايضا انه ليس لها موضوع واحد قال ما فيه وما عليه اقول يعني ما فيه من المباشات وما عليه من الايرادات وما اليه من الاجوبة عنها
من جملتها ذلك النقض بالوحدة الاتصالية والكثرة الانفصالية بقاء موضوعها مخصوص بالهيولى وجوابه بكون موضوعها
حقيقة انما الموضوع لهما هو الجوهر الحال فيها ومن البين انه لا بقاء بعد طرو الانفصال عليه لكونه قائما بنفس الاتصال وان صح ان
يكون محلا له الذي هو عنصر بالمادة نظرا اليه باقيا بعينه ولكن ليس ذلك موضوعا لها الا بالعرض فلا نسلم ان الهيولى تتصف بالوحدة
والكثرة ولكن بالعرض ونظير ذلك بوجه ما كون التناقض بين الموجبة والسالبة حيث ان الظاهر من قول البرهان كون ذلك فيهما
لا باعتبار انهما قضيتان بل باعتبار ما تضمناه من السلب والايجاب فان قلت ان الوحدة بالحلول يجوز ان يقابل كثرته تقابل
التضاد لان الموضوع فيها امر واحد شخصي ويصدق عليه الوحدة بالموضوع وكثرته مثلا ان الموضوع في قولنا زيد كاتب هو بعينه في
قولنا زيد شاعر مع ان العلاقة الدالة تقتضي على ان الواحد بالحلول انما هو الموضوع قلت ان الواحد بالموضوع او الحلول يرجع الى كون
الوحدة بالموضوع او الحلول لا الذات ولما سواها بالعرض ومن البين انه لا يجامع وحدة الحلول كثرته في موضوع فقد بان من جهة ان
ما بين بالعرض ومن بين بالذات فان قلت في جواب ذلك الايراد ان موضوعهما ليس هو الذات وهو بالحقيقة يرجع ما لها من النسبة الى
صفة الموضوعية فالمتغير هذه النسبة الى صفة الموضوعية لا تصير كثيرا او واحدا واذا انتقلت لم يبق هو الموضوع حقيقة بل
ان المعتبر في وحدة الموضوع ان يكون ذاته واحدة وان اختلفت نسبتها بحسب اتصافها بكل من الاشياء الا انه باعتبار موضوع البياض من
حيث كونه موضوعا للبياض ليس من حيث كونه موضوعا لما يقابله من السواد قال فيظهر هذا التقابل بينهما اقول لما لم يكن التعقيب والاستثنا
معتبرا في سائر انواع التقابل فلم يظهر ما سبق بعينها من الوحدة والكثرة شرع في بيان ذلك حيث قال فقول انه لازم اول ذلك الخ
بما حاصله انه ليس يجوز ايضا ان يكون تقابلهما تقابل العدم والملكة اذ لو كان ذلك لما كان العدم ملزوما حين كون الموضوع اولا الوحدة او الجنس
وليس الوحدة والكثرة موضوع كذلك قال ذلك ان تحمل وجها يجعل به الوحدة عدم الكثرة اقول تعرض على وجه هو ان لك ان تحمل
وجها وتجعل الوحدة عدم الكثرة واما العكس اذا كان موضوعها امرا واحدا او لو يمكن ان يتكثر او يتوحد كالاشخاص فان الواحد منها جاز
لو ان يصير واحدا لكن الحق عدم جواز كون كل من الامرين عدم الاخر اذ الملكة على ما حقق في موضعه يجب ان يكون امرا محققا لا يتعين

ثابتا بذاته والعدم وجب ان لا يكون كذلك وانما قال من شانه ان يكون فيكون الباعث وعدما للملكة على ان يكون متعينا اولا كما ان قوله وقت
ان يقوله عقيب ذلك التنبيه باثبات ذلك فيظهر من حيث منها في التقابل من حيث العدم والملكة قال العقول نفسه والثابت في شانه بحيث
ان يكون اقول او في امر من شانه سواء كان ذلك بحسب شخصه او نوعه او جنسه القريب او البعيد فلا يتاتى ما وقع منه بقوله اول ذلك الخ فان
يكون العدم منها اعدام شيء من شانه ان يكون للموضوع او للنوع او الجنس والحاصل انه على ان في الاول مسلك التقابل بين العدم والملكة
بالاصطلاح الاول وكذا سلك في هذه المقالة ذلك المسلك ايضا لو اراد في حق ملكة في قاطيغورياس هذا الكتاب فلذا قال الشيخ في
هذا الفن بعينه ذكر العدم والملكة بحسب الاصطلاح الاول بهذه العبارة وهذه كلها المقتضية لها في هذا الكتاب اما العدم المقصود
هو العدم الى وقت ان الصفة في وقتها او قبل او بعد ان القوة التي بها يمكن ان يتعلق الاعدام الموضوع علينا فقد بان انه لا يتاتى في بين ذلك
التقابل على ان في سائر الكتب ذلك الغير وهو ذاك ذلك الموضوع بعينه فصحيح ان الاعتبار هنالك وحدة الزمان فيكون هذا التقابل
هو التقابل المذكور في قاطيغورياس هذا الكتاب على ما وصفنا النظر هذا الحقيقة ان تقابل العدم والملكة بهذا الاصطلاح لما
كان اخص من تقابل العدم والملكة بما عليه الاصطلاح الاول فيكون اعتبار ذلك الموضوع بعينه في زمان بعينه من حيث انه فرد من افراد
تقابل العدم والملكة بذلك الاصطلاح لا مطلقا وبه يظهر ما وقع منه بقوله اما القدما فقد جعلوا هذا التقابل من العدم والملكة
وجعلوه في المضادة الاولى الخ وذلك ان الظاهر من هذه العبارة كون المراد من التقابل هو التقابل بمعنى العدم والملكة على الاطلاق
الاول ومن البين انه يؤيد كل واحد من هذه التاويلات فلا شك في العبارة ولا اضطراب فليتدبر فيه فانه دقيق على المرجح
او يقول انه اشار اولا الى انتقاء التقابل الى العدم والملكة بحسب الاصطلاحين الاول والثاني والاول هو الاول والثاني هو الثاني
ولكن من سبيلين احدهما في ضمن ما يقتضيه الاصطلاح الاول وثانيهما في نفسه فتدبر فيه قال فيكون انما يجعل اقول او العدم لكون
معرفه بالملكة من جهة ان الملاحظة جهة اخرى لعدم كون الوحدة ملكة والا لاتصفت بالتصف به العدم لانها عرفت بالكثرة حيث
قال انها عدم الكثرة او عدم التجزية والانقسام فيلزم من ذلك اتصاف الملكة بالتصف به العدم هنا قال المضادة الاولى اقول
قد يطلق ويراد بها التضاد اولا وبالذات وقد يطلق ويراد بها اطلاق المخالفة والمغايرة كون السواد غير الابيض والابيض غير السواد
كون زيد غير عمرو وعمرو غير زيد وذلك هو التقابل باعتبار المعنى المقول عنه لا المقول اليه وقد يطلق ويراد بها الضد بحسب الشهرة
الذي عليه مصطلح قاطيغورياس الشفا ومن الظاهر ان المراد بالمضادة الاولى ههنا هو المضادة بالمعنى الاول بل المعنى الثاني لان الثالث
كما توهمه بعضهم ضرورة ان المعتبر ان لا يكون احدهما عدما للاخر وان كان عدميا في نفسه والحاصل ان الذي تلخص من كلام الشيخ
ان الضد الذي يستعمل في قاطيغورياس الشفا غير الضد الذي يستعمل في سائر المواضع من العلوم قال في منطق الشفا فلنقسم الان على
الوجه الذي يليق ان يفهم عليه الاصطلاح الذي في قاطيغورياس وهو غير المصطلح عليه في العلوم ومن غير ان يجمع بين الامرين
فقد يعني بنفسه والحاصل ان العدم الذي في العدم والملكة ليس هو العدم الذي يقابل اي معنى وجودي كان بل الذي يقابل القنية
اعني فقدان القوة التي بها يمكن الفعل متى شاء واذا صار الموضوع عادما القوة فلا يحيط بعد ذلك ان يزول العدم كالعمى واما القنية
الى العدم كالعمى واما العدم الا على في التضاد بحسب الشهرة ما يكون عدميا في نفسه الا ان يكون عدما لامر وجودي يقابله فاذا تمهد هذا
فنقول انه لا يصح ان يكون المراد من المضادة الاولى هو التضاد بحسب الشهرة فقط والا لما صح ان يكون العدم والملكة منها لضرورة ان
العدم منها عادم تلك الملكة والحصر في المضادة الاولى ان لا يكون كذلك على ما قال واما القدما فقد جعلوا هذا التقابل من
العدم والملكة وجعلوها في المضادة الاولى ثم ان المراد من المضادة الثانية على هذا التقدير هو المضادة بحسب الشهرة كما ان المراد

من المضافة الثالثة هو المضافة الحقيقية واما على تقدير ان يكون المراد من المضافة الاولى المضاف بحسب الذات يكون المراد من المضافة
الثانية ما يكون بالعرض فتدبر قال لما اولا فلانا نجوز انتفاء الوصل بعدم الخ اقول يعني اما هو الذي يجب عليه [illegible]
ذا بفتح الهاء واسكان الواو كلمة مفردة للتحقيق او التاكيد والاستمرار على اختلاف المواقع والمقامات ولعل المراد بها المعنى الاول
[illegible] لغة الفرس [illegible] في كلام [illegible] كذا افيد في حديث [illegible] الظاهر انه [illegible]
هنا فتدبر حسب الوصل تقريره على تقدير ان ذلك يوجب ان يوجد ضد الوصل عدم الانقسام او الجزء وضد الكثرة
الانقسام والجزء وقد تقدم بطلانه لاستلزامه الدور وتقرير قوله واما ثانيا بان الوصل موجود والكثرة معدومة انها يجوز ان
يكون عدم الشيء [illegible] الشيء [illegible] ان يجعل الكثرة العدم والملكة الوحدة لاستلزامه ان يكون عدم
التي هي ملكته ومن هنا علم ان تقابلها لم يجوز ان يكون بالايجاب والسلب بقوله وقد ذكرنا هذا الخ وذلك حيث قال ان
تعريفنا الوصل بعدم الانقسام والجزء او غيره ما يصح ان يكون تعريفا [illegible] لا حقيقيا فيجوز ان لا يكون المأخوذ في
حقيقتها العدم فتدبر قال الا ان ما كان من ذلك في الالفاظ الخ اقول الاشبه في ان الظاهر من قاطيغورياس هذا الكتاب ان التقابل
بالسلب والايجاب ان احتمال الصدق والكذب فيما [illegible] الفرس [illegible]
[illegible] على موضوع واحد في زمان واحد [illegible] التقابل بالسلب والايجاب ومعنى الايجاب
او معنى ان ذلك باعتبار وجوده في نفسه او وجوده لغيره ومعنى السلب [illegible] كان ذلك لا وجوده في نفسه او
لا وجوده لغيره فاذا عرفت هذا فنقول ان التقابل بين الوحدة والكثرة لو كان من جنس السلب والايجاب لكان ذلك على اصطلاح
قاطيغورياس هذا الكتاب وانما يكون ذلك كذلك لا باعتبار احدهما مفردين [illegible] باعتبار [illegible] بالقياس الى
ثالث حملا كان او تقييدا [illegible] اجتماع [illegible] باعتبار وجوده [illegible]
[illegible] مثلا [illegible] السواد [illegible] متقابلين [illegible]
احدهما على الاخرى [illegible] الطبائع [illegible]
الاسماء [illegible] على الموضوع [illegible] في موضوع واحد في زمان
واحد [illegible] الجوهر [illegible] على الاصطلاح المنقول
عنه [illegible] المنقول [illegible] متقابلين [illegible] الاول
التقابل [illegible] وذلك موجود في الجوهر والعرض فان العرض لا جوهر والجوهر لا عرض [illegible] في شروط التقابل
ان يكون في موضوع واحد [illegible] بين الجوهر والعرض لانتفاء ذلك الشرط فيه [illegible]
هذا [illegible] ان الوحدة والكثرة [illegible] الى الاخرى [illegible] متقابلين على الاصطلاح المنقول [illegible]
تناقض [illegible] الاصطلاح المنقول [illegible]
[illegible] الاصطلاح المنقول [illegible]
بعض [illegible] ومع ذلك [illegible]
المنقول عنه [illegible] باصطلاح المنقول عنه [illegible]

ان الوحدة

ان الوحدة غير الكثرة والكثرة غير الوحدة ثم انه لما كان اعتبار الانتساب الى ثالث سواء كان ذلك لغول على [illegible] ان يكون المراد من الموضوع
[illegible] او موجود في اي الوجود في الموضوع اي المحل المستغني عن الحال [illegible] من ذلك [illegible] المشترك [illegible]
قال الا ما كان من ذلك في الالفاظ الخ اقول اشار به الى النوع من التناقض الذي يتحقق قال غير موافقة هذا الاعتبار [illegible]
اي اعتبار [illegible] في المحل نفسه مع قطع النظر عن انتسابه الى ثالث [illegible] الوحدة والكثرة [illegible] الى ثالث حملا كان
او تقييدا فتدبر قال وما كان منه في الامور اقول اراد به النوع الاخر الذي هو في المفردات [illegible] تقابل العدم والملكة
ثم [illegible] ذلك حيث قال [illegible] هذا التقابل اي بل التناقض [illegible] هذا التقابل الذي هو العدم والملكة [illegible]
[illegible] الوجوب الثبوت [illegible]
من الحال [illegible] الوحدة والكثرة [illegible]
[illegible] ثالث [illegible] اصطلاح قاطيغورياس هذا الكتاب [illegible]
الذي هو [illegible] العدم [illegible] الوحدة والكثرة [illegible]
[illegible] التقابل [illegible] نقيض [illegible]
[illegible]
[illegible] الاول [illegible]
[illegible] اجتماع النقيضين [illegible]
على نقيض الاول [illegible] التقابل على الاصطلاحين [illegible]
[illegible] بالقياس الى الاخر كما في الاصطلاح الاول [illegible]
الى ثالث كما في الاصطلاح الاخير [illegible] العام والخاص
والخاص [illegible]
هذا [illegible]
[illegible] قال [illegible] اقول [illegible]
بالقياس الى الاخرى [illegible] الكثرة [illegible] الوحدة [illegible] الكثرة
لا تكون كثرة اذا كان [illegible] الوحدة [illegible]
[illegible] الوحدة [illegible] الكثرة [illegible] قال [illegible] الوحدة في ذاتها اقول [illegible]
الثالث [illegible] الموضوع واما المضاف فلا يكون [illegible]
المضاف [illegible]
[illegible]
[illegible] الوحدة [illegible] قال [illegible] اقول [illegible]
[illegible] مضافة [illegible]
[illegible]

فلان [illegible] باعتبار الطلب **قال** او لكان يكافيان **اقول** عطف تفسيري **قال** وليس الامر كذلك **اقول** وذلك لان الوصل علة للكثرة فلا تكون [illegible]
لها والانات المعلولة في رتبة ذات علة [illegible] انها لو كانا متضايفين لكانا متكافئين وليس كذلك اذ تصور الكثرة بالوصل يستلزم ان يتقدم
الوصل على الكثرة وهي تاخر عنها **قال** هاهنا [illegible] **اقول** ان الشيخ [illegible] التقابل بينهما وبين البين انما لا يجتمعان [illegible]
[illegible] التقابل [illegible] على ما قال وليس كذلك [illegible] **قال** والوصل من حيث يكمل **اقول** التقابل بين الواحد والكثير [illegible]
[illegible] التقابل [illegible] بحسب [illegible] الى الوصل تكمل الكثرة [illegible] الا [illegible] مرتبتين [illegible] مراتب [illegible]
والكيفية [illegible] الاشد [illegible] وهي المعلولة [illegible] من حيث انها علة [illegible] **قال** لكن واحد كل شيء [illegible]
من حيث **اقول** ان يكون من [illegible] المتصل [illegible] المتصل لا ان [illegible] من الاول [illegible] احدهما من [illegible]
من المرض او بالعكس **قال** يكون واحد [illegible] بالطبع [illegible] **اقول** بالجملة [illegible] الواحد [illegible]
شيء [illegible] او [illegible] وهو ليس [illegible] ان يتحد او يعدد [illegible] الفرض والتقدير على ما قال [illegible]
بعضها [illegible] واحدا بالوضع ومن شرائط [illegible] في الاطوال [illegible]
[illegible] والحساب على ما قال [illegible] الواحد [illegible] اقول ان [illegible] واحد بالطبع [illegible]
واحد بالوضع والفرق بين الكون واحدا مفروضا بالطبع ويكون [illegible] واحدا بالوضع ظاهر على هذه [illegible]
ان يكون الطبع [illegible] الفرق [illegible] في الاول على [illegible] وفي الثاني على الفرض وذلك لان المراد من كون
الشيء [illegible] الوصل [illegible] انه مطابق هذا الفرض [illegible] ولو لم يكن [illegible] فارض [illegible]
[illegible] بخلاف [illegible] مفروض غير [illegible] ولكن [illegible]
[illegible] واحد بالطبع ومن هاهنا [illegible] الفرق بان الطبع في الاول [illegible] هذا الوصل وفي الثاني على كونه غير
[illegible] **قال** [illegible] **اقول** وذلك [illegible]
[illegible] **قال** [illegible] الوجود **اقول** وذلك من جهة [illegible] الى [illegible] لا غيرها [illegible]
قال وفي الحركات حركة **اقول** الحركة [illegible] من حركات [illegible] حركة [illegible] غير [illegible] غاية الظهور [illegible]
غاية السرعة كالحركة اليومية التي تقدر بها سائر الحركات [illegible] وفي الحركات حركة [illegible]
[illegible] يكون [illegible] كل شيء من جملة [illegible] ان [illegible] من جملة [illegible] كل حركة [illegible] الحركة [illegible]
[illegible] كل حركة [illegible] ان يكون [illegible] الا [illegible] من [illegible] مثل [illegible]
[illegible] ان يكال [illegible] هذا الشيء [illegible] القدر [illegible] هذا الامر [illegible] ان يكال الكثير بالواحد [illegible] والحركة [illegible]
وهكذا **قال** [illegible] المسافة **اقول** ان الحركة [illegible] احدهما [illegible] والاخر غير [illegible] والاول المسافة والثاني الزمان ومن هاهنا
[illegible] او سنة او شهر [illegible] الاول حركة [illegible] والحاصل ان الحركة [illegible] المتقدم [illegible]
فيها المتقدم [illegible] منها في المتقدم من المسافة والمتاخر ما يكون منها في المتاخر من المسافة [illegible] وذلك ان المتقدم [illegible]
مع المتاخر منها [illegible] المتقدم والمتاخر من المسافة معا ولا يجوز ان [illegible] مطابق [illegible] المسافة [illegible]
ولا [illegible] مطابق المتاخر [illegible] لا يجوز في المسافة فيكون المتقدم والمتاخر في الحركة خاصية [illegible] من جهة [illegible]
[illegible] من جهة المسافة [illegible] بالحركة [illegible] المتقدم والمتاخر فيكون الحركة [illegible] من حيث [illegible]

مقدم

تقدم وتاخر [illegible] المسافة والزمان [illegible] والزمان [illegible] المتقدم [illegible]
في المسافة [illegible] **قال** الغرض الاول **اقول** هو [illegible] الزمان **قال** وفي ابعاد الموسيقي الارخاء التي هي [illegible]
وما يجري مجراها من الابعاد الصغار **اقول** تفصيل هذا المقام [illegible] في [illegible] الموسيقي [illegible]
[illegible] الى [illegible] من اقسام الابعاد [illegible] الى [illegible] اصطلاح ارباب هذه الصناعة [illegible]
[illegible] من اثنين [illegible] ثم الجمع [illegible] والحاصل ان [illegible] منهما [illegible]
[illegible] وهو المقصود الاصلي في هذه الصناعة وهو [illegible] في الحدة والثقل [illegible]
[illegible] وهو [illegible] الالفاظ [illegible] ومنهم [illegible] العروض [illegible] الازمان [illegible]
[illegible] هذه المقدمات ان [illegible] هذا العلم [illegible] على تحقيق امر الابعاد [illegible] احوال [illegible] اقسام الملائم
[illegible] هذه الصناعة [illegible] في استقراء جزئياتها واستقصائها [illegible] ان يقع في
[illegible] منها [illegible] غير [illegible] امر [illegible] واحد [illegible] ويحصل منها [illegible]
[illegible] من الابعاد [illegible] الاصول [illegible] وهو البعد الذي يكون [illegible] الى الاخرى [illegible]
[illegible] الى الواحد وثانيها [illegible] وهو [illegible] يكون [illegible] الى الاخرى [illegible]
[illegible] الى الواحد وثالثها [illegible] والاربع وهو [illegible] يكون [illegible] الى الاخرى [illegible]
[illegible] ورابعها [illegible] وهو [illegible] يكون [illegible] الى الاخرى [illegible] الى الاخرى [illegible]
[illegible] الاثنين الى الواحد وخامسها [illegible] وهو [illegible] يكون [illegible] الى الاخرى [illegible]
[illegible] الى الاخرى [illegible] الى الاثنين وسادسها [illegible] الاربع وهو [illegible] يكون [illegible] الى الاخرى [illegible]
[illegible] وسابعها [illegible] وهو [illegible] يكون [illegible] الى الاخرى [illegible] وثامنها [illegible]
[illegible] على عدم اختصاصه باسم مخصوص [illegible] الادوار وهو [illegible] يكون [illegible] الى الاخرى
[illegible] واحد من خمسة عشر جزءا [illegible] ستة عشر الى خمسة عشر [illegible]
وهو [illegible] يكون [illegible] الى الاخرى [illegible] تسعة عشر جزءا [illegible] الى تسعة عشر [illegible]
الابعاد الثلثة الاخيرة هي الابعاد الصغار على ما قال [illegible] الابعاد الصغار [illegible] باصطلاحهم [illegible] بالابعاد
[illegible] ان ما ذكرنا على ما ذكرنا في هذه الثلثة الاخيرة من النسب [illegible] ظاهر [illegible] الادوار [illegible]
ان النسب بين هذه الثلثة غير مضبوطة [illegible] الاربع [illegible] ان يحصل القسم [illegible]
[illegible] النسب [illegible] القطع [illegible] نسبة [illegible] وذلك بخلاف
الابعاد الكبار [illegible] من النسب على تلك الوتيرة [illegible] ان البعد الطنيني من الابعاد
الكبار [illegible] من الصغار باصطلاحهم [illegible] من الصغار [illegible]
[illegible] من ذكر هذه الابعاد هاهنا [illegible] هذا البيان المختصر [illegible]
من هذا فان كان ذلك [illegible] ولكن لما كان يتعلق بهذا العلم الذي هو [illegible] والله [illegible]
[illegible] **قال** [illegible] الصوت **اقول** [illegible] الحروف [illegible] الحركات [illegible]

حرف المد واللين الذي هو الواو والالف والياء اذا كان حركة ما قبلها من جنسها والثاني غير ما ذكر وهي مقصورة وهي الحركات وممدودة
هي اللواتي التي هي الالف والواو والياء اذا كانت حركة ما قبلها من جنسها والصامت قد يقيد بهذا هي الصوت المقصور ويسمى مقطعا مقصورا
وقد يقترن مع الصوت الممدود ويسمى مقطعا ممدودا مثل لا بالفتح والضم والكسر ومثل لا ولو ولي ويقال المقطع الممدود والمقطع مقصور
مع صامت ساكن يعني مثل لم وقل وبع لمماثلة المقطع الممدود في الوزن واما المصوتة فهي لا يكون الا ساكنة مقرونة بحركة مجانسة
لها على ما قبلها اما الالف فلا يكون الا مصوتا لامتناع كونه متحركا مع وجوب كون الحركة السابقة عليه فتحة واطلاق الالف على الهمزة
بالاشتراك اللفظي واما الواو والياء فكل واحد منهما قد يكون مصوتا وقد يكون صامتا بان يكون متحركا او ساكنا لا يكون حركة ما
قبلها من جنسه فاذا تقرر هذا فلنرجع الى ما ذكره الشيخ بقوله ومن الاصوات الحروف المصوت اشارة الى الحركات الثلث التي هي على الفا
والمفعول والمضاف اليه واما المقطع المقصور فاشار الى الصامت مع مثل الساكن مثل قل وبطارده فالاول الذي ذكره الشيخ
مثال الصوت والاخير مثال الصامت وما اورده في الوسط من الحرف الساكن يحتمل الصامت مثل الواو والياء اذا لم يكن حركة ما قبلها
من جنسها والمصوت اذا كان من جنسها ثم ان في جعل هذه الحروف من الاصوات ضربا من التوسع لان الحروف من عوارض
الاصوات فلعله يريد بالوصف هذا المرام ضربا من البسط في المقام فنقول ان الشيخ ذكر في طبيعيات هذا الكتاب في ان الصوت
كيفية عارضة للهواء بسبب القرع او القلع وحصول الاقوال لا يحدث شيئا فشيئا وكل امر شانه ذلك اما الحركة او امر عارض لها فثبت
هي كذلك فلا بد لحدوثه من حركة صادرة عن جسم واحد لا عن الجسمين من غير مماسة او تفريق ولا كل مماسة وتفريق ولا الا
عن شيء منها الصوت بل من جسمين لهما مقاوم احدهما الاخر او دفع لهذه الحركة عنيفة وهي انما تحصل اذا كان الحساق كذلك فثبت
ان الصوت انما يحدث من حدوث القلع او القرع ولذا لا يمكن ان يحدث الا بالحركة الاينية وهو حدث شيئا فشيئا لان يمكن ان يحدث
فيه شيء توقف حدوثها على الماء او الهواء او ما يشبههما مثلا ومن كرة ليس اذا الانتقال على الوجه المذكور لا يمكن ان يتحقق بدونه فيكون
مع كل قرع وقلع حركة الهواء وما يجري مجراه اما قليلا قليلا ويرفق واما دفعة على سبيل التموج او انجذاب بعنف والاول غير كاف في
حدوث الصوت والا لما تخلف الصوت عنه فتعين الثاني فيكون حدوث الصوت موقوفا على وجود حركة عنيفة من الهواء وما يجري
مجراه فهناك قرع وقلع وحركة القارع او المقروع فانهما يحسان بالبصر بتوسط اللون ولا شيء من الصوت كذلك البصر والثالث
ان يكون حركة الهواء فثبت لان الحركة من حيث هي حركة تحس بحواس اخر كالبصر ولا شيء من الصوت كذلك وايضا لو كان الصوت نفس
حركة الهواء لكان من عرف ان هذا الصوت عرف ان هذا الحركة وليس كذلك اما الملازمة فلان الشيء الواحد النوعي لا يمكن ان يعرف في
وجهل الامر جهتين فجهة كونه صوتا غير جهة كونه حركة واما بطلان اللازم فلانا نسمع كثيرا من الاصوات ولا يخطر ببالنا الحركة
فضلا عن حركة الهواء فهو ليس ما هو حركة القارع او القالع او حركة الهواء والا دار باطل ولا لما كان الصوت موجودا بعد انقضائها معها
فتعين الثالث وهو المطلوب فثبت ان الصوت كيفية عارضة للهواء بسبب القرع او القطع هذا الملخص ما في طبيعيات هذا
الكتاب فاعرف ما فيه ما اورده امام المتكلمين وتبعه الاخرون من ان مدار كون الصوت معلول القرع على ان الصوت يوجد معها
ويعدم بعدمها وهو ليس بتام اذ هذا من المطالب التي يطلب فيها التعيين والدوران ليس مفيدا اليه بل غاية ما يحصل منه الظن
ووجه الدفع ان هذا ليس واردا على الدوران كما قرره ثم ان الشيخ انما اوان الصوت تابع لوجود الحركة او مقارن لها في خارج الصماخ
لا انه انما يحدث وهو صوت اذا تموج الحس كما توهمه بعضهم وذلك على ما نبه عليه في طبيعيات هذا الكتاب حيث قال ان الصوت
وجود في الخارج من حيث هو مسموع بالفعل لا من حيث هو مسموع بالقوة واذا تقرر هذا فنقول ان الصوت انما عرض للكيفية بها انا

على المد

على ما مر في الحدة والثقل تميزا في المسموع فهذا الصوت المعروض لتلك الكيفية هو الحروف عند جمع من المحققين والعروض مع العارض
بعض وهي العارض عند الشيخ ثم ان قيد المماثلة بالحدة اي الارتفاع والثقل اي الخفض احتراز عن مخالفيهما اذ ما فاتهما التقيد اذ قد
تقيد تميز صوت عن صوت آخر تميزا في المسموع وليس بعرف وقيد التميز بالمسموع احترازا عن مثل الطول والقصر والطيب وغيره
فان التميز بها لا يكون تميزا في المسموع لانها ليست بمسموعة وقد يناقش في كون الحدة والثقل من المسموعات دون الخفة والحرج
ولكنا في ذلك لم تقولنا تميزا في المسموع على كون ما به التميز نفس المسموع والمراد حق التميز في المسموع ليس ان يكون ما به التميز مسموعا بل
لو حصل به التميز في نفس المسموع بان يختلف باختلافه ويتعدد بتعدده كالحروف بخلاف مثل الخفة والحوصمة وغيرها فانها لا تختلف
احاد المسموع وقد يقال الحد الصوت غير جامع لان الحروف الصامتة البسيطة كالباء والتاء الملتبس بحيث ينظر الصمت
الا ويوجد الصوت لكن هذه الحروف لا يوجد مع الصوت لانها انما توجد في الآن الذي هو آخر زمان حبس النفس واول زمان
الاطلاق والصوت لا يوجد الا في زمان ارسال النفس فهي موجودة قبل وجود الصوت فلا يكون عارضا له وجوابه ان هذا انما يوجب ذلك
لو وجب ان يكون حلول الحروف في الصوت حلولا سريانيا وليس كذلك لجواز ان يكون حلولا في حيز منه فيكون كحلول النقطة في الخط
والآن في الزمان ثم نعود الى ما نحن فيه فنقول تقرير المرام على وجه الخص هو ان الحروف اما مصوتة وهي التي تسمى حروف المد واللين وهي
الالف والواو والياء اذا كانت ساكنة متولدة من اشباع ما قبلها من الحركات المجانسة لها فان الضم يجانس الواو والفتح الالف والكسر
الياء واما صامتة وهي ما سوى الحروف المذكورة فهي قد تكون ساكنة وقد تكون متحركة وذلك بخلاف المصوتة فانها لا تكون الا ساكنة
مع كون حركة ما قبلها من جنسها اما عرفت الالف لا تكون الا مصوتة لامتناع حركتها مع وجوب كون الحركة السابقة عليها فتحة و
اما الواو والياء فكل منهما قد يكون مصوتا وقد يكون صامتا بان يكون متحركا او ساكنا لا يكون حركة ما قبله من جنسه وقد يقال
ان الحروف المصوتة اما مقصورة واما ممدودة وهي حروف المد واللين والاول الحركات دون الاخير ثم ان المقطع اسم مقصور وهو الحرف
الفرد مثل وبعث فانه مؤلف من ثلث مقاطع مقصورة واما ممدودة وهي التي تكون الفا او لما عرفت متحركة وثانيها احد حروف
المد واللين مثل من فانه مركب من مقطع مقصور ومقطع ممدود وقد يقال ان الحروف اما صامت واما مصوت والصامت ما
يمكن الابتداء به وهي الحروف الصحيح والمصوت ما لا يمكن الابتداء به بل يكون هيئة عارضة للحرف المبتدأ به وهو قسمان مقصور
وهو الواقع في اقصر زمان يمكن الانتقال فيه من صامت الى صامت وهي الفتحة والضمة والكسرة وممدود وهو الواقع في ضعف
ذلك الزمان او اكثر كالاشباعات الحركات الثلث فالمقطع هو اقل ما يمكن ان يتلفظ به من الاصوات وهو صامت مقرون بمصوت
فان الصامت لا يمكن ان ينطق به الا مع المصوت الا ان المصوت ان كان مقصورا سمي المقطع مقطعا مقصورا وان كان ممدودا
سمي المقطع مقطعا ممدودا مثل لا او لي ثم ان قرن المقطع المقصور الصامت بصامت ساكن مثل هل كان في قوة المقطع الممدود
لان فيه ثلث ازمنة صغار زمان صامت ثم زمان مصوت مقصور ثم زمان صامت ساكن وزمان المصوت المقصور والصامت
الساكن قريب من ان يكون مساويا لزمان المصوت الممدود واقل ما يمدية ان المقاطع على وجهين احدهما ان يذكر المقطع
المقصور ثم يردف بالمقطع الممدود مثل بلى والاخر ان يذكر الممدود ثم يردف بالمقطع الممدود مثل لي والاخر ان يذكر الممدود ثم
يردف بالمقصور مثل كان ثم تركب هذه المقاطع مرة اخرى فيحدث اشياء اعظم ما تقدم فاصغر ما يتقدر به الالفاظ وهي
المقاطع البسيطة المقصورة ثم الممدودة ثم من بعدها المركب وكل ما ذكر غير المقصور اولا ثم ردف بالممدود والاقاويل ايضا لا
يستغرق بل يحتاج الى ان يقدر باثنين او اكثر منها كسائر المقادير فان منها ما يقدر بذراع فيستغرق ومنها ما يحتاج الى

ذراعين فقد ثبت التصوري وهو ان القول بتركيب من المقاطع التي هي اجزاء وهو منقسم بما فكلها ينقسم بجزئه قال ويمكن ان يعرض للواحد اقول
يعني انه يمكن ان يعرض خط واحد مثل ذراع ويوازن به خط خط اخر وهو خمسون ذراعا مثلا ويمكن ان يعرض خط يوازن به خط اخر وهو عشرة
ذراعا ونصف ذراع فيكون الخطوط بعضها يباين بعضا بالعرض لبعضها ان يكون مكيالا ولبعضها ان يكون مكيلا ان لم يكن تباين بين خط
وخط بما هما متداخلان واما مباينة الحسن بين المستقيم بالذات لا بالعرض وكل ليس الكلام ههنا في هذه المباينة بل في تلك المباينة
كالتي بين الوزن والكثرة من حيث كون احدهما مكيالا والاخرى مكيلا وقس على هذا الى كون حركة مباينة حركة وزمان لزمان ونقل لثقل
وفي قول ويجوز ان يكون لهذا الذي بيان ذلك مما بين غيره ذلك اشارة الى انه لا يجوز ان لا يكون مكيال لشيء مكيلا بالنظر الى شيء اخر
فيجوز فيه ذلك التباين من سبيل الغير فيكون مكيالا لا باعتبار ومكيلا باعتبار لا يعني جواز ان يكون قطر الكرة مكيالا لا لما منها
الى قيس الى قطر كرة اخرى ومن الكائن المعقول بين الجسم فلا اقل ان نسبة الكرة نسبة القطر الى القطر مثلثة بالتكرير بيان ذلك ان
قطر كرة اذا كان نصف قطر كرة اخرى يكون نسبة مساحة تلك الكرة الى مساحة هذه الكرة نسبة ثمن مقدار الشيء الى ذلك الشيء وذلك
حيث انه نصف نصف نصف ذلك الشيء وكذلك اذا كان قطر كرة ثلث قطر كرة يكون نسبة تلك الكرة الى هذه الكرة نسبة جزء من اجزاء
سبعة وعشرين اليه وذلك لان تلك المساحة الصغيرة تكون ثلث ثلث ثلث مساحة الكرة الكبيرة فقد تبرهن ان نسبة القطر الى
القطر نسبة خط مستقيم الى خط مستقيم ان يكون احدهما صغيرا والاخر كبيرا فيكون احدهما مكيلا والاخر مكيالا لا يوجد بينها تباين
من هذه الجهة بل من هذه النسبة نسبة حجم الكثرة الى حجم الكثرة فيكون مجموع الكيل والمكيال الى الاول مكيالا لا للعرض نسبة
احد القطرين الى الاخر فتدبر قال وقد علمت صحيح هذا في مساحة العالم اقول ان الخطوط مثلا تباين بعضها بعضا وتباين بعضها
بعضا بان يعدها ثالث ويعد احدها الاخر ثم ان الزاوية التي من محيط الدائرة وقطرها هل تكون مناسبة الزاوية الحادثة بين مستقيمين
الخطين لكن الحكم بكون احديهما اصغر من الاخرى او اعظم فجعلهم على انتفاء النسبة بينهما وبعضهم على تحققها وان انتفت المساواة
وتفصيل في مقام اخر قال واذا كان كذلك فانها ثابتة الشيء ايضا بيان الزمان والثقل ايضا اقول يعني ذلك على سبيل قياس الجزئي بالجزئي
بل على سبيل التقسيم المعلوم وجوده فيه بالاستقراء التام الذي يرجع الى القياس المقسوم فتدبر قال من حال العظم والصغر اقول يعني
انها لا تجتمعان مع المساواة فيفيد تقابل ايضا قال فليس المساواة معهما ايضا اقول بل انما يكون ذلك بالقياس الى ما هو مساو له فتكون
المساواة فيها هو التضايف الذي لهما على ما عليه نسبة الحجم للعين فيكون من قبيل الاضافات المتشابهة الاطراف قال لكن التضاد
يلزم هذين اقول الحاصل ان المساواة تقابل الاصغر والاعظم باعتبار انها غير متساويين فيكون التقابل بينهما وبين تقابل العدم
والملكة ولكن لا بالذات بل بالعرض ومن ههنا يتبع ان يقال انه لا تقابل بين المساوي وبين العظيم والصغير وكذلك يتبع ان يقال ان
بينها تقابلا بين ذلك الفرق بالجزئي ان يرجع ذلك الى النزاع لفظا وقد اوضح ان ليس ههنا كان له شروع في الجواب عن
ذلك الاشكال قال والصغيرة من تلك الحيثية كل اقول وفي بعض النسخ من تلك الحيثية وعلى التقديرين المراد بها انه معنى وجودي
وقول لك اشارة الى قوله يلزمه او ان المراد من تلك الحيثية الى الصغيرة به كذلك معنى وجودي يلزمه هذا العدم او وقع عند قوله
فان كل واحد منهما القول الظاهر فان واحدا منهما على ما في بعض النسخ لهذا الكتاب بدلا من ذلك قال والمساسة اقول اي كل ما يعرض
من الاعراض للجسم كالخشونة والملاسة وغيرها قال وبعضها مشاغبات اقول قد علمت سابقا ان المغالطة اما ان يكون في الجدل
واما ان يكون في البرهان والاول يشتمل على المقدمات الشبيهة بالمشهورات على ان يكون مشهورة والثاني يشتمل على مقدمات شبيهة
باليقينيات على ان يكون يقينية فيكون الاول مشاغبيا والثاني سوفسطيقيا وقد يقال ان المشاغبة عبارة عما يكون فيه الخلل من

ما بالذات مكان ما بالعرض اذا استعمل في الجدل ومغالطة اذا استعمل في البرهان وهذا نوع الطلب في كتب الاصحاب والحق ما قلنا قال
من يرى في ذلك اقول ذلك عجيب قالوا ان البرودة وكذلك البياض غير موجود بل الكيفية تحصل بحصول امتزاج الاضواء في الاجسام
المشفة لوقوع الضوء في سطوحها وانعكاسها عليها بحيث يتوهم من ذلك ويتخيل منه البياض وايضا انه يرجع من الاوائل زعموا ان الكيفيات
المحسوسة نفس الاشكال فقالوا ان الاجسام تنتهي عليها الى اجزاء صغار قابلة القسمة الوهمية لا الفعلية وزعموا ان هذه الاجزاء
مختلفة الاشكال فان منها ما يقطع العضو بحدة اطرافها ويكون شديد النفوذ فيه وهو الحريف وما يكون مثلا فهو الحلو الى ان
يكون الامر كذلك وكان في الحس حلاوة لما يصير بالقياس الى الصفراوي وحلو بالقياس الى غيره وكذا قالوا في ان الجزء الذي ينفصل
عنه شعاع يمر في البصر هو الابيض والذي ينفصل عنه شعاع جامع له وهو الاسود اذ لم يكن الامر كذلك وكان في الاشياء سواد وبياض
لكون لون واحد طوق الحمام لا يختلف على حسب البصر مع اختلاف مقامات الناظرين ايضا لانا يوجب ان يتبدل بحسب القياس الى الطوق
والشمس ولكنه هو يختلف فان من نظر الى طوق الحمام يراه مرة شقراء ومرة ارجوانية ومرة على لون الذهب وزعم بعض اخر ان هذه الكيفيات
نفس المزاج فقال مرتبة من المزاج ابيض مثلا ومرتبة اخرى لون اخر وهكذا فان المزاج يفعل في الباصرة فعلا وفي اللامسة فعلا وفي
الذائقة فعلا وليس في الخارج سوى المزاج كيفية اخرى موجودة فيه وحسب بعض امزاجها اختلاف التدبير والوضع الذي للاجزاء
الغير المتجزية قال الشيخ في طبيعيات هذا الكتاب نحن نعلم ان هذه الاجسام سيصير ان الاسود منها اسود كيف كان وضعه
وكذا قولنا في الطعوم والروائح وان ذلك لا يختلف بحسب وضع وترتيب وانه لولا خاصية لكل واحد من الاجسام المختلفة
لاستحال ان يحيل احدها الاخر هذه الكيفيات او ينفعل منها انفعالات كذلك واما طوق الحمام فليس اللون منه شيئا واحدا اذا ما هو
لما له لكل طرف منها لون وطرف كل منها يستتر طرف الاخر بالقياس الى الناظر المستقبل اياه وايضا لو كان المحسوس هو الشكل لما
حسب ان الف الشكل او ادركه حسيا بالحس فكون واما الوضع انما الشيء الواحد من الجهة الواحدة ليس يمكن ان يدرك وان لا يدرك
وليس كان ان [illegible] عن اشكالها والاخيلة فانما لا يكون احدهما هو الاخر قال كل واحد من هذه الاخر اقول يعني الكيفيات الحسية
والمحسوسة والمذوقة التي هي الكيفيات المحسوسة والملموسة كاللون والحرارة قال الاجزاء المفارقة عنه اقول يعني من الثوب وفي
بعض النسخ بدلا من عنه منها او لعل المراد راجع الى المادة قال مقارنة معتبرة اقول في بعض النسخ مفرقة اي منتشرة لا متصلة
والمعنى قولنا قول ذلك اي او ما يرد على يكون مقارنة كونه ذا وضع وكل جوهر ذي وضع فهو منقسم على ما قال انه منقسم فلزم خلاف الفرض
حيث انه حصة على تقدير [illegible] وزيادة حجم الجسم الابيض بالبياض انما يحصل سريانا وذلك انما يكون على تقدير جعلها جزء كل منها
انه قال فانه منقسم اقول فيه خلاف المفروض وايضا تداخل الاجسام لان حلول في قطر سريان لا يوجد تحت حجم المجموع
على حجم واحد لا يخفى ان هذا الشاهد جريان في القسم الاول وهو كونها اجساما ثم تعين الاستدلال على تقدير اخر وذلك بان يقال
انها لو لم يكن اعراضا فيكون اما اجساما او غير اجسام والاول باطل وكذا الثاني من مقارنتها للاجسام اما تداخل الجسمين او ازدياد مقدار
حجم المتداخل بما او الكل باطل واوجب اللزوم ان ملاقاة السواد الذي هو الجسم مرتبا بالمحسوس انما بالاجسام لانا ان كان الاول يعني الاول
فان كان الثاني فالثاني وكلاهما باطل لان الثاني لامتناع التداخل ومقدما زيادة مقدار الجسم عند اتصافه بالسواد مثلا هذا
بعد ما القسم الاول الذي كلام الشيخ وبيان ابطال القسم الثاني بغيره الحكم الشيخ ههنا وذلك ان يقال انه باطل لانه لا
هذا الجوهر ما يقارن الجسم ليس له بنفسه جهة المقارنة اما ان يكون مقارنة ليس مع زوالها ام لا فان كان الاول يعني انها
اجزاء لا تتجزى وقد تبين بطلانه واما صوره للجسم او صورته وكلاهما والثالث باطل لانه خلاف المفروض وكذا الاول

الثاني والا لما جاز بقاء الجسم بدونه لكن الثاني باطل فكذا المقدم لا يقال ان هذا انما يوجب ان يخالط الجسم وما يقارن فيها وليس كذلك
لانا نقول المراد ان هذه الجواهر المقارنة ان كانت اجساما كانت من القسم الاول وقد مر بطلانه وان كانت غير اجسام فهي اما
ثابتة مع عدمها [illegible] والثاني باطل والا لما جاز انفكاك الجسم عنها [illegible] لا يتصور بين المجرد والمادي فيكون اما الجسم او جزؤه و
على الاول باطل وكذا ما هو لازم لها وايضا الانفعالات والانفعاليات من الكيفيات ان كانت جواهر فاما ان يكون جواهر مجردة
او مادية فان كان الاول لا يمكن ان يدرك [illegible] الجسم وعلى [illegible] فان كانت جسمانية وجب ان يكون
اما الجسم او اجزاء له [illegible] من انحصار الجواهر العارضة فيها والكل باطل والا لزم ايضا تداخل الجسمين الا بالاضافة
او [illegible] او اتساع [illegible] قال فنقول لا يعقل الخ اقول شروع في ابطال كونها جواهر قال او يكون
لها مفارقة [illegible] مجرد اقول اي من الحلول في الاجسام في بعض الاوقات قال اذ ليست فيه كالاجزاء اقول يعني انه ليست تلك
الكيفيات المحسوسة في الجسم كالاجزاء ولا هي مفارقة [illegible] الجزء [illegible] الجسم في ضمن الاجسام [illegible]
بقول الجسم بالشكل الجوهر بنفسه فقوله بشكل الجوهر بنفسه اي بتلك الامور من الكيفيات [illegible] او يكون [illegible]
كونها مقومة للجسم وقوله فان كانت اي مفارقة [illegible] الكيفيات كالبياض مثلا [illegible] فانما يكون ذلك بان ينتقل اولئك
الكيفية الى الاخر اي الجسم الاخر وقوله فقد انتقل اي البياض الذي هو الكيفية الى جسم [illegible] والحاصل ان مفارقة المتحيز عن
جسم الى اخر [illegible] الا ان يكون من الجسم الى الاخر [illegible] تلك الكيفية [illegible] انتقالها من احدها الى الاخر فيلزم
احد الامرين اما ان ينتقل من جسم الى اخر من دون ان يبقى مجردة فيلزم الامر الاول [illegible] ان يكون كل جسم [illegible]
الى [illegible] هو الامر الثاني قال وعجب من ذلك اقول اي من البحث السابق [illegible] عن الكون [illegible]
[illegible] من ذلك ان يكون [illegible] قال ثم هذا النوع من الانتقال الخ وقوله [illegible]
[illegible] الذين [illegible] الماء مثلا من النار [illegible] حقيقة وان [illegible] الماء من النار [illegible]
الحرارة والجلد [illegible] انتقال [illegible] الى [illegible] وغير ذلك من الامور [illegible]
[illegible] بانتقال هذه الانتقال [illegible] الكيفيات [illegible] الاول [illegible]
[illegible] في الاهوية الكثيرة مثل كيفية [illegible] من [illegible] ان هذا [illegible]
الماس والمجاور [illegible] الفاعل المختار باختياره كما هو عند المتكلمين [illegible] الفاعل المختار باختياره كما هو عند المتكلمين [illegible]
الفاعل الموجب [illegible] الاستعداد المجاور والماس [illegible] يكون هذه الكيفيات [illegible] الكيفيات الحادثة
المجاور [illegible] الشيء [illegible] عرض [illegible] الجسم [illegible]
[illegible] عرض [illegible] عرض [illegible]
التربيع والتثليث [illegible] المتوقف على عروض الخط [illegible] الحقيق [illegible] الاعراض [illegible] والحاصل ان
[illegible] هذا الاسلوب [illegible]
[illegible] الموضعين [illegible] جواهر [illegible]
ان العرض ان كان وجوده في موضوعه [illegible] ان ينتقل عنه الى غيره [illegible] كان حصوله
لا يوجب [illegible] ان يكون [illegible] العلة [illegible] المعلول [illegible] الى علة اخرى فيكون

لحصوله في الموضوع الاول علة ولوله [illegible] علة اخرى ولحصوله في موضوع آخر علة ثالثة ولا يكون شيء منها لازما له فلا يكون هو في ذاته غنيا
[illegible] ولا يكون [illegible] الموضوع [illegible] ولا بغيره فلا يحتاج قال وايضا
الموضوع اقول [illegible] قال وانا [illegible] اقول اي انا [illegible] الموضوع قوله
[illegible] قال [illegible] اقول [illegible] من قوام الشيء [illegible] قال
الا انقلاب [illegible] اقول والا لزم انقلاب [illegible] الذات [illegible] الاستغناء عن الموضوع [illegible]
ذلك الشيء [illegible] الاستغناء [illegible]
[illegible] تلك الذات وهذا [illegible] قال [illegible] اقول وذلك لان [illegible] ذلك الشيء [illegible]
[illegible] طبيعة واحدة [illegible] دون غيره [illegible] من دون مرجح [illegible]
ان [illegible] من طبيعة واحدة [illegible] منها [illegible] والا لزم الترجيح بلا مرجح
لا [illegible] وهذا [illegible] والحاصل ان [illegible] تلك
الطبيعة [illegible] بلا مرجح [illegible]
بلا مرجح [illegible]
[illegible] المعين [illegible] لان افراده لا [illegible]
بالقوة فيكون [illegible] من غير مرجح قال [illegible]
اقول [illegible] العرض احتياج الى الموضوع [illegible]
ان لا ينتقل [illegible] الى موضوع اخر [illegible]
[illegible] هذا الموضوع [illegible] المعين [illegible] بالقوة [illegible]
البعض [illegible] الاعراض [illegible] بلا مرجح [illegible] العرض الشخصي [illegible]
شخصيا [illegible]
[illegible] العرض الشخصي القائم به [illegible]
ولا [illegible] التشخصات [illegible] العرض [illegible]
والحاصل ان العرض الشخصي [illegible] وجوده [illegible]
[illegible] من الموضوع [illegible] ذلك الموضوع [illegible]
الامكان [illegible] العرض [illegible] الموضوع [illegible]
[illegible] وان الشخص [illegible] الموضوع [illegible]
ترجيحا بلا مرجح [illegible]
الى شيء [illegible] وجود العرض
في نفسه هو وجوده في محله [illegible] ذلك الوجود [illegible] ذلك الشخص [illegible] ذلك المحل [illegible]
في نفسه [illegible] وجوده في نفسه هو وجوده في محله الشخصي [illegible]

المادة اعم من ذلك المحل بل من انتقال من موضوع الى موضوع اخر اصلا قال فان كان هذا صفة اللونية اقول اي بيان الدليل ان ما
ان امتناع العرض لذاته الجسمية المحل بمعنى استحالة انتقاله عنه الا بالانقلاب بعينه وليس المراد من الانقلاب عدمه ووجود غيره فيه لانه
ليس بانقلاب ولا هو المطلوب بل المراد منه زوال الصورة عن الاول وحدوث صورة اخرى والباقي هي الهيولى التي بمنزلة المادة
ونقل الكلام اليها فيتسلسل وان كان ممتنعا عنه استحالة ان يعرض ما يوجب اليه واشار الى الاول حيث قال وكلاما فيها اي في القوة
الباقية بعينها ان صار الجسم وليس ما وصل اليها [illegible] لانه لا يخلو اما ان يحتاج الى هذا الموضوع لذاته فلا ينتقل عنه الا بانقلاب
والانقلاب بعينه يوجب التسلسل وذلك [illegible] وبين احدهما عين ذلك المحل ووجود الاخر فيه وثانيهما زوال الصورة
عنه وليس صورة اخرى غيرها او بعينها الكلام فيها بان الباقي بعد زوال الصورة اما ان يحتاج الى هذا المحل لذاته او لا يحتاج وينقل
الكلام الى اخره عليه انه يلزم التسلسل [illegible] من المحال ان يكون ذلك هو العرض لان كون الباقي منه بمنزلة المادة يستلزم ان يكون
جوهرا فيلزم ان يصير العرض على هذا التقدير جوهرا وقد اشار اليه الشيخ او لا يفقده فيكون مركبا من مادة وشيء فيها ثم قال فان كان هذا
صفة اللونية مثلا الخ على سياق الشرطية [illegible] ان هذا لا يصح ان يكون صفة اللونية والا يلزم ان يكون جوهرا او جسما لا عرضا في
نوعين تسليم وقطع النظر من فساده فقوله انه لا يخلو الخ قال وهو الصورة المادية اقول انه اشارة الى [illegible] الصورة
الشخصية القايمة بالمادة للعرض في استحالة الانتقال وكل لا يلزم من ذلك ان يكون عرضا على ما علمت سابقا من ان مناط
العرضية والجوهرية الاستغناء من المحل بحسب الهيولى المطلقة لا مطلقا ولا يلزم من افتقار الصورة الشخصية الى المادة باعتبار تشخيصها
ان يكون عرضا قال ونرجع فنقول الخ اقول لما كان في المسلك الاول نوع تعقيد [illegible] على ما قال وبقي الامر [illegible] البيان
بانتقال الاجسام باسرها من دون [illegible] الا في محل وذلك لما يدعي الضرورة فيه او شهادة عدم تعلق الروح
او لزوم الخلاء على التقدير الثاني [illegible] والخروج من الاخر ودعوى الضرورة وكذلك
شهادة لزوم ان يتعلق الروح [illegible] ان يكون ذلك [illegible] والوجوه هذه المناقشة وهذا
الكلام صحيح فقال نرجع فنقول الخ والحاصل ان من المحال ان يكون هذا الجسم لا يصير به ذلك العرض الذي [illegible] موضوعه الى
ان يقوم بموضوع اخر وذلك بخلاف ما عليه امر ما كان هناك خلاء او يقول ان المراد به [illegible] الباطن
اذا انفصل عن موضوعه وانتقل عنه فاما ان يكون لا محالة في مكان خال عن جسم شاغل فيلزم الخلاء لان ليس المراد منه الا
البعد الخالي عن الشاغل ومن الظاهر ان البياض ليس جسما شاغلا حتى ينافي ان يكون هناك خلاء وبالجملة ان شغل العرض لا ينافي
الخلاء لانه يصدق عليه انه بعد خال عن شاغل هو الجسم وعلى هذا التقرير قد قطع النظر عن انه اذا انفصل من موضوعه الاول الى
قيامه بجسم اخر اذا كان مجاورا له يلزم الخلاء بل المراد انه لما كان [illegible] يلزم على تقدير قيامه بنفسه ان يكون في مكان
خال عن جسم يشغل هو به فيكون هناك خلاء [illegible] وعبارة اخرى انه يكون في جهة غير جهة الجسم فيلزم ذلك والحاصل انه
يلزم الفساد من جهة انتقال البياض عن موضوعه ذا وضع واشارة من سبيلين احدهما لزوم الخلاء وثانيهما كونه جسما [illegible]
[illegible] يلزم الفساد على تقدير انتقاله [illegible] الى ان لا يكون هناك انتقال الضرورة انه يرجع
ذلك الى فساد البياض وزوال صورته وحقيقته والمعتبر في انتقال الشيء عن موضوعه الى غيره بقاؤه في نفسه [illegible] اشار بقوله
فيكون اولا [illegible] الى حقيقته وثانيها [illegible] ان ينتقل الشيء الذي هو ذو وضع [illegible] للاجسام حال
كونه مفارقا عنها وذلك كما اشار اليه بقوله واما المفارق العقلي فقد اشرنا فيما سلف الى انه لا يجوز ان ينتقل مثل هذا الشيء مرة اخرى

ذاوضع

ذا وضع ومخالطا للاجسام يعني بان ذلك الشيء الذي هو مرة ذو وضع ومخالط للاجسام وان ينتقل وهو مفارق عن الوضع وقوله مرة
اخرى يتعلق بانتقل وقوله بقوله ذا وضع ومخالطا للاجسام تقرير [illegible] ان توجيه الى هذا الشيء [illegible] الى الاول
بقوله اما ان لا يكون اولا والى الثاني بقوله واما المفارق العقلي الخ وذلك على ان يكون اشارة الى ذلك الايراد [illegible] واما
ثانيا على تقدير ان يكون قوله مرة اخرى يتعلق بقوله فينتقل مثل هذا الشيء [illegible]
في الغاية وهو انه على تقدير انتقال البياض عن موضوعه اما ان يبقى بياضا او يصير جوهرا مفارقا وفيه كلام والحق ما وجهنا الى
الثاني توجيهه فتذكر ثم ان قوله يكون الا القليل منه مخصوصا اي يكون ذلك مخصوصا الا القليل منه فانه لا يكون مخصوصا
ما وقع عنه بقوله [illegible] الاشكال عن هذه العبارة لشيء من الغاية ولا يكون فيها [illegible] على ما
توهم قال على النحو المعروف من انه كيفية محسوسة مؤثرة في البصر اقول [illegible] قال [illegible] عن بطلان كون
اقول الكيفيات جواهر غير جسمانية شرع في بطلان كونها جواهر هي اجسام قال فان كان هو نفس الجسم محالا اقول لو كان مثلا
نفس الجسم [illegible] في جهة اخرى [illegible] ان البياض اذا كان جوهرا هو جسم ان يكون له بعد [illegible] الجسم
في جهة غير جهته فيكون لا محالة جسما [illegible] والحاصل ان البياض لو كان جوهرا هو جسم فان كان مقداره غير الجسم فيكون له
مقدار في نفسه فيداخل في مقدار الجسم على تقدير حلوله فيه [illegible] تداخل البعدين وان كان مقداره نفس الجسم [illegible]
لم يكن البياض جسما [illegible] مقداره نفس الجسم قال لا يكون جهة [illegible] اقول [illegible] ما تقدم من ان
ان البياض والخلاء متشابهان في ان اتصافهما بالابعاد الثلاثة بالعرض على هذا الراي [illegible] قال وهذا بين للطبيعيا اقول ان
الكيفيات اعراض ومسائل العلم الطبيعي تبتني عليها فلا تكون مبادي للطبيعيات [illegible] ان اثبات عرضية هذه الكيفيات
لما كان من مطالب الالهيات [illegible] لا يكون مسائل [illegible] لان مسائلها هليات بسيطة فقد اعتذر المص عن ذكرها هنا بانها
من مبادي الطبيعيات يعني انها وان كانت من مسائلها لكن الشيخ [illegible] ذكرها هنا لكونها مبادي مسائل اخرى [illegible] مسائل
الالهيات [illegible] فلذا ذكرها الشيخ هنا ثم لا يخفى [illegible] ان يقال ان الكيفيات التي هي اعراض موجودة [illegible]
[illegible] من المسائل الالهية [illegible] قال [illegible] اقول وذلك بناء على ان [illegible] حيث ان الاستعداد [illegible]
اما بسرعة وسهولة او بطوء وعسر ولا نزاع في [illegible] الكيفيات المحسوسة ذكر في طبيعيات الشفاء ان المحسوسات
ان تكون راسخة لا يمكن ان تزول بسرعة كصفرة الذهب وحلاوة العسل ويقال لها انفعاليات واما ان يكون غير راسخة كحمرة الخجل
وصفرة الوجل ويقال لها انفعالات لان القسم الاول انما سمي انفعاليات لان الحواس تنفعل منه واما القسم الثاني فهو
بسرعة زواله منع عن هذا الاسم كما منع من قبل الشيء الموجود اسم الموجود وسمي باسم يوصف التجدد والتغير وهو الانفعال
فليكن هذا الاسم كالمستعار له قال واما التي يتعلق بالنفس وبذوات الانفس الخ اقول ظاهر ما ذكره الشيخ هنا ان العلم
والحيوة والقدرة والارادة والكراهة والسمع والبصر التي ذكرت في قسم الاعراض من الطبيعيات هي الكيفيات النفسانية المختصة
بذوات الانفس الحيوانية فلا يشمل على المجردات المعروفة من العقول المفارقة وسائر صفاتها من علمها وسائر صفات المقدسة
[illegible] بقوله فقد سبق في الطبيعيا انها اعراض تقوم في اجسام ثم ان البحث عن المجردات لما لم يكن في الطبيعيا بالذات
بل البحث عنها بما هي مدبرة للابدان متعلقة بها فقد [illegible] صفاتها الى الاجسام على ما قال تقوم في اجسام ولم يقل انها تقوم باجسام
لعدم قيامها بها حقيقة [illegible] وبالجملة ان النفس المجردة في الطبيعيا ليست مبحوثا عنها بما هي مجردة [illegible]

هي متعلقة بالبدن فيكون بمنزلة القوى البدنية فصفاتها القائمة بها بمنزلة ان تقوم في البدن وان لم تقم به وهذا اظهر بطلان مما
حققه المحقق الدواني في حاشية القديمة من ان العلم من الامور العامة لشموله الواجب والجواهر المجردة فيكون ذكره في باب الاعراض
ولم يعلم ان الاعراض ما ذكره من الاعتراض اولا لان العلم واخواته التي تذكر في باب الاعراض فهو الكيفيات النفسانية المختصة
بذوات الانفس الانسانية بل الحيوانية فلا يشمل علم العقول المقدسة فضلا عن الواجب تعالى وكذا الحيوة حيث انها لا
يشمل حيوة العقول فضلا عن الواجب تعالى عن ذلك حيث ان المراد من الحيوة هنالك مبدأ الحس والحركة لا مطلقا واما السمع والبصر اللذان
في قسم الاعراض هو الاحساس بهما المبصرات والمسموعات [illegible] من العلم لا مطلق العلم بما هو ما اظنه ذلك الفاضل وجعلها
من الامور العامة نظرا الى انها تشمل الواجب تعالى والجواهر المجردة ولم يعلم ان ما ذكر في قسم في قسم الاعراض هو الكيفيات المحسوسة
بحس السمع والبصر اللذين هما الالتان الجارحتان ومن الامور العامة السمع والبصر بمعنى آخر [illegible] ما اورد عليه [illegible] متعلقا
عليها قال خاتم المحصلين في التجريد واما الكيفيات النفسانية اي المختصة بذوات الانفس الحيوانية بمعنى انها يكون من بين الاجسام
للحيوان بعد النبات ثم قال منها اي من الكيفيات النفسانية اي المختصة بذوات الانفس العلم اي بعض اقسامه لا مطلق العلم
شامل العلم الحصولي والحضوري وهو يجب ان يكون مما فضلا من ان يكون جوهرا او عرضا كالكيفية لعلم الواجب لذاته
بل نفسها العين [illegible] وذاته منها لا يكون [illegible] كما ان علم المجردات القائمة بذواتها لذاتها يكون عين ذواتها فيكون جوهرا لا عرضا
بما ذكر بعد بقوله والمنقسم الى التصور والتصديق الى آخر ما ذكره فهو صريح في ان العلم هو العلم الحصولي الحادث لا مطلقا والحيوة ذكر
في تعريف الحيوة في بحث الاعراض بانها صفة تقتضي الحس والحركة مشروطة باعتدال المزاج وذكر ايضا في بحث الجواهر المجردة
يتعلق بالذات بالضوء واللون يعني بواسطتها المبصرات الاخر كالشكل والمقدار والحركة وغيرها ثم قال السمع [illegible] الى آخر
الحركة [illegible] انه يخرج [illegible] بالمبصرات لا انه [illegible] مطلقا وهذا صريح في ان المبصرات في
الاعراض هي المحسوسات بالحاسة لا مطلقا وقس عليه امر السمع والمسموعات وما ذكره ذلك الفاضل من ان الكلام عند بعض
بمعنى الاشاعرة زعما انه ايضا من الامور العامة لانه يشمل الواجب ايضا ولم يعلم ان [illegible] هو الكلام النفسي
الذي [illegible] الانفس لا مطلقا لانه من الكيفيات النفسانية فلم يشمل كلامه تعالى ايضا وقس عليه امر القدرة والارادة اللتين من
الكيفيات النفسانية لان القدرة مثلا من حيث انها المختصة بذوات الانفس الحيوانية بمعنى انها يكون من بين الاجسام للحيوان
دون النبات والجماد والعلم والقدرة والارادة والحيوة والكلام بمعنى النفسي ليست للواجب تعالى ثم [illegible] الكيفيات
النفسانية التي من قسم العرض فلا يلزم كونها من الامور العامة لشمولها الواجب تعالى على ما توهم ذلك الفاضل المحقق والحاصل ان الصفات
السبعة الثابتة التي هي من اقسام العرض لا يكون من الامور العامة والحاصل ان القدرة القائمة بمعنى الاستطاعة قد اختلف
انها قبل الفعل او مع الفعل فالمعتزلة على الاول والاشاعرة على الثاني لوجوه منها انها لو كانت موجودة قبل الفعل لا معه
حال الفعل لكن التالي باطل فكذا المقدم اما الملازمة فلامتناع بقاء الاعراض عندهم واما بطلان التالي فلاستلزامه وجود المقدور
بدون وجود القدرة ووجود المعلول بدون وجود العلة ورد اولا بالنقض بالقدرة القديمة فانها متقدمة على الفعل وثانيا
بالحل [illegible] بانها ليست من الاعراض [illegible] من قسم الحادث وثانيا بمنع امتناع بقاء الاعراض مستندا بما في ادلتهم من الضعف فقد
انصرح ان منشأ هذه الاختلافات في القدرة التي هي من قسم الاعراض فلا يشمل [illegible] بوجه ما واما الارادة والكراهة فهما ايضا من
الكيفيات النفسانية فذهب بعض المعتزلة الى انها من جنس الادراكات وهي الارادة باعتقاد النفع او ظنه والكراهة باعتقاد

خلاف

خلاف ذلك الاعتقاد وذهب بعض منهم الى ان الارادة ميل يتبعه ويقال له الشوق المفرط فان النفس اذا تحصل شيء اعتقاد
في تحصيله نفعا ثم تكون الارادة هنا الاعتقاد وهي بالاجماع والعزم الذي هو اعتقاد ما [illegible] حصل من الدواعي المختلفة الناشئة من الا
العقلية والشهوانية المتخالفة اذ من البين ان حصول الفعل بعد الاحتياج الى شيء آخر من الميل وغيره وذلك ظاهر وظاهر ما علم خاتم
المحصلين في شرحه للاشارات هو هذا حيث قال وبعدها الاجماع وهو العزم الذي يجزم بعد التردد في الفعل والترك وهو المسمى
بالارادة والكراهة وهذا اختاره في التجريد حيث قال وهما نوعان من العلم فقد انصرح ان الارادة التي هي من اقسام العرض لا يشمله تعالى
ولا غيره من العقول فلا يصح ما توهم من كونها من الامور العامة لشمولها الواجب والعجب من ذلك المحقق الشهير عند الكل
بالتحقيق باهمام جوهر ما هو معدود من قسم الاعراض ما هو وكل ذلك من عدم تحقيق ما ذكره الشيخ في امثال هذا المرام بل من عدم التفكر
فيما وقع من خاتم المحصلين في التجريد [illegible] وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء وذلك هو الفوز العظيم قال فصل
في العلم وانه عرض واما العلم فان فيه شبهة اقول ان في بعض نسخ الكتاب واما العلم من دون ان يكون مذكورا فيه فصل في العلم
وانه عرض ولعل يكون هو الاصح لمراده مما يورده في كون الكيفيات النفسانية من الاعراض مطلقا لا ان العلم بالجواهر من ذلك مع
من الجواهر [illegible] يذكر جميع الفصل ويكون ذكر متصلا بذلك الفصل لهذه المناسبة ويقول ان العلم هو الحق لما كان العلم
بالشيء مساويا له بالذات فقد توجه اليه الايراد بلزوم كون العلم بالجوهر جوهرا مع كونه من الكيفيات النفسانية فرد الشيخ وذلك
عليه بان المعتبر في مهية الجوهر ان يكون في شأنها اذا وجدت في الاعيان ان يكون لا في موضوع والى هذا اشار بقوله ان مهية
الجوهر جوهر بمعنى انه الموجود في الاعيان لا في موضوع وخاتم المحصلين قد اشار اليه في شرحه للاشارات حيث قال ان المعقول
من [illegible] مهية الشيء وان الموجود منه من حيث انه عرض قائم بمحل ليس مهية الشيء بل من جملة الاعراض والكيفيات النفسانية
هذا كلامه وفي قوله من حيث انه عرض قائم بمحل ليس مهية الشيء بل من قبيل الاعراض والكيفيات النفسانية وفي قوله من حيث
عرض قائم بمحل ليس مهية الشيء نوع اشعار بانه نظر الى الوجود في الاعيان لا يكون عرضا ثم ان ما ذكره [illegible] وان كان [illegible] فيه
لكن يمكن توجيهه بوجه ما وذلك بان يقال ان علم المساواة بينهما في المهية بحسب خصوص الارتسام الذهني لا ينافي تساويهما في
كونها في الاعيان اذا وجدت كانت لا في موضوع على ما قال غيره والصحيح انها اي الصورة ليست مساوية لها اي لمهية الشيء
تام المساواة لان المساواة في تمام المهية هو نفس المهية او تخص من اشخاصها لا صورتها واذا كان بين المهية وصورتها الذهنية
الحقيقة في النوع كانت الصورة غير المهية وحينئذ [illegible] ابطال القول بالانطباع بانه يجب ان يكون العالم بالحرارة حارا فليس
صحيح لانه قيل بالانطباع صورة مساوية للحرارة وفرق بين صورة الشيء وعينه فان الانسان ناطق وصورته ليست بناطقة وهذا
خلاف ما في التجريد الا انه يمكن [illegible] ثم ان العلم بالجوهر يجب ان يكون جوهرا فانه لو كان عرضا لزم ان يكون المقسم [illegible]
[illegible] معقولين ولكنا اذا عقلنا الجوهر انما عقلنا العرض لان الذي عقلناه ليس نفس الصورة الجوهرية [illegible]
انا [illegible] القابل من جهة [illegible] مثال الشيء من حيث الوجود فان الصورة المعقولة من الجوهر حالة في محل هو العقل وهو غير
متقوم بتلك الصورة ولا [illegible] فلا يكون جوهرا بل الصورة العقلية مثال للجوهر ومثال الجوهر لا
يكون نفس الجوهر واذا [illegible] الصور العقلية انها جوهر كان معناه ان الذي يطابقها في الخارج او الذي يكون الصورة
معقولة عليه في الاعيان جوهر لا ان نفس الصورة العقلية [illegible] هذا كلامه وهو صريح في ان القول بجوهرية [illegible]
كون صورة الجوهر قول بالمثال وذلك على خلاف ما [illegible] في اوائل هذا الكتاب حيث ان [illegible] الصورة العقلية جوهر لا [illegible]

جوهريتها كونها بحيث اذا وجدت في الاعيان كانت لا في موضوع سواء كان ذلك في الاعيان او في الاذهان ثم ان من [illegible] في الجواب
[illegible] فقال ان الحال في شيء من حيث هو كذلك الشيء كليا كان او جزئيا حقيقة هو من حيث هو اعم من ان يكون خارجيا او ذهنيا
ويعرض لها صورتان متساويتان في المعنى احديهما خارجية والاخرى ذهنية لكن الثانية متاخرة عن الاولى بقيامها بالذهن قيام [illegible]
بمحل دون الاولى ثم قال وهذا ما تقرر عليه راي الاولين والاخرين في الوجود الذهني انتهى وهذا كما ترى ثم ان الشيخ الرئيس قال
في ذلك المقام ومثله بالطبيعة [illegible] الحجر المقناطيسي وغيره وقد اورد عليه شيخ اتباع الاشراقيين في مقامين احدهما ما ذكره [illegible]
حكوية وهي الغلط الواقع بسبب اخذ مثال الشيء مكانه قول الشيخ حيث بين في ابطال [illegible] ان الصورة الانسانية والفرسية
والمائية والنارية لو كانت قائمة بذاتها لما [illegible] وحلول الشيء ما فيها وكما في المقصر الى المحل [illegible] لم [illegible] في حصولها
المحل فلا يستغني عن المحل فنقول انه لم اعترض ان صورة الجوهر تحصل في الذهن وهي عرض وقد علم ان الشيء له وجود في
الاعيان ووجود في الاذهان واذا جاز ان تحصل حقيقة الجوهر في الذهن وهي عرض جاز ان يكون في العالم العقلي الهيئات [illegible]
بذواتها ولها اصنام في ذلك العالم لا تقوم بذواتها فانها كمال لغيرها وليس لها كمال الهيئات العقلية كما ان مثال الهيئات
الخارجة عن الذهن من الجواهر تحصل في الذهن ولا تكون قائمة بذاتها لانها كمال او صفة للذهن وليس لها استقلال بالهيئات [illegible]
حتى تقوم بذاتها فلا يلزم ان يطرد حكم الشيء في مثاله فانهما ما ذكره في كتاب المطارحات ما [illegible] ذلك المواضع فقال [illegible]
من حيث تقسيم الاعتبارات واما الكلي [illegible] والمقناطيس الذي في [illegible] يجوز ان يخرج منه جذب الحديد واما الكلي من
[illegible] في العقل يستحيل وقوعها في الاعيان واستغناؤها عن موضوع لا يجوز ان يوجد شيء في مثال [illegible] يكون مستغنيا [illegible]
الموضوع ثم قال وان كان الجوهر جاز في الذهن [illegible] منه وجب مستغنيا عن المحل والموضوع فكذلك لا يلزم من كون الخارجي
موجودا لا في الموضوع فلا يلزم من جوهرية الامر الخارجي جوهرية مثاله الذهني مثال الجوهر لا انه جوهر ومثال وصولا [illegible]
ما ان الشيء مكانه هذا كلامه ثم نقول ان الشيخ صرح بعدم تبدل الجوهرية وحقيقته سواء نسب الى ادراك العقل او نسب الى
الوجود العيني وذلك حيث قال واما ماهية شانها ان تكون موجودة في الاعيان لا في موضوع واما وجود في العقل بهذه الصفة
فليس ذلك في حده من حيث هو جوهر ثم اما الوجه ان صورة الجوهر في الذهن عرض كما ترى اي من ظاهر كلامه هنا حيث قال
فيه وتم ان تكون حصول تلك الماهية عرضا ان يكون موجودة في النفس [illegible] فمعقول انه لا يرد حينئذ عليه ما اورده الشيخ
الاشراقي عليه حيث ان الفرق بين انقلاب الشيء عن حقيقته في موطن واحد وبين انقلاب بعضها في موطنين ظاهر فلا يلزم
من استحالة الاول كلى في امر المثل استحالة الاخر والحاصل انه لا يلزم من افتقار الجوهر في الذهن اليه افتقاره الى الموضوع في
الخارج بالذات فاذا تقرر هذا فقد ظهر حال ما سلكه من الاعتراض في المقامين على انه ذكر في قاطيغورياس هذا الكتاب
ان معنى كون الشيء جوهرا او عرضا هو نفس الماهية مع قطع النظر عن كونه في الذهن او في الاعيان وذلك حيث قال فيه فنقول
اولا نعني بالجوهر الشيء الذي حقيقته ذاته توجد من غير ان يكون في موضوع اي ان حقيقة ذاته لا توجد في شيء البتة لا كجزء
وجوده يكون مع ذلك بحيث لا يمكن مفارقته لها وهو قائم وحده وان العرض هو الامر الذي لا يتم وجوده من ان يكون في شيء
من تلك الاشياء بهذه الصفة حتى ان ماهيته لا تحصل موجودة الا ان يكون لها شيء تكون هي في ذلك الشيء بهذه الصفة انتهى ثم
لا يخفى انه لما كان الظاهر بما وقع عنه من [illegible] حقيقة ذاته لا توجد في شيء البتة كونه ممتازا على تقدير وجوده فيه يكون كجزء
منه ضرورة ان معنى العدم ثبوت ومن هنا يكون وجود العرض في الا كجزء منه فقد احترز به عن الصورة الجوهرية الحالة

في الهيولي يكون وجودها فيها مثل وجود الجزء في الكل الا انه لا يصح وجود المادة الا بها كما انه لا يصح حصول الكل الا بجزئه كما انه اشير بقوله كجزء
[illegible] تعريف الجوهر ولما خرج وجود الجزء من الكل والظروف في الظرف فقد احترز عنه بوجوده وكونه في الموضوع وما
منه المدققين في حواشيه على التجريد من تفسير الحلول بالكون في الاخر لا كجزء منه اشارة الى الاحتراز عن الصورة ولما كان
التبادر منه الاختصاص الناعت فقد خرج وجود الجزء في الكل والظروف في الظرف ومن هنا لاح حال ما قاله العلامة
الدواني من الايراد على قوله لا كجزء منه العبارة قاصرة اذ ما يتعلق في لها معان كثيرة وبعض الحلول معنى واحد من تلك
المعاني المستفاد من كلمة في وقوله لا كجزء منه كانه مشترك بين اكثرها غير انه مفقود في اصل المعاني وهو كون الجزء
في الكل والجزء في القبيل الاول لا يتعين المعنى المقصود ولا يدفع الشبهة التاشية من اشتراك اللفظ اذ لا يتعين الجزء والمعنى [illegible]
في الحلول والقيد يجب منه المحلول لتوضيحه لا حسان المراد من الاخر هو المحل مطلقا لا ما يتوهم العرف فالخروج الصورة عنه
قوله لا كجزء منه واما وجود المظروف في الظرف والجزء في الكل فليس من هذا القبيل والعرف العرفي شهادة ما وقع منه في
موضوع كما ضمنه في المواد فظهر منه ان الشيخ قال بعد الفراغ عن تعريفها فان من الاشياء على قسمين شيء ذاته وحقيقته مستغنية
عن ان يكون في شيء من الاشياء بهذه الصفة فكل شيء اما جوهر واما عرض والدور الممتنع ان يكون شيء واحد ماهيته مفتقرة في
الوجود الى ان يكون في شيء من الاشياء هو فيه كالحال في الموضوع فليس شيء من الاشياء هو عرض وجوهر واما ان ذلك هناك
[illegible] ذلك فقوله وكان الجوهرية لا تكون لاجل ان الشيء بالقياس الى شيء ما هو لا في موضوع بل الامر في نفسه كذلك
ليست لاجل الشيء بالقياس الى شيء بعينه هو في موضوع بل الامر في نفسه يحتاج الى موضوع ما كيف كان او في اي شيء كان فانا كان
فهو عرض فلا [illegible] يكون كذلك فهو جوهر فاذا قيل هذا فنقول انه اذا تصور الجوهر كانت حقيقته وحده ذاته وماهيته تكون ماهية ذاته
من الصورة العقلية جوهرا في العقل [illegible] لا ان [illegible] الى ان الاجسام من قبل التشخص فلانا في [illegible] لا انها مستغنية
من الموضوع كالصورة الجسمانية [illegible] التشخص [illegible] الى الاوضاع [illegible] وجب [illegible] المادية [illegible]
[illegible] ثم ان تلك الصور العقلية حسب [illegible] لا كانت [illegible] البراهين فانما [illegible] واذا [illegible] ومن هنا [illegible]
[illegible] ذكره بعض الفضلاء من افتقار [illegible] الشيخ [illegible] العقل [illegible] الهيولى [illegible] الوجود
الا الى الصورة [illegible] من حيث [illegible] ان [illegible] المحل [illegible] في ان يكون الصورة [illegible]
الهيولى عرضا [illegible] يرد ما اورد [illegible] الاشراق على المشائين [illegible]
امثالها فلا [illegible] عليهم ما اورده في المقامين لا [illegible] الصورة العقلية [illegible] الظاهر [illegible] الوجود الخارجي [illegible]
حقيقة الجوهر والعرض وان كان المذكور هنا [illegible] في الجوهر [illegible] العرض [illegible] الظاهر من [illegible] كلامه [illegible]
وعلى تقدير الفرق بينهما في الوجودين [illegible] ما عليه [illegible] من لزوم افتقار حقيقة واحدة في الخارج الى الموضوع [illegible]
البرهان [illegible] على [illegible] كتاب [illegible] الاشياء في الاعيان جوهرا تارة وعرضا اخرى [illegible]
بالنسبة [illegible] ما يقول اهل الحكمة [illegible] الجواهر [illegible] وجودها في الذهن قائمة [illegible] الى [illegible] في الاعيان قائمة
[illegible] في الاعيان قائمة بانفسها مستغنية عن غيرها [illegible] العقل [illegible] حقيقة تظهر في موطن اخر بصورة عرضية
[illegible] ثم يظهر في موطن اخر بصورة جوهرية مستقلة [illegible] ثم قال [illegible] ذلك [illegible]
[illegible] النظر [illegible] اليقين [illegible] البيان هذا كلامه [illegible] عن [illegible]

من الحكماء والعجب من هذا الفاضل ما ذكره بنفسه من ان العلم من مقولة المعلوم ليس الا كيف [illegible]
[illegible] الاشخاص المحسوسة [illegible]
ذلك [illegible] من الاشخاص وقد ذكرنا [illegible] العلم [illegible]
[illegible] الجواهر [illegible]
[illegible] الانسان [illegible]
[illegible]
[illegible] الجواهر [illegible] التجريد
من [illegible] الجوهر والعرض [illegible] المقولات [illegible]
[illegible] الجسم والسطح والخط والنقطة [illegible] الجوهر [illegible]
[illegible]

[illegible]

للعقل الالهية له وذوات الهيات بغير عين الوجود فهو غير الوجود شرط ... على ان التالهين من المشائين لما ذهبوا الى ان الوجود
جزئي حقيقي والموجود امر كلي [illegible] امثال ذلك الايراد لان المشتق عن المبدا مطلقا هو الاول في الاحوال [illegible]
عروض الماهية للاعيان [illegible] في الاعيان و[illegible] الاعراض الوجود بمعنى المنسوب الى حضرة الوجود لعدم الاختلاف في الا
البعد لا يتوهم ورود ذلك الايراد عليه وقد سبق [illegible] من هنالك على ان ما ليس المراد [illegible] من تعاليق [illegible]
على ما اورده الشيخ الاشراقي من الائمة الحكماء المشائين يجوز كون حقيقة واحدة تختلف [illegible] من جهة استغنائها عن المادة وحاجتها
اليها على ما يظهر من المثال تارة بالاختلاف حقيقة واحدة بالجوهرية والعرضية وتارة بالاختلاف الوجود بالتاثير وعدمه على كون
واحدة في نفسها [illegible] حقيقة الحال تارة بعد اخرى وذلك حصل [illegible] يعني انه الموجود في الاعيان لا في
موضوع وهذه الصفة موجودة لها اشارة الى ان حقيقة الجوهر ليست هو الموجود في الاعيان بل حقيقته هو انه جوهر [illegible]
من الموضوع وافتقاره بوجوده الذهني الى الذهن الاناني الحقيقة من ذلك الاستغناء على النحو الاشارة بعد اخرى وذكر الظاهر من
الشيخ ههنا كونه [illegible] في الذهن عرضا وفي الخارج جوهرا وذلك لعدم المنافاة بينهما [illegible] اذا كان في الخارج لا محالة
كونه جوهرا [illegible] فيها اشرنا اليه سابقا [illegible] في الجواهر المجردة يكون [illegible]
[illegible] العوارض المختصة والمستقلة الالهية الجوهرية الخارجية كما تقدم [illegible] الى [illegible] من الجوهر
وسائر المقولات [illegible] بالقياس اليها [illegible] الشيخ ولذلك على فرض تصورها فاذا ارتسم في الذهن يكون كيفا
[illegible] يكون من احدى المقولات فيكون ما وقع من الشيخ بقوله اما وجوده في العقل [illegible] على ما اشار الى ان
الجوهرية الموجودة في الاعيان [illegible] من الكيفيات اذا وجدت في الاذهان [illegible] البيان [illegible]
[illegible] من شريف الحكمة ومنهج البرهان وليس اذا كانت في العقل لا في موضوع يعني ان الصور المعقولة من الجواهر وان
كانت موجودة في الاذهان وجود العرض في الموضوع لا يخلو من جهتها [illegible] اذا وجدت في الاعيان كانت لا في موضوع
[illegible] ما ذكره الشيخ في [illegible] يقول ان الجوهر هو ما وجوده اذا وجد لا في موضوع وليس يلزم اذا عقل ان يكون موجودا
لا في موضوع فحصول [illegible] الاعتبار لوجوده [illegible] الجوهر هو انه الموجود في الاعيان لا في موضوع والحاصل في النفس من
هذا المعلوم المعقول هو عرض فيها [illegible] مهية الجوهر فلا يتغير بذلك [illegible] وهو انه الموجود في الاعيان لا في موضوع فقولنا
لو وجد في الاعيان كان صدقا [illegible] من الصورة المعقولة [illegible] المعقول [illegible] المعقولة [illegible] الموجود [illegible]
[illegible] للوجود المركب [illegible] الجوهر [illegible] في الاعيان لا في موضوع هو عرض وهو الموجود في الذهن [illegible]
في الاعيان [illegible] خارج اذا كان في الاعيان [illegible] في الاعيان [illegible] في الاعيان [illegible] هذا المعنى في الذهن
هو لا في موضوع [illegible] عرض [illegible] من الظاهر [illegible] الجوهر هو الموجود في الاعيان [illegible]
[illegible] في الاذهان ولكن [illegible] الوجود في الاعيان لا في موضوع هو حد الجوهر [illegible] بالتامل فيما سبق [illegible]
الاشباه [illegible] كما هو الظاهر [illegible] من لوازم الجوهر ان يكون وجوده في الاعيان لا في موضوع وقد ذكره في [illegible] هذا
الفن [illegible] فقولنا في حد الجوهر انه الموجود لا في موضوع [illegible] الشيء الذي [illegible] موجود لا في
موضوع [illegible] الموجود لا في موضوع محمول عليه [illegible] مثل الانسان والشجرة والحجر [illegible] الجوهر [illegible]
لا يكون [illegible] بل انما يكون [illegible] وهو تعريف بلوازمه [illegible] الذهن [illegible] الوجود [illegible]

نفس مرتبة الذات وجوهر ما [illegible] قال [illegible] اذ لا يعقل ان يعقل [illegible] فيكون معقولا اذا وجد في
الاعيان لم يكن في موضوع وكذا [illegible] صورتها فان [illegible] بالقوة [illegible] بالفعل وليس في النفس من هذا المعلوم
اذا وجدت في الاعيان كان بالقوة [illegible] الحاصل من المعلوم في الذهن هو غير الموجود من جهة ولكن الصورة المحسوسة
حيث هي محسوسة غير الصورة من حيث هي موجودة فقد اتضح من جملة ما ذكرنا ان الصورة المعقولة من الجوهر عرض حال في النفس
مغاير لذات الجوهر وان الصورة [illegible] العلم بها [illegible] الا ان [illegible] شيء [illegible]
[illegible] الذهن [illegible] الوجود الخارجي فيكون حقيقة تلك
وان كان في الذهن [illegible] فيكون العلم بها صفة للذهن لا الماهية الموجودة في الذهن ولقائل ان يقول [illegible] العقل
الفعال الخ ايراد على سبيل الانتقاض على كون العلم بالجوهر عرضا اذا كان ذلك الجوهر من الجواهر المجردة عن المادة وذلك
حيث انه يكون معقولا [illegible] اشار الى الجواب عن هذا الانتقاض حيث قال فنقول [illegible]
لا يكون العلم بالجواهر المفارقة المعقولة [illegible] عرضا وذلك لان معنى قولنا انها [illegible] معقولة هو انها تعقل ذاتها وان لم
يعقلها غيرها فيكون [illegible] حضوريا فلذا قال الشيخ وغيره من اتباع المشائين [illegible] من هنالك الحمل
والعاقل والمعقول واحد لا تغاير بينها الا [illegible] في الذات يكون
في كل [illegible] الذات لا يكون هناك [illegible] بل نفس وجودها هو [illegible] فلا يحتاج الى [illegible]
[illegible] ولا افتراق هناك [illegible] المدرك والمدرك [illegible] الذات موجودة او يكون [illegible] ولا احتاج
الى شيء [illegible] بقوة [illegible] تعقل ذاتها فلا يكون [illegible] الى ان يعقلها بل [illegible]
[illegible] فاذا [illegible] معقولة لغيرها من الجواهر المفارقة
[illegible] ويكون عرضا [illegible] معقولة لذواتها [illegible] العلم بها نفس ذواتها الجوهرية فيكون جوهرا
[illegible] العلم الا [illegible] لو كانت [illegible] في العلم الا [illegible] الحصولي [illegible]
[illegible] جوهرا وليس [illegible] بذواتها معقولة ثم [illegible] مجردة عن المادة الخ
[illegible] معقولة [illegible] العقل [illegible] يكون العلم بها عرضا
فقد اتضح من هذين الوجهين ان العلم بها عرض وان كانت معقولة لذواتها ثم [illegible] في توضيح هذا المقام فقول ولما ان قلنا
ان هذا المعقول منها [illegible] من كل وجه [illegible] الا قولنا [illegible] فان ذاتها مفارقة [illegible] ان بعضها
[illegible] توضيح ما ذكره من الدليل عليه فنقول ان [illegible] الاول ان كون
من هذه الجواهر من كل وجه [illegible] في جميع [illegible] والاحكام وحاصل الثاني ان تلك الجواهر لا تحتاج
في وجود المعقول منها الى [illegible] في النفس [illegible] الفرق بينها [illegible] العقل الفعال [illegible] في الثاني [illegible]
[illegible] في الاول [illegible] دليل على [illegible] ان تلك الجواهر في هوياتها الخارجية
لما كانت مفارقة عن المحل فلا [illegible] الاعيان [illegible] في ذات النفس [illegible] عن المحل فلا [illegible]
من كل وجه كيف [illegible] صورة لنفس الانسان [illegible] الخارج وذلك [illegible] في النفس [illegible]
المدعى الاول [illegible] على بطلان الدعوى الاخيرة [illegible] مفارقة عن المحل فلا [illegible] صورة لنفس [illegible]

ماوا لجملة ان ذوات المجردات مفارقة فلا تصير نفسها صورة لنفس انسان ولو صارت لكانت النفس قد حصل فيها صورة الكل وعلمت كل شيء
بالفعل ثم ان هذا الدليل ظاهر الانطباق على هذه الدعوى وفرع عليه ما تلوه من قوله لكانت تلك النفس قد حصلت فيها صورة الكل وذلك
حيث ان انطباقه على الثاني ظاهر واما انطباقه على الاول فلان المواقعة لو كانت بينهما من كل جهة لكانت صورة العقل الفعال التي
في قوة جميع الاشياء فيلزم من ذلك ان يكون النفس التي هي محل لها عالمة بالفعل بها واما الثاني فهو ظاهر وفرع عليه قوله ولكانت تصير
كل نفس الخ يعني ان الجواهر المفارقة والعقل الفعال بذواتها لو كانت حالة في نفس لامتنع حلولها في نفس اخرى لامتناع كون امر واحد
في محلين فيجب من ذلك ان يمنع [illegible] مما اتصلت هذه النفس اذ قد استعدت تلك النفس على ما هو المفروض مع انه بعد
جواز ان يكون النفس فاعل قوله يعقل والمقصود من الشيء اما العقل فيرجع معناه الى ان يبقى النفوس الاخرى التي لها العقل الذي
يعقله بنفسه فيكون اللام في قوله الشيء للعهد الذكري واما جميع الاشياء على ان يكون اللام للاستغراق وما ذوات معقولة بتلك
الذوات بل هي ذوات خارجية ولا معنى لتعدد الذات من هذه الجهة فلا يكون شيء من هذه الاشياء الا للنفس ما دخل ان يكون
العقل عاملا له ان يبقى النفوس بحيث لا يكون لها شيء تعقله مجرد كالعقل الفعال المرتسم في نفس ما وقوله اذ قد استعدت لها
الخ [illegible] الى الادلة على ان واحدا منها ان يكون [illegible] والذي يقال ان شيئا واحدا لما ذكر ان العقل الفعال والجواهر
المجردة لو حلت في نفس لامتنع حلولها في نفس اخرى لزاد ابطال قول من قال ان الشيء الواحد بعينه يكون صورة لمواد كثيرة
لا على ان تلك الصورة مقولة في تلك المواد كالصورة الجسمية في الهيولى بل على ان يكون حالة في واحد منها فقال
استحالته على ما سبق في النفس وعلى ما سيأتي فاذن تلك الاشياء الخ انه مفرع على الثاني بظاهره ولكن يصح ان يتفرع على الاول
ايضا بضرب من العناية وذلك بان يقال ان لا معنى للمواقعة بينهما من كل جهة الفرق بين معلوماتها منها وبين ذواتها اما المعقول اصلا
دون الثاني فلتدبره وقوله الى تقديرات اي تقديرها على ما الصح من الفصول وفي بعض النسخ الى تغيرات ثم لما كان الظاهر من تلك الادلة
كون المعقول من تلك الجواهر المجردة عرضا مع ان الظاهر من سياق هذا الفصل عرضا انه قال وهذا الذي قلناه انما هو نقض لحجة
الحجة ما اشار اليه بقوله ولما قال الخ وذلك حيث اورد النقض على تلك الحجة التي هي على عرضية تلك الجواهر المجردة الجوهرية ثم
انه اشار بقوله ما ذهب اليه الى عرضية الصورة الجوهرية على ما يقتضيه هذا الفصل بسياقه لنقض كما نبه في العناصر والافق
القاهر على ما عرفت ان العلم بالجوهر جوهر كما اشار اليه بقوله ويتخرج من بعض الحجج الى ان ذلك الخ على ما شرحنا من شرح وثانيا
ثم انه لما لم يظهر مما ذكره في نقض هذه الحجة ما ذهب اليه من عرضية العلم فقد رجع اليه بعد ذلك بقوله فنقول ان هذا الخ ثم انه
لا يوضح ما ادعاه من اثبات عرضية العلم بتلك الجواهر المجردة جعل تمهيدا مقدمتين احديهما استحالة ان يكون طبيعة واحدة نوعية
ذات فردين مجرد ومادي ومن هذا لا يصح ان يكون افراد الصور الطبيعية والعقلية مختلفة في الحلول والاصول وقد اشار الى
استحالته في بحث ان الصورة الجسمية طبيعة واحدة نوعية وما اورد عليه الكاتبي الاشراقي الى حيث قال ان ما ذكره الشيخ
غلط بسبب اخذ مثال الشيء مكان ذات الشيء فقد عرفت ما يرد عليه فتدبر فيه وحيث اهل النظر الصور العقلية الشيء اشتباها على
غير محصل وثانيهما ان طبيعة واحدة نوعية لا تتكثر افرادها الا بالمادة فلو كان هناك مثل معلقة افرادها نوعية في عالم الاشياء
لزم من ذلك ضرورة ان يكون لكل فرد من افراد الفرس مثلا فرد مثالي والظاهر انه يتكثر الامثال مع اشتراكها في تلك الطبيعة
النوعية من غير مادة ثم ان القائلين بالمثل قد ذهبوا الى ان الحواس الباطنة كالشامة والروائح في عالم المثال فاذن من
الصور الخيالية فانا نراها في ذلك العالم من تلك الشامات والروائح التي علينا انها موجودة في الخيال فلا صورها الخيال المنفصل

واما الثاني

واما الثاني وهو ما ذهب اليه الاشراقيون ان المتكثرات الطبيعية لطبيعة نوعية من غير مادة فان المثل الامور الخارجية قائمة بنفسها لا يكون منزلتها
المادة الخارجية بانفسها متكثرة بلا مادة في جواهرها انا لا نحتاج الى ما قاله الاشراقيون حيث انهم كما يقولون بالمثل النورية العقلية الافلاطونية التي في عالم
الانوار يقولون بالمثل الخيالية المعلقة لا في محل السنخ والمظاهر يذهبون الى انها جواهر مجردة مفارقة للمواد ثابتة في الفكر والتخيل الشخصي
انما هي مظاهر لهذه المثل الموجودة في الاعيان لا في محل وان العالم عالمان عالم المعنى المنقسم الى عالم الربوبية والى عالم العقول وعالم الصور
المنقسم الى الصور الجسمية وهي عالم الافلاك والعناصر والى الصور الشبحية وهي عالم المثل المعلقة وهو عالم عظيم غير متناه [illegible]
عالم الحس في ابوابه يجمع بما فيها من الكواكب والمركبات من المعادن والنبات والحيوان والانسان ولها العناصر والمركبات فيها
فلا نفوس فيها ولكن لها ارباب من العقول والانفس [illegible] الى هذا الوجود عالما استقرارها غير العالم الحسي [illegible] وعجائبه [illegible]
تلك المدن عجائبها وسكانها [illegible] عالم النفس [illegible] وصفة العالم الحسي في دوام حركة افلاكه المثالية وقبول العناصر
ومركباتها حركة افلاكها واشراقات العوالم العقلية ويحصل في ذلك انواع الصور المعلقة المختلفة الغير المتناهية على طبقات
مختلفة باللطافة التي غير النهاية على طبقات والكثافة وكل طبقة لا يتناهى اشخاصها والى سائر الطبقات فاذا تقرر هذا فنقول
ان الشيخ انما يقول فليس يجوز ان [illegible] المذكور في امتناع الصور المفارقة الطبيعية والعقلية ثم قال
بل يجب ان يكون في عقل او في نفس اي يجب ان يكون مفارقة لا في الخارج بل في عقل او في نفس لئلا يلزم ان يكون الطبيعة واحدة نوعية
فردان مختلفان احدهما مادي والآخر مجرد ولئلا يكون الطبيعة واحدة افرادها متكثرة ومثالية من دون تكثر الموضوع والمادة وذلك على
ما اذا كانت مفارقة قائمة في عقل او نفس فانه لا يتكثر بتكثر النفوس والعقول التي هي موضوعات لها فلا يكون [illegible]
الطبيعة واحدة فردان مجرد ومادي بحسب الاعيان وقوله وما كان من اشياء مفارقة نفس وجوهرة المفارقات مباينة لنا الخ هو علما
بالاشارة الى استحالة ان يكون علمنا بالامور المفارقة عن المادة على حضورها [illegible] لنا فتعين من ذلك ان يكون علمنا بها من
جهة ارتسامها فينا ارتسام العرض في الموضوع فيلزم من ذلك ان يكون عرضا ثم قال وكذلك لو كانت صور مفارقة ومعلقات الخ يعني
انا لو قلنا بوجود المثل المعلقة المفارقة في الاعيان عن المادة وقطعنا النظر عن استحالته بما تقدم [illegible] ان نقول انه
لا يصح ان يكون علمنا بها على حضورها وشهودها لنا فتعين من ذلك ان يكون علمنا بها من حيث تاثرنا عنها وكذا لا يصح ان يكون هي
منعقدة لنا بأعيانها والا لزم جواز ان يكون صورة بعينها في نفوس كثيرة فيكون شخص واحد في محال متعددة ثم قال ولنا ان يحصل
في ابداننا او في نفوسنا [illegible] انما تحصل في نفوسنا الخ ثم ان الظاهر ان الحاصل منها في انفسنا [illegible] نفس ذواتها بل امثالها
وامثالها كيف لا ولو كان الموجود من المفارق والجواهر نفس ذواتها لا يكون عدم احتياجها الى الموضوع لذواتها فلا يكون جوهرا
ولعل المراد من النفوس ما يشمل ما يشاهد به [illegible] من العقول الوهمية والخيالية ضرورة ان الاشخاص المادية لا يجاوز بها
الا فيها ثم قال والا لما اثرت في النفس لا ذوات تلك الاشياء والامثال لتلك الاشياء قائمة لا في مواد بدنية او نفسانية الخ الى ان قال
انه لا يصح ان يكون علمنا بها على ان يكون هو نفس الخارجية بل [illegible] فيها فلا يكون ذلك بحصول امثالها القائمة لا في مواد بدنية
او نفسانية وايضا من صور ثلاثة احدها انه لا يمكن ان يكون الطبيعة واحدة نوعية افرادها كثيرة من دون مادة وثانيها اختلاف افراد طبيعة واحدة
نوعية بالتجرد والمادية وثالثها كونها مباينة لها لعدم كونها اسبابا لها وقد اشار الى الوجه الاول هنا بقوله فيكون ما لا موضوع له
تتكثر انواعه والحال ان الواحد النوعي لا يصح ان يتكثر اشخاصه الا بالمادة ان يكون بالعقول وهو نوع واحد كما هو المفروض او بالمواد والآلات
هناك اي الاعراض والمواد والآلات [illegible] ما يشترك الجميع فيه فلا يتكثر وما يكون غير لازم يكون عرضيا بسبب وذلك السبب بحسبان

يكون قابلا وهو المادة وقد فرض انه لا مادة هذا خلف فقد اتضح ان الجواهر المجردة لا تكون قوابل لما ذكر من جهة ذاتها ونفوسنا ايضا لا
اثارها وصورها الحادثة فيها حلول العرض في الموضوع فتكون تلك الآثار اعراضا بالنسبة الى الموضوعات كالمزاج وما ذكره بقوله فهو
اذا عوارض في النفس ثم بقي الكلام في جواز عدم افتقار ماهيات تلك الاشياء بما هي هي الى النفس وان افتقرت اليها بالهيات
الهوية الشخصية كالصورة الجسمية القائمة بالمادة لا بالماهية حتى يصح ان يكون محتاجة اليها في تشخصها ولا يلزم من
عرضيتها ولا يصح ان يقال انها اعراض باصطلاح اخر ومع ذلك يكون جواهر وقال الشيخ في رسالة الحدود ان العرض اسم مشترك فيقال
عرض لكل موجود في محل ويقال عرض لكل موجود في موضوع هذا كلامه ومن الظاهر انه لا منافاة بين ما وقع من الشيخ ههنا من تعريض
الصور العقلية وبين ما وقع عنه في ... هذا الكتاب من ان مثل هذه الصور جواهر كما اوضحناه لك غاية التوضيح قال
هذا الفصل يليق بالطبيعيات اقول وذلك ... يتعلق بالمواد لكنه لما ذكر البحث عن الكيفيات ... القسم الرابع
... ان يقول ان هذا الكلام غير محقق لان مبادي موضوع كل علم لا يبرهن في هذا العلم ومن الظاهر ان هذا
الفصل يكون في بيان موضوعات الرياضيات ومباديها فوجب ذكرها ههنا لا في الطبيعيات والحاصل ان ما يليق بها من المواد
الطبيعية ما يكون من عوارض الجسم الطبيعي من حيث اشتماله على الطبيعة بما هو مشتمل عليها او من حيث استعداده للحركة والسكون
... ومن الظاهر ان هذه الكيفيات لا تكون من عوارضه بشيء من هذين الاعتبارين فلا يليق ان يكون من الطبيعيات ولا ...
... وقد صرحنا بما ... لشرح هذا الباب في اول هذا الكتاب قال والشيء على الوجه كيفية وهذه هي الكيفيات اقول
لعل المراد من الدائرة وسائر الاشكال ههنا نفس الكيفيات القائمة بالمقادير لا نفس المقادير لانها قد يطلق ويراد بها تلك الكيفيات
كما انها يطلق ويراد بها نفس المقادير التي هي محدودة بحد ومخصوصة والدليل على ذلك ما اورده بقوله فان الدائرة الخ قال وغير ذلك
اقول ما تقدم تفصيله قال واما الكرة فانما يصح وجودها اقول الكرة شكل مجسم يحيط به سطح مستدير بالمعنى الاخص وفي وسطها
نقطة ... مركزها والمستقيمة الخارجة منها الى المحيط انصاف اقطارها والخارجة منها الى المحيط في الجهتين خطوط لها
فان كان هو الذي تحرك عليه الكرة يسمى محورا وطرفاه قطبي الكرة وقطبي المركز قال اذا اديرت دائرة الخ اقول بيان ذلك انا نفرض دائرة
اولا ثم نفرض دائرة اخرى تحرك عليها حتى تم دورتها فتحصل الكرة من ذلك ولعل الاحتياج الى فرض دائرة اولا من جهة كون المحور
جسما ثابتا ثم لا يخفى جواز تحصيلها تارة اخرى بفرض دائرة تتحرك على نفسها بحيث لا يتبدل بحركتها مركزها ومن البين
ثبوت محور لها حينئذ قال والاسطوانة اقول الاسطوانة المستديرة شكل مجسم يحيط به دائرتان متساويتان متوازيتان
هما قاعدتاها وسطح واصل بين محيطيهما بحيث اذا ادير مستقيم واصل بين المحيطين موازيا للسهم ماس السطح والخط الواصل بين المركزين
هو محور الاسطوانة وسهمها فان كان عمودا على الدائرتين فالاسطوانة قائمة والا فمائلة قال والمخروط اذا حرك الخ اقول ان المخروط
المستدير وهو المسمى بالمخروط الصنوبري جسم مستدير يرتفع من دائرة هي قاعدته الى نقطة هي راسه والخط الواصل بين تلك النقطة
ومركز القاعدة فيكون عمودا على قاعدته ان كان المخروط قائما فانه اذا لم يكن عمودا على سطح القاعدة كان المخروط مائلا وقد يقال انه شكل
مجسم يحيط به دائرة هي قاعدته وسطح صنوبري يرتفع منها متضايقا الى نقطة هي راسه بحيث اذا ادير مستقيم واصل بين راسه و
محيط قاعدته ماس السطح والخط الواصل بين راسه ومركز قاعدته هو محور المخروط وسهمه فان كان عمودا على قاعدته فالمخروط قائم و
الا فمائل ... قاطع لقاعدته على قوايم والمخروط الناقص هو ما بقي من المخروط بعد ان يقطع بسطح مستو مواز
لقاعدته والتي ما فوق القطع الاسطوانة المضلعة والمخروط المضلع هو ما يكون قاعدته شكلا مستقيم الخطوط وان الفصل الاسطوا

والمخروط

والمخروط المستدير اذا قطع بسطح مستو عمودا على السهم ... احدث في الاسطوانة اربعة اضلاع مستقيمة هو الفصل المشترك بين سطحها
واحدث في المخروط مثلثا مستقيم الاضلاع هو الفصل المشترك بين سطحه فان كان السطح القاطع لهما ماسا بالسهم لا على طوله
كان موازيا للقاعدة كان في الاسطوانة ... واما اصغرهما كما في المخروط وهذه الاحكام مع كونها ظاهرة قد برهن على بعضها في المخروطات
ثم ان الشيخ اشار الى تحصيل بعض الاسطوانة والمخروط ... مثلث قائم الخ وذلك بان يحرك المثلث على احد ضلعي القائمة
مركزه ... فانه يحصل الشكل المخروط وقوله مثلث قائم الزاوية الخ ... هذا المثلث ... محيط تلك الدائرة واعلم
ان الاستدارة المذكورة في سطحي الاسطوانة والمخروط ليست بالمعنى المشهور الذي ذكر في السطح الكري من انه ما يكون في جهة
... ونقطة ... جميع الخطوط المستقيمة الخارجة منها اليه ومن ثمة قيل المراد بالسطح المستدير المذكور في تعريفها ما
يمكن ان يقطع بسطح مستو على ... بحيث يكون الفصل المشترك بينهما دائرة   فيجب ان يبين وجود الدائرة   لما ذهب
المتكلمون الى وجود الجواهر الفردة لزمهم ان يحكموا ببطلان وجود الدائرة والا لزمهم من وجودها عدم تلك الجواهر وبطلانها
لكونها مركبة من خطوط ... مركبة من تلك الجواهر الفردة فتلك الجواهر التي فرضناها محيط الدائرة ان تلاقت ظواهرها
... والحاصل ان الشيخ بعد ما ابطل ... من وجود الدائرة المحسوسة
المحسوس ولو لم يكن تلك دائرة حقيقية ولا هذا امرا ... والشيخ اراد ابطال الاثر الفاسد ...
وسائر الاشكال الهندسية اولا وبالذات باثبات الدائرة الحقيقية والاشكال الهندسية ... وجود اجزاء لا تتجزى ثانيا
بالعرض لا بالذات ... وجود الاشكال ... الحال والمقال فالشيخ بعد ما ابطل هذا
... الجزء الذي لا يتجزى ثانيا ومن ...
... وجود الاجزاء ... ان يكون كل جزء من تلك الاجزاء
... المتكلمين ...
... وجود الدائرة
... الشيخ بعد ابطال الاجزاء باثبات وجود الدائرة المحسوسة ... في وجودها
... ان ... الحق ... الهوى الا ان يقال
... الدائرة ومركزها ... الاجزاء التي لا تتجزى الا
بالذات ... الاشكال الهندسية ...
الشيخ ... ان هذا الامر المحسوس ...
دائرة حسية ... خط مستقيم مركب من هذه الجواهر
الفردة ... الخط المستقيم ... ان هذا الخط
... الاجزاء الواقعة
هذا المفروض ... الاجزاء ... فان كان الاول
كان هذا الشكل محيطا مستديرا وان كان الثاني ...
... اجزاء ...

خلافه ثم الطرق استواء سطح هو مخالطته وعدم استوائه فان كان مستويا فهذا السطح هو الدايره وان لم يكن بان كان فيه ارتفاع وانخفاض
ورفع المخفوض وخفض المرفوع بان وضع جزء فيه او خفض عنه جزء ليصير سطحا مستويا لا يكون فيه ارتفاع وانخفاض ويصير دايرة
كما اشار اليه بقوله ثم ان كان في سطحها تضريس اي ضم من اجزاء ثم يثبت بها الاشكال الهندسية واحكامها ويبين بها بطلان تركيب
الاجسام والمقادير من الاجزاء التي لا تتجزى ثم لا يخفى ان المراد من هذا الدليل اثبات وجود هذه الاشكال في انفسها فقط بحيث تلك
المناقشة في لونها تليق بالطبيعيا لعرضها المتعلقة بالمقادير وذلك من حيث كونها عبارة عن هيئة حاصلة للمقدار من حيث
احاطة حد او حدود به الاضلاع محاطا به على ما قلناه فان قال قائل انه الخ تقريره انا الطبيعيا المستقيم بحيث يكون احد طرفيه
على المركز والاخر على الجزء الاخر من المحيط لم يكن نقل ذلك الطرف الاخر الى جزء اخر من المحيط في تخلل الخ وهو منع المحاذاة
او الموازاة او المطابقة بين الجزء المركزي والمحيطي او انحصر بعوق الملاء اذا ازيد ان اشكال ان يوصل بين النقطتين بخط
مستقيم يكون هو اقصر الخطوط التي يمكن ان يوصل الا على الاستقامة لان الخلاء اما ان يكون بحيث يصح ان يصير مشغولا بجسم او
يبعد حال في جسم وعبارة اخرى انه بحيث يصح ان يلتقي جسم او يبعد حال في جسم وان قالوا ان ذلك هذا منع ثان
وهو انهم حكموا بجواز المحاذاة والموازاة والاتصال بين الجزء المركزي والجزء الثاني المحيطي ولكن لا مطلقا بل على تقدير عدم الجزء
واما على تقدير وجودها فلا نسلم ان هذا المنع يشابه الاول في ان الضرورة قاضية ببطلانها وهو منع ما يقتضيه العقل [illegible] علينا
قال هذا البعض من ذلك على ان الاجزاء التي لا تتجزى لعل هذا العلاوة ولكن على ان يكون الحيل او المتاخير وذلك ان يقال
لعل نحو ما يقال انه اوسع عدم انتهاء تلك المقدمات الى الضروريات او اليقينيات فلا تشهد في انها المقدمات مشهورة ادى
بالمشهورة وما يتركب من تلك جدلي ومن هذا مشاغبي لما صحت الدايرة الى قوله بطل الجزء وذلك لانه على تقدير وجوده يلزم
لا يحصل من انضمامه شئ معتد لان تماس الاجزاء التي لا تتجزى بعضها مع بعض يوجب التداخل ولا حجم فلا مقدار فلا دايرة ولا غيرها
من الاشكال الهندسية والحاصل انه على تقدير وجود الجزء الذي لا يتجزى وتركب المقدار منه يصح عدم انقسام الخط الى نصفين وذلك
اذا كان مركبا من اجزاء وترا لا يتجزى والاول من انقسامه الى نصفين انقسام الجزء الذي لا يتجزى وهو خلف فاسد وهو خلاف ما عليه الامر اذا
لم يكن مركبا من اجزاء لا تتجزى ومن ثم ان ما كان مترتبا على وجوده ما يلزمه من ثبوت الدايرة وقوله وان حل الاشارات خطوطا الى
من نفي تركب المقدار مما لا يتجزى او قطع الاشارات خطوطا على معنى انه لا يجعلها مقدار واحد على ما برهن في الهندسة وذلك على خلاف
ما عليه الامر فيما اذا كان المقدار مركبا منه فانه يصح ان يجعل الجزء الواحد مما لا يتجزى عاشرا وان لم يكن مقدارا ولكن على اصول القائلين
بالجزء ان يكون مقدارا والا امتنع حصول المقدار من انضمامه الى مثله كما سيجي ثم اشار الى الدليل على الاول بقوله فالخط المركب من
الاجزاء لا ينقسم وعلى الثاني الذي بعد ذكره بقوله وكل خط مؤلف من اجزاء لا تتجزى فبناؤه كل خط بها وهذا خلاف ما برهن
عليه بعد وضع الدايرة ومن الظاهر من هذه العبارة ان هذه الامور متفرع على ما يلزم نفي الاجزاء التي لا تتجزى من وجود الدايرة
ثم لا يخفى انه يلزم على ذلك كون ضلع المربع مساويا لقطره وذلك فيما اذا كان مركبا من ستة عشر جزءا على ان يكون ضلع ذلك
اربعة اجزاء مع ان المبرهن في الهندسة انه لا يساويهما ولعل في قوله وما اشبه وذلك اشارة اليه والى غيره والحاصل انا لو رسمنا
مربعا يتالف من خطوط اربعة مما سيرتب القطر من اجزاء اربعة فاذن يكون قطر المربع كضلعه وكذا ما برهن اقليدس على ان الزاوية
المستقيمة الخطين تتجزى الى غير النهاية وهو ينافي الجزء وكذا الهيولى مهما كان فخطوط الافلاك مقدار اجزاء فلذلك لا يتجزى فانا
لو وصلنا خطين ما بين القطر على جنبيه ثم نصل بين نقطتي المتباد لم يختلط مرة بالمركز فاذن يلزم المطلوب واصحاب الجزء فرضوا

الدايره وكادوا يقولوا انتفى جميع الاشكال وذهبوا ان الخط مفاصل بالفعل وهو متصل عند الحس فاذا ما يستقيم ويتحرى ويحسب ولعل
شئ من الامرين في نفسه واما الاتصال فهو لا يفيدهم لان الحس قد يغلط فيه لقلة الضوء فيرى المستقيم منحنيا كما يرى
كلام الشيخ في الطبيعيات ان اثبات الدايرة على اصولهم يتوقف على جواز تركيب الخط منها ثم على جواز المطابقة ثم على امكان استواء السطح
وسطه الفرج وغير ذلك فرجح الجواب على ان الزامهم بما يقتضيه اصولهم وجود الاشياء حيث ان مقتضاها جواز تركيب خط يبرز من المركز
الى المحيط مع ثبوت طرفه المركزي على الاخر ما فيه من الفرج اما ان يكون مساويا للجزء او اكثر الاحتمال ان يكون اصغر ومن اصولهم جواز
وضع جزء او جزئين في كل فرجة من تلك الفرج فيستقيم الدايرة الحقيقية ثم ان كل طوق ما معنا الطوق العظيم اذا كانت اجزاؤه غير
متلاقية على تفسير واحد لزم الانفراج في سطح الدايرة وعدم استوائه والا لزم مساواة الطوق الصغير للعظيم وعلى الاول
يلزم سد الفرج التي في وسط السطح على ما قال ثم ان كان في سطحها تضريس اي من الاجزاء الخ والحاصل ان المتكلمين لما ذهبوا الى
الدايرة وساير الاشكال الهندسية على الجزء الذي لا يتجزى على ما قال واذا صحت الدايرة صحت الاشكال الهندسية فيبطل الجزء ثم قال
يعلم من ذلك ان كل خط ينقسم بقسمين متساويين اي ينفي الجزء الذي لا يتجزى او من ثبوت الدايرة الحقيقية ان كل خط ينقسم قسمين
متساويين فكك قال ان كل قطر الاشارات منها على ما برهن اقليدس على ان قطر كل مقدار لا يساوي ضلعه ولا يشارك يعني انه
لا يجمعهما مقدار واحد وانما قال ذلك لانه على تقدير تركبه مما لا يتجزى يجوز ان يكون قطر بعض المربعات مساويا لضلعه وذلك
ما اذا فرض مركبا من ستة عشر جزءا متلاصقة وايضا يكون لضلعه وذلك حيث انه على تقدير تركبه يصح ان يكون لهما عاد واحد
واحد مما لا يتجزى وهو خلاف ما اذا لم يكن كك فانه لا يكون هناك جزء حتى يصلح ان يكون عادا لهما وذلك خلاف ما عليه الامر اذا
كان مركبا مما لا يتجزى فانه يكون هناك عاد سيما انه يلزم على اصول القائلين به ان يكون لمقدار ما والا لاستحال حصول الحجم
والمقدار من انضمامه الى مثله وهكذا ضرورة انه يرجع تماميها الى الداخل فيصح ان يكون ذلك الجزء عاد بعدهما معا فان قلت انه
لو صح هذا لصح ان يكون بين كل عددين تشارك لان الواحد يعدهما معا قلت ان المعتبر في تشاركهما ان يكون بعدد واحد يعدهما
الا الواحد لانها ليست بعدد والجزء الواحد مما لا يتجزى وان لم يكن مقدارا لكنه يلزم على اصولهم كونه كك ومن هنا يلزم ان يكون كل
خطين متشاركين كل خط على ما قال واما الاستقامة ووجود محاذاة بين طرفي خط اذا لزمه التحرك لم يكن مانعا لا يخفى ان هذا
الاصول التي يتشابه الدايرة وذلك لان المراد من ذلك عدم تفكك اجزاء الخط بعضها عن بعض حين حركته ومن الظاهر ان هذا
ان لا يكون ذلك الخط مانعا اما ما لا عرض فيهم من حركة الدايرة فذلك مخالف ما عليه الامر اذا حصل التفكك بين اجزائه ثم ان المذكور
في قوله انه لزم وجود الاستقامة ووجود محاذاته والمستتر في قوله لم يكن مانعا الى المتحرك الذي هو الخط وقوله وان ما ترى
ان مانع وجود المحاذاة لان ذلك المتحرك الذي هو الخط كان مانعا اي مانعا فاذا صح الاول فقد صح تحصيل وجود الدايرة بهذا المسلك
والا يرجع الى المسلك الاول الذي قد حقق الامر فيه حيث قال في جواب السؤال المقدر بقوله فان قال قائل انه اذا طرق من
الجزء المركزي الخ فانا نقول له اذا ثبت انه اعدمت هذه الاجزاء كلها وبقي الذي في المركز الخ والذي يدل على ان المراد ما ذكره الشيخ هو
ما قلنا ما ذكره في اواخر هذا الفصل بقوله وهذا على الاصول الصحيحة واما ان قال التفكك فالطريقة الاولى بها اخص وقوله لم يكن
ان ما لا قول لا يمكن دفعه حتى يحتاج الى الاستدلال عليه قوله من اجسام يعني ان لنا اجساما بسيطا وان منها اجساما وقطعها
بالمستقيم اي بسطح مستو ثم ان الخط المستقيم كما انه يوجد لوجود حركة الكرة فكذلك الدايرة وهي سطح مستو في داخله نقطة متساوية
جميع الخطوط الخارجة منها الى المحيط يوجد ايضا بوجود حركة الكرة ايضا ولعل في اخذ المستقيم بدلا عن المستوى نوع اشارة الى ان لا

اقول م

عليه والحاصل انه يشترط الخط المستقيم والسطح المستوي لان كلا منهما معتبر في الدايرة فلا فرع عليهما وجودها فيقول فقد صح وجود الدايرة
وفيه نظر لوجهين قال فنقول من البين انه اذا كان خط او سطح اقول تقريره ان من الجايز ان يكون خط او سطح ملاقيا خطا او سطحا اخر
بحيث يحدث من تلاقيهما زاوية وهو ظاهر وكما جاز ذلك جاز ان يتحرك احدهما حركة بها صار منطبقا على الاخر ملاقيا له كما هو الظاهر
من قوله كان يصادف بجميع امتداده او بموضوعها في موضع صاحبه بعد بعض او بعض صار الى غير منطبق عليه ولا محاذيا له كما يشعر به قوله
او ذاهبا في السمك وعلى التقادير لا يمكن ان يتحقق الحركة المستقيمة الفوقية فقط اذ من البين ان الحركة الانطباقية احدهما لكونه يوجب ان
يحفظ طرف احد المتلاقيين المتحرك خطا مستقيما طولا او عرضا او عمقا ذهابا او مجيئا ولا توجب محاذيا ولا انطباقا لاحدهما
على الاخر الا بالشاذ بقوله فان كانت استقامة ولم يكن استدارة لكن هذا المنع لانه اذا كانت الحركة الى الانطباق على الاستقامة الى
قوله فانه اذا كانت يحفظ النقطة بيان من الظاهر انطباقه على حركة الخط لانها طرفه و يحصل الخط من سيلانها اليه ثم ان
السطح الذي هو المذكور في الاول من البين انه ما يحصل من مغايرة في السمك هو الجسم ح اي طرفي الخط الى النقطة الا ان يقال ان المراد
من الطرفين ما يشمل طرف الطرف ايضا ومن هاهنا تكون النقطة واحد الخط قديم ثم ان قوله او ذاهبا في السمك اشارة الى ما ذكرنا
بقوله او عمقا لان السمك عبارة عن الاخذ من المركز نحو المحيط فقد ان انه لو اعتبر الحركة المستديرة على ما باين المحاذاة والانطباق
لها وليس لك ان تقول ان تطبق احد الامرين المفروضين على الاخر او محاذيا ثم فاذا تحرك احدهما حركة دورية فاما ان يلازم احد طرفيه
الملاقي للاخر موضعا او لا فعلى الاول يحدث قوس واحدة وعلى الثاني قوسان ثم انه يكن تحصيل الدايرة بالتضعيف قال وايضا
يمكننا ان نفرض كل واحد من الاقسام بالفعل اقول يعني الحركة في الطول والعرض والسمك ولكن تقديره لا باعتبار ان النقطة
في وسط السطح والخط في حركتها تحفظ خطا مستقيما فانه لا يليق ذلك الجسم والسطح المفروض انه لاقاه بطرفيه بل باعتبار انه يحرك
في هذه الاقسام يرجع الى الملاقاة وقوله يجب احد الامرين ان يتفق حركة على صفة اذكرها اما ان يكون احد الطرفين او اما قال حسن
ذلك بها يلقى السوسيتين ولم يذكر صورة اخرى وهو ان يتحرك الخط على ان يثبت وسطه ويتحرك طرفاه فانه لا يكون ذلك حركة لا
في الطول ولا في السمك ولا في العرض والمفروض وجود واحد من هذه الاقسام فيكون متحركا اما بطرف واحد منه نحو جهة واحدة
او بكليهما اليها واما ان يكون حركة طرفيه الى الجهتين المتخالفتين فيكون من قبيل مثل القسمين والمفروض انه يتحرك باحد هذين الحركة
ثم ان فرضت حركة طرفه الى جهة مع ثبوت طرفه فانما يكون على هذا التقدير بان لا يتم الدور بل يتحرك نحو السفل او العلو او العرض
حركة ما تحصل قوس من دايرة ولا يلزم حركته الى السفل والعلو معا او في جميع النواحي العرضية الا الى جهة عرض واحد فقط
فلذا قال فيكون الطرفان او المتحرك وحده على كل حال يحصل قوس دايرة ثم يحصل دايرة فقد انتفى سوء القصد لان الامتناع
احدهما حركة طرفيه الى جهة واحدة لانه حينئذ لا يكون احدى الحركتين بطبعه والاخرى بغير طبعه وذلك انما يستقيم اذا تحرك
الى جهة واحدة والا يلزم ان يكون حركتها منقسمة سرعة وبطوءا قال والكلام اقول انه سبق تقريره ما وقع [illegible]
[illegible] الجسم الواحد [illegible] على جواز تحقق القوس والدايرة بالجسم الواحد فقط [illegible] على تلك الاشكال [illegible]
اخر الا كانت الحركة الى الانطباق تلخيصه ان من الجايز ان يكون خط او سطح ملاقيا خطا او سطحا اخر بحيث
من تلاقيهما زاوية وهو ظاهر كما جاز ذلك جاز ان يتحرك احدهما حركة بها صار محاذيا او ملاقيا او موازيا للاخر والاول منهما
لا يمكن ان يتحقق بالحركة المستقيمة اذ من البين ان حركة احدهما حركة انتقالية توجب ان يحفظ طرف احد المتلاقيين المتحرك خطا
مستقيما طولا او عرضا او عمقا ذهابا او مجيئا لا يوجب محاذيا وانطباق احدهما على الاخر فلو جاز عليها الحركة المستقيمة

لما جاز

لما جاز عليها المحاذاة او الانطباق وليس لك ان تقول ان تطبق احد الامرين المفروضين على الاخر او محاذيا ثم اذا تحرك احدهما حركة دورية
فاما ان يلازم احد طرفيه الملاقي للاخر موضعا ام لا فان كان الاول يحدث من مركز قوس لنا ان نمنع حدوث الدايرة
اذ كان الثاني كان الحاصل اسرع من الاخر فلا يمر من حركة ايضا قوس بل قوسان وحصل المطلوب قوله في الطول اي طول الخط او
قوله خطا مستقيما [illegible] يعني ان تلك النقطة تحفظ خطا مستقيم الابعاد قال كل واحد واحد من الاقسام اقول اشارة الى
الاحتمالات المذكورة اولا قال لا زمانا موضعا اقول انه منطبق على الاحتمالين قال فالطريقة الاولى اقول انه اشارة الى ما ذكره بقوله
وذلك لانه اذا توهمت الدايرة على النحو المخصوص وانما حكم بان هذه الطريقة لا تصلح لاثباتها على القائل بالحركة ثم انه يجب التمسك
بان يكون [illegible] المتكون [illegible] فان الجزء القريب من المركز يتحرك حال حركة القريب المحيط وهو باطل الا [illegible] بان
[illegible] اجزاء الرحى بعضها عن بعض ثم من الجايز ان يكون قوله فالطريقة الاولى اشارة الى السطح او الجسم او الخط الثابت
على سطح اخر [illegible] في ذلك الجسم الموضوع عليه حتى تحدث دايرة وتقييدها بالاولى [illegible] يذكر بعد ذلك
وجها اخر وذلك حيث قال ولكلا ما يحتملان قال ولنفرض جسما ثقيلا اقول انه استدلال على وجود الدايرة يعني انه اذا
كان جسم ثقيل وكان احد طرفيه اثقل من الاخر كان لنا ان نجعله على سطح ما [illegible] ونضع عليه حبلا فهو اذا اعتدل ساكنا في
الجهات لا يتحرك الى شيء منها وذلك بان يوضع خطوط كثيرة اخذة من اسفل ذلك الجسم منتهية الى ذلك السطح على ان تحصل
تعادلا بالقسر عند رأسه بملاقاة تلك الخطوط الثلاث ونحو ذلك الجسم بحبل تحت سرة وقوله اذا اميل يعني اذا رفع واحد منها
وازيل عن موضعه المفروض له اولا حتى يسقط ذلك الجسم وقوله الجرم في السطح عبارة عن مركزه وقوله في ذلك السطح الذي
وجوده فيه والحاصل انه اذا اميل الى جهة بان يزال ما يقيمه عن موضعه سقط فتحدث بحركته هذه دايرة او خط منحرف
لان حركته اما ان توجب حركة طرفه الاخر الملاقي للسطح ام لا فان كان الثاني تحدث دايرة من نقطة فرضت على راسه وان
كان الاول فاما ان يتحرك الطرف الملاقي للسطح الى خلاف جهة ما تحرك اليها الطرف الاخر المقابل الملاقي له
ام لا فان كان الاول حدثت دايرة واحدة من كل من الطرفين عنها ومركزها نقطة متحددة بين الجزء الصاعد والهابط
او كان الثاني حدث من حركة الطرف الملاقي الجرم في السطح خط مستقيم ومن طرفه الاخر المقابل له خط او خط منحن على ما بين الحال
ان تحرك احد طرفي هذا الجسم الى السفل ولا تحرك طرفه الاخر الى العلو بل تحرك عليه لان حركته توجب ان يكون طبيعية او قسرية
والقول بطلان الاول [illegible] اذا الثقيل انما يتحرك بطبعه الى جهة السفل ولا يتحرك بطبعه الا الى جهة اخرى وكذا الثانية فلا محالة
الى القاسر وليس ذلك الا حركة الاجزاء العالية الدافعة لها وهي انما تدفعها الى خلاف جهة حركتها فيمكن ان يتحرك الى السفل والى
فوق ولان الميل الى المركز انما هو على المحاذاة [illegible] حاصل الكلام في هذا المقام ان الحركة الطبيعية لا ان يكون اخذ من المركز الى المحيط
ذلك اذا كان الجرم [illegible] او من المحيط الى المركز [illegible] فلا يكون حركة النقطة الثابتة للسطح على [illegible]
[illegible] طبيعة [illegible] لا شيء منها [illegible] من تلك الاقسام حركة ذلك الجسم [illegible] احدهما حركة طبيعية
والاخرى حركة قسرية معا [illegible] يتحرك باحدهما بعض الاجزاء وبالاخرى بعض اخر منها فيكون فيها احد مشترك هو [illegible] الحركتين فيحصل
دايرة وتعود الى الاول فيقول بعبارة اخرى انه اذا كان جسم ثقيل كان احد طرفيه اثقل من الاخر كان لنا ان نجعله على سطح ما [illegible] الطرف
ونعتمد عليه بحبل فهو انما اعتدل ساكنا في الجهات لا يتحرك الى شيء منها فاذا اميل الى جهة بان يزال ما يقيمه سقط فتحدث بحركته هذه دايرة
او منحنيا وذلك لان حركته هذا اما ان توجب حركة طرفه الاخر الملاقي للسطح ام لا فان كان الثاني حدثت على كل نقطة تفرض على راسه دايرة

وان كان الاول فلان تحرك الطرف الملاقى للسطح الى خلاف جهة ما تحرك اليه الطرف الاخر الغير الملاقى له انتقل الى الاسفل والا فلان
كان الاول احدث من حركة كل واحد من الطرفين دائرة وماس مركزيهما النقطة المحدودة بين الجزء الصاعد والهابط ولا كان الثاني حدث من حركة الطرف
الملاقى المتحرك في السطح والخط خطا مستقيما ومن طرفه الاخر المقابل له خطا او خطا منحنيا على اي من الحال ان تحرك احد طرفي هذا الجسم الى
الاسفل ولا تحرك طرفه الاخر الى العلو لم يحدث عليه لان حركته من وجب ان يكون طبيعية او قسرية والكل باطل اما الاول فظاهر اذ الثقيل انما
تحرك بطبعه الى الاسفل لا الى جهة اخرى واما الثاني فلانه لا بد له من قاسر وهو ههنا ليس الا حركة الاجزاء العالية الى العلو لها او هو انما
نوضعها الى خلاف جهة حركتها فكيف لها ان تحرك الى الاسفل فتنقسم حركة هذا الجسم الى قسمين احدهما حركة هابطة وثانيهما حركة صاعدة
تحرك احديهما بعض الاجزاء والاخرى البعض الاخر فيكون بينهما حد مشترك هو مركز الحركتين وقد خرج منها خطا مستقيما فيحصل الدائرة
واذا ثبتت الدائرة ثبت جميع الاشكال الهندسية والسطوح والخطوط وقد اثبتت الدائرة قوله خطا لا يخفى انه كرر اولا وسكوى وسطح
غير المطالع وذلك حيث ان المعتبر في الاول ان لا يكون قوسا من دائرة ولا قطعة من كرة فكذا اعجب الشيخ مقابلا القوس الدائرة وسطحها
خلاف الثاني لانه قسمان احدهما قطاع الدائرة والاخر قطاع الكرة لانه اما ان يكون سطحا احاط به اثنان من المحيط مع ضلعي قطرين
غير متحدين من الطرفين او مجموع قطعة تامة مع مخروط واسنيه راسه مركز القاعدة وقاعدته قاعدة القطعة الاول هو الاول في
الثاني وهو الثاني وذلك على خلاف اعتبار القطع فانه لا يكون كذلك مع كونه على اقسام ثلاثة احدها القطع المكافي وثانيها القطع
الزائد وثالثها القطع الناقص ثم ان تعريف كليهما سطحيهما انما يطلب ذلك التحقيق في كتاب المخروطات فهذا بيانا لو قصدنا الذكر
مفهوم الشكل انها ان مثلث المخروط مثلث يحدث من توهم سطح مستو بالسهم طولا وهو الفصل المشترك بين نصفي و
فان السطح المار بالسهم عرضا وازى القاعدة احدث فيه دائرة وكذا في الاسطوانة لو وجد فيها احدث فيها ذا الربعة اضلاع
ان يعين على فرق المخروطات والفرض انه اذا قام سطح مستو على سطح مثلث المخروط على زوايا قائمة فالفصل المشترك بينهما او
يا لخط لضلع المثلث الخطوطا ان يوازي الضلع الاخر او لا يوازيه بل يلقاه اذا اخرج بالاستقامة في جهة راس المخروط خارجا او لا
فان كان الاول فالسطح الذي انقطع عليه المخروط ومحيط به خط منحني سمي القطع المكافي وان كان الثاني فهو القطع الزائد وان
كان الثالث فهو القطع الناقص وان امكن دائرة كما في مخالف الوضع على ما بين في المخروطات هذا كلامه ثم ان في بعض نسخ هذا
الكتاب لضلعي المثلث بل لاحد ضلعي المثلث وهو سهو لانه لا يطلق اسم الضلع على القاعدة والقيم فلا يصح ان لا يقطع الضلع
والقاعدة جميعا كما في القطع الناقص الذي يلاقي الضلع الاخر وهو داخل في المثلث ثم قال ويسمى الفصل المشترك بينهما اي
سطح القطع ومثلث المخروط محور القطع ونقطة تقاطع المحور والقطع راسه ويوصل على ضلع مثلث المخروط واذا اخرج نقطة
مانها مستقيم ينتهي من الجهتين الى محيط دائرتين في سطحين ليسا معا في سطح واحد ثم اثبت النقطة وادير الخط حول الدائرتين
مانه يحدث من جهتي النقطة مخروطان راسهما تلك النقطة وقاعدتهما الدائرتان والاولى ان يقال اذا وصل بين نقطة ثابتة وبين
محيط دائرة في غير سطح النقط خطا مستقيما صاعدا وهابطا وادير الخط حتى يعود الى ما تحرك منه فانه يحدث من جهتي النقطة مخروطان الى
الجهة واذا فرض سطح مستو مقوم على سطحي مثلثي المخروطين على زوايا قائمة ومار براسيهما احدث فيهما قطعين يسميان بالمتقاطر
وجعلنا احدهما على حدة الاخر ليسا القطعين المتقابلين ولا بين القطعين المتقابلين نقطة يجب الخطوط التي بين راسيهما
انطالتها وتلك النقطة مركز القطعين والخط المار بالمنصف للخطوط المخرجة في كل من القطعين موازيا للخط الذي ما هو مفروض
بنصفين بنصفين يسمى القطر الجانب لكل منهما او الخط المار بالمركز القائم على الجانب على زوايا قائمة هو القطر القائم للقطعين المتقابلين

ثم قال وانما هذه الصور معين على تصورها انه وانما اخفى ابتدى الكلام في ان تصور القطعين المتقابلين على هذه الصورة لا صورة لها الا ان
القطع لا يتصف دائرة مع انه وجد في نسخة التحفة هكذا وتصور الحق ما لا يخفى ومن ههنا لاح ايضا ما يتوهم من ان

القطع هو القطاع وذلك اشتباه على غير محصل لانه عبارة عن قوس دائرة ونصفا قطرها المطعنى
حفة كونها وهو انه قد يكون اكبر وقد يكون اصغر على هذه الصورة مع ان ما ذكره الشيخ ههنا يأبى من ذلك
كل الاباء لانه جعل القطع مقابلا للدائرة وقوسها قال على حفظ الاتصال اقول اي عدم انفكاك الاجزاء بعضها من بعض ظهور
سوى ما ذكره الامر لو هم الجانب لا الاستقامة بين طرفي خط واحد في المقدمة وقوله وهذا الاتصال يبين مثلا لان يعطف الخ دل عليه وذلك
لان المراد من الانعطاف هو التحدب والميل وقوله فيضطر العالي الخ اي ان ذلك الاتصال يضطر العالي الى ان يميل السافل الى ان يرتفع
ويتحرك من موضعه الى العلو واما ما في بعض النسخ الى ان يميل السافل من السفل فهو من تصحيف المتوهمين في التصحيف وفي الصحاح
شال الجرة رفعها واشال ايضا ومنه شال الميزان اذا ارتفعت احدى كفتيه وشالت الناقة اي رفعت قال خطا مستقيما اقول واصل
من بين القطعين فيكون قطر التام على الدائرة فيحصل الدائرة اي يحصل ذلك الطرفان الدائرة قال وان لم يزل عنه فرض موضع
الدائرة صح اقول حيث ان المناقشة في حصول الدائرة على فرض ذلك الجواز ان لا يكون ذلك من الطرفين على نسبة واحدة وهذا
معتبر في حصولها كما علمت الامر في القطوع الثلاثة اتفاقا كذا قال وثبت جواز دوران احد ضلعي الخ اقول فيحصل من ذلك مخروط

قال عاطف اقول اعني انه بالفاء المهملة وبعدها الالف والكاف اي سطح مقاطع لسطح الهواء على ما وجدت في غير نسخ من الكتاب هذا ولا
يخفى ان من الناظرين فيه تغييرا في تصحيحه وتقريره كما اورده شارحات الحكماء ثم اورده ما هو قريب بوجه ما وذلك حيث قال اعلم ان الكلمة
الواقعة بعد السطح وقبل جسم مصور وهو في النسخ التي عثرت عليها مختلفة في بعضها بعد الالف ذال معجمة ثم فاء وفي بعضها بعد الالف
واو وفاء وفي بعضها بعد الواو راء وفي بعضها بعد نون وصاحب كل نسخة منها زعم انه صحيحها ولا يخفى انه يمكن ان يوجه كل واحد
فعلى الاول يكون قبل الالف حاء مهملة والصحيح الحذف بمعنى تكلف وعلى سائر النسخ قبل الالف جيم فعلى اولها يكون من الجوف
وعلى ثانيها ما هو اصغره فيه غير خارجه عن اللغات المتعارفة وعلى ثالثها من الجون وهو الاسود ولا اعرف له وجها فيه بعد توجيه
غير مانوسة على ما في بعض الكتب فان صح صح قطع قطعا بلا تكلف فان صح صح القطع بلا تكلف وعلى النسخ الا ولي يحتاج الى القطع
القطع غير معناه المتعارف بتعميم وتخصيص واقول وبه ان لا يكون شي من تلك التصحيحات صحيحا والاشبه ان جزء الكلمة كان
ماده فبعد الحاء من الحروف الجيم والدال المهملة والحيرة الكاف حلقة حدقة بعد حاد وانما كان مخصوص الجناح وقال الاصمعي
ومنه سمي جناح طاير وحداف المقعر وقيل اياه وقال ابن دريد حداف السفر وحدادا وقال ابن دريد حداف السفينة المال والدال
لغتان فيصحان فعلى هذا يكون حداف المؤول ما هو الذي من جوانبه كالجناح فيطير وان صح صح القطع قطعا بلا تكلف وظاهر
ان الثاني من الناعق والحيوان الشبيه بالجناح والجمع قرينة على ان المراد الراس يعني قول السطح حداف اي قاس بقص الجناح وان كان الجم
الكم بويا الاقرب انه من الحدق بالخاء والدال المعجمتين وهو الاذن قال ماهية المضاف هو الاضافة اقول لا يخفى ان لفظ المضاف
يعني بين معنيها الذي هو نفس العود وكان هو اعرف واشهر من ثاني معنيه الذي هو نفس مقول المعنى الاعم وسيقولوا ان المضاف امر لكل
ان يعقل ماهيته الى القياس الى موضوعه واذا ذلك يصدق على كثير من النسب التي تحت المقولات لو توقف تعقل كل منها على تعقل
مفهوم اخر وغير موضوعه وصف العرض لكون معقول الماهية بالقياس الى ذلك الا انه يخرج عنه النسب والاضافات الخارجية من
المضاف وهو امر يشتمل على نسبة متكررة لا انه يشتمل على النسبة الشاملة لها ولغيرها فالسقف اذا نسب الى الجدار واخذ من حيث انه
مستقر عليه كان مشتملا على غيره ولكنه لا يصير بجزء من المضاف ما لم يوجد المنسوب اليه الذي هو الجدار منسوبا اليه بقيد ان
مستقر على مستقر عليه فالمضاف معنى معقول بالقياس اليه ثم ان المضاف قد يطلق ويراد به الذات المعروضة للاضافة باقي
وان كانت الاضافة خارجة عنها وقد يطلق ويراد به الذات المقيد بها فيكون مركبا منهما وقد يطلق ويراد به الاضافة نفسها
مضاف بذاتها وهو امر معقول الماهية بالقياس الى شيء هو معقول بالقياس ولا يكون لها شيء سوى تلك تخرج عن يكون معقول
الماهية بالقياس الى غيره المقولات الغير النسبية كالكم والكيف ويعقل المعقول بالقياس الى سائر المقولات النسبية ويقولنا
لا يكون الا اخر المضاف المشهوري فالحاصل انه ذكر من التحكيم باشارة اليها ما هو المعقول فالذي هو اصاه في المنطق كما مر فعلم ثم ان
الاضافة الحقيقية قد اطلق عليها ومن هنا يعبر عنها المضاف بذاته ومن الاولين جعله ولعل مراد الشيخ من المضاف هو المشهوري
ومن الاضافة هو المضاف الحقيقي فلا تكرار في عبارته فلا تعلق بطلق الشفا بان المضاف بذاته هو مثل الابوة والبنوة والمضاف بغيره
وهو كالاب الذي يعرض له بسبب ما عارضه لعينها فانه اخفى وهو ظاهر الانطباق على ما قلناه واما الاضافة فاطلاق الا على المعنى الذي
انما جعل المضاف عبارة عن الذات مع اضافة بها يكون مشتركا لفظا بين الكل والجزء كالامكان بين الخاص والعام ثم ان المضاف كما
ان يعقل بالقياس من حيث هو مضاف فكذا الامر في وجوده لانه انما يوجد بالقياس الى غيره فاذا عرفت هذا فنقول ان الامور
اما ان يكون مضافة بذواتها كالابوة والبنوة واما ان يعرضها الاضافة بسبب ما عارض لها كالسواد والبياض لكونها ضدين متضايفين

ولكنها من حيث هما هو لا في محل ما متضادان وكان لها بهذا السبب ماهية اخرى ثم انه لا يكون لهذه الاضافة اضافة اخرى والا لتسلسل الامر
الى ما لا يتناهى بل انها اضافة بذاتها لا باضافة اخرى قائمة بها والحاصل ان كل واحد من المضافين معقول الماهية بالقياس الى الاخر يعني
جميعا واما ذات المعنى فليس معقولا بالقياس الى غيره بحسب شيء غير نفسه فانما يكون هو المضاف بذاته قال مثل المساوي اقول لان
المساواة واللامساواة من خواص مقولة الكم وعوارضها واما التوازي والتحاذي فانما يكونان بالقياس الى ذوات الجهات وهي اما
كليات او جزئيات كليات واما التطابق فيرجع الى التساوي واما التماس فلانها لا تكون الا بواسطة الاطراف كالنقاط والخطوط و
السطوح قال كالاكثر الاضعاف اقول في منطق الشفا ان كلا من المضاف المشهوري شيء ذو اضافة وكل المضاف الحقيقي ايضا
على انه معقول بالقياس الى غيره فيكون لا ماهية اخرى وراء الاضافة وجواب ان المضاف الحقيقي والمضاف ليس معقول
الماهية بالقياس الى غيره الا انه خص شيئا ما فتقي كونه مضافا على خلاف شيئية المضاف المشهوري فانه مخصوص لا يكون
او كالكيفية او غير ذلك ثم صار معقول الماهية بالقياس الى غيره فشيئية الحقيقية من المضاف انه هو نفس الاضافة وشيئية ذي
الاضافة انما هو غيرها والمراد بان لا يكون لماهية سوى الشأن الذي لماهية مغايرة للاضافة بالذات والوجود لا باعتبار المفهوم
والحاصل يعني ان لا يكون معقول الماهية بالقياس الى غيره الذي هو معقول الماهية بالقياس الى ويكون التغاير بين
ماهيته ومعقول بالقياس الى غيره مغايرا اعتباريا الا يكفي مجرد الاعتبار الملاحظ والاعتبار وهذا هو المضاف الحقيقي وانه امر كلي
الامر كذلك بل يكون التغاير بين ماهيته وشيئية وبين كونه معقول الماهية بالقياس الى غيره تغايرا في الوجود والتحقق الخارجي فهو
من المضاف المشهوري ثم انه لا شبهة في ان ههنا اعتباران احدهما اصل الكثير مما هو كثير وثانيها الذي ما هو مضاف الى الاقل
وعلى الاول غير محدود ومتعين وعلى الثاني محدود متعين بالضعف الى ضعف بين التكلف واما ابهام الكل والجزء فانا نكون
نظرا الى الجزء الاول ايضا وبعضه وبعضه انما يكون بالقياس الى الجزء الثاني الذي هو الجزء وذلك لعينه وعدده
فيه فلما قيده انه انما يصح ذلك اذا كان المراد من الجزء هو الواحد والا فالكل والجزء متضايفان بذاتهما قال كالازيد والانقص
اقول انما قال كالازيد ولم يقل الازيد اشارة على ان المراد منه كل ما هو على صيغة افعل كالاعلم والاسرع والابطأ والاقل
كالبعيد هنا وقد يقع فيها كلها المضاف في انا قال اقسام المعادلة اقول كالمساواة والموازاة والمطابقة والمماسة وغير
المحاذاة ثم ان قوله والتي بالزيادة والتي بالنقل والانفعال عطف على اقسام المعادلة وعطف على هذا قوله والتي بالحاكاة حيث انه عطف
على تلك الاقسام ثم ان قوله وصدر عنها من القوى اي يصدر هذا القسم هو قوى الفعل وقوة الانفعال والقوى مقوله
الكيف فتكون الاضافة ههنا عارضة لها لان المعادلة الاضافة عارضة لهذه المقولة الكمية وقوله الكيفي كالسقوف فلا يخفى ان
القوى فالعلي معاني الاول القوى المقابلة للفعل والثاني القدرة والثالث الصفة المؤثرة والرابع صورة الشيء من حيث تاثيرها في
من حيث هو غيرها فلعله صح لديها ان الاضافة في الفعل والانفعال يصدرها يكون احد هذه الامور وقوله كالاب والابن
مصدر الفعل والانفعال التابعان القوى المولد الفاعلة والمادة القابلة المنفعلة بالهابى الكيفية الاستعداد قال كالعلم
اقول لان صيرورة العالم مضافا الى المعلوم حيثية تحصل في ذاته وليس لذلك في العالم كالحال في الماس والناس ومن الظاهر انها
ليس لذلك من تلك الاقسام ويشير بها ما في اصل الكتاب حيث قال على ان هذا لا ينضبط الخ وهو ما ورد من قوله وكذا يشير
المتماثلات ثم الذي يقول فعله يكون التعليل على ذلك الانحصار قال الا انقص اقول ومن هنا الانحصار يخص التماس الا
التماس من دون ان يتغير هيئة مستقرة فيه والحاصل انه لم يقترن هذه الاضافة الا في هذه الاضافة مثلا ان الجالس والقائم

الظاهر ان الذوات الخارجية بحسب نحو وجودها هذا لا يكون صحيحا لانتزاعها منها فكون الشيء الذي بوجوده العيني بحسب الاعيان
يرجع الى كونه بحيث اذا حصل في العقل امكن انتزاعه منه فلذا اندفع الاشكال بان مطابق الوجود لما كان ما ذكرتم فيلزم ان لا يكون
ذلك من المعقولات الثانية فقد بان ان الشيخ يدعي الفرق في وجود مثل هذه الاضافة [illegible]
ولكن مع [illegible] المتاخر والادراكات فلزم من ذلك وجودها في الاعيان وهو خلاف ما عليه امر الاضافات المحضة
عليه قال مختلفها اقول [illegible] الفروق التي تختلف جدا ويجوز ان يكون [illegible] الفروق التي تختلف في النهاية
[illegible] والخلق [illegible] من اخلاق الثوب وتقطيعه وقد ملق الثوب
واخلق [illegible] ويجوز ان يكون من [illegible] بمعنى الفروق [illegible] بمعنى الخلق
او الفروق التي تختلف [illegible] الثوب قال فنقول ان المضاف [illegible] وهذا المعنى الخ اقول جواب عن الارتياب
في هذا الباب بما [illegible] عند المحققين وجود الاضافة وان كان بعضهم لا يشعرون به في ظاهر الامر ولكنه يجب ان يظهر
الى التحقيق ما نبه عليه الشيخ في التعليقات حيث قال [illegible] في الاعيان اشياء كثيرة [illegible] بالقياس الى غيرها [illegible]
الموجود من المضاف في الاعيان [illegible] الاضافة الحقيقية على معنى انه يكون هناك معنى اخرى غير الاضافة [illegible]
يكن كذلك بل يكون هناك معنى اخرى [illegible] هو المضاف المشهوري ثم نقول انه اذا وجد بعض الموجودات [illegible]
الصفة في الاعيان يلزم من ذلك تحقق تلك الصفة فيه مثلا ان الاب لما كان موجودا فيكون الابوة ايضا موجودة وليس المراد
تلك الصفة الا المضاف الحقيقي فلو لم يكن موجودا [illegible] تلك الموجودات في الاعيان [illegible] فان كان
معنى اخرى [illegible] المضاف الحقيقي ثم ان هذا الجواب [illegible] معارضة [illegible] لاشتمالها
على مقدمات مشهورية [illegible] ان يكون من قبيل المعارضة [illegible] وجود
الاضافة الحقيقية [illegible]
وان كان المنسوب اليه [illegible] كما هو الظاهر ولذا قال الشيخ [illegible]
المشتقات على المعاني الاعتبارية العقلية سواء كانت [illegible] موجودة في الاعيان كالسواد والبياض وموجودة في الذهن
كالظهور والامكان [illegible] ان المضاف المشهوري [illegible] موجودا
في الاعيان [illegible]
[illegible] فاذا [illegible] المعنى الذي هو المضاف الحقيقي يكون [illegible]
بالقياس الى غيره [illegible] حلول الابوة [illegible]
اضافة الحلول [illegible] ان الاضافة الحقيقية [illegible] في الاعيان [illegible]
ذهنية [illegible] في الوجود الاخرى في العقل ثم ان الاضافة الحقيقية هو المعنى الذي
بالقياس الى شيء [illegible] مثل الابوة بالقياس الى البنوة [illegible] كالاضافة [illegible] الابوة
الاب وان كان اضافة حقيقية لكنها عقلية واما الايراد [illegible] التسلسل في الاضافات [illegible] الشيخ
[illegible] هذا الكون [illegible] وذلك [illegible] في كتاب التعليقات [illegible] هذا الكون مضاف لذاته
[illegible] في الاعيان [illegible] موجود [illegible]

الى اوه

[illegible]

بنوع على الاضافة لا ان ماهية الابوة مضافة بذاتها لا باضافة اخرى وحقيقة هذا المعنى في الوجود هو انه يكون بحيث اذا عقل كان معقول
الماهية بالقياس وحقيقته في العقل ان يعقل بالقياس الى غيره فكونه في العقل غير كونه اضافة في الوجود وليس كل ما يعقل مضافا يكون له اضافة
في الوجود فان المتقدم والمتاخر متضايفان في العقل وليسا متضايفين في الوجود فان احدهما معدوم [illegible] الاضافة العقلية غير الاضافة [illegible]
وكون الشيء بحيث اذا عقل كان مضافا اي معقول الماهية بالقياس الى غيره لا يلزم ان يكون له اضافة اخرى في الوجود ولا في العقل فيكون معقولا
بسبب شيء غيره [illegible] في اضافات كثيرة لا تتناهى ثم يرجع [illegible] الاضافة العقلية [illegible]
الابوة [illegible] الاب اضافة [illegible] هذا الكون [illegible] ينقطع بانقطاع الاعتبار [illegible] اضافة اخرى عقلية [illegible]
الاضافة الحقيقية وذلك عبارة عن كون الابوة مثلا لا الابوة نفسها بالقياس الى كون البنوة لا البنوة نفسها ومن الظاهر ان هذا الاضافة
غير موجودة في الاعيان وانما يكون ذلك بمجرد اعتبار الاذهان مثلا ان الابوة وان كان لها وجود هو نفس الاضافة الخارجية بالقياس الى
البنوة لكن يجوز ان يكون لها اضافات اخرى [illegible] بالقياس الى المحل [illegible] كون الابوة كذا على ما سبق
[illegible] ثم لا يخفى انه يجوز ان يكون لذلك الحلول اضافة اخرى [illegible] هذا الحلول [illegible]
هذا الكون حالا في المحل [illegible] الحلول [illegible] باعتبار [illegible]
قال كانه معنى خارجي اقول يعني انا اذا عقلنا هذه الاضافة [illegible]
ان ينقطع بانقطاع الاعتبار والحاصل ان الاضافة الحقيقية الخارجية [illegible] التسلسل
غير المتناهي واما الاضافة الحقيقية العقلية [illegible]
ولكن ينقطع بانقطاع الاعتبار على ما لا يخفى قال [illegible] اقول [illegible] المضاف [illegible]
المتضايفين [illegible] الشيخ [illegible] ضرورة انه موجود فيهما سواء كان ذلك في الاعيان او في الاذهان
لكن الاول ينقطع دون الثاني الا بانقطاع الاعتبار [illegible] الاضافات العقلية وان كانت حقيقية [illegible] الا بانقطاع الاعتبار
لكونها اعتبارات [illegible] لا يخفى انه لا منافاة بين كونها حقيقية [illegible] الاول كونها اضافات في
حد ذاتها [illegible] مع قطع النظر عن اضافات اخرى [illegible] الى اعتبارات عقلية [illegible] قال واما المتقدم
والمتاخر في الزمان واحدهما معدوم [illegible] اقول [illegible] المتقدم والمتاخر في الدهر [illegible]
كلا من المتقدم والمتاخر في الزمان [illegible] في الدهر [illegible] بين الموجود المعقول [illegible]
[illegible] الاضافة موجودين معا [illegible] الشيخ [illegible] المتقدم والمتاخر في الزمان [illegible]
لا يكون مطلقا الا في العقل بين معقولين موجودين معا في الذهن [illegible] الكتاب
[illegible] في كتاب الايضاحات [illegible] المتقدم [illegible] المتاخر [illegible]
في المتاخر [illegible] السابق [illegible] الدهر [illegible]
[illegible] الثابتات [illegible] المفارقات من المادة من كل جهة [illegible] الزمانيات من الموجودات
[illegible] الاول [illegible] الثاني [illegible] الدهر ضرورة [illegible] نسبة الثابت
الثابت الى الدهر [illegible] المتغير الى الثابت [illegible]
في وعاء الدهر ثم لا يخفى ان الجواب عن هذا الايراد ظاهر على تقدير كون القبلية والمعية من الاضافات العقلية ولكن [illegible] وجودها

مع قطع النظر عن العقل وادراكه والحاصل ان ما يعتبد وجود الامور والنسبة في الاعيان بعينها وجود هذه الاضافات اليها [illegible]
لما يحول بين تلك الاجزاء على تقدير كونها اضافات خارجية فان يقال ان المتاخر حينما وجد يصدق عليه تقدم المتقدم والمعية من حيث
وكذلك يصدق على المتاخر التاخر والمعية باعتبارين لكن الاول باعتبار العدم السابق والثاني باعتبار وجوده العاقب [illegible]
لا يمكن ان يقال في المتقدم والمتاخر اذا كانا نفس الزمان خلاف ما عليه امر هذا المتقدم والمتاخر اذا وجد الزمانين ولكن الكلام من حيث
ان هذا المتقدم والمتاخر كونهما من الاضافات الموجودة في الاذهان لا في الاعيان ما الذي منطوق هذا الكتاب الاشكال الذي يضايف اجزاء
الزمان والحوادث حيث قال ومحصله ان حكم ان المتضايفين من حيث هما متضايفان بالفعل متضايفان على التعادل فهما معا فالمتى
انما يقال باعتبار القياس الى شئ يكون معه واما اذا اخذ احدهما بالفعل والاخر بالقوة فقد لا التعادل لكن على هذا الشكال وهو قائل
ان يقول ان المتقدم في الزمان يقول القياس الى المتاخر ولا بد من ان يكون بينهما التاخر بالفعل والتضايف فهما معا حتى الى الثالث
الموجود من جهة المتقدم والمتاخر فاشتغل ان يقول ان هذا المعنى يعتبر من وجهين احدهما بحسب الذهن مطلقا والاخر بحسب الوجود
مستندا الى الذهن لما يحصل الذهن فان حصل الذهن الزمانين معا في الوهم فيجعل احدهما متقدما والاخر متاخرا فيكون قد حصلا معا
في الذهن او يكون احد الزمانين وكذلك واحد من الايام حاضرا في الوجود والذهن فيضيف الذهن اليه زمانا يعقله مستقبلا فيحكم ثم منهما
بتقدم وتاخر لانه قد احضرهما معا واما الوجه الاخر فهو ان الزمان المتقدم اذا كان موجودا فوجود من الاخر لم يكن هو ويمكن ان يوجد الا
بعد في الوجوب وهذا كونه متاخرا وهذا الوصف للزمان الثاني موجود في الذهن مع وجود الزمان المتقدم واذا وجد الى ان الزمان
موجود في الذهن مع ان الزمان الثاني ليس موجودا ونسبته الى الذهن نسبة شئ كان موجودا فقد وهذا ايضا موجود وموجود
الزمان المتاخر فاما نسبة التاخر الى المتقدم على وجه اخر غير ما ذكرنا فلا وجود له في الامور لكن في الذهن فقط فان كان كل زمان
وجد فلا يكون من حيث هو موجود لا متقدما ولا متاخرا ولا مضافا الى شئ من الازمنة والاحوال مضافا الى اشياء لا نهاية في
واحد وكانت هناك اضافات لا نهاية لها موجودة بالفعل بل هو في نفسه بحيث اذا اعقل وعقل الاخر حكم العقل عليه بانه
من امر موجود في الذهن واما العلم بالقيامة فانه انما هو في حكم سيكون وان العلم بها انما يكون على حال من احوالها موجود في الذهن
مع وجود العلم بانها الماضي في حكم سيكون التي لم يكن بل قبل ذلك حتى ما هي بعد وحينئذ في الاعيان موجودة في النفس وانما تصورناه
القيامة مع قوة انه غير مضاف الى شئ في الوجود من حيث هو مقصود ثم ان الشارح في الوجه الاخير الى كون تقدم الزمان المتقدم
على المتاخر وتاخر المتاخر عنه بحسب الوجود حيث قال ان الزمان المتقدم الى قوله ويمكن ان يوجد لا بد ان يؤدي الى وجوب وجود
متاخرا عنه اوضح ذلك بان المراد هنا امكان يؤدي الى وجوب في الواقع وان كان ذلك في الذهن ضرورة ان اجزاء الزمان موجودة
بعض وجود الزمان فاذا كان جميع اجزاء التي موجودة بعض وجوده لا يصح ان يكون بعضها متقدما بالطبع على بعض منها كما لا يصح
اتباع الزوايا بين ولا ان امكان وجود بعض يؤدي الى وجوب الاخر بحسب الاعيان بل وكان الكان في الواقع بحسب الاذهان
الفرق بين الوجهين هو ان التقدم والتاخر العارضين لاجزاء الزمان من المعقولات الثانية على الاصطلاح المنطقي في الوجه الاول وذلك
على ان يكون الوجود لها الذهن مدخل في عروضها كالكلي والجزئي والعرضي ومن المعقولات الثانية الالهية في الوجه الاخير وذلك على
ان يكون عروضها لتلك الاجزاء في ذواتها وان كان ذلك في الذهن كما عليه الوجود المطلق ويكون من ثواني المعقولات وذلك لا يعرض
الهيئة المطلقة وان كانت في الذهن وفرق ما بين كون الذهن ظرف العروض وبين كونه شرطا له والاول معتبر في الاصطلاح الثاني والثاني
معتبر في الاصطلاح الاول وعلى التقديرين لا يكون العروض خارجيا وقد اشار الشارح في منطوق هذا الكتاب بهذه العبارة واعلم ان جميع امثال

اضافات انما تقرر في الوهم والمتضايفات فيه ايضا انما تكون متضايفات في الوهم وذلك لانه صريح في كون عروض التقدم والتاخر لاجزائه
انما هو في الوهم سواء كان ذلك في الذهن بحسب الواقع او بحسب الواقع على ما صورناه تصويرا على طباق ما في هذه العبارة فلعله انما قال ما قال
بالنظر الى منطوق هذا الكتاب بهذه العبارة والبيان المستقصى لهذا انما هو في العلوم الحقيقية انتهى ثم انه لما وصل الى هذا الفن
من هذا الكتاب قال انها من الاضافات العقلية بل اشار الى انها من المعقولات الثانية المنطقية حيث قال في هذا الفصل الجنس
والنوع والفصل تارة ويقول في اخر هذا الفصل فاكان من المضافات على هذا السبيل فانما تضايفها في العقل وحده وليس في الوجود
لها معنى قائم من حيث هذا التقدم والتاخر في هذه العبارة اشارة الى انهما من ثواني المعقولات الالهية ولم يكتف بذلك بل صرح
بهذه العبارة بان هذا التقدم والتاخر الحقيقية من المعاني العقلية والمناسبات التي يعرضها العقل وذلك لانه صريح في كونهما
من ثواني المعقولات المنطقية لا الالهية وذلك لان اجزاء الزمان ليست معروضة لهما في ذواتها في الذهن بل انما يكون معروضة لهما
بالمقايسات العقلية والاعتبارات الذهنية على ما قال من المعاني العقلية والمناسبات التي يعرضها العقل والاضافات التي تحصل
بالقياس بينها العقل واشار اليها ثم لا يخفى انه يمكن ان يقال ان عدم قرار اجزائها يمنع ان يكون معروضة لها في الذهن باعتبار اجتماعها
جزئية معا ثم نرجع الى ما نحن فيه في تحقيق هذا المقام فنقول انها على تقدير كونها من الاضافات الخارجية يمكن ان يقال في تصحيح
نوع يجوز ان الزمان اذا وجد في الاعيان بعضه في بعض منها انه متاخر عن بعض ويمكن ان يوجد بعض على سبيل الوجوب واذا
وجد بعض فيمكن ان الزمان الذي وجد والاخر ونسبته اليه نسبة ما وجد ثم فقد وهذا ايضا موجود مع وجود الزمان المتاخر
ليس المراد من وجودها في الاعيان الا هذا ثم ان الزمان نظرا الى الواقع والذهن ليس الا موجودا واحدا متصلا في نفسه لا تقدم ولا
تاخر فيه ولا يخفى ان الحكم بكون هذه الاضافات في الاعيان يحتاج الى ارتكاب كثير من التعسفات ومن هاهنا الحكم الشيخ
في هذا الكتاب قال على ما شئ موجودا اقول بالنصب وفي بعض النسخ الصحيحة موجود بالرفع فعلى هذا يكون مرفوعا لكون
فاعل بتقدمه في قوله بتقدمه وعلى الاول يكون منصوبا على التمييز اما على ما فيه قوله لا شئ واما عن الفاعل المستتر في قوله
بتقدمه قال موضع الانواع اقول تلك هي المقولات لانها اصول الهيئات التي هي تحت الوجود وهو معنى عرضي فيها انما
التي تحت جنس واحد لا انها انواع حقيقية له والا لم يكن الوجود معنى عرضيا لها ولم يكن شئ منها جنسا عاليا وانما قلنا انها اصول
الهيئات لان العوارض اللاحقة بها كالمتقدم والمتاخر والحادث فانها بمنزلة الفروع لها فيكون من احكامها وعوارضها
بما هو الجزئي يجري الانواع على ما قال الاشياء التي يقع منها موقع الخواص قال التي يكون للوجود اقول احترز به عن العدم
من الصفات كالامتناع وما شاكله كان قوله والعوارض اللازمة احتراز عن العوارض المفارقة وانما كان التقدم والتاخر
الحدوث كذلك لامتناع صيرورة الحادث قديما والقديم حادثا وكذلك الامر في التقدم والتاخر ثم ان المجرور في قوله منها موقع الخواص
يعود الى الامور التي تقع من الوجود موقع الانواع وذلك على ان يكون نسبة هذه العوارض الى تلك المقولات التي بمنزلة الانواع
نسبة العرضيات الى المعروضات قال كما تعلم الخ اقول اذا نسب المتقدم والمتاخر الى الزمان الماضي او الى الزمان المستقبل فاما
ان يعتبر ذلك بالنظر الى الزمان الماضي فكلما كان ابعد من الان فهو متقدم وما كان اقرب اليه فهو متاخر والعكس في الان المعتبر
في الزمان الاستقبال ثم انه لا اشكال في ان المراد منها التقدم والتاخر اليه من حيث ان ذلك غير مختلف نظرا الى الان المفروض
في الزمان ماضيا كان او مستقبلا ثم ان كون هذا التقدم ترتيبا وصفيا لا ينافي كونه معا زمانيا ايضا على ما قلنا وانما ذلك لاختلاف
الاعتبار حيث ان مبدا التقدم في الاول هو القريب بالنسبة لا حد وبخلاف مبدا التقدم في الاخر وقد يكون المتقدم الذي

حسب الطبع كان الاول حسب الوضع كما يشعر به قوله في امور الطبيعة وذلك اذا جعل الجنس مبدء المحدود فما هو اقرب اليه فهو اقدم وما
ابعد منه ومن هنا يكون تقدما ارتباطيا طبعيا واما اذا جعل مبدء شخصا كما يتوهم فلا يكون الا متقدما ترتيبا لان تقدم الشخص
على النوع وصنفه القريب على البعيد ليس الا بحسب القرب من الحس فلذا كان مبدء المحدود اقرب الى الحواس واقدم عندها بالقياس
ومن هنا يصح ان يكون تقدما طبعيا ايضا وان كان حسيا فلذا جعله مبدء العقول وقد يكون في امور لا من الطبع قال المعلم الثاني في
مقام الجمع بين رأي الحكيمين الفاضلين فالحكيم ارسطوطاليس جعل اولى الجواهر بالتقدم والتفضيل اشخاص الجواهر انما جعل ذلك
في صناعة المنطق وصناعة الكيان حيث يراعي احوال الموجودات القريبة الى المحسوس الذي يعتمد في جميع المفهومات ويأتم بالمحسوس
المحسوس واما الحكيم افلاطن فانه جعل اولى الجواهر بالتقديم والتفضيل الكليات واما انما جعل ذلك فيما بعد الطبيعة وفي
اقاويله الالهية حيث كان يراعي الموجودات البسيطة الباقية التي لا تستحيل ولا تدثر فلا يخفى ان تقدم الاشخاص على الهيات وجوه
الخوف كما اشار اليها الشيخ فان اشتهيت ذلك فتأمل عليك ما ذكرناه فقوله ثم قال انما متقدمة عليها من جهة الوجود ومن حيث
تقريره الذي بلحاظه كان الجوهر جوهرا وهو الحصول في الاعيان لا في موضوع ومن جهة الكمال والفضيلة ايضا ومن جهة السبق
الى العقل اما من جهة الوجود فان الجواهر العقلية من حيث هي كلية فهي اما معقولة بالقياس الى الجزئيات بالفعل او بعرضها نسبة
اليها ووجودها ذلك ان يكون [illegible] على موضوعات فلابد لها من الموضوعات وليس يحتاج الشخص في ان يكون شخصا الى
ان يكون شيء اخر معقولا عليه ويعلم غيره والا لكان من شرط تقرير وجود كل شخص ان يكون معه غيره واذ كل شخص مستغن عن محل في
تقرير وجوده فهو مستغن من الكل ثم قال ولما كان يقول ان [illegible] يجعل الجواهر العقلية متأخرة عن المحسوسات فيجب ان يكون
العقل والباري سبحانه متأخرين عن الاشخاص المحسوسة فقوله في جواب ذلك اما اولا فلان الباري جل شأنه عن ان يقرر داخلا
في جنس الجوهر واما ثانيا فانه ان كان النوع والجنس جواهر عقلية فليس كل العقليات هي انواع واجناس الخ العقليات
مفردات ثابتة في ذاتها لا تتعلق بموضوع يقال عليه او فيه وهذه المفردات العقلية اولى بالجوهرية من كل شيء اما من المفردات
الجسمانية فلان تلك اسباب وجودها واما من الكليات المعقولة وان كان لها [illegible] فلانها مفردات على النحو الذي اومأنا اليه واما
من الكليات الحسية الطبيعية فلانها اولى بالجوهرية منها اعني المفردات الجسمانية واما المقايسة التي يحدث منا ان يكن بين المحسوس
وهذه الجواهر العقلية بين الشخصيات والكليات فان كان في الجواهر العقلية كثيرة شخصية نوعية وجنسية [illegible]
فالمناسبة بينها هذه المناسبة وفيه ان يكون ذلك موجودا في بعضها دون بعض تلك البسائط الى المحسوس ايضا فان الصورة
الشخصية اقدم من الصورة النوعية مثل ان صورة هذا الماء وذلك الماء اقدم من صورة الماء مطلقا وحيوان يكون المتقدم من حيث
انه لا اتفاق في ان اشتراك هذا المعنى بين هذه الاقسام معنى لا ينافي اشتراكه بينها لفظا بحسب ما يتطرق الى لفظ التقدم
من الغلط فان في المطارحات ان هذا المعنى لو كان ان يكون المتقدم من حيث انه متقدم كلما ليس له مع غيره الا وكان له ذلك
ورد عليه ان هذا المعنى لا يشترك بين المتقدم والمتأخر الزماني فان الزمان الذي للمتأخر لم يوجد للمتقدم وايضا المكان
من الواجب وغيره اشياء كثيرة منها الامكان وهو ليس يوجد للواجب ولو انا فسرنا بما فسر التقدم ورد عليه ما ذكرنا في التقدم
بالزمان ثم لا يخفى ان [illegible] التقدم الزماني عدم استقرار الزمان المستلزم لان يكون احد جزئيه من الماضي والمستقبل من الآن
فما هو [illegible] في طرف الماضي فهو متقدم وفي جانب الاستقبال فهو متأخر على ما ذكره الشيخ فيكون التقدم من الزمان ما كان
من عدم استقرار الزمان والاشتراك في الآن الحاضر ولا يكون ذلك الا التأخر الا وهو التقدم وقد يجعل بان التقدم وان [illegible]

الزمان انما هو حسب قرب وبعد من الآن لا من الحركة من حيث هي حركة وفي بعض ابواب هذا الكتاب ذكر الشيخ بعد ان قال ان التقدم الزماني
متقدم ان لا يصح وجوده مع عدم شيء آخر لم يكن موجودا وهو موجود او هذا الامر لا يجوز ان يكون نسبته الى العدم فقط او وجود فقط
فنسبة وجود الشيء الى عدم الشيء قد يكون آخرا كما قد يكون تقدما وكذا في جانب الوجود انما هو نسبة العدم متقارن [illegible]
كان تقدما وان كان مقارنا غيره كان تأخرا والعدم في الحال عدم فقط [illegible] باب التقدم في المتقدم الزماني ان يكون ولا يكون هو المتأخر
لكن ولا يكون ذلك للمتأخر الا والمتقدم كاعطاء امر لاجزاء الفرضية للزمان ثم بعدما قال صاحب المطارحات على ما نقلت قال
ذكر بعضهم ان هذا المعنى هو ان اقسام التقدمات يشترك جميعها في انه يوجد للمتقدم ما يكون فيه من المتأخر وهو غير صحيح لان
المتقدم والمتأخر الزمانيين ان اعتبر من حيث انهما واقعان في الزمان فليس احدهما اولى بالزمان من الآخر وان اعتبر من حيث ان كل واحد منهما
واقع في زمان ليس فيه الآخر فيشترك يكون فيه احدهما اولى من الآخر وان اعتبر من حيث كل واحد منهما واقع في زمان ليس فيه الآخر
مشترك ان يكون فيه احدهما اولى من الآخر وايضا اذا كانت شيئان احدهما متقدم بالزمان على الآخر من جميع الوجوه وكان الآخر
منفرد كذلك ولم يكن هناك شيء ثالث هما بالنسبة اليه موصوفان بالتقدم لم يصح ان يقال ان احدهما بالتقدم اولى من الآخر وذلك
انما يكون كان لو وجب ان يكون الامر المشترك بين المتقدم والمتأخر الزمانيين نفس الزمان وليس كذلك كما بينا انتهى ثم ان ما ذكره الشيخ
قبل هذا فيه ارجع على سبيل التشكيك فيشعر بان مقولية على افراده بالتشكيك ان كل واحد من المعاني مختلف الحصول لما في افراده اذ
من البين ان ما تقدم على اليوم بيومين او اكثر اولى بالسبق والتقدم الزماني على ما تقدم عليه بيوم واحد وكذا ما تقدم على الآخر بالذات او
بالتقدم الوضعي على ما تقدم على الآخر بمرتبة لا بهذا الوجه قال ثم نقل اسم القبل والبعد من ذلك الى ما هو اقرب من مبدء محدود اول
الاشبه في ان الظاهر من هذه العبارة ان لفظ المتقدم لا معنا يقال على المتقدم بالزمان والمكان ثم نقل عن ذلك الى ما بالرتبة ثم
الى ما بالشرف ثم منه الى ما بالعلية لكن الحق ان التقدم المكاني يرجع الى التقدم الرتبي الغير الطبعي مع ان الظاهر من ذلك ان
التقدم المكاني ما نقل منه هذا الاسم الى التقدم الرتبي فيلزم من ذلك ان يكون مقابلا له غير مندرج تحته والقائل ان نقل ما هو
يعطي كونه مشتركا لفظيا وجماعة المحصلين في الاشارات قد ذهبوا الى انه مقول واعلم ان تأخر الشيء عن غيره يقال على خمسة اوجه
على ما حقق في الفلسفة الاولى انتهى وهو صريح في ان المقول الا ان يقال ان ذلك الكلام من الشيخ من قبيل النقل من الخاص الى
العام ولا يكون النقل من العام الى الخصوصيات بالنسبة الى الاقسام كما يلوح من سياق هذا الكلام كما حققه المحقق الدواني في تقرير هذا
المقام حيث قال واعلم ان ظاهر العبارة ان اطلاق التقدم على هذه المعاني حسب النقل الاصطلاحي فيكون تارة موضوعا لهذا
القسم واخرى لذلك ويفهم من كلامه ان التقدم المشترك بين تقدمها فيتخلص من ذلك ان التقدم في الاصطلاح قد يطلق المعنى
الاعم المشترك وقد يطلق بالمعنى الاخص اي خصوص كل قسم من الاقسام المذكورة ثم الظاهر بما ذكره الشيخ هنا هو ان يعود الى
الاشارة في قوله ثم نقل اسم القبل والبعد من ذلك الى ما هو المتقدم بالزمان والمكان ويحتمل ايضا ان يعود الى ما هو اقرب الى
المعنى العام المعبر عنه بقوله وهو ان يكون للمتقدم من حيث هو متقدم شيء ليس للمتأخر ولا يكون شيء للمتأخر الا ويكون شيء للمتقدم
الا وهو موجود للمتقدم حتى ان التقدم مستعمل في التقدم المشترك ثم نقل منه الى التقدم الرتبي ثم منه الى سائر الاقسام على ما هو
ذكر في اصل الكتاب فيكون هناك نقلان احدهما نقل من معناه اللغوي الى التقدم المشترك الذي هو المعنى الاصطلاحي وثانيهما
نقل من هذا المعنى الاصطلاحي الى ما اليه من خصوصيات الاقسام ولما كان التقدم المشترك معنى اصطلاحيا وان كان منقولا
منه بالقياس الى خصوصيات ما له من الافراد والاقسام لا يلزم كونه مهجورا فصح ان يكون مقولا على هذه الاقسام بالتشكيك

ان المعتبر في التقدم بالعلية على الشي بالكون علة تامة له على ما قال من انه لا يصح ان يكون السابق والمسبوق في زمان واحد وان السابق
بهذا السبق معها او مع لازم وجوده او يكون علة لوجود الثاني ولو للثاني من حيث وجوده هذا كلامه وهو يدل على المدعى والظاهر من
مسير الشيخ الاشراقي ايضا هو هذا وذلك حيث قال في التلويحات ان هذا السبق هو تقدم العلة الكاملة ولكن لما ذكره صاحب الشجرة
الالهية فيها مؤيدا لذلك كتقدم العلة على معلولها او كما ذكره الشارح المحقق للاشارات بقوله في شرح عليها انه لا يخلو اما ان يكون
المحتاج اليه مع ذلك هو الذي بانضمامه يجب وجود المحتاج او لا يكون والمحتاج بالاعتبار الاول تامة بالعلية وهو مركز المعنا
بالقياس اليه مركز البيان حتى ثم ان الفاضل الحاكم توهم ان هذا السبق هو سبق الفاعل تاما كان او ناقصا وتمسك بامرين من
الشيخ الرئيس في اشارات [illegible] لما كان وجود هذا من ذلك ووجود الاخر ليس منه وثانيهما قوله مثل قولهم حركت اليد
المفتاح على وفاق ما ذكره في هذا الكتاب الذي نحن بصدد شرحه [illegible] عليه [illegible] المفتاح كان
منه شي لكون الاعاظم ولكان الامر كما ذكره لما صرح الشيخ [illegible] الفاعل المستجمع جميع شرايط التاثير
المشتمل على جميع العلل الناقصة ان كان المعلول علة تامة فلا وجه [illegible] الفاضل [illegible] في المقاصد بقوله
[illegible] السبق سبق العلة التامة [illegible] الفاعلية [illegible] سبق العلة المستقلة الكاملة والجملة
العلة اما ان يكون تامة والفاعل على معلولها تقدم يقال له التقدم والسبق بالعلية او ناقصة والفاعل على معلولها سبق يقال له
والتقدم بالطبع [illegible] يكون احد الشيئين بحيث يكون له وجود وان كان له موجد الاخر ولا يكون الاخر موجودا الا وقد كان الموجود
كتقدم الواحد على الاثنين الى اخر ما ذكره الشيخ ثم ان الاقتصار [illegible] من لوازم العلة [illegible] لا يجوز ان يكون علة لا يكون
متفرع [illegible] التام الذي يلزم [illegible] الشي اذا كان مركبا و[illegible] التقدم الشي على نفسه لان المركب لا يكون الا نفس
اجزائه التي [illegible] لانا نقول المركب [illegible] احدهما علة والاخر معلول ثم ان التقدم بالذات يقال بالاشتراك على التقدم
بالعلية وعلى التقدم بالطبع وقد يقال التقدم بالطبع على التقدم بالعلية والذات كما هو الظاهر [illegible] هذا الكتاب الا
ويكون معه الشي [illegible] لا ثانيها جوهر ذات الشي وانما هو المعنى [illegible] بنفس جوهر الذات فان اقتضاها
لا يعدمن المصطلح عليه القائم على اساس البرهان لما قد عرفت ان الامكان من مراتب الاعتبارات المعتبرة في جوهر ذات
المعلول [illegible] عنها [illegible] في استناده الى العلة فانه من اعطاء الوجود بالنظر الى استحقاق جوهر المعلول [illegible] في
نفس [illegible] بانتفاء [illegible] تاثير العلة [illegible] المعلول [illegible] عنها [illegible] في استناده الى
العلة [illegible] اعطاء الوجود بالنظر الى استحقاق جوهر المعلول [illegible] من العدالة [illegible] فلا يخفى ان امتناع
انفكاك الشي بالوجود الازلي لا ينافي امكان انفكاكه مطلقا [illegible] على القول [illegible] عن الاختيار الا [illegible]
كون الايجاد من حيث تعلق العلم بالاصلح [illegible] وجوده [illegible] والحاصل ان الصنع الازلي كما يستحيل نظرا الى جوهر ذات المعلول
كذلك يستحيل نظرا الى جوهر ذات العلة من حيث ذاتها او من حيث علمها بالاصلح على ما لا يخفى [illegible] لا يتوقف على ما
يترتب عليها على شروط حادثة اصلا ومع ذلك لا يلزم تخلف المعلول عنها مع فرض حدوثه الا يرى ان ازلية الامكان لا تستلزم امكان
الازلية على ان يكون وجوده فيما لا يزال ممكنا في الازل الازل وليس ذلك من الامور الحادثة ثم انا لو سلمنا توقف تاثيره فيما
فيما لا يزال فليس ذلك توقفا على شروط حادثة حيث ان امكان وجوده فيما لا يزال متحقق في الازل الازال وبعبارة اخرى ان
امكان وجود الحدوث متحقق في الازل فذلك على ان يكون في الازل بحيث يكون وجوده فيما لا يزال والفرق بين كونه امكان وجود

الحدوث

الحدوث في الازل [illegible] امكان وجوده الازلي في الازل بين ولا يلزم من جواز الاول جواز الثاني ولا من استحالة الثاني استحالة الاول و
تفصيل هذا المرام ومن ههنا لاح انه لا يتوقف تاثيره في العالم فيما لا يزال على شروط حادثة اصلا ليتوجه اليه الايراد بلزوم الدور او التسلسل
فيه ثم ان الاستاذ [illegible] بين حدوث الشي وصدوره من الفاعل بالايجاب وبين قدمه وصدوره عنه بحسب الاختيار رضا ان الشي كما يمتنع
ان يكون وجود المعلول في مرتبة ذات علته من حيث ذاته لا باختيارها الا ان كان معلولا كذلك يصح ان يمتنع وجوده في الازل على
حسب [illegible] الامكان [illegible] كانت او زمانية ومع ذلك لا يقدح في تامية علته ولا يصح ان يكون الامر الكريم بقوله [illegible]
وادعوا [illegible] ان الكون الامكان من مراتب ذوات المعلولات ومن [illegible] المجعولات [illegible] على ان يكون المراد
من السؤال في الاول السؤال بالسنة الاستعدادات والوجود في الاخر على حسب المقتضيات قال فهو كونه ممكنا ان
يكون ليس كافيا في ان يكون عند الشي الى قوله فليس كونه ما عداه اولا اقول لما كانت الاولوية الذاتية مستحيلة بالضرورة الفطرية كما
اشرنا اليها تارة بعد اخرى في تهذيب الواجبات مرة اخرى فنقول ان الممكن لو كان كذلك في جوهر ذاته يلزم ان يكون [illegible] الامكان
[illegible] سلب الضرورة للطرفين فيكون الممكن بحسب نفس ماهيته لا يمتنع في تاثيره [illegible] او لو كان له اولوية [illegible] لكن [illegible]
الامكان ومقتضى البطلان بحسب جوهر ذاته فان قلت الامكان لو كان عبارة عن تساوي الوجود والعدم لم يكن ذلك كذلك
من الضرورة انه ليس الا سلب ضرورة الطرفين ولا يلزم من نفي الضرورة لهما نظرا الى الذات تساويهما بالقياس اليه وذلك
ان من الجائز ان يجامع ذلك النفي مع اولوية شي منهما لان الضرورة شي والاولوية شي ولا يلزم من نفي الاول نفي الثاني قلت
ان [illegible] السلب [illegible] عنهما لم يجز ان يكون هناك اولوية ايضا والا لما كان كذلك فيكون التساوي من لوازمه وايضا [illegible]
[illegible] ان يكون ذاته من حيث هي مع قطع النظر عما عداه كافية للوجود بالعاصم الاولوية الذاتية ام لم تكف فعلى الاول [illegible]
من حد الامكان الى الوجوب ضرورة امتناع انسلاخ الشي عن ذاته وعلى الثاني يحتاج في صيرورته موجودا الا الى علة وجوده
فلا يكون ذلك الشي بما هو هو [illegible] وجوده بغيره [illegible] يكون ذلك من غيره ثم الاولوية [illegible] بالضرورة
الفطرية [illegible] استحالتها [illegible] الاولوية الخارجية في وجوده [illegible] جوهر المعلول عن علته
التامة بجوهره وذلك بان يقال انه [illegible] بجوهره الا ان يكون بجوهره والا بجوهره [illegible]
[illegible] الاول [illegible] على ان [illegible] الثاني [illegible] منها من غير ان [illegible]
الى حد الوجوب فيكون وقوع الطرف المقابل [illegible] وقت تام علته [illegible] بجوهره في [illegible] ذلك الزمان [illegible]
بجوهره في [illegible] من [illegible] بجوهره ان لم يكن [illegible] احد المتساويين على الاخر
بلا مرجح او وجود الاولوية الحاصلة من العلة فيها على السوية فان كان المرجح لم يوجد في [illegible] الاخرى لم يكن ما فرض علة تامة
للوجود علة تامة له فقد لاح انه لم يجب بجوهر المعلول [illegible] وجوده لم يوجد في الازل [illegible] من [illegible] واما ما [illegible]
علة تامة [illegible] تام وهذا الحكم نافذ الامر في جميع الممكنات باسرها [illegible] وان كانت خصوصية بعض منها كالزمان نفسه [illegible]
ذلك بالامكان والحاصل ان [illegible] الفردية من [illegible] ذلك الاشكال وذلك بان يقال ان الخصوصية لا تعتبر
في الاحكام الواقعية وان كان معها الخصوصيات الاحكام [illegible] الا يرى ان خصوصية [illegible] معتبرة في خصوصية الفرد
مع عدم اعتباره في مطلق الفردية ولو قطعنا النظر عن ذلك كله فنقول انه يجب باعتبار خصوصية فرض وجوده تارة وعدمه
بدلا عن وجوده تارة وعلى سبيل لا عن وجوده تارة [illegible] من ذلك احد المتساويين [illegible] على ذلك [illegible] الموجودات الا

والزمان وكلما يكون في حيز الابداع من المجردات الصرفة المقدسة عن الان والزمان جميعا فافهم وهذا فضول اذ يجب
تجوهر المعلول عن علته التامة والاعاد عدم تجوهره بدلا عن تجوهره فلا يخلو اما ان يكون مساويا لتجوهره فيكون تجوهر
الشيء مع علته كلا تجوهره سيما او مرجوحا فيلزم وقوع المرجوح ثم ان حصول تلك الاولوية لو كان بالاولوية على ما قاله
المحقق الدواني في حواشيه القديمة مقولة لا يجوز ان يكون متساويا لتلك الاولوية على سبيل الاولوية وهكذا الى حيث
ينقطع الاعتبار الخ ولا يفيد المطلوب مع قطع النظر عن فساده في نفسه وهو ان تلك الاولويات الذاهبة الى غير النهاية
من جانب العلل لا المعلولات فيكون ذلك تسلسلا بالفعل العددي لا اللايقفي وانا نقطع ذلك بحيث ان تلك السلسلة
اما ان يجوز عدمها بدلا عن وجودها او لا يجوز وعلى الاول يجوز وقوع المرجوح وعلى الثاني الانتهاء الى حد الوجوب فلا تكون
تلك الاولويات اولويات والى هذا اشار ما ذكره خير الحكماء في شرح الاشارات على ما قال او يلزم منه ان لا يكون ما فرض
سببا سببا وهذا على ما ذا تاملته المعلم الثاني يقول لو حصل سلسلة الموجودات بلا وجوب لتوالى العلل التي بنفسه
وذلك فاحش واما صحة عدمه بنفسه وهو لفظ هذا الاسم وتوجيهه على وجهه ان الاولوية الذاتية لو كفت في وجود
المعلول فلا يخلو اما ان يكون هناك اولوية لطرف الوجود او الطرف العدم وعلى التقديرين فمع وجودها على الاول فلا يجوز
فرض عدمه تارة ووجوده تارة في قطعتين من زمان يكون فيهما معا تلك الاولوية فوقوعها في احدهما دون الاخرى ترجح
من دون مرجح وهل هو الا في نوع ايجاد الشيء نفسه وهو فاحش وعلى الثاني يلزم وقوع المرجوح وهذا المعنى ولذلك
الكلام المنقول توجيه اخر وهو ان حمل الوجوب هنالك على الوجوب الذاتي وذلك على ان يكون من جملة اثبات نفي تعميم انه
لو لم يكن تم من هنا لم يكن شيء من الموجودات وان كانت متغيرة متناهية والا كانت موجودة لا نفسها انا علة لذواتها على
تقدير ان يكون هنالك محض وجودها وهو فاحش وعلى تقدير عدمها او العلل هنا يكون اخفى وقد فسره الحكماء المغربيون بان
منتهى السلسلة ان لم يكن واجبا لذاته كان ممكنا فاما ان يعلم له اولا فان كان له الاولى فكانت علة غير ذاته لم يكن المفروض منتهى السلسلة
منتهاها وان كانت ذاته لزم الفحش المشار اليه وان كان الثاني فوجوده اما ان يكون مساويا لعدمه او مرجوحا او راجحا في
الاولى لا يكن حصصها الا بعلة لامتناع ترجيح احد المتساويين او المرجوح من الطرفين لا بمرجح والثالث يوجب لا ما كا
عدمه ان يحتاج عدمه الى علة او شرط الى الاوقع وجوده فكان الحدوث وهكذا الى نهاية السلسلة فلزم من ذلك ان
يكون الممكن علة لعلته او بواسطة او بلا واسطة ثم اعترض عليه بان بناء ذلك على حمل الباء في قوله واما صحة عدم بنفسه على
السببية وهو غير مناسب بهذا المقام ومع ذلك ليس في بلاغة الفلاسفة استعمال الباء بهذا المعنى في امثال هذه المواضع و
اما الحكماء المشرقيون فقد فسروه بوجه اخر وجعلوا الفساد مجرد صحة العدم وجعلوا قوله بنفسه على التاكيد ولم يخطوا
باشراق واقع فرضا وعدم امكان توجه الكون الى ما هو الفحش منه فان ذكر له التاكيد مع ترتب بيان الفساد والحكم الب
لا يختص بالمستند فاحش غير صواب وقد ذكر ان ذلك انما يكون لكشف ان كان سبب عدم ذهابهم اليه ما ذكروه وليس بعجب ذلك
لجواز ان يكون سبب علولهم من تفسير او قضاء المغربيون امرا اخر وهو ان غاية ما لزم من امتناع عدمه لاستغناء علته ولا
ينافي ذلك امكانه في ذاته كما ان عدم المعلول عن ذاته ممتنع لامتناع سببه الذي هو عدم الواجب لذاته ثم ان يقال فاما خلقكا
وسال سائل ما حصلنا من ان لا يلزم من امتناع عدم تلك السلسلة لامتناعها وجوب تلك السلسلة وذلك لكونه اخفى من
منا بل لا يوجبها المطلق فلكنه من البين ان مقابل وجود الشيء بحسب الاولوية عليه بحسب تلك الاولوية على سبيل نفي المقيد لا

ذلك م

النفي

النفي المقيد فليتدبر قال وما العرض الهاهو العلة اقول اي القدح بارا باعتباره من اجتماع الشرائط وارتفاع الموانع علة قال كما
موضوع العلم اقول لا يجب التعقل الا من حيث القوة قال سواء كان ذلك الشيء الخ اقول لما كان ما يتوقف عليه الشيء
قسمين احدهما ما يكون من مراتب الفاعل وثانيهما من مراتب القابل فقد اشار الى الاول بقوله الاوه الى قوله او اما خارجا في
الى الثاني قال او غير ذلك اقول اشاره الى الحد السرمدي اي نسبة المفارقات الصرفة الى الباري الحق والحاصل ان الاكوان
ثلثة بحسب ما ذكره الرئيس في التعليقات بقوله ان العقل يعرض له ثلثة اكوان احدها الكون في الزمان وهو من الاشياء المتغيرة
التي يكون لها مبدأ ومنتهى ويكون مبدؤه غير منتهاه بل يكون متقضيا ويكون دائما في سيلان في تقضي حال وتجدد حال والثاني الكون
مع الزمان ويسمى الدهر وهذا الكون محيط بالزمان وهو كون الفلك مع الزمان والزمان في ذلك الكون لانه نشأ من حركة الفلك
وهو نسبة الثابت الى المتغير الا ان الوهم لا يمكنه ادراكه لانه راى كل شيء في زمان وراى كل شيء يوجد فيه كان ويكون والماضي والحاضر
والمستقبل وراى لكل شيء اما ماضيا او ماضرا او مستقبلا والثالث كون الثابت مع الثابت ويسمى السرمد وهو محيط بالدهر
قال واما القسم الثاني اقول فهو ان وجود كل واحد منها انما يحصل بحسب ظرف الوجود ان يكون قد حصل وجود الاخر وهذا
يصدق في جانب العلة لوجوب وجودها قبل ما يترتب من المعلول عليها وهو لا يجب ان يوجد الا بعد وجود العلة فلا يصدق
عليها انها اذا وجدت وجب في الوجود ان يكون المعلول حصل من تلقاء نفسه او من غيرها وفرض على ان وعلى التقديرين ينافي
تعليله على ما والحاصل ان اللازم من ذلك تقدم حصول المعلول على علته مع انها قد حصلت مستغنية الوجود منه فتقدم على
مع استغنائها عنه فلو صدق ذلك في جانب العلة لزم تقدم كل منهما على الاخر بحسب الزمان واستغناء كل منهما عن الاخر
بحسب الوجود والى الثاني اشار بقوله لو كانت تلك العلة قد حصلت مستغنية الوجود الا ان لا يبقى حصلت ماضي ولكن الفاضح
او مع حصولها قبل في الزمان كما علم شانا العلة التامة للشيء فقد ظهر ان هذا القسم لا يصدق في جانب العلة والثالث يصدق
في جانب المعلول في وجهين وذلك على ان يكون قوله ولا يصدق او ما يصدق بالواو وانما على اختلاف ما في نسخ هذا الكتاب
معطوفا على قوله فلا يصدق في جانب العلة لا على ان يكون الفاء على تقدير وجودها كما في بعضها التفريع على قوله ولكن الفاضح
كما انه ان لم يعض الاوهام لا يلزم من ذلك ان لا يصدق في جانب المعلول الوجهان فان العلة على تقدير المقارنة لا تكون حاصلة الذات قبل
وجود المعلول في الزمان وحتى على الوجه الثاني وهذا خلاف ما عليه امره اذ كان مما يستتبع انه معطوفة ثم ان الفرق بين الوجهين على
هذا التقدير بان مبنى الاول على ان العلة نفسها وان كانت حاصلة الوجود قبل ما يترتب عليها لكنها لا يجب وجودها عنه وفي
الثاني على ان كل ما قد حصل منه ما يلي حصول ما يفرض بعده لا يصح ان ينشأ وجوده عنه ومن هنا تكون العلة من افراد هذا المقيد
المعلول مطلقة وغيره ان قوله الا ان لا يعني بهذا اصل مفهومه من لا عن المقارنة ولعل هذا يشهد بانه معطوف لا مفرع ثم انه على تقدير
المقارنة تتوجه انه لا يصدق من جانب المعلول حيث لا يصدق عليه انه يجب عنه وجود ما يتقدم من العلة واما انه لا يصدق من جانب
المعلول من وجهين احدهما ان العلة وان كانت حاصلة وجود المعلول ولكن ليس حصولها من تلقاء نفسه وثانيهما ان الشيء قد
يستحيل ان يجب وجوده بحصول شيء يفرض حاصلا وان كان ذلك هو العلة نفسها والحاصل ان الحاصل لا يكون من المفترض الحصول
كما لا يكون الحاصل عن الحاصل بعين الاولى انه لم يمتنع ان يحصل له بعد فرض وجوده وجوب اخر فليتدبر وربما كان في بعد
المعلول وذلك على ما بين في فن البرهان من انه ربما يكون المعلول اظهر عند العقل من علته فيجعل ذلك حد الاوسط
البرهان ويجعل الان وبالعكس هو اللم ومن اجل المعلولين على الاخر هو الان على الاطلاق وذلك كما فصل في غير موضع من

الكتاب قال ولا يمتنع ان يصدق القسم الاخير [illegible] الاخر لكن لها اى القسم المتأخر من حيث الرابع فيكون اشارة الى ما ذكره بقوله
وحصل في العقل معا يعنى انه لا يجب من وجود المعلول في العقل ان يشهد بان العلة قد حصلت او وجودها في العقل وقوله لم يعرف
اشارة الى ما ذكره بقوله وربما كانت الخ وذلك لانه صرح فيه بجواز ان يكون العلة حاصلة في العقل بعد فيكون الدليل هو الدليل
الانى لان في قوله وربما كانت الخ اشارة الى ان المعلول قد يكون بعدها في العقل ايضا فيكون الدليل هو الذى [illegible]
ان العلة اذا ثبتت في العقل من العقل بوجود المعلول في الخارج انما الاحاصل المعلول في العقل لاحق العقل لوجود العلة في
الخارج وهذا هو الذى عرفنا انه [illegible] وهو القسم الاول من القسم الرابع الذى ذكره الشيخ فهو مردود اما اولا فلانه قد صرح
بعدم [illegible] على المعلول حيث قال واما القسم الثانى منها وهو القسم الرابع فيصدق [illegible] قولك انه اذا وجد المعلول شهد
العقل بان العلة قد حصلت واما ثانيا فلان قوله قد حصل الخ [illegible] على العلم [illegible] بشهادة العقل [illegible]
فيه على انه قد حصل معلولها اولا في الخارج كما هو الظاهر ولعل هذا التوجيه غير صحيح بوجوه [illegible]
معانى لفظة السبق وما اعتبر في كل واحد منها فلا بعد علينا الوقوف [illegible] التاخر لانه مضايفه [illegible]
[illegible] والمتأخرات [illegible]
[illegible] السبق والتاخر [illegible] احد الامرين [illegible] على الاخر [illegible] احد الامرين
على الاخر [illegible] بالزمان [illegible] الامرين لا يكون لاحدهما رجحان على الاخر في معنى يتقدم به احد الامرين على
الاخر [illegible] والمعان بالوضع الامرين لا رجحان لاحدهما
على الاخر في معنى مشترك بينهما [illegible]
[illegible] والمعان بالشرف الامرين لا يتقدم
احدهما على الاخر [illegible] لا يكون لاحدهما رجحان على الاخر [illegible]
والمعان بالطبع الامرين يكون كلاهما علة تامة [illegible] المعان بالعلية [illegible] في منطق هذا الكتاب [illegible]
[illegible] المعان بالطبع [illegible] الامرين [illegible] ولا يكون احدهما علة تامة او
ناقصة للاخر [illegible] والمعان بالعلية الامرين [illegible]
ولا يكون احدهما علة تامة للاخر [illegible]
[illegible] هذا الكتاب
[illegible] الواجب على الممكن [illegible] كل واحد منهما على الاخر [illegible]
[illegible]
[illegible] الى اجماع السببين
او التاخرين [illegible] في منطق هذا الكتاب [illegible] ان المعية [illegible] المتقدم و
التاخر [illegible]
على الاخر والمعية [illegible] الا يكون [illegible] والمعية بالطبع
الا يكون الشيئان الموجودان [illegible] لا يكون بينهما علية ولا معلولية والمعية بالعلية الا يكون احد الشيئين الموجودين المشتركين في العلية

الامرين علة تامة للاخر [illegible] في العلية [illegible] عن المعية العلية [illegible] في بعضها [illegible]
ما ذكره المصنف في منطق هذا الكتاب من ان [illegible] الامر [illegible] انه اذا كان موجودان يكون احدهما علة للاخر لا يكون معه بل
متقدم ومتاخر [illegible] العلية ولا معية بالعلية [illegible] وان اعتبرت [illegible] هذا الاعتبار [illegible] علة مستقلة او معلول
متاخر وان كان [illegible] في العلية مطلقا [illegible] ان المعية بالعلية [illegible]
العلية فلا معية بالعلية [illegible] فالمعية بالعلية [illegible] العلية او المعلولية [illegible] في العلية [illegible]
[illegible] المتقدم والمتاخر [illegible]
المشترك [illegible]
الوجود [illegible] المتقدم والمتاخر بالعلية [illegible]
الثالث [illegible] في الوجود [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] في العلية [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] قال [illegible] اقول [illegible]
[illegible] قال [illegible] والتاخر اقول [illegible]
هذا الفصل [illegible]

متعالية

فيها صدق مقدمها ولا لزوم الاستثناء بانه شاء او لم يفعل منها ما اذا كانت المشية لازمة لم يصح ان يقال انه ان شاء فعل وان لم يشأ
لم يفعل مع قطع النظر عن استحالة تعلقها لانه القياس اليه وفي قوله وانما اذا كذب الخ نوع تعريض بالمتكلمين الذين قد صرحوا
انما بانهم ظنون ولعل ذلك الظن انما هو من بعض الظن وذلك على ما قال فانما يظن الخ وذلك حيث انه هو الذي ان شاء ان يفعل
فعل وان لم يشأ لم يفعل ولا يلزم منه وجوب انه شاء وقت انه لم يشأ لان المشية دائما وعدمها فقط وذلك حيث ان قولنا
ان شاء ان يفعل فعل قضية شرطية ولا يلزم من صدق الشرطية صدق مقدمها ولا تاليها فلا يلزمها الاستثناء لعين الاول والنقيض
الاخر لان هذا تابع لذلك وليس ذلك فليس هذا واليه اشار بقوله وليس من صدق الشرطي ان يكون هناك استثناء بوجه
من الوجوه او صدق يرجع الى المقدم او التالي بعين عن ادواته وفي قوله وهذا بين لمن عرف المنطق زيادة تنبيه واعتراض
وتشنيع على بناء مذهبهم على الاوهام والاحتمالات والحاصل ان صدق الموجبة المتصلة اللزومية يكون من الكاذبين والصادقين ومن مقدم
كاذب وتال صادق لا العكس لان المقدم ملزوم والتالي لازم فصدقه يستلزم صدقه والا لم يكن الملزوم ملزوما ولا اللازم لازما دون
العكس لانه ربما يكون اللازم اعم من الملزوم فصدقه لا يستلزم صدقه وما ذكره الشيخ ههنا من القدرة لعلها معنى ما هو الحيوان على
ما يرشد اليه ما ذكره في اول هذا الفصل من ان القوة في الحيوان اشد وازيد من القدرة وعلى ان يكون الحيوان بحسب صدور ما شاء
ولا يصدر عنه اذا لم يشأ وما سيذكره في فصل تنبيه المعقول الى صفاته حيث صرح هنالك بان ليست القدرة فيه بقوة
الاحوال الظاهر والواجب جميعه على ما نبه عليه هنالك بقوله ان تقرر عندهم عبارة من كون ما شاء فعل الكل عقلا هو مبدأ الكل
لا مأخوذة من الكل ثم قال وان ... الواجب الوجود مضافا الى ان وجود غيره انما يجب عنه انتهى وهو تحقيق
حصر ... على ما ذكرنا وكون تلك القضية من المفكر ... وجبا وحينا فهو مسلم ولكن ليس لشيء منها سبيل اليه
جده نعم والعجب من الاعاظم المتاخرين الفحول من هذا ظنوا وجود احدهما وهو الشرطية فيه تم مع حكمهم بلزوم
الاخر له ومتوافقا وعقدوا من تكلفات باردة وتعسفات طاردة كان احطت عنهما ... من شيء صار حظ
سطوع الحق من افق البرهان ولعل الشيخ قد نبه على جملة ما ذكرنا في كتاب التعليقات حيث قال ان القدرة فيه تم عن
علم فان له ان يفعل وترك ... وجود الشيء والقدرة فينا هي المبدأ المحرك وهي القوة المحركة والقوة الفاعلة والقوة
فيه خالية عن الامكان وهو صدور الفعل عن ارادة ... من غير ان يقترن معها وجوب ... احد الطرفين الا انه اراده
لانه اراده وليس هو مثل القدرة التي فينا فان القدرة فينا هي بعينها القوة واما فيه الفعل فقط فانه ان اعتبر على هذا الوجه
كان فيه امكان وواجب الوجود منزه عن ذلك ولك ان لم يعتبر ان قدرته هي بعينها ارادته وعلمه كان في صفاته تكثر فيجب ان
يكون مرجعها الى العلم كما كان مرجع ارادته الى علمه ثم ذكر ان الجمهور غافلون عن ذلك والمشهور ان القادر هو من ان شاء
فعل وان لم يشأ لم يفعل لا من يريد فيفعل ولا يريد فلا يفعل دائما فان ههنا اشياء نحو ان الخالق لا يريدها قط ولا
يفعلها وهو مع ذلك قادر على فعلها مثل الظلم فان الشرط في القدرة قضية شرطية هو انه ان شاء فعل وان لم يشأ لم
يفعل والشرطية لا يتعلق صحتها بان يكون جزءاها صادقين فانه يصح ان يكون جزءاها كاذبين مثل لو كان الانسان طائرا
لكان يتحرك في الهواء وهذه القضية صحيحة مع كذب مقدمها وتاليها ويصح ايضا ان يكون المقدم كاذبا والتالي صادقا مع صحة
القضية كقولك لو كان الانسان طائرا لكان حيوانا فانه ليس يلزم من قولنا ان شاء فعل انه يشاء حتى يصح صدق القضية وهو انه
ان شاء فعل وانه يصح صدق القضية المتصلة وان خلت عن الاستثناء وحق انه لو كان جائزا ان يشاء فالقدرة انما تتعلق بالمشية الا ان

مشيئة الاول يستحيل ان يكون بالامكان اذ ليس هناك دواع مختلفة ولا قسر ولا تغير هناك وجوب فقط وهو يفعل انما شاء
فعل واما المشية فينا فبالامكان والقدرة فينا هي القوة ما لم يرجح احد الطرفين مرجح لم يكن اولى من الطرف الاخر فلا يحدث قدرتنا
من وارد علينا من خارج ويكون ذلك الوارد هو المعين للفعل انتهى واصرح من هذا في الدلالة على ما ادعينا ما قاله في اواخر التعليقات
تعلق من خواص ممكن الوجود انه يحتاج الى شيء واجب الوجود حتى يوجد فاذا وصف الاول بانه قادر بما يقولون وهو انه يصح
ان يصدر عنه الفعل وان لم يشأ لم يفعل فقد شبهوه في هذه القدرة بالانسان اذ هو قادر على ان يفعل اذا شاء ويصح ان لا
يفعل بسبب داع يدعوه اليه او انه يفعل اذا كان له سبب مرجح والا خلو الشيء عن القوة فلا يكون بالفعل تاما ولا يصح عنه
قولهم انه قادر بانه لا يعقد ... وليس معنى القادر عندهم الا ما ذكرناه فاذا كان الاول واجبا بذاته وجعل القدرة بالامكان فقد
صار شيء واحد واجبا وممكنا او يكون الامكان صفة لواجب الوجود بذاته وهو محال فيجب ان يكون كل شيء عنه واجبا وان الفعل
لانه واجب الوجود بذاته ونحن انما نعني بقولنا انه قادر بالفعل انه يقدر على ... من حيث هو قادر عالم اي علمه سبب لصدور الفعل
عنه وليس قدرته بسبب داع يدعوه اليه فيفعله بعد ... ومعنى القادر عندهم ما يجوز ان يصدر عنه الفعل انتهى وهو شاهد عدل على
ما قلنا وكذا ذكر المؤكد وصرح به ... الشيخ في كتاب بيان الحق بضمان الصدق ان القدرة فيه تعالى خالية عن الامكان و
هو صدور الفعل عنه تم بالاختيار ... ثم قال فانه لم يعتبر بهذا الوجه كان فيه امكان وواجب الوجود منزه عن ذلك ثم الحق
ان الظاهر من هذا المقام جواز ان يكون اثر القادر المختار قديما لان كون الايجاب بمعنى امتناع تخلف الاثر عن الفاعل في
الازل مطلقا الا ان المعتبر في ان لا يتعلق مشيته به فقد شرطه سواء كان اثره حادثا او قديما ومن ههنا وقع النزاع بين هؤلاء
في جواز استناد القديم الى الفاعل المختار بل ربما يكون اثر القديم حادثا مع كونه موجبا بالقياس اليه فعلى مع كونه فاعلا مختارا
فيه وذلك لتعلق مشيته الازلية به كعدم تعلق مشيته بذلك الحادث الجديد والموجب كشقيقه فان احدهما اثره
اثره ازلي ان كان تاما وحادثا اذا توقف على شرط حادث وعلى التقديرين لا يكون صدوره عنه بمشيته وشعور واما اذا كان ذلك
بحسب المشية والشعور يكون الفاعل بحسبه قادرا مختارا سواء كان اثره حادثا او قديما فانه وقع عن العالم الالهي المحقق الخفري بان
الايجاب هو امتناع تخلف الاثر عن الفاعل الحق في الازل فهو مردود ومن ههنا انه لا نزاع بين المتكلمين والحكماء في معنى القدرة
الايجاب بل في لزوم الفعل في الازل وعدم لزومه وعلى التقديرين يكون فاعلا بالقدرة والقوة فلذا قال خاتم المحصلين في
شرح الاشارات ان الحكماء لم يذهبوا الى انه ليس بقادر مختار وان لزوم الفعل مطلقا ليس ايجابا بل يمكن ان يتحقق لزوم الفعل
بدون الايجاب وحكى ... والحاصل ان الفلاسفة لم يذهبوا الى ان القديم يمتنع ان يكون فعل الفاعل المختار ولا الى ان المبدأ الاول
ليس بقادر مختار بل لان قدرته واختياره لا يوجبان كثرة في ذاته وان فاعليته ليست كفاعلية المختارين من الحيوانات ولا كفاعلية
من ذوي الطبايع الجسمانية وانهم في الفاعلية وان العالم ازلي مستند اليه وذكر في نقد المحصل ان المتكلمين انما ذهبوا الى ان العالم
الى الحكماء لان العالم حادث بدليل ان العلة لا اثر فعل المختار ولان علة الاحتياج هو الحدوث لان هذا قول بعضهم وبين ههنا الاحتياج
حال ما قال الامام الرازي في المحصل ردا على المخالف بين الفريقين ... مذهب الحكماء القائلين بالايجاب
صدوره عنه منهم الى قدمه وذهب المليون القائلون بالاختيار الى الحدوث ثم قال ان اتفق الفريقان على الايجاب او الاختيار لاتفقا
على القدم والحدوث ايضا وهو كما ترى على ما قلنا لانا ... والحاصل انه من الجائز ان يتفق الفريقان على احد التعريفين ووجوب
تقدم احد الشرطين وامتناع الاخر ومع ذلك اختلفوا في عدم صدور العالم عنه تعالى في الازل لوجوب صدوره وامتناع ازليته

كما ذهب اليه الملّيون وقالوا ان الارادة بتمامه الازلية قد تعلق في الازل بوجوده فيما لا يزال لامتناع وقوع مثلهم فلم يمنع ذهابهم الى ان
الارادة ملزوم لوجوب تحقق معلولها بالشرطية الاولى فقد ذهبوا الى الحدوث فلا يكون منشأ الخلاف وجوب تحقق معلولها
والمكابرة كان الحكماء ذهابهم الى الوجوب قالوا بحدوث الحوادث لامر اخر او امور اخرى فمنشأ امتناع عدم الصدور في
الازل ليس وجوب تحقق معلولها بالشرطية والا لكان كل موجود صادرا عنه تعالى قديما ازليا لان الارادة تامة قد تعلقت بوجوده
في الازل فذهابهم الى قدم العالم لامتناع الحدوث الزماني الملزوم لوجود زمان متوهم هو على وجود مركز متحرك
وجسم هو من جملة العالم فيمتنع ان يوجد العالم بجميع اجزائه قديما الا ان [illegible] المفضل قد يمنع ذلك قد
علمت ان الشيخ لم ينقل بعدد [illegible] تلك الشرطية بل اثبت قدرة الاختيار [illegible] في فوق التوضيح [illegible]
ومن [illegible] الكلام فيه ان [illegible] اثبات الاختيار [illegible] يتوقف على نفي الايجاب [illegible] ولما [illegible] من كون
صدور الفعل عن الفاعل فيما لا يزال [illegible] العلم بالاصلح كما ذكره نصير الحكماء في تجريده [illegible] والحجب من ذلك القائل
انه جعل ما قال من انه لا نزاع بين المتكلمين والحكماء في معنى الايجاب والاختيار [illegible] صدور الفعل عن الفاعل بالارادة بالعلم
بالاصلح هو عين الايجاب وكونه [illegible] بين هذا المعنى الذي هو الاختيار وبين معنى اخر [illegible]
ونحو على هذا ما ذكره العلامة الدواني في كتابه في اثبات الواجب وصفاته [illegible] القدرة بمعنى ان شاء فعل وان لم يشأ لم
يفعل قال ان وجوب [illegible] الشرطية الاولى [illegible] الشرطية الثانية ان كانتا [illegible] نعم [illegible] يكون ذلك
الوجوب والامتناع بالنظر الى تلك الجهة لم يتحقق القدرة ولكان هناك ايجاب [illegible] على هذا التقدير الجهة [illegible]
في وجوب الصدور وان كان هناك جهة لا يتحقق الوجوب بالنظر اليها [illegible] فان القائل ان يختار الشق الاول [illegible]
ان كان الامر كذلك لم يتحقق القدرة بل كان هناك ايجاب [illegible] يكون هناك ايجاب [illegible]
الصادرين [illegible] من غير ان يكون لها علم [illegible] وانما يكون كذلك لو لم يكن [illegible] صدوره [illegible]
غير مناف للاختيار وليس كذلك [illegible] فان [illegible] الارادة [illegible] حيث يكون [illegible]
بها او بصدوره [illegible] فيكون [illegible] في الفعل [illegible]
نعم من [illegible] لا [illegible] ان [illegible] صدوره [illegible] صدورها
نعم انما يكون بمشيته وارادته فلا يكون ايجاب [illegible] الايجاب بالارادة والمشية لا ينافي القدرة
وان اراد [illegible] يكون هناك ايجاب بالارادة والاختيار والمشية فهو مسلم ولا يلزم منه ان لا يتحقق القدرة والاختيار [illegible]
هناك ايجاب يجب [illegible] **قال** مجانس النطق او التخيل **اقول** من الظاهر ان المراد بمجانسة القوى النطق و
التخيل ان يكون تلك القوى تقوى على فعل [illegible] والمماثلات [illegible] كما ان النطق والتخيل يقويان على امر [illegible]
[illegible] جنس واحد هو القوة على الامرين [illegible] الفعل والادراك [illegible] قوة واحدة [illegible]
[illegible] بان [illegible] النطق [illegible] جوهر [illegible] عرض [illegible] المراد من المجانسة هو هنا
وذلك على تقدير ان يكون المراد من القوى هو [illegible] جوهرا **قال** [illegible] **اقول**
اى القوى [illegible] **قال** بل [illegible] **اقول** [illegible] المراد من [illegible] هي الارادة التي [illegible]
[illegible] يترتب عليه [illegible] هذا الكتاب حيث اشار الى [illegible]

منها

منها الوهمية [illegible] متوسطة بين القوى الخيال او التعقل [illegible] القوى التي [illegible] الارادة ثم [illegible]
[illegible] في الاعمال [illegible] في بعض النسخ [illegible] الارادة [illegible] عنها [illegible]
[illegible] المنفي [illegible] الامر المنفي [illegible] كانت من الاعمال [illegible]
[illegible] الفعل [illegible] **قال** [illegible] **اقول** وذلك كما في النفوس المجردة كما ان
[illegible] العقول المقدسة **قال** [illegible] **اقول** اى مع قطع النظر عن انضمام الارادة اليها **قال** لكان [illegible]
[illegible] **اقول** وذلك [illegible] الفعل عن الفاعل [illegible] الارادة لكان ذلك [illegible]
الظاهر [illegible] وجود [illegible]
[illegible] الاخر [illegible]
[illegible] **قال** لكن الارادة [illegible] **اقول** [illegible]
[illegible] **قال** [illegible]
اقول وذلك كان المادة الاولى اذا [illegible] صورة [illegible] **قال**
[illegible] **اقول** [illegible] **قال** هو الذي [illegible] **اقول** فيكون ذلك
الافعال الصناعية مقصودة من حيث [illegible] الالات [illegible]
صورة [illegible] واما الافعال العادية [illegible] من شهوة او غضب [illegible]
[illegible] فهي ما يحصل من [illegible] الافعال العادية [illegible]
تعلق القصد [illegible] الافعال العادية [illegible]
القصد [illegible] الافعال العادية [illegible] الافعال العادية في الواقع [illegible]
وذلك [illegible] الافعال [illegible] في الافاعيل [illegible] من شهوة [illegible]
القصد [illegible] العادة [illegible]
على [illegible] القصد [illegible]
وذلك لان [illegible] القصد اليها والفرق بين [illegible] الافعال [illegible]
وذلك لان [illegible] واما الافعال العادية [illegible] عن الفاعل من غير ان [illegible]
[illegible] عن الفاعل من غير ان يتعلق بها [illegible]
العادة [illegible] الفرق [illegible] وذلك [illegible]
[illegible] في النفس [illegible] الافعال الصناعية [illegible] في النفس هو الغاية وذلك
الافعال العادية لان [illegible] وهو ان الافعال العادية لا
تحتاج الى مواد والات [illegible] الافعال الصناعية [illegible]
[illegible] في بعض النسخ [illegible] الافعال الصناعية [illegible]
[illegible] من الفرق [illegible]

المثنى والتجارة او بين الصناعة والعادة فهو لامر الجهة التي قلنا انه متعلق بقوله لا سواء لانه فلا عبرة بالقصد والالتفات
فلا خلاف العادة ثم قال وفيها تفاوت شديد وقوله ثم مع ذلك وفي بعض النسخ بعد ذلك بتغيير الحال مع هذا التفاوت
الذي بينهما فانك اذا دخت النظر عن هذا الفرق لرجعنا الى جهة واحدة وهو كونها صادرة عن قوة مؤثرة تكون بطبعها
وفي بعض النسخ دققت من التدقيق على ان يكون المراد بقوله بعد ذلك اي مع ذلك على اختلاف النسخ انه اذا عزل النظر و
الفصل من العناصر بعد ملاحظة الالات والادوات رجع تلك والعناصر الى جهة واحدة وهو كونها صادرة عن قوة
موثرة وتكررت افعالها اولها اعتبار من حصول الملكة والقدرة على افعال شأنه لا يعتد الاكثرون بطبعها والعمل الاول اولى
ثم انه لما عبر عن الاستناد الى العلة بما سلف ان الموصل القوة الصناعة والعادة هو المبدأ تعالى وان كان ايجاده لاحدهما
مشروطا بتحقق القصد وما لا بد منه الاخر في قال وما يقوم منهم اقول لما ذكر المنشأ من بحث بعدها ما قال وهو بعض
من المتقدمين ابتلاهم القائلون بان القوة الطبيعية والقوة الحيوانية يعني القدرة لا تتقدم على الفعل والاشاعرة من الاولين
ذهبوا الى هذا المذهب لظنهم ان العرض لا يبقى زمانين ولكن يرد عليه ان قوله وما يقوم منهم اي وما يقوم بعدها ذلك والصحيح
بقوامهم بالبناء المعوقة والتلف على ما في الاصل والحاصل انه من العقول وغيره كل شيء بعينه والعار الحسن الى ما ينبغي
الا انه لبعض القدماء انتهى ما قدم ثم لا يخفى على تقدير كونه اسماء كما اشير اليه الا يكون ما وقع منه بقوله وقال لهذا
قوم من الواردين بعد حين كثير اشارة الى بعض الاسلاميين وهم الاشاعرة وغير حين بعود الى ما بعده وبعض الاوائل
واما الامر على التقدير الاخر يكون ما بعده اولى ما يعتد بقوله الا ولا تحقيق وقوله وقال بهذا القوم اشارة الى
الاشاعرة ايضا فكيف ان شيخ اتباع الاشراقيين قد عبر عن الاشاعرة بانهم من عوام الناس وعبر عن تاخر عن الاقدمين
بالقرب من زمانه حيث قال في كتاب المطارحات بهذه العبارة فظن قوم ان القوة لا تتقدم على الفعل وكان الحق
عند الاستكشاف لا يمكن من المنازعة واما عوام الناس وما تقرر عن هذا الزمان بل قال ان يجوز ثم ما
وربما يعللون بان العرض لا يبقى زمانين ثم قال والظلم في هذه المواقف كلمات حرام على العاقل ان يلتفت اليها الا انا
وما لا يستحق الرد وعند عظم القدرة والفعل معاصر لا يتأخر الا الفصل الموثر انتهى وهو كما ترى ان ما هو قوله
كلمات اولئك على ذلك المدعى ولعدم اعتنائه فيه منها اعرض عن ذلك بما منها انها لو تقدمت على الفعل لكانت
ملكة حين عدمه والتالي باطل فالمقدم مثله اما الملازمة فلاستحالة تعلقها الممتنع ان يتحقق بدون متعلق يكون
امكانه متعلقه واما بطلان التالي فلاستحالة اجتماع النقيضين وبعبارة اخرى انها لو تقدمت عليه لكان قبل وقوعه
واما الملازمة فظاهر واما استحالة التالي فلاستلزامه ان يكون القدرة مع الفعل لا قبله ومنها ان القدرة عرض فلا يصح بقاؤه
في انين لاستحالة قيام العرض بالعرض ومنها انه لو صح بقاؤه لامتنع فناؤه لان فناءه بعد البقاء لا يكون واجبا والا لا
الشيء من امكانه الذي اما الامتناع بالذات بل كل ما يجانبه سبب وهو اما وجودي او عدمي لا الوجودي فلما تقرر
كما قال انه يعني علويا بان الضد وهو محال لانه طريانه على المحل مشروط بعدم الضد الاول فلو علل ذلك العدم به لزم
الدور واما انتفاء كما قال انه يتقدم بعدمه وهو محال لان العدم عند الاعدام اما ان يعتمد منه شيء او لا فان اعتمد في تاثيره
في تحصيل امر وجودي فيكون ذلك ايجادا لا اعداما وان لم يعتمد منه شيء فلا يكون موثرا واما العدمي وذلك بان ينتفي
لانتفاء شرطه وهو باطل بحيث انه يعاد الكلام فيتسلسل فثبت انه لو صح بقاؤه لامتنع فناؤه لكنه قد يفنى فيمتنع بقاؤه

ولايخفى

ولايخفى ان امثال هذه الكلمات على فرض المراد تدل على انه ليس المراد من هؤلاء وغيرهم المصنف ولما ادعى الامام الرازي والمحقق
الطوسي ان الاتراع بهذا الالفاظ منها ان القدرة لا تخلو عن اعتبار انه نظر الى استجماع الشرائط وارتفاع الموانع
اما مع الاشراط وثانيها بشرط لا شيء وثالثها مشروط بشيء فعلى الاول يجوز ان يجامع الفعل وان لا يجامعه وعلى الثاني
يجب تقدمها عليه وعلى الثالث يجب مجامعتها معه وهو باطل حيث ان الظاهر من الكلمات التي نقلناها عن هؤلاء ان المدعى
منها انها لا تجامع الفعل مطلقا وانه يصح شيء منها ان يكون شبهة فضلا عن الدليل سيما ما ذكره واخر حيث انه لو تم لدل
على عدم بقاء الجوهر لا فرق كما لا يخفى اما الحل فهو ان الاعدام ليس ايجادا للعدم حتى ينتقض الايجاد والفرق بين
ايجاد العدم ولا ايجاد الوجودي فلا يلزم من بطلان الاول بطلان الاخر ويمكن ان يجاب عنه ايضا بانه لا يجوز ان يكون
السبب طريان الضد عليها ويعلل لا على عليه كما في ورود سائر الاضداد وذلك غير مشروط بعدم الضد الا يرى ان الحرارة
قد ترد على الهواء الحادث بحال البرودة وعبارة الشيخ الى احتمال هذا الراي بقوله وهذا القائل لا بد لا فعل غير قوي على انه يقدر
وذلك حيث انه في زمان معه وقوع الابصار منه يكون غير قوي عليه فيكون الاعمى ضرورة انه ليس المراد من الاعمى الا
يكون مبصرا ولا قوة له على الابصار ولما لم يتفق ذلك في يوم واحد مرارا كثيرة فيلزم من ذلك ان يكون اعمى في تلك المرات
في يوم واحد قال والكائن واجب ان يكون الخ اقول هذا ايضا انه تمهيد لبيان ان كل حادث فانه مسبوق الوجود بمادة وانه
عليك ان تعلم ان هذا الحكم مقصور على الحادث الزماني اعني حادث زماني كان بعد عدم صرف لا بما هو موجود من بعد
العدم الصريح ما هو في الكون بعد الا كون المطلق السابق وانا فيه ذلك الاتباع الحدوث للدهر فيتسبب من الحق الفلسفة
الاولى ان كون الحادث لا يوجب الوجود السابق بل انما يكون له الوجود بعد ان لم يكن له الوجود وهو من لوازم ماهيته
ولا يفضل ان يكون له في ذلك علة وماهيته كما ولذلك حكموا ان كل حادث مسبوق في وجوده بمادة ومدة وان الصورة
بالمادة والمسبوقية بالمدة متلازمتان حتى ان كل ما هو كذلك فكل مسبوق بالمدة حسب حق العدم الصريح فكذلك
لا مسبوقية بالمادة حسب والشيخ عقد الحكم في الحادث بهذه العبارة ان كل ما الزمان وجوده ... دون البداية
الا ابداعية فقد سبقه زمان وسبقته مادة قبل وجوده والشيخ ابو نصر الفارابي قد ذهب في كتاب الجمع بين الرايين على ان
الخروج الى سبق المادة انما هو البدء والزمان لكون الشيء موجودا بعد صرف العدم وصريح الاكون وهذا امر يعتمد على
احد من المتقدمين ومن ذهب في الحكم حتى ان صاحب المحاكمات عند قول الشيخ في خواتم النمط الخامس من كتاب الاشارات
قال فان ابتغيت في العدم الصريح حالا لا الطف بان لا يوجد شيئا او بالاشياء ان لا يوجد منه اصلا قال ويفيد العدم الصريح
احترازا عن عموم الحادث المسبوق بالمادة وذلك تنصيص على ان العالم لو كان حادثا داخلا في الوجود بعد العدم الصريح لا
يلزم ان يكون مسبوقا بالمادة وايضا انهم برهنوا على لزوم سبق المادة من سبيل الامكان الذاتي الغير المختلف النسبة الى كثرة
اصلا بل انهم جعلوا الحد الاوسط اما الامكان الاستعدادي فقط كما هو سبيل من شاع في الحكم الاشراقية في كتبه كالتلويحات
والمطارحات ومن تابع المحصلين في كتابه تلخيص المحصل واما الامكان الاستعدادي وما في حكمه في قبول الاختلاف التشكيكي
اعني الامكان العقلي بما هو حامل وجود الشيء اذا ما اخذ لا بمطلقا ما ضيعوا الى ما هو حامل وجوده في نفسه غير ماخوذ بالقياس اليها
هو حامل امكان وجوده على ما هو سبيل الشيخ في الشفا وسبيلنا في كتابنا الايماضات والتشريقات وقد حصله خاتم
المحصلين في شرح الاشارات حق التحصيل وعلى هذا فان المتين علم تشي البرهان ولا التجاب الحكم في الحادث الدهري

حامل وجوده وحامل امكان
وجوده لا بما هو

بما هو مسبوق الوجود بصرف العدم الصريح لا يوجد الا بعد تحصل المادة وفي شرح الاشارات وقع اليوم هذا شبه
الشكك الامام الرازي على البرهان من النقض بالمادة نفسها وبما يبقا لا يكون وجوده كانه من هذا السبيل فهذا ما عليه
رؤساء الحكماء قاطبة كان الفاضل المقدم العالم الذي يعرف ان كل ما هو حادث فانه مسبوق بالمكان امكانه الذاتي كما في مطلوبية قبول
الوجود والامكان الازلي المفيض من الفاعل التام الجواد على الاطلاق فاذن يجوز ان يكون كل حادث امكان الذاتي ازلي
فيستدلون على قدم العالم فيقولون كل ما لا يكون له امكان استعدادي ولا يكون وجوده في مادة ولا المادة لا يكون حادثا زمانيا
قدم الوجود مستند الفيضان من الفاعل فيكون كل حادث دهري حادثا زمانيا ايضا وان كان بين الحدوثين فرق بحسب
الاعتبار والمفهوم ونحن بفضل الله وحسن تدبيره يتبين ان هذا القول قول جدلي لا مراد منه وان الامكان الذاتي الذي
ما فاته الوجود وبسط العالم بما سوى من حوزة الصدور عن الفاعل التام الجواد الحق بالفعل فقط يكون البرهان كما قلنا
او الشيخ وهو شهد بذلك على ان يكون المراد ما ذكره الشيخ بقوله كل ما لم يكن وجودا ولا قوة له على ان يوجد فانه مستحيل
على ان كل حادث مادي فانه لم يكن القوة على ان يوجد مسبوقا بالعدم فانه مستحيل الوجود وفي عليه ما ذكره بقوله ان كان انا كان قائما
بنفسه الى غيره وكذا ما ذكره في الشفاء بقوله فانه لا يجوز ان يكون ما يبقى قائما بنفسه لا في موضوع ولا من موضوع وجوهه
الوجود بعد ما لم يكن الى انه لا يكون وجوده بعد ما لم يكن بعدية زمانية واما كونه بعد العدم بعدية دهرية فلا يقتضي ان
يكون مسبوقا بالامكان الاستعدادي والامكان الذاتي الازلي لا الازلي يكون ما دام لا ينفي ان يقوم ما ومن
الشيخ في هذا الفصل على ما عليه القائلون بالقدم ومن الشيخ على نمط الجدل والمشاغبة كما صرح به في بعض رسائله الموضوعة
في حدوث العالم وقدمه حيث قال ان المسائل الجدلية الطرفين هو قدم العالم وحدوثه وان ما لا يكون موجودا لا بالفعل
ولا بالقوة يكون محالا الشر فيلزم من ذلك قدم المجردات العرض والمادة والا لزم ان يكون مادية ضرورة انها لو لم تكن بمكن
حال حدوثها بلزم ان يكون مستحيل الوجود ثم ان امكانها اما ان يكون قائما بنفسه او بغيره على الاول يلزم ان يكون جوهرا قائما
بنفسه واذ هو جوهر فظاهر انه ليس بما من المضاف انه كان الجوهر ليس بمضاف الذات لا يعرض له المضاف وعلى الثاني يلزم
ان يكون مادة فيلزم من ذلك ان لا يكون المجردات العرض والمادة مجردات بل والا كانت مادة ثم انه يلزم من هذا الفساد في التحقيق
الاولية حيث يلزم من كون الامكان جوهرا قائما بنفسه ان يكون عرضا قائما بالجوهر على ما قال فيكون لهذا القائم بذاته
وجود آخر من امكان وجوده الذي هو به مضاف الى قوله فقد صار ايضا في موضوع حق فانما هو به مضاف وجهات الامكان
ليس بمعقول بنفسه لانه يكون للشيء القابل الى غيره الذي هو الوجود كالمعقول الباقي يمكن ان يكون او بالقياس الى غيره ومع
شيئا آخر كما يقال الجسم يمكن ان يكون ابيض فاذا هو امر معقول بالقياس الى شيء فهو اما اضافي والاضول العناصر والا
لا وجود له الا في موضوعاتها فاذا كان الامكان قائما بنفسه يكون جوهرا مع انه امرا اضافي فيكون في موضوع فاذ الحادث
يتقدمه امكان وموضوع وذلك الامكان قوة الموضوع بالنسبة الى وجود ذلك فهو قوة وجود الموضوع والموضوع
موضوع بالمقابل الى الحادث وان كان الحادث عرضا ومادة بالقياس اليه ان كان صورة او مع مادة كالنفس او من مادة
كالجسم ولما اذا كان الشيء لا علاقة له بشيء من هذه الامور بموجب لا يجوز ان يكون حادثا لانه ان كان حادثا كان له قبل وجوده
امكان لا يمكن ان يتعلق بموضوع اذ لا علاقة له الشيء فيكون جوهرا قائما بنفسه وهو باطل لانه من حيث هو مضاف ولا
شيء من الجواهر كذلك فهو ان كان موجودا كان دائم الوجود فان لم يكن موجودا كان ممتنع الوجود وان تغير بالزمان

دهري غير زماني وامتناع وجوده الازلي لا يستلزم ان لا يكون ممتنعا بذاته كما عرفت غير مرة وبما افيد من ان دليل جدلي على اصول المتكلمين
من ان كل حادث مسبوق بمادة فلا يلزم ان يكون مقدماته صادقة في الواقع ثم نقول ان مراد الشيخ من الامكان ههنا هو الامكان الذاتي فهو
ازلي لا يستدعي محلا قابلا لوجود الحادث وان كان امكانا استعداديا فهو يقتضي محلا موجودا قبله وذلك في الحوادث الزمانية
واما في المجردات العرضية الحادثة من القبول المتقدم لا يستدعي امتناعها بما انا يستدعي ان لا يكون مادية وامكانها الذاتي قبل
وجودها من حيث لا يستدعي محلا موجودا فامكان وجودها ايضا لا يزال ازلي ثم قد استدل عليه بانه كونه جوهرا قائما بذاته في
الازل لكونه امرا اضافيا فان قلت ان يلزم من كون هذا الدليل جدليا او مشاغبيا ان لا يكون صادقا وحقا لان من المقدمات
اوشبيهة انها لا تستلزم كذبها او بطلانها لا وقع من الشيخ في فن البرهان وقد نقلناه مفصلا في اوائل هذا الشرح قلنا ان الجدل
بما هو جدل لا ينافي ان يكون برهانا وذلك على ان يكون مقدماته حقة في الواقع وان اتفقت ان كانت مشهورة فيكون من جهة انها
على هذه المقدمات الحقة من حيث انها حقة برهانا ومن حيث انها مشهورة جدليا لا ان الشهرة لا تنافي ان يكون حقة كان كونها حقة
لا ينافي كونها مشهورة ولكن هذا يقتضي ان يكون مقدمات مشهورة غير صادقة فيكون الدليل المشتمل عليها جدليا لا برهانا مطلقا
الامر ما سلكه الشيخ ههنا كذلك ونقول ان ازلية الامكان لا تستلزم امكان الازلية فلا يصح ان يسند الى الذات مع وجودها
لا يزال بل الموضوع وجوده غير لازم تخلف السبب عن تمام الاسباب فان الموارد الثلث من الوجوب والامكان والامتناع جهات
مطلق الوجود وطبيعته فامتناع نحو من الوجود للشيء لا ينافي ان يكون ممكنا كما ان استحالة نحو من الوجود للشيء لا ينافي وجوده
ان الوجود المقيد او الوجود الزائد على الذات يمتنع على القيوم الواجب الوجود بالذات وكذا امتناع الوجود القائم بنفسه في
الاعراض والقائم بغيره في الجوهر لا ينافي كونهما في حظيرة الامكان فكذا يجوز ان يكون الوجود الازلي للممكنات من هذا القبيل
فيجوز ان يلزم من ذلك ان يكون متعينا بالذات ثم نعود فنقول ان ازلية الامكان لا تستلزم امكان الازلية فلا استحالة في امتناع
ازلية وجودها بالذات لان مرجع ذلك الى امكان وجودها الاستقبالي في الازل على ان يكون الازل ظرفا للوجود فيكون الازل ظرفا
وجوده المخصص لا مطلقا ولا يلزم من ذلك ان يكون الامكان جوهرا قائما بنفسه وعرضا قائما بغيره ليلزم شيء من ذلك
الفساد فان قلت ان هذا وان لم يستلزم كون الازل ظرفا للوجود وذلك الشيء ولكن يكون قيد الامكان فيعود ذلك السؤال
البتة بان امكانه يكون قائما بذاته او بغيره الى آخره قلت انا وضحنا ان الامكان الذاتي يكون مثل القوة والامكان الاستعدادي في
ان يكون سابقا على وجود الشيء ولا لا استحالة فنقول ان وجود الازل لا يستلزم ان يكون موجودا خارجيا حتى يكون جوهرا
قائما بنفسه او عرضا قائما بغيره بل يجوز ان يكون موجودا في الوجود العلمي الربوبي لا ازلي ضرورة ان جميع الممكنات من العالي
والسافلات بما لها من الشؤون والحيثيات موجودة بالوجود العلمي الربوبي الذي لا يغادر صغيرة من الموجودات ولا
كبيرة من الممكنات الا احصاها بنفس ذاته المقدسة من كل جهة ووجود علمي لها فلا يلزم من ذلك قيام امكان تلك المجردات
بذاته ولا يلزم من ذلك ان يكون موضوعا له او مادة ثم ان ما قيل او يقال في ذلك فحقه ان ازلية الامكان لما استلزمت كون الازل
ظرفا للامكان فيعود السؤال بانه اما ان يكون قائما بذاته او بغيره الى آخره ومن هنا لاح ما قال الشيخ في كتاب التعليقات
ان الاشياء التي لا يسبق وجودها علة هي المبدعات والتي يسبق وجودها علة هي المحدثات وكل شيء للخلق له مادة
فلا يصح ان يسبقه عدم ومثل ذلك يكون امكان وجوده في ذاته لا في غيره ثم نرجع الى شرح ما نحن بصدده شرحه فنقول ان قوله
وهذا هو الموضوع الى قوله من شاء ان يعلم صورته مقال بالاشتراك على المادة نفسها بلا ارتياب في رسالة الحدوث من انه قال

موضوع لكل شي من شانه ان يكون كمالا له او فيكمل له ومن ان هذه الاشيا التي هي الهيولى والموضوع والعنصر والمادة والاسطقس والركن يقال بعضها مكان بعض وكذا ما ذكره المعلم الثاني بقوله ان الموضوع يقال للمادة نفسها على ما قلنا فلا مساهلة في اطلاق الموضوع على المادة نفسها لا حسب بعض الفضلاء وهو من اتباع عبارات الحكماء على ان من الجائز ان يكون المراد منه ما يشمل المادة والموضوع من قبيل اطلاق لفظ المشترك على جميع معانيه المشترك فيها عموم الاشتراك فيشمل ما يحل فيها من الجواهر والاعراض وفي على ان يكون المراد من الصورة حقيقة الشي وذاته فيكون في هذه العبارة اشارة الى حدوث الصور الجوهرية والاعراض وذلك لاحتياجها الى المادة والموضوع ثم على تقدير ان يكون المراد من الصورة معناها المتبادر اليه فيكون حال الاعراض وافتقارها الى الموضوع معلوما بالمقايسة وذلك لان المراد ان لحالة الا بالقياس الى الغير بل هو في ذاته يمكن ان يكون ويمكن ان لا يكون وعلى تقدير قيام الامكان بالموضوع كالبياض مثلا الى الجسم الجزئي فذلك امكان صيرورة شي شيئا اخر وقوله فيجب ان يكون وذلك لان الامكان صفة ثبوتية فتقتضي موضوعا او موضوعه وذلك الغير فيجب ان يكون ذلك الغير موجودا قلت ان دليلهم على قدم العالم ممكن الوجود في الازل والازل الانقلاب من الامتناع الذاتي الى الامكان وهو ممتنع بالضرورة وفقد الباري ازلية بالاتفاق فلو كان العالم حادثا لزم ترك الجود وهو افاضة الوجود وما يتبعه من الكمالات على الكائنات مدة غير متناهية وهو ممتنع على الجواد الحق والكريم المطلق والجواب عنه ان قولكم العالم ممكن الوجود في الازل ان لزم منه امكان الوجود الازلي على ان يكون متعلقا بالامكان فسلم ولا يلزم ان يكون وجود العالم في الازل ممكنا وان لا يكون وجوده في الازل مستحيلا مع انه في الازل يتصف بامكان وجوده في الابدال وهذا معنى ما قالوا ان ازلية الامكان لا تستلزم امكان الازلية ثم لو كان امكان وجود الشي ثابتا في الازل للزم ان يكون صفة ثبوتية فيستدعي محلا موجودا في الازل ووجب قيامه بامر في الازل نحو انحاء مع الشي الممكن ولذا جاز قيام وصف بما لا اثر ثبوت امكان الشي الازلي لثبوت الممكن ووجوده ولعل هذا ما ادعيناه ان ازلية الامكان مستلزم لامكان الازلية قلت ان الامكان ليس صفة ثبوتية بل معنى سلبي فلا يستدعي محلا موجودا وان سلمت في اثبات الاستلزام ان امكان انا كان مستمرا في الازل لم يكن هو في ذاته مانعا عن قبول الوجود في شي من اجزاء الازل فيكون عدم منعه مستمرا في جميع تلك الاجزاء فاذا نظر الى ذاته من حيث هو لم يمتنع من اتصافه بالوجود في شي منها بل يجوز اتصافه في كل منها لا بدلا فقط بل ومعا ايضا وجواز اتصافه به في كل منها معا هو امكان اتصافه بالوجود المستمر في جميع اجزاء الازل بالنظر الى ذاته فازلية الامكان مستلزم لامكان الازلية قلت ان اجزاء واستمرار الازل ان يكون زمانا او زمانيا وعلى فرض الحدوث لم يكن هناك الا عدم صرف ازلي دهري لا زماني ولا آني فامكان وجود العالم في الازل على ان يكون الازل قيدا للامكان لا للوجود لا يتوهم ان للازل وقت محدود او حيز محدود حتى يتوجه اليه هذا السؤال ثم لو سلم ان وجوده في كل جزء من اجزاء الازل ممكنا فلا يلزم منه ان يكون وجوده الازلي ممكنا كما عرفته فكيف ومن هنا الاعتراض في الجواب عن ذلك بان انه ان اريد بان ذاته لا يمتنع في شي من اجزاء الاول من الاتصاف بالوجود في الجملة بان يكون ما وقع في الازل مقولا في شي منها متصلا بجميع الى فيكون معناه انه لا يمتنع في شي من اجزاء الازل بان يكون في قوله في شي منها متعلقا بالوجود فهو بعينه ازلية الامكان والنزاع انما وقع فيه فهو مصادرة على المطلوب ثم لو سلم ان وجوده في كل جزء من اجزاء الازل ممكنا فلا يلزم منه ان يكون وجوده الازلي ممكنا ثم قد يجاب عن ذلك الاستدلال بانا لا نسلم استلزام ترك الجود مدة لا تتناهى وان المبادي عندنا فاعل مختار لا غرض له فيفعل بل يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد دخله

لا بخ من حكم ومصالح لا يحصى ومن وجوه الحكمة الظاهرة في عدم ايجاد العالم في الازل استيناره بالقدم الزماني كاستيناره بالقدم الذاتي لئلا يصير بالبقاء الازلي الاولى مشاركا له فيه وهذا الكلام مخالف لما هو الحق في العلم المعروف منه الباقي او سيتاني لان التاني والاتاني من خواص الكم فلا يكثر هنالك مطلقا بل علمه حضوري غير ممتد وكذا الحكم بان له تقدما زمانيا بعد تنزهه عن الزمان والان كتنزهه عن المكان فلا يكون قديما زمانيا بل قديم قدما سرمديا فالصواب ان القيوم الحق على الحق الا في حد التقدس والكمال والزمان من عوارض المادة والهيولى مثبتة فهو اقدس من ان يكون مكانيا او زمانيا وانه هو خالق الزمان والمكان وموجد مظلوما فكيف يكون فيهما وانما الرسول فقد قال ان الله يعلم الغيب بالغرض فيه مسيطرهم الدين وهو قدمهم الهيولى في مادة الهيولى وارجاعها الى الله انها مما يقول الظالمون علوا كبيرا **قال** جوهرا لا في شي موجودا فيه **اقول** اي غير حال في محل او هو قائم بنفسه قد عرفت انه ان الجواهر المجردة لما لم يتعلق بالموضوع والمادة على ما قال فلو كان ان كان ثابتا بنفسه الى الغير وبالعرض خبر من الوجود ولا علاقة له مع مادة من المواد فعلى تقدير ان يكون مسبوقا بالعدم في الاعيان يكون الحادث الامكان فلا الاحتمال ان يكون موجودا فيه فيكون امكانه موجودا فيه ولما لم يكن ما يصح قيام امكانه به فلا يصح قيامه بذاته فيكون جوهرا فلا يكون صفة ما يكون صفة تابعا على الغير المضاف والمراد اشارة معقول فيكون لهذا القائم بذاته وجود الشي من امكان وجوده الذي هو جوهر مضاف والعروض فلا ان هذا قسم من ذلك ان لا يكون مسبوقا بالعدم **قال** في الموضوع هذا **اقول** لانه باعتبار كونه امكان وجود الغير يكون مضافا باعتبار قيامه بذاته يكون جوهرا فيكون وجوده الذي هو امكان وجود الذي هو مضاف هذا **قال** هو كون الجسم ابيض بالقوة **اقول** الضمير المنفصل عائد الى الشي القائم بنفسه المعلق بغيره والحاصل هذا الغير المكون ذلك المفارق بحسب القوة لا يكون الجسم ابيض بالقوة فقوله كون الجسم مفعول مطلق لقوله يكون متعلقا وقس عليه ما ذكره بحيث هنا حيث قال كون امكان **قال** وهو مادته **اقول** بالجملة ان كل حادث مادة على استعداده ووجه وذلك اما ان يكون جسما او جسمانيا فعلى الاول يكون امكان وجوده حالا في مادته وهي تقوم بعد عدمه لا حاجة لها الى مادة اخرى الثاني اما ان يتعلق بمتعلق التدبير او لا فالاول هو النفوس المتعلقة بالابدان وهي مسبوقة بتلك القوى القائمة بالمادة للزامها والثاني هو الاعراض او الصور المفتقرة الى المحال من المواد والموضوعات وكون الصور حيث انها كانت او نوعية فانه بالنوع الانساني مسبوقة اشخاصها المندرجة تحتها باستعدادات قائمة بموادها ولكن هنا نظر حكي وهو ان كون الطبيعة ازلية يناقض كون افرادها حادثة والامر وجودها في الاعيان بوجود شي من افرادها والحق انه ما وقع عن هذا لاجل الطبيعة كونها مبدعة فقد توهم الناظرون فيه ان المراد منها ان لا يكون مسبوقة بالعدم وليس الامر كذلك بل المراد على معنى اخر كالطبيعة النظر فيما وقع من الشيخ بقوله ان طبيعة الانسان باقي تلك الطبيعة غير كائنة ولا فاسدة بل مبدعة وهي مستبقاة باشخاصها الكائنة الفاسدة واما طبيعة هذا الانسان فانها كائنة فاسدة وكذلك طبيعة كل واحد من العناصر مبدعة غير كائنة ولا فاسدة وهي مستبقاة باشخاصها واما طبيعة هذه الارض من حيث هي هذه الارض فانها كائنة فاسدة انتهى وانا اقول ان المراد ان لا تكون مسبوقة بالمادة لانها مجردة وهو لا ينافي ان يكون مسبوقة بالعدم ولذا لا ينافي عدم كون شي من افرادها الطبايع مبدعا بهذا المعنى من حيث كونه مسبوقا بالزمان او الواسطة وان المراد بذلك قدمها الزماني فيدفع ذلك الاشكال ويظهر ذلك في الظهور كالنور في شاهق الطور بعد تمهيد ان القدم والازلية قسمان احدهما الزماني وثانيهما الغير الزماني سواء عبر عنه بالدهري او السرمدي فذلك حيث ان ما وجوده بحيث لا يفرض اي جزء من اجزاء الزمان في طرف الماضي

وهو موجود فيه فهو قديم زماني وهو لا ينافي ان يكون مسبوقا بعدم صريح غير زماني والحادث الزماني يقابله واما ما لا
يكون مسبوقا بعدم صريح يسمى مطلقا لا زماني ولا غير زماني لان وجوده باق من ذلك مطلقا ووجود ذلك لا باق من عدم غير زماني
كما عرفته وكان زمانيا او من عدم زماني فزمانيه ايضا قسمان احدهما ان لا يكون مسبوقا بالعدم الذاتي ايضا هو الذي يعبر عنه تارة بالازلي
وتارة بالحدوث الذاتي فهو موجود سرمدي وثانيهما ما لا يكون كذلك فهو موجود دهري الاول كالواجب تعالى والثاني
العقول المقدسة على مذهب القائلين بالقدم والحدوث ايضا قسمان احدهما الحدوث الذاتي وثانيهما الحدوث الخارجي وان كان
تدريجيا زمانيا وقد ظهر ان ما يقابل القدم الذاتي الحدوث الذاتي وما يقابل القدم الخارجي الحدوث الخارجي وما يقابل القديم
الزماني هو الحادث الزماني فاذا عرفت هذا فنقول من الجائز قدم الطبيعة بالزمان وحدوث افرادها كلها لان قدمها الغير
الزماني فانه يتحقق مع حدوث افرادها بحسب الاعيان والامر يتحقق الطبيعة بدون شيء من افرادها وذلك بعلاقة ان
حيث ان الزمان لما كان مقدارا فيكون قابلا للقسمة الى غير النهاية فمن الجائز ان يكون في جزء من اجزائه فرد وفي الاخر فرد
اخر وهكذا الى ما لا يكون فرد منها في جزء منه الا وفي جزء منه فقط فيصدق ان الطبيعة موجودة في جميع اجزاء الزمان
دون شيء من افرادها ما دام حدوثا زمانيا وتلك قديمة زمانيا وهذا مثل ما يقال ان الورد كان شهرا او شهرين ولما
فرد منه لا يكون في شهر وفي شهرين فليعرض بدل الشهر والشهرين السنة والسنتين ولنفرض بدل السنة والسنتين
كل الزمان فانه لا يتفاوت الحكم في ذلك وبالجملة كلما فرضنا الجملة يختلف الحكم وهو ظاهر على من انصف من نفسه واذا عرفت
هذا فنقول انه ما لم يفرض ان تلك الافراد الغير المتناهية [illegible] متتاليا [illegible] كون الطبيعة المحفوظة في ضمنها
كذلك والامر يتحققها في الاعيان بدون شيء من افرادها فتكون الطبيعة [illegible] حدوث جميع افرادها كذلك وذلك لا
ينافي كون الطبيعة حادثة بالدهر وكذلك لا ينافي المادة ولوازمها والصور القائمة بها اشخاصها وانواعها والنفوس المتعلقة
ثم لما وصلنا الى هذا المقام فلنذكر [illegible] الى ما يرد على [illegible] من ظاهر كلامه ههنا من المنافاة بينه وبين ما وقع منه في
الاشارات وغيره [illegible] من طبيعيات هذا الكتاب بيان ذلك انه وقع عنه ههنا حيث قال فان كان الممكن معنى انه يمكن ان
يكون شيئا في غيره فان امكان وجوده ايضا في ذلك الغير مثل الصورة نوعية كانت او جسمية وكذا الاعراض ومن الظاهر
انه يمتنع ان ينقلب الماء هواء بقيام القوة الاستعدادية التي للصورة الهوائية بذلك وحيث قال فالممكن ان يكون لا محلا
ان يكون ممكنا ان يكون شيئا اخر ومن البين الظاهر انه ينافي ما وقع عنه في سائر ابواب هذا الكتاب سيما ما ذكره في المقالة
الاولى من الفن الخامس في الاثار العلوية في فصل تكون المعدنيات واما ما يدعيه اصحاب الكيميا فيجب ان تعلم انه ليس في
ايديهم ان يقلبوا الانواع بل استيفاء الكل في ايديهم وما يترتب عليها من عدم يمكن امكان سلب الفصل المنوع وكسوها
وانه اذا كان الشيء مجهولا كيف يمكن ان يقصد ايجاده او افقاده واما حلول هذه الاصباغ والاعراض من الطوارق والاوزان او
كسوها فهذا ما لا يجب ان يصر على جحد انتفى مثل هذا وان لم يتم البرهان لا يقوم على امتناعه بحسب المطلوب وانه حرات
بصير على جحد سلب الصورة النوعية وانه يقوم برهان على امتناعه بحسب المفهوم والالتزام هذا والظاهر من اصول المعطا
كون المؤثر المكون هو الله تعالى وان كان ذلك بحسب الشرائط والمعدات ثم انه لا يمتنع حصول لذلك بحسب الشرائط التي يكون من
قبلنا والقول باستحالة انقلاب الحقائق ينافي ما ذكره في فصل انقلاب العناصر في طبيعيات هذا الكتاب وكذا ما ذكره في
اواخر النمط الثاني في الكون والفساد من كتاب الاشارات حيث قال وقد علمت النار بالمعاجات من غير نار وحيث قال وقد

على الاجساد الصلبة الحجرية بما هامات او يعرض ذلك لاصحاب الحيل كما يدعيه اما جارية نشوء حار ما حال فهذه الاربعة قابلة
لاستحالة بعضها الى بعض فلها هيولى مشتركة وحيث قال تارة ولن يستحيل اليها العناصر فيصير غير النار نارا وغير الارض
ارضا وتارة اخرى في غلط اخرى من العبارة واعلم ان في الطبيعة عجائب وللقوى العالية الفاعلة والقوى السافلة المنفعلة
اجتماعات على غرائب وتارة في كتاب النفس من هذا الكتاب الذي نحن بصدد شرحه حيث قال في فصل احوال القوى المحركة
وبعض من النبوة المتعلقة بها بعد ما بين بعض البيانات من القوى المحركة وبعض بعض احوال النبوة وبالجملة فانه يجوز ان
يتبع ارادته وجود ما يتعلق به استحالة العنصر للاضداد المؤثرة فيها وهذه ايضا من خواص القوى النبوية وذكر ايضا في
قوة النفس وتاثيرها انها تبرئ المرضى وتمرض الاشرار ويتبعها ان تهدم طبائع وان يؤكد طبائع وان يستحيل العناصر بعضها
غير النار نارا وغير الارض ارضا ونظائره وكثيره لا يخفى على اولي النهى ان الفرق بين هذا الانقلاب سائر الانقلاب في جواز
دون بعض من قبل تخصيص المطالب العقلية التي تدل دلالة تامة على المدعى ومن الظاهر انه لا استاد بشانه عند الحكماء فضلا
عن مثل الشيخ سيما الحاكم في عدم انفكاكا بانه قادر على استحالة جواز استحالة الشيء انه لا يتعلق عليه شبهة فضلا عن البرهان
والحكماء من اعتاد ان يصدق بغير دليل فقد خرج عن فطرة الانسان ولعل ما يناسب هذا المقام ما روي به بقوله اياك
ان يكون تكيسك وتبرؤك عن العامة هو ان تنبري منكرا لكل شيء فذلك طيش وعجز وليس الخرق في تكذيبك ما لم يستبن
لك جليته دون الخرق في تصديقك بما لم يقم بين يديك بينته بل عليك الاعتصام بحبل التوقف وان ازعجك استنكار ما يوعيه
سمعك ما لم تبرهن لك استحالته فالصواب لك ان تسرح امثال ذلك الى بقعة الامكان ما لم يذدك عنها قائم البرهان

قال ومن الصورة يوجد اقول فقد فيه بيان العبارة فان الجسم معلول له قريبة تامة لا بغيره بالنسبة الى المادة اما بالنسبة
الى الصورة فله معلولان معلولية تامة بحسب نفسه ومعلولية بحسب احد جزئيه اعني المادة اذا الصورة من تمامات العلة
الصورية للمادة وهي للجسم علة صورية لا صورية للمادة صورة لا علة صورية لما تشخص الجسماني المركب بالموضوع والعرض والا
فبالعكس فان لها بالنسبة الى الهيئة العرضية معلولية قريبة تامة لا بغيره بحسب نفسه وبالنسبة الى موضوع ذلك العرض
معلولية تامة بحسب نفسه ومعلولية ناقصة بحسب احد جزئيه المقوم من لهوية الشخص اعني تلك الهيئة العرضية اذا الموضوع
من تمامات العلة الصورية للعرض وذلك العرض للشخص المركب علة صورية لا صورة والموضوع لا علة صورية ولا صورة بل شيء حال
كالصورة ما خوذ الذات بالذات من ذات المحل متقوم به على خلاف الصورة وهذا التحقيق الشريف مما افاده الشيخ في سماع الطبيعي
وسياتي في المقالة السادسة قال من الاوائل اقول اي الباري والعقل المفارقة وهي غير المبادي للروح التي اشار اليها افلاطون
الالهي وذلك حيث قال في وصفه تم علق الروح الاوائل كيف شاء وبرى الطبائع الكلية من تلك الروح على ما شاء والروح اول
العليقة وابتداء ما انشاء الباري عز وجل والطبائع وما كان من اختلاف خلق الطبائع تفرع من تلك الروح فالروح تلت لا عالم
اولها فاولها الصورة والثاني الهيولى والثالث العدم لا بزمان ولا بمكان والهيولى بالقوة والصورة بالفعل والعدم هو انقلاب
الهيولى الى ما هو بالفعل فاصول الخلقة محرك فهو الصورة وشكل هو الصورة ومتحرك هو الهيولى وما يعرض فيها هو العدم فالهيولى
تنقلب بالصورة وعليها الى الروح الى العقل الاول وهي علة كل معلول قال وكل جسم فانه اذا حصل عنه فعل اقول لما فرغ من اثبات
الامكان الاستعدادي لكل حادث مادي سواء كان نفسا او جسما او صورة نوعية او جسمية او حقيقية عرضية اراد ان يشير الى
اثبات القوى بمعنى المؤثر في الاخرين حيث هو اخر وهو الصورة النوعية ولكن بحسب الامر يكون المراد من الامكان هو الاستعداد

من جهة ان الحادث اذا لم يكن له تعلق بالمادة مطلقا لا ذاتا ولا [illegible] كالعقول المقدسة لم يكن مسبوقا بالامكان الاستعدادي
فالامكان [illegible] الامكان الذاتي [illegible] من الامتناع الى الامكان الذاتي والشيخ [illegible]
فتعين ان يكون مراده منها الامكان الذاتي المقابل للوجوب والامتناع الذاتيين وقد عرفت ما يرد عليه غير مرة قال وكل جسم يشاركه
فيه اقول اي كل جسم يشارك هذا الجسم في الجسمية فلا يصح ان يكون مخصصا بهذا التوسط فالضمير المنصوب يعود الى هذا الجسم
والمجرور الى الجسم المطلق واما المجرور في الاستدراك الواقع عند قوله لكن ليس فيما ذكر فيعود الى اختصاص هذا الجسم بهذا
التوسط وقوله وان كان لقوة فيه اي ان كان صدور الفعل من المفارق لقوة في الجسم فتكون تلك القوة في صدور منها او
لوجودها على ان يكون [illegible] لذلك الفعل فيكون المفارق هو المبدأ الاول لذلك الفعل والقوة مبدؤه القريب وذلك على ان
يتوسط بينهما فتكون القوة هي العلة القريبة والمفارق [illegible] على التقديرين لا يكون المفارق مبدؤه القريب [illegible]
[illegible] فلا يكون علة مؤثرة [illegible] مع القوة او يتوسط القوة والغرض خلافه فتعين ان يكون القوة مبدأ الى
[illegible] وقوله وان كان [illegible] من المفارق [illegible] فلا يحتاج الى الجزء وفي بعض نسخ الكتاب [illegible]
[illegible] يحتاج الى [illegible] قال [illegible] هذا الجسم [illegible] اقول
في بعض النسخ [illegible] على الاول يكون فاعل الفعل هو الجسم والمجرور يعود الى المخاطب وعلى الثاني يكون فاعل الفعل هو المخاطب
والمجرور يعود الى الجسم قال كما علمت في الطبيعيات اقول مر ان كل موجود لا بد له من سبب فان كان ذلك السبب [illegible]
[illegible] قال وليس [illegible] اقول [illegible] قال والمتغير اقول لان المتغير [illegible]
[illegible] قال على احد النحوين اقول اي يكون ذلك التغير [illegible] بالطبع او بالارادة [illegible]
[illegible] ان الطبع ولا الارادة [illegible] فتعين ان يكون [illegible]
[illegible] الموجب [illegible] لا يحقق [illegible]
[illegible] المرجوح على الراجح [illegible] وهو [illegible]
[illegible] كان الراجح موجبا [illegible] الايجاب [illegible]
على الراجح بلا مرجح [illegible] الاولوية الذاتية [illegible] الوجود والعدم
[illegible]
على [illegible] شارح كتاب الاربعين [illegible] الاولوية الذاتية [illegible]
[illegible] اثبات الصانع [illegible] من المتاخرين [illegible] واما القدماء منهم
[illegible] المتقدمين [illegible] المتاخرين [illegible]
سلسلة الموجودات [illegible] في نفسه [illegible]
المشرقيون والمغربيون [illegible] قال [illegible] اقول [illegible] المتكلمين [illegible] التشكيك
في شرحه للاشارات وفي شرحه لعيون الحكمة وفي كتاب الملخص وفي كتاب المحصل [illegible] على الفلاسفة [illegible]
[illegible] الهيولى الاولى والعقول المفارقة [illegible] الابداعات [illegible] افلاطون [illegible]
[illegible] ان تكون المادة الاولى مسبوقة الوجود [illegible] والعقول المفارقة هيولانية الوجود ومسبوقة [illegible]

بادة ولما علم ارسطوطاليس واشياعه [illegible] المبدعات [illegible] الوجود [illegible] الوجود الازلي
[illegible] النظر الى ذواتها [illegible] الفاعل [illegible] من الفلاسفة [illegible]
الازلي [illegible] بالنظر الى [illegible] العدم السابق قبل الوجود والعدم اللاحق بعد الوجود [illegible] الى امتناع
[illegible] الفاعل واما الزمان [illegible] العدم السابق والعدم [illegible]
امتناعا ذاتيا [illegible] من المعلولات القديمة [illegible] الحدوث عندهم امتناعا ذاتيا فتكون الهيولى الاولى و
العقول المفارقة الازلية الوجود ممكنة الحدوث في انفسها [illegible] الحدوث [illegible] المادة [illegible] ان تكون المادة
الاولى [illegible] ممكنة المسبوقية بمادة اخرى والعقول المفارقة في حد ذواتها [illegible] بالهيولى ممكنة المسبوقية بالمادة
بالنظر الى نفس ذواتها [illegible]
في [illegible] الحدوث الزماني [illegible] العدم الصريح [illegible]
الاوسط في البرهان [illegible] الامكان الاستعدادي [illegible] الامكان الذاتي [illegible]
[illegible] الحدوث الزماني [illegible] بالنظر الى ذوات العقول المفارقة [illegible] الهيولى [illegible]
من الامكان الاستعدادي [illegible] في شرح الاشارات [illegible] المحصل [illegible]
[illegible] المفارقة [illegible] على الامكان الاستعدادي [illegible] في شرح
الاشارات وهو يختلف بالقرب والبعد [illegible] الموجودات من القوة الى الفعل [illegible] امكان الموجودات
الممكنة في انفسها [illegible] بالقياس الى موضوعاتها [illegible]
من الامكان [illegible] الامكان الذاتي المقابل للوجوب والامتناع [illegible] الامكان الذاتي [illegible]
خروج الممكن من العدم الى الوجود [illegible] بالقياس الى وجودها [illegible] بالقياس الى [illegible]
[illegible] الامكان الذاتي المقابل للوجوب والامتناع [illegible]
[illegible] الامكان الاستعدادي [illegible] كل حادث [illegible] امكان ذلك [illegible]
[illegible] الممكن [illegible] الامكان [illegible] كل ممكن [illegible]
[illegible] قال الامام في المحصل ان الفرق بين نفي الامكان والامكان المنفي [illegible]
على المعدومات [illegible] الامكان [illegible] هذا المحقق [illegible]
[illegible] الموجود [illegible]
[illegible] الايجاب والسلب [illegible] الامكان [illegible] ان الا
[illegible] الوجود والعدم [illegible] امكان المفارقة
[illegible] امكان [illegible] قال ان الحال الاقدمية [illegible] اقول [illegible] الامكان [illegible]
[illegible] الوجود [illegible] امكان وجوده [illegible] بالذات لا يختلف
ولا يتخلف [illegible] الى الفاعل [illegible] ذلك الى [illegible]
[illegible] الفاعل [illegible] الامكان [illegible] ذات العلل الاول

ملذا لا يقدح في تأثيره العلل وبساطتها ومن ههنا يجوز ان يكون العالم بحيث يأتي من الوجود الاول واستناده بنظر اليه من دون
لا انقلاب بمعنى الامتناع الذاتي الى الامكان بالذات حيث ان المواد والجهات كيفيات لنسب الوجود المطلق الى الذات لا يجوز
تخلف قال ومعنى الممكن انه مقدور عليه اقول لان كونه ممكنا هو نفس قدرة القادر عليه والعرض انما هو لمطلق استدلال
بامكانه الذي هو نفس القدرة وكان استدلالا بالمجهول على المجهول قال والاظهر سبق امكان وجوده اقول فيه منع ظاهر
ضرورة انه فرق بين ان لا يسبقه امكان وبين ان يسبقه امكان عدمه لان مقتضى الاول نفي سبق الامكان عنه مطلقا سواء
كان وجوديا او عدميا والثاني يقتضي سبق امكان وجوده لا وجود عليه ومن الظاهر ان احدهما غير الاخر فلعل الوضع
الفرق هنا كما نقول [illegible] الامتناع الذاتي هنا امكان الاستعدادي فثبت [illegible] في الحوادث المادية وانما الكان لها
نوع اتحاد معها فيقوم بها امكان فلو لم يكن الحادث متعلقا بمادة يوجب الوجود لا يكون له امكان في عدمه السابق عليه فلا
انما هو واضح [illegible] وعلى تقدير امكانه لم يجز ان يكون جوهرا او عرضا قائما [illegible] فتعين ان لا يكون حادثا قال الشيخ
في التعليقات الاشياء التي لا يسبق وجودها عدم هي المبدعات والتي يسبق وجودها عدم هي المحدثات وكل شيء لا تعلق له بمادة
فلا يصح ان يسبقه عدم ومثل ذلك يكون امكان وجوده في ذاته لا في غيره [illegible] وهو صريح في ان المراد من الامكان ههنا الامكان
الذاتي قال وامكان الوجود انما هو بالاضافة اقول ان الامكان في نفسه معنى اضافي فلا يجوز قيامه بذاته [illegible]
له بنفسه فكان ذاتا امكان لا امكانا والمفروض خلافه هف فقد اتضح ان كل حادث فان امكان وجوده سابق عليه بالزمان
ولا يصح كونه جوهرا قائما بنفسه فتعين [illegible] فلا يصح ان يكون ذلك هو المحل لكونه معدوما ولا القادر عليه
لعالم القدرة [illegible] وهذا ما اوردناه قال الشيخ في التعليقات فان قيل ان امكان الوجود معنى قائم [illegible]
له الاضافة الى الموجودات كان الجواب ان هذه الاضافات ايضا لها الوجود فيكون بها فرض من امكان الوجود معنى
وبالاضافة الى ما هو امكانه يعني ان الاضافة [illegible] والاضافة عرض فكل [illegible] فهو عرض ويحصل ذلك ان الامكان
[illegible] الموجود حمل على [illegible] بالاضافة الى موضوعه [illegible] كما كان الامر في الوجود
الوجود بان وجودا في الموجودات معنى قائم [illegible] ان يكون الاضافة داخلة فيه فهو عرض قال فنقول ان هذه الفصول
اقول [illegible] اذ قد فرغ من بيان القوة بالمعنى الاول وهي القوة على الفعل وبين احكامها اخذ في تبيين احكام القوة بالمعنى الثاني
وهي المقابلة للفعل بمعنى حصول الوجود فقال فنقول ان هذه الفصول يعني ما اوردناه في هذه الفصول من ان كل كائن بعد ما لم يكن
بعدية [illegible] الزمان [illegible] الموصوف بالوجود في الاعيان المادية [illegible] ان القوة قبل الفعل [illegible] الاطلاق في بعض الواقع
في الزمان [illegible] الفلاسفة في [illegible] الفلسفة قال بعض الشارحين اقول يعني به محمد بن زكريا
الرازي وغيره قال وقع لفلتة اقول يقال كان الامر فلتة اي فجأة من غير تردد وتدبر [illegible] الفاعل [illegible]
وقع ان اشتغل هو ان اشتغل قال هذه الاشياء كانت في الازل اقول يعني ان الاجسام كانت تتحرك [illegible] حركات
[illegible] كل جسم ان يتحرك بطبعه حركة [illegible] اخر [illegible] البارئ [illegible] جمعها [illegible] حتى حصل منها حركات منتظمة
قال نقول انكساغورس اقول على ما قال ان العالم حادث عن تصادم الاجسام المختلفة الطبايع فانه في الازل يوجد في
الخلاء اجزاء مبثوثة من اللحم واجزاء مبثوثة من الخبز وغيرهما من اصناف سائر المركبات ثم تصادمت [illegible] وتركبت
جسم ثم لا يخفى جواز توجيه كلامه بوجه اوردناه في رياض القدس وحظيرة الانس قال [illegible] بعض من الشرايط من كل وجه

اقول

اقول انما بين الشرايط في كون القوة في الاشياء الجزئية الكائنة الفاسدة والفعل هو الامور الطبيعية والامور الموجبة التي
تصدر الكائنات جزئية ويعني [illegible] انواع [illegible] جميعا [illegible] الى الاخرة وقوله [illegible]
من ان يقوم الخ اثبات التقدم [illegible] الذات وقوله حقيقة [illegible] الفعل قبل حقيقة القوة بالذات يجوز ان يكون اشارة الى ان
ما بالقوة مسبوق بما بالفعل الذي هو المحل وذلك على ان قوله في هذه الجهة اشارة الى قوله [illegible] من ان يقوم بجوهر الخ
فان [illegible] مطلقا [illegible] الى المبدأ الاول والعقول الفعالة وقوله ومن وجه اثبات التقدم على الاطلاق يعني
الاعيان لا في الزمان وهو التقدم السرمدي الدهري وقوله الى شيء موجود بالفعل يعني به العقول الفعالة والمبدأ الاول
وقوله في اكثر الامر الخ اثبات التقدم في الزمان [illegible] اثبات التقدم في الزمان كان قوله [illegible]
الفعل في الصورة اثبات التقدم بالعلية [illegible] ان الفعل قبل القوة اثبات التقدم بالشرف والتقدم بالزمان [illegible]
ولا يخفى ان قوله في هذه الجهة حقيقة ما بالفعل قبل حقيقة القوة بالذات يجوز ان يكون اشارة الى ان ما بالقوة مسبوق بما
بالفعل الذي هو المحل وذلك على ان قوله في هذه الجهة اشارة الى قوله فلا بد لها من ان يقوم بجوهر الى قوله [illegible]
مطلقا اي [illegible] ليس بالقوة ولا بالفعل واما قوله ومن وجه اخر [illegible] اشارة الى ان القوة تحتاج في ان تخرج الى الفعل الى شيء
يكون موجودا بالفعل [illegible] الشيء [illegible] مثلا ان المني [illegible] بالقوة يجب ان [illegible] يحتاج في
تكونه وصيرورته [illegible] بالفعل الى [illegible] موجودا بالفعل [illegible] بالقوة وهو بالفعل [illegible] حدوث الفعل
والا لاحتاج [illegible] الى مخرج اخر [illegible] حيث [illegible] بالفعل [illegible] يحتاج الى قوة [illegible] اخرى [illegible]
[illegible] انما احتاج الى الانسان [illegible] الشجرة [illegible] سابق على ذلك الفعل
بالفعل [illegible] الى شيء موجود بالفعل وهو العقل المفارق [illegible] العقول الفعالة [illegible] الاسباب [illegible]
المبادي [illegible] اشارة الى [illegible] الذات [illegible] بالطبع والعلية والماهية فيكون اشارة الى
العلل الفاعلة [illegible] الى العلل [illegible] المتقدم بالذات يكون متقدما بحسب الاعيان
ذلك الشيء حيث [illegible] فيكون ذلك [illegible] الاركان [illegible]
[illegible] بالقوة [illegible] الانسانية [illegible] في اكثر الامر [illegible] يخرج القوة الى شيء [illegible] ذلك
الفعل موجود قبل الفعل [illegible] فيكون اشارة الى العلل القريبة [illegible] كالحار [illegible] والبارد [illegible] حتى كان عن
ذلك انسان ومن [illegible] الشجرة واما العلل البعيدة فلا تكون مجانسة لها بهذا المعنى الذي اشار اليه ههنا والحاصل ان
تقدم الفعل على القوة بالاعتبار الاول تقدم العلل وبالاعتبار الثاني تقدم العلل اما القريبة ففي الطبع والزمان
والشرف واما البعيدة التي هي العلل الحقيقية ففي السرمد والدهر والذات والشرف والزمان [illegible]
مطلقا فلا تكون مجانسة لهذا الفعل قوله [illegible] ان يعرض الفعل في هذه الاشياء قبل القوة [illegible] الجزئيات الكائنة
والهيولات الفاسدة وذلك لان كل فعل من هذه الاشياء مرهونة القوة والقوة مرهونة الفعل وهكذا فتكون القوة
والفعل [illegible] في هذه الاشياء [illegible] القوة والفعل [illegible] والحاصل ان الجزئيات الفاسدة [illegible]
[illegible] فرض الفعل فيها قبل القوة [illegible] يعرض القوة قبل الفعل [illegible] القوة والفعل [illegible]
[illegible] على [illegible] القوة مطلقا [illegible] الفعل [illegible] العقول وان كانت جزئيا

والطبايع الجزوية الكلية العقلية قال وايضا فان الفعل في الشعور والحدود قبل القوة اقول اشارة الى ان الفعل كما يتقدم من حيث العقل
والذات على الشي الذي هو بالقوة ومن حيث الهيولى والتأثر والانفعال كذلك يتقدم من حيث التحديد والتصور فيكون جزء حده [illegible]
فالشكل من علل معنيها [illegible] ان [illegible] القوة على [illegible] الوجود وحد الهيولى الاول يتقدم بالعلية والطبع والثاني يتقدم
بالهيولى وتوجيه من الاول بعلة الوجود ومن الثاني بعلة الهيولى قال خير من الفعل اقول اي فعل الشر لان القوة على الشر [illegible]
[illegible] قال مطلقا اقول اي باي قوة وقوة [illegible] الوجود المذكور قال هو مثل فعلها اقول [illegible]
اي فعل جزئي [illegible] كالقوة [illegible] قال لكن يكون معها اقول [illegible] لكن يكون على الصور [illegible] مع تلك القوة الجزئية
وحسبها [illegible] الفعل [illegible] القوة الى الفعل ويعني بذلك الشي المبدأ الاول والعقول الفعالة [illegible] الفعل المؤدي الغير [illegible]
قال لا يكون ان يكون فعل [illegible] اقول [illegible] الطبيعي [illegible] بالطبع واقرب بالهيولى
والتقديم بالزمان [illegible] والفعل الجزئي الفاسد [illegible] الفعل الحقيقة [illegible] بالفعل
الغير الفاسد والفعل الجزئي الفاسد [illegible] والشيخ [illegible] الفعل المؤدي الغير الفاسد
قال [illegible] اقول [illegible] الفعل الحقيقة [illegible] التام هو [illegible] وقوله والتام لان بالفعل تام الشي قال
جميع ما ينبغي اقول [illegible] احاد تلك العدة [illegible] كالعشرة [illegible] له جميع ما ينبغي ان يكون [illegible]
[illegible] عشرة تامة وانا [illegible] لها بعض ما ينبغي لها من [illegible] انها غير تامة ثم [illegible] يكون العدد [illegible] كمال ظهوري
وكمال شعوري اما الاول فهو عبارة عن جميع الاحاد من الواحد اليه والعاشر [illegible] واما الثاني فهو عبارة عن جميع الكمال
الظهوري مع جميع الاعداد التي تحت العدد حتى الواحد وبعبارة اخرى ان الكمال الظهوري [illegible] هو المجموع الحاصل من جميع
[illegible] الكمال الظهوري [illegible] خمسة عشر [illegible] الحاصل من جميع الواحد الى الخمسة [illegible] والاربعة عشر والثلاثة [illegible]
[illegible] الكمال الشعوري هو الحاصل من جميع الاعداد المترتبة من الواحد الى [illegible] الواحد [illegible]
[illegible] كما ان المجموع خمسة وعشرون وهو الكمال الشعوري [illegible] وقد [illegible] الكمال الشعوري
كالاول [illegible] فاذا [illegible] ان الكمال الظهوري [illegible] واربعون وكمالها الشعوري [illegible]
[illegible] بين كمالها الشعوري وكمالها الظهوري [illegible] وهي من خواص [illegible]
قال عند المجموع [illegible] اقول كما يقال ان قامة فلان خمسة اشبار او سبعة فيكون [illegible] بالنسبة [illegible]
من الكمال الانفصالي قال من جنس الشي [illegible] اقول كزيادة [illegible] قال فهو تام اقول لان ما لا [illegible]
بالشي فوق التام [illegible] من حيث ان له بالفعل جميع ما ينبغي له وفوق التام [illegible] من حيث ان له بالفعل
ما ينبغي له وفوق التام من حيث [illegible] الوجود للمبتغى به [illegible] ما ينبغي له فيكون هو التام وفوق التام قال [illegible]
اقول اي [illegible] قال [illegible] اقول وذلك [illegible] قال ا
[illegible] اقول التي توجد [illegible] ولا يوجد من اجزائه كالوحدة
[illegible] قال او واسطة [illegible] اقول [illegible] الواسطة انما يكون بالاضافة الى
[illegible] بالقياس الى [illegible] والعكس [illegible] المراد من [illegible]
[illegible] ذلك [illegible] مثلا [illegible] او قبل [illegible] ومنتهى [illegible] الواسطة ولو قيل

ان الثوم

ان القوة الاولى [illegible] والثاني [illegible] الواسطة ولو قيل ان [illegible] والثاني واسطة [illegible] النهاية والشيخ [illegible]
[illegible] التوجيه الذي [illegible] حيث قال [illegible] فاذا [illegible] قال [illegible]
اقول اي لا يكون بعدد واحد [illegible] كالاربعة والثلاثة مثلا [illegible] وذلك بخلاف كثرة الاوساط
[illegible] الاعداد [illegible] فيكون ذلك العدد [illegible]
[illegible] قال وليس [illegible] اقول [illegible]
ذلك [illegible] قال [illegible] اقول [illegible]
[illegible] الوجود [illegible] ان له وجودا
ذاته لا يفضل [illegible] من وجوده وكمالات وجوده [illegible] من جنس وجوده [illegible]
[illegible] كمالات وجوده [illegible]
[illegible] بحسب مرتبة ذاته [illegible]
[illegible] من جنس وجوده [illegible] القائم بذاته ومن الظاهر انه لا يوجد [illegible]
[illegible] الوجود المطلق [illegible] ليس من جنس وجوده [illegible] وهو الوجود الاثباتي الانتزاعي [illegible]
ليس من جنس وجوده [illegible] من جنس وجوده [illegible]
المطلق الاثباتي الانتزاعي وهو لغيره [illegible] وليس المراد من جنس وجوده [illegible]
الى الاعتذار [illegible] في مرتبة ذاته [illegible] الشيخ في التعليقات [illegible] هو الاول [illegible]
[illegible] ساير الموجودات [illegible] من جنس وجوده وهو المعنى [illegible] وجود الخير
[illegible] الذي [illegible] الى التام [illegible]
[illegible] فوق التام [illegible] من وجوده من ذاته [illegible] فوق التام [illegible]
[illegible] كل شي [illegible] فيكون كل موجود سواه [illegible]
وجوده [illegible] فوق التام [illegible] وجود [illegible]
وجود الحقيقي [illegible] وجوده القائم بذاته ليس لغيره [illegible] الوجود الاثباتي [illegible] من الصفات
ليس من جنس وجوده ولا من جنس صفاته [illegible] من وجوده تعالى قال [illegible] بالقوة اقول [illegible]
ذلك لا [illegible] بالقوة [illegible] بل انما يكون ذلك على التدريج قال [illegible] اقول [illegible]
من [illegible] التام [illegible] ذلك حيث قال على سبيل الاستدلال [illegible]
على الكثرة لا بالفعل ولا بالقوة [illegible]
ان [illegible] بالقوة او بالفعل [illegible] لا بالفعل ولا بالقوة [illegible]
[illegible] المطلقة البسيطة من كل جهة [illegible]
مطلقا [illegible] الذات [illegible] هو الله الواحد [illegible] لم يكن له كفوا احد وقوله
[illegible] وذلك على ان يكون [illegible] قال [illegible] المنفصل اقول [illegible] اجزاء بالفعل [illegible]

باعتبارها اللفظ الجمع عليها وهذا بخلاف ما عليه المتقدمون فانه لا يجوز ولا احاد فيه لا بالفعل ولا بالقوة قال والكلي اما [illegible]
اختلاف أقول وذلك كفرض اجسام غير متناهية يبعد كل منها عن صاحبه فانه لا يصدق عليها اللفظ الجمع لكونه ماخوذا من
الجمع وذلك بخلاف ما عليه الكلي فانه يصدق عليها بالعدم ايضا لا الاجتماع ولا الاجتماع فيه قال وانت تعلم انه أقول لما ذكر
اولا انه لا يتعلق غرض علمي بتلك الامور فاعتذر عن ذلك ثانيا بانها لما كانت مستعملة في هذا الفن يجب ان يحصل معانيها
المصطلح عليها حتى لا يكون اشتباه وبهيما قال قد يقال على الجمع أقول ان الكلي يقال بالقياس الى الجزء سواء كان ذلك الجزء واحدا
او اقل منه وسواء كان بالفعل او بالقوة واما الجمع فانما يقال بازاء الواحد كما يقال جميع الاشجار او جميع الاشخاص قال
فصل في الامور العامة وكيفية وجودها أقول في الذهن او في الخارج وعلى تخصيص الاعتبار في بيانها [illegible]
قال من الاعراض الخاصة أقول اي التي لا تختص في غير الموجود في الذهن والخارج ولا يمكن في بعضها اعراض [illegible]
للموجودات الذهنية والخارجية باسرها قال ان الكلي قد يقال على وجوه ثلاثة أقول لا شبهة في ان مجموع ثلاثة اقسام [illegible]
الحكماء لانه اما ان يكون افراده كثيرة بالفعل او بالقوة وهو على قسمين احدهما انه لا يوجد شيء من افراده اصلا وثانيهما ان يكون [illegible]
ما منه كالانواع التي يحصر كل منها في فرد كالعقل والشمس وغيرهما واما [illegible] وان هذه الاقسام بالقوة يكون [illegible]
مقتضية اليها فقالوا ان القسم الاول اما ان تكون افراده متناهية كالكواكب السبعة السيارة او غير متناهية كالنفوس الناطقة
والقسم الثاني اما ان يمتنع افراده مطلقا كشريك الباري او لا يمتنع كجبل من زئبق او ياقوت والقسم الثالث اما ان يمتنع كثرة
افراده كالواجب تعالى او لا يمتنع كالارض والشمس وعبارة اخرى ان الكلي اما ان يوجد في كثرة متناهية او غير متناهية او في واحد لا غير
[illegible] او الانسان اما ان يمكن وجودها في كثرة او لا يمكن بسبب من خارج ومثلها الانسان والكواكب [illegible]
[illegible] قال المعنى الذي [illegible] أقول [illegible] الواقع مع قطع النظر عن ملاحظة الغير [illegible]
من المعنى الثالث الذي يشير اليه بقوله [illegible] لان المعتبر فيه ملاحظته في نفسه مع قطع النظر عما هو عليه في الواقع
[illegible] يمكن ان يجمع هذا الكلام أقول لما ذكر ان الكلي يقال على معان ثلاثة فربما [illegible] الاشتراك اللفظي [illegible]
مشتركة معنى فيها [illegible] يمكن ان يجمع هذا الكلام في هذا المعنى [illegible] المعاني [illegible] الاول معنى من المعنى الثالث
على انه لا يمنع من الصدق على الكثيرين وعدم المنع ما هو بالفعل او في نفس الامر وذلك لان المعتبر في هذا المعاني هذا المعنى الذي
اعم من ان يكون له افراد متناهية كالكواكب السيارة او غير متناهية كالحوادث اليومية او فرد واحد مع امتناع غيره كالواجب سبحانه
[illegible] مع امكانه كالشمس او ليس له فرد مع امتناع ذلك كشريك الباري واجتماع النقيضين او مع امكانه كالعنقاء فيكون اقسامه
بهذا الاعتبار [illegible] باعتبار المفهوم مجردا عن معروضه واخذه مع معروضه [illegible] مفهوم [illegible]
بينها [illegible] الاول منها الكلي المنطقي انما يحصل [illegible] معروضه [illegible] من حيث هو كلي [illegible]
وثانيا الكلي الطبيعي لوجوده في الاعيان لوجود فرده الذي [illegible] بعوارض معينة [illegible] الاشياء [illegible]
والى الاشارة ههنا بقوله ومن حيث هو [illegible] وهو حقيقة الشيء من
هو هو كما سيجيء وثالثا الكلي العقلي [illegible] وكل واحد منها [illegible]
الاولين مع [illegible] الاخرين واستلزام تعقل الثالث [illegible] قال وما اشبه أقول يريد به الجنس المنطقي والنوع
المنطقي وغيرهما من الفصل والعرض العام والخاصة مثلا ان الجنس المنطقي هو الكلي المقول على كثيرين مختلفين في جواب ما هو [illegible]

المنطقي

المنطقي انما نظر فيه ويقال المعروض من حيث يصلح لان يعرض هذا المعنى له هو الجنس الطبيعي لانه يصلح لان يعرض له مفهوم الجنس
لانه لا يمنع عروض هذا الوصف انما يعرض له هذا الوصف [illegible] من هذه الحيثية ويجوز في الخارج [illegible]
مثلا انما جاز ان يعرض له هذا [illegible] بهذا الاسم واما الحيوان الجنسي الذي هو في العقل فهو المعقول من الجنس الطبيعي
[illegible] المخصوصة [illegible] والجنس العقلي باعتبار معنى مركب من هذا المعنى الطبيعي [illegible]
الذي يكون مركبا منها ان الحيوان مع هذا العارض هو الجنس [illegible] في الاعتبار [illegible] من العوارض [illegible]
[illegible] الذهن [illegible] هذا المعنى [illegible] الجنس [illegible] الحيوان المعقول [illegible]
[illegible] الى [illegible] في الجنس [illegible] التي عليها الحيوان من حيث
هو كذلك لا يصدق على [illegible] هذا ما ذكره الشيخ في منطق هذا الكتاب وقد علم منه ان الجنس الطبيعي هو الحيوان الصالح لان
يحمل على كثيرين مختلفين بالحقيقة الحيوان من حيث هو هو اذ قد يكون جنسا وقد يكون شخصا وان الجنس المنطقي هو مفهوم
[illegible] لان يعرض [illegible] مع قطع النظر عن خواصه وان المشترك بين الافراد هو هذا وان الجنس العقلي هو المركب منهما
فالجنس الطبيعي هو [illegible] الجنس المنطقي وان الجنس العقلي هو المركب منهما والفرق بينها ان الجنس المنطقي في مفهوم الجنس [illegible]
[illegible] التعليقات [illegible] الجنس المنطقي هو الجنسية وهو المعنى المحمول على كل جنس والموضوع في الجنس
[illegible] في الجنس وهو الطبيعة التي عرض لها الجنسية وهي الطبيعة المقولة على كثيرين مختلفين والنوع المنطقي هو النوعية وهو
المعنى المحمول على كل نوع والموضوع في النوع هو ذو النوعية وهو الطبيعة التي عرضت لها النوعية وهي طبيعة المقولة على كثيرين مختلفين
بالعدد [illegible] ولم يذكر الجنس العقلي والنوع العقلي ومنهم من قال [illegible] الا ان يكون [illegible]
ليس [illegible] والطبيعي هو الطبيعة الصالحة لان يعرض لها هذا الوصف سواء كان [illegible] هو الطبيعة [illegible]
[illegible] بعروض [illegible] متساوي النسبة الى انواعها [illegible] لا [illegible]
ثم بانا [illegible] قال احد هذه الحدود [illegible] أقول وذلك هو الكلي المستعمل في المنطق [illegible]
من [illegible] المعقولات [illegible] الا ان يكون هناك معنى آخر [illegible] هناك معنى آخر غير معنى الكلية [illegible]
[illegible] الاطلاق والعموم في [illegible] غيره من الصفات [illegible] الذهني [illegible]
[illegible] في [illegible] الكلي للانسانية [illegible] الكلي للانسانية [illegible]
[illegible] على كثيرين والكلي [illegible] موجود بالفعل في الاشياء وهو محمول على كل واحد منها [illegible] واحد بالذات ولا
على الكثير وهذا [illegible] ان [illegible] لا واحد ولا كثير [illegible] ان الكلي الطبيعي [illegible]
في الاعيان [illegible] الكثرة [illegible] وجود [illegible] الى [illegible]
[illegible] من [illegible] والعموم والاطلاق [illegible] الكلي
[illegible] لا يصح [illegible] من حيث هو هو لو كان كليا طبيعيا [illegible] الكائن [illegible]
[illegible] الطبيعة [illegible] ان يكون الاشخاص كليات [illegible] والنوع جنسا طبيعيا [illegible] الكلي الطبيعي [illegible]
[illegible] حتى يكون الجنس الطبيعي والنوع الطبيعي وغيرهما [illegible] الطبيعة من حيث انها [illegible]
[illegible] حتى يكون الجنس الطبيعي الطبيعة من حيث كونها معروضة للكلية [illegible] الحيوان من حيث هو كلي طبيعي [illegible]

قيد النوعية فالكلي الطبيعي هو الحيوان لا بشرط شيء [illegible] من حيث انه الاصل في العقل [illegible] لا يكون [illegible] على الكثيرين [illegible]

ثلاث [illegible] الى العرض الكلي [illegible] الماهية [illegible] الجزئية [illegible] بالسوية [illegible]

[illegible] الاقسام [illegible] الحيوان من حيث هو حيوان [illegible] يكون الموجود [illegible]

هو الموجود الخارجي لا يعرض [illegible] الماهية من حيث هي [illegible] الحقيقة [illegible] وان كانت معروضة للكلية [illegible]

من حيث وجودها في العقل [illegible] الامر في وجودها الخارجي [illegible] الماهية وان اتصفت بالوجود العيني [illegible]

[illegible] الاذهان [illegible] الذهن [illegible] شرط [illegible] الاعني والحاصل [illegible] معروض

الكلي هو الماهية من حيث هي هي لا بشرط الاطلاق [illegible] موجودة في الذهن [illegible] الشيخ في [illegible]

الكتاب حيث قال [illegible] من حيث [illegible] الحيثية [illegible] الماهية من حيث هي معروضة [illegible]

[illegible]

الجنس الطبيعي والثاني الجنس المنطقي والثالث الجنس العقلي [illegible] النوع والفصل والخاصة والعرض العام [illegible]

[illegible] الجنس [illegible] الجنسية [illegible] النوعية [illegible]

[illegible] في جنس واحد [illegible] الكلي من حيث هو كلي [illegible]

الاعيان [illegible] المعقول الكلي [illegible] الطبيعة [illegible]

[illegible]

الجنس

يكون المسلوب ذاتا ولا ذاتيا له لان سلب [illegible] والذاتيات [illegible] قد علم الفرق بينهما في المنطق وذلك حيث حقق هناك ان قولنا
هو كذا من جهة كذا في قولنا هذا [illegible] يجعل جزءا من الموضوع [illegible] يجعل جزءا من المحمول والاكثر
[illegible] فان الحيوان من حيث هو حيوان ان كان ناطقا او غير ناطق لزم ان يكون كل حيوان اما ناطقا او غير ناطق [illegible]
[illegible] قولنا الفرس ليست من حيث هي فرس [illegible] المحمول لا قيد [illegible]
[illegible] من النقيضين [illegible] هذا المقام [illegible] هل الانسان من حيث هو انسان
واحد او كثير [illegible] الجواب السلب لكل شيء على ان يكون حرف السلب [illegible] من حيث [illegible]
الحيثية كان [illegible] ان سلب العارض عن جوهر ذات الموضوع من حيث نفس الذات على ان مطابق السلب ومصداقه
الذات وهو غير صحيح لان السلب [illegible] جوهر الذات [illegible] نفس الذات [illegible] جوهريا فان مطابقه ومصداقه لا يكون
[illegible] الذات [illegible] سلب العارض [illegible] جوهر الذات [illegible]
[illegible]

شيئا منهما على ان يكون ذلك نفس ذاته او من ذاتياته [illegible]
[illegible]

في عمرو وبعني انه لا يلزم من تسليم عدم المغايرة بينهما وسلب الكثرة انا نسلم تحققها فيها ان يكون واحدا بالعدد بل انما بالسلب المطلق
او سلب الوحدة والكثرة معا فيكون المراد الاناسي فقط ثم انه نفي الوحدة العددية عنها وصدق الحقيقة في ضمنها وذلك
ان يكون حاصلها سلب عند الكثرة بعينه هو الوحدة لا الوحدة النوعية الان بالسلب عند الكثرة فيها هو الافراد
قد يطلق الواحد بالعدد على الوحدة الشخصية فتامل قال ساقط عنها اناسي في زيد او انها التي في زيد اقول اشار بهذا الترديد الى
الاناسي من حيث كونها نوعا واحدا على ان يعود المجرور الاول الى الاول والثاني الى الثاني وذلك ...

[illegible]

[illegible]

لا يعقل اوانها التي في زيد وذلك لان سعاد او اوهو الانسانية التي هي الحقيقة النوعية والثاني هو الحصة منها ومن الظاهر ان
الاول هو الحق الواقع والثاني صحيح حيث ان الانسانية في زيد وعمرو واحد وذلك بخلاف الانسانية التي في زيد فانها
تغاير الانسانية التي في ذهنية عمرو ولانهما حصتان قال كانها اجزاء منه اقول لو كان تلك الاعراض اجزاء من مجموع الانسان
مع ما الحق من الاعراض ومن الظاهر ان القدر المشترك بين الاعراض الشخصية المتواردة على شخص واحد من اول وجوده الى
اخره كونه مثل الانسان لانها الجزء من المجموع المركب منها او انما خصوصيات تلك الاعراض الشخصية كانها اجزاء منه لا انها اجزاء
منه حقيقة ضرورة انه لا يلزم من دخول القدر المشترك بين عدة امور في هوية شخصية ان تلك الامور كذلك ولا انها
هذه الامور فانه يترك لا انه ذاتي لها والغرض خلافه على ما لا يخفى ثم اقول اقيد ان ذلك في قوله ان ساهلنا في ذلك الثاني
الى وقوع الاشارة الى الانسانية التي يترتب عليها يكون وقع باعا صلها انا لو ساهلنا في ذلك الجواب بوقوع الاشارة
اليها ليس ذلك الا في الواقع بالمرة من الاتحاد مع افراده المندرجة تحته من الهويات وايضا يجوز ان يكون اشارة الى انه على
تقدير ان لا يرجع الى الاهمال على معنى انه لا يبدا الخ والظاهر من هذه الوجوه هو الاول والذي اميل قال ولا باعتبار النوع الحقيقي
هو النوع اقول الا من حيث يصلح ان يقال على الكثرة وليس ذلك في تلك الرتبة قال وكذلك في جانب الانسان اقول اي انا
ما تعتبر من الهويات الشخصية قال فالطبيعة الحيوانية والانسانية بهذا الاعتبار متقدمة في الوجود على الحيوان الذي هو
تحتهما اقول لما كانت نسبة الجنس الى النوع نسبة النوع الى الشخص فيكون ما وقع منه ههنا يخالف ما افاد المحقق فيما
بعد بقوله ثم الجسم المطلق الذي ليس بمعنى المادة وانما وجوده واجتماعه من وجود انواعه وجد المناقضة بينهم ويمكن ذلك ان
اللازم من هذا تأخر وجود الجنس من وجود انواعه على انه عليه بقوله من وجود انواعه او هو ناش من وجودها فيكون سببا
من معلولاته فيكون متاخرا عنه وهذا لاتحاد نعته الجنس والنوع على الوجود الشخصي وكذلك يخالف ما وقع منه في باب
تعالجه حيا الف اخر النهج الثالث من كتاب الاشارات بقوله بل انما جعله حيوانا ما يتبعه فجعله انسانا وكذلك يباني ما وقع
في فن البرهان من هذا الكتاب حيث قال وما يوضع تحته فهي اسباب لوجوده وليس هو سببا لوجودها انتهى وذلك لان
الظاهر سببه الاول للاخر يتقدمه عليه وغاية الاعتذار في دفع المناقاة بين هذه الاقوال كما سلكه شارح كتاب الاشارات
هو ان يقال ان تقدمه عليه وعلته لا يقال ان يكون هو في الاعيان علة الحيوان في الاذهان وان كان وجود الحيوان في الاذهان
متقدما على تصوره وذلك على ان يكون نسبة الوجود الراجح من نسبة الوجود الى ما يندرج تحته فيكون نسبته اليه كنسبة جزء
الشيء الى ذلك الشيء فلا ينافيه ما ذكر من نفي سببيته بقوله ولما كان الحيوانية التي بمعنى الجنس وجودها محصلا قبل وجود النوعية لكان
سببا لوجود النوعية مثل الجنس في هذا النوع هو وجود هذا النوع في العقل فيه الحكم هكذا ومن ههنا لاح ان الجسم بمعنى
المادة متقدم على الانسان تقدما بالسببية لان له وجودا محصلا قبله وبمعنى الجنس متقدم عليه بالماهية وفي حيز التقدم
بالماهية ومن ههنا حكم اطلق الاول بتقدمه بالرعاية وجود النوعيات ولكن بقي الكلام اذا الانسان بحسب الاعيان نسبته
للحيوان في العقل لجواز انفكاك كل منهما عن الاخر لامكان تصور الحيوان من دون كون الانسان في الاعيان وكون الا
فيه من دون تصور الحيوان بل الحق انه متقدم على النوع بحسب التصور فلا اصل يعتبار في التحصيل حيث قال ان الذاتي ما لا تم
معناه واخطر بالبال وتعقل معه فان واخطر بالبال مع ما يكون ان تفهم الذات الموصوفة الا ان يكون تفهم ذلك المعنى لها لا الانسان والحيوان
فانك اذا فهمت الانسان والحيوان فلا تفهم الانسان الا وقد فهمت اولا انه حيوان انتهى وصرح المحقق وكذا ما ذكر ابو العباس اللوكري

في بيان الحق بقوله ثبوت الماهية لا ملزوم الهيئة في التصور بالفعل او بالقوة القريبة منه اذا اخطرت بالبال مفصلا ثم من العجائب ان الشارح
المحقق للاشارات قد نقل في كتاب نقد التنزيل ما يا قيد ذلك حيث قال فصل الجنس متقدم على النوع المعين في الوجود العقلي
لا الخارجي الا ان يوجد طبيعته من حيث هي مادة وهي من تلك الحيثية لا تكون جنسا ولا كلية حاملة بل هو متقدم عليه تكون ما يمكن ان
يعقل وان يوجد وجعل النوع المعين ولهذا القياس الى النوع الى الاعم من حيث ان جنس لهذا النوع متقدم عليه فليس يتقدم عليه
بل هو متاخر ان لم يحصل الفصل الذي يقومه يصير هذا النوع اولا ولما كان الجنس الخصوص بهذا النوع ولهذا حكم على الجنس القريب
النوع الجنس البعيد انتهى وصواب منه في المتن صورة ان يارتفع عنه الامر اما ان يتحد منها المشترك تصور العام من الخاص وثانيها
تقدم تصوره على النوع وكذلك وان كان هذا الكل النوع متقدم عليه في الوجود خلافه انما وانما لا وقع منه ايضا فلا تخلو من شيء ففيها
نفي هذا طريق الى اجارة الراي على نحو اول وسطه بركة الراي اولها التي هي فقول الاعتبار لها ثبوت اما وجها الثبوت الذاتي وثانيها
الثبوت في نفسه وعلى الثاني تقدم الجنس على النوع تقدما بالماهية وفي غير التقدم بالعلية وعلى الاول يتقدم النوع على الجنس
تقدما بالسببية ولعل ما في القياس الاول عن الشيخ بان الانسان حيوان والحيوان جسم يناسب هذا المقام كما ان ما في
ان الشيء ما لم يكن جسما لم يكن حيوانا وما لم يكن حيوانا لم يكن انسانا ليس ذلك العام الا المعنى اي من كون النوع سبب الجنس هو المثال
النوع فذلك النوع علة لتحصل ذلك الجنس ومن ههنا الماهية الى اعتبار الثبوت الذاتي فيه الا اذا رجع الى ما قررناه والحاصل ان كون
الجنس في نفسه علة كالشيء النوع لا ينافي ان يكون النوع بالاعتبار الاخر علة لذلك الجنس بحسب عقد وبمعنى ما وقع من الشيخ
من ان الشيء ما لم يكن جسما لم يكن حيوانا وما لم يكن حيوانا لم يكن انسانا يحول قول الشيء الذي هو الجوهر ما لم يحصل له الفصل المنوع
وهو القابل للابعاد لم يصر جسما بمعنى لم يحصل بالفصل المقوم الحيوان ويؤيد ما قلناه من الشارح المحقق في متن ان من الفصل
الذي يقومها متا بهذا النوع اولا فلما كان الجنس الخصوص بهذا النوع والجلال … ما ذكره المقوم من ان الجنس العالي كالجوهر مثلا
ما لم يحصل فصل الاجناس التي تحته كان ما ينضم اليه فصول الجسم فيصير جسما لا يحصل جنسا متوسطا كالحيوان ثم القسم ما لم ينضم اليه فصل
الحيوان والانسان جوهرا لا يحصل نوعا حقيقيا كالانسان فالعلة انما هو الفصول المقومة فما في الفصل العالي بالقسم الى تحصيل انما
وليست تلك الفصول ذاتية لما هو متحصل لها لا جنسية بالقياس اليها كما هو المشهور من اهل الصناعة فانما صحة تقسيم شيء الذاتي
ثبوت الذاتيات للماهية باعتبار معللا ومن ههنا اندفع الاشكال الذي يورد من ثبوت الذاتي للذات معللا لا يعلل فيلزم وقوع التشكيك
وذلك ان يقال ان صدق الجوهر الذي هو جنس عال على ما يندرج تحته من الانواع المتوسطة الى النوع السافل فيلزم اختلاف التشكيك
من جهة الاقدمية لصدقه على الجسم اولا ثم وعلى المتحيز بواسطة ووجه الدفع ظاهر على انا لو سلمنا ان بعض الذاتيات يعلل بعضها يعني
ان ثبوت بعض الذاتيات للشيء علة لثبوت بعض اخر منها الذات الشيء لكن ليس ذلك يوجب التشكيك لان التقدم والتاخر في التشكيك
انما يعتبر في امور مختلفة متباينة لا يحمل بعضها على بعض لان امور مختلفة العموم والخصوص كما للوضع على ما ذكره الشيخ في طبيعيات عنا التي
حيث قال في نسبة الحركة الى المقولات لا يبعد ان يكون لفظ الحال والفعل وان كان وقوعها على الجوهر والمتصل الباقي وقوعا بالتشكيك
فان وقوعها على اصناف الحركة لا يكون بالتشكيك الصريح فلا يبعد ان يكون الحال وان كان مشككا بالقياس الى اشياء اخر متواطئا بالقياس
الى معاني النوع والحاصل ان التقدم والتاخر في التشكيك انما يعتبر في امور مختلفة لا يحمل بعضها على بعض بالذات لا ما يعليها ثبات الحركة
ولما كان تقدم بانه امر ذلك تقدم بحسب الوهم والملك الموجود فالجوهر الوحيد هو الانتقل الجسم او نفس الحيوان او الانسان في
ذاتها ذوات متباينة الفوائد للجوهر الموجود بل هي في نفس ذاتها وحقيقتها جواهر فكيف يجعل الملك شيئا وهذه الاشياء ثانيا

حاجة بعض ثم ان ما ناسب المقام قال المحقق الشريف في تعاليقه على المحاكمات وكتب الاشارات هذا العلامة لو كان الجنس شرطا لا

تحاد هوية الهيئة الكائن جنس الجنس جزء شيء الجنس بالباطل في الوجود فيكون ثبوت جنس الجنس للنوع اقدم من ثبوت الجنس له فيلزم

ولا يخفى ان ... فيكون ثبوت جنس الجنس للنوع اقدم من ثبوت الجنس له لا يصح ان يتفرع على ذلك المقدمات للفرع بين الشيء

في نفسه لجنس الجنس وبين ثبوته الاول ... الاول على الثاني ... الاول ... الثاني

بالاعتبار الاخر ... جنس الجنس ... على الجنس ... في نفسه ...

النوع ... ذكره الشيخ في فن البرهان ... يكون الاخص علة لاثبات الاعم ... الاخص ...

الجسم ... للانسان ... لوجود الحيوان ... لوجود الجسم للانسان ...

[illegible]

الا اشارة الى معنى مخصص لسقوط التشخص في الذهن هذا الا ان يقال الجزئية [illegible] امرهما ما يكون سببا للتشخص الخارجي وانما
نحو من الادراك الحسي ثم ان النزاع في تحقق الاول [illegible] لا في المعنى الاخر فعلى هذا الا شبه ومن كون التفاوت في المدركات [illegible]
الادراكات [illegible] على كونه جزئيا بالمعنى الاول [illegible] طبيعة كلية والمذهب الفاضل الدواني **قال** الكلي وجودي **اقول** الكلي الوجودي
هو كلي ماخوذ بوجوده العيني والكلي العقلي هو كلي ماخوذ بوجوده العقلي [illegible] الجنس والنوع [illegible] الكلي الطبيعي من حيث هو
لا جنس ولا نوع ولا شخص [illegible] من الاعتبارات الماخوذة معه وذلك [illegible] **قال** [illegible]
التشخص الخ **اقول** استدلال على الوجود الكلي الطبيعي في الخارج بالتقرير على نظر انه لما كان معقولا في جواب ما يكون موجودا
في الاعيان بوجود افراده [illegible] سواء كانت انواعا او اشخاصا [illegible] على ان يكون هذا المقول جنسا او نوعا [illegible]
او وجود الفصول الطبيعية لكونها معقولا في جواب اي شيء هو في جوهره وذاته لانه لو لم يكن موجودا بوجودها [illegible]
الشيء بالحقيقة وان تلك الطبايع [illegible] الوجود [illegible] الذهن والخارج عوارض لها
فلا يصح [illegible] بالحقيقة [illegible] تبدل الاسامي والصفات كالجزئية والحقيقة [illegible]
جزء [illegible] في معرض الاستدلال [illegible]
والذهن [illegible] الملاحظة التي يعتبر فيها بلحاظ التعين والابهام **قال** [illegible] مفارق للاشخاص **اقول** يعني ان الحيوان
بما هو حيوان موجود في الاعيان [illegible] افراد التشخص [illegible] **قال** [illegible] **اقول** [illegible] ذلك التشخص [illegible]
قال [illegible] **اقول** [illegible] **قال** [illegible] **اقول** [illegible]
على [illegible] الحيوان الذي هو جزء من حيوان [illegible] وان كان غير مفارق من [illegible]
والحاصل ان وجود حيوان [illegible] الخارج [illegible] الحيوان من حيث هو حيوان [illegible]
[illegible] الحيوان من حيث هو حيوان لان الحيوان من حيث هو حيوان [illegible]
كان جزء [illegible] الحيوان من حيث هو حيوان موجودا **قال** [illegible] الحيوانية **اقول** ان في بعض النسخ زيادة قوله هوية الحيوانية
والمراد [illegible] نفس ذاته [illegible] لا يخفى ان الظاهر [illegible] الا [illegible] بما يعرض لها من الاحوال
[illegible] ان يقال ان الحيوان بما هو حيوان لا يجب ان يقال عليه خصوص [illegible] ان يقال الحيوان بما هو
حيوان [illegible] لا يقال عليها خصوص [illegible] الظاهر من [illegible] الطبيعة [illegible]
بانها من العموم والخصوص [illegible] في فصل [illegible] على موضوع يقال [illegible]
[illegible] هذه العبارة [illegible] الموضوع كليا [illegible] المحمول عليه بالحقيقة [illegible] طبيعة الكلي لا يكون [illegible]
[illegible] التشخص من غير [illegible] الكليات الطبيعية [illegible]
هذه الصورة فيكون كل ما يقال على موضوع [illegible] على موضوع [illegible]
[illegible] على موضوع [illegible] هذا القول [illegible]
ذلك [illegible] المحمول عليه بالحقيقة الخ [illegible] طبيعة الكلي الخ [illegible] الكليات الطبيعية
الخ [illegible] الموضوعية والمحمولية التي [illegible] مقتضى الطبع [illegible] طبع الموضوع وكل [illegible]
ولا [illegible] هذا القبيل [illegible] بالعوارض [illegible] والخواص

تمام

المفكر

المفكر من الحيوان [illegible] وكان [illegible] الشخصي [illegible] بحسب [illegible]
[illegible] بحسب المجاز [illegible] الكتاب [illegible]
خصوصية [illegible] الطبيعة الواحدة موضوعا [illegible] الظاهر [illegible] بعض الموضوعات [illegible]
[illegible] وان كان بحسب [illegible] والحمل الطبيعي [illegible] العقل
[illegible] الكليات الطبيعية الكلية الخ [illegible] الاستحقاق في الطبع [illegible]
موضوعا [illegible] بالحقيقة لا المجاز ولكن [illegible]
[illegible] هذا الكلام [illegible] في هذا الفصل [illegible]
[illegible] في فصل [illegible] القضايا [illegible] والخصوص [illegible] موضوعا كليا [illegible]
[illegible] الحكم [illegible] موجود [illegible] الطبيعة الموضوعة [illegible]
الطبيعة في نفسها [illegible] ماخوذة [illegible] وذلك [illegible]
الخصوص [illegible] ان يكون [illegible] في العقل [illegible]
[illegible] الامور التي تلحق الانسانية [illegible]
[illegible] الحمل [illegible] خصوصها [illegible]
[illegible] خصوصها [illegible] ان يكون [illegible]
ان يكون [illegible] العموم [illegible] في خصوصه [illegible]
[illegible] في خصوصه [illegible] الصدق [illegible]
او يصدق [illegible] من حيث هو [illegible] واحد [illegible]
حيث هو [illegible] موضوع [illegible] من حيث [illegible]
موضوعات [illegible] الحكم الكلي [illegible] التعميم والتخصيص [illegible]
التخصيص [illegible] الحكم [illegible] الحكم [illegible]
[illegible] الموضوع [illegible] الحكم [illegible] القضايا [illegible]
[illegible] موضوعه [illegible] الانسان [illegible]
[illegible] على الصدق [illegible] في فصل [illegible]
في البرهان [illegible] الشرح [illegible] هذا الكتاب
[illegible] الطبيعة [illegible] حقيقة [illegible]
الاشارات [illegible] في الجنس [illegible]
[illegible] الجنس [illegible] على الكثيرين [illegible] الجنس [illegible]
المقول على كثيرين [illegible] الجنس [illegible] المقول [illegible]
كثيرين [illegible] على كل ما هو جنس [illegible] الجنس [illegible] الحيوان

كذا في

الجنس باعتبار ما وهو اعتبار العموم حال انه قال والاشبه ان يكون المعنى الاخص يقال على الاول بالتقدم ولو كان الجنس المقول على
على الجنس لكان شيئا ما الاوضح الظاهر من هذه العبارة حمل صدق الخاص على الطبيعة الجامعة بحسب الحقيقة والفرق بين صدق
عليها وبين صدق العام عليها فحكم صدق ومن يقول بكل انه يقول لنا انه دون مقدر ومنها ما وقع عنه في كتاب [illegible] من هذا
الكتاب حيث قال فان كل ما يوجد للنوع فهو موجود في الطبيعة الجنس وان لم يعم ومنها ما في غير موضع من [illegible] هذا الكتاب
[illegible] اول اطلقها انه في اثنا عرض بين العبارة والبيان [illegible] هنا حمل الجسم معنى عام ولا ما هو حيوان يتخصص فيكون لها
الجسم الحيوان انه معنى عام واخص من الجسم ولا بما هو حيوان ان يتخصص انه معنى عام واخص من الحيوان بما هو حيوان بل بما هو انما
ان يتخصص فيكون هذا الانسان ومنها ما وقع في الاشارات من ذلك في النمط الرابع بقوله ولا ان يكون المعنى [illegible]
[illegible] يختلف [illegible] وهذا ايضا غير منكر وما ان يكون بالاختلاف [illegible] وهذا ايضا غير منكر فقد ظهر ان الحيوان
الحق كالابل من ان تكون طبيعة الكلي موضوعا بنفسها التشخيص على ما عرفت ولعل ما وقع عنه في ذلك الفصل الذي هنا الترجيح
ذكره بنى على ان ما وقع [illegible] في الصناعة كما هو دأبه على ما اشار اليه في خطبة كتاب الشفاء بقوله ومن اراد الحق على طريق [illegible]
[illegible] الشركاء وبسط كثير وتلويح الى ما لو فطن به استغنى عن الكتاب الآخر اي الحكمة المشرقية [illegible] هذا الكتاب [illegible]
[illegible] في امثال ما وقع عنه في اول الفصل الذي ذكره بما اورده في سائر الفصول التي [illegible] ما يقول اقول او لا انه
[illegible] استقصاء الطريق ولا عن المشهور فاذا وقع بعد ذلك غير ولا مغص [illegible] بالقدح [illegible]
[illegible] العاقل لا يعدل [illegible] المشهور [illegible] والحاصل ان الظاهر من تتبع كلامه انه لا يرضى بما وقع عنه في
موضع [illegible] مكون الحمل الخاص على الطبيعي العام حملا حقيقيا ويشد [illegible] ما وقع عنه في الاشارات بقوله انا
[illegible] ان الشكل محمول على المثلث فليس معناه ان حقيقة المثلث هي حقيقة الشكل ولكن معناه ان الشيء الذي يقال له مثلث فهو
[illegible] يقال له شكل سواء كان في نفسه معنى ثالثا او كان في نفسه هو ومنها ما وقع عنه في الفصل الرابع من المقالة الاقترانية
[illegible] واعلم ان المهملات تحكي احكام الجزئيات [illegible] صغريات [illegible] وان الخصوصيات احكامها احكام الكلية ونظائرها
كثيرة من اراد الاطلاع عليها فليرجع اليها وانما تجاوزنا عن ايرادها الاختصار فان الحق احق بالانتصار قال ولو كان ههنا
حيوان مفارق كما يظنون او يتوهم لانا بطلب حيوانا مقولا على كثيرين اقول لا يخفى ان في سياق هذه العبارة الجنس [illegible]
الطبيعي في الاعيان وذلك لان الحيوان المقول على الكثرة هو الحيوان المعروض لجنس المنطقي اي المقول والحمل على الكثرة المختلفة في
الحقيقة في جواب ما هو وحق عليه ان النوع الطبيعي كالانسان المعروض لقوله على الكثرة المتفقة في الحقيقة في جواب ما هو
الحاصل انه لا فرق بينهما في كون وجودهما في الاعيان [illegible] ولكن بقي الكلام فيما وقع عنه من [illegible] انه اي هذا او
[illegible] وقع عنه في بحث النفس من هذا الكتاب حيث قال ان الحيوان عن الحيوان المعقول [illegible] بين العبارة فنقول في جواب ذلك
النفس النباتية بما هي نفس نباتية لا يصح عنها الاسم [illegible] مطلقا ولا النفس النباتية مطلقا لها وجود الا وجود المعنى الجنسي
وذلك في الوهم واما الموجود في الاعيان فهو انواعها الحقيقية [illegible] ان ما ذكره ههنا هو انه لا فرق بين الجنس والنوع في
وجودها في الاعيان والمذكور في كتاب النفس هو وجود الثاني في الخارج دون الاول حيث حكم بان وجوده ليس الا في الوهم
[illegible] وجوده الا [illegible] في الوهم [illegible] الاتحاد المطلق عن غير حقيقته في النوع والفرق بحكم الا ان يكون مراده [illegible] الا في الوهم
[illegible] ما وقع عنه [illegible] ان الجنس كالجسم للحيوان مثلا اذا اخذ على الجهة التي يكون جنسا يكون كالمجهول بعد لا يدري على

امر هو صورته ثم قال في تعرض من الفرق بين الجنس والمادة وذلك على ان يكون كونه في الوهم على معنى كونه كالمجهول فلذا اورد اداة التشبيه ولم
يحكم بانه مجهول قطعا والنوع لما كان موجودا محصلا لم يحكم بانه ليس الا في الوهم والقرينة على هذا المعنى هو ان الوهم ليس الا من القوى
الجسمانية فلا يصح ان يدرك الجنس الذي هو من الامور الكلية بل انه لما كان مجهولا فقد نسبه الى الوهم قال او اي واحد منها
في الخيال اقول ان في بعض النسخ لهذا الكتاب اي فيها حضرت صورته في الخيال بعد او قوله بعد التعلق بما سبق عنه قوله الا
[illegible] يعني ان الصورة المنطبعة في النفس كلية باعتبار انها تطابق تلك الصور الخيالية الجزئية التي اذا حضرت من المحسوسات
تكون هي هي سواء كانت الجزئيات من خارج او من قوى الخيال وتقع من غير ان تكون موجودة في الاعيان والى التاد بقوله او جاز
الوجود من خارج وقد استصعب الامر على بعض اتباع متانة الحكماء حيث [illegible] قوله جاز ومن الظاهر انه صحيح لا سهو فيه
[illegible] قال فهي بالقياس الى النفس الجزئية التي انطبعت فيها تشخيصه اقول وذلك من حيث انها باعتبار انها ذهنية
قبلها او من جهة لا تمنع ان التشخيص قد يكون من قبل النفس الشخصية فيكون تلك من جهتين احدهما من حيث القيام بنفس شخصية
الارتسام فيها وذلك على ان تكون ناشئة من جوهر النفس الشخصية وهو لا يخرج عن كلية تلك الصورة في نفسها وثانيهما من حيث انها
عوارض في نفسها ويعبر عن الاول بالتشخص الذهني بحسب الذهن وعن الثاني بالتشخص الذهني في الذهن لا بحسب فقط والحاصل
ان الكلي الطبيعي لا يكون الا كليا وتشخيصه انما يكون من جهة اكتنافه بعوارض تشخيصه ذهنية وذلك من حيث ان الذهن امر شخصي ولكن
للامور المكثرة من حيث ذاته لا مطلقا وذلك بخلاف ما اذا كان امرا متخصصا في نفسه لانه مانع عن ذلك ولعل بعض الاعلام اشار
اليه بقوله ان المعنى الموجود في العقل المتشخص تشخص عقلي بحيث يمكن ان يلتفت اليه بدون الالتفات الى تشخصه وهذا المعنى
[illegible] على الجواهر حملا [illegible] انما وقع من الشيخ ههنا بقوله هذه الصورة الكلية كثيرة من من الجهة التي هي بها متشخصة
اشار اليه والحاصل ان الصورة الكلية الموجودة في نفس جزئية كنفس زيد وعمرو مثلا تكون واحدة في ذاتها متعددة من حيث
قيامها فتكون بهذا الاعتبار مشتركة في تلك الصور الكلية بهذا الاعتبار مشتركة في تلك الصورة بتلك الاعتبار ثم ان هذه التشخيص
الحاصلة لها من حيث قيامها بنفس ما تخصيص لا ينافي كليتها وصدقها على الكثرة الخارجية ولعل نسبة تلك الصورة الكلية
ذاتها اليها نفسها من حيث قيامها بنفوس جزئية تشخيص كنسبة صورة هذه الصورة الكلية باعتبار قيامها في نفس جزئية الى ما وافقها
فلا يكون هذه التشخيص الارتسامية التي من جهة قيامها بما ينافيه للكثرة الخارجية ضرورة انه يختلف تلك الصورة باختلاف النفوس
الجزئية فلذا قال ولا يكون لها معقول كلي آخر هو القياس اليها نسبتها بالقياس الى الخارج ويتميز في النفس من هذه الصورة التي هي كلية
بالقياس الى الخارج بان يكون معقولا لها او على غيرها فقد اشتهر ان ما وقع عنه بقوله ولان الانفس الشخصية كثيرة بالعدد ظل على
جواز كون حقيقة بالكلية وان لم يوجد لها فرد خارجي وذلك حيث ان تلك الصورة تعدد بتعدد النفوس الجزئية التشخيصية فيكون
حقيقة كلية بالعدد على الكثرة الذهنية المتعددة بتعدد ارتسامها العقلي وذلك على ان يكون تلك الصورة اذا احدث في عدد ما تكون
كلية معقولة على نفسها اذا احدث قائمة بتلك النفوس على ما قال او يكون لها معقول كلي آخر هو بالقياس قال في الامور العامة
من جهة موجودة اقول اشارة الى جواب اخر عن كلام من [illegible] في الفلسفة وذلك باختيار الشق الاخير من الترديد كما لا يخفى
على من [illegible] وهو شخص وهو [illegible] وان كان غير خاص كان شخص واحد بعينه موجودا في الكثرة وذلك بان يقال
انه لا فساد في كون واحد نوعي موجودا في كثرة بل انما الفاسد كون واحد شخصي بعينه موجودا فيها على ما قال الماضي واخذ
بالعدد محمولا على كثيرين يكون هو هو لا على هذا التشخص ان ذلك الشخص هو انه على ان يكون ذلك الشيء بعينه هذا التشخص من دون

ان يغايره اصلا لا ذاتا ولا وجودا لا في الواقع ولا في الذهن باعتبار ما اصلا واما اذا كان ذلك الشيء اذا وصف بصفة فلا يتأتى ان يكون
عين الكثرة التشخص بحسب الوجود ولامتناع الاول لا يتأتى منه امتناع الآخر الذي هو بصدده كلامه ثم ان كونه موجودا في الخارج
عين افراده المتشخصة في الخارج لا يتأتى ان يكون باعتبار العموم والكلية موجودا في الذهن لان هذا الاعتبار من ثواني المعقولات
على ما قال بل الامور من جهة ما هي عامة بالفعل موجودة في العقل فقط على ما دل عليه ما وقع عنه في النجاة بقوله والفكر العقلي ينال
الكليات مجردة والحس والخيال والذكر ينال الجزئيات فان الحس لا ينال الانسان المقول على كثيرين وكذا الخيال فالمشاهد
صورة احضرها في التخيل او في الحس للاناسية لا يمكن ان يشترك فيها سائر الصور التشخصية الجزئية لانه يرتسم في الحس
والخيال يكون مع عوارض من الكم والكيف والاين والوضع غير ضرورية في الانسانية ولا مساوية لها والكليات من التصورات
والتصورات التي اقتصر فيها على ذكرها لا بالحس ولا بالتخيل ولا الاقتصار عليها الا حدسا او تجربة لكنها اعوان للعقل اما من جهة الحس
فلان الحس يعرض على الخيال امورا مختلفة والخيال على العقل ثم العقل حقق فيها التمييز والتجريد فيأخذ كل واحد من المعاني
مرتبا الاخص والاعم والذاتي والعرضي فيرتسم في العقل المعاني الاولى بالتصور ثم يركب منها الحدود واما من جهة التصديق
فقد يعين الحس والخيال في التجربة والحدس وقد يعين بالاستقراء انتهى والحق ان كون الامور العامة موجودة في العقل بالفعل
لما صح اذا اخذت في ذاتها مع قطع النظر عما اكتسب من العوارض المتشخصة الذهنية التي يكون من قبل العقل وذلك حال ان يكون
ماخوذة بلا شرط نظرا الى ما يكون موجودا معها من تلك الهيئات والاعراض ونظير ذلك اخذ الماهية من حيث هي هي مع تعلق
الادراك الذي هو وجودها الذهني بها وليس المقصود من ذلك الا ماخوذها لا بشرط شيء فتأمل اليه قال ووجود الطبيعة عارضا لها
احد المعاني التي بيناها كلية اقول لعل المراد من تلك المعاني ما ذكره في اول فصل الامور العامة بهذه العبارة فنقول ان الكلي
يقال على وجوه ثلثة ومن هاهنا الاحتمال الى ما قيل في تفسيرها الى طبيعي او عقلي او منطقي او عام او خاص انتهى وهو كما ترى ثم
ان اراد بعروضها له عروضها بحسب الواقع وان كانت بدليلها لحيث تشابهها ضرورة ان الماهية بما هي هي ليست الا هي وانما
اعتبر عروض احد المعاني لها في الواقع ردا على ما قيل انه موجود في الاعيان على الانفراد ومن هاهنا الاحتمال ايضا لما قيل ان حال
الكلي الطبيعي لما كان عبارة من نفس حقيقة الشيء بما هو هو فلا يصح عروض احد المعاني لها قال ذلك المعنى اقول اشار به الى ما
وقع عنه بقوله عن الطبيعة التي عرض لها احد المعاني اعني وجوده في الخارج مطلقا وهذا اعتلاف بما عليه امر ذلك المعنى حيث انه
وان لم يكن موجودا فيه بانفراده لكن يكون موجودا فيه بعين وجود افراده ومن هاهنا قال لا وجود له مفردا في الاعيان والحاصل
ان الكلي الطبيعي بوجوده الامتيازي لا يكون الا في النفس واما بوجوده الاتحادي يكون موجودا في الخارج وذلك بخلاف ما عليه
امر وجود ما عداه من احدى تلك المعاني لانه غير موجود في الخارج مطلقا ثم ان ما ذكره الشيخ بقوله انه ليس الكلي بما هو كلي موجودا
مفردا تفسير مثل الكلي المنطقي والعقلي ايضا وان لم يوجدا مطلقا في الاعيان وقوله وجوده على انه عارض لشيء من الاشياء
اشارة الى ما عليه افلاطون الالهي من وجود المثل اي الطبائع المرسلة في الاعيان موجودة بالامتياز والحاصل انه ذهب الى كون
الكلي الطبيعي كالانسان مثلا موجودا في الخارج بانفراده مع انتسابه الى زيد وعمرو وغيرهما من افراده لا انه موجود في ضمن
وجودها فلا يأتيها غير عارض لشيء من الاشياء فلا تأمل فيه لكون المراد بها هو تلك المعاني على ما توهم وقوله هو انه انسانا
وذلك حيث ان الوجود ليس نفس الانسان ولا داخلا فيه بل خارجا عنه وقوله لا وجود لهذه الكلية الا في النفس اي لا وجود لها
مطلقا الا فيها ضرورة انها العموم والاطلاق المخلوطة مع الماهية لا على التقييد وذلك بخلاف ما عليه امر الكلي الطبيعي

لوجوده

لوجوده في الخارج بالجملة وان كان لوجوده الامتيازي في النفس دون غيرها فيها الا انه لا يخفى وبالجملة ان الكلي الطبيعي لو انفرد
وجوده عن الافراد يكون بمعنى ان لا يكون موجودا بوجود الكلي الاتحادي معها في الاعيان ولو كان مما لها فيه لكونه
متشخصا في الاعيان لان الشيء ما لم يتشخص لم يوجد ثم ان التحقيق كما حققنا ان الكلية المنطقية عارضة للكلي الطبيعي باعتبار
الاشتراك العموم كما علم سابقا بل لزوم عروضها له في الاعيان مع لزوم تشخصه بمقتضى البرهان فقد ظهر منها استدل عليه بقوله
لانه ليس بما هو كلي موجودا مستقلا بنفسه وذلك حيث يلزم ان يكون الهوية التشخصية معروضة للكلية حينئذ معروضية الماهية
من حيث هي هي وهي موجودة في الاعيان بوجودها الامتيازي على ما عليه افلاطون فيلزم ان يحكم بتشخصها بما هو هو ومع ذلك
يلزم ان يحكم بكليته فيكون شخصا كليا عارضا الافراد فيلزم ان احدهما كلية الهوية الشخصية وثانيهما عروض لوازم
العروض انه كلي محمول عليها حملا بالذات حقق تحديد ما الوجه في التفصيل المقام مع زيادة كشف تحقيق بما يرام اتضاح ذي
بأس المقام ويندفع به كثير من الشبه والتشكيكات التي تعرض لاهل الاوهام فنقول ان العموم على ما حققه الشيخ وغيره من
الحكماء المحققين قد يكون بحسب الاعتبارات الاربع كعموم طبيعة الحيوان نظرا الى الحيوان الذي هو الجنس فان الحيوان الذي
هو الجنس هو الحيوان بشرط كونه غير مخلوط وقابلا للخلط وقد صرح الشيخ في قاطيغورياس الشفاء بان الحيوان بشرط التجرد
فلذا اجاب به عن المغالطة المشهورة وهي زيد حيوان والحيوان جنس حيث قال ان الكبرى في هذا القياس جزئية لان
الحيوان الذي هو الجنس هو الحيوان بالشرط المذكور وهو اخص من طبيعة الحيوان واعم من الحيوان بشرط شيء وبشرط لا شيء
او بشرط عدم مخلوطيته مع عدم قبوله لها فيكون اخص من الحيوان لا بشرط شيء ثم ان تقسيمه الى القسمين باعتبار نفس الطبيعة
مع قطع النظر عن اعتبار مخالطتها واخذها بشرط عدم مخلوطيتها بغيرها وان كانت معروضة لها في الذهن بحسب الواقع
والحاصل ان طبيعة الحيوان يصح ان يعتبر من حيث كونه لا بشرط شيء او بشرط عدم مخلوطيتها مع قابليتها للخلط او اعتبر
من حيث التجرد اي بشرط عدم المخلوطية مع عدم قبولها لها والحيوان يعتبر من حيث الخلط لتلك الاعتبارات كلها لحوق الطبيعة
لا تنفك عن جميعها لكنها وجدنا انا ما اعتبرنا لحوقها فيصح جعل الطبيعة مقسما للطبيعة المعتبرة بتلك الاعتبارات
وان كان المقسم معتبرا باحدها لان التقسيم انما يرد على نفس الطبيعة لا عليها ملحوقا معها هذا الاعتبار وكونها في نفس الامر معتبرا
باحد الاعتبارات ولذا كان المقسم معتبرا باحدها لان التقسيم انما يرد على نفس الطبيعة لا عليها ملحوقا معها هذا الاعتبار وكونها
في نفس الامر معتبرا باحد الاعتبارات لا يتأتى حصر التقسيم ويتوهم عدم حصره وتوجيه ما يتوجه في سائر التقسيمات من ان
المقسم في نفس الامر اما هذا القسم فلا يشمل القسم الآخر او القسم الآخر فلا يشمل هذا القسم ومن هاهنا اندفع ما قيل من ان
هذا المفهوم داخل في المخلوط فتدبر قال المتأله الى مادة في ان يبقى اقول احترز به عن الطبائع المادية لافتقارها في بقائها
الى المادة قال ولا في ان يتعين اقول احترز عن النفس المجردة الانسانية لافتقارها في الحدوث الى المادة دون بقائها
فيجامع ذلك نوعها المفتقر الى المادة قال تاما واحدا بالعدد اقول اي تاما بذاته لا يتعلق بمادة مطلقا كالعقول
المقدسة لانحصار كل منها في فرد شخصي واما الفلكيات فانحصار كل نوع منها في شخص لعدم تكثر المادة بل مادة كل منها
في شخص من دون اختلاف استعدادات لها ثم الظاهر ان ما ذكره الشيخ هاهنا غير محتاج بقوله لا يحتاج الى مادة لا يتناول
الاجرام الفلكية مع انها لا تنحصر نوعه في شخص مادة لا تكثر فيها نوعيته ولا اختلاف استعداد ولعل المراد من نفي ذلك
نفي احتياجه الى مادة كثيرة او اختلاف استعداد مادة واحدة ثم ان المادة لما كانت مجردة عن المادة واختلاف استعدادها فتنحصر

نوعها في شخص كان العنصريات فضلا عن المركبات قال فيكون وجود مستحفظا بالعوارض والاحوال اقول لعله اشارة الى التشخص
معين تامة الشيء فانه اتساع الحمل على الكثرة ومن الظاهر ان الاعراض مبادي الاشخاص الذي هو عبارة عن نحو الوجود المستند الى التشخص
فانه يكون معنى قوله فيكون وجود مستحفظا بالعوارض انه يكون متبوعا للحوق الاعراض والاحوال اذ لا معنى لحفظ الحق به وذلك ان [illegible]
وتشخص به الشامة الى التشخص المعنى الاول قال وليس يجوز ان يكون طبيعة واحدة ملحوظة بغير مادة اقول اراد بذلك ابطال احتمال
المثل الافلاطونية وهو ان يكون لكل معنى اعني الطبيعة فرد مجرد عن المادة على ما قال في فن البرهان من هذا الكتاب في فصل في الفصل
لا سبيل الى اقامة البراهين بهذه العبارة ولما الافلاطون جعل الصور المعقولة المفارقة موجودة لكل معنى اعني الطبيعيات اصنافا
كانت مجردة مثلا وان اقترنت بالمادة صور اجسام وجميع هذا باطل فان الصور الطبيعية لا تكون هي ما ادامت مع المادة والصورة
العقلية لا تقيد بالمادة وان كانت محلا بالمادة والكلام في ابطال هذه الاراء والقياسات التي تنسب اليها انما هو في صناعة الفلسفة
الاولى دون المنطق وعلوم اخرى انتهى وتقرير بطلانها في هذه الصناعة التي نحن بصدد شرحها ما اشار اليه ههنا بقوله وقد عرفت
هناك بطلان ما اشار اليه قد عرفت بطلان هذا الاحتمال في جلالة ما علمت في ان كثيرا من افراد طبيعة واحدة نوعية لا يكون الا بالمادة
فلو كان فرد طبيعة نوعية مجردا عن المادة مطلقا غير ما لها من الافراد المادية لزم ان يكون ذلك الفرد المجرد ماديا وذلك لانه على تقدير
وجوده في الخارج لا يكون الا بمادة موجودة لما علمت ان تكثر طبيعة واحدة نوعية انما يكون بالمادة ومن ههنا ظهر حال ليس الطبيعة
نوعية فردان احدهما من المثل الافلاطونية والاخر غيرها بعين ما ذكره الشيخ بقوله لان مثل هذه الطبيعة ليست متكثرة بالفصول الى
ان قال ما ذكره فقد اتضح انه كما استحال ان يكون لطبيعة نوعية افراد في الخارج كذا استحال ان يكون لها فرد مجرد [illegible] تام [illegible]
مادة سواء كان في التعليميات الطبيعية ام في النفس المتعلقة بالاجرام وكذا لا يحتاج الى ان يكون لها [illegible] ولا تعلق لها بالمادة كاملة
ولما بان الحدود لا تثبت وجوده [illegible] فلما شأن فن البرهان وصناعة المنطق والميزان فقد ذكر الشيخ مثلا بالنقل المنقول [illegible]
في المنطق بوجه من الوجوه ان يحمى ان يجعل فلان [illegible] موجودة فلا مدخل لها في علم البرهان فلا هي موضوعة لهذه البراهين التي
من في تعليمها الان هذه البراهين وان كانت [illegible] الامور [illegible] والعرض المحسوسات والفاسدات
فان [illegible] على النفس المطلقة يصح على هذه النفس الى اخر ما ذكره هناك وغيره [illegible] لا يخفى ان المثل الافلاطونية اطلاقا
اخر غير هذين الاطلاقين وهو العقول النورية [illegible] المفارقة التي هي [illegible] الجسمانيات [illegible] ارباب انواعها
انما [illegible] الاجسام وصورها النوعية المنطبعة في [illegible] الانواع [illegible] في عنايته وتدبيره بالبقاء
الدائم من العوالم [illegible] ونوع من الانواع [illegible] النفس المجردة في عنايتها وتدبيرها بالقياس الى هويته [illegible]
بدن جزئي بعينه فقال [illegible] الطبيعة الجنسية قوله [illegible] انواعه وقوله [illegible] قوله الانواع
عطف على قوله [illegible] يستحيل ان يكون الكلي الطبيعي موجودا بوجوده الافراد في الاعيان [illegible] بعد ذلك [illegible]
الانواع [illegible] فيما يحصل هذا النحو من الحصول [illegible] ذات [illegible]
وقس على ذلك امر النوع بالقياس الى الاشخاص قوله وليس يمكن ان يكون معنى هو بعينه موجود في كثيرين يعني التشخص او بوجود
الامتيازي في الخارج حيث [illegible] بنفسه تشخص بعينه [illegible] كما استحال ان يكون لشخص ما وجود [illegible] بالقياس الى الافراد [illegible]
يستحيل الطبيعة الكلية ذلك اذا كانت موجودة [illegible] الافراد على ما قال الا [illegible] ان يكون موجودا في الخارج [illegible]
الكلي اي الطبيعة على ما قال [illegible] ان يكون الطبيعة في الاعيان ويكون [illegible] قوله ومن حيث انها [illegible]

منها الكثيرون على احد الوجوه الثلاثة التي بينا فاما معنى هو كلي بوجوده ما قلنا ثم ان ما ناسب ما قاله ههنا وليس الى قوله معنى هو بعينه موجود
في كثيرين ما سبق ذكره فانه في فصل [illegible] اصناف الاقدمين [illegible] الانسانية معنى واحد لم ينقض فيها الى [illegible]
عددها واحد وهو بعينه موجود في كثيرين فيكون الانسانية كاب واحد يكون لكثيرين [illegible] وذلك لان المراد
ان المراد بقوله معنى عددها واحد انه وحدة افراده سواء كانت وحدة تشخصية او غيرها ولكن على سبيل الامتياز والانفراد لا [illegible]
الاتحاد ولكن [illegible] بينه وبين ما وقع عنه في اوائل النمط الرابع من الاشارات وكذا ما وقع عنه في اوائل منطق
الكتاب الذي نحن بصدد شرحه في فصل في الطبيعي والعقلي والمنطقي من قوله فرعينا الجنس الطبيعي بهذه المعاني ثم يحصل لهذه
المعاني الوجود الذي في الكثرة فيحصل في الكثرة ولا يتحد فيها بوجه من الوجوه اذ ليس في خارج الاعيان شيء واحد عام بالعرض
[illegible] يحصل مرة اخرى بعد الحصول في الكثرة معقول لها ثم ذكر واعلم ان ما قلنا في الجنس هو مثاله في النوع والفصل والخاصة
والعرض العام انتهى ولا يخفى على اولي النهى ما ترى اي من المنافاة بين ما ذكره ههنا وبين ما ذكره هناك من حيث ان الثابت
احدهما هو وجوده الامتيازي بحسب الاعيان والمنفي في الاخر هو وجوده كذلك الا ان يقال ان المراد ما وقع عنه في المنطق من
كونه موجودا في الكثرة ولا يتحد فيها بوجه من الوجوه هو وجوده باعتبار كونه معروضا للكلية المنطقية على ما قال اذ ليس في خارج الا
شيء واحد عام بالعرض فعلى هذا ما ذكره الشيخ ان الكلية انما تعرض للطبائع الكلية في الذهن حيث قال [illegible] اذا عقلت ان الطبيعة الكلية
موجودة [illegible] من حيث هي كلية [illegible] الموجود من الطبائع [illegible] من حيث هي كليات ولا من حيث هي جزئيات
ولا من حيث هي واحدة او كثيرة واما الطبائع من حيث انها كليات مجردة عن العوارض والعوارض مقترنة بها من حيث انها
اضيفت الى جزئياتها فهي انما توجد في الاذهان [illegible] الموجود في الخارج من الطبائع ليس لها فيه كلية واشتراك ولا
نوعية وجنسية ولا من حيث انها كلية هي توجد الا في الذهن والحاصل ان الكلي الطبيعي باعتبار كونه معروضا للكلي المنطقي لا
يحد في الكثرة بوجه من الوجوه اذ ليس يوجد في الخارج على صفة العموم والكلية واما الثاني لما وقع عنه ههنا وجوده الافراد
الامتيازي لا بمعنى وجوده بوصف العموم والكلية ولما كانت هذه العبارة تصلح لهذا التوجيه يلقاه ان توجيهها بها والقرينة عليها
وقع عنه بقوله ثم يحصل لهذه المعاني الوجود الذي في الكثرة وذلك حيث ان المراد من هذه المعاني هو الكليات الطبيعية من الجنس
النوع والفصل والعرض العام والخاص ومن الوجود الذي يحصل لها في الكثرة هو نحو وجودها العرفي الاطلاقي [illegible] معروضا
للكلي المنطقي الذي يناسب العقل دون الخيال كما ان الكثرة بالعكس [illegible] لم يمكن معنى شخصيا بعينه لا يكون
[illegible] متضادة [illegible] فيه اي لا يكون ثابتا بالقياس او الاستقرار [illegible] المتقابلة والانام
ولكن المراد من تلك الصفات ههنا هي الصفات [illegible] كما يظهر من قوله واما كان [illegible] في ذات الانسانية كانت معنى
واحدا بعينه يكون ما [illegible] في ذاته ويحتمل ايضا ان يكون المراد من الاستقرار معناه اللغوي [illegible]
بعينه [illegible] لا يكون ثبوتها الا بالقياس الى غيره سواء كانت ذوات اضافات [illegible]
[illegible] سواء كان ذلك [illegible] الحال والمحل [illegible]
الاستقرار [illegible] اجزاء الشيء معا في آن [illegible] من ذلك يكون لكل من الاعاظم والاماكن استقرار [illegible]
[illegible] ذلك [illegible] من وجوده الافراد الذي [illegible] لا يكون ذات [illegible]
وجوده في الخارج ذا وجود بين افراده [illegible] ولا يكون طبيعة واحدة ذات [illegible] بالقياس الى ما يندرج تحتها من الافراد

يوجب هذا النحو من الفساد فرونه انها ذات حصص كثيرة فيكون كل حصة منها معروضة لعوارض مغايرة لحصة اخرى معروضة لعوارض غيرها وهكذا قولنا المعقول في النفس من الانسان هو الذي هو كلي فاسد لان الانسانية المرتسمة في النفس الجزئية يكون كليا نظرا الى ما لها من الافراد كزيد وعمرو وغيرهما وان كانت جزئية بحسب ارتسامها فيها ثم انما يكون كلية باعتبار ما في النفس وذلك بان يقطع فيها النظر مع قطع النظر عن ارتسامها في الذهن فكما ان الصورة الكلية الانسانية القائمة بالنفس الشخصية تكون كلية نظرا الى الاعيان الخارجية كذلك تكون كليتها نظرا الى ما لها من افرادها الذهنية وذلك بان تؤخذ تلك الطبيعة بلا شرط فتكون كلية نظرا اليها نفسها باعتبار ما هي مرتسمة في نفوس كثيرة او نفس واحدة بلا حيثيات عديدة ثم ان تخصيصها الذهنية على الاول لان كليتها الخارجية فهذا اظهر لان ما عليه كليتها الذهنية فانما هي ان اخذها باعتبار ما هي مرتسمة في النفس لانها بهذا الاعتبار تكون شخصا ذاتية والسيد الشارح يقول والنفس نفسها تتصور انه كليا اخر يحمل هذه الصورة واخرى في تلك النفس او في نفس غيرها فانها كلها تحمي في النفس تحمل عدد واحد **قال** فيكون الفعل كليا **اقول** اي يطلق **قال** فيجب ان يتامل ما قلناه في كتاب النفس **اقول** لعله اراد بما ذكره هنالك جعله ولكن معنى ذلك ان السابق من هذه الالفاظ النفس لصورة الانسانية فان التالي لا يحمل المثال لا يكون المطبع فيها في النفس من الانسان هو الذي كلي وكلي لا لاجل انه في النفس بل لاجل انه يقيس على اعيان كثيرة موجودة او موهومة حكمها حكم واحد وهذا كلامه ومعناه ان الكلي اذا تصورت يكون المفهوم متساوي النسبة الى الافراد ولا يعرض التي الا في العقل وبسبب ما ذكره بعينه يقول انا قلنا ان الطبيعة كلية موجودة في الاعيان فلسنا نعني من حيث هي كلية بل نعني ان الطبيعة التي تعرض لها الكلية موجودة في الخارج فهي من حيث هي طبيعة شيء ومن حيث هي شيء لان يحصل منها صورة كلية شيء وايضا من حيث يعقل بالفعل كلي شيء ومن حيث هي يصدق عليها بالموارد بعينها الا في هذه المادة والاعراض في تلك المادة والاعراض لهذا الشخص الاخرى وهي موجودة في الاعيان بالاعتبار الاول وليس كلية موجودة وكذا موجودة فيها بالثاني والرابع من الاعتبارين فان جعل هذا الاعتبار اولا فان معنى كانت هذه الحقيقة مع الكلية في الخارج فان احتمل معناها هنا لم يكن مع كليتها موجودة فيها ولما الكلية التي تعرض لكونها طبيعة الا في النفس هذا كلامه وهو صريح في ان الكلي بعض من هذه التفاسير كما يعرض للاشياء في الخارج وما يعرض لها بعض احد فيها فيه وكما نظر الاول الذي هو ضم امر ما الامور العامة من جهة موجودة في الخارج وصورة كلية من وجه فيه **قال** فواما من حيث هذه الصورة هيئة في نفس جزئية **اقول** انه ظاهر يشعر بان العلم عرض لانه هيئة في نفس جزئية فيكون من الكيفيات النفسانية فلا يكون من مقولة العلوم مع انه صرح في غير موضع من التعليقات بان العلم هو صور المعلومات كما ان الحس هو صور المحسوسات ومن الظاهر ان المعقول يا من الشفاء ان ما هو جوهرية هو نفس ماهية الشيء ومتصورة او جسم الجوهر فالجوهر في الذهن جوهر في الجزء والعكس والمعنى انه يكون جوهرا في الاعيان وعرضا في الاذهان استحالة انقلاب حقيقة الشيء منها بحسب حصولها في انحاء الظروف ولست بطال من الجائز ان يكون العلم بمعنى صور المعلومات من حيث حصولها و لا مانع ان يكون حصولها الذهني وارتسامها العقلي من الكيفيات والاعراض النفسانية بحصولها في النفس بما هي مرتسمة فيها كيفية بعوارضها شيء وبحسب نفسها شيء فكونها بالاعتبار الاول عرضا لا ينافي ان يكون بالاعتبار الاخر جوهرا لان بعضها ترجع الى حصولها في الذهن وهو غير نفسها وان كان شرطا لكونها علما من مقولة المعلوم قال خاتم المحصلين نصير الحكماء والمحققين في بعض رسائله لما ثبتت الصور الذهنية على ان تلك الصور من حيث انها موجودة في الاذهان والعقول صادرة الهيئات الا انها من حيث انها كلية فبعضها جوهر وبعضها عرض لكن جوهرها جواهر ذهنية وعرضها اعراض ذهنية ومن حيث وجودها في الخارج

اعراض لانها موجودة في موضوع موجود في الخارج هو الذهن او العقل والموجود والموضوع هو العرض اتفق وهو يشعر بان ما في الذهن عنه في قولنا العلوم التصورات يجب ان يجعل الامر مثالا لا بعينه فيكون المراد منها سواء واما التنبيه على ان علوم العقول كالاشتغال بالصور **قال** الذي يكون بالقوة لا بالفعل **اقول** هذا خلاف ان الجزئيات المعرفة لكونها بالفعل لا بالقوة بمعنى الامكان الاستعدادي وان كانت في بيولتها ومعرفتها الغائبة بها تحت القوة بمعنى الامكان الذاتي وهو مما ذكره الشيخ في التعليقات ان العقليات بانها لا يجوز عليها الانتقال والتغير ومعلوماتها تكون حاضرة معها ولا احتياج فيها الى انتقال من معقول الى معقول اخر النفس وان كانت عقلا فان تعقلها انما هو بتحصيل فلذلك يصح عليها الانتقال من معقول الى معقول ويستعين بهذا المعقول لمعقول اخر انتهى ولا يخفى ان القوة المنفية عنها هو ما اشير اليها انفا الا الانفعال الذي هو الحاصل وما يتأثر عنه ثم ان القوة بذلك المعنى اي الامكان الاستعدادي الذي يستلزم تركيب حاملها ومحلها حاملة او ما يتعلق بنوع من المادة والصورة كالجسم والنفس فانه يستلزم القوة بهذا المعنى العدم المادة وهو امر بان يكون حاملة لذلك الشيء الذي هو فيها بالقياس اليه كالموضوع للعرض ومن هنالك قيل ان المفارق هيولانيات ليس فيها لاشكال ومن الظاهر انها لما كانت حاملة لقوة الانفعال تكون حاملة بها لا يخفى واما قلنا ان القوة معنى يخص حيثما الشيخ صرح في بعض مراسلاته الى بعض بقوله انما اعمل خلو العقل الفعال عن ان يعمل من ذاته حتى يدرك المعقولات فيكون من يعمل يتعلق الانفعال فيقال بوجه يرسل على كل خروج من القوة الى الفعل ويقال على وجه اخص من ذلك مثل ان يكون حزوجا زمانيا ومثل ان يكون على سبيل الانتقاص وكل ذلك يشترك في انه خروج من القوة الى الفعل وحيث لا يوجد معنى بالقوة فلا وجه للانفعال بوجه انتهى ولا يخفى ان ما عداه شيء من القوى يرجع بها او بعضها كان في اقصى مراتب التعطيل واكملها الا سطور الحصر اذ ذلك شيء منها **قال** العدد واسم **اقول** ان كل عدد عشرية تقسيم بمعنى بذلك الاعتبار على ان في الحسابات ومتعلقة في الصلة ومثالي الجبر والمقابلة ثم ان الاسم يطلق بالاشتراك على الكم لشيء من الكسور التسعة وعلى ما لا يكون مجذورا وكل يطلق على كل الكوا واحد كالنصف والسدس لان الكسر ينقسم الى الواحد والكثير والاول هو الكسر المفرد كالثلث والرابع والثاني اما ان يكون متجانسة او لا تكون فالاول الكسر كالثلثين والثاني اما ان يكون بعضها معطوفا على بعض او مضافا اليه الاول هو المركب والثاني هو المضاف ثم الاستقراء على ان انحصار في هذه الاربعة ويخرج كل كسر الى ما يصح منه هذا الكسر ثم الكسر اصناف ينقسم الى المنطق والاصم فالمنطق هو احد الكسور التسعة المشهورة من النصف الى العشر وما يتولد منها بالاضافة والتركيب والتكرير وقد يسمى المنطق مفتوحا والاصم ما عدا ذلك مما لا يمكن التعبير عنه الا بالاضافة الى الجزء لمدرستهم ان العدد المطلق اي ما لا يكون مضافا الى جملة اكثر منه كالواحد والاثنين والثلاثة والعشرة وامثالها يسمى صحيحا وان كان مضافا الى جملة اكثر منه تعرض واحدا كالواحد من الاثنين المعروضين واحدا كالاثنين من الخمسة المعروضة واحدا فان الواحد في الصورة الاولى يكون نصفا والاثنين في الصورة الثانية يكون خمسين يسمى كسرا ثم ان العدد الاول اما ان يكون احد الكسور التسعة او الجذر الصحيح فيطلق المنطق بكسر او غيره من غير اضافة ونسبة الى المخرج فاذا العدد المطلق لا يكون منطقا ثم لك ان يكون جذره اما منطقا او اصم فالاول هو العدد الذي لا يكون احد الكسور التسعة والجذر صحيح فيكون مجذورا وهو الاصم وطريق استخراجه ان تسقط مثلا اقرب المجذورات البواقي الى الجذر المسقط مع واحد فيخرج المسقط مع ما حل النسب هو جذر الاصم بالتقريب مثلا ان يجعل العشرة اقرب المجذورات اليها تسعة فتسقط منها بقي واحد فنسبناه الى ضعف جذر التسعة بزيادة واحد وهو السبع فجذر العشرة ثلثة وسبع تقريبا فقد ظهر ان اطلاق الاصم على ما لا نقدر بعضها في

الجملة لا تقبل الزيادة والنقصان فكيف يصح اقامة الدليل على ان القوى الجسمانية لا تقوى على تأثيرات غير متناهية والا لكان تأثير
ما اقل من تأثيرها الى الحد الاخير [illegible] من الاعتراض جواز ان يكون الحركات التي تقوى عليها القوى [illegible]
في وقت ما فاذن لا يصح الحكم عليها بالزيادة والنقصان بقول المحقق اقول الشيخ لم يحكم [illegible] من الحوادث [illegible]
مطلقا بل ذكر في آخر النمط الخامس ان جميعها لا يمكن ان يوجد في وقت وغير المتناهي المعدوم [illegible]
من ذلك كونه غير متناه في العدد [illegible] وحاصله ان تلك الحوادث وان لم توجد في زمان بعينه لكن لا يلزم من ذلك ان يكون
قبول الزيادة والنقصان [illegible] بالضرورة ان كلا من اجزائها موجود في حد من الزمان [illegible]
قد حقق في [illegible] هذا الكتاب [illegible] من الحركة والزمان [illegible]
[illegible] قال ان الزمان لا وجود له
[illegible] لا يمنع ان يكون له وجود [illegible] على سبيل التكون [illegible]
كل منها الشيء الذي هو الزمان [illegible] نصير الحكماء اعلى الله [illegible]
[illegible] ما عليه الشيخ [illegible] جواب ذلك الاشكال [illegible] فان قال قائل [illegible]
[illegible] الحركة [illegible] الوجود حركات لا نهاية
لها في الماضي فيكون الحركات التي الى الطوفان اقل والتي الى زماننا اكثر [illegible]
[illegible] السؤال ان تلك الحركات اذا فرضناها [illegible] الله عز وجل [illegible]
[illegible] الحركات [illegible]
[illegible]
[illegible] الحوادث [illegible] الطوفان [illegible]
[illegible] الماضي [illegible] المستقبل [illegible]
الفرق بين الماضي والمستقبل [illegible]
[illegible] وجود شيء من الحركة والزمان في الخارج [illegible] المستقبل [illegible] الماضي [illegible]
[illegible]
[illegible] الزمان [illegible]
[illegible] الاجتماع [illegible] في الوجود [illegible]
[illegible] الحركة [illegible] والزمان موجودان في الاعيان [illegible]
[illegible] الماضي والمستقبل
[illegible]

[illegible]

191

متناهية بل على وجودها من القسم الاول فان الزمان [illegible] والحركة ايضا كذلك واما من القسم الثاني [illegible] من الملائكة والشياطين
لا نهاية لها في العدد [illegible] على وجود الحركة بمعنى القطع والزمان في الاعيان [illegible]
[illegible] وجود الامور الغير المتناهية [illegible] الحركات من اربع المقولات [illegible] غير متناهية [illegible]
[illegible] غير متناهية [illegible]
ومن ههنا [illegible] المحقق [illegible] الحركة [illegible] لا يتحقق الا في اربع مقولات [illegible]
[illegible] الحركات الغير المتناهية [illegible] ما هو الحق [illegible]
من الاشكال [illegible] غير المتناهي [illegible]
النمط الخامس من كتاب الاشارات [illegible] قال المعنى المطلق [illegible]
[illegible] الجنس المنطقي [illegible] الجنس الطبيعي [illegible] الجنس المنطقي [illegible]
[illegible] الجنس الطبيعي هو [illegible] الجنس المنطقي [illegible] قال [illegible] اقول [illegible]
[illegible] المشترك [illegible] قال الاعلى النوع المنطقي وصور الاشياء اقول [illegible] النوع على اصطلاح
اليونانيين هو صورة الشيء وحقيقته واما على اصطلاح الشيخ [illegible] النوع المنطقي [illegible]
[illegible] الى قوله الاعلى النوع المنطقي وعلى صور الاشياء [illegible]
بين ما ذكره ههنا وبين ما [illegible] في منطق هذا الكتاب [illegible] قال ان لفظ النوع موضوع عند
اليونانيين بالوضع الاول لصورة كل شيء وحقيقته [illegible] لصور الاشياء [illegible]
[illegible]
[illegible] رسم الجنس في التعليم الاول بانه المقول على كثيرين مختلفين بالنوع في جواب ما هو ورسم النوع بانه المقول [illegible]
[illegible] الجنس في جواب ما هو [illegible]
[illegible] الشيخ في الشفاء [illegible]
[illegible] لفظ النوع في اللغة اليونانية كان في الوضع الاول
يدل على صورة الشيء وحقيقته ثم نقل بحسب الاصطلاح الى [illegible] هذا كلامه ولا يخفى ان الظاهر من كلام الشيخ [illegible]
[illegible] النوع مقول على صور الاشياء [illegible]
في منطق هذا الكتاب [illegible] في شرحه على الاشارات [illegible] بين مقاصد هذين الموضعين [illegible]
مقولا عليها وعلى النوع المنطقي [illegible] بحسب اللغة والاصطلاح [illegible]
[illegible] الشارح المحقق للاشارات ولكن بقي الكلام [illegible] مراد الشيخ من النوع المنطقي
[illegible]
في الحقيقة في جواب ما هو [illegible] نوعا اضافيا وعلى الثاني نوعا حقيقيا كما ذكره الشيخ في منطق هذا الكتاب [illegible]
[illegible] تحقيق ان لفظ النوع هل نقل [illegible] المعنى الاضافي [illegible]
[illegible] الحقيقي ثم نقل الى المعنى الاضافي [illegible]

معناها الحقيقي لكونه من لوازم صورته وجوابه انها النوع الاضافي الى النوع الا يكون تحت نوع اخر ثم ان هيهنا تقسيم اخر بين احدها
ان الذاتي اما ذاتي يمكن ان يقع في جواب ما هو واما ذاتي لا يمكن ان يقع والاول اما ان يقع في جواب ما هو بحسب الشركة الحد فقط وهو النوع واما
ان يقع في جواب بالكثرة الحد فقط وهو النوع واما ان يقع في جواب بكثرة الحقيقة ايضا وهو الجنس وهو ان يحمل عليه وعلى
غيره جنس في جواب ما هو فهو جنس فقط والا فهو جنس بالقياس الى ما تحته ونوع بالقياس الى ما فوقه وقال انما النوع الاضافي
كان النوع الاول بعد ان النوع الحقيقي وثانيها ان الكلي الذاتي اما غير صالح لان يقع في جواب ما هو وهو الفصل واما صالح لان
يقع في جواب ما هو وهو ان كان موضوعا يقال عليه وعلى غيره هذا القول في جواب ما هو فهو من حيث هو كذلك هو الجنس ومن حيث
هو موضوع فيقال له النوع الاضافي وهذا كان من شانه ان يصير تحت النوع اخر فهو جنس باعتبار ونوع باعتبار وان
لم يكن كذلك فهو نوع فقط وقال ان النوع الحقيقي لكونه مقولا على كثيرين مختلفين بالعدد في جواب ما هو ثم قال ان مقتضى القسم
الاول ان يكون النوع الحقيقي احد اقسامه ومقتضى القسم الثاني ان يكون النوع الاضافي احد اقسامه هذا كلامه ومن الظاهر
جعل النوع الحقيقي من احد الاقسام لكونه من العوارض المحمولة وهذا خلاف ما عليه امر النوع الاضافي لكونه من الموضوعات فلا يجوز
ان يقع من الكليات الخمس المعدودة في هذه القاعدة والذي اراه ان الشيخ [illegible] عن هذه العبارة الا ان القسم الاول لما
كانت بالقياس الى الامور المندرجة تحت الكلي والثاني باعتبار تقاسم الكليات بعضها الى بعض وكان الاعتبار الاول اقوم من
الثاني لم يعتمد [illegible] لا يمكن ان ينسب بعضها الى بعض كان اعتباره اولا اولى ولما
توهم هذا [illegible] الشارح المحقق للاشارات [illegible] ان النوع المستعمل في حد الجنس
بالمعنى اللغوي [illegible] قال الجنس هو المقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة في جواب ما هو ثم عرف النوع المصطلح بالجنس فلم يكن دورا [illegible]
[illegible] ان يكون المراد من النوع المطلق هو المعنى الحقيقي لا الاضافي [illegible] في تعريف الجنس [illegible]
في تعريفه [illegible] كان ماخوذا في تعريف النوع الاضافي [illegible] ولما قال الشارح المحقق للاشارات [illegible] قال الشيخ [illegible] فهو
حقيق [illegible] ان الشيخ ذكره في غير موضع [illegible] كتاب النجاة حيث قال [illegible] في فصل [illegible]
من هذا الباب ان يوخذ [illegible] الزوج [illegible] الفرد [illegible] بعضه من الزوج بواحد
وكذا اذا اخذ المضاف في حد المضاف كما فعل فرفوريوس [illegible] ان يوخذ الجنس في حد النوع والنوع في حد الجنس ولم
[illegible] في ذلك من الغلط وما ظهر ذلك من السهو [illegible] الحد الذي استولى على
الوجه الواجب [illegible] اورده من الشبه وحيث قال في منطق كتاب الشفاء [illegible] العبارة واما المتضايفان فلا
[illegible] في حد الاخر اذا كانت [illegible] معقولة بالقياس الى الاخر ولكن ينبغي ان يوخذ بعضها في حد [illegible] على الوجه
الاوفق ثم قال [illegible] المعلم الاول [illegible] ان كل واحد من المتضايفين معقول الهوية بالقياس الى
الاخر فلابد من ان يوخذ [illegible] في حد الاخر [illegible]
[illegible] ثم قال فنقول ان المتضايفين
يكون لهما اذا كان فيهما الاضافتان [illegible] خصوصا اذا كان كلاهما
[illegible] من حيث هو ذات ومن حيث [illegible] الاضافة [illegible] ان يعرف به الاخر فهنا
مثلا ان هذا [illegible] من حيث هو [illegible] ثم يقال [illegible] فهو حيوان [illegible]

الاخ

هذا الحال ثم يقال لتلك الحال [illegible] وهذا هو بعينه حال الحال الاخر هو الذي [illegible] بالعلاقة فيكون قد اخذ [illegible] الشيء
مبني معها على الحال الذي [illegible] على الاخر [illegible] المتضايفين [illegible] في حد الاخر [illegible]
من حيث [illegible] جميع هذه [illegible] من حيث هو مضاف [illegible] من حيث هو [illegible]
هو ذات [illegible] ما وقع من [illegible]
بالتوجيه فلا [illegible] تشنيعه بحسب المعنى عليه [illegible] ما وقع عن الشيخ في رسالة الحدود بقوله واما القول
المشترك فان يعرف الشيء بما هو اخفى [illegible] النار بانه جسم شبيه بالنفس فان النفس اخفى من النار وحد الشيء بما هو
في المعرفة [illegible] الضد [illegible] الزوج هو عدد
على الفرد بواحد ثم يعرف الفرد بانه عدد ينقص عن الزوج بواحد وكذا اذا اخذ المضاف في حد المضاف [illegible] كما فعل فرفوريوس [illegible]
يجب ان يوخذ الجنس في حد النوع والنوع في حد الجنس ثم قال [illegible] لا يخفى [illegible] ما ذكره من السهو [illegible]
التعبير [illegible] ان النوع الماخوذ في حد الجنس هو النوع الحقيقي [illegible] الماخوذ في حد النوع بمعناه اللغوي [illegible]
فيجمع منها من ذلك التشنيع الذي اورده على فرفوريوس ومن نسب الغلط والسهو اليهما [illegible] من الفضلاء [illegible]
[illegible]
[illegible] ما قال الشيخ [illegible] العبارة واما المتضايفان [illegible] احدهما في حد الاخر [illegible] فرفوريوس [illegible]
وفي هذا غلط عظيم [illegible] الشيخ [illegible] ما قال الشيخ في [illegible]
[illegible] الشيخ [illegible] ان ذلك [illegible] عظيم [illegible] الحكماء [illegible]
[illegible] فرفوريوس [illegible] كتاب [illegible] افلاطون الذي [illegible]
والعلم الذي هو [illegible] الشيخ [illegible] افلاطون [illegible]
[illegible] ان افلاطون كان [illegible] في قدم الايام [illegible] العلوم [illegible] والنسيان [illegible]
[illegible] الرموز [illegible] السبيل الذي لا يطلع عليه الا
المحققون [illegible] الايضاح والتدوين والتقرير
والتبليغ والكشف والبيان [illegible] سبيل من ذلك [illegible] الامر [illegible]
من [illegible] ارسطاطاليس [illegible] الاخلاق والنفس والعقل [illegible]
من [illegible] البيان والايضاح [illegible] كثير من القياسات الطبيعية
الالهية والخلقية التي اوردها [illegible] كثير من النتائج [illegible] الواحد من [illegible]
والاقتصار على الواحد منها [illegible] في السياسات [illegible] العقل في العاقل [illegible]
[illegible] في العقود [illegible] قياس [illegible] قياس [illegible]
لوازم تلك المقدمات [illegible] في كتاب القياس [illegible] جواهر [illegible] في تعريفها
الشيء الواضح [illegible] البلاغة [illegible] الشفاء [illegible] في الخطابة
ذلك النظم والترتيب [illegible]

مشتملا على صوره وترتيبات هذا الفن [illegible] في كلام الكتب [illegible] رسالة المعروفة الى افلاطون في جواب ما كان افلاطون كتب

فعاتبه على تدوين الكتب وترتيب العلوم واخراجها في [illegible] الكاملة المستقصاة فانه صرح في هذه الرسالة الى افلاطون

بقوله اني وان دونت هذه العلوم والحكم المضنون بها فقد رتبتها ترتيبا لا يخلص اليها الا اهلها وعبرت عنها بعبارات لا يحيط بها

[illegible]

[illegible] ارسطاطاليس الحكيم [illegible]

[illegible] قال فنقول ان المعنى الذي يدل عليه بلفظ الجنس اقول [illegible] الجنس الطبيعي [illegible]

[illegible]

هو ان الشيخ عبر من الغير الواقع في كلا الموضعين غير المطلق والمقصود من جميع الامور واحد منها وان تعلم اعتبار حيث الحيثيتين
اعتبار بشروط الاجسام فقلنا من ذلك الاصطلاح ظهر حال ما عليه الشارح الجديد المحقق من الحكم بان المصنف في خبط وغلط قال وهو الذي
الجسم اقول اشارة الى وجوده فيه حيث [illegible] الجسمية [illegible] الجسم [illegible]
[illegible] الذي هو المادة [illegible] الاعتبار [illegible] المصنف [illegible]
والفصل [illegible] على المركب [illegible]
[illegible] قال [illegible] اقول [illegible]
الشيء [illegible]
[illegible]

[illegible]

جزؤه في الوجود واما هو قبل الصورة العينية [illegible] جسم [illegible] والجزء [illegible]
[illegible] الجسم ومعنى الحيوان [illegible] الانسان [illegible]
[illegible] فان الصورة الحيوانية [illegible] والجزء [illegible]
[illegible] الجسم [illegible] الحيوان [illegible]
[illegible] الحيوان [illegible]
[illegible]

[illegible]

بالاول منها وجعل الاضافة قسما ثم تقول لما كان فيه فنقول انه قد لاح ان الجنس الذي هو ماخوذ لا بشرط شيء قد اعتبار اخر وهو جعله
اخذه بشرط عدم اعتباره مع فصل مخصوص كالناطق ما خرج جزء عقلي لا يحمل فهذا لا يجوز حمله على النوع فلا تكرار في عبارته لان الجسم
بمعنى المادة كما تقرر غير الجسم بمعنى الجنس بما هو جزء الحد فان الجسم بهذا الاعتبار متقدم على الحيوان على ما نبه عليه بقوله وعكس
حال الجسم اذا حصل في اذا انتزع في الذهن باعتبار اشتراطه ان لا يكون معه ذلك الجزء الاخر اي الفصل على ما عليه شان الجنس في الحد
والطبيعيات لكنها مقولة [illegible] بذلك باعتبار اخذه مادة وهو اعتبار شرط الاثم قال كما ان الجسم الذي هو بمعنى المادة فقد لاح
تقدم الجنس بمعنى المادة على الحيوان نظرا الى الانسان وكذا بمعنى الجنس باعتبار كونه جزء الحد للنوع فان الجسم بهذا الاعتبار متقدم
على الحيوان لانه جزؤه العقلي متقدم عليه بالهيئة وذلك بخلاف ما عليه امر الجنس اذا اخذ مع جميع ما يجوز فيه من الفصول المكونة
الاجناس السافلة احد العوالي بهذا الاعتبار فاذا تقرر هذا فلا تكرار ولا تنافي بين كون الجنس العالي جزء النوع مع ما صار من الجنس
المتوسط الاشتراط عليه ونقضه اياه واما ما قال من ان التطبيق الانواع باسبابها ما فوقها من الاجناس فهو محمول على انها اجزاؤها
بذلك الاعتبار فيجيء السبب والعلم فيحتاج الى العلة التالفية التي تعبر عنها بعلل الهيئة لا الوجود والا لكون ذلك لها
بالها من الفصول حيث انها علل للاجناس وحصصها او انحو ذلك لانها حصلتها ذاتية وجواهر ذاتها وذلك من [illegible]
حيث اعتبار وما بخصوصيات الفصول فيها فلو جاز الحكم بالعلية بينها وبين ما هو اجناس لها لكانت هي اولى بالعلية فلا
قضية جارية بحسب الظاهر مقرون بما عنه غيبات الحكماء في تقرير كلام الشيخ هنا من كون الجسم بمعنى المادة جزءا خارجيا [illegible]
عليه فلا [illegible] اعني من الحكماء حيث ذهب الى التركيب الاتحادي بينها وبين الصورة وظاهر انه في الاعيان ذلك
لها اعتبارات يكون مادة وصورة وجنسا وهو من الظاهر انه خلاف ما اراد الشيخ ههنا ماذكره من الحصر المستفاد من قوله انما يوجد الاسا
الجسم قبل الحيوانية في بعض وجوه التصور اذا اخذت الجسم بمعنى المادة لا بمعنى الجنس فقد بان من هذا تحقيق البيان ان الشيخ اشار
الى وقوع المنافاة بقوله وليست تلك القبلية ناشية من الحمل حتى لا يجوز حمل عليه الجسم بما حصله ان الحصر المستفاد من كلام الشيخ
على ما يشعر بان مراده ان قبلية الجسم انما نشات من قبليته باعتبار كونه مادة خارجية وتشهد بذلك قول الشيخ حيث قال لكن اذا لم يوجد
له وجود من ذلك انه كان القبلية الحقيقية المذكورة قبل باعتبار الجزئية العقلية كما كان القبلية الاخرى [illegible] باعتبار الجزئية
الحقيقية فاذا تقرر هذا فنقول ان الشيخ ذهب الى ان تقدم الجسم بمعنى الجنس على الحيوان بالنظر الى الانسان ليس باعتبار كونه محمولا
بل باعتبار كونه في الاعيان يعني الحمل عليه يعني باعتبار كونه مادة فيه فنقول وكذا يطلق على قوله اذا اخذت الجسم وهو وجها بيانا
لقوله في بعض وجوه التصور ثم اقول لا يخفى على البصير الخبير ان المادة موجودة غير الصورة في الاعيان بحيث يحكم بتقدم الجسم على
الجسم بحسب فلو كان لها وجود للعقل مع الصورة على ان يكونا موجودا واحدا فكيف يستقيم تقدم الجنس بحسبه على النوع ثم من الظاهر
ان المراد بالمادة المذكورة في كلام الشيخ هو المادة الخارجية وتقدم الجنس على النوع بما وقع عند قوله انما يوجد الانسان الجسمية
قبل الحيوانية في بعض وجوه التصور اذا اخذت الجسمية بمعنى المادة لا بمعنى الجنس هو هذا التقدم وهي بعض وجوه التصور
اعتبار بلا شرط شيء حيث ان من وجوه التصور التي هي الاعتبارات الثلاث شرط لا شيء واحدها كما ان المراد من قوله وكذا انما
يوجد قبل الحيوانية الخ هو المادة العقلية الى الجنس لا بمعنى المادة بل بمعنى الجنس المعتبر في الحد لا في الخارج كما يدل عليه
ما نقلنا من الشيخ انفا فيكون مادة عقلية حيث انه الجنس الماخوذ بشرط لا اي شرط ان لا يكون هو ان الطبيعة لا وانه لا تكرار في الحد
الا التكرار في العبارة ولا منافاة بين اتحاد الجنس مع النوع وعدم اتحاده معه وكذا لا منافاة بين حمله عليه وعدم حمله عليه والحاصل

فان النوع بما قررنا ان الجزء العقلي متقدم على الهيئة فكيف يكون محمولا عليها مواطاة اي حمل يقتضي الاتحاد الذي هو ينافي التقدم ووجه
الدفع ان الجزء العقلي كالحيوان مثلا اذا اخذ بشرط ان لا يكون جزءا ولا يكون محمولا واذا اخذ لا بشرط يكون محمولا على الهيئة ومتحدا معها
فالجنس بشرط لا في الخارج مادة خارجية وفي العقل مادة عقلية على ما اشار اليها الشيخ ههنا في هاتين الفقرتين من اصول الفن في
تقرير كلام الشيخ [illegible] في تفسيره ان تقدم الجنس ذلك التقدم في العقل فقد اشار اليه بقوله في بعض وجوه
التصور او في الخارج واليه اشار بقوله وكذا انما يوجد [illegible] وقع عنه بعض بقوله بعض وجوه التصور ان
ويقول اذا اخذت الجسم بمعنى المادة ثم [illegible] تقدم الجنس على النوع مع كونه عينه في الخارج [illegible] الشيخ
يكون تقدم الجنس على النوع من حيث الاسبق والاحق والاول وذلك لاتحاده مع المادة بالذات في الاعيان [illegible]
هو سبب له في الخارج يكون تقدمه عليه من حيث الاسبق والاول [illegible] يكون المراد ما وقع من عبارات الحكماء في تفسيره [illegible]
هو [illegible] من الجايز ان يكون المراد من تقدمه عليه اذا نظر اليه [illegible] مع قطع النظر عن الفصول [illegible] وهو لا ينافي تقدم النوع عليه
بحسب ثبوت الرابط [illegible] مثلا ثبوت الجنس كالحيوان لشيء مثلا [illegible] من ان الشيء ما لم يكن جسما لم يكن
حيوانا وما لم يكن حيوانا لم يكن انسانا [illegible] انه يناسبه وجوده في نفسه كما ان قولنا ان الانسان حيوان والحيوان جسم يناسب وجوده
الرابطي ان المراد من العلية ههنا هو العلية لثبوت الرابطي من حيث الصدق لا مطلقا فاندفع الاشكال [illegible]
ثم ان اشار المحقق الطوسي [illegible] من المنافاة بين هذه العبارات بان وجود الحيوان في العقل سابق على وجود الانسان
في الخارج لانا نعقل الانسان في الخارج [illegible] منتزعة في الخارج [illegible] ما وقع من الشيخ بقوله
[illegible] الاجزاء
العقلية [illegible] بالاعتبار الثاني [illegible] اذا اخذت اجزاء خارجية
الفاضل المحقق ان العالي والسافل مثل الجسم والحيوان اذا نسبا الى شيء يكونا عرضين له مثل مفهوم الشيء ومفهوم الجوهر كان حمل
الجسم [illegible] الشيء [illegible] والجوهر [illegible] لم يصر جسما لم يصر حيوانا [illegible] النوع الذي
[illegible] حمل العالي بواسطة حمل السافل فان العالي كالجسم [illegible] الانسان [illegible] مفهوم الحيوان [illegible]
ليس حيوانا [illegible] من الانسان ومن ههنا اندفع الاشكال بان تقدم حمل الجنس على حمل النوع لكون الجنس جزءا [illegible]
ان حمل العالي بواسطة حمل السافل فانا نحكم بان الجوهر ما لم يصر جسما لم يصر حيوانا [illegible] بان حمل الجسم بواسطة حمل الحيوان
ووجه [illegible] ظاهر [illegible] في الشخص [illegible] حمل الجسم على الانسان [illegible]
الذي ليس بحيوان مسلوب عن الانسان [illegible] كان حمل الحيوان عليه [illegible] حمل الجسم عليه [illegible] الجسم جزء الحيوان متقدم عليه
يكون معلولا [illegible] لكن لا امتناع في ان يكون التاخر في الوجود علة لثبوت المتقدم لشيء اخر وانا [illegible] عدم [illegible]
[illegible] الشبهة من حيث ان الجسم جزء الحيوان متقدم [illegible] حمل الشيء على الحيوان [illegible] الشيء ما لم يصر جسما لم يصر حيوانا فكيف يكون
معلولا [illegible] بخلاف ما عليه امرها [illegible] ان حمل الجسم على مثل الجوهر متقدم على حمل الحيوان عليه [illegible] على مثل الانسان فهو
متاخر عن حمل الحيوان عليه [illegible] ان التاخر في الوجود جاز ان يكون علة لثبوت المتقدم لشيء اخر ان الشيء الذي هو متاخر في الوجود
انما هو كذلك بالنسبة الى ما هو متقدم باعتبار وجزء له [illegible] من كلام الشيخ في الاعتبار الاول يكون [illegible] في الوجود [illegible] الاعتبار
الثاني يكون علة لثبوت المتقدم لا ما فهم من [illegible] عبارة الشريف المحقق [illegible] باعتبار وجود الشيء في نفسه

الاعتبار وجوز لغيره ثم ان ما نقلنا عن الشيخ انفا في بيان شرح هذا المقام قال وجزء اسمه اقول اي من الجنس وقد انجر الامر
الى النوع نفسه قال الشيخ في حكمة المشرقية واما نسبة الجنس وفصله [illegible] فالفصل هو المحمول المقوم لحقيقة الجنس فلا
يصح حمل الجنس على الفصل فليس على سبيل مقوم بل هو مقوم والمقوم في المحمولات اخص من المحمول هذا قوله والمعنى ان مقوم الفصل
للجنس باعتبار احدهما اكثر معنا فيه وثانيهما اعلى تحصيلا وما وقع في الكتاب من ان صيرورة الانواع للجنس باعتبار ما يضم من الفصول
حيث ان نسبة الانواع الاجناس وفصولها فعلها باعتبار فصولها لاجناسها والاتحاد التي على الفصل قال بل لا كل من جهة
كلي اقول يعني ان كان النوع جنسا وفصلا لك كل من الجنس والفصل والخاصة والعرض العام فيكون لها جنس وفصل فالجنس الفصل
كالناطق وفصله كالمدرك المشترك بينه وبين غيره والمميز الذي يميزه عما عداه من المدركات والجنس الجنس وفصله كالجسم المشترك
بين الحيوان وغيره واما جنس العرض العام وفصله كاللون الذي هو جنس الابيض وفصله المفرق للبصر المميز له عن الملونات واما
جنس الخاصة فكالاسم الذي هو جنس غير المنصرف والمشتمل على الاثنين او الواحد من العلل التسع المميز له عن المنصرف واما
لا نعرف في علم النحو تفصيله في منطق الشفاء قال الشيخ في الحكمة المشرقية واما مقومات الفصل ان كان ذلك موجودا فان كانت اجناس
فصول مثلا مثلا يظن ان المدرك جنس للحساس او للناطق فانما يفصل الابعاد بما هو اعم من نفس الفصل فهي اذن داخلة في حكم
الاجناس فيكون اجناس الفصول فصول الاجناس ولا يكون اولا بفصول الفصول ان كانت اعم فهي في حكم اجناس الفصول الوسائط
فهي في حكم الفصول اوليته واما [illegible] تعرف من هذا اجناس الخواص والاعراض وفصولها ان كانت موجودة ثم قال بعد ذلك فاما
البسيط فلا تطلب فيه الجنس والفصل الحقيقيين ولا التي الذي سميناه الحد الحقيقي فان هذا مما لا يكون البتة وان ظن قوم انه يكون
بل تطلب تعريفه من لوازمه العامة والخاصة وتضيف بعضها الى بعض كما تضيف الفصول الى الجنس واعلم ان اكثر ما عند هذه
الاشياء ليست بحدود وانما [illegible] لوازم عامة تميز الاجناس ولذا ارى ان تعرفها باللوازم والخواص فهي تكون
تلك اللوازم والخواص [illegible] الوجود في الموجودات وانما في الذاتيات [illegible]
ومن تصحيح [illegible] قال ان اما تحقق اقول اي يوجد ذلك التحصيل قال
او يشار اليه شاء اقول [illegible] ذلك المعنى بعد تحصيله فالحاصل ان ذلك المعنى بعد استتار تحصيله فان تحصيل اشارة او يشار التحقيق
فللنفس ان تفرض ذلك المعنى المستتر التحصيل قال مجهول اقول منصوب على ان يكون خبر القول يكون واما قوله الاشياء معلومة
مخصوصة فكانت فيما وقع [illegible] قال يجوز اجتماعها في الجنس اقول سواء كانت حاملة لنوعها محصلة له
او كانت فصولا او غيرها حاملة لذلك اذا كانت [illegible] الجملة سواء كان ذلك
الفصل او غيره فينقسم الى قسمين [illegible] هذا الفصل بقوله [illegible] في فصول الاجسام
كثيرة قال وانقسام حصص اقول اي حصص الجنس بها قال ما ليس كذلك اقول اي لا يكون حاملة لنوعها وذلك [illegible]
كون الجنس [illegible] الامور مختلفة قال على النحو المذكور اقول [illegible] قال فصل لاخص جنس اقول وذلك
وهو فصل الحيوان [illegible] في تحصيل الغرض [illegible] قال ولا اخص فصول الانواع اقول وذلك كالناطق والصاهل قال القانون
اقول وذلك القانون [illegible] الامور [illegible] ان يكون [illegible]
نوعا بالفعل [illegible] قال وربما علقا في بعض الكتب اقول [illegible]
هذا بظاهره [illegible] في التعليقات [illegible] على ذلك القانون ووجه

المنافاة

المنافاة ظاهر الا ان يقال ان المنقول في كتاب التعليقات هو ان العلم بالكنه عزيز [illegible] فالقوة البشرية قاصرة عن الوقوف على
حقائق الاشياء بل غاية الانسان ان يدرك خواص الاشياء ولوازمها وعوارضها [illegible] والثابت في هذا الكتاب هو
العلم ببعض الاشياء [illegible] القانون العام من حيث العوارض والخواص التي لا تعرض من الذاتيات فافاد كنه الشيء فليتدبر
قال فنقول ان المعنى العام [illegible] اقول بيان ما ذكره من القانون [illegible] ان المعتبر في فصل الجنس امور منها التمييز ومنها التعيين
لانه مبهم ومنها تحصيل غير محصل [illegible] ومفاده امر واحد منها كون ردة له الى الطبيعة النوعية ومنها استحالة انتقال
القسيم كما ان اضافة الناطق الى الحيوان [illegible] ان يبقى فصله ويبقى حصة الحيوان مع فصل
اخر بل تنتفي حصة الحيوان بانتفاء فصلها ولعل المراد من قوله وذلك المشار اليه باق في جوهره يعني استحالة انقلاب القسيم الى
كون ذلك المشار اليه اشارة عقلية او حسية على ما سبق باقيا بجوهره [illegible] والحاصل ان المعنى العام كالجنس مثلا اذا انقسم
لا حقائق نوعية انقسم بالفصول النوعية لها كاللون اذا انقسم الى البياض والسواد فمن المحال ان ينقلب احدهما الى الاخر بزوال
فصله وحصة الجنس التي هي بحسب المشار اليه بما يقول وذلك المشار اليه باق والحاصل ان من المستحيل ان يبطل ويبقى حصة من طبيعة
اللون التي كانت مقارنة لبعضها [illegible] ان يصير نوعا اخر [illegible] البياض اذا استحال سوادا فانما يبطل
فصل النوع ويبطل حصة من طبيعة اللون الذي هو جنسه [illegible] في السواد تلك الحصة [illegible] لا يبطل ويبقى حصة من طبيعة
الجنس [illegible] في التعليقات قال حتى يصير مثلا المتحرك منها غير متحرك وهو حال
الشخص اقول [illegible] الانقلاب مع بقاء الشخص [illegible] لا الانقلاب والاستحالة وذلك
ما [illegible] بالقياس الى الفصل نفسه [illegible] ان يكون تصوير لاستحالة [illegible] ان يكون المتحرك غير المتحرك
لجسم فينقسم حصصها الى الحيوان وغير الحيوان لان الحيوان جسم متحرك بالارادة فاذا بطل المتحرك بالارادة فبطل حصة الجسم التي
كان الحيوان بحسبه قال الشيخ في التعليقات المعنى العام كالجنس مثلا اذا انقسم الى [illegible] انقسم بالفصول النوعية كل واحد
من النوعين كاللون اذا انقسم الى السواد والبياض والجسم اذا انقسم الى المتحرك وغير المتحرك ومحال ان ينقلب القسمة وذلك
المشار اليه باق الجوهر انتهى وهو صريح في ان المتحرك وغير المتحرك من فصول الجنس كالجسم مثلا وما وقع عن الشيخ بقوله فيما
الذي فصل ما [illegible] على صيغة [illegible] والتقسيم منصوب على المفعولية الى المتحرك وغير المتحرك فهنا المعنى العام الذي هو الجسم الى
القسمين تقسيما ذاتيا فلا يصح انقلاب احدهما الى الاخر ويبطل [illegible] التي بحسب احدهما قال بل يجب اقول انه عطف على قوله
فيجب [illegible] فيكون المعنى [illegible] بظاهره [illegible] انعدام فصل الجنس [illegible] انعدام حصته من جنسه على ما قال الشيخ في التعليقات
ان لكل واحد من القسمين حصة من طبيعة الجنس ولا يجوز ان يبطل ويبقى حصة من تلك الطبيعة والا لم يقع القسمة الفصول
النوعية ولا القسمة تكون ذاتية بل تكون بالعوارض ولم يكن [illegible] طبيعة الجنس بالقسمة الذاتية فالالوان قسمين الا انه
بل لما كانت القسمة ذاتية ووقعت بالفصول لا بالاعراض وجب ان يكون كل واحد منهما [illegible] حصة خاصة به من طبيعة الجنس
فيكون السواد ملازما لحصة من طبيعة اللون والبياض ملازما لحصة من تلك الطبيعة وكذلك الحال في الناطق وغير الناطق وذلك
لان الجنس لا يكون له قوام بالفعل وانما يتقوم بالفصل بالفعل واذا بطل الفصل بطل معه حصة من الجنس التي كان الفصل يقومها
وحدثت حصة اخرى غير ذلك الجنس وليس هو شيئا ثابتا بذاته بالفعل فيصير موضوعا للفصلين يتعاقبان عليه فاذا بطلت
الانسانية او النطقية لا يجوز ان يكون الحصة من الحيوانية باقية بل تبطل تلك الحصة لانها كانت متقومة بالفصل الذي كان يقومه فلك

السواد والبياض وليس بمنزلة سبيل الهيولى الموضوعة للصورتين اللتين تتعاقبان عليها بل الى الجنس والحاصل ان الفصول لها
نسبة الى ما يقسمه الذي هو الجنس ونسبة الى ما يقومه الذي هو النوع ويقال له بالاعتبار الاول المقسم وبالثاني المقوم كالناطق
فانه يقسم الحيوان الى الانسان وغيره ويقوم الانسان واذا لابد لكل جنس من نوع يندرج تحته لابد وان يكون كل فصل يكون مقسما
لشيء يكون مقوما لشيء اخر هو نوعه كقابل الابعاد الذي هو مقسم الجوهر ومقوم الجسم الذي هو نوعه وكالنفس النامية والقاذفة
والمولدة التي هي مقسمة للجسم مقومة للنامي الذي نوعه وكالحساس المتحرك بالارادة الذي هو مقسم للجسم النامي مقوم للحيوان
كالناطق الذي هو مقسم الحيوان مقوم للانسان وكل ما هو فصل مقوم لنوع فهو كذلك مقوم لما تحت ذلك النوع داخل فيه ومقوم
لما يندرج تحته من الانواع ولا يتقوم بما هو مقوم غيره ولا عكس كليا اولا ان الحال المقابل من الانواع عين ما انقل المركب منه ومن غيره
وكل ما هو فصل مقسم لجنس فهو كذلك مقسم لما تحت لجنسه الذي هو اعم منه او مقسم الشيء اخص منه وكل ما هو اخص من المقسم لا يكون
حتى فهو اخص من اعم ولا عكس كليا اذ بعض ما هو اخص من اقاص كقابل الابعاد الذي هو اخص من الجوهر واعم من الحيوان وقد
يقال الفصل المقسم للجنس انه مقوم لحصة الداخلة في نوعه ويفصل بمعنى انه هو الذي لولاه لما وجدت هذه الحصة من الجنس المقوم
في هذا الاطلاق معناه علة الوجود دون ما سبق معناه الداخل في النوع قال فيجب ان يكون الموجب منهما اقول الموجب على صيغة
الفاعل والمراد منه لا يكون العدم جزءا من مفهومه كالمتحرك منهما اي من القسمين الموجب والسالب الذي هو غير المتحرك وانما اكتفى
بالموجب فقط نظرا الى ما في منطق الشفاء من انه يكون مفهوم الغير الناطق من الفصول مستندا باشتماله على السلب المتوقف
على تحقق المسلوب عنه المتوقف على المقوم المتاخر عن الفصل المسلوب لتوقف الشيء على نفسه الذي هو من المحالات فيه بعض المسلوب
فقد يكون مساويا للبعض انسان حقيقة واحد كتقسيم المقسم بالمتساويين الذي هو مساو والفرد وهو باعث على ان يتوهم بعض ان ذلك
فصل وليس كذلك وهنا ان ما ذكره ثانيا بقوله او كلاهما اي الموجب كالمتحرك والسالب كالغير المتحرك مبني على الظاهر
الموهوم ثم ان الفصول لما كانت من خواص الجنس والجنس عرض عام لها قال لها عارضين بحسب شيء قبلها اي انها اولا كانا عارضين
لكن لا بسبب شيء قبلها وذلك كما في الفصول القريبة للجنس القريب واما بالنظر الى الجنس البعيد فباعتبار فصله وذلك على طبق
انه عوارض ولوازم اخرى فانها بالنظر الى الجنس القريب فصول والى البعيد لا بسبب فصول بل باعتبار اخرى على ما فصل في اصل الكتاب
ثم نقول ان ما اختاره الشيخ من الشق الاخير وهو كون القسمين الموجب والسالب فصلين للجنس واما باعتبار كون السالب مستلزما
لبعض انسان حقيقة واحد على ان يكون المعتبر هو المحكي عنه بالسلب لا السلب الا انه بقي على ما قال وليس كذلك قال خاتم المحصلين
نصير المحققين في بعض تصانيفه بعد ان قال ان العدم المطلق لكونه غير متميز غير صالح لان يكون فصلا فان الفصل الذي هو عموم
لهيئة موجودة في الاعيان من حيث انها موجودة فيها بل انما هو مقوم لها من حيث وجودها في العقل مطابقا لما في الاعيان لانه
من ان يحصل المعنى الجنسي بامر عدمي كالمعنى الجنسي من الكم المتصل الذي هو الطول مثلا فانه يقع على المقدار الذي يكون له مع الطول
عرض وهو السطح وعلى المقدار الذي لا يكون له ذلك وهو الخط فانه يحصل خطا بفصل عدم العرض او يحصل سطحا بوجوده له
وكذا الكم يحصل المتصل والمنفصل نوعين هما المقدار والعدد المنفصل فصل يرد به عدم الاشتراك في حد مخصوص ونحو هذا
فهو لا عوامل الفن للامور الاعتبارية المشتملة على جهة كثيرة ههنا على السلوب والاضافات قال لسبب شيء قبلها اقول والفصل ان
يكون عروضه بعض الفصول النوعية للجنس بواسطة اخرى فيها او هذا اعلم وانه قد علمت من الجائز استناد حصول جنس واحد بعضها
الى بعض كحصول الحيوان متحركا بالارادة لكونه حساسا قلت انه ليس كذلك وانما انه يجوز كونها عبارة عن امر واحد يعبر عنه باقيه

وان مبدأ

وان مبدأ الفصل قد يكون معلولا لعوارض وجاز ان يوجد فصل الشيء منه وقد لا يكون كذلك وجاز ان يوجد فصل الهيولى الهيولى غير مفيدا
علة لا ثبات او معلولا لها بل ان كانت معلولة واللوازم الغير هنا هو انتقاله وفهم لا يكون ثبوته الحاجة فقال لكن بقي الكلام
في اثبات ذات الشيء لا يكون حدها الا ان يقال ان المراد بها لا يكون خارجا عن الماهية لامطلقا ولا يكون اللوازم المعلولة لا يكون في حيز
المفيد وكذلك على ان يكون هناك امور يكون بعضها علة وبعضها معلولا في منطق الشفاء ان منهم من قال ان الحساس
والمتحرك بالارادة فصلان بحسب الظاهر وحقيقتها واحد وكانه انما ذهب ذلك الى الظاهر لان الاثر المتساويان في الصدق لا يجوز
ان يكون احدهما فصل على ما بين في موضوعه فالحق في تحصيل ما ذكره الشيخ من ان فصل جنس الشيء او نوعه ليس فصلا بحسب الحقيقة
لعدم تقوم النوع او الجنس بفصل الجنس او النوع ومن لوازم الفصل تقوم شيء به لجنس الشيء وفصله بحسب الحقيقة انما هو
القريب منهما وهما انما يكونان واحدا قال عدم اقول انه بالعين المهملة بعدها بالباء منقطة تحتها نقطة واحدة بعدها الدال
مهملة فصل لانه من الصور وذلك كما في اكثر نسخ هذا الكتاب وذلك على ان يكون ذلك من دون ان يعرض له واسطة الجسم
الواقع بين الجوهر وبين القابل الحركة مثلا وقد وقع في بعض النسخ غير بالعين المعجمة بعدها المثناة من تحت بعدها
مهملة فصل من التعبير قال ما يعرض له اقول انه من الجائز ان يكون بها موصوفة وفي بعض النسخ ما يعرض بلا من ذلك فيكون الموصوف
وقوله وانقسامه بينهما عبره العبير للفصل الذي يعود اليه فيما وقع عنه بقوله فصولها هو جوهر وقوله فاذا وجد الجنس فصلا
يفعل بالامر على صيغة المعلوم وما وقع بينهما فهو ما عطف وقوله فصلا منصوب على المفعولية فقوله كما كان مثل الطبيعة اخص منها اي
لقابل الحركة حيث انها يعرضان الجوهر بواسطة ضمير وضربها فصلها ومقابلها فقابلها فيكون عرضها بواسطة امر اخص
اشارة وهو المفارق وغير المفارق وقوله من جهة صورته ليس المراد بها حقيقة بل صورة النوعية كما يدل عليه قوله بعد هذا من جهة
صورته لو من جهة كونه ذا نفس وكانه متحركا بالارادة بعد ما وقع عنه من المادة في قوله لان مادته هو لو لم يكن لامر لشيء يقوم فصلا
هو المادة قال لان مادته التي لا تقوله ولا يمتنع اقول دليل اول على عدم كون هذه العوارض من الفصول انه فضل في توضيح ما
وقع منه بقوله فان الشيء الذي كان حالها الى قوله وذلك الانفعال فصل والحاصل ان ما يكون من توابع الحيوان من حيث مادته
وانفعالاتها واستعداداتها القابلة لها لا يصح ان يكون من فصول المقسم قبل الحصول ومن الظاهر من هذا ما تقدم ان المراد من صورته
هو صورته النوعية لا حقيقته كما ظن بعض نعم ان اخرج منه الصورة في قوله حتى النفس بها صورته النفسانية اولا انه اشارة الى
بعض الهيولى الحقيقية لا الصورة النوعية قال ولا يمتنع ان يقع للجنس عنوان اقول استدلال ان ما عدم كون تلك الامور من الفصول
حيث انه لا يأبى من ان يقع له افتراق اخر من قبل الصورة والحاصل ان كل امر من هذه الامور لما لم يأب عن مجامعته لاي فصل كان من قبل
الصورة لم يصح ان يكون من فصول المنوعة وعبارة اخرى ان الامور المحمولة على الحيوان من حيث مادته لا تأبى ان يكون له في عين المرتبة
بحسب ما لها من الفصول فلا يصح ان يكون تلك الامور من فصول المنوعة لقطع الشرح ان الذكورة والانوثة كل قسط من الحيوانية
المخصصة بها لا تأبى ان يكون ناطقا او غير ناطق فلا يصح شيء منهما فصل الحيوان ومن ههنا اندفع النقض بان الحيوان المنقسم
الى الفرس والانسان لا يأبى عن انقسامه الى الناطق وغير الناطق ووجه الدفع ظاهر ومن ههنا لا يرد ما قيل ان انقسام النوع والفصل
مساوق لا تفصل بعضه من الجنس لا تأبى ان يقع فيه ايها او قوله وذلك الانفعال الخ بيان لقوله ولا يمتنع قال وليس يكفي اذا
ابدأ ان يفرق الى قوله ان يقول ان الذي عرض من جهة المادة فليس بفصل اقول لما ذكر سابقا ان عروض الفصول للجنس من جهة
صورته فيتوهم من ذلك انه لا يصح ان يكون من الفصول ما يعرض من جهة مادته فنقض ذلك بالفارق حيث انه من الفصول مع ذلك

يكون عرضاً اولياً من جهة ما ينفعل وليس يكون الى قوله لكن يجب ان يراعى الشرائط الاخرى التي وصفناها مثل انه بما هو جنس او نوع فلان الآن
واستحالة انتقال احد القسمين الى الآخر مع بقائه بعينه ونحو ذلك يكون عرضاً اولياً وذلك هنا لعدم ملزوم الفصل من العوارض حيث
انه لو كان يلزم من ذلك الاعتراف لكن لا يكون عرضاً اولياً فلا يكون فصلاً قال يعني ان هذا المعنى اقول انه علاوة مربوط بقوله لكن يجب
ان يراعى الشروط الخ بما حاصله ان كون العارض من جهة المادة لا يكفي لكونه فصلاً ما لم يعتبر الشرائط التي قدمت على ان يعتبر ما
وهو ملازمته لما يقع القسمة اليه غير كاف في ذلك لجواز ان يكون ذلك من قبيل عارض مساو للفصل كالقابل للعلم مطلقاً الى الانسان
فانه وان كان ايضاً ما ينقسم به القسمة لكنه ليس بفصل بل لازم له ولكن بقي ان من تلك الشرائط ملازمته لما يقع القسمة اليه كان عرضاً
اولياً والحاصل ان ما هو شرط الفصل ان يقع به القسمة لا مطلقاً بل ما يكون عرضاً اولياً يعني انه لا واسطة هناك في عروض
او وقوع القسمة بلازم الفصل مثلاً وقوعها بما يعرض للجنس بواسطة الفصل فلا يكون ما به يقع القسمة عرضاً اولياً الا للاتصال
انه لابد في وقوع القسمة بشرط الفصل وكونه عرضاً للجنس اولياً شرطان والاول اعم من الفصل والثاني مخصص له ونظر الخ
في الاول وهو يشمل ما ليس بفصل من لازم يساويه ثم ان عروض المطلق وغير المتناهي للجسم اولى فيكونان فصلين وان كانت
لها شرائط فالجسم بمعنى المادة حتى يصح معنا او هي ليست بعرض المتناهي وغيره ثم ان الشيخ قد اختلف في بعضها او هو
لا نهاية القسمة المقسوم اي بلازم الفصول المنوعة لذلك الجنس المقسوم حسبها الى الانواع دون بعضها وهو ملازم على
ما به القسمة وذلك على ان يكون الاضافة فيه بتقدير اللام وفي بعضها هو بلازمه فانه ما به يقع القسمة وذلك على ان يكون قوله
ملازمه صيغة الفاعل مضافاً الى الضمير العائد الى الفصل وضمير عليه الضمائر التي هنا على تقدير ان يكون المقسوم على ما في
بعض نسخ الكتاب وان كان المقسوم بلا ضمير يكون هذه الضمائر فانه وما به يعود الى القاذي وغير القاذي يعني لانها مما به يقع
القسمة للمقسوم اي لذلك الفصل الداخل في النوع والحاصل انه يصح كونها ما به القسمة لاجل ذلك المقسوم الذي هو الفصل المقسم
الى النوع لا الى الجنس وقوله فان في قوله وان كان وصلية والثاني في قوله فما التفت وعن الحاجة ان يكون ابتداء التفريع او لتعليل
او للفصاحة اما الفاء في قوله فقد غلط للتعليل قال ونرجع فنقول انت تعلم ان المادة الخ اقول فاني قد يجب ويعود الى الاول
وان المقدمة فان كانا من الفصول من جهة المادة لكنها ليس من الامور التي صنعت فصليتها من جهتها حيث ان المراد منها
الهيئات الانفعالية والكيفيات الاستعدادية القائمة بالمادة كالنطقية مثلاً في صلاحية تركيبها وانتقالها الى الغاية التي هي صورة
الجنس اي حقيقته وهيئة وصورة الفصل اي هيئته وقوله في انفعاليته عنها اي عن المادة ولما لم يكن من شان المادة ان يصدر
عنها التي لا تعلم فاعلة قد تقدم الشيخ بقوله حيث يعقل ثم علل بقوله اذ ليس كل ما ينفعل من الاحوال وما يعرض لها الخ بما
او هذه العوارض وان كانت استعدادات المادة في قبولها صورة الفصل لكن لا يصح ان يكون فصولاً لما تنفعل بها لما تنقسم على الجنس
والفصل الاول النطق بانه تابع للصورة يصح ان يكون حيوانا لانه يصح ان يكون مادة هي الجنس ولا انها صورة يكون مبدأ الفصل فقط
قائمة من جهة المادة لا يصح ان يكون فصولاً عن هذه العوارض مطلقاً والمتناهي والغير المتناهي ايضاً لكن انها القائلان
المقصودان للمادة الجسمية في الصفات الا انها اليها على ما نص عليه بقوله فعلم انها ليست من الفصول للاجناس قال امور مناسبة
اقول اي كالصورة الانسانية والحيوانية والذكورة والانوثة قال في امور خارجية اقول اي كالسواد والبياض العارضين للحيوان
من جهة كونه جسماً فقط بل من جهة صيرورة الحيوان انساناً او غير انسان قال او المادة شيء منها اقول المجرور يعود الى الاجناس
والفصول والمراد من المادة عنصر الاجناس والفصول اما الاول فهو ظاهر لان الجنس هو الهيئة لا بشرط شيء هو المادة بشرط لا

واما الثاني

واما الثاني فلان المراد منها الصور النوعية لانها مبدأ الفصول لكونها مبادئ لها كما في المركبات الخارجية ولما في البسائط فهو المادة
العقلية لما المفروضة اجناسها وفصولها بشرط لا فانها مادتان عقليتان لها قال ان هذا التاسع اقول اما العشرة تامل
صيرها احد عشر الى عشرة واحد فاذا انضمت وحدة بشرط انتفاء وحدة اخرى واحد والاثنين او عشرة وحدة وحدتا
ليس للواحد شوة ولا للاثنين واحد من جنس وبالجملة لا نوع من انواع العدد مادة بشرط انتفاء وحدة اخرى عن وحدة
مثلاً ان الاثنين نوع واحد بشرط لا وحدة مصاحبة ووحدة اخرى فيكون وحدة ووحدة مع انتفاء اخرى هي العشرة وحدة ووحدة
الى ان يبلغ الى اخره الى غير ومن الاخرى على ما فصلنا تفصيلاً وبيّناه ترتيباً فمن امر انتفاء وحدة اخرى بمنزلة الجزء الصوري لها
قال ان نقص في الاوسط الجزء بيان ان كل عدد عبارة عن الوحدات التي هي ملحوظة بشرط انتفاء وحدة اخرى ومن جهة الظهر
ظاهر لما علم الحق الدواني في انه غير قابل الا خفيه هنالك يقول اذا اكلت ثلث اثنا وحدة زيد وعمرو وبكر مطابقا لوحدة
زيد وعمرو ثم زيد وعمرو وليس هنا ما هو من زيد وعمرو وبكر ولا بعينه فيكون ما طابق لعاملها في وهنا كما ترى انه انما يستقيم لو
كان الثلثة مركباً من اثنين ووحدة وليس كذلك بل يكون وحدة ووحدة ووحدة بشرط انتفاء وحدة اخرى كما اشتهر من سلطان
اشكال البعض على الاحدى الاخص العشرة مركبة من اربعة وستة لهي من جميع الوحدات التي هي ملحوظة معها وهو معنى على
ان العدد امر زائد على الوحدات الذي هو بمنزلة الجزء الصوري لما تقرر هنا فنقول لو اريد بعروض العدد ان يكون العدد عارضاً لما بالفعل
ما الامور الموجودة هنا فليس كذلك لان العدد على اشتقاقه هو المركب من الوحدات التي يكون معها امر يعرض الهيئة فعرضها بالعارض لها
جعرض لموجودتها في الخارج والجزء المذكور ليس بهذه الثابتة فلا يكون معروضا للعدد بالفعل وكان اريد بعروض العدد ما يمكن ان يعرض له
فالمعنى المذكور لا يمكن ان يعرض له وان سلم امكان عروضه فلا نم انه موصوف بالزيادة والنقصان الاترى ان الهيولى حين يعرض لها صورة
واحدة يمكن ان يعرض لها صورتان ولا يتصف بكثرة ولا خواصها على ما ذكره فقول ليس ما ذكر مباين زيد وعمرو وبكر بل هو من ضرورتها
من جهة كونها معروضين للاثنين فيما اعطى عشرة من الاثنين المستجمع في الحال الذي هو الجملة كان الاثنين الحسن جزء الثلثة
معروضة لما ليس بجزء العروض الثلثة لا اعتبار انه بالاعتبار حتى يصح له ذلك فقد اعترض ان زيد وعمرو اياهما معروضان للعدد الاثنين بالاعتبار
فيها اعتباره وهو انه لا يكونا مع بكر وان كانا داخلين في ذلك باعتبار قال اولياً وغير اقول فتقدم ان الحمل الاولي وغير
الاولي من اعتبار كون المحمول في الاول عارضاً بما هو موضوع بما هو هو لا باعتبار امر اخر اخص او اعم وذلك بخلاف ما الحمول في الاخير
لكن المراد من قوله اولياً هيهنا انه لا يعتبر معه امر اخر فيكون المراد من غير اولي ما يقابله قال ان طبيعة الجنس المفرد على التخصيص لا يحتاج
ان يكون لها طبيعة الجنس اقول لا شبهة في ان المراد من طبيعة الجنس على ما ذكره اولاً ما صدق هي عليه كالجسم مثلاً وثانياً مفهومه وقوله
لان تلك الاعراض متعلق بقوله لا يحتاج قال وكونه ما يعرض لها لازم من الحوادث اقول انما اشار الى بهذه الاعراض الجنس وان
وقعت في الهوية الشخصية وما عليه السيد السند من ان المقابلة بين الكلية والجزئية نحو الادراك بخلاف ما عليه الشيخ هيهنا كما اشرنا اليه
في هذا الكتاب وفي كتاب الموسوم برياض القدس فاذكر قال انها اضافات فقط اقول من قبيل ان يكون معنى في الذات يشمل
تشخيصات الامور البسيطة والاعراض لا شبهة في ان قوله فقط اشارة الى ان الاضافات يشمل جميع الهويات التشخيصية من الماديات
والمجردة على ما يلوح من كتاب التعليقات من ان التشخص انما يحصل في الاضافات هذا الكلام يحتمل مرادا منها الاضافات و
الايجادات التي للقيوم الواجب الوجود بالذات وقد عبر عن ذلك بالاستناد الى المجعول الكلي والحاصل ان الاضافة قسمان احدها
نظراً الى القابل كالاعراض والصور البسيطة النوعية نظر الى محالها وثانيها نظر الى الفاعل وذلك يستوجب جميع الممكنات لكن

في بعضها عن الاضافة فقط كالعقول المقدسة المجردة كل منها في شخص ولا تعين له الا بتعين المستلزم للقابل وكذا الهيولى
تجردها عن المواد قال خاتم الحكماء في بعض حواشيه [illegible] كل ما لا يعقل ان يكون له افراد كثيرة فهو غير محتاج الى التعين زايد على حقيقته
فان حقيقته سواء كانت نفس وجوده او معروضه لوجوده هي تعينه لعدم احتمال وجود الشركة وان احتاج الى التعين زايد على حقيقته فان
حقيقته سواء كانت نفس وجوده او معروضه هي تعينه لعدم احتمال وجود الشركة وانما احتاج الى التعين كونها ذا افراد كثيرة
وما وقع من الشيخ هيهنا من الصور المبسطة مثل الصور النوعية يشارك الاعراض في حاجتها الى المحل فيكون لها اضافات كالا
وكذا العقول المقدسة لها اضافة واصلة الى الفاعل وما هو من باب الصور الجسمانية فانها بالتناهي والشكل او معها الكون
بالاضافات فقط وقد ظن بعض الناظرين ان في كل شخص تشخصا متشخصا بذاته ولعل المراد به ما يتحقق النظر هو هذا وقد يعبر
تارة اخرى بانه نحو الوجود الفايض من لدنه تعالى فيكون التشخص الحقيقي لجميع الاشخاص هو الواجب الوجود بالذات قال
بعض الاعلام في تحقيق المرام في هذا المقام ان التشخص الحقيقي هو امر زايد مانع من الاشتراك بحيث لا يتصور فيه الشركة
وحمل على كثيرين وهو بسبب خصوص نحو الاشتراك وهو عند التامل لا يتحقق الا في الوجود بخصوص الوجود باعتبار كونه موجودا
بهذا الوجود فذات واجب الوجود الذي هو الوجود الحقيقي يمتنع بذاته عن وقوع الشركة وحمله على الكثيرين بالذات وجميع الكثرة
بسبب ارتباطها بذلك الوجود يمتنع بذاته عن وقوع الشركة وحمله على كثيرين من الذات هذا ما عليه الشيخ والفارابي ومن يحذو حذوهما من الحكماء
واما قول من قال ان التشخص هو جزء عقلي للذات التشخص نسبته اليه كنسبة الفصل الى النوع فهو قول من وقع في طريق التحقيق
المذكور ولم يصل اليه وعليه المحقق الشريف واما قول من قال ان التشخص هو العوارض المادية المكتنفة على الشخص او المقارنة
لوجوده فمردود عليه انه يمكن الاشتراك في جميع العوارض المادية غير الوضع في آن واحد لمتعددة متشخصين [illegible]
الماء المتساوية في المقادير والاشكال فان اعراض المادة لا يصلح لان يكون مشخصة لها كما لا يخفى والحاصل ان جميع العوارض
المعروضة تحت المقولات لا يمنع تجويز الشركة الا الوضع مع اتحاد الزمان ولهذا حكم بعضهم بان التشخص في الماديات
هو الوضع مع اتحاد الزمان ولهذا حكم بعضهم بان التشخص في الماديات هو الوضع مع اتحاد الزمان والوضع مع الزمان يتبدل
مع بقاء الشخص فاختار بعضهم لذلك ان التشخص هو نوع ما من الاوضاع الواردة على الشخص في زمان وجوده
كانه ما رهن الحكم بالمطلق الشامل فان التشخص المادي كزيد مثلا مانع من فرض الشركة بدون اعتبار وضع والحق ما ذكرنا اولا
من ارتباط الموجود المجهول بالوجود الحقيقي مانع من الاشتراك ويشهد قول صاحب الاشراق في المطارحات ان الاشخاص
بذواتها متشخصة ويمتنع عن وقوع الشركة وقع في طريق ذلك التحقيق ايضا وكذا قول من قال ان التشخص هو الفاعل لانه لا
يخفى ان التشخص لما كان يحصل من احدهما التميز وثانيهما ما يحسبه يمتنع حمله على كثيرين يمكن ان يجمع بين هذه الاقوال بان مراد
من قال ان التشخص هو العوارض المادية المقارنة [illegible] او النوع وغيرها هو التشخص بالمعنى الاول ومن قال ان ذلك هو نحو
الوجود او الواجب الوجود هو المعنى الثاني والى المعنى الاول اشار الشيخ في كتاب التعليقات وذلك حيث قال ان المشخص هو ما
يتعين به الوجود للشيء [illegible] والمشخص يدخل في وجود الشيء والمخصص يدخل في تقويمه وتكونه بالفعل متشخصا
كالهيولى ومن الظاهر ان العوارض [illegible] خارجية يكون مشاركة للهويات المجردة [illegible] ولكن يبقى الكلام في
كون هذه الامور لها احوالا لازمة ولعل المراد من الاضافات هو التشخصات بمعنى امتناع الحمل على الكثرة وهو لا ينافي ان
يكون هذه الاشياء عوارض مخصصة سابقة عليها فلا منافاة بين ما وقع عن الشيخ في هذا الكتاب وبين ما ذكره في التعليقات

حيث قال

حيث قال فيها ان تخصيص الامور الابداعية من لوازمها فلذا انحصر نوعها في فردها واما الامور الحادثة فتخصصاتها بعضها امور متعلق
بالحركة والزمان وبعضها امور متعلق بالوضع والمكان وجميعها العرض لموادها فتعينها انما هو لتعين موادها بكثرتها واما الاعراض
فلان لها اضافتين اضافة الى قوابلها واضافة الى فاعلها انتهى ولا يخفى ان الاضافات يشمل هذه الاضافات ايضا قال
لكن بعضها بحيث لا يتقوم موضوعاتها [illegible] اقول [illegible] ان التشخص معلول المتشخص فاذا كان
الحادث معلول وذلك المتشخص هو الوضع انتهى ومن الظاهر جواز ان يكون ذلك نظرا الى الماديات كما نبه عليه الشيخ في
التعليقات حيث قال ان المعقولات لا يتخصص بها شيء ولا يتخصص والشيء انما يتخصص بالوضع والوضع انما يكون في الاجسام
بتخصص اشخاص الانواع ولا يكون الا بالمادة ولا يكون معقول فانه لا يتخصص به شخص واحد من اشخاص الانسان بل يكون الانسان
فيه سوى احدي الذات هو شيء واحد فانه لا يقبل التكثر وانما يحصل فيها من قبل الاقسام ولكن فيه من حيث يحصل في محل
عقلي وانما يكثر ما يكون محلا لاستعداد ولم يكون متخصصا بالمحل انتهى ومن الجائز ان يكون المراد من الوضع هيهنا
هو الوضع الذي هو مقولة على ما قال الشيخ في ذلك الكتاب ان الزمان يتخصص بالوضع وكل زمان له وضع مخصوص لا يشابه وضع من الفلك
والمكان يتخصص ايضا بالوضع فان لهذا المكان نسبة الى ما هو مغاير نسبة المكان الاخر الى ما هو غيره فان الوضع لما كان [illegible]
ان تخصصه [illegible] الزمان [illegible] المقولات [illegible] لا يتحقق [illegible] الا الوضع قال لان
[illegible] لا يتخصص بذاته [illegible] التخصص بوضع ما فاذن التخصص هو الوضع مع وحدة الزمان انتهى ولا يخفى ان الكلام في كون الوضع
متخصصا بذاته [illegible] الاجزاء بعضها الى بعض وثانيهما نسبتها الى الامور الخارجة
عنها من حيث وقوعها في جهات العالم فتميز الوضع [illegible] من جميع ما عداه اذا اعتبر فيه وحدة الزمان [illegible]
[illegible] الشيء [illegible] متخصص فلو كان
تميزه بالوضع [illegible] وان كان [illegible] متخصصا [illegible] محل الكلام [illegible]
الجسم [illegible] الا ان يكون المراد من كونه من متخصصات الاشخاص [illegible] ومن ههنا [illegible] من الدور
وقع عن الشيخ [illegible] ان يتخصص الوضع بالزمان وبالعكس [illegible] ان يكون المراد من الوضع ههنا هو الوضع [illegible]
الى الوضع ومن الوضع المفتقر الى الزمان [illegible] من الاوضاع [illegible] ان يكون المراد من التشخص هو التميز ولعل [illegible]
يشير الى ذلك حيث قال فيها ان الاحوال [illegible] معان يشترك فيها والنسب اما ان يكون نسبة معقولة او نسبة محسوسة
والنسب المعقولة يشترك فيها والنسب المحسوسة [illegible] وهي اما ان يكون [illegible]
[illegible]
[illegible] الوضع [illegible] متخصص [illegible]
[illegible] قال وبعضها بحيث لو
توهم موضوعاتها [illegible] اقول ان التشخص بمعنى [illegible] يصح ان يكون الطبايع الكلية [illegible] المقولات [illegible]
فاذا [illegible] ذلك التخصص [illegible]
[illegible] الهياكل الجسمانية يكون لها اعراض [illegible]
واحوال اخرى [illegible] المتخصصة [illegible]

التشخيص بحسب البقاء بعد بدنها ولعل تلك الامراض [illegible] التشخيص [illegible]

بجسها من [illegible] الفصول [illegible]

[illegible]

[illegible] النوع [illegible] الحركة [illegible]

[illegible] قال الشيخ [illegible]

[illegible]

والثاني

والثاني لكون جوهراً او عرضاً وان كان الاول الذي هو الجوهر معتبراً في الثاني مثال الاول النفس الناطقة والنفس الحيوانية بالنظر الى [illegible]

والحيوان وامثال الثاني الناطق والحساس المتحرك بالارادة المشتقان من تلك الفصلين والحاصل ان الفصل المنطقي انما هو

المأخوذ من الفصل الحقيقي فيكون مفهومه [illegible] قال الشيخ في بعض رسائله

[illegible] ان الفصل الحقيقي

[illegible] الناطق والحساس المتحرك بالارادة [illegible]

[illegible]

المطلق فيشتمل على معنى موجود في النوع الى آخره [illegible] وهو صريح في ان ما ذكر الفصول المنطقية التي هي الفصول الحقيقية فيكون
امور موجودة بوجود هو مغاير لوجود آخر خارج عن ماهية المحدود فاذن ثبت ان جزء المركب مالم [illegible] لا يصير جزء [illegible]
فصل وهذا الامر ليس من جملة اجزائه وما ليس منها فهو خارج عن المركب فيكون كل واحد لا مركب من جنس الشيء وفصله [illegible]
عن جوهر محدوده والظاهر من كلام القوم [illegible] قالوا ان حد الشيء قد لا يكون [illegible] على جهة تحديده ويكون [illegible]
قلت هذا انما يوجب ذلك لو لم يكن مرادهم من الاشتمال المذكور [illegible] ان الحد قد لا يدل الا على ان الشيء مركب من الامرين [illegible]
بل مع ذلك على ان [illegible] في امر آخر [illegible] البيان ظهر ان الفاضل [illegible]
[illegible] في رسالته في اثبات الذات والصفات حيث قال ان الفصول الجوهرية قد يعبر عنها بالفاظ [illegible]
اضافات عارضة لتلك الجواهر كما يعبر عن فصل الانسان بالناطق والمدرك للكليات وعن فصل الحيوان بالحساس المتحرك بالارادة
والتحقيق بها [illegible] الاضافات [illegible] فان جزء الجوهر لا يكون الا جوهرا هذا كلامه [illegible] ان يقول ان اراد
الفصل الحقيقي الجوهر الذي هو صورة النوع [illegible] ان يكون جوهرا فهو مسلم وليس الناطق والحساس المتحرك الا
مصدرا للفصل الحقيقي الجوهري [illegible] النفس الناطقة الانسانية والنفس الحيوانية [illegible] المفهومان كما حقق في موضعه وان
اراد ان الفصل المنطقي [illegible] فانا لا نسلم ذلك [illegible] ان الفصل المنطقي انما هو المشتق المأخوذ من الفصل
الحقيقي ويكون مفهومه [illegible] اعتبار عرضي فلا يكون المركب منها جوهرا **قال** [illegible] **اقول** [illegible]
على الجوهر [illegible] والمقول الى [illegible] الفصل [illegible]
[illegible] **قال** ويقول [illegible] الجنس [illegible] **اقول** [illegible] هذا الكلام
ان حاصل الجواب الاول ان الحيوان مثلا محمول على الانسان وهو جزء له في نفس الامر وانما يعتبر في ذلك الحمل انه جزء لماهية الانسان
يحمل على الناطق وهو خارج عن ماهيته في نفس الامر وحاصل الجواب الثاني ان الحيوان يحمل على الانسان ويعتبر في ذلك الحمل جزئيته
لماهية الانسان [illegible] تلك الماهية [illegible] الماهية المركبة من الحيوان والناطق ويحمل على الناطق على انه خارج عن ماهية الناطق [illegible]
[illegible] لماهية الانسان [illegible] الناطق [illegible] العرض العام [illegible] الفصل فان هذا مما اشتبه على كثير من [illegible]
[illegible]
[illegible] فيكون كالجزء في العقل والذهن [illegible] الحكماء [illegible] الجنس كالحيوان مثلا [illegible]
الانسان المركب من البدن والنفس تركيبا خارجيا فيكون المراد من الحيوان هو الحيوان بشرط لا اعني المادة وما لم يكن جزءا الا
[illegible] فيكون كالجزء في العقل والذهن [illegible] ما وقع من [illegible] الحكماء [illegible]
[illegible] الانسان [illegible] وحاصل الجواب الثاني ان الحيوان [illegible] على الانسان [illegible] الشيخ [illegible]
ويقول ايضا ان الجنس يحمل على [illegible] والمراد من الجنس هو الحيوان المأخوذ بلا شرط شيء [illegible] ويعتبر في ذلك الحمل
جزئيته لماهية الانسان [illegible] المركب من الحيوان والناطق [illegible] يجوز ان يكون [illegible] الجواب الاول الثاني
[illegible] الحيوان [illegible] على الاول [illegible] الثاني [illegible] ذلك على ما
حققه الشيخ بعد هذا الفصل بقوله ان الحد بالحقيقة [illegible] واحد مثلا انك اذا قلت الحيوان الناطق يحصل من ذلك معنى
واحد هو بعينه الحيوان الذي ذلك بعينه الناطق فاذا تصورت ذلك الشيء الواحد لم يكن كثرة في الذهن لكن [illegible]

من طبيعة

من طبيعة هذه المعاني [illegible] من جهة ما كل واحد منها [illegible] الاعتبار المذكور [illegible] وجدت هناك كثرة في الذهن
فان [illegible] الحد المعنى التام بالنفس بالاعتبار الاول فهو الواحد الذي هو الحيوان الذي ذلك الحيوان هو الناطق [illegible]
هو المحدود المعقول [illegible] الحد المعنى التام بالنفس بالاعتبار الثاني الفصل [illegible] الحد بعينه معناه معنى المحدود [illegible]
[illegible] الاعتبار الذي يوجب كون الحد غير المحدود [illegible] الناطق والحيوان [illegible] من الحد [illegible]
[illegible] من حقيقة [illegible] الجمع [illegible] الشيء الذي هو بعينه الحيوان الذي [illegible]
الحيوان [illegible] بالنطق والاعتبار الذي يوجب كون الحد غير المحدود يمنع ان يكون الجنس والفصل محمولين على الحد [illegible]
[illegible] لا الجنس جنس ولا الفصل فصل [illegible] الحيوان الذي هو الناطق [illegible]
[illegible] الانسان يكون [illegible] من الانسان [illegible] الحيوان والناطق [illegible]
[illegible] الجنس [illegible] الحكماء [illegible] الوجهين [illegible]
[illegible] الجواب الثاني [illegible] الماهية المركبة من الحيوان والناطق [illegible]
[illegible] وقع من الشيخ [illegible] الجنس
[illegible] النوع [illegible] الجنس يحمل على النوع على انه جزء من ماهيته [illegible] المراد
[illegible] الفصل [illegible]
[illegible] النوع
[illegible] الانسان [illegible] الثاني على الاجزاء
[illegible] الاجزاء [illegible] احتياجها [illegible]
[illegible] **قال** [illegible] الناطق [illegible]
[illegible] **اقول** [illegible] الفصول [illegible] الشيخ [illegible] الكتاب
[illegible] المقولات [illegible] الحقيقية
[illegible] الاضافات [illegible] الناطق والمدرك [illegible] الجنس [illegible] النوع كان
الفصل [illegible] النوع [illegible] الناطق [illegible] النوع [illegible]
حمل الفصل على النوع [illegible] يكون [illegible]
[illegible] ما هو [illegible]
[illegible] يكون مقولا في جواب ما هو [illegible] الشيخ في المقالة الثانية من منطق هذا الكتاب حيث قال [illegible] ان يقول
[illegible] ان الفصل [illegible] من طريق ما هو وخصوصا في البرهان حيث قال [illegible]
قولنا ان الشيء يقال في جواب ما هو [illegible] في طريق ما هو [illegible]
[illegible] في طريق ما هو [illegible] في الماهية [illegible] في جواب ما هو
[illegible] الفصل [illegible] في الماهية [illegible] من طريق ما هو [illegible]
هو [illegible] في جواب ما هو [illegible] الناطق وهو النفس [illegible] المأخوذة بلا شرط شيء [illegible]

ايضا ويكون داخلا في ماهية الانسان من طريق ما هو وهو جوهر مما [illegible] تحت جنسه ولا هو [illegible] من حقيقة الجوهر [illegible] الشيء

لجهل ان يكون الاعتبار الغير التي حقيقته ولكن الناطق المشتق به الغير عن غير [illegible] يعقول الجوهر [illegible] الشيء [illegible]

ان يكون الاعتبار [illegible] الفصل الذي [illegible] الشيء [illegible] والوصول الى ذاته وماهيته [illegible] الاعراض اللازمة

كان الناطق المشتق مثلا [illegible] الناطق لما كان نوعا [illegible] الاشكال [illegible] في بعض [illegible] الحيوان

[illegible] من الحس [illegible] وهذا النوع من الحس وهذا الجنس [illegible] الجنس [illegible]

[illegible] النوع [illegible] لا من البسائط [illegible]

الشيخ [illegible] الناطق [illegible] بالمدرك [illegible] الجوهر

[illegible] الجوهر [illegible]

[illegible] الناطق [illegible] قولنا الناطق [illegible] جوهر [illegible] الا

[illegible] الشيء الجوهر [illegible] على اللازم على الملزوم [illegible]

[illegible] الناطق [illegible] جنس الفصل [illegible]

[illegible] كلام الشيخ [illegible]

[illegible] الحدود [illegible] المعلم الاول [illegible] الحد [illegible]

[illegible] الحقيقية [illegible]

[illegible] الاسباب [illegible]

[illegible] الاسباب [illegible]

[illegible] الجوهر [illegible]

[illegible] الوجود [illegible]

[illegible] الوجود [illegible]

[illegible] اللوازم [illegible]

[illegible] العوارض [illegible]

[illegible] البسائط [illegible]

[illegible] الفصول [illegible]

[illegible] الجنس [illegible]

[illegible] المعنى [illegible]

[illegible] السيف [illegible] الحيوان

اذ الا الجنس السيف والصناعة فصل ماخوذ من علته الفاعلية ومن حديد فصلا اخر ماخوذ من مادته [illegible]

فصل من علته الصورية [illegible] يقطع به اعضاء الحيوان ماخوذ من علته الغائية وقد يعتبر في تحديد الشيء [illegible]

من الفصل [illegible] ثم ان المقصود من التوقف [illegible] المحدود

[illegible] موجود في [illegible]

[illegible] المحدود [illegible]

من الامور الطبيعية [illegible] الصورة [illegible] الامور الطبيعية

المادة والصورة [illegible] الامور الطبيعية

[illegible] الفصول [illegible] الفصول الحقيقية [illegible]

[illegible]

من [illegible]

[illegible] المحدود [illegible]

[illegible] الجسم [illegible]

[illegible] الفصل [illegible]

[illegible] المشهور [illegible]

[illegible] الفصل [illegible]

[illegible] الشيخ [illegible]

[illegible] المعاني [illegible]

[illegible] مركب [illegible]

[illegible] الجوهر [illegible]

[illegible] الجوهر [illegible]

[illegible] الانواع الجوهرية [illegible]

[illegible] الجوهر [illegible]

[illegible] الجوهر [illegible]

[illegible] الفصل [illegible]

[illegible] البسيط والمركب [illegible]

[illegible] الجوهر [illegible]

[illegible] الانواع [illegible]

[illegible] الخارجية [illegible]

الشيخ في التعليقات [illegible] البسائط [illegible]

والنما يعارى بالفصل الصورة كما يحاذى الجنس المادة والناطق ليس هو فصل الانسان بل لازم من لوازم الفصل وهو النفس الا
مثلا وقال البعض الفصل المقوم للنوع لا يعرف ولا يدرك حقيقته ومعرفته والاشياء التي نعرفها على انها فصول كانها تدل على الفصل
ونحو لوازم لها وذلك كالناطق فانه شيء يدل على الفصل المقوم للانسان وهو معنى اوجب ان يكون ناطقا والتعريف بمثل هذه
الاشياء يكون رسوما لا حدودا حقيقة انتهى وهو صريح في ان المدعى وقد افاد في تفسير قوله بالفصل الواقع معنى في الغد
هذا الجزء ومغايرته للمركب يكون الفصل الذي يحقق فيه وهو غير محقق في البسيط وان كان ذلك مركبا عقلا والارشاد
بقوله ومنه عند بين البسيط والمركب ثم ان ما وقع عن الشيخ هنا من ان المدرك يقع تحت الجوهر يشعر بان الاجزاء من كونها
تحت تحت حتى وجوهر ثم ان يكون الاعم ذاتيا للاخص بل ربما يكون من العوارض المحمولة عليه ومن هنا لا يمنع ان الجزء
موضوع المقولات المتباينة بعضها على بعض ان يكون ذاتية لها كما تقرر تفصيله في محله ثم ان حاصل ما وقع عن الشيخ
يعود وان عدت نفس النفس كانت جوهرا او كانت جزء جوهر مركب بخلاف الغد بالفصل الواقع بين البسيط والمركب هو ان
الفصل اما ان يكون المراد منه المحمول بالمواطاة فهو غير متقوم بالجوهر حتى يحتاج الى فصل مقوم واما ان يكون المراد منه الفصل
المحمول بالاشتقاق كالنطق مثلا فانه وان كان جوهرا في ذاته متقوما به لكن يحتاج الى الفصل الذي يكون في البسائط الخارجية
فلا يكون جوهرا وان لزمه ان يكون جوهرا فلا يحتاج الى فصل يحمل عليه بالاشتقاق ليكون متقوما في ذاته من الجوهر فيحتاج الى
فصل آخر وقوله وكانت جزء جوهر مركب بخلاف الغد اي بخلاف تلك النفس ذلك الجوهر الذي هو مركب منها بالفصل الواقع
بين البسيط والمركب اي بسبب الفصل الذي يميز النوع البسيط من المركب على نحو ما حققت وبالجملة ان فصل النطق الذي هو الجوهر
في ذاته فصل يحمل عليه بالمواطاة كالمفارق عن المادة في تحليله وذاته وهو لا يكون جوهرا وان لزمه الجوهر وليس له فصل يحمل عليه
بالاشتقاق ليكون جوهرا في ذاته يحتاج الى فصل آخر وهكذا فيلزم التسلسل **قال** فهو مقوم لكنه **اقول** قال الفاضل المحاكم
فتقدير كل من ذلك والكذب صدق والعبارة صحيح اما على ما في بعض النسخ فوجهه ان المشكك قال في شكه ان ذلك
الفصل اما ان يكون اعم المحمولات واما ان يكون داخلا تحت اعم المحمولات ولا يتعرض لابطال الشق الاول وهو ان يكون اعم المحمولات
الا بالايماء اذ لم يظهر انه لا يكون شيء من الفصول اعم من المحمولات حتى يتم شكه يحتاج الى ابطاله ايضا وكان وجهه على ما يظهر
من سياق كلامه ان اعم المحمولات مقول من المقولات لا عارض والمقولات اجناس عالية فهو جنس ويتصل بفصل آخر فكا
كالعبد العبارة هنا الشيخ تقرير شكه على ما ذكر فاجاب بان اعم المحمولات لا يلزم ان يكون مقولا من المقولات بل المقولات اعم
من المحمولات الجنسية واما على تقدير ان يكون كذلك فذلك صحيح وربط العبارة ظاهر اذ مضمون المقدمة ان كل محمول على
ما تحته مقول لكن اي على انه جزء وانما جعل حال البعض المعنى ان اما الاخرى التي يلزم اعتبارها ليظهر صورة النقض فالحال
ان اعم المحمولات الجنسية كذلك هذا ان كان ولنا على ما في بعض النسخ واما ان كان فانا فوجهه ظاهر من هذا الكلام وما ذكره بقوله
ان اعم المحمولات لا يلزم الخ صادق وحق ماخوذ مما ذكره الشيخ في بعض فصول هذا الكتاب حيث قال وقد يعرض ههنا شبهة من ذلك
انه اذا كان الجنس شيئا كالجنس وهو المقول على كثيرين كان الجنس جنسا اذ قيل الجنس على المقول على الكثيرين الذي هو جنس
كان الجنس مقولا على جنس نفسه فيقال في جوابه ان المقول على كثيرين مقالا على الجنس كقول الجنس نفسه والجنس بما له
لا كقول الجنس بل كقول العرض عليه اذ ليس يقال ان كل مقول على كثيرين جنس وكل ما هو جنس فانما يقال على كل بالمر
المقول على الكثيرين نعرض للجنسية معنى اعتبار ما كما يعرض للحيوان الجنسية باعتبار ما وهو اعتبار العموم عنده كما يجيء ان شاء

عنقريب

عنقريب من غير ان يكون الجنس مقوما للحيوان البتة **قال** اعني لا الناطق بل النطق **اقول** وذلك لان الناطق محمول على
النوع بالمواطاة لا بالاشتقاق على ما هو المعروف بقول ان النطق والمعاني ان النطق محمول على النوع بالاشتقاق وذلك على ان يشتق
منه الناطق واما الناطق فهو محمول على النوع ولما كان للفصل الخارجي للنوع في الواقع وثبوته في البسائط الخارجية
من دون ان يكون هناك فصل بالاشتقاق والا لكانت بسيطة خارجية والبسائط لا يعقولة وليس يجب اذا كان الفصل الذي
بالمواطاة موجودا ان يكون ايضا الفصل الذي بالاشتقاق موجودا انما يكون هكذا الى كل ما هو نوع بل في نوع جوهري
الاطلاق من الانواع العرضية وليس ايضا في كل نوع جوهري بل في نوع جوهري مركب فقط اخرج ان الفصل الذي
بالاشتقاق واما بالمواطاة فهو موجود في جميع الانواع العرضية والجوهرية البسيطة والمركبة بخلاف الاول لوجوده في النوع
المركب الجوهري اطلاقا وبيان ذلك ان السواد لا يقال لا فصل لها وان كانت جواهر في انفسها متقومة بالجوهر في ذواتها
لكن يكون بسيطا خارجيا فلا يحتاج الا الى الفصل المقول بالمواطاة لا بالاشتقاق ليكون ذلك ايضا نوعا جوهريا فيحتاج
الى فصل آخر كذلك وهكذا حتى يلزم ذهاب السلسلة الى لا الى نهاية وقد نقل بعض الناظرين ان الا الناطق ليس من الفصول
وذلك حيث يقول ان اطلاق المقسم على الفصل يحتمل ان يكون من القسم بمعنى تحصيل قسم فيكون فصل واحد مقسما الى
فصلا مقسما باعتبار انضمامه الى الجنس ويحتمل ان يكون من القسمة بالمعنى المشهور وهو انضمام قيود متخالفة الى المقسم ليحصل
بحسب كل انضمام قسم ولكن لا يصح ان يكون فصل واحد مقسما الا باعتبار انضمامه الى المقسم وحينئذ فيحصل بحسبها اقسام
فيكون ذلك الفصل بهذين الاعتبارين محصلا للقسمين ومن الظاهر ان كل فصل قسم الجنس وهو مقوم النوع ومن البين ان
الا الناطق مثلا لو كان نفسا للحيوان لكان مقوما للنوع الا الانسان من الانواع ولكن لا يصح ان يقوم مقسمه
قال الشيخ في منطق هذا الكتاب يجب ان يعلم ان كل فصل انما يقوم من الانواع القريبة نوعا واحدا فقط ثم ان الفصول بحسب
نسبته الى ما يقسمه وهو الجنس ونسبته الى ما يقومه وهو النوع فيقرر ان الناطق يقسم الحيوان الى الانسان ويقوم الانسان
فيكون مقسما للجنس مقوما للنوع وان كان الجنس جنسا عاليا لم يكن له الا فصول مقسمة وان كان دون العالي كانت له فصول
مقسمة ومقومة فاما الفصول المقومة فهي التي تقسم جنسها والجنس الاعلى له فصول مقسمة وليس له فصول مقومة والنوع الاخير
له فصل مقوم وليس له فصل مقسم وليس من الفصول المقومة ما لا يقسم ومن الفصول المقسمة في ظاهر الامر ما لا يقوم وهو لا
يكون كذلك اذ الفصول البسيطة التي ليست بالحقيقة فصولا فانه اذا قلنا ان الحيوان منه ناطق ومنه غير ناطق اشتمل
غير الناطق نوعا [illegible]
حسب العدد [illegible] واحد وهو الفرق **قال** ان الانسان هو مجموع الحيوان والناطق [illegible] الحيوان **اقول** [illegible]
الذهن معا [illegible] من الوجوه [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

الناطق في نفسه قال الشيخ في التعليقات ان الحيوان الجنس يحتاج في ان يكون جنسا الى ان يكون الناطق او غير الناطق ولا يصح ان يكون هذا
او ذاك ولكن لا بد من ان يحمل الكل اذا عرض تخصيص بعضها بالناطق وبعضها بغير الناطق فما وقع من الشيخ ههنا انما هو اختصار [illegible]
حدودا فقلنا الانسان حيوان ناطق الخ بل معناه ان الانسان الجسم النامي الحساس بعد الحيوان ناطق [illegible] الا انا
مجموعها [illegible] مثلا ان حقيقة الحيوان الذي هو الناطق لا الحيوان الناطق بالجنس المحصل وهو النوع بنفسه [illegible] المحصل
عليه [illegible] فهو جزء وليس محمولا بل هو جزء للحد الكامل لا الحد الناقص [illegible] مع المحدود والحمل
لا جزء له بان يقول كان الحيوان في نفسه لا يحصل الا [illegible] ما هو [illegible] فصل [illegible] الحيوان الذي هو جزء
الحد الكامل الذي لا يحمل على الانسان على ما قال ان مجموع الحيوان والناطق ليس هو الانسان وحده [illegible] مع المحدود وهو الحيوان
الذي هو الناطق هو الانسان والاول من جزئية الجنس والفصل الاول جزء منها [illegible] ان الفرق بين الحيوان والناطق
وبين الحيوان الذي هو الناطق [illegible] يكون تركيب الحد تركيبا تقييديا لا تركيبا [illegible] بالتصديق والكل [illegible]
[illegible] الاجزاء [illegible] الانسان حيوان ناطق [illegible] الحيوان [illegible]
الذي هو الناطق [illegible] في تركيب القول الجازم [illegible] في تعريف الفصل
قال يقول ان الحد [illegible] كلام الشيخ [illegible] ان الكلي [illegible]
[illegible] الانسان [illegible] الاجزاء على كل
[illegible] لا بشرط شيء [illegible] الجنس [illegible] لا بشرط شيء [illegible]
الجنس [illegible] الجنس [illegible] الابهام [illegible] التحصيل
[illegible] جزء الحد الكامل [illegible] الحد [illegible] كلام الشيخ ان الحيوان
والناطق [illegible] للانسان [illegible] الحيوان الذي هو الناطق [illegible]
[illegible] الحيوان [illegible] مجموع الحيوان والناطق [illegible] الانسان
حتى يكون [illegible] الجزء [illegible] الحيوان الذي هو الناطق [illegible] الانسان [illegible] الجنس والفصل
جزء الشيء [illegible] الحد [illegible] كما ذكره الشيخ في التعليقات
[illegible] لا بشرط شيء [illegible] بشرط شيء [illegible]
[illegible] الحيوان [illegible] الانسان [illegible] الوجود [illegible] الحيوان [illegible]
من [illegible] العقل [illegible] في الخارج [illegible]
[illegible] الحيوان [illegible] بشرط [illegible] الانسان [illegible] الاعيان [illegible] الابهام [illegible]
الا انه [illegible] في الاعيان [illegible] الانسان في الاعيان [illegible] في الاعيان [illegible]
[illegible] العقل [illegible] الحيوان [illegible]
[illegible] الكامل [illegible] هذا المقام [illegible]
الشريف [illegible] الحيوان [illegible] الحدود [illegible] الحقيقة [illegible] جزء الاخر
ثم قال [illegible] الحد [illegible]

[illegible] كل واحد من الامور [illegible] الجزئية [illegible] حمل شيء من تلك الامور على الحد لان جزء الشيء من حيث هو جزء له لا يكون
محمولا عليه [illegible] الجزئية [illegible] تلك الامور من حيث هي فيكون محمولا على الحد
وهذا [illegible] بين الحد والمحدود [illegible] الحقيقة [illegible] حقيقة [illegible]
[illegible] الحد الكامل [illegible]
[illegible] الاجزاء لكن الظاهر [illegible] اتحاده مع المحدود [illegible] حقيقة [illegible]
الحد ههنا هو المعنى [illegible] اتحاده مع المحدود حقيقة [illegible] الحيوان الذي هو الناطق [illegible]
من الظاهر [illegible] حقيقة [illegible] جزءا من المحدود فهو غير محمول [illegible] محمولا لا يكون جزءا [illegible]
[illegible] شيء من الجنس والفصل جزءا من الحد [illegible] من الحد الكامل [illegible] ان ما ذكره
من [illegible] الصواب هو الصواب [illegible] الحد الكامل [illegible]
قال ثم [illegible] اقول هذا من [illegible] الفصل [illegible] المفهوم [illegible]
الفصول قال [illegible] الفصل اقول [illegible] قال الشيخ في كتاب [illegible] ان
الاشياء المركبة [illegible] من الاجناس والفصول [illegible] البسائط [illegible] الذهن [illegible]
[illegible] التعريف بالحدود [illegible]
[illegible] العقل [illegible] الحقيقة [illegible]
[illegible] الحقيقة [illegible]
[illegible] في التعليقات [illegible] حقيقة [illegible] الوجود [illegible]
من [illegible] حقيقة [illegible] الصفات [illegible]
الوجود [illegible] الوجود [illegible] حقيقة [illegible] الوجود
[illegible] الوجود [illegible] الوجود [illegible] الجنس
والفصل [illegible] البسائط [illegible] العقل [illegible] الوجود [illegible] الجنس والفصل [illegible] البسائط
[illegible] حقيقة [illegible] الوجود [illegible] البسيط [illegible]
[illegible] العقل [illegible] قال وليس هو [illegible] الحيوان [illegible] اقول [illegible]
ليس المراد من نفس الحيوان [illegible] الذهن [illegible]
[illegible] الشيخ [illegible] الفصل
[illegible] الفصل [illegible]
[illegible] الفصول
[illegible] الفصل [illegible]
[illegible] قال [illegible] اقول [illegible] البرهان من هذا الكتاب قال [illegible] الجنس [illegible] اقول [illegible]
[illegible] الجنس [illegible] قال [illegible] اقول [illegible] على ان يكون

خير امر قوله ليس معنى انه ليس الجوع واحدا منها وكل لا هيهنا ابين تاكيد النفي بما وقع في بعض النسخ الصحيحة واحدا مرفوعا على انه
لخبر ليس وذلك على ان يكون تامة ومعناه انه وجد الجوع وليس واحدا على الاول ولا واحدا على الثاني وذلك كما على ان الاجزاء المحمولة
على الشي لا تتكون كل منها متحدا معه **قال** وهذه الاشياء كلها لا يكون المحمولات منها بعضها بعضا **اقول** اي الاجزاء لا يكون بعضها
متحدا مع بعض ولا محمولا عليه شي من الاجزاء ولما كان احمل نوع الاتحاد وهو متوقع منه قال بعد نفي الاتحاد ولا يحمل البتة شي
منها على الاخر حمل التواطؤ والادراج الاخر في هذه العبارة ما يشمل الجزء الاخير من تلك الاجزاء او الكل **قال** قد يحمل معنى يجوز ان
يكون **اقول** اي الجنس والفصل يجوز كونهما متغايرين لا بمعنى الاول ويصحان الثاني لا في الوجود لاتحادهما بالذات في الخارج والا حصر
الجنس كالانسان الذي يقول منه متصل والحاصل انه يكون بين الجنس والفصل تغاير من حيث ان احدهما مبهم والاخر متعين وليس التغاير في
الوجود فانهما متحدان بالذات والوجود **قال** وهذا المعنى لا يكون في الوجود الا احدهما **اقول** لا يخفى ان الظاهر من هذا الكون معنى الجنس
معنى النوع بل معنى الفصل في الفصول ايضا لان هذه المعاني المتغايرة في الوجود صارت موجودة بوجود واحد كما لا يخفى من بعض الجبال
الساذجة وبلا نزاع بعض الآراء والاهواء الباطلة والمذاهب المعقودة في الاجزاء الحمولة وكيفية تركيب العبد منها كانه ما سبق انها
مراتبا معانيها في الوجود لا يمد المذاهب الاخرى واحل ما في فن البرهان من هذا الكتاب يشعر ايضا بهذين المقامين وذلك حيث قال
بل وجود ذلك الجنس في النوع هو وجود النوع بل هو في الوجود نوعه الحق ولا يخفى جوازان يكون بها لها واحدا ضرورة ان الاتحاد
الوجود حكاية عن الاتحاد في الذات لان حقيقة ليس الا نفس كون الشي لا نفس كون الشي شيا وما وقع منه في البرهان من قوله
بل هو في الوجود نوعه بعد قوله بل وجود ذلك الجنس في النوع هو وجود النوع صريح في الدعوى قال الشيخ في التعليقات الوجود
للقاصرة للمكنات اعراض بخلاف الاعراض اعراض فان وجود هذه الاعراض لموضوعاتها بعينه وجود تلك الاعراض بخلاف الوجود
للانسان للمكنات فان وجودها لموضوعاتها بعينه هو وجود الموضوعات وقال بهمنيار في التحصيل بخبر اذا قلنا وجود كذا فانا نعني
موجودية كذا وانه يعني به غير هذا احتيج الى وجود اخر فكان يتسلسل واذا قلنا الوجود الذي لا يقتضي لنفسه الموجود الذي لا يقتضي
لو لم يكن الوجود ما يصير به الشي في الاعيان لكان يحتاج الى وجود اخر فاذن الوجود نفس صيرورة الشي في الاعيان لكان به فانا
نقول هذا هو المعقول الى المذاهب على نفي وجود الكل الطبيعي الخلو من ذلك احدها ما نعدد الموجود والوجود معا وثانيهما تعدد الاول دون
الثاني وثالثها تعددهما باعتبار وحدتهما بالعبارة ولكل من طرف الاول هو الخارج فطرف الثاني هو الذهن وهو ايضا قسمان احدهما
كون معنيهما واحدا وثانيهما كونهما واحدا في الوجود وقد علمت ان مرجع احدهما الى الاخر فلتتدبر والحاصل ان وحدة الوجود تنتج
وحدة الذات وليس ذلك في الاعيان فقط بل في نفس الامر ايضا ثم المزيد على الاحتمال الاول اعدم صحة الحمل وعلى الاحتمال الثاني ان
معنى واحد لهما لا يختلف ان كان كل منهما موجودا بذلك الوجود ووجود الكل بدون الجزء ان كان الوجود بعينه واحدا فقط **قال** فيصير
اليه معنى امر معين موجود **اقول** اي يحصل وجوده وتعينه من بين المعاني المختلفة **قال** وكان بعض الانواع فيها تركيب في طبايعها
اقول وذلك على ان يكون مركبا خارجيا من المادة والصورة **قال** بعض فصولها من صورها **اقول** من الانبعاث وذلك لان
الفصول لما كانت لهذا صورا وجوهرية فكانها انبعث منها الانبعاث وفي بعض النسخ تعبير بدلا من ان بعث وفي بعض اخرى
من النعت ولا اولوية فيه واما على هذا التقدير فيرجع معناه الى صيرورة الفصول نابعة للانواع محمولا عليها من حيث الصور النوعية
الجوهرية الماخوذة لا بشرط حتى يكون في هذه العبارة اشارة بل دلالة على انها محمولة بالتواطؤ كما ان مباديها محمولة بالاشتقاق
ثم ان في قوله وان لم يكن لا اجناسها ولا فصولها موادها وصورها من حيث هي مواد وصور اشارة الى كون الاجناس والفصول

مع المواد

مع المواد والصور بالذات وان كانت متغايرة بالاعتبار فتقوى ذلك الاجمال الذي اشرنا اليه سابقا بما ان الظاهر من هذا الكون نسبة الفصل
الى الصور كنسبة الجنس الى المادة فكما ان الجنس نفس المادة بالذات يلزم ان يكون الفصل نفس الصورة كذلك فتدبر فيه **قال** وبعضها
ليس فيها تركيب في طبايعها **اقول** وذلك كالطبايع البسيطة الموجودة في الخارج وقوله لا يكان فيها تركيب على النحو الذي قلنا
اشارة الى تركيبه من الاجزاء العقلية وانما قيد قوله فانها يكون مع ان يكون النقصان وقوله في كل نوع سواء كان بسيطا في الخارج
او مركبا فيه قوله فانه لا يحمل لكونه غير متحد معه ومتبا اعد بحسب تلك الجهة من حيث تلك الملاحظة **قال** بل يقول ان الحد يفيد
بالحقيقة معنى طبيعة واحدة الخ **اقول** انه شروع في الفرق بين الحد الناقص وبين الحد المحدود في امتناع حمل اجزاء الاول بعضها
على بعض وحمل كل منها على الكل بخلاف الثاني فان الاجزاء وهو محمول على المحدود ومتحد معه بخلاف الاول فانه لا يحمل عليه لعدم
اتحاده معه بل انما اشار الى انه حقيقة وانما هي مهية تحصل حقيقة والحد انما اشار هيهنا الى الحد الناقص بانه حيوان ناطق
وان الحد الذي هو مع المحدود واما الحيوان الذي هو الناطق حيث قال انه بعينه هو المحدود فقد ان الحد هيهنا حد ناقص وغير جوز ان منها
فهو ان متغايران متغايران ولما لم يكن هذا الحد متحدا والمحدود لا يكون حمل احدهما على المحدود لتغايرهما بل ولا الجزء حمل شي
على الاخر وبل الحد من جهة يتحد معه بالجزء وانما هو متحد مع الاجزاء وبالجزء فلا اتحاد معهم تدبر فلا تكون من الغافلين
ولا صح ان قول من يقول ان الحد واحد فهو كاسب لا من جهة مع المحدود ولما شرح الشيخ انه لا هذا اللفظ هيهنا معقولا
عنه بان هو بعينه غير متغير عنه ومعناه ومنخرطه وقوله بالاعتبار الاول اشار الى ما وقع منه معقولا عند النظر الى ما في الانظر
المعقول كذلك وقوله بالاعتبار الثاني المفصل اشار الى ما وقع منه معقولا وكذلك الحكم وقوله لا يحمل معنى الحيوان هو الناطق
اشار الى الحد الكاسب وهو ليس كل واحد شيئا من جزئه لان الجزء غير الكل **قال** فصل في الحد **اقول** هذا الفصل مع ما بعده
فصل من الفصل الذي في تعريف مناسبة الحد والمحدود كما في بعض النسخ الصحيحة **قال** كان الموجود والواحد من الاشياء التي
المقولات ولكن على سبيل التاخير ومعنى **اقول** وذلك بان يكون انصاف بعضها بحسب الانصاف الاخر وان لم يكن انصافها بالذات
بانه ليس من حيث الاستقلال في حيثها فلا يكون صدقهما عليها على الاول **قال** فكذلك ايضا كون الاشياء ذوات الحد وحده ليس في ذلك
الاشياء على مرتبة واحدة **اقول** في ذهنه واحد بل يكون متقدما ومتاخرا وذلك بان يكون صدقه على الشي اولا وعلى امور اخرى ثانيا تلك
الاول الحد هو صدقه على مقولة الجوهر اولا بالحقيقة وعلى امور اخرى كالاجناس المندرجة تحتها من الاجناس المتوسطة التي الى
النوع السافل بل الى الشخصيات وكل ذلك من حيث معنيها حقيقة الجوهر ولا يوجب ذلك ان يكون حمله عليها بالتشكيك
انه لا يصح كون اتصاف الذات بالامور الذاتيات فاذا ما قد عرفت بالحمل على الاشياء التي الاولى هي بهيات وحدود وحقائق جوهرية ولما على ثانيا
كون الاشياء اعراضا فانها تتعلق بعينها بالموضوع وهو جوهر فيكون موضوعها ماخوذا في حدها النوعي وكذلك لو كان من الاشياء ما
حقيقته مركبا من مادة وصورة فالحاصل ان المراد من الاشياء فيما وقع عنه بقوله واما الاشياء الاخرى هو ما عدا مقولة الجوهر الذي
هو الجنس العالي سواء كان ذلك مما يندرج تحتها من الاجناس والاشخاص او مما يباينها من سائر مقولات الاعراض او المركبات منها
وذلك من حيث ان الجوهر ماخوذ في حدودها اولها النوعي كالاعراض لقيامها بالجوهر فيكون الجوهر ماخوذا في حدودها النوعي ولما
ساير الاقسام كيفية ثبوت الجوهرية في الصور النوعية من حيث ان الجوهر ماخوذ في حدود الحقيقية ولكن بحيث يعين الاشكال والمقادير وكيفيتها فيها
بالجوهر الماخوذ في حدودها الى توسعها الى ان الاشارة الى ما عرفتها سابقا فكذلك يكون تلك الاشياء الاخرى ايضا من وجه الا يحمل الى فقد
بان ان جميع الاشياء سواء كانت جواهر او اعراضا او مركبة فيها ايضا فان في حدودها اشتمالا على الجوهر وحده فان كان

وذلك في الجواهر حقيقة وفي الاعراض توسعا وقد اشار الى تفصيل الكلام بقوله اما الجوهر فانه مما يقال اولا واصلا [illegible] اولا و
بالحقيقة واما الاشياء الاخرى فلما كانت بعضها متعلقة بالجوهر او بالصورة الجوهرية ولا يخفى جواز ان يكون المراد ما وقع عنه بقوله
شيء الترديد في الاعراض حيث انها لما كانت في معنيها ووجودها مفتقرة الى الموضوع وهو جوهر فيصح ان يكون بعضها يتعلق به تعلق
الحال بالمحل وما وقع عنه في الشق الاخير هو الهيئة المندرجة تحت الجوهر بالذات وذلك على ان يكون من الصورة الجوهرية حقيقة
وفي اختيار لفظ الشيء [illegible] اشارة الى كونها ذاتية لتلك الاشياء ويحتمل ايضا ان يكون الواقع في احد الشقين اشارة
الى ما يندرج تحت الجوهر الذي هو جنس عال من الاجناس والانواع التي تعلق بهيئة الجوهر تعلق الشيء بذاتياته والى الاعراض التي
تتعلق بعضها بالموضوع وهو جوهر فيكون متعلقة بحسب المفهوم ولكن حق الكلام فيما وقع عنه بقوله او بالصورة الجوهرية الا ان
الجواز كون قوله او في احد الشقين اشارة الى اشياء من الاجناس والانواع والاشخاص الجوهرية وثانيها الى الاعراض المتعلقة
بالموضوع وهو جوهر والتعبير عن ذلك بالصورة الجوهرية حيث ان اكثر المقولات العرضية توجد في الجسم وهو مشتمل على الصورة
الجوهرية اي الجسمية فان قلت ان الموضوع ماهية ووجوده متميز عن ماهية العرض ووجوده فكيف [illegible] الاعراض
متعلقة في ماهياتها بموضوعاتها بل متعلقاتها بعوارضها [illegible] لذكره الشيخ هيهنا او في الحكم المشترك
في هذا الموضع [illegible] الى ان الاعراض التي تعرفها ما يقتضي خصصها بموضوعاتها [illegible] اسمائها
المفردة على اعتبار موضوعاتها [illegible] فانما يكون غير مشتمل من حيث الماهيات على الموضوعات وان كانت
الماهيات من حيث الوجود والحمل التام [illegible] من مقومات الماهية دون مقومات الوجود فان كانت من تلك الماهيات بسائط الاجناس
والفصول فالحدود [illegible] وفصول الحدود التامة مشتملة عليها دون موضوعاتها او المشتمل على موضوعاتها [illegible]
[illegible] رسومها الا حدودها وكل ذلك بما لا يقتضي تصورها [illegible] مفهوماتها مركبة عن ماهياتها ومن اعتبار [illegible]
[illegible] الموضوعات في ذلك الا ان التعلق [illegible] الوجود غير التعلق في المفهوم ولا يبطل في التحديد الا المفهوم
قال اما الصورة الطبيعية اقول اشار الى الصورة النوعية التي في الجوهر فيكون ماخوذا في حده الحقيقي وذلك [illegible]
الاشراقيون [illegible] انما تتعلق بالجوهر تعلق العرض بالموضوع قال واما الاشياء الاخرى اقول اشار الى ابعاد الصور
الطبيعية والمقادير والاشكال وذلك لان الاول جوهر في [illegible] والثاني يتعلق بالصور الجوهرية ثم شرع في تفصيل ما وقع عنه بقوله
اما الاعراض قال واما المركبات اقول يعني بها المركبة من عوارض ومعروضات كالانف الافطس وذلك على ان يكون الافطس
صفة للانف اي ذو تقعر وقد يوصف به [illegible] الانف فهو يقول بالاشتراك على معنيين [illegible] ذو تقعر او ذو تقعير
الانف وذلك على ان يكون المعنى الاول صفة الانف والمعنى الثاني صفة الرجل [illegible] الشيخ هيهنا هو الاول على ما فسر قال حدود
على جهة اخرى اقول انها لا تكون مركبة من الاجناس والفصول [illegible] الشيخ [illegible] الحكم المشروح حيث يقول واما الحدود
التي التركيب في معانيها [illegible] حقائق اجناسها وفصولها [illegible] واما الامور المركبة
غير هذا النوع من التركيب فقد يقع لها حدود [illegible] مركبة من اجناس وفصول [illegible]
[illegible] النفس [illegible] من اجناس وفصول [illegible]
المنطق ولا يخفى ان المراد من المركب [illegible] المركب من العارض والمعروض على ما وقع عنه هيهنا واما المركب من المادة والصورة
وعلى التقديرين لا يكون مركبا من الجنس والفصل وان كان ذلك مناسبا لهما كما هو الظاهر على ما قال في التعليقات ان الحد انما

والحدود

والحدود ما لا يكون [illegible] اذا كان بسيطا وقع بجزء العقل [illegible] يقوم مقام الجنس و[illegible] يقوم مقام الفصل والمادة المركبة
الجنس يناسب المادة والفصل يناسب الصورة هذا كلامه ثم ان ما وقع [illegible] من تركب العقول من المادة والصورة فانما
[illegible] قال وكل بسيط فان ماهيته ذاته اقول [illegible] الاعراض [illegible] من الاجزاء [illegible] بسيط [illegible]
بعضها بالموضوع [illegible] لا يكون [illegible] ذاتها [illegible] الموضوع [illegible] ولو كان هناك شيء [illegible] الماهية [illegible]
[illegible] المقبول [illegible] القابل [illegible] التوسع [illegible] الاعراض [illegible] بالموضوع [illegible]
فيه وذلك بخلاف [illegible] العقول والنفوس [illegible] المادة [illegible]
[illegible] قال كان يكون صورة اقول يعني [illegible] او صورة القابل [illegible]
و[illegible] لا [illegible] القابل [illegible] القابل [illegible] الى [illegible]
[illegible] ان يكون [illegible] ومن الجائز ان [illegible] صورة [illegible]
القابل والمراد من الصورة [illegible] ان [illegible] لا يكون [illegible] التوسع [illegible]
في الموضوع [illegible] المركبات [illegible] الجواهر قال ما يتقوم [illegible] اقول [illegible]
[illegible] الى [illegible] ان يكون [illegible] جوهر [illegible] العقل والخارج [illegible]
بسيطا او مركبا [illegible] العقل [illegible] العقل [illegible] التعليقات
[illegible] في تعريف المركبات [illegible]
[illegible] الشيء مركبا من الاجزاء [illegible] يكون مركبا من الاجزاء [illegible]
وذلك [illegible] هذا المقام [illegible] الشيخ [illegible] الاشارات [illegible]
[illegible] الجنس والفصل [illegible] الجنس والفصل [illegible] المشترك [illegible]
[illegible] الذهن [illegible] الامام الرازي في شرح الاشارات
حيث [illegible] الاشارات [illegible] الشيء الذي لا يكون مركبا من الجنس
والفصل [illegible] المشترك [illegible] الشيء [illegible] من الفرق بين
الشيء [illegible] الشيء مركب من الجنس والفصل [illegible]
الاجزاء [illegible] الاشارات [illegible] من المادة والصورة [illegible] الشيء [illegible]
[illegible] الشيء بالمادة والصورة
[illegible] قال واما الهيئة [illegible] اقول [illegible] المركب [illegible]
الثاني هو الاجزاء [illegible] الاجزاء [illegible] المادة والصورة [illegible] والثاني [illegible]
الاجزاء [illegible] الشيء [illegible] الاول [illegible]
الثاني [illegible] الشخص [illegible] الهيئة [illegible] اشتراك اللفظ واما اشتراك
[illegible] المعنى [illegible] المعنى الاول [illegible] والمعنى الثاني [illegible]
[illegible] بمعنى واحد [illegible] المعنى [illegible] المعنى الاخر

او المقول في جواب ما هو فكما ان ذلك المعنى في الطبائع الكلية من الاجناس والانواع نفس هذا المعنى المقول في جواب ما هو وفي
تحصيلات الامور بعينها لا بمعنى المقول في جواب ما هو وحينئذ من ذلك ان تكون نسبة المهية بالمعنى الاخير الى المهية التي في الجنس
والنوع والتي في الفرد الشخصي كنسبة المشترك اللفظي الى معانيه المشتركة فيها فلا يكون نسبتها اليها من قبيل المشترك المعنوي
على ان قال فكان المهية انما قيلت على التي في الجنس والنوع وعلى التي في الفرد الشخصي كان باشتراك الاسم [illegible] المهية وكان
المهية على بعض الفصول وقوله [illegible] هذه المهية مغايرة لما هو بها ما هو [illegible] المهية الى المهية التي في الفرد الشخصي
[illegible] ان المهية في الفرد الشخصي لا تفارق المهية بمعنى ما هو بها ما هو بل يكون ذلك غير نفسه [illegible]
[illegible] المهية بالمعنى الاخير فيها وهو المقول في جواب ما هو ثم ان المهية في الفرد الشخصي لما لم يكن مغايرة لما بالشخص
[illegible] المهية بالمعنى الاخير [illegible] الاعيان [illegible]
[illegible] المهية [illegible] ان يكون المراد من اشتراك الاسم هو
الاشتراك اللفظي [illegible] الاشتراك المعنوي لا اشتراك الاسم [illegible] اشتراك اللفظ [illegible] في فصل
الالفاظ [illegible] والمتشابهة والمشككة [illegible] منطق هذا الكتاب وذلك حيث قال ان الاشتراك الاسمي
[illegible] الاشتراك اللفظي [illegible] الاشتراك الصرف فيكون اطلاق الاشتراك الاسمي على الاشتراك اللفظي
اطلاق العام على الخاص [illegible] المهية الى الجنس والنوع وبين
المهية التي في الفرد الشخصي [illegible] في ذلك الاشكال [illegible]
هذا يكون كان في قوله [illegible] المهية [illegible] على التحقيق [illegible] في [illegible] هذا الكتاب
ليس هذه المهية مغايرة لما هو بها ما هو [illegible]
[illegible]
[illegible] في الفرد الشخصي والمركبات [illegible]
[illegible] المركب فهو [illegible]
[illegible] الفرق بين المهيتين [illegible] الوجود الاول [illegible] الثاني وذلك على ما قال لان الحد
مؤلف من [illegible] الفرد الشخصي من العوارض المشخصة
[illegible] الاجزاء المناسبة للمركب [illegible] المركب [illegible]
[illegible] الاجناس والفصول [illegible] المهية الشخصية
[illegible] المهية الشخصية [illegible]
[illegible] العرض [illegible] الانسان حدا
بالقصد الاول [illegible]
على سبيل العرض لا بالذات [illegible]
[illegible]
[illegible] العرض [illegible] من البرهان من هذا الكتاب [illegible]

الحكم

الحكم على الامر الجزئي جزئيا وان كان نوعه منحصرا في شخص [illegible] التعليم الاول [illegible] الحكم احكاما كلية
حسب ان ذلك جزئي وكثيرا ما يحكم احكاما جزئية حسب ان ذلك كلي اما الاول فكالحكم على الشمس والقمر [illegible]
وعلى الارض انها في وسط الكل [illegible] الموضوعات وان كانت منحصرة في فرد واحد الا ان لها مفهومات [illegible]
[illegible] الحكم [illegible] الشمس [illegible] فيكون [illegible] واما الثاني فلانه
حكم على كل واحد فكان الحكم [illegible] في الحقيقة كليا [illegible] حكم على واحد [illegible]
[illegible] وتفصيله في البرهان من كتاب الشفاء ثم نعود الى الاصل فنقول [illegible] المراد باشتراك الاسم [illegible] الاشتراك المعنوي
[illegible] المغالطة المشهورة المذكورة في منطق كتابه هذا [illegible]
[illegible] الاشتراك اللفظي [illegible] الاشتراك المعنوي
[illegible] الوجود المطلق [illegible] الوجود الرابطي [illegible]
[illegible] منطق هذا الكتاب في فصل [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] موجود [illegible]
[illegible] موجود [illegible]
[illegible]
[illegible] الوجود [illegible] هو الموجود [illegible]
الموجود [illegible]
[illegible] اشتراك الاسم [illegible]
موجود [illegible]
[illegible] الوجود [illegible] الوجود في نفسه [illegible] الوجود المطلق [illegible]
[illegible] الاشتراك
الاسمي على الاشتراك اللفظي [illegible] الوجود
المطلق [illegible] الوجود [illegible] الوجود [illegible]
[illegible] الوجود [illegible]
[illegible] المطلق [illegible]
الشيخ هنا [illegible] الاشارات [illegible]
[illegible] امرء القيس شاعر [illegible] امرء القيس [illegible]
[illegible] زوج [illegible] هذا المثال [illegible]
ليس من قبيل المطلق والمقيد [illegible] الشيخ من تلك [illegible] في منطق هذا

وفي منطق كتاب الاشارات كيف يعقل منها ذلك الفاضل واصرح منها ما قال الشارح المحقق للاشارات انا اذا قلنا كان امرؤ القيس شاعرا
وصح فيظن انه يصح قولنا امرؤ القيس كان وقولنا امرؤ القيس شاعر وذلك لان المحمول في الاول هو قولنا كان شاعرا على سبيل الاجتماع
فيظن انه يصح قولنا حمل كل واحد من لفظي كان وشاعرا على سبيل الانفراد وانما يصح الاول لان لفظ كان فيها ناقصة وهي جزء المحمول
والمحمول فتقيد الحكم بزمان الماضي شاعرا ولا يصح الثاني لان لفظ كان يدل على انها حدثت تامة وهي المحمول وكان يصح
حمل امرؤ القيس ولا يصح الثالث لان ما يفكان يدل على انها اخذت رابطة لا انها الاصل الا الارتباط المحض والمحمول هو شاعر
وح لا فرق بين قولنا كان شاعرا وبين قولنا هو شاعر على هذا التقدير وظهر من حمل الشارح على امرئ القيس الذي ليس بموجود الا
لان الميت لا يوصف فضلا عن ان يوصف شاعرا هنا واعجب من هذا ان ذلك الفاضل في حواشيه على تهذيب المنطق في بحث الا
قد نقل من الشيخ هذا او ما قصد بالمراد وكذا غيره حتى ان بعضهم من ذكر هذه المغالطة ثم اورد عليها بانه لا يوجد هنا شئ وعنوان المسائل المعروف
في هذا المثال بين الصدق بمعنى المطابقة في نفس الامر وبين الصدق بمعنى التحقق وخلط بينهما فخبط وذلك بحث الا ان لو
اراد بالصدق المعنى الاول فانما يصدق المقيد بناء على ان المطلق داير مع الصدق ولكن يصدق المطلق اذا صدق قولنا او بسيرى كان
شاعرا يصدق قولنا او بسيرى موجود في نفس الامر لا طلاق وان اراد المعنى الثاني فلا نم صدق اي لم يحقق بموجود او بسيرى لم يحقق
المقيد وذلك ظاهر انتهى وهو ايضا خطأ من مصدرها وخطأ والذي لوحنا اليه ما ذكره صاحب المحاكمات في تحليل الميزان في صناعة المنطق بهذه
العبارة ان اللفظ الموضوع اما تام الدلالة وهو الذي لا يتوقف فهم المعنى المقصود منه على امر مستقر عند ذكره او امر يذكر بعده كالمفعول الا
والادوات فانها لا تعلق بها فهم المعنى المقصود من تذكر بعضها او لا يتوقف ذلك على امر مستقر او يذكر قبلها واما ناقص الدلالة
وهو الذي يتوقف فهم معناه على امر مستقر مثل الكلمات الوجودية او يذكر قبله كما في الادوات وكما يجوز ان يدل اللفظ على المعنى المقصود
منه حال الانفراد ولم يدل عليه حال التركيب كلفظ العبد فانه لا يتأتى عند تقييد المسند اليه الموضوع ان الشخص مقصد الملوك فقد دل على
الجمل عبد الله على الشخص معين لم يدل العبد وهذا الموضع على المدلول لكن يجوز عكسه وهو ان يدل حال التركيب ولم يدل حال الانفراد
وهذا ما لا اشكال فيه منصف وذلك ان ناقص الدلالة امر هذا القبيل اذ لفظ في حال عدم انضمامه الى شئ لا يدل على شئ وحال الانضمام يدل
عليه وهو النظر فيه بمثلا هذا كلامه ولا يخفى ان في هذه الكلمات اشارة الى دلالة على ان الشئ قد يدل حال التركيب ولا يدل حال الانفراد
والعكس ومن هنا انحل ذلك التشكيك الذي اشرنا اليه انفا ولعل ما عليه المحقق الدواني في حل تلك المغالطة ما ذكره في
حل من يامره ما عليه الشيخ في الشفا والاشارات والمباحثات وغيرها بل الحق الحقيق بالتصديق هو ما ذكرناه والعجب منه انه نقل
صلاة ان الشئ ربما يدل حال الاجتماع ولم يدل حال الانفراد في حواشيه التهذيب ولم يستعمل في هذا المقام وكذا العجب من بيان الحكما
وذلك ولسائر مصنفي المحققين والفضلاء انما انقطعنا بما يرد عليه وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء **قال** وان كان كل اسم جعفر
اقول ان في بعض النسخ وان كان ثم ان قوله جعفر من الحضور وقد اخذ نسبة من الاحساس بالصادق والصادر وعلى جميع هذه التقادير يكون هذا
ويها ظهر لي ان مورد امكان تعريف الشخص جميع مقوماته لان الكليات المتضامة لا تفيد الهوية الشخصية بمعنى امتناع الحمل على الكثرة
قال الا ان يشار الى الشخص وان كان المشار اليه شخصا الا قوله لم يكن السبيل اليه الا بالمشاهدة **اقول** ذلك على ما اشار اليه سابقا
يقول ان المعقول من هذا الشخص المشار اليه هو ان يجرد بعينه صفاته واحواله الكلية واعراضه حتى يكون مطابقا للمحسوس وبمجرد ذلك
المشار اليه لا من الوضع المطلق ومن مادته المشار اليها لا من المادة المطلقة ومن صفاته المخصوصة بها الاعم الصفات مطلقة وما اخذ
جميع صفاته واحواله وان تخصصت مطلقة كلية بحيث يجوز حملها على كثيرين فيكون المعقول منه غير مشار اليه وان كان معقولا كما هو

جميع احواله من وضعه واينه وصفاته والفرق بين محسوسه ومعقوله وان كان بالفعل محسوسا مشارا اليه ومعقوله غير مشار اليه
فانه في انه من كل احوالك بالحس وعيانا وانه يرى ان المعقول من الشخص ما يكن مقيسا الى ما انه معقول لهذا الشخص المشار اليه المحسوس
او بان انه هو بعينه حمل على انه يجوز حمله عليه وعلى غيره من اشخاص النوع كان كليا وذلك بان يؤخذ صفاته واحواله الكلية فلا يوجد ما
يتخصص به هو الوضع والاين المتعين والظاهر من هذا انه يريد بتحديد الشخص المشارك لغيره من الاشخاص في الطبيعة النوعية الا ما بافراد
ولا يميزه من الهويات الشخصية لان كل ما يعقل منها لا يكون الا امرا كليا لا جزئيا فلا يقع حد الرتبة الصدق على غيره عند ان الحد
هذا الشخص وذلك الشخص واحد وذلك فلا يصح حمل احدهما على ما هو غيره لا في الاخر لصغيره وبعينه امرا كليا ان العقلاء واما ان كان
المسند اليه شخصا خصرت في علوما قال انما كان المسند اليه من الاشخاص التي كل شخص منها مستوفي بحقيقة النوع فيكون الحد مقيدا
لهذا الشخص المسند اليه الغير كما يشعر به قوله وكان قد يعقل العقل ذلك النوع شخصا فاذا حمل الاسم المسند اليه كان العقل وقوفه
والمنفرد العقل بغيره الى امر الخوف يعقله وغيره لا المعقول لذلك الشخص المتفق ثم ان الفارق في قوله الحد فان ذلك الشئ الذي لا مثل
الشئ لانه متعلق بعدد تغيره وتغيره على ما اصله في سائر كتبه بقوله المحدد يكون بالمقومات والذي تعرف تخص بحقول
وغير محسوس محدودة لانه الاشتراك فيه غيره فانه يعقل منه هو ما يحمل به وهو مقومات وما يسند اليه يكون محدودا والعقل شئ غيرها
معقول غير محدود العضو فيعقل ومحسوس لكون صفاته بحيث يمكن وقوع شركة فيها وانما استند اليه لا يكون محدودا لانه لا يحل
لتغيرها والمعقول هو المعنى المشترك فيه لا المعنى المخصص فيكون ما عدا الكليات والجزئيات لا يكون معقولا لها الا من جهة اسبابه وعللها
من جهة الاشارة اليه فيعني كالمحسوس الجزئي والشخص الانساني مثلا ما لم يشر اليه حال علم من جهة واسبابه وعلله فاذا عرف هذا
فيعقل انه يصح ان يكون ظاهر التخصيص محدودا بما فيه من جهة العلم من جهة اسبابه وان كان نظيره ما من الاشخاص واما اذا لم يمكن جميع
غير معقول فيجب العقل اليه لا ضيان فيه فلا يكون طريق الغرض به الا الاحساس ولكن لا يمكن الموجود ما يوجب بقاءه الا لاحتمال
فانه لم يمكن حمله حقيقيا الا كما اشار اليه بقوله ولكن الموجود بوجوده ودوام قول الرسم عليه وربما عرف العقل من بقائه ولم يكن هذا
اسم حدا حقيقيا فتبين انه لا حد حقيقيا للفرد بل انما يعرف بلقب او اشارة او نسبة الى معروف بلقب او اشارة هنا ولكن
حتى هنا انه لو يعرف كل شخص من اشخاص المعقول الكان ذلك حدا حقيقيا الفرد بل انما يعرف بلقب او اشارة او نسبة الى معروف
بالعيون احتمال فساده فهذا الدليل انما يدل على ان المرسوم لا يكون شخصا ولا يدل على ما ادعاه من انه ان الشخص بما هو شخص يكون فاسدا
مع قطع النظر عن كونه مجردا او ماديا فهو مدفوع بما ذكره من الحكم بخصوص العقل من التعبير على ما قال وانما جعل العقل بغير ايقاع الا انها
اليه الشيخ في التعليقات وذلك حيث قال ان الحد وما لا يصح ان يحد الاشخاص النوع الفاسد فانه يبطل ذلك الحد مع فساده
الحد وكان لا يفسد فاما ان كان الشخص هو نفس النوع كالشمس مثلا فيصح اسناد الحد اليه ولم يتبع اشتقاقه من فساده هنا لا
ولا يخفى عليه ما يلزم ان يكون الشخص بما هو كذلك الاعتبار مما ولا امر موجبا ولا ما تقدم دليل الدال على ذلك المدعى احدهما ان الاجزاء
التي للحد لم تكن كل منها تعطي الحد بما هو لا على النوع ومن الظاهر ان الحمل العوارض المخصصة على الشخص فلا يصح
تحديده فكان يعرف وفيه كل منها لانه يتصور صدقها على ما دون الى قوله والجزئي تاكيد لا ولاعيان الحالات الدالة على التعدد والجزئي فاستدلال
قوله وان لم يكن تاكيدا لها والحاصل انه يعقل الجزئي لم يكن كل المنافع الكلية لا الشخص لا يتعلق بها الا بتصور عقل معنا كل
بعضها لا يعين لانه يعين معرفة الهوية الشخصية لا تفيد ولهذا ما كانت نوعها منحصرا فيها اولم يكن حتى ان العقل اذا انتسب معرفتها
لا يعرف شخصه كان هذا الشخص مع الجهالة والمعرفة كان الشخص حيث يتعين فيه انه يعرف كيف يكون فاذا حال ذلك فقد

الكليات متضادة [illegible] قال او يكون [illegible] أقول ظاهر [illegible] على الاشخاص [illegible]

[illegible] الخارج لا يجوز [illegible]

[illegible] الوجه الثاني [illegible]

هذا الوجه الثالث قال وإذا لم يكن كذلك أقول يعني إذا لم يكن الموهوم [illegible] فيكون كاذبا [illegible]

[illegible] قال [illegible] أقول

[illegible]

[illegible] من مقولة [illegible] قال ثم يقترن [illegible]

الاشكال

الاشكال الثلاثة أقول لعل الأولى [illegible] الصواب ما وقع في بعض نسخ هذا الكتاب [illegible]

[illegible] قال [illegible] أقول [illegible]

[illegible]

[illegible] قال [illegible] أقول [illegible]

[illegible]

لا بالفعل صفة الغاية قال من المساواة الخ اقول فيكون محدودة معينة ولا الحركة [illegible] تحريكا يخرج من المساواة كونا غاية [illegible]
[illegible] والوصالية [illegible] الكون متكثرة الافراد والانواع كالواسطة والاعتدال الذي لا عرض له و[illegible] في
كتاب [illegible] حيث قال [illegible] واحد [illegible] فلا يكون غاية [illegible]
[illegible] والانواع والغاية [illegible] الواسطة والاعتدال الذي لا عرض له والغاية [illegible] كالمعنى الوجودي
والعادة والمتوسط انما يعرفان بالقياس [illegible] الاعتدال [illegible] كالخروج عن الاعتدال قال فقد
اشتبه الغاية اقول يعني ان [illegible] بالغاية [illegible] قال فقول الحكماء
[illegible] صورة [illegible] اقول انما [illegible] الصورة [illegible] العلة الصورية [illegible]
من قوام الشيء [illegible] الصورة [illegible] علة مادية [illegible]
الجسم [illegible] العنصر [illegible] قوة [illegible] القوة [illegible]
[illegible] الافلاك [illegible] القوة والامكان الاستعدادي [illegible]
[illegible] لان العنصر [illegible] السماء والحاصل ان العنصر [illegible]
[illegible] الاسطقسات [illegible] الاول [illegible] والثاني [illegible]
[illegible] التعليقات [illegible] الامكان القريب [illegible]
[illegible]

حتى يتميز الاقسام بحسب مفهومها [illegible] الغاية [illegible] كما في الالهيات [illegible]
[illegible]

[illegible]

[illegible]

الى علله واستغناؤه في الحدوث عنها على الثاني يجعل هذه العبارة تعليلا لقولنا الامر بعكس ما يظنون بل العلة الموجودة والباقي
بعض نسخ هذا الكتاب من قوله المعلول متصلا بقوله وهو ظن باطل فهو غير صواب حيث يلزم منه الاستدراك مع ان كتاب الحد
في الفصل الاول فالاولى قوله المعلول اشارة الى عدم افتقار الحادث في حدوثه الى علته وهو بعينه مذكور فيما قاله من العلاقة
الثاني فالاولى قوله لان الوجود في قوة قوله ولان الوجود وذلك لانه لا يصح ان يكون بيانا لقوله المعلول وذلك لان [illegible]
افتقار الممكن في بقائه الى العلة واستغناؤه في الحدوث عنها ولين احدهما من الاخر فليتدبر **قال** والحدوث [illegible] **اقول** هذا ينبني
على ان يكون المراد من حصول الحدوث وكونه [illegible] خلاف تفسيره بالكون بعد العدم [illegible]

[illegible]

وذلك لان هذا لحركة وما قررنا انه دفع الاشكال وربما يورد ههنا بانه لو وجد حادث من الحوادث يلزم اجتماع امور غير متناهية في آن واحد
وذلك لانه لو وجد فيلزم لا محالة وجود امر اخر لم يكن قبل وانه يفتقر لا محالة الى شرط اخر لم يكن قبله ايضا لانه جزء اخير من العلة
فيلزم ان يجامعه وجود هذا او وجود ذاك وجملة هذه الامور الذاهبة الى غير النهاية الحادثة في آن حدوثه اما ان يكون موجودات او
معدومات متعاقبة منها فيرد ذلك الايراد على كل واحد من هذه التقديرات وان كان في بعضها في آن هو قبل وجود المعلول او في
بعضها في آن وجوده لانه لو كانت عدمات يكون لا محالة حادثة مع حدوثه فيكون الوجودات المقابلة لها سابقة عليها في آن
ولو كانت متعاقبة فاما ان يكون العدمات التي معها غير متناهية او الوجودات وعلى الثاني اجتماع امور وجودية غير متناهية
في آن حدوث ما فرض معلولا وعلى الاول فسادا لاول وفي عليه امر حدوث الشيء في كل زمان فنقل الكلام الى [illegible] فنقول انه لولا الحركة
لوجه هذا الاشكال على ما ذكره المعلم الثاني فنقول ان الحركة هو انها [illegible] وجودها دفعة ولا يلزم من ان يكون حصولها حصول
اشياء كثيرة في اجزاء ذلك الزمان لانها امر [illegible] ملتئم من اشياء كثيرة بل هي شيء واحد من شانه قبول القسمة الى اجزاء
قبل عروض القسمة لا يكون الا شيئا واحدا متطبقا على زمان ولا يكون لذلك الزمان طرف يوجد ذلك الشيء في ذلك الطرف لان
المحصول في طرف زمان بل الواجب ان يحصل مقارنا للجميع ذلك ولما بعد عروض القسمة فيكون حصول اجزائه في اجزاء ذلك الزمان
شيئا بعد شيء وهذا الاعتبار الثاني الاعتبار الاول فعلى هذا انها القرار [illegible] نظر الى ما عليها مستند البداية بمعنى ان يكون وجودها
في آن ما بالقياس اليه [illegible] بالقياس اليه متعاقب ويجدد لان نسبتها اليه دهرية ولعدم قرارها يصلح ان يرتبط بها
الحوادث بالمبدأ القديم ومن ههنا النزاع [illegible] وهو ان الحركة التي جعلوها واسطة في صدور الحوادث ان كانت قديمة
لزم تخلف المعلول عن علته وان كانت حادثة ينتقل الكلام اليه ويلزم من ذلك تمادي الامور الى غير النهاية فان كانت مجتمعة
فظاهر الاستحالة وان كانت متعاقبة يلزم وجود الزمان على فرض عدمه واندفع ايضا ما اورده الغزالي بان هذه الحركة ان كانت
مبدأ الحوادث من حيث ذاتها المستمرة لزم الترجيح من غير مرجح لاتحاد ذاتها المستمرة دائما دون الحوادث وان كانت مبدأ من حيث
التجدد فاسبب تجددها ويلزم من ذلك تمادي السلسلة الى غير النهاية قال او شرط عليها ~~اقول~~ معطوف على قوله لمادة
على ان يكون اسم يكون وكذا قوله او الى جهة الفعل ولما كانت ههنا مظنة الايراد بان التخصيص لابد له من حدوث امر مخصص فيلزم من ذلك
حصول امور غير متناهية من استعدادات متعاقبة في آن حدوثه والامر الغلط [illegible] الجواب عن ذلك بان حاصل ان ذلك التخصيص
موجود مع تلك الصفات المتناهية والاستعدادات المتعاقبة والمتلاحقة في الواقع وبالقياس الى الجاعل الحق قال فاذا كان شيء
من الاشياء اقول يعني بلا واسطة مطلقا لا مادة ولا آلة ولا شرط اصلا وهو الابداع على ما هو من خواص الحكماء على ما اشار اليه
بقوله فهذا هو المعنى الذي سمي ابداعا عند الحكماء وفي آخر هذا الفصل قد تصدى بقوله وان جعل افضل ما يسمى بهما المكن ان
عن علته الاولى مادة كانت او غاية او غير ذلك وفي رسالته في الحدود المعادية قال اما الحكماء فيعنون بالابداع ولما
ليس ما هو بذاته الى ايادة الا متعلق بعلة متقدمة الاول الامادة ولا آلة ولا معين ولا واسطة ثم قال وظاهر ان هذا المعنى
من الخواص ثم قال واذا نسب الى العلة الاولى الى الكل سمي كان مبدعا واذا نسب بالتفصيل لم يكن مبدعا لكل شيء بلا واسطة
بينه وبينه انتهى ولا يخفى ان الابداع عن عوام الحكماء هو الاختراع بالقيد لا عن مادة كما ذكره في هذه الرسالة ايضا وهو المشهور
بين المتاخرين والحاصل ان المبدع على هذا الاصطلاح ما لا يكون مسبوقا بمادة ولا مدة ومن الظاهر عدم اختصاصه بالصادر الاول
في السلسلة الطولية ونظام الوجود في العرضية وقد اشار الشيخ الى الابداع بهذا المعنى حيث قال ومن الناس من جعل

الابداع

الابداع لكل وجود صوري اي جوهر مفارق عن المادة مطلقا سواء كان ذلك هو الصادر الاول او لم يكن حتى ان العقل الفعال مبدأ
كونه في ذاته مفارقا عنها يكون جوهرا صوريا وان اختص تسميته بالعقل المفارق باعتبار اخر فلذا قال في رسالته في الحدود وفي
العقل الفعال اما من جهة ما هو عقل فهو انه جوهر صوري وانه بهيئة غيره في ذاتها لا عن بدن غير من المادة ومن علائق المادة هي ما
كل موجود ولذا في الفصل الاتي بهذه العبارة فقد تبين ان صورة الكل بمعنى بالفعل يصلح ان يعقل حتى يكون الجواهر المفارقة صورا لما
المعنى واما من جهة ما هو عقل او ذاته جوهر بالصفة المذكورة ومن شانه ان يخرج العقل الهيولاني من القوة الى الفعل باشراقه عليه
هذا ولا يخفى ان ما ذكره يقول ومن الناس اشارة الى عوام الحكماء وتعبيره عنهم بهم لا يخلو من لطف وقوله تأسيا الشيء بعد
مطلقا اذا حمل ذلك على الاصطلاح الاول يكون المراد منه الصادر الاول او نظام الوجود بحسب السلسلتين واذا حمل على
فيشمل الجواهر المجردة عن المادة من كل جهة فضلا او غير الصادر الاول ايضا وقد افيد في حل هذا المقام بهذه العبارة ولما تحصل كلام
الشيخ ان الممكن في عالم الامكان يصدق عليه اعدام ثلاثة الاول العدم الذي هو الليس المطلق في مرتبة الذات بحسب طباع الذات
وهو لكل ممكن موجود حين وجوده الثاني العدم المكمم الزماني في حد ما بحد الوجود وهو لكل حادث زماني من حيث هو حادث
زماني قبل زمان وجوده الثالث العدم الصريح الدهري قبل الوجود قبلية غير متكممة وهو لكل كائن في مادة قابلة من حيث هو
الصنع وشيء من المعنيين الاولين ليس هو العدم المقابل للوجود اما المعنى الاول فلا نه يجامع الوجود في الواقع ويسبقه
مرتبة الذات سبقا ذاتيا واما المعنى الثاني فلانه في زمان مغاير لزمان الوجود ومن شرائط التناقض في الزمانيات وحدة
الزمان فاذن انما هو المقابل للوجود وهو العدم الصريح الذي لن يتصور حد وجود ولن يتميز فيه حال وحال فاذا تقرر ذلك ظهر ان
للحدوث معاني ثلاثة بحسب اعدام الثلاثة الاول كون الوجود مسبوقا بالليس المطلق في مرتبة الذات مسبوقية الذات الاسبق
انفكاكية وهو المسمى بالحدوث الذاتي الثاني كون الوجود بعد العدم الزماني بعدية بمكيلة انفكاكية وهو الحدوث الزماني الثالث
كون الوجود بعد العدم الصريح بعدية انفكاكية غير متكممة وهو ما يسمى بالحدوث الدهري واخراج الايس من الليس المطلق اذا لم يكن
العدم العدم الصريح المقابل للوجود فقد يكون تلك الصلة بل كان الوجود حاصلا على الدوام من تلقاء الفاعل فهو الابداع وهو افضل انحاء
التاثير واذا كان بعد العدم الصريح المقابل الذي يكون فهو صنع واحداث في الدهر وهو ايجاد وتقرير مستانف ولا يتعلق الا بما هو
التكوين لا من مادة فاذن الحدوث الزماني والحدوث الدهري يختلفان بالمفهوم وبحسب المعنى مثلا زمان في الحقيقة بحسب الوجود
تكون الصنع والتكوين فهذا من مذهب المتكلمين بحدوث العالم من الحكماء وعلى هذا السبيل كلام من الاشارات المعلم الثاني في ابداعه وافعاله
ان الحدوث على اقسام ثلاثة زماني وذاتي ودهري وقوله الحدوث بالمعنى الذي لا يستوجب الزمان لا يخلو اما ان يكون وجوده بعد ليس
مطلق وذلك على ان يكون الليس المطلق اشارة الى العدم والبطلان الذي بالامكان الامكان نظرا الى ذاته والوجود المتاخر عنه هو
الحدوث الذاتي والتعبير عنه بمتيقنها على ما هو مجامع لوجود الحدوث ايضا كما ان التعبير عن الحدوث الدهري بالليس غير المطلق يصح هذا
على القسم الاخير والقسم الاول من تلك الاقسام الثلاثة اي الحادث الدهري والزماني في موضوع واحد هو الحوادث الزمانية لكن
احدهما باقي موجودات وثانيها باقي موجودات زمانية فعلى الاول يصدق الحدوث الدهري وعلى الثاني الحدوث الزماني ولما
العقول والنفوس والاجرام الاثيرية الفلكية فلا يصح الا في قسم واحد وهو الذي لا يستوجب الزمان لا يكون وجوده الا بعد ليس مطلق ثم
ان ما وقع من الشيخ من قوله لان العدم يكون تقدم على هذا التقرير هو العدم الزماني لا المطلق الخلاف فيه وعلى ما تحرر ههنا يحمل على
الخارجي كما سيأتي ثم لا يخفى ان ههنا احتمالا اخر في حل هذا المقام بحسب حمل كل قسم منها في موضوع واحد بل على ما ادعى العائد

فكون القاصر وذلك ان يقال ان الوجود الذي لا يستوجب الحدوث الزماني [illegible] احدها المجردات الصرفة التي لا تعلق لها بالمادة اصلا
ذاتا ولا فعلا فهي ما يكون وجودها بعد ليس مطلق اي عدم مطلق وهو ما يكون نظرا الى الذات [illegible] والطلاق بحسب المعنى
الامكان الذاتي ووجوده من تلقاء الجاعل متاخر عنه بالذات وهذا هو المراد من الحدوث الذاتي الشامل للمادي تحت حيطة الامكان
المجردات والماديات من العنصريات والفلكيات فهذا [illegible] مطلقا ويسمى [illegible] وجوده [illegible] يكون مطلقا بالنظر اليه
وجوده وعدمه وثانيها الفلكيات لانها وان كانت ازلية عندهم لكنها مسبوقة بعدم غير مطلق في مادة مخصوصة اما الاول فبحسب
كون ذلك العدم السابق هو عدم في مرتبة ذات المادة فلا يكون عدما مطلقا مثل المفارقات الصرفة واما الثاني فلانها لما كانت علة
قوامها لا بد ان يكون مادة مخصوصة وبالجملة ان الفلكيات مطلقا نفوسا كانت او اجراما مادية يعني كونها بالذات مسبوقة بالمادة [illegible]
لعدم كون القوة والامكان الاستعدادي هناك والآلات معتبرات لا كائنات وقوله لان العدم يكون [illegible]
عليه الوجود [illegible] العدم الذي حيث امتنع وسلط عليه الوجود بان لا يقع في الواقع فلو [illegible]
[illegible] وجود الشيء من الشيء ضعيفا لافتقاره الى المادة [illegible]
تكون بعد العدم ثم ان هذا الخصوص العدم لا يوصف المفارقات الصرفة العالية ولا في الحوادث الكائنة الزمانية [illegible]
الاستعدادية التي بحسبها [illegible] ووجودها [illegible] في الاعيان فكان بعد ليس غير مطلق [illegible]
خاص ولما لم يكن مقارنة للقوة والامكان الاستعدادي وان كان ذو مادة قال في مادة مخصوصة قال الشيخ في رسالة النيروزية بعدما
ذكر العالم العقلي وهو جملة يشتمل على عدة من الموجودات قائمة بلا مواد خالية عن القوة والاستعداد عقول ظاهرة وصور باهرة ليس
طباعها ان تتغير او تتكثر او تحصر [illegible] ثم العالم النفسي وهو يشتمل على جملة كثيرة من ذوات معقولة ليست مفارقة المواد كل
[illegible] موادها مواد ثابتة سماوية فلذلك هي افضل المادية وهي مبادئ الاجرام الفلكية [illegible]
العنصر [illegible] ان الافلاك وما يتعلق بها [illegible] مسبوقة بعدم [illegible] في مادة موجودة [illegible] البيان [illegible]
[illegible] اجتماع المجردات والفلكيات في قسم واحد [illegible] من الحدوث في مادة واحدة [illegible]
يكون المراد [illegible] بعد ليس غير مطلق [illegible] مسبوقا الا الزمان بل بالذات من المواد [illegible]
[illegible] من النفوس والصور الجسمية والنوعية [illegible] الحدوث الذي لا يستوجب الزمان وانما كان الاول هو المطلق لا يجامع
الشيء وكذا تناول جميع الممكنات من الماديات والمجردات وذلك بخلاف الاخير لاختصاصه بالفلكيات [illegible]
المادي وان لم يكن المادة مسبوقة فخص نسبته الى العلة باسم التكوين والسبق المنفي هنا هو السبق الخارجي [illegible]
عليها بالذات [illegible] الا انها مسبوقة بعدم غير مطلق واما ما يكون مسبوقا بما سبقا خارجيا فخص نسبته الى العلة باسم الاحداث
كالعنصريات الكائنات الفاسدة ولا يدخل تحت الحدوث الذي لا يستوجب الزمان ثم انه اشار الى جميع ما ذكرناه بما يصدق عليه الابداع بالمعنى
والتكوين [illegible] لا يستوجبان الزمان [illegible] حيث قال [illegible] الوجود [illegible] وبعضها بمادة وبعضها [illegible]
وبعضها [illegible] وحسن ان يسمى [illegible]
عن علته الاولى مادية كانت [illegible] ولا يخفى ان هذا هو الابداع [illegible] خواص الحكماء واما العامة [illegible] المعقول
فيسمى [illegible] بحسب الامكان [illegible] الطرفين نظرا الى الذات [illegible]
حتى في مرتبة ذاتها وان لم يكن ذلك على سبيل الثبوت والعدول او الموجبة السالبة المحمول وقوله ان يكون ليس او عدم [illegible]

بل [illegible] الامكان [illegible] ما ذكره العلامة [illegible] على الامام الرازي بقوله [illegible] المعلول [illegible] ان يكون
[illegible] ان يكون موجودا [illegible] طرفي الوجود والعدم الى العلة [illegible]
الشيء [illegible] في الاعيان [illegible] العدم [illegible] نظر الى ذات الممكن
[illegible] ضرورة الوجود والعدم الذي [illegible] زمان [illegible]
وجود ذات الحدث [illegible] وقوله الامر بمادة وفي بعض نسخ الكتاب لا من مادة [illegible]
[illegible] ليس مطلق [illegible] الجبروت **قال** [illegible] **اقول** [illegible]
[illegible] الموجود المتوسط الذي هو الصادر الاول [illegible] العقل الاول [illegible]
[illegible] المتوسط [illegible] بالذات [illegible]
وفي بعض نسخ الكتاب [illegible] المتوسط هو العقل [illegible]
[illegible] المتوسط [illegible] بمادة [illegible]
[illegible] البيان [illegible] من كلام [illegible] وقوله [illegible] الناس من يجعل
الابداع [illegible] المادة مطلقا [illegible] مثل العقول
المفارقة والجواهر المقدسة عن المادة مطلقا سواء كان هو الصادر الاول او غيره من العقول **قال** [illegible] **اقول** [illegible]
اشارة الى الكون والفساد [illegible] **قال** [illegible]
الاقسام التي [illegible] **اقول** [illegible] الفاعل [illegible]
الالهي الذي هو [illegible] والمقتضي والموجد [illegible] الوجود [illegible]
وجوده [illegible] الفاعل الطبيعي الذي هو مبدأ التحريك [illegible]
[illegible] بالذات او بالعرض [illegible]
[illegible] ان يفيد الشيء [illegible] من القسم الاول او
من القسم الثاني [illegible] الفاعل [illegible] كالنار فانها
[illegible] الفرق بين العلة
الذاتية [illegible] والعلة العرضية [illegible]
وحقيقته [illegible] الاول [illegible]
[illegible] الاخر ولا يعني بالخالق
[illegible] الشيخ [illegible] العلة [illegible] والضعف [illegible]
[illegible] العلة [illegible] الاول [illegible]
[illegible] المساواة [illegible] الاخر [illegible] الثاني [illegible]
من [illegible] علة عرضية [illegible]

لكن الماهية بعينها اعني بها التي هي المعلول بدون بقاء الاخرى التي هي العلة لامتناع تحقق المعلول بدون [illegible] لكن العاقل المطلق

[illegible] واليه اشار بقوله ان ههنا [illegible] في دفع شبهة تكون تأثير السماويات [illegible]

[illegible] ما ذكره الشيخ ان الفاعل [illegible] يكون [illegible] لا يجب ان يكون [illegible]

فاعل الوجود ومعطيه الذي [illegible] الفاعل او النوع وبالجملة [illegible] علة ذاتية [illegible]

[illegible]

قال [illegible]

اقول [illegible]

[illegible]

لا مطلقا [illegible] في التعليقات ان [illegible] الوجود [illegible]

[illegible]

قال [illegible] اقول [illegible]

[illegible]

قال [illegible] اقول [illegible]

[illegible]

نظرا الى علته من جهة انها تابى ان تكون هى ولا يكون هو ومثله يتحقق فى معلولى علة واحدة حيث انه يابى كل منهما عن ان يكون ولا
يكون الاخر واما الوجوب بالغير فلا يكون الا للمعلول نظرا الى علته المقتضية له فقد اتضح ان المعلول نظرا الى علته وجوبين
بالغير وبالقياس اليه معا واما العلة نظرا الى المعلول فوجوبها بالقياس لا بالغير ثم ان ما وقع منه سابقا بقوله وعلى الاطلاق فيما
اذا كانت العلة علة لكل معلول يشير به الى الوجوب الذاتى حيث انه يختص به تعالى فانه كان واجبا نظرا الى جميع المعلولات
باعتبار فيضانها عنه تقدس وذلك بخلاف ما اذا كانت العلة علة لبعض دون بعض فانه يصح ان يكون ممكنا فلم يلزم
الوجوب على الاطلاق قال فقد اشبهناه بلا شرط ويكون اقول لعله اراد به الامكان الذاتى الذى هو من لوازم الماهية قوله
ومن حيث اضيف الى المعلول وان كان ذلك فى نفسه ممكنا اقول يعنى [illegible] بذاته او باضافة الى غيره ومن جهة اذ كما
فى التحصيل اولا بقوله انه لا يصح ان يتساوى وجود العلة ووجود المعلول وذلك لان وجود العلة بنفسها ووجود المعلول
من العلة ثم [illegible] ثانيا بما وقع عنه هنالك بقوله فلان العلة لا تفتقر فى الوجود الى المعلول بل يكون موجودا بذاتها او
بعلة اخرى والمعلول يفتقر الى العلة قال بهذه المعانى الثلثة اولى اقول انه اشارة الى ما وقع منه بقوله فى تلك المقام
ثم ان الاولوية الوجوبية وجميع الاخر وهو الادومية [illegible] القياس [illegible] ما وقع منه فى غير موضع بقوله
انه اذا كان شيئان يشتركان فى معنى من المعانى وليس هو لاحدهما قبل بل لهما فيه معا لكن احدهما اولى لكونه اتم فيه واثبت
هنا ولا يخفى ان الاولوية اخص من الاولوية كما يظهر من قولهم ان كل ما هو متقدم بمعنى فهو اولى به من غير عكس قال وما
الوجود المطلق اذا جعل الخ اقول انه لما استدل على كون علة الشى اولى بالوجود منه بالمعانى الثلثة اولى اراد ان يبين
ثانيا على حقيقة الوجود ونظرا الى العلة بقياسها الى المعلول بما حاصله ان الفرق بين الماهية والحقيقة باعتبار الوجود فى
الاخير دون الاول على ما قال ولان الوجود المطلق اذا جعل وجودا لشى صار حقيقة اى صار ذلك الشى الذى كان ماهية حقيقة
فيصح ان يسلب عنها بالحقيقة بعد ما كان يصح ان يسلب عنها بالشارحة الاسمية فمن الحقيقة [illegible] اولى
فى الحقيقة لو اتصافه بالوجود على ما اشير اليه بقوله من ان المبدأ المعطى للحقيقة امر الحق بذاته اى الوجود الحقيقى القائم بذاته
ومن هنا [illegible] لما كان القيوم الواجب بالذات [illegible] الاحدية القدوسية [illegible] مشترك
[illegible] ان الحقيقة الحقة [illegible] انواع الوجود وما [illegible] من الجائزات الباطلة [illegible] استنادها الى الحقيقة
الحقة فلذلك اختلف الوجود القيومى الواجبى والوجودات الجائزة [illegible] ثم انه فى بعض النسخ بدل الحقيقة الحقة
ظاهر ثم ان المعلوم فما وقع منه بقوله [illegible] المعلوم هو الحق المحض [illegible] نظرا الى معلومية الذى هو الحق
بذاته قال يكون كاللوح اقول اى يكون كونه عنصرا كاللوح او شمعة وكما ان كونه عنصرا كالخشب فانه يقبل بالنحت ان يصير
السرير [illegible] قوله كان المقدمات [illegible] العلل [illegible] بطلان [illegible] الاشاعرة [illegible] ذهبوا الى
ان نتايج المقدمات انما تكون بجرى العادة والاتفاق واما المعتزلة فلانهم ذهبوا الى انها معلولة لها ومعطية لوجودها [illegible]
بالتوليد ولعل الشيخ اشار الى النمط الاوسط بقوله وكان المقدمات وذلك على ان يكون هى من الشرائط فى ان تثير قال فانها
لما ان تكون حاملة اقول يعنى ان العلة المادية هى علة [illegible] قوة وجود الشى [illegible] العلة اما ان يكون حاملة للقوة [illegible]
او للشركة من غيرها فان كان الاول فاما ان لا يحتاج فيما يكون [illegible] الا الى الخروج بالفعل واما ان يكون كذلك فان كان الاول
وجب ان يكون لها فى نفسه قوام بالفعل اذ ما ليس فى نفسه ذلك [illegible] ان يحصل فيه ذلك الاستعداد والتهيؤ لامر الاخر وهو

قسمان احدهما ما [illegible] ذلك من غير ان يحل فيه امر آخر كالهيولى الاولى واللوح الذى هو مستعد لحصول الكتابة فيه من غير ان يحصل فيه
امر او يزول عنه شىء وثانيهما ان لا يكون له ذلك الا بان يحل هو فيه امر او امور فاما ان يكون الثانى ليس ما يقوم بل مضافا اليه
او يكون وروده يبطل ما كان فيه قبله فيكون فلا استحالة وقد حصل انه لم يتحصل له حكم سابقا ان هذا القسم من المحل
اولى بان يسمى موضوعا بالقياس الى ما هو فيه والحاصل ان هذا [illegible] هذا القسم حيث ان المعروض وان ورود ما كان
مبطلا لما قبله فلا يكون ذلك المحل موضوعا وصورة بالقياس الى ما هو فيه وان كان الثانى فهو اما ان يحتاج الى حركة مكانية
او كمية او وضعية كالشمعة للصنم والصبى للرجل والاسود للابيض والماء للهواء والنطفة للحيوان واما الى زوال امر منه كالخشب للسرير واما
من القسمين الاولين فقط لاجل اجتماع وتركيب اما ان لا يحتاج الى استحالة [illegible] كالوحدة للاثنينية فانها انما هى لها اذا انضم اليها واحد
اخرى وما يحتاج الى ان يعرض لها استحالة وتغير او يحتاج اليها كالعناصر فانها انما هى لصورة المواليد اذا عرض لها كيفية مزاجية
جزما لها فى كيفياتها وهو اما ان يكون بتغيرات كثيرة او صغيرة واحدة وقد جرت العادة ان يسمى الذى منه الكون بالتركيب وهو فيه
الاسطقس وهو ان كان جسمانيا فهو [illegible] الى القسمة [illegible] بالصور الموجودة فيه وقيل هو الذى منه [illegible] ومن غيره تركيب
الشى وهو فيه بالذات ولا ينقسم بالصورة وقوله قال الا المخروج بالفعل [illegible] اقول [illegible] متصفا بالموضوعية قال او صورة
اقول انه [illegible] استحالة المادة بالصورة الجوهرية على سبيل الحركة كما حقق فى الطبيعيات [illegible] المواد [illegible] تبدل
[illegible] الصورة على المادة ليحصل بعض المركبات سواء كانت تلك الصورة نوعية او شخصية فيما [illegible] ذلك [illegible] الثانى [illegible]
فى قطعة [illegible] بالقوة [illegible] ويخرج من القوة الى الفعل بالصورة [illegible] فيكون [illegible] بالصورة [illegible]
فى ذلك الامر قبل القسمة صورة [illegible] ثم [illegible] الصورة الواحدة [illegible]
لان الصورة بين الحافتين [illegible] كالسقف المعقود بالدعائم [illegible] قبل القسمة [illegible]
والتشخص [illegible] الاجزاء التى [illegible] القسمة [illegible] هو التشخص الذى يحدها قال فان
جسمانيا اقول يعنى ان كان ذلك الشى المتكون جسمانيا فهو اى الاسطقس [illegible] ولعل المراد من كونه اسطقسا
انقسامه الى امور مختلفة الحقائق والصور التى [illegible] اليها انقسام [illegible] ومن غير تركيب الشى وهو فيه بالذات ولا ينقسم
بالصورة [illegible] المذكور لا ينقسم [illegible] جسمانيا [illegible] من الوحدات [illegible]
يحل ولا يكون [illegible] هذا المعنى لانها الا [illegible] الى الصورة [illegible] قال ومن [illegible]
الاشياء اقول لعل المراد بها [illegible] العقل [illegible] قال [illegible] الواحد والعدد اقول [illegible]
بما [illegible] بالاشياء مع انها [illegible] وكلية [illegible] قال اول
بان يكون [illegible] اقول [illegible] بما ذكره الشيخ فى [illegible] هذا الكتاب من [illegible] الا ان يكون هذا اشارة الى
ما عليه بعضهم [illegible] المراد [illegible] الجوهر وهو [illegible] والاحوال
[illegible] موجودا بالفعل الا فى موضوع حيث انه ليس من [illegible]
[illegible]
ان الشى [illegible]
[illegible]

[illegible]

[illegible]

ان الفعل

توجد بين واحد منها الا واحد من الاخر وعلى تلك الامور فيما يجب ذلك فيكون لها الافعال الغائية لا توجد فيها كيف لا وقد يحصل
ان يقال ان الاجزاء الارضية والمائية تتحرك بطبعها وتعذف في جوف البحر وترسب بحيث ان حركتها عن موضعها ليست لذاتها او
توسم ان لها حركات كذلك فهي ليست على الوجه المذكور فتكون حركاتها بحسب امور مسكنة في الجهات جاذبة لها باذن الله تعالى
فان قلت يجوز ان يكون في تلك البقعة اجزاء صالحة لكون الشعير واخرى لكون البر فلذا اختلف عليها قلت انا لو سلمنا ذلك
فنقول ان حركات كل واحد من القسمين الى واحد من الحيزين اما ان تكون لمنافيها او لذات الحيز او لامر اخر فان كان الاول
او الثاني ثبت المطلوب اذ على التقديرين يحصل ان يكون للامور التي لا شعور لها ما يقاصدها وتوصلها الى الكون الامور تحصل
ولهن الى الحوائج الى الغايات ثم قال فتبين من هذا كله ان تحريكات الطبيعة للمواد على سبيل قصد طبيعي منها الى حد محدود
ان ذلك مستمر على الدوام وعلى الاكثر وذلك ما يصير لحفظ الغاية وان كان الثالث فهذا الامر الخارج ان لم يكن له شعور كان
حكمه حكمها وقد عرفت ما فيه وان كان له شعور عقول لم يبعد ان تحصل منها ما التي في الاخرى مع ذلك ويصدق في احدهما وايا في
الاخرى كذلك امر التوجيه من حيث يرجح وان لم يكن الامر كذلك بل كان في كل واحد منها مثلا ما يمكن ان يرجح به فقط دون غيره كان
فيها الافعال ما يجب ان يكون دائما او في اكثر الامر او خصوص لا يبقى فيها الا الاثر فلا نعني بالغاية هنا الا هذا ثم ان ههنا
نظرا اشرنا اليه فيما ابدان يعني عليه فنقول ان من المعقول ما يتعلق بافراد جنسه واصله نوعيه يعقلها متعينا باطل فيها الى
الافراد فنسبة كل نفس الى بدن مختص به فتكون الغايات المترتبة عليها كما اختلاف النباتات ومنجة الحيوانات وحركات الطبيعة
صادرة عنها وان كانت بواسطة الطبايع والصور النوعية ومن تلك الجهة صح اطلاق الشعور عليها وكونها ذات غايات
بحسبها والحاصل عند محققي الحكماء الاعلام ان لكل نوع من الاجسام البسيطة والمركبات نوعا مدبرا مجردا عن المادة وهو
ذلك النوع الذي هو منه وطلسم له متساوي الاقدام نظرا الى افراد المندرجة تحته من جهة دوام فيضه لها واستمرار نحوه عليها
واختلافها في قبول الفيض منه انما هو من اختلاف استعداد القوابل كاختلاف الصور القوسية كالالوان الكثيرة العجيبة التي في ريش
الطاووس مثلا لاختلاف امزجة تلك الريش فيكون نسبة الكل اما بحسب استواء نسبته اليها كاستواء نسبة الكل الى الافراد
المندرجة تحته والمجيب تنزهه عن المادة وتقدسه منها كما يقال العقل والنفس الكليان والمجيب كونه اصلا لذلك النوع كما
يقال في ذلك الامر كذا ويعني منه اصله وما يقولونه هو مطرد ولعل هو المروي عن سيد الانبياء عليهم السلام من قوله ان الله ملك
الجبال وملك البحار وملك الامطار وعليه الحكماء المتألهون الذين اقتبسوا الانوار من مشكاة الانبياء عليهم السلام بل عين منهم
كهرمس والجلالين فيثاغورس وافلاطون وامثالهم [illegible] على ما نص ذلك
في ظاهره واما وقوع الموت والفناء والهرم والفساد في الطبايع فليس الا لمقتضى لطبيعة النظام الكلي وغايتها فلا يجوز ان يكون
لطبيعة واصله نوعيه اقتضاء امرين متقابلين بل انما يكون كل منهما غاية لطبيعة بل كلاهما مقتضى لطبيعة نظام الوجود الذي لا
تحويه غيره ولا النقص بصوره مثلا ان الموت وان لم يكن خيرا نظرا الى خصوصيات الاشخاص لكنه نظرا الى نظام الكل خير اذ لو
بقيت المادة مشغولة بصورة بعينها لتعطل سائر الجزئيات واختل وجود بعض الكائنات فقد انتقض نظام انتظام عالم الكون
لامتناع وجود بعضها الا بعد فناء الاخر فقد بان ان الامور النادرة الاقلية لطبيعة نظرا الى ذلك النظام فلو ان انسانا اما ملما اكل
اطعمة مخصوصة بحرب عن طلب مقال الرزق في الارض ولا في السماء لم يكن عنده موجود اتفاقي بل يكون كلها صادرا عن علتها فيمتنع
تخلفها عنها فيكون الترتب لا تغير فان من احاط خبرا بسبب هذه الامور الى الثمرة والاتفاق فاننا صح ذلك او قيل بعده من

اسباب

اسباب لم يطلع الا بعض عليها والظاهرون بالامر في الرئيسيات الحكم المنزلين للافعال الاتفاقية اسباب قال التخيل الفكري الاشبه
ان ما يظهر ما ذكره في الطبيعيات وهو ما بان في هذا الكتاب من ان كل غاية ينتهي اليها الحركة الاولى فلا تكون المشوقة بحسب الفكر فهي
التي تسمى العبث هو ان العبث عبارة عن ان يكون ما ينتهي اليه الحركة وتكون مبادئ القوة الشوقية الخيالية ولا تكون مبادئ القوة الشوقية بحسب الفكر
واما الظاهر من قوله ههنا حيث قال انا اتفق ان يطابق الاقرب وهو القوة المحركة والمبدا الاول الذي هو اعني الشوقية مع التخيل و
الشوقية مع الفكر الاول وكان ذلك غير عبث لان الاحال انتهى وذلك حيث ان الاخر منها لكون مبدا البعيد هو التخيل الا يكون عبثا
وهو نقيض ما ذكره فنقول لكل نهاية ينتهي اليها الى قول ولا يكون المشوقة بحسب الفكر فهي التي تسمى العبث اعني ولا يخفى حيوان ان يقال
ان المراد من العبث ههنا ليكون عبثا بحسب مبدا الحركة لا بحسب مبدا الحركة فيه وما ذكر ههنا من انه غير عبث نظرا الى القوة الشو
التخيلية من حيث انها مبدا لا بحسب القياس الى ما هو مبدا الحركة مطلقا انما لا يكون عبثا انما يكون خيرا او نقصا ويكون لا محال
بحسب المبدا الى مبدا او يقال ان العبث غاية القوة الشوقية الخيالية لا يوافق القوة الفكرية الشوقية يخالفها واما اذا كانت مو
لها فلا يكون عبثا كالافعال الجزئية الصادرة عن الشوق التخيلي بحسب الاحكام النوعية فانها لا تكون عبثا وذلك لغاية
الامر في الافعال الصادرة عن القوى المحركة بحسب القوى الشوقية التخيلية التي لا يوافق الفكرية بل يخالفها فلا منافاة بين الكلام
في المقامين ويؤيد المقام الاول ما سيذكره الشيخ حيث يقول فقول القائل ان العبث فعل من غير غاية ليس بحق لان الفعل
لا يكون بلا غاية اذا لم يكن لها غاية بالقياس الى مبدا حركته لا بالقياس الى ما هو مبدا الحركة او يقال ان العبث ما لا يكون مبدؤه الا هو
الشوق الفكري بل الروحي اي شهوة ثم الاعتقاد في انه وقع منه بقول اعني الشوقية مع التخيل او مع ادراك التخيل فيكون مبدؤه
وفي عليه الشوقية مع الفكر فانه ابعد مبدأ من مبادئ الفعل ذكرها الشيخ ههنا مشتمل على مبدئين لا اعتقد
ثم ان حكم ان يحمل كل منهما غير عبث بالنظر الى كل من مبدئيه باقرب مبدأيه وان كان عبثا بالقياس الى القوة الشوقية مع الفكرية لا
ذكره ههنا في المحصل ان العبث غاية القوة الشوقية الخيالية على التفاصيل والشرايط المبينة والعبث بالحقيقة من جملة العبث
واما الجزاف فمعنى ما يستطهر من ان العبث غير كون التخيل وحده هو مبدا الشوق لا الفكر فيكون منها فرق وقد يعود الفرق بينهما
عما نقله ما ذكره الحكيم الكامل ابو نصر الفارابي يقول ان غاية الحركة اما ان تكون بحسب العقل او بحسب التخيل فان كان بحسب العقل
كان الواجب المقصود يسمى الغاية الحقيقية وان كان بحسب التخيل كان ما مطابقا لما تخيل فيسمى عبثا او ما لا يطابقا التخيل فجزافا
انتهى وهو ظاهر مخالف لما ذكره الشيخ الا ان يقال ان المراد من كونه مطابقا لما تخيل ان يكون الغاية غاية واصلة للقوة المحركة
والشوقية معا على ما يلوح ما ذكره الشيخ بقوله لكل نهاية ينتهي اليها الحركة وتكون هي بعينها الغاية المشوقة الخيالية ولا تكون
بحسب الفكر فهي التي تسمى العبث انتهى على ان يكون المراد ما ذكره المعلم الثاني بقوله لما تخيل اي لما بحسب القوة الشوقية التخيلية
فيما نحن فيه فنقول ان كان التخيل وحده هو المبدا للشوق سمى ذلك الفعل جزافا وان لم يسم عبثا واليه يشعر ما نقله الشيخ في امر العبث
الا ان يقال ان نظر المعلم الثاني فيه الى ما لا يكون خيرا حقيقيا يكون عبثا في الواقع وان لم يكن عبثا باعتبار اخر الحركة وذلك يجعله ما ظهر
ما ذكره الشارح المحقق للاشارات حيث فرق بين قولهم عبث وجزاف بعدو او العادة قال نعم الغاية التي ينتهي اليها الحركة قوله
لا شبهة ان ما يظهر منه ان الغاية يقال تارة لما ينتهي اليه الحركة كما يظهر ما ذكره فيما بعد على وفاق ما قال في طبيعيات هذا الكتاب حيث
قال ان الغاية يقال تارة لما ينتهي اليه الحركة كما يظهر ما ذكره فيما بعد على وفاق ما قال في طبيعيات هذا الكتاب حيث قال ان الغاية
يقال لما ينتهي اليه الشيء كيف كان ويقال لما يقصد بالفعل والمقصود بالحركة الطبيعية والارادية بعينه محدود وحيث قال

ان حركات الطبيعة الواحد على سبيل قصد طبيعي بها الى حد محدود وان ذلك يصير على الدوام او على الاكثر وذلك بانتفاء [illegible]
وحيث قال ان الغاية بالذات وهي التي يحوها المحرك الطبيعي او الارادي لاجل نفسها لا لغيرها مثل الصحة للدواء انتهى ومن الظاهر
ان المراد من الغاية هيهنا هو هذا لا العلة الغائية ومن هيهنا لاح اندفاع ما قيل ان كلامنا في الغاية منقوض بالحركات الطبيعية
البسيطة والمركبة التي لا شعور لها اذ لا يكون لحركاتها علة غائية متقدمة عليها اذ لو كان لها ذلك لكان لها وجود ذهني وهو باطل
بالدليل على استحالة كون ذوات الانفس مجردة [illegible] ان لا يكون سبب النقض [illegible] لعدم الادراك والشعور فيها
مع تحقق الغايات [illegible] عنوان الغاية [illegible] بالاشتراك على معان منها العلة الغائية [illegible]
الادراك في الاخير [illegible] الشعور انما هو لاجل تعيين الفاعل واختياره لا لاجل جعل الفعل ذا غاية
الفرق بينهما [illegible] من انتفاء الاول انتفاء الاخر كما يظهر من قولنا ان الروية ليست لجعل الفعل ذا غاية بل لتعيين الفعل
الذي يختار من بين سائر افعال يجوز للشان يختار كل واحد منها فالروية لاجل تخصيص الفعل لا لان يجعله ذا غاية واما ان الغاية
تطلق على العلة الغائية فهو على ما نص عليه الشيخ في الطبيعيات بعد ما قال فصل في تعريف اصناف علل من الاربع [illegible]
بما سبق اشارات [illegible] على ان الجسم الطبيعي له علة عنصرية وعلة فاعلية وعلة صورية وعلة غائية [illegible] الآن ان نعرف احوال هذه
العلل اما الغائية فهي المعنى الذي لاجله تحصل الصورة في المادة ثم [illegible] الشارح المحقق للاشارات [illegible] على المعنى الثاني [illegible]
[illegible] في شرحه على النمط الطبيعي [illegible] صاحبه ان الافعال الطبيعية غايات والقوم [illegible] الايراد [illegible] لها
شعورا [illegible] كما ترى وقد [illegible] الحكماء ايضا وكذلك الامام الرازي حيث قال في شرح النمط الرابع [illegible] قول الشيخ والعلة
الغائية التي لاجلها الشيء [illegible] العلة [illegible] الى اخر ما ذكره هنالك [illegible]
لافعال الطبيعية علل غائية والقوى الطبيعية لا شعور لها ثم قال ولا اطلاع [illegible] الافعال الطبيعية غايات [illegible]
[illegible] الحكماء [illegible] لافعالها غايات ولما [illegible] لها [illegible] ان يكون الشيخ [illegible] شعور [illegible]
[illegible] الاشراقيين [illegible] الانواع [illegible] الافعال الطبيعية صادرة عنها وان كانت بواسطة القوى و
الآلات [illegible] ان الطبيعيات غايات [illegible] غائية [illegible] افعالها [illegible] ولم يظهر من ذلك
ان يكون لها شعور ضرورة ان مفهوم القصد [illegible] من ذلك [illegible] عليه عبارة الشيخ في طبيعيات [illegible] حيث قال ان الغاية
يقال لما ينتهي اليه الشيء كيف كان ويقال لما يقصد بالفعل والمقصود بالحركة الطبيعية والارادية [illegible] محدود ونعني بالغاية هيهنا
هذا [illegible] بطلان ما [illegible] من القدماء القائلين بالاتفاق من ان ليس لجزئيات العناصر غايات [illegible]
[illegible] الى [illegible] انها لا يخفى جواز ان يكون غاية الحركة [illegible] كما اشار اليه بقوله لا غاية لها في ظاهر الامر و
لكون [illegible] على الدوام [illegible] التامل ان يظهر لها غاية تقديرية [illegible] **قال** الاجماع من القوة الشوقية **اقول** ان
الاجماع هو الشوق المتاكد لان منه ما يكون ضعيفا ثم يقوى حتى يصير قويا فيكون حينئذ اجماعا ولما كان الاجماع هو هذا الشوق
فلا يصح ان يكون جبليا والا لما امكن حصوله [illegible] ادراك المنافع والمضار [illegible] عليه [illegible] ذلك ولما
قيل من الاجماع هو الشوق فهو ممنوع لجواز ان يكون ذلك لا شوق ثم [illegible] ذلك عبارة عن الشوق المتاكد [illegible] الا
يرى [illegible] شوقه الغاية [illegible] الاجماع عنه والاقصد الفعل [illegible] بعض الزاهدين حيث اشتاقوا
الى المحرمات غاية الاشتياق مع صبرهم [illegible] الاجماع شوقا [illegible] الايراد [illegible] ولا يخفى ان ليس المراد من

الاجماع الا الشوق المتاكد الذي يتبع تخلف الفعل عنه قائم بين الشوق وهذا القوي من الاشتداد [illegible] المرتبة من الاشتداد
[illegible] ذلك اجماع والذي نورده في التوصيف [illegible] الاجماع لاناليس كل شوق متاكد في الحد اجماعا بل الشوق التام الذي يتبع تخلف الفعل
عنه وهو الاجماع [illegible] ان يكون اجماع الشوق كما في تناول المريض الدواء [illegible] حيث انه لا اشتياق له [illegible] الزاهد [illegible]
الى الايمان هيهنا [illegible] ولو ادركه [illegible] فهو ممنوع لان المريض اذا [illegible] في نفسه [illegible] اكل الدواء
نفعا في [illegible] ينبعث منه الشوق [illegible] وان لم يكن ذوقيا فيكون الاجماع هو الشوق الادراكي [illegible] المطلق الشوق
الشامل [illegible] والحاصل ان الاجماع هو الشوق المتاكد الذي يستحيل [illegible] تخلف اثره عنه [illegible] ذلك الشوق عقليا
[illegible] اذا اجتمع الشوقان على امرين [illegible] فاذا غلب احدهما على الاخر بحيث يستحيل تخلف اثره عنه فهو الاجماع [illegible]
كان الغالب شوقا عقليا او غير عقلي [illegible] ان الشوق [illegible] الحكماء [illegible] المراد [illegible] التصور العقلي
والخيالي ثم [illegible] بحيث [illegible] تخلف [illegible] الارادة [illegible] من العلم [illegible]
الشوق [illegible] مع ان الظاهر [illegible] انما تابع للتصور [illegible] فيكون [illegible] ذهب بعض
اولي [illegible] في كلام [illegible] الى ان ليس المراد من كون الاجماع هو الشوق المتاكد ان الشوق [illegible]
قوته [illegible] يكون الاجماع [illegible] ان الشوق ليس هو الادراك المخصوص فنقول ان الشوق [illegible]
وكل من الافعال الصادرة يكون مسبوقا بالاجماع وهو مسبوق بالشوق الذي [illegible] وليس الشوق [illegible] **قال**
الاول منها **اقول** [illegible] ثم ان الحروب [illegible] يعود الى القوى [illegible] الشوقية والتخيلية وان كان ذلك على سبيل
[illegible] وذلك [illegible] الافعال الاختيارية [illegible] احدهما [illegible] القوة [illegible] وثانيها [illegible] القوة الشوقية الخيالية
والفكرية [illegible] ان يكون [illegible] هذا المبدأ [illegible] لا بد وان يكون [illegible] فيكون كل منها [illegible]
[illegible] عليه الشيخ هيهنا بقوله [illegible]
الحركة [illegible] غاية [illegible] من الغاية الفكرية [illegible] الحركة [illegible] غاية [illegible] فلا يكون [illegible]
الفعل [illegible] **قال** [illegible] **اقول** [illegible] بان يكون غاية [illegible] **قال** [illegible] النفس [illegible] **اقول** [illegible]
ان يكون كل [illegible] من [illegible] مع طبيعة او مزاج [illegible] لان [illegible] من حيث [illegible] المزاج
[illegible] الطبيعية [illegible] الشعور والارادة ومن هيهنا قيل انها حركة [illegible] وان لم يكن ذلك
[illegible] النفس [illegible] للانسان [illegible] تارة [illegible]
قال [illegible] الامر الى غير النهاية **اقول** وهو باطل فان قلت ان ذلك [illegible] في العلل لانه [illegible] الافعال [illegible]
الى غير النهاية [illegible] النفوس المجردة [illegible] ذلك [illegible] العقول [illegible] المادة
[illegible] في زمان متناه [illegible] ان التخيل لا يستلزم الشعور [illegible] الا
على [illegible] من لزوم ترجيح بلا مرجح كما في [illegible] العطشان [illegible] **قال** [illegible] **اقول** ا
اي [illegible] حقيقي [illegible] وان كان غير حقيقي بحسب القوة العاقلة **قال** واما الشك الذي [illegible] **اقول** [illegible]
ثم [illegible] الغاية [illegible] كانت لها غاية [illegible] غاية حقيقية [illegible]
[illegible] هذا الشك [illegible] الامور الغير المتناهية من [illegible] الجزئية [illegible] بالحقيقة للغاية الا

بل انما هي بالعرض وانما الغاية بالعرض وانما الغاية بالذات لها بقاء الطبيعة النوعية ودوامها وثباتها والاعانة لها بل هو ما يشكل البرء لكن
شواطبها او وجودها النوع لا يتأتى لها وهي ليست غايات بالذات حتى يلزم ان لا يكون هناك غاية يسكن اليها لعدم تناهيها حتى
ان لا تنافي بكل الامراد التي هي غايات بالعرض لا ينافي كون تلك الطبيعة غاية حقيقية بالذات والجمل [illegible] الامور تلك
الطبيعة الباقية الثابتة [illegible] في الفعل الذي هو الغاية الحقيقية بالذات فالكون غاية بالعرض وشرط للغاية بالذات
يكون ضرورية فلا تنافي ذلك لا تناهيها وانما الغاية بالذات فلا غاية لها [illegible] ذو الغاية لديه فلا يكون ذاتية الى الانتفاء وحق لا
يكون شيء منها غاية حقيقية يسكن اليه ويستقر عليه قال لان التزويج كان لاجل اقول ان المجرور يعود الى التوليد وفي بعض نسخ الكتاب
لا ان التزويج بالتي بدلا عن التعليل معناه ان يعود الى سبب الولد فانها واحد قال قد علمت الغايات العرضية الاتفاقية في موضع
اخر اقول بيان تلك [illegible] بعد فعل ارادي او طبيعي وخصوصا بالتساوي او الاقل لما كان تعيين احدهما بان ان [illegible] هذا الفعل لم
يوجد الفكر [illegible] والنور الخارج عن نفسه ومنها ما لا يكون كذلك [illegible] الفعل [illegible] ان لا يقال
ان يكون القدر المقصود [illegible] الذي يتفق ان يكون منها والمراد من
الغايات الاتفاقية امور [illegible] الغاية الاتفاقية بالعرض والغاية الاتفاقية بالذات بامكان التعليل
في هذا وعدم امكانه في ذلك ومن الناس من يزعم ان الغاية الاتفاقية علة اخرى سوى الغاية وجعل الاتفاق الذي هو من
البحث ولذلك يقول ان هذه الامور ان اخذت بالقياس الى سائر العلل واسبابها كان ترتبها عليها دائما او اكثريا فيكون غاية وان
اخذت بالقياس الى بعضها لا يكون ترتبها عليها دائما او اكثريا ولا يتوهم ذلك ان لا يكون لها غاية ذاتية
لا يكون كذلك لم يكن هناك واجب لها بالقياس الى علتها [illegible] وذلك لما ان [illegible] الا بحسب [illegible]
يرى انه لم يكن [illegible] بوجود اتفاق [illegible] من طلبها [illegible] التخلف عنها او لم [illegible] معين وموجود كذلك
ولذلك كان للاتفاقيات دائما او اكثريا [illegible] ان تخلف عنها غاية الامر [illegible] اسبابها [illegible] هذا الامر
الى الاتفاق فظهر انه لكل غاية وبطل قول من ذهب الى عدم انحصار الاسباب في الاربعة المذكورة وان الاتفاق قسم اخر
سبب [illegible] العقول [illegible] على الاسباب الطبيعية والارادية ووجود العالم على [illegible]
الشيخ [illegible] ان مبادي [illegible] لا تجري [illegible] واما غير متناهية في [illegible]
متناولها [illegible] عليها ان يتصادم [illegible] فيكون عنها [illegible]
لا [illegible] ثم [illegible] وكل ما يكون كذلك [illegible]
ان يكون اكثريا فلا يكون الامر اتفاقيا [illegible] من الاسباب هذا الذي [illegible]
عن الامور [illegible] من بعض الامور الى البخت والاتفاق [illegible] ذلك [illegible] ان لا يكون
هذا الامر [illegible] من الاسباب الذاتية او [illegible] ولا يكون [illegible] الافعال غايات قال الشيخ في الطبيعة
اقول [illegible] الطبيعة [illegible] الجاري [illegible] من الطبيعي [illegible] في المقالة الثانية من الفن
الاول [illegible] الطبيعة الجزئية [illegible] الجسمانية [illegible] الكلي [illegible] فصل [illegible] من المقالة
التي [illegible] الثانية وفصل [illegible] من [illegible] الطبيعي [illegible] عندنا والاعرف عند الطبيعة
والاقدم عندنا [illegible] والاقدم [illegible] العقل والاقدم عند الطبيعة وفصل [illegible] والاتفاق من [illegible] الطبيعي [illegible]

المشيئة الخ

الباب من العلة الاولى وهي الطبيعة الكلية لنظام العالم القاصد الخير في نظام الكل الى الغاية الاولى التي هي مبدأ تأثير الخير
النظام الكلي الكوني واثبات الغايات الخيرية الطبيعية من افعال الطبايع التسخيرية الجسمانية عن الشيخ ومن في [illegible] من شركات الغايات
[illegible] الاخرى على الطبيعة الكلية ومن [illegible] من الحكماء الرواقيين من جهة اثبات [illegible] عقلية هي عقول
الانواع الجسمانية وهي ارباب تلك الانواع وان كانت [illegible] طبيعية جوهرية هي اظلال تلك الارباب النورية [illegible] الصور
النوعية الجسمانية [illegible] من حيث ان للطبايع الجسمانية الغير العقل والارادة شعور [illegible] الغايات
والاقتضاء [illegible] الطبايع الجسمانية [illegible] الشارح المحقق للاشارات
[illegible] في اثبات [illegible] الطبايع غايات [illegible] شعور الهيولى
الى الشيخ [illegible] في الاشارات [illegible] الطبايع شعور الغايات [illegible]
[illegible] والشارح المحقق [illegible] العاشر من كتاب [illegible] حيث قال ان الافعال
الطبيعية [illegible] ولا يخفى على [illegible] الشيخ الرئيس [illegible] اثبات الغاية للطبايع اثبات
الغايات لها [illegible] من اثبات الاول اثبات الاخر [illegible] كون الطاعة [illegible] الغايات شعور
[illegible] الشيخ الكامل الاشراقي على الكمالات
في [illegible] الهيولى [illegible] الواجب الوجود [illegible] من الهيولى
عن ذاته [illegible] الهيئات [illegible] المادة الذي
[illegible] الا الهيئات التي [illegible]
في نفسها [illegible] جميع الهيئات [illegible] من الهيولى
[illegible] عن الحوامل والاجزاء [illegible]
التي [illegible] الجوهرية والسلب [illegible] ثم قال [illegible] الاجزاء
[illegible] عن الهيولى [illegible] الهيئات الجوهرية [illegible]
[illegible] بعض الشيخ [illegible] الوجود [illegible]
[illegible] الواجب الوجود [illegible] فاذا كان واجب الوجود [illegible]
[illegible] الهيولى لانها موجودة [illegible]
الذي [illegible] النور العارض [illegible] الظاهر [illegible]
حقيقة [illegible] الهيولى [illegible] الهيولى [illegible]
[illegible] الهيولى الا الوجود كانت [illegible] في الموجود
[illegible] الواجب الوجود [illegible] العقل عبارة عن [illegible]
موجود بالفعل سواء كان [illegible] عن المادة [illegible] موجود بالفعل في الخارج [illegible]
من [illegible] لكونها [illegible] في الخارج
سواء كان وجودها في الخارج [illegible]

عن مصاحبة هذه الاعراض والحاصل ان المراد من المادة هنا هو الهيولى الاخيرة كما هي المقتضى لكون كل واحد فيها من الصور والاعراض
المحسوسة وغير المحسوسة اشخاصا ذوات اوضاع وهي بجميع ما يحل فيها يمكن ان يوجد من حيث هي كذلك بحيث لا يكون شيء منها معقولا
ويمكن ان توجد مجردة عن اللواحق المشخصة بحيث يكون جميعها معقولة واما كون الشيء عاقلا فهو يكون [illegible]
ذاتا لا يجب على ما هو كما سيأتي بيانه فلذا قال الشيخ في الاشارات فكل ما يعقل في شأن [illegible]

[illegible]

كون [illegible] الاشياء من قبيل العلل والاسباب [illegible]
واجب الوجود يعقل ذاته وهذا ايضا كما ترى [illegible] وجوه من الايراد على ما قررنا والعجب من هذا الكامل الاشراقي [illegible]
عن ظلمة المادة والصورة [illegible] المشائين [illegible] التحقيق [illegible]
[illegible] قال العدد الثاني اقول [illegible]
العدد الغائبة قال فيكون لا متناهي الاشخاص بالعدد اقول اي لكون عدد الاشخاص المتعاقبة المتغايرة غير متناهي [illegible]

[illegible]

منه وان كانت بعينها متقدمة عليه ومن هنا ظهر حال ما قال المحقق الشريف في تعاليقه على الشرح العضدي من عدم جواز كون غاية الفعل
متحدة معه فكذا بقوله قال بل الطبيعة الجزئية اقول اى الهوية المتعينة على ذلك الشخص الذى يؤدي قال واعني بالطبيعة اقول افرد
هذا اصطلاح آخر في الطبيعة الكلية غير الاصطلاح الشايع المعروف المتقدم ذكره وانما اعتبروها هنا على هذا الوجه لينتهي الغايات
المنتهية الى الغاية الحقة التي هي غاية الغايات على الاطلاق اذ الطبيعة الكلية الحقيقية وهي العناية الاولى الالهية لا يصح لها ان يكون لها
غاية الا نفس الذات الحقة الاحدية التي هي الغاية الحقيقية الاولى وغاية الغايات على الاطلاق من كل جهة وقوله القوة العارضية
يريد بها الصورة النوعية الفلكية السارية في جواهر السموات التي بمنزلة القوة الحيوانية البرية وهي الطبيعة الخاصة لعالم [illegible]
الكون والفساد الها على ما نبه عليه بقوله كشيء واحد وقوله المدبرة عطف تفسيري له او اشارة الى النفوس السماوية من الجواهر المجردة
او الى العقل الفعال واما ما في بعض النسخ من قوله المدبرة فيعود الى الطبيعة الكلية قال واما المركز القاسر الخ اقول يريد ذلك
حل الاشكال الموردة ههنا على الحكم بان لكل فعل غاية حيث ان الحركة الفلكية دايمة ولا غاية لها تسكن اليها [illegible]
افرادها لكونها متصلة واحدة من ازلها الى ابدها كما علمت في الطبيعيات وعلى تقدير تسليم الانتهاء فيها فالغاية دوامها الا نفسها اشخاص
اخرى دوامها معنى واحد فالغاية غير نفسها وان كان ذلك الدوام بحسب تعلقه بالوجود باتيا الى وجودات [illegible]
انما انفصلت [illegible] فيكون هذه الاتصالات [illegible] في الخارج ولا تميز بعضها عن البعض الاخر فيه اذ الواقع
امر واحد لكن العقل [illegible] الامور الغير المتناهية [illegible]
[illegible] في الاعيان [illegible] الوجود [illegible]
في الاذهان وذلك على ما قرر في طبيعيات هذا الكتاب ثم ان الوقتيات [illegible] وجود الحركة التوسطية [illegible]
التوسطي [illegible] الحركة بمعنى القطع في كونها غير قارة قال والعلة
الغائية في شيئيتها اقول يشير بما ذكرنا اولا [illegible] لا يكون علة ما لم يحصل بصورته في نفس [illegible] الفرق بين كون الشيء
في وجودها الذهني علة غائية [illegible] وجودها الذهني على ان يكون [illegible]
الظاهر من سياق تلك العبارة هو ذلك واما سائر البيانات كالنجاة والتعليقات فتدل عليه [illegible]
ان يحمل خصوصيات تلك المواد [illegible] الشيء من الوجود كما ذكره الشارح المحقق للاشارات في شرحه [illegible] ان شيئية
الاشياء متأخرة عن وجوداتها [illegible] من الموجودات الخارجية بوجودها الخارجي على معنى ان الماهية متأخرة من
وجودها الخارجي [illegible] ان يكون الماهية بنفسها في النفس علة ومتقدمة عليها باعتبار وجودها الخارجي المنتزع
منها الماهية التي يعرضها الشيئية بحسب الخارج لما كانت موجودة مع [illegible] بوجودها الظلي الاعادي فيكون متأخرة عنها
[illegible] الوجود الخارجي متقدمة على وجودها الخارجي [illegible] النفس بوجودها الاشاري [illegible] في
النفس وجهة في الخارج فالاول متقدم على وجودها الخارجي وغاية له وعلة لوجودها في الخارج والثاني متأخر [illegible]
بحسب وجودها الخارجي [illegible] العقل علة لوجودها في الخارج وفي الغير متأخرة [illegible] في شرح الاشارات
في بحث [illegible] الخارج متأخرة [illegible] الشيخ بقوله وليست العلة الغائية باعتبار شيئيتها ومعلولها
باعتبار وجودها الخارجي [illegible] بوجودها الذهني ومعلول لوجودها الخارجي [illegible] المحقق الشريف [illegible]
في التجريد [illegible] الغاية علة بشيئيتها [illegible] علة [illegible] اقول ومعلول [illegible]

يكون علة لعلة وجودها لكن لا مطلقا بل على بعض الوجوه [illegible] وكل ذلك على ما ذكره في هذا الكتاب فان قلت انه ذكر في شرح
الاشارات ان شيئية الاشياء متأخرة من وجوداتها فلا يكون متقدمة عليها ويعني ذلك على ان العلة الغائية شيئية متقدمة على
في الخارج وهو على تأخرها [illegible] ذلك الشرح والمساوقة [illegible] كما في التجريد [illegible] ان هذا انما يوجب ذلك لو كان [illegible]
العلة على معلولها تقدما زمانيا او ذاتيا [illegible] ان هذا النوع من التقدم [illegible] الا حقيقة لا يكون
بوجودها الا في الذهن وهذا النوع من التقدم [illegible] المساواة [illegible] الوجود [illegible] هذا المحقق [illegible]
بان الماهية متأخرة عن الوجود في الخارج [illegible] في الذهن [illegible] منافية [illegible]
او مما معها [illegible] هذا المحقق [illegible] الشيخ في ان العلة الغائية [illegible] الذهن [illegible]
في العين [illegible] من كون الغاية علة بماهيتها الصورية [illegible] لوجودها الخارجي وهذا انما
[illegible] هذا الفعل [illegible] حركة [illegible] قبل حركته [illegible] الا بان
الشارح المحقق للاشارات في بحث [illegible] ان الماهية [illegible] الطبيعي [illegible] بالماهية [illegible]
في هذا الكون [illegible] الوجود [illegible] قال فكان وجودها معلولا اقول [illegible]
[illegible] العلة الغائية [illegible] ان يكون شيئيتها علة لوجودها [illegible]
لكانت [illegible] قال في نفس او ما يجري مجراها اقول [illegible]
[illegible] في النفس [illegible] الادراكية [illegible] الجسمانية [illegible]
الادراكية [illegible] قال تحركت اليها اقول وذلك على
تكون الغاية حاصلة لها بالفعل [illegible] اذا كانت بالقوة [illegible] الفاعل [illegible]
الفعل على صيغة المضارع من التحريك [illegible] الفاعل كما هو الظاهر قال واعلم ان الشيء قد يكون معلولا في شيئيته اقول
يشعر بان المراد [illegible] معلولا في وجوده [illegible] العلة [illegible]
وعلة [illegible] لما كانت الاولى [illegible] حقيقة وجوهرية قال او معلول في
شيئيته [illegible] الوحدة وفي قوله والاجسام الطبيعية علة لشيئية كثير من الصور والاعراض الخ نوع من الاشكال
[illegible] الاعراض [illegible] الى موضوعاتها في ذواتها وحقائقها ولكن [illegible] الامر في الصور النوعية
[illegible] جوهرية [illegible] الى الاجسام الطبيعية في ذواتها [illegible] عن ذلك [illegible]
[illegible] الاجسام الطبيعية [illegible] التوصيفية [illegible] قال بعد
ذلك [illegible] شيئية [illegible] التوصيفية [illegible] في اشياء افتقار
ان الصور الجوهرية النوعية حيث ان الاجسام الطبيعية علة لوجودها دون حقيقتها لكونها جواهر وذلك بخلاف [illegible] الاعراض
حيث انها علة لشيئيتها وحقيقتها في [illegible] التوصيفية [illegible] الصور [illegible] الاجسام الطبيعية في [illegible]
اليها ووجودها دون شيئيتها [illegible] التعليمية [illegible] كالخطوط والسطوح والاجسام التعليمية [illegible]
الى موضوعاتها في الوجود دون شيئيتها [illegible] افتقارها اليها في شيئيتها [illegible]
[illegible] الصور [illegible] في شيئيتها الى الاجسام [illegible] اليها في وجودها [illegible]

وتقع بعض من الأجسام الطبيعية نظرا إلى صورها النوعية إشارة إلى بقاء صور البسائط في المركبات كما وقع عند بعض [illegible] من جهة الصورة
[illegible] على ذلك والحاصل أنه لما جاز اجتماع صور نوعية في [illegible] عديدة كالصور البسيطة العنصرية الباقية في المركبات
الكونية [illegible] من هذه الجهة في علتها القابلية **قال** فالجهة التي هي **أقول** إشارة إلى أن ما يكون للعلة الغائية بما هي علة غائية
[illegible] يكون علة فاعلية للعلة الفاعلة لا كونها معلولة بوجودها وإلا لما كان الواجب الحق علة غائية لنظام الوجود اللازم كونه
معلولا تعالى عن ذلك علوا كبيرا [illegible] معلولة بحسب وجودها [illegible] من بعض المخصوصيات [illegible]
قال والجهة الأخرى هي معلولة [illegible] إذا كانت العلة الغائية علة غائية [illegible] الكون [illegible]
[illegible] هذه الجهة أي بما هي علة غائية ولكنها من جهة كونها ذات كون [illegible]
[illegible]

ذكره الإمام في المحصل من أن [illegible] الواجب [illegible] غرض [illegible] لأن كل من كان [illegible] بفعل ذلك الشيء [illegible]
[illegible] المحصلين في [illegible] المحصل أن هذا [illegible] فإنهم [illegible]
الذي هو الغرض من أفعالها وإلا لبطل علم منافع الأعضاء [illegible] الطبيعيات والإلهيات وغيرهما وسقطت العلة الغائية
[illegible] الموجودات [illegible]
لا [illegible] إلا باستيناف [illegible] ويعنون بالغرض المنفي [illegible] ذلك التدبير [illegible] وأما أهل السنة فهم يقولون
[illegible]

ويشتمل التي على انه عليه بقوله بل على وجه اخر سنوقفك عليه وهو ما سيأتي في فصل في نسبة المعقولات اليه من قوله ان صدر عنه
ما شوق ذاته التي هي مبدأ كل نظام خير من حيث هي كذلك فيصير نظام الخير معشوقا بالعرض ولذا فرع عليه قوله فلا يكون مصدر الامرين
الامور عنه ملاحظة من العلل في العالم لغرض وراءه معشوق ومقتضى ذاته الذي يلزمه فيضان الخير فيكون هو معشوقا بالعرض لا بالذات
فلا ارادة الا على نظام الخير بذاته وعنايته فلا طبع ولا ارادة الا على سبيل اجابة داع ولا على سبيل بل ذاته الذي هو مقتضى عليه بحق [illegible]
عند الغرض ثم ان في فعله عرضا وغاية وان لم يرجع ذلك الى ذاته وذلك على ما اوضحنا سابقا ان ما وقع عنه بقوله بل يجب [illegible]
ما فعله والمراد من الفصل المذكور الارادة الزائدة سواء كان على سبيل اجابة داع او لم يكن قال العبث اقول اي الفعل الذي [illegible]
في الناس قال فعل اقول اي من الاعمال في النهاية وفي حديث كتاب اسماء اهل الجنة واهل النار اجمل على اخرهم فلا يزاد فيهم ولا ينقص
واهل الحساب اذا احصى اعداده وكملت افراده اي احصوا واجمعوا فلا يزاد فيهم ولا ينقص قال فنقول ان هذه العلل الاربع يجب النظر
اقول تقرير الشك على ان العلل الاربع ليست من الامور العامة لعدم وجودها في المبادي العالية والاعراض كما يشعر بذلك قوله [illegible]
الى الاعراض والتعليمات زعما منهم ان المراد من الفاعل ما يكون مبدأ الحركة والغاية فيهما ما ينتهي هي اليها ولما كانت الحركة منتفية فيها فلا
فاعل ولا غاية لها بوجه ما قال عن صورتها اقول اي صفتها قال استخفينا اقول اي المجرد ويعود الى التعليمات اي استخفينا
لعدم تحقق العلة الغائية فيها قال فالنظر فيها انها العلل التي هي [illegible] ليس الا مركب اقول [illegible] على تقدير عدم كونها [illegible]
في العلوم ان لا يكون موجودة في الامور الغير المتحركة والتعليمات بما اسلفنا ان المراد من كونها من الامور العامة اعتبارها [illegible] العلم
بما هي عليه من احوال الوجود بما هو موجود فان لم يكن شئ من انواعها عارضا له بما هو هو وقد سبق تفصيله في اول هذا الكتاب وقوله الا
المقابلات قبل النفي [illegible] في بعض النسخ من قوله [illegible] او ما [illegible] بعض منها وهو قوله [illegible]
كالمقابلات بوجود حرف الاستثناء بل لا حرف النفي فظاهر انه ليس نفي فيها حتى يكون قبل النفي او النفي قبله [illegible] ثم ان ما وقع منه
بقوله كالمقابلات على سبيل التشبيه يعني ان هذا العلم ايضا يبحث عن الاسباب والعلل كما انه يبحث عن جميع المتقابلات كالعدم والملكة
التامة وغير ذلك وقوله [illegible] على ذلك التشبيه بان هذه العلل وان لم تكن متقابلة لكنها تكون مثلها في جريان ذلك الحكم
فيها [illegible] وان كانت قبل النفي كما في النسخة الاخرى فقوله ولكن لان [illegible] الوجه الذي هذا العلم واحد اي بالوجه الذي هو
الوجود وقوله انها ايضا قد توجد [illegible] الموجودات في علوم متفرقة لا يبحث عنها الا هذا العلم وقد تقدم قال [illegible]
ليس الا مركب اقول لعله جواب لغرض ذلك الشك قال والوحدانيات اقول يدل بظاهره على ان العدد جزء صوري [illegible] الظاهر
ان الوحدات نفس العدد لا هيولى لها القريب ثم انه على تقدير تركيب [illegible] الصوري تكون الوحدات جزءا [illegible]
خلاف ما عليه المقادير والسطوح نظرا الى الاشكال القائمة بها [illegible]
كالاخرى قال ويكون علما اقول اي الواو في بعض نسخ هذا الكتاب المصححة وفي بعض اخرى [illegible] الفاصلة [illegible] قال وهناك
ايضا قول يعني انه لا يكون غاية الحركة ولا يكون الا [illegible] وان اتفق مقارنتها [illegible] الكون قال فكان اصلها علم الغاية
اقول وذلك لانها اول العلل قال الكثير من حيث هو كثير موجود اقول انتهى السؤال والجواب عند [illegible] هذا الشرح قال [illegible]
والعدد منها [illegible] بحث الناقص اقول وذلك حيث قال في [illegible] قاطيغورياس هذا الكتاب بهذه العبارة [illegible]
انه ليس يعني بالتقابل ما كان [illegible] كيفما اتفق بل الاول من التقابل [illegible] الابيض والاسود فذلك موجود في الجوهر فان الجوهر لا
جوهر والجوهر لا عرض ولاما بعد ذلك فشرط المتقابلين ان يكونا في موضوع واحد حتى [illegible] عليه وهذا الشرط [illegible]

بين الجوهر والعرض قوله والاضداد [illegible] تحت العدم والقنية [illegible] تحت العدم [illegible] وذلك حيث قال في المقالة السابعة
من الفن الثاني من قاطيغورياس هذا الكتاب بهذه العبارة واما القسمة التي في قاطيغورياس فتخرج على هذا الوجه التقابل اما ان يكون
مقولا بالقياس الى ما هو واما ان لا يكون فان كانت هويته مقولة بالقياس الى غيره فهو تقابل المضاف كالابوة والبنوة ثم قال واما الذي
ليست هويته مقولة بالقياس الى غيره فاما ان يكون الموضوع صالحا للانتقال من احد الطرفين نفسه الى الاخر من غير انعكاس واما ان لا يكون
كذلك بل يكون صالح الانتقال من كل واحد منهما الى الاخر او لا عن احدهما الى الاخر ولا الى الواحد [illegible] القسم الاول تقابل العدم و
القنية ومعنى العدم [illegible] لا مثل الابصار بالفعل ولا مثل القوة الاولى التي [illegible] ان يكون بالقوة على الابصار [illegible]
[illegible] موجود [illegible] القوة الاولى [illegible] الابصار بالفعل بل الابصار بالفعل وان لا يبصر بالفعل لكن بالقوة [illegible]
على الموضوع [illegible] الحركة والسكون [illegible]
[illegible] والعدم [illegible]
[illegible]
[illegible] السواد [illegible]
[illegible] السواد [illegible]
وعدم السواد [illegible]
[illegible] العدم الذي [illegible] السكون [illegible]
الحركة [illegible]
هو الحركة [illegible] الموضوعات [illegible] الوقت الذي [illegible]
ان يكون [illegible] الوقت
[illegible] هذا الكتاب [illegible] العدم [illegible]
القوة التي [illegible] الموضوع [illegible] القوة [illegible] العدم [illegible]
فهذا هو التقابل العدمي المذكور في قاطيغورياس ثم قال واما القسم الثاني من القسمين اللذين ذكرناهما اولا [illegible]
[illegible] قاطيغورياس [illegible] الوجود المذكور [illegible] وكان [illegible]
الموضوع [illegible] من كل واحد منهما الى الاخر [illegible]
وجود [illegible] الاعدام [illegible] الاضداد [illegible]
والقسمة المشهورة [illegible] قال كالمرة اقول [illegible]
جارية [illegible] قال [illegible] اقول [illegible]
[illegible] قال ان العدم
[illegible] اقول [illegible] الملكة [illegible]
[illegible] الملكة [illegible]
[illegible] القسمة المشهورة [illegible] موضوع [illegible]

ان يكون له عدم والمراد بالعدم ههنا ما يقابل الهيئة من هذا الموضوع في هذا الوقت بشرط ان يكون الموضوع ان ينتقل من الملكة الى العدم ولا
يكون له ان ينتقل من العدم اليها والمراد بالملكة في القسمة الحقيقية هيئة منسوبة الى الموضوع قابل لها بنفسه او بنوعه او بجنسه القريب او
البعيد سواء كان في وقت شأنه ان يتصف بها او لا وسواء كان الموضوع ان ينتقل من الملكة الى العدم وبالعكس او لا فيصح ان
الملكة بهذا الاعتبار هيئة منسوبة الى موضوع يكون من طبيعة ذلك الموضوع الشخصية او النوعية او الجنسية [illegible]
عنه بهذا التفسير [illegible] والعدم المقابل لها عدم مع خصوصية قال [illegible] الا العدم اقول [illegible]
[illegible] يعني ان ذلك العدم المخصوص [illegible] ان يكون [illegible]
[illegible] قال [illegible] اقول [illegible] قال [illegible] اقول [illegible]
وقوله [illegible]

[illegible]

البياض

قوله لجهة البياض على ما يقع عنها فلوحي الظهور ان تضاد الاطراف يشمل تضاد الاوساط اذ الاعتبار الذي به يتحقق التضاد يتحقق
المخالفة بين المتضادين ولعل هذا التفصيل اوضح ويشمل معنى ما وقع من الشيخ فيها فعود السواد الحق لا يقبل الاشد والاضعف الذي
الذي هو سواد بالقياس عندك هو البياض بالقياس الى الاخر وكل جزء من السواد [illegible] فهو لا يقبل الاشد والاضعف [illegible]
خبر قال ولما كان [illegible] فيكون اقول [illegible] الفرد والزوج حيث انهما متضادان كل منهما من جنس العدد [illegible]
وعدم الاخر والعكس ثم انه لا واسطة بينهما [illegible] ان يكون [illegible] ان يكون بينهما واسطة [illegible] احدهما ما يكون الاضداد
المتكثرة في مرتبة واحدة من المعاني كمراتب الحمرة في مرتبة واحدة من الشدة او الضعف بين البياض والسواد [illegible]
المتغايرة كالانواع الكثيرة المشاركة في الجنس المختلفة بالفصول والقسم الاول نوع واحد منها [illegible] مع احدها ايضا الاخر
مع احدها [illegible] تضاد الاخر فيكون الحمرة بالقياس الى البياض سوادا وبالقياس الى السواد بياضا ولكنه ليس لتلك المراتب [illegible]
لها كثرة تضاد [illegible] والقسم الثاني [illegible] المراتب المختلفة بالفصول [illegible] يكون لبعض منها كالصفرة
مثلا تضاده للبياض [illegible] الى البياض يكون سوادا بل يكون بمنزلة نوع واحد [illegible] وهذا
حقيقة التشابه [illegible] كثيرا ما يكون واحد من [illegible] واسطة بينه [illegible]
[illegible] البياض من الصفرة [illegible] القسم الاول [illegible] بالقياس الى احد
الطرفين [illegible] من حيث التشابه [illegible] الى البياض [illegible] الى الاخر [illegible]
الى المقام الاول [illegible] المقام الثاني [illegible] الوسط [illegible]
[illegible] السواد [illegible] الاصطلاح [illegible] الاوساط [illegible] اقرب الى [illegible] احد الطرفين من الاخر
والاقرب الى المشابهة [illegible] وذلك الشيء هو [illegible] ان [illegible] الصفرة اقرب الى البياض من الحمرة [illegible]
فصلها [illegible] الاعتبار [illegible] غاية الخلاف [illegible] السواد [illegible] البياض [illegible]
[illegible] غاية الخلاف للبياض [illegible] وقوله [illegible] غاية الخلاف
اشارة الى ما قدمنا [illegible] المعتبر في المتضادين تضادا حقيقيا [illegible] القريب [illegible] في الموضوع
ثم اشار الى جهة التشابه [illegible] الواحد من جهة واحدة [illegible] صورة [illegible] والى جهة [illegible] بقوله
واما ان يكون في جهات فيكون ذلك [illegible] وقوله [illegible] من لواحق [illegible] لوازم النوع وذلك باعتبار [illegible]
البياض [illegible] قال [illegible] اقول [illegible] فيكون [illegible]
فيكون [illegible] الاول قال [illegible] اقول [illegible] الاول وقوله [illegible]
الى التضاد [illegible] قال [illegible] اقول [illegible] قال [illegible] لا واسطة بين الملكة والعدم [illegible]
الاتصاف [illegible] الموضوع فاما الذي يكون [illegible] الامكان [illegible] الابصار [illegible]
واما الذي يكون [illegible] الامكان [illegible] الامكان [illegible]
لاحقا في ان الملكة [illegible] في وقت [illegible] ان يكون [illegible] في وقت من شانه ان يتصف به
[illegible] في موضوع [illegible] في وقت من شانه ان يتصف به اولا فيكون
الاول منها اخص من الثاني [illegible] التضاد قال [illegible] اقول [illegible] ان يكون على صيغة [illegible] واما ان يكون على صيغة

فعلى

فعلى الاول يتعلق [illegible] الاستظهار [illegible] الثاني [illegible] بالاستظهار قال [illegible] اقول [illegible]
[illegible] في بدو الفطرة [illegible] بين [illegible] زمان العلم [illegible] الاول
[illegible] زمان العلم الثاني [illegible] قال والبراهين التي [illegible] اقول [illegible]
[illegible] المعقول [illegible] الاشياء [illegible] الامور [illegible] المحسوسة [illegible] البراهين
على [illegible] البرهان من هذا الكتاب قال [illegible] الانسانية [illegible]
فيها الاشخاص اقول [illegible] في الاعيان [illegible] الظاهر من الشيخ [illegible]
في اوائل النمط الرابع من كتاب الاشارات حيث قال ان المحسوس هو الافراد دون المعنى المعقول [illegible]
فان الانسان من حيث [illegible] حقيقة [illegible] المعقول [illegible]
[illegible] الشيخ [illegible] افلاطون [illegible] الثاني
[illegible] الاعيان [illegible] العقول [illegible]
[illegible] الموجودات المحسوسة [illegible]
[illegible] الانسان الطبيعي [illegible] الانسان [illegible]
[illegible] الاعراض [illegible] الانسانية [illegible] زيد [illegible]
والانسان [illegible] العوارض الخارجية المتخصص بالتخصصات العقلية [illegible] العقل الانسان [illegible]
[illegible] التجريد [illegible] الوجود [illegible]
[illegible] العقل الاول [illegible] الوجود [illegible]
[illegible] موجودا في العقل [illegible]
[illegible] الجواهر [illegible] في العقول [illegible]
[illegible] الموجودات الخارجية [illegible] افلاطون [illegible] الجواهر العقلية في الاعيان [illegible]
[illegible] الاعيان العقول [illegible] العالم الحسي والعالم العقلي [illegible]
[illegible] الشيخ [illegible] افلاطون [illegible] ارسطو [illegible] الصورة العقلية [illegible] الانسان المعقول [illegible]
الموجود في الاسم [illegible] الانسان المعقول [illegible] بتشخصات الاشخاص المحسوسة [illegible]
[illegible] ارسطو [illegible] الحكم [illegible] التوحيد
[illegible] الانسانية [illegible] الاعتبارات [illegible] الاطلاق والتجريد [illegible]
[illegible] بشرط التجرد [illegible] الى [illegible] الكثرات [illegible]
[illegible] الشيخ في هذا الكتاب [illegible] الى [illegible] الكثرة [illegible]
[illegible] الوجود الحقيقي [illegible] الهيات [illegible]
[illegible] تحقق تلك الاعتبارات [illegible] افلاطون [illegible] الهيات [illegible]
[illegible] عوارض الاشخاص الخارجية قال [illegible] الصورة اقول [illegible] الصورة

وصورة مفارقة بل ايجابيون ذلك المبادي وهذه الصور **قال** والتي تفارق الحدود **اقول** اي التصورات **قال** كالتقعير **اقول** انما يكون ذلك
معنى تعلق الحكم بما حضر في التصور والتحديد الى نوع المادة وذلك بخلاف ما عليه امر [illegible] فطوسية للتقعير [illegible] بنوع [illegible]
وجوده ايضا الى مادة معينة والحاصل ان التقعير مطلقا تعليمي والنوع المعين منه اي الفطوسية معنى طبيعي يبحث عنه في العلم الطبيعي
ذلك لان المعتبر في التعليمي تجردها عن مادة معينة تصورا وحدا ومن الظاهر ان انف الانسان نوع منها وهو من التقعير له النوع
كالفطوسة وغيرها والحاصل ان موضوع العلم الرياضي انما يحتاج بحسب الخارج الى نوع المادة لا تخصيصها كالكرية والتدوير والاسطوانة
وغيرها لجواز حصولها في اية مادة سواء كانت من خشب او غيرها وذلك بخلاف ما عليه امر الصور الطبيعية لافتقارها الى مادة
مخصوصة مثل الصورة التي للماء من حيث هي مادة لها يستحيل ان توجد في المادة الحجرية من حيث هو [illegible] والصورة الانسانية لا
ان توجد في المادة الخشبية واما الصورة البياض والسواد وان لم يحتج في بادي النظر الى نوع [illegible] مادة انفعلت لكن العقل والنظر يحكمان
من جوان طبيعة البياض والسواد غير عارض الا المزاج واستعداد مخصوص وان المستعمل المتصف بمعنى اللون لا بمعنى الكيف الذي
البياض الذي [illegible] الحق الامر في ذلك [illegible] ان الصور التعليمية تفارق الصور الطبيعية في الاحتياج الى نوع المادة لا
واما في التصور فلا تحتاج الى نوع المادة وان نزعها في الوهم ما يكون بحسب المادة كالقسر والتشكيل وقد استوفاه افاضل [illegible]
قال واما افلاطون فما ذكر سببا ان الصور هي المفارقة **اقول** يظهر لي بما وقع عن الشيخ الكامل ابي نصر في كتاب الجمع بين رأيي الحكيمين
في توجيه ما وقع من افلاطون وارسطو انه لا اختلاف بينهما الا في اللفظ فان الموجودات معقولة للمبدأ الاول وذلك بان يكون
حاضرة عنده ولما استحال التغير على المبدأ الاول كانت تلك الصور باقية بعينها عن التغير والتبدل فتلك الصور هي التي سماها افلاطون
المثل الحق وانما قلنا ذلك حيث قال واما افلاطون فما ذكره سببا ولم يقل واما افلاطون فقد [illegible] كما قال ويشبه ان يكون افلاطون يعني بالصور
هذه الصور وذلك جليا قال في فصل الغاية والتدبير واما وجود العناية من العلل العالية في العلل السافلة فهي انه كل علة عالية
فانما تعقل نظام الخير الذي يجب ان يكون عنه كلما يكون فيجب معقولها وجود ذلك النظام وليس يمكننا ان ننكر التدبير في اعضاء
الحيوان والنبات ثم قال ولا امكننا ان نجعل القوى العالية مشتغلة [illegible] هو ان [illegible] ما دونها اقرب [illegible] الى الوجه
المخلص من [illegible] وهو ان كل واحد منها يعقل في ذاته وهو معقول النظام الذي يجب ان يكون عنه وذلك صورة ذاته ويجوز ان يكون ذاته
بالكلية للمبدأ الاول واما الجزئيات والتغايرات فلا يجوز ان يضاف اليه فاذا كان كذلك فان عقل كل واحد منها الصورة نظام الخير الذي يجب
ان يكون عنه سبب لوجوده ما يوجبه منه على نظمه فالصور المعقولة التي عند المبادي سبب للصور الموجودة في المواد ثم قال ويشبه ان يكون
افلاطون يعني بالصور هذه الصور ولكن كلامه مستغلق [illegible] وقد قدح الفيلسوف فيما اشرنا في عدة كتب واذا كان كذلك كانت مناقشة
مشتملة على الجميع لكن بالامور الابدية تكون [illegible] فيها بالنوع والعدد وبالامور الفاسدة بالنوع فقط انتهى وبهذا التقرير
ذلك التقرير المذكور يعلم ما وقع من بعض المحققين في بيان ما وقع من الشيخ هنا بقوله ان الامور المجردة عن المادة منها الصور والمتوسطة اي
المجردة [illegible] فعليات كالخط والسطح والجسم التعليمي انتهى وذلك لان الظاهر ان كون العقول والنفوس صور [illegible]
مجردة عن المادة بذواتها مع ان الحق كون الامر بعكس هذا ان الظاهر من الشيخ الاشراقي ان المثل هي الصور المفارقة عن المادة قائمة
في انفسها [illegible] بخلاف ما ذكره من ان الاختلاف بين متقدمي الحكماء ومتأخريهم انما هو في الالفاظ ولهذا [illegible] في
التصريح والتعريض والانواع منهم في اصول المسائل انتهى من الظاهر ان المثل لو كانت عبارة عن تلك الصور المفارقة عن المادة في
الاعيان تكون [illegible] المشاؤون [illegible] الحق الذي لا نزاع فيه فان المثل [illegible] عبارة عن الموجودات بالامر جهريات

بالتعاقب

بالتعاقب والتعدد لها نظر الى القديم الحق الثابت من كل وجه [illegible] ان نسبة المتغير الى الثابت دهر فيكون المراد من المثل هو الموجودات
الدهرية وتفصيل المقام ان الطبائع المرسلة مع الاطلاق دهريات وكذا اشخاص الجواهر الروحانية واما الاشخاص المادية فلها جهتان احدهما
اعتبار بعضها الى البعض بالتعاقب والتجدد فتكون زمانية وثانيهما اعتبارها بالنظر الى الباري الحق والعقل المفارق عن المادة
من كل جهة تكون موجودات دهرية وهذا اقرب ويجوز ان يكون المراد من الصور الحاضرة عند الله تعالى هو الموجودات الخارجية [illegible]
الا الذهني وما وقع من المعلم الثاني لفظ الصور هو الموجودات الخارجية باعتبار معقوليتها [illegible] عنده وهو معنى [illegible]
وحمله على الصور الدهرية واما [illegible] وان كان ابو ظاهر [illegible] لكن يجوز حمله عليه في مقام التوجيه [illegible] من الحصول [illegible]
وهذا الذي [illegible] لا يعني ان الشيخ الاشراقي بعد ما قصد ان المثل انما الصور المفارقة عن المادة [illegible] لبيان
المثل انها الصور المفارقة عن المادة ابطال ما اورده المشاؤون عليه حيث قال وقول المشائين في ابطال المثل افلاطون ان الصورة الانسانية
والفرسية والمائية والنارية ان كانت قائمة بذاتها [illegible] ما نشأ كلها في الحقيقة في المحل فاذا افتقر شيء من جزئياتها الى المحل
فالحقيقة في نفسها استدعت المحل فلا يستغني [illegible] عن المحل [illegible] بان صورة الجوهر حاصلة في الذهن وهي عرض
حتى قلتم ان الشيء له وجود في الاعيان ووجود في الاذهان ولما جاز ان يحصل حقيقة الجوهر في الذهن وهي عرض جاز ان يكون في العالم العقلي
هيئات قائمة بذاتها ولها امثال في هذا العالم لا تقوم بذاتها لانها كمال لغيرها وليس لها كمال الهيئات العقلية كما ان مثال الهيئات
الحاصلة في الذهن من الجواهر حاصلة في الذهن ولا يكون قائمة بذاتها لانها [illegible] للذهن وليس لها من الاستقلال [illegible] الهيئات العقلية
[illegible] وحكم الشيء في مثاله [illegible] ان يكون بين الاشراقيين والمشائين [illegible]
معنى في هذه المسئلة التي هي من الاصول واما ثانيا فلان اختلاف افراد طبيعة توجب في الحلول واللاحلول ممتنع ضرورة وذلك
ما عليه امر افراد طبيعة توجب في الحلول [illegible] لجواز اختلافها فيرتبها الى ما هو من الفصول واما ثالثا فلان [illegible]
ذلك الاختلاف افراد الجوهرية والعرضية [illegible] الشيء حقيقة في الذهن فيكون جوهرا وذلك كما نص عليه الشيخ في غير موضع
من [illegible] كتابه هذا على ما اعتقاده وان كان الامر [illegible] ما وقع عنه في هذا الفن [illegible]
[illegible] ما [illegible] فنقول [illegible] اختلاف افراد طبيعة واحدة في طرف واحد بين اختلافها في طرفين ثم ان
الشيخ نص [illegible] كما ذكره الاشراقيون في كتاب المبدأ والمعاد على ما قال جعلوا للاشياء وجودا الهيا ووجودا طبيعيا ووجودا
منطقيا [illegible] الوجود الالهي [illegible] فبعضهم ذهبوا الى خصوص الوجود الذي يكون للصورة وهي معقولة عند المبادي
[illegible] الصور [illegible] الصور التي في الطبيعيات [illegible] عقل كل صورة معقولة بانفسها [illegible] وبعضهم ذهبوا الى انه
الوجود الذي [illegible] مثل الانسان الموجود في شخص زيد لا انسان وعوارض [illegible] وعوارض تخصه [illegible]
وجود ذلك [illegible] هو الجزء من [illegible] التي هي [illegible] واعراض اخرى في شخص زيد [illegible] من الاعراض [illegible]
الكل ثم قال [illegible] الوجود المتقدم وان كان في شخص زيد [illegible] الوجود الالهي والوجود الثاني والذي قبل [illegible] الاشخاص
[illegible] الوجود [illegible] الشخص فهو قبل ذلك الشخص الذي هو كل و[illegible] من سائر الاشخاص [illegible] فهو قبل [illegible] الكثرة
واما الوجود الطبيعي [illegible] الوجود [illegible] من [illegible] الاعراض [illegible] الوجود الذي لكل شخص [illegible] شخص [illegible]
[illegible] الاشخاص [illegible] الوجود [illegible] الكثرة [illegible] الكثرة نظرا الى القوى [illegible]
من العوارض [illegible] جزئيات [illegible] فيكون [illegible] موجودة وجودا بعد الكثرة وهي اقرب الى الخيال واعرف

[illegible] الطبيعة المرسلة مع الكثرة وقبل الكثرة ومع الكثرة [illegible] بحسب الاعيان وان كان بحسب [illegible]

[illegible]

[illegible] الموجودات [illegible] ترتيب الموجودات لا ترتيب الاسباب

[illegible] اسباب الموجودات من العقول والنفوس والافلاك والكواكب [illegible]

[illegible] جميع الحوادث التابعة للاوضاع والحركات [illegible] في العقول والنفوس قال [illegible]

[illegible] أقول [illegible] تركب الواحد من العارض والمعروض معا قال المتوسطات أقول لتعلق وجودها بحسب الاعيان

بالماده

فليس

بالماده وتجريدها عنها بحسب الذهن قال [illegible] تصنيف المقادير أقول [illegible] باعتبار [illegible]

ومن قال [illegible] ان الشيء أقول [illegible]

[illegible]

المسيل الى افراد لا يعرض للشيء الا في العقل وقوله لا الاعيان اي في الخارج حيث انها بالقياس الى الانفس الجزئية الى الطبيعة من حيث هي ... كما
من الشيخ ... [illegible] ... الصورة ... [illegible]
يكون فيها المطابقة لا الاشتراك الذي ... [illegible]
بل ليست الكلية الا بمعنى الاشتراك ... [illegible]
كانت ... الصورة كلية ... [illegible]
موجودة ... الاشتراك ... الشيخ ... [illegible]

[illegible]

سطحا

سطحا او خطا لا يكون معه جسم او سطح بان ... [illegible]
توهم ... [illegible]
سطحا او خطا غيره فان ... [illegible]
... [illegible]
عنه قال واذا لم يكن شيء من هذا الخ اقول ... [illegible]
العقول ... المثل المفارقة ... [illegible]
كلية والمحسوسات التعليمية ... [illegible]
التعليمية ... [illegible]

[illegible]

اقول يعني به هذا الشي ان اللفظ وذلك لانه يصح اطلاقه على العوام منه بحسب الصدق كالسفهاء فذكر قال فيها بالقوة [illegible]
بل يكون موجودا فيها بعض وجود الكل كما عليه امر المقادير الزائدة فلا اقبل ان ما به الزيادة فيها بعض موهوم قال فتكون الوحدة كثرة [illegible]
لا ان ما به الزيادة فيها جزء موجود لا موهوم فيكون ذلك وحدة اخرى فيلزم ما لزم من كون الوحدة كثرة هف قال والموكبين اقول عطف على
القائلين قال وقوله الصور الطبيعية اقول منصوب على ان يكون مفعولا به والجر [illegible] في قوله فيها يعود الى الاعداد قال بهاية اقول
اي [illegible] الموجودات في [illegible] لا يصح انها فوقها الى حد دون الاخرين حيث [illegible] والاشد
مع ان المفروض كونها مجردات [illegible] من الاختراع الذي لا يحصل [illegible] ومن هنا [illegible] كل نوع من المفارقات من العقول الجزئية
في فرد قال الوحدة الاولى اقول لا يجوز ان الوحدة [illegible] وهذا هو الظاهر من كلام اولئك الاقوام حيث قالوا الوحدة
الاولى [illegible] الاولى والثالثة [illegible] مع الشيخ من انه لا انواع في الوحدات
[illegible] كونها عددية [illegible] العدد من تكررها [illegible] من الوحدة والوحدة الا انها
فلا يكون ثم وحدة عددية [illegible] الواحد العدد الذي هو مبدأ الاعداد والوحدة العددية التي من تكررها تحصل حقيقة الكثرة
الوحدة [illegible] الربوبية حيث انه تعالى [illegible] بوحدة [illegible] الوحدة العددية [illegible] الوحدة الحقيقية
[illegible] ذكرنا [illegible] ان الوحدة اما وحدة قائمة بالذات غير مستفادة من الغير
لا تقابلها الكثرة ولا يحصل منها عدد [illegible] وحدة [illegible] غير قائمة [illegible] العدد منها [illegible]
على الاطلاق [illegible] الى وحدة قبل الدهر ووحدة مع الدهر ووحدة بعد الدهر ووحدة قبل الزمان ووحدة مع الزمان [illegible] قبل
الدهر وحدة البارئ [illegible] ووحدة مع الدهر وحدة العقل [illegible] الدهر وحدة النفس والتي مع الزمان وحدة الاسطقسات والمركبات
قال لم يكن [illegible] اقول اي لم يوجد [illegible] ولا اجوز [illegible] ولا [illegible] الوحدة المفارقة قال بوجودها اقول
اي حال كون وجودها غير مفارق للوحدة قال [illegible] اقول [illegible] الى [illegible] الوحدتين قال والتركيب [illegible] اقول
يعني به التركيب الحاصل من الوحدة المتكررة قال [illegible] اقول النسخ هنا مختلفة في بعضها باللام وفي بعضها [illegible]
من الوحدة المذكورة سابقا هي الوحدة العارضة [illegible] والمراد من الوحدة في قوله وحدة [illegible] هو الوحدة المقومة [illegible] ان
اختلاف الوحدة العارضة [illegible] للوحدة العارضة [illegible] على الاول [illegible] ولكن الكلام في ان اختلاف [illegible]
الوحدة المقومة [illegible] الاول [illegible] الى امرين احدهما اختلاف الوحدة [illegible] وثانيهما اختلاف الوحدة المقومة
[illegible] الاول [illegible] ثم الاختلاف الوحدة المقومة للاعداد [illegible]
[illegible] وحدات الخامسين [illegible] وحدات [illegible] وحدات كل [illegible] الوحدات [illegible]
[illegible] الى العشارية [illegible] العشارية [illegible]
[illegible] الانواع [illegible] ذلك [illegible] الكلام في كون [illegible] قال [illegible]
[illegible] اقول قال الشيخ في التعليقات ان العدد [illegible] يكون وحدة سارية في جميع الاعداد فيكون تارة واحدا وتارة
اثنين وتارة ثلثة ويكون الوحدة الشخصية باقية بعينها ويكون كل عدد [illegible] الوحدة [illegible] العدد [illegible]
تلك الوحدة ثابتة [illegible] الا [illegible] وهذا [illegible] ان [illegible] من المبادي [illegible]
الوحدة التي [illegible] العدد [illegible] مستغنية عن العدد ومن هنا [illegible] ان الوحدة التي [illegible] العدد مستغنية عن العدد

دو غير

وهي غير متكثرة بل وحدة واحدة تعرض لها اعتبارات عديدة واضافات كثيرة تحصل بها عدة الاعداد ومن الظاهر انها وحدة قبل
الدهر تعالى ولما [illegible] غير متكثرة [illegible] الى [illegible] الا [illegible] الاول [illegible] الوحدة
[illegible] فان الوحدة في الثاني الشخصي غير الوحدة في الاول [illegible] ويكون الوحدة الشخصية
[illegible] الشي ونقصه لانه [illegible] فلا يكون التكرر فيها [illegible]
يكون ذلك الا بان يكون هناك [illegible] فان كانت زمانية ولم تعد في
الوسط [illegible] فيكون [illegible] مغايرة لها بالشخص وان كانت [illegible]
يكون تلك الذات بعينها باقية [illegible] فان الشي لا يكون غير ذاته [illegible]
فهناك وحدتان [illegible] ثم ان [illegible] في بعض النسخ [illegible] وليس كل واحد
من الاول والثاني [illegible] يعود الى العدد [illegible] الوحدة في العدد [illegible] من جملة اجزائه
مقوم [illegible] قال وهذه المرتبة اما ان يكون [illegible] اقول [illegible] قال [illegible]
اقول فيكون الوحدة مجردة [illegible] الصورة [illegible] الصورة [illegible] الهيولى [illegible]
غير [illegible] قال وليست النقطة [illegible] اقول [illegible]
الطرف [illegible] النقطة [illegible] ولا يكون من
شرط وجود الشي [illegible] ان يكون موجودة [illegible] وهو بعيد [illegible]
ان النقطة نهاية الخط [illegible] مقدار [illegible] نهاية الجسم [illegible]
ثم ان النقطة [illegible] الخط [illegible]
فالجسم هو [illegible] الثاني [illegible] وجود الجسم
[illegible] الطرف [illegible] السطح [illegible] التعليقات حيث قال ان
السطح [illegible] مقدار [illegible] موجودة [illegible] الوحدة
ثم انها لما كانت واحدة [illegible] الموجودات لا تكثر
[illegible] بالعدد [illegible] العدد [illegible]
[illegible] من ظاهر الامر [illegible] والشخص هناك واحد وما في بعض نسخ الكتاب ولا بالعدد [illegible]
[illegible] من العلم [illegible] المبادي التي [illegible] قال ومن شرط [illegible] اقول
ذلك لان الكثرة التي هي [illegible] الوحدة التي [illegible] الوحدة لو كانت [illegible] من الغير [illegible]
هي قال وان كانت الكثرة [illegible] اقول [illegible] قال [illegible] الهيولى والصورة اقول [illegible]
الهيولى [illegible] الوجود [illegible] الفصل [illegible] لكان [illegible]
[illegible] من الموجودات [illegible] وبعد ذلك الامكان
[illegible] الاول [illegible]
[illegible] والجزئيات [illegible]

يكون ذلك الجوهر مجرد القوة والاستعداد فالموضوع الهيولى وهي ذات قوة غير متناهية في الانفعال كما انه ذو
قوة غير متناهية في الفعل والايجاد ثم انه لما كان تجدد قبول الحوادث الواردة على المادة يتوقف على [illegible] الطبع حادث الذات لا
زائد على ذاته لتغير بتجدده وحدوث الذات ليس منشأ لتجدد الحوادث الكائنة فاما تجدده [illegible] الحركة دايمة الحركة
[illegible] الاستعدادات غير متناهية [illegible] لو كانت كلها [illegible] الكائنات
قل ارأيتم ان جعل الله عليكم النهار سرمدا الى يوم القيمة من اله غير الله ياتيكم بليل تسكنون فيه افلا تبصرون ولو كانت [illegible]
[illegible] قل ارأيتم ان جعل الله عليكم الليل سرمدا الى يوم القيمة من اله غير الله ياتيكم بضياء
[illegible]
السكون والنور [illegible] الكوكب [illegible] الحركات [illegible]
دايرة الحركة السريعة [illegible] الشمس [illegible] الحركة السريعة
حصلت الفصول الاربعة التي بها تتم الكون والفساد وتصلح امزجة النبات والبلاد ولما كان [illegible] الشمس [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
بكيفيات اربع فعلية وانفعالية كالحرارة [illegible] والبرودة [illegible] والرطوبة [illegible] واليبوسة
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] قال [illegible] اقول [illegible]
[illegible]
قال [illegible] اقول [illegible]
وصح قال [illegible] اقول [illegible]
[illegible]

وعلى الثاني الوجدانية قال [illegible] اقول [illegible]
[illegible] قال [illegible] اقول [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] قال [illegible] اقول [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

معها حيث [illegible] الاجزاء كالعقول والنفوس والاجرام العلوية والسفلية فاذا عرفت هذا فنقول ظهر بطلان ما عليه العلامة الدواني
من ان الشيخ بصدد الاستدلال على ابطال التسلسل وسماه دليل الوسط والطرف ثم اورد عليه النقض تارة والحل اخرى في رسالته
الموسومة بانموذج بهذه العبارة واعلم ان الرئيس في الشفاء استدل على بطلان التسلسل في الامور المترتبة بانه يستلزم ان يكون هناك
اوساط بلا طرف فان كل واحد من الاحاد على هذا التقدير وسط بين سابقه ولاحقه من غير نهاية فيلزم الوسط بدون الطرف
وهو محال لان الوسط متضايف الطرف والمتضايفان متكافيان في الوجود فيستحيل تحقق احدهما بدون الاخر ثم قال اقول فيه
بحث اما اولا فبالنقض بالحركة السرمدية الفلكية التي يثبتونها فان الموجود من الحركة عندهم هو التوسط كما حققوه وليس
لهذه الحركة طرف الا بالاضافة ومثل ذلك متحقق في صورة التسلسل اذ كل واحد منها له اطراف اضافية وان كانت تلك الاطراف
ايضا اوساطا بالقياس الى اطراف اعتبارية اخرى واما ثانيا فبالحل وذلك بان يقال ان اريد بالطرف ما لا يكون وسطا
بالاضافة الى شيء اخر اصلا فلا نسلم ان الوسط متضايف للطرف بهذا المعنى كما ان البنوة متضايف للابوة ولا يقتضي ذلك ان
يكون هناك ابوة لا يكون معروضها متصفا بالبنوة لشخص اخر وان اريد بالطرف الاضافي اعم من ان يكون ذلك الطرف
وسطا بالقياس الى الاخر او لا فذلك متحقق هناك بل نقول عدم الانتهاء الى الطرف الذي لا يكون وسطا اصلا لازم التسلسل
في الامور المترتبة بل هو عينه فلا يصح الاستدلال به لان التنبيه عليه على فرض كونه بينا [illegible] فان من لا يسلم
بطلان ترتب الامور الغير المتناهية لا يسلم انه لا بد لكل وسط من طرف لا يكون وسطا اصلا ولو كان [illegible]
بطلان التسلسل انتهى وهذا كما ترى هو نقض ما قلنا تارة اخرى ما ذكره ابو نصر الفارابي بقوله انه لا يجوز ان يكون علل ومعلولات لا الى
نهاية لان كل واحد منها خاصية الوسط المفروض طرف والطرف نهاية وكذا ما ذكره الشيخ في بعض رسائله بقوله انه اي
الجملة طرف لم يصل واحد من احاد الجملة الى العلية والمعلولية لان جميعها ممكنة ولا مرتبة لاحد الممكنات على الاخر من حيث
هي ممكنة بخلاف ما اذا كان لها طرف فيكون ما هو اقرب من الطرف مستحقا لفضيلة التقدم على ما هو ابعد منه فيكون
له واذا لم يكن لها طرف خارج عن الممكنات واجب الوجود بذاته مستقل بذاته فلا يكون للممكنات نسبة قرب ولا بعد
فيتميز من تلك الجملة شيء هو علة وشيء هو معلول والعجب من العلامة الدواني انه غفل عن ذلك مع نصوص صريحة عليه
حتى ان العلامة الرازي في المحاكمات ايضا قد تفطن به بقوله واعلم ان الشيخ قرر البرهان في الشفاء هكذا كل ما هو معلول
وعلة فهو وسط بين طرفين بالضرورة فانه لما كان معلولا كان له علة ولما كان علة كان له معلول فلو تسلسلت العلل
لا الى النهاية كانت سلسلة العلل الغير المتناهية معلولة لانه لا واحد من احادها الا وهو معلول وعلة ايضا اما انها
علة فلانها علة للكل الطرف المفروض واما انها معلولة فلانها تتعلق بالمعلولات والمتعلق بالمعلول لا بد ان يكون
معلولا فاذا ثبت ان سلسلة العلل معلولة وعلة وثبت ان كل ما هو معلول وعلة وسط فتكون سلسلة العلل الغير
المتناهية وسطا بلا طرف وانه محال انتهى فهو يدل على ما قلنا وبما سيجيء مما ذكره العلامة الخفري بقوله انه لا شك في وجود
موجود ما فان كان واجب الوجود فهو المطلوب وان كان ممكن الوجود فلا بد له من علة فاعلية فاما ان ينتهي الى واجب الوجود
وهو المطلوب او يلزم الدور او التسلسل في العلل الفاعلية وهما باطلان اما الاول فلاستلزامه تقدم الشيء على نفسه وهو
[illegible] بالبديهة واما الثاني فلان جميع العلل الفاعلة الغير المتناهية التي لم يستثن منها الا واجب الوجود بالذات في حكم الوسط
جواز طريان الانعدام عليها بالكلية وفي عدم تحقق شيء من الوجود [illegible] فانها فوق جميع السلسلة المذكورة يستلزم تحقق الكل بدون الطرف

وهو محال ولذا اتجه هذا القول في تقريره على قول البطلان الوجود والحصر في الكل الوجود المتسلسل العلل الفاعلية في ضمنها
متناهية في العلل الفاعلية يجب ان يكون متناهية لانه ان كان له طرف هو المعلول الاخير ووسط هو العلل المتقدمة على كل واحد منها
اخرى ويجب ان يكون هناك طرف اخر لا يكون وسطا لامتناع تحقق الوسط بدون الطرفين فلو انحصر الوجود في الكل لجاز ان
يتحقق الوسط بدون احد الطرفين لكن التالي باطل فكذا المقدم هذا محصل كلام الشيخ مقتضى البرهان هذا المنزوم ان يكون هناك
اوساط بلا نهاية لا طرف لها والاوساط متناهية كانت او غير متناهية لا بد من ان يكون لها طرف فحصول ان لا يعد المعلول الاخير
لا تفي بخاصية الوسط فتكون اوساطا فكذا المركب منها يكون وسطا والطرف هو المعلول الاخير الذي ليس له خاصية الوسط الذي
لا بد ان يكون له طرف اخر لا يكون له خاصية الوسط لاستدعاء كل وسط طرفين واذ ليس يمكن ان يكون هذا الطرف معلولا محضا ولا
ان يكون له علية ومعلولية وهو ظاهر وجب ان يكون له علية فقط وهو على التقدير المذكور من المحالات لانه خلاف الفرض فلو لم يكن
الواجب الذات موجودا لوجد احد المتضايفين الذي هو الوسط بدون مضايفه الاخر وهو الطرف وهو باطل ضرورة تلازم تكافؤ
المتضايفين تعقلا ووجودا [illegible] نقول الذي يرد على ما ذكره العلامة الاولى من الاستلزام وجود من النظر فيما انه ان اريد
انه متقوم بالحركة القطعية الفلكية كالشمس وصفهم بالسرمدية فهي غير متناهي الطرفين بل لا يكون لها طرف فضلا عن كونها وسطا
لا بد ان يكون لها طرفان بل انه لا وجود للحركة بهذا المعنى في الخارج قلنا ليس كذلك كما يظهر من تعليقنا على هذا الكتاب كما نقلنا سابقا
والقول بانها وسط ان اريد انها كذلك في الخارج فهو ممنوع والا لزم وجود احد المتضايفين بدون الاخر وان اريد انها وسط في الذهن فهي
ان كانت غير قارة الاجزاء كان حكمها حكم وجودها الخارجي وان كانت قارة الاجزاء لا تكون حركة فضلا عن كونها وسطا او لو سلم فهي مجموع
لا بل موجودة في الذهن لكونها وسطا لا يكون لها طرف وان اريد انه متقوم بالحركة التوسطية الفلكية فهي حالة انها لا تكون الحركة بها
في اين في مكان مثلا وهو لا يقتضي ان يكون وسطا يكون له طرفان كيف لا وهي في ذاتها ليست الا [illegible] بالقوة وليس يتحقق هنا
المعنى ايضا [illegible] لا يمكن وجود الوسط بعينه منها [illegible] الى المبدا طرفها وسطيتها [illegible] والاجزاء
وليس لشيء منها وسط فاذا عرفت ما يرد على جواب النقض فيرد عليه ما اورده على جواب الحل فنقول ما يرد عليه انه لا يلزم منه زيادة
المتضايفين على الاخر وذلك لان احد الطرفين الواحد فيه المعلول الاخير انه لا يرد على عدم الطرف الاخر الذي لا يتحقق هنا
المعلول المطلوب بها لا يخفى جواز تقريره على نمط اخر وهو ان يراد من وجود الوسط بدون الطرف وجود الكل الذي هو وسط بسبب
والعلة ومعلول السوية يريد ان يكون علة اذ علة ما عدا المعلول المحض علة مكتسبة لا كان اجزائها وليس لها علة اذ علتها ليس يجوز ان
خارجة عنها فرضا ولا داخلة [illegible] بها ولا انتهائها لامتناع ترجح احد طرفي الكل بلا علة فيكون هناك وسط اي ممكن الوجود ولا
يكون له علة او يكون له اذ يكون هناك شيء هو علة ومعلول معا فرضا ولا يكون له علة لان كل السلسلة علة لا الى الكل لا يوجد الا بعد
وجود اجزائها كلها فيكون علة لها ومعلولا لها ايضا لامكانه وتركيبه وليس له علة لما تقدم فيكون هناك وسط لا يكون له طرف
قال ان قول القائل الخ اقول يريد بذلك الزام ذلك القائل والقامه [illegible] ان قول ذلك قول اللسان دون الاعتقاد حيث
لم يفهم ان الطرف ههنا ليس ان يدخل في سلسلة العلل مطلقا وينتظم في [illegible] انقطاعها بل انما صار ذاهبا ان يكون مستقلا في نظام كل
من السلسلة فلزم انقطاعها بوجوده [illegible] الى الا انتهاء فيفضي الى [illegible] في لا تناهيها على ما نبه عليه بقوله وذلك لانه
لما كان الطرف فهو [illegible] في نفسه وان كان المحصى الجزء من الاحصاء ولكن على صيغة اسم الفاعل في اصل كلام الشيخ على سبيل [illegible]
القائل هو ان العاد لا ينتهي فيه من احادها الى طرف ذلك الغير المتناهي على ما قال [illegible] معنى في المحصى حيث [illegible]

او غير متناهية

متناهية فلا يمكن ان يتحقق [illegible] غير متناهية [illegible] فلا بد ان ينتظم في آخر سلسلة تلك العلل
[illegible] الا بمعنى [illegible] الانتهاء [illegible]
هو ذلك السلسلة [illegible] في سلكها [illegible] الطرف هو الحد [illegible]
[illegible] الطرفين [illegible] بين الحدين والنهايتين يكون محصورا [illegible]
[illegible] بالتناهي [illegible] السلسلة بين الطرفين [illegible] دون عقله واعتقاده
لما قلنا فهو زيادة تشنيع على هذا القائل [illegible] مقصوده الاصلي [illegible] ذلك القائل [illegible] المحقق [illegible]
من جميع هذه الاقاويل [illegible] الخ [illegible] من السلسلة [illegible] الغير النهاية [illegible]
[illegible] بين الطرفين لا تناهيها [illegible] الجاعلة [illegible]
[illegible] الطرف [illegible] الانتهاء [illegible] هذا البيان [illegible] العلل [illegible]
في [illegible] العلل [illegible] مع ان ذلك القائل [illegible]
ان يكون [illegible] الطرف [illegible] في السلسلة [illegible]
[illegible] وجود العلة الاولى التي لا علة لها [illegible] السلسلة الغير
المتناهية سواء كانت فاعلة او مادية او صورية [illegible] وجود سلسلة غير متناهية في نفسها [illegible]
الى الابتداء [illegible] في الطبيعيات في فصل الثامن من المقالة الثانية [illegible] لا يمكن ان يكون جسم [illegible]
[illegible] الخ [illegible] في الطبع او في الذات يعني [illegible] العلية سواء كان
بالعلية او الطبع [illegible] وذلك في الطبيعيات [illegible] السلسلة المترتبة
الى الغير النهاية [illegible] من الالهيات لكن ذكرها في الطبيعيات على سبيل [illegible]
مطالب الالهيات [illegible] الالهيات [illegible] في الطبيعيات [illegible]
[illegible] البرهان [illegible] الوسط والطرف [illegible] السلسلة الى غير النهاية [illegible]
من سبيل [illegible] برهان الوسط والطرفية [illegible]
لان الالهيات [illegible] الطبيعيات [illegible]
[illegible] من التناهي [illegible]
[illegible] الطرف [illegible] وذلك هو الفوز العظيم والله هو
الهادي الى الطريق المستقيم قال [illegible] اقول وذلك [illegible] بالذات [illegible]
[illegible]
[illegible] قال [illegible] اقول [illegible] في الطبيعيات [illegible] قال وكان الثاني اقول [illegible]
[illegible] قال [illegible] اقول وذلك [illegible] القسم الثاني [illegible]
[illegible]
[illegible] العرض [illegible]

[illegible]

من الحكمة ان العلة بالذات هو الفاعل [illegible] العرض قال [illegible] اقول [illegible]
[illegible] الباب الاول [illegible] الصغرى [illegible]
الصغرى [illegible] الاعلى [illegible] البسيط الذي [illegible] الالف [illegible]
الحروف [illegible] الواجب والعقول [illegible] الالف [illegible]
[illegible] العقل الاول الواحد [illegible]
[illegible] المجعولات [illegible] الابداعيات [illegible] الالف [illegible]
الجاعلة [illegible] المجعول الاول [illegible]
[illegible] المجعول الاول
[illegible] الاصل [illegible]
الالهية [illegible]
[illegible] الشيخ [illegible]
[illegible] المبدأ الاول [illegible]
واما [illegible] من سائر الابواب [illegible]
[illegible]
[illegible] العقل والباري [illegible]
الطبع [illegible] اللون [illegible] الطعم [illegible] الالف الصغرى [illegible] قال [illegible]
[illegible] اقول يعني [illegible] الحركة [illegible]
والحركة [illegible] الوضع [illegible] قال [illegible] اقول يعني [illegible]
[illegible] العناصر [illegible]
من القسم الذي [illegible]
[illegible] العناصر [illegible] الكائن [illegible] العناصر [illegible]
واحد من تلك العناصر [illegible] الصورة [illegible] الكائن [illegible]
[illegible]
[illegible] قال [illegible] اقول [illegible]
[illegible]
[illegible] الانسان [illegible]
[illegible] الشرط الاول [illegible]
[illegible]
[illegible] الشرط الاول [illegible]

بزوال صورته وحصول الفعل فيغير ذلك الاسم تغيير من حالة اليه **قال** لسبب استحقاق الاسم **اقول** يعني ان ذلك الشيء
ذلك الاسم استحقاق الاسم اصلا انه يكون منه شيء اخر ان الجوهر يعود [illegible] والاسم [illegible]
موضوع [illegible] لا يعني استحقاقه ذلك هذا الاسم بزوال الصورة [illegible] **قال** يعني بعد **اقول** اي يعني كون الشيء من الشيء
[illegible] الصور [illegible] الشيء [illegible] **قال** ويكون ايضا ان الكلام على الموضوعات التي بالقوة
اقول يشير بذلك الى [illegible] في كلام المعلم الاول وذلك لان العنصر [illegible] عنصر القوام [illegible] يكون حاملا لوجود الشيء
لا بالقوة [illegible] ذلك الشيء [illegible] كهيوليات الصور الفلكية والكواكب [illegible] عنصر المكون لانه لا يكون عنصر الا
الا بالعرض حيث انه لا يكون حاملا لقوام الشيء [illegible] بل يكون حاملا بالقوة واستعداد [illegible] الحاصل ان المعلم الاول انما
[illegible] الشيء بالذات [illegible] يكون حاملا لوجود الشيء [illegible] كهيوليات الافلاك [illegible]
[illegible] عنصر المكون لا القوام حيث اعتبر في المكون [illegible] الكائن [illegible] كهيوليات الكائنات [illegible]
وجودها [illegible] **قال** ويكون ايضا انما الكلام على الموضوعات التي بالعرض قال وايضا فانه لا يخلو [illegible]
اقول حاصله [illegible] لا يخلو من امرين احدهما عدم الاستحالة [illegible] ان يتصور [illegible]
[illegible] استحالة [illegible] العنصرين [illegible] [illegible] اخرى [illegible]
[illegible] اما اقول وذلك كالحرارة [illegible] الهواء حرارته فاستحالة احديهما الى الاخرى ليست اولى من
الاخرى [illegible] في اخر الفصل [illegible] واما الثاني من القسمين [illegible]
[illegible] الاول [illegible] الا بالفعل بل بالقوة من حيث [illegible] في الاستحالة على الطرفين
[illegible] استحالة [illegible] التسلسل [illegible] على ان تلك الاستحالة من حيث [illegible] على الطرفين [illegible]
[illegible] كالحرارة [illegible]
[illegible] الكلام الى [illegible] العنصر الذي [illegible]
[illegible] الاستحالة [illegible] من الطرفين [illegible] الاستحالة [illegible]
[illegible] العنصرية [illegible] الى عنصر اخر [illegible] الاستحالة [illegible]
[illegible] التسلسل [illegible] هذا [illegible] الاستحالة [illegible]
وتلك الصور متساويتان في لزوم التسلسل [illegible] على الطرفين [illegible]
على الطرفين [illegible] التسلسل [illegible] الصورة التي [illegible] **قال** لا بل هو جوهر
معروض لها [illegible] **اقول** وذلك كالجسم الابيض [illegible] الجسم جوهر معروض [illegible] الابيض والابيض لا
[illegible] جوهر [illegible] الجوهر [illegible]
الطبيعي فيكون عنصر [illegible] في وجود الكائن [illegible] الهيوليات [illegible]
العنصرية التي [illegible] في وجود المكون [illegible] وذلك يكون
[illegible] الشيء وذلك كهيولى الجسم [illegible] الشيء [illegible] عنصر الطبيعي [illegible] صورة [illegible]
[illegible] الصورة [illegible] ذلك [illegible] الكل [illegible] ذلك

حصولا في الكائن الطبيعي او صورة الرجل او صورة الانسان [illegible] والعنصر [illegible] والصبي والكائن
في مكانه [illegible] وجميع ذلك مشترك في ان الهيولى عنصر لا يستحق [illegible] الا انه عنصر للكل [illegible] يكون جزء الجوهر [illegible]
[illegible] وذلك [illegible] جزء التي [illegible] الجنس فانه لعنصر النوع والجنس [illegible] والفصل [illegible] والنوع لعنصر الشخص
[illegible] فانه يكون كعنصر [illegible] العنصر [illegible] انه [illegible] فكان الطبيعي [illegible]
السابق اذا نسب [illegible] الاسم فيكون [illegible] العنصر كونه لا قوام [illegible] ذلك القياس [illegible]
الجوهر [illegible] جوهر بل [illegible] ذلك [illegible] العنصر [illegible]
الاجرام الاثيرية [illegible] صور الكائنات [illegible] الهيولى عنصر
الكائن [illegible] فكان [illegible] العنصر [illegible]
[illegible] صورة [illegible] الانسان [illegible] في مكانه الطبيعي [illegible] جميع الصور [illegible]
[illegible] العنصر [illegible] الانسان [illegible] في مكانه الطبيعي [illegible]
[illegible] الطبيعية [illegible] من حيث الكلام في النوع الطبيعي لا
[illegible] والشكل [illegible] الشيخ [illegible] العنصر [illegible]
الكائن [illegible] الكائن [illegible] الكائن [illegible] المتكون [illegible]
بمعنى [illegible] العبارة والعنصر [illegible] الاول [illegible] الموضوعات [illegible] المحل الاول الذي [illegible]
[illegible] وهو المحل الاول [illegible] الاجسام الذي يكون [illegible]
الاجسام [illegible] الجوهر [illegible]
[illegible] الجوهر [illegible] العرض [illegible] الكل [illegible] المركب [illegible] العرض [illegible]
في [illegible] الجوهر [illegible] الجوهر [illegible] الانسان [illegible] جوهر [illegible] موجود [illegible]
لا يحتاج في الوجود الى [illegible] بالفعل [illegible] الجوهر [illegible] الجوهر [illegible]
شانه ان يقبل الاضداد [illegible] جوهر [illegible] موجود [illegible] في محل [illegible] موجود [illegible] في موضوع [illegible]
الفلاسفة [illegible] ارسطاطاليس في [illegible] الجوهر [illegible] الموضوع والمحل [illegible]
لا في موضوع [illegible] بالفعل [illegible] المحل [illegible] بالفعل [illegible]
[illegible] موضوع [illegible] والحرارة والحركة [illegible] جوهر بالمعنى الاول [illegible] الاول [illegible] جوهر بالمعنى الثاني والرابع
والخامس [illegible] جوهر [illegible] بالمعنى الثاني والثالث [illegible] جوهر بالمعنى الاول [illegible] الخامس [illegible] جوهر بالمعنى الثاني والثالث والرابع [illegible]
[illegible] **قال** اولا [illegible] الطبيعي **اقول** [illegible]
[illegible] العنصر [illegible] كالافلاك [illegible]
[illegible] الصور [illegible] الطبيعية [illegible] الشيخ في [illegible]
[illegible] النفس اسم مشترك [illegible] الانسان [illegible] بالمعنى الاول [illegible] والجسم [illegible]
[illegible] النفس بالمعنى الثاني [illegible] الجسم [illegible] بالفعل او بالقوة [illegible]

النفس الانسانية وان كان الفصل هو فصل [illegible] النفس الملائكة وقوله ان يكون في نوع [illegible] ان يكون هو واحد وذلك الشيء الواقع في [illegible]

وقوله او لا نوع [illegible] وذلك كالصورة [illegible] التي هي جزء من الحيوان الذي هو جزء من الانسان [illegible]

[illegible]

[illegible]

٣٣٧

على الامر الذي [illegible] فلا يكون [illegible]

[illegible] لا يصح ان يقال لهما [illegible] ثم قال المعلم الاول [illegible] بالقوة [illegible]

[illegible] هذا [illegible] الاستعداد [illegible] المركب [illegible]

[illegible] البسائط اذا امتزجت [illegible] بعضها عن بعض [illegible] صورها [illegible]

[illegible] صورة واحدة [illegible] الهيولى [illegible] صورة اخرى [illegible] من صورها [illegible]

[illegible] صورة اخرى هي صورة النوعيات [illegible] المزاج [illegible] ثم قال ان هذا [illegible]

[illegible] الصور النوعية والكيفيات [illegible] صور العناصر [illegible]

موجودة بالفعل في المركبات [illegible]

[illegible]

من الانسان [illegible] يكون [illegible]

[illegible] موضوع للحيوان الناطق سواء كان [illegible] ان يكون رجلا [illegible]

[illegible] القسم الثاني [illegible] الشيء [illegible]

المستعد [illegible] القسم [illegible] المعلم الاول [illegible] ثم ان الشيخ [illegible]

[illegible] الاشياء من جهة [illegible] عنصر القوام [illegible]

ان يكون عنصر [illegible] بالذات [illegible] حقيقة [illegible]

[illegible] الاستعداد [illegible] عنصر [illegible]

[illegible]

استعداد وجودها واما بحسب قبولها للكون تلك المواد عناصر قوامها الا ان العنصر اشتقت من كونها عناصر الكون الا انها
عناصر القوام وذلك يعلم في ما طلب ان المواد الفلكية حيث يقال انها عنصر القوام لا الكون مثل ما قال في فصل مثل موضوع السماء ثم انه
الى المقام الاول بقوله ولما كان هو هو بالذات اجاب الشيخ عنها بما حاصله ان عنصر الكون عنصر بالذات نظرا اليه وانما يكون عنصرا
بالعرض نظرا الى القوام فالحاصل ان عنصر الكون عنصر بالذات بما هو عنصر الكون وانه عنصر بالعرض للقوام وكذا الامر في
عنصر القوام حيث انه عنصر بالذات نظرا اليه ولكنه عنصر بالعرض للكون ثم بما ذكرنا ظهر اندفاع ما قال العلامة الرازي في المحاكمات
من ان اختلاف الصور موقوف على الاختلاف في الاستعدادات وليس هاهنا شيء فيما تقدم على ان هذا يوجب ان يجتمع
صورتان نوعيتان في مادة واحدة وان يتركب الفلك الكلي من الافلاك الجزئية من الاجسام المختلفة الطبائع وان اختلف
افراد المبدعات وقد ثبت امتناع كل واحد منها ثم اجاب عن هذه الاشكالات بان توقف اختلاف الصور على اختلاف
المواد والاستعدادات انما هو لاستناد ذلك الى تعدد الفاعل ثم ذكر منع تعدد افراد المبدع لان نوعية المبدع الحاصل مثلا يتوقف
على الصورتين بخلاف نوعية الفلك فلا يكون هذه المبدعات من نوع واحد ثم منع ورود الجواب عن النقض على اصل الاشكال
مستدلا بان كل صورة فرض وجودها في البسيط فهي نوع واحد فرضت في مادة واحدة فيكون حصولها فيها ممتنعا انتهى وهذا
كما ترى بحال ان افادة الفاعل بحسب استعداد القابل فاذا كان متشابها كانت الصورة الفائضة عليها كذلك انتهى ثم ان الشارح
الجديد للتجريد اورد بعض ما ذكره صاحب المحاكمات وبعد ذلك اورد عليه بعض الاشكالات واجاب عنه والحق ان اشكاله
غير وارد كما قررنا والجواب عنه سديد وكذا ما يتفرع عليها الا ان الشجرة تلقى من الثمرة وتفصيل المقام ان العنصر هي ما يتوقف عليها قوة
وجود الشيء وان هذه العلة اما ان يكون مادة للشيء بوحدانيتها او بشركة من غيرها فان كان الاول فاما ان لا يحتاج فيما يكون
فيها الا الخروج الى الفعل واما ان يكون كذلك فان كان الاول وجب ان يكون له في نفسه قوام بالفعل اذ ما ليس له في نفسه ذلك
لا يمكن ان يحصل فيه الاستعداد والتهيؤ لامر اخر وهو قسمان احدهما ما له ذلك من غير ان يحل فيه امر اخر كالهيولى الاولى
واللوح الذي هو مستعد لحصول الكتابة فيه من غير ان يحصل فيه او يزول عنه شيء وثانيهما ان لا يكون له ذلك الا بان يحل فيه امر
او امور فاما ان يكون مثل البيت بانه يستحيل مضافا اليه او يكون وروده يبطل ما كان فيه فيكون استحالة وقد عرضنا
مستحيل ثم ان الشيخ في غير هذا المقام من هذا الكتاب بعد ان قال ان هذا القسم من المحل اولى بان يسمى موضوعا
الى ما هو فيه وان كان الثاني فهو اما ان يحتاج الى حركة مكانية او كمية او كيفية او وضعية كالشمع والصبي للرجل والاسود
للابيض والماء للهواء والنطفة للحيوان واما الى زوال كالخشب للسرير واما الثاني من القسمين الاولين فيه لانها اما ان يحتاج
وتركيبها ان لا يحتاج الى استحالة وغيرها كالواحد للاثنين فانها انما يتهيأ لها اذا انضاف اليها واحد اخر في ذلك الى ان
يعرض لها استحالة وغيرها او يحتاج اليها كالعناصر فانها انما تتهيأ لصور المواليد اذا عرض لها كيفية مزاجية يستعد بها كما عرفتها
وهو اما ان يكون بتغير الكثير او بتغير واحد العادة بان يسمى الذي يقبل الكون بالتركيب موضوع الاسطقس وهو كالاجسام
فهو اسم يعرض ما يقتضي الى المختلفات بالصور الموجودة فيه وقد يوصف بانه الذي منه ومن غيره تركب الشيء وهو بالذات الا انه
بالصورة ثم ان ما ذكرنا من الاقسام فانه خارج عما هو بصدده كلامه في عنصر الجوهر ثم تحول الى القسم الاخير الذي
ذكرنا فهو ما قال الشيخ بقوله اما الشبهة المذكورة في كون الاشياء من العناصر وليس على احد القسمين قال فان قال قائل ان العلم
الاول انما يلزم في مادة الجوهر مطلقا اقول سواء كان ذلك في الافلاك او في العناصر فكيف يصدق العنصر الكون وهو في العنصرات

التي هي

التي هي تمام الكون والفساد وايضا العنصر القوام الذي لا يكون عنصر الكون مطلقا كما في الفلكيات تقرير هذه الشبهة بعبارة اخرى
هو ان قبول العناصر الاربعة كيفية فاعلية وكيفية انفعالية يجعل كل منها مستعدا لقبول صورة دون اخرى انما يكون ذلك بسبب
سابقة عليها لكلا يلزم الترجيح بلا مرجح ثم ينقل الكلام الى مرجح ما يترجح وهكذا الكيفيات الاستعدادية الى غير النهاية فيلزم من ذلك
ان يكون عناصر غير متناهية الا انها وكذا يلزم لاتناهي من جهة لاتناهي الصور بحسب تلك الاستعدادات التي لا تتناهى وايضا
عن ذلك يلزم لاتناهي العناصر واللازم من عنصر القوام مطلقا مثل موضوع السماء لانه لا يتصور غير عنصر الكون جوهر استعداده
مطلقا حتى يكون هناك عنصر القوام لا غير وذلك يخالف ما عليه عنصر الكون فالخروج من ذلك المقصود الاول حيث قال
على ان من يلزم ان يتعلم الحكم باعتبار انه الاستعدادات والصور عنصر الكون فلا يتصور الحكم
وقوله المختلفة بالقرب والبعد يعني باستعدادات مختلفة بالقرب والبعد ان قبول النطفة الصورة الانسانية
لها باستعداد قريب وقبول العلقة لها باستعداد متوسط العناصر الاصل
القبول الذي هو ذاتي فاذا كان الكيفيات الاستعدادية غير متناهية فيلزم عناصر صورة من جهة
بعضها الى بعض بوسط او بلا وسط بعيدة ثم اجاب الشيخ عن الاول بقوله بما حاصله ان
كل كيفية اخرى وهكذا الا عنصر واحد اما الكيفيات
استعدادية غير متناهية بحسب امور خارجية كاشعة منعكسة حركات فلكية الكلام هاهنا في كون الشيء من الشيء
بالذات يكون هذا الكون بالذات ثم اجاب عن الشبهة في امر الصور بقوله ان كل واحد من هذه
الصور اذا انقلب الى الاخرى الانقلاب ولاحق بواسطة
وثانيهما بين الهواء
الماء وثالثها بين الماء والارض وبالعكس في الكل
بالذات كصيرورة الماء هواء ثم قال فيكون جملة التغيرات محصورة وكل منها على
طرفين بصيرورة النار هواء وبالعكس على التقديرين يكون هناك طرفان النار والماء في الطبقة الاولى والعكس في الثانية
ما قال يرجع باحدهما على الاخر في انقلاب العناصر الى الاخر وصيرورة الماء نارا العكس او بتوسطه
والصورتان هذه كل طبقة منها منحصرة على طرفين كلها على انقلابات غير متناهية العود والرجوع
اول ما اللاتناهي فيعتبر في هيولى واحدة يتوارد عليها صور غير متناهية باستعدادات لا تتناهى بها صور بعضها
وصيرت صور اخرى على طبقة واحدة ثم ان ما وقع وقف على
كلامنا في العناصر حيث لعل مراده من قوله كلامنا ما وقع منه في طبيعيات الشفاء بما حاصله ان الاجسام التي
طباعها ان يقبل الكون والفساد طباعها ان يتحرك بالاستقامة فيجب من ذلك الاجسام المتحركة بالاستقامة
يقبل الكون والفساد ان يتحرك بالاستقامة الكلي كل ما يقبل الكون والفساد
ففيه ميل مستقيم فيه ميل مستقيم يقبل الكون والفساد ثم قال ان الاجسام المذكورة لا يمكن ان
يعرض لها وضع مخصوص ذاتيا اوضاعها

فيكون العارض هو الحركة المستديرة او المستقيمة او لوازمهما [illegible] لكن الاول [illegible]

بالطلاق لامتناع [illegible] الحركة المستديرة [illegible] ومن الحركة المستقيمة [illegible]

وكذا كون المخصص [illegible] فيكون المخصص الانقلابات [illegible]

[illegible]

منها [illegible] قال [illegible] اقول [illegible]

[illegible] الهيات الشفا [illegible] موجود بالفعل [illegible]

[illegible] الجواهر [illegible]

في استحقاق الوجود [illegible] من الاعيان [illegible] قال [illegible] اقول [illegible]

الى موضوعها [illegible] بين الحق والباطل [illegible]

الاسناد [illegible] قال [illegible]

التاثير اقول [illegible] العلل الغائية [illegible]

يكون جميع الاشياء [illegible] قال [illegible] اقول الفرق بينهما ان المعتبر في الاول [illegible]

الغاية غاية القوة الخيالية الشوقية [illegible] غاية القوة الفكرية [illegible] الشيخ [illegible]

ان كل ما ينتهي اليه الحركة [illegible] غاية القوة الشوقية [illegible]

[illegible] ان المعتبر فيها ان يكون الغاية غاية القوة الشوقية المتخيلة دون الفكرية [illegible]

[illegible]

حيث ان يكون المادة من الاضافة كلها هو الاول منها والباقي ذلك ... فان يقال انها معلول للذات وان كان الفاعل مثلا يكون
اضافات ويكون تلك الاضافات لها اضافات الى ان ينتهي الى اضافات لا اضافة لها في انفسها لكونها نفس ذوات المضافات كما
ان الوجود موجود والوصف [illegible] لها والبياض [illegible] ان تامل ما حققناه في باب المضاف من هذا الفن حيث اوردنا
ان بين الاضافة مغايرة ولكن [illegible] ههنا ان تلك الاضافة بنفسها اضافة وان لم يكن لها اضافة اخرى ولكن مع ذلك يتعلق بها
بحسب الحاجة اليها ونقل الكلام الى تلك النسبة والاضافة التي بينهما ثم ان الصدور الاضافي يتبع الصدور الحقيقي واما الصدور الحقيقي
فلا يشير الى الفاعل من دون شيء اخر لانها بنفسها نسبة لا بنسبة اخرى وينقطع بانقطاع الاعتبار ولو سلم فلا تراجع
[illegible] في عالم الامر ومع ذلك [illegible] في جانب العلل ولكن ما افيد في تفصيل هذا المقام وان معنى الصدور او الجعل و
الافادة والاضافة يطلق في اصطلاح العلم [illegible] الحكم على معان ثلثة اولها الجاعلية الاضافية المضايفة للمجعولية والمتضايفتان
حاصلتان معا في مرتبة واحدة ومتاخرتان معا عن مرتبتي ذات الجاعل وذات المجعول لحقيقة الاضافة [illegible]
المتكررة على خلاف مطلق النسب اذ لا يعتبر فيها التكرر [illegible] وثانيها حيثية الجاعلية الاضافية [illegible]
[illegible] وجوب المجعول وفعليته [illegible] وجوده فهي من المراتب السابقة على جوهر ذاته والجاعلية الاضافية [illegible]
المتضايفين والمراتب السابقة [illegible] في كتاب الافق المبين [illegible] الجاعلية الاضافية في كونها واحدة لا كان
المجعول واحدا وتكثرة بحسب تكثر المجعولات وفي انها [illegible] ذات الجاعل الحق على الاطلاق [illegible]
[illegible] الجاعلية الاضافية اذ ليست هي من الكمال المطلق الوجود بما هو وجود ومن الصفات الحقيقية للوجود الحق من حيث هو
[illegible] حقيقة القيوم الحق الواجب [illegible] الحقيقية [illegible] بالذات [illegible]
ذات هذا المجعول [illegible] الوجود [illegible] كمال الحقيقة [illegible]
القدوسي القيومي وما قاله الفاضل [illegible] في شرح الاشارات حيث قال الصدور يطلق على معنيين احدهما امر اضافي
يعرض العلة والمعلول من حيث يكونان معا [illegible] والثاني كون العلة بحيث يصدر عنها المعلول وهو بهذا المعنى متقدم
على المعلول هي الاضافة العارضة لهما [illegible] والعلة [illegible] لكل المعلول واحد او ذلك الامر [illegible] ذات العلة بعينها
ان كانت العلة علة لذاتها [illegible] يكون حالا [illegible] لها او كانت علة لا لذاتها بل بحسب حال اخرى لها اذا كان المعلول [illegible]
[illegible] ذلك الامر مختلفا [illegible] في ذات العلة [illegible] في ميزان [illegible] الفائض [illegible]
[illegible] ذات المعلول من المراتب المتقدمة على هذا العلية الحقيقية الغير الاضافية [illegible] على مرتبة ذات العلة بما هي
[illegible] العلة علة لا انها [illegible] ان يكون اتحاد هذا المعلول بخصوصه لازم نفس ذات العلة بخصوصية ذات المعلول الا
يكون هو نفس مرتبة ذات العلة بعينها بما هي [illegible] المعلول الاول بخصوصه ليست هي الكمال المطلق حتى يكون غير مرتبة ذات الجاعل
على الاطلاق [illegible] ان يكون هي عين ذات الجاعل الحق والقيوم الواجب بالذات تعالى [illegible] الحقة من الوصل
[illegible] هو المخرج لاولى الفعل [illegible] المعلول [illegible] بالامر [illegible] انما امره اذا اراد شيئا ان يقول له كن
فيكون وعالم المفارقات [illegible] عالم الامر [illegible] من دون مادة [illegible]
الاستعدادي والاستعداد هو [illegible] الافاضة وفعلية التقرر [illegible] الجاعلية [illegible] المطلق للوجود بما هو
وجود وهي عين مرتبة ذات الموجود الحق [illegible] وذلك كونه سبحانه في مرتبة ذاته [illegible]

على الاطلاق

على الاطلاق وتعين [illegible] كمال الوجود [illegible] الجاعلية [illegible] الثاني [illegible] الجوهر ذات المجعول ثم
الاضافية وليست [illegible] من [illegible] ذات المجعول [illegible] الذات [illegible] ذات المجعول [illegible] الجاعلية الحقيقية
وجوب [illegible] الجعل [illegible] الفعلية [illegible] وجوب [illegible] وشرط [illegible]
[illegible] ان يكون [illegible] الحق والجاعلية الحقيقية [illegible] خصوصيات [illegible]
[illegible] الواحد [illegible] التي هي عين ذات الجاعل الحق على الاطلاق والاضافة الى جميع المجعولات
المعلولات على [illegible] الاضافات العارضة [illegible] لا يكون [illegible]
شيء [illegible] الى ذات [illegible] من كل جهة [illegible]
[illegible] الاضافة واما الاضافات العارضة كما في عالم الامكان [illegible] قال [illegible] اقول كونه واجب الوجود [illegible]
[illegible] الوحدة [illegible] من جعل [illegible] الواحد من حيث هو
واحد [illegible] قال وهذا حال [illegible] اقول اي [illegible] الغيره [illegible]
الوجوب بذلك الوجود [illegible] الوجوب [illegible]
[illegible] قال [illegible] الوجود [illegible] اقول [illegible]
[illegible] قال [illegible] حال الوجوب [illegible] اقول [illegible]
بذلك الوجود في الواقع اي الوجود المحض [illegible] من الوجوب [illegible]
من [illegible] ذلك الوجود [illegible] المذكور [illegible] ذلك الوجود [illegible]
[illegible]
[illegible] الوجوب [illegible]
[illegible] قال ونقول ان كل ما [illegible] اقول [illegible] قال [illegible] الوجود
[illegible] اقول [illegible] الوجود المطلق وهو الوجود الذي [illegible] جميع [illegible] والشؤون و[illegible]
الوجود المطلق [illegible] الايجاب [illegible] قال ان حقيقة الواجب
[illegible] هو الوجود [illegible] بالذات [illegible] من جميع القيود [illegible] موجود [illegible]
[illegible] من الوجود [illegible] موجود [illegible]
من الوجود المطلق [illegible] الفاعل [illegible] من الوجود [illegible]
الاول [illegible] المعقولات الثانية [illegible]
[illegible] الذهن [illegible]
[illegible] الممكنات [illegible] من الفاعل [illegible]
مرتبة [illegible] الوجود [illegible] النقيضين [illegible]
[illegible] الحيثية [illegible] الجاعل [illegible] الحيثية [illegible]
فيكون [illegible] الوجود [illegible]

البيان طابقه ماهو وكيف هو وبنى الثاني يكون هويته مغايرة لهوية الممكن والا فيقل الكلام اليه بنقل امثاله فتعين ان يكون
هويته نفس وجوده ولا يكون بينه وبين غيره الا بالمجاهيل فهي حقيقة الجنس الى الاسناد ولعل ما ذكره الشيخ ههنا بانه مجرد الوجود بشرط
سلب العدم ينظر الى ما ذكره المعلم الثاني بقوله انه لما كان البارئ جل جلاله بائنا بذاته وذاته مباينا للجميع بالسواء وذلك لمعنى اشرف
واولى بحيث انه لا ينسب الى ما سواه ولا يشاركه ولا يشابهه حقيقة ولا مجازا والاطلاق اللفظ فيه من هذه الالفاظ المتواطية التي كلامه
لا يخفى ان الاطلاق قد يطلق ويراد به الوجود العام ولكن يجب ان يكون بذاته مصداق صدقه عليه وذلك بخلاف ما عليه امر غيره
عليهم من حيث استفاده اليه وكذا الامر في سائر صفاته القائمة به المنتزعة عنه ثم ان ما عليه ذوق المتألهين من الحكماء هو ان الوجود
جزئي حقيقي لا تعدد فيه وهو القيوم الواجب الوجود بذاته واما ما عداه من الممكنات فهو موجود من حيث انتسابه الى الجهة فيه ههنا
الا انه لا يوجب حقيقته الى اسناده اليه فالوجود واحد والموجود متعدد بتعدد الانتسابات اليه ولما تعلق التوحيد في الوجود
حقيقة عليها دون الوجود لان نسبته اليها كنسبة الشمس الى المياه المقابلة للشمس المنسبة اليها مع انها واحد لا تعدد فيها ولذلك قال
الامثل فان الشمس بمنزلة الجزئي الحقيقي الذي هو الوجود وتلك المياه بمنزلة الوجودات المنتسبة اليه فقد بان ان جميع الممكنات انما تحقق
عندهم بالارتباط بما هو موجود بانها ارتباط لها وجود في نفسه بدون ارتباطها به بل ان وجودها وثبوتها انما هو فرع ارتباطها
بذلك الوجود كما ان وجود وثبوت الغير وجود نفسها بحيث هو وجودها الغيرة ومن ههنا قالوا ان الممكنات لا يصح ان يقال انها
انها ارتبطت بواجب الوجود ثم وجدت بل تصير موجودة بعد ان لم يكن مرتبطة بواجب الوجود فيكون وجودها بتغيرها هو انها
فلهذا لا يصح ان يقال وجدت ثم الكشف عنه تعالى الى الفيض عليها انكشف عنه تعالى فيكون وجودها وظهورها من واجب
الوجود وهو بعينه حضورها عنده تعالى ثم ان المتألهين قد استشعروا من كون وجود الممكنات منحصرا على ارتباطها بواجب الوجود
الذي باعتباره تصير موجودة ان المغايرة بين الوجود الحقيقي الذي هو موجود بذاته وبين الممكنات التي هي موجودة بارتباطها بذلك
الوجود ليست خارجية بان يكون لكل منها هوية بل انما يكون في الظهور والاعتبار وبالجملة فواجب الوجود موجود باعتبار ذاته
الحقيقي بلا شركة ولقد قالوا امورا اثبتت المعنى الوجود الحقيقي في ان من اثبت الاثر انما تحقق بالوجود الاثباتي الاعتباري
فيكون كل الامور ظهور الترابية لوجوبها فان مرتبة الوجود ليس اخذ من مرتبة الموجودية فوجود الممكنات انما هو ظهورها عنه
ومن ذلك حصل للمتألهين استشعار ان لا شيء من الممكنات يخبر العالم من دون القيوم الواجب الوجود بالذات فاذا عرفت هذا فنقول
ان صاحب المحاكمات ذكر ههنا ان الشيخ يشير الى ذوق المتألهين بما وقع منه في الشفاء وذلك حيث قال بعد تحقيق بحث دفع شبهة
شهوديه من ان يكون في التوحيد الحق في الحيل بما ذكره الشيخ في الشفاء ان واجب الوجود ليس الا نفس الوجود ونعم الوجود المقارن
للماهيات يختلف بحسب اختلاف ما يضاف اليها والمعنى الوجود صحيح في نفسه لا اختلاف فيه حقيقة انتهى وهذا كما ترى انه يرد
الدليل عليه بل الظاهر خلافه كما يظهر من كلام الشيخ في هذا الكتاب وفي غيره من الاشارات والتعليقات وذلك لان الظاهر منها
ان الوجود مشترك معنوي بين ما عداه وانا كونه على ذوق المتألهين من الحكماء فلا على بالا يخفى والدليل عليه ما قاله في اوائل
هذا الكتاب فان العلل المعطية اولا وجودا اما القابلة للوجود فقد يكون اخص وجودا النمى وهو صريح في وجود الوجود بمعنى
فلا يكون حينئذ جزئيا حقيقيا وما قاله في الطبيعيات من هذا الكتاب في فصل نسبة الحركة الى المقولات بعد ذكر ما قاله بعضهم ان لفظ
الحركة يقع على الاضافات التي تحتها بالاشتراك المحض وقال بعضهم ان لفظ الحركة كلفظ الوجود يقع على اشياء كثيرة لا بالاشتراك
بل بالتشكيك وفي التعليقات ان وجود الاعراض في انفسها وجودها في موضوعاتها ولها معان وجودية تدل عليها على ان الشيخ اراد

المتألهين وان كان ظاهر الشيخ الرئيس الرئيس لا يفيد ما وقع منه بقوله ان كمال الربوبية ان يكون البريء من الوجوب بالذات معا بالاعتبار وكان
قد يقع ويرسل ما وقع منه انه يقول كما لا المراد تحصيل العالم العلوي بالذات مغايرا بالاعتبار ثم لا يخفى ان ما قررنا في الموضع ما قاله بعضهم من ان
ان لا يكون الممكنات موجودة حقيقة وبالذات على ما عليه ذوق المتألهين من الحكماء وذلك من حيث انهم قالوا بقيام الوجود بها مطلقا
انتزاعا او انضماما ووجه اللزوم ظاهر وذلك ان المراد من الوجود ما ينسب الى الوجود فان لم يعتبر الوجود مطلقا كالشمس فان حقيقته
ينسب الى الشيء لا ما يقوم به الشيء كالمتمول من المال والتامر من التمر والحداد من الحديد كما لا يخفى على من تأمل في الجمع بين
ومن ههنا ظهر انه ان اريد من اتصاف الممكنات بالوجود حقيقة وبالذات عدم اتصافها من جهة عدم قيامها بها انتزاعا وانضماما
فساد اللازم ظاهر منفيا عنه وان اريد به عدم اتصافها به مطلقا فهو ممنوع والسند ظاهر فان قلت الانتساب لما كان فرع وجود
الطرفين بالذات فلا يصح ان يكون الوجود عبارة من ذلك الانتساب لان الوجود للغير ففيه حتى يصح انتسابه اليه وذلك خلاف ما
المقصود ان المراد وجودها في نفسه ثم بعد ذلك يجاوز برمته الشمس فنسبة مجيئه بما فيه فانه على ما مر الاستلزام دون الفرعية ينسب
هذا الاشكال بعض الاصحاب من ان هذا المتألهين بقولهم الله نور السموات والارض بقولهم هو الاول والاخر والظاهر والباطن
وبقولهم ايناما تولوا فثم وجه الله وبما روي عن سيد الاوصياء عليه السلام في جواب سؤال بعض اهل الكمال عمن يسأل عن الحقيقة
نور يشرق من صبح الازل فيلوح على هياكل التوحيد اثاره ثم لا يخفى جواز انطباق هذه الايات على ما عليه غيرهم من الحكماء
وجود جميع الاشياء مقتبس من نوره ولو كان ذلك بانتزاع الوجود منها وكذا سائر صفاتها عنه تعالى وهو نور السموات والارض
لكونه ظاهرا بنفسه مظهرا لغيره ثم لا يخفى ان ما عليه ذوق المتألهين من الحكماء هو ما عليه الصوفية من القول بان الوجود كلي
جزئي وما عداه من شؤونه واعتباراته لا وجود له مطلقا لا بالانتساب اليه ولا بقيام الوجود به فلا يكون موجودا ومن ههنا تسمعهم
يقولون انه ان الوجود حقيقة واحدة لا تعدد فيها ولا تكثر وتعدده بحسب التعينات والتجليات فيتكثر فيصير اولا واجبا بذاته
مع اسمائه وصفاته وامر ما يشابهه والارواح منها كثيرة ومنها حزين وانهم يقولون بحصر الحال الذي في الحقيقة واشكلوا اعراضهم
من المشاهدة العيانية انه ليس في الوجود الا الله وان كل شيء هالك الا وجهه لا انه كذلك في وقت من الاوقات بل هو كذلك مطلقا في الازل
الازال والابد الاباد شعر وما الوجه الا الواحد غير انه اذا انت اعددت المرايا تعددا ثم ان ما عليه الحكماء هو ان المراد بالهلاك هو
البطلان الذاتي والعدم الاصلي الذي للممكنات في حد ذواتها وانها معدومة لا كما في جهة استنادها الى وجهه الكريم تعالى والحاصل
ان المحققين من الصوفية قد ذهبوا الى ان العالم ليس الا اعتبارا محضا من اعتبارات ذات مبدئه الحق تعالى فهو ان اعتبر من حيث
اليه وعلى النحو الذي استند به كان محققا وان اعتبر مستقلا كان معدوما من هذه الحيثية ثم ان هذا التحقيق الذي نسب اليه التحقيق
حقيقي عنه ووصفه من قبل وصف الشيخ بها لتحقيقه الذي هو علة وسيده من الاصحاب بما قاله ان يكون المعلول من الامور
الاعتبارية المحضة التي لا وجود لها بوجهين احدهما ان ثبوت شيء لشيء فرع لثبوت المثبت له فلو كان المعلول موجودا لزم ان يكون قابلا
بوجود اخر فيلزم ان يكون موجودا بموجودات خارجية وهو باطل ضرورة ويلزم ايضا التسلسل ومن الظاهر ان هذا الاخير جار في نفسه
كون الوجودات الذهنية ذاهبة الى لا نهاية وثانيهما ان الموجود لا يكون مبدأ للاثار والاحكام ولا يخفى ان هذين الوجهين منقوضان
بوجهين اما الاول فيهما فلان الفرعية غير مسلم بل ثبوت شيء لشيء يستلزم ثبوت المثبت له لا بين في موضعه فلا تسلسل واما الثاني فهو ظاهر
فاذا عرفت هذا فنقول ان اول هذه المذاهب والا ان غيره الى قسمين احدهما عينه وجود الممكنات لها وهو مذهب ابي الحسن الاشعري
انها ذاتها بحيث لها وجود زائد بها وهو مذهب المشائين من الحكماء واما الثاني من الاول وهو ذوق المتألهين من الحكماء فهو المذهب الاوسط

المتألهين

من المذهب الاول والثالث ثم لما وصل الى هنا قال بعد بيننا الوفاق لما ذكر الحكيم الاشراقي انه قد يرجع الى هنا الا ان الشيخ
حكم الاشراق وغيرها اذ كان النور العارض ليس نورا لنفسه اذ وجوده لغيره فلا يكون الا نورا لغيره فالنور المحض المجرد نور لنفسه وكل نور لنفسه
نور محض ثم ان التعبير عن الوجود بالنور لكونه هو الظهور بل الظاهر لنفسه المظهر لغيره ثم انه قسمه على ما قال النور ينقسم الى نور في نفسه لنفسه
والى نور في نفسه وهو لغيره والنور العارض عرفت انه نور لغيره فلا يكون نورا لنفسه وان كان نورا في نفسه لان وجوده لغيره انتهى
هو يخالف ما عليه ذوق المتألهين من ان الوجود جزئي والموجود كلي وذلك لان النور بمنزلة الوجود فاذا كان مشتركا فهو بمنزلة
كون الوجود مشتركا فيكون كليا كالموجود ثم انه رجع الى مذهب المشائين لو لم يحمل النور بالشدة والضعف على ان يكون حقيقة
واحدة تختلف بالزيادة والنقصان لا صحيح من حيث الى الشكل قال [illegible] بانفسها ممكنة الوجود اقول يمكن استنادها الى
على وجه منعم كالوجه الذي انفا بالحاصل انه لو لم يكن تعالى من هنا اللزوم من وجود الممكنات بلا من [illegible] مرجح بلا مرجح و
لكانت غير متناهية قال الشيخ الاشراقي في المطارحات التي صنفها في حكمة المشاء ان في اثبات الوجود الواجبي طريقين طريقة
يبين بها وجوده ثم بعد ذلك يثبت وحدته وطريقة يثبت بها ان واجب الوجود يجب ان يكون واحدا ثم بعد ذلك يبين ان كل
الاجسام وهيئاتها كثيرة فليس شيء منها واجبا فتعين امكانها واحتياجها الى مرجح واجب او ما ينتهي الى المرجح الواجبي وذكر ان ما
العرب الى المتأخرين انهم يثبتون ان الذي وجوده زائد على الماهية يجب ان يكون معلولا لان الوجود لو كان واجبا في ذاته لما
عرض لماهية غيره وكل عرضي معلول اما الماهية كلزوم الثلث للمثلث واما لخارج الماهية وفي الجملة لا يجب بذاته ثم ذكر اشارة
الى المشائين بهذه العبارة انهم قالوا انه لا يمكن ان تكون الماهية علة لوجودها في نفسها فانه يلزم ان يكون قبل الوجود موجودة
لانه يلزم كون العلة متقدمة على المعلول بالوجود وتقدم الماهية على الوجود ممتنع ولما كانت الاجسام واعراضها وجودها زائدا
على الماهية وكل وجود زائد على الماهية فهو ممكن فجميع الاجسام ممكنة محتاجة في وجودها الى الوجود الذي انيته هو ماهيته اذ لو
كان الوجود على ماهية لكان ممكنا ثم يثبتون ان الذي وجوده ماهيته لا يتعدد فانه ان كان شيئين وجودهما عين الماهية لاختلفا
بالحقيقة فان حقيقتهما واحدة وهي الوجود المحض ولازم الماهية لا يختلف فيهما ولا يقع الامتياز بالعرضي الغير اللازم
لماهية واحدة منهما اولا لكان لازما متفقا في كليهما ولابد من مخصص خارج عنه مخصص به وتعين هو مشروط بذلك التخصص فلا
ممكنا واذا كان كذا وكلاهما ممكن فيحتاجان الى مرجح وقد فرضنا واجبين هذا فبهذه الطريقة يبين امكان العالم ووجود ايجاد
الوجود الذي لذاته يجب ثم اورد الايراد على هذا المسلك حيث قال انا نقتضي ان اثبات ان الوجود زائد على الماهيات والصورة في الاعيان
ليبتني عليه الكلام من انه كان زائدا على الواجب في ذاته والا قام بغيره والماهية لا يكون موجبة لوجود نفسها واما اذا اخذ الوجود
امرا اعتباريا فلا صورة له في الاعيان ولا علة له في الاعيان فلا يستقر هذه الطريقة ثم ان قولهم الوجود العرضي ان كان واجبا لذاته
ما عرض الماهية فاذا قيل لم قلت انه لا يعرض الماهية فيقول انه اذا عرض فيكون قيامه بالماهية ومعنى قيامه بها ان الوجود وجود في
الماهية فغير انفكاك انها بان الوجود قياما اي وجود او [illegible] الى السلسلة الممتنعة ومن اراد ان يبين بهذه الطريقة [illegible] هذا انما
يتاتى لمن يقول ان الوجود اذا كان زائدا على الماهية يقع الماهية تحت مقولة على ما سبق من الحصر المذكور وثبت ان الاعراض لا تخرج
مقولاتها النسبية غايته بغيرها واما الجوهر فحاجته الى المخصص وان بعضها يحتاج الى المخصص اذا صح الامكان على ما تحت جنس صح
على الجنس لطبيعته واذا امتنع الامكان على طبيعة الجنس وما امتنع على طبيعة الجنس فان الحيوانية عند من اخذها اعتبارية لما استحال
عليه الحجرية يستحيل على الانواع تحتها والممتنع على الجنس وكذا الواجب عليه اذا كان الطبيعة لا لامر عارض بسبب كونه ذهبا يتعدى

الواجب م

الى الانواع

الى الانواع فاذا احتاجت مقولات من الاعراض فانواع تحت مقولة الجوهر لا غيرها لزم الامكان على بعض ما يقع تحت الجوهر
وعلى جميع المقولات الباقية فلو دخل واجب الوجود تحت مقولة للزم فيه جهة امكانية باعتبار الجنس فما كان واجبا بل ممكنا
وضعف هذا ولا يخفى على اولي النهى انه اورد هذا الايراد على مسلك الشيخ هاهنا وفي غيره ما يقرب من هذا المدعى على ما نقل
لبعض الكبار رسالة وهو ان الواجب الوجود لا يجوز الخ ثم لا يخفى ان من الاتصاف الخارجي ما يكون في الخارج على معنى انه
بحيث يصح اتصاف بالوصف له وان لم تكن تلك الصفة موجودة فيه فيكون هذا فردا للاتصاف الخارجي وان لم يكن الخارج
ظرف عروضه بل انما يكون العقل ظرف عروضه لان المعتبر في ظرف الشيء كون ذلك الشيء فيه متميزا عن غيره والوجود ليس
في الخارج وان كان بحذائه امرا قبل ان القيام ضربان انتزاعي وانضمامي والوجود فانه يكون من القسم الثاني لكنه من القسم
الاول بالنظر الى الجهات بحسب الاعيان ومن هاهنا يصح ان يكون اتصافها به في الخارج وان كان ظرف عروضها هو
الذهن ومن الظاهر ان قيامه بها مفتقر الى مرجح خارجي ضرورة ان نسبة قيامه بها نظرا اليها على نسبة واحدة في الثاني
وان كانت متادية الى غير النهاية فتعين من ذلك ان يكون ذلك المرجح ما وجوده عين ذاته واما ما ذكره بقوله واما اذا اخذ
الوجود امرا اعتباريا فلا صورة له في الاعيان ولا علة له في الاعيان ففيه ما لا يخفى حيث انه لا يلزم من كون الوجود امرا انتزاعيا
ان لا يكون له علة خارجية وان لزم ذلك على تقدير كونه اعتباريا ولا اتصاف في الاعيان بحسبه وابن هذا من ذلك ولعل
هذا الشيخ الاشراقي المدعي علم الاشياء على ما هي عليه ما انه من شعاع [illegible] من طريق نور الوجود وحيث يقتبس اللاهوت
على قلب السالك الى فهم مقامات الوجود والاوصوت الواقف على اغوار الملكوت [illegible] اسرار اللاهوت مغافل عن ذلك
قلنا قال ان الموجود حقيقيا اي وجودا اي يوجد الى اخره ما ذكره ثم اشار الى الدليل على انه مجرد الوجود والانية لا انه الوجود في
الماهية فلا اذا نسبها على ما قال اقول بطريق عرشي ان الذي فصله الذهن وجود عن ماهية فهو ان ما منع وجودها بعينها لا
يصير شيء منها موجودا واذا صار شيء منها موجودا فالكل اجزئيات اخرى محصولا لا شيء لماهيتها الا الابدية بل يكثر الى
غير النهاية وقد علمت ان كل ما يقع من جزئيات كلي [illegible] الامكان بعد [illegible] واذا كان هذا الواقع واجب الوجود وله ماهية
الوجود ففي اذا اخذت كلية امكن وجود جزئي اخر لها الا انه اذ لو امتنع الوجود للماهية لكان المفروض واجبا ممتنعا بالنظر
ماهيته هذا محال لماهية ما في الباب ان يمتنع بسبب غير نفس الماهية فيكون ممكنا في نفسه ثم ذكر ما حصله انه لو صح للعقل ان
الماهية والانية لوجب ان تكون تلك الماهية كلية والماهية الكلية نظرا الى ذاتها لا تابى عن وجود جزئيات غير متناهية
لا شتراكها فيها واذا لم يجب وجوب بعضها لنفسها لم يكن الواجب لذاته واجبا واقل لزوم ذلك ان تكون الماهية
كلية حيث ان الوجود مساوق للتشخص فلو كان ذلك زائدا على ماهيته لكان التشخص بعينه زائدا عليها والحاصل ان
التشخص لو كان زائدا عليها لزم احد امرين اما امتناع الواجب او امكان الممتنع وكلاهما ظاهر الاستحالة بيانه انه لو كان
ذا ماهية كلية ووجود زائد عليها وكان سائر الافراد الباقية ممتنعة فلا يخلو اما ان يكون امتناعها لنفس تلك الماهية او لغيرها
فان كان الاول فيلزم امتناع وجود ذلك الفرد الواحد منها ايضا فيكون الواجب الوجود هو الممتنع الوجود وهو الامر الاول وان
كان الثاني يكون ممكنا نظرا الى تلك الماهية فتكون تلك الجزئيات ممكنة لذواتها ممتنعة بغيرها وهو الامر الثاني بل لا شك
واما الاول منهما فلان شريكه ممتنع بالذات مع لزوم امكانه لاشتراكه بجزئيه واما الثاني منهما ففي حيث ان وجود هذا الجزئي
الذي هو الواجب بذاته مشروط بعدم المانع والمشروط بغيره فهو ممكن لا انه يلزم امكانه وهذا كما ترى فاذا عرف هذا

فيه يرينا الوحدة بين النظرتين ما ذكره صاحب الحكماء في رسالته المعقودة للذات والصفات ردا على الشيخ الاشراق حيث
سلك طريقة العرشي بقوله اقول ان هذا الدليل عليل صحيح ... الا ان الملازمة التي ادعاها اولا غير بين ولا مبين اذ لا
يجوز ان يفصل العقل امر الوجود الى وجود ومعروض له فيكون ذلك المعروض جزئيا شخصيا لا كليا وتخصيص اطلاق المهية
على الكلي لا ينفع اذا المقصود ان الوجود غير زائد بل هو نفس حقيقة الواجب واما ثانيا فلان دعوى امتناع الجزئيات الغير
المتناهية ممنوعة اذا يجوز ان يكون لمهية كلية افراد محدودة متناهية لا يمكن ان يتعدى عنها في الواقع وان جاز في التوهم
الزيادة عليه واما ثالثا فلانه يلزم عدم التناهي فهو بعينه ... وبطلان اللازم ممنوع واما رابعا فلانه لو سلم انه غير متناه في
الاخر فغايته ... ذلك ان يكون الواجبات غير متناهية ... بطلان هذا ... الا ان ... ابطال التسلسل ...
لما على امتناع ترتب امور غير متناهية موجودة معا ولزوم ترتب الواجبات غير بين ولا مبين انتهى وهو كما ترى ...
الايرادات من كلام الشيخ الاشراقي ... ان مقصوده ... العقل تفصيله الى امر ووجود فكان موجودا
لماهية كلية لكون الوجود هو التشخص فيكون ذلك الامر ... كليا واذا كان كذلك فيجوز نظرا اليه
ان يكون له افراد اخرى غير هذا الفرد وان كانت غير متناهية ... وجود ما لا يتناهى من الافراد في الواقع او في العقل
لان الغرض ... امتناع هذا الفرد المفروض وجوبه بالذات
لتشاركه مع تلك الافراد في تمام ماهيتها ... تلك الماهية والا لزم ... تلك الافراد

[illegible]

لان ذلك قال ولما اثبات واجب الوجود فليس يمكن الا ببرهان ان فان قلت ان بعض الافاضل الاعلام قد حكم بان مرتبة ذلك الاثبات
من حيث كونه دليلا لميا الا انيا ثم اورد الايراد عليه والجواب عنه بهذه العبارة فان قلت الدليل منحصر في الاول والثاني والواجب تعالى
ليس معلولا لشيء بل هو علة لجميع ما عداه فكل دليل يستدل به على وجوده تعالى يكون برهانا انيا لا لميا فالفرق بين الطريقين بكون
احدهما انيا والاخر لميا قلت الاستدلال بحال مفهوم الموجود على بعضه واجب لذاته لا على ذات الواجب تعالى في نفسه الذي
هو مبدأ كل شيء وكون طبيعة الوجود مشتملا على فرد هو الواجب لذاته حال من احوال تلك الطبيعة وهو مقتضى لتلك الطبيعة الا انه
يحال تلك الطبيعة على حال اخرى لها معلول لها الحال الاولى انتهى كلامه قلت انه … في اوايل هذا الشرح ان المراد من … ذلك
الدليل و… من جهة كونه دليلا لميا من الاثر وجوده على سائر صفاته الثبوتية والسلبية وكيفية صدور افعاله عنه كما اشار اليه الشيخ بانه
طريق الصديقين الذين يستشهدون به لا عليه وقد ادعى انه اشير اليه بقوله تعالى او لم يكف بربك انه على كل شيء شهيد وذلك على خلاف
ما عليه مسلك المتكلمين حيث يستدلون على صفاته تعالى بافعاله واثاره وعليها اشير اليه بقوله سنريهم آياتنا في الآفاق الاية وقال
الشيخ انه هو هذا والمراد من كون الدليل اوثق واشرف من جهة كونه دليلا لميا على صفاته واثاره وذلك بخلاف المسلك الاخر
لانه … المعلول … فان المراد من الدليل الذي ما يشتمل على الحد الاوسط الذي هو معلول …
ظاهر بعض الافاضل والحاصل ان الفرق بين طريقة المتكلمين وبين طريقة الحكماء الالهيين بان هؤلاء … في الدليل …
ما سواه واولئك المتكلمون … حدوثه ثم ان الحكماء بعد ما اثبتوا وجوده تعالى ووجوبه يستدلون بلوازم وجوده على
سائر صفاته السلبية وكيفية صدور افعاله عنه واما المتكلمون فهم بعد ذلك يستدلون على صفاته تعالى بافعاله واثاره كما لا يخفى
على من تتبع الكتب الكلامية والحكمية وهذا هو الظاهر من سير الشيخين ابي نصر وابي علي على ما نقلنا عنهما انفا قال المحقق
… الاشارات في شرح كلام صاحبها … المتكلمين يستدلون بحدوث الاجسام والاعراض على وجود الخالق
ويتأملون في احوال الخليقة على صفاته واحدة فواحدة والالهيون فهم يستدلون بالنظر في الوجود وانه واجب او ممكن على
اثبات واجب الوجود ثم بالنظر فيما يلزم الوجوب والامكان على صفاته ثم يستدلون بصفاته على كيفية صدور افعاله عنه
واحدا بعد واحد ثم قال فذكر الشيخ ترجيح هذه الطريقة الاولى بانه اوثق واشرف وذلك لان اولى البراهين باعطاء
اليقين هو الاستدلال بالعلة على المعلول واما عكسه الذي هو استدلال بالمعلول على العلة فربما لا يعطي اليقين وهو اذا
كان للمطلوب علة لم يعلم بها كما تبين في علم البرهان على ما عرفته آنفا ثم الذي يؤيد ما قلناه على نظر سديد ما ذكره الفاضل
في المحاكمات من حيث الجواب والسؤال بهذه العبارة فان قيل الاستدلال بالوجود على الواجب ليس استدلالا بالعلة
على المعلول … ان يكون الواجب لذاته معلولا لغيره قلنا الاستدلال بالعلة على المعلول هو الاستدلال من …
الوجود على معلولاته فاما في الطريقة المختارة فيثبت واجب الوجود اولا ثم يستدل به على سائر الموجودات واما هذا القوم
فيثبتون سائر الموجودات ويستدلون بها على وجود الواجب وبعبارة اخرى نحن نثبت الحق ونستدل به على الخلق
وهم يثبتون الخلق ويستدلون به على الحق فطريقنا اشرف واوثق وظاهر هذا … الفاضل ان الاستدلال لاحد الطريقين على
سائر صفاته وافعاله بخلاف الاستدلال الاخر … ان استدلالهم على صفاته تعالى … استدلال اني … فيه ان
استدلال احدهما على وجوده تعالى استدلال لمي واستدلال الاخر منها استدلال اني كما ظن ذلك الفاضل وهو بعض
الاعلام ثم نقول انه لو قطعنا النظر من توجيهين سابقين … الشيخ … بما حققه من الوجهين اللذين اوردهما في الجواب

الثبوتية ثم

اما على الاول منهما فبان يقال ان الاستدلال … كان ذلك الحال موضوع المسئلة بعض الوجود وهو مفهوم واجب الوجود لذاته
فحد الاوسط ان كان علة لثبوت هذا المفهوم لهذا المفهوم في الذهن والخارج معا … معلولا لغيره اذ الدليل
يدل على ان وجوده لهذا المفهوم معلول … ان ليس للحمولات وجود في انفسها الا وجودها لموضوعاتها كما
الشيخ في فن البرهان من هذا الكتاب بهذه العبارة واما المعاني المفردة فيها ما هي اعراض موضوع هذه الصناعة واثاره و…
مطالب الصناعة يصح فيها وجودها وليس وجودها الا للموضوع فيكون النظر في انها موجودة لموضوع الصناعة وذلك
هو النظر في انها موجودة انتهى كلامه فلو كان ثبوت مفهوم الواجب لذاته الذي هو محمول في مسئلتنا هذه لمفهوم بعض الموجود
معلولا لعلة كان وجوده في نفسه كذلك ولو سلم ان معلولية الوجود الرابطي ليس يلزمها معلولية وجوده في نفسه فالثابت
بالدليل الاول من الامرين فلا يكون الدليل معطيا لنفس المطلوب هف واما ما يرد على الثاني منهما فهو ان معنى مفهوم الموجود
ان كان هذا الفرد … لكن … الثبت وجود الممكنات فلا …
وجب اللزوم ان مفهوم الموجود اذا كان مقتضيا لذاته لا يكون له في تحققه احتياج الى غيره فيكون ذاته مستغنية عن الغير فلا
… غيره فاذا تقرر هذا فنقول انه يرد على ما … بعض الاجلاء مستدلا بما نقلت عنه بهذه العبارة فان قلت
ليس الاستدلال على وجود الواجب في نفسه بل على انتسابه الى هذا المفهوم وثبوته له على نحو ما ذكره الشيخ في الاستدلال …
المؤلف على وجود المؤلف فوجود الواجب في نفسه علة لغيره مطلقا وانتسابه الى هذا المفهوم معلول له وقد يكون الشيء
في نفسه علة لشيء وفي وجوده عنه امر معلولا له كما حقق في موضعه انتهى وهذا كما ترى لان القابل ان يقول ان احد هذين
الوجودين ان كان عين الاخر لم يكن الثابت بالبرهان على انه المطلوب اذ الثابت ليس الا ما هو المعلول على ما هو معنى
البرهان اللمي وان كان غيره كانت معلوليته ملزومة لمعلوليته … فلا يحصل … يكون دالا على وجوده تعالى دليلا لميا
على انه … لمن كان له قلب او القى السمع وهو شهيد كما … في صحف الحكمة … كتاب التعليقات
والاشارات وكتاب … الايمان وغيرها فنقول ان ما وقع من الشيخ هنا من قوله لا برهان عليه يحمل على انه لا برهان
تام عليه اي ما يكون الاوسط فيه علة للاكبر بحسب نفسه وذلك بان يكون علة لهيئة كما هو علة لثبوته للاصغر فيكون
علة لوجوده ايضا والبرهان في هذه الصورة يستلزم الحد والحد يستلزم البرهان والحاصل انه ما سلكه المعلم الاول من
ان اللازم منهما يختص في هذه الصورة لا مطلقا كما ظنه بعض الناظرين من اهل الالباب والى هذا اشار ما ذكره الشيخ في فن
البرهان من هذا الكتاب وذلك حيث قال ان المعلم الاول لم يعن هذا … انه قد يكون من هذا الصنف …
… هذا الوجه … فانه اذا كان الحد الاوسط فيها الحد الاكبر كان القياس برهانا …
علة النفي … الحد الاكبر …
يكون الشيء الذي هو الاوسط علة بذاته للاكبر فينعكس عليه ويعطي النفي معا …
سواء بين الحد والبرهان مشاركة ولكن لا مطلقا بل فيما اذا استوفينا العلل حتى يصير الى العلة القريبة كما يدل عليه ما نقلنا
… ان … القمر ينكسف فقال لان القمر قد يقع قبالة الشمس ووسط الارض واذا وقع كذلك
انكسف … هذا الكلام فان كسوف القمر يثبت له بلمية وانه انما ينكسف … كسوفه وهو زوال
ضوئه بتوسط الارض يثبت به وخصوصا اذا استقصى هذا البيان حتى يصير الى العلة القريبة التي هي الصورة للكسوف بعد

العلل الفاعلية فاذا اجتمعت تلك الاوساط كلها مع الحد الاكبر كان حدا تاما مثل قولنا ان القمر يمكن ان يقع الشمس المضيء عليه
الضوء على القمر وكما وقع كذلك فان الارض تستر عنه ضوء الشمس وكل شيء يتصل به الارض بها فانه يصير غير مضيء بعد ما ان
يكون مضيئا وكلما كان كذلك فهو منكسف فالقمر منكسف فاذا اخذت هذه الاوساط فابتدا من اقربها الى المنكسف صعودا الى
الابعد حصلت هذه بالعكس من ترتيبها كان حدا للكسوف تاما وذلك بان يحد كسوف القمر هو ان لا يبقى بعد ما كان يقع ستر
الارض عنه ضوء الشمس لو قوعه من الشمس على القطر فهذا هو الحد التام للكسوف وقد يكشف عن هذا البرهان التام على الكسوف
وعلى المشكل بمعزى فنقول كان هذا البرهان لا يتم ولا يتقوم الا من تقدم معرفة حد الكسوف فلا يكون البرهان قد افاد
معنا ان الشيء يعرف معرفة بالفعل ويعرف معرفة بالقوة قريبة من الفعل يكون معنا غطاء ويحتاج فيها الا تنبيه فالبرهان يدل
على سبيل التنبيه من الغفلة واما الحد فلا يبرهن عليه البتة فكان هذا فكما يعرف ان القمر يضيء لدنوه من الشمس فعقل عنه ذاتا
جميع هذا الخط فعن هذا لا يجوز فلم يلبثا ان يتبين الا الانتقال الذي ينبغي الحد ولما ان لا يمكن البرهان حولنا من العلل لا كان
قياسا من اللوازم والعوارض وقيل مثلا ان القمر لا يقع لها ظل في الاستقبال واذا لم يقع لها ظل فهو منكسف فالقمر قد ينكسف
فليس يحصل من هذا القول حد واحسب ان بعض العلماء بعينها انه ذكره واما كل شيء لا علة له فلا برهان عليه الا بالحقيقة لا
الوجه الذي يحصل بتامل ويتذكر من فصل علمنا في اول الكتاب يعني به البرهان والحد عليه بالعرض ثم ذكر بالفرق الحد من
البرهان اصدق الاول دون الاخير في كثير من المعاني بوضع في العلوم وضعا مثل الوضع في علم الحدود فلا يقاس من برهان
حق بل يوضع وضعا وربما انه بقياس جدلي او استقراء ان اما غريبا اليس من شرط التعليم ولكن ذلك لا يغني عن التعليم ولما
صدق العكس فيما اذا كان الاوسط اخص من الاكبر على ما ذكرنا ولما انه ذكر ما رايه فلا نجوز ان يكون التي ههنا عن تعالى
هو البرهان مطلقا سواء كان هو اللم او الان مطلقا سواء كان في الاطلاق الا اخرفقه انه برهان على كل شيء على ما سلبه
لكن بل انا نحلل كل شيء تسهيل وتدليل ما وقع منه في فن البرهان من هذا الكتاب يقول اما ما لا علة له في وجوده مطلقا
او التي لا اثر غيرها في شيء او علة تعلم او ما فالاعلة له من حيث مبادي العلوم فانه يصدق من غير قياس يحصل عليه التسلسل
وانحصر ما وقع منه في التعليقات يقول فاما ما لا سبب له فانه متصور بذاته ويعرف بذاته كواجب الوجود فانه لا علة له فيصور
بذاته فلا يحتاج في تصوره الى شيء اذ هو اول التصور وتعرف بذاته انه لا سبب له ويقول انا نعرف في انه واجب الوجود ايضا
معرفة اولية من غير اكتساب فانا نقسم الوجود الى الواجب والممكن ثم نعرف ان واجب الوجود يجب ان يكون واحدا ويقول
لكن ما وجوده من ذاته فلذلك البارئ هو الحق وما سواه باطل كان الواجب الوجود لا برهان عليه ولا نعرف الا من ذاته كما
قال شهد الله انه لا اله الا هو انتهى ما ذكره في مواضع من ذلك الكتاب فيدل على ما قلنا ولعل الظاهر من جملتها ما اشار اليه
فاتح الاوصياء وامام الاولياء والاصفياء صلوات الله عليهم على ما روي عنه فهو الذي يشهد له اعلام الوجود على اقرار قلب ذي الجحود
قيل في تفسيره ان كثيرا من الناس ربما يجهل بطريق عادتهم كالمغالطة وعبدة الاصنام فاذا راجع قلبه او نبه عليه بادعى ان واقع
كابا عليه كما ان الذي يحلل انه يجوز ان يكون المبدا ان معرفة بل فطرته جبلية للجميع وان يجحدوا بها واستيقنتها انفسهم ظلما
وعلوا فالجاحدون لهم تلك المعرفة من حيث لا يدرون فيحتاجون الى التنبيه عليها ليطلعوا من مشرق نفوسهم تلك المعرفة ولو
ذلك بوجهها ما تراه في بعض الناس مما يوسوسون في اليوم وصدورهم واعطوهم من حيث لا يشعرون ما انطق برهانهم الاهل
الحكمة واوضح بيانهم الذي كشف غطاء الغطاء عنها او القلب تصحح واتم على جميع ما يحتاج اليه المعرفة في هذا الحد والدعوى

مابين الحجة اعلم الحجة وساير كتب خصوص جميع اهل الحقيقة ومن الناس من استدل على ان الاحتياج الى البرهان يقوم عليه بانه لو كان
لزم وجوده في الاذهان لان البرهان يستدعي ثبوت الاكبر للاصغر لكن الحكم به لا يتم عليه من الحد الاوسط والثاني باطل
لانه يلزم ان يكون وجوده الذهني بما هو وجود الذهني هو بعينه وجوده العيني كما بين في موضعه فلا برهان عليه بما هو برهان على كل
شيء انتهى وهو كما ترى اما اولا فلان البرهان على الشيء لا يستدعي ارتسامه في الذهن بكنه حقيقته انما يستدعي وجود عنوانه
الفرق ولا اضطرار فيما اذا استحال الوصول الى سرادقات مجده واما ثانيا فلانه لو صح ذلك لصح انه لا برهان على شيء من الامور
ارتسامه فيه واما ثالثا فلانه ان لا يكون الفرق بما يعرف الامر وجوده ضرورة فان اجيب عن الاخيرين باو ابطل الاول
فهو جواب على ما قلت بل **قال** ذو الهيئة المتقررة **اقول** انه من مواضع الدالة على ان مرتبة تقرر الهيئة متقدمة على مرتبة وجودها انفسها
بالهيئة وقد يصرح بالتعليقة ثم ان الظاهر من امثال هذه المواضع ان الهيئة تقررا وتحصلية قبل وجودها ثم الظاهر انه مناط
جوهرية الجوهر حقيقة في حد نفسها مع قطع النظر عن طرفي الذهن والخارج وما عليه بعض من ان مناط جوهرية الوجود في الخارج
مردود ومما قال ان خاتم المحصلين في شرح النمط الرابع من الاشارات قد حكم بتاخر تقرر الهيئة عن وجودها تابعا لما عليه صاحبها
تعليقا على ما وراه انا ذلك ان المراد من الهيئة المتقررة هنا ان هو الحقيقة المتقررة من افرادها الشخصية فتلك الحقيقة
المتقررة من حيث ان العقل ينتزعها من هوياتها الفردية متاخرة عن وجودها الخارجي الاتحادي معها ومتقدمة على وجود
كل جسم تقررها من حيث جوهرية انها **قال** فنقول ليس هذا معنى الجوهر الذي حددناه **اقول** اشارة الى ما فصلناه سابقا
ان الجوهر معاني **قال** بل ان الموجود لا في موضوع محمول **اقول** يقرا بانه لا حاجة بالمكان من الرسوم كما قلنا انه غير جوهر مقام الى
ان ما يقال عليه ذلك بما له عليه هذا السواد اخذ الموضوع في حد ذاته او مع اعتبار من اعتباراته ويصرح بالمعنى الثالث و
ذلك الاعتبار وهو هنا ان ذلك على ان يكون الحقيقة ماخوذة بهذا الحيثية مثل ما يقال عليه حقيقة الجوهر بما هي جواهر ويقال
عليه الوجود بالفعل لا في الموضوع فيكون حمله عليه من قبيل حمل الذاتي على الذات وان اخذت لا بهذا الاعتبار يكون من
قبيل حمل العرضيات وعلى التقديرين لا يكون من قبيل حمل الالفاظ فنظير ذلك مثل ما يقال عليه الحيوان الناطق بالموجودا
ناطق مما يقال عليه انه ضاحك فانه لا يكون حدا الا انه قال وقلت ان تفسير الحمل بالقول يشعر بذلك بحيث ان الكشف
بالاطلاق الاعم كان الاخير في اطلاق المعنى كما لو صح ما ذكره الشارح المحقق للاشارات في بحث منطقها في شرح ما وقع فيها من
العبارة اشارة الى الحمول انما قلنا الشكل محمول على المثلث فليس معناه ان حقيقة المثلث هي حقيقة الشكل ولكن معناه ان الشكل
الذي يقال عليه مثلث فهو بعينه يقال انه شكل اي ان كان في نفسه معنى ثالث او كان في نفسه امرا اخر انتهى وانما قلت ذلك لان في
تشبيهه بقوله ان هذا البحث يورد بعد مباحث الالفاظ ولعل الشيخ اورده ههنا التعريض الى ان اطلاق الاسم الاخص على
المعنى الاعم والاخص مراد ما ذكره بقول معنى ثالث هو ما ذكرناه من جهة اخذه باعتبار من اعتباراته ضرورة ان الشيء يجب نفيه
حيث اخذه باعتبار الخصوص انه اذا كان هذا الاخر ما يحل به باعتبار ذاته تحد اخرى يكون ذلك الشيء مع كل خصوصيته منها من
واحد والمقدار المشترك بين جملة هذه الخصوصيات نظرا اليها امر كلي محمول على افراده يقول عليها بغيره فلا قال الشيخ في
ما يرينا من هذا الكتاب بعدها وقع هنا السؤال بقول القائل يقول الكبرى ليست معه لا تخصيص وان يقول يجب ان
تكون القياسات المؤلفة من شخصين قد تنتج وان كانت الكبرى ليست كلية فانه اذا قيل ان زيدا هذا القاعد وهذا القاعد هو
ابيض لزم ان يكون زيد ابيض وانما كان الحد في ذلك ينتج حيث يكون جزئية محصورة او شخصيا فيجوز ان يطلب الاصغر الاوسط ايضا

ملاحظات الاصغر من الاوسط بقوله وقد يتبع هذا المثال الحرفيا الزيد هو زيد الغني وزيد الغني الاسعد او الابيض الضاحك وبحيح كل [illegible]
واحدها الابيض ويجب ان يفهم من هذا المثال ان زيد الغني امر كلي لصدقه على زيد الغني واحد واما زيد الغني من حيث هو زيد الغني فيقال على
كثيرين وذلك لان زيد الغني ومعنى ذلك الغنا الا العدد ولكن بالنوع فيكون من حيث هو زيد ذلك الشخص بعينه والمعنى من حيث هو مجموع زيد
ومعنى فلا يكون ذلك العدد وانما كان يكون ذلك بالعدد لو كان زيد ذلك بعينه والغنا وذلك بعينه بالعدد كطينة من طين انتقش ثم صار قبالة
يكون البتة ذلك بعينها ان كان طينها ذلك الطين بعينه بل يكون هذا اشباهها اعني ذلك لكن اذا كان هذا الغنا غير ذلك الغنا بالعدد
فهذا الغني من حيث هو هذا الغني غير ذلك بالعدد والشئ فلا يصار وانا في احواله كالعارض والمقارن لا يجمع مع وصفه بالعدد دون ذلك لا
يوجب ان يكون الموضوع واحدا ولما كان الحد الاوسط معنى ليس بشخصي تم حق الكبرى ان يكون صادقا ويمنع الحصر الكلي فيكون قولنا الزيد
الغني يجوز ان يحمل على كل فيكون كانك قلت ان كل شئ يوصف بانه زيد الغني وقد علمت ان معنى هذا ان الامور الموضوعة لزيد الغني لا
علمت ان قولنا كل ج ب معناه كل ما يوصف بانه ج بالفعل فهو ب ليس بشرط ان ذلك مادام موصوفا بانه ج او في وقت اخر و
الامور الموضوعة لزيد الغني احدهما زيد مطلقا وثانيهما زيد الغني من حيث هو معنى وهما مختلفان ويحمل عليهما زيد الغني في الكاذب لا
يقال كل ما يوصف بانه زيد الغني ويوضع لزيد الغني فانه يحمل عليه بل بعضه وهو الذي هو زيد الغني من حيث هو زيد الغني لما كل ما
يوصف بانه زيد الغني ويوضع لزيد الغني فلان زيدا مطلقا لا بشرط انه زيد الغني ليس بغني لشرط انه ليس زيد الغني فهو ما يوصف
زيد الغني فهو ما يوصف زيد الغني مثل ان الانسان بلا قيد ابيض وان لم يشترط باعتبار انه ابيض فانه يوصف بانه ابيض فالمثال انقول
زيد ابيض وانما اخذ الموضوع الا زيد فقط فلا زيادة ولكن يوصف ايضا نوع اخر الابيض يعني يقول ان زيد الابيض ابيض لكنه اذا
اخذ مع الابيض كان الحمل ضروريا بالوجه الذي يعلم واذا اخذ مطلقا كان الحمل عليه مطلقا وهذا الفرق من الغموض وهو لا يقال ان
ليس بحسب الاشخاص بل بحسب الاحوال وقد عرفت هذا من ان فان اخذ زيد انه زيد شئ واحمل انه زيد الغني شئ وقولنا الموصوف
بانه زيد الغني هو شئ كل واحد منهما الا ان زيدا يكون معتبرا انه زيد فلا يعتبر معه زيادة ويكون معتبرا مع اشتراط الزيادة انه معنى وهذا
لا يبطل تخصيص زيد لان تخصيصه من حيث هو زيد فقط مشترطا فيه معنى تخصيصه انه معين هذا فاذا اخذت الكبرى مهملة او هي الصدق
وان اجعلت كلية كذبت انتهى وهو يدل على ان المراد بقوله معنى ثالث ماذا او على ان المراد من القول هو الحمل كما لا يخفى الا ما يقصد الشارح
المحقق للاشارات كالمثال الى دليله انه ليس من مباحث الالفاظ فاحتياج الى الاعتذار وقيل ما ذكره والحاصل ان مقصود الشيخ
من قوله الحمل على المثال ليس هو ما في المنطق لقوله عليه التوجيه انه ليس من مباحث الالفاظ ثم ان من الاعلام الناظرين قوله الطلاق
الاسم على المعنى في صدقه لتفسيره بقوله كالحد والمعكس لفهم وهذا كما ترى لما اول الا انه لا يناسب مباحث الالفاظ الى التي انه وجد
تفسيرا فسر بطالب ثم اوله ثانيا فاثبت ان الفاظ المنطق من فن البرهان وذلك حيث قال والمتوحد المقدمة التي تكلف النطق بلفظها
وليست حينئذ نفسها بل يحتاج الى كل مقدمة ولو كان حد ما يقال الحد على حدته عندئذ كالقائل ان يقول الواحد الانسان الكل انما فالحكم
بالحالة فيها الا ان ذلك احدها الفائدة التصديق وثانيها الاخر لغاية تصور ثم انه لما كان ههنا مظنة السؤال بان الحد لا يستغني عن هيئة القول
مكيف يجابانها فاجاب عن ذلك بقوله وان كان قد يقال لها حاصل ان الطلاق لكن عليها من حيث الطلاق اللزومي الاصوب جاز الاخير ان
ليس المقصود ههنا الا انه يصدق على الوصف قولا وهذا انه لا يتصور معنى اسم الوصف او معنى ذات الوصف انما هو لكما اولى لك
حيث انه لا سبيل الى تقرير ذلك الا بقوله تعالى الجهة القديمة من حيث انها لا تخرج من مطلب حالا وانه الطلاق الحد عليه ليس من هذه
الحيثية قال حيث تمكن ذا في المنطق اقول نحن قد استوفينا ذكره في اوايل هذا الكتاب بالامر به عليه قال ان حقيقة الاول تعالى يعني

ان حقيقة الاول تعالى وهو الوجوب الوجود الذي هو ناكد الوجود العرضي موجودة لهذا الفرد بعينه دون غيره واستدل عليه بقوله
وذلك لان الواحد ما هو واجب الوجود يكون ما هو به هو غير المنفصل بعدد الى الا ان قوله ما في قوله يكون ما هو موصولا او موصوفا او مخرج
الحمل على ان يكون باسم يكون هو حقيقة وجوب الوجود والمجرور في قوله بعدد الى ما او قوله هو ذاته راجع الى ما وقوله الى المقصود ان هذا
يكون والحاصل ان الواجب هذا الفرد ان اذا ثبت غيره مثل الاول الظاهر على الثاني خلاف المفروض ثم ان الوجوب الوجود لو كان
مقصورا على هذا الفرد بعينه اذ ذلك المعنى اي الاحتمال تقسيم الى بعض معنى الوجوب الوجود بل قولنا يكون مقصورا على هذا الفرد بعينه فلا
يكون الواجب الوجود الا هو بعينه وما حاصله ان كون واجب الوجود وحقيقته ان انتفى تلك الهوية بعينها فلم ينحصر تلك الهوية المعينة
الا بسبب منفصل فواجب الوجود بذاته واجب الوجود بغيره وذلك في ان لم ينحصر تلك الهوية المعينة الا بسبب منفصل فواجب الوجود بذاته فلا
الوجود بغيره وذلك محال والحاصل كون واجب الوجود وكونه هذا لو كان لذاته فلا واجب الوجود الا هذا بعينه وان كونه هذا لا لذاته بل
لغيره فلا يكون واجب الوجود بذاته واجبا لذاته خلف وينظر فيه ما ذكره المعلم الثاني في كتاب الفصوص فص وجوب الوجود لا ينقسم
بالحمل على كثيرين مختلفين بالعدد والا لكان معلولا انتهى والحاصل انه لا يتصور الكثرة في نوعه حقيقته واحد بل لا سبب والامر
ان يكون معلولا فانه مرجع ما اورده ابن كمونة من الشبهة المشهورة فكيف ويقول وان كان تحقق هذا المعين الخ بما حاصله ان تحقق
الوجوب الوجود لما كان على هذا التقدير بجهة كلية وتحققها انما هو بهذا المعين لان تحققها وتحصلها انما هو بهذا الفرد المعين
واذا كان هذا المعين بسبب خارج فيكون تحقق تلك الطبيعة وتحصلها به ايضا وقوله وانما هو هو لانه هذا المعين اي والحال ان الخ
الوجود انما هو هو لانه هذا المعين وقوله فالاول لا نداء انه هو الشئ الذي الف المعاني والمثل هو الشئ الذي في تمام الهيئة
فاذا المحل لهيئة وجوب الوجود على غيره وشئ من الافراد لم يكن لمثل لا ان المثل يقتضي الشارك في تمام الهيئة فاذا لم يكن له مثل لم يكن
له بالضرورة ان انتفا العام يوجب انتفا الخاص قال واعلم انا نقول الخ اقول حاصله ان الواجب لذاته ولو كان له شريك فاما ان
يكون بينهما فرق في الحقيقة النوعية او بين فاضلها لما فيها واشار الى الاول بقوله لا ستحق الحقايق والانواع والى الثاني بقوله وما
يختلف الحقايق والانواع بقوله وهما اولا وذلك الى قوله ثم لا يخلو ايضا شارة الى الاستدلال على بطلان الاول وتمسك الى الامر الثاني
المقرر الاول بعد تعيين ان مراد الشيخ من قوله الحقايق في قوله فلا اختلاف بينهما في الحقايق وكذا من قوله حقايقهما الماهيات
حيث يقول انها تختلف حقايقها الحقايق التخصيصية لا الحقايق النوعية وليس ما وقع حيث يقول حقايقها في قوله فيكون الزيادة فعلى الخ
الخ على ان يكون بالصاد المعجمة لا المهملة على ما قيل ان الماخوذ من استاذه وهو من ائمة الكتاب فضلا بالضاد المعجمة وكان بعض
اساتذتنا يقرأ فضلا بالصاد المهملة انتهى ويشير الى ان هذا البعض من القراء بالصاد المهملة وكان المحشي الذي ليس له والذي يحقق
مراد الشيخ فضولا في تقرير كلام الشيخ واستدلال على ابطال الاول وهو ان يكون لذلك شريك موافق له في حقيقة وجوب
الوجود مخالف له في الهوية الشخصية الا ان الوجوب ان الواجب شريك تعالى الخ اما ان يشتمل كل واحد منهما على شئ يتميز به عن الاخر واما ان لا
عليه فان كان الاول يتوقف وجود كل واحد منهما في تحقق الخاص به على غيره فيكونان ممكنين او مركبين على ما اشار اليه في هذا
الاستدلال حيث قال او لان لكل واحد منهما ما ينفصل عن الاخر فهو يقتضي التركيب الخ وان كان الثاني فاما ان لا يشتمل شئ منهما على
ما يتميز به او يشتمل احدهما دون الاخر فان كان الاول فلا اثنينية والمفروض خلافه وعلى ما قال فان كانت غير موجودة فليس هناك
شئ يقع به الاختلاف بعد الاتفاق فلا اختلاف بينهما في الحقايق فهي متفقة الحقايق وقد قلنا انها تختلف حقايقها بعد ما
اشتركت فيه الخ اي الاختلاف ولا اثنينية منها في حقايقها التخصيصية وقد قلنا انها كذلك وان كان الثاني فبان لم يوجد الواجب الذاتي

ولا يكون مع شيء اذ العدم ليس شيئا في الخارج والامكان فيه تعالى بل في كل شيء اشياء لا نهاية لها امرا لا نهاية لها وهو باطل قطعا
ان كان الاخر الذي فيه معنى واجب الذات بدون خصوصه كانت الزيادة فضلا فيه ومع ذلك يكون مركبا والشيء من المركب بعد
لذاته وان لم يكن الامر كذلك بل توقف ذات الواجبية لذاتها عليها لا يكون لبدونه وجوب ذاتي فيكون شرطا في الاخر اعني او الفرض
خلافه ثم نقول ان قوله ثم لا يخلو اما ان يكون الخ اشارة الى الطرف الثاني وهو استحالة ان يكون لشريك في وجوب الوجود
لو كان حقيقة جنسية بالتقويم وان اختلافهما لو كان بالحقيقة النوعية فوجب ان يكون لكل منهما فصل اذ تمّ الواجب لذاته
بدونه معنى ان لا يتقوم به باشتراط طبيعة اشتمال الحيوان على الحساس وان لا يحصل بحصل الحيوان بالناطق لم يكن شيء منها
فصلا والمفروض خلافه وان لم يتم بدونه فهو اما من متمات مفهومه او من متمات وجوده فعلى ان يكون له دخل في تحصيل حقيقة
فان كان الاول لا يستلزم كل واحد من الواجبين عن كل واحد من الفصلين فلا يتميز شيء منهما الشيء منهما او المفروض خلافه وان كان
الثاني احتاج الواجب لذاته في وجوبه الى غيره والمفروض خلافه هذا واشار الى الاول فما بعد بقوله فان كان على مقتضى
الوجه الاول اولا ايه دون ذلك فان يكون لحقيقة وجوب الوجود ثم قال فكل واحد منهما داخل في تقويم وجوب الوجود
فحيث كان وجوب الوجود وجب ان يكون معه واشار الى الثاني بقوله وان كان على مقتضى الوجه الثاني فقوله بل الوجود شرط
في تقرير ماهية واجب الوجود او هو في نفسه ثم اشار الى ابطاله بها بترتيب اللف فقوله معه عدم علمه الى الاضافة او امتناع
بطلان والاول بطلان تقدير ان يكون الوجود شرطا في تقريره حيث ان العدم يقابل الوجود والثاني على ان يكون الوجود نفسه فلو
متقررا بذاته وذلك حيث ان البطلان يقابل التقرر كما ان العدم يقابل الوجود وقوله حتى يكون وجوده اي يوجد على ان يكون
الكون تاما الا ناقصا وقوله لشيء في امر هو الذي استغنى فيه عنه اقول ان المراد من شيء هنا هو حقيقة وجوب الوجود وفي
المنفصل يعود اليه والجود في فيه ما يؤدي الامر وفيه ما يؤدي الى الخارج اليه الذي فرض فصلا ثم ان الشيخ اشار الى استحالة ان
يكون لحصل فصل بوجهين احدهما ان الفصل يكون محصلا لماهية الجنس لا الوجود ولا يستحيل افيد تم حيث ان وجود نفس
حقيقة علو افاد وجوده لا فاد حقيقة والمفروض خلافه وثانيهما انه يلزم احتياج حقيقة الوجوب التي هي عين الوجود القائم
بذاته الى امر خارج عنه وهو ما فرض فصلا فلم ان امكانها على ما نبه عليه بقوله وذلك لان حقيقة وجوب كيف تعلق
لها وبراءه من الوجوب هو فصل **قال** والحال فيما يقع به اختلاف غير فصلي **اقول** يعني اختلاف شخصي وانما يكون الحال فيه اظهر
من حيث ان مقدمات دليله اقل وابين في اثبات المدعى من مقدمات الاستدلال على نفي الشريك في الحقيقة الجنسية للكثرة
شقوق مقدمات استدلاله من علة التقوم وعلة التحصل وابطال كل منها بطال دقيق مع كون الفصل متحدا ذاتا وجودا
مع الجنس والنوع فهو بمنزلة بعض الشيء وذلك بخلاف ما عليه امر ما يقع به اختلاف شخصي من التشخصات فانها خارج عن النوع
منضم اليه فبيان بطلان الاختلاف فيه واضح بين وما ترتب على كل منها اوضح وابين على ما فصلناه سابقا تفصيلا وقد نبه
قال وكلاهما شرط ما يقع تحت التضاد **اقول** وذلك لانه لا معنى للضدين الا موجودان يتعاقبان على موضوع او محل
واحد والاول يستلزم الفساد والثاني المادة وحقيقة الوجوب الوجودية منافية لهما واما الند فهو المساوي له في القوة فيكون
مثلا له في الحقيقة معاندا له ومنافيا له ومع مساواته له في القوة ولما ثبت استحالة الشريك لا في الجنس ولا في النوع ثبت
انه لا ند له والحجة انه لو كان له ند لكان واجبا لذاته لكن التالي باطل فكذا المقدم اما الملازمة فلان جميع الممكنات معلولة
له اما بالواسطة او بغيرها والمعلول ناقص البين ومعلول الشيء لا يكون مساويا له في القوة فلو كان له ند لكان واجبا لذاته و

هو اللازم

هو اللازمة التي ذهب اليها من قال بطلان التالي بل ان تقدمه من امتناع تعدد الواجب لذاته **قال** بل انا نطلب الدلائل الواضحة الخ **اقول** انه يريد اثبات
معنى كون البرهان عليه او البرهان على كل شيء الا انه سبحانه هو البرهان الاني وهو الاستدلال من العلة الى المعلول على انه ليس
وانما البرهان على كل شيء من حيث انه يستدل به على ما عداه من الثواني كالصادر الاول عن الواحد الذي لا يصدر عن الواحد الا واحد فيستدل بوجوده على
وهكذا الى سائر الوجود وكذلك قاعدة الامكان الاشرف ثم انه يعني بالنفي عنه تعالى بانه لا برهان عليه فقد نبه على ان ازاحة وهم ربما
يعتري بعض الاوهام انه لا دليل عليه بقوله بل انا نطلب الدلائل الواضحة ولم يقل البراهين اشعارا بان تلك الدلائل ليست من الانية
الشبيهة بالمحض لا حقيقة حتى يفيد اليقين قال الشيخ في برهان الشفاء ان الحد الاوسط ان لم يكن علة لثبوت الاكبر للاصغر فهو لا يكون
معلولا له او لا فان كان الاول فهو هذا القياس الدليل انتهى وهو صريح في المدعى **قال** سبحانه **اقول** وذلك حيث انه
سبحانه بالاخر ما سبق اقدس واعلى من مضاهاة في الحقائق ومشابهة الذوات فانه جل سلطانه مخرج الذوات ومحلل الحقائق ومعطي
الهيات فيكون خارجا عن حد التشبيه وكذا القول في الوجود والشيئية فهو موجود لا كسائر الموجودات وشيء لا كسائر الاشياء فقوله
شيئية كل شيء ووجود كل موجود انه كان وجود ما به موجودية جميع الاشياء **قال** وهو كل شيء على عبارة ما ذكره المعلم الثاني
فقوله فهو الكل في وحدته مع انه ليس شيئا من الاشياء تعالى عن هذا وقوله وما عداه الاضافات كلها اليه **اقول** الا اضافة كانت في ان الذات
العارضة لذاته الحضرة الاحدية جل سلطانه لا تكون متعلقة الحصول شيئا بعد شيء بالنسبة اليه تم ازلي هناك من جهة ذاته الحضرة الا
الفعلية الخفية من كل جهة بل انما التعاقب والتدرج بحسب التسلسل الى الاضافة واما الاضافات العارضة له في عالم الكثرة
فعلى نحو ذلك السبيل **قال** من الاشياء بعده **اقول** اقتباس قوله يعني الماهية للاشياء اي من الاشياء التي هو جميعا بعد ذات الاول
حق تعالى وتعلق ليس هو شيئا وبعده معنى بغير معنى انه تعالى ليس شيئا من الاشياء اصلا غير نفي ذاته وذلك بخلاف غيره
فانه يكون بعض كثير من الاشياء والمفهومات غير نفي ذاته كالحيوان يكون بعض الفرس والانسان وكالانسان فانه يكون هذا
الكاتب وذلك الضاحك وبعض معنا حقيقة اي وليس الاول تعالى بحيث يصح صيرورته شيئا من الاشياء في مرتبة من مراتب بعد
مرتبة ذاته لصلاحيته سائر الاشياء **قال** بعد كل شيء بعد **اقول** اما ان يكون قوله بعد صفة له واما ان يكون بمعنى غيره **قال** لا
ليس شيء من وجوده وكذلك قوله ولا شيء من جنس وجوده **اقول** بيان لكونه تعالى تاما ثم ان قوله الغير خبر عن قوله ولا شيء من جنس
خارجا عن وجوده حال يعني لا شيء من جنس وجوده لغيره خارجا عن وجوده قال مثل الانسان تشبيه للمعنى الاول اعلم انه تعالى
تام لانه ليس شيء من وجوده فاقد عنه ولا شيء من جنس وجوده خارجا عنه يوجد لغيره كما ان يكون لغيره منعا هنا كالانسان
فان كثيرا من كمالات وجوده فاقد عنه كما ان انسانيته ايضا يوجد لغيره من افراده بوجود هما الحاصل لا مقارن قوله فوق التمام
يعني انه مع كونه تاما بالمعنى الذي ذكره فهو بحيث ان له كل شيء اذ كل موجود سواه فله لا وجود له الا منه او ما يستند اليه فيكون
وجود كل موجود سواه فاضلا من وجوده وفائضا عنه فيكون فوق التمام لانه تام ناسب خير ليفيض منه **قال** وواجب الوجود خير محض
اقول الخير مشترك لفظا بين معنيين احدهما ما يتشوقه كل شيء وهو ليس الا الوجود او كمال الذي هو من باب الوجود والاول تعالى الخ
وكمال من ذاته ولكمالات من غيره وكان هو تعالى خيرا او ما عداه تعالى من الكمالات فلا في ذاته العدم الذي هو الشر بالذات فلا
يكون مدنية من الشرور النقص فلا يكون الخير الحضر الا من يجب له لذاته الوجود وكمالاته والخير العرضي لا يليق ان يتصف به شيء الا
البارئ سبحانه وتعالى لانه الخير في كل شيء هو كونه على اتم انحاء الوجود الذي يخصه وكل شيء هو بغيره لا يستحق لذاته الاعلام الذي هو نهاية
الشر وانما يأتيه الوجود والخير الا ما يخصه منه فهو كانه مركب من الخير والشر وليس الباري كونه وجوده كما ان علمه وحياته من ذاته

فهو خير محض فلذا قيل ان الشر عبارة عن عدم كمال الشيء من حيث هو مستحق له وواجب الوجود يستحيل ان يكون فاقدا لكمال لائق به من الاحوال
فضلا عن وقت من الاوقات فذاته تعالى بريء من الشرور وثانيها النافع والانفع من الواجب لذاته فان الذي ابدع الهيات على انها
لها كمالات تستحقها كما جاء في الوحي الالهي بقوله تعالى اعطى كل شيء خلقه ثم هدى على ما اشار اليه الشيخ بقوله وقد بينا انه خير لا شر فيه
ان يكون مكمل الوجود ليس خيرا في ذاته لا ينافي كون بعض اجزائه على ما عرا الشر والخلل والنقصان كما ذكره الشيخ في اشارة في اواخر النمط السابع
من الاشارات حيث قال ان الامور الممكنة في الوجود منها امور يجوز ان يعرى وجودها من الشر والخلل والفساد اصلا ومنها امور
لا يمكن ان تكون فاضلة فضيلتها الا وتكون بحيث يعرض منها شر ما عند ازدحامات الحركات ومصادمات المتحركات وفي القسم الاول يجري
لا على الاطلاق والعين العتيد وانه كان الجود المحض مبدأ الفيض الوجود الخيري الصواب كان وجود القسم الاول واجب الفيضان مثل
وجود الجواهر العقلية وما يشبهها وكذلك وجود القسم الثاني فانه يجب فيضانه فان في ان لا يوجد خير كثير لاجل ان لا يوجد شر
قليل شر كثير انتهى ولكن بقي في المقام شيء وهو ان هذا بظاهره ينافي ما وقع عنه في كتاب النفس من هذا الكتاب حيث قال واما الخير
والشر والموافق وما اشبه ذلك فهي امور في انفسها غير مادية وقد يعرض لها ان تكون مادية والدليل على ان هذه الامور غير مادية
ان هذه الامور لو كانت مادية لما كان يعقل خير او شر او مخالف او موافق الا عارضا لجسم وقد يعقل ذلك بل يوجد فتبين ان هذه الامور
في انفسها غير مادية وقد عرض لها ان كانت مادية انتهى وهو صريح في المدعى سيما ما ذكره بقوله فهي امور في انفسها غير مادية وقد يعرض
لها ان تكون مادية الا ان يقال ان الشر الذي هو من الامور العامة ما يشمل جميع ما في حيطة الامكان وهو غير الشر الذي هو من عالم العقول
لان المراد منه ما يقابل شيخ التضاد وبعبارة اخرى ان الشر الذي يعني العدم ما هو من لوازم الهيات التي لا علة لها وقد منها الا يكون
من هذا القبيل لان لحوق الهيات لا من ذواتها فلا علة لها حسب معلله وليس الكلام في الشر الاول الذي لا مبدأ له من المعلوم انه ليس
الهيات في كونها ممكنة ولا في علتها الا علة لوجود ما حسب ولا القصور الممكن عن درجة الواجب بذاته ولا التفاوت بين هذه القصا
في الهيات طائر بل انا ذلك لاختلاف الهيات في حدود ذواتها الا ارتباح منها فلو كان النقصان في جميعها مثلها لكان الهيا
مهيته واحدة بل الكلام انما هو في القسم الاخر وهو عدم ما هو من الامور الوارد على مقتضى النوع كالجهل بالفلسفة مثلا للانسان فانه
ليس شرا له لاجل كونه انسانا بل هو شر لاجل انها اقتضاها تخص مستعد لها فتستلزم ذلك لها دون غيره لا من حيث انه انسان بل من حيث انه
فيه هذا الاستحقاق والاشتياق الذي لا اصلاح في ان يعوض هذا ظهر سر ما قاله المعلم الاول من ان الموجود في العالم انما هو خير محض او
ما يكون خيرية غالبة على شريته ولا يوجد فيه ما هو شر محض او ثبتي ومن تضاعيف البيان الهيات هذا النفي لا ينافي ذلك الاثبات فلا منافاة
بين ما وقع من الشيخ من كون الشر من الامور العامة وبين نفيها عن المفارقات الصرفة كالعقول المجردة عن المادة من كل جهة قال
الذي يحتاج اليه هو عقل الشيء اقول قد سبق منا ان اراد هذا الشرح ما هو للشيخ في هذا المقام حيث حققنا ان المراد من العقل بالفعل
ان الموقع الانتقال من المعقولات الى المجهولات كان قوله والذي يبعد القوى هو العقل بالفعل اشارة الى العقل المستفاد على ان اول
الاشكال الوارد بها انما قال في اول هذا الفن من الالهيات على ما قال ان النظرية التي يطلب فيها اشكال الاقوى الناظر من النفس
العقل بالفعل وقد استوفينا من الاشفيا في ذلك البحث فيكون ما وقع منه هنا على هذا ما هنالك … ان الوجود الصورة الذي
هو الوجود العقلي مبارة من الصور العقلية المجردة لا مطلق الصور الذي يشمل التخيلات والموهومات والذي يحتمل احتمالا الاقوى هو
العقل لا الهيولى ولا الملك ذكر الشيخ في طبيعيات كتاب الشفاء ان العقل بالفعل استعداد ما لحصول النفس بعد ادراك الاشياء وغيرها
والعقل لها لهام ان تلك الصور … ليس حاصلة للنفس بعد الرتبة الا انها كانت حاصلة لها فكذا ذكر ان الحاصل للنفس انما هو

عنها

عنها لو لم تكن المستعد لها مستعد لها متى شاء الا ان الاول هو كونه بالقوة والثاني قد يكون امرا اجماليا بان يلاحظ الاشياء بامر واحد هو مبدأ تفاصيل
الاشياء بل ان يكون عنده مسئلة يسئل عنها مما علم او ما هو قريب من ان يعلم فيحضر الجواب في الوقت وانت متيقن بانك تعرف جوابها
ما علمه من غير ان يكون تفصيل الجواب انما ياخذ في التفصيل والترتيب في نفسك مع اخذك في الجواب الصادر عن يقين منك بالعلم به
قبل التفصيل والترتيب وقد يكون تفصيلا حاصلا بالفعل منضما بعضها الى بعض سواء كان تفصيلا او اجماليا لا يمكن اخيرا فيهما
ان يخبر كونه كل انسان حيوان والفرق بين هذين التقسيمين الاول كانه شيء تحرزون الثاني يستوي مع سبب والثاني كانه شيء اخرجته من
الخزانة يستعمل وان الشيخ الف الاول بانه منظور اليه بالفعل يقينا وعبارة الثاني بانه قريب في الفكر ومقارنة اليقين قال
قال ان ذلك علم بالقوة ايضا ولكن قوة قريبة من الفعل فذلك باطل لان لصاحبه يقينا وعبارة الثاني انه قريب عن الفكر بالفعل لا
قوة قريبة من الفعل ويعني فهو هذا النوع البسيط معلوم عنده ثم يريد ان يجعله معلوما بنوع اخر ثم ان المجرد في قوله يجود الاسد
الصورة على تقدير ان يكون قوله يعقل على صيغة المعلوم للفاعل والى الموصول على تقدير ان يكون على صيغة المجهول قال لا ان هناك
اشياء متكثرة اقول لا بالذات ولا بالاعتبار بل انما يكون مجرد النسبة ومن هنا ظهر حال ما قيل من تكثر الحقيقة البسيطة بتغير قال ثم
من هو او غيره اقول يعني ام من ان يقال او غيره فاللزوم دخول الحرف الجار على الضمير قال وتلك المنافات تعرف انها لا ترجع
اقول يعني ان المنافات المعتبرة فيه الاتيقية الواقعية نظرا الى مفهومها لا يقتضي الا مغايرا ما لو يتغيره فيحب ان امر اخر وهو المعرفة
مثلا ان ابوة زيد يقتضي بنوة سواء كان هو او غيره ولكن البرهان يقتضي ان يكون لها سوى فانه يغيره وفي بعض النسخ انه هنا من النبوة
وهو الظاهر معلوم هنا ان تكون الشيء عاقلا لا يوجب ان يكون معقولا لغيره بل يوجب ان يكون هناك معقول سواء كان ذلك هو
غيره مع ان العاقلية والمعقولية من المتضايفات بل انما يقتضي ذلك التغاير بحسب النسبة والترتيب العقلي متقدم وتاخيرها او
لا الى النسبة الا المتضايفات المفروضة في النفس قال فانا نعلم يقينا اقول متعلق بقوله وكل من يتفكر قليلا علم ان العاقل قال هي
القوة نفسها اقول غير المطلوب وهو عدم المغايرة بين العاقل والمعقول قال ولا قوة اخرى اقول وهكذا يلزم التسلسل قال لا
اثنينية في الاعتبار اقول يؤيد ما قلنا من عدم التكثر بالحقيقة البسيطة في علم الشيء بنفسه وبالجملة ان الهوية المجردة عن المادة
عند نفسها غير مع التغاير بين هذه الامور الى النسبة الا من حيث الذات ولا باعتبار الحيثيات القيدية كما توهم بعض الاجلاء وذلك
لان حقيقة العلم حصول الهوية مجردة عند مجرد سواء كان هو هو او غيره كما يشعر ما وقع من الشيخ وغيره من ائمة الحكمة وروسائهم بل
الظاهر من كلام الشيخ هنا انه لا تغاير هنالك مطلقا لا بالذات ولا بالاعتبار بل انما الكثرة مجرد النسبة ونقل وما خبر في الاول من
هنا النوع وجوه من الشكوك منها انه لا يمكن علم المجرد بذاته لاقتضاء العلم النسبة لا تتصور بين الشيء ونفسه ومنها ان ليس الجوهر المجرد
من كل جهة عالما بذاته لا لزم التسلسل او الفرض وغيرهما من وجوه الشكوك والحاصل ان العلم بمعان ثلثة احدها العلم المصدري
الانتزاعي الذي يشتق منه علم ويعلم وعالم وثانيها الحاضر عند الذات المدركة وثالثها هو منشأ الانكشاف والحضور كالحاضر في المشاهد
سواء اعتبر معه الحضور بالفعل اولا والاحتمال في ان عقلية العلم بالاولين لا يتصور بدون وجود المعلوم وتحققه بخلاف التحقق
ولا في انما يصير ان يتعدد بتعدد المعلوم والاول ان المعنى الاول انتزاعي لا تحقق له في الخارج ولا في ان معنى المعنى الثاني لا يجب ان يكون
صفة للعالم ولا في ان الثالث هو المعنى الحقيقي الذي هو احق بهذا الاسم فاذا تمهد هذا فنقول ان المعنى الثاني يشمل العلم الحصولي
والحضوري معا لكن الاول يتحد مع العالم والمعلوم والثاني مع المعلوم دون العالم بل يكون صفة قائمة به بخلاف الاول الاول
فلذا لا يجب ان يكون العلم بالمعنى الثاني صفة للعالم واما ما عليه جماعات الحكماء من انا نعلم بالضرورة ان حقيقة العلم غير الحصول ولكن

بكلياتها تفصيلا فالنظر والحالة ان جهة من غير جهة فيه ولا الكان كل ما هيته التي يكون فيه مع ان الموجودات الغيبية منه تعالى
وليست فيه فيلزم من ذلك ان تكثر في ذاته حيث يلزم منه ان يكون هناك بازاء ما منه وما فيه اي معنى الفعل والقبول حيث
وحيث في ذاته البسيطة الحقة الاحدية من كل جهة لاستحالة ذهاب السلسلة الى غير النهاية فينتهي بالكل الجهتان الى الجهتين
في جوهر ذاته بالاخرة تعالى عن هذا ثم ان قياس قيام الصور العلمية بذاته الاقدس على اتحاده تعالى ايضا بلا قياس مع
الفارق ضرورة ان هذا تابع للاثر والى ذلك الاشارة بقول فاتح الاوصياء وسيد الاولياء علي المرتضى صلوات الله عليه
من وصفه فقد قرنه ومن قرنه فقد ثناه ومن ثناه فقد جزاه انتهى ولا يخفى ان شيخنا الرئيس بالغ في الاجتهاد في ان لا تكثر
وقيام ذلك من قيام الصور بذاته فينبغي ان تجتهد جهدك في ان تخلص من هذا قال ايها الاول ذلك لا يطابع الكلي
على الهويات الشخصية المتدرجة بحسب اصل الافراد ولا بان يكون الامر بالعكس على ما تقدم تفصيله فلا تضيع قال بالمجردة
المجردة ايها الكلية قال لم يعقل بها هو قال الاول ايراد على هذا الشيء من الترديد حيث ان الفاسدات اذا عقلت بماهياتها
الكلية فقط لم يعلم كونها تعقلها باهو هويات جزئية وهو ظن فاسد ولا يخفى ان علمه تعالى بالاشياء لا من حيث تغيرها
وتبدلها سواء كان علما بالاشياء من حيث الاحاطة باسبابها المؤدية اليها او من حيث حضورها عنده تعالى بهوياتها الشخصية
وعلى التقديرين لا يكون علمه بها علما زمانيا وهذا هو المراد من كون علمه بها علما كليا على ما نص عليه الشيخ في كتاب الموضوع المحاكم
العلائية بهذه العبارة بين فرق بان نقرر كان هذا شخص جزئي بعلم زماني وعلم كلي واوجب الوجود بهذا وانه يعلم كل
شيء من دون ان يعلم غاب شخصه بحيث يقال له الان او في غير الالهيات من كتاب الشفاء في الفصل المعقود
لبيان انه تعالى كيف يعلم ذاته بهذه العبارة فان من منع ان يسمى هذا معرفة الجزئي من جهة كلية فلا مناقشة لان غرضنا الان
غير ذلك وهو في تعريفنا ان الامور الجزئية كيف تعقل ويدرك علما وادراكا يتغير معها العالم وكيف تعقل ويدرك
ادراكا لا يتغير معها العالم وفي كتاب التعليقات ايضا بهذه العبارة انه لا ينبغي ان يجعل علم جهة التغير والانفعال
بان يجعل زمانيا او ان يكون علمه مستفادا من الحس ومن وجود الموجودات فان ذلك في علم الزمان يكون متغيرا وقاصرا
لان الشيء يكون في وقت حالا وفي وقت اخر مخصصا انتهى ومن الظاهر ان هذا ما قاله وان اراد به العلم الكلي لا يكون
زمانيا سواء كان علما بالاشياء من حيث الاحاطة باسبابها المؤدية اليها او من حيث حضورها عنده تعالى بوجوداتها
العينية او صورها الارتسامية في القوى العالية والسافلة وقد اشار الشيخ الى المقام الاول في التعليقات حيث قال
واما الفاسدات فانه يعقلها فانه من جهة اسبابها وعللها لا تعقل انها كانت فاسدا اذا عقلت من جهة اسبابها بمثال ان ذلك
لا تعقل انه كان متغيرا في ترتيبها وتقع مع ذلك من الاسباب والعلل تخصصا ما يوجد بحيث يوجد منه هيئة
فتحكم ان ذلك التخصص يحكم بهذا الحكم لا يفسد وان فسد الموضوع وشيء اخر وهو ان المعقولات التابعة للمحسوسات لم
يدرك بعلة فان كل ما حسه يعقل من وجهه وان لم يكن يعقل لا من جهة الاسباب والعلل فانه زماني متغير والحقيقة المعقولة
الزماني يكون بالحس والتخيل الا ان لم يكن ان صادف شيئا جزئيا الا في زمان والاوائل كما قد حكينا ان الزمان وهو
معقول من كل وجه وهو محسوس لنا من وجه ومعقول من وجه فاذا تقرر هذا فنقول ان ما اورده الشيخ من النفس فعلم
تعالى بالزمن في كلامها اعنه تعالى يعلم الجزئيات الفاسدة والهويات البدنية اما الاول منها فلما تقرر ان لا يكون علما بها
بهوياتها الشخصية بل باطبائعها المرسلة الكلية وهو ظن فاسد انه فيتعين من ذلك ان يكون علمه تعالى بها من سبيل الجزئي

صورح

لو لم يعلم بهذا على الوجه المذكور لكون علمه بها زمانيا فلا يكون ...

احدها

العدد بها من جهة علمه بالاسباب المؤدية اليها وثانيها من حيث حضورها عنده تعالى بحضور الغير زماني وعلى التقديرين يكون علمه تعالى بها علما
كليا ومن هذا النوع ما اورده الغزالي في تهافت الفلاسفة وغيره انه يلزم منه ما يخل على القول بعدم علمه بالجزئيات على الوجه الجزئي
والتغير ان نبوة النبي لولا اطلاع الله عليه وكذا الامر في الفلاسفة بكون الله تعالى عالما بما يحدث من احواله لانه لا يعرف تلك الشخص واتصاله
بالاشخاص وما يترتب على هذا الا لم يعلم ما هو اصلا لله عليه وآله وان لا يعرف انه ارسل بعينه بالنبوة وانه اعلم بحقيقة ما يكون في كل
يوم من وان الاحوال وانه ابقى الشخص وما كان او اطلع على هذه الاحوال والاوصاف الجزئية وان الرسول بقاء الشرع بالطرق
وهذا كما ترى انه الموجب للحال كان ما عرفت ان المراد من العلم الكلي ما ذا فانه في هذا الايراد ما منه اعلم الاشياء من جهة الاسباب
بالاسباب المؤدية اليها باشخاصها الجزئية وثانيها من جهة حضورها العيني بهوياتها الشخصية لكن الاعتبار التعاقب التجدد
لا من نسبة التغير الى الثابت ولعلك انه لا حاجة في الجواب عن ما اورده الفاضل الرازي بانه تعالى وان علم الجزئيات الجسمانية
عندهم كما علمها بجوابنا الا انه يعلم بكل واحد منها على وجه لا يتطرق الا التغير ولما ذكره هو بهذا الاعتبار والمقدار ومحصل التميز بين
الاشخاص وكذا احوال الشخص وانما يعلم على وجه يتم تميزه عن الاخر وايضا العينية الا انه يكون بالنسبة اليها من وقال
وستقبل الزمان بعضها واقع في الان وبعضها في الماضي وبعضها في المستقبل تعالى عن التجدد بحسب الاعتبار ...
كان ما يقع مما يمكن جزئيته وما يتعلق ... من حيث التشخص ... وهذا
كما ترى ... الزمان بالنسبة اليها ...
انا لا نسلم ان لا يكون علمه بالاشياء الزمانية علما زمانيا وهو لا يستلزم ان لا يعلم ان بعضها واقع في الان وبعضها في الماضي وبعضها
في المستقبل على ما يكون الماضي والمستقبل والحال بعضها في بعض ... لا يستلزم ذلك ان لا يعلمها الكل على ما يكون من ... الا
الصفات القياسية الى ذاته تعالى وذلك لان تعاليه عن الزمان كما انه لا يعلم الاشياء المكانية تعالى عن المكان مع ان كلا منها يختص بحيز
عند قولهم يعلم لكن انه ... احاطته تعالى بها بوجوهها ... من ذلك علوا كبيرا ... هذا
الوجه فيه ... الحكماء بوجه ما ... وليس في هذا الكتاب ... تعالى
لا يدرك الجزئيات المتغيرة الا ... فعلم تعالى ... الاشياء الزمانية
الماضي بوجودها الجزئي ... ومع ذلك ... الزمان ... الزمانيات ...
الحكماء بالدهر ... في التعليقات ... فانا موجود ... الزمان
اما الا ... وهو الماضي والمستقبل ... الان ... المتحركات ... في الحركة
في الزمان فيكون المتحركات موجودا في الزمان ويكون الان ... والمستقبل ... العدد
العدد فاهو خارج عن هذا ... الزمان ... الزمان ...
تلك الاضافة ويكون ذلك الاعتبار ... الاشياء الثابتة
الاشياء المتغيرة الثابتة من جهة ... الزمان ...
الى ... الزمان هو الدهر ... بالسرمد ...
الى الزمان بهم فاذا تقرر هذا فنقول ان ... الجزئيات المتغيرة والفاسدات ... حصول ...

ومع ذلك لا يعزب عنه مثقال ذرة في الارض ولا في السماء والتغير والتعاقب بالقياس اليه وان كانت في انفسها متغيرة وفي ذواتها
قياس بعضها الى بعض متعاقبة ومن ههنا لاح ما قال بعض المتأخرين من الاعلام اعتراضا على الشيخ بهذه العبارة والعجب كل العجب
ان هذا القائل الفاضل صرح بان واجب الوجود مبدأ الكل موجود وبان لا يعزب عنه شيء شخصي ومع ذلك حكم بان الجزئي المحسوس الموجود في الخارج
غير حاضر عنده تعالى باعتبار الوجود الوجوبي العيني تعالى عن ذلك علوا كبيرا لا يعزب عنه شيء من الجزئيات والكليات اصلا لا باعتبار
الوجود العيني ولا باعتبار الوجود الكلي العقلي ولهذا قال الشيخ لا يعزب عنه مثقال ذرة في السموات ولا في الارض ولا اصغر من ذلك ولا
اكبر الا في كتاب مبين فان قوله لا يعزب عنه شيء اشارة الى عدم الخفاء لذرة من الذوات باعتبار الوجود العيني وقت الايجاد وقوله ولا
اصغر من ذلك اشارة الى الحضور باعتبار الوجود العقلي المقدم على الايجاد العيني انتهى وهو كما ترى على ما ترى [illegible] ان ذلك القائل الفاضل قال
ومثل ما قال هذا القائل عليه وهو من خلاف عرض ضرورة ان ذلك الكلام صريح بعدم تغير تلك الجزئيات المحسوسة بوجوداتها الخارجية
دون تغير القياس اليه وتعاقب بالنظر اليه مطلقا وما قرره هذا القائل المعترض من كون التغير في حضورها عنده على ما قال فان جميع المحسوسات
حاضرة بذواتها عند واجب الوجود في اوقات كونها موجودة في الاعيان والتغير في حضورها انما يكون بتغير النسب والاضافات الى الاوقات
فلا يجوز في التغير في النسب والاضافات كما في الايجادات انتهى وهذا ايضا كما ترى ضرورة انه لا تغير لها بالقياس اليه وكذا الاوقات
لايجاد استوى اليه الا لكان زمانيا تعالى عن الدهر بالشيخ اشار اليه فوق الاشارة على ما اوضحناه تارة بعد اخرى ومن ههنا
لاح انه ضعيف ما قاله من العبارة والجهل الاختفاء في ان علوم الكائنات المتغيرة التي هي المعلولات بذواتها والحوادث المتغيرة ان كانها
معلومة بذواتها لواجب الوجود بالذات لزم التغير في علمه المتعلق بها في الشهود العيني والفلاسفة يتحاشون عنه وان لم يكن تعالى
عالما الا بالعرض او بالعلم المقدم على الايجاد لزم ان يعزب عنه شيء باعتبار الزمن وهو مما الوجود تعالى عن ذلك وهذا منشأ تكفير
الغزالي وهذا ايضا كما ترى حيث اشرنا من الذهول عن ان الجزئيات المتجددة والفاسدات المتصرمة المتغيرة بالقياس اليه تعالى لا تعاقب لها
بل يكون بالقياس اليه حضورها حضورا غير زمانية وهو العلم الكلي فتأمل ومن ههنا لاح ايضا حال ما ذكره فخر الحكماء ردا على ما قاله ذلك الفاضل
الماهر بقوله على ان قوله والفلاسفة يتحاشون عنه قول بحث وذلك حيث ما علمت ان هؤلاء الاعلام يتحاشون عنه انما
والاقسام عاما على الزمان زمانيا تعالى عن هذا لانه يوجب اليه ما قلنا من جواز كون هذه الاشياء بوجوداتها الخارجية معلومة له تعالى
وينبغي تعالى عن الانفعال عن حال الى حال ومن ههنا لاح حال ما قاله ذلك الفاضل الماهر الرباني المحقق تارة اخرى بناء على ما [illegible]
من ان تكفيرهم لاجل ليس بنفي العلم المقدم على الايجادات العينية بل تكفيرهم بواسطة نفي العلم بالحضورات الزمانية التي هي قبل التحقيق
الاتحاد وهذا يرد ما عن الذهول عن ان الوجودات الزمانية مع تعاقبها يكون حضورها عنده تعالى دفعة واحدة غير زمانية ولا انه
كما علمت مرة لا يحل ان يكون مناطا الجزئية والكلية لخواص الادراك من دون تفاوت في الادراك كما ذهب اليه الفاضل الرباني المحقق
الدواني وذلك حيث قال المحقق منهم ان مناط الكلية والجزئية هو الادراك لا التفاوت في المدرك فهم يقولون علمه تعالى بجميع الاشياء
ولا يعزب عنه مثقال ذرة في الارض ولا في السماء لكن علمه تعالى بها بوجه لا يمنع فرض الشركة فان الكلية والجزئية انما ينشآن من نحو الادراك
لا من المدرك المخصص وعدم ادراكهم لكل شيء بعينه بطريق الاحساس والتخيل فهو مدرك لهم بطريق التعقل فهم لا ينفون عنه تعالى ادراكه
لشيء من الاشياء بل ينفون عنه التخيل والاحساس مع اثبات ادراكه لجميع المحسوسات والمحالات بطريق التعقل ثم التكفير انما يتعلق
بما لزم من هذا القائل الا بما لزم من ظاهره في الجزئية كما لا يخفى انتهى وهو وتقريره بوجه يتوقف على وجوه من الشكوك والشبه وذلك
بان يقال الجزئية اطلاقين احدهما ما يكون بسبب التشخص الخارجي وثانيهما نحو من الادراك الحسي ولا نزاع في نفي الاول اعلا في الثاني

ومن ههنا

ومن ههنا الاشارة الى الفلاسفة وعلم التفاوت في الادراك يتحول على كونه جزئيا بالمعنى الاول الا كونه طبيعة بل في نفسها مع انها متشخصا
ومطابقها باسرها ولعل ما وقع من ارسطو في التعليم الاول بالنظر اليه وذلك حيث قال يعقل الطبيعة كالصورة الانسانية حاصلة في كل
من قال الجسم مقارنة لتلك الاعراض مخصصة بسبب استعداد كل منها لصورة مقارنة لتلك الاعراض ثم تلك الحقائق اذا ادركت
بالحواس كانت صورها الادراكية جزئية واذا ادركت بالعقل كانت صورها كلية فالاختلاف بالكلية والجزئية الاختلاف نحو
الادراك لا لاختلاف المدرك وعلم الواجب يتعلق بجميعها على وجه التعقل فلا يعزب عن علمه مثقال ذرة في الارض ولا في السماء
فحاصل كلام الحكماء نفي التخيل والاحساس عنه تعالى واثبات ادراك المعقولات له على نحو التعقل الصوري المقدس عن شوائب التغير
التصوري خلاف الاحساس فان مدركاته متغيرة فلو لم يتغير كان جهلا والعلم لا بد ان يطابق الحقائق وذلك هو التصور ثم ان التغير
معنى كون التفاوت بنحو الادراك على ما ادريناك انه يرتفع وجوه من الشكوك الواردة هنالك بسهولة وعن فخر الحكماء بقوله اولى
يتوجه عليه اولا ان تطبيق هذا الكلام المنقول من الشفاء مشكل جدا كيف وقد قال الشيخ في بيان كيفية العلم بالجزئيات على وجه كلي فقد
الاشخاص لا تعرف … الادراك وبيان معنى الكلي في فن المنطق يدل على ان المتصف بالكلية هو المعنى الحاصل في العقل وذلك حيث قال
اللفظ المفرد اما ان يكون معناه الواحد الذي يدل عليه لا يمنع في الذهن من حيث تصوره اشتراك الكثرة فيه على السوية بان يقال لكل
واحد انه هو اشتراكا على وجه واحد مثل قولنا الانسان فان له معنى في النفس وذلك المعنى مطابق لزيد وعمرو وخالد على وجه واحد
وقال في الفصل الثاني من المقالة الخامسة من هذا الفن الذي نحن بصدد شرحه ان طبيعة الكلي جزء من طبيعة الجزئيات لانها اما
الانواع فيتقوم من طبيعة الكليات كلها ومن طبيعة الاعراض التي تكشفها مع المادة انتهى والتصريحات منه بها او نقلناه ان النوع
ان اعتبر الخاصة كما هو المقرر منهم فاذا كان التفاوت بين الكلي والجزئي … الادراك لا بالذات يلزم تكثر امر واحد في
هو الطبيعة النوعية مثلا بلا انضمام امر اليها وذلك غير معقول كما صرح به المحقق الشريف في بحث الكلي الطبيعي من حاشيته
على شرح المطالع انتهى وهذا ايضا كما ترى … لهؤلاء المتعصبين للحكماء كالفاضل الدواني وغيره في … الكلي الطبيعي في الوجود
الخارجي بعين وجود افراده … يرد عليه … ان الكلام في الجزئية التي تكون نحو الادراك من دون تفاوت في المدرك
الجزئي بالامر التشخص العيني ومن ههنا الاشارة … في … الاشارات في الثالثة … القول في جواب …
فيما يكون بشركة وخصوصية … مثل … من جماعة هم زيد وعمرو وبكر … كان الذي يصلح ان يجاب على الشرط المذكور انهم
الناس واذا سئل … عن زيد وحده ما هو … هو كان الذي يصلح في الجواب على الوجه المذكور انه انسان وفي لفظ الناس
من هذا الكتاب بقوله انما الكليات … مع تلك العوارض … المطلق عنها ولكن تجريده من تلك العلائق المذكورة
تعلق بها الاحساس … في كتاب التعليقات ولعل فخر الحكماء اشار بقوله ولم تصريحات الى هذه الامور
منها انه يلزم ان يكون النفس المجردة الجزئية التي … كلية … الشركة …
ذا امر كثير وذلك لانه لم يتعلق الاحساس ولا التخيل بها … كما قررنا من ان الجزئية على نحوين احدهما خارجي
ثانيهما عقلي ووجود الاول لا ينافي انتفاء الاخر وذلك من حيث عدم جواز تعلق الخيال والاحساس …
الدواني … توجيه كلام الحكماء … العلامة … معترض على هذا … مع ظهور ذلك التوجيه كالشمس
في رابعة النهار فان قلت ان ما وقع من هؤلاء … ما وقع منهم من ان حضور … عن فرض الشركة
… وذلك لان الظاهر من ذلك كون الجزئية ههنا … قلت انه يدل على ما ادعيناه من كون الجزئية على نحوين

او العلامة الدواني بعد دفع التكفير عنهم وانا اقول ذلك حيث ان [illegible] ذلك الاعتبار [illegible] ومنها ذلك انهم حصولا [illegible]
الهيه وذلك حيث قد دل على المتأخرين بان حكم بتكفير الحكماء انما هو [illegible] الجزئيات من حيث كونها اشخاصا مخصوصة
لا تغير [illegible] الادراك بالجزئية كما يكون بحسب هذا الانقسام في الاعيان لكن من حيث الارتسام بالقوى والالات ثم [illegible]
على هو لا الا [illegible] بانهم حصولا ان يكون علمه بالجزئيات على الوجه الكلي [illegible] علمه تعالى بهذا الشخص [illegible]
[illegible] خلاف البرهان والحاصل ان [illegible] انه تعالى [illegible] دون الحس والاحساس بل من حيث الاطلاع الحضوري [illegible]
او من جهة الالات [illegible] ومن الظاهر ان هذا الخصوص الادراك لا يؤدي الى المنع من الاشتراك ثم [illegible]
من هنا في تحقيق مذهب الحكماء من ان مناط الكلية والجزئية نحو من الادراك [illegible] في تعميم علمه بالاشياء الجزئية
[illegible] على الوجه الكلي [illegible] من حيث المحل والالات [illegible]
الوجه الجزئي ومن الظاهر انما يظهر هذا الفرق باعتبار كون الجزئية نحوا من الادراك [illegible]
[illegible]

الغير

[illegible]

ناعقل بنا بان الشخص بهذه الحيثية من حيث ان يشار اليه اشارة حسية كانت او عقلية والحاصل ان الامر الشخصي الجزئي انا ادركناه [illegible]

[illegible]

بنوعهم

بنوعهم من [illegible]

[illegible]

الواجب

ترتيب فالواجب الوجود يجب ان لا يكون هناك علم بالجزئيات على ان ما يأتي يتغير فيه الآن والماضي والمستقبل فيعرض لصفة
ذاته ان يتغير او يجب ان يكون علمه بالجزئيات على الوجه المقدس العالي عن الزمان والدهر وكذلك ما سبق عنه في بعض فصول النمط
السادس منه ما ذكر بقوله لا اختيار بطلب مختصا الا الان فقول ان نقل النظام الكلي في العلم السابق مع وقت الواجب اللائق يفيض
منه ذلك النظام على ترتيبه في تفاصيله معقولا فيضانه وذلك هو العناية ثم قال وهذا جملة سيهدي سبيل تفصيلها التقي ولعل
في قوله هذا اشارة الى تفصيل ذكره في النمط السابع على ما فصلنا ثم نقول ان ما يتضمن هذه الاشارات على وفاق ما وقع منه ايضا
في هذا الكتاب الذي نحن بصدد شرحه بعد ذلك المنقول بقوله ولا يظن انه لو كانت المعقولات عنده صورا وكثرة كانت كثرة
الصور التي يعقلها اجزاء لذاته وكيف وهي يكون بعد ذاته لان معقولاته ذاته وما يعقل الا بعين فيعقله ان انه علة ما يعقله
ما بعد ذاته فيعقله ما بعد ذاته تعالى يعقله انه لا يقول ان ما هذا الكتاب من قوله وان كانت معا لا بتقدم ولا بتأخر زمانا
فلا يكون هناك انتقال في المعقولات يتطلع عرفا على ما نقلناه في الاشارات بقوله فالواجب الوجود يجب ان لا يكون علمه
بالجزئيات الى قوله المقدس العالي عن الزمان والدهر واما توجيه ما وقع منه في هذا الكتاب بقوله من غير ان يتكثر بها في جوهره الى قوله
تعالى الى ان يظهر ما يظهر من قوله وكيف وهي ايضا بعد ذاته تنفي الكثرة الاجزائية عنه تعالى لا الكثرة الصفاتية ولعل ذلك اشارة منه
الى نفي اتحاد العاقل بالمعقول على الوجه الذي يقوله فرفوريوس حيث ان نقل ان العاقل اذا عقل المعقول اتحد به بالذات فلزم على هذا
تعالى لو كان عقل المعقولات المتكثرة الثابتة بذاته تعالى اتحاده تعالى بها فلزم تركب ذاته منها او وجود ما نقل بالملل الاولى
لنا ستقول الاتصاف بها فيكون كثرة بالصفات لا الذات وكثرتها لا اضافية العقول استادها اليها في مرتبة وليس ولا النوع
انفعالها او الاستكمال بها او كونها قابلة وفاعلة نظرا اليها ويرشد الى ذلك ما ليس ما عقبه بقوله على ان المعقولات
الصور التي بعد ذاته انما هي معقولة على نحو المعقول العقلي لا النفساني وانما له اليها اضافة المبدأ الذي يكون عنه لا فيه الحاقا
على الترتيب بعضها قبل بعض وان كانت معا لا بتقدم ولا بتأخر في الزمان فلا يكون هناك انتقالات في المعقولات حيث انه ...
ذلك الظن الذي عبر عنه بقوله ولا تظن انه لو كانت الخ والحاصل ان ذلك الجواب مشتمل على الوجهين احدهما ناظر الى ان على العلاقة
العينية بقوله على ان المعقولات على اوفاق ما ذكره في الاشارات وينطبق عليه جزء النقل بالنقل واما قوله على ان المعقولات
حيوانية فهو وذلك على خلاف ما عليه الفاضل الدواني حيث حمله بانا السابق على ان يكون الكل على تقدير الاعلام وهذا لا يرى
ولو قطعنا النظر عن هذا فنقول ان قوله وكيف وهي بعد ذاته يشعر بذلك ايضا ولكن اما ما وقع منه بقوله من غير ان يتكثر في جوهره و
ذلك التصريح في انه لا يلزم من كثرة صفاته الحقيقية كثرة في ذاته لان المراد من قوله لان جوهره ذاته ولعل بيانه هنا او ساقه
وعلى سياق قوله في الاشارات عبارات الكثرة لازمة لا داخلة في الذات بل بقوله في الاشارات وكثرة اللوازم من الذات مباينة
او مضمومة الى الاشتمال الوحدة موجب ما وقع منه في هذا الكتاب بقوله من غير ان يتصور في حقيقة ذاته تصورها الى من غير ان ينقص
بها من جهة ترتيبه حتى تتم وحدته تعالى بالدوران تلك الصفات بما كانت غير متحدة جهة الوجود لا تستلزم كثرة جوهر ذاته فعلا
من جهة انه بعقلها فصرح ان الكثرة الصفاتية ليس كثرة ذاتية ولا مستلزمة لها فلا منافاة بين ما وقع منه في هذا الكتاب وبين ما
في الاشارات بل هما متطابقان متلائمان لا متنافيان كما يظهر بالعرض والجث على ما نظر المحقق الدواني ثم ان ما وقع منه بقوله
او يتصور في حقيقة ذاته بشيء الى تلك الصور غير مستندة الى ذاته بل ترتيبه ولا استلزام ان تنفعل ذاته تعالى بها انفعالا
ذاتيا لكونها منه فيها لا منه من غيره ولا انفعالا زمانيا ولا اضافيا استكماليا لعقل ذاته بها ان يكون من قبل الصور الجسمية

الوضيع وذلك على ان يكون اشارة الى ان تلك الصور ليست صورا حقيقة ذاته بان يكون من قبيل الصور التي تكون في الهيولى بان تقررها
وتعينها او من قبيل الفصول التي تجري مجرى الصور نظرا الى الاجناس والى ابطال بعض التوهمات اللاتي يقع فيها وهي كلمات بقوله
القائلين في المطالب الاولى كفرفوريوس وللقدماء من انه تعالى من قبيل الهيولى وهذه الصور من قبيل الصور القائمة بها او الله
المثل الاعلى ونعوذ بالله من امثال هذه الاهواء والآراء من اتخذ الهه هواه فكان امره فرطا او يكون من قبيل المادة المتحدة مع الصور
كما يظهر من ظاهر كلام هؤلاء ولكن ظاهر الظاهر من الاشارات هو الوجه الاول حيث قال فيها الى ترتيب لان مفاده نفي كون
ذاته تعالى متصورة منتقشة بتلك الصور من دون ترتيب ذاتي ههنا كما في صدور الموجودات بوجوداتها العينية مع ما فيها
تعالى لكون بعضها متقدما بالذات على بعض وشرط الوجود لكان ما الصور متقدما على بعض واشتراط بعضها ببعض الخ
الصور فيه وبعد الثالث والتي يوافق جميع ما في هذا الكتاب ما في ذلك الكتاب ولعل ما وجهنا تفصيل ما وقع منه في كتاب
النفس في فصل في احوال المصورة والمفكرة من قوله فنقول ان جميع الامور الكائنة ما سلف وما حضر وما يريد ان يكون موجود
في علم الباري والملائكة العقلية من جهة وموجود في انفس الملائكة من جهة الى قوله فستعلم ذلك بيانا في موضع آخر يليق
وذلك على ان يكون مراده من قوله في موضع آخر هو ما قصدنا ذكره والحاصل ان الظاهر ما اختصاص تلك الصور العقلية الا الاشياء
التي في صقع جبروته لا ينبغي ان يكون اجزاء لذاته المقدس من كل جهة او صور الحضور المبرهن عليها ما وقع منه فيما بعد هذا بقوله
ولا تظن انه لو كانت المعقولات عنده صورا وكثرة كانت كثرة الصور التي يعقلها اجزاء لذاته وكيف وهي يكون بعد ذاته لان الملازم
وقوله ان العلاقة او اللفظ ومن قوله ان المقتضى لا المتقدم وذلك على هذا ما ذكره المعلم الثاني ابو نصر الفارابي في فصوص
بقوله علم الاول لذاته لا ينقسم وعلمه الثاني عن ذاته الاكثر لم يكن تلك الكثرة في ذاته بل بعد ذاته وما يسقط من ورقة الا يعلمها
ومن هنا تجري القلم في اللوح جريا متناهيا الى القيامة اذا كان مرتبا معرفا ذلك الحساب وبقوله ايضا ليس علمنا بذاته مفارقا
لذاته بل هو ذاته وعلمه بالكل صفة لذاته ليست هي ذاته بل لازمة لذاته وفيها الكثرة الغير المتناهية بحسب الكثرة القوية والعددية
المتناهية فلا كثرة في الذات بل بعد الذات فان الصفة بعد الذات لا بزمان بل بترتيب الوجود لكن لتلك الكثرة ترتيب الى
الذات بطول شرحه والترتيب يجمع الكثرة في نظام والنظام وحدة ما واذا اعتبر الحق ذاته وصفاته كان كلا في وحدة فاذا
كان متقدما في علمه وعلمه بها وعنها احصل صفة الكل مقرونة ثم تكثير المواد فحصل الكل من حيث صفاته وفيما اشتمل عليه احدية
ذاته وبقوله ليس علمه بذاته مفارقا لذاته بل هو ذاته وعلمه بالكل صفة لذاته ليست هي ذاته بل لازمة لذاته وفيها الكثرة الغير المتناهية
فلا الكثرة في الذات بل بعد الذات ثم لا يخفى ان ما ذكره الشيخ بقوله بقوله من غير ان يتكثر في جوهره على هذا ما ذكره المعلم الثاني
بقوله فلا كثرة في الذات كما قلنا وقس عليه ما وقع منه بعد هذا بقوله يكون عنه لا فيه يعني انها تكون فيه على انها عنه لا عن
غيره وذلك كما عليه امر العقول لان الصور العلمية فيها عن غيره تعالى لا فيها عن نفسها كما نبه عليه الشيخ في الاشارات على
ما قال ان ادراك الاول للاشياء من ذاته في ذاته هو افضل انحاء كون الشيء مدركا وفي كتاب التعليقات ان هذه الموجودات
من لوازم ذاته ولوازمه فيه يعني انها حاصلة عنه لا من غيره فيه فيكون ثم قابل وانفعال وقولنا فيه يحتمل وجهين احدهما ان
يكون فيه لا من غيره بل فيه من حيث هو هو ويقوله ايضا في بعض رسائله ان الباري العقل الذي يعقل المعقولات
ايضا العقول كاللوازم لذاته فهو يعقلها في ذاته عن ذاته وفي غيرها ايضا ومن ههنا لا يرى ايضا ما ذكر بقوله انه يعقل
كل شيء من ذاته وذلك لان تلك الصور لما كانت مستفادة منه فيكون بما قال من ذاته كل شيء واما كونه بما يعقل صفة

ما امكنه فعلى تقدير الجواب يمنع الاشارة الى هذا الايراد اياه حيث قال ويخطر ان لا تكثر ذاته ولا تبالى بان يكون ذاته ماخوذة مع الصفات
ما امكنه الوجود فانها من حيث هي علة الوجود وجود ليست بواجبة الوجود بل من حيث ذاتها ومن جهتها الاحتمال ما ذكره بعض
الحكماء من ان الماضين من القوم واهل الملة متفقين في انه تعالى غير متصف بالحوادث ليس لصفة حادثة الا الدليل الذي
استدل به الحكما بل قرروه من ان محل الحوادث ومورده لا يخلو منها حادث وهو سبحانه قديم فلا يتصف بحادث وكل صفة من
صفاته قديم وتعلقات الصفات حادثة فكل من علم وقدرة وارادة قديم ولكن التعلقات حادثة متجددة ثم قال وبل نقول ان هذا
هو انه على انه ومن لزوم حدوث مورد الحوادث لزوم حدوث الصفات المستلزم لحدوث الذات والجواب عنها ان الكل
احتاج الى التكلفات لا يخفى انه لا يخفى على ارباب النهى انه تعالى لو كان موردا للحوادث بحيث لا يخلو عن فرد منها مطلقا
يلزم حدوثه واين هذا من ذلك وهذا الجواب لا يحتاج الى التكلفات ضرورة انه على تقدير حدوث العالم كما هو الحق
يكون ايجاده له قائما بذاته لعدم كونه من صفات الحقيقة ولا بالقياس اليه من الامور المتعاقبة ولا انه لا يخلو عن
فرد منها مطلقا على انه يرد على الاول ما ذكره متصلا بما نقلناه عنه حيث قال ثم انهم لا ينكرون تجدد ارادته وقدرته
بايجاد الحوادث الا انهم يعتذرون بان التجددات في التعلقات لا في نفس الصفات ثم قال ولا يخفى على اهل التحصيل
ان هذا احتاج الى التحصيل وتوضيح الشبهة التي اشرنا اليها ان المدققين من المتكلمين قالوا مورد الحوادث حادث
لان الذي يحدث فيه حادث لا يخلو عنه وعن ضده وذلك الضد يزول بورود الحادث ولا يمكن زوال القديم والضد
انه حادث وينقل الكلام اليه ويتسلسل الحوادث فمورد حادث لا يخلو عن حادث وكل ما لا يخلو عن الحوادث
حادث ثم اوردوا ان الوجود من القديم لا يزول ويجوز زوال العدم من القديم والا لم يحدث حادث ولا ان حصل
الحادث وجودي فاجابوا بان الحادث الوارد على موضوع ومورد يلزم ان يكون ذلك المورد قابلا له والا لم يحدث
فيه والقابل وجوده لا يجامع المقبول فهو ضد انتهى وهذا كما ترى فان هذا الجواب بعيد عن طريق الصواب لان
القابلية بمعنى الامكان الاستعدادي لو صح ذلك لما صح ان يكون من الامور المضادة له ولا لامكان منافية
الشيء بعد الوجود ثم اشار الى المناقضة هذا الاستدلال حيث قال وظاهر ان اجراء مثل هذا الدليل في التعلقات
نفس ابهه لا التشابه فقط حتى انه لو لم يعتبر ذلك معتبرا لم يكن متعلقا في نفس الامر وكيف يتحقق وجود حدوث الموجود
على اعتبار المعتبر واما ثانيا فلان التعلقات الجديدة ان كانت بارادة جديدة حادثة الحد وثابت وان لم يكن غير
ما الفرض تعالى في قوله انما امره اذا اراد شيئا ان يقول له كن فيكون وكيف يسوغ العاقل ان يقول ان وجود المامور
بامر كن متاخر بزمان غير متناه عن الامر مع ان الزمان عنده موجود على رايهم فبماذا يتعلق حال وزمان بموجود بدا له
انا لا وانما الحاصل انه لا يحصل عندي ما حصلوه وقرروه ولذلك لا افهمه ولا اشتهي ان افهمه وان حصله وفهمه غيري
فليؤمن به وليؤمن ثم قال الزيادة الشيخ على هؤلاء الاقوام وليس عن حتى ابطال كلام هؤلاء الاعلام بل انها يعجز
عن فهم امثال هذه الدقائق ثم انهم ارادوا الاثبات ان مورد الحادث حادث دلايل اخر ومن نظر فيها ظهر له انه يمكن
اجراء كلها في لزوم حدوث ما يجدد تعلقاته ولعدم زيادة الفائدة لا نطول الكلام بها ثم المتكلمون يتكلمون في كيفية علمه
تعالى بالحوادث وارادته وقدرته عليها ما يستبلون بالتبليل ويقولون ما يقولون بافواههم المختلفة المحتاجة الى
المتناقضة ومن اراد النظر فيها فلينظر في كتبهم الكلامية وفيها ما فيها انتهى وقد تلخص ما حققناه ان العقل عالم بادراكه

والنقل يطلع التبيان على جواز كونه تعالى موردا ومحلا لما لا يكون من صفاته الكمالية بل من صفات اضافية من دون ان يحدث
تعالى بها والاشكال انه من جهتها وتعاقب التعاقبات نظير الى سوادها بعين فاذا تقرر هذا فنقول ثانيا اخرى ان ما حكم
به الفاضل اللاري من ان صاحب الشفاء قد خالف نفسه في الاشارات فيكون مبنيا على ما نقلنا عنه وذلك حيث قال ان الظاهر
عبارات الاشارات يشعر بذلك لكنه قد صرح في الشفاء بنفيه حيث قال العقل الاشياء دفعة من غير ان يتكثر منها في
جوهره او يتصور حقيقة ذاته بصورها الى اخره وما ذكره الشيخ ولا يخفى انه ما ادعاه من الصراحة فيما وقع من الشيخ في هذا الكلام
من نفيه ذلك العلم وهو مجرد دعوى ضرورة انه لا صراحة في قوله ولا انه يعقل كل شيء وكذلك ما وقع عنه بقوله هو يعقل
الاشياء دفعة على انه متشابه الطرفين وذلك لانه يشير به الى الجواب عما يتراءى ظاهرا من انه يلزم نفي الاختيار عنه تعالى نظرا
الى تلك الصور القائمة به لعدم كونها مسبوقة بصور اخرى غير لازم من ذلك الانه لا يتعلق بها بالاعلام تعالى عن هذا فاجاب
بانه ليس كذلك لان علمه بانه علم بتلك الصور الصادرة عنه بل هو اولى في كونه عالما بها من حضور تلك الصور على ما قال هو
او ان تعقله تلك الاشياء من حضورها ثم ان سائر عباراته تدل على نقيض ما ادعاه فيكون المراد من قوله معا ما لا يكون
متعاقبا بل يكون جميعا اولى بما حققناه من اسرار كلام الشيخ فلا تغفل ذلك المحقق منه وهو من مثله غريب واورد ذلك
الايراد عليه في رسالته الموضوعة في اثبات الذات والصفات وادعى انه يرد على الشيخ امثال هذه التناقضات والمنافيات
التي لا يرد اولها عليه مع انه ذكر في خطبة تلك الرسالة ان هذه العبارات انها ابلغ من الحقائق وذيل من الدقائق في نفائس
المطالب العالية وفوائد الفرائد الحكمية المقصد المتعالية وهي اشرف المباحث المتعلقة بذات المبدأ الاول وصفاته العلى
ونسبة وجود الكائنات اليه تعالى على ما حققه ذوو البصيرة النافذة في حقائق الملكوت ثم ان الصور القائمة به لما كانت
من حيث ذاته فيه لا من غيره قال العقل ذلك من ذاته كل شيء فعقلا مع علم المتاقات بربها في كتاب الشفاء والاشارات
كما حكم بهذا العلامة ولا انه صرح في الشفاء كما قال العالم الالهي المحقق المقتدى ولما كان فنقول انها السالكون مسالك
التحقيق فانعشوا عن مراقد السهوات وانتبهوا عن معاهد الشهوات واغتنموا فرص الكون في هذه المرحلة المنزلة
المنهيات ولا تقصروا في اقتباس حقائق العارفين واقاصي كرايم الخيرات لظهور ان ما يشير ان يكون مذهب الحكماء
ان علمه انه على الجميع ما عداه كما هو الظاهر على ما استقل عن الشيخ من كتاب التعليقات وكذا ما ذكره بهمنيار في التحصيل
حيث قال وليس هو عالما الان لتلك الصور بل هو عالم بمعنى انه تصدر عنه تلك الصور وصور تلك المعلومات مع
كثرتها معقولة على وجه بسيط وبيان ذلك ان حقيقته حقيقة يحصل عنه مفصل المعقولات كما ان المعقول البسيط
عندنا علة المعقولات المفصلة ولكن المعنى المعقول البسيط عندنا موجود في عقولنا وهناك في وجوده ويقول سابقا
على هذا المنقول واذا كان يعقل ذاته فيعقل انه علة لما سواه والا لم يعقل ذاته التام واوضحها اولا والمرتب في استيفاء الحكم
واصفى ما في الملكوت الاعلى انه عالم تعالى بما عداه من حيث علمه بانه لا بما حصول الاشياء بل انه الاقدس الاتم من وجوه احد
امتناع علمه تعالى بالهويات الفاسدة المتجددة والجزئيات البالية المتصرمة كما هو وذلك لا امتناع ارتسامها في ذاته تعم وما ينقطع
من ورقة الا يعلمها ومع ذلك يلزم ان لا يحيط علما بالاشياء باسرها وعلى تقدير تسليم يلزم ان لا يكون عالما بذاته من الموجودات العينية
والهويات الخارجية معلوماته حقيقة بالذات بل من حيث علمه بها الكلية وحقائقها المرسلة كما يشعر به ما وقع عن المعلم الثاني هو
والعلم بالحقيقة هو نفس الصورة المنتقشة في ذهننا ما الشيء الذي تلك الصورة صورته فهو معلوم بالعرض والا لزم التسلسل

الذي هو صريح في ان علمه تعالى بما [illegible] من حيث قيام صورها بذاته [illegible] الاشياء كما هي [illegible] تعالى بما هو خارج عنه [illegible]

والتغيير استنادها الى الذات الواحد من كل جهة [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

فان كلها السلوب لعوارض الحق وسببها السلوب نفسه كالفردية والاحدية ولما اعتبارات لا وجود لها في الاعيان لكونه تعالى
وحقيقة كما هو مقتضى حكم الامور السلبية في كونها الاحق بوصفها نفسه فان هذه الصفات يجوز طريانها بالحيثيات
تعالى وتحقق انه لا يجوز ان تلحق الواجب اضافات مختلفة توجب اختلاف حيثيات فيه بل الى الصانعية واخص هي المبدئية
الاضافات كالرازقية والمصدرية ونحوها والسلوب كذلك بل الى سلب واحد يتبعه جميعها وهو سلب الامكان فانه يدخل
تحته سلب الحادثة والعرضية وغيرها كما يدخل تحت سلب الجمادية عن الانسان سلب الحجرية والمدرية عنه وان كانت
السلوب لا يتكثر على كل حال ثم لا يخفى ان مطابق سلب الامكان فيه تعالى هو نفس وجوده الحقيقي الربوبي فقد جمع
ان مطابق جميع الصفات السلبية هو ذاته المقدس من كل جهة هنالك الولاية لله الحق وانما جاوزنا حد الاختصار فان
الحق احق بالانتصار قال معشوق الرب بالعرض اقول ذلك لان تعلق قصد الاولى بالعاليات والسافلات من حيث
القدوسية فتكون تلك الذوات محبوبة له بالعرض ومن هنا قالوا انه الواجب معشوق لذاته واما لاجل انا نعلم
بلزوم اشكاله بالغير اذ المحبوب حقيقة على هذا التقدير هو ذاته وفعله محبوب بالعرض واذا كان فعله محبوبا بالعرض لاجل ان
يكون وجود الجميع وخير اعتقد لهم انما هو محبوب بالذات وهو ذاته المتعالية التي لها الجمال الاعلى الابهى والكمال
الاقصى الاسنى قال ولكنه وجدت اقول يعني سواء كانت معقولة بالفعل او من شانها وقوله قال والا لكان الخ اقول يعني
ان هذا يلزم لو كان تلك الاشياء على هذه الطريقة يلزم ان يكون ما في شانه المعقولية معقولا بالفعل الا في صيرورة الصور
الجسمية التي شانها المعقولية بدنيا معقولة لنفسها بالفعل هذا وذلك اللزوم فعلية ما بالقوة بما هو بالقوة وقوله بل
هذه الاضافة اضراب عن قوله ولا نظن وقوله ولو كانت من حيث تاكيد وتكرار لما تقدم لنفسه لا بقوله اولا يظن وقوله
فيكون لها الربوبية الخ متفرع على قوله بل هذه الاضافة لها اليها وقوله ويكون لذاته اضافة اليها من حيث هي معقولة اشارة
الى ان تلك الاشياء يكون لذاته تعالى اضافة من حيث هي معقولة بالفعل الا من حيث لها وجود في الاعيان وهذا ايضا من اللوازم
الا انه على قيام الصور العلمية بذاته تعالى بالفعل قال موضوع اقول اي لان يكون مجردا على ان يكون صفة الشيء في قوله
كصور لموضوعها على الحالية قال ولما كانت تلك الاشياء المرتسمة الخ اقول انه شروع في بطلان الاقسام المبهمة بما
حاصله ان علمه تعالى لو كان بالاشياء بما لها من الصور القائمة بالفعل المفارق فنقل الكلام اليها بانها لما كانت من المعلومات
الصادرة عنه تعالى لزم ان يكون معقولة له ايضا فلا يخلو اما ان يكون معقوليتها له من حيث ارتسامها في ذلك المفارق اي وجودها
فيه لكن وجودها عنه مسبوق بعقله لان وجوده هو عين عقله واما من حيث ارتسامها في مفارق اخر هو ايضا
لها لزم تمادي الامر الى اللانهاية كما اشار اليه بقوله وكذا الى ما لا نهاية والحاصل انه يتحقق ان وجود ذلك الشيء عنه مسبوقا
بعقله غيرا فلو كان ذلك الشيء هو الصورة العقلية نفسها لما صح فيها ذلك والا لتقدم الشيء على نفسه لان وجودها
هو نفس عقلها غيرا ولو افتقرت تلك الصورة الى صورة اخرى سابقة عليها لزم ذهاب السلسلة الى غير النهاية وهو محال
على ما قال الشيخ على ما قلنا من انه اذا عقله غيرا وجد لانها نفس عقله غيرا او يتسلسل الامر الخ الضمير المنصوب يعود الى تلك
الصور واما المجرور فيعود الى المبدأ يعني ان تلك الصورة المرتسمة العقلية هي نفس علم المبدأ بها وقوله او يتسلسل
على معقول قوله الا انها وقوله فيعود الى تلك الصورة ثم ينبه قوله في بعض مسائله في العلم يعني الحيات انما هو صور
الصورة المعلومة ومن شانه مطابق للامر الخارجي وذلك يطرد في العلم القديم والحادث فعلم الباري تعالى فعلي مقدم على

المعلول الخارجي وصور المعلومات حاصلة له قبل وجودها ولا يجوز ان يكون تلك الصور حاصلة عنه في موضع اخر
لانه يستلزم الدور او التسلسل ولزم ان لا يكون على الدوام الا اخذ لذاته لانه يوجد الكل لذاته يلزم كون حصولها معلقة لذاته فيلزم ما
لطفناه والكل من الموجودات الخارجية اذ العلم لا يكون الا صورة فلم يبق من الاحتمالات الا ان يكون في صقع الربوبية
لما اشار بقوله ان الضمير المنصوب في قوله لانها نفس عقله الخير عائد الى ذاته وفيه طريقة اخرى تقدير قال فان جعلت
هذه المعقولات الخ اقول انه استيناف ذكر بفصل السابق شروع لابطال الاحتمال الاول والحاصل وتحقيقه ان تلك الصور لذاته
ولا يبالي بان يكون ذاته ماخوذة الخ اقول الظاهر في اعتبار المعلولية بالاشياء من حيث قيام صورها بمن وصفت بها لزم تكثره
في ذاته ونقويها فحصلها انها تكون ماخوذة من مرتبة ذاته واما كون تلك الصور من الكمالات فلانها في وجوب ذاته
بالذات حيث انه لا يتم من ذلك امكانه للاعتقاد لكن بالاثبات انما يلزم من كونها ماخوذة في تلك الاضافة ومن لوازمه
لانا نقول ان وجوب الشيء بالذات يقتضي امكانه بالغير لا اضافة اعلى الصور المتوسطة الى الغاية فان قلت ان واجب الوجود
بالذات لا بد وان يكون واجبا من جميع الحيثيات والجهات فلا يصح ان يعارضه غيره من الكمالات قلت المراد من ذلك انه لا يكون
حال صفة حقيقية او صالحة الا ان يكون مستفادة منه لكل جهة من جهات العلية وما يتبعها من الذاتيات المعلولية
الجعول استقلالا الا ذاته وامتداد من ذلك انه لو ان يعقل بعض منها ان يقبل الوجود ثانيا قبل ذلك الامر حيث تقضاء
ذاته من قبول الفيض من جهة فيكون هناك وجوب صرف بلا امكان وهو محض بلا بطلان كل شيء هالك الا وجهه
انها وقع من الشيخ في هذا الكتاب يؤيد ما عليه المحقق الدواني في حيثية الامكان الغيري لا يكون بعد ما ذكر ان الممكن لا يجوز
شيء لها امكانا وبعده وجوبا او ممتنعا وذلك على قياس كون الشيء بشرط مقارنة وجود العلة او الحصول او انتفائها او واجبا او
ممتنعا وبعدها ممكنا ولا امتناع ان انتفاء الامكان الغيري على هذا الوجه فان ما يعرض كونه شرطا ما كان نالا بل يكون في
ذاته ممكنا ابدا او يكون كذلك الممكن بحسب حال اجل ما ورد ممكنا او الازم الانقلاب وذلك حيث قال فان قلت اذا صدر الواجب
حيث الاشارة الممكن لكونه حينئذ موجودا بعد ما كان ممكنا بالاشارة عليه امتنع انه واجب بذاته فقد تحقق الامكان بالغير في
الوجود بالذات وذلك على قياس تحقق الوجوب بالغير والامتناع بالغير في الممكن بالذات قلت ما يجب الواجب هو وجوده
ومع هذه الحيثية والاعتبار وجوده ان ذات الواجب من هذه الحيثية يجب وجوده انه لا يتم الوجوب وجوده انه الشيء
غيره واجبا انه فاعل واجب بذاته ممكن بالغير وذلك خلاف الممكن اذا صار واجبا او ممتنعا بغيره فان الممكن لا ماخوذ
مع وجوب العلة مثلا يجب وجوده ذاته هو ممكن بالنظر الى ذاته فقد صار نفس ما هو ممكن بذاته واجبا بغيره انتهى ولا يخفى ان
ما وقع منه بقوله وبعدها ممكنا ايضا الخ قوله في سابق تقاريره ان الامكان يتحقق بشرط الخارج مع وجود العلة او عليه
الا ان يتكلف ههنا ضربا من التوجيه وان بقي عليه اشكال اخر كما ظنه انه بعينه لاثبات كون الامكان معلولا للغير لو
كان معلولا للغير لكان بحيث ذاته جائزا ان يكون ممكنا او واجبا لذاته او ممتنعا لذاته وهو قح لان امكان كونه ممكنا لذاته
او ممتنعا لذاته يشتمل على التناقض وايضا يكون حال تقدير عدم تاثير الغير واجبا لذاته او ممتنعا لذاته وكلاهما مستحيل لان
سلب تاثير الغير فيه امر مغاير لذاته ولا معنى لكون الشيء سببا للغير واجبا لذاته او ممتنعا لذاته وكلاهما مستحيل لان
تاثير الغير فيه امر مغاير لذاته ولا معنى لكون الشيء الخ وانما قلنا ذلك لان ما اورده من الدليلين وهو بعينه ما الاول منهما فلا
لانه يقتضي عدم كون الامكان الا ضرورة معلولا للذات ان لا يكون ممكن الحوادث بعدم اقتضائه ضرورة شيء من الطرفين فلا يكون

[illegible]

[illegible]

للفعل الاختياري وهو مبدأ يتعلق اليه وهو منقسم الى شهوة وهي حمل الفاعل على طلب ما يلائم من اللذة او الى ما يجب اعتقاده او ظنا
الواقع او لا والى غضب وهو حمل الفاعل على طلب الغلبة ودفع ما لا يلائم بحسب اعتقاده او ظنه المطابق للواقع او الغير المطابق له ثم
اجماع هو استقامة بان يحصل بعد التردد في الفعل والترك الذي هو الارادة ثم محرك من العضلات وهي من قوة مبثوثة في الاعصاب
والعضلات من شانها ان تشنج العضلات بتحديد الاعضاء الى مبدئها كما في القبض او ارخائها الى خلاف جهتها كما في البسط ثم
ان العلم الذي ليس هو بعينه ارادة وكذا قدرته ان القدرة هي كون ذاته بحيث للكل عقلا هو مبدأ الكل لا ماخوذا عن الكل
بل انه لا يتوقف على وجود شيء فاذا عرفت هذا ظهر حال ما قاله من ان ذلك ايماء الى اثبات الشيء بنفسه ثم لا يخفى انه لا يعقل ان يكون
وقع من ذلك الشارح هنالك بقوله والمغايرة المشهورة لعلها موافقة ولا تفهما بحال الاشارة الى هذا ولما ذكره الشيخ ههنا
وهنالك يقول وهو عالم الا انه يجمع الهيئات الا انه مبدؤها وعنه يفيض وجودها وهو معقول وجود الذات وليس انه معقول
وجود الذات غير ان ذاته مجردة عن المواد ولواحقها التي لاجلها يكون الوجود حسيا لا معقولا انتهى وهو يدل على ما ذكرنا حيث يدل
على كون علمه تعالى نفس ذاته المقدسة من كل جهة ثم انه [illegible] على الشيخ بقوله ان هذا الكلام يدل على ان
معنى كونه سبحانه عالما بالاشياء الا انه مبدء لوجودها فاما كونه موجودا بكونه عالما بها فالمصير اليه [illegible] حيث قال
واعلم ان هذا تصريح بانه تعالى لا يعلم شيئا وهو خطأ عظيم ومعاذ الله [illegible] هذا المذهب وان كان منقولا عن قدماء الاوائل الا ان
الذي اتفق عليه المحققون منهم انه تعالى عالم بذاته وعالم بجميع الكليات انتهى وهذا كما ترى [illegible] ان هذا تصريح بنفي
[illegible] العلم عنه اي بجميع الهيئات [illegible] العلم عنه مطلقا [illegible] كما يظهر مما ذكره الشيخ بقوله
لانه مبدؤها [illegible] والحاصل ان ما وقع من الشيخ على هذا [illegible] العلم الثاني من
الاول الحق يعقل ذاته وان كانت ذاته موجبة لجميع الموجودات كلها فانه اذا عقل ذاته فقد عقل بعينه الموجودات كلها لا لان
الموجودات انا اقتبس كونها موجودة من وجوده [illegible] كثير من الاعلام بان الاثر
العيني من امرين لا يوجب الانتقال من احدهما الى الاخر [illegible] وذلك ان كل ما هو تام [illegible]
[illegible] المعلول [illegible] الخصوصية التي في الفاعل الذي يحصل بها التعقل
حقيقة [illegible] المعلول واما تلك الاضافة فكانها معتبرة والمطلق
معيات الموجودات مثل القدرة والقوة فهي شيء على شيء والارادة والعلم بشيء ولا يلزم من ذلك ان يكون قبل تلك الصفة متقدما
غير موجودة [illegible] حقيقة موجودة ذات اضافة [illegible] تلك الصفة [illegible]
واضافتها الى الغير المضاف اليه [illegible] الى المضاف اليه مطلقا [illegible] المضاف اليه
كالقدرة المطلقة فان العلم بها [illegible] حقيقة قدرة القادر [illegible]
علم ذلك المقدور الذي يكون [illegible] الخصوصية التي للفاعل [illegible]
الى المعلوم المجعول [illegible] الصفات [illegible] الخصوصية [illegible] حقيقة الفاعل و[illegible]
كان العلم التام بحقيقة الفاعل [illegible] الخصوصية [illegible] حقيقة الفاعل [illegible]
[illegible]
[illegible]

ذاته وجميع جهاته وحيثياته ليس الا اقتضاء العدل [illegible] الاضافة والرعية [illegible]
ان يعرف [illegible] وقد ضرب ابو نصر الفارابي [illegible]
فقد [illegible] هذا [illegible] في هذا المقام وهو ان ارادة الحق لما كانت متعلقة بالخير
وكل قدرته [illegible] فكيف يستقيم الحكم بالاتحاد [illegible] الموجود
[illegible] العلم والمعلوم والذات [illegible] مع ان من الجائز
ان لا يكون [illegible] الجواب عن ذلك الايراد بان نظام الوجود
هو الوجود الكامل الذي [illegible] ذلك النظام
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
واما الجواب عن الايراد الاخير فقد ظهر [illegible]
والنظام [illegible] قال [illegible] الى الوجود [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
الاولى بمثابة النفس والروح [illegible]
[illegible]
والطبيعيات والتصورات والارادات بالنظر الى الكمالات الجزئية من صغير وكبير [illegible] النظام الجملي
الوجودي بالارادة القصد والاختيار الحقيقي هي الغاية الاولى والغاية [illegible]
في نظام الخير [illegible]
الاول [illegible] في الامكان [illegible]
بحسب الامكان [illegible] الكلية [illegible] نظام العالم على الغاية
[illegible]
على [illegible] في هذا الكتاب والاشارات [illegible]
الاول [illegible]
حتى [illegible]

كل شيء فهو باق بذاته عالم بذاته قادر بذاته فيتصف بجميع صفات الكمال من غير تكثر ولا تغير في ذاته فتحقق الدوام او صفاته

الاضافية ترجع الى سلوب او اضافات او مركب منهما على ما يرشدك اليه قوله العزيز تبارك اسم ربك ذي الجلال والاكرام على

ان يكون الجلال اشارة الى الاول والاكرام الى الثانية ولما كان الاول نظرا الى ذاته والثاني الى غيره قدم [illegible]

على الثاني ومن هنا ان ذكر في هذا الكتاب هذه الصفات [illegible]

ان يكون لكثرة اضافات وكثرة سلوب انتهى [illegible] ان واجب الوجود يجب ان يكون موصوفا بالاضافات لانه

مبدا لغيره واضافة بينه وبين غيره وقال ايضا فاذا قيل انه واحد يعني به موجود لا نظير له او موجود لا جزء له واذا قيل انه

حق يعني به ان وجوده لا يزول [illegible] وبالجملة ان الحق هو الموجود والباطل هو المعدوم [illegible]

[illegible]

الموجود لا يخفى جواز ان يكون المراد من تلك الاجزاء هي الاجزاء التحليلية فتكون متأخرة بالذات والتقويم عندهم ومن هنا قيل
ان اطلاق الجزئية عليها على المسامحة ومن قبيل تشبيه الامور التحليلية العقلية بالاجزاء العينية والذهنية الا ان يكون مراده من
قبول القسمة قبولها الا ان بالقوة والامكان لا بعنوان حتى يكون باينا فترجع تلك الاجزاء الى العينية والذهنية التي يتقدم عليها
ما يتركب منها وجودا او القول يشير الى الاجزاء الحدية التي ومن هنا يستحيل تركب عن الاجزاء مطلقا ويعبر عنه بنفي الكثرة
عن الذات تارة وبالاحدية اخرى ثم انه لما كانت هذه مشتركة بينه وبين نفي الشريك عندهم مطلقا فقال [illegible] لم
الاعم الوجود والاتحاد اعتلالا لال الهية والوجود يعبر عنها بنفي الكثرة مع الذات تارة وبالعدمية تارة ولا [illegible]
صفاته على ذاته يعبر عنه بنفي الكثرة بعد الذات قال اجزاء اقول اى خارجية وعقلية كالاجزاء المقومة والكثرة عبارة عن اجزاء مقومة
او تحليلية ولو كانت متأخرة عن مرتبة ذاته المقدس من كل جهة ثم ان الشيخ ابا الحسن الاشعري ذهب الى ان صفاته لا هو ولا
غيره وظاهر انها صفات تحليلية لا عينية ولا مباينة للذات فهي عين ذاته باعتبار وغيره باعتبار [illegible]
لا عينية بل تتعين شي من الموصوف بل يكون ذات الصفة ولكن المتأخرون ذهبوا الى نفيها بل زيادة صفاته على ذاته [illegible]
ذهبوا عنهم انه مذهب الاشاعرة لا الشيخ الاشعري ثم لا يخفى ان مقتضى للذات عن علائق الصفات ومن تكثر الحيثيات والاعتبا
فلا يكون لم الكثرة بعد الذات بل ليس الا هوية بسيطة يعرضها في الاعتبار نسب مختلفة يسمى باسماء مختلفة باعتبار تلك النسب
مثلا هو باعتبار انه يترتب عليه الاثار موجود وباعتبار انه [illegible] ذلك الترتب وجود كما انه باعتبار انه [illegible]
تعين وباعتبار ان ذاته منشأ ذلك الاتساع تعين واعتبر مثل ذلك في سائر صفاته مثلا هو باعتبار انه ينكشف عليه
الاشياء عالم وباعتبار ان ذاته منشأ ذلك الانكشاف علم وكذا الامر في القدرة والارادة قال اقوى من ادراك الحس اقول
عقلا وعاقلا ومعقولا كما يظهر من قولهم يعقل الامر الباقي الكلي قال ويحيط به ويصير هو هو بوجه ما اقول لا يخفى [illegible]
بالذات بين العالم والعلم في علم الشي بنفسه [illegible] مع المعلوم [illegible] الامر في صورة علم الشي بالشي
الذي هو غيره [illegible] يجعل الاصوات [illegible] الشي معلوما بصورة [illegible]
على التقدير [illegible] اشتقاق العالم [illegible] بالاتحاد قال حيث الحركة الاولى اقول
انه يعني بها انها لا تكون جزءا من حركة اخرى سواء كانت بسيطة كحركة الفلك الاقصى وفلك الثوابت او مركبة من حركات
بسيطة علة لحركات سائر الافلاك وعلى التقديرين يكون حركاتها اولية لا تحصل اليها حركات اخرى وذلك بخلاف
ان حركات الافلاك الجزئية التي هي اجزاء حركات الافلاك الكلية السبعة السيارة فانها ليست حركات اولية لتوافق
تحصل اليها تلك الحركات وهي اولية وكذا الثوابت والحاصل ان اهل هذا العالم لما وجدوا سبع حركات تحت الفلك الثوابت
افلاك في ادنى نظرهم اسموه الاولين وسبعة للسيارات يسمى كل واحد منها اكبر الكواكب والفلك الكلي المتممة جميع
حركاته ثم انهم لما وجدوا ان بعض هذه الحركات قد يكون مركبة من حركات اثبتوا لبسائطها افلاكا اخرى بحسب تلك
الحركات سرعة وبطوءا ورجوعا واستقامة وقربا من الارض وبعدا عنها اسموه افلاكا جزئية لكونها مبادي حركات اجزاء حركة
مركبة ومن الظاهر من هذا ان الفلك الكلي ما تحرك حركة في ادنى النظر سواء كانت بسيطة كحركة الفلك الاقصى او مركبة كافلاك
الكواكب السبعة السيارة والبيان للشارح المحقق للاشارات حيث قال اختلف اهل العالم في عدد الافلاك اختلافا
لا يرجى زواله ابدا ان قسموها الكلية فلم يتبينها حركة واحدة اما بسيطة او مركبة تحصل الكلية اليها فقال اختلاف من ذلك ان الاجرام

بالفلك الكلي ما يكون مبدأ حركة واحدة من الحركات التسع المدركة في ادنى النظر والفلك الجزئي ما يكون مبدأ حركة هي اجزاء لبعض
من هذه الحركات فلا فلك كما قال في كتاب المجسطي ان الافلاك السبعة يشتمل على افلاك اخرى تداوير وخارجات المراكز الى اثنين وعشرين فلكا
ثم قال والمجموع اربعة وعشرون وذلك باصح وفي التذكرة قول انه ينقسم كل من فلك عطارد والقمر الى اربعة افلاك جزئية وفلك
الشمس الى فلكين وفلك كل من الاربعة الباقية الى ثلاثة فصار عدد مجموع الافلاك الكلية بحسب الاشتمال على اجزائها اربعة وعشرين
وبالجملة ان الفلك الكلي ان حمل الاقسام الى مثل ما وضعه وحاصل كان كل واحد منها مبدأ حركة محسوسة هي مركز ادراكها في ادنى
الرأي من غير تدبر فان قلت انه ذكر في شرح الاشارات ان المتأخرين الذين تبعوا الاستاد بطليموس اثبتوا لكل كوكب فلكا مثلا
لفلك البروج مركزه مركز العالم ما ليس يحيط بمقعر باخرة ومقعر محدب باخرة وهو الفلك الكلي المشتمل على سائر افلاك كواكب الا
القمر فان مثله المسمى بفلك الجوزهر محيط بفلك آخر يسمى المائل وهو مشتمل على سائر افلاكه اعني الخارج والتدوير انتهى وهذا كالنص
صريح في ان الفلك الكلي ليس ما يدور حركته مرتبة في ادنى النظر ولا يكون مشتملا على افلاك جزئية قلت ان الظاهر بما ذكره هو انا
نبهنا وتبعيته الى المتأخرين وذلك حيث قال والمتأخرون المتبعون لهذا ان الافلاك الكلية فيما عدا الفلكين الى الثامن
والتاسع من الهامس الافلاك الجزئية باسرها فلا يصح ما مقابلها تارة اخرى ومن هنا اندفع ما اورد عليه الشارح
للبيان والتجريد ومن تصانيف البيان كان ان حال ما قال بعض الاعلام من ان الفلك الكلي القمر كان مجموع افلاك الاربعة كان كل
واحد منها اطلاق الافلاك الجزئية وبرهنوا على الافلاك ما ذكره وكذا الحال ان جعلنا فلكها الكلي المائل او المثل ولما
فلا كما عليه البعض اشتماله على افلاك اخرى ولا منها جزئيا الا ان تكون جزء الفلك الكلي ولا تحصر الافلاك في الكلية والجزئية ولا
في ما ذكره المحقق الطوسي وكذا حال ما قال بعضهم من انه ذهب الى ان الجوزهر ليس فلكا كليا ولا جزئيا وذلك لعدم اشتماله
على افلاك اخرى ولعدم انفصال الفلك الكلي اى المائل اليه فلا يكون شيئا منهما وكذا الاحال ما قال بعض مشايخنا من
ان الوان اثناها من قبل العلامة الطوسي وتوجيه كلام الواقع عند التجريد ليندفع به ما اورد عليه الشارح الجديد من الافلاك
خمسة وعشرون لا اربعة وعشرون وذلك حيث قال بل توجيه كلامه رحمه الله بحيث يندفع عنه الاعتراض ان يقال
ان المجموع مجموعا محيطا بالافلاك بعرضية قوله ولم يشترك محيطا بالجميع وبين ما في بعض النسخ محيطا بالجميع
انتهى وهذا كما ترى توجيه غير صحيح بعد ما عرفت في التذكرة بعدد الافلاك الكلية والجزئية انها اربعة وعشرون
كذا في غيره كما فصلناه في رسالة اخرى قال ليست تكون بكونها ثابتة اقول ذلك لانها اقدم زمانا فلا يكون مسبوقة بالعدم
صح ان لا تكون حركة الفلك الاقصى زمانية لعدم كونها في الزمان بل في الدهر ومن هنا قيل الجرم الفلك الاقصى الذي
ولذا اعتبرت هذه النسبة في الكان بانه لا سيال الكون من الحركة ما اورد ذلك بخلاف ما عليها من سائر حركات الافلاك
ولو كانت مسبوقة بالزمان ثم لو كانت الكون هو الايجاد المسبوق بالمادة دون المدة تكون حصول الافلاك الكلية
لكونها مسبوقة بها واما الاختراع فهو الايجاد المسبوق بواسطة الطاعة فلا يكون الشي من هذه الامور من المخترعات
بل مختص في المفارقات قال وليس او حيث به الاعلى الجسد السماوي اقول فلا يكون الوحدة فيه تعم من لوازم سلب الكثرة
ذلك بخلاف ما عليه امر ما عدا من الكائنات فان سلب الكثرة من لوازم وحدته قال فقد بان لك من هذا انه من وجه ما الا
سلب واتم الوجود اقول لعله اشار الى انه تعم باقوية الحركة الا مطلقا كما عليه الطبيعيون كما تقدم تفصيله قال فالا
يجوز ان يستأنف بحال الحركة اقول ذلك لما علل ان يرجع الى القوة ويتطرق اليه من قبل ذلك قال انه لما كانت الحركة الدورية

اقول حاصله ان بيان اثبات وجوده تعالى ووجوبه مشكل جدا والاحتياج الكلي الى القوة الالهية واثبات ان الشي [illegible]

اثبات [illegible] الواجب لذاته [illegible] الوجوب [illegible]

[illegible] قال الشيخ هنا ان الواجب لذاته [illegible] في الازل [illegible] وجود العالم [illegible]

[illegible]

[illegible]

الاول عن جاعله لامتناع لا نهائية بان التوزيع ما قبلناه اقوى لان الذات مع الارادة كانت علة تامة وكانت واقعة في الازل لزم ان لا
يكون لعدم الواقع فيه مدخل حيث ان علة عدم المعلول في الازل لا يكون لعدم الواقع فيه علة لان علة عدم المعلول عدم علته [illegible]
وعلة وجود الحادث غير موجودة في الازل فكان الامر اشكل على بعض من الظانين حيث قالوا الذي ليس الاعدام علة وجوده [illegible]
هذا وان يكادوا لا يفقهون حديثا ثم ان بعد ذلك يكون اختصاص الحوادث باوقاتها والموجودات الكائنة بالمادة لاجل الوجود
استعدادات قائمة بالمادة تابعة للاوضاع والحركات التي هي للاجرام الاثيرية وهذا في الحوادث الزمانية واما غيرها فهو متعال [illegible]
والوجود عن الاختلاف بالاوقات القائلين بقدم العالم فهذا ذهبوا الى ان حدوث كل حادث انما يكون بحركة استعدادية وحركات [illegible]
حيث ذهبوا الى انه لا ينقطع وجودها بالكون ووجود اسبابها قال صاحب المحصل فيه انه في الاسباب ما يعد لاثر [illegible]
الحادث وذلك هو الحركة التي لذاتها يقتضي الفوت والتجدد وبالجملة فالحوادث الكثيرة تنتهي الى الوجوب بالذات والى [illegible]
القابل يجب انتهاؤها الى القابل بالذات كالهيولى الاولى والمادة الاستعدادات [illegible] الافلاك يجب ان يتحقق التغير
التدريجي الى ما لا يتغير لذاته [illegible] فان قلت ان الحركة التي جعلوها واسطة في صدور الحوادث ان كانت [illegible]
لزم تخلف المعلول عن علته وان كانت حادثة نقل الكلام اليها ويلزم من ذلك تمادي السلسلة الى غير النهاية قلت لها ذاتان [illegible]
الاستمرار والتجدد فهي من الجهة الاولى مستندة الى القديم ومن الثانية واسطة في صدور الحوادث الكونية [illegible] فان قيل انا نسأل
الجهة [illegible] ان كانت [illegible] وان كانت حادثة كان حكمها حكم ما يترتب عليها [illegible]
[illegible] بحال ذات لا يمكن حصولها الا بالا [illegible] او غير متناهية [illegible] الان يحدث
في الحركة [illegible] من جهة [illegible] ويجب ان لا يكون لها اجزاء في زمان واحد
[illegible] فيكون الدليل المذكور [illegible] بالذات [illegible] البيان [illegible] الامام الرازي
من ان [illegible] القائلين بالقدم [illegible] لكن الثاني باطل فكذا المقدم [illegible] في حدوث الحوادث في
[illegible] العالم لو كان موجودا في الازل لم يكن موجودا [illegible] والا التسلسل ثم قال فان قيل لم لا يجوز ان يكون حدوث تعاقب
الاستعدادات المستندة الى الاتصالات الكوكبية والحركات الفلكية التي تسبق كل منها بالاخرى لا الى نهاية قلنا [illegible] التسلسل
في الحوادث المتعاقبة لنا ان نقول لم لا يجوز ان يكون حدوث الاجسام مشروطا بشروط يسبق بعضها بعضا [illegible]
[illegible] وانما قلنا ذلك حيث [illegible] بالحركة والزمان الازليين [illegible] حدوث الحوادث الكائنة وتخصيصها بالاوقات
المتعاقبة من حيث اعدادها المادة باستعدادات [illegible] يكون تأثير الجاعل فيها بحسب شرطيتها [illegible] الفاعل بشرائط الفعل
والقابل بشرائط القبول [illegible] الاول الفعل [illegible] القبول [illegible] حدوث [illegible] في سطح الارض
طلوع الشمس من الافق [illegible] الفعل والقبول [illegible] فلذلك لم يكن الادراك [illegible]
[illegible] يحتاج الى الاستعداد [illegible] في المادة ثم الفعل [illegible] في الازل فان [illegible]
الفكر [illegible] والله يحق الحق وهو يهدي السبيل **قال** فان لم يسبق بامر آخر **اقول** [illegible] الاقسام [illegible] التعيين الاولين
[illegible] الدليل على [illegible] الطبعي في سبقه [illegible] الاول [illegible] حادثة [illegible]
الامرين [illegible] الا [illegible] ان يكون الاول [illegible] سبقها سبقا بالذات في لحاظ العقل فقط واما ان يكون سبقها الا
سبقا بالذات في لحاظ العقل فقط او سبقا في الاعيان بذاته او بالزمان واما ان يكون سبقها سبقا في الاعيان بذاته الموجودة

من قبل الابداع من الوقت الاول من حدوث الخلق فان كان سبقها بالذات في لحاظ العقل فقط فلزم ان يكون الاول القديم في
الافعال الكائنة عنه كلاهما [illegible] وهو خلف بين البطلان فان كان سبقها بالذات وبالزمان بحيث انه كان في الاعيان
وجود ولا عالم اولا حركة ولا شك ان [illegible] ليس مجرد وجود سبق لا يكون معنى وهذا فلزم اذن ان يكون قبل العالم [illegible]
قبل الحركة زمان وذلك [illegible] خلف بين [illegible] وان كان سبقها في الاعيان لا بالزمان [illegible] حدوث الخلق وذلك الامر [illegible]
فيكون الامر [illegible] بذاته وهو الزمان حادثا مع حدوث اول الخلق [illegible] الاول تعالى سبق الخلق في الاعيان سبقا مطلقا
نفس ذاته الموجودة قبل اول الخلق لا بامر ثالث فهو الزمان وهذا هو الذي [illegible] الاقوام من الجماهير
لكنه فاسد [illegible] الاول فهو انه ليس [illegible] على [illegible] ان [illegible] في تحرير دعواهم [illegible]
من [illegible] مفاد كان ولا [illegible] اولا انه خلق [illegible] ليس هو مجرد وجوده مع عدم الخلق [illegible]
[illegible] هو الاستاد التوهم [illegible]
عن [illegible] الالفاظ [illegible] عند المعاني العقولية من الاطلاقات العرفية الجمهورية [illegible]
لا [illegible] هذا السبق للخالق [illegible] ان يخلق قبل ان يخلق [illegible] خلقا واذا كان [illegible]
هذه [illegible] ذلك الاستاد الذي [illegible] هو الذي [illegible] الزمان [illegible] الثاني [illegible]
[illegible] ان الله تعالى كان قادرا قبل ان يخلق الخلق ان يخلق [illegible] الى اخر ما ذكره الشيخ انتهى [illegible]
عن الشيخ في التعليقات [illegible] ان [illegible] قبل الخلق العالم على ما يقوله المتكلم [illegible] فانهم يفرضون شيئا قبله
وذلك الشيء يكن فيه [illegible] وجود حركات مختلفة والحركات المختلفة انما يصح مع امكان وقوع [illegible] فيها او امكان [illegible]
[illegible] فيها يكون مع وجود الزمان فيكون قبل الزمان زمان [illegible] لم يكن زمان لما امكن فرض وجود حركات مختلفة [illegible]
وجود حركات مختلفة [illegible] العدم باطل والثاني [illegible] واذا كان الزمان موجودا كانت الاجسام موجودة [illegible]
الحركة حادثة [illegible] الذي [illegible] مطلقا وذلك لانه لا يمتنع ان يكون في قدرة الله تعالى ايجاد حركات في ذلك
العدم الذي يقولونه فان فرضنا وجود عشرين حركة [illegible] مع [illegible] الاولى [illegible] ان يقال ان تطابق الحركتين [illegible]
واحد [illegible] يجب ان يكون مطابق الحركات العشرين [illegible] مطابق الحركات العشر [illegible] المطلق الذي فيه اختلاف [illegible]
الاختلاف [illegible] او بين تلك الحركات لا اصلا [illegible] وهو الزمان فيكون قد سبق الحركة الحادثة زمان والزمان
[illegible] الحركة فيكون قد سبق الحركة [illegible] مع وجود الحركة [illegible] الذي لا [illegible] مع [illegible]
[illegible] يكون المتحرك جسما او جسمانيا [illegible] ان يكون في قدرة الله تعالى ايجاد حركات قبل [illegible] الاولى التي يعرض
[illegible] عجيبا [illegible] الحركات [illegible] العدم [illegible] ولتقدير الخلاء [illegible] لا شيء مطلقا والعجب من
هؤلاء فانهم يثبتون الصانع بان يقولوا ان الاجسام لا ينفك عن وجود الحركة وسكون [illegible] موجودات [illegible]
[illegible] يحتاج الى التصحيح [illegible] على [illegible] ان الصانع [illegible] تعالى [illegible]
وذلك [illegible] من [illegible] حادثة [illegible] الا ان [illegible] اذا [illegible] الله [illegible]
التي لا [illegible] في موضوع [illegible] وقولنا ان [illegible] حادث [illegible]
يكون [illegible] ذات البارئ من [illegible] وجود [illegible] الاول [illegible] ان يكون [illegible]

عوارض

[illegible]

[illegible]

مام

[illegible]

في عالم الكلام [illegible] من اثبات الشعور لها [illegible] على العلة الغائية فهو الحاصل [illegible] الشيخ كما فصلناه سابقا تفصيلا قال

وتصديق [illegible] كان الفعل اقول [illegible] الترك [illegible]

[illegible]

بالطبع والطباع [illegible] في الكتاب هو النفس المجردة [illegible]

[illegible]

منها [illegible]

[illegible]

اقول [illegible]

هذا الدليل يبطل كون حركة الفلك طبيعية او ارادية بتعقل صرف ثم قال لزم المحال الذي هو بناء اقول من استحالة استناد الحركة
الى الطبيعة لثبوت ان [illegible] الاولى فاذا اقتضت الوصول الى نقطة بعينها فرت الهارب منها ما نرى قال وصورته اقول المجرد
اما ان يعود الى الجسم وذلك على ان المراد من النفس هو النفس المنطبعة واما ان يعود الى الفلك ان كان المراد منها النفس المجردة كما
انه لا يخفى على متدبر كون المراد من النفس هو المعنى الاول وهو القوى المنطبعة السارية في اجرامها كتاب الحيوانات الاثار فهو
ما [illegible] وعنده ام الكتاب [illegible] من كل سنة من سني العالم الالهي وهي ثلاثة الف وستين [illegible] المحفوظ
في تلك القوى الفلكية صورتها [illegible] في تلك السنة ثم بعد تمام الابعاد فيها [illegible] الاخرى وهكذا
الى غير النهاية [illegible] ما ذهب اليه الحكماء [illegible] اهل السنة [illegible] يوم نطوي السماء كطي السجل للكتب واشار الى ايام تلك
السنين بقوله يدبر الامر من السماء الى الارض ثم يعرج اليه في يوم كان مقداره الف سنة مما تعدون قال فان اتحد وتشابه
في النوع اقول بيان ذلك ان جزئيات حقيقة واحدة نوعية لا يصح ان يستند بعضها الى الارادة الكلية [illegible] تخصيصا او كونها
كلية منحصرة في فرد [illegible] جزئيات [illegible] بعضها الى
[illegible] في التحصيل ان المعلول [illegible] كالعقل الفعال والنفس [illegible]
ان [illegible] الشيخ انما هو بالنظر الى المعلول الجزئي [illegible] يكون النظر الى الجاعل بالارادة الكلية على ما [illegible]
يمكن ان يعرض فيها ارادة [illegible] اختلفا في امر متفق ولا استناد الى المخصوص [illegible]
[illegible] في تلك الحركات الجزئية ارادة [illegible] اختلفا في امر متفق وهو الحركة الكلية
[illegible] في تصور كلي وارادة كلية [illegible] في امر متفق [illegible]
نوع كالحركة [illegible] الحركات المتفقة في امر واحد من دون الاستناد الى المخصوص [illegible]
بان [illegible] قال الشيخ في التعليقات تعلق كل موجود انما [illegible]
[illegible] في العلوم الالهية وانه لو لم يكن تصور [illegible] وجود شيء انما الموجودات كلها
تابعة للتصورات العقلية وهي الارادات [illegible] يكون [illegible]
[illegible] وذلك مثل النوع الكلي الذي لا يكون مجموعا في شخص واحد فيجب ان يكون هنا تصور [illegible]
او في حكم الخيال [illegible] حركات كثيرة [illegible] اشخاص من نوع واحد فلا يصح ان [illegible] تلك التصورات والتخيلات
[illegible] كل ما يفرض من تلك الامور يجب ان يكون [illegible] التصور فيجب من هذا ان المخصص [illegible]
التصورات التي هي الارادات [illegible] كان الجسم المتقدم بالطبع هو الفلك [illegible] يجب ان يكون
الارادات [illegible] الجسم الفلكي فيكون الحركات [illegible] الانواع التي [illegible] اشخاصها [illegible] تلك الارادات تعلق التصور العقلي
وهو الارادة الكلية لا يكون [illegible] جزئي اذ يكون كليا والخيالي يكون [illegible] الجزوي والحركات [illegible]
[illegible] ولا يصح ان يتخصص بذاتها [illegible] كل حركة تصور [illegible] يتخصص بذاته ولا شيء
[illegible] يكون سبب التخصيص [illegible] الاشياء الحادثة [illegible] الحركات [illegible] ان [illegible] الحركات
الجزئية على تصورات جزئية لا يتوقف على وجودها في الخارج [illegible] ما ذكره [illegible] في شرحه للاشارات من ان الفعل
الاختياري انما يتوقف على تصوره بوجه جزئي [illegible] على وجوده الخارجي المتوقف على تصوره بوجه جزئي

اوسن

او من البين انا ان نحصل جزئيا [illegible] قبل وجوده في الخارج [illegible] التخيل [illegible] فلا يتوقف تصور الفعل
بالوجه الجزئي على وجوده في الخارج فالمراد [illegible] قال الشيخ في التعليقات تعلق الانسان [illegible] التخيل والمحسوس بواسطة
الخارجيات والكواكب لا يحتاج في ادراك ذلك الى الخارجيات [illegible] من جهة القبول [illegible]
[illegible] لانها كالحال في المنام [illegible] الشيء اولا في حواسنا ثم [illegible] العقول
قال ولكن حتى تنتهي الى الغاية اقول ان هذا [illegible] السابق [illegible] الحركة [illegible] الحركات [illegible]
نوع معقول [illegible] اشارة الى الصورة المنطبعة الفلكية نسبتها الى النفس المجردة الفلكية نسبة [illegible]
الى النفس المجردة التي لنا [illegible] ان لا يمتنع ان يكون هناك [illegible] هذا الانتقال اشارة الى النفس المجردة
الفلكية [illegible] الكلية التي تنتقل من بعضها الى بعض والنفس [illegible]
الى النفس المنطبعة الفلكية التي نسبتها الى النفس المجردة الفلكية نسبة [illegible] وتلك النفس مجردة
والارادة [illegible] حيث ذهبوا الى انها
مدركة للجزئيات [illegible] في كتاب الاشارات في اواخر النمط السادس [illegible] النفس السماوية
صاحب الارادة الجزئية [illegible] الاشكال [illegible] قال الشارح المحقق
في شرحه لهذا المقام [illegible] الارادة الكلية المطلقة ليس هو نفس السماء [illegible]
جزئية [illegible] ذهب اليه الشارحون [illegible] مفارق [illegible] بالسماء [illegible]
فيها [illegible] الاشكال [illegible] الجوهر العقلي المفارق [illegible] العقل الفعال
قوله [illegible] ان كان صاحب ارادة كلية [illegible] السماء [illegible] اللفظ [illegible]
[illegible] القطع [illegible] وهو ان صاحب الارادة الكلية والجزئية
[illegible] لا تحصل الارتباط [illegible] النفس المجردة [illegible] مدركة للكليات والجزئيات
النفس المنطبعة [illegible] النفس الحيوانية [illegible] النفس [illegible]
الفلك [illegible] الحركة القريبة للفلك [illegible] المجرد [illegible]
[illegible] يكون المبدأ القريب للفلك العقل الصرف [illegible] ان يكون [illegible]
وهو السبب [illegible] العقل [illegible] السبب المتقدم لحركة الفلك الى قوله واما النفس [illegible]
قوله الا ان لها ان تعقل [illegible] بالمادة اشارة الى [illegible] مع الشركاء المشائين
[illegible] بالذات هو النفس المجردة المتعلقة [illegible] الحركة [illegible]
[illegible] اشارة الى العقل [illegible] ان تحرك [illegible] تنتقل من حالة الى حالة [illegible]
بالفعل [illegible] الافلاك حركات [illegible] تلك الحركات [illegible]
[illegible] العقلية [illegible] المطلوبة [illegible]
حركاتها [illegible] المطلوب [illegible] المحسوس [illegible]
[illegible] شهوة [illegible]

ملائمة للحال الخير ... بالعكس والاجسام المساوية لا يتحقق ... الا في ... التي لا يتصور ...
طلبها وبعضها ... يتعين الثاني وهو اما ان يكون امرا محقق ... او مطلوب ... والاول باطل لان الحركات ...
واجبة الدوام وليس المطلوب كذلك فتعين الثاني وهو اما ان يكون ... الاول ... فان وجوه العالم العنصري لا
نسبة ... الى ما دون ذلك ... في ... الارض ... وحده ...
ان ... والعقائد ... وليس كذلك ... العلوم والفضائل الحكمية في الارض ...
والدول ... الفاسدة ... والاعتقادات الباطلة فتعين الثاني واذ قد وجب ان يكون ...
اولى ... من لا حصول ... ومحبوب ... فان ذلك المطلوب المعقول ...
وحينئذ اما ان يطلب ... الخير ... الشيخ ههنا ... وذلك من ...
... هل يكون ... الافلاك في حركاتها ...
[illegible]

[illegible]

القضية قال ... اقول ... قال ... اقول ...
... اقول ... قال ... اقول ...
[illegible]

يثبت بها اختلاف جهات حركاتها وكيفياتها من السرعة والبطء لاختلاف السوافل وبالجملة في التقسيم الواجب لذاته المكان ثابت لذاته
غير متبدل الاحوال والصفات يكون الفلكيات غير متناهية في التشبه باحدها الخير الى اخراجها الكمالات التي في ساحة القوة منها الى الفعل
بقدر الامكان لاستحالة خروج ما لا يتناهى من القوة الى الفعل وثانيهما عدم تبدلها والاستمرار على حالها نفسا بعد نفس من حيث علم
انتقالها من حال الى حال فلذا اختلفت المسالك الاول تعدد تشبهها اولا وحصول النفع الى سكان عوالم العالم الاسفل ثانيا فلذا اختلفت
المنهج الثاني فمن تشبهه ولكن الشق الاول اولى لينتفع به قطان عالم الشهود ثم لا يخفى ان التشبه في تعيين الجهة والسرعة والبطء
لانتفاع غيره من السوافل جائز في بعض الحركات دون البعض وذلك ان لا مثال لا يخفى انما يمكن ان يحدث للاجرام السماوية لو كان
قصدها الامر العالي اولا ولكن فان امكن وكما يجوز التعدد في اختلاف الجهة فكذلك يجوز في نفس الحركة حتى يقال ان الحركة والسكون بالنسبة
الى التفصيل كما انهما متساويتان واختارت الحركة لاجل النفع واما بالكون وكما لا يجوز في الحركة فلذا في جهاتها لان شرطكون ما نفسها وبالجملة
فلا فرق بين الحركة والجهة اذ جاز ان يكون اختارت الجهة لاجل نفع السافل فليجز في الحركة فلا يجوز في الجهة ايضا والحاصل انه زعم الشيخ
عدم الفرق بين الحركة وجهتها او قال ثم بما ذكره ولذا يجوز السكون على الفلك على ما ذكره خاتم المحصلين في شرح الاشارات حيث قال
ليس لما ان الشيخ تجويز السكون على الفلك مع تسليم ما ذهب اليه من القول بان طلب التشبه لم يراد به بيان ضعف ما تمسك به القوم
من الفرق بين اصل الحركة وجهاتها بان التشبه يمنع ذلك فجعل اصل الحركة لاجل نفع الغير على وجه ذلك على تقدير كون الحركة والسكون
بالنسبة الى الفلك على السواء فالعلة الداعية الى اختيار جهاتها الى مثل ذلك انتهى وجواب سؤال اورده الشارح الفاضل
قال المعارضة بالسكون غير واردة لان الحركة يستخرج الكمالات من القوة الى الفعل بخلاف السكون فاذا كان المقصود هو اخراجها
كما يناسبه الكل الحركات وكان الكل بالنسبة اليه على السواء ولكن ما سلف لا السكون لم يكن الحركة والسكون بالنسبة اليه على السواء
وقوله كان يرتهما خيرية يعني للنفوس بسبب ذلك السكون خيرية لا تقرها الحركة في الوجود قال كالقمة الاثير اقول وذلك ضعيفة
اهل الفصل وهذا على انه قائما لما في التعليقات على كلام الاضل قال من حيث هو الاخر على احاطها اقول يعني ان لا باعها
صورة ان العم الفصل من الركوب ابي ما في الا الابعاد ان صورة انها لا اتصال الاول لاجل النفع لا الاتصال الثاني ولما كان هاهنا مظنة
السؤال بان يقال ان من المعلوم ان يكون بعينه وجود الشيء انقص من ذلك الشيء لا حاجة للقياس الى المطلوب فقد اشار الى جوابه بقوله
انا نقصد الواجب شيء يكون القصد به اما ويتبين بوجوده شيء اخر يا ما سلف ان الذكر في هذا الاشتراك ليس الناس فاعلا بالحقيقة و
لا الغاية اما فانها بل انه يجري مجرى الشرايط والعلل قال اشرف من المادة اقول فلذا انها اشرف والمجد من ان يتعلق بالمادة قال
الاخص هو باقول بالذات اي يعني الهالبان وذلك علاقة ما قبلها لان العلة لا يعني الا بالماهية قال ولا يكون بحال سافل في
الجزئية التي تليها اقول ما سلف ان الجزئية قصارى اجرها المخبر التي لا من قصد ونهايتها من قصد وهو المتناهين جعفر ان التي
يوجب نقص المقاصد والاول الا يوجب فيضان العالم الاسفل من الفلك من قبل الاول دون الثاني فلا اشكال ولا نقص هنالك
قال ومن لا يمتنع ان يكون الحركة اقول محصله ان التشبه بان احدهما بالقصد الاول وهو التشبه بالكامل في الاثر وثانيهما بالقصد
الثاني وهو التشبه بحسب فيضان الامور الجزئية عنه وصدورها عنه وكلاهما جائز في نفس الحركة او في جهتها على ما ينبغي بقوله
يجب في اختيار الجهة ابتداء كما يجب في اختيار نفس الحركة التشبه الكامل بالقصد في اثر الذات وبالقصد الاول وبالكامل في فيضان
الخير عنه بالغرض لا بالقصد الاول من دونه فرق بين نفس الحركة وجهتها اوما اشار اليه الاقوام يعرفون منهما ويستدون الاول
بالاول والثاني بالثاني مع اشتراكهما فيهما جميعا فلذا يرد انما ذلك لو اشترك كامل الوجود الذي هو معشوقه ان لا يكون كما لم يكن له الانتزاع

حيث ذاته قال وليس في ذلك اقول اي المادة والنار وبالجملة لا يحقق الشعور والرضا في ذلك الطابع الفاعل الشعور قال انه كيف
اقول يعني انه كيف يجب ترتيب الاختلافات من الجهة والسرعة والبطء على تلك التشوقات القريبة والمقصود بعضها بصفة دون بعض
وقد يجب ان يقرر ذلك بعلو النوع يعني انه ليس انا اشكل انه كيف الخ يجب ان يقرر ذلك الاشكال فيما على اسم استنادها الى
الى التشوقات القريبة قال الجسم الذي هو اشرف اقول ذلك على ان يكون كل واحد من تلك الافلاك متشوقا قريبا الناصر والقائد
يجعلون اوفى الافلاك فلما كان التشوق امير مشتاق ينقطع به الاحتياج وصل الا فاضل لما اعلم ذلك وحكم حركته
ابتغى الى ولكن لزم من ذلك ان يكون التشوق القريب للفلك الاعلى هو العقل العاشر كونه اعظم الاجسام قال على القول
اقول يقال فهو اي مما يقبل الفرق علاقة البيان وقيل العين اي ما سيأتي انه يهتد لما في الصحاح وفي النهاية الاثير قيل اي الحلة
اكل ما هو من رمي القبة تنوير القبة بمعونة افواههم بالعلا انه يهويات على الابريق والكوز من حرقه لصفة الشراب الذي فيه انهم
يتعون الكلاء بافواههم حتى يتحلل حواصهم فيشبه ذلك بالعلام وقيل كان سقاة الاعاجم اذا سقوا فدموا افواههم اي غطوها
ومن الحديث يحشر الناس يوم القيمة على افواههم العدام ومن جوبت على طرح الحلم فدام الشفيرات الماوان يغطي فاه ويسكر غيره
انتهى الشيخ اشار به الى ابي النصير الفوري وابي الحسين العامري ومن تابعهما والذي يظهر لهان مراد من ابو البركات البغدادي وقاه
لما عليه اعتراض على امثالها والشيخ في الاشارات قال ولعلم انه ليس يجوز ان يقال ما دام ما يقال ان الساكن منها متشوقة الحاصل انتهى
غير ان من هذا لا يقول بما قال يعني انه ليس بدليل على تشويش الفلسفة قال اذا كان النقل عند قسم اقول وذلك لان الفلك
لو كانت الحركة طبيعية لكان على اين مخصوص ووضع مخصوص كالطبائع التي لكل واحد منها اين مخصوص ووضع مخصوص
لكانت متقوية على جهة الحركة فيكون يتجاوزه منها وحركتها الى الاخرى قسرا لطبعها قال ولانه شان كل عقل اقول يعني
كل واحد من تلك العقول فاعلا لكل نوع فعل يتعلق بكل من تلك الاجرام الصادرة عنها بان يعد بها ما يعديها على وجه الاعتدال
غير ولا تصور في ذلك ولا اعادة ولا امور في حركاتها بما شعر لا يتصور القدس ملكوت الله تعم وكونها متشوقة على
حسب وجوبها خاص حركة على سبيل التشويق والامداد الحقيقي الحامل متشاقون الى نيل الانوار وهو الذي اورد هاهنا في
ثبتها الله جزى وافي بها الكل الكل وسطا ناسب وتشوق في شيء يقارب لاختلاف الجهات والحركات المقتضي لكثرة
الغريات المقدمات المتفاوتات بحسب تكثرها الاجرام الفلكية المتمايزات ولها لها من كل صفة للهيولى ما يرشحها من الشريفها
وافضل ما لها من الاشكال افضلها وهو الكروية ومن الحركات افضلها وشاركت السابقين من الملائكة المقربين في انها
افضل ما يحصرها في اول الامر من حلها او اشكالها والكيفيات المرتبة التي تخصها وانما لانه الملك في جسمها الا اني المسير
مع حفظ ضيعها النفوس فانها لما لم يكن لها في اول الفطرة والسيرة عن يكون في الاجسام وانضمامه وقسمة الجسم الى الخ الجسم الذي
ينطبق عليه اخص بما يوجد او اخص الاعراض من جوهر الشيء هو نسبته الى شيء في الاجرام السماوية طبيعتها التصرف اخص
الاشياء التي من شانها ان يوجد لها شيئا فشيئا او لا يمكن غير ذلك لان تغيرها من الوضع يتبع والا لكانت عقولا الا انها
قال بعض من الكواكب سعيد اقول انه ظاهر في الفلك الكوكب واما في غيره كالفلك الاعلى فانه يتعلق عن شيء على تعدد
تعدد الكواكب كما في الفلك البروج فانه يتعلق بها هيئا منها او العقل فيها وقع عنه بقوله بعد اشارة الى ان احد المذهب
اليه لم يتحقق عنده برهان عليه بل انه في بقعة الامكان حيث لم يرد عنه قيام البرهان قال ولكل كوكب اقول واقع في الذي
من غير ان يكون المراد من ذلك اثبات العقل بازاء كل من تلك الكواكب بل انما ذكره هاهنا على الاحتمال ومن هنا فصل ذلك

قال وكان على مذهب المعلم الاول [illegible] فما فوقه واما يواحد على الاتفاق او الكثير من ذلك على الخلاف والحاصل ان
ثم لكل فلك من الافلاك التي عددها تجاوز عشرة عن الخمسين عقلا وهو الذي ايجاده ومعشوقا المبدء والمثالي
تحت فلك القمر من العناصر والمواليد عقلا هو الذي ايجاده ومفيد فيضان القوى والنفوس الارضية وهو المسمى بروح
القدس ولما اطلق التغاير الاعتباري بمنزلة التغاير الذاتي في العقول التي هي الافتقار العناصر والمواليد
عند مغايرها الاعتبار فيكون العقل الاخير مثلا من حيث هو الذي افيضان وجودنا الانسان وكالروح القدس بلسان
الشريعة في توراتهم وانجيلهم بروح القدس [illegible] وفي الخبر ان لله ملكا له سبعون الف وجه
في كل وجه سبعون الف لسان اي لكل شخص من فيوضه صورة حادثة على الحوادث والتفصيل بهذا القدر ليس بحصر فاحصل عنه
باذن ربه من الصور لجميع جميل اي شهد على واحد انه ذاته كما قال وان من شيء الا يسبح بحمده والله ورسوله اعلم بهذا
الكلام ثم نقول ان ما ذكره الشيخ لو تم في اثبات العقول النورية للاجرام الاثيرية محركاتها القدسية الادارية لكن تم في
اثباتها الاجرام الكواكب ايضا ضرورة انها متحركة بحركات متخيلة ارادية منبعثة عن تصورات عقلية وذلك لعدم تجويز
سكونها الشبيه بالموت الا ان يقال ان نسبة كل عقل مفارق الى الفلك وكوكبه نسبة العقل الفعال الى العالم الاسفل
واجزائه من الهيآت النوعية [illegible] فيها وتصوره بمنزلة التغاير الذاتي [illegible] قال ولهذا لا يجوز
ان يكون الكل اقول انه متفرع على نفي كون [illegible] من جميع الاسباب [illegible] على الاطلاق [illegible]
فاسد للاعلام بالذات [illegible] فيتعين ان يكون [illegible] لا بالذات بل بالعرض قال فقد
اقول [illegible] بالذات قال وفي غيره اقول [illegible] النفوس الفلكية نظرا الى العالم السافل
كما علمت [illegible] لا اتصال لها بالذات [illegible] نظرا الى الاشرف بالمفارقات العقلية
النورية يكون [illegible] عدم القصد بالذات دون الاخرى [illegible] ومعنى
لا قصد بالذات هنالك بالنظر الى الكل مطلقا لا الى بعض دون بعض كما هو في العقول والنفوس الفلكية بالنظر
الى ما تحت دون فوق [illegible] ان يكون لها قصد بالذات [illegible] كثرة فيها فلا يكون [illegible]
الجهة [illegible] قطع النظر [illegible]
امتناع ان يتصل وجود الكل [illegible]
الى الكثرة [illegible] كون الكل [illegible]
قال الشيخ في كتاب التعليقات [illegible] ان يكون الشيء لازما عن الشيء بطبيعته [illegible] كلزوم الضوء عن
الشمس والاسخان عن النار [illegible] وهو اللزوم الذي [illegible]
معشوق [illegible] الموجودات [illegible]
قال وكيف ينبغي اقول [illegible] عطف على المجرور في قوله النظام [illegible] لا يعقل ذاته الا عقلا
عقلا قال وقع اقول بالجر والتحريك عطف على لزوم [illegible] قال يلزم عنه لا محالة شيء
اقول فلو صدر عن احدى الجهات الاخرى [illegible] اجتماع النقيضين [illegible] امران من شيء
واحد لا كثرة فيه لزم [illegible] صدور آ وغير صدور آ اعني [illegible]

بلسان ظ

يلزم ان

طولها ان لا تعلق بها الايجاد والا كان صدور غير آ اعني ب صدور آ ومن البين ان المتغايرين ليسا امرا واحدا فلو صدر آ
امر واحد لكان اثنان واحدا [illegible] اجتماع النقيضين اي كون الاثنين [illegible]
يقول ان صدور آ من حيث [illegible] صدور ب [illegible] فانه ان صدر [illegible] من حيث صدور ب
ممكن واجب صدور ب [illegible] فلا يكون [illegible] صدور ب واجبا [illegible] لا يصح وجوب صدور
آ و ب منها [illegible] بل الكثرة الاعتبار [illegible] المخصص لكل منهما عن الاخر [illegible] نشأة وجود كل منهما
عن العلة من نشأة [illegible] الآخر ووجوبهما لاشتراك العلة الواحدة بينهما [illegible]
صدوره واجبا فقد علمت ان الواحد من حيث هو واحد انما يوجد عنه واحد [illegible] ان الشيء الممكن ما لم يجب عن علته
لم يوجد فالاثنان ان صدرا عن امر واحد [illegible] كل واحد منهما عنه من حيثية واحدة او من حيثيتين فان كان
الاول وجب من حيث [illegible] عنه آ لا آ وهو باطل قطعا وان كان الثاني كانت الحيثيتان اما داخلتين في ذاته او خارجتين
اما الثاني يوجب تركب الفاعل والمفروض خلافه واما الاول فحكمه حكم الامرين والكلام فيهما [illegible]
الى ان صدور الامرين من امر واحد يوجب [illegible] في وجود الشيء [illegible] امر واحد فلا يكون للعلة اختصاص بواحد منهما
فلا يكون [illegible] لما طالب الشيخ البرهان على هذا المدعى [illegible] ان الواحد الحقيقي [illegible]
لامرين [illegible] اجتماع النقيضين [illegible]
معلولها [illegible] الخصوصية [illegible] باعتبار تلك الخصوصية لما
صدر [illegible]
[illegible]
امر حقيقة واحدة [illegible] في كتاب الموجود [illegible]
المشرقية [illegible]
ولكن الجمهور [illegible] الشارح في شرح الملخص حيث قال ان نقيض صدور آ لا صدور آ اعني [illegible]
وقد يقال ان [illegible] صدور آ [illegible]
او عدم صدور [illegible] اجتماع النقيضين [illegible]
[illegible] ان صدور آ ليس صدورا [illegible]
لا صدور آ فان كان [illegible]
وان لم يكن [illegible] الاستلزام اجتماع المتناقضين [illegible]
فهو ليس نقيضا للصدور آ [illegible]
لا آ نقيض لصدور آ فلا تناقض بين قولنا [illegible]
كانت [illegible]
صدق احدهما [illegible]
لكن هنالك الاحيثية واحدة [illegible]

لزوم شروط التناقض ثم لا يخفى ان ما وقع من بعض الافاضل هو ما ذكرنا من التوجيه على وجه يرجع الى التناقض على ما
ما عليه الشيخ ولكن السيد السند ذكر ان بعض الافاضل في تحصيل ذكر هذا الوجه الا انه جعل الخلف اجتماع النقيضين اي جعل
اللازم على صدور البادي عن الالف من الجهة التي يجب صدوره عنها ووجب ان الشيئين اذا وجبا من حيثية واحدة كانت
كافية في صدور كليهما عنه وجب ان يكون صدورهما متعلقا بكل واحد منهما فلو صدر عنه احدهما لم يتعين ذلك الصدور بالاخر
وقد وجب ان يتعلق به فلزم ان يصدر عنه ذلك الصدور وما وجب ان يصدر عنه هذا خلف قال الشيخ على ما على الف
وما يرد على هذا الاخير على وجه انه لا يخفى ان الظاهر من كلام الشيخ ما قررنا الا ان العلامة الدواني في حواشي التجريد
العبارة اقول صدور لا آلف صدورا فهو لا صدور آ فاذا اتصف بصدور لا آ فقد اتصف بالصدور آ فاذا كان لحيثيتا
جاز ان يكون متصفا من حيثية بصدور آ ومن حيثية اخرى بالصدور من غير تناقض واما اذا لم يكن له الا حيثية واحدة
لم يصح ان يتصف بها اللزوم التناقض ثم قال وتفصيله ان اتصاف الشيء بامر هو لا اتصافه باخر فهو من حيث الاتصاف
بذلك الامر لا يتصف بغيره فلا يجوز اجتماعهما من حيثية واحدة وعند هذا يظهر انعكاس تشنيع الامام على الشيخ
وانا نقول ان الظاهر من كلام الشيخ هو ما قلنا لا ما قاله هو لان اللازم من هذا ان يتصف الواحد بصدور آ بالذات وبلا
صدور آ بواسطة اتصافه بصدور ب فيلزم ان يكون ذلك الواحد مصدرا لصدور آ ولا صدوره من حيثيتين وهذا ليس
بتناقض على ان الوجه ان يكون مراد الشيخ هو ما ذكره لكان الاولى ان يقول لو كان الواحد الحقيقي مصدرا لامرين كآ و ب
مثلا لكان مصدرا لآ ولا مصدرا لآ لان صدور آ يستلزم اجتماع النقيضين وذلك لتلازم الاستدراك وجميع ذلك
على خلاف ما تقتضاه ذلك فاستقم كما امرت على ان يرد على العلامة الدواني في توجيهه انه ان اراد بلا صدور آ غير صدور
آ فهو ليس نقيضا للصدور آ وان اراد به عدم صدور آ فانا لا نم ان صدور لا آ عدم صدور آ قال الكاتبي ان الوسطان
صدور لا آ نقيض لصدور آ تناقض بين قولنا صدر عنه ب ولم يصدر عنه ب لانهما مطلقتان ولم يقيدهما
بالدوام كانتا كاذبتين ولعترض عليه بان المطلقتان انما صدقتا اذا كانت احديهما في وقت والاخرى في وقت اخر اما اذا كان في وقت
نسوبيا انفي زمان صدقت الاخرى فيه ايصدقان معا واذا لا معنى لاعتبار الزمان هاهنا فالحيثيتان بمنزلة الا زمنة فاذا لم يكن هناك
الاحيثية واحدة امتنع اجتماع صدق المطلقتين ومن تشابيه الثالثة ولا ما يلزم من صدور الكثير عن الواحد مطلقا طرفين احدهما ان لا يكون
الكثرة الصادرة منها الاوحدة قال صاحب الشجرة الالهية فيها ان العقل يحكم بان الاشياء التي تساوت نسبتها الى العلة الواحدة لها في
لو يكون جميع الامور التي لها واحدة ولو كانت الاشياء المختلفة صادرة على جهة واحدة غير مختلفة لكانت تلك الاشياء المختلفة متواحدة
غير متكثرة لان المعلولات اذا تساوت نسبتها الى عللها الواحدة لها لزم الغير ونقل ان يكون كل واحد من تلك المعلولات ما يكون
المعلول الاخر فلا يكون لتلك المعلولات امتياز اشتراك وكل كثرة لا تميز لها يمتنع وجودها الثاني وجوب ثبات الحكم المذكور للاجتماع
الان لا يكون العلة والمعلول وجه كثرة نعم لو اقيم الدليل على ان من الموجودات ما لا يمكن ان يكون له كثرة بوجه من الوجوه كالواجب تعالى
وجب ان لا يكون لمعلوله ايضا كثرة لكن ذلك امر اخر غير ما نحن بصدد اثباته فانه فرع ما قيل من ان الواحد الحقيقي في نفسه مع كل ما يعتبر معه
مشتملا على مفهومات كثيرة جاز ان يصدر عنه بكل واحد من هذه الاعتبارات امر اخر فيما يصدر عنه بالواحد الاخر لا وسائط الى هذه
السلوب فتحققا في نفس الامر قبل وجود الكثرة فهو لا يمتنع فيما نحن فيه ان الواحد الحقيقي المشتمل على هذه الامور لكان مشتركا
بين الاثنين فالحكم كما تقدم وان لم يكن مشتركا لا يكون الا ان يستند الى امر واحد من جهة واحدة وثانيهما ان لا يكون الصادر

على سبيل

على سبيل الوجوب وما قيل ان معنى كل شيء لا يمكن صدوره لا الى غيره فان اريد بان صدور احدهما غير صدور الاخر فهو مسلم لكنه غير متناقض لجواز
ان يكون صدور احدهما غير صدور الاخر فهو ممنوع والسند ظاهر وصور بوروده باختيار الشق الثاني منع لزوم اجتماع النقيضين لما بين الصدور
صدور يعني رفع الصدور وما بين كون المعلول العين وسلب العين وما بين وجوب صدور ج وعدم وجوب صدور ج من آيا هذا التعبير قال
المحقق الطوسي في نقد المحصل ومن الاوهام ان الواحد الحقيقي لو كان مصدرا لامرين كآ و ب مثلا لكان مصدرا لآ وليس لآ لان ب
ليس آ فيلزم اجتماع النقيضين واعترض عليه بان نقيض صدور آ عدم صدور آ ليس آ فقد اجتمع صدور آ وعدم صدور ج في امر واحد لآ
باجتماع النقيضين هاهنا الا هذا واجيب عنه بان نقيض صدور آ لم يصدر هذا الا قولنا لم يصدر عنه آ ليس آ ثم لا يخفى ان ما ذكر من
بعض ان يتعلق بالظاهر من انه جعل الخلف اجتماع النقيضين اي جعل اللازم على صدور البادي عن الالف من الجهة التي يجب صدوره عنها
ان الشيئين اذا وجبا من حيثية واحدة كانت كافية في صدور كليهما عنه وجب ان يكون صدورهما متعلقا بكل واحد منهما فلو صدر احدهما
لم يتعلق ذلك الصدور بالاخر وقد وجب ان يتعلق به فلزم ان يصدر عنه ذلك الصدور وجب ان يصدر عنه ذلك الصدور وجب
عنه هذا خلف التشنيع على الشيخ ما لا يستحق على الامام وفي كلام بعضهم بعد تمهيد مقدمة هي ان الشيء ما لم يجب لم يوجد
موجود ان الا ان ما يصدر عنه امر واحد فانا لو وجب صدورهما عنه من حيثية واحدة او من حيثيتين فان كان الاول
من حيث هو هو لا آ وهو باطل قطعا وان كان الثاني كانت الحيثيتان اما داخلتين في ذاته او متقومتين لها فالثاني وجب تركب الذات
والتركيب خلاف ما قلنا ان الاول لحكم الامرين والكلام فيهما كالكلام فيه او عكسه ويرجع الى ما حققناه انفا من ان مصدر الامرين يجب امرا
يوجب ان يجب كلا طرفي وجود الشيء عند امر واحد ولا يكون العلة المقتضية بواحد منهما فلا يكون ما يتصف فيه انفرج عدم جواز
اسناد الاشياء الى الواحد الحقيقي من ذلك انا اسندناها الى ما هو واحد لكان ذلك تكثرا في الحيثية وينقل الكلام اليه فيلزم
كثرة في ذات الواحد من كل وجه وما تقررها فنقول ان الظاهر من ذلك انه لا يصح تعدده تعالى عن ذلك ولا ان يتركب بالامرين لا
ان وجب تعدده تعالى لم لا يوجب بد لا عنه واذا وجب لا يوجد الا بالجزء اذا وجب ان يكون الا بالجزء ان يكون عين
عين كل واحد منها او كل واحد منها عين الاخر وعين ذلك المجموع وايضا ان استلزام نفس تلك الحقيقة لذلك التميز والتحصل مع
تميزها في نفسها ان كان ذلك التميز هو هذا لزم تقدم الشيء على نفسه وان كان غيره فلا او تسلسل على ان ما يلزم من ذلك ان يكون
الوجود بالعيان وجوده لا معنى الذات بالوجوب فيلزم تأخر الوجوب عن الوجود ولهذا قيل امتنع ان يكون حقيقة من الحقائق
لكونها واجبة لذاتها وانه يلزم تقدم وجوده على وجوده قال المحقق الطوسي في شرح الاشارات ان هذا الذي بينه ولو ما ذكر في
بيانها زيادة تذكرة للتنبيه والتوضيح اذ من البين ان كل ما تكثر المعلول تكثرت العلة ولو بالحيثية او مفهوم عليه لها غير مفهوم عليه
لذاك والشيء الماخوذ مع احد المتغايرين غيرها الشيء اذا اخذ مع الاخر فلو صدر عن العلة شيئان كانت العلة المفروضة ماخوذة
مع الاعتبارين فلا يكون شيئا واحدا بل شيئين او اشياء موصوفين بصفتين ولو كان تكثر المعلول مستلزما لتكثر الفاعل لكان
مستلزما الوحدة المعلول لحكم عكس النقيض ولعترض عليه التفتازاني في شرح المقاصد بان تقرير هذا المعنى بان ذلك لا يفيد شيئا
بل هو كلام مخيل الى كونه بعيدا ان يجعل سبعين عليه وجميع ذلك لا يوافق ما بنوا عليه من امتناع تعدد الاثر البسيط من ان
الفاعل لا يمكن ان يكون قابلا لما يفعله لان القبول والفعل اثران لا يمكن ان ينسبا الى امر واحد كيف ولو كان الامر كما ذكر لما جاز
ان يصدر عن الواحد اشياء او يفعل شيئا ويقبل اخر فيقال ان مفهوم علية او قابلية لاحدهما مغاير لعلية الاخر ولا يحتاج
في صدور سائر الحقيقة فجاز ان يصدر عن الواحد بكم الكثير امر واحد ويقال ان هذا لا يوجب تكثر ذاته ولا ان الواحد

ليس يصدر عنه الا الواحد انتهى وهذا كما ترى يجوز ان يكون مراده ما ليس ثم اليس ان البسيط الصادر عنه الامران مثلا انما استدعى هذا الا
الاعتبار الموخوذ من ذات العلة اعني فصلها انما المتنوع وصفا اخر لكن ليرد عليه مثل ذلك المراد به الخصوصية التي هي عبارة عن الحقيقة
الخصوصية لاقتضاء الذي هو من الامور الاضافية في اصدار الشيء الواحد اذا كان مصدر الامرين حينئذ يصدق عليه هذان
المفهومان وما احتمله ان بالحقيقة فحاح ان كانا غير خارجين من الفاعل كان غير متعدد وان كانا خارجين عنه كان هناك شي
واحد معها بها اذ ليس يجوز ان يكون ذلك من جهة واحدة كما كان من الجهتين وهو المطلوب فلا يرد عليه الا ان اريد تغاير
التغاير الذهني فهو مسلم وغير نافع وان اريد التغاير الخارجي فهو الممنوع ثم ما ذكره من ان هذا غير موافق لما نقوا عليه ان اراد
انه غير موافق لما قالوا من ان الواحد من جهة واحدة لا يمكن ان يصدر عنه اثران فهو غير مسلم اذ ما ذكره لو تم لدل على ذلك وليس
كلام يدل على خلافه وان اراد ان ذلك يخالف لما ذهبوا اليه من ان البسيط قد يصدر عنه اكثر من امر واحد بجهات مختلفة فلانم
ان ذلك مناف لتقريراتهم وتلويحاتهم ولا لكلامهم اذ الكل متفقون على ان الكل منهم نعم وان الوسائط انما هي شروط وحيثيات و
معدات بها ثم قالوا على ما افضل ذلك المحقق منهم في شرح الاشارات وبما ما ذكره من انهم بنوا امتناع كون الشيء قابلا وفاعلا على
ذلك فقد ثبت من سوا الشيخ تصنيفه قال وصدور الماده القوابل من الطام التي انتقشت بها الا العادمن الجد بيد بها الجزو بوجوه
الى اول الموجودات وهينا احتمالات بعيدة لا يجوز من ذكرها منها تخصيص العلة على ان يكون مصدا مخصوصا الى ان يكون بالتعب
على ان يكون مفهوما مطلقا القول واحد بالعدد فقد اشار معنى احتياجه الى المادة تخضا وبعدها الى الاحتراز عن الصورة الجوهرية
الشخصية والهيئة العرضية وسبق افتقاره اليها بالهيئة الى الاحتراز من العرض واما ان يكون بالرفع على ان يكون خبرا من قوله
وهيئة قال فان كان هذا الاول القول يعني به الصادر الاول الى الصورة الجسمية وفي بعض نسخ الكتاب التالي بدلا عن الاول و
لعوالمها الى واحد حيث ان ذلك بالحق الاول ولكن يحق ان يصير الكثير غير موجود فلا يصح ان يكون ذلك ولا غيره تاليا الا
قد تقدم تحقيق ذكره قال فان للواحد تأثيرا في وجودها القول في سلعترالان شانها القبول والانفعال لا الفعل والتأثير كما لا يخفى
على الناقد البصير قال بل فعلا القول ان قلت ان العقل لما كان مركبا من الجنس والفصل فكيف يكون صادرا اولا صادرا عن
المبدا الاول من جهة واحدة قلت ان ذاته بسيطة خارجة واجزاؤها العبارات عقلية قال الشيخ في هذا الكتاب ولما ذاته
بسيطة فعنى ان الفعل معرض فيه من الاعتبارات في نفسه على المنوال الذي ذكرنا وليس يعني بالعرض تعدد ما ليس بفصل يراد به ان
الاعتبارات فيه انما يحيين باعتبار او مع حصته مشترك بينها وبين غيرها الذي هو يدل على ان لها صنفا مشتركا بينها واخرى مع
صفة اخرى تدل على ان ليس لها صنفا اليك بحسبها الاعتبار الاخير كما انه تبعها صفات النفس وحينا ان لها صفة اخرى لا يوجد
غيرها في كونها مدبرة البدن المركب من العناصر الاربعة تاخذ منها الذات جسدا لا على ان لا يوجد الا منها فعلت انه فصلها
وهكذا في غيرها من البسائط والاوضح من هذا ما ذكره في التعليقات بقوله تعلق الجنس والفصل حقيقتها
ان تحصل بمعان مختلفة يكون لها لوازم تشترك الجميع في بعض تلك اللوازم ويختلف في البعض فاللوازم المشتركة فيها يسمى جنسا والمختلفة
فيها يسمى فصلا واللوازم اعراضا ولسائل ان يسأل فيقول فاذا هي لوازم المقومات فنقول انها لوازم الاضافة الى المعاني التي النقط
منها هذه اللوازم وهي مقومات للمعنى العام من حيث المفهوم وذلك ان المعاني العامية لا وجود لها في الاعيان كالحيوان مثلا
وانما وجودها في الذهن فهي مقومة لها وجودها المعنى في الذهن واللوازم المذكورة في الكتب هي اللوازم بحسب المفهوم لا بحسب الوجود
فالحس والحركة بالارادة هي لوازم النفس ولكنها مقومات للحيوان من حيث المفهوم اذ الحيوان لا وجود له الا في الذهن قال

فوجب ان يكون المطلوب بصورة القول من جهة ابطال اثبات العقل المفارق قال وانت تعلم ان ههنا عقولا ونفوسا القول لا يخفى ان هذا
تقريب من قاعدة امكان الاشرف الاشراقي كما سلكه الشيخ السهروردي بقوله ان الممكن الاخس اذا وجد يلزم ان يكون الممكن الاشرف
قد وجد وتعين قبل الاخس وهو اصل عظيم يبتنى عليه مسائل مهمة وهو من فروع الواحد الحقيقي لا يصدر عنه الا واحد فاذا وجد الاخ
اذ اقتضى الاخس الظل الذي جهته الوحدانية بتوجهه لاقتضاء الاشرف لا اثر في جهة واحدة لا اثر ولما كان كذلك فاما ان يجوز
ان يصدر من الواجب الاشرف مرتبتين هما الاشرف والاخس وهو محال فان صدر الاشرف بواسطة فيلزم حينئذ
كون المعلول اشرف من علته لان التقدير ان صدر الاخس عنه بغير واسطة اذ لو كان ذلك بواسطة معلول اخر للواجب تعالى
والعلة اشرف من المعلول وتتقدم عليه بالذات فيكون قد وجد قبل هذا الاخس ما هو اشرف منه وذلك هو المطلوب فان قيل
صدور الاشرف بواسطة لا يلزم منه ان الاخس لا يصار قصور صدور الاشرف عن الاخس وهو ضعيف وبخلاف الحكم ولم ا
عن صدور الاشرف عنه لا من معلول يمع امكانه كما هو المفروض والمكن بالامكان من حيث وجوده محال الا انه الى الاثر فانما يكون
ذلك بسبب اخر غير ذاته والا لم يكن وهو خلاف المقدر فاذا فرض موجودا وليس يتقدم من واجب الوجود لذاته ولا من معلولاته
لان هذا الان مبني على مع جواز صدوره منها قبل المفروض ان وجوده يستدعي جهة في ذات علته وحيثية اشرف ما هو عليه
بنفسه لكون علة الاشرف مرتبا عليه واذا المعلول اظل شرائط علته بحق تقرره بوجه اخر وهو ان الممكن الاخس اذا وجد يلزم
ان يكون الممكن الاشرف قد وجد اولا فاما ان يكون وجود الاخس بواسطة يلزم خلاف المفروض لان تلك الواسطة لا بد ان
تكون اشرف الاشرف لانه يكون العلة اشرف من معلولها او بغير واسطة ح ان جاز صدور الاشرف عنه يلزم جواز صدور
عن الواحد ضرورة ان الاشرف لا يمكن صدوره بواسطة ذلك الاخس فاما بلا واسطة او بواسطة غير الاخس ولزم حينئذ
منه ثم ان جاز صدوره عن معلول اخر جواز كون العلة اخس من المعلول ضرورة اقتضاء الواسطة في الاخس بناء على ان الواحد
لا يصدر عنه الا الواحد وان لم يجز صدور الاشرف اصلا لا منه ولا من معلول مع امكانه بالفرض والممكن لا يخرج من وجوده
محال الا انه لازم فانما يلزم من شيء اخر غير ذاته والا لم يكن ممكنا وهو خلاف المقدر فاذا فرض موجودا وليس صادرا عن واجب
الوجود ولا عن معلولاته لان الكلام على تقدير عدم جواز صدوره منها فالضرورة وجوده يستدعي جهة مقتضية في ذات الواجب
اشرف ما هو عليه وهو محال ويمكن ان يقال انا نستفيد بطلان الشق الاخير لو كان امكان المعلول مستلزما للامكان علته فهو
منقوض بان انتفاء المعلول الاول ممكن مع ان علته اي انتفاء الواجب مستحيل والتحقيق ما قيل ان امكان المعلول يستلزم امكان
نظرا الى المعلول وذلك بمعنى انه اذا نظر الى المعلول وحده يمكن انه لم يوجد شيء ما يوجب استحالته واستحقاقه ذلك في صورة
النزاع ممنوع كما في صورة السند ويمكن تقرير الامر على نمط اخر وهو ان ما ليس موجودا قبل الوجود الممكن ليس يمكنا اشرف
وينعكس ذلك بعكس النقيض الى قولنا ما هو ممكن اشرف فهو موجود وقد بان ان الاول انه لو كان ممكن اشرف منه فعلى تقدير
وجوده اما ان يوجد من الواجب بلا واسطة وقد فرض وجود الاخس عنه بلا واسطة فيلزم صدور الكثير عن الواحد او بواسطة
ويصير ذلك في الاخس فيلزم منه كون العلة اخس من معلولها والاول ان مستحيلان وبما لم يوجد تقديره وجوده محال
فهو ايضا مثله محال فامكانه يستلزم استحالته وهذا ايضا مثل النمط السابق والحق انه ان اريد بامتناع الاشرف ما يشمل الامتناع
بالغير فهو كذلك وان اريد به الامتناع الذاتي فلا نسلم كما ذكر لا يقال انه لا حاجة الى هذه المقدمات بعد ما ثبت ان المعلول في
وجوده ووجوبه مستند الى الواجب بعينها الا انه الفرض من ذلك استحالته مع قطع النظر عن ارادة الفاعل واختياره فان

ما ثبت هو وجوب استناد المعلول وجودا وعدما الى علته ولا ينتج ذلك ان تكون ارادة الفاعل واختياره جزءا من العلة وبهذا
القدر لا يحصل هذا الغرض الذي نحن عليه في التناقض الثلث من المبدأ الاول ثم عن ذلك والتمسك باستلزام امكان ذلك
التناقض في المبدأ كان في هذا المطلب قال لا يجوز ان يكون الواسطة وعلى تحصيله اقول ذلك لان كل ممكن فهو زوج تركيبي
قال المعلم الثاني بعد ما اثبت الوجود والنقص في الاجسام وما يتعلق بها ان الثواني والعقل الفعال بعد الاول فان كان لهن
تحققها هذا الوجود من النقص فانها ليست تعرى من نقص لانه غيرهن وذلك لان جواهرها مستفادة عن غيرها تابعة
غيرها ووجودها ليس لها الكمال الذي يكتفي بانفسها عن ان تستفيد من غيرها بل وجودها فايض عليها مما هو اكمل وجودا منها
تكتفي في ان يحصل لها بهاء الوجود وزينته ولا الغبطة ولا اللذة والجمال بان تقتصر على ان يتعقل ذاته وحدها الكل يحتاج في ذلك
الى ان يعقل مع ذاته وجود ما هو اكمل والبقي منه ففي ذات كل واحد منها من هذا الوجه كثرة ما الذكان ما يعقل فانما
ذاته موجبا بصيرة لذلك الشيء على ان لها مع ذلك ذاتا تخصها فكان فضيلة ذاته لاتم الا بتعاون كثرة فلذلك صارت الكثرة
فيما بجوهره الشيء نقصا في وجود ذلك الا ان هذه ليس تطباعها ان تكون لها بهاء الوجود دون زينته وجمال الوجه [illegible]
قال فاذن امكان وجودها من ذاتها لا السبب الاول اقول قد ادار الظاهر من هذه العبارة ان الصفات الذاتية للشيء يستلزم الى
السبب الذاتي من غير ان يكون لها علة مدخل فيها كما يظهر من النمط الخامس من كتاب الاشارات حيث قال ان وجود الحادث بالفاعل
وكونه مسبوقا بالعدم ليس بفعل الفاعل بل لذاته فاورد ما سابقا ما يرد على محقق الاشارات في شرحه على ذلك النمط جوابا لما
اورده الامام الرازي من الايراد على الشيخ في مقالته الدالة على ان الصفة الذاتية للشيء من غيره ويجعل غيره اي فاعل ذلك الشيء
يقول اقول يوصل الشيء هو الموجد لصفاته الذاتية وما قولهم بجعل الصفات لذاته لا بفعل فاعل فليس معناه انه ليس بفعل
فاعل الشيء بل انها اناصدرت من فاعل الشيء بتوسط ذات الشيء وليست بفعل فاعل يباين لها فان بعض الصفات عاجزة مع الى
غيرها قال وبالاول واجب الوجود اقول فظاهر ان الامكان سابق على الوجوب بالغير الذي هو بالحقيقة اثر الفاعل وفيه
كلام من يتسامح في الكلام لا حرجا ما ذكره محقق الاشارات في شرحه عليها من ان الاثر الصادر عن الفاعل الاول البسيط
يمكن ان يعقل الماهية ووجودها ثم اذا نسب الوجود الى الماهية حصل في الذهن معقول هو امكانه فيكون الامكان معلول الترتيب
على الوجود الذي هو المتقدم العلول وعلى الماهية المعلول الموجود في الخارج لا في الذهن اذ هي فيه علة له فلا يكون علة الوجود المتقدم
عليه فيما انما علة لاتصافه بالوجود الذي هو من الاعتبارات العقلية في الاعتبار العقلي لا انما علة له في نفس الامر كما هو حاصل
بالحقيقة فيما يكون علة لبعض الاعتبارات المحمولة في الاعتبار والتشكيكات فيما هو علة الشيء في نفس الامر قال ثم
تتبعها الكثرة اقول نظرا اليها وقع من قيل فحوص لمنا المعقول انه اذا صدر من العلة واحد صدر منه لا واحد لانه ما ولو تعين
لها حيثيات اذا صدر عن الاول اي انما يصدر عنها من جهة جلب من خلاف شيطان سماه الهرمن ولعله اشار الى ما قلنا وهو قول الله
اشارة الى الجهات شريفة والهرمن الى ما يقابلها وفي قوله اشارة الى ان ذلك يلزمه كالوتر العلل الذي الظل والحاصل انه نسبة
الامكان الى الوجود ونسبة التعقل الذاتي التعقل المبدعة ونسبة وجوده الى وجوبه بالغير نسبة تلك المعلولات الى علل
الوجودات ونسبة تلك الاظلال الى هذه الاصول ونسبة الابا الافضل الى اللاكثر ثم ان من الجائز ان يكون المراد بما وقع من
بعضهم من الافضل يتبع الافضل من جهات كثرة اشارة الى ذلك ثم ان الجار في فيما يتعلق بقوله الافضل ثم ان كون الامكان
والوجوب والوجود اعتبارات في امور ملاحقة لا ينافي ما وقع منهم من قولهم ان العقل المعطى للوجود اكمل وجودا وذلك لان العلة

المعطي

المعطي للوجود شيء وشرائط تاثيرها في الوجود شيء فالمراد من كون الاول اكمل وجودا كون الثاني ايضا كك ثم ان ما وقع من محقق
شرح النمط السادس منها في تحقيق مقام في رفع بعض الاسولة المتقدمة من الامام الرازي على الشيخ معمولا من الاسولة المتعلقة
من الامكان والوجوب والوجود وفي هذا المراد وذلك حيث قال والجواب بعد ما مر من الكلام عليه انا على تقدير تسليم كونها
امورا موجودة ليست بالاستقلال بانفسها الا هي شروط وحيثيات تختلف احوال العلة الموجبة بها والعدميات يصلح لذلك الا
ولك بغيرها اوردناه محقق الفاضل الدواني في حواشيه على شرح الاشارات وغيرها بقوله لا يخفى ان الحمل من جملتها يوجب تخصيص
اما علية الامارة فاعلية لتخصيص فلو كان تميز الحمل احدهما من تميز الحال الى الجزئي في شرح هذا وعلى ان الظاهر من اصول المحقق
الشيخ هو ان المعطي والفاعل لكل موجود ممكن بلا واسطة هو الواجب وان ما عداه من الممكنات يجري مجرى الشرائط الالات
وذلك على ما نص عليه في غير موضع حيث قال ان معطي كل شيء ما يحتاج اليه في وجوده وبقائه وكل معطي فوق المحتاج اليه
ذلك مثل ان يعطي الانسان الحكمة والعلم بالهيئة اذ ليس الانسان محتاجا في بقائه ووجوده الى علم الهيئة فالايجاد في ذلك
وجود الكمال الاول وذلك الاخر هو الكمال الثاني فواجب الوجود يعلم كل شيء ما هو بسببه اي يعطي كل شيء من ذاته الذي يحق
كل شيء من الاشياء التي هي من نتائج فهو بما لمعنى حكيم وحكيم عالم فهو حكيم في علمه في عمله فهو الحكيم المطلق وواجب الوجود به
هو معطي كل موجود كمال وجوده وهو ما يحتاج اليه في وجوده وبقائه وما ليس ما لا يحتاج اليه في ذلك وقد نطق به القران المجيد
بقوله العزيز ربنا الذي اعطى كل شيء خلقه ثم هدى فالهداية هي الكمال الذي لا يحتاج اليه الشيء في وجوده وبقائه والخلق هو الكمال
الذي يحتاج اليه في وجوده وبقائه وبقوله الكريم ايضا حيث يقول الذي قدر فهدى حيث يقول الذي خلق فهو يهدين وحيث يقول
الذي خلقني فهو يهدين ثم ان الحكماء يسمون ما يحتاج اليه الشيء في وجوده وبقائه الكمال الاول وما لا يحتاج اليه في بقائه الكمال الثاني
على ما ذكره المعلم الثاني حيث قال يقال حق للقول المطابق للخبر عنه اذا طابق القول ويقال حق للوجود الحاصل بالفعل
ويقال حق للوجود الذي لا سبيل للبطلان اليه فالاول تعالى حق من جهة الخبر عنه حق من جهة الوجود حق من جهة انه لا سبيل
للبطلان اليه لكنا اذا قلنا انه حق فلانه الواجب الذي لا يخالطه بطلان وبه يجب وجود كل باطل الا كل شيء ما خلا الله باطل واعلم
في تفصيل هذه العبارة ان سلب الحق فلا يصح ان تكون علة الوجود الا ما هو بريء من كل وجوه من معنى ما بالقوة وهذا هو الاول
تعالى لا غير اذ لو كان فيه ما فيه معنى ما بالقوة سواء كان عقلا او جسما كان العدم شريكا في اخراج الشيء من القوة الى الفعل الذي هو ما
حاصله ان علة الشيء بالحقيقة ما يكون محصل الوجود ومفيده ولا دخل في ذلك لما هو بالقوة فان ما هو بالقوة من حيث هو
بالقوة معدوم وخلو عن الفعل وغير تشهد بان المعدوم لا يصير مفيد الوجود وبالجملة ان الالات الهيات في علة ذاتها لا
تكون الا في ما من القوة والبطلان وما بالقوة لا يصح ان يكون مصدرا لما بالفعل لما علم بالدليل والبديهة ومن الظاهر ان
الممكنات والالات مهيات فلا يكون شيء منها مصدر الحقيقة بما قاله وجودها وان صار بالفعل بسبب الفاعل الكل لم اعتبارات يتعلق
بالهيات التي هي بالقوة فهو مخلوط بالقوة فلا يصلح ان يكون مصدرا حقيقيا لما هو بالفعل وعلى ان يكون المصدر الحقيقي هو الوجود
البالكل المجرد عن الهية وعن ملابسة ما بالقوة وبهذا التقرير اندفع ما ذكره الفاضل السابق على ما حصل معنيا حيث قال العقل
فيما نقل من المحصل حيث ظاهر الاشارات انما العلة هو تحقيقها مجموع ما بالقوة الصفة المحققة في الواقع حتى ان اللازم ليكون لا
ثم ان العقل الكل ما عرض ان ليس لها الخطر ولان الاعتبار من ذلك حتى يتسلسل الامكان الذاتي الذي يترتب على العقل
مجرد ملاحظة ذات الكل منها اللازم منها لا يتأتى العدم الذي يطلب العقل ذات الكل اليه والى الوجود في ملاحظة بحقق في

الا بعد ان يكون شريكا في افادة الوجود وكان المبدأ الفياض المحض شريكا في اخراج الشيء من القوة الى الفعل وهو المعنى الاقوى وهو كما تراه
يدل على ان [illegible] في التحصيل و[illegible] ان الكمالات للماهيات او الاعتبارات تكون بالقوة من جهتها ولما وجودها فهي اعتبارات ولكن [illegible]
احدهما بالاخرى الا انه يحصلها فلا تكون بالفعل في الاعيان ولكن لا يخفى جواز كون بعضها علة لبعض لما ذكره في القوى و
الاشياء الا ان يقال ان العلة يجب ان يكون اقوى من المعلول في التحصيل والوجود والكمالات سواء كان في الذات والوجود وكون
بعضها من المجردات لا يخرجها عن نوع الذات واعتبارية وجودها والحاصل ان مفيد الوجود يجب ان يكون تاما كل الوجود الصرف
الذي لا يعتريه القوة والا لكان المعلوم شريكا في اخراج الشيء من القوة الى الفعل فلا يكون وجوده اقوى من وجود المعلول مع
ان الفطرة تشهد باستحالته ولعل مراد صاحب التحصيل ما وقع [illegible] ههنا فلا يتوجه اليه هذا الايراد ولان المراد
فاذا تقرر هذا فنقول ان يكون العقول اسبابا [illegible] ومعطية [illegible] ثم ان [illegible] لم يذهبوا الا الى ان الفاعل هو
الفيض لا وجودها ولا اتصافها بالذات [illegible] بان خصوصيات تاثيرها في غيرها [illegible] ولكن [illegible]
[illegible] والا [illegible] تاثيرها [illegible] بحال الصنع
الايجاد الذي من دون [illegible] حقيقته ثم ان المحقق [illegible] الاشارات في شرحه عليها في النمط السادس منها في بيان بعض التوجيهات
قال وقد شنع عليهم ابو البركات البغدادي بانهم نسبوا المعلولات التي في المراتب الاخيرة الى المتوسط والمتوسط الى [illegible]
والواجب [illegible] الكل الى المبدأ الاول [illegible] المراتب [illegible] المواضعات اللفظية
فان الكل متفقون على صدور الكل منه [illegible] بان الوجود معلول له على الاطلاق وان تساهلوا في تعاليمهم واسندوا معلولا
الى ما يليه كاسنادهم الى العلل الاتفاقية والعرضية والى الشروط وغير ذلك لم يكن ذلك منافيا لما اسسوه وبنوا عليه [illegible]
[illegible] في وجود الشيء [illegible] ما ذكره الشيخ في
التعليقات حيث قال الشخص [illegible] اذا كان علة الشخص [illegible] ان يكون علة ذاتية اي علة الوجود والا وجب ان يكون
اشخاص لا نهاية لها موجودة معا لان العلل الذاتية تكون مع المعلولات فاذن هو علة بالعرض اعني انها معين لا علة لوجود
ذلك الشخص وقال ايضا ان الشخص لا يجوز ان يكون علة الشخص لانهما يجوز ان يتساويا في الوجود او في الحقيقة والعلة
والمعلول لا يصح ذلك فيهما فانهما ان تساويا في الوجود او في الحقيقة كان المعلول علة والعلة معلولا ويجب ان [illegible]
في ذلك فيكون العلة ابدا علة والمعلول ابدا معلولا وهذا الفصل [illegible] على ظاهر الحال وكان حقيقته [illegible]
الفيلسوف بخلاف ذلك [illegible] ان يكون علة ما فرض [illegible] الشخص [illegible]
وهكذا [illegible] وجود [illegible] عليه [illegible] من الاشخاص لوجوب اجتماع العلل الذاتية للاشياء معها [illegible]
الدور بين كل علة ومعلول لاشتراكهما في الطبيعة الذاتية سواء كانت حقيقة جنسية او نوعية [illegible]
[illegible] في هذا ان العلة [illegible] بالذات على المعلول والشخص [illegible] واحد [illegible]
على [illegible] لان ذلك [illegible] المعلول [illegible] الزماني
مع وجود ذلك المعلول [illegible] اذا اجتمعا في زمان واحد [illegible] ثم لا يخفى [illegible] المسلمين
ان [illegible] الامر الاعتباري فيما هو الاصل الحقيقي لا يستلزم استحالته في [illegible] من الامر الاعتباري فان [illegible] تاثيره
فانما يصح [illegible] فيما هو حقيقة [illegible] تقدم الشيء على نفسه وذلك بخلاف ما عليه [illegible]

الوجود

الوجود الحقيقي لمغايرته لوجوده بذاته كما قلت [illegible] الى المسلك الثاني [illegible] قال فيجب ان يكون فيه من الكثرة معنى
اقول ان الشيخ [illegible] تلك الكثرة معنى [illegible] معان واعتبارات اولها عقل [illegible] الوجود على ان يكون [illegible]
[illegible] وجوب وجوده [illegible] عقل للاول [illegible] الصورة النوعية [illegible] الفلكية وبواسطتها
[illegible] الفلكية [illegible] الهيولى الفلكية [illegible] النفس المجردة الفلكية [illegible] العقل [illegible]
[illegible] في الوجود [illegible] اشارة الى الثاني [illegible] امكان الوجود
[illegible] الفلك [illegible] الصورة النوعية [illegible] الصورة الجسمية [illegible] الهيولى
[illegible] الفلك [illegible] اشارة الى [illegible] الفلك [illegible]
[illegible] الجرم الفلكي [illegible] الاوضاع والاحياز [illegible] المكان [illegible]
الى وجود جرمية الفلك الاقصى [illegible] اشارة الى امكانه [illegible] الصورة [illegible] الصورة الجرمية
والنوعية الفلكية [illegible] ان امكان الوجود [illegible] الى العقل بالفعل [illegible] صورة الفلك [illegible]
العقل بالذات [illegible] صور الاجسام [illegible] الافعال [illegible] صور الاجسام انما [illegible]
[illegible] الصور [illegible] الاجسام كالصور النوعية والجسمية [illegible]
[illegible] انما [illegible] بواسطتها [illegible]
[illegible] والشيء [illegible] كالنفوس المجردة [illegible]
[illegible] ان الجسم لا يكون متوسطا بين نفس ونفس [illegible]
[illegible] لان النفس متقدمة على الجسم في المرتبة [illegible] النفس تفعل [illegible]
الجسم الذي يتعلق [illegible] من الجسم [illegible] الجسم [illegible] الجسم بواسطة [illegible]
الجسم يحتاج الى الوضع [illegible] قبل وجوده [illegible] قال فيجب ان يكون المعلول الاول عقلا واحدا [illegible]
ولا يجوز ان يكون كثرة [illegible] اقول هذا مذهب المشائين واما الاشراقيون فانهم ذهبوا الى كون المعلول [illegible]
[illegible] حيث ذهبوا الى ان الانوار [illegible] متفقة الحقيقة [illegible] مختلفة في النقص والكمال [illegible]
[illegible] نور [illegible] الانوار [illegible] نور الانوار [illegible]
على ان الانوار [illegible] المجردة غير مختلفة الحقائق [illegible] نور الانوار [illegible] الكمال والنقص
[illegible] المحسوسات النور [illegible] النور [illegible] الانوار المجردة [illegible] الانوار العارضة [illegible]
[illegible] القابل واستعداده [illegible] النور من الشمس [illegible] السراج [illegible] الزجاج على الارض
من شعاع الشمس [illegible] الارض [illegible] الشمس [illegible] الزجاج [illegible] السراج ولا يخفى ان التفاوت [illegible]
والنقصان ليس الا التفاوت [illegible] الفاعل واحدا [illegible] الشعاع [illegible] القابل [illegible] شعاع
الشمس على البلور [illegible] الارض [illegible] البلور [illegible] والنور المجرد [illegible] نور الانوار [illegible]
[illegible] نور الانوار [illegible] النور المحض [illegible] النورية [illegible]
[illegible] النور [illegible] في الاعيان [illegible]

ان يخرج ما في الاذهان بعينه الى ما في الاعيان شيء واحد ليس لمن وكان والذهني لعبارات لا يتصور معنى العين وما قيل ان الفا
بذاته لا يقبل الكمال فحكم وقد سبقت الاشارة اليه انوار الفائضة عن الانوار المجردة التي يشير اليها لكون التفاوت بينهما من كان
رتبة الفاعل والقابل فتبين ان اول حاصل بنور الانوار واحد وهو النور الاقرب والنور العظيم هذا ثم لا يخفى انه يلزم ما قدمنا من
فعليك بحبل التوفيق وبيد ازمة التحقيق قال اول ما اقول لعل ذلك من العلماء [illegible] الاول [illegible] وعلى الثاني
تخصيصه فلا يشمل العقل الاخير اسناد الفاعل الاول فلان معناه كونه علة لعقل غيره والفاعل الثاني فلان معناه انه يعقل على مقدار
كونه نوعه والعقل الفعال وان كان مبدأ الكائنات ولكن ليس شيء منها يعقل فالمقصد [illegible] ذلك شيء من المعنيين قال ولا يعقل
ذاته اقول لما كان حقيقة العقل وجوهره التعقل وكما ان الكائنات [illegible] بعد فلك بنفسه وجرمه قال بعد العام اقول يريد به
الاستعداد الذي يلزمها الطبائع فيكون ذا وجه من جهة نظر الى خصوصيات تلك الاستعدادات وقد اشار الى لزومها الطبائعها
بقوله لمكان في جوهرهم وقوله ما في يتعلق بقوله اخص قال مع الطبيعة المشتركة اقول اي الصورة الجسمية وما في قوله الكون من
من الطبائع فاعل القوة بعضها اشارة الى الطبيعة المشتركة الصورة النوعية والحاصل ان الصورة الجسمية والصورة النوعية كلتيهما حالتان
جوهريتان بحسب طبيعتها المشتركة ونوعيتها [illegible] وقوله الطبيعة ما بالقوة اشارة الى التخيلات والتصورات الفلكية [illegible]
بالنفوس المنطبعة الفاشية في الاجرام الفلكية والكرات الاثيرية التي نظرا اليها منزلة القوى الخيالية فيما قال كالكمال والصور
اقول العلة اشارة الى النفس المجردة التي هي الصورة النوعية المجردة والى الصورة النوعية المادية وقوله ما تقدم من قوله ان الطبيعة
قال وقال قوم من المتفلسفين اقول يعني يعقوب بن اسحق الكندي ومحمد بن زكريا الرازي وغيرهما من التابعين قال صورة النوعي
اقول نوعيه وهذا من السابقات الظاهر بالادلة على تقدمها على الصورة الجسمية كما صرح به هنا في الفصل حيث قال ان الصورة الجسمية
اولا بالصورة النوعية ثم تتقوم المادة وذلك على [illegible] ما عليه سير الاخرين حيث ذهبوا الى انعكاس الامر فيها [illegible] بقوله ان
شيئا [illegible] التحليل من المراد الخ نوع استدلال على تقدم الصورة النوعية على الصورة الجسمية حيث ان الهواء مثلا يحلل الحرارة
مقداره الكبير وجهه [illegible] اعظم مما كان [illegible] والصورة النوعية [illegible] انفصل الصورة الجسمية التي هي نفس الابعاد الجوهرية
مقوما [illegible] الصورة النوعية فيكون متاخرة عنها والصورة الجسمية التي هي الطبيعة النوعية [illegible] منها فيكون تلك الطبيعة
باعتبار هذه الهوية المقدارية التي هي [illegible] الصورة النوعية بحسب تلك الهوية الشخصية المتعين الجسم [illegible]
طبيعتها [illegible] التكاثف وصيرورته [illegible] ما كان بالبرودة وبالجملة ان الصورة الجسمية [illegible] المقدار الصغير
والكبير حاصله يحصل الجسم من الصورة النوعية [illegible] قال متابعه اقول مفعول مطلق لقوله يتبع وقوله [illegible]
الحركة والحاصل ان الحكم بان الجسم الاسفل يتبع حركة الجرم الاعلى في الحركة حتى يصير بسبب السخونة [illegible]
صحيح [illegible] طبيعته اي صورته النوعية فكيف يصح الحكم [illegible] طبيعته النارية [illegible] في الحركة لتلك الحركة الفلكية وقوله [illegible]
التي ليس [illegible] الطبيعة التي لا شعور لها [illegible] في الطبائع العادمة للشعور حيث [illegible] ان حركة الفلك ارادية [illegible]
المجردة التي هي النفس المتعلقة بالفلك قال ربما كان مبدءا اقول وذلك على ان يكون [illegible]
نفسه وذلك كالسحاب يمنع الشمس عن انعكاس شعاعها [illegible] ذلك بالحقيقة [illegible] البرد المانع
عن انعكاس الشعاع [illegible] ذلك كما اذا كان [illegible]
بها [illegible]

ان يكون

ان يكون قوله بقوة متعلقا بالادراك قال او نقصا اقول اي من النقصان وفي بعض نسخ الكتاب [illegible]
من التنقيص [illegible] قال [illegible] اقول [illegible]
[illegible] ذلك الكمال قال فشوهت اقول [illegible] الوجود [illegible] قال لان الفعل [illegible]
[illegible]
[illegible] قال [illegible] اقول [illegible] قال في الاول اقول [illegible] قال [illegible]
[illegible] اقول ذلك على ان يكون الاجزاء التي [illegible] قال [illegible] اقول [illegible]
[illegible]
[illegible] الاجرام الاثيرية والاجسام العنصرية [illegible]
الشرور الواقعة في هذه [illegible] النظام [illegible] قال واعلم ان الشر [illegible]
[illegible] اقول [illegible]
[illegible]
[illegible]
هذا الكتاب [illegible]
[illegible]
[illegible]
بالقياس [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] الوجود او العدم بالقياس الى [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] قال [illegible] اقول [illegible] قال [illegible]
اقول [illegible]
[illegible]

لانه لما كان في خيرها الذي استثنى منه حكم باصلاحها قال لا صلاح في ان يتم اقول حيث يحصل نظام العالم من الانتظام [illegible]
الناس في تحصيل الامور العاليه من الكمالات العلميه والعمليه فيرفضون في اكثر الاحوال عن الاشتغال بما يتعلق به مصالح
بقاء نوع الانسان وبالجمله ان احوال النفس تختلف باختلاف اغراضها فاذا توجهت الى تحصيل واحد منها فقد تغفل
عن الاخر [illegible] فلذا ذكر في مباحث النفس انها الرئيس الاول المطلق والملك الحقيقي بذاته للاول من [illegible]
الذي [illegible] الى عالم العقل وصل كانه متصل به [illegible] الى عالم النفس وصل كانه [illegible] هذا العالم
ولو [illegible] الى عالم الطبيعه كان [illegible] قال واستعداد ذلك الاستعداد اقول ان هنا [illegible] الى كون مرتبة العقل
الهيولاني تختلف بالشدة والضعف والزياده والنقصان من حيث [illegible] في الافعال الا الشريفه والخسيسه فلذلك
ان [illegible] الى المستعد نحو [illegible] الاستعداد قال وما قبل ذلك اقول يعني [illegible] عنه حسن ذلك قال فاذا لم يمكن كان الخ
اقول [illegible] على قول فليس [illegible] ليس كذلك حتى اذا لم يكن [illegible] الخ وقوله في امر يقتضي على سبيل الامتناع ولكن [illegible]
يكون [illegible] الاسم [illegible] قال المصادمات اقول [illegible] من حيث اسبابها التي يكون موجبه [illegible]
[illegible] قال ووجب [illegible] اقول انه يتعلق بقوله يجب اذا تأملت قال مثل هذا الشريف اقول [illegible] ان يستلزم ذلك الشر ولو
بالاخر وقوله [illegible] ان يكون [illegible] قال اضافة الخير لا يوجب الخ اقول قال المعلم الاول ان الموجود في العالم اما خيري
اما ان يكون خيريته غالبه على شريته [illegible] او يكون شريته غالبه على خيريته والا [illegible]
شريته والا [illegible] فالواجب بالذات يوجب ما هو خير محض وما يكون خيريته غالبه على شريته واما القسم
[illegible] ترك خير كثير لاجل شر قليل [illegible] بالذات ولا [illegible] خيريته المحضه
من كل وجه [illegible] الشر القليل بالعرض لاجل خير كثير لا يمكن ان ينفك عنه [illegible] اصلا [illegible]
[illegible] فهو اما خير محض واما ما يكون الخير فيه غالبا [illegible] ان [illegible] موجود [illegible] الشر اما
[illegible] القسم الاول [illegible] عالم العقول وعالم الافلاك اذ هما بريئان عن الشرور [illegible] الناشئه من [illegible] التضاد
واما مثال ثانيهما فهو عالم العناصر الموجب [illegible] والعنايه الالهيه [illegible] ترك خير كثير لاجل شر قليل
وبالجمله ما يكون خيره غالبا ينبغي ان يكون موجودا لان ترك الخير الكثير لاجل الشر القليل [illegible] شر كثير [illegible] الشر يقتضي
موجود بالعرض لا بالذات والحاصل ان الفلاسفه [illegible] الشر في القضاء الالهي على سبيل التبع والعرض اذ [illegible] اما
خير محض كالعقول والافلاك او الخير غالب فيه كما في هذا العالم فان المرض وان كثر فان الصحه اكثر منه [illegible]
[illegible] هذا العالم العنصري [illegible] عن الشرور [illegible]
لان ترك الخير الكثير لاجل الشر القليل شر كثير [illegible] الشر في القضاء الالهي وان كان [illegible]
النفع في اشياء اخرى [illegible] الوجود [illegible] العدم [illegible]
الى العناصر [illegible] الفعل والانفعال والكسر والانكسار [illegible]
[illegible] العقل المستفاد [illegible] الملكوت الاعلى [illegible]
[illegible] المبادي العاليه [illegible]
[illegible] نظام الخير الكلي [illegible] العالم

لاجل

[illegible] نظام [illegible] الا لاجل الانسان [illegible] العالم [illegible] السائل [illegible] الى النظام الوجودي لاجل
[illegible] نظام شريف [illegible] نظر [illegible] الطبيعي [illegible] لا يكون [illegible] ان يكون [illegible] الاعلى
[illegible] الشرور [illegible] الخيرات [illegible] في سلسلة الايجاد
[illegible] بالعرض لا بالذات [illegible] ذكر الشيخ في رسالة [illegible] الشرور [illegible]
وان كان [illegible] على سبيل [illegible] قوام العالم [illegible] الوجود [illegible]
وكذا ابو الحسن بن يوسف العامري [illegible] في الوضع [illegible]
[illegible] بالذات الفاعل [illegible]
[illegible] الخير بالذات
[illegible] قال الشيخ في الاشارات [illegible] العقاب [illegible] العقاب [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] من هذا [illegible]
[illegible]
[illegible] الواجب بالذات [illegible]
من [illegible] الواجب بالذات الذي هو فاعل الخيرات قال فيكون [illegible] الخ اقول
[illegible] الخير الغالب [illegible]
[illegible] وجود [illegible]
[illegible] الشيخ [illegible]
[illegible] قال العقل [illegible] اقول [illegible] قال
[illegible] اقول [illegible] العقل قال [illegible] اقول
[illegible] الوجود المطلق [illegible]
[illegible] الامور العاليه والجواهر القدسيه [illegible]
[illegible] العقل [illegible] الافلاك [illegible] قال [illegible]
[illegible] اقول [illegible] الامكان [illegible] ان يكون [illegible]
[illegible] قال فيكون اقول [illegible] النظام الوجودي قال [illegible]
[illegible] اقول [illegible] الامور [illegible]
[illegible] النظام [illegible]
[illegible] قال [illegible]
[illegible] اقول [illegible] النظام الوجودي [illegible]

الأشياء [illegible] الوجوب ومن ثمة [illegible] الاوائل [illegible] ما فرق من الوجه الاول [illegible] من ذلك [illegible]

[illegible] الاول [illegible] الثاني **قال** الذي هو الوجوب **اقول** [illegible] من الشواهد [illegible]

[illegible] **قال** [illegible] **اقول** في بعض النسخ [illegible]

[illegible] من [illegible] الانسان من [illegible]

[illegible] **اقول** [illegible] **قال** [illegible] **اقول** [illegible] **قال** [illegible] **اقول** [illegible]

[illegible] النظام الكلي [illegible] من المقالة السادسة [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

ذهبوا الى ... [illegible] ... القوة العاملة ... [illegible]

[illegible]

[illegible]

معاد ... ثم الاخفى جواز ان يكون ... الوطن في حب الوطن من الايمان هو المعاد بهذا المعنى فاذا تمهد هذا فنعود الى

فنقول ان ما نسب الى الشيخ على ما في بعض الرسائل المنسوبة اليه وهو مخالف لما وقع منه في هذا الكتاب الذي نحن بصدد شرحه

[illegible] بانها ... وما في تلك الرسالة اشارة الى رد القائلين بالمعاد الجسماني بهذه العبارة وهو انهم يرون ...

الى تلك المادة بعينها ... لا يخلو اما ان يكون تلك المادة هي المادة التي قارنته طول ايام العمر الاول فان كانت المادة التي ...

الموت فقط فيجب ان يبعث المجذوم والمصلوب والمقطوع يدين في سبيل الله على صورة تلك وهذا قبيح عندهم وان بعث مع اجزائه

التي كانت اجزاء له مدة عمره وجب من ذلك ان يكون جزء واحد بعينه يبعث يدا ورأسا وكبدا وقلبا وذلك لان من المعلوم الثابت

ان الاجزاء العضوية ... ينتقل بعضها الى بعض في الاغتذاء ويغتذي بعضها من فضل غذاء البعض ويجب ان يكون ...

المغتذي من الناس في البلاد التي يحكى ان يغتذي الناس فيها الناس ... من الغذاء الانسان ان لا يبعث ...

من اجزاء جوهر غيره وتلك الاجزاء تبعث في غيره او يبعث هو ويضيع اجزاء غيره فلا يبعث فان قالوا ان المبعوث ...

التي يصح بها صورته فلا خلاص ... وتتفاوت في استحقاق ان يكون بعضها ... وبعضها ...

وصار البعث عن ذلك التراب ... العدل الالهي ... في بعث ...

الا ان يجعلوا للاجزاء المخصوصة بالبعث خصوصية ... في حال الحيوة الاولى كانت مادة الاجزاء ...

... فيكون القول بالبعث ... من الوجوه ... بعض الاعضاء المتشابهة ...

دون بعض هو القول ... في استحقاق شيء ... العلم الكامل والحكمة ...

المادة القابلة ... ثم قال ... على ظاهر الشريعة ... الحق ...

فيها ... ويكون ... ان يكون ... كانت ... صورة انسانية ...

اولها جميعا في وقت ... ثم قال ... قال انه يبعث النفس ... وهو ... وليس من شرط ان

تكون الاستعدادات الموجودة في الحيوة الاولى بعينها فهو بعينه القول بالتناسخ ... والقول ... هو القول بالتناسخ الا

... في صورة اخرى ... فلا فرق بين ... المتشابهين ... كانت فيها

صورة انسانية ... الاخرى ... وقت ... عن النشأة الثانية فان كان ذلك

في اصلاب ... في المادة الاخرى ... البدن ... الانسان الاول ...

الى بدن غير البدن الاول ... التناسخ ... البدن الاول في المادة ...

بالعدد ... واحد ... وهو كاف ... ما وقع ... يجب جميع اجزائه

التي كانت ... ان يكون جزء واحد بعينه يدا ورأسا وكبدا ... في حال الاستقامة ...

بعضها من فضل غذاء البعض ... اعضاء ...

... الاجزاء الاصلية ... ويجب ان يكون الانسان المغتذي من ... في

البلاد التي يحكى ...

... من اجزاء ... غيره وتلك الاجزاء ...

الاصلية ... الاجزاء ... المبعوث من اجزائه

اجزائه

اجزائه التي بها ... [illegible] ... وقد تبين ظهر لك ان

على ظاهر الشريعة ... حيث ... فان لم يكن بعث ... كانت ... الصحة

انسانين ... ثم قال ... القائلين بهذا القول ... واضاف ... الاخروية

... على لسان نبينا محمد صلى الله عليه ... احق بان ... الشرايع ... صلى الله عليه ... ان يكون ...

النبيين ... الشرايع ... ان الشأن ... تعريف ... هذه الشريعة ... وفضلها ... الشرايع ...

... العقل ... يحتاج الى ... في المعاد وهو ... ان الشريعة ...

... الانسان ... والعقل الذي ...

الشرعي ... المادة ... الصانع ...

والاخبار ... الجمهور ... الملائكة في احسن ... الجمهور ...

المعاني العقلية ... الروحانية ... ثم ترغيب الجمهور ...

... وتصوير السعادة ... المعقولة ...

... وتصوير الشقاوة ... الى المسموع والمبصر والمشموم والملموس والمطعوم ...

... ما لا عين رأت ولا اذن سمعت ...

... واحد ... الحوت ...

... والدوام ... رب العالمين ...

... المعاد الجسماني ...

... الشريعة ... البدن ...

... الشريعة ... السعادة والشقاوة ...

... الاوهام ... السعادة ...

... السعادة ... الحق ...

... الشيخ ... الامام الرازي ...

... الثواب والعقاب ...

... الشيخ ... المعاد الجسماني ... الشرع ...

... الرسالة المنسوبة ...

...

... المعاد ... النفوس والابدان ...

... الانسان ...

... الانسان ...

... الانسان ...

مؤمن فاسق [illegible]

[illegible] الثواب [illegible] العقاب [illegible] القائلون بالمعاد [illegible]

[illegible] النفس [illegible] البدن [illegible]

[illegible]

[illegible]

بمنزلة العوالم باسرها ما الى انهاها فلانها فيكون ابلغ فى العالمية فلقا ... الشيخ ما المعقلية اما بالقياس الى مجموع النفس الناطقة
حيث انها انموذج ما عداها الاشيا انها على جميع الاشيا بحسب انها وصح تعلقها ببدن البدن وقواها الظاهرة والباطنة وغيرها
الاول فهو ظاهر لانها من حيث تجردها فى ذاتها يناسب المفارقات العرفية مع انتقاشها بنقوشها المنطبعة فيها على سبيل الترشح
الانعكاس حيث لا يغادر صغيرة ولا كبيرة الا احصيها واما الثانى فلانها لما كانت متعلقة ببنية البدن ومملكة المشتملة على ما فى
السموات والارض كما فصل فى موضعه واما بالقياس الى مجموع النفس والبدن فلان البدن وما فيه وان كان من عالم الشهود لكن
حصل لمجموع النفس بلا امتياز يصح ان يطلق على مجموعهما ما لا معقلية ... انها منتخب ما فى الملكوت والناسوت بحيث لا يخرج
صغيرة ولا كبيرة فيشبه ان يكون نسبة الى ما فى العوالم نسبة القران الى الكتب السماوية باسرها لاحتوائها على ... ما فى
ما فيها بل انما عظم ما فى العالم من القلم واللوح والقضاء والقدر وذلك ... ان ... عنها ...
[illegible]

المبين

أنه صغير [illegible] العالم الاكبر [illegible] كما ذكره الشيخ الرباني محيي الدين العربي
في [illegible] التجليات [illegible] الذات [illegible] الاسماء والصفات [illegible]
السماء والارض [illegible]
[illegible]

معرفة

معرفة نفسه [illegible]
[illegible]

الهيولانية الحسية وقوله واما شدة الوصول اشارة الى المدركات العقلية سارية في الجواهر المجردة [illegible]

سارية في جوهر [illegible] الى ساير القوى الحسية كالقوة اللامسة مثلا [illegible] ادراكها بالاضافة [illegible]

[illegible] وكيف يقاس هذه اللذة باللذة الحسية اقول كيف لا وانها هي السعادة العظمى واللذة الكبرى [illegible]

العزيز ورضوان الله اكبر ونعم ما قال صاحب الاحياء [illegible] الى الدنيا تحجب عن لقاء الله [illegible]

[illegible] كلا انهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون ثم انهم لصالوا الجحيم [illegible]

[illegible] صاحب الاشراق في كتاب التلويحات [illegible]

[illegible]

وحيث ان يكون الانسان احسن الحيوانات [illegible] ثبت ان هذه اللذات الحسية [illegible]

[illegible]

الكرة والفرح والغضب والاذى فانه يشترك فيه من قبيح وكل قريب لا يقبل منه الرياضة فانه وضع على طرف الافاق ويستوى عنده من الحار والبارد
شئ فان قيل كانت الحيوانات التى هى غير الحسّ لا يظهر ضاً للها يناسب الاكل والشرب والوقاع بل يسبب بقلها او بسبب قبول الادب
حسن الحركة والولاء فاطلاق الحيوان الناطق العاقل يكون سكان اطراف الارض لمالم يكمل عقولهم وسعادتهم واخلاقهم لا يصير كما ان قوة
النفس والباقية الاولى ان سكان الاقليم السابع وهم الصقالبة لما كان نقيضهم من المعارف الحقيقية والاخلاق الفاضلة الاجرم ...
العقلا حسد ... ما كان وسط المعمورة لما نالوا المعارف الحقيقية والاخلاق الفاضلة لا جرم ... كل واحد منهم ...
البشر ... وذلك يدل على ان فضيلة الانسان كمالا يظهر الا بالعلوم الحقيقية والاخلاق الفاضلة القدسية فقد اتضح ان على هذا
المطلب الاعلى ... وعشرة كاملة وقد اشار الشيخ اليها فى هذه الفصل الحسنى ان السعادات البدنية ليست ما تلتفت الرهند ...
وان اعطوها قال لهما سلف اقول من قوله هناك بانه مثلا قال او الذى على غير شوق الى ما يقال من السائل ويقول ان ... الكمال
... الكامل لما قبل المفارقة يحصل ... بعدها ... على حد الكمال الاول ... قبل
[illegible]

حدوث شئ والاستكمال العقلى فيه بوجود شئ ... وهو ... فى الخط
... والعلم ... قال ... اقول ... السعادة ... الا به
... اقول ... قال الاتصال التام اقول ...
[illegible]

بعالم الحواس فانها اعرضت في سلك الجبروت وتستغرق في اللذات الروحانية بتعقل المبادي ولما الكامل الغير المتناهي كنفوس حصلت لها

كمالات فيكون لها تعلق بعالم الحس والاجسام فانها كمالاتها التي تعتقد بتعلقها تألم وسرور الاحوال تستطيع منها التعلق

الالهم وتستغرق في اللذة دائما والله اعلم واحكم قال ثم جوهر النفس انما كان البدن الذي هو شرط اقول ان اللذات العقلية تحصل

للعقول المشرفة لما حصلت من الكمالات [illegible] بالحلاوة الذوقية ولا يبتهجون باللذات

الحسية وذلك لعروض الافات لهم [illegible]

[illegible]

وهو قوله

تلك الصور الى الحقائق والذوات السفلية ولكن ذلك بالعرض لا بالذات اذ كانت ممكنة لان الاسكان من رابط العلو لا مقتضيا لم يكن

هناك اسباب عادية تكون اقوى من تلك التصورات اى تصورات النفوس المجردة الفلكية التى هى علوم فعلية ناشية ماهو اقوى منها

من العقول المفارقة المفيضة لتلك التصورات على النفوس المجردة الفلكية القابلة لها فهو لا على ما قال [illegible]

[illegible]

هي ملائكة متعلقة بالاجرام العلوية بالجملها من الاوضاع والعوارض والهيئات تبعا لما لاشواق تلك الحركات والابتهاجات
التابعة لها من التصورات والادراكات لتلك الانوار المفارقة عن المادة من كل جهة الى ان ينتهي ذلك الى غاية الغايات التي عنايتها
الازلية الموسومة بالعناية الاولى الى القضاء والقدر حسب الشؤون نسبة الاول الى الثاني وبالجملة ان نسبة الاول الى [illegible]
النفس فالمعتبر في القضاء العلي كونه في حد الابداع فيكون صور الموجودات الجزئية المتغيرة والفاسدة هنالك متميزة بوجوه كلية
بعضها عن بعض حتى [illegible] الصادق على جزئي جزئي من تلك الصور والحاصل ان المراتب التفصيلية اربع يكون الترتيب
في حد الابداع العقلي قضاء او في حد التكوين النفسي قدرا بالاجمال [illegible] على الموجودات الخارجية وكل نفس وجودها العيني
تكوينها امر حيث وجودها الرابطي فجدير انه لو كان المعتبر في القضاء الصور في حد الابداع ان يكون ما سواه من المراتب
الثلاثة قدرا وان لم يعتبر ذلك فيه فليشبه ان يكون كل اجمال قضاء لما هو تفصيل وكل تفصيل قدرا لما قبله [illegible] المراتب
للانكشاف التفصيلي كما ذهب اليه اقوام فالا كان علمهم مستفادا من خارج بل اقول انما المحوج للانكشاف [illegible]
نسعهم يقولون ان الحق الاول يدرك الامور المبدعة [illegible] من جهة تلك الامور لا يجوز ان يكون علمهم مستفادا من الامور
الصادرة عن حقيقته كما يدرك الاشياء الموجودة عندها اذ لو كان كذلك يكون علمها مستفادا من خارج وهو باطل بل يجب ان يعلم
يدرك الاشياء من ذاته لا من الخارج كما سبق وبالجملة ان هذه المراتب الاربع المحوجة للانكشاف لما كانت متفاوتة بالتكوين
والابداع الخارجي والذهني يكون الصور العقلية الابداعية قضاء بالقياس الى ما سواها اذا اعتبر الابداع في العالم العقلي
الامر فيها امر واما القضاء العلي [illegible] الذي هو العقل او القلم او الحقيقة المحمدية على اختلاف التعبيرات فذات موجود
نعم لقربها اليه في نظام الوجود حسب السلسلة الطولية [illegible] وجود علمها الجمعي حيث انه [illegible] فيكون هو الكل في
فيصير ذلك قدرا وهذا قضاء اذا لم يعتبر فيه الوجود العقلي في حد الابداع واما العناية الازلية يكون عبارة عن تعلق ارادته [illegible]
بايجاد الشيء ولهذا قال الشيخ ان العناية الازلية هو [illegible] كل شيء على [illegible] ما يمكن فيه من النظام [illegible]
شاملة على الجميع لكونها الامور الابدية تكون عناية فيها متعلقة بالنوع والعدد وبالامور الفاسدة بالنوع وعلى التوفيق بين هذين
القائلين ان يحمل الاول على ان نظام الوجود يتعلق [illegible] الازلية [illegible] في شخص ثابت بالمبدأ السلسلة العرضية [illegible]
هنالك شؤون [illegible] الا بالعرض [illegible] الذات والثاني على [illegible] ذلك النظام [illegible] المبدأ السلسلة الطولية
من التفصيل والعمل [illegible] وكل شيء عندنا خزائنه وما ننزله الا بقدر معلوم [illegible] الاشياء وجود [illegible] القضاء [illegible]
من حيث العقل [illegible] الشيء [illegible] ان يكون له وجود [illegible]
اصابة من مصيبة في الارض ولا في انفسكم [illegible] ويعلم مستقرها ومستودعها كل في كتاب
مبين [illegible] ولا حبة في ظلمات الارض ولا رطب ولا يابس الا في كتاب مبين واما القضاء العيني [illegible] نظام الوجود
الذي هو الكتاب المبين لا يغادر صغيرة ولا كبيرة الا احصيها ولكن ذلك باعتبارين احدهما بالمبدأ السلسلة العرضية وثانيهما بالمبدأ
من السلسلة الطولية فعلى الاول قضاء وعلى الاخر قدر [illegible]
المادية ثم [illegible]
قوله [illegible] ذكرنا [illegible] كمال النفس المجردة في رتبة العقل المستفاد [illegible]
عقل [illegible] العوالم الوجودية [illegible] وروح القدس الذي هو العقل الفعال وواهب الصور باذن ربه [illegible]

والغرض الذي [illegible] النفس المجردة العاقلة بحسب كمال هذه القوة شجرة يكاد زيتها يضيء
ولو لم تمسسه نار نور على نور [illegible] نفس القدسية [illegible] بين الزيت والنور [illegible] من جهة
قوته النظرية التي بها [illegible] مبادي الادراكات والعلوم التي منها انبعاث مبادي التحريكات الاولى وبحسب كمال القوة العاقلة [illegible]
ان يكون [illegible] بالحدس [illegible] من المقدمات الفكرية بالنسبة اليه جميعها حدسيات والنظريات [illegible]
السبيل الثانية بحسب كمال القوة المتخيلة وكمال القوة المشتركة [illegible] والسماع
في النفس لا من سبيل الظاهر من [illegible] الجليدية وطريق الصماخ بل من جهة الباطن من سبيل الاتصال بعالم العقل [illegible]
[illegible] في القوة الحسية [illegible] بالواح الاذهان [illegible]
[illegible] القوى تتشبح وتتمثل الاشباح التي بالرؤية البصرية [illegible]
ملائكة الله [illegible] بالقوة السمعية كلام الله [illegible] على لسان الملك المتشبح [illegible] وهذا سبيل
الوحي والالهام [illegible] السبيل المعجزات القولية والاخبار بالمغيبات [illegible] الثالثة بحسب كمال
قوة النفس في جوهرها [illegible]
[illegible] في كتاب النفس من هذا الكتاب [illegible] احوال القوى المحركة [illegible] النبوة المتعلقة بها [illegible]
بين بعض [illegible] القوى المحركة وبين بعض احوال النبوة ثم قال وبالجملة [illegible]
[illegible] من خواص القوى النبوية [illegible] تتعلق بقواها المتخيلة [illegible] خاصية
[illegible] تتعلق بالقوى الحيوانية المدركة [illegible] خاصية تتعلق بالقوى الحيوانية المحركة [illegible] في نفس النبي [illegible] النبوة ثم قال
[illegible] جميع القوى الحيوانية [illegible] القوى الحيوانية [illegible]
[illegible] الطب [illegible] الاستعداد
المختلفة [illegible] احوالها الفرح والغضب [illegible] وغير ذلك [illegible]
[illegible] القوى الحيوانية المحركة [illegible]
[illegible] القوى الحيوانية [illegible] الانسانية التي هي من عالم النور [illegible]
[illegible] هذا التاثير [illegible] الحيوان [illegible] الاشارات حيث
[illegible] النفس [illegible] البدن [illegible]
[illegible] العقل [illegible]
والمراد بالعلم التصديق ثم قال [illegible]
[illegible]
ثم قال [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

بتهيؤ قواها البدنية التي لها [illegible] من [illegible] فصول [illegible] هذا الفصل

ما يؤيد اعتقاده وكذا ما تقرر على ذلك المنقول عن الشفاء من حكاية [illegible] وغيرها [illegible] ذكر وكثيرا ما تؤثر النفس في [illegible]

تأثير العين [illegible] والوهم العامل [illegible] النفس اذا كانت قوية شريفة شبيهة بالمبادي [illegible] العنصر [illegible] العالم [illegible]

في العنصر [illegible] وذلك لان النفس الانسانية [illegible] في المادة التي [illegible] اليها [illegible] من التعلق

[illegible] يكون النفس الشريفة القوية [illegible]

ان اذا امكن [illegible] في طبيعته قويا في ملكته [illegible] هذه النفس [illegible]

[illegible] الاشرار [illegible] طبايع [illegible] النار [illegible] الارض [illegible]

[illegible] الواجب الحق [illegible] فنقول ان [illegible]

لا يبعد ان يكون اشارة [illegible] اثبات [illegible] هذا من قبيل ما وقع [illegible] في الاشارات

في امثال هذه [illegible] اشارة [illegible] النفس بحسب المزاج الاصلي [illegible]

الشخصية [illegible] المزاج [illegible] النفس [illegible] كما يحصل للاولياء الله

وذكر الشارح المحقق للاشارات في شرح [illegible] وجود [illegible] لبعض النفوس الانسانية اعني القوة التي هي مبدأ الافعال

الغريبة المذكورة [illegible] النفوس [illegible] العلة يجوز ان يكون [illegible]

بذلك النوع ويجوز ان يكون [illegible] الاقسام هذه [illegible]

[illegible] النفس بحسب المزاج الاصلي [illegible] النفسانية المستفادة من ذلك المزاج التي [illegible] التشخص [illegible]

النفس [illegible] ما يحصل المزاج [illegible] بالكسب كما للاولياء انتهى ومن الظاهر ان ما وقع من الشيخ

[illegible] الشارح المحقق [illegible] التشخص والظاهر ما ذكره الشيخ [illegible]

[illegible] التشخص نفس وجوده [illegible]

[illegible] قال الشيخ في رسالة النفس [illegible]

[illegible] القوة المتخيلة [illegible] الحس المشترك [illegible]

[illegible] القوى الانسانية [illegible] الالواح [illegible] العقلية [illegible]

[illegible] الظاهر [illegible] الباطن [illegible]

[illegible]

[illegible] الانبياء [illegible]

[illegible] الله [illegible]

تعالى كما في قوله العزيز قل انما انا بشر مثلكم يوحى الي [illegible]

[illegible] في الحس المشترك [illegible]

[illegible] الحديث القدسي [illegible]

[illegible] الله [illegible]

ذلك يوافق

ذلك ويوافق [illegible] الحديث [illegible] الله [illegible]

[illegible] الله [illegible]

[illegible] الحس المشترك [illegible] الظاهرة [illegible]

[illegible] في تدبير البدن [illegible]

[illegible] الالهام [illegible] النفس من دون [illegible]

[illegible] الله [illegible]

[illegible] الصادق [illegible] الله [illegible]

[illegible] الصادق [illegible]

[illegible] الشيخ [illegible] العارف [illegible] جعفر الصادق [illegible]

[illegible] الشيخ [illegible]

[illegible] قال الامام [illegible]

[illegible] النفس [illegible] البدن [illegible]

[illegible] الحس المشترك [illegible] الظاهر [illegible]

[illegible]

[illegible] الحس المشترك [illegible] الانسان [illegible]

[illegible] النفس [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] الوحي [illegible]

[illegible] الخيال والمتخيلة [illegible] النفس [illegible] الوحي [illegible]

الى النفس [illegible] الملكوت [illegible] النفس الى القوى [illegible]

[illegible] في الخيال [illegible]

[illegible] الحس المشترك [illegible] الملك [illegible]

[illegible] الله تعالى [illegible] اللوح [illegible] الظاهر [illegible]

[illegible] الوحي [illegible]

[illegible] النفس [illegible]

[illegible] وفي الحديث [illegible] رسول الله صلى الله عليه [illegible] الوحي [illegible]

[illegible] الملك [illegible]

[illegible] الحس [illegible]

[illegible]

المسموع

[illegible]

لها تغير في ذاتها من حال الى حال لكن الامر ليس كذلك بل من شأن العناصر الاربعة ان يستحيل بعضها الى بعض حتى يصير جزء من الارض هواء ويستحيل
بعض الماء هواء والهواء ماء وكذلك يستحيل الهواء نارا والنار هواء فاذا كان الامر على هذا [illegible]

[illegible]

وبما يتم احصل لحصولهم الاربعة منها الاوتاد وهي الطالع والرابع والسابع والعاشر اما الطالع فانه يدل على الابتداء [illegible]
السبب في ان درجة الطالع الظاهرة بعد الخفاء كالولد الظاهر في هذا العالم بعد الخفاء فلما حصلت المشابهة بينهما من هذا الوجه جعلوا [illegible]
دليلا عليه واعلم ان البرهان الاعظم في علم النجوم [illegible] واما الوتد الثاني وهو الرابع فانه وتد الارض
لاجل انه تحت الارض [illegible] الاصل الذي يظهر منه الطالع [illegible] دليلا على الآباء والاجداد
ومشايخ اهل البيت [illegible]
مخفية غير معلومة واما الوتد الثالث وهو السابع [illegible] الاضداد والشركاء [illegible]
واما الوتد الرابع [illegible] في الفلك [illegible] السلطان [illegible]
كان العاشر دليلا على الامارات [illegible] البيوت الاربع [illegible]

[illegible]

يقول مثل اخرج جمال الفرزدق جرة في حرب او الخزي [illegible] وما الشر ذلك ولما كان الامر على ذلك فالشعا [illegible] الا الامر ذلك

الفتك [illegible] واما التكلف [illegible] وما الخزم [illegible] قال وتغضب اقول وتغضب [illegible]

[illegible] قال [illegible] اقول [illegible] كما في الصحاح وفي النهاية [illegible] وحقيقة [illegible]

[illegible] قال [illegible] اقول القربان بالضم [illegible] الى الله [illegible]

قال [illegible] اقول [illegible] قال [illegible] اقول [illegible] قال [illegible]

[illegible] اقول [illegible] قال [illegible] اقول [illegible]

[illegible] قال [illegible] اقول اي [illegible]

[illegible] في النهاية [illegible]

قال [illegible] اقول [illegible] قال [illegible] اقول [illegible]

[illegible] قال [illegible] اقول [illegible]

[illegible]

والدعوى سلوني الا علي بن ابي طالب عليه السلام وفي صحيح مسلم ان عليا عليه السلام قال على المنبر سلوني قبل ان تفقدوني سلوني عن كتاب الله عز وجل
فما من آية الا واعلم حيث نزلت بحضيض جبل او سهل ارض وسلوني عن الفتن فما من فتنة الا وقد علمت كبشها ومن يقتل فيها وكان يقول
سلوني عن طرق السماء فاني اعرف بها من طرق الارض وقال عليه السلام علمني رسول الله صلى الله عليه وآله الف باب من العلم فتح لي كل باب الف
باب وفي طرق واسانيد اخرى سلوني قبل ان تفقدوني فانا بين الجوانح مني علم جم هذا سفط العلم هذا لعاب
رسول الله هذا ما زقني رسول الله زقا فاسألوني فان عندي علم الاولين والآخرين اما والله لو ثنيت لي
الوسادة فجلست عليها لافتيت اهل التورية بتوريتهم واهل الانجيل بانجيلهم واهل الزبور بزبورهم واهل القرآن بقرآنهم حتى
تنطق التورية والانجيل وينادي كل كتاب بان حكم بما انزل الله فيّ ومن ذلك وكان يقول بل اندمجت على مكنون علم لو بحت به
لاضطربتم اضطراب الارشية في الطوى البعيدة اما الارشا فهو الحبل الذي يوصل به الى الماء ومن ذلك والله ما نزلت
آية الا وقد علمت فيما نزلت واين نزلت ابليل نزلت او نهار نزلت في سهل او في جبل ان ربي وهب لي قلبا عقولا ولسانا سؤولا وروى
الديلمي في كتاب الفردوس عن وهب بن صيفي قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله انا اقاتل على تنزيل القرآن وعلي يقاتل على تأويله
عن امير المؤمنين في حديث الاحتجاج قال عليه السلام فانشدكم بالله هل فيكم احد قال له رسول الله صلى الله عليه وآله اني قاتلت على تنزيل
القرآن وانت تقاتل على تأويل القرآن غيري ومن ذلك ما رواه جماعة من الثقات الحافظ ابو منصور بن شيرويه الديلمي الهمداني في
الفردوس واخطب خطباء موفق بن احمد الخوارزمي المكي في المناقب عن سلمان رضي الله تعالى عنه ان عليا عليه السلام قال يا رسول الله
اوصني فقال صلى الله عليه وآله قل ربي الله ثم استقم فقال علي عليه السلام ليهنك العلم يا ابا الحسن لقد شربت العلم شربا ونهلته نهلا
ومن ذلك ما رواه الترمذي في صحيحه في صفة امير المؤمنين عليه السلام بالانزع البطين ان النبي صلى الله عليه وآله قال انا مدينة العلم
وعلي بابها وروى ابو محمد الحسين بن مسعود البغوي في كتاب المصابيح ان رسول الله صلى الله عليه وآله قال انا دار الحكمة وعلي بابها
ورواه الترمذي ايضا في مسنده وصحيحه ورواه ايضا صاحب المشكاة ثم قال رواه الترمذي وقال هذا حديث غريب وروى ابو
المظفر السمعاني في كتاب مناقب الصحابة بالاسناد عن علي عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله وروى الشافعي الفقيه ابن المغازلي
في كتابه بسنده عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله انا مدينة العلم وعلي بابها فمن اراد العلم فليأت الباب وروى
ايضا بسنده عن حذيفة ان النبي صلى الله عليه وآله قال انا مدينة العلم وعلي بابها ولا تؤتى البيوت الا من ابوابها وروى ايضا
عن جابر بن عبد الله الانصاري يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول يوم الحديبية وهو آخذ بضبع علي بن ابي طالب
هذا امام البررة وقاتل الفجرة منصور من نصره مخذول من خذله ثم مد بها صوته وقال انا مدينة العلم وعلي بابها فمن اراد العلم
فليأت الباب وروى ابو الحجاج ابراهيم بن محمد بن المؤيد الحموي في فرائد السمطين بسنده عن ابن عباس عن رسول الله صلى الله عليه وآله
انا مدينة العلم وعلي بابها فمن اراد بابها فليأت عليا وروى ابن شيرويه الديلمي في الجزء الاول من كتاب الفردوس في باب الالف
بالاسناد عن جابر بن عبد الله الانصاري رضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله انا مدينة العلم وعلي بابها
فمن اراد العلم فليأت الباب وفي رواية اوردها الفاضل الرومي في شرحه لكتاب الطوالع قال النبي صلى الله عليه وآله انا مدينة
الحكمة وعلي بابها هذه جملة الاخبار عن سبيل الاخيار من طرق المخالفين كما ذكرها الاستاد في شرح [illegible] للكتاب [illegible]
الايمان ولما اتى بها من المواضع من علي [illegible] العباد ومن طرق اصحابنا برواية شيخنا المفيد رحمه الله تعالى بسنده
عن [illegible] عن ابيه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول انا مدينة العلم وعلي بابها فمن اراد العلم فليقتبس

من علي

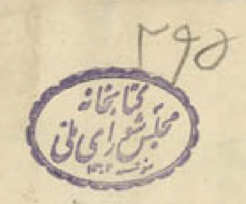
من علي وفي الصحيفة المطهرة الرضوية بالسند الطاهر الزاهر عن رسول الله صلى الله عليه وآله انا مدينة العلم وعلي بابها ومن اراد
العلم فليأت الباب وبالجملة ان علي بن ابي طالب كلام الله الناطق وباب الله الصادق وقلب الله الواعي وجنب الله [illegible]
نسبته الى من عداه من الاصحاب نسبة المعقول الى المحسوس وذلك من شأن الاقراب كما قال رسول الله صلى الله عليه وآله
في ذات الله ممسوس وكما نطق به لسانه الكريم على منبره [illegible] شعر ابو حسن هو الذهب المصفى وباقي الناس
كلهم تراب. اهو النبأ العظيم وفلك نوح وباب الله وانقطع الخطاب. ولما كانت فضائله اكثر من ان تحصى فلنكتف بما ذكرنا
لان الفضل ما شهدت به الاعداء ومن ذلك في كتاب ابي الحسن البصري الذي كان من اعيان المخالفين ان الخضر عليه السلام لما لقي
عصفورا اخذ قطرة من البحر ووضعها في يد موسى عليه السلام فقال يا موسى اتدري ما قال هذا العصفور يقول والله ما علمك في علم النبي الذي
في آخر الزمان وفي علم وصيه الا كما اخذت من هذا البحر وما رواه محمد بن شهاب المالكي اسعد بن ابراهيم الاربلي في الاربعين حديثا انه
لما شاء موسى وخضر [illegible] في قصة السفينة والغلام والجدار ورجع موسى الى قومه سأله اخوه هارون عما شاهد من عجائب
البحر فقال بينا انا والخضر على شاطئ البحر اذ سقط بين ايدينا طائر فاخذ في منقاره جرعة ورمى بها نحو المشرق واخذ ثانية ورمى بها نحو المغرب
وثالثة ورمى بها نحو السماء ورابعة ورمى نحو الارض ثم اخذ خامسة ورمى بها في البحر فسألت الخضر عن ذلك فلم يجب واذا نحن بصياد فقال ما لي
اراكما في عجب من الطائر انه يقول رب الناس مقدارها الا المشرق والمغرب والسماء والارض انه سيبعث نبي يملك امته المشرق والمغرب
ويصعد الى السماء ويدفن في الارض [illegible] في البحر يقول علم العالم عند علمه مثل قطرة من بحر ويرث علمه وصيه وابن عمه [illegible]
[illegible] من الشاطئ واستقل [illegible] ثم غاب الصياد عنا فعلمنا انه ملك بعث الينا يعرفنا نقصنا حيث ادعينا الكمال [illegible]
على [illegible] الاحاديث النبوية وان كانت من الطرق العامة ان عليا عليه السلام متصف بصفات جمة شريفة عالية وبنعوت جليلة [illegible]
منبئ عن ذاته الطاهر وصفاته الباهر ومناقبه العالية ومذاهبه الشافية ناطقة بانها نصوص صريحة على الخلافة ولقد بلغ فضله
الى ان [illegible] على خلق كثير من العقلاء واعتقدوا انه فاطر الارض والسماء وخالق الاموات والاحياء كما بلغ الامر في عيسى عليه السلام [illegible]
النبي صلوات الله عليه وآله قال له ان فيك مثلا من عيسى [illegible] الاسلام الصدوق في كتاب عيون اخبار الرضا [illegible]
بن [illegible] شيخ البخاري دخل على المأمون يوما وعنده علي بن موسى الرضا فقال له المأمون ما تقول في اهل البيت فقال ما اقول
في طينة عجنت بماء الرسالة وغرست بماء الوحي هل ينفح منها الا مسك الهدى وعنبر التقى فدعا المأمون بحقة فيها لؤلؤ [illegible]
احب الحكاية المعروفة الخليل بن احمد الاديب النحوي العروضي انه قيل له ما تقول في علي بن ابي طالب فقال ما اقول في حق امرئ كتمت مناقبه اولياؤه
خوفا واعداؤه حسدا ثم ظهر بين الكتمين ما ملأ الخافقين وقد ذكر الشافعي رحمه الله نحو هذا المعنى بقوله شعر لو ان المرتضى
ابدى محله. لصار الناس طرا سجدا له. كفى في فضل مولانا علي. وقوع الشك فيه انه الله. واذا عرفت هذا فنقول ان الشيخ قد اشار الى
بطلان ما عليه المخالفون حتى نسب الى الكفر والطغيان بقوله [illegible] وتابعوا الميل والهوى الى اجمعوا على غيره من وجود
الفضل فيه والاستحقاق له فقد كفروا بالله اي يجب على الانسان ان يثبت عليهم الكفر ومن الظاهر انه صلى الله عليه وآله ترك الواجب
فيه ذلك [illegible] على كفر اهل الضلالة لما ذكره بقوله ان اعترفوا اولا قولوا واجمعوا على غيره من وجود الفضل الخ حيث جعل
ان اجماعهم على غيره من وجود الفضل وهو الاجماع الذي وقع منهم في غير علي عليه السلام وهو الخلفاء الثلاثة عندهم [illegible]
على اعتقاد الشيخ انه [illegible] ذلك وبالاتفاق ليس في غير علي عليه السلام فتعين بذلك [illegible] ترك الواجب عليه ان
الفضل والاستحقاق انما يكون بمعنى الاعرفية حتى اعرفه بالاحكام الشرعية فيلزم من الحكم بكفر من نازع فيها او اجمعوا على غيره

اجمعوا على تعيين من وجدوا الفضل والاستحقاق فيه [illegible] بالله [illegible] قبل من الاصناف فترك شيء من الاحتياط
بالغ في ذلك حيث قال والاختلاف الذي [illegible] فان ذلك يؤدي الى التشعب وهو من الشعب والتشعب من قبائل العرب والعجم قال
[illegible] **اقول** الشعب [illegible] انه كيف يجوز [illegible] الى اختيار الناس حيث انه انما يصلح الملك [illegible] بالامور
جهاتها [illegible] والاهلاك [illegible] على ما فيه الخير والصلاح [illegible] تعالى [illegible]
[illegible] في كتاب منهاج العابدين [illegible] الكلام في هذا الامام ان الشيخ
ذكر ان اثبات الخليفة يكون باحد الامرين اما النص واما الاجماع [illegible] الاختلاف [illegible] فاذكره اولى من [illegible]
[illegible] على سبيل [illegible] على ما هو المراد [illegible] في هذا الكتاب [illegible]
[illegible] في هذا الكتاب [illegible] الغزالي وغيره [illegible] في كتاب سر العالمين في [illegible]
التي وضعها المحقق [illegible] من الاحاديث [illegible] ما ذكره الشيخ ههنا [illegible] وذلك حيث قال [illegible]
[illegible] الحديث [illegible] باتفاق [illegible] وهو قوله من كنت مولاه فعلي مولاه
فقال [illegible] يا ابا الحسن [illegible] مولاي ومولى كل مؤمن ومؤمنة [illegible]
[illegible] والاختلاف [illegible]
[illegible] الى الخلافة الاولى [illegible]
[illegible] صلى الله عليه [illegible] بالسواد الاعظم [illegible]
[illegible] واجماعهم [illegible] ان النص هو الصواب [illegible] صلى الله عليه [illegible]
الاسلام [illegible] الثقلين [illegible] كتاب الله والعترة الطاهرة [illegible] صلى الله عليه [illegible]
[illegible] الثقلين [illegible] كتاب الله [illegible]
[illegible] صلى الله عليه [illegible] اللطيف الخبير [illegible]
[illegible]
[illegible] السواد الاعظم [illegible] المؤمنين [illegible]
[illegible] السواد الاعظم [illegible] في جميع المسائل [illegible]
[illegible] من القول [illegible]
[illegible] الامام العادل [illegible] الصواب [illegible]
ذكر [illegible] في شرح المشكوة عن سفيان الثوري في تفسير الجماعة [illegible] هو الجماعة [illegible]
[illegible] المعتزلة [illegible] **شعر** [illegible]
[illegible] بالامام [illegible]
[illegible] اهل الحق [illegible] في الدين [illegible]
[illegible] بالتعميم وتارة بالتاويل [illegible] في الدين [illegible]
الشرايع [illegible] العالمين [illegible]

[illegible]

من البغي والعدوان [illegible] في الكتاب اولئك يلعنهم الله ويلعنهم اللاعنون [illegible]
[illegible] العبارة ان ما وقع من الصحابة [illegible] على الوجه المسطور في كتب التواريخ [illegible]
[illegible] من طريق الحق [illegible] الظلم والفسق وكان الباعث له الحقد والعناد والحسد واللداد وطلب الملك والرياسات
والميل الى اللذات والشهوات اذ ليس كل صحابي معصوما ولا كل من لقي النبي صلى الله عليه وسلم [illegible]
[illegible] رسول الله صلى الله عليه وسلم [illegible] يوجب التضليل والتفسيق
[illegible] العقائد [illegible] كبار الصحابة [illegible] بالثواب [illegible]
[illegible] من الظلم على اهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم [illegible]
[illegible] الارض والسماء [illegible]
[illegible] فلعنة الله على من باشر او رضي [illegible] ولعذاب الاخرة اشد وابقى [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] الاستحقاق [illegible]
[illegible] جميع الصفات [illegible]
[illegible]
[illegible] ذهب الاصحاب [illegible]
[illegible]
[illegible] سبيل [illegible]
[illegible]
[illegible] الاعلى [illegible]
[illegible]
[illegible] الوجوب [illegible]
[illegible] على مباحث الامامة من كتاب تجريد العقائد [illegible]
[illegible] **قال**
[illegible] **اقول** [illegible] امير المؤمنين [illegible]
[illegible] في كتب السير والتواريخ [illegible] عمر بن الخطاب في زمان خلافته
[illegible] وبالله التوفيق [illegible] التحقيق [illegible]
[illegible] الخليفة [illegible] الاحكام الشرعية [illegible]
الخلافة [illegible] الخلافة الحقيقية [illegible]

[illegible]



عن طريق النظر والمعاندة في الحق وكلامه حيث يظهر من ذلك تمويه الباطل بالحق والكذب بالصدق على سبيل الابهام وطريق الايهام بحسب الشاعرية
الكلام والمغالطة في تقرير المرام خروجا من المعاني الحقيقية حيث استعمل لفظا واراد به غير معناه الحقيقي وامرز به معناه المجازي كما هو دأب
المغالطين وديدنهم وسنة الشاعرين وعادتهم كما تقرر واتضح في فن الشاعرية من هذا الكتاب ومنهم ما اشار اليه القاضي فخر الدين بن ... بقوله في
المنظومة ؛ يا ابن عم النبي ان اناسا ؛ قد تولوا بالشقا فازوا ؛ ان علم في الحقيقة ... ؛ يا امام ... مجاز ؛ والذي يدل على كون ذلك الكلام
على سبيل المجاز هو انه لو ... كان التمثيل بابي بكر الذي هو من اهل الخلافة او الخلفاء او لاحد ... في اكثر الاحكام الى ... وعمر ...
... ان ... فاستقيموني ... التمثيل بها لعدم حصول الانتظام في زمانه ... الى ... عثمان حيث ان ... نظام
القوم ... الى الانفصام حتى ... خلاف ... الانتظام النظام ... من الجبابرة السلاطين والقياصرة ...
... على المجاز ... من وجهين ... بين ان الاستخلاف ... ذلك الاحتجاج الى
الشرع ... الاستخلاف ... الاجماع ... باثبات الخليفة ... ما ذكره من التردد به ولكن ...
يكون الخليفة ... الاجماع ... اثبت شرائط في الخليفة ان يكون ... العقل ...
حاصل ... الاخلاق ... الشجاعة ... السيرة ... في المسائل ... رجع في ...
واما الشجاعة ... رسول الله صلى الله عليه وآله ... الشيخ ... العقول ... العقل
التدبير والحكومة ... الشجاعة والعلم والعقل ... الكلام ... العقل
... في الخصائل الباقية ... العلم ...
العدالة ... الخلافة ... بالسياسة ...
السياسة ... التواريخ والسير ... التدبير كما لا يخفى على الناقد البصير ...
... غزوات ... شجاعة ... سياسة ...
... الخلافة ... الاخبار ...
لا الحقيقة ... ابي الحسن ...
... يكون ... الصبية ...
... الصبية ...
والله ...
والكبر ... السياسة
حسن الايالة ... اثبات الخلافة ...
عن الاسلام ... الشرك ... عبادة الاوثان ... المسلمين
كونهم ... الصحابة ... المهاجرين والانصار ... احكام المسلمين ...
والتدبير وحسن الايالة ... الخلافة ...
دونها ... الاجماع ... الشيخ الرئيس ...
هؤلاء الثلاثة ... الكلام ... الاشعار ... الشيخ الرئيس ...

على الراد ... بوجهه ... معكوس نوشته است ... دو عين ... معكوس ... عين انف ... وانا اكتا
... عشق ... والله ... عاشق ... وهو ... شير ...
العادل ... انكر ... بالله ... ولكن العلامة الدواني في تعليقه ...
... ونحو ... لا ... قال ... اقول ...
... قال القوم اقول بفتحتين الخطر والغر بضم الغاء وفتح العين جمع الغر وهو اول كل شيء وحسن وجود
... وهو ... بالقدر ... فيه ... عطش ... وفي ...
... يعزم ... الى ان المعتبر في الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ان لا ... الى التحير
... في تفسيرها ... قوله ... والمخالفون شروع في ابطال ... قوله فان كانت ...
في زمان ... مبعوثان احدهما بطائفة كبني اسرائيل والاخر بطائفة اخرين غيرهم لا يصح ان يتعرض احدهما للاخر وذلك بخلاف
... النبي مبعوثا للامة ... كما عليه شأن نبينا صلى الله عليه وآله ...
... السنة ... قوله فاذا كان اهل المدينة ... اهل الكتاب ... من اليهود حيث كانوا ...
... ولا يكون ... محمد صلى الله عليه وآله ... انه مبعوث الى العرب خاصة ...
مبعوثا الى الناس ... السنة ... الى الصلاح وقوله ويكون
... غير اليهود ... اهل الاسلام ... اليهود ...
... الناس ... اهل الضلال ... من اهل الكتاب
... اليهود ...
... اهل الكتاب ... المشركين ...
... وهو ...
... في الثوب ... السرقة ...
... الهمزة والهاء ...
... الشيخ في كتاب الاشارات حيث قال فان ...
استقامة سيرته ويتوقف ... الوسواس ... الرضا والصدق
ما ...
...
العلم ... والحمد لله
القهار القيوم ... وصلى الله على محمد وآله
اجمعين تمت الكتاب بعون الملك الوهاب

[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
٣	٣	٣	٣

[illegible]
٢ ٢ ٢ ١ ١

[illegible]
٣ ٣ ٣

[illegible]
٢ ٢ ١ ١

[illegible]
٢ ٢ ٢

[illegible]

[illegible]

٥٠٠٠٠	٤٠٠٠٠	١٢٠٠٠	[illegible]

[illegible]



